من كتب الشهير عبد الغزيز الشهير بمومن زاده
مدرس بمدرسة اتمبخان سلطان
غفرله

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P. KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1188

1269

RAĞIP P.
Ka. N.
1351

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احق ما يفتتح بذكره فض الافتتاح بالاختتام واحسن ما تستكشف عن وجه
فوايده التمام حمدا لله على ما لم تتعذب في حليات العد عاطفها من بعطوفها ولم تزل فو
بغاية الازلية مدغرها من محذوفها على بان نظمنا في سلك علماء العربية وبعدنا
عن الانهماك في طرق الاعتساف بالعصبية وهدانا الى الاقتباس من انوارهم
وجعلنا ممن يعتنى الى ضوء نارهم رزقنا ملاكها الذي تقوم به الكمان في اليد
ووفقنا للارتقاء الى مدارج حقايق القرآن اخذت بنا عن المجهل المتعسف
الى سواء السبيل وصرفتنا عن آلاجن المطروق الى النمير شفاء الغليل والصلوة
والسلام على محمد الذي اعرب بكلمته بدايع النكت من مكامنها واغرب
بمعجزته عجايب الدين من معادنها البشير الذي خف من بني عدنان بالجحاجم
والارفاء النذير الذي نبت من سلالة قريش من سمرة السطحاء وعلى آله
الذين بهم قامت قناة الدين واستقد كابله وصحابه الدين بهم اسود وجه الكفر
وغرى اوراسه ورواحله فان العلوم وان تنوعت انواعها في مراتب
الفضل والبهاء وتفاوتت اصنافها في رتب الرفعة والسناء الا ان
اجلها قدرا هو نوع الادب الذي نخرط في سلكه فرايدها وننتظم بغاليس دره
قلايدها لاسيما علم الاعراب الهادي الى السداد والصواب فانه
كشاف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن مخدرات الاستار مفتاح لاستكشاف

جلايل

المهرة المرتعين فى مراتع حقايقه واباحث السحرة المغلقين درجات الاحاطة بدقايقه
السقط منهم روايع نكته وعيونه واقتلذ الاناسى من مسونه وارتحذ من الفاظهم فى كل
فن من الفنون مالحق ان يكتب بسواد ما على بياض العيون الشد مفقودى من بدايع
حكمهم واظفر بمنشودى من جوامع كلمهم اوابد الانهن اوانس للابد الا انهن زايد
الى ان انتهيت فيما استندت به افتقار الصناعة من الدراية والرواية وجرت بتوفيق الله
فى كلا الميدانين ذا الصناعة ما من تاليف الا وقد نصفت سينه وشينه وما من
تصنيف الا وقد علمت غثه وسمينه حتى اجتمعت لى اداة الاستقلال بكشف اسراره وحل
معاقده والتلويح الى رموزه والتحليل لقواعده تملكت لى من المثابرة عليه المنافسة
اليه ومن المراجعة اليه المثانسة لديه ولم ازل العب ثم اشرى عليه واواظب على
الاعتكاف بين يديه بان افتح تواضع الاغلاق واقتد ما انتصف لصحة الاطلاق واصرف
عنان العناية الى قواعد من جازه فلة الاسرار الادبية مخازه واذكان الامر
على هذا المنوال ووفقت من الله بالتاييد والاقبال لوثرت على اربعا غصونه
من اعظم المطالب واقبلت على اقتباس لمونه من افضل المارب وصرفت عنان
العناية الى اسعاف مرامى العظيم الشان واخذت فى تعليق الحواشى عليه تعليق قلايد الجواهر على
اعناق الحسان وعطفت عنان الاعتناء الى بيانه اقبل ان اظفر على المراد واوافات الى
وقايق اخضر للناس معينى لديها المراد ووقفت النظر فى اجلاء ما تضمنه الكتاب من الامثال
والايات وتحته تحلل يطلعن على مضربه ومورده مما حققه الثقات واثبته الاثبات
متحليا بحلية الانصاف منحليا عن وصمة التعصب والاعتساف فان العصبية علامة موجب ويدل
القاصرين والتحمل لرد الحق بعد ظهوره من شيمة المبطلين مراعيا شريطة الايجاز والاختصار
محابا فى سمة الاطالة والاكثار وصار فازعام الاهتمام الى مواضع زلت فيها اقدام الكثار حين
نازعا علالة الاستاء عن وجه مسائل ملت الفهما وصول افهام الناظرين متقطعا لمعانى
الفاظه التى هى ودايع الحكم واصلها منبها لمواقع لحاظه التى هى جوامع الكلم وفصلها
متصفحا فى ذلك الكتاب اضحت فى هذا الزمان كالعنقاء مشيما اذيل الهمة فى استطلاع
ما قصده الشعراء البلغاء بعد ان كنت على جانب من ان احرم حوم التقليد كما صنعه
الكثار حون الامعون ويعقوب صبانى التحقيق لما عزعنه الناظرون الاقرون
متكفلا لقاصديه بنيل المقصود ومتعهدا لناشديه ضالة بدرك المنشود ومترجيا من الله
ان يجعل افئدة من الناس تهوى اليه لعلهم يذكرونى بدعاء ينفعنى لديه والله ولى
الاعتصام وهو حسبى فى نيل المرام احمد الله على ما سبق وانا العبد المفتقر
الى رحمة الله وغفرانه شيخ على ابن محمد الدين الشاه رودى ثم البسطامى بلغه الله الى ما

سماه

ثمناه واوصله الى بغيته فى اولاه واخراه آثر المص رحمه الله هذه الطريقة فى
تقديم الفعل على اسمه مع ان سمه بالتقديم اولى واحرى الاختصاص بالافادة اوفر
جريا على ما يقتضيه البلاغة من مراعاة ما يكون المقام مقامه على ما اشير اليه فى اقرا ياتم
ربك على ان الاختصاص لكثرة دلائله ووضوح شواهده امر بين لا ينبغى ان يشك
فيه احد ولا يحتاج الى ان ينصب اللفظ عليه دليل على ان الاصل تقديم العامل فى اثبار
صيغة احد على محمد جرى على ان هذا الحمد فى مقابلة النعمة اذ الكلام فى الحمد الواجب
وتنبيه بنبيه على انه كانه هو المخصوص بهذه النعمة الجليلة وانه هو المتميز من بين امثاله
بذلك وانه لا اشتراك لاحد معه بهذا لك ورمز خفى الى ان عشرة المحب تقتضى تقوده
بمكالمة محبوبه والنسق بالتحريك من الكلام ما جاء على منوال واحد وبالتسكين مصدر
نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض والتنسيق التنظيم كذا فى الصحاح واللعوب
جمع كعب كعب العصب اسوسه وهو ما بين العقدين وقال الجوهرى الكعب العظم
الناشز عند ملتقى الساق والقدم وكعوب الرمح النواشز فى اطراف الانابيب والاول
ههنا اولى اذ هو ابلغ فيما نحن بصدده والايادى جمع اليد وجمع يد وهى النعمة واستعمالها
فيها مجاز مرسل اذ هى فى الاصل موضوعة للجارحة المخصوصة وهى فى شانها ان تصدر عنها
النعمة قال ابو عمرو ابن العلاء الايد هى الاعضاء والايادى هى النعم فالجمع للتحقيق وجمع
الجمع للمجاز وتظيره بيوت وبيوتات وقد صرح الاخفش بانه قد يعكس فيراد بالاول
النعم وبالثانى الاعضاء واما كلمة من فى قوله من كعوب ايا ديه ففى كثير من النسخ مفقودة وكلمتا
اذ يجوز ان يكون موصولة والعايد هو الايادى على انه بمنزلة قولنا على النعم التى تاسقت كعوبها
الا انه وضع الظاهر موضع الضمير تمكينا له اولما كونه فى باب الاجمال والتفصيل الذى هو شعبة من السجع
وتصريحا بنسبة النعمة اليه تعالى وعراقته لاواخر القراين وقد اطبق الشارحون على ان ما نسبته
للمصدرية لعدم العايد والعجب ان بعض من اعتمد نسخ الكتاب من علماء زماننا وفضلاء اوانا
قد جعل الاحسان القريبة الثانية مع احتوائه على ضرب من التحمل لكونه ربطا بطريق الرواية
الاخرى وهى اثبات من وجزم بان ما مصدرية على هذه النسخة اذ لا عايد نعم كون ما مصدرية
احسن من جهة ان الحمد على نفس الانعام ممكن وبالعكس اغلق ومصداق ما ذهبنا اليه بعينه ما ذكره
صاحب الكشاف فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون من ان الجملة الاسمية اعنى قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون معطوفة
على الفعلية الواقعة صلة الموصول اعنى خلق اوجعل وان العايد فى هذه الجملة هو الظاهر القائم
مقام الضمير اعنى قوله بربهم كانه قيل ثم الذين كفروا به وجعل العايد ضمير ايا ديه فاسد لعدم
بوجوب الاشارة فى هذا المجاز الى المنعم فلا يقال كسرت يد فلان عندى

الفتح فى هذه العبارة الالزام وارادة اللازم والمعنى الاول وان كان الخ
الاتباع يجى بمعنى الالزام والمعنى الاول وان كان الخ
فلما هذه عبارة لها فاقد وهو يفيد ذلك الا قولنا حدث زيد اعتباع عمرو
فى ايجاب يلزم وقوعه بعد وقوع الاول وليس بمراد وليها حقيقة وهى
الالزام وقوع احد الشيئين عقيب الاخر والمراد بالتعقيب ما يعم
فعل النعم واثرها اليه

واما على تقدير اثبات من فالامر مكشوف لان ما يصلح ان يكون هذا بيانا له موجود وهذه من
علامات من البيانية على ما صرحوا به واما حديث العايد الى الموصول اذن فى هذه التركيبة فلا يجيء
الا بيانا الا ان الكلام فى المعطوف عليه وهو قوله وتلاحقت الخ اذ لا ضمير فيه الا ان هذا
ايضا مكشوف لوجود الربط اعنى الاحتياج بمعنى النعتية فان قيل احد الجملتين اذا عطفت
على الاخرى يكفى فى الربط استعمال احديهما عليه قلنا هذا ليس من مذهب المصنف فى شئ وسيجيء
ان ذاك انما هو فى غير الواو ولا تفرد به الا ابن هشام وكعوب الابادى من قبيل الجين الماء
والمعنى احدا من علة التى يتابعت يتابع كعوب العصب اى هى متتابعة فى الاتصال وحتى
بعضها اثر بعض بلا قطع والمتصل يقتضى ههنا سوال الفوات اعنى فوات التقابل من جهة المعنى
بين الهوادى وهى الاوايل وهو ادى الابل اعناقها والروادف وهى الاواخر يقال
ما حقت الاوايل والاواخر والحاصل ان الذى يقتضيه جانب المعنى هو اعتبار اللحوق والاتصال
بين اوايل نعم الله وهو معنى الهوادى وبين اواخرها وهو معنى التوالى والرواديف وحتى الجارة
اذن ان يقول لحقت اواخرها تلاحقا باوايله واجاب بعضهم بجعل الباء فى هوادى
للسببية على معنى تلاحقت رواديف احشائها لاجل اوايله بسبب احشائها والبيت يشتمل اذ الاشكال
باق على حاله فالوجه ان يجعل الباء زائدة فى المرفوع على وجه الشذوذ وبعد تسليم كون الزيادة
فى المرفوع سماعية ويجعل رواديفه معطوفا عليه بحذف العاطف كما فى قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة
اى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والوجيه استعمل تلاحقت فى معنى لحقت الا انه
عدل عنه ليلايم تناسقت لكان احسن واما جعل الظرف اعنى هوادى حالا من فاعل تلاحقت
وجعل الباء للالصاق على معنى احدقت تلاحقت رواديف احشائها وتواليه متصلة باوايل
احشائها فلا يدفع اشكال ضمير احشائه وضمير رواديفه وتواليه للاحشاء بل لحظة يعود
بالمضاف اليه بتدبر فان قيل ما المراد باوايل النعم واواخرها قلنا الاوايل هى المضافة نعمة الوجود لانه
هو الموقوف عليه فى حصول المقصود والتصور باحسن الصور والهيات والهداية الى النوع الذى
هو منبع كل الخيرات والرواديف ما يرد فيها فى الدنيا من النعم الظاهرة والباطنة التى هى العدة
فى تحصيل الكمالات والرابطة فى الترقى الى معارج القدس والتعالى الى ما يتلوها فى الاخرة على وجه
الاختتام وما هو نعمة الدخول فى دار السلام الى ما وعده الله لعباده الصالحين من اللقاء ونحو ذلك
من الاشياء واصلى على نبيه النبيه على نوع الصلوة الطريقة المسلوكة فى الحمد تنبيها
على ان الاختصاص الذاتى انما هو منصب الالوهية وحده لا شريك له وفى ايثار النبى على الرسول
اقتفاء بخير الكلام واقتداء بخير النبى عليه السلام وجوى الى وتيرة الانبيه بالنبيه لانها
بينهما تجنيس فى الجملة والنبيه الشريف المستهر منه بالضم بامته اى تشرف واستهر محمد
عطف بيان النبيه واهل بيته معطوف على نبيه لا على محمد لانه ظاهر الفساد وجعل الواو

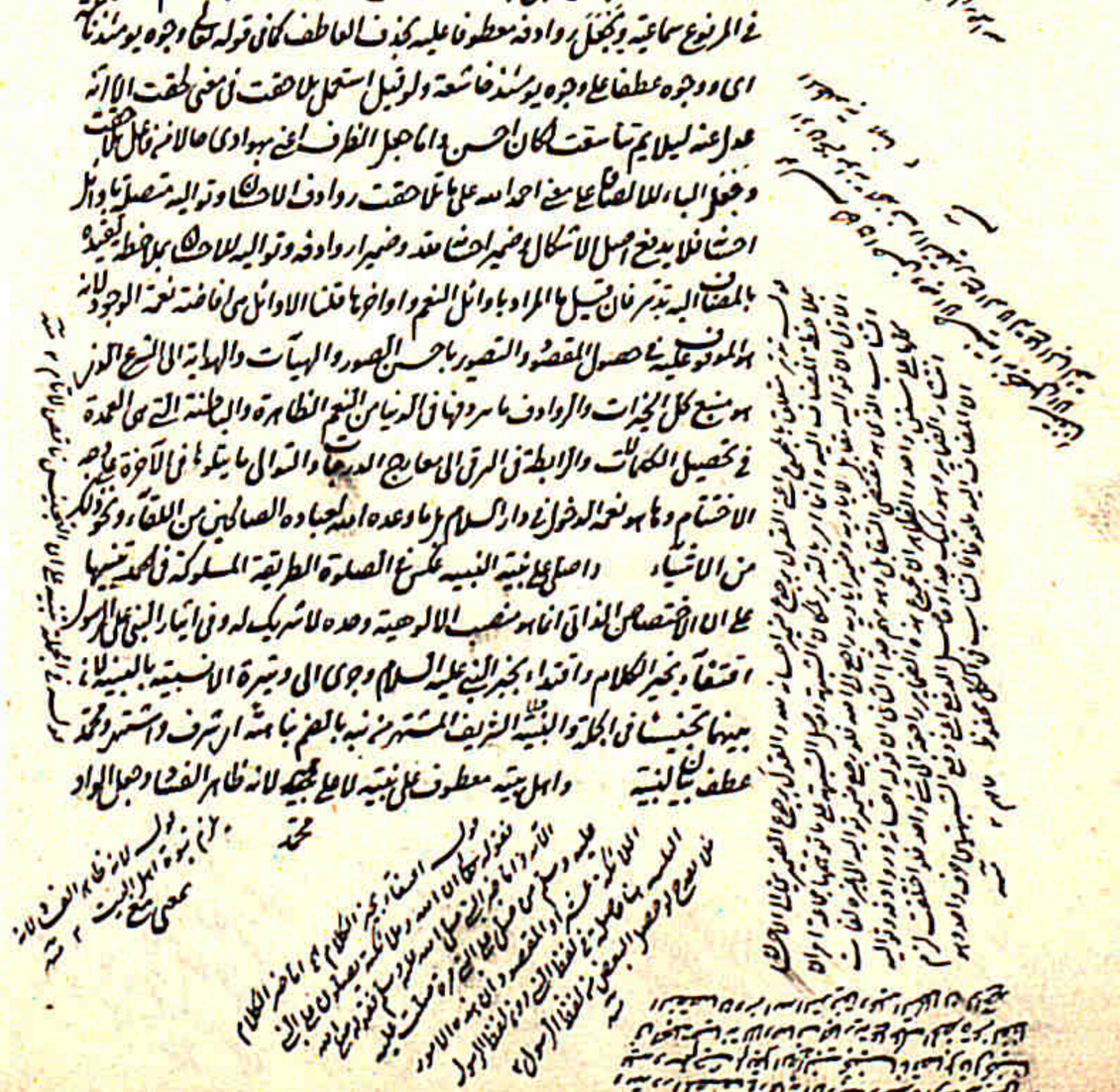

بمعنى مع ليس بشئ واهل البيت اريد به ما اشير اليه فى قوله تعالى اهل البيت ويطهركم تطهيرا
فعطف الاصحاب فى تعميم بعد التخصيص اذ المراد به الخلفاء الراشدون والتقديم لا يدل
على الشرف بل هو تمهيد وتوطئة له بمنزلة الحال المؤطئة تنبيها على رفعة شان الائمة وعلو
مكان الخلفاء الاربعة واما قوله وذويه فهو من قبيل قوله انا عيوف ذا الفضل من الناكل
ووجه الاتى ان هذا اقبح منه لمخالفته القياس من وجهين احدهما ان فيه اضافة الى
الضمير وثانيهما ان الضمير هذا راجع الى غير الجنس اذ المعتبر هو الجنس الذى يمتنع وقوعه صفة
للشخص بدون وسيلة ذو وسيجيء فى كلام المصنف ما له من بحث ذو اشارة الى هذا وقد
صرح الشيخ عبد القاهر بان الشذوذ فى مثله انما هو من وجهين ولعلنا نحقق هذا الكلام
هناك تحقيقا لا يبقى معه شبهة اصلا ان نصرتنا النصرة الالهية وبهذا ظهر ان هذا
شاذ مردود فالقول بان هذا شاذ مقبول مردود واقبح من ذلك القول بان النكتة فى الاتيان
بهذا الشاذ هو الاجمال الى اشتمال الكتابة بهذا على الشواذ والنوادر وبعد فقد تقرر
الفاء على توهم انا ونظيره العطف بهذا الاعتبار فى قوله ولا سابق شيأ على ما يجيء
وقد نص الخليل والفراء على انه يجوز جوا مبتدا كم الخبرية بمن فى حال سقوطها من اللفظ
اذا كان المبتدا عرف فى موضع واشتهر جاز تركه مع بناء الكلام عليه لقوة الدلالة والسياق
الذهن اليه وقد يقال انما هنا محذوفة والواو قائم مقامها وليس بشئ وقوله تعرف على حقيقته
ان اعتبرت الخطبة بعد تاليف الكتاب فان الجمهور يرتبون الخطب بعد ما خصوا الكتب
والا فهو من قبيل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نظرا الى حصول
الاسباب والاخذ فى تاليف الكتاب ويقرع عليه الاشارة فى هذا الكتاب فانه اما اشارة
الى محقق او الى ما حضر فى قلبه او الى معهود ينتظر وقوعه فى اقرب الاوقات فجعل كالكائن
من قبيل الاعراب بيانا لهذا الكتاب واشارة الى وجه التسمية فان لكل كلمة
شيئا خاصة اى ليس يقشر له كبعض الكتب وجعل الجمع علما يقتضى رجوع الضمير الى جزء الكلمة
ولا باس فى كل ذا الاعلام قد يلاحظ فيها معانيها الاصلية وان كان اللفظ مستعملا
فى المعنى اللقبى وليعض من تصدى لشرح الكتاب من فضلاء زماننا ههنا تحقيق اولا تزييف
ثانيا والكل حقيق بان يعرف عنه عنان الاهتمام ثانيا فالاول ان الظرف اعنى فى الكتاب
الاعراب حال من فاعل يعرف وهو ما مع صلته الا انه قدما اهتماما بشان التسمية ولانه لو اخر
لذكر بعد قوله غير خاف ومن الحقه لان الوصول انما يتم عنده او المعطوف على الصلة صلة
فيقع طول الفصل فتودى الى اللبس واما الثانى فهو ان القول بانه قدمه محافظة على السجع
او لتعود اليه الضمير من شواذه من غير ان تخلل بين الفعل وفاعله دون الضمائر المجرورة
بالاضافة كلها عائدة الى الاعراب غير صحيح اما الاول فلان فيها استعارا بان الموصول

يتم بفاعل الفعل الاول ولا يخفى انه ليس كذلك واما الثالث فلان عود الضمير المجرور الى الآخر
لا يقتضي تقديمه على الموصول ولو سلم فالاتيان بالضمير يرجع معللا بالتقديم فلو علل التقديم
بذلك لزم الدور وهذا كلامه والكل ليس بشئ اما الشرطية اعني قوله لو اخر لذكر الى آخره
فممنوعة وبيانها بان الموصول لا يتم الا عند تمام المعطوف منقوض بما اختاره هذا
الفاضل في قوله من كعوب ياويه مثنانه اما حال من الموصول او من الضمير في الصلة مع ان
قوله وتلاحقت عطف على الصلة فلو لم يجز توسيط الحال بين الموصول وبين المعطوف
وبين المعطوف على صلته لما صح ذلك واما الرد بان في القول بان تقديمه رعاية السجع
الضمير اشعارا بانه يتم الموصول بفاعل الفعل الاول فجوابه انه لا امتناع في ان يكون للشئ
موانع كثيرة ولو كان الاخر كما زعم لم يصح التعليل بالاهتمام لشان التسمية فافهم واما
ثالثا فلان الضرورة ملجئة الى تقديمه على الموصول ايضا ضرورة امتناع ادخاله بين اجزاء
الصلة وهذا ظاهر ولو توسط بين تمام الصلة وبين المعطوف على الصلة فهذا جائز في نحو
ولو اخر عن تمام المعطوف تاسا على الصلة بحيث يقع بجنب سائر الاحوال التي حاويا مع اخواته
جاء اللبس واما رابعا فلان كون الاتيان بالضمير معللا بالتقديم في حيز المنع لجواز ان يكون
مبنيا على التحرز عن كراهة الاطناب مع بشاعة التكرار اذ لو قال سوارد الاعراب مثلا فان
اظهره فاما ابدله لزم الاطناب والتكرار والا فالسبيل المطلوب جدا وكذا الحال في
البواقي ولباب الاعراب من قبيل حذف المضاف والاظهر انه لا حاجة اليه اذ الاعراب علم لهذا العلم
اما بغلبة الاستعمال او بالوضع القصدي سمي به اذ الاعراب اشرف مقاصده واعظم مباحثه ونظير
تسمية الكلام بالكلام ولا يخفى ان مطمح نظر النحوي هو معرفة الاعراب الحاصل بسبب العقد والتركيب واغنا
برعاية على ما قال المص بقواعد هناك واعسار النحوي برعاية بهات لازمة للكلام بعد التركيب على
تفاوتها بحسب المواضع ما يضبط تنبيه على ان ما احتوى عليه كتابه من القواعد والضوابط
مما لا يحصره الاحصاء وما انطوى عليه من الفوائد الرعاء والغرائب العجاب مما يقصر عليه العد
والاستقصاء تفهيم من اليتم باغتنيم وبلغ ما بلغ امر دنياه والشوارد جمع شاردة
من شرد البعير اذا نفر كما ان الاوابد آبدة من تابد اذا توحش واراد بشوارد الاعراب نوادر
وغرايبه وبالاوابد متوحشاته والاوجه ان يجعل كل من القرينتين على بالا يفيده الاخرى
ترجيحا للتاسيس على التاكيد وحملا للفظ على الافادة دون الاعادة فيراد بالشوارد الغرائب
المنتظمة تحت سلكه وبالاوابد المتوحشات التي هي غير منوطة في سلك وتحت قاعدة وبعض
من ينبه لهذا المعنى جعل الشوارد عبارة عن المسائل المشهورة المأنوسة فيما بينهم ثم استدل
عليه بحسن تعلق الانضباط بها وتعلق الارتباط المبني عن الاعتمال بالاوابد وانت خبير بان
تعلق الانضباط بالمتفرقات التي قلما يطلع عليها احد اجس وابلغ فرجحة ما فيه من الاشعار

بان الامور التي فانها نظام الضبط منضبطة تحت الانضباط لا ينفك الانضباط عنها
بل عن فهمها لزوم الامكان واللازم للكسر فان ضبط المشتتات ليس له كثير فائدة وحاصل
مدح يليق بالكتاب وقوله غير مرتبط بلفظ المبني للمفعول الاخير لانه من ارتبط الدابة شدها
بالجبل والسعدنة بقي تضمين معنى الاجتماع وفيه تنبيه على ان كتابه هذا معدن للفوايد
ومحل للفوايد وانه محتوى عليها احتواء الظرف على المظروف لا يخرج طرف منه من ظرفه
وتيسق اي يتم وتكامل على ما ذكره الامام الواحدي في قوله تعالى والقمر اذا اتسق او يجتمع على
ما ذكره غيره اي يجتمع ضوءه في الليلة البيض فعلى الاول المراد بنظام الاعراب آخره وشانه
وعلى الثاني الخيط الذي ينظم فيه الدر وعلى معنى اجتماع درره الاعرابية والا فالاجتماع ليست
اضافته تقتضي التعدد اليس كما يقال اجتمع زيد وعمرو اي ينتظم بهذا الشان من وضع نظم الآلية
في الصحاح النظام الخيط الذي ينتظم به اللؤلؤ يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والتنظيم
مثله ومنه نظمت الشعر ونظمته بالتشديد وقال الامام المرزوقي النظام اسم لما ينظم به الشئ
كالوثاق والرباط لما يوثق ويربط به الشئ والوصف لسكون الصاد مصدر وصف الحجارة
في البناء اذا ضممت بعضها الى بعض كذا في الصحاح وفي الغايق يقال عمل رصيف اذا كان
محكما وفي التعبير عن فهم القواعد بعضها مع بعض بالوصف اشارة الى انها صعبة مشكلة دقيقة
لا يصل اليها الا القليل من العليل وتخصيص للشارع وتنشيط له وتنبيه على انه ينبغي ان يشمر
ذيله الى ذلك وهو تمهيد واضافة البيان الى الوصف اما لامية من قبيل اضافة المسبب
الى السبب اي بالبيان والكشف الى صلتين من الوصف او بيانية مثل خاتم فضة وما
تسمعهم يقولون الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ارد بالبيان والكشف الى صلتين من
الوصف او للوصف فمعناه ان هذين التقديرين متعلقان بالتقدير الاول لا انه
قصد بالعبارة الاولى تصوير معنى السببية والمسببية وبالثانية تصوير المعنى النحوي على ما
القانون في غلام زيد وكلمة او للتخيير في التعبير على نمط قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن فسقط الاعتراض عليه بان كلمة من في الاضافة البيانية لا ابتدائية فكيف يصح
تقديره بقوله اي بالبيان والكشف الى صلتين من الوصف فليتامل وانما حذفت العايد في
هذه القرينة الى الموصول فامره سهل اذ المصدر اعني الوصف ان كان بمعنى المرصوف فامره
ظاهر اذ المرصوف حينئذ مدلول الموصول فيكون من وضع الظاهر موضع المضمر واضافة البيان اليه
اذن من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وان كان المصدر على حقيقته فالوجه ما مر في الاول
من اشماله على المرصوف وههنا توجيه ثالث وهو ان المراد رصفه لانه اقام التعريف اللامي
مقام التعريف الاضافي ولا يعني به كون اللام عوضا من المضاف اليه كما يذهب اليه الكوفيون
ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى اي مأواه وليست اللام بدلا

عن الاضافة ومثله بقولك غض الطرف ارطرفك وقد روى ببنيان الوصف بالباء والنون على انه
استعارة بالكناية شبه الوصف بالبناء بنيان فاثبت له البنان تخييلا ومخطط يريد خط
والسلك الخيط الذي ينظم فيه الدر والعقد الفرد والنوام ضده والنوامان هما اللذان
ولدا في بطن واحد والمراد بالعقد ما لا يدخل تحت قاعدة اعني الكلمات التي فاتها نظام الضبط
على ما صرح به المص فيما سيجيء وقيل العقد والنوام كناية عن الشمول والاحاطة كقولهم الكلمة فارة
على سوء آرة لا بيضاء رداء الحسن ان يراد بالعقد ما تعقد به المص من النكت والدقايق وبالنوام
خلافه والتعبير بالفرد تنبيه على انه لا نظير له كما يعبر عن مثله بالفريد يرشدك اليه قول الابله البغدادي
واذا طلبت له الشبيه وجدته فذا اونحو الجزيلة توأما وقد يقال اراد بالعقد بعض الامثلة
المختصة بالكتاب كقوله العارف السالم الى آخره وكقوله الذرائع الى آخره وبالنوام ما ليس بهذه
المثابة او المراد بهما السماع والقياس او المفردات والمركبات او النوادر والشواذ او المعرب والمبنيات
ويطلع بفتح اللام من طلعت الجبل علوته من باب علم في الصحاح طلعت الجبل بالكسر اعلوته
والباقي بالطالب التعدية المذكور الى المفعول الثاني وهو الطالب لانه حصل بالتعدية بعد لم يكن
فهو ثان بهذا الاعتبار وان كان مفعولا اول باعتبار آخر وهو انه حال والتحقيق ان ما فيه معنى
الفاعلية فهو مفعول اول على ما هو القانون في باب اعطيت وان ما يحصل بالتعدية هو المفعول
الثاني لحصوله في ثاني الزمان فلكل منهما اولية ما وثانوية ما وبهذا وجه قول من قال ان الباء للتعدية
الى المفعول الثاني وهو مراقب لان الباء لما دخلت صار مراقب مفعولا اولا ولولاه لما كان ثانيا بل كان
باقيا على الحالة الاصلية من كونه مفعولا اول فسقط الاعتراض عليه بانه كيف يكون الباء للتعدية
اليه والفعل كان متعديا اليه قبله وكيف يصح القول بانه مفعول ثان وهو فاعل قوله بالطالب
معناه الطالب لمعرفة الاعراب والمعرف هو المطلب لا من حيث عرفه فتوصيفه بقوله بانه يكون من
قبيل قولهم امس الدابر كان يوما مباركا وفي الكلام سؤ على ان الذي ينبغي ان يكون ذا جد
بليغ وسعي وافر والمراقب جمع مرقبة وهو الموضع المشرف والمكان العالي الصحاح المرقب
والمرقبة الموضع المشرف يرتفع عليه الرقيب والترقب الانتظار وكذلك الارتقاب
والحقايق جمع حقيقة وهي وان كانت صفة للفظ المستعمل في الموضوع له لا انها قد تطلق
على المعنى ايضا مجازا او اشتراكا والمراد بها المسائل الثابتة او المثبتة او المراد بالحقيقة
الخالص كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبلغ المؤمن حقيقة الايمان حتى لا يعيب
هو فيه فانه اراد به خالص الايمان ومحضه ويضيع اي يجد ضيعة من الضيع بفتح
الضاد وسكون الياء وهو جد العضد للضرب الذي للدعائي الصحاح الضيع العضد وجمعه
اضياع مثل فرخ وافراخ وضيعت الرجل مددت اليه ضيعتي للضرب واما الضيع بالكسر
فهو شدة شهوة الناقة والطرف اعني الباقي بطن في موقع الحال من فاعل يضيع بتقدير المضاف

اي يضيع هذا الكتاب اي يجد عضده حال كونه ملتبسا بدعائي الى بطه والاظهر ان الباء زائدة
لقولهم ضيعت الرجل وان الذي بطه مفعول وقد يقال الباء بمعنى اللام وهو تعسف ومنهم من زعم
انها للتعدية وليس بذاك والظرف اللغو اعني قوله عن مراقبه على الوجه الاول معمول للمضاف المقدر
ويجوز ان يكون متعلقا بيضيع بتضمين معنى التنحية والتبعيد والى بطه في الحال من بطح نفسه كان
لئيم والمراد بها من لا يبصر الطريق لضعف بصره على نمط قولهم حط عشوآء وهي الناقة التي
في بصرها ضعف تخبط اذا مشت لا تتوقى شيأ والمتعسف الآخذ بغير الطريق من التعسف او الاخذ
على غير الطريق وكذا العسف والاعتساف وهذا اعني توصيف الى بطه بالمتعسف من قبيل التاكيد
واذا تأملت فهو من قبيل التكميل والمراقب جمع مرقب وهو مرتفع من الارض والمرقب اسمي مكان من
وخفت رجله تخفض وخفضا وخفضا بالتسكين والتحريك ازلت وخفت الشيء
عن كبد السماء زالت وخفت حجته وخوضا بطلت واخفضها الله والاخافض الازالق
ومن قولهم زلقت رجله تزلق زلقا بالتحريك كذا في الصحاح وبالجملة فمعناها واحد وهو
المسائل الدقيقة التي هي محل زلة الاقدام وزلق الافهام شبه الطريقة المعقولة بالصورة
المحسوسة فاستعمل فيها ما هو موضوع للثانية اما على وتيرة الاستعارة التمثيلية او التصريحية
او المكنية فليفهم حاويا اي جامعا وهو مع ما بعده من المنصوبات الستة احوالا من
الكتاب على التراوف وعلى التداخل وجعل الجميع حالا من الموصول المعقب بالصلات الستة تغليبا
فالمقصود بالحالات الستة وصف الكتاب بالصلات الستة وصف فيه من الاصول والقواعد والكلية
والدقايق والموصوف في الحقيقة عند التحقيق واحد وظرفية الشيء للشيء ممنوعة والصفوف
جمع صف وهو النخ هنا والدقايق جمع دقيقة كالصفيف جمع صحيفة من دق الشيء اذا خفي
مكانه والاسرار جمع سر وهو الشيء المخفي المكتوم ضامنا اي كفيلا وايقنه صار منه على يقين
والطرائف جمع طرفة باجواز متعلق بضامنا والاحراز الادخال في الحرز تقول احرزت الشيء اي جعلته
في حرز والحرز هو الموضع الحصين واحراز الشيء الى الكل في تحصيله واضافة الاحراز الى الفصائل
من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وقال اما منه اتقنه او ضمنا وحدت احراز فصائل شتى
مشهور وهو انه كانت عادتهم في سابق الزمان انهم كانوا يفرزون قصبة في الميدان لمن
اعدى فرسه واخذ تلك القصبة غدا سابقا ثم نقلوه الى من سبق في فن من الفنون والمعنى
جعل اتقان كتابه هذا شبيها باخذ تلك القصبة في ان كلا منهما دليل السبق والشرف وهذا
اعني قوله باحراز قصبات السبق في مضمار استعارة تمثيلية على نمط قولهم اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى والالفاظ في الاستعارة التمثيلية وان كانت على حقيقتها الا انه لا باس
بان يذكر هناك ما هو تتميم على المشبه وهو قيد زايد على اركانها وجمع القصبات مع ان النظام
الافراد جريا على المبالغة او على ملاحظة الافراد واضافة القصبات الى السبق من قبيل اضافة

الى المسبب المضارعة تعليف الفرس وهي الاربعون حتى تسمن ثم يزداد الى القوت او الموضع
الذي يضمر فيه الخيل كذا في الصحاح متحليا التحلي التزين والحلية الزينة والايجاز
الاختصار والمراد بها اداء الاحكام بضوابط موجزة في ضمن معان كثيرة ومن الاختصار عدم
اطالة العبارة وترك المبالغة بتكثير الامثلة والشواهد واضافة الحلية الى الايجاز تنبيه على انه غير مخل
بفهم المراد والا فلا يكون حلية وفائدة هذا الكلام هي التنبيه على وضع ما عسى يخطر بالبال من ان الكتاب
الموصوف بالصفات مطلب غاية الاطناب وان العدم بمنزل عن ان يفي بافادته او يأتي بامعانه
متحليا اي غالبا والجمع بينه وبين متحليا بليح حسن كقولهم جبة البرد جبة البرد
والوصمة العيب وفي الكلام تنبيه على ان المنفي هو الاكثار والاملال اللذان هما غير واجبين
لا مطلق الاكثار والاملال فليفهم ولا يذهبك النكتة ذكر هذا الكلام اعني التحلي بعد ذكر التحلي وان كان
التحلي بغنية عنه من اي نظر الجوامع القواعد اي للقواعد الجامعة لمعان كثيرة
عالما للعروض وفيه تنبيه على ان كتابه هذا محتوى على معان كثيرة في ضمن الفاظ قليلة وتلميح الى قوله
صلى الله عليه وسلم اوتيت جوامع الكلم وقد يقال فيه تنبيه على ان هذا العلم لا يحصل الا بمحض فضل الله
يؤتيه من يشاء والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاصل والاساس وفي الاصطلاح حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليتعرف احكامها منه وتراد فيها الاصل والقانون والضابطة ومعنى كلها ان الاشياء
منها تتأتى من جزئياتها وطريق معرفة احكام الجزئيات من الاحكام الكلي ان يجعل الجزئي الذي يراد
استخراج حكمه موضوعا وموضوع الحكم الكلي محمولا ويجعل هذه القضية صغرى وسموها سهلة
الحصول والقضية التي فيها الحكم الكلي كبرى فتنظم قياس هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد
مرفوع وقس عليه نظائره فقوله والاكثار زيادة تعميم اذ الحكم يجري في الجزئيات ايضا ففيه تنبيه على ان
كتابه جامع للكلا الفريقين مبنيا الجمع بينه وبين مبسوطا كالجمع بين متحليا ومتخليا كونه
مبنيا على ذلك مبني على ان المذكور في الكتاب لم يكن من قبيل المقاصد فالمقدمة والا فان كان
بعض الاغراض فالقسم الاول اعني المعرب عن الالفاظ او عن المعاني المقتضية فالاخر او عن العوامل فالاخر
ومدار العلم على هذه الامور فهذه الامور اركانها وهذا احسن مما فعله صاحب المفتاح حيث بنى
كتابه على ثلثة اقسام اما المقدمة اي تفصيل الاجمل اولا ولهذا صدره بها وترك
اما في الاقسام الاربعة مع انها اجدر بذكرها لسعة الصدر وطول الفصل لستر ستطلعك عليه بناك
ان شاء الله تعالى والمراد بالمقدمة ها هنا مقدمة الكتاب وهي عبارة عما يرتبط به المسائل ارتباطا بينا
في البصيرة ولا يخفى ان ما يرتبط به المسائل والمقاصد ارتباطا نافعا اعم من المعاني والالفاظ وأطلق
ذلك عليها مجازا ولا كلام فيه وبالجملة فالمراد ان المقدمة هي ان الكلمة كذا مع ما عطف عليه وبهذه
الامور ايضا مندفع ما قيل لا حاجة الى الحذف وزعم بعض متصدي شرح الكتاب ان حرف الجر محذوف
اي المقدمة في ان الكلمة كذا وهو وهم مخل لا صحة له والتاء في الكلمة منسلخة عن معنى الوحدة اذ اللام

قاله الفقير الاحقر محمد مولانا
غفر الله له ولوالديه

لنفس الحصه

لنفس الحقيقة من غير ملاحظة الافراد اذ التوصيف انما هو للماهية نفسها فلا تنافي بين لام الجنس في الكلمة
وبين تاء الوحدة فيها وقد يجاب بوجهين احدهما ان الوحدة المستفادة من التاء انما هي الوحدة
النوعية لا الشخصية واللام الجنسية بنافي ثانيته لا الاولى والثاني ان اللام لتوصيف الجنس من غير دلالة على قلته
او كثرته والحقيقة من حيث هي صالحة للامرين ومنهم من ذهب الى ان اللام للعهد الخارجي والاشارة
ذكر الموصوف سابقا اذا كان متعينا نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد فالكلمة اشارة
الى المصطلح فيما بينهم هي اللفظ الح الضمير هذه ضمير الفصل وفائدته التقوية وغيره
عليه بانه بعد تسليم ان ضمير الفصل متحقق وانه يفيد الحصر انما يفيد اذا لم يكن غيره مفيد الا هنا
توصيف الجنس يفيده وفيه نظر اما اولا فلان انكاره مكابرة لانه متحقق بلا اشتباه واما ثانيا
فلان افادة التوصيف لجنسية اياه لا ينافي في افادته ايضا بطريق التوكيد على ما صرحوا به في قولهم
الكرم هو التقوى والحسب هو المال لكونه للتأكيد لا ينافي كونه لدفع الالتباس لجواز الاخبار بالصفة
واما اللفظ فقد فسره ابن الحاجب بانه ما تلفظ به الانسان قلت حرفا او اكثر وقد يفسر بانه
ما يتلفظ به الانسان او في حكمه وقولهم في حكمه اشارة الى المقدر فان الكلام قد ينعقد من لفظين
احدهما ملفوظ حقيقة والآخر مقدر في حكم الملفوظ نحو اضرب مثلا فانه لا التقييد بذلك خرج
مثل وبعض من الحق شرح الكتاب اعترض عليه بان هذا التفسير يدل ان اللفظ من الكيفيات
المسموعة على ما تقرر في موضعه والذي في حكم الملفوظ يمتنع ان يكون مسموعا فتعين الدهر هو لا اخوك وقوله
ثم اللفظ وان كان يجيء للملفوظ الا انه مصدر في الاصل فلا حاجة الى الحاق التاء تحصيلا
للمطابقة بين المبتدأ والخبر وذكر اللفظ اخراج لدال ليس بلفظ كالدواة والابريق ومن جملتها
الخطوط التي هي الصور المنقوشة على الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة ولا يخفى ان الكتب
غير الملفوظ فافهم ثم المشهور في عبارة القوم هو اللفظة بالتاء والمص صرح به عدل عنها لما ذكر
من انه اخصر وادفع للاجمال اما الاول فظاهر واما الثاني فقد يجيء هو بوجهين الاول انه لو قيل
الكلمة هي اللفظة الموضوعة لكان المعنى ان الكلمة لفظة واحدة وضعت تلك اللفظة الواحدة
ان يعني الضربة ضرب واحد حينئذ فان اريد باللفظة اقل ما يطلق عليه اللفظ فهو فاسد لان
اقله حرف واحد فيلزم ان يكون مثل همزة الاستفهام فقط كلمة دون غيرها لان مؤدى التعريف
ذلك وان اريد عدد مخصوص منتهى اليه كما هو على حرفين مثلا ورد عليه ما فوقه وان اريد ما هو على عشرة
احرف مثلا ورد عليه ما دونه وان اريد المتوسط ورد الاول والاخير فتعين اللفظة اجمال ليس في اللفظ
فاللفظ ارفع للاجمال الثاني ان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه اخصر وان
اريد غيره فالوحدة المستفادة من التاء ان كانت باعتبار اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فهذا
فاسد وان اريد باعتبار آخر من الاوزان التي توجد فيها وحدة باعتبار ما مثلا تيا كان او غيره فيه
اجمال فاللفظ اولى قال ابن الحاجب في ايضاح المفصل قوله اللفظة في قوله الكلمة هي اللفظة الدالة

المصدر ينوب في
الثالث والرابع

على معنى مفرد ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة فهو فاسد لان اقل حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ فان للفظ اولى للاختصار ورفع الاجمال هذا كلامهم وههنا مناقشات الاولى ان ما ذكروا من انه ان اريد اقل ما يطلق عليه اللفظ فاسد لان اخذ الاقل في الحد جائز ليكون تنبيها على انه لا يكون اقل منه ومن هذا القبيل قولهم الكلام ما تضمن كلمتين على ما صرحوا به ولا يخفى ان الاصل في الوحدة هي الوحدة الحقيقية فلا اجمال الثانية انه يجوز ان يراد بالوحدة ما هو اعم من محل في هذه الامور بمعنى ان كل ما يوجد من هذه الامور فالكلمة صادقة عليه فالقول بانه ان اريد هذا لم يخرج ذلك وبالعكس فاسد الثالثة انه يجوز ان يكون معنى الواحد والمفرد ههنا واحدا فالافظة معناها اللفظ المفرد الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه فاللفظة اذن اولى من اللفظ لانها تغني عن ذكر المفرد فاللفظة بهذا الاعتبار اخصر من اللفظ الرابعة ان ما ذكروه في الوجه الاول في تقرير كونه وضعا للاجمال غير جيد لان وليه لا يطابق دعواه لان الدليل حاصله ان ارادة هذا الايجب اخراج ذلك وبالعكس وقد كان دعواه الاجمال الذي معناه انه لا يعلم ان المراد ما هو واي شئ هذا وقد يعارض بان في اللفظ ايضا اجمالا من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول وثانيهما انه للمصدر او جمع لفظة واجيب عن الاول بان هذا الاجمال مشترك الجريان هذا الاحتمال في اللفظة ايضا كالضربة فهناك الاجمال سالما عن المعارض لم يمنع كونه اخصر سالما عن المعارض وكان اولى وعن الثاني بانا نمنع الكشف في وضع كونه جمعا بان اخذ الحقيقة دون الافراد فاللفظ اولى وههنا نظرا اما اولا فلان القول بسقاء كونه اخصر سالما عن المعارض ممنوع اوقد سبق انه لو قيل اللفظة بالتاء كان بمنزلة ان يقول اللفظ المفرد فيستغني عن ذكر المفرد فيكون اخصر واما ثانيا فلانه كما يمكن التعويل في رفع الجمعية على كون الحد باعتبار الحقيقة كذلك يمكن التعويل في اندفاع المصدرية وتعين المفعولية على ذلك على انه لا معنى لتقييد اللفظ بالمفرد لبطلان تقييده بان لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه عند اطباقه على معناه المصدري والموضوع صفة اللفظ والوضع تعيين اللفظ بنفسه للدلالة على معنى وقد حصلت الغنية عن ذكر الدلالة بذكر الوضع كذا ذكره المص رحمه الله واعترض عليه بانه كما ان الوضع يغني عن ذكر الدلالة لكونها ما فوقة في تعريفه كذلك يغني عن ذكر المعنى لهذا المعنى بعينه واجيب بان الاصل في القيود الذكر فالذي لم يذكر يحتاج الى العذر على ان لفظ الموضوع مشترك فذكر المعنى دفع لتوهم الغير وكلاهما فاسد

مفردا حال من الضمير المستتر في الموضوع الراجع الى اللفظ لان المعنى وبيد عليه انه قد تقرر انه اذا كان في الكلام فاعل ومفعول حال وقصد كون الحال حالا عن الاول وجب تقديم الحال على المفعول وفي كلام المص رحمه الله في بحث الحال ايما الى هذا المعنى والمحققون من النحاة يصرحون بوجوب التقديم في مثله على ان عود الضمير الى الاقرب واجيب بان الافراد صفة للفظ الموضوع للمعنى وحق الصفة ان تكون بعد موصوفها وبانه نسبة بين اللفظ والمعنى وبان مرتبة المفعول قبل مرتبة اللحق به وليس

بشئ هذا والمص رحمه الله صرح بان المفرد صفة اللفظ دون المعنى والقوم بنوا ذلك بطريق احدهما ان هذا مبني على اشتهر بينهم وفي اصطلاحهم من توصيف الالفاظ بالافراد والتركيب فقالوا اللفظ المركب واللفظ المفرد وثانيهما ان ذلك مبني على ان المفرد صفة للفظ اولا وبالذات وللمعنى ثانيا وبالعرض لان هؤلاء الايريدون بكون المعنى مفردا كونه بسيطا لاجزاء له بل بمعنى انه كون اللفظ بحيث لا يدل جزء منه على جزء من المعنى فيكون بالاخرة راجعا الى اللفظ وبالحقيقة نقول انه لما استقل افراد اللفظ بدون المعنى ولم يستقل افراد المعنى بدون اللفظ كان جعل المفرد صفة اللفظ دون المعنى احسن الاولى والقائلون بالجواب الاول يقولون لما كان الافراد صفة ونسبة قائمة باللفظ والمعنى وكان تاخر النسبة عن المنتسبين امرا جليا تكره على انه حال من اللفظ او لوعرفه لكان الظاهر ان كونه صفة للمعنى واعتبر عليه بانه اذا كان نكرة ايضا جاز ان يكون حالا عن المعنى على انه قد تقرر انه اذا لم يكن الحال الا عن المفعول ولم يوجد هناك قرينة حالية او مقالية وجب تقديمه الى حيث صاحبها دفعا للالتباس بهذا الكلام وههنا نظرا اما اولا فلان الاشتهار اعني اشتهار توصيف اللفظ دون المعنى بالافراد ممنوع بل المشهور بذلك القوم ان المفرد صفة للمعنى دون اللفظ ولو سلم فالقول بان الحال يحتمل الحال عن المعنى اذا لقرينة مردود فان العرف والاشتهار اقوى قرينة واجلاها واما ثانيا فلان القول بان الافراد صفة للفظ خصصه لانهم يعنون بالمعنى المفرد كون اللفظ غير دال جزؤه على جزء معنى كيف والتغيير في التعبير بل المعنى المفرد معناه كونه ذلك المعنى تاما مدلولا لتمام اللفظ لا كون بعضه مدلولا لبعضه وآخرا فان نعنوا ان حاصل كونه اللفظ بحيث لا يدل جزؤه على جزء المعنى فجوابه ان هذا لازم بالضرورة لان هذا المعنى يقتضي كون المعنى غير مدلول لبعض اللفظ فالملازمة من الجانبين وان ذهبوا الى ان المفرد وضع لان يكون الموصوف به نفس اللفظ دون المعنى فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وبهذا يظهر ان افراد احد الجانبين يستلزم افراد الآخر ضرورة فالقول بان افراد اللفظ مستقل دون افراد المعنى قول لا دليل عليه بل هو مجرد دعوى

فليتامل وهي اسم اه اشارة الى تقسيم الكلمة بعد الفراغ من تحديدها فيه جرى على عادة القدماء الاولى من تمهيد التحديد اولا ثم الاشتغال بالتقسيم ثانيا فهذه جملة اسمية معطوفة على اسمية اخرى قبلها وهي موضع الخبر لان يريد ان التقسيم ايضا من المقدمة كالتحديد وتانيث الضمير الاول اعني هي جرى على ما هو الاصل وتانيث الضمير اذا كان مرجعه مؤنثا ففيه تنبيه على ان مرجعه هو الكلمة لا اللفظ وان مورد التقسيم انما هو الكلمة دون اللفظ على ما صرح به جار الله من ان الكلمة جنس تحته انواع ثلثة وان المقسم هو الجنس للاغير فلهذه النكتة عدل عن التذكير باعتبار الخبر فلا يناقي ما تقرر من ان الضمير اذا وقع بين مبتدا هو مؤنث وبين خبر هو مذكر فالاحسن تذكيره باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة وتذكير الضمير اشارة الى ملاحظة جهة التذكير اعني كونه اسما وجرى على هذه القاعدة المهدة لوضع الامر واندفاع اللبس فقوله دال مجاز عن الحدث مسلم عن مبنى الزمان فلا يلزم احد الزمانين في هذا الاسم وقد تبين ان حرف الشرط مستعمل في مجرد التعليق اعني استعلاما للمقيد في المطلق اذا كان محذوفا ان كان دال

قوله فخرجت عن حد الاسم صح يريد ان الذي فيه فرق لانه فرق بين خرج والد خول الا ان يقال ان المحاجب وان لفظ اذا خرجت عن ولا تنها الا بتة لوس آخره من الدلالة ان يخرجا وانك عن حدا وانها الا ترى انك اذا قلت ليت وانت تريد الانشاء فانه لا دلالة له على ان فعلا ومع ذلك يحكم عليه بانه فعل ماض البتة وكذلك ما احسن زيدا فانه مستعمل في التعجب لا دلالة له على ذلك فزيادة بحاجة عارية فعلا ومن ثمة كان المختار انه لا يلزم من كل مجاز ان يكون له حقيقة بدا كلام

ما هو مدلول للهيئة وللصيغة لا للجوهر والمادة اعني احد الازمنة الثلثة وابنه النكتة وقيد الزمان المنفي بها بكونه احد هذه الثلثة وبهذا الاعتبار اندفع الاعتراض بالصحيح والغبوق ايضا لان زمان الاول اول النهار وزمان الثاني آخره وليس شيء منهما من الازمنة الثلثة وضعا بخلاف الفعل المضارع فان الاستعمال هنا معارض الاستقراء ودفعه ابن الحاجب في الايضاح بطريقين احدهما ان المستقبل والذي يراد بها في نفي الزمان فاذا اقيل للفعل هو مستقبل فمعناه انه مستقبل زمانه محذوف لكثرته وتباينهما ان الملاقرآن بالآلة الفعل وذلك في الوضع وبالاول خرج الافعال الغير المتصرفة مثل نعم وبئس وليس وعسى وهب واخواتها وان دلت على معنى في نفسها ولم يقترن بالزمان لان هذه الدلالة ليست باعتبار اصل الوضع بل من اصل الوضع دلالة على الزمان الذكوري خرجت عن حد الاسم وخلت عن حد الفعل وكذا اخويعت واشتريت فان قبل غير يدوير عليس فعار جاء تعريف اللام وان الفعل تعريف اللام متنوعين بذلك عكس تعريف الفعل طردا فلنا المعنى بالوضع الذي خوذ في الحد وهو الذي يكون سببا للاضافة لكونه هذا النوع فتامل في توصيف الازمنة بالثلثة اخراج لما ذكرنا وتنبيه على الرد على قوم ينكرون الحال ويرى على ما يشهد بثبوته النقل والعقل نقل خبر بعد خبر وترك العطف وفعا للتوهم خلافا لمن اراد اجتراء على غط قول القحيري وسورة ايام خوزن الى المغظم والاولى حرف اي ان لم يدل على معنى في نفسه ولم يقترن اي ان لم يوجد من الامرين وفي الكلام تكرير للاشارة الى ان هذه اقسام للكلمة دون اللفظ والجملة الشرطية معطوفة على شرطية اولى قبلها من حيث المعنى فان المدلول على الجزاء جزاء معنى وهذا القول الفعل والذهب لجزل والعلة الاسلوب السابق تنبيه على الحصر اذ لحصر اذن عقلي والكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل يحتاج الى امور منها ان الوضع قد يكون خاصا والموضوع له اذن خاص البتة او معنى اقتضاء الوضع ان يلاحظ الواضع حين وضعه جزئيا حقيقيا وعين بازائه لفظا معينا كتعيين زيد بازاء شخصه المعين ومنها ان الوضع قد يكون عاما ومعنى عمومه ان تصور الواضع حال وضعه اما شخصا بعينه بملاحظة افراد عام اجمالا فيضع لفظا معينا بازاء هذا المعين بتلك الملاحظة الاجمالية او مفهوما كوضع هذا مثلا لكل مفرد مذكر مشار اليه بخصوصه كليا فيعين بازاء ذلك لفظا معينا كوضع الانسان للمفهوم الكلي ومنها ان المعنى قد يكون ملحوظا استقلاليا بحيث يصح ان يقع محكوما عليه وقد يكون ملحوظا بطريق التبعية آلة للملاحظة غيره بحيث لا يصح وقوعه اياه ونظير ذلك النظر في المرآة فللناظر فيها حالان احديهما ان ينظر والمقصود الاصلي مشاهدة وجهه والاولى ان ينظر والمقصود ملاحظة المرآة فالذي يقتضيه الحال الاول ان المرآة في هذه الحالة لا يصح ان يقع محكوما عليها وبها اذ هي ملحوظة تبعا وبالعرض فالمحكوم عليه او به اذن هو الوجه فقط ومقتضى الحالة الثانية انه يصح ان يقع المرآة محكوما عليها وبها واذا تمهدت هذه المقدمات فلعلك لا تشك عليك ان وضع الحرف من قبيل عموم الوضع وخصوص الموضع له وان معناه آلة للملاحظة معنى الغير مثلا الواضع تصور ابتداءات مخصوصة جزئية هي آلة للملاحظة طرفيها ووضع لفظ من بازائها ولا يخفى ان هذه شيء لا يتحقق لها الا بتحقق طرفيها

في نفسه الظرف صفة معنى اي معنى كائن في نفسه وضمير نفسه راجع الى المعنى اي دال على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج كما يقال الدار في نفسها حكما كذا اي لا باعتبار امر خارج وكذا الكلام في حد الحرف دال على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار تعلقه لا باعتباره في نفسه والقول بان الضمير للدال اي اللفظ الدال على معنى في نفسه من غير ضميمة يخرج اليها في دلالة الا وادية بخلاف الحرف فانه مفتقر الى الضميمة في دلالته على كمال معناه الا ترى ان غير سعيد لان كلمة في لا تستقل بهذا المعنى بخلاف البتة فان وقوعها جزءا يقام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق لان المقابل هو الحرف لا يجري فيه البعض فاذا قيل الحرف دال على معنى في غيره بعد ان يجعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى لقولك دال فيكون المعنى دال غيره اي بلفظ آخر معه على معنى واذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى دال على معنى حاصل في غيره اي باعتبار تعلقه فيتطابق الحدان في مقصود المتقابل كذا ذكره القوم ههنا وهذا اشرى كلام بعضه يفتقر الى توضيح لا غلاقه وبعضه الى تبيين لاختلاله اما الاول فهو ان كلمة في محمولة على حقيقة الظرفية على الوجه الاول ولا يلزم كونه اشيء ظرفا لنفسه وان كان ظاهر العبارة بعضه لانه شبه استقلال المعنى في الاول بحصوله في نفسه وعدمه في الثاني بحصوله في غيره واما قولهم الدار في نفسها حسنة فالظرف بناء على تعلق بالخبر محمولا اي حسنها كائن في نفسها وفي انتهاء ومن ههنا ظهر ان قولهم زيد في نفسه جواد والخبر في نفسه محتمل للصدق والكذب ليس بكذب لان نفسه في نفس زيد لا في نفس الاخبار وكذا الاحتمال صفة كائنة في نفس الخبر واما الثاني فهو ان كلتا المقدمتين في خبر المنع اما الاولى فبان يحمل حروف الجر بعضها بمعنى البعض قول الكوفيين والبصريون ينكرونه على الاطلاق فليس شيء اما اولا فلان مذهب الكوفيين ان يجيء البعض بمعنى الكل بعض والطرفين قياس لا يوثق به في مقابلة السماع بخلاف البصرية فانهم يجوزونه مقتصرا على القدر الدال عليه بالسماع ويكفي هذا القول بالانكار المطلق ويجيء البعض بمعنى الكل شايع ذايع منه غير نكير واما القول بان في للاستعلاء بمعنى الباء فهو ايضا ممنوع بل هو مخصوصة مما يعترف البصرية ويضحكون به في قوله لاصلبنكم في جذوع النخل اي بكثرة كم لبب هذا الجعل وفي قوله وتركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في طعن الاباهر والكلى فانهم يصيرون بان كلمة في ههنا بمعنى الباء واما القول بلزوم كونه المعنى دال بغيره اي بلفظ آخر معه على معنى على القيد رجوع الضمير الى دال فمسلم الا ان القول بعدم جريان النقيض في خبر المنع للقطع بانه يستقيم القول بان الاسم لفظ دال بنفسه من غير ضميمة على معنى والحرف لفظ دال بغيره اي بضميمة على معنى فليتامل وقال بعض المحققين قولهم في حد الحرف على معنى في غيره وبعض قولهم لهم على معنى في نفسه لا يقال فاقيمة الدار في نفسها كذا فاقيمة الدار في غيرها بل يقال الاولى في نفسها والجواب ان التشبيه بينهما باعتبار اعتبار المخبر مرة وعدم اعتباره اخرى وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو ان المقوم يقصد ان في هذه الحدود امرين احدهما اصل الوضع اي الامر الذي اوجب اصل الوضع وثانيهما انهم يريدون بالدلالة الدلالة الاولية فعلى القيد الثاني اندفع البعض اقول في بعض تعريف الاسم بالمضي والغابر والمستقبل على ما سلم فالمراد بالزمان المنفي

ما هو مدلول

هذا من قبيل الميل الى جانب المعنى كانه جعل للجميع علامات ومصداق ذلك في لفظ كل بعينه قوله جل جلاله
كل في فلك يسبحون فهو التحقيق من قبيل التغليب اعني تغليب الاكثر على الاقل فالى آخر التفصيل
للعلامات ولذا اصدره بالفاء المشعرة بالتفصيل والظاهر الذي يساق اليه الذهن ان المعنى فالعلامات الخ
فرد عليه ان حق العبارة اذن ان يقول فالعلاوى رعاية للمطابقة بين الموصوف والصفة واجيب بانه
من قبيل قوله تعالى وحضتم كالذي خاضوا على ما اشار اليه الحبر المحقق في مباحث الموصول الا ان الظاهر
انه لا حاجة اليه بل ينبغي ان يقيد الموصوف بما يكون مؤدى اللفظ مجموع المعنى على نمط قوله تعالى كمثل الذي استوقد
نارا على ما اشار اليه في الكشاف وفي منهاج تنبيه على كثرة العلامات ولهذه النكتة عدل عن سنين
العطف بحذف المنهات كما فعل في العقل في تعديد العلامات ملتزما هذا الاسلوب الى الآخر ليكون منبها
على انها غير مقصورة على ما ذكر ففي الكلام تنبيه على ان العلامات جمع قلة استعيرت للكثرة وتنبيه بالجواز
في قوله جواز الاسناد اليه على انه يكفي في العلامة امكان اتصاف ذي العلامة بها حتى لو كان اسم
ولم يسند اليه شيء قط فلا يقدح هذا في كونه علامة له ففيه تنبيه على ان الاسناد ليس مستقلا لازما له
وحذف الجواز في الباقي تنبيه على ان خلو الاسم عن الجميع ممتنع او هو لانبه اولا استغنى عن التنبيه
هناك فلفظ الجواز مجرم والنكتة ما ذكرناه او لقال ادرج لفظ الجواز اذ الاسناد اليه من آثار
الجواز فالجواز اولى ان يكون علامة فقولهم العلامة لا تنعكس معناه على هذا انه لا يلزم انعكاسها
قيل اختصاص الجواز يقتضي ان لا يوجد الا في الاسم وهذا منقوض باسناد الفعل او شبهه الى المجرور
او الجمع على ان المسند اليه في التحقيق هو المجرور وهو اسم وفي كلام المصنف في بحث المفعول اشاره
اليه واما ضمير اليه في الاسناد اليه فيقبل للفظ الدلول او هو سهو المقام والاوجه ان يجعل ارجعا الى الاسم
على نمط قولهم علامة الرجل لحيته والى هذه القاعدة اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى رب اني وضعتها
انثى ووجه اختصاصه بالاسم ان المسند اليه ملحوظ اصالة واستقلالا وقد سمعت ان هذا لا وجه له الا
في الاسم وعلله بعض المحققين بان المسند اليه مخبر عنه والاخبار الا عن لفظ دال على ذات بقيد
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه واعترض عليه بعض الاكابر
من معاصري زمانا بان اسم الفعل ايضا يدل على الذات ضمنا ينبغي ان لا يكون مسندا اليه
وفيه نظر لان مبنى هذا الاعتراض على ان المراد بقوله ضمنا الدلالة التضمنية المقابلة للمطابقة
وهو ممنوع وكيف يتخيل ذلك والفعل مدلوله الحدث والزمان فقط بل المراد به ما يكون تبعا مع الكلام
ان المسند اليه مخبر عنه والمخبر عنه لا يكون الا لفظا دال على ذات بطريق المطابقة او يكون الذات
مدلوله وضعا ودلالة الفعل على الذات تبع ولهذه النكتة قال ضمنا ولم يقل تضمنا فتامل
وكونه جواب السؤال مقدر حاصله انه كيف صح الحكم بان الاسناد اليه من خواص الاسم
والفعل في هذين القولين مسند اليه اما الاول فلان زعموا مبتدأ ومظنة الكذب خبره واما
الثاني فلان قيل مسند الى الفعل وهو امتنا وهو فاعل ان قيل لم لا يجوز ان يكون وجه التقوي في

كالسير والبصرة في قولنا سرت من البصرة وانما لفظ الابتداء فالمضوع له فيه عام كالوضع وملحوظ
اصالة لا تبعا فلذا اصار الاول حرفا والثاني اسما واما لفظ فوق ودون وسائر الاسماء الازمة للاضافة
فهي موضوعة لمفهوم كلي مستقل بوضع كلي غايته الاخراجه التفوق بحسب الاستقلال انه لا بد لها من مضاف اليه وهذا
لا ينافي اسميتها والقصد الى معانيها قصدا اصالتا وعلى هذا نقس فانه كان قبيل لا يخفى ان مفهوم الفعل
كلي وهو النسبة مع الزمان فانه كان ملحوظا اصالتا ومستقلا لا وجب ان يصح كونه محكوما عليه والا امتنع كونه
محكوما به ايضا فان مفهوم الفعل هو المحكوم به ملحوظ استقلالا وانسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وهي ملحوظة
تبعا على انها آلة لملاحظتها وهذا المجموع غير مستقل فلا يقع محكوما عليه الا انه يقع محكوما به باعتبار احد جزئيه وهو
الحدث فتامل وما تسمعهم يقولون الوضع اشتراطي والدلالة اغنى دلالة الحرف على معناه الافرادي ذكر متعلقه
فمعناه انه ان كان معنى الحرف هي النسب المخصوصة كالفصلية وكان ذكر المتعلق ضروريا اذ لا يتعقل معنى
الحرف الا به كان هذا في التحقيق اشتراطا لذكر المتعلق فسقط الاعتراض عليه بانا ان اعترف بان معناه هذا
على هذا الوجه فلا معنى لهذا الاشتراط وان زعم اي ومعناه لمعنى الابتداء الا ان المعرفة بالاشتراط
فهذا بطل اما اولا فلانه لا جدوى لهذا الاشتراط واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون معناه اذن معاني الان
يكون محكوما عليه به واما ثالثا فلانه لا نقص من جانب الواضع على هذا الاشتراط ودعوى ورود وعور
بلا دليل فتامل ولكل منهما قد لحذف اللغة المنع ومنه سمي الباب حدادا قائم نقلوه الى القول
المطرد المنعكس واللغي نظرا الى انه كلي وحد الحد محدود ولعلك انه كلي وجد المحدود وجد الحد وما
تسمعهم يقولون الحد ان يكون مانعا وجامعا فراجع الى هذا لان حاصل معنى المطرد والاطراد المنع من دخول
الاغيار وحاصل معنى العكس والانعكاس الجمع لتمام الافراد تقوله ولكل منهما حد ينبغي ان يجعل معطوفا
على ما قبل على نمط عطف القصة على القصة وقوله وقد يتبين معطوف على ذلك وقد يجعل حالا وليس بذاك
نقوله وقد يتبين ارجع محل منها في ضمن التقسيم المذكور بل التقسيم في ضمنه وفائدة هذا الكلام هي التنبيه على
ان الكلام انما سيق لغرض التحديد وان التقسيم حاصل في ضمنه تبعا او ابتدرت في كلام المصنف لعلاقة
رد لا فعله ابن الحاجب اما اولا فلان الحد اولى بان يكون مقصودا اصليا واليق بكونه عمدة واما ثانيا فلانا
لا ندفع التكرار بهذا الاعتبار وازالة لتوهم ان سوق الكلام للتقسيم ودفع لتوهم الانتظار واشارة الى
ان المراد بالحد في هذا المقام هو القول المطرد المنعكس يعني ان الحد عند اهل العربية على ما صرح به صاحب المفتاح
في اول علم الاستدلال وهذا لا ما اصطلح عليه اهل المعقول من ان الحد هو ما تركب من الجنس والفصل
القريبين والا لكلف بكونه المذكور وحده الاسم والحرف الفصل المميز عدمي وعلامات
الظاهر ان هذا معطوف على المبتدأ فيلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه والعلامة ما تظر دولا
ينعكس كما ترى ممنوعة الحكم بالاتمية كلما وجد الاضافة او اللام واشباهه بانتفائها عند انتفائهما
فان قيل فالحرف لا علامة له لانا نرى غير علاما تها على ما صرح به البعض فما يجيء حيث يقول واما علامة
الحرف فالتعري عن علاما تها فكيف يقول ولكل منها علامات قلنا ممنوع بل هي ايضا متكثرة تقديرا او لم

هذا

انه اسند قبل الى الظرف بعده اعنى قولهم وبهذا ينتظم الاستقاض اذ قد يتوران المجمع لعين

فقد اذ قد يتوران اذا كان فى الكلام مفعول به بواسطة وبغير واسطة فالطريق ان يسند الى الثانى

لا غير وقد صرح المص فى لك فيما يجى حيث يقول تعين المفعول المتعدى اليه بغير حرف اذا كان

فى الكلام وحاصل الجواب الذى سماه المص تدبيلا حرف واحد وهو ان هذا الحكى يعنى ان كلا من

زعموا او آمنوا ههنا اسم لنفسها كما يقال ضرب فعل ماض ومن حرف جر ونحو ذلك فانه فتح المفعول

معا والمطية واحدة المطايا كالخطية للخطايا فى الصحاح المطية واحدة المطى والمطايا والجمع

وجمع يذكر ويؤنث والمطايا فعالى واصله فعايل فعل به ما فعل بخطايا والكذب بكسر الكاف

مع سكون الذال وبفتح الاول وكسر الثانى مصدر كذب يقال كذب كذبا وكذبا فهو كاذب

ومعنى المثل ان لفظ زعموا واخواته اعنى ساير تصريفاته مظنة الكذب اى مطية يتوصل بها

الى الكذب لانه ينسب الى الزعم شبه دالته على الكذب بما هو واقع بعده يتوصل الراكب به

الى مقصده فاطلق عليه المطية على ما هو قانون الاستعارة فكان من اراد الوصول الى بلد

فى حاجة ركب مطية وسار حتى يقضى حاجته فكذلك من اراد ان يحيل على ان هذا القول

غير موثوق به يتوصل بهذا اللفظ فى الاشعار بهذا المعنى فصار هذا اللفظ شبيها بالمطية

فى انها وسيلة الى الوصول الى المراد فالاضافة فى قولهم مطية الكذب كالاضافة فى قولهم مطية الحج

وهذه الناقة مطية البصرة اى وسيلة بها يتوصل الى المقصد الذى هو الحج والبصرة فالاضافة

لامية وفيها شبه الكتبية فالزعم والزعم والزعم مصدر زعم يقال زعم زعما وزعما وزعما وقد

يستعمل بمعنى التحقيق كقوله ﷺ بئس مطية الرجل زعموا وفى الحديث ما زعم جبريل انك

المرسلين قال صدق وقد يقال معنى المثل ان الكلام الواقع بعد زعموا وما فى معناه كلام لا وثوق

بصدقه بل مظنة الكذب ويرد عليه ان المتبادر الى الفهم من العبارة ان المظنة هو لفظ الزعم واه

الكذب ما هو منسوب اليه فالحق ما فصلناه اولا ونحو تسمع بالمعيدى هذه شبهة اخرى

تهدم قاعدة الاختصاص المذكور ادعى وحاصلها انه كيف صح القول بالاختصاص والفعل المجهول

فى تسمع مبتدأ اخبره خير فاجاب المص عن هذه الشبهة بطريقين احدهما انه محمول على حذف

ان فصح كون الفعل بمعنى المصدر ويكون المسند اليه اسما وثانيهما انه محمول على تنزيل الفعل منزلة

المصدر من غير ان تعتبر معه حذف ان واورد لكل من الطريقين نظيرا يوافقه تانيسا

بذلك وكسرا لسورة الاستبعاد وصرح فى كل منهما بالمماثلة تأكيدا لهذا المعنى

وتنبيها على ان هذا ليس مجرد دعوى بل هى مقرونة بالبرهان مقبولة فى الطبايع والاذهان

فنظير الاول فى حذف المذكور قول طرفة ابن العبد الا ايهذا اللائمى احضر الوغى وان اشهد

اللذات هل انت مخلدى والتقييد برواية الرفع تنبيه على ان هذا انما يكون من قبيل الحذف

اذا روى احضر مرفوعا فيظهر اثر الحذف من عدم ظهور الاثر لينطبق على ما نحن بصدده اذ لو نصب

هو الرواية الاقوى لكان ان مقدرا لا محذوفا بدليل ظهور الاثر فلم يكن مطابقا لما نحن فيه فان قيل اى شرف

الحرف ههنا وهو ان تذكر كونه على ظاهره والنص بنى ذلك على استقامة العطف فى وان اشهد اللذات فان اسلم ان

الواو للعطف بل للحال او للاستيناف لكن غير قبيل التنزيل كما فى البيت الثانى فيغتنم غنم مؤنة الحذف قلنا نعم الا

ان العطف اكثر والحمل عليه ارجح وتوجه المنفى الى الجملة اولى من الاستيناع من حذف حرف الجر والا ان والا

انه يرشدك اليه ان معناه الا يا ايها الانسان الذى يلومنى على حضور الوغى او الحرب واللذات والاشتغال

بالراحات هل تقدر انت على ان تخلدنى تبقى الدهور والاعوام ان تركت الاقدام فاختر الاتى من الاثار

كل نفس ذائقة الموت وحقيقة الاستفهام الانكار والاستفهام عليه لنفاده الاول واظهار الرغبة فى الحرب

والتخصيص عليها بعد الامتناع وتسمية الحرب بالوغى لما كان من الاول معارك الابطال من قبيل تسمية المحل

باسم الحال والخلود والخلد دوام البقاء من باب نصروا الافلاد والتخليد جعل الغير دائم البقاء وفى كلمة

التنبيه فى الا ايهذا تنبيه على كمال غباوته وفرط بلادته لذهوله عن كمال جراته وشجاعته بيرشدك اليه

وان شهد اللذات الاحتراز البسيط الاتى لحسن جعل اسم الاشارة وسيلة الى تحقيره واو لا بد من المحذوف

فالموت مع استيفاء اللذات اولى والذاتى هذه المقدمة فالاولى التحقيق على الاطلاق بحوار

الابطال وتحقيقه ان الموت فى القتال مع هذه الدار مع الاشتهار بوصف الشجاعة احق واولى بقوله

شبيها نصب على المصدر او مجرور حالا او حذف فاعل ان او ضربها فالضمير لان على حذف المضاف او على

الحال اى مشتملا او شبيها بها حال كونها فى البيت والضمير للحذف على نمط سقطت بعض اصابعه الجروح

على ان واما نظير الثانى قوله تعالى اماتنا نفلت الى السؤال الاصباح اثر ذى اثير فان الموقع

موقع الهوا والمعنى اى شى تشاء فهو سؤال عن مفرد لان ما مفرد لكونه مفعول تشاء تقدم عليه لخصه ان

يجاب بالمفرد تطبيقا للجواب اليه او هو جملة وفيه نظر لان كونه المسؤل عنه مفردا لا يقتضى الا الجواب على

وجه كونه مفردا او الجواب بالجملة لا منافيه بل الراجيب لهو جملة على معنى اريد اللهو لكان ابلغ لافادته

التلبس باللهو الحال المستلزم لتعيين المسؤل عنه المراد على ما هو المذهب المنصور المضارع فالوجه

ان التعيين ناشئ من فوات الافادة لما هو المقصود الاهم قصدا وبالذات وصرف الاهتمام الى

ما هو خارج عن الشرة التوجه المتاع وفيه استنكار لا يقال الجمع على حذف ان فى الكلام تحصيل لما هو

الوضع المرام لانا نقول تعيين المتمنى مع اهمال المبدا خارج عن القانون وهذا ما يقال له حذف

فلو انا سلك الاصباح وبناؤه على وجوب التطابق بين السؤال والجواب لان كل حرف قصد به

فاسد لان كون المراد حاصلا او الاستقبال لا يقتضى انتفاء الارادة فى الحال وانه حال من فاعل اللهو

وانه كما مضى فانه لاضافة لفظية مفعولية لان اثر اسم الفاعل من اثرت بوزن علمت او

اخترت وذى اثير اى ذو الخيار اى اللهو حال كونى مختارا شيئا ذا اختيار وفيه اختيار

وحاصله يؤل الى ترجيح اللهو على كل شى فلذا قالوا معناه اول كل شى ففسروه بما هو حاصل معناه

فى الاساس افعل هذا آثر ذى اثير اى اول كل شى وفى الصحاح فيكون مجازا من قبيل ذكر

ومنها دخول حرف التعريف على الخبر الذي ليس بمشتق نحو الحمد لله والعنكبوت تنسج على بيتها
ومن مجيء بالسجعة التي تقتضي شاذ
واما كواشد الهل فلجعله اسما
على انه مردود

بمعنى الذي فاد خل فيه وخوله ولهذا قال ابن السراج لا مست حاجة الى رفع العائد فلا يلزم
فعلا وهو من اقبح الضرورات ويمكن الجواب عن الدفع بطريق المنع لانه مما صحح النحاة اعتبار
كجواز اللام حرفا غير موصول خيارا للائمة من النحاة كيف وقد نظمه سيبويه في الكتاب في سلك صحيح
الابيات وما قبله اي كلام الثعلبي ابن ولسق ففي اي هذا وبله يتبرع تقول الخبار البعض
الجرم ناطقا الى رنا صوت الحمار النجدع البيت الذي بالجزء الطهوي سمي بذلك
لقوله في حق الابل لئن رأت ابلي نهرى حمولتها جاءت عجافا عليها الريش والجرد
تقوله تبرع اي اسرع رجل برع سريع الى الشر والغضب والخنا بالقصر الفحش والبعض يمثل
الغدر واسمه والجرد جمع الجحاء وهي البهيمة وناطقا تمييز اي البعض تطق البهائم صوت الحمار
يشير الى قوله لكن ان انكر الاصوات لصوت الحمير والتقييد بكونه مجدوعا زيادة في تقبيحه ومن
امثال العرب نطقت الحمامة وفي ربنا تعظيم لشان المتكلم بالله ربانا وانه اعترف بربوبيته
فيفيد اظهار الشرف ولدا نعل الامة وتحقير لشان المذموم اذ القبيح عند امة قبيح في نفس الامر
وقوله التجدع صفة لحمار يقال حمار مجدوع اي مقطوع الاذن ولقد زادني ابانة حبيبه
بالحمار المجدوع ثم اخذ من حساطبعه ودناءة همته بقوله ويستوخم البربوع فاره بربة
ماخوذ من الربع والباء زائدة اذ لم يجئ في كلامهم فعلول عال صدره الاصل في ضرام السقط
البرابيع جمع بربوع وهو يفعول لانه ليس في كلامهم فعلول سوى صعفوق لحول اليمامة وارض مربعة
ذات برابيع والنافقاء احدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها وسرقعة حتى اذا اتى من قبل
العاصفاء ضرب النافقاء براسه فاسفق اي خرج ومنه اسعاق المنافق في الدين والقاصعاء
هي التي يتقصع فيها اي تدخل والشحمة هي البيت المعروف الذي يقال له بالفارسية دربنه وقيل
اسم موضع فعلى الاول كونه حالا من الجار والمجرور اعني من جحره طاهرا لاستتاره على الثاني نصبا
الى تقدير المضاف اي كائنا بموضع الشحمة ولا حاجة اليه بل التقدير مغارنا بالشحمة فانث فلتجعل
متعلقا بيستوخم فتعلق الكاف به بالقلم وكتب بالقلم ولا يجعل التقصع صفة جحره والازم
الفصل بالاجنبي بل يجعل حالا ولا نبوة في المعنى قلت نعم الا انه لا معنى للاستخراج بالشحمة ما
كان او موضعا يرشدك اليه انه لا غرف عليه واما كواشد الهل فنقض اخر على دعوى
اختصاص حرف التعريف بالاسم لان كلمة هل حرف وقد ادخل لام التعريف عليه فاجاب عنه اولا بانه
اسم بدليل تشديد اللام فلا نقض وثانيا بانه مردود لانه ليس مما يوثق به ويعول عليه والى الاول
اشار بقوله فلجعله اسما والى الثاني بقوله على انه مردود يعني انا لا نسلم اولا انه حرف بل هو
اسم بدليل التشديد ولو سلم فهو مردود فحاصل الاول المنع وحاصل الثاني التسليم كما هو قانون
المناظرة واما كونه التشديد دليلا على اسميته فمبني على مقدمة وهي ان الالفاظ الثنائية
اذا حملت اعلا ما لا نقصا فالقانون انهم يشددون الحرف الثاني منها صحيحا كان او معتلا

المزوم واراده الازم ومثله نصب الكلام ما مر في مثل الاصباح اي الى دخول الصبح
والمعدى تصغير متعدي نسبة الى متعد وهو ابو الوبر واول من قال لك منذ ربن ماء
السماء حين بلغه عن شقة ابن ضمرة ابن جابر بالحجيه والى رآه اذ ذر آه فقال لسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فلما بلغ ذلك شقة قال الرجال ليسوا بجزايا، المرء باصغريه فلكه لسانه
والمرء باكبريه عمله وايمانه وقال الاخوالمرء يطي لسانه لا بطيلسانه فاعجب المنذر فبالغ في
تعظيمه وبهذا يظهر ان المثل انما يقال اذا اصدم السماع على الرؤية وبهذا ينتظم شبهة
على القول بان تسمع محمول على حذف ان اذ لا يخفى ان علم الاستقبال فتغير المثل عما
بني عليه ولو اعتبر تجريده عن معنى الاستقبال مجازا انتقض بالبيت فليتامل والباقي بالمعيد
كالباء في علم به يقال سمعه وسمع به كما يقال علمه وعلم به واللهو جاء لمعنيين اللعب وهو
الاظهر والمجاع كناية ولذا قالوا في قوله لكي لا اراد دنا ان تتخذ لهوا امراة وبيان الانتهاء
بالاصباح رجاء ان الى بعض النحويين ومنها دخول حرف التعريف الظاهر ان الظرف
المتقدم خبر وان ما بعده مبتداه وجعل من تبعيضية وجعل الظرف مبتدا وما بعده خبرا قعد
المغني وقدم حرف التعريف على حرف الجر لرفعة شانه وعلوه مكانه بالنسبة اليه حيث يتوجه القصد
الى مدلوله اولا وبالذات ويكون مناطا للنفي والاثبات وان كان بطريق التجوز بخلاف حروف
الجر فانها روابط وصل لا يقصد منها الا مجرد الافضاء وبهذا يظهر انه قدم الاسم اذ التعريف
على الكل لانه اشرف بالنسبة اليه وانما كان حرف التعريف من خواص الاسم اذ التعريف والتنكير
من عوارض الذات والدال على الذات هو الاسم لا غير وبهذا الوجه امكن ان يقال التقديم على رتبة
الجر فيكون التقديم بملاحظة المعروض والتعليل بان الفعل بكره لا يقبل التعريف بعيد عن
التحقيق وآثر حرف التعريف على الالف واللام ليندرج فيه الميم المبدلة من حرف التعريف
كما في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر وهو لغة حمير ليندرج فيه
حرف النداء ولام الموصول عند القائلين بكونه حرفا وسيجئ تحقيقه في بابه ان شاء الله تعالى بل
لتشمل نشأ التعريف على المذاهب المتلقة فان منهم من يذهب الى انه هو اللام لا غير وهو مذهب
سيبويه وعليه بابه وعلمه بان تعريضه التنكير ودليله حرف واحد وهو التنوين فطريقه ان
يحمل عليه ما هو القانون من جعل البعض ومنهم من ذهب الى انه هو الهمزة الا انهم زادوا اللام
فرقا بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام وعليه المبرد وتابعوه وبضعف ان حذف الهمزة
في الوصل شايع مطرد والعلامات لا تحذف ومنهم من يذهب الى ان حرف التعريف كلاهما وعليه
الخليل واتباعه وهذا هو المشهور على الالسنة وكحو يستوخم فانه لما كان الطلاق
القول باختصاص حرف التعريف بالاسم منقوضا بالبيت اورده بطريق النقض واجاب
بانه شاذ خارج عن القياس فلا اعتداد به ومع ذلك فالذي جراه عليه هو نقل انه رآه في الصفا

١ قوله على ما اشير اليه في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا به

٢ قوله لان معروض حرف التعريف الجزاء لا الذات انما هو الافعال لانها مقتضية وحقيقة الاقتضاء والاتصال معاني الافعال الى الاسماء فهي متعلقة بالافعال اولا وبالاسماء ثانيا

بمعنى الذي

نحو اكثرت من الكم ومن الهل واللتو والالزم كون الاسم المعرب كما بنا على اقل من ثلثة احرف
وهو ممتنع بالاتفاق واذا اجعلت اعلاما لغير ما بل للذوات الاشخاص فانهم لا يشددون الحرف
الثاني منها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورايت منا ومررت بنا وذلك فان قلت بل الاولى ان يعكس ليشعر بانها
لم ينقل عن معانيها الاصلية الا يرى انهم لا يجوزون الاعراب في الالفاظ التي هي اعلام لانها
نحو قولنا من حروف الجر وضرب فعل ماض الى غير ذلك قلت نعم الا انها في الاول غير
مجردة عن معانيها بخلاف انا فانه لو عكس لزم في القسم الثاني التغيير لفظا ومعنى والتقييد بكونه صحيحا
مبني على انه لو كان حرف علة لوجب زيادة حرف من جنسها او لوجب اعرابه بلا زيادة شيء لسقوط
العلة - لالتقاء ساكنه مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد لا يعامل فيلزم المحذور وهو
التغيير في اللفظ والمعنى جميعا لانا نقول نعم الا ان الضرورات تبيح المحظورات فقولهم اشد
الهل اول من قاله ابو الدقيش اذ قال له الخليل هل لك رغبة في شريده كان ودكها غير ون
الضباون فقال اشد الهل فاشد يروى مرفوعا فهو اذن خبر مبتدا محذوف اي رغبتي اشد الهل
او بالعكس اي فيه اشد الهل ومنصوبا فهو اذن صفة مصدر محذوف اي رغبت رغبة اشد
الهل اي اشد الرغبة وقد بانا قبل بهذا بان اللام فيه للعهد اشارة الى ما في كلام السائل
وقد يعرا ان الذي يضاف اليه افعل التفضيل يجب ان يكون لامه لام جنس فيه نظر ومنها
دخول حرف الجر عقب حرف التعريف بحرف الجر لما بينهما من المواخاة حيث اشتركا في مطلب التعريف
بخلاف التنوين فانه دخيل للكلمة وبهذا الاعتبار حسن تقديم حرف الجر على التنوين وان كان بينه
وبين حرف التعريف من تناسب التقابل وقد يقال لان حرف الجر مستعمل بخلاف التنوين
والتقييد بالحرف دون الاكتفاء بالجر مبني على انه الكلام فيه لا غير واما الجر فقد ذكر في الخاتمة
تفصيلا وعلى الرد على من زعم ان حرف الجر يدخل الفعل كما يقال زيد في خرج زيد مرفوع خرج
والخرج كما يقال البصرة في خرج من البصرة الى الكوفة مجرورة بمن ووجه الرد ان هذا اسم كما
سبق تحقيقه ووجه اختصاص حرف الجر بالاسم ان اثره الجر وقد تقرر انه مختص اذ لان او في الجر
موضوعة لا يضاف الافعال ما في معناها الى الاسما فلا تدخل اذن الا على الاسم وقد يقال لان
الجر علم المضاف اليه الفعل والحرف لا يقع مضافا اليه ونحو قوله اقتضاء نقض لاعور اخصاص
وحرف الجر بالاسم لدخول الباء على الفعل وهو نام فاجاب بانه متاول او مصروف عن الظاهر بتاويل وهو ان الباء التحقيق داخلة على مقدر هو موصوف المذكور اي ما ليلى يليل نام صاحبه فيه او هو
ولا تخالط اللسان جانبه فقوله ولا تخالط مجرور معطوف على نام لانه مجرور محلا فهو من عطف اسم
الفاعل على الاسم اي والقوم وان منعوه الا ان المحض صرح بجوازه في مباحث الحروف اذا كان المضاف
قريبا من الحال فقال بناك ولا يجوز عطف اسم الفاعل على الاسم المضاف اللهم الا اذا اقرب من الحال
والا رهاك كذلك والقرينة المشوهة بهذا المعنى ان كلمة ما النفي لحال والكسان بكسر اللام الملازمة

وبالفتح

وبالفتح مصدر من اللين في الصلح الكسان بالفتح المصدر من اللين يقال هو في لبان من العيش اذا
خفض عيش وبالكسر الملازمة وفي الاساس مرلوا بلين الارض ولبانها اقسم بما بعد انه ما نامها في
لتقاعم الهوم وتكاثر الغموم سهر دائم وحزن طويل ولاخالطه جانبه لبنا حتى لم يفضح جنبه
على الارض او وضع لكى على حتى جنبه فصير جانبه لصقا الليل فصح بهذا الاعتبار الالتفات به
في العايد الى الموصوف ويجوز ان يقدر كما اشرنا اليه ويجوز ان يعود ضميره الى الليل بالجملة فمعنى النظام
ان يقول بليل يمن فيه الا انه عدل عن الكلام الى الغيبة فوضع الظهر موضع المضمر جريا على وتيرة الالتفات
تنبيها على ان كل من كان صاحب ليلى هذا كان حاله مثل حالي بل اشد وكذا قولهم انجم نقص
آخر على اختصاص حرف الجر بالاسم بان جئس فعل قد دخل عليه حرف الجر وهو على فاجاب بانه
في جئس اضطرارا فالذاهبون الى انه اسم لا اشكال على قولهم والذاهبون الى انه فعل قالوا بانه
متاول اي على غير مقول في حقه جئس العير وعلى هذا النمط قول الآخر الست بنعم الجار لو غير
بيته آخر قلة معدم المال ومصر ما لا يقال فلو كان فعلا لما دخله حرف النداء في قولهم يا ثم
لا هو ونعم النصير لانا نقول المنادى محذوف اي يا هذا نعم المولى ونعم النصير وانما فصل بنا بقوله
وكذا تنبيها على ان هذا يفارق الاول بنوع لغات كما ينبئ عنه قوله على اختلاف فيه
ومنها التنوين اي عقب حرف الجر بحث التنوين تقدمه على الاضافة لمناسبة الاول فرجحت
الحروف الكلمة واحدة ولانه لكونه متعلقا بكلمة واحدة وقيام الاضافة بالكلمتين اشبه الاول
البسيط وانما المركب والمراد بالتنوين ما هو المتعارف المشهور اعني النون الساكنة التابعة لحركة
الآخر لانها كيد الفعل فقوله غير اذن نصب على الاستثناء والمعنى اذن ظاهرا لا خفاء وعلى انه بدل
من التنوين على انه مبني لاضافته الى ما على نمط قوله لم يمنع السحب منها غير ان نطقت فان غير
فاعل مع انه منصوب او على انه معمول المقدر اعني اعني وقد يجعل حالا من ضمير الخبر وزعم بعض الشراح
ان التنوين مصدر من المبني للمفعول بمعنى كون اللفظ منونا واياد ذلك بان العلامات الباقي هي
الاضافة والتثنية والجمع والنسبة والكناية وان غير نصب منزع الخافض اي كون اللفظ منونا
بغير ذلك وانت خبير بان هذا خلاف المشهور اذ المتبادر الى الفهم من اللفظ هو المعنى الاول اعني
المعنى اللقبي والقياس على اخواته فاسد اذ هي مشهورة في المعنى المصدري وايضا فيه حذف الجار
وابقاء ان وان والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي
قبل الساكن مثل ما في قوله عاذل والعتابا وعند الاخفش هو آخر كلمة مراسها مثل العتابا
تمامه وعذابي عليّ مطرب ابي العباس نعت الحرف الذي ينسب اليه القصيدة فيقال قصيدة
لامية او دالية وهذا هو الذي سموه حرف الروي ماخوذ من روية الحبل ارفتلته والجهة
ظاهرة اذ هو الجامع بين ابيات القصيدة كما ان الفتل كذلك بين قوى الحبل وقد يجعل من الراي
لان البيت كانه يروى عنده حتى لم يبق قافية فالقافية ماخوذة من قفوت اثره اذا
اتبعته

فانها لكونها بمنزلة الذيل من البيت الواحق به كانها تابعة وفي عروض المفتاح وعن بعضهم ان القافية هي البيت وغير بعضهم هي القصيدة وحق هذا القول ان يكون من باب اطلاق اسم اللازم على الملزوم وباب تسمية المجموع بالبعض والا لازم ان لا يصح قافية البيت وقافية القصيدة لاستلزامه اضافة الشيء الى نفسه هذه عبارته والتحقيق ان القائلين بذلك ان كانوا مصطلحين فلا مشاحة في الاصطلاح وان كانوا مطلقين فهذه الجملة كافية في صحة هذا الاطلاق وقولهم قافية البيت وقافية القصيدة من باب تجريد الادراك وعلى كل تقدير فالاعتراض ساقط وبالجملة فالقافية تسمى مطلقة ومقيدة فالقافية المطلقة ما كان رويها متحركا مستعيرا لواحد من الالف والواو والياء وبهذا الاعتبار يكون اربعين قافية فالقافية المطلقة مبنية على التجوز على نمط قولهم المال مشترك في التبريل وذلك وعد غير مكذوب فان هذه لكون آخرها احد حروف الاطلاق اعني حروف المد واللين كان الاطلاق الصوتي فيها بامتداد ما سعد وعلى نمط تسمية الربيئة بالعين والقافية المقيدة هو ما كان رويها حرفا صحيحا ساكنا والكلام فيه كالكلام في الاول فان هذا الحرف يمنع الصوت عن الاطلاق وينيطه في سلك التقييد بدلا حائلا عن ضبر الحق او

مصدر الحق فاذا ابدل عن حروف الاطلاق فالحق يلحق القافية المطلقة عوضا عن حرف الاطلاق مثال القول جور اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فان اصل العتاب واصابا فالتنوين بدل عن الالف فقولي اقلي فيه الاطلاق ضد الاكثار واللوم الملامة وعاذل نصب او رفع والاصل يا عاذلة اسم فاعل من وهو اللوم فرحمت بحذف التاء التانيث ولهذا جاز الترخيم فعلى الاول المحذوف في حكم الثابت على ما هو راى الاكثر وعلى الثاني اسم برأسه ولفظ العتاب عطف على اللوم والصواب نقيض الخطأ ولا يستعمل الا في المجهدات كما لا يستعمل الحق والباطل الا في المعتقدات وجزاء الشرط محذوف بقرينة الدال عليه والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما افعله وما على فيما اصنعه فعلى حقيقة الحال فبعد الظهور والعلم ان اصبت فقولي اقد اصابن حيرة وقد ابصر ضريرة والظاهر على ما يشعر به الصواب ان المعنى اقلي ملامك وتفكري في قولي فانه نطقت بالصواب فقولي اقد اصابن وشال ما يلحق القافية المقيدة قول رؤبة و

وقاتم الاعماق خاوي المخترق شبه الالام بالباع خفقن فانه الحق التنوين بالمقيدة وعلى سبيل الالحاق بالمطلقة والاصل المخترق وخفق بسكون آخرها فقوله وقاتم مجرور بإضمار رب بعد الواو الكثيرة الاستعمال وعليه البيت او بالواو لتنزلها منزلة رب وعليه الكوفيون والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق كالاذاق جمع ذوق والاكاش جمع كش على سبيل الشبه والالحاق باب قلبس وفي الصحاح العمق والعمق ما بعد من اطراف المفاوز ويروى الاعماق بالغين المعجمة والمغ واحد كذا ذكره في شرح الآيات الاصلاح المنطق والذي من رؤى الربع اذا خلا والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الطريق والمراد الاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق وخفق اضطرب في الصحاح خفقت الدابة اضطربت ويقال خفق البرق خفقا والمراد به السراب الخافق من قبيل التسمية بالمصدر وجوارت مخذوف ارقطعته او سلكته والمغ رب مهمة مغبرة لجوانب الاعلام مظلمة النواحي والاكاش غلظ

السابلة

الممتنة

المرتمة والطرائق والتوت بالسالكين بالبلايا والعوائق عفت رسومها وامدرست ضواياها وانظمت معالمها واضمحلت اعلامها ثم ان هذا التنوين الغي ما لحق القافيتين سموه تنوين الترنم وان كان في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به استعارا بترك الترنم لان حروف الاطلاق صالحة للترنم لما فيها من المد فتبدل منها التنوين لما سبق اليانا اذا قصد الاستعارة بترك الترنم لخلوه من المد كما سموا الديك سليما واليا العين اضرارا والقصد من هذا البيان التفاؤل

وهو الغالي اشارة الى بيان تسمية القسم الثاني فقط الغي ما لحق القافية المقيدة نقوله والمقيدة بنصب عطف على المطلقة وتسمية اللاحق بالمقيدة بالغالي نبه على انه لا دخول للمقيدة مع ان حقه الاختصاص بالمطلقة كانه جاوز حده من الغلو وهو تجاوز الحد اولان البيت لما خرج بسببه عن الاصل وصار غاليا سموه به على نمط اطرب السماء اذا الغالي بالحقيقة هو البيت او هو من قبيل الحذف والايصال والخارج من التنوين هذان القسمان بقي منها قسم على مقتضى الاستقراء اربعة الاول تنوين التمكن وهو ما يدخل على الكلمة لتمكن وليدل على مكانته في الاعراب قال بعض المحققين من النحاة واما تنوين التمكن فلا تمكن الا في الاسم فان معنى التمكن هو كونه اسما معربا بنفسه بلا واسطة بان يكون اعرابه بالحركات او بالحروف نيابة عنها فخرج بالاسم المضارع علامة لعروضه واخواته فواعلا الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لانه شبيه بالفعل الذي اصله البناء والثاني تنوين التنكير وقد اتضح اختصاصه بما تقدم من ان التعريف والتنكير من عوارض الذات المدلول عليها باللفظ مطابقة والفعل والحرف بمعزل عن ذلك الثالث تنوين العوض من المضاف اليه والاصل من خواص الاسم فلا يدخل الا عليه الرابع تنوين المقابلة فانه مقابل النون في جمع المسلمون وسيجيء ان الجمع من خواص الاسم والمص عاد اشارة الى مثل هذه الاقسام سوى الرابع على الترتيب المسلوك بقوله كخوز تيد وصه واذ فالاول مثال الاول والثاني الى الاخر وفي التمثيل بصه تنبيه على ما قالوا من ان تنوين التنكير مختص بالصوت او اسلم لفعل وفي اهمل مثال القسم الرابع زعم الثاني ان هذا القسم غير ثابت عنده لانه داخل في التمكن فان كونه مسلما تنوينه يدل على المكنة الاسم ايضا غاية الامر انه اقسم اليه امر التقابل وهو امر زايد عليه وزعم الآخرون ان هذا غير مخصوص بالاسم لانه يمكن ان يقع في الفعل المضارع الذي طلب الواحد في مقابلة النون في الواحدة التي طلبته لكن عدم وجوده في الفعل كما انه يمكن ان يدخل تنوين العوض في الافعال المعتل اللام الذي سقط لاجازم عوضا عن اللام المحذوفة هذا كلامهم وكلاهما تعسف والحق انه ترك التمثيل به اعتمادا على المقابلة اذ ليس التفهيم بتكثير النظاير فان من لا يقتضي بمصباح لا يقتضي باصباح ومن لا ينفعه القليل لا ينفعه الكثير فترك تمثيله لا يوجب ترك الاعتداد به وكيف لا ومقتضى الاستثناء ان كل تنوين غير المستثنى منه مندرج في المستثنى منه ومنسحب عليه حكمه البتة فكيف يتصور عدم الاختصاص وعدم الاعتداد بالقيد فهنا قسمان آخران الاول تنوين المماثلة على ما به المص عبر عنه في مباحث غير المنصرف فان هذا التنوين يوتى به توخيا لايقاع التوافق بين الا

ممتنة

السابلة

الخ وثانيها لا يعرف بما يزيل به الوهم ويدل على المقصود

لا يعرف بما يعرف لعلمية الا ان يثبت قال المحقق

في الوزن كقولهم وزن افعل الخ تنوين الضرورة فيمن فسر غير المنصرف بما فيه علتان فانه
وان نون غير منصرف لصدق تعريفه عليه لانا نقول بما سنذكره لك بحث اطلاق التنوين غاية الامر انه
سكت عن تمثيلها على ان التنوين في كل من الامثلة الثلثة يصلح ان يكون للمماثلة على ان الكلام في
الاصلية وكون كل منها قسما براسه واصلا بتقسيم ممنوع وقد يجاب بان منشأ ترك التنوض لها على
انها غير مختصين بالاسم وهو فاسد لا يخفى على من له ادنى تطرق الكتاب والله اعلم بالصواب
ولا يرد عليه ايضا نقض على حصر اختصاص التنوين المذكور بالاسم وقد دخل التنوين في البيت على الواو وهو
حرف فنعه بانه اسم على حرف على قاعدة تشديد اللام وصرح بعدم الورود بما مر انه ليس ذلك دابه
فيما سبق لانا جهات الانتقاض بها متعددة متكثرة الاولى ان ذلك متكرر في الموضعين فهو اكد
واقوى في الغموض الثانية وقوعه مضافا اليه مرتين الثالثة رجوع الضمير في ابائه الى رجوع الضمير من ظهر
الاسم والجواب الذي ذكره المصنف لعله قاطع للكل فافهم وبعضهم هنا كلام فاسد فلتنه تحقيقا للمقام
فقال اللهم اسم للتمني لانه كثيرا ما يتمنى بلو فيعطى حكم ليت كما في قوله لو تاتيني فتحدثني بالنصب
وهو قرينة على ان الواو في ليت على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعد بها على اضمار ان وانما ينصب بعد الاربعة
الستة والمناسب للمقام هو التمني فيكون لو مجازا عن التمني والصحيح بهذا كما يوض بلو غير الواقع واقعا
كذلك نطلب بليت وقوع ما لا طماعة في وقوعه هذا كلامه وفيه نظر للقطع بانه لم يستعمل لو بهذا
في ليت كما صرح به هذا القائل وما ذكره في بيان العلاقة لا تعدل الا على تعقيبها بين اللو بمعنى لو ومن ليت و
بالجملة فساده واضح لا شبهة فيه واذناب اللو واذيالها واخوه مستعار من اذيال القميص والاذناب
جمع ذنب وبر وباعقاب لو جمع عقب وقوله لم تذهب عني او ايله من الفوت وهو
الفوات يقال فاته الشيء وعواقب اليمني ما يعقبه من الحزن والتحسر لانعدام حصول المطلوب
والمقاصد المتمنى حصولها على نمط قوله العمر مضى وما بقي المطلوب لا الغلب الجامعي والمحبوب
واما الحصول الآن فضرها اكثر كما من نفعها على نمط قوله لعلك عسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم
اذ الانسان كثيرا ما يحب ويتمنى حصول اشياء لو حصلت لوقعت عليه الام تنبيه على ان اللايم
كثير لا بد فيه بحث الحصر ويقصر عنه العبارة ومنها الاضافة اي كونه اللفظ مضافا
او مضافا اليه بالحذف والايصال والجمع بين الامرين احسن ومنها الاضافة له واليه والمراد بالاضافة
الاضافة بواسطة حرف الجر تقديرا الا لفظا بحيث يظهر اثر الجر بها وبهذا اندفع ما اورد الا انتقض على
الاختصاص بالافعال والتمثيل تنبيه على ذلك ودفع لتوهم خلاف المراد وبها على ما هو المتعارف
بين الامامية فافهم يقصد في ضمن التمثيلات تنبيهات على المقاصد والمطلوبا والدليل على اختصاص
الاضافة ان الغرض من وضع الاضافة اما التوقف او ازالة النكرة وغير الاسم لا يصلح لذلك وقد تقدم
لان الغرض الاتم من وضع المضاف اليه توقف مضاف والفعل موضوع على النكرة ابدا فكيف يقبل
التعريف ولان فائدة الاضافة اما تعريف المضاف او تخفيفه او تخفيفه بحذف التنوين وما يقوم

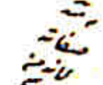

مقامه والفعل يعزل عن الكل وتقديم الاضافة على التثنية مبني على ان الاضافة لما صارت مقطوعة التنوين
عن حرف الجر الذي هو شقيقته صارت متعوبة بوقوع الفصل لقيام الموانعة مقرنة اثر نفضا
الفراق بكشف النقاب ورفع الحجاب على ان يجبها احصر فهي بالتقديم اجدر ومنها التثنية
لم يرد بالتثنية هنا التكرير على ما هو السابع الكثير بل اراد كون اللفظ مثنى وجعله مثنى والاول
اولى والذا اي لانه اراد ذلك قال بالحاق آخره اي بالطريق المخصوص المصطلح اي بالالحاق
في آخره على انه مفعول ثان والاول الخ وما عطف عليه وضمير آخره للاسم على اللفظ الذي عرفت انه
والقوم يبنون وجه اختصاص الاسم بطرق مثنى الاول ان التثنية يقتضي التعدد ومدلول الفعل
بهاء الهيئة المجردة عن التعدد والتوحد ولذا الدليل بعد اخص لجمع الخ الثاني ان الاسماء باسرها
ذوات مستقرة الثبوت متميزة عن غيرها في نفسها فهي من حيث انها ثابتة متميزة تقبل تثنيتها
وجمعها بخلاف الافعال فانها حالات حادثة متكررة الثالث ان فيها تعويضا عن الحركة والتنوين
والتنوين الآتي في الاسم الرابع ان التثنية تقتضي كون المثنى مقصودا بالذات ولحوظا استقلالا
وغير الاسم لا يصلح لذلك وبهذا الوجوه لا يخفى ضعف قوله لانا نعلل الالحاق والا بدا
الاعلام والاشعار وضمير امعه وسئله للاسم بملاحظة المعنى كما ان ضمير آخره بملاحظة اللفظ
ولو تدبرت فيه لوجدته في التحقيق من قبيل ضوف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للاقال
كان من الواجب عليه ان يذكر قيدا آخر بهذا التقييد بالجنس كما وقع في عباراتهم وكما سيجيء في الجمع
للقطع بامتناع تثنية الالفاظ المشتركة باعتبار المعاني المختلفة مثلا لا يقال ظهران للطير وجفير
ولا وآن لها الا ما نقول امتناعه مطلقا ممنوع بل المختلف فيه ذهب الى جوازه جم غفير منا فلا
يستقيم طرد التثنية بل الجمع الا الاتفاق في اللفظ ولو سلم فمعنى المثلية اعم من الاتحاد في الصورة
كما هو معنى الجنسية بينه ومن الوحدة للمقابلة للتثنية الارادة ههنا فمن اقتصر على الاول فاته عليه قيد آخر
مهم وكذا من فسر المماثلة بما بالمثلين بدل اللين من لفظ واحد بمعنى واحد اتحد في المادة اولا
كالابيضين للانسانين والانسان وفرس للذكر والانثى وما وسوا كان المفهوم بهذا اللفظ عين ما بهيتها
او جزئها او خارجا عنها كالانسانين والحيوانين والطويلين والعالمين لزيد وعمرو والدفع بانه
اكتفى بالجمع ضعيف وكذا الرد عليه بان الاولى العكس فان قيل قد يقصد بالتثنية التكثير لقصد التكثير
ولا شمول التعريف لقصد الابدان بمعنى المثل وعليه قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي كرة بعد كرة
قلنا هذا مجاز والكلام في الحقايق وكذا الكلام في الجمع وسيجيء بهذا زيادة ونونا
مكسورة الخ تخصيص التثنية ضمير الى مثنى في اللفظ غير ظاهر والجمع
الاول الالحاق معنوية راجعة الى المعنى وان فائدة التاء لفظية راجعة الى اللفظ وهذا
هو الشهير العدول عن صيرة الالف والنشر والكسر تنبيه على الفرق بينه وبين نون الجمع وتركوا الكسر
او الجمع تقيل في حيث المعنى بالنسبة الى المثنى والفتح اخف والكسر مقتضى التعادل اعطوا الاخف للاثقل

وبالعكس فقوله ونونا معطوف على الفا اويا، وقوله عوضا تعليل للالى قبله اما على نمط قوله فاعطاه الله
النظرة استحقاق للسخطة او على نمط قوله تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب تماما على الذى احسن
وزعم بعض شروح العصرانه معطوف على مضمون قوله بالحاق آخره الفا اى بالحاق آخره نونا مكسورة
ولا حاجة اليه ولا دلالة لقوله عن الحركة والتنوين الا على اشتراك التابع مع متبوعه فى الحكم المذكور
اعنى كونه عوضا فلا دلالة له على الترتيب ولا على المعية لان مدلول الواو هو القدر المشترك بين الكل
اعنى الجمع المطلق فيتناول الصور الثلث اعنى ما كان عوضيتها معا كما فى مسلمان اعنى احدهما نحو
الرجلان وعصوان وكذا الكلام فيما سيجئ فى الجمع فانه نبه على مقتضاه هنا فقال هناك عن التنوين
فتنبه بر فان قيل علامة الاعراب فى نحو مسلمان هى الالف على مانص عليه الشيخ عبد القاهر وهذه نعتها
هى الموجودة بمعية المثنى فامعنى كون النون عوضا عن الحركة والتنوين واجتماع العلامتين فى الكلمة الواحدة
ظاهر البطلان قلنا المحذوف من المفرد ان الحركة والتنوين وقانون ضبر النقص ان يزاد بمقدار ما
نقصه فزادوا الالف الذى هو بمنزلة الحركة مع منظنتها اعنى ما قام به الحركة والى هذا اشار الشيخ
عبد القاهر فقال الالف فى مسلمان ورجلان خلف عن اعراب فهو بمنزلة الدال المرفوعة من زيد فى قولك
جاءنى زيد لا بمنزلة الدال على الانفراد لانك لا تقول جاءنى رجلان فتفيد الاعراب من الالف ولا
كذلك الدال اذ لو قيل ضرب زيد بسكون الدال فلا اعراب هناك ولا بمنزلة الحركة على الانفراد
لانك لو اسقطت الالف بطل معنى الاسم ولو اسقطت الحركة من دال زيد لا يبطل معنى الاسم ولا يزول
الا الاعراب فقط ثم زادوا النون عوضا عن التنوين لا لعامل هذا مسلم فى نحو مسلمان ورجلان الا انه
منقوض بنحو الرجلان وعصوان اذ التنوين منتف فى الاول والحركة فى الثانى لانا نقول قد تطرق
ضرب من الضعف الى الالف لانهم حملوها على الانطباق اذ هى ليل الاعراب وهى ليل التثنية وهى للقوم
مقام الحركة وحدها فضعفت من هذه الوجوه فعقبوها بنون تشد عضدها وهى بمنزلة السند للطنبور
والذيل لها وبمنزلة تتمتها ولو سلم فلعل سبيل الالف والالحاق طرد الباب فتيسر لها فى هذا المقام
فانه لم يحم حول بعضه احد من الاقوام والا اى ان لم يكن تلافيا والقصد عوادا فان توجه
السؤال الى القيد فيتناول نحو حبلى وان توجه الى المقيد فيتناول نحو مرمى وملهى ولك توجيه على النقض بمثل
مذروان فانه مقصور مع انه ليس بثلاثى نحو مذرى فوجب ان يقلب ياء فيقال مذريان فاجاب
بانهم قالوا ذلك لوروده هكذا بلفظ المثنى ولم تتهيأ لهم فى الاستعمال مفرد وان كان معلوما
بطريق القياس وكانه ليس الف حتى يجب قلبها ياء، والمذروان اطراف الاليتين
وان كان اسم الذى يراد تثنيته محذوفا والحال ان همزته اصلية تثبت تلك الهمزة لكونها آلة
فى قراءة الاصل ان لا يحذف ما هو الاصل قوله وان كان بدلا ذكر ضمير كان مع رجوعه الى الهمزة
اما بالنظر الى الجزء وهذا اولى من التأنيث لما سبق من القاعدة الممهدة او لكون الهمزة بمنادل الالف
وفى بعض النسخ وان كانت والاختلاف على هذه النسخة والكلام فى حرا وان اى الالفين للتأنيث

سمى

سيجئ فى بحث الالف والنون المضاعفين الالف التأنيث بطريق التفصيل فقوله والا فالوجهان
اى ان لم تكن الهمزة اصلية والا منقلبة عن الف التأنيث بان يكون منقلبة عن حرف اصلى مثل كساء ورداء
فهنا يجوز الوجهان ثبوت تلك الهمزة لانها عوض عن حرف اصلى وهو الواو واليا ولكنها هى اصلية اذ هى
تقوم مقام الاصل وقلبها واوا اويا، كما كان هذا معنى الرد الى الاصل على ما صرح به بعض الشروح فالاظهر
عليه بان الوجه الثانى هو قلبها واوا اويا على ما هو المشهور فى كتبهم والمنقول عنهم ولم يقل احد بالرد المذكور
مع ان اللام فى الوجهان للعهد والمعهود هو القلب لا الرد منشاه عدم التعمق فى المرام والاغترار
بالنظر الظاهر من الكلام ولا تحذف لها اى لاجل التثنية فاللام للتعليل وعدم الحذف مبنى
على التخريج الالتباسى واما خصيان والبانى فتثنية خصية والبة فعلى الشذوذ ومنها يجمع
الجمع من التثنية بمنزلة المركب المزجى فلهذا اخره عنها وقدمه على التصغير لان مواخاة الجمع للتثنية اكثر
فناسب تعقيبها به وقد يقال الان فيه ما يخص بالعقلاء بخلاف التصغير وايثار الضم قبل الواو والكسر قبل
اليا مبنى على قضية التناسب فى قوله لفظا او تقديرا تفصيل لحركة ما قبل الواو واليا اعنى الضم والكسر
فالضم والكسر اللفظى نحو مسلمون ومسلمين فى المفرد ان نحو مصطفون ومصطفين وهما نصب وصف
للضم والكسر او حال منهما والمصدر وان كان يجئ للمفعول الا انه قد سبق ان العبرة فى مثله لما هى
الاصل وقوله اينما تعليل للالحاق كما عرفته فى التثنية اى اينما كان معه اكثر منه من جنسه اى حمله
من افراد مفهوم ذلك الاسم بحسب وضع واحد والبعض بالجمع الجارية على القديم سجاد وكاتب فعم
مدفوع بما مر من ان هذا من باب المجاز والنكتة فيه التعظيم والكلام فى الحقيقة ثم لا يخفى ان جمع
انواع الجمع مشتركة فى هذه العلة اعنى علة الاينما فلعله بادر الى التقديم والتخصيص لان هذا
اشرف واعتنى فى الك على معرفة الحال فى الباقى بطريق المقايسة فافهم وتخصيص المذكر
من تتمة التعريف او شرط اصالة وانيابة ما كان يجب طرده وعكسه والقوم استصعبوا هذا المقام
لما عن لهم من شبهة تعسر عليهم ان يخرجوا من مضيقها وحاصلها انه ان اريد بالمذكر فى قوله وتخصيص المذكر
ما كان مذكر بحسب المدلول انتقض بالجمع الجارية على مؤنث لان المذكر لا يجوز اطلاقه على مؤنث
وان اريد به اللفظ المذكر فهو فاسد لانه مندرج فيه الالفاظ الخالية عن علامة التأنيث الدالة
على مدلول المؤنث مثل هند وزينب وحائض كلها على ان ذكر التجرد عن التاء اذ لغو هذا الكلام فى تقرير
الشبهة الغامضة وعند انه لا اشكال هنا اذ المراد بالمذكر اللفظ المذكر اعنى ما لا تاء فيه اصلا
والقرينة المشوشة بذلك قوله على فانه حال منه بلا ريبة وكلهم من فى قوله من يعلم ابتدائيه لا بيانية
وقوله مجردا حال اخرى اى تخصيص الجمع بالواو والنون بالمفرد حال كونه هذا اللفظ المذكر من الالفاظ
الموضوعة لذوى العلم وحال كونه علما وحال كونه مجردا عن تاء التأنيث والمراد بالتجرد عن التاء
التجرد اللفظى والتقديرى فاندفع البعض بمثل هند وزينب وهذه حال مؤكدة نحو كل مضروب
صاحبها فاندفع الاشكال بان هذا لغو فان قيل المشهور ان الحال المؤكدة ما تؤكد العامل نحو

وليتم تدبرين

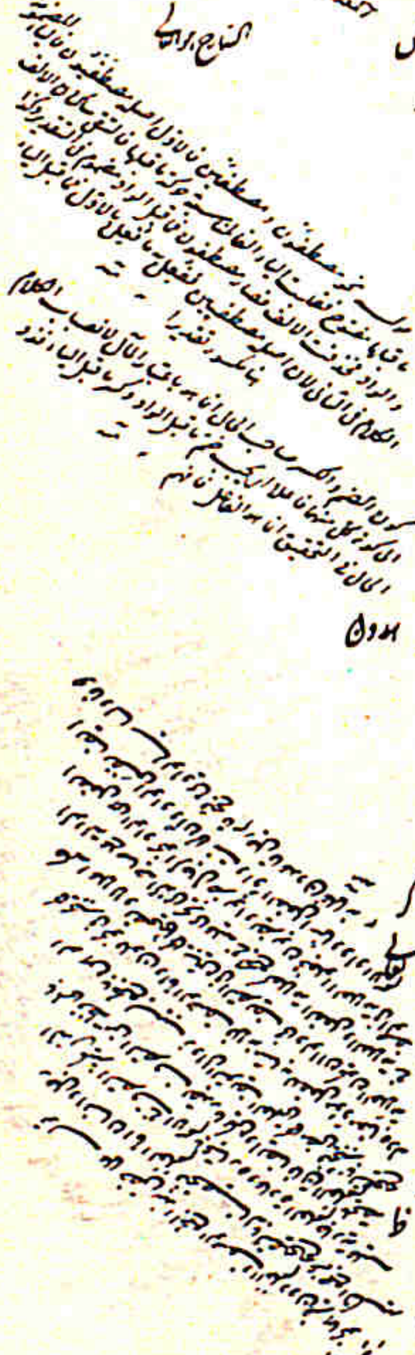

سوى ماجر نقصه من ذرات المحذوف العجز
معتلا محالا لاذكر له مجموعا هذا الجمع م

تنبيه على اختلاط رتبة عن المذكر وفي لفظ معه نكر بهذا التنبيه الرابع انتفاء تاء التانيث للذكر
قصد جمعه هذا الجمع او لوحظ فيه التانيث والالزم وقوعه حشوا بخلاف التثنية واما الجمع فله صيغة خاصة
في المؤنث كما لا يخفى ذلك في المذكر ومعنى توقف التانيث والا كالتوقف في الحد نحو على ما قال في الكشاف
ومعنى الاشارة الى ما يعرفه كل احد انه ما هو ومعنى التنكير ما يماثل الذي في قوله تعالى وعلى ابصارهم
غشاوة للقطع بان المشروط بالانتفاء هنا ليس مطلق التانيث بل هو نوع مخصوص كما ينبئ عنه
الاستثناء بقوله سوى ماجر نقصه الخ وآثر كلمة او على الواو تنبيها على ان المعنى على عموم النفي وان كلا
من هذه مطلوب بالانتفاء استقلالا بخلاف الواو فان ظاهرها نفي العموم وتاء علامة في الاصل
للتانيث والمبالغة ثانية منه وتحقيق ذلك ان التانيث اقتضى ان تقدر موصوفه جماعة وكله
على الواحد منع عن عدهم هذا الواحد جماعة مبالغة فسموا التاء مبالغة تسمية بالاثر وقطعا للمسا
وتصريحا بالمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم فانه قيل للجمع في كوكب العالم
وكواهنون في هم خارج عن القسمين قلنا اما الاول فعلى سبيل البدل والالحاق لتضمنه معنى
العلم على ما اشار اليه في الكشاف واما الثاني فسيجيء تحقيقه في مباحث الموصولات ان شاء الله تعالى
ليس بجمع حقيقة بل هو حكاية لما في لفظ الذاكر فان قيل صرف النكاح الشرط الاجود بعد ما
من تفسير الذكر باللفظ الذكر غير جيد اذ هو افادة للمعلوم وهو بالوم موسوم قلنا قد تنهناك
في بيان جهة التنكير في التانيث ما ينبغي عن هذا السؤال على انه توطئة وتمهيد لما يترتب عليه
ومثله كثير على ما اشاروا اليه سوى ماجر نقصه الخ استثناء عما تضمنه المذكور ان
لا يجمع ما كان خارجا عن الضابطين المذكورين لانهما على التفصيل المذكور بالقيود المذكورة
مخرج بقيد الاعلال نحو شفة وشاة فان المحذوف هنا لامها وهو حرف صحيح وبقيد المحذوف
في الجمع كعدة وزنة فان المحذوف هنا هو المصدر وبقيد تحقق التانيث ودم فانه وان كان
فيه نقصان الا انه لم يجبر نقصه بالواو والنون لانه ليس مذكرا وفيه بحث لانه هذا خارج
بقوله صبر فانه متقدم وبقوله لا مذكر له نحو منية فانه وان كان مذكرا لكن المحذوف العجز معتلا
لان اصله منوة الا ان له مذكرا وهو حسن فقوله معتلا حال من العجز او من المحذوف العجز لانه بمعنى
محذوف عجزه او مما جبر وكذا قوله مجموعا حال منه لانه في قوة قولنا لا يجمع ما فيه التاء
من الصفة الا ما جبر فالحال مؤكدة لان هذا المعنى معلوم بدلالة انتفاض النفي بالاستثنا
وانه جعل صفة لاسم لا النافية للجنس على نمط قولهم لا رجل ظريفا حتى يكون النفي منسحبا على
القيدين جميعا كما هو ايضا ظاهر جالانه وان كان له مذكر الا ان مذكره جمع بالواو والنون
كهنون فعلى الاول مجرد الذكر مانع وعلى الثاني لا يمنع ما لم يكن مذكره مجموعا هذا الجمع فالنظر
على هذا نمط نمط قوله صلى الله عليه وسلم ان اسمي محمد الذي تسمى به اهلي وانما لم يقل جبر
نقصه بكونه مجموعا هذا الجمع تحصيلا للعدول الى ما قالوا الدليلين واصالة المعرفة على العقل

ولا تعتوا في الارض مفسدين آتضمون الجملة نحو زيدا ابوك عطوفا والمذكور خارج عن القسمين قلنا
نعم الا ان ههنا قسما ثالثا هو ما يؤكد مضمون في الحال نحو قولهم جاءني القوم طرا وعليه قوله تعالى
لا من في الارض كلهم جميعا وعدم الاطلاع على هذا القسم من قصور الباع وعدم الاحاطة بالغير
على انه قد سبق ان الكلام في الحقيقة والجمع الجار على الله من باب المجاز والقول بان المراد
بالذكر ما ليس بمؤنث على نمط قوله والبيت الذي عداه البيت يدرج فيه سفاها لبارى لان سلبه صحيح وان لم يرد
به الاذن او التوقف في اسم الذات تعسف لا يخفى من جوز ذلك بدون الاذن فانما يجوزه بشرط
الصحة وعدم كونه موهما لما لا يليق به نقوله على ارادة العلم الشخصي فانه هو المتبادر الى الفهم والا
المطلق مقرونا بالحامل واحترز به عن علم الجنس لانه لا يجمع هذا الجمع فرق بين القسمين وانما
كطعن الاول لانه اشرف وهذا الجمع كذلك لمقتضى التناسب اعطاه اياه والا لم يكن
لهم بد من ان يجمعوا العلم الشخصي لوفور الاجناس اليه والعلمية منافية للجمعية فاضطروا الى تجريدها
الى رتبة الوصف حتى اذا قيل زيدون فمعناه جماعة مسمون بذلك وبهذا الاعتبار جوز بعض النحاة
تعلق الجار والمجرور بمثل زيد وانما الاعلام الجنسية فلما اندرج فيها المتعدد والمتوحد احتاجوا فيها
الى الجمعية احتياجهم اليها في الشخصية فاذا حاولوا التثنية على الجماعة اكتفوا بجمع التكسير الذي هو
في الجمع المذكور وقد يقال انما اختص لانه العلم حقا ان الجمع انما جمع تقدير الوصف بخلاف نحو رجل
فانه لا مانع فيه فيقع الاحتياج الى تقدير الوصف وحقق تاء التانيث بالذكر ولم يقل علامة التانيث
لان نحو حبلى وحمراء اذا كانا علما يجمع هذا الجمع لان الفي التانيث انزلت بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف
تاء التانيث فانه لو قوعه وسطا مع ان حقه الطرف يمنع عن هذا الجمع وفيه نظر اذ القسمان بعد
العلمية ليسا كذلك فتدبر وانتفاء المحذور فالاوجه ان مثل ذلك لا تكتب علامة التانيث فيه
تنزل صورة العلة بخلاف القسم الاول وبما مر تندفع هذه المباحث ظهر عليك ان الباء في قوله بالذكر
وفي قوله على المقصور عليه وفي المقصور او صفة عطف على على وهذا القسم شرائط الاول
انتفاء افعل نعتا اي خبرا حرا آفانه لا يجمع هذا الجمع فرق بينه وبين افعل التفضيل لانهم جمعوه
هذا الجمع وتركوا العكس لكان شرف افعل التفضيل ومن ههنا لا ينبغي غير الالوان والعيوب بخلاف
افعل الصفة وشرف هذا الجمع ظاهر واعطاء الاشرف للاخس خارج عن الحكمة على ان له ضربا من
النقص لانه لا يستطيع ان يعمل في الظاهر فهذا ضرب نقصه الثاني انتفاء فعلان فعلى فرق بينه
وبين فعلا نعلا نحو ندمان ندمانة وتركوا العكس لانهم لما جوزوا الجمع في القسم الاول اذا كان
علة التانيث الفا حمراء لم يجوزوا ذلك في هذا ايضا طلبا للتخالف الثالث انتفاء التسوية
في الجمع هذا الجمع بين المذكر والمؤنث نحو جريح وصبور الا فعل يجمع لانه لما سوى بين الاوصاف لزم
التسوية بين الجمع والمفرد اذ الاصل رعاية التوافق بين الجملات بقدر الامكان فضيع معه للمذكر
وضيع فيه للصفة بتاويل الوصف وقد يحمل اجمالا اللفظ وفي اعتبار التساوي من جانب المؤنث

تنبيه على

مغير اوله كسنون او غير مغير كثبون وجاء قلون على الوجهين
وقد شذ نحو حوتون وارؤزون وارضون وبلغت مئتا البالغين
مناول)

الذى دلالته اقوى من دلالة اللفظ فصح امر الحالية واستقام كون الجمع هذا جمعة لجبر نقصه فاندفع
ما زعمه بعض الشروح من انه كان عليه ان اعمل جبر نقصه بكونه مجموعا بهذا الجمع والحاجة الى ان يجعل حالا من ضمير
نقصه على ان العامل فيه الفعل المتقدم اعنى جبر على اعتبار حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فاندفع ايضا مع انه
من جهة صرف اللفظ عن الاوب الى الابعد يوجب اخلال العامل فى الحال نعم لا يرد ان الحال فى
بان البعض يلزم ان يكون حال الجمع وليس كذلك ومن العجيب ان بعض شروح العصر لما تنبه لهذا حاول
التفصى عنه فاشتغل بتوجيه يصحح به الفاعل فقال اشار المص بهذا الى ما يجبر به النقص اى جبر نقصه
بالجمع بالواو والنون لانه من قبيل البناء المشتق كما يقال اكرم زيد اعالى بهذا الكلام ولا يخفى
على ذوى خبرة ان اللازم ان يكون العلة اعنى علة جبر النقص هو الجمع بهذا والذى يشهد له الفكر
الصائب ان يجعل قوله بهذا الخ صفة لما جبر ان جعل ما موصولة او حالا منه ان جعل ما موصوفة وعلى الاول
حالا عن ضمير مستتر ومجموعا حالا من ضمير ما لا مذكور وهذا حالا من ضمير مجموعا وهذا هو الترتيب اللائق والتركيب
الرشيق كسنون جمع سنة وثبون جمع ثبة وهى الجماعة واصلها ثبوة حملا على باب اخ فانه
اكثر ومنهم من يجعل الاصل ثبية وليس فى ثبيت الشئ اى جمعته دلالة على ان الاصل فى ذلك كسر الاول
والياء فى فعلت ومن فسر الثبة ههنا بوسط الحوض الذى يصب اليه الماء فقد اراد ان هذا اللفظ يطلق
فى اللغة على هذا المعنى ايضا لا ان المراد ههنا هذا المعنى فاندفع الاعتراض عليه بان ثبة ذات اصلها ثوبة
بحذف الوسط فكيف يصح ان الجمع وكان المص بنى الكلام على الاشهر الاظهر كما ينبئ عنه قوله وجاء تلوها
على الوجهين اى كسر القاف بالتغيير وضمها بدونه والا فقد جوز وا فى ثبون ايضا كسر الاول وقلون جمع قلة
بتخفيف اللام وهو عود يلعب به الصبيان كذا فى الصحاح وقد شذ نحو حوتون فى بيروان جمع له
التلتة شاذ خارج عن القياس لانتفاء القيود المذكورة فحوتون جمع حوتة وهى ارض ذات حجارة سود
كانها احرقت بالنار واورزون جمع اورز وهو البطم وارضون جمع ارض وفى الكلام رد على من اجاب بهذا
الاشكال بان الواو ليست للاعراب بل عوض عن التاء التى تقدرها كما فى ارض او عن الاعلال والادغام
كما فى حرة واورز وكم يعيب منا البلغين لما ذكر ان الجمع بالواو والنون مختص باولى العلم وصفا تم
واسما فهم ويوجه عليه التنقض بالبلغين فى الدواهى الجواب بمنع الحصر بدون الشرط اجاب بان هذا متاول اى
مصروف عن الظاهر بقرب التاويل بجعله من باب الكلى البارعيت حيث شبهت فى شدة ذكائها
بالعقلاء الذين لهم قصد وشعور وعلم بتعاقب الامور والبلغ بكسر الباء وفتح اللام البليغ يقال
خطب بلغ اى بليغ وهذا معقول قول عائشة رضى الله عنها لعلى كرم الله وجهه يوم الجمل وهو الوقعة
بينهما سميت به لانها كانت على جمل اسمه عسكر فى الصحاح البلغين المداهية وفى الحديث ان عائشة
قالت لعلى رضى الله عنهما حين اخذت بلغت منا البلغين ومنع منا البلغين فقيل قوله
منا بالجاء او من قبيل ينظرون اليك من طرف خفى او ابتدائية كما فى قولهم لم اتك من سوء الادب
وقد يجعل الكسائى اليه تنبيه على علة هذا القسم والقيد نون الجمع فى تعريفه بكونها مفتوحة

وكان

وقد تجعل النون معتقب الاعراب نحو وقد جاوزت حدا الاربعين
ويلزم الياء

وكان التقييد ظاهرا فى الوجوب استدرك ذلك بانه قد جاء على قلة انهم يطردون الاعراب على النون
فيعتبر فيوتى به على عقبه يقال اعتقب الشئ اى جئت على عقبه فاذا جاء الاعراب على عقبه يكون النون
معتقبه لامحالة فان قلت التعقب يستلزم التاخر والاعراب جار على نفس النون فكيف يتصور
الاعتقاب قلت الحركة لكونها عارضة للحرف الذى هو موضوعا متاخرة عنه بالذات ففى ذكر الاعتقاب
تنبيه على التاخر الذاتى وفيه نكتة اخرى وهى انه اشار بلفظ الاعتقاب الى اصالة حركة الفتحة فى هذا النون
يعنى ان نون الجمع لما كانت مفتوحة وضعا كان الاصل المتقدم حركة الفتحة فنبه بذكر الاعتقاب
على انه كانه اتى بالنون اولا مفتوحة ثم غير فتحها وابدل منها الاعراب فالاعراب لاحق به وجاء
على عقبه وههنا نكتة اخرى وهى انه اشار بذلك الى ان النون محل لتعاقب الاعراب يعنى
يذهب اعراب ويجئ عقيبه آخر يعنى يختلف حسب اختلاف العوامل فافهم قوله ويلزم الياء على لفظ
المبنى للفاعل اى الياء لازمة غير منفكة حينئذ ويروى على لفظ المبنى للمفعول ونصب الياء على انه
مفعول ثان والاول مستتر والياء ما كان فالجملة هذه معطوفة على قوله قد يجعل النون لاحقة وحينئذ
لزوم الياء اذن انه لابد هناك من شئ يدل على الجمعية والواو ثقيلة مع الكسرة فاستثقلت والياء
مناسبة لها فتعينت والمص لما قد مثل لهذه القاعدة الممضاة بمثالين الاول كسحيم وماذا
يدرى الشواء منى وقد جاوزت حدا الاربعين بكسر النون بدليل ان القوافى من هذه
القصيدة مجرورة فى الصحاح قال يعقوب كسر نون الجمع فى الاربعين لان القوافى مخفوضة الا يرى الى قوله
اخوخمسين مجمع اسدى وجدنى مداورة الشؤون فان قلت فليكن الكسر للمجاورة الرعاية على قول
من يكون لضرورة الشعر قلت ردوه فى قول من يوثق به فى غير الشعر يدفع هذا الاحتمال فان الحمل
على القانون اولى من ان يحمل على امر آخر لا لضرورة ونحوها فقوله يدرى بتشديد الدال اى يعرف
تدراه وادراه بمعنى اى شكله تفعل وافتعل بمعنى ثم انشد قول سحيم تمثل وقد جاوزت جملة حالية
ومجاوزته حد الاربعين عبارة عن كمال عقله واستقامة فكره اذ الاربعون مجمع قوة الرجل ولهذا
قال صاحب الكشاف لم يعبث نبى الا على راس اربعين وما ذاك الا لكمال عقله وقد بمعنى حسب اى حسبى
قدم على اذا الاستفهامية فيقدر صلته والمجموع خبرها الاستفهام والمعنى اى شئ يناتى للشوارب خلقى
وخلقى والى اى جاوزت الحد المذكور واحاط علمى بتعاقب الامور فهل اخضع لجوادع الشر
وزخارف الزور وقوله اخوخمسين خبر مقدر اى انا اخوخمسين ومجتمع خبر بعد خبر واشد فاعل
مجتمع والاشد القوة فى الصحاح وقوله كما حتى بلغ اشده اى قوته وهو ما بين ثمانى عشرة الى
ثلثين ثم قال والاشد واحد جاء على بناء الجمع مثل آنك وهو الاسرب والانظير لهما قال ويقال
هو جمع لا واحد له من لفظه مثل اساتل وابابيل وعباديد وغداكير وكان سيبويه يقول واحده
شدة وهو حسن فى المعنى لانه يقال بلغ الغلام شدته ولكن الجمع فعلة على افعل وانا انعم
فانما هو جمع نعيم من قولهم يوم نؤس ويوم نعيم ويقال هو جمع الجمع يقول نعمة ونعم وانعم واما قول

الاستفهام بعصر صيد الكلام وآنى كان ذا من الوصلة لو كان بعد لما مع

نكت ذو الرمة وبكايته اذا قتلت نعم وجوحت تتحاح

هذه الالفاظ الاربعة تنبه الجمع الى لا واحد لها من لفظها

وكذا قولهم من نجد فان سينه لعين بنا شيبا وشيبنا مردا

من قال واحده شدٌ مثل كلب والكلب وشدٌ مثل ذيب والذوب فانما هو قياس كما يقولون في واحد الابابيل ابول قياسا على عجول وليس هو مما سمع من العرب وشدى فعلى اي شددت هذا كلامه وقوله ونجد بالدال المهملة والمعجمة كلاهما بمعنى اي جوبني قال الجوهري ورجل منجد بالدال والذال جميعا اي مجرب وقد نجده الدهر اذا اجربه وعرف ونجد من بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى الاراضي العراق فهو نجد وهو مذكر والشد تغلب فرأى من نجد فانه سنينه البيت والنجدة الشجاعة ونجد في حبر سنا شجاعا والمداورة مثل المعالجة ومداورة الامور عبارة عن والدخول فيها والتوقف لمواقع حلها وفاوضه مفاوضة اورته الامور يجعل الراء خبر المبتدا اي الامور بصيرا بمعالجتها الثاني من التسبيبين لصحبة ابن عبد الله نقوله وعلى اي اتركا وسروى ورأى كما مر والمغ واحد والمغوان سنينه نونه معتقب للاء او للام الاستفتاح لكان الراجح ان يقول فان سينه بحذف النون على نمط قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل سنينهم كسني يوسف والاضافة النون لاجتماعها وشيبا بكسر السين على وزن فيل جمع اشيب حال من الضمير في بنا في الصحاح الشيب جمع اشيب والاشيب البيض الراس وقد شاب راسه شيبا وشيبة فهو اشيب على غير قياس وشابه المشيب اي بيضه والشيب والمشيب والمصدر والمفسر الاصلي الاول بياض الشعر الثاني وخول الرجل بالضم احد الشيب وما شيبا في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فهو تمييز عند الجمهور وعند الاخفش نصب على المصدر لان معنى واشتعل الراس شاب نكاية قيل شاب شيبا وقوله سنينا اي جعلت السنون بها ايانا ذوي شيبة هرمى وقوله مردا حال من مفعول سنينا والمرد جمع امرد وهو من الحية يقال شيبه الدهر قبل اوانها يقال للغلام لما امرد ولا يقال جارية مردا كذا في الصحاح وجمع الغير بعد افراده كما في قوله تعالى اولئك مبرؤن مما يقولون وكيف سوغ الاشارة الى العلوم ضرورة وشمول العلم كانه يقول العلوم التي اخبرتك بها ما هي ذكر ما تجد احواله واعراضه فان اعراضه التي وصفت عليها انك قد سلبتني قوتي وغيرتني وخلفت في مهرنا وحملت مشايخ الحي كما تشاهد الهوم الشديد وتقاعد المضاف في كل يوم مرة بعد مرة كما خلعنا للنوى والنوائب ازهبين فتا الطيب الايام ولم يحصل انها ذاك تمنى من الزمان وبعد ثناء حسن الحيوة وهو ما ان الشباب واوفتنا فارذل العمر هو المشيب الشيخوخة ومع ذلك لم يرضني راسا بسار راس ولم يخبرني من انا اقدام المشايخ بل صيرتنا بهوم الهم الاقوا مشاكره يلعب بها الصبيان هذا ويجوز ان يكون لمخاطب ودعائي الى الواحد الا انه اوضح الكلام فخرج خطاب الاثنين جريا على ما جرت به عادة العرب العربا من اجراء خطاب الاثنين على الواحد من هذا قوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اترجوان تدعا احمر غضا ممتنعا والاوفق بمعنى البيت الاسبب الخ ان يجعل من قبيل قوله تعالى رب ارجعون لعل ما اترك فيما ترجى به ابو غسان المازني اي اترك تركا الا انه اتى بالالف لان الشاعر يلتزم الذي يليه وعلى المقصود اول ومنه هذا الفيل غدى قوله تعالى كل في فلك يسبحون فاندفع ما اشتهر بين اهل العصر من انه كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء واسامهم اوالفاء تاء خطف على واوا اوياء اي جمع المؤنث بالجمع الذي آخره الف وتاء للايذان بانه اكثر منه في جنسه لانه تركه اقتصارا ذلك ما سبق فلا يرد النقض بجمع سلقاة واباة وفتاة وفتاة وخص الالف لما فيها من الخفة وايثار التا

منى للاثنة

او الفاء تاء وهو للمؤنث اسما او صفة الا ان يكون فعلا افعل او فعلى فعلاء او مستويا او لا مذكر لها وقد تجرد عن العلامة كما يض وللمذكر الذكر لم يشعر

ف

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

ه

و

ي

ة

ى

لا

بنى على انه اسب بالمؤنث لما فيه من التاء ولان الواو ممنوعة لكونها علامة لجمع الذكر زادوا التا، لانها بدله

قوله ذهبت اسما او صفة ظاهرة مشعر بجواز الجمع بالالف والتا، في كل اسم الا ان هذا هو القياس فلم وقع التخلف بنا على سماع ونحوه فهذا لا يقدح في لك اذ قد سبق ان الكلام في القواعد القياسية فقط بذلك ما اعترض عليه بعض الشروح من ان ظاهر الكلام ظاهر في الاطراد وليس كذلك اذ الاسماء التي فيها مقدرة كهند ودار وشمس ونحوها لا يطرد فيها هذا الجمع بل هو فيها مسموع كالسموات والسماوات بل الجواب ان المطلق اذا اطلق ينصرف الى الكامل والكامل من الاسم المؤنث ما يكون تاؤه حقيقيا او تكون علامة التانيث فيه ظاهرة وهذا الجمع في مثله مطرد بلا اشتباه فقوله اسما او صفة حال من المجرد عن المؤنث الا ان يكون الخ استثناء مفرغ من جهة المعنى كانه قيل يجمع المؤنث الصفة في جمع الا وقات الا وقت كونه فعلا افعل نحو حمر آء احمر فان الصفة اذا لم تجمع بالالف والتا فلا تقول حمرآت ولا حمراوات اللهم الا اذا غلبت الاسمية على الوصفية كقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة فانه قيل ليس في البقول صدقة ووجه الامتناع ان افعل الصفة لا يجمع بالواو والنون لكونه احق من افعل التفضيل وهذا الجمع اشرف فلم يجمع مؤنثه بالالف والتا، اعني فعلاء كان مزيته للفرع وهو مؤنث افعل على الاصل وهو افعل لان هذا الجمع في الشرف كالجمع الاول فكان الاول منصب المذكر وطبيعته كذلك التي منصب المؤنث وطبيعته فلما اشتمل الاول على التاء اشتمل الثاني على الالف جريا للفرع على وتيرة الاصل وتحرزا عن مزيته عليه وهذا الدليل بعينه هو الدليل على امتناع جمع فعلى فعلاء بالالف والتا، او مستويا هو معطوف على المستثنى السابق اعني ان يكون فيشعر بان ما بعد الا حال على نمط قولهم ما جاءني الا راكبا او على الام الواقع في موقع الخبر لكان الاولى الجمع الصفة بالالف والتا، في هذه الحالة لان كونه مساويا مع المؤنث في الصفة نحو حيض وحيض لانه لا يقال حيكون لما وقفته من ان الاصل رعاية الفوارق بقدر الامكان فلا يقال حيضات ايضا لكن هذا الفرع على وتيرة الاصل ويحصل التحرز عن لزوم المزية المذكورة وايثارا وتنبيه على عدم النفي كما وقفته لانه في حيز النفي معنى لانتقاض الاثبات بالا واعتبر الاستواء هنا من جانب الذكر وادخل لفظ مع على المؤنث على عكس ما فعل هناك مع ان مقتضى القياس في ذلك تنبيها على ان الذكر وان كان في نفسه الا انه سهل تبع اذ الكلام في المؤنث فهو اصل هذا الاعتبار وزعم الاباة ناقص لفظا وخافا وان كان اصلا رتبة وشرفا فضمير معه للمؤنث وفيها للصفة اولا ذكر يريد ان هذه الصورة ايضا مستثناة من القاعدة يعني يجمع بالالف والتا، كل صفة الا ان يكون صفة مختصة بالمؤنث كحائض مثلا فانه ليس له مذكر اذ لا يوجد في المذكر نقوله لا مذكر لها مغاير لفظ مذكر يستعمل في المذكر وهذه الجملة في موقع النصب معطوفة على المنصوب السابق وفيه تنبيه على ان المنصوب هناك في موقع الخبر لكان فافهم والتقييد بالتجرد عن العلامة تنبيه على انها لو كانت ذات مثلا

نحو سجلات ونحو بوانات مع بون ساذم

فهناك يجمع بالالف والتا، واذا لم يجمع المجردة عن العلامة بالالف والتا، فرقا بين المجردة وغير المجردة وتركوا العكس لان المجرد كما يفيد على الدوام والثبوت وحالفته تدل على التجدد والاستمرار وهذا هو السر في الحاق التا، والا فالاختصاص حاصل فلا حاجة الى الفرق بين المذكر والمؤنث فكيف يلحق التا، فذا والتا، الدالة على التانيث حيث أنث بالحاق التا، أنس بالحاق علامة جمع المؤنث ولانه لا لبسة على الحدوث والتجدد صار قريبا من الفعل والفعل اذا اسند الى المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يخبر بن فالحق علامة جمع المؤنث بما هو شبيه به وقريب منه بخلاف غير ذي التا، وخص المص هذا القسم بالجمود بالتمثيل اذ لم يسبق له ذكر بخلاف غيره فان له من الانس بالذهن ما ليس لغيره

والمذكر معطوف على قوله للمؤنث يريد ان الجمع بالالف والتا، يكون للمذكر الذي لم يرد جمع تكسير فخرج الكلام تصريح بان جمع التكسير لا يجمع مع الجمع بالالف والتا، بغير كل لفظ الجمع تكسير لا يجوز جمعه بالالف والتا، بالكسر فصحيح جمع المرفوع مثلا على المرفوعات او ليس لجمع تكسير والتبع جمع السؤال على السؤالات وجمع الجواب على الجوابات اذ جاز في تكسيرهما اسوله واجوبة بهذا افتاهم كلام المفتاح في قسم النحو مسوغ جواز الجمعين الا انه قليل لانه قال والمذكر الذي لا تكسير له نحو سجلات وقل ما يجمع فيه بالكسر وظاهر كلام ابن الحاجب ايضا مسوغ لذلك وظاهر كلام المفصل تارة يميل الى الاول وتارة يميل الى الثاني لانه قال والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالالف والتا نحو قولهم السراوقات وجمال سجلات وسبطرات ولم يقولوا اجوالق الا جوالقات حين قالوا جواليق وقد قالوا بوانات مع بون هذا الكلام واوله كما ترى يشعر بعدم الجواز وآخره بالجواز فافهم وفي اطلاق المذكر رد على من زعم انه لا فرق حين يكون اسما او صفة والا حين يكون المذكر عاقلا او غير عاقل فان قيل فيلزم ان يجوز الجمع بالالف والتا في مثل زيد وسلم لانه يصدق عليه انه للمذكر الذي لم يكسر قلنا نعم ظاهر اللفظ يقتضيه الا ان هذا غير مراد بقرينة مدفوع او العلة ان جمع التصحيح شريف وجمع التكسير نكرة ابوا ان يجوزوا اجتماع الامرين في لفظ واحد والا كان اللفظ الواحد مورد التشريف والتخسيس تلك حالة امتناع جمع التكسير مع الالف والتا، كان امتناع الاجتماع في الجمع بالواو والنون بالطريق الاولى كما لا يخفى وههنا فائدة نفيسة لا بد من التنبيه لها وهي ان هذا الجمع اعني الجمع بالالف والتا مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل او غير حقيقي التذكير كالايام التي ليالي وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وشريفات في ذلك انهم قصدوا الفرق بين العاقل وغير العاقل وان كان غير العاقل ذكرا على العاقل كما ان المؤنث فرع على المذكر فالمذكر غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قولهم سجلات بكسر السين على وزن بهر قل الضخم من الضب والبعير الانثى بحل وسجل كذا في الصحاح شاذ او خارج عن القياس فلا اعتداد به لاجتماع الجمعين فيه واليوان بكسر الباء عمود من اعمدة الخيمة والجمع بون بالضم كذا في الصحاح

وبحذف تا، التانيث او من لفظ يريد ون جمعه بالالف والتا، احترازا عن لزوم الجمع بين العلامتين في كلمة واحدة وهما المفرد وتا الجمع لا يقال لم لا يكون ازيلون حذفها للتحرز عن الجمع بين زيادات في آخر الكلمة او غرو قوع التا حشوا او غير الجمع بين المفرد والجمع

فانها كلمة

ويحذف تا، التانيث تحرزا عن الجمع بين العلامتين والهمزة المنقلبة عن الف التانيث تبدل واوا لذلك م

فانها كلمة دالة على تانيث المفرد الى غير ذلك مما يمكن اعتباره لانا نقول لا يدافع بين العلل المقتضيات وهذا ظاهر والهمزة المنقلبة عن الف ذكران تا، التانيث كحذف الجمع بالالف والتا، حتما وقد سبق في التثنية انه لا يحذف لها تا التانيث وكان هناك مظنة ان يحتاج في الى اطراد الجمع هذا بخلاف التثنية فالهمزة المنقلبة عن الف التانيث كالفها في التا، حاول الان ان يدفع هذا الوهم فدل على ان الجمع هذا وان خالف التثنية في التا، الا انه لا يخالفها في الهمزة بل يوافقها اذ الهمزة المنقلبة عن الف التانيث تقلب واوا فيقال حمراوات مثلا لا يقال هذا ينافي ما صرح به المص آنفا من انه لا يجمع بالالف والتا فعلا، افعل لانا نقول منع الكلام على كونه علما وما مر مبنيا على كونه صفة فلا منافاة لذلك الاجل التحرز عن الجمع بين العلامتين فان قلت فاذا كان الغرض التحرز عن الجمع بين العلامتين كالجمع بينهما وبين الهمزة قلت فرق بين العوض وعوض العوض على انه لا دلالة للواو على التانيث بخلاف التا فانه موضع لهذا الغرض وزعم بعض شروح المصباح انه لا ذكر لها ان تا التانيث لا تحذف في التثنية مع عدم لزومها للكلمة وان الهمزة المنقلبة عن الف التانيث تقلب فيها مع لزومها للكلمة وذكر ههنا ان التا تحذف حتما مظنة ان يتوهم ان الهمزة المنقلبة عن الف التانيث يحذف بالطريق الاولى فذكر حكمها لئلا يتوهم ولا يخفى على عاقل ان توهم الحذف بطريق الاولوية مع اللزوم غير معقول واثروا التسهيل في الهمزة دون الحذف ايثارهم اياه في التا اذ الهمزة لازمة للكلمة اذ هي مبنية عليها وهي كالجزء منها بخلاف التا فانها عارضة وايثار الواو دون الياء على ان الواو اذا وقعت بالهمزة لكان تناسبها في الثقل

كيف كانت اي الالف فضمير كانت للالف وكيف حال من ضمير كانت والعامل كانت في قدم الحال على العامل وذي الحال جميعا لتضمن الحال معنى الاستفهام وهذا التقديم واجب صرح به المص تبعا للرضي والقوم يصرحون بانه اذا وقع بعد كيف كلام تام تكليف هناك نصب على الحال البتة والدليل عليه انا اذا قلنا في مثل قام زيد فجاء راكبا وقد اشير الى هذه القاعدة في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فقوله بدل كيف كانت حياة بدل الالف مثلية بانه كيفية كاسوداد كانت اقعة في الاسم مثل بهمي في ثوب او في الصفة مثل حبلى او في المصدر مثل بحبحي وذكري وهذا مراد من قال هنا اسما او صفة او مصدرا الا انه اخذ بحاصل المعنى فقط اقتضاء وتنبيها على ان وقوع الهمزة في الاسم والصفة والمصدر من كيفياتها وان تفصيل مواقعها في التحقيق تفصيل لكيفيات نفسها وليس مقتضى ان ضمير كانت للاسم او الصفة فاندفع الاعتراض عليه بان الضمير في كانت للالف للالف فيه لان في السمع انه غير مذكور في شيء من الكلام بايائه والقوم يفسرون الالف المقصورة بالالف التي للتانيث ويرد عليه انه لا حاجة للتخصيص لجريان الحكم فيما يرد للتانيث كارطى وللتانيث كحبلى او تنوب عن الواو كفتى او غزا لكرمي فكانهم نبهوا ذلك على الاغلب الاكثر فيوقف الحكم في البواقي بطريق المقايسة وعين فعلة في مبتدأ خبره تفتح وقوله صحيحة حال من ضمير الخبر وقوله او تحرك معطوف على الخبر والحال المذكورة قيد للمعطوف عليه ومعتبر في المعطوف ايضا اذ قد تقرر انه اذا عطف شيء على ما هو مقيد بقيد مقدم في المعطوف عليه فهذا القيد معتبر في كل من المعطوف والمعطوف عليه كقولنا يوم الجمعة صليت وضربت زيدا

والالف المقصورة تبدل ياء كيف كانت وعين تفعلة وفعلة وفعلة صحيحة تفتح او تحرك م

نمط

ولهذه النكتة وسط الحال بين المبتدأ والخبر وقد مرها على العامل وذي الحال جميعا على قوله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون والا فالاصل تأخير المعمول عن عامله فاندفع ما اورد عليه من انه كان على المصنف ذكر هذا القيد في التابع ايضا لان هذا القيد معتبر فيه ايضا ولا حاجة الى الجواب بانه محذوف عن الثاني بقرينة الاول وهذا مراد من قال هنا انه نصب حال من الفعلين معنى ومن اولهما لفظا فانه قلت فما يفعل بقوله اذا كانت اسما فانه مؤخر لفظا مع انه معتبر في كليهما معنى قلت لفظا او مدفوع الاكال عنه تدبر وقوله فعله وما عطف عليه منصوبان لانه غير منصرف للعلمية والتانيث وسجى انحطت في مباءة غير للتصرف ان شاء الله تعالى ويجوز التسكين اشعارا بضعف هذا القسم والتقييد بغير مفتوحة الفاء تنبيه على انه لا يجوز السكون في مفتوحة الفاء وسر ذلك ان المقصود من التسكين التخفيف والفتح لما فيه من الخفة لا يحتاج الى التخفيف فقوله والا امحاه ان لم يكن العين صحيحة والا كانت الكلمة اسما بان يكون صفة صحيحة او اسما معتل العين فعينه باقية على سكونها لما في حرف العلة من بعض الثقل فبطلت خفته بتسكينها واما في الصفة فلان الصفة انقل من الاسم معنى اذ هي الدالة على الذات والحدث جميعا فقوله مبقاة يروى بتشديد القاف وتخفيفها على انه من السبقية او من الابقاء وكلاهما واحد في المحاح بقيته بالتشديد والبقية وتبقيته كله بمعنى واستبقيت من الشيء اي تركت بعضه وبقينا اي انتظرناه وكذا خويصة تحقير ايراد للنقض على ما ادعاه من ان فتح العين او تحريكها بالكلية الفاء مقيد بقيدين صحة العين وكون الكلمة اسما والقيد الاول هنا منتف والمشروط موجود فدفعه بان هذا في لغة هذيل والكلام في لغة قريش وجاء بير الرجل فلا نقض فقوله وكذا خويصة مبتدأ خبره فانا نقيم والفاء مبنية على توهم اما او على مذهب الاخفش والاول هو المذهب الثاني وهو الذي يتبادر الى الفهم من امثال هذا ما يتحان هذا الكتاب نظير ذلك لمن تدبر في مواقع التعويض والانتقاض وتتبع موارد تفصيل الاجزية المتعلقة بالاسئلة المقدرة فكلمة اما تفصيل للمحل المتعلق بذهن السامع وبعض منه اشتهر بالمهارة في هذه الصناعة قال الاوجه للفاء الا ان يقال انه حذف اما انظر اليه كيف طلقة الرواية والدراية والبيضات جمع بيضة راح اسم فاعل من راح يغدو رجع يقال راح بالغداة وراحت بالعشي ارجحت افعل كذا في سراح وزواج اي في سهولة والمراح بالضم حيث يأوي اليه الابل والغنم بالليل والمراح بالفتح الموضع الذي يروح منه القوم اويروحون اليه كذا في الصحاح والمتاوب اسم فاعل من تاوب بمعنى تكلف والاوب هو الرجوع قال الحوص تاوب بشم اذا يتسهم ليلا وقال ابو زيد تاوبت اي جئت اول الليل فانا متاوب ومتاب والتاويب ان تسير النهار اجمع وتنزل الليل وياجبال اوبي معناه اي سبحي وتمام البيت رفيق بمسح المنكبين سبوح رفيق من الرفق ضد العنف المنكبين تثنية منكب وهو مجتمع العضد والكتف وسبوح من السبح وهو الجري في الماء وهو استعارة تصريحية فقوله خويصتان خبر مبتدا محذوف اي خويصتان وهو من قبيل زيد اسد شبه باقة بالطليم وهي النعامة في سرعة

السير

حركة الفاء اذا كانت اسما ويجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء والا فهو بمنزلة على السكون وكذا خويصتان راجح شاذ فانا نتبع في اللغة هذيلا والمحذوف الجر قد يزاد وقد لا يزاد وكسنوات بمات وهذا ان سميان جمعي واما بتغيير صيغته

السير الليلي للجم له بيضات راجع اليها بمالغ في رجوعه سريع في اوبه رفيق بمسح المنكبين عالم بجمال السير الحسن المجري لا يتعب راكبا كانها يجري في الماء انما جعله اغاب بيضات تنبيها على انصافه بالسرعة سيما اذا رجع اليها سيما اذا كلف وبالغ في الرجوع فانه في هذه الحالة اسرع وسميت النعامة طليحا لاستهتارها على الطلح وشربه بان هذا يا خذ بيض غيرها وذاك اخرى ومن هنا استشهر المثل بها لحمق من النعامة قال صدر الافاضل في ضرام السقط ان انهاتير كها وتيرتي غيرها واهذا استشهر المثل اقول من بيضة البلد واول من بيضة البلد يريد بالبلد النعامة والمحذوف الجر مبتدا خبره قدير وقد والعايد الى المحذوف او الى المضاف اليه هو الجر المقدر بجره واللام عوض عن الضمير يعني وبالجملة فالمقصود ان الاسم الذي حذف عجزه نحو سنة ربه قدير وفي الجميعة الى اصله الذي كان عليه من حروف العلة فيقال في سنة سنوات في شوابي العلاء من السنوات سلكات لا افلا فلاها واو القولهم سنوات فان قلت بل ها القولهم سنيهة سنهت النخلة وسنهت اتت عليها السنون واستاجوته مسانهة وحين لا يتحقق رد الجزء قلت هذا استعمال آخر وبنى الكلام على الاول والسنة من الاسماء الغالبة على الجدب والقحط كالبال غالبة على الوجع على الابل قال الله تعالى فاخذناهم بالسنين وفي قوله وهذان قد لا يريد لان كلمة قد الحرفية مختصة بالفعل الخبري المثبت المتصرف المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي هنا كالجزء فلا يفصل بينهما بالمسند والمسند اليه وفي ذلك خلاف ان شاء الله تعالى وبهذا اشار الى الجوابين المذكورين اعني بجعل الواو والسكوت بين الاول والثاني واما بعيد الا انه اشار اليهما بلفظ هذا ان تغليبا فللمشار اليه بعد بالنظر الى ابتدائه الا ان له قربا بالنظر الى انتهائه ونكتة التغليب على التنبيه على ان الناظر في كتابا هذا ينبغي ان يكون بهذه المثابة يعني ان الكتاب البعيدة غايته في ذهنه قريبة عنده لا تغيب عن خواطره فهو يصيم به والتسمية بجمع التصحيح مبني على ان بناء الاعلام كالسالم صار للجمع كانه مصحح له وتنبيه على تميزه عن مقابله وهو جمع التكسير واما بتغيير صيغته فمعطوف على قوله اما بالياء الى آخره واما للاول ليست عاطفته بالاتفاق اذ لا معطوف عليه واما الثانية والاعد بالجمهور عاطفة وعليه المصنف اما ان الخ انها ليست عاطفة والا لزم اجتماع العاطفين والتحقيق ان العاطفة هي الواو واما حرف بعد احد التسعين فقط لانه لا اذ لك فلا يلزم اجتماع العاطفين ودخول احدهما على الآخر ولفظا تمييز مثل مثلها زيدا او مصدر اي تقدير الفعليا اي تصب بتنوع الى نفس اي الى اللفظ والصورة او الى التقدير والمعنى واعلم ان هذا المقام مما خاض فيه الاكثرون فاطلع على شيء قوم وحكموا دون كم عام حول تحقيقه علما الله وفضلا الامة ولم تيرتب عليه طائل بعد امله واذ وفقنا لتحقيقه ارضنا الا لفيض به توفيقه فنقول وبالله التوفيق قد انعقد اصطلاحهم على انهم يطلقون الصيغة على الهيئة الحاصلة من مزج الحروف والكيفية الملحوظة من تقديم بعضها على بعض وتاخيره وعدم مزجها مع الحركات والسكنات وعند علم ان اختلاف الاصل الآخر الكلمة بسبب اعتوار المعاني الطارية لها المنقومة بالعوارض المقتضية للاعراب اما اسقطوه عن درجة الاعتبار واخرجوه عن حوض الاعتداد مطلقا في الكلام فيما لم يكن قاصدوه من استيفاء الجمع بقسميه بالاضافة على ضربين ضرب بتغير المفرد اكثره وضرب بالغير الكلمة

كما يشاهد ذلك من جمل ورجال ومسلمون ومسلمات فالقسمان يتفقان في مطلق الاحلاف والتغيير يمتاز
احدهما عن الآخر بمزيد التبديل والتقدير الا ان ما قيل تغيره الحقوه لكونه كان لم يكن بالدى لا ذو الكلمة
واعتبروا الاول فسموه جمع التكسير لان الثاني — برئ عن التبديل والتغيير لا يرى ان الشيخ ابن
الحاجب جعل الله قائمة للجمع مطلقا افتدى توليفه تغيير ان الجملة تقال للجمع ما دل على آحاد مقصوده بحرف
مزوده تغيير ثم قال جمع التكسير ما تغير بناء واحده ثم مثل ذلك بقوله كرجال وازاس فنبه في ذلك
على ان مطلق الجمع لا يخرج عن مطلق التغيير فوق التغيير التقديم تصريح بما ذكرنا ومن التمثيل اياه اليه
ومهما يتباهى بها القوم منها الاشكال بان الضربين الذين سماهما جمع التصحيح قد وقع فيهما
التغيير والتبديل اما الاول فلكون حذف الالف من اعلون واعلين واليائين من قاضيين وقاضين واما
فلكون الثاني من نحو مسلمة وابدال الهمزة المنقلبة عن الف اثنين واوا وابدال الالف المقصورة
كيف كانت ياء وتحريك عين فعل على الاوجه الستة ومنها التفصي عن هذا الاشكال بان المراد من
هو ما لم يكن لا يتحقق الجمعية فان بكسر رجل لا يتحقق جمعون تغيير صيغة ومنها ان تسمية الجمعين وما شبه
مبنية على الاعم الاغلب ومنها ان الجمع بالالف والتاء ليس في شيء من الصحة واما تسميتهم اياه بذلك
فلكان الشبه بينه وبين الجمع المذكر السالم كونهما على وتيرة واحدة ومنها الاعتراض على من قال
ان التغيرات الواقعة في جمعي التصحيح كحذف الالف من اعلون والياء من نحو قاضون وقاضين واقعة في مسلمات غير
وارد على صيغة الكلمة اذ هي ذوات الكلمة الذي لا دخل للحركة وسكناته في الصيغة ولهذا قال تغيير
صيغته بان دعوى ايجاد الصيغة بين الكلمتين بعد حذف حرف من احدهما مكابرة بل انما يصح ذلك اذا
تغيرت حركة الحرف الاخير واما اذا حذف الحرف الاخير فلا ومنها الاعتراض على ذلك بان الحكم بعدم الصحة
عند حذف الاخير مطلقا غير جيد بل انما يستقيم ذلك اذا لم يكن حذف الحرف الاخير مشتركا بين كثير
كما في اغزو وارمي واذا لا تغيير في البناء ومنها القول بان في العطف بكلمة اما في المتن تنبيها
للشيخ ابن الحاجب حيث جعل قسيم الشيء قسما منه وقسم الشيء الى نفسه والى غيره لانه عرف الجمع على
وجه اخذ فيه التقييد بالتغيير ثم قسمه الى صحيح ومكسر ومنها الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال
جمع التكسير ما تغير بناء واحده بان جمع السلامة بالواو والنون لا يحاله تغير بناء واحده بسبب
الزيادة بين لانك تجيء بهما بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى اذن كما ان الثمانية اذا ضمت
اليها اثنان صارت عشرة ويكون الجمع كالمغير المجمع الاول وهذا هو التغيير فظهر ان تغير بناء الواحد
جار في جمع السلامة ايضا كما قال او لا بتغير ما وكذا الكلام في جمع المؤنث بالالف والتاء بل التغير به
اظهر لان علامات التانيث تتغير ولا تبقى على حالها الا التاء المقدرة ومنها الجواب عن هذا الاعتراض
بان المراد بالتغير هو الذي لولاه لا يتصور الجمعية ومنها الاعتراض على ابن الحاجب بان مخصص
جمع التكسير بتغير بناء الواحد يدل على ان جمع التصحيح ليس كذلك فاخذ التغير في توليف مطلق الجمع
يدل على ان له تغيرا ايضا وجيهما تافي ومنها السؤال على هذا الاعتراض بانه لم لا يجوز ان يكون التغير

المذكور

المذكور في توليف الجمع اعم من تغيير بناء واحده كما في جمع التكسير ومن تغيير الواحد بان جعل بانيا
عليه كلمة اخرى كما في جمع التصحيح ومنها الجواب بانه لا يستفاد من التغيير في توليف الجمع الا
اعدام بناء الواحد وهم اجمعوا على انتفاء اعدامه في جمع التصحيح وبهذا الاعتبار سموه بهذه اي
الكلمات الدائرة على الستة في هذا المقام والكل منشأه الجهل والقصور ومن لم يجعل الله له نورا
فما له من نور واعلم ان التغيير انواع الاول تغيير الحركتين مع زيادة حرف فقط نحو رجل ورجال
الثاني التغيير بزيادة حركة مع تغيير حركة اخرى نحو سقف وسقف الثالث التغيير بنقصان حركة مع
تغيير اخرى كاسد واسد الرابع التغيير بنقصان حرف مع تغيير الحركتين نحو قذال وقذل الخامس التغير
بزيادة حرف مع التغيير في الحركة نحو كلب وكلب السادس التغيير بزيادة حرف وحركة كصفد
وصفاد ومثال زيادة حرف مع نقصان حركة لهذا المثال تقدير ان الحركة ناقصة معدودة
في الاصل عن المفرد على ان مع ظرف لغو للزيادة واضف النقصان الى الحركة من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها اي بزيادة حرف مع زيادة حركة ناقصة عن المفرد وفي وصف الحركة بالنقصان
تنبيه على دفع التهجم عن توهم ان سكون الالف بناء من غير السكون في المفرد فافهم او كلمة تبعيض
عند على نمط — وذهب معه وهذا ذكر من مهى فيمن كسر الميم وفي جعل الحرف الزايد قرينا
من النقصان اشارة الى انتفائه حين الزيادة فالقول بان جعل المثال الاخير من قبيل ما زيد فيه مع
نقصان الحركة سهو بين سهو بين وقوله وذلك تمثيل للتغيير التقديري فان ضمة لكونها مثل ضمة
بردا وجاز ان يكون مفردا مثلا ولكونها مثل ضمة اسد اقتضى ان يكون جمعا نحو
وليسمى جمع التكسير ليكون نسبة ابدالنا بانية انكسر بناء واحده نحو الاسئلة الثانية فقولهم
جمع التصحيح وجمع التكسير فيه تجوز والتصحيح بمعنى المصحح وكذا التكسير وقد اضافا بيانية
اولانية والكل وجهة هو مولیها وهما انا لا يختلف الخ اراد ان جمع التكسير على
ضربين ضرب لزم طريقة واحدة ولا يتجاوز الى اخرى وضرب لم يلزمه ذلك وقدم الضرب
الاول لان الاصل عدم الاختلاف او لتعينه وانحصاره في عدة مواضع بخلاف الثاني فانه كثير
امره او المبنى فقضية الترتيب تقديمه ليتعين الثاني على النمط الذي هيئة المصنف وجه تقديم
المبنى على المعرب انه اشرف وضيرا هو يختلف على الجمع التكسير وكمثال فعال اما من قبيل
وصال فكما تقدم على ما اشتهر البيت الخ فنقول على ليس سلة شيء على ان المثال يخص
والمراد من فعال اما جعا او مثلا على نمط قوله كان فعلة لم تعلا مواليها على ما يجيء او لفظه على تعبير
او من قبيل ليس سلة شيء فيمن جعل الكاف زائدة او المراد من المثال المثل والاضافة لامية او لفظ
اي المثل به والاضافة بيانية وبالجملة فلا ينبغي ان يجعل الضمير ان للوزن او الوزن الذي يخالف
كالمثال الذي هو فعال لان الاوزان صور لموزوناتها وقدم فعال على البواقي اذ هو منها بمنزلة
المفرد من المركب في قوله وما زيد عطف على الرباعي او الملحق ومن الثلاثي بيانية والفعال حرف وغيرته صفة

وهما انا ان لا يختلف كمثال فعال للرباعي والملحق به وما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة الا فعلا
وافعل فعلاء وللتحقت بعد حذف على استكراه كما في التصغير وفعاليل لما الحق من ذلك بهم
قبل آخره فعلاكن وفعلان صفة م

ع الضمير في ذلك هو ان مع الفاعل
ص حال الثاني عن الاول
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف
ع
الضمير في بعد يرجع الى الاول
ص حال من الضمير في الظرف

وهو احتراز عن فاعل بمعنى مفعول وفعال وفعيل فان جمعها يختلف فان فاعلا اذا كان اسما يجمع على فواعل نحو
كاهل على كواهل وعلى فعالل نحو فابان على جنبان وهو ابو الجن والعظيم من الحية ايضا سميت بذلك
لجرهم بانفاسهم الجن وعلى فعلان نحو اجار ان ذا جاجر وهو الموضع الذى يلقى فيه الماء المطر اذا كان صفة يجمع على
فعل وفعال نحو جبل وجبال وعلى فعلة نحو فسقة فى فاسق ومنه قضاة فى قاض لان الاصل فيه فضية بفتح الفاء
فلما قلبوا الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها حملوا الفاء المضمومة عليها فرقا بينها وبين المفرد نحو قناة واذا سلكوا
هذا المسلك لاذكر وا من ان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وهم لم يطردوا هذا الوزن فى الجمع فى الصحيح مسئلة اجاب
بجوز مسئلة فى المعتلات خاصة بجهلها فى حكم المستثنى وعلى فعل نحو بزل فى بازل وعليه قوله وخيب البازل
الامون وعلى فعلا نحو شاعر فى شوار وعلى فعلان كصاحب فى صحبان وعلى فعول كبالس فى جلوس جلوس فى
كالسهم رزان وانما فعول فقد جمع على فعل نحو صبور فى صبر وعلى فعلا نحو ودود فى ودد وادا وعلى افعال نحو عدو فى
اعداء وانما فعال فقد جمع على فعلا نحو جبان فى جبنا وصناع فى صنع وجبابى فى جواد للوتس الريح العدو
وانما فعيل نحو كريم على كرام وكرما وكذلك حمله الحالة على ما هو المسطور فى كتب التعريف وفى قوله غير مدة جار
على ما ذهب اليه القوم من ان اطلاق حروف المد واللين على ما تركب منها على سبيل الشبه والا فالذى ان حقيقتها
انه اذا سكن حرف العلة سميت حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبلها فهو حرف مد فبينهما عموم مطلق وبهذا يظهر
ان المراد بالمدة ههنا حرف علة زائد ساكن يوافقها حركة ما قبلها نحو المذكورات وانما سمى علة فى حقيقتها ثم لما
كان هناك اشياء اخرى مما زيد فيه حرف غير مدة مع انه علامى وكانت جمعها لخلقه مثل فعل سميت بها جمع
على افعال كما سوات وعلى افعال نحو جيدى فى جياد وعلى افعلا نحو ثمر فى ابثار ومثل افعل فعلا فانه تكسير الى فعل
نحو حمر وفعلان نحو خران ناصر وبالمضاف الى افعل عن مثل ابلم واصبع وانامل فان تكسيرها لا يخلف ايضا
مثل ابالم واصابع وانامل بالاضافة الى فعلا عن افعل لاسم وافعل التفضيل فان تكسيرها ايضا لا يخلف مثل
اجادل وافاضل اخرجها المصنف بالاستثناء المذكور بقوله والملحق به عطف على ما زيد والاوجه ان يجعل عطفا على ما
لتصريحه باللام ههنا وبعد حذف المضاف اليه نسبة فعالل الى الخماسى بشهادة مغنى الكلام الاطراف للتعليل
على ما توهم وانما حذفوا الياء فى فعلى لانه لو قيل طرفاوى وهو مورد التغيير او جب ذلك وعلى استكراه متعلق بكذف الخ
قال ابو سعيد المخ بالاستكراه ههنا انهم لا يكسرونه الا بعد ان سئلوا كيف يكسرونه فقالوا كذا وكذا تعليلا وادراجا
والامثلة المتعلقة بهذا المقام سيذكر فى بحث التصغير وفعالله اى وكمثال فعالله فان تكسيرها
ايضا لا تخليف حال كونها للنسبة كاشاعرة ومهالبة جمعى اشعرى ومهلبى فى النسبة الى الاشعث والمهلب
قال الجوهرى الاشعث اسم رجل ومنه لاشاعرة وكذا المهلب اسم رجل والف اثباتها اذا النسب فرع المنسوب اليه
وكذا الاعجمى فرع العربى فزاد وافيد التاء للتعليل الفرعية وهذا معنى قوله للنسبة ومنه للاعجمى نحو جوارية قال
جار الله فى المفصل ويجئ التاء لوجود الفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة وهذا
هو الكثير الشائع وللفرق بينها فى الاسم كعمارة وسنبخة وانسانة وغلامة ورجلة وحمارة وانسة
ويبرؤونه وهذا القسم كثير وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرة وشعرة وضربة وقتلة وللمبالغة فى الوصف

كعلامة

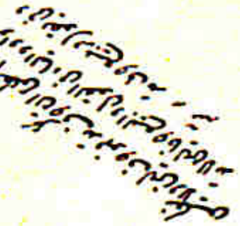

ونسابة وتاء التانيث كناقة ونجعة وتاكيد معنى الجمع كجمارة وللدلالة على النسب كالبابية
والاشاعية وللدلالة على التعويض فى قوله للمنسوب منه والاعجمى معناه ان التاء
هذه للنسبة وللتعويض كجوارية فانه جمع جورب مع ما بين التانيث والعجمة من المناسبة من حيث
الغرابة فضمه منه للرباعى ومن ثلاثية او ابتدائية وكذا قوله من ذلك بيان للحق والعائد محذوف
وفاعل لحق مدة اى والحق فعاليل بحق الملحق من الرباعى والملحق به والمزيد فيه مدة قبل آخره سواء
كانت الفا او واوا او ياء كخرقراطيس وعصافير وقناديل فرقا بين عصفور وقنديل ومن اقتصر
فى بيان ما بالرباعى فكانه مجرد تعليم وارشاد لان مقتضى الحصر ثم قال الافعلان بكسر الفاء مع سكون العين
وفعلان بالفتح مع السكون حال كونه اسما صفة فان كلا منهما وان كان ثلاثيا زاد واقيه حرفا
غير مدة وهما النون والحقه مدة قبل آخره وهى الالف لكن تكسيرهما يختلف اما الاول فبكسر فان فقد جمع على
سراحين وسراح واما الثانى فيفتح على فعال وفعالى كغضبان وسكارى فى جمع غضبان وسكران
وقد جاء فيه ضم الفاء وخرج عليه قوله لحى وترى الناس سكارى وما هم بسكارى وانما قيد المستثنى
بكونه صفة احترازا عن مثل شيطان فانه يكسر على شياطين وفى تقييد الاخير بكونه صفة اشارة الى ان
الاول لا يمنع لاحتمال كون علته ان يستثنى فعلا افعل ايضا حيث لا يكسر على فعالين بل على فعل
مثل حمر مع انه ملحق من ذلك انهم لا يقولون هو فارج بقوله غير مدة لاسبق من تصريح المص بان
همزته منقلبة عن الف التانيث مدة تقديرا ولا يخفى انه لا وجه لما توهم من انه كيف صح
التغيير عن مثل ادلعس وبناء ضب بفعالل وعن مثل اشاعثة ومهالبة بفعالله وعن مخادم ونفاعل
على الطريق انه يعتبر بمفاعل وتفاعل ومفاعلة ومفاعيل لاشتمالها على الزوايد وقد تقرر ان الزائد
يعتبر عنه بنفس لا بالفاء والعين واللام الا ترى انهم يقولون وزن مذهب مفعل لا فعلل وكذا
ذلك وحاصل الجواب انا لا نريد بالوزن ههنا الذى يذهب اليه الحجج الوزن المتعارف عند اهل التصريف
حتى يرد الاشكال المذكور بل نريد به الوزن المصطلح عند اهل العروض وقوله كما فى مسئلة التصغير اشارة
الى ان الوزن المعتبر هناك ايضا هو الوزن العروضى لا الوزن الصرفى بدليل انهم يعتبرون من بنات
بفعيل لا فعيل والعلم فى هذا الحاق هذا بذاك تقليلا للاقسام وتقريبا الى الافهام وههنا اشكال مشهور
وهو انه اذا كان المراد بالوزن ههنا مجرد العدد الخ الوزن العروضى كان فواعل وافعالت فعالل
فلا وجه لافراده واجيب عنه بوجوه الاول انه افرده بالذكر اشارة الى ما يقع فيه من التغيير وهو ابدال الالف
واوا او لوا درجه تحته ايما التبس امره واشتبه كيفية اخذ فعالل فى جمعها بخلاف نحو اجادل وشبه
ومساجد فانه يقال فى اجادل وشباضب مساجد كما يقال فى جعفر جعافر بلا اشتباه واعترض عليه
بالمنع اذ مع عدم العلم بكيفية اخذ فعالل كيف والمص بين فى التصغير انقلاب الالف ثانية واوا
بقوله ولتوك ثانيه الخ والمسلم فلا يلزم منه افراده بالذكر يجوز هذا الغرض لخصوصه بان يقول كمثال
فعالل للرباعى والملحق به وما زيد فيه حرف غير مدة والفاعلة وفاعلا واسوق تقلب ثانيهما واوا كما قال

وممن حكم ان المعتل العين لا يجمع على افعل الا نحو اقوس واثوب واعين وانيب والا واوين
على فعول والبائى على فعال وقد شذ نحو نفوج وسوداق وان يكسر فيهما الآخر من معتل اللام
فى افعل حتما كاقاويل)

او حال وفصاعدا نصب على الحال وسيجئ حلوفى تعدادها اى عدا بها على سبيل التفصيل اطالة
خارجة عن خليقة الفن بل هى وخليقة اللغة ولهذا المعنى تركنا ها ايضا
وممن حكم انه فى معرض الخبر والمبتدا ان المعتل العين مع اسمه وخبره لكونه فى تاويل المصدر
اى عدم جمعه عليه من حكمه اذ قد تقرر ان المفتوحة مع خبرها فى تقدير المفرد اما الهذا التبع
فاعلة نحو عندى انك قائم ومفعولة نحو علمت انك قائم ومبتداة نحو عندى انك قائم وما
اليها نحو فعلت هذا كراهة انك تجئ ومجرورة بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم والجملة معطوفة
على الجملة المقترنة بقوله ويسمى جمع التكسير والعدول الى الاشعار بانه على ان الثبوت والدوام
مقصودان الاولى لم تقصده هناك كثيرمعنى وضمير حكم لجمع التكسير يريد ان حكم جميع
التكسير ان ما اعتل عينه منه لا يجمع على افعل مطلقا واوبا كان او يا ناوذلك لثقل الضمة
الواو واليا وان كان ماقبلها ساكنا او الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيريد بثقله بادنى ما يوجبه والمثبت
من الشواذ نحو قوله الا نحو اقوس استثناء من افعل فالاستثناء ظاهره ارجع الى الجمع مع المثبل الى
جانب المعنى كانه قيل لم يرد فى الاستعمال افعل فى جمع المعتل العين الا هذه الامور ففى العبارة
واللحظ جانب المعنى ونظيره ماذكره صاحب الكشاف فى مواضع منها قوله تعالى وما كنت ترجو ان يلقى
اليك الكتاب الا رحمة من ربك فقد ذكر هناك ان الاستثناء محمول على المعنى كانه قيل وما
القى عليك الكتاب الا رحمة من ربك ومنها قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم امثالكم فانه قد ذكر هناك ان قوله الا امم استثناء من دابة وطائر نظرا الى جانب المعنى
لان جمع الامم مع افراد الدابة والطائر مبنى على انهما فى قوة الاستغراق استغنيا
عن اعتبار جمعيتهما فيكون حملا على المعنى والشارحون لم يهتدوا الى اصل التركيب فزعموا ان هذا
الاستثناء غير صحيح لانه يقتضى جمع افوس على افعل وفساده واضح وانيب جمع ناب وهو
السن ومنع جمع الواوى على فعول لاستثقال الضمة وجوزوا الناسى نحو بيت وبيوت
لاستثقال الناشئ من الضمتين مع الواوين فى الجمع لا المصدر كالعقود والجمع اليائى على
فعال فلا يقال بيات فى بيت والكثير جمع الواوى عليه فيقال ثياب فى ثوب فقوله ولا الواوى
معطوف على الضمير المرفوع فى الجمع ولا زائدة لتاكيد النفى على نمط قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
حتما مصدر اى كسرة احتم اى كسرا واجبا وقد يجعل تمييزا واصل اصله اولو قلبوا الواو
ياء لوقوعها طرفا مع مالها من الثقل بوقوع الضمة عليها على انه لم يوجد فى كلامهم اسم متمكن
يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم كسر ماقبلها فصارا ولى فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت
الضمة فالتقى ساكنان التنوين والياء فحذفت الياء دون التنوين لكونه علامة التمكن والعلا
لا تحذف فصار اول فان قلت فلتحذف الواو اولا قطعا للمساواة دفعا للثقل وليس
ماقبلها مضموما علامة على حذفها تنبههم عن ارتكاب القلب ثم الحذف ثم الكسر قلت سنشد

فى الحاشية بوجه خامسه ولا شك ان هذه العبارة اولى بتاويد المقصود وفيه نظر اما الاول فلان القول
باجتناء العلم بكيفية الاخذ على شئ وبيانه آت امر والطبع السليم عنه آب واما الثانى فلان المقصود
الاعتذار فى الافراد بالذكر والمذكور فى معرضه كاف فى وقوعه فلا طرد فيه ولا عكس فى تعيين الطائفة
خارج غير فانون التوجيه الثانى ان المراد فى الاوزان بالوزن العرفى وهذا ظاهر ولا يخفى ان جعل
وزن الجمع صرفيا تابع لجعل وزن مفرده صرفيا وهو متعذر فى الاوزان المذكورة لعدم انضباط
مفردات موزوناتها فى صيغة صرفية او صيغتين بل وفى عشرة ايضا فان مثال لفعل مفعل فعول
ومفعل وتفعل الى غير ذلك لان لا يجمع على فعائل كثرة لا تكاد تضبط وقس عليه غيره فاضطرارا
الى ان اراد وا بها مجرد العدد ولى كان ما يجمع على فواعل منضبطا بخمسة بحث صيغتين هما فاعل
وفاعلة وجعل المص ما يجمعا عليه تابعا لهما اعلم تنبيهك ان ماذكر من ان المراد بهذه الاوزان
مجرد العدد انما هو بسبب عدم انضباط ما يجمع عليها واشارة الى ان اوزان التكسير بعضها من الوزن
العروضى وبعضها من الصرفى تكثير للفائدة هذا الكلام هذا المجيب لا تغيير فى عبارته وفيه نظر اذ قد صرح المص
بالحصر اعنى حصر الوزن فى الوزن العروضى وما ذكره على تقدير تمامه انما يدل على تجويز الامرين وهو فاسد
اذ لك ان تقول انه اشار ذلك السهيل تعيين وزن لجمع فاعلة وفاعلا ويكون فيه عدد الحروف واصالتها
وزيادتها معتبرا ولم يسهل تعيين ذلك الوزن طبع الراعى والملقى به وما تخفيه حرف غير مرة اوليه
اعتبر بهذا لك عدد الحروف واصالتها لكان جائزا فقط بوزن فعائل مجب ان يعتبر لكل واحد من اما
وجواهر وتناسب الى غير ذلك وزنا على حدة ويجب معرفة الحرف الاصلى من الزايد فى كل لفظ اريد
جمعه ليمكن اعتبار ذلك فى وزن جمعه وعسر ذلك واضح ولا يوجد هذا المعنى فى فاعلة وفاعلا ورد
بان مجرد السهولة لا يقتضى ذكره لانه ليس فى مقام تميز الاصلى من الزايد وا جيب بان للمجيب ان يقول
للكلام فيه مجالا وفيه نظرا وقد نبهتك ان الوضع للاعتذار والمذكور فى معرضه كاف فى وقوعه
ومثال فواعل نحو اعاذة للمثال بها تذكير ووضع توهم لعطفه على الاقرب الذى لا يختلف كمثال
فواعل فى فاعلة وفاعلا، اسمين فان فاعلة اذا كان اسما جمع على فواعل لا غير نحو كواثب فى كاثبة وصفة
يجمع على فواعل وفعل نحو ضوارب وقوائم فى ضاربة وقائمة وكذا فاعلا، اسما يجمع على فواعل لا غير
نحو فوانى فى فانقا، وقواصع فى قاصعا، لا جوانبهم الف التانيث مجرى تاييه لكونها علما على انثى
وانما قلبوا الالف فى الصورتين بالواو حملا للتكسير على التصغير واما فاعلا، فاذا كانت صفة
مثل ناقة جاريا، وامراة فاعلا، فحال التكسير فيها غير معلوم بل يختلف ثم لا وان كان الاول
عند اسميتها مكشوفة عن التقييد بقوله اسمين واما ما يقال من ان التقييد به يقتضى مجئ فاعلا
ايضا صفة لكنه لم يعتبر عليه فى الاستعمال فغير نظر وكذا ما يقال من ان اسمين حال من فاعلة
وفاعلا، لكنه باعتبار فاعلة للاحتراز عن الصفة حيث تخالف الجمع فيها وباعتبار فاعلا، للتحقق
والتاكيد لعدم مجيئها صفة . الى مثالين متعلق بتختلف تتضمن معنى الانتهاء والاتمام

اوحال

ومنها التصغير ولا يجاوز اثنتة فعيلا وفعيلا الا تحقير افعال

ثم ظاهر كلام المص رحمه الله شمول الجمعين اعني جمعي التصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكرا او الذكور في كتب القوم ان الجمعين انما يكونان للقلة اذا كانا منكرين واما المعرف باللام فللاول والذي يروى من النابغة انه قال لحسان الشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما فقلت اجفانك وسيوفك ان صح فهو يؤيد ما يشعر به ظاهر كلام المص رحمه الله وليل على ان الجمع بالالف والتاء من اوزان القلة وعلى ان افعالا من اوزان القلة وقال بعض النحاة للجمعان يشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة ان الظاهر انهما مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء وجودا وآء وذكر بعضهم ان الجفنات في قول حسان من قبيل الاستعارة اذ استعارة صيغة القلة للكثرة وفي ديوان ابي العلاء المعري وفي هذا الكلام جعل له للمن على الغرض وزعم صدر الافاضل في شرحه ان هذا من قبيل الاستعارة عسى ان الكثرة لا يستحيل ان يكون بين الحكم القليلة حل كثرة وليس ذلك بل اراد بالكلمات الالفاظ وبالحمل المعاني والمقصود ان كتابه هذا مشتمل على معان كثيرة في الفاظ قليلة وهذا مبني على ما جرى عليه عادة ارباب التآليف من التوليف والترغيب والتعجب عن مثل هذا الفاضل ان صدر الافاضل كيف اشتبه عليه هذا المعنى حتى حمل قوله ما جرى

وهي العشرة تفسير لمعنى القلة بعد التعرض لاوزانها بريدان مرادهم بالعلم في هذا المقام ما كان من المسئلة الى العشرة فقط العبارة تسامح من وجهين فانه اعتمد في احدهما على قرينة العقل وفي الآخر على قانون الجمع فافهم وههنا فائدة نفيسة لابد من التنبيه لها وهي ان ما ذكره المص رحمه الله من اختصاص الاوزان المذكورة بالقلة مبني على ما اذا كان للاسم هناك نوعان من الجمع قلة وكثرة فاما اذا لم يكن للاسم الا جمع قلة او كثرة فلا يمنع صيغة هذه مشتركة بين القلة والكثرة فالاول كرجل في الرجل والثاني كرجال في الرجل وكذا اجادل و

مصانع

ومنها التصغير التصغير في التحقيق وصف الاسم بالصغر فان رجيلا معناه رجل صغير فعدلوا عنه الى لفظ رجيل لان الاصل في الايجاز وهذا المعنى لا يتصور الا في الاسم فعدل في خواصه وقدمه على النسبة اذ هي تحصل بزيادة في آخر الاسم بخلافه فيناسبها التأخير ولان التصغير يحصل بزيادة تدل على التعليل فناسبه البسيط لان العلل التصغير يحدث زيادة في الكلمة هو معنى المقارنة لانا نقول فسروا التعليل بالتحقير ليضيق التعبير اذ لا معنى له في غويليم وزويهد ونحو ذلك على ان مباحثه اكثر فهو بالتقديم اجدر وسكت عن توليفه مع انه لم يسكت عن التوليف فيما سبق اذ التصغير قد يكون للتعظيم نحو دويهية تصغير منها الانامل للسفعة نحو يا بني لا تشرب من يا حميراء رضي الله عنها وللتحقير نحو رجيل فهذه انواع ثلثة متباينة ولا يوجد هناك قدر مشترك يتناول الكل كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس ومن هنا صرحوا بان توليف ابن الحاجب اياه بقوله المصغر المزيد فيه ليدل على تعليل ليس بمنعكس لخروج القسمين الآخرين وما يقال

بيان ان مبنى الامر في بنا هذا على الاستحسانات الواردة اثباته من العرب والوارد هو الكسر فالكسر حسن ما ذكرنا فهو فان قلت فبينهما ما وجه الفرق بين المتمكن حيث لا يوجد فيه اسم آخره واو قبلها ضمة وغير المتمكن حيث وجد فيه ذلك مثل يغزو ويدعو قلت معيار الفرق هو حدوث الحوادث في اعجاز المتمكنة دون غيرها اذ الاسم يلحقه الجر والنسبة ففي حال الجر مثلا حدث ثقل عظيم هو اجتماع ضمة وواو وكسرة وفي النسبة ذلك مع باء النسب واما الفعل فهو بمعزل عن جميع ذلك فان قلت فقد جاء فتو وعلو وغلو وما شاكل ذلك قلت ما قبلها ساكن وهو المدغم فلا ولى امتزجنا بالادغام بحيث يعد ان حرفا واحدا فكان الثقل اكثر وقيل على ان الواو لكونها مشددة قد قويت بعض القوة فلم يعامل معاملة الواو التي لو فيه ما فيه وما عصى فاصله عصو على فعول قلبوا الواو الثانية ياء لما ذكرنا فاجتمع الواو والياء واو لهما ساكن فقلبوا الواو ياء ثم ادغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة فصار عصي وقد يحمل المقلوب هو الواو الاولى وما ذكرناه

وقسي جمع قوس اورده جوابا لسؤال متوهم ورود ذلك على ظاهر تقريره من اختصاص الكسر بالمعتل اللام اذ الظرف اعني قوله من معتل اللام حال من فاعل ان يكسر فيفيد تقييد الكسر فيفيد الحصر ولا كذلك قسي فانه من القوس بدليل امتلة استقافه من قوس الشيخ واستقوس الحنى ورجل متقوس اي معه قوس فاصل الجواب ان هذا ورود والى المعتل اللام فانه وان كان من القوس الا انه قدم اللام على العين على خلاف القياس لدلالة الاشارة بقولهم جمع قسو فعلى هذا التقديم لاجتماع الضمتين والواوين في جمعه فانه قووس فقلبوا الواو المنطرفة ياء لوجود التقدم فصار قسوي فاجتمعت الواو والياء واولهما ساكنة فقلبت ثم ادغمت ثم كسر السين للتناسب فتقل الثقل من الضمة الى الكسرة فكسر القاف للاتباع فصار قسيا وان الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي ومن جعل هذا وارد اعلى قوله والا الواوي على فعول ثم وجه الجواب بمنع اختلال عينه بقوله جمع قسو ورده الى ما اشتمل لامه فلم يعرف بحال الكلام من بحثه والاغث القول من سمينه وقوله والا الخ معطوف على قوله ان يكسر وضمير فيه للجمع المكسر اي ومن حكم جمع المكسر ان يرد ما حذف منه كجمع شفة وهو الاصل شفوة تدل عليه تصغيره بقولهم شفية ورجل شفاهي اي عظيم الشفة

واشاه جمع ايت واصله ستة بدليل قولهم رجل استه وسواه اي عظيم الاست وامراة ستهاء وشتت الرجل اي ضربت على استه ويدي جمع يد بمعنى النعمة واصله يدي بسكون العين فلما جمعوه على فعول مثل فلس على فلوس ردوا اليه ياءه فقالوا ايدي كقضي وجمعا التصحيح مبتدأ خبره الظرف اعني قوله للقلة بريدان مطلق الجمع ضربان قلة وكثرة فاوزان القلة من التكسير هذه الاربعة ومن التصحيح جمع التصحيح بنوعيه انما الجمع بالواو والنون والجمع بالالف والتاء وزاد القراء على الاول فعلة استدلالا بقولهم هم الكلة الراس اي يكلؤون بكفيهم ويشبعهم راس واحد واجيب بان الفعلة هنا مستفادة من القرينة وهي ذكر الشبع وزاد بعضهم افعلا كاصدقاء

ثم ظاهر

في دفعه ان السفعة لا تاتي التعليل البيتي فان قيل نعم الا انه لم يترك كيفية حصول اوزانه من ضم الاول وفتح الثاني وزيادة ما ساكنة بعدها للتصغير فالوجه ما ذكره بعض الشروح من انه لا ضابط تدخل تحته بيان كيفية تصغير انواع الاسماء من المبهم والذي فيه الفا التانيث والالف والنون المضارعتان والف الافعال جمعا ونحو رجل فان تصغير كل منها على مثال غيرها عليه الا فوقنا النوض لاوزانه الثلثة عين النوض الذي ذكر الا انه اشاره عليه لقرب من الاختصار او المراد اوزانها بهذه الهيئة المخصوصة من ضم الاول وفتح الثاني ووجود ياء التصغير في الثالث هذا واضح لا كلام فيه انما الكلام في ذكر الاوزان الثلثة مكررة اللام وكان الاولى تكرير العين كما فعله ابن الحاجب اذ اللائق بمعرفة الاوزان انما هي هكذا دون الاول والقول بان الترك مبني على عدم الانضباط غير سديد اذ الامور الخارجة مستاه والاستثناء بحاله كما وقع في كلام ابن الحاجب تدبر والتزموا تم الاول اذ انما يخرجه عن اصله واثره لذلك لما فيه من الثقل الذي هو كالخبر لما تطرق اليه من الخفة معنى ولان هذا بمنزلة الصفة مع الموصوف على ما ذكرنا وبمنزلة ضمها اليه والصفة لا تحصل الا بانضمام احدى الثقيلتين الى الاخرى اولان المصغر فرع المكبر فشابه المحمول من الفعل فضم تكميلا للشبهة ولما كان الضم هذا غير كاف في حصول التميز لوقوعه في كثير من الاسماء المكبرة آثروا فتحة توانيه لانها اخف من اختيها وليكون كالجبر لثقل نشا من ضم الاول وهربا من الثقل العظيم لو اوثر الضم من التباسه بينا فعل على وزن فعيل لو اوثر الكسر ولما كان من المكبر ما هو بهذه المثابة مثل ضرب ولم يبالوا لهم ان يزيدوا الحركة زادوا ياء لانها اخف من الواو والالف وان كان اخف منها الا انه لما زيدت في الجمع مثل دراهم لما امكن زيادته ههنا فان قلت لم لا ستر في هذا الاختصاص ولم تركوا العكس قلت رعاية للتعادل اذ الالف اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر ولا يجاوز بهم خمسة الاوزان في الثلثة لانه ان كان للثلاثي فالاول وان كان للرباعي بلا مدة فالثاني ومع مدة كذا ناير فالثالث الا لحق افعال ونحو لما اذعى الحصر في الامثلة المذكورة وكان هناك اشياء خارجة عنها وجب استثناءها وابتداء بلحق افعال اذ هو اخصر ولا حاجة فيه الى ان يستثنى عنه شيء والتقييد بكونه جمعا منهم احترازا عن افعال مصدرا كاجفال واجمال مصدر اجمل فان تصغيره اجيمل غير خارج عن الامثلة المذكورة وعن افعال مفردا كاعشار فان هذا مثل كاعشير يقال هبرته اعشارا اذا كانت متكسرة قيطعا الا انه اكتفى في التعبير عن هذا التقيد بمجرد التمثيل وذكر لحق ما فيه الف تانيث مقصورة او ممدودة لخروجه عن الاوزان المذكورة والتقييد بالتانيث احترازا عن الف معزى وكسا، فانه يقال في تصغيرهما مغيز وكسي وتقدمه على الالف والنون لكان الذيل والتتمة كما اشار اليه بقوله الا ان يكون الف التانيث مقصورة خامسة نحو حبجبى لرجل السيد فان حبجب وهو غير خارج عن الامثلة او اكثر نحو حولايا فانه كما حذف الالف

الثانية

وما فيه الف تانيث الا ان يكون الالف مقصورة خامسة فصاعدا فانها والف ونون مضارعتان نحو اجيمال وحبنطى وحميراء وسكيران محافظ على الالفات)

الثانية ليرد الى الرباعي فقلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها في التصغير ثم ادغمت الياء في الياء فقالوا حويلي بالتشديد على فعيليل فلم يخرج عن الامثلة ومن قال حويل على فعيل فلانه صغر اولا على حولى ثم حذف تخفيفا لحذف الالف الزائدة فصغر على حويلي فاعل الاول فاض مضارعتان حويل وحولايا اتم فان ذكر ما فيه الالف والنون وقيد بالمسبهتين بالفي التانيث احترازا عن نحو سرحان وسلطان وشيطان فان تصغيرها سريحين وسليطين وشييطين على فعيليل ثم قيد الالف بكونها خامسة احترازا عن الرابعة فانه لا تحذف ثم اشار الى التعليل الكل حيث خرجت مصغرا تها عن الامثلة الثلثة بقوله محافظة على الالفات اما المحافظة على الاول فللفرق بينه وبين افعال مفردا او مصدرا ووجه الاختصاص ان الالف علامة التكسير والعلامات لا تحذف وبهذا الدليل بعينه حوفظ على الالف التي بعدها والنون لمضارعتها اياه كما رمز اليه المص فان قلت قد علل التجاوز بالمحافظة واحدهما غير الاول محلا فقد فات شرط التعليل قلت لو سلم فكونه علة ممنوع بل هو مصدر لمحذوف هو في موضع التعليل اي يحافظون هذه الامور محافظة ولو سلم فغلبتي وزيا عتبار ما هو اثره وهو فعل الشخص وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه كان عليه ان يحترز في سلك المستثنيات ما فيه تا التانيث نحو طلحة لكونه من جنسها لوجوب فتح ما قبل الياء للخفة كما فعله ابن الحاجب بل والمنسوب مثل مطيفي في مطلق وما فيه الف التثنية وواو الجمع وياء اهما نحو العمران والعمرون والعمرين وما فيه الف جمع المؤنث نحو الهندات ومثله المركب نحو بعلبك والجواب انه كان اعتبر ورود التصغير على المذكورات اولا ثم الحق الزوائد تانيا بما يرشدك اليه قوله فيما بعد لان المصغر كانه جعل المصغر نثرا هذا غاية تقرير الكلام في هذا المقام ومحقر المبهم الخ نصب عطفا على محقر افعال وقوله ثرك غير مضموم معناه صيره اولا غير مضموم فان الترك اذا تعلق بشيئين كان مضمنا معنى التصيير فيجري مجرى افعال القلوب واليه اشار في الكشاف في قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون وفي الكلام تنبيه على انه كانه اعتبر اولا فيه ضم الاول كما هو القانون في التصغير ثم صيره غير مضموم والقول بان حق العبارة ان تقول ثرك على ما كان عليه منشاره سوء الفهم وقلة التدبر والذهول عن النكتة بالتعريف ضيقت اللبن واراد بالمبهم الموصول واسم الاشارة فان حقهما ان لا يصغرا لقوة شبههما بالحرف والتصغير من خواص الاسماء الا انه لما صرف عن الاسماء المتمكنة بان وصف الاسم الا ووصف به وسمي وجمع وانث ومثل الموصول اجريا مجراها في جواز التصغير ولما كانا خالفين لسائر الاسماء حيث صح اطلاقهما على كل شيء بخلاف نحو رجل وفرس آثروا الى الفة في تصغيرهما ايضا بان تركا الضم الذي هو الاصل توخيا للموافقة بين جانبي اللفظ والمعنى وزيد الالف في الآخر عوضا عن الضمة واوخل ياء التصغير ثالثة كما هو حقها وفتح ما قبلها كما في الاسماء المتمكنة وقلبت الف ذا وتايا زلتقاء الساكنين فان قلت بم علم ان الالف زايدة وانه لم يرد قبل آخره

ان محل التجاوز هو الكلمة او هو وصف لها والى الحافظة وصف للشخص
عاير بها تخالف ما هو شرط المعلل المذكور فعلى الاول الفعل العلل
به

ومحقر المبهم فان ثرك اذا تعلق بشيئين كان مضمنا معنى التصيير فيجري مجرى افعال القلوب
الف ثرك فتحة ما قبلها واوا والفتحة منها
تحقيق هذا المقام ان ثرك فعل متعد الى مفعولين
ره
ره فان قلت ذلك هو الشائع الغير العرف لم يقع
كما يظهر من تتبع الاستعمال

شارة
آخره

وجيح وفعيل لما هو على اربعة احرف كيف كانت نحو جعيفر ودجيلس وحبيسب بالجمع بين الكيفين على حده كرابية او على الكثرة وجاز تفعيل ايضا الا ان يكون الرابع مدة فانه يجب هناك نحو دنينير وذلك بالرد الى الاربعة بشرط ان لا يحذف اصلي مع وجود الزايد م

يا آن اجيب بقولهم اللذيا والتيا حيث لم يقولوا اللذي واللتي بثبت يا آت وزيد الياء هنا ثانية وفي سائر الاسماء ثالثة ايذانا بالمخالفة كما وقع التنبيه عليه قوله تفعيل نحو تفصيل لما اجمل اولا بقوله ولا يجاوز اثنتا نحو وقوله كيف كانت اي الاحرف في موقع الوصف او الحال نحو زرا او تاؤلا وفيه تنبيه على التسوية في الحكم بين ما اذا كان الحرف اصولا او غير اصول ويساعده التمثيل فان الحرف في الاول اصول وفي الثاني بعضها زايد كالياء في بيت فانه مخفف بيت فيعل فان اصله بيوت اجتمع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت ثم حذف عند التخفيف ايذانا الى ان عين الفعل وقد يفسر الكيفية بالحروف من الحركات والسكنات ارساء اكانت مضمومة الاول او مفتوحة او مكسورة مع الاحوال الاربعة للعين اعني السكون والضم والفتح والكسر ولا يبعد ان نفسر بالحاد الحكم على تقدير كون الحرف صحيحا او حرف علة وبوا فقه التمثيل قوله بعد رد المحذوف ظرف للنسبة الثانية من المبتدا والخبر ولما كان المحذوف اعم من ان يكون فاء او عينا او لاما مثل لذلك بالامثلة الثلثة تنبيها على ما هو المقصود من التعميم وخص الوسيط بكونه اسما اضطرارا اعني حالة الوقفية والطرفية فان تعذر التصغير على الاول ظاهر اذ التصغير من خواص الاسم وكذا على الثاني لوجود المانع وهو شبهه بالحرف وقد نظر لتسويغ تصغير قبل وبعد فالوجه ان يعلل بعدم الورود والمذكور في معرض التعليل له والحق الفتح وقدم هذا الوزن لكونه من الاضربين بمنزلة المفرد من المركب وكذا الثاني بالنسبة الى الثالث ولذا عقبه بقوله وفعيل وخذيب تصغير خذب بالباء المعجمة وهو الضخم والجمع بيال كنين على حده وهو ان يكون الساكن الاول حرفا لين والثاني مدغما سواء كان حرف اللين مدة كدابة او لا كخذيب ومثل هذا النوع من الالتقاء مستفيض فيما بينهم جوزه الجمهور وهو المذهب المنصور ومنهم من جد في الهرب فاضطر غنه ايضا ولهذا يقرأ اولا الضالين بقوله او على اكثر معطوف على قوله لما هو على اربعة احرف والكلام في قوله كيف كانت كالكلام في الاول فهو حال او وصف بتقدير القول او السبق واراد بالمدة حرف العلة مطلقا وهو الكثير المتعارف بينهم على ما صرح به نعم الحقيقة هو التفصيل على ما عرفت الا الاشارة اليه الا ان هذا ايضا كثير عرفا فيتناول نحو مسرول ومسريف حيث يقال في تصغيرهما مسيريل ومسيريف فلا يرد الا ان يقال عليه بانه كان عليه ان يقول الا ان يكون الرابع حرف علة لتحقق امر الوجوب حيث يكون الرابع حرف علة مطلقا سواء كان هذا اولم يكن واجيب بانه مجاز مرسل استعمال المقيد في المطلق قوله نحو دنينير في تصغير دينار واصله دنينار فاليا في دينار بدل من النون قوله وذلك اشارة الى ما ذكر من كون فعيل لما هو على اكثر من اربعة احرف اعني مجيء فعيل على اكثر من الاربعة اذا ورد ذلك اللفظ الى الاربعة بحذف الخامس لكن بشرط الاول ان لا يحذف الا الثاني مع وجود

الزايد

نحو وجيح في مدجج ولا زايد يفيد مع وجود غيره كمطيلق في منطيق ولا غير مفيد يودي حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يودي حذفه اليه كتخريج في استخراج لوجود تفعيل كتخفيف دون سفيعيل ولا اصل غير آخر على الاعرف كفريزد ولا كحذف له تا، التانيث بل نظير المقدر فيما هو على مثله لحرف دون غيره وقد سلف م

الزايد مثلا مع وجود الميم في مدحرج لا كحذف غيره او الزايد بالاسقاط اولى الثاني انه اذا كان في الكلمة زايد يفيد فائدة تخص تلك الفائدة بهذه الكلمة بخصوصها وزايد يفيد فائدة عامة تعم هذه الكلمة وغيرها فالطريق اولى ان لا يحذف الاولى مع وجود الثانية كالنون في منطيق مثلا فانه وان دل على الزوم والمطاوعة الا ان هذا المعنى مما لا تحقق في جميع نظايره فنحو انطلق وينطلق وكرم ولا كذلك الميم فانه يفيد فائدة يرجع الى هذه الكلمة اعني معنى الفاعلية وبالجملة فالمراد بالمفيد مثل ذلك ولعل المفيد مثل الاول فسقط السؤال بان الكل منهما فائدة كما بين فكيف يجعل النون معراة عن الفائدة وايضا الميم واقعة في صدر الكلمة فلا يليق بالحذف الثالث انه اذا اجتمع في الكلمة زيادتان كل منهما غير مفيد على الوجه المذكور فقانون الحذف اقتضى ان يحذف بلا ترتب على حذفه محذور بخلاف ما لو كان للكلمة نظير كالسين والتا مثلا في استخراج فانه لو حذف التا صار سفيعيلا ولا نظير له في الكلام ولو حذف الاول صار تفعيلا وله نظير وبتخفيف في تصغير تجفاف وبهما يجاب عن الاول انه نظم هذا في سلك بيان ورود ما هو اكثر من الاربعة الى الاربعة والا رد هنا وهو ظاهر والا لم يصح تفعيل وتفعيل في تفعيل الثاني انه لما كان المراد بالوزن في باب التصغير مجرد الهيئة والصيغة جاز حذف التا ايضا والجواب عن الاول ان ذلك اشارة الى مجموع الامرين اللذين هما مجيء فعيل لما هو على اكثر وجواز فعيل فيه فلا ورود على العموم نعم الاعتراض وارد على القوم حيث فسروا ذلك بالاول وجعلوه اشارة اليه فقط وعن الثاني ان ما كان بناء على اعتبار حال الوزن وما كان فيه على الموزون فابن احدهما على الآخر قوله ولا اصل اي قد تقرر فيما بينهم انه اذا ورد النفي على كلام فيه قيد وربما ينسحب ذلك النفي على القيد كما في قولنا لم يأت القوم اجمعون ويسمى نفي التقييد وربما ينسحب هذا النفي على المقيد ويسمى قيد النفي والتعويل في تعيين احد المعنيين على القرائن فالتمسك بفوز دفريزة على ان المذكور من الاول وهو الثاني تامل فقوله على الاعرف من قبيل الاشهر والاظهر وقال سيبويه وهم بيانه اعني قوله وقد شذ نحو لما حكم بان التا المقدرة في التصغير يجب اظهاره في التصغير زايدا فاشبه بذلك الجزء الاخير من المركب كبعلبك فيجب ابقاؤه ولا يجوز اظهاره فيما هو على اكثر من ثلاثة احرف وقد انتقض هذا الكلام بالامثلة الاربعة نفيا واثباتا فاول الامر ان يعتذر عنه بان ذلك شاذ خارج عن القياس فلا اعتداد به والتحقيق هنا ان التصغير كما ذكرنا بمنزلة التوصيف الا انهم اضربوا عن التصريح بذكر الوصف صفحا لما فيه من التخفيف الا ترى انك تقول رجل صغير وامرأة صغيرة بالحاق علامة التانيث عند كون الموصوف مؤنثا كذا هذا التقول في شمس سميسة بخلاف عقرب فانه لما كان الحرف الرابع فيه فاصلا مقاما التا وكان ذكره جمعا بين النايب والمنوب اعتبروا التصريح به ممتنعا لا يقال كون الحرف الرابع نايبا مناب التا معلل بعدم ظهورها في التصغير فلو علل عدم ظهورها بكون الحرف الرابع فا

الحرف الاخير من المركب

الكلمة

ز

قوله لان هذا السؤال انما يرد اذا اريد التعليل بالعلم الحاصل عند المتكلم

بعد ما

نه

نحو عريس وعريب وقديديمة وورية والتحرك اوله لاثبات لهمزة الوصل
معه والتحرك ثانيه لاثبتت الالف ثانية بل ترد الى اصلها ان وجد والا انقلب
واوا نحو بويب وثييب والثالثة طرفا او غير طرف ٢

مقام تا والثانيت كان دورا لانا نقول عدم الظهور علة للعلم بكونه قائما مقامه لا علة لنفسه
وبهذا ظهر لك ما في تعقل اذ لا يقول عاقل فضلا عن فاضل ولو تفكرت فيه وجدت هذا
بالحقيقة من قبيل الاستدلال بالاثر على المؤثر كالاستدلال بالعالم على الصانع ومن الدخان
على النار على ما هو القانون في البرهان الاتي وبالجملة فلا ينبغي ان يظن بالقوم انهم جعلوه علة
لنفسه فان بعض الظن اثم ثم مبنى الكلام على ان عريسا تصغير عرس بكسر العين وهو امرأة
الرجل والانانوس بفتح العين وسكون الراء طعام الوليمة تذكر وتؤنث تصغيره على عريس
بخارج من القياس وانا ورية فهو تصغير ورآمن وارأت بكذا اي سامرت مهموز اللام
قال الجوهري وورآ بمعنى خلف وقد يكون بمعنى قدام وهي من الاضداد وفي التنزيل وكان ورآءهم
ملك اي امامهم وتصغيرها وريئة بالهمز وهي شاذة وبالجملة فان ظهور التاء فيهما مبني على ان
الطرف كلها مذكر غير هما فلوم بنظر الثانية لظن انهما مذكران وعن السيرافي ان وجه اللحوق
فيهما هو انهما ظرفان لا يكسر عنهما ولا يوصف بهما حتى يتبين تانيثهما بشيء من ذلك
قوله والتحرك اوله الخ ذكر فيها شيئين وعلل لكل منهما شيئا وبنى سقوط همزة الوصل في التصغير
على تحرك الاول للقطع بانه لو ثبت فان تحركت فوجب عاهي عليه في حقيقتها التي هي السقوط في
الدرج وان سكنت اختلت بنية التصغير ثم بنى على تحرك الثاني سقوط الالف ثانية وثالثة او لزمت
ثانية لزم سكون الثاني في التصغير وهو خروج عن قانون التصغير او قدر انه يجب تحرك الثاني في التصغير
ولا اشاع تحركها لكونها الفا لنسه وجب ردها الى اصلها من الاول ان كان لها اصل كالواو في بويب
تصغير باب والاصل ابوب كاليل ابواب لقولهم بوبته تبويبا ومنه البواب للسواب لكونه على
الباب وانما يجب الناس عن الدخول كاليآء في ثييب تصغير ناب بمعنى السن بدليل انياب
وثيبت الناقة اذا صارت هرمة وقليها واوا ان لم يكن لها اصل فالاسئلة الثلثة اتية
الى الاقسام الثلثة فالاول مثال لما اصله واو والثاني لما اصله ياء والثالث لا اصل له نحو ضويرب
فانه تصغير ضارب والف ضارب لا اصل له اصلا اواوا ولا ياء واتما تعين الواو فيما لا اصل له
لامكان صحة الصدر على ما صرح به في المفتاح وقد يقال لامكان النقل في الياء بواسطة ياء التصغير
والاخفاء في هذا الاتيان اتما الخفاء في تعليل سقوط الالف ثالثة بتحرك الثاني واتيانه عليه وجوه
بان انقلاب الالف فرع تحرك الثاني لان انقلابها فرع ورودها والتصغير لاجتماع الساكنين وورود
ياء التصغير فرع تحرك الثاني اذ لو كان الثاني ساكنا لم يمكن ورودها والتصغير والا لزم اجتماع الساكنين
فيكون انقلاب الالف ثالثة فرعا لتحرك الثاني لان فرع الفرع فرع وهذا التوجيه مع اشتماله على
ضرب من التكلف غير تمام لان غاية ما ذكر ان يكون تحرك الثاني شرطا لسكون ياء التصغير بحيث
توقف عليه السكون واما كونه علة له فغير لازم والمطلوب ذلك بدليل علية التعليل بالتصحيح
في قوله والتحرك ثانيه على انه لا يخفى ان السكون غير معلل بتحرك الثاني بالوجه ما ذكره القوم من انه

العاسك

بل تنقلب ياء لاغير نحو عصية وعشيق واكد الواو الاان يكون غير طرف
فقد اجيز الاظهار نحو اسيود وجديول والـ كان الفصيح القلب
والبدل اللازم وهما كان علة الابدال فيه باقية ٢

انما سكنت لئلا تنقلب الفا ولما في هذا التوجيه الضعيف ذهب البعض الى ان الوجه ان يقال
انه ذكر ثلثة احكام معللة بثلث علل الا انه حذف علة الثالث لظهور تقديره والثالثة
طرفا او غير طرف لوقوعها بعد ياء التصغير اي ولاتيت الثالثة لهذه العلة فيكون من قبيل عطف
حكم معلل بعلة على آخر معلل باخرى ولا يخفى ما في هذا التوجيه من الضعف والطريق ان يقال ان
قوله والثالثة معطوف على قوله ثانية بتقدير المتعلق في الثاني نحو قولهم علفتها تبنا وماء باردا
فان قلت ثالثة حال كما ان ثانية كذلك ولا يخفى ان الالف بعد ياء التصغير ليست ثالثة بل كانت
ثالثة قبل التصغير فكان عليه ان يجعل الثالثة وصفا لا حالا قلت اراد بالثالثة الالف في الكلمة بشهد
اليه قوله لهمزة الوصل ومعنى لاتيت لا تبدل الا بشيء وفي قوله بل تنقلب الثالث رمز اليه فقد
يجعل من قيل وآتوا الثامي اموالهم وقد يقال لم يعبر بياء التصغير اذ هي زائدة فقوله بل تنقلب
ياء اشارة الى تعين البآء قطعا للوقف ودفعا للمؤنة الابدال اولا بل واو الوجب بالاولوية
القلب لاجتماع اليآء والواو مع سكون الاول فالاولى الاخذ بالتالي ودفع الطول للقال وانت
خبير بان هذا اتما يكون اذا لم يقم دليل على وجوب حذف الالف والا فالتكليف بتقديم ما يدل عليها ياء
فاندفع ما يقال من انه كان عليه ان يقول بل ينقلب ياء الا غير ان لم يجز فهما لسلا يرد نحو مقاتل
فان الفه ثالثة مع انها لا تنقلب ياء في التصغير لانها لاتيت وقد يجاب بانه قد علم ذلك
فيما سبق من قوله وذلك الى قوله الاربعة اذ فانه يفهم منه ان الف نحو مقاتل لكونه غير مفيد لمعنى
ويجعل ميمه باقيا لكونه مفيدا نقوله نحو عصية في تصغير عصى تمثيل لما يكون الالف فيه طرفا وعشيق
تصغير عناق تمثيل لما فيه الف غير طرف قوله وكذا الواو اشارة الى ان حكم الواو الثالثة
اصلية او غير اصلية طرفا او غير طرف حكم الالف الثالثة نحو ولي ورضيا في تصغير ولو ورضو
مفتوحة الراء اسم جبل بالمدينة لاجتماع الواو والياء مع سكون الاول وبالجملة فهذه الواو
لا يجوز اظهارها الا اذا كانت واقعة لا في الطرف ويكون متحركة ايضا اذ لو كانت ساكنة
في المكبر فالقلب هناك واجب نحو عجوز وعجيز الا انه ترك التقييد به اكتفاء بالتمثيل على
هذه العادة بين الاوبا من الاكتفاء في المقاصد بالامثلة والشواهد فاندفع القول بانه
كان عليه ان يقيده به لاختصاص الحكم لما لها من القوة بخلاف غيره وفي قوله فقد اجيز بالفاء
رمز الى ان علة الجواز هو وقوعه غير طرف لكونه ابعد من التصرف في التغيير بخلاف الآخر فانه
بالتسبيل حقيق وجدير والتمثيل بمثالين تنبيه على ان الاول واوه غير زائد اعني اسود والثاني
زايد كجدول وقوله وان كان الفصيح القلب مبني على انه لما كان علة القلب في موجودة
اعني اجتماع الواو والياء مع سبق احدهما بالسكون كان الفصيح القلب وفي الكلام اشارة
الى ان اجتماع الواو والياء مع كون السابق ساكنا علة لجواز القلب لا لوجوبه والا لما
جاز الاظهار قوله والبدل اللازم فيه اشارة الى دفع توهم نشاء من التعبير السابق

لا يرد الى اصله كما في التكسير نحو تخيمة وتويل في تخمة وقاتل بخلاف غير اللازم نحو
مويزين ومويعد في ميزان ومتعد وقيل عييد في عيد فرقا بينه وبين محقر عود كما قالوا
اعياد لذلك واذا اجتمع ياءان حذفت الاخيرة م

حيث جعل التصغير سببا للتغيير وردّ الاشياء الى اصولها فان الظاهر المتبادر منه الفهم
كلية اذ الاصل في قواعد الفن ان يكون كلية وحاصل الدفع انا لا نجعل التصغير سببا للتغيير
على وجه الاطراد والعموم بل بناء تفصيل وهو ان كل مصغر وقع في مكبره ابدال وقلب لعلة
موجبة ولزمت هذه العلة غير المكبر بان وجد في المصغر ايضا فتصغيره ليس سببا للتغيير الرد
الى الاصل لقيام العلة الموجبة كما ان التكسير اذا وجد فيه علة القلب لا يرد الى الاصل فيه ايضا
ومثل له بمثالين احدهما تخمة في تصغير تخمة والاصل وخمة بدليل استوخمت الطعام فتو
اذا لم تجده موافقا لبدنك الاسم التخمة بالتحريك قلبت الواو تاء لكونها مضمومة في اول
الكلمة فكره هذا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بانقل الحركات لا يخفى ان هذه العلة باقية الآن
في التصغير ايضا وثانيهما قويل في تصغير قائل واصله قاول اسم فاعل من قول ابدلت الواو
همزة لوقوع الواو متحركة بعد ندة وهذه العلة باقية في التصغير اذ لو قيل قُوَيْل لوقعت الواو
ايضا متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما في المكبر وانما لم يدغم حملا له على المكبر حيث روعي فيه
طريقة القلب لا غير وبهذا سقط ما يقال من ان حقه اذن ان يقال قويل بالادغام لتحقق العلة
اعني اجتماع الواو والياء مع سبق الاولى بالسكون ولبعضهم ههنا كلمات لا طايل تحتها
طوينا ذكرها اذ لا فائدة فيها سوى التطويل وكل مصغر وقع في مكبره ابدال لعلة ولم يبق
تلك العلة في المصغر فالتصغير سبب التغيير وهذا هو الذي اشار اليه بقوله بخلاف غير اللازم نحو
مويزين في تصغير ميزان والاصل مويزان قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وبقي الاصل
في التصغير زال ذلك المانع فرد الى اصله وهو الواو ومويعد في تصغير متعد والاصل مويعد هم قالوا
من اتعد قلبت الواو تاء وادغمت في التاء لان تاء الافتعال اذا وقعت بعد الواو قلبت تاء ثم
تدغم في تاء الافتعال لما بينهما اي بين الواو والتاء من التقارب في المخرج مع حصول التخفيف بالادغام
فلما حذفوا تاء الافتعال لكونه زائدا غير مفيد في التصغير عادت الواو الى اصلها ولما كان ههنا
مظنة الاعتراض بالانتقاض بعييد في تصغير عيد فان العلة الموجبة للابدال في المكبر كانت
هي وقوع الواو ساكنة مع انكسار ما قبلها اذ الاصل عيود وبضم الاول في المصغر زالت هذه
العلة فيجب ان يرد كما في مويزين ونحوه وكما ان القاعدة السابقة منتقضة بمصغر عيد
كذلك منتقضة بمكسره مثل اعياد اجاب بان الامر كذلك لكن ههنا مانعا هو الاتباع
بمحقر عود لو عمل بمقتضى ما ذكرتم تقديره ان عيدا اصله عيود ابدل الواو ياء لما ذكرنا وعود تصغر على
عويد ويجمع على اعواد فلو اجري مصغر عيد على السنن المتعارف في التصغير وقيل عويد لنبس
بمصغر عود كما انه لو قيل في جمعه اعواد ايضا لنبس فحولف قصدا الى التفرقة فان قلت
فليعكس اذ المطلوب حاصل والغرض اليه واصل قلت الاصل انما يحمل الفرع على اصله فليتدبر قوله
واذا اجتمع ثم بريد انه اذا حصل في كلمة ثلث تاءات وجب حذف الاخيرة اذا التغيير تعلق

المنطرف

نحو غويّة ومعيّة في غاوية ومعاوية وقد يرد المزيد فيه الى حروفه الاصول نحو زُهَير
وحُوَيرث في ازهر وحارث ومنه اُرَيق في قولهم جاء بالرّيق على اُرَيق م
ويسمى تحقير الترخيم

بالمنطرف اليق والاخر بالتطرف والتبديل احق وذلك نحو غاوية فانه اذا اريد تصغيره وجب
قلب الالف ياء لما ذكر من انه لتحرك الثاني في التصغير لاثبات الالف ثانية فزادوا ياء التصغير فصار
غُوَيْوية وكذا معية تقلب الواو الثانية ياء لوقوعها بين يائين مع الكسار ما قبلها فصار عُوَيْية
فاجتمع مع ياء التصغير بآن فحذفت الاخيرة وادغم الاولى في الثانية فصار غُوَيّة و
ظاهر لاخافيه انما الخفاء في شمول العبارة للنحو مية مع عدم جريان الحكم المذكور فيه
واجيب تارة بان المراد بالياءين هما اللتان يحصل وجودهما بسبب التصغير واخرى بان
المراد بالياءين الياآن المتاخرتان عن ياء التصغير فيما زاد على الثلاثي والكشف في التنبيه
على هذا المعنى بما ذكر من المثال والاظهر انه اعتمد في معرفة حاله على ما سبق من ان الكلمة اذا
كانت على حرفين رد الى الثلثة في التصغير فانه يعلم حكم هذا بالطريق الاولى على ما لا يخفى
قوله وقد يرد المزيد فيه الخ اشارة الى ان الاصل في التصغير وان كان التصغير على لفظ الاصل
بلا حذف منه الا انه جاء على قلة ان حذف الزوايد وصغر على الحروف الاصول مثل زُهَير وحُوَيرث
مصغري ازهر وحارث بعد حذف العينها والا لقيل أزيهير وحويريث وقوله المزيد اسم مفعول
اسند الى الطرف بعده كقولهم مشترك فيه والزيادة جاءت متعدية ولازمة يقال زاد الشيء
وزاده غيره وذكر في ها تنبيه على انه اسم مفعول اذا جرد عنه كقولهم مزيد التثاني ومزيد الياءي
فهو ظاهر في اسم المكان ويحتمل ان يكون سبيل سبيل قوله تعالى وذلك وعد غير مكذوب ويجوز
ان يكون مصدرا والفصل بينه وبين ان المثل مشتمل عليه زهير من حذف الزايد
قبل التصغير مع امر زايده وقلب الثاني بعد الاول والتصريح بالريق ودفع ما يتوهم من ان مبنى الامر
على الرسق وقد يقال ان هذا مستحق في الاستعمال بخلاف ما سبق ولذا قال في قولهم ليس لا
يتوهم ان المحذوف غير الهمزة كما هو الظاهر وبالجملة فالمقصود ههنا ان اريق تصغير اورق وقد
الهمزة وزيدت ياء التصغير فصار وُرَيْق ثم قلبوا الواو همزة لوقوعها مضمومة في اول الكلمة
نحو أجوه وأقتت في وجوه ووقت للاسرى ان اباحة التمري قراءة يرمون بالهمزة بجعل
الضمة على الهاء والواو كما انها فيه قال جرير لحى المؤقدان الى موسى والرسى الدامية واصلها
من الحيات وذكر المدائني في مجمع الامثال ان التركيب يدل على شيء يحيط بآخر ويدور به كالربقة
فكان ام الربيق دابة تحيط وتدور بالناس حتى يتبقعوا ويرتبكوا فيها والباني جاء بام
الربيق واورق حمل لونه لون الرماد او بياض يضرب الى السواد وقال ابو زيد هو الذي
يضرب لونه الى الخضرة وقال الاصمعي هذا من قول جعل اي الغول على حمل اورق على ثوب
الوب فالمراد بام الربيق اذن هو الغول قوله وليسمى تحقير الترخيم تنبيه على ان التحقير
في هذا النوع ناشيء عن الترخيم والا لقيل ترخيم التحقير فالترخيم مصدر والاضافة لاني التكسير
او بمعنى المرخم والاضافة لامية او من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وهذا الحذف اعني على

ادالى جمع قلة ان وجد كغليمة فى غلمان وان شئت غليمون وقد يجئ للتعظيم نحو
ودهيمة تصغر منها الانامل والمدح نحو تولهم انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب

فان علمانا جمع كثرة فاذا اقصد الى تصغيره رد الى جمع قلة وهو غلمة ثم تصغير فيقال غليمة وانامل غليمون
فقد كان الاصل ان القصد تعلق الى تصغير غلمان فرد الى واحده وهو غلام فصغر فيقال غليم ثم جمع
فيقال غليمون وقدم التصغير لانه هو المقصود فقدمه اول وبالجملة فانت بالخيار بين الامرين وكلام اللهم
ربما ترجح الاول فى الرد الى جمع قلة ان ثبت بقوته قوله وان ثبت غليمون تدبر فان قيل قد لا
له اى لبعض جموع الكثرة مثل سكارى وحمر جمع قلة والجمع سلامة فلم سبق الكلام على تحقيقه فالحق
بالتقييد فى الثانى تعويلا على المغايرة قوله وقد يجئ للتعظيم حتمية على قلته رواية ودراية وقيل
بقول السيد وكل الناس يدخل فيهم دويهية يصغر منها الانامل تصريح بان التصغير هنا للتعظيم
البتة اذ المقام حاكم بذلك وهذا هو القول المنصور وعليه الجمهور وقد يجاب بانه من قبيل اطلاق
الحميم على البارد على نمط قولهم للحبشى ابو البيضاء وللاعشى ابو العنا ردا للسلب الكنار وبان تصغير
على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها اى سوف يدركهم ما يحقرونه مع انه عظيم فى نفسه يصغر
منها الانامل وبان التصغير راجع الى تقليل المدة فان الدواهى اذا كانت عظيمة كانت سريعة
الوصول ومن وقع تصدها عليه كان اقرب الى الافول وبان ذلك من باب الكناية يكنى
بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظم لان الشئ اذا جاوز حده جانس ضده وفى معناه قوله دواهى
قد صغرت من الكبر والاناس لغة فى الناس ردوا ان الدهر ما يصيب الناس من عظايم نوبه
واراد بها الموت يعنى غرب ايضا ان من دواهيه عظيمة بظهر اثرها فى رؤس الانامل
حيث يجعلها مصغره وذكر ابو سعيد السيرافى فى كتابه المسمى بغريب المصنف ان الرواية
جاءت فى بيتهم على وجهين بالنون وبالتاء الا انه على الثانى دويهة حوكخة وقال الحوكخة الموت
الذى يهادم اللدائمى قال ويروى دويهة وقد يجئ التصغير لمجرد الشفقة كقولهم يا بنى وابنى
اصيحابى اصيحابى وقد ورد منى وبكم من هذه الحمير آراد بها عايشة رضى الله عنها وقد يجاب
برجوعه الى التعليل فان الشفقة لا تنافيه وفيه ما فيه قوله والمدح والتعويل على القرائن والقول
لجناب ابن المنذر يوم سقيفة بنى ساعدة حين اختلف الانصار فى البيعة والجذيل تصغير الجذل
بكسر الجيم فى الصحاح الجذل واحد الاجذال وهى اصول المطب العظام والمحكك الذى يكثر به
الاحتكاك حتى صار املس والعذيق تصغير العذق بالفتح وهو النخلة او بالكسر وهو الكباسة
والكباسة بكسر الكاف من التمر بمنزلة العنقود من العنب والمراد هنا النخلة واهل الترجيب
التعظيم يقولون ان فلانا لمرجب اى معظم والترجيب التعظيم وكانوا اذا مالت النخلة
الكريمة رجموها اى دعموها يعنى نصبوا الباد غامة يتكى عليها لئلا يسقط وذلك لكرمها
يقول انا فى انتفاع الناس بى كالنخلة شبه نفسه بالجذل المنصب ليحتك الابل
ذات الاحتكاك وبالعذق المرجب يعنى انا مستعين للخلافة الناس يستفيضون
برأيى ويقتبسون من فوايد فكرى فانا لعللهم شفاء ولمرضهم دواء كما ينتفى الابل

وانجئ فى غير الجمع للموصف بالحقارة وفى الجمع للموصف بالقلة ولذلك تحقر جمع القلة
على بنائه نحو اهيكيب واجيمال واجيبه وغليمة وجمع الكثرة يرد الى واحده
ثم يجمع جمع السلامة تغنوا ان

لا موجب لما سيأتيك بيانه فى موضعه قوله وانجئ فى غير الجمع الخ حتمه بغير الجمع على شموله
للمفرد والمثنى فيه ايجاز وبالعموم اشعار وقد سبق ان حقيقة التصغير هو الزيادة
للدلالة على التعليل والتعليل باعتبار الكمية وهذا غير متصور فى رجيل فوقع الاحتياج
هنا الى تنزيل التحقير منزلة التعليل كما ينزلون التكثير منزلة التعظيم وبالعكس على ما مر
فى كونوا الهدون وكذا المثنى بخلاف الجمع فانه يمكن اجراء التصغير فيه على وضعه من غير
التعليل الذى هو اولى بالاعتبار لارتفاع المانع وبهذا يندفع السر فى ان التصغير فى غير الجمع
للوصف بالحقارة وفى الجمع للوصف بالعلة الا ان الجمع منه ما يلايم معناه معنى الجمع القلة
فيزيد القلة بزيادة ما تدل عليها اذ لا تزاحم فى اجتماع الدلالات ومنه ما ينافيه فيجمع التكسير
فان القلة والكثرة تتداخلان واذا تأملت فليس هذا الا مجرد مباينة على الاستعمال
او هو فرعه والذكور كالف فى ذلك فالقول بانه اذا كان فى الجمع للعلة فان لوحظ معه وصف
الحقارة فلم يكن لمجرد الوصف بالعلة بل حتى التركيب اذ هان يقول التصغير للوصف بالقلة
مع الحقارة فى الجمع والا لحقه ان لا يصغر اذ العلة حاصلة بدونه واما جمع الكثرة فان اجرى
التصغير عليه لكون قرينة على خلاف المتبادر من معناه فلا ضير والا فلم يكن رده الى جمع القلة
او جمع السلامة مفيد الغرض المقصود الذى هو الكثرة فحقه ان لا يصغر على انا اذا وجدنا
(غليمون او غليمة مثلا فمن اين علمنا ان القصد الى الكثرة ليس بد ولا حاجة الى الجواب
عن الاول بانه لو سلم انها بمعنى الا ان المكبر يحتمل ان يكون مستعارا للكثرة فاذا صغر كان
نصا فى القلة وعن الثانى بانه يحتمل ان يكون معنى التكثير بعد التصغير باقيا والاستعارة صيغة
القلة للكثرة كما استعير صيغة الماضى للمضارع فى قوله تعالى ونفخ فى الصور وكذا السؤال
بانه لا حاجة الى ما ذكره المصنف لعدم المنافى وكذا دفعه بان الثانى فى حيز ان كلا
منهما يدل على حدة خلاف ما يدل عليه الآخر ويحتمل ان لا يكون باقيا على انك اذا تأملت
فهذه التوجيهات لا تورث الا الفشل قوله وذلك اى ولكون التصغير فى الجمع للوصف
بالعلة وقد يقيم اليه كون التصغير فى غير الجمع للوصف بالحقارة قوله وجمع الكثرة
يرد معطوف على قوله تحقير جمع القلة لا على جمع القلة الا انه قدم المسند اليه قصدا
الى الحصر على ما يذهب اليه الشمنى وعبد القاهر وجار الله فان قلت تخصيص الرد الى الواحد
يجمع الكثرة يبطله تصريح القوم بجوازه فى جمع القلة حتى صرحوا بان معنى قوله تحقير جمع القلة
على بنائه انه يجوز لا انه يجب فهو اكثر لا الكلى قلت المقصود هو الرد لا مطلقا بل مع التقييد بقوله
ثم يجمع مع ساقته والعطف بثم دون الفاء تنبيه على ما هو المقصود بيانه من التصغير بعد الرد
ثم الجمع جمع السلامة فالقول بانه كان عليه ان يشير الى التصغير بعد الرد مقدما على الجمع مما
الغفلة عن النكتة الملحوظة وقدم تمثيل القسم الثانى مع انه بعد الاول ليقع بحسب متعلقه

فان علمانا

وللدنو من الشئ نحو مثيل بائتيا ودونين ذاك ومنه اسيد اذا لم يبلغ السواد ٢

ونقلب من مرض الاحتكاك ولا يبعد مثل هذا التسبيه وان كان الغرض اضحا ثم رمى بالى الصاحب فقال منا امير ومنكم امير فرد بقوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش قوله وللدنو الخ يريد ان التصغير قد يقصد به قرب الشئ من آخر باعتبار معنى من المعانى يفاد به تقليل ما بين الشيئين اما باعتبار المماثلة كقولك هذا مثل ذاك فانه يفهم منه ظاهرا تمام المماثلة فاذا صغرو قيل مثيل يفيد ان بينهما مماثلة قليلة لان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة على ما ذكر من قبل والبعض من تصدى لشرح الكتاب من افضلاء زماننا وعلمائنا اورد ههنا توجيها ولا توجيف ناينا هر مرك وجهه ضحكا اذا مازوته نظراه تزييف التوجيه المذكور بان تقليل المماثلة بين الشيئين يوجب البعد بينهما فكيف يكون هذا التصغير للدنو من الشئ ثم وجه كلام المص بان المعنى انه قد يجئ التصغير لدنو الشئ من آخر نحو مثيل ما تيا فان تصغير مثل يدل على ان له اى لما أطلق عليه مصغره دنوا مما أطلق عليه مكبره وهو المثل من حيث الاشتراك فى بعض الاوصاف ضرورة تحقير المماثلة فانه لو كان المماثلة بينهما تامة لاطلق عليه لفظ المثل بلا تصغير فاذا ثبت الدنو بينهما لزم الدنو ايضا بين المصغر وما اضيف هو اليه من حيث الاشتراك فى بعض الاوصاف وكذا قوله ودونين ذاك ومثله نونين فى قلبك فان فى تصغير بهما دلالة على تحقير الدنونية والفوقية فى امر من الامور فيلزم دنو احدهما من الآخر فى الامر الذى ثبت بينهما فى الكلام فاسدا ما التزييف فلان تقليل المماثلة وان كان يوجب البعد الا انه لا يرفع مطلق القرب بينهما من حيث النسبة والاشتراك فى الامر المشترك فيه الا انه يفيد رفع المماثلة التامة الكاملة وهو يورث البعد والبعد يورث كونه قريبا منه يرشدك اليه التامل فى الفرق بين زيد مثل عمرو وزيد قريب من عمرو اى ليس بينهما مشابهة تامة الا انه فى الجملة يشابهه ومثل هذا لا يستبعد على العامة فضلا عن الخاصة واما التوجيه بما ذكر ففساده اكثر واظهر اما اولا فلان التزييف بالطريق المذكور مشترك الالزام على ما لا يخفى على الناظر فى هذا الكلام واما ثانيا فلان تحقيق الدنو بالنمط المذكور يكذبه كلام المص بقوله وقد يجئ للدنو من الشئ ثم ان تصغير المثل وان كان كافيا فى الممثل الا انه اورد المصنف اليه ايضا مصغرا اذ هو بهذا النمط ورد فى كلامهم قوله ومنه اسيد الخ فصله عما قبله اذ المدنو منه ههنا هو الصفة بخلاف ما سبق فانه هناك هو الذات فان معنى اسيد ذات قرب من السواد وليس بسواد تام كما صرح به المص بقوله اذا لم يبلغ السواد ومن قال فهو قريب من الذى ليس فيه سواد فالمقصود من تحقير النعوت ليس تحقير الذوات بل تحقير تلك الصفة فلم يقصد ان المدنو منه ههنا هو الذات بل مقصود التنبيه على ان المدنو منه هو الصفة كما يشعر به قوله فالمقصود من تحقير النعوت الخ الا انه عبر عنه بما هو اوضح فى رجوع التحقير الى الصفة دون الذات فقط ما اورد عليه من ان الدنو من الشئ يقتضى ان يكون

خارج معربه

باعتبار

وبخو يا ما اميلح غزلانا شدن لا ليس ظاهره وانما المراد الذى وصف باللمح ومنها النسبة اليه بالحاق آخره ياء مشددة ٢

باعتبار المعنى الذى يستفاد من المصغر لا باعتبار المعنى الذى لا يستفاد منه ومما يستفاد منه هو السواد لا البياض فان قلت قد يقال اسيد وهو تمام السواد قلت كانهم قصدوا فيه رجوع التصغير الى الذات وفيه ما فيه قوله وبخو يا ما اميلح الخ لما ادعى ان التصغير من خواص اللام وكان هذه الدعوى منقوضة بخو اميلح فانه فعل التعجب على ما اصح مع انه صغر اجاب بان هذا ما ول اى مصروف عن ظاهره يعنى ان التصغير وان ورد على الفعل صورة الا انه راجع الى الموصوف حقيقة وهذا معنى قوله وانما المراد الذى وصف باللمح ويجوز ان يكون التصغير راجعا الى ما يستفاد من معنى الملاحة كما ان معنى ضويرب فى ضرب حقير فان قلت ما وجه اختصاص ما بفعل التعجب ام لا قلت نعم فان له شبها بالفعل الاكم لفظا ومعنى وهذا هو الملحوظ فى تعقيب اسيد به فان قلت ما حكم المص شذوذه على ما ذهب اليه بعض المحققين بما تلا وانما تصغير ما افعله مع انه شاذ مقصور على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعى اطراده وكثرته عليه افعل به قلت اذ ربما يمنع ذلك فى قسم النحو من المفتاح واعلم ان التحقير لا يتناول الحروف والافعال الا فى باب ما افعله على قول اصحابنا والبيت قيل للبحتون العامرى وقيل لعلى بن محمد البرقى وآخره من بهولا اليا بين الضال واللام والغزلان جمع غزال كالصحاح الغزال ولد الظبية ويجمع على غزلة وغزلان مثل غلمة وغلمان والمراد بالغزلان الفتيات الحسان وصفهن بحداثة الاسنان والاظهر ان المراد وصفهن بالحسن والملاحة وهو ليا تصغير بهولا، وهو اشارة الى اسم الغزلان المكلمة من اذن صلة لقوله شدن يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا استغنى عن الام وقوى وطلع قرناه كذا فى الصحاح فهو جمع المؤنث او عم نون الاناث نون جماعة النساء او اشارة الى الغزلان انفسها فالكلمة من اذن بيانية والضال واللام شجران بالبادية وبين الضال واللام حال من بهولا، او عن الغزلان وغزلانا نصب مفعول اميلح قوله ومنها النسبة الخ يريد ان النسبة ايضا من خواص الاسم كالتصغير او هى تقتضى كون المنسوب اليه محكوما عليه وملحوظا قصدا وقد مر بها على الكمالة لكثرة مباحثها ثم النسبة قسمان قسم يحصل بالياء المشددة كما عرفته المص وقسم يحصل بصيغ مخصوصة وآتية معدودة قال ابن الحاجب وقد بنى على فعال وفعال ما فيه معنى النسب من غير الحاق بآخره كقولهم تبات وعواج وثواب وجمال ولابن وتامر ونابل والفرق بينهما ان فعالا الذى صنعة يزاول بها وبه يتم فعلا لمن يلابس الشئ فى الجملة والنسبة اذا اطلق فالمراد بها القسم الاول اذ هو المشهور فى الاصطلاح وهو المتبادر الى الافهام ونظيره المفعول به والمضاف اليه فانهما عند الاطلاق منصبان لما يصير بواسطة حرف الجر ان كان ذاك ايضا مستفى بهذا الاسم فليفهم والكلام فى ضمير اليه كالكلام فى جواز الاسناد اليه ورجوع بعض الضمائر باعتبار المعنى والبعض باعتبار اللفظ كما عرفته فى المتن فتفطن الاعتراض بانه يلزم ان يكون المنسوب اليه شيئا واحدا وشددت ياءا فرقا بينها وبين ياء الاضافة

ذكر فى بعض الحواشى ان فيه ما فيه لان التصغير للتقليل والتحقير وذلك لا يعقل فى الصفات راجع الا الموصوف فالمعنى على التقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وهذا لا يجدى نفعا فى دفع ما ذكر من الاعتراض

قوله ان التصغير للتقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وذلك لا يعقل فى الصفات راجع الا الموصوف فالمعنى على التقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وهذا لا يجدى نفعا فى دفع ما ذكر من الاعتراض

قوله ان التصغير للتقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وذلك لا يعقل فى الصفات راجع الا الموصوف فالمعنى على التقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وهذا لا يجدى نفعا فى دفع ما ذكر من الاعتراض

قوله ان التصغير للتقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وذلك لا يعقل فى الصفات راجع الا الموصوف فالمعنى على التقليل والتحقير فى الموصوف مع قطع النظر عن الصفة وهذا لا يجدى نفعا فى دفع ما ذكر من الاعتراض

والطف اعني بالحاق مشعر بالنسبة وسكت عن التعويض للعوض على ما صرح به جار الله بقوله
هذا الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة اليه وكما صرح به ابن الحاجب
بقوله ليدل على نسبته الى المجرد عنها ليتميز فيه اليا آت الاخوات كرومي واحمري وذكر سي
ونحو ذلك فان الكل عنده من هذا القبيل كما صرح به بعده بقوله وينقسم اقسام التاء ثم
ورد بان كون هذه الاسماء لا تلاحظ فيها النسب لا ينافي كون الياء في الاصل علامة النسبة
وان يكون الغرض من الحاقها الدلالة على النسبة وقد يعتذر عن سكوت الغرض ان قوله ومنها
بالحاق مع سياقه مشعر اشعارا ظاهرا بان الياء علامة النسبة وانها تدل على النسبة المجرد
عنها والحق ان وجه العدول بالطريق المذكور صحيح لاجبار عليه اذ الشمول مع الياء المشددة ظاهر ولا
لا شبهة فيه خفاء بخلاف التعليل فانه ليس بهذه المثابة وصدد عدم المنافاة وتقييد الالحاق
بالاصل تعسف ظاهر لا يتبادر اليه الفهم اصلا ولو سلم فمثله يكفي في العدول ثم لعرى الاشبهة في
والاجواب اعلم بالصواب هذا وقد اورد على عكس التعريف نحو الي ولدي وعلي وبني لوجود
الياء المشددة فيها والنسبة وعلى طرده نحو كمان ونعمانية فان الياء فيها للنسبة والتشديد
واجاب بعض شروح العصر عن الاول بانه لم يدع ان كل ياء في آخره ياء مشددة من هذا القبيل
وعن الثاني بانه لا يقول كل ياء استفادت منه النسبة لابد ان يكون في آخره ياء مشددة وكلاهما
ظاهر البطلان نعم لو قيل نعمان اصله نعمي حذفت الياء الثانية نعوضت منها الف لكان سببا
في قسم النحوي المفتاح وقد نوادر عوضا عن التشديد قبل الياء كيمان بل الجواب ان النسبة
مشروط بان يكون ما قبلها مكسورا كما صرح به جار الله وغيره وترك المص هذا القيد لشهرته و
وضوح امره اي ياء مشددة مكسور ما قبلها فاندفع النقض بالاسئلة المذكورة ويرد عليه
ان التعريف منقوض بمثل يا بني اللهم الا ان يقيد الكسر بالاصل فليتامل قوله وبحذف فيها
اللام للتعليل اي يحذف لاجل النسبة تاء التانيث اذ لو لم يحذف فلازم اجتماع تاءين في نحو
كوفة وقد يعلل بوقوعها في الوسط ورد عليه بانه منقوض بالمثنى نحو صارتان والقول بان
ههنا ما نعا من الحذف وهو اللبس مدفوع بان المحذور مشترك لوجود المانع في النسبة ايضا
اذ لو حذف في النسبة الضاربة للتلبس بالمنسوب الى ضارب والحق ان التعليل صحيح والنقض
فاسد اذ قد تقرر ان امثال هذه مناسبات ما بعد الاستقرار وبهذا القدر كاف فيما يستعمل الاصل
عدم الوقوع حتى واضح ان ههنا مفسدة هي اجتماع التاءين في بعض الصور بخلاف المثنى وبالجملة
نقانون النسبة في حذفها التاء هذه لقولهم ذاتي ليس بشيء بل الصحيح ان يقال في رومي كما صرح
به في الصحاح ولهذا المعنى قال ابن الحاجب والذي يقوله الكلاميون والمنطقيون ذاتي خطا
والتقييد بتاء التانيث جئ لم يقل علامة التانيث لان في الالف تفصيلا ياتيك بيانه وكذا
يحذف نون الجمع والتثنية او الجمع بين الاضافة والتنوين او هما بدلا لان على تمام
الكلمة

والنقصانها

ويحذف لها تاء التانيث ونون الجمع والتثنية نحو بصري وقنسري وشنبري
فيمن يقول مررت بالسبعين وتبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي على
الاطراد ٢

والنقصانها وياء النسبة جوازا وتركه التعويض لالف التثنية وبائه وواو الجمع وبائه
اعتمادا على المقايسة فالقول بان كلامه يدل على ان تغير النون لا يحذف وهو فاسد فاسد
قوله وقنسري القنسري بكسر القاف المسن وعليه قوله اطربا وانت قنسري
يقال قنسر يقنسر قنسرة في الصحاح وانت قنسري اي انت شيخ كبير والقسور
والقسورة الاسد قال لكما فرت من قسورة ويقال ام الرماة من الصيادين وهو هنا
اسم موضع في الصحاح وقنسرون بلد بالشام بكسر القاف والنون مشددة تفتح وتكسر
وعليه قوله سقى الله فتيانا وراى تركتهم بحاضر قنسرين من سبل القطر والنسبة
اليه قنسري وان شئت قنسرني انتهى وهو في الاصل جمع قنسر ونونه نون الجمع وحملة
فقوله قنسري مثال للجمع وسبق مثال التثنية وسبق نسبة الى سبعان اسم موضع قال
وقوله فيمن يقول الخ اي فيمن لا يجعل النون معقب الاعراب ويعربه بالحروف اذ لو اعربه بالحركة
لقال مررت بالسبعان قال جار الله في المفصل ومن جعل النون معقب الاعراب قال
قنسري وقدجا، مثل ذلك في التثنية قالوا خليلاني وجا، خليلان اسم رجل وعليه قوله
الا ياديار الحي بالسبعان اذ لولا الاعتقاب لقيل بالسبعين وقوله فيمن يقول اشارة
الى المذهبين المعروفين في ذلك الاول ان يعرب بالحروف على ما هو القانون في التثنية والجمع
نحو هذا سبعان ورايت سبعين ومررت بسبعين وهذا قنسرون ورايت قنسري
ومررت بقنسرين الى آخر ما يعرب بالحركات نحو سبعان وقنسرين ورايت سبعان
وقنسرين ومررت بسبعان وقنسرين وترك التنوين لعدم الانصراف للعلمية
والتانيث من جهة البقعة والياء في الجمع لازمة في هذا الذهب على ما صرح به المصنف مباحث
الجمع بقوله وقد يجعل النون معقب الاعراب فيلزم الياء ووجه جوازه مما قد بيناه هناك وقال
الشيخ ابو علي الفارسي ان الياء انما تدل على اعراب معين ورد بانه يجب ان يلزم الياء والتثنية
ايضا اذ الالف دال على اعراب معين والالزم بالجملة سبعان في صورة الاعتقاب
وليس كذلك اذ الياء فيهما يورث اللباس بين التثنية والجمع والالف في هذه الحالة لا تدل
على الاعراب وقيد السبعين بمن يعربه بالحروف اذ لو كان اعرابه بالحركة كما هو المذهب الثاني
فالنسبة اليه سبعاني لا سبعيني وفي الجمع قنسرني اذ الالف والنون علامة التثنية اذ ان
يجب حذفها وخص التقييد بالتثنية والجمع ايضا لذلك اعتمادا على المقايسة قوله وتبدل
يريد انه اذا كان الاسم ثلاثيا قبل آخره كسرة يجب ان تبدل كسرة فتحة قياسا مطردا هربا
من اجتماع كسرتين مع الياءين فالثلاثي نسبة الى ثمانية والقدم من تغيرات النسب على
خلاف القياس كالارضية والحكمية وكذلك قالوا جار العدي والمفصل والنسبة مما طرق
على الاسم تغيرات شتى لانتقاله بها عن معنى الى معنى وحال الى حال والتغيرات على ضربين جارية

وفي الصحاح قال ابن السيرافي والنسبة الى سبعان بفتح الباء سبعاني وبكسرها سبعاني
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد

ويحذف الواو واليآء من كل فعيلة وفعولة مع فتح العين كخوحنفي وشناءي
الا ما كان مضاعفا او معتل العين كخو شديدي وطويلي ٢

على القياس المطرد في كلامهم ومعدولة عن ذلك او نسبة الى ثلاث الذي لا نكير فيه على ما هو مذهب سيبويه
فلا اشكال ولبني الامر على مذهب غير سيبويه فهو مجاز من قبيل الاستدلال بخواص المغني فافهم والثلاثي
حيث اطلق ينصرف الى المجرد اذ هو الكامل فلا حاجة الى التقييد بالمجرد والثلاثي احتراز عن الرباعي
الذي كسر ما قبل آخره كتغلب وتيرب اذ التوالي في الكسرتين مع الياءين وان كان حاصلا فيه
الا انه حصل الخفة بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه يجب فيه تحريك الاول لامتناع
الابتداء بالساكن وفي الرباعي يوجد سكون ما قبل الكسرتين قطعا وتعالوا الى الرابع وكان
ورقة بانه يلزم منه ان تبدل الكسرة في نحو علبطي وحمرشي فتحة مع انها لا تبدل لانتفاء هم على ابقائها
على حالها واتت بخبر بان ذلك خارج عن القياس والقياس على خلاف القياس خلاف القياس
قوله على الاطراد صفة مصدر محذوف اي ابدالا منبئا على الاطراد ونمرودي بدل اسما قبيلة قوله
مع فتح العين حال من الواو واليآء اي كائنين مع فتح العين وهو ظاهر الف والاوجه له سوى تقدير
المضاف اي حال كون حذفهما كائنا مع فتح العين فالوجه ان يجعل صفة مصدر محذوف اي حذفا كائنا مع
فتح العين وجعله ظرفا للحذف فاسد وحاصل كلامه انه اذا كان الاسم على وزن فعيلة مثل حنيفة
او على فعولة مثل مشنوءة وجب هناك حذف الواو واليآء في النسبة لئلا يلتبس بما الحق بالتاء فيه مثلا
في النسبة الى حنيفة حنفي والى حنيف حنيفي باثبات الياء وحنفي فوالياء بالحذف اذ هو فرع
على المجرد منها والحذف لكونه خلاف الاصل فرع على الاثبات والشنوءة الباعد من الاذى كما
تقول رجل فيه شنوءة وقوله فعيلة وفعولة ينبغي ان يقرآ منونين لكان لفظ كل وسيجئ
في مباحث الاعلام ان العلم اذا انكر بدخول باب اوكل ونحوه يزول علميته وقوله الا ما كان مضاعفا
معناه الا فعيلة وفعولة المكتين تكونان مضاعفين مثل شديدة وجورة او معتلي
العين نحو طويلة وقوله مبالغة القائل فانه لا يحذف الواو واليآء في النسبة اذ لو حذف
فان ادغم الدال في الدال في شديدي مثلا وقيل شدي التبس بالمنسوب الى شد وان لم يدغم
وقيل شددي فهو ثقيل واذا لزم الحذف احد المحذورين تركوه رأسا وكذا الكلام في المعتل
العين نحو طويلة فانه لو حذف اليآء وقيل طولي فان اعل وقيل طالي التبس بطالي
وان لم يعل ثقل والثقل قبل الحذف وان كان باقيا لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها
الا ان هذا دون الثقل بعد الحذف لمكانة كسرة الواو اخرها عن اليآء بعد الواو على ما ذكره
اذن جاريته على اصلها بخلاف حال الحذف فان هناك مع الثقل امورا اخر كما مر
الذي هو خلاف الاصل وكفوات الملاءمة وكالمباشرة لما هو عبث فسقط القول بان
المحذور المذكور باق مع عدم الحذف ايضا فليتامل قوله ومن كل فعيلة اي معتلي
على من كل فعيلة يريد انه يحذف اليآء بضم الفاء نحو جهني في جهينة لا يقال فيصير تقدير
الكلام ويحذف الواو واليآء من كل فعيلة وهو فاسد لانا نقول ينبغي ان يعتبر الفعل مع

جمع

جميع المتعلقات ثم يرجع البعض الى البعض فليفهم وعلة الحذف ما مر من الالتباس
فان قيل الحذف في فعيلة ايضا مشروط بان لا يكون مضاعفا ولا معتل العين اذ
لو كان احدهما فلا يحذف ففي النسبة الى هريرة هريري والى جوينة جويني فالكل
اذن التقييد كما فعل ابن الحاجب والتاخير اغنى تاخير الاستثناء عن الثلثة كما فعله
صاحب المفتاح قلنا كون الحذف مبنيا على التضعيف مسلم واما نفي الاعتلال فممنوع ولهذا
ذكر ابن الحاجب الاول وترك الثاني ومعناه انه غير مشروط بانتفاء الآن حرف العلة
اذا كان متحركا والضم ما قبله لا ينقلب الفا بخلاف ما اذا انفتح ما قبله كما في فعيلة وفعولة
ولو سلم كونه مشروطا بهما البتة كما صرح به صاحب المفتاح حيث استثنى كلا منهما
فقد نبه المص على نفيهما بالمثال والاكتفاء بالمثال في العربية غير عزيز فافهم قوله
ومن كل فعيل بفتح العين في الاول وضمها في الثانية وقوله عنوي وقصوي بالحذف
او لو قيل غنتي وقصتي بلا حذف حصل الثقل المفروط في البناء القريب من الثلاثي ولهذا
لم يفرقوا بين ذوي الماء والمجرد عنها على ما صرح به جار الله وصاحب المفتاح وغيرهما مع
انهم يجعلون امر اللبس هينا وعولوا في التمييز في هذا النوع على القرائن المزيلة للابهام
المشوهة بالمرام وقصى ابن كلاب من اجداد النبي عليه السلام قوله ويحذف اليآء المتحر
كة يعني لما كان القصد في الحذف الى رفع الثقل وكانت المتحركة لتحركها كالمقابل
بالحذف هذه المتحركة وهذا هو المعنى المتبادر الى الفهم وهو المطابق لما تقرر عند القوم من ان تعليق
الحكم بالوصف يشعر بالعلية على ان المتحركة لقربها من الطرف اولى بان يتطرق اليه التغيير
ولما كان هذا منقوضا بمهيمي حيث اجتمع قبل آخره ياآن ولا حذف للمتحركة حاول دفعه
بقوله وقالوا مهيمي الخ ودفعه بان ههنا مانعا يمنع ذلك وتحقيقه ان مهوما اسم
فاعل من هوم اذا حرك راسه من النعاس فعند التصغير حذفوا الواو دون الميم اذ قد تقرر
انه اذا اجتمع في كلمة زيادتان مفيدة وغير مفيدة فالقانون حذف الثانية فصار
مهيوما فاجتمع الواو واليآء وسبق احدهما بالسكون فقلبوا ثم ادغموا فصار مهيما
فاذا اريد النسبة اليه فيقال مهيمي بحذف آت اليآء الاولى يآء التصغير والثانية
بدل من احد الواوين والثالثة زيدت عوضا عن الواو المحذوفة والاخيرتان للنسبة
فلو حذف اليآء المتحركة التي قبل الآخر النبس المنسوب الى المصغر مهوم بالمنسوب الى اسم الفاعل
من هيمة وهذا معنى قوله فرقا بينه وبين مهيم الى بين النسبة في مصغر مهوم والنسبة
في اسم فاعل هيم فقوله في تصغير مهوم اي في النسبة الى مصغره وقوله على التعويض اي على
تعويض اليآء الثالثة عن الواو المحذوفة كما قررناه والى ما ذكرناه اشار جار الله في المفصل
حيث قال واما مهيم تصغير مهوم فلا يقال فيه الا مهيمي على التعويض والتعاني في مهيم

وتقلب الالف ثالثة او رابعة منقلبة واوا كعصوى وعشوى وفى الزائدة
القلب والحذف كجبلى وجبلوى الا ان يكون العين متحركة كجمزى

من هيهم منهيهى بالحذف وانما جوز وا زيادة الياء للتعويض مع وجود الكسرة فى آر
باآت اذ الفصل بال كن بينهما آ، والميم منقلبة الاستراحة وقد يقال ان السكون
من غير ادغام كالاستراحة وقد جاء مهيم ايضا اسم فاعل من هيهم الحب جعلوه بانيا
فحذفوا الياء المتوكية فى النسبة اليه فيقال منهيمى بناء على القاعدة المذكورة فلزمهم ان لا يحذفوا
من الاول الا النسبة ويحذفوا بالثانى جبرا لما تفرق الى الكلمة من النقص فى القسم
الاول فنذه الياء عوض منه والى الاشارة بقوله على التعويض قوله وتقلب الالف
ثالثة الخ يريد انه اذا كانت الالف ثالثة كعصى ورابعة كاعشى وجب قلب واوا
والا لامتنع الحاق ياء النسبة اذ يلزم اذ ذاك اجتماع الساكنين فينبغى ما هو الواجب
من كسر ما قبل آخر ياء النسبة مع ان هذا الالتقاء على غير حده لان التقاء الساكنين
على حده ان يكون الاول حرف مد والثانى المدغم حرفا صحيحا نحو ولا الضالين والمدغم
هنا حرف علة وارد على انا لا نسلم هذا الاستثناء فانه لم يذكره احد بل التقاء الساكنين
على ما فسره القوم اعنى من ان يكون المدغم حرفا صحيحا او حرف علة فانه قلت اجتماعا جائز
ههنا لكونه فى كلمتين اذ الاسم مع ياء النسبة كالفعل مع نون التأكيد واجتماع الساكنين
هناك جائز نحو اضربان واضربان فليجز ههنا ايضا اجيب بان اتصال ياء النسبة بالكلمة
اشد من اتصال نون التأكيد اذ الاعراب جار على الياء وتجويزهم التقاء الساكنين هناك
لا يستلزم تجويزهم ههنا على انه سيجئ فى موضعه ان ذاك مبنى على الضرورة فقوله تقلب معناه
ان القلب واجب على ما هو الظاهر المتبادر الى الفهم فى مثل هذه المقامات ولا يخفى ان الالف
اذا كانت رابعة اصلية مثل حتى وكلا او ملحقة كارطى ومغرى وان كان الاشهر قلبها
ايضا واوا الا انه لا يجب فالقول بان قوله منقلبة حشو مفسد لخروج مثل هذه الالف
حشو فاسد وقد يعتذر بانه اراد بالانقلاب كونها زائدة مجازا بذكر اللزوم وارادة
واذا كانت ثالثة فان لم تقلب واوا لزم اجتماع الساكنين ولو حذف لالف لزم
الاجحاف بالكلمة اما قلبها واوا اذا كانت عن واو نظاهر وان كانت عن ياء او اصلية
فللهرب من اجتماع اليائات فقوله ثالثة شامل لهذه الاقسام وقوله منقلبة قيد لرابعة
وفى عبارة المفصل اشارة الى ذلك فجعلها قيدا لكلا القريبين اخلالا بالكلام
فقوله واوا ثانى مفعولى تقلب قوله وفى الزايدة هو معطوف على ما قبله بحسب المعنى
اى فى المنقلبة القلب وتقلب الزائدة ويحذف وكذا الكلام فيما وراء ذلك يعنى
ان الالف اذا كانت رابعة زائدة كالف جبلى ودنيا جاز الامران القلب نحو جبلوى
ودينوى والحذف نحو جبلى ودنى فان قيل المذكور فى كتب القوم ان فى الرابعة
الزايدة ثلثة اوجه القلب والحذف والفصل اى بفصل بين الواو والياء بالف

نحو جبلاوى

فان حكمه حكم ما وراءه ذلك وفيه الحذف لا غير كجبارى والياء ثالثة تقلب كعموى
وفى الرابعة القلب والحذف كقاضى وقاضوى وفيما وراء ذلك الحذف كمشترى
وياء النسبة تحذف كشافعى وكذا الكلمة ياء مشددة كمرمى على الاعرف وهمزة الممدود
تثبت منصرفا كحمرائى وحوبائى وتقلب واوا غير منصرف كحمراوى وذكريائى

نحو جبلاوى ودنياوى صرح به فى المفصل والمفتاح وغيرهما والمص ذكر الاولين فى الثالث
قلت نعم الا انه كانه اراد بالقلب اعم من ان يكون مع زيادة او لا فتينا ول الثالث فافهم
قوله الا ان يكون العين الخ استثناء من قوله وفى الزايدة القلب يعنى يجوز فى الالف
الزايدة الرابعة وجهان فى جميع الاوقات لا وقت كون العين متحركة كجمزى فى النسبة
الى جمز من الجمز وهو ضرب من السير يقال جمار جمزى اى سريع فانه لا سبيل اذ ذاك الا
الحذف لامكان النقل الناشئ من الحركة قوله الا ان يكون من قبيل تبك حقوق البجاى وقت حقوقه
وفيه نظر لتصريحهم باتساع تقدير الوقت فى الفعل مع ان بخلاف صريح المصدر فانه مع انه
مختلف فيه سماعى وفيه الحذف اى فيما وراء ذلك اى فيما زاد عليه لحصول الثقل الناشئ من
زيادة الكلمة اى ليس فيما زاد على ذلك اى فى الالف الرابعة والسادسة الا الحذف فانى
كحبارى والسادسة كقبعثرى وذلك لطول الكلمة من جهة زيادة البنية فانها
الى مصطفى مصطفى بحذف الالف الرابعة فقولهم مصطفوى من خطاء العامة ولا يعرف
لتقديم المسند على المسند اليه ههنا كثير فائدة الا انه يقال المراد الحصر اى الحذف بصفة الانحتار
منحصر فيه ولفظ الا غير قرينة مشوشة بذلك تقلب اى واو اترك التقييد به اكتفاء بالمثال
والمراد بالياء المكسور ما قبلها صرح به فى المفصل وعموى منسوب الى عم فى الصلاح ورجل
عمى القلب اى جاهل وامراة عمية والنسبة الى اعمى اعموى والى اعم عموى كنحوجوى
قوله وياء النسبة يحذف اذ هى من الكلمة بمنزلة زاى زيد فلا يصح ان يقصد بمعنى
لكونه علما قوله منصرفا حال عن الممدود ولا وجه له سوى تجويز الحال عن المضاف اليه المحض
على ما ذهب اليه بعض النحاة والعامل معنى الاضافة وبالجملة الاسم الممدود المهموز ان كان منصرفا
بان لم يكن همزته للتانيث فهمزته تثبت فى النسبة وان كان غير منصرف بان كان همزته للتانيث
فهمزته تقلب واوا قوله رد الى الواحد اذ المقصود بيان ملابسة المنسوب
اليه ولفظ المفرد كاف فى هذا المعنى فلا حاجة الى لفظ الجمع فالنسبة الى الفرائض خطاء
قوله الا ان يجرى مجرى الاعلام اى رد الى الواحد فى جميع الاوقات الا وقت جريان
لفظ الجمع مجرى العلم فانه لا يرد اذ لو رد لما حصل الغرض وهو الدلالة على ملابسة
لما صار لفظ الجمع علما له والانبارى نسبة الى الانبار وهو جمع نبر بالكسر وهو دويبة
ثم صار علما للبلد بناء على انها نبور بن مرزاحد ملوك العجم ولا نصارى الاصل جمع نصير
كاشراف وشريف لا جمع ناصر اذ لم يثبت جمع فاعل على افعال وقد جرى مجرى العلم
لطائفة اشتهروا بنصرة النبى صلى الله عليه وسلم وهم المدنيون رضى الله عنهم
اجمعين قوله وكونشعونى الخ دفع لما يتوهم من النقض على ما سبق من وجوب رد
الجمع الى المفرد فى النسبة وحاصل دفعه انه مصروف عن الظاهر كما حشوشنى وتمعددى

فرائض فرضى وفرائضى نحو

واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد كوضعي الا ان يجري مجرى اسماء الاعلام كانبار وانصار
ونحو شعوبية متأول كاخشوشنى وتمعددى ويقسم انقسام النسب الى حقيقى
وهو ما كان مؤثرا في المعنى وغير حقيقى وهو ما تعلق باللفظ نحو كرسى وبردى

فعلين من قول عمر رضى الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا اى تشبهوا بمعد بن عدنان يعني
انه لم ينسب الى الجمع مراد امنه معنى الجمعية بل نسب الى اللفظ على نمط قوله تعالى واذا قيل لهم
آمنوا على ما فصل ومعنى النسبة الى اللفظ النسبة الى اللفظ شعوب المذكور في قوله
تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا توضيحه ان الشعوبية طائفة مخصوصة
لا يفضلون العرب على العجم وقال ابن الحاجب الشعوبية قوم معصبون على العرب
مفضلون عليهم العجم وبالجملة فهؤلاء تمسكوا في نفي فضيلة العرب بالآية المذكورة
وبقوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس الا ان ربكم واحد وانكم واحدة فلا فخر لعربي
على عجمي ولا لعجمي على عربي الا بالتقوى فلما كان تمسكهم بظاهر الآية نسبوا الى لفظ
الجمع المذكور فيها اذ لو ردوا الى الواحد لفات الغرض من النسبة فلفظ الشعوبي والشعو
بية كذا مع ياء النسبة جرى مجرى العلم فافهم قاعدة هذه الدقيقة بخلاف انبار وانصار
فان اللفظ هناك بدون النسبة جرى مجرى العلم فافهم قاعدة لهذه الدقيقة ما نظم
هذا في سلك الاول افرده هنا بالذكر اشارة الى هذه الدقيقة فليفهم قوله
وينقسم انقسام النسب برمته كالانقسام الى حقيقى وغير حقيقى فكذلك
النسب الحقيقي من النسبة ما كان مؤثرا في المعنى بان يكون معنى الكلمة قبل حرف
النسبة مغايرا لمعناها بعده كالنسبة الى هاشم وهاشمي وغير الحقيقي ما لا يكون
كذلك بل الاتفاوت الا في اللفظ فقط ومثل له بمثالين تأنيسا له في الذهن فقال
الاول لغنام كسر الكاف وضمها فلو كان هذا الباء مؤثرا في المعنى كان معناه
المنسوب الى الكرس او الكرس وليس بناك بل معناه هو الذات المخصوصة المعلومة و
في الثاني انه لغنام ضم الباء وفتحها فعلى الاول هو ضرب من اجود التمر وعلى الثاني
نبات معروف كذا في الصحاح فظهر الياء لا تاثير له في المعنى واما الاول والاخير
فالظاهر انه من القسم الثاني وان سموا حرف النسبة هناك حرف المبالغة فليتدبر
قوله وكما جاءت التاء الخ يعني ان التاء كالياء في الفرق والتمييز بين الجنس
وواحده كزروعي وروم ومجوسي ومجوس والكون المجرد في معنى الكثرة ان شئت من
الجنسية انث في قوله حتى غلبت الروم قال ابن يعيش في شرح المفصل ويؤكد
عندك قوة الشبه بينهما انه كما يفصل بين الواحد وجنسه في نحو تمر وتمرة وشعير وشعيرة
كذلك يفصل بينهما بياء النسبة فقالوا في الواحد رومي وفي الجمع روم وكذلك ذنجي
وذنج وانما قال بين الجنس وواحده ولم يقل بين الجمع وواحده لان نحو تمر جنس للجمع
وخص ذو اليا، بالواحد والمجرد بالجنس جريا على مقتضى الاصل والسبق قوله
ومنها الكناية عنه بالضمير الخ يعني ان مرجع الضمير لا يكون الا اسما لان الضمير انما موقع

المبتدا

وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذا الياء كرومي وروم ومنها
الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته ونحو من كذب كان شرا له فالكلي عنه
المصدر المدلول عليه بالفعل ودونه واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد

المبتدا، او في موقع الخبر او في موقع الفاعل او في موقع المفعول او في موقع المضاف
اليه وعلى كل حال فالمرجع يجب ان يكون كذلك والصالح لهذه الامور هو الاسم فقط
وقد يعلل بان الضمير لو عاد الى الفعل او الحرف لجاز ان يعمل نيابته منابه وهو ممتنع
اذ الضمير هذا ان اعتبرت فيه جهة الاسمية كان له محل من الاعراب والفعل والحرف
بمعزل فيه وان لم تعتبر لم يكن ضميرا اذ الضمير اسم لا غير واورد عليه بان قوله لجاز ان
يعمل لا دل على امتناع عود الضمير الى الحرف الغير العاملة وبان عدم اعتبار جهة
الاسمية لا يستلزم انتفاء الاسمية وبان كونه عبارة عن الفعل لا يمنع ان يكون له اعراب
محلي كما سنا، الافعال في الكل فاسد اما الاولى فلانه لما امتنعت النيابة في العامل عملا
عليه غير الحروف العاملة طرد الباب واما الثاني فلان اعتبار جهة الاسمية كناية غير جعله
اسما وهذا ظاهر اذ الاعراب قريب على الاسمية لا اعتبار جهتها فتمحض الكلام واما
الثالث فلان اعراب لام لا يستلزم اعراب المسمى نحو قولنا من حرف وضرب فعل
ماض وهذا الضمير ليس اسما بل هو واقع موقعه في التركيب وهذا يستلزم اعرابه فافهم
وبالجملة فالكناية مصدر كنيت بكذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفي قوله
الكناية عنه بالضمير تنبيه على انه لا فرق بين الضمير ومرجعه الا بالخفاء والظهور
سائر الصفات ثابتة هناك فيفيد رمزا الى وجه الاختصاص كما فصلناه قوله
فالكلي عنه الفاعل توهم انا قد مر عليك مرارا ولما كان في بناء الاختصاص وكان
هناك مظنة توهم الانتقاض اورده ودفعه بان مرجعه هو المصدر المفهوم فلا ينتقض
وعلى هذا النمط قوله حتى اعدلوا هو اقرب للتقوى وكذا قوله حتى واذا
راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها فعندي ان ضمير اليها راجع الى الرؤية المفهومة
من فعلها او الى المرئي وانث الضمير اذ المدلول مؤنث وهو التجارة والالهية
وهذا عندي اوجه فاندفع السؤال بانه كيف قال اليها وقد ذكر شيئين وللاجابة
الى ما ذكره صاحب الكشاف من ان تقديره اذا راوا تجارة انفضوا اليها او
لهوا انفضوا اليه فحذف احدهما لدلالة المذكور عليه قوله دونه ظرف مستقر
حال من الفاعل لانصباب الكلام حالا الى ان يرجع الضمير الى المصدر دون الفعل
اي يرجع الضمير اليه مجازا لان الفعل وهذا ابنى على ما سبجي تحقيقه في موضعه
من ان كلا من الى وعامل الحال قد يكون حاصلا باعتبار معنى الكلام وقد يكون
احدهما حاصلا دون الآخر قوله واما علامات الفعل الخ اورد الفعل وجمع
العلامات اذ القصد في الاول الى النوع المقابل للاسم والحرف وفي الثاني الى الا
بقرينة التفصيل والتعديد وذكر الصحة تنبيه على ان مجرد الصلاح والامكان

زاد

وعلى اليها فاذا رجع الضمير الى الرؤية بمعنى الرؤية فالمعنى اذا انفضوا الى الرؤية
الرؤية المفهومة من فعلها وان رجع الضمير الى المرئي فالمعنى اذا انفضوا الى المرئي بل الى نفس
المصدر والتجوز في نسبة الانفضاض اليها فافهم

قوله الكناية مصدر بمعنى الكلب والكذب
بكذا من الصحاح

ولهذه المسئلة احد ها المفتوح الآخر نحو ضرب وودج وهو الذي وكل
عند الاعلال ومع المتحرك من الضمير المرفوع ويقيم مع الواو

كاف وقد سبق تفصيل القول في ذلك فلا نعيده وقدم في التعديد قد لانه اقوى لسوب
اختصاصا بالفعل بحيث شتى وعقبه بحرفي الاستقبال للظهور الاختصاص لان اسمها
ينبئ عن ذلك ووجه الاختصاص في الجوازم لفظي ومعنوي اذ الجزم مفسر بتغيير يلحق
آخر الفعل بقطع حرف او حركة ومعنى الجوازم مقتضية للفعل اذ هي موضوعة لطلب المضارع
ماضيا والاول لفظي اي بملاحظة جانب اللفظ والثاني معنوي اي بملاحظة جانب المعنى وذكر
المصنف خاتمة الكتاب ان اثر الجوازم الجزم وهو مخصوص بالفعل اذ هو مقابل للجر وهو مخصوص
بالاسم قوله والحق مجرور معطوف على دخول او مرفوع معطوف على صحة والاول اوجه والبارز
احترازا عن المستتر فانه يلحق الاسم والمتصل احترازا عن المنفصل فانه يلحق الاسم ايضا نحو
زيد هند ضاربته هي والمرفوع احترازا عن المجرور والمنصوب اذ هما يلحقان الاسم والحرف
مثل ضاربك وضاربه وبك وبه وقد يتوهم ان الاحتراز عن المجرور غير مستقيم لانه انما
يحترز عن شئ اله مساغ فيما يحترز فيه عن ذلك الشئ وليس شئ اذ لو اريد بمساغه له فيه دخوله
فيه وصدقه عليه في الواقع فهو فاسد وان اريد ان له مساغا بالنظر الى ظاهر اللفظ بحيث
يتحقق الشمول له هناك لولا التقييد فمسلم ولا يضره للقطع بالشمول لولا التقييد قوله
وله ثلثة امثلة الخ يريد ان الفعل ينقسم الى اقسام ثلثة لانه ان صدر بحرف اتبين فالمضارع
والآفان فتح آخره دائما فالماضي وان سكن دائما فهو الامر ولانه ان كان معربا فالمضارع
والآفان شابه الاسم من وجه فالماضي والا فالامر والحصر استقرائي فليس لاحد ان يقول لم
لا يجوز ان يكون هناك قسم آخر وهو مكسور الآخر دائما وقدم الماضي اذ هو الاصل بالنسبة الى
الاخيرين لانهما ماخوذان منه ولانه متقدم باعتبار تقدم معناه ومتحقق بملاحظة
تحقق معناه وقدم المضارع على الامر لما بعينه على ما سيجئ تحقيقه على ان المضارع
ماخوذ في تفسيره والمشهور في عبارة القوم المبني الآخر وعدل المص عنه الى المفتوح الآخر
لانه متعرض لخصوص الحركة بعده وفيه رمز الى بنائه ايضا لانه بظاهره متعرض بالتزام فتحة آخره
وكونه على هذه الوتيرة ابدا وماذاك الا في المبنيات اذ المعربات مختلفة الآخر حسب
اقتضاآت العوامل وبنى الماضي جريا على ما هو الاصل في بنائه الاخال وجوب الاعراب بتوارد
المعاني المختلفة وهذا لا يتحقق في الفعل سيجئ تفصيل القول في ذلك في آخر الكتاب
وخص بالفتح لخفته والعدول عما هو الاصل في البناء من السكون مبني على ان له شبهة من مشابهة
بعد اذ هو يقع موقعه تقول مررت برجل قائم كما تقول مررت برجل قام قوله ويسكن الى
آخره والظرف اعني ومع المتحرك معطوف على الظرف الاول اعني عند الاعلال والظاهر ان
الظرف الموصوفين الغير معمول لقوله يسكن فيلزم اذ سكون المتحرك اللهم الا ان يتجعل باء
يجعل مع بمعنى عند على ما حكي سيبويه في قولهم ذهبت من معه واليه اشير في قوله تعالى هذا

ذكر من معي

والتي ما تبعاقب في صدره الزوايد الاربع وهي النون للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا
والنون له اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة المؤنث والمؤنثين)

ذكر من معي وجعل التي حالا من ضمير يقم فاسد لفظا ومعنى وبالجملة في اصل كلامه ان الماضي مفتوح
الآخر ابدا الا في ثلث حالات الاولى حالة اعلال آخره نحو رمى ودعا الثانية حالة اتصال
الضمير المرفوع المتحرك به نحو ضرب مثل الثالث حالة اتصال او الضمير نحو ضربوا في الحالة
الاولى آخره ساكن كما ترى والازم تحريك الفاء وكذا في الحالة الثانية لان الضمير هذا الجزء
ما قبله فلو فتح آخره لزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين
اربع حركات متواليات ومن مهاتيرهم يقولون اصل يدحرج يدحرج وغلط هذا بعيد وغلط بعيد
فالضابطة الثانية مشتملة على قيدين احدهما ان يكون الضمير متحركا وثانيهما ان يكون
مرفوعا فالاول احترازا عن الضمير الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن آخر الماضي هناك لانتفاء
المحذور المذكور وهو التوالي بين الحركات الاربع والثاني احترازا عن الضمير المنصوب نحو ضربه مثلا
لانتفاء الجزئية هنا واما الحالة الثالثة ففيها يقم آخره الذي هو الباء بين الواو والضمة من الا
وينبغي ان يراد بالضم ما يعم اللفظي كضربوا والتقديري نحو دعوا وسلمت الحالات ردا
على من شتى الحالة كما قال ابن الحاجب رحمه الله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو فان ذلك مفوض الى الحالة الاولى كما ترى اللهم الا ان يعتبر هناك فتحة تقديرية
قوله والنون الخ يريد ان المثال الذي مر الامثلة الثلثة المضارع وفسره بانه
فعل تعاقب في صدره اي اوله الزوايد الاربع يعني انه اذا ذهب احد الزوايد جاء الآخر
بحيث لا يلزم الخلو ابدا بقال تعاقب الرجلان اذا جاء احدهما وذهب الآخر وظاهر تفسيره
منقوض بامثلة اذا الزوايد هناك تعاقبت في صدر الماضي لا في صدر المضارع والا لزم دخول
الزوايد على حروف المضارعة ولا يخفى بطلانه فالوجه ان يعتبر هناك اضمارا اما للمضاف
اليه في محل صدره او للمضاف اي في صدر ماضيه والزوايد جمع زايدة لا زايد لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل ولكان ان يقال في الاربع بخلاف الامثلة فانه جمع مثال فليتدبر
قال هناك وله ثلثة امثلة وقوله ما يتعاقب اي فعل يتعاقب ولم يصرح به اذ الكلام في
اقسام الفعل وقوله للمتكلم الواحد اما صفة او صلة اعتبارا لحذف الموصول مع بعض
صلته وقد يجعل حالا قوله والنون له اي للمتكلم الواحد بشرط معية الغير وقيد بقوله
في الواحد فقط مجاز التكلمة كالتعظيم ونحوه وعليه قوله لحي من نقص علبك الا بنه وما
خير بان هذا مجاز والكلام في الحقيقة وقد نبهناك على ذلك في مباحث الجمع وكذا الكلام
في النهرة فافهم وقوله مطلقا معناه سواء كان مفردا مذكرا كنفعل او مثنى نحو تفعلان
او جمعا نحو تفعلون او مؤنثا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كيفعلن قوله
والياء لما عداها اي لما سوى الامور المذكورة فاندرج فيه نحو يفعل الله ما يشاء ويحكم
ما يريد تم المشهور في كتب القوم والياء للغائب المذكر والمص رحمه الله عدل عنها الى ما عدا

وسمي المضارع ويشترك بين الحاضر والمستقبل ٢

لتنطبق على الياء التاء المستعملة في نحو يفعل اسماء وليندرج فيه نحو نفعل انا او قد تقول ان غيبة
الفعل وخطابه باعتبار فاعله وهذا ما قال المص هذا اولى من قولهم والياء للغائب المذكر
لصحة قولنا يفعل اسماء ايت واسم الغائب لا يطلق عليه يعني ان الكلام وان كان في
الموضوعات اللغوية دون الامور الشرعية الا ان في اطلاق الغائب عليه ضربا من سوء الادب د ب
لان في ذلك ايهاما لما يجب تنزيهه فسقط التوكل اولا بان الامام حجة الاسلام ابا
حامد الغزالي رحمه الله صرح بجواز الاطلاق في الصفات بلا توقف على اذن الشارع
وثانيا بان المنع من جهة الشرع لا ينافي اللغة وثالثا بان المتكلمين اطلقوه عليه في
مباحث السمع اذ قالوا انه السميع والبصير قياسا للغائب على الشاهد اذ المراد بالغائب
الغائب عن حواسنا وان كان شاهدا باعتبار قوله ويسمى المضارع يعني يسمى هذا
الذي تتعاقب عليه الزوائد الاربع مضارعا اذ هو مشابه للاسم من المضارعة وهي المشابهة بجهة
اخذا من الضرع كان الشبيهين كليهما ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
ووجه المشابهة سيطلع عليك في ضمن تحقيق الاشتراك فقوله ويشترك بضم الياء
على الحذف اي يشترك فيه وفي حديث عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتقي الارض بشيء الا في يوم مطير فان قوله في يوم مطير معناه مطير فيه فاتسع في
الظرف باجرائه مجرى المفعول كما قيل ويوم شهدناه الا ان الضمير استكن هنا لكونه مرفوعا
وبرز في شهدناه اذ هو منصوب والنصب اخو الجر كذا ذكره جار الله في الفائق والظرف
اعني بين الحاضر والمستقبل اما صفة مصدر محذوف اي اشتراكا كائنا بينهما او حال من الضمير
الذي انقلب مرفوعا وقد جعله من هو عمدة شراح الكتاب فاعلا للفعل المذكور اعني
يشترك وهو غلط لا يخفى واشار بلفظ الاشتراك الى ما هو المختار عند المص من ان المضارع ع
حقيقة في كل منهما وهذا اعني القول بالاشتراك احد الاقوال والا ففيه ثلثة مذاهب
الاول الاشتراك الذي معناه انه حقيقة في كل منهما الثاني انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ل
الثالث عكسه يعني هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال والمحققون من النحاة رجحوا
الاول على القولين الباقيين اذ هو ينصرف الى الحال اذا عري عن قرائن الاستقبال ولا
ينصرف اليه الا بالقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز ولان قضية المناسبة قاضية بان
يكون لكل صيغة على حدة كالاخوين وهذا هو المختار عند المص على ما صرح به في غير هذا
الكتاب فكلام هذا المتن اما محمول على الاشتراك اللغوي او مبني على النقل لكلام القوم
او تنبيه على ان كلا الوجهين قوي او مختار لما فيهما من المتانة بخلاف الثالث فانه
ليس بهذه المتانة فاندفع ما زعمه بعض شراح العصر بان المذكور هنا مخالف لما هو
المختار عنده وعلله بان الوهم عند التجرد عن القرينة يتبادر الى الحال فهذه اية انه حقيقة

فيه ولاحاجة

فيه ولا حاجة الى الجواب عنه بان اضافة المبادرة الى الوهم يدفعه وقوله المستقبل بكسر الباء اشبه
الثاني وقد تفتح ولكل وجهة هو موليها قوله واللام يعني ان المضارع لما كان مشتركا
بين الزمانين والمشترك لا بد له من قرينة مشعرة بتعيين المراد احتاج الى القرينة فاقتضى تعيين
قرائنه فعدد منها ثلاثة اللام والسين وسوف فالاولى قرينة الحال والاخريان قرينة الاستقبال
وفي ذكر القرينتين تنبيه على ما ذكرنا من حديث الاشتراك وتأييد له اذ الحقيقة لا قرينة لها وعقب
الاشتراك بتحقيق القرائن تحقيق المضارعة بالاسم يعني ان الاسم نحو رجل مبهم ثم يخصصه مخصص
كاللام في الرجل كذلك المضارع مشترك ثم يخصصه قرينة فيختص بشيء وهذا هو السر في تعقيب
المضارع بالاشتراك ثم تعقيب الاشتراك بتفصيل القرائن فقوله تخليصه للحال خبر المبتدأ وهو قوله
واللام فان قيل فالجمع بينها وبين السين وسوف في نحو قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
ولسوف اخرج حيا كالجمع بين الضب والنون اجيب بان اللام في مثله قد تجرد لمعنى التوكيد كما
تجرد عنها معنى الاليه ونظيره حرف التعريف في يا الله وسيجيء تحقيقه في مباحث النداء وقد يجاب
بان اللام بالحقيقة دخلت على الاسم تقديرا اذ التقدير لانت سوف يعطيك فقوله كالسين
او سوف للاستقبال معناه كتخليصه له فالظرف معمول لمثل المقدر قوله في مجرد الرباعي اي
في الرباعي المجرد او في الرباعي فقط وبالجملة فحرف المضارعة مضموم في الرباعي مثل يدحرج وفيما لوا زيه
في عدد الحروف والحركات والسكنات كيكرم فان اصله يؤكرم ومثله يكرم ويكارم
مفتوح في غير ذلك وانما اختير الضم في الرباعي اذ هو لقلته يناسبه الضم الذي هو اثقل الحركات
والفتح في غيره اذ فيه كثرة موزية للثقل فناسبه الفتح الذي هو اخف قوله والثالث مثال الامر
ذكر لفظ المثال هنا لبعد العهد وطول الفصل ولان فيه تنبيها على ان المراد بالامر هو نفس الصيغة
لا طلب الفعل على جهة الاستعلاء وتفسيره بقوله وهو الذي على طريقة المضارع الى آخره مكرر لهذا
التنبيه يعني ان مرادنا بالامر هنا هو المعبر عند النحويين بما يكون صيغته صيغة امر سواء كان المطلوب
منه الفعل الذي هو مضمون معناه كاضرب مثلا او لا كالنهي مثلا وتحقيق هذا المقام ان الامر عند الا لبين
كلمة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب على سبيل الاستعلاء وعند النحويين هو صيغة مخصوصة مأخوذة
من المضارع بالطريق المخصوص الذي بينه المص رحمه الله فان هذا المسمى بالامر عند النحاة سواء كان المطلوب
منه الفعل نحو اضرب واقتل او لا يطلب منه الفعل بل كان المطلوب منه الاباحة نحو كلوا واشربوا او
التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وسواء كان طلب الفعل على جهة الاستعلاء
او على جهة التضرع وهو الدعاء نحو اللهم اغفر لي او على وجه الشفاعة الى غير ذلك فان النحاة سموا
جميع ذلك امرا اعتبارا للاغلب الاكثر اذ الاستعمال في الطلب على جهة الاستعلاء اغلب واكثر
كذا ذكروه ولا حاجة اليه اذ المعتبر عند النحاة هو نفس الصيغة فقط فان الملحوظ عندهم هو جانب اللفظ
ولهذه النكتة اقتصر المص رحمه الله على التفسير اللفظي ولم يتعرض لجانب المعنى ولمثل هذا المعنى نعله

وهذا الذى على طريقة المضارع للعامل المخاطب لا تخالف بصيغة صيغته الا ان تنزع
وان سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل ٢

جاز الله كذلك وبهذا يظهر ضعف ما ذكره ابن الحاجب اذ قال الامر صيغة يطلب بها الفعل
الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فان ذلك منقوض ببعض الصور المذكورة واعلم ان لفظ
الامر على الاطلاق ينصرف عندهم الى الامر الحاضر فاذا اريد امر الغائب فلا بد من تقييده بالام
ومن ههنا صرح المحققون بالمنع اى لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
ومتناول له لان مرادهم بالامر الامر المطلق والمطلق قيد خصصه وميزه من الامر المضاف الى
آخر فعلى هذا ينطبق الحد على المحدود ويندفع الاعتراض على المصنف بالازم من كلامه احد الامرين
اما التقييد في المحدود او كون الحد اخص من المحدود قوله وهو الذى على طريقة المضارع اى بهذا التغيير
لفظى ذكره جار الله واسقى المص اثره ونقل عبارته بلا تغيير الا في تقديم وتاخير فصار بهذا القدر
من التصرف منشأ الاشكال منظنة الاختلال ونحن نحققه اولا حاصل معنى الكلام وما يتعلق به ثم
نشير الى ذلك اما حاصل هذا التغيير فلان الامر ماخوذ من المضارع المخاطب مشتق منه لان المخالفة
بين صيغتيهما الا بحذف حرف المضارعة في متحرك الاول وبه وباجتلاب همزة الوصل في ساكن الاول
فقوله وهو الذى على طريقة المضارع معناه ان يكون صيغته صيغة مخالفة الا في القدر المذكور
فقيه تنبيه على انه يؤخذ صيغة المضارع ويتصرف فيها تصرفا ما حتى يحصل صيغة الامر فقيه تنبيه
على ان الامر مشتق منه وهذا على القول باشتقاق الامر من المضارع لا بنائى ما تقرر في مذهب البصريين
من ان المشتق منه هو المصدر اذ مرجع الكل في التحقيق هو المصدر لان المشتق هو المشتق من
ذلك الشئ فالامر مشتق من المضارع وهو مشتق من الماضى وهو مشتق من المصدر فيكون الكل راجعا
اليه قوله للفاعل المخاطب الظاهر انه صلة بعد صلة اى وهو الذى يكون على طريقة المضارع ويكون للفاعل
المخاطب والاظهر انه صفة للمضارع قيد له على نمط قولهم كما تكتل الخابز يجعل اسفارا الا ان الامر ما كان
على وتيرة المضارع الذى فاعله حاضر فالاول اشارة الى ان الامر حاضر وان الكلام فيه والثانى
اشارة الى ان الامر ماخوذ من المضارع المخاطب لا من مطلق المضارع اذ المعنى فظنه هناك
مرعية لحصول الفاعلين ولا يخفى على الراى الصائب ان المراد هو الثانى لا الاول لفقد حدواه
ونكتة بعض الشروح في ذلك فسهم من يجعله حالا من المثال ومنهم من يجعله حالا من ضمير الظرف
والحق حقيق بان يتبع والباطل هو يليق بان يترك وقوله لا يخالف جملة استينافية او
صلة بعد صلة بيان للكون على طريقته وتنبيه على ان المراد بالكون هذا توافق الصيغتين
الا في القدر المذكور فقوله لا يخالف على صيغة المخاطب فالتاء هذه تاء الخطاب او تاء
التانيث فعلى الاول ينبغى ان يجعل التركيب من قبيل قوله ويطلع بالطالب المتوف راقب
حقا يقتضى على ان الباء للتعدية الى المفعول الآخر اى لا تجعل انت صيغة مخالفة صيغة ويطلع
الذى فالفعل مسند الى صيغة والباء زائدة في المفعول او في الفاعل اى لا يخالف صيغة صيغته
فالضمير ان في الصيغتين احدهما للامر والآخر للمضارع وقوله الا ان تنزع استثناء

مفرغ

وان سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل ٢

مفرغ اى لا تخالف احدى الصيغتين الصيغة الاخرى في شئ من الاشياء الا في حذف حرف المضارعة
وقوله فيما اوله الظرف لغو معمول القوله تنزع بملاحظة الحصر او ظرف للانحصار يعنى انه ينحصر المخالفة
بين الصيغتين في النزع في متحرك الاول واتيان ساكن الاول فلا تنحصر فيه بل هناك شئ آخر وراء
النزع وهو زيادة همزة الوصل فافهم قوله وان سكن معطوف على ما قبله من حيث المعنى اى ينحصر
المخالفة في النزع في القسم الاول فيه وفي الزيادة في القسم الثانى اى الا ان تنزع هناك وتزيد
هنا يعنى ينحصر المخالفة في القسم الاول في شئ واحد وفي الثانى في شيئين وهذا مبنى على الاصل
ذكره ابن مالك بيد ان في العطف بالواو احتمالات ستة وان الراجح منها هو المعية اعنى معية
المعطوف في المعطوف عليه والترتيب كثير ونكته قليل فههنا ان اعتبرنا العطف في الجزاء اعنى زدت
تنبو عنه المستثنى لانه هو اللايق بالاعتبار وصح الحصر بملاحظة المعية الراجحة من معانى الواو اذ ينحصر
المخالفة في الامر الواحد ان تحرك الاول في شيئين ان سكن الاول وهذا معنى لطيف غفل عنه الجمهور
وان اعتبرنا العطف في الشرط والجزاء جميعا كان تقدير الكلام ان تحرك الاول تنزع الزيادة
وان سكن الاول زدت مع نزع الزيادة وهذا معلوم بالقرينة او التمثيل لمجرد ذلك ويجوز
ان يكون تقدير الكلام الا ان تنزع في المتحرك وتزيد في الساكن وبالجملة عبارة اثنائية ومعناه
واحد وبهذا يظهر فساد ما ذهب اليه الشارحون من ان الواجب تاخير الظرف عن قوله فتقول لئلا يفصح
ضع اذ لا يجوز ان تعلق بنزع ولا يجوز ان يكون حالا من الزيادة كما ذهب اليه بعض الشارحين والا
لزم اختصاص النزع بالمتحرك وهو فاسد لشموله المتحرك والساكن ولا يجوز ان تعلق بقوله فتقول
لامتناع عمل ما بعد حرف العطف فيما قبله فهذه العبارة في غاية الاختلال فالصواب ما قال جار
الله لا يخالف بصيغته صيغته الا ان تنزع الزائدة فتقول في تضع ضع وفي تضارب ضارب
وفي تدحرج دحرج وكونوا ممن اوله متحرك فان سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل
ومنهم من يقول الظرف اعنى قوله فيما اوله متحرك خبر مبتدا محذوف هذا الكلام هو الذى حققناه
من جعل كلام المص رجاء منه هو الذى يخرجك من الظلمات الى النور ويعرفك ان الكل مبنى على العصور
والغفور ومن لم يجعل اصله نورانيا لم ير نوره ههنا مباحث الاول ان ما في قوله فيما اوله متحرك
ان كان كناية عن المضارع وهو الظاهر المتبادر الى الفهم فحق العبارة ان يقول فيما ثانيه متحرك
لان اول المضارع حرف المضارعة الذى هو احدى الزوائد الاربع على ما مر ذكرها ولا كلام انه
بل الكلام في الحرف الذى بعده وهو ثانى المضارع فالصواب اذن تبديل الاول بالثانى كما ذكره
بعضهم وان كان كناية عن الماضى صار تقديره في الماضى الذى اوله متحرك ولا معنى لهذا التقييد
بل لهذا الكلام اصلا ان قوله فيما اوله متحرك مستغنى عن التمثيل في عبارة المفصل فلم قدمه المص
واى شئ في ذلك الثانى ان حصر المخالفة فيما حصر غير صحيح لوجود المخالفة في شئ آخر وراء ذلك
وهو كون الآخر الامر معربا والآخر بخلاف المضارع ولامر ما قال الشيخ ابن الحاجب هذا التغيير لصيغة
الامر

وكان عليهم ان ينبهوا على كيفية آخذ الصيغة لتحقق المخالفة هناك ايضا والجواب عن الاول
انه لو سلم فالمضارع مقدر اى اول ما فيه ووجه العدول ان الاول التصريح بعلة انحصار المخالفة
في النوع اذ الكلام يشعر بانه اينما انحصر الاول منه متحرك لا يحتاج الى اجتلاب لهمزة التي الوصل
كما في القسم الثاني فان تعليق الحكم بالوصف يشعر بعلية ما اخذ الاشتقاق منه والتناول لنحو يكرم
وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلبقاء هذا المعنى على تقدير تبديل الاول بالثاني وهو ظاهر واما
الثاني فلان اذا كان متحركا باعتبار الهمزة الساقطة تكون ثانيه ايضا متحركا باعتبار ما وقع
الثاني ان تقديم الظرف على التمثيل تنبيه على ان حصر المخالفة في النوع انما هو في هذا القسم
في القسم الثاني فلا حصر فيه فيقتضي المقام تقديمه وان صح تاخيره ايضا فليفهم وغير خاف
انه قد عرف في مباحث الجمع ان المخالفة بين الكلمتين نحو كلة الاخر غير معتبر في مخالفة الصيغتين
اصطلاحا اذ لم يقل احد ان صيغة ينصر مخالفة لصيغة لا ينصر ولو سلم فبعض المضارع
مجزوم الاخر ولو سلم فالمص تعرض لذلك ههنا بقوله وهو موقوف عند اصحابنا ونكتة التاخير
بيان المخالفة بين التوقيفين الرابع ان ههنا تفصيلا وهو انه اذا حذف حرف المضارعة
فالذي بعد حرف المضارع اما متحرك او ساكن فان كان متحركا فحركته اما اصلية او منقولة
اليه من المتحرك الذي بعده فان كانت اصلية فلا حاجة الى اجتلاب همزة الوصل في الامر
بل يقع الابتداء بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم وتقاتل من يتقاتل وتدحرج من يتدحرج وتقاتل
من تقاتل وان كانت حركته منقولة اليه مما بعده ينظر فان كان هناك حذف لهذا
المتحرك الذي نقلت حركته اليه بعد حرف المضارعة فحكم هذا القسم رد ذلك المتحرك المحذوف
في الامر لزوال علة حذفه وهي حرف المضارعة كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة
افعل حذفت بعد حرف المضارعة اعني أقيم فظاهر لاجتماع الهمزتين وهناك دال على تقيم
فطرد الباب على وتيرة واحدة وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن هناك
حذف لهذا المتحرك يتبدئون اذن بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب وان
كان ما بعد حرف المضارع ساكنا فان كان حذف هناك متحرك لاجل حرف المضارعة ورد لزوال
العلة كما كرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل
انطلق استخرج قوله فتقول بالرفع على تقدير المبتدا اى فانت تقول وقد ينصب
عطفا على تشرع وهو مردود لفظا ومعنى وقوله همزة وصل نصب مفعول زدت وسط الظرف
الذي هو تعليل بينه وبين معموله تمكينا له في الذهن يعني ان العلة في اجتلاب همزة الوصل
هو دفع لزوم الابتداء بالساكن اذ هو الموضع لهذا الغرض اذ هي موضوعة للتوصل بها
الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وايضا هو سبب في وصل ما بعدها
بما قبلها ومن ههنا قال المحققون الاصل في حركة همزة الوصل الكسرة مطلقا سواء كانت

في الاسماء

في الافعال او في الحروف لانها تدخل عليها نحو ائتمن ايتاء استعمالا للخروج من الكسرة
الى الضمة لان الى جزء غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد نحو قه فان وصلته بكلام
بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من ياء السكت قال الشيخ رحمه الله انما كسرت همزة
الوصل في اضرب واضحك واعلم وضمت في ادخل واقتل لوجهين الاول ان الكسر هو الاصل
في التقاء الساكنين الثاني انها لما زيدت في الافعال حركوها بحركة لا توجد فيها وهي الكسرة
ايذانا بانها زائدة وانها ليست من الافعال واما ضمة همزة الوصل فانما تكون في موضع واحد
وهو موضع يكون ثالث المستقبل هناك مضموما نحو اقتل فان مضارعه يقتل ونحو ادخل فان
مضارعه يدخل وانما حركوها ههنا بالضم استكراها للخروج من الكسر الى الضم فاتبعوا ضمة الهمزة
ضمة الثاني يقتل ولم يعتدوا بالحاجز اذ الى جزء غير حصين كما ليت لسكونه وحكى ابن الاعرابي
اقتل جريا على الاصل واعتذر بعضهم بان الهمزة لو فتحت في اذهب وافتح مثلا لالتبست
بالف النفي او بالف التفضيل نحو انا افتح وانا اعلم منك وزيفه المص بان الاعراب هناك
فارق لو العبرة بالوصل لا بالوقف اذ هو محل العوارض الا ترى ان الفرق بين اعلن المفعول
انما يعرف بالاعراب ثم الاعراب لا يظهر حالة الوقف فوجب ان يكون بينهما فرق على
زعم هؤلاء وقال في موضع آخر ان الهمزة المجتلبة اجتلبت ساكنة على مذهب ابن جني الا انه لما
علم انه اذا اجتمع ساكنان فلا بد من حذف احدهما او تحريكه ولا سبيل الى الحذف فتعين التحريك
للتقاء الساكنين وذهب الشيخ ابو علي الفارسي الى انها زيدت متحركة قائلا لو زيدت
ساكنة لاحتجت الى شيء آخر يتوصل به الى النطق فيتسلسل واعلم ان ههنا فوائد لا بد
من التنبيه عليها ولا بد من التنبيه لها وهي ان الهمزة الداخلة في الامر قسمان همزة وصل
وهمزة قطع فالتي في الرباعي همزة قطع البتة لاستقطاع في الدرج اصلا وحركة هذا القسم من الهمزة
الفتح لا غير والتي في غير الرباعي همزة وصل تستقط في الدرج وهي باعتبار الحركة قسمان الاول المضمومة
وضابطتها ان يكون ثالث المضارع مضموما ان بنية الهمزة المكسورة وضابطتها ان لا يكون ثالث
المضارع مضموما فتجب كسر الهمزة سواء كان ثالث المضارع مكسورا كاضرب او مفتوحا
كاكتب يفتح فان تلك الهمزة مكسورة في كلتا الحالتين البتة ولا يخفى ان هذه الفوائد مهمة ههنا
وليس في كلام المص لعدم اشارته اليها بل العبارة الوجيزة الجامعة لهذه الفوائد الا يقتضي ما ذكره
الشيخ ابن الحاجب لعدم اشارته اذ قال فان كان بعد حرف المضارعة ساكن ولبس بياء زدت همزة
وصل وهي مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا
فمقطوعة مقطوعة قوله والاصل في تكرم تو كرم جواب سؤال مقدر حاصل السؤال ان تكرم مثل
تقرب فاذا بني الامر فيقال اكرم فينبغي ان يكون همزته همزة وصل وليس كذلك لان همزته
همزة قطع وحاصل الجواب انه ليس من قبيل تقرب بل هو رباعي من قبيل تدحرج اذ الاصل تو كرم حذفوا

والاصل في تكرم تو كرم

الى حركة احرس الا لعلة وانما ضمت فيما انضم
ما قبله في الامر صحح

في الافعال التصرف بان يؤخذ منها الماضي والمضارع واسم الفاعل وكذلك الا انه قد تخرص
لبعض الافعال الجمود والمنع ويسمى هذا الذي لا يقع فيه التصرف جامدا لشبهه له
بالجسم اليابس الذي لا يقبل التصرف ولا يتطرق اليه التغير والتبدل فقوله وقد عرض
هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة اعني قوله وله علامة اشارة ان لزمت فاعل
عرض والتاء فيه ان لزمت اما بالنظر الى مدلول البعض او مبني على ملاحظة التاء
في المضاف اليه على نمط قولهم سقطت بعض اناملة واما قوله ويسمى فقد يقولون بلفظ التاء وقد تقولون
بلفظ التذكير والضابطة هنا ان كل لفظين وضعا لذات واحدة واحد هما مؤنث والآخر
مذكر وتوسط بينهما ضمير فقد يذكر والملحوظ احد الامرين وقد يؤنث والملحوظ الجانب الآخر قوله
فمنه نحو الخ التفصيل السابق لا يذكر ان بعض الافعال قد يكون جامدا حاصلا ان يفصل ذلك يعني
ان من الجامد ما لا يتصرف فيه بفعلان وضعا للمدح العام والذم العام وهما نعم وبئس فعلا ماض
ينهما فعل مضارع ساقه جملة مسوقة لدفع سؤال نشأ من كلامه هذا تقريره انه كيف يكون نعم وبئس
من الافعال وهما غير دالين على زمن وزنهما وحاصل جوابه انهما وان خرجا عن زمنهما ظاهرا الا ان الاصل
فيهما نعم وبئس على وزن علم يعلم وهو فعل الاستقبال هكذا قالوا طرفة نعم الساعون في الامر المبرم
لا يقال نعم الآن لازم الفعل الماضي دلالته على الحدث المقترن بالزمان منقض وانتفاء اللازم
يلزم لانتفاء الملزوم هنا نقول الكلام في الاصل وما ذكرتم بعد النقل وفيه كلام سيأتي في موضعه قوله
وفيهما لغات الخ يريد ان في نعم وبئس اربع لغات نعم بفتح الفاء وكسر العين ونعم بكسر العين والفاء
جميعا واليه اشار بقوله وكسرهما وفتح الفاء وسكون العين الرابعة سكون العين مع كسر الفاء
واليه الاشارة بقوله كذلك الخ مع فتح الفاء وكسرها وقوله وكذا الخ اي مثل نعم وبئس في جواز الوجوه
الاربعة كل اسم او فعل ثنائي حرف حلقي كنعب قوله فمن يجعله فعلا احتراز عما ذهب اليه
الشيخ ابو علي من ان ليس حرف وعلل ذلك بانه لو كان كصيد لوجب اعادة حركة العين
عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهاب لوجب كسر الفاء كهبت واشار المص رحمه الله الى دفع
دليليه اما الاول فبقوله لجمود يعني ان ترك اعادة حركة العين مبني على جموده بل تنبيه على جموده واما
الثاني فبقوله ولذا لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء يعني انهم لما حاولوا التنبيه على جموده تركوا
النقل اعني نقل كسرة العين الى الفاء اذا اتصل به الضمير نحو لست قال رحمه الله والذي
يدل على انه فعل لحوق الضمائر وتاء التانيث لقوله وهو مسكن مر ليس هذه الجملة في معرض
الدفع لما يقال منه انه لو كان فعلا لكان من اوزانه وليس فليس وتقرير الجواب انه منه اوزانه
تقديرا اذ الاصل ليس الا انهم عدلوا عنه الى ليس في احد عشر الى جعله على صورة ليت تنبيها على
جموده قوله ومنه عسى فانه ايضا جامد وعلى جموده حيث لم يات منه الا الماضي
بقضية معنى الحرف اعني انشاء الطمع اذ الانشاءات في الاغلب لا تكون من معاني الحروف

جارظ

فمنه نحو ما يستخرج منها الدهن ومنه نحو ما يستخرج منها العسل وان كان

ج

ذكر ومؤنث ومنه نحو اكرم بزيد وبعمرة

ح

فمنه نحو اكرم بزيد وبعمرة

ح

الافعال

قوله ومنه صيغتا التعجب وجه الجمود في الصيغتين ما اشار اليه الملخص بهنا بقوله ثم جرى مجرى
المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة الخ وامنافة الصيغتين الى التعجب تنبيه على ان معنى الصيغتين
ومدلولهما هو التعجب على انه من قبيل اضافة الدال الى المدلول كلمة المدح والذم والتعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر خفي سببه حتى لو كان معلوم السبب فليس هناك
تعجب اصلا واضافة الصيغتين الى التعجب اولا وترك العرض لتغييرهما ثانيا والمبادرة
الى تعيينهما لارادة احدهما افعل وافعل به ثالثا كل ذلك تنبيه على ان فعل التعجب في اصلاح
النحاة ما كان على وزن احد الكلمتين مفيدا لمعنى التعجب ورمز خفي الى ان تعريف القوم ما
وضع لانشاء التعجب ليس حتى اذا اجري على ظاهره لا ينقض بالاسما المفيدة لمعنى التعجب وان
خص كلامه بالفعل بقرينة ان الكلام في الافعال انتقض بالافعال المفيدة للتعجب كذلك
اذا فسره بما فسره الملخص حاله اضمحل جميع المحذورات لان حاصل ما فعله هو ان نقل
التعجب في نظر النحاة ما كان على وزن احدى الصيغتين مفيدا لمعنى التعجب والمحذور على
هذا التعريف اصلا فان قيل كلتا الصيغتين وردتا في القرآن اذ قال فما اصبرهم على
النار وقال اسمع بهم وابصر يوم يأتوننا فكيف يكون الصيغتان مفيدتين لانشاء
التعجب البتة والتعجب لتعجل اعتباره في حق الله تعالى اذ هو انفعال طار للنفس لشعورها
بما خفي سببه قلنا معنى الكلمتين في حق الله تعالى مجرد الاستعظام او التعجب بمعنى ان
ذلك حقيق بان يتعجب منه وان كان المتكلم بذلك منزها عن التعجب فافهم قوله
من الثلاثي المجرد الثلاثي احتراز عن الرباعي والمجرد احتراز عن المزيد فيه اذ لو كان ذلك
فان بني مع الحذف استبهم المراد ولزم الاختلال وبدونه يمتنع وقوله مما ليس بان الثلاثي
المجرد وتنبيه على ان المراد الثلاثي المجرد الذي لا يكون لونا ولا عيبا اذ لو كان بمعنى افعل
وافعال لكان اياه والعيب المنفي هو العيب الظاهري لكان الجوازر في العيوب الباطنية
يقال ما احمقه قوله ويتوصل بهم ارشاد الى قانون افادة التعجب بغير الثلاثي المجرد
بعد التعرض للامتناع هناك بيد انه اذا اريد ذلك يؤتى اولا بالثلاثي المجرد ثم يجعل
مصدره ما اريد اعتبار التعجب فيه مفعولا له فيقال ما اشد دحرجته وابلغ سواده وهذا
مبني على مذهب الجمهور والا فانشاء التعجب من باب افعل افعالا قياس عند سيبويه
فقولهم ما اعطاه وما اولاه عنده جار على القياس وعند المبرد والاخفش يحفظ بناؤه من
المزيد فيه مطلقا قوله وقد شذ الخ يريد ان مثل ذلك خارج عن القياس اذ قد بني
من المزيد فيه اذ الاول من الاعطاء والثاني من الابلاء بمعنى اذ لم يسمع اعطى واولى فهذا
المعنى هذا كلامهم والظاهر انه لا مانع من ان يكون قولهم ما اولاه مبنيا من وليه بكسر عين
الولي بمعنى القرب فالمعنى قولهم ما اولاه للمعروف اي ما اشد جعله قريبا من المعروف

فيكون

الاعطاء قولهم اولى
من الابلاء

فيكون هذا المثال جاريا على القياس فان قيل لم لم يؤخذ ذلك من الابلاء لما استقام جعل الظرف
معمولا له قلنا ممنوع وصله الذي هو وليه متعد الى مفعول بنفسه فلما بني للتعجب زادوا اللام لترفيق
لا يطلع عليه الا الاوحدي بالعهد وذلك لانه قد تقرر ان افعل التعجب لا يتعدى الا المفعول الذي
كان يتعدى اليه اصله بلا واسطة الا بالام الاجرى الى قولهم ما اضربك لزيد مع ان اصله ضربت زيدا
وذلك لانه قد يطرق اليه ضعف من جهة توسيط النقل الى فعل بالهمزة فليفهم قوله ويكون من الفعل
اي يكون فعل التعجب او التعجب نفسه بريد ان قانون فعل التعجب ان يبنى من الفعل المبني للفاعل فقط والا يجوز
بناؤه من المفعول او لونا مستعرك ما للبس وان خفي لكنه ففيه تفويت للاهم الذي هو اصل المحتاج اليه الى
الفرع القليل الذي قل التفاتا اليه ولانه يؤدي النقل الى افعال الطبايع بالجاءة الى الفوائد لا مفعول
قوله الا ما شذ استثناء من فاعل يكون اي يكون فعل التعجب من الفعل لا المفعول الا هذه الالفاظ
فانها شاذة ولا يخفى على النظر الدقيق ان الحجج بين الشذوذ والاستثناء سبح صدا وبهره عارة
الفصل اورد ها المص بلا تغيير ولا تبديل ومعنى الاول ما اشد كونه مشتهيا من شهيت الشيء بالكسر
شهوة اذا استشهيته وطعام شهي اي مستشهى كذا في الصحاح ومعنى الثاني ما اشد كونه ممقوتا اي
مبغوضا من مقته مقتا بالضم كبر مقتا عند الله اكبر من مقتكم انفسكم كبر مقتا عند الله هذا قصده
ومراده على ما يدل عليه كلامه وهذا انما يتم اذا ذكر مع كل منهما ضميمة اخرى نحو ما اشهاه الى وما امقته
لدى حتى يكون صريحا فيما قصده والا فيجوز ان يكون كل منهما بمعنى الفاعل اي ما اشد كونه شاهيا
ماقتا ولا مانع منه ذلك وبه يلفظ نحو ما اشهاه الى ان هناك شيئا آخر وارد اعلى هذا المنوال
نحو قولهم ما احسنه وما اشهره فالاول تعجب من كونه محسونا ماخوذ من حسن بالضم والثاني من كونه مشهورا
من شهر المبني للمفعول وكذا قولهم ما اشغله وما الوعه وما اعذره مما ورد في كلامهم واستشهروا استعما
لانهم
قوله ومنع ما افعله الخ فرع من الاحكام اللفظية المتعلقة بالصيغتين فحاول الآن
ان يبين ما يتعلق بهما من حيث المعنى ولما كان طريق الوصول الى المعنى هو اللفظ ولا يتبين ذلك
الا يتبين اعرابه مهد ذلك اقلا حتى ينكشف في ضمنه ما هو المقصود من معنى الصيغتين ثانيا و
ما افعله اذا هو اشهر واعرف والمص ذكر في الصيغة الاولى وجها واحدا وفي الثانية وجهين بل
وجوها وتحرير هذا المقام وتفصيله ان في الصيغة الاولى مذاهب ثلثة الاول هو مذهب سيبويه
والاخفش احد قوليه ان ما هذه غير موصولة ولا موصوفة وهو مبتدأ ما بعده خبره فقولك
ما اكرم زيدا معناه شيء جعله كريما الثاني وهو مذهب الاخفش في قوله الآخر ان ما موصولة
والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا موجود الثالث وهو قول الفراء وا
درستويه ان ما هذه استفهامية وما بعدها خبرها كانه قيل اي شيء من الاشياء اكرمه فهذه
اقوال ثلثة في الصيغة الاولى لا رابع لها وصحتها ههنا اعتراضات فاسدة الاول انه
يلزم ان يكون المبتدا نكرة محضة واستعمال نكرة غير موصوفة نادر الثاني ان في الكلام حذفا للخبر
وجوبا

قدم

لك

بين

وليس هناك ما يسند مسنده الى انه ليس في الكلام معنى الابهام اللايق بالتعجب الرابع ان في الكلام حينئذ
الى تقدير ضمير مع انه قاطعون باستقلاله واستعماله كلاما تاما من غير نظر الى الحذف الخامس
ان في الكلمة نقلا من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت في العربية
هذه هي الاعتراضات الدائرة على السنتهم في هذا المقام والكل فاسد اما الاول فلان كون المبتدا
نكرة مخصصة ممنوع وفيه طريقان احدهما انه يخصص بكونه غالبا في المعنى قد تم للتخصيص كما في قولك
اراء مهما له او ظاهر كلام المفصل مشعر به لانه قال ومعنى ما اكرم زيدا انفى جعله كريما لقولك
امر اقعده عن الخروج وعدم انهضه عن مكانه يعني ان قعوده وتخوصه لم يكونا الا لامر الا ان
هذا النقل مختص بباب التعجب وفي لسانهم ان يجعلوا البعض الابواب شاملا ليس لغيره لغرض وهذا
هو المطابق لما صرح به المص رحمه الله في اواخر الفاتحة حيث قال ما احسن زيدا معناه ما اوصفه
الآتي وفي هذا الكلام في مباحث المبتدا والخبر على ما يأتيك بيانه هناك ان شاء الله تعالى
وثانيهما انه يختص بالوصف معنى والتقدير شيء من الاشياء لا اعرفه جعله حسنا وهذا هو المطابق لما
ذكره المص رحمه الله هناك ايضا من الوجه الآتي على ما سيجيء تفصيله هناك ان شاء الله تعالى وبهما لا يتم
ستسمعه هناك ان اراده الله تعالى واما الثاني فلان عدم ذكر الخبر لا يدل على وجوب حذفه بل قد يكون
مجرى الامثال كقولهم الاحظه فلا اليه واما الثالث فلان الى المذكور انتهاء ما مناسبا للتعجب على
نمط قوله جل مكان طوله تغشيهم من اليم ما غشيهم واما الرابع فلان الاستعلاء في هذه الحالة و
الاحتياج الى الحذف باعتبار الاصل فلا ينافي وهذا حديث اجمالي وسنلقي اليك تفصيله في
آخر هذه المباحث واما الى مس فلان عدم جواز النقل من انشاء الى انشاء ممنوع كيف وقد صرحوا
في قولهم اسلم تم بان الجملة الاستفهامية منقولة الى الامر اي اسلموا ولو سلم فمسألة لا تستلزم
النقل اذ الجملة الاستفهامية كثيرا ما يتولد منها التعجب اذا امتنع اجراؤها على الاصل والى هذا
اشار صاحب المفتاح بقوله وما سوى ذلك من نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل ولقد
فصلنا هذا المقام في حواشي المفتاح من اراد ان يطلع عليه فليرجع اليه فقوله ومعنى ما افعله
اشارة الى مذهب سيبويه وقوله تقديرا اي في الاصل فيه اشارة الى فائدة جليلة يعني تقدير
هذا في الاصل تحقيقا لمعنى المنقول عنه لا الان معناه الان هكذا وكيف لا ومعناه الان
مجرد انشاء التعجب مضمحلا عنه معنى الجعل منسلخا عنه المعنى الاول اذ هو للمعنى الخبري المحتمل للصدق
والكذب والمعنى الثاني هو المعنى الانشائي التعجبي المحض فلا جرم يستعلونه في التعجب عن شيء
يستجهل كونه بجعل جاعل كقولنا سبحان الله ما اعظم الله ما اقدر الله ما اعلم الله وذلك
لانهم يقتصرون من اللفظ على ثمرته وهي التعجب البحت سواء كان مجعولا او له سبب او لا بقوله
والفعل مسند الى ضمير ما اي هو نائب والمنصوب بعده مفعوله الذي هو الفاعل في
اصل فعله فان هذه الهمزة همزة التعدية سواء كانت هذه التعدية تعدية لازم اصالة او

تعدية ما صار

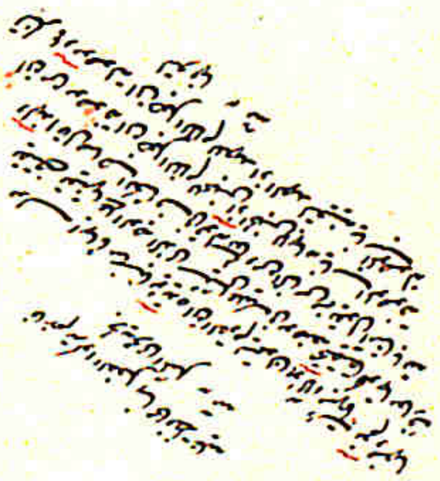

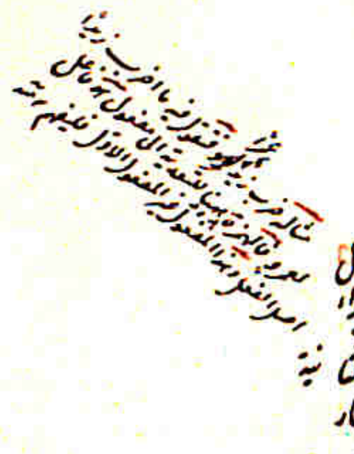

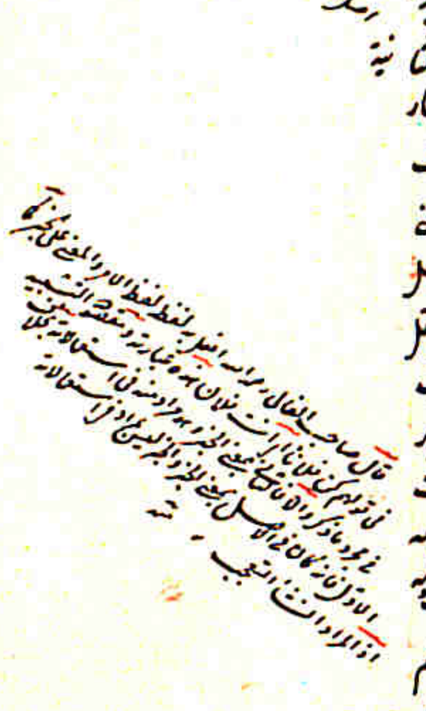

او تعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل يتعدى الى مفعول غير مفعوله الاول الذي هو فاعل
اصل الفعل فليتدبر واقتصر على مجرد تأدية المعنى من غير تعرض لتعيينه من كونه مبتدأ
وذاك خبر الظهور قوله ومعنى افعل به الخ شروع في تحقيق معنى الصيغة ان
بعد الفراغ من الاول وحاصل الكلام ان قولهم اكرم بزيد اصله اكرم زيدا اي صار
ذا كرم كاقذ البعير اي صار ذا قذة فلفظ افعل لفظ الامر والمعنى على الخبر وعلى قولهم بات
فلان رحمه الله والباء في بزيد زائدة في الفاعل على نمط قوله كفى بالله شهيدا وهذا معنى
قوله والمجرور مرفوع اي على انه فاعل واذا كان المجرور فاعلا فلا ضمير في الفعل والا لكان الفعل
واحد فاعلان وهذا هو الاصل ان اكرم بزيد كان في الاصل امرا ثم نقل الى معنى الماضي ثم نقل
الى انشاء التعجب فكون لا مر بمعنى الخبر ليس في هذه الحالة بل كان قبل النقل الى انشاء التعجب
واليه الاشارة بقوله واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديرا فالتقييد بالتقدير من قبيل التكرار
للتنبيه على الفائدة الجليلة ومن هذا القبيل ان كون الامر بمعنى الخبر قولهم كن فلانا اراك
فلان وفي الحديث كن ابا خيثمة كن اباذر اي انت ابو خيثمة وانت ابو ذر قاله رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين رواحه الى غزوة تبوك فرأى سواد هذين فظنه وهذا انما يصح
واورد عليه بان كون الامر بمعنى الخبر مما لم يعهد وبان صاد ذا كذا اقبل والاكثر الحم زيد وانحم
زيد وبان زيادة الباء قليلة والمطرد زيادتها في المفعول فان كان في هذا المذهب من
التعسفات عدل عنه الى ما اختاره الوجه الاول منه وجهي الاحسن والارجح فاختار الوجه الثاني
منه وجهيه وتبعهما جار الله فقال في هذا اضرب من التعسف وعندي ان اكرم بزيد امر لكل احد
بان يجعل زيدا كريما اي بان يصفه بالكرم والباء زائدة للتأكيد والاختصاص نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة او بان يصيره ذا كرم والباء للتعدية هذا اصله ثم جرى المثل فلم يغير عن لفظ
الواحدة في قولك يا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم بزيد هذا كلامه يريد ان معنى الامر قد اضمحل
في هذه الجملة اضمحلال معنى الجعل في الكلمة الاولى وصار المعنى على ان معنى التعجب الصرف وقد
اعتذر الرضي عن بقاء اكرم على صورة واحدة بان الخطاب لمصدر الفعل او باكرم اكرم بزيد وهو
سمج جدا على انه قد يقال احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب في الملام واحد اثنان او اكثر مع غير عطف
او تثنية او جمع فان قيل قد يحذف المتعجب منه اذا علم وفي التنزيل اسمع بهم وابصر فلو كان المجرور
فاعلا امتنع حذفه قلنا اذا جعل المجرور مفعولا فلا خفاء في حذفه واذا جعل فاعلا كما هو مذهب
سيبويه فالوجه ان هذا وان كان فاعلا والفعل لا يجوز حذفه الا ان لهذا خصوصية تجوز حذفه
لتلك الخصوصية وهي انه ملازم للمجرور اما والفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده
مفعوله فاشبه الفضلة ولهذا لا يجوز الحذف في مثل ما جاءني من رجل اذ الخصوصية منتفية
هناك قوله ثم جرى الخ معطوف على ما قبله من حيث المعنى اي المعنى هذا ثم جرى واللفظ ثم تنبيه

على طول المهلة تحقيقا لمعنى الجريان المذكور واصرح من هذا عبارة المفصل كما مرت الآن المص الكشف
بملاحظة جانب المعنى فافهم وقد يقال الان كون اللفظ بحيث لا يفهم منه الا لازم ما وضع له يستقيب
طول المهلة والجريان مجرى المثل في الحقيقة ودفع ما سيوهم وروده ههنا من ان غاية هذه المعدات
ان هذه اللفظة صارت انشائية لا تقتضي عدم التغير بحسب الضمائر فليكن انشاء التغير
الضمائر حسب تغير الاحوال كسائر الانشاآت وتحقيق الجواب انه لكثرة الاستعمال صار بمنزلة
الامثال وقد تقرر ان نسبة المعنى الى لفظه على المثل توفيقا بين المقرب والمورد والسر فيه انه استعارة
تمثيلية فالمستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حتى للمشبه به وموضوع بازائه اخذ منه ولا يستعمل
في المشبه بطريق العارية فلو وقع فيه تغيير فات هذا المعنى وهذا هو السر في انه يجب ان يكون
اللحوظ في المثل هو مورده لا مضربه وقد يقال ان للجملة التعجبية معنى اولا وهو الاخبار عن حسن زيد
مثلا والامر بوصفه ثم نقل الى انشاء التعجب من حسنه فقد اعتبر في مضمونها التشبيه فصار مثلا
والمثل لا يغير فان قبل جميع ذلك حسن واضح الا انه لم يظهر انه باي وجه استعمل هذه اللفظة
في معنى التعجب وباي وجه يفيد هذه اللفظة في وجهه قلت اللفظ انشاء وامتنع حمله على اللفظة
حقيقة فتؤكد منه بقرينة المقام ما يناسبه وهو انشاء التعجب ثم لكثرة الاستعمال في هذا المعنى
صار بحيث انه كانه علم له ونظائره وان قوله تعالى وما لي لا اري الهدهد مما امتنع حمل على حقيقته
حملوه على التعجب بقرينة المقام وان اردتم كيفية هذا المجاز وانه من اي نوع من انواعه
واي شيء علاقته فهذا امر لم يحم حول تحقيقه احد من الانام والله اعلم بالمرام قوله
فلم يجز تفريع على كونه مثلا يعني ان المانع من التغيير هو كونه مثلا لا كونه انشاء ولهذا
اي لجريه مجرى المثل وملحقاته لا يتصرف في الجملة التعجبية لان كلا من اللفظتين صار علما
للمعنى الى حتى ان كان حمله فالطريق تركها على حالها اجتماعا فافهم قوله بتقديم و
تاخير بلا تصرف في كل واحد من التقديم والتاخير وان كان يستلزم الآخر الا انه ينبه بذكر
كل على حدة على ان كلا منهما قد يكون ملحوظا ومقصودا اصالة ولا عبرة للاستلزام ضمنا
وتبعا فقوله بتقديم اي بتقديم مفعوله عليه نحو عبدا لله ما احسن وما عبدا لله احسن و
بزيد اكرم وتاخير اي تاخير الفعل عن مفعوله كما مثلين في الاول وكالثالث في الثانية
وقوله وفصل نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم زيدا قوله وقد اجيز نحو ما اجازه
الفراء والجرمي وابو علي لان في الظرف توسعا ليس في غيرها والظرف اعم من ان يكون
حقيقيا او اصطلاحيا وخص المص المثال الثاني ليدل على الجواز في الاول بالطريق الاولى
فقوله ان يتصدق من الصدق خلاف الكذب لان التصديق خلاف التكذيب اي ما
احسن بالرجل ان يكون صادقا في اقواله واحواله لا كاذبا شعر عليك بالصدق ولو انه
واجاز ابن كيسان توسيط الاعراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلامه زيدا

قوله

قوله وجاز ما كان نحو يعني يجوز الفصل بين ما والفعل بكان وحدها وفائدة الفصل بكان
هي التنبيه على انه كان في الماضي حسن واتم دوام الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
كما اذكره وبهذا ما قال الشيخ ابو علي من انه وسط كان ليؤذن بان التعجب وقع فيما مضى
ولو لا كان لكان التعجب واقعا في الحال وفيها بحث وبيانه ان اريد بجواز الفصل بكان جوازه
في الاصل فلا كلام فيه اذ النزاع في الفصل والتغير انما هو في هذه الحالة ضرورة ان الانشاء
انما ينشأ من جهة مجرى المثل وبهذا لا مانع من تطرق التغيير اليه لا فيما قبلها وان اريد جوازه
في هذه الحالة لزم تقييده اعني تقييد انشاء التعجب بالمضي او الاستقبال وهو واضح الاختلال
ولهذا قال بعض النحاة التعجب انشاء فكيف يستقيم مضيه واستقباله وغاية التفصي
ان ذلك في ان جرى مجرى الامثال الا انه قد يلاحظ فيه المعنى الاصلي كالاعلام وان تجرد انشاء
عن الزمان وظاهر كلام المص رحمه ان هذا دفع وعذر لسؤال مقدر وان العذر هو دلالته
على المضي ويحتمل ان مقصوده بيان فائدة التوسيط على التغير المذكور فان حمل على الاول فذاك
وان حمل على الاول فتقريره ان تخصيص الحكم بالظرف منقوض كان او هو ليس بظرف لانه
ذكر هو امتناع الفصل بغير الظرف وحاصل الدفع انه ظرف معنى لتضمنه للمضوية كانه
قيل في الزمان الذي هذا مستمر لنا من الكلام في هذا المقام واسمه هو المذكور على نوال هو
المسؤل بان يصلي على نبيه محمد واله قوله واما علامة الحرف الخ نبه في ضمن بعض علامة
الحرف على وجه ما خوما عن العلامتين اذ هي هذا الاعتبار لا تنفكان الابعد تنبيتها على ان
المنسب الى المتاخر متاخر وظاهر هذا التقرير مشعر بان العلامة هي الصحة والجواز وان لم يحصل
العلامة نفس الصحة والجواز وقع الاحتياج الى ملاحظة الجميع في العلامتين حتى يحصل التجرد
علامة للحرف فافهم قوله ثم انه قد يجري الخ قد تقرر ان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى
من علم الاداب هو معرفة الاحوال الثابتة للكلام بسبب العقد والتركيب على ما قال واعتنا
النحوي برعاية بنيات لازمة للكلام بعد التركيب على تفاوتها الا ان البحث عن ماهية
الكلام والكلام وما يتعلق بذلك من الخواص والعلامات كان من المبادي قدمه ومهده
وبينه وفصله اولا ولما فرغ منه حاول الان ان يشرع فيما هو المقصود الاصلي والغرض الاقصى
ونبه بكلمة ثم على ان هذا هو المطلب الاعلى والمقصد الاولى وايده بوجوه اقوى من الاستناد
كتصدير الجملة بان وكالاتيان بضمير الشان المنبئ عن العلمين الاجمالي والتفصيلي كذكر
لفظ قد على نمط قد يعلم الله المعوقين وكذكر المضارع المنبئ عن الاستمرار المشعر بالكثرة
والشروع والتكرار ولما كان في هذه الامور ضرب من الخفاء عقب هذه المباحث بتنبيه
الاعناء منبها اولا وتصريحا ثانيا وضمنها الكلام وفي بعض النسخ بينها الى بين الكلمة
والمراد بالتاليف التاليف الواقع على وجه الصحة وحاصل كلامه ههنا ان التركيب الواقع

مخطط

بين الكلم على قانون الصحة فسمى الاول التركيب الاسنادي والثاني التركيب التقييدي وكلا القسمين
مقصودان الا ان الاول اكثر واهم ونبه بتقديمه على تقدمه نم نبه بكثرته بحث كثرته بقوله
وهو تركيب الكلمتين الخ تفسير للاسناد ويريد ان الاسناد عبارة عن تركيب الكلمتين بحيث
صحيحا كاذبا بحيث يفيد السامع فائدة تامة يحسن السكوت عليها وتقييد التركيب بالافادة
تنبيه على ان المراد بالكلمتين الاسمان او الاسم والفعل واما كخوبا زيد فانه وان كان كلاما
الا انه في الحقيقة فعل واسم والجاري مجرى الكلمتين مثل اضرب وقم ومثل مسير جميل والمراد
بالكلمتين اللفوظتان كخو زيد قائم وقام زيد او المراد بالجاري مجراهما مثل زيد العالم الفعل
الكامل صاحب المروة والظرف اغنى بحيث يفيد لغو معمول للتركيب او مستقر صفة للمقدر
كما قررناه وترك المفعول الثاني ليفيد لانه ليس بمقصود والتنبيه على ان الانتظار لاحد الركنين
اى المسند والمسند اليه لو حصل فلا مفيد فان ذكر الافادة على الاطلاق اول على هذا اللفوظ فالقول
بان ترك المفعول اجمال في الحد وشمول لنحو زيد التاجر وغلام رجل ليس بشئ فان قيل
فالكلام الذي كر ينبغي ان لا يكون كلاما او ليس مفيدا ومن ههنا خرجا بان كخو النار
حارة والسماء فوقنا ليس بكلام قلنا انتفاء فائدة هذا الكلام من جهة خصوصها لا ينافي كون
هذا الكلام مفيدا والقول بان كخو السماء فوقنا ليس بكلام فاسد ولو سلم ان سيبويه قال بكذا
فهو مأول قوله ويسمى اى المركب على وجه الاسناد كلاما وجملة وظاهر تفسيره للكلام المنقوض
بالصلة والصفة الجملة وخبر المبتدا الذي لك وبالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل اذا كانت هذه الامور مستندة الى فاعلها او يصدق على كل منها انه مركب على وجه
الاسناد اللهم الا ان يراد بالاسناد الكامل من الاسناد ما يكون اصليا ومقصودا بالذات
واما كخو قائم الزيدان فهو وان كان كلاما الا ان الصفة بمعنى الفعل فقوله ليسمى اى يوضع له
ويدل عليه هذا الاسم على وجه يخصه والاجمة وغيره على ما هو المعنى الحقيقي للفظ التسمية من وضع
الشئ بخصوصه كما يقال سمى فلان زيدا او سماه ابوه محمدا او انا الذي سميتني امي حيدرة فان قيل
هذا مستقيم في الاول اذ الكلام اسم لهذا المركب بخصوصه لا يطلق على ما هو المركب وعلى
غيره واما بالنسبة الى الثاني فلا اذ الجملة والكلام لا يراد فان بل الجملة يطلق على هذا المركب
وعلى غيره يقولون جملة الشرط جملة الصفة جملة الصلة والكل ليس بكلام لانه ليس بمفيد قلنا
ملجعل التركيب من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اى ويسمى جملة بقوله وجملة من عطف الجملة على
الجملة لا من عطف المفرد والتسمية الاولى بمعنى الوضع والتخصيص والثانية بمعنى الذكر والاطلاق
كما يقال سمى زيد انسانا فان التسمية بهذا المعنى ايضا كثير شايع وهذا هو المراد حيث قال جار
بعد الفراغ من الكلام ويسمى ولو سلم فالتسمية بمعنى الاطلاق والاطلاق مشترك بينهما غاية ان
الاطلاق في الاول انتهى الى حد الخصوص دون الثاني والاخير في ذلك وبالجملة فالفرق بين الكلام

والجملة واضح والكلام اخص والجملة اعم وكل كلام جملة ولا عكس وقد وقع في بعض شروح
المفصل ههنا ما يقضي منه العجب وهو ان الكلام اعم والجملة اخص اذ كل جملة كلام ولا عكس
وهذا اضطراب صريح وكذا ذكره المص بعينه في غير هذا الكتاب من ان الجملة والكلام عندهم
مترادفان قوله وهي اربعة شروع في تقسيم المجملة بعد تفسيرها في الجملة وضمير بالعدد
او لانهم فصلها رد على من يزعم انها ستة او ثلثة ووجه الضبط ان المركب المشتمل على الاسناد
اما مصدر بالاسم او الاول الاسمية واما مصدر باداة الشرط او الاول الشرطية
واما مصدر بالظرف او الفعل فالاول الظرفية والثاني الفعلية وعلى الاخير مشى ظاهر بدفع
بالاستقراء وقدم الفعلية مع ان الاسمية اشرف نظرا الى ان الاصل في الاسناد هو الفعل والاسم
الفعلية قد تقع جزاء من الاسمية كخو زيد قائم ولا عكس والخبر مقدم ولان الفعلية اقوى لان
مناط الفائدة هو المسند وقدم الاسمية على الباقي جريا على الاصل وقدم الشرطية على الظرفية لتقصها
بالنسبة اليها لافتقارها من حرف التعليق وهو ظاهر وعكس في بحث الخبر بحجة ان الاصل في الخبر هو الافراد
والظرفية بمنزلة المفرد وذكر الاسمية مثالين تنبيها على ان الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جملة
وذكرا وتنبيها على ان احدهما كاف في المقصود ويعبر عن الاسمية بهذا اوذاك لا تفاوت بينهما في
ان الجملة اسمية فكلمة او للتخيير في التعبير على نمط قولك تعال اوعوا الله اوادعوا الرحمن ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى اذكره بهذا او ذاك فالمسمى واحد وقد يقال انما جيء بالتنافي بين المسند
العقلي والمسند النحوي وذكر الشرطية ايضا مثالين تنبيها على انها قد تركب من الجملتين وبين الخبر
وذكر هنا الواو دون او جريا على الاصل بعد التنبيه على النكتة وذكر الظرفية ايضا مثالين اشارة
الى ان الظرف تارة يكون باطنا في وافيا باضماره وتنبيها على انه قد يكون مستقرا خبرا وقد
يكون حقيقيا وعدل عن ما اشتهر في كتب القوم في الدار زيد ونزاد وكلمة ما لئلا يكون نفيا للمقصود
فان جعل كلمة ما موصولة فالامر ظاهر اذ الصلة لا تكون الا جملة وان جعلت نافية والظرف
معتمد على حرف النفي تعين الفعل في التقدير ولكون الالغاء في التعبير غير ذي بال العقول بمن دونها
يؤيد الاول والسياق الذهن وتبادر الفهم يؤيد الثاني والتصريح بالعامل المقدر تنبيه على ما ذكرنا
ومناط الاهتمام قوله وقد يكون لا على وجه الاسناد معطوف على قوله اما على وجه الاسناد
مثالا الى المغني لانه في قوة قولنا ثم التاليف قد يكون على وجه الاسناد وقد يكون لا على وجه على
انه قد يستغنى عنها اما الثانية بذكر ما يغني عنها ويقوم مقامها كقولهم اما ان تكلم بخير والا
فاسكت كما يستغنى عن الاولى لفظا في قوله تقم بدار قد تقاعد عهدها واما بامواتها
قد الم خيالها فالمص كانه عوض عنها قوله قد يكون وبالجملة فالعدول عن الظاهر تنبيه على نكتة
هذا القسم بالنسبة الى الاول واما قال قد يكون لا على وجه الاسناد ولم يقل وقد لا يكون على
وجه الاسناد لوجهين احدهما ان فيه محافظة على القاعدة المعروفة المسطورة في كتب القوم

والحمله

وهي ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب وحرف التفسير
وهي معه كالجزء فلا تفصل بشئ وثانيها التنبيه على ان هذا القسم يجب فيه اعتبار عدم الابتداء
لاعدم اعتباره والفرق واضح فان قيل مبنى الكلام قد يجري التأليف جريا اتفاقيا على وجه لا
واما الاعلى وجهه فيلزم الفصل بين الموصوف والصفة بامر اجنبي وهو حرف يهمل فلنا لا خلاف
لاحد في ان اما الاولى ليست بعاطفة بل هو حرف شك يفيد الشك وانما الكلام في الثانية
وسيأتيك تفصيله في حروف العطف وهي تعرض بين الفعل وفاعله كقولهم جاءني اما زيد واما
عمرو وبين المعمولين لعامل واحد كقولهم رأيت اما زيدا واما عمرا وبين البدل والمبدل منه
حتى اذا رأوا ما يؤذيهم اما الغدات واما الرواح قوله او ما اشبه ذلك كالتركيب
بين الموصول والصلة وبين التوابع ومتبوعاتها قوله واما النحوي الخ ذكر في مقدمة الكتاب
ان الكتاب مرتب على مقدمة واربعة اقسام وانه فرغ من المقدمة قال الآن ان يبين
وجه ترتيبه على الاقسام الاربعة ليظهر في ضمنه وجه الانحصار المشتمل على المنع بالبسيط
الزيادة والنقصان معا مؤمنا في تثنية الى تواليف الفن وتفسيره مر رجاني ذكره المقصود
منه ومن تدوينه واحاصل ذلك ان للكلام هيئات لازمة لها متفاوتة حسب تفاوت
الاقتضاءات العاملية وهمة النحوي جلها بل كلها مصروفة الى ملاحظة تلك الهيئات
ورعايتها على نمط الذي يقتضيه تلك المقتضيات وتوضيح ذلك ان الكلم اذا ركب بعضها
مع بعض تحدث هناك بسبب التركيب اختلافات متكثرة متفاوتة فتارة تعرب تلك
الكلم بالحركة وتارة بالحرف وتلك الهيئات اللازمة هي نفس الاختلافات الحاصلة بسبب العقد
والتركيب قال صاحب المفتاح وتلك الهيئات التي يلزم رعايتها على التفاوت تسمى تصييب
المواضع منحصرة بشهادة الاستقراء انها اختلاف واخو كلم دون كلم اختلافا لا على نهج
واحد لاختلاف اشياء معهودة ولما كانت تلك الهيئات متكثرة منتهية الى ما لا يحصى
اعتبر المص في الرجوع حاصل تلك الهيئات يعني انها وان كانت لا يعد ولا يحصى الا ان
الاختلاف حاصلها وفي ثبتان الهيئة نفس الاختلاف ثبت انها عبارة عن نفس
الاعراب اذ الاعراب هو الذي يسميه النحويون اختلافا على ما قال المص رحمه الله في الاعراب
الاعراب هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل وهذا حديث اجمالي وتفصيل ذلك وتحقيقه
ان الكلم اذا ركبت بعضها مع بعض تحدث هناك بسبب العقد والتركيب معان مختلفة
هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذه المعاني عبارة عن الامور الخصوصية للفظ وهي
امور معنوية حاصلة للفظ لا ظهور لها بذواتها اصلا فلا بد هناك من امور اخر تبرزها
بذواتها حتى تكون امارة وعلامة دالة عليها ومرشدة اليها وهذا ما قال المص رحمه الله
في آخر الكتاب فانها اي المعاني المختلفة الحاصلة للكلم من جهة التركيب تستدعي ينتصب دليلا

على ثبوتها

على ثبوتها وتلك الامور المبرزة هي الرفع والنصب والجر اذ الاول يقتضي الاول والثاني يقتضي
والثالث يقتضي الثالث والحروف المسماة بحروف الاعراب ملحقة بها وفائدة مقامها وكل
من هذه الحركات والحروف اذا حصل في آخر الكلمة اوجب حصوله هناك حصول حالة مخصوصة
لآخر الكلمة والقوم يعبرون عن تلك الحالة بالهيئة فالهيئات اللازمة هي تلك الحالات
العارضة من جهة التركيب فليست الهيئة نفس الاختلاف ولا الاختلاف نفس الاعراب حقيقة
الا ان الاختلاف لما كان مؤديا للهيئة والاعراب لما كان مجعولا الهيئة نفس الاختلاف تارة
والاختلاف نفس الاعراب اخرى نقولهم الاعراب اختلاف الآخر باختلاف العوامل تسامح وتعلم
الاعراب ما اختلف آخر الاسم بسببه تحقيق فالاول كلام تقريبي والمقصود تعريف الافهام المتبدد
والثاني كلام تحقيق مبني على التحقيق البحت واما النحوي فلما كان مطمح نظره رعاية تلك الهيئة
بل رعاية ما يقتضيه الهيئة ولا ينتظم هذا المعنى الا باركان اربعة اذ لا وجود لذلك الا بوجود
امر مركب متضمن لهذه الامور وهذا المركب هو الذي يسميه القوم كلاما والا يخفى ان الكلام
مركب صادر عن فاعل مختار وهذا المركب وقد تقرر في العلوم الحقيقية ان كل مركب يصدر
عن فاعل مختار فلا بد له من علة مادية وعلة صورية ههنا واضافان فيه ومن علة فاعلية
وعلة غائية ههنا فاعل جاعل فالعلة الصورية ههنا هو الاعراب والعلة المادية هو المعرب
والعلة الفاعلية هي العامل والعلة الغائية هي المعاني المقتضية المنحصرة في الثلثة
المذكورة اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة بشهادة الاستقراء والتتبع اختصاص
كل بما نسب اليه هو ما بينه المص فتأمل كما سيجيء وبهذا يظهر ان ما نحن بصدده انما تم
بضبط امور اربعة الاعراب والمعرب والعامل والمقتضي لان غرض الفن يستتبع
ملاحظة هذه الامور الاربعة فمقتضى المناسبة قاضية بجعل الكتاب مرتبا على الاقسام
الاربعة كما فعل المص لا اله وهذا هو المقصود الذي كنا قاصدين له من اول هذه
البحث الى ههنا فالاقتصار على الاقسام الثلثة اعني المعرب والعامل والاعراب كما فعله
صاحب المفتاح تعسف ظاهر وسيجيء شرحه وبيانه بالنقض والتعويض من المص ان شاء الله تعالى
قوله واعنا مبتدأ خبره برعاية على نمط قولنا الحمد لله لازمة صفة هيئات بعد التركيب صفة
بعد صفة او متعلق بلازمة او ركز وفاكانا حاصلا بعد التركيب ومن جهته وبسببه والكاف اظهر
والتقييد به تنبيه على ان المعنى به عنده انما هو الهيئة التركيبية لا الهيئة التعديدية ولا
الوضعية فانه لا يجب للنحوي عنها والظرف الذي اعني على تفاوتها متعلق بالرعاية حال
منها او للغو والضمير للهيئات وعلى بمعنى مع كقوله جل مكان طوله وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم اي النحوي يعني بحفظها ورعايتها مع وجود التفاوت والاختلاف
الموجبين لعسر الرعاية وتعسر التحفظ عليها وقد حرروا بالنظر في امثال هذه المقامات

تغنى عنه ان فى نحو تولك ضرب زيد او ان كان مع قومه يغنى ضربهم مع كون قومه
ويجوز ان يكون على التعليل على ما صرح به فى قوله غلام ثقول الرمح مثقل غانمى اذا انا لم
اطعن اذا الخيل كرت اى رعايتها والقيام بحفظها لتعاظم ما وصعوبة شانها وعبارة
المفتاح حيث قال اى ان تلك الهيئات التى تلزم رعايتها على تفاوتها اظهر فى الاول
والاول اظهر اذ انتفى فليل الجدوى جدا ويجوز ان يكون حالا من الكلم وضميره راجعا اليها
وجعله حالا من ضمير لازمة تعسف ولا يخفى ان اعتبار التفاوت فى الهيئات اولى من اعتباره
فى الكلم لان تفاوت الاول يستلزم تفاوت الثانى دون العكس اللهم الا ان يعتبر هناك
ضرب من التقييد ولما الظرف الذى كثر اتى بحسب المواضع فلا يخفى انه متعلق بالتفاوت
اذ التفاوت بنشاة المحال والمقامات النوعية او الاعراب فى بعضها بالحركة وفى بعض
بالحرف والاول بعضه بالرفع وبعضه بالنصب وبعضه بالجر وقد اختلفت كلمة القوم فى ذلك
فمن قائل ان المواضع هى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ومن قائل بحسب المواضع
معناه بحسب الاسما المعربة بالحركات مستوفية للحركات الثلث او غير مستوفية لها وبحسب الاسما
المعربة بالحروف كذلك فقوله فى اول القسم الاول ويكون لفظا او تقديرا اشارة الى اقسام
المعربات ومن قائل ان المواضع اشارة الى الجمل الاربع المذكورة وردبانه لا تفاوت
الهيئات بحسب الجمل ولئن سلم اذ التفاوت تلازم البتة فليفهم قوله وحاصلها
قد فصل هذا الكلام تفصيلا ينبئك عما لا عادة هنا والدليل على هذا الرجوع
التتبع والاستقراء على ما قال صاحب المفتاح ان تلك الهيئات التى تلزم رعايتها على
تفاوتها بحسب المواضع وجهة التقديم والتاخير منحصرة بشهادة الاستقراء فى انها اختلاف
او اخو كلم دون كلم اختلافا على نهج واحد لا اختلاف اشتاء معهودة هذه عبارته ثم
قال فيتظهر من هذا ان الغرض فى هذا الفصل انما يحصل بضبط جملة القابل والفاعل والاثر
فلنضع جملة ثلثة ابواب احدها فى القابل وهو المسمى عند اصحابنا معربا وثانيها فى الفاعل
وهو المسمى عاملا وثالثها فى الاثر وهو المسمى اعرابا انتهى والمص رحمه الله ترك التقييد بقوله
اختلافا على نهج واحد لانه كانه اراد بكلم المعربات وبدون كلم المبنيات فلا حاجة
الى تقييد الاختلاف به اذ المراد هناك الاختلاف بالاعراب فالبنا واما صاحب المفتاح
فكانه اراد بكلم دون كلم ان الاواخر تارة تختلف كما اذا كانت حروفا صحيحة او جارية
مجرى الصحيح وتارة لا تختلف كما اذا كانت معتلة غير جارية مجرى الصحيح فوقع الاحتياج
الى القيد المذكور ليكون اشارة الى الاختلاف بالاعراب والبنا واما قول المص رحمه الله
اختلاف او اخو كلم دون كلم فيحتمل كلا الوجهين فان الاختلاف اذ لا مانع هنا بخلاف عبارة
المفتاح فافهم وقوله وحاصلها يرجع الى انها اختلاف حيث لم يقل وحاصلها يرجع الى

اختلاف

الى اختلاف تصريح بان المراد بالمرجعية انه هو ولا كذلك هذا اللفظ فان كون الاختلاف مرجعا
يحتمل ان يكون من قبيل قولهم مرجع الجود الى الغنى وقولهم مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطا
فى نادية المراد وقولهم مرجع الصدق الى الطباق الحكم للواقع ولا طباقه فان قيل فليكن كذلك
وهواه اى اذا التحقيق هذا على ما سبق تفصيله قلنا نعم الامر كذلك الا ان المراد الجرى على
سيرة التاليف وهو المقصود بالافادة او هو اقرب الى الفهم اذ قد سبق انه كلام تقريبى فليتامل
وتكرار الكلم مرتين تنبيها على ان المراد بالثانى غير الاول مبنيا كان او معربا على ما فصل فليفهم
قوله لاختلاف اشتاء معهودة يعنى للتاليف المقتضية من الفاعلية والمفعولية الاضافة
وهذا هو الظاهر المتبادر الى الفهم من قوله وما لاجله الاختلاف وهو المقتضى او المراد العوامل كان
قوله وما به الاختلاف لعلة المسافة بين المعنيين وعلى كل تقدير يفوت الاشارة الى احد
العلتين وعندى ان المراد كلا الامرين فلا فوت وقد يجعل اشارة الى الاول وتبعه
الاشارة الى الثانى اذ العوامل لا تنفك عن المعانى قوله فعليه البحث لم يهد كلاما كليا
جامعا لامور معلومة حاويا لاشتاء مخصوصة فى اول الامر ان يشتغل باخراج ما تضمنه
الكلام الكلى ذاك فتخرج بان هولا نتيجته رمزا خفيا الى ما فعله صاحب المفتاح حيث
اخرج منه العلل الثلث وترك الرابعة وهى الغائية فالمص رحمه الله وان اخذ هذا الكلام
منه الا انه تصرف فيه بحسنه وبهجه وجعل الاعراب صورة الاختلاف مبنى على ما حققنا
من انه لا ظهور للاعراب وبنى الكلام على التقريب فى التشبيه والا فالعلة الصورية
والمادية لا يتحققان الا فى الاجسام فالاعراب اشارة الى العلة الصورية ونبه عليه
بصورة الاختلاف والمعرب اشارة الى العلة المادية وجعله محلا للاختلاف تنبيها على
ذلك او هو بهذا الوجه اشبه الخشب الذى هو محل تصرف النجار ومكان له والعامل اشارة
الى العلة الفاعلية وهذا ايضا قول بالتشبيه والا فالفاعل حقيقة هو المتكلم والى هذا اشار
صاحب المفتاح بقوله والمراد بالفاعل ما دعا الواضع الى ذلك الاثر والا فالفاعل
حقيقة هو المتكلم وبهذا التقرير يضمحل ما يقال انه قد تقرر ان العلة الفاعلية خارجة
كالغائية والعامل فيما كمن فيه داخل فى الكلام جزء منه فكيف يكون العامل علة فاعلية
وجه الاضمحلال ان يجب خروجه انما هو الفاعل الحقيقى واما التشبيه بالفاعل فوجوب
خروجه ممنوع ثم قضية المناسبة قاضية بتنزيل ما هو خارج منزلة الفاعل وتشبيهه
به وهى فائدة هنا وهذا معنى لطيف غفل عنه الجمهور فافهم والمعانى المقتضية اشارة
الى العلة الغائية وهذا ايضا مبنى على التشبيه والا فالمقصود الاصلى من الكلام هو
الافادة والافهام والله اعلم بالمقصود والمرام قوله وانا اسوق اليك الاربعة
اى انا المختص بسوق العلل الاربع وتكميلها فتقديم المسند اليه قصر لسوق العلل الاربع عليه

قوله لعلة المسافة بين المعنيين

فالظاهر ان هذا اقصار فاورد اعلى من زعم اشتراك السوق هذا بينه وبين صاحب
المفتاح فتى التصريح بتخريج الاربع اولا تلويح وفى التقديم ثانيا تعريض وقد يجعل التقديم
للتقوى على نمط قولهم هو يعطى الجزيل اذ المقام مقام الايجاز بالموعود والتكميل والتتميم
لامر الموعود دون الاربعة لتقدير الامور لا العلل والسوق سوق الابل فى الصحاح ساق
الماشية يسوقها سوقا وسيقا فهو سائق وسواق وقال جاراله ساق الابل سوقا
وسياقة ومساقا حداها شبه البيان الوافى والتعرض الشافى بسوق الابل والجامع
الاقتدار التام والتصرف العام فاللفظ استعارة تصريحية تبعية او الاربعة مكنية
والسوق ترشيحية على ما علية صاحب المفتاح وشتان بكون الشان هنا اولى فافهم قوله
فى اربعة اقسام من قبيل ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم اى كل منها مباين فى قسمه
والظرف هو اللفظ والمظروف هو المعنى فليس ههنا ظرفية من الشئ لنفسه والظرف
اعنى بعون الله اى باذنه ونصرته متعلق باسوق او العون والنصرة راجع اليه ويجوز
ان يكون راجعا الى ما تضمنه الكلام من العصر والتفرد لسوق الاربعة وهذا اوجه واد ق
يفى بما ادركه العون والنصرة كما ادركنى او ما ادركه وقد ادركنى فلنختم الكلام حامدين
لله على نعمائه ومصلين على عبده ونبيه محمد خير رسله وانبيائه وعلى كل من تبعه من
صحابته وآله واحبائه القسم الاول فى الاعراب اللام فى القسم الاول
لام العهد الذى رجع اذ المعهود هذا مفهوم مما قبله مذكور هناك ضمنا فان قيل فيصير معنى
الكلام القسم الاول الذى فى الاعراب فى الاعراب وهو من لغو الكلام وله الحديث قلنا
ممنوع والاولية هناك فى اجمال العلل الاربع لا يستلزم الاولية بعد ذلك فى
تفصيلها وترتيب الكتاب على تلك الاقسام ليس القصد المفهوم هناك الا ان
هنا قسما هو اول من تلك الاقسام واما ان الاول هو الاعراب او المعرب او غير
ذلك على التعيين فلا فان قيل جعل الاقسام هناك ظروفا للعلل بقوله فى اربعة
اقسام وعكس الامر ههنا فما وجهه قلنا لو سلم فمبنى الامر على التجوز والتشبيه فتارة
شبه الالفاظ باوعية وظروف محتوية على مظروفات مخصوصة فيجعلونها ظروفا
واوعية للمعانى واخرى شبه المعانى بها فيجعلونها ظروفا واوعية للالفاظ فالكل
على الحقيقة ممنوع وعلى التجوز جايز بل حسن مليح فالمعنى الاول من الدلالة على ان هذه
الالفاظ من جهة شدة دلالتها على تلك المعانى وكمال ظهور تلك المعانى من تلك الالفاظ
صارت تلك المعانى كانها فى جوفها بحيث محيطة باحاطتها ثابتة فى مكانها وفى الثانى
من الدلالة على ان ظهور تلك المعانى ولمعانها على تلك الالفاظ كانه تجعل تلك المعانى
بمنزلة ظروف محيطة بتلك الالفاظ مشتملة عليها باشتمال الظروف بالمظروفات

واحاطتها

واحاطتها وتحقيق هذا المقام قد اودعناه فى حواشى المفتاح فمن حاول ان يحيط عليه
فليراجع اليه وبالجملة فالقسم الاول عبارة عن الالفاظ والاعراب معناها وظرفيتها لها
قد ظهر معناها وقدم الاعراب على المعرب مع تقدم المعرب عليه ومع انه علة صورية بالنسبة
اليها اذ قد تقرر ان اعنى الخوى اولا وبالذات راجع الى الاعراب ثانيا وبالعرض الى
المعرب فتقديمه عليه من قبيل تقديم الاهم على المهم وعقبه بالمعرب لما بينهما من شدة
الاتصال فورا لاشتباك والالتصاق اذ الاول هيئة لاقيام لها بنفسها والثانى
محله وما دته المقومة لها ثم قدم العامل على المقتضى اذ الاول فاعل مستقيم والثانى غاية متأخرة
قوله ووجوهه الخ يريد ان انواع الاعراب فى الاسم ثلث الرفع والنصب والجر وكان
حق الترتيب ان يبدأ بتفصيل الاعراب اولا ثم يشتغل بشان انواعه ثانيا الا انه
ترك الاول وبادر الى الثانى لانه كان اعتمد على ما صرح به سابقا من ان الهيئة هى الاختلاف والان
الاعراب هو صورة ذلك الاختلاف فحاصل ان الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف
العوامل وهذا هو الموافق لما صرح به المص لعدوله فى الاعراب على ما نهناك على ما هو المشهور بين المحققين
ثم تصريح المص رحمه الله هناك بهذا التفسير وتخصيصه هنا على رجوع البيات الى الاختلاف
وعلى ان الاعراب هو صورة ذلك الاختلاف يدلان على انه عنده مقرر بذلك وان هذا
التفسير مرضى عنده واسقاطه فى صدر القسم الاول مع عقده له ومبادرته الى الكلام يدل
بظاهره على بطلانه يدلان على انه ليس تعريفا صحيحا ووجه دلالته على بطلانه ان هذه الاربعة
الثلثة عبارة عن الحركات المخصوصة المعلومة وهن الواو الى ليست من انواع الاختلاف
ولا شك ان كلا منها اعراب فلو كان الاعراب اختلافا فيصح ان يقال الرفع اختلاف
والعالى باطل فالمقدم مثله وبالجملة فهذا غير منطبق عليه جدا على ان فى هذا التفسير فسادا
آخر وهو ان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته فى الآخر حتى يسمى اعرابا كما ذكره ابن الحاجب
رحمه الله ولهذا عدل عنه الى ما اختاره من ان الاعراب ما اختلف آخر المعرب به قائلا
هذا هو التفسير الصحيح الذى اختاره الشيخ عبد القاهر رحمه الله ولو ثبت الاختلاف الصرف
فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد
منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء
فلم يكن الاعراب اختلافا فهذا كلامه وههنا مباحث الاول ان تفسيرهم الاعراب
بما ذكروه اعنى ما اختلف آخر المعرب بظاهره منقوض بالعامل اذ يصدق عليه انه شئ اختلف
بختلف آخر المعرب بسببه ومن جهته الثانى ان تفسيرهم الاعراب بالاختلاف
تسامح والمقصود انه شئ يحصل عنده الاختلاف فالاختلاف لازم او ملزوم وحينئذ
يتحد التعريفان وينطبق الكلامان اعنى تفسيره بالاختلاف والقول بان الرفع والنصب

والجر انواعه فسقط القول بان الاختلاف امر لا يحقق بنوته في الآخر حتى يسمى اعرابا الثالث
ان في التقسيم المختار اثباتا للاختلاف من حيث لا يدري قائله بقوله ما اختلف آخره بان
لا يختلف شئ الشئ الا وهناك اختلاف اذ الاختلاف مصدر والفعل متضمن له لا محالة كذا
ذكره بعض المحققين الرابع ان الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف والبناء
ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات التي ليس ان التقسيم بالاختلاف
يوجب ان لا يكون زيد في اول تركيبه بعد وضعه العلمي في نحو جاءني زيد معربا اذ لا اختلاف
هنا السادس ان قولهم الاختلاف شئ واحد لعسف اذ هو ممنوع والجواب عن الاول ان
ما كنا به عن الحركة اعني الاعراب حركة يختلف آخر المعرب بسببها والقرينة المشعرة بذلك
قولهم وانواعه رفع ونصب وجر ان اصطلاحهم منعقد على ان الاعراب حركة البتة وهذه
قرينة مشهورة عندهم فاندفع النقض بالعامل وقد يجاب بان العامل كالعلة الموجدة
والباء دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد وضعفه ظاهر وعن الثالث ان المنكر هو كون
الاعراب اختلافا لا تحققه وثبوته في الجملة وهذا ظاهر لا ينكر فيه عاقل اذ لا شبهة لذي
نهية ان لآخر المعرب في حالة الثلث اختلافا وعن الرابع انا لا نسلم ان البناء عندهم
عدم الاختلاف بل البناء عندهم وصف يوجب كون آخر الكلمة على حال واحدة بل التحقيق ان
البناء هو السكون والاعراب هو الحركة فكونه احدهما ضد الآخر ومقابلا له ظاهر فان قيل
لو كان البناء سكونا لزم انتفاء البناء عن المبنيات التي اواخرها مبنية على الحركة ولا يخفى بطلانه
قلت ممنوع الا يرى ان الاعراب هو الحركة مع ان هذا لا يستلزم انتفاء الاعراب عن المعربات
التي اعرابها بالحروف وتحقيق ذلك ان تفسير الاعراب بالحركة والبناء بالسكون معناه
ان اصلهما ذلك وحقيقتهما كذلك الا انهم لما تأملوا في حقيقة ذلك وتعمقوا في غوره وجدوا
حقيقة الاول امارة ودلالة على المعنى المعتورة على الكلم المختلفة لان هذا المعنى هو السر الحامل
لهم على وضع الاعراب في الاسماء وحقيقة الثاني بعدم دلالته على هذه المعاني كون آخر الكلمة
على وتيرة واحدة ووجد وا هذه الحقيقة قائمة بالحروف المستتبعة بحروف الاعراب في الاول
وبالحركات المختلفة غير المختلفة في الثاني فاقاموا الحرف مقام الحركة في الاول والحركة مقام
السكون في الثاني توجيها الى التحقيق وتنبيها على ان الملحوظ هو ترتب الآثار المقصودة فليفهم
وهذا ما قال المصنف رحمه الله الحركات هي التي سميت دلائل الاعراب ولذلك ترى بعضهم يعدل
الى الحروف الا عند ضرورة وعن الخامس انه تسامح والمقصود انه شئ يحصل عنده الاختلاف
ومن شأنه ذلك كما حققناه وقد يجاب بان الاختلاف هناك ايضا حاصل اذ الآخر في
آخر هذه الكلمة قبل التركيب كان ساكنا فصار بعد التركيب متحركا كقوله ووجوهه اي
ضروبه وانواعه اشعار الوجوه للانواع والجامع كون كل منها مشتملا على خصوصية يمتاز

صاحبها

صاحبها بتلك الخصوصية عن غيرها والوجه علم في هذا المعنى ولهذه النكتة عدل عن العبارة المشهورة
وانواعه كذا وكذا ومنهم من يقول المراد بوجوه الاعراب طرائقه ووسائله يقال علمت هذا
الفعل على وجه عملك اي على نهجه طرزه وطريقته وكان حقه ان يترك الواو اذ المعنى
لعطف على ما قبله الا انه كانه قصد ان الواو زائدة لتحسين اللفظ على نمط قوله جل مكان
طوله حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او جعل الواو استينافية على نمط قولهم على الحكم
المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد والظرف اعني في الاسم ظاهره انه حال
عن المبتدأ والاوجه ان يجعل ظرفا للنسبة على نمط قوله جل مكان طوله ان الدين عند
الله الاسلام لان نسبة الجزاء المبتدأ وحمله عليه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك التقييد
والتقييد بالاسم تنبيه على انه لو كان في الفعل فانواعه هناك رفع ونصب وجر وسيجئ تفصيله
وذكر الرفع والنصب والجر جريا على ما هو المذهب عندهم من الفرق بين الفرقين اعني الاعراب
حركات الاعراب والبناء حركات البناء فالاعراب الحركات في الاول هذه الثلثة وهي اما
الضم والفتح والكسر والوقف فان قيل فهذا منقوض بقولهم في حق غير المنصرف وكان في موضع جر
مفتوح فاكذا اذكره سيبويه في كتابه ولا يخفى ان غير المنصرف معرب لامتناع اجيب بان غير
المنصرف لشبه المبني ففيه تنبيه على هذه المشابهة فافهم قوله ويكون لفظا او تقديرا اخ
ذكر انواع الاعراب ووجوهه فحاول الآن ان يبين انه قد يكون بالحركة كما هو اصله وقد يكون
بالحرف لاشتماله على ما هو المقصود من الدلالة على المعاني المعتورة على التحقيق الذي قدمناه لك
ثم اعتبر قسمة اخرى باعتبار الظهور والخفاء في الحركة والحرف فسمى اقسام الظهور مطلقا اعرابا
لفظيا واقسام الخفاء اعرابا تقديريا او الامارة المقصودة من الحركة والحرف ملفوظة
صريحا في الاول وغير ملفوظة كذلك في الثاني فالاقسام الممكنة ههنا بلاحظة الحركة والحرف والظهور
والخفاء ستة الاول الاعراب اللفظي بالحركة في جميع الاحوال الثالث الثاني الاعراب اللفظي
بالحرف في جميع الاحوال الثالث الاعراب التقديري بالحركة في جميع الاحوال الرابع الاعراب
التقديري بالحرف في جميع الاحوال الخامس الاعراب اللفظي والتقديري بالحركة في جميع الاحوال
السادس الاعراب اللفظي والتقديري بالحرف في جميع الاحوال فهذه هي الاقسام الممكنة
ههنا والمصنف رحمه الله ذكر امثلتها جميعا لكن لا على هذا النمط بل على النمط الذي يشتمل على
رعاية الاصالة والفرعية الكائنين بين الحركة والحرف فقدم في كل قسم ما هو الاصل من الحركة
على ما هو الفرع من الحرف فقوله لفظا او تقديرا نصب خبر كان والمصدر بمعنى المفعول اي
يكون الاعراب ملفوظا او مقدرا او ملفوظا ومقدرا او قوله بحركة او بحرف قيد لكل واحد
من الاقسام خبر بعد خبر او صفة والثاني اوجه اي يكون الاعراب ملفوظا كائنا بحركة او بحرف
ومقدرا كذلك وملفوظا ومقدرا كذلك فالاقسام بلاحظة الظهور والخفاء ثلثة لكن اذا

لتحسين

لوحظ تقييد كل من الثلثة بكل من الاخيرين على ما قررنا صارت الاقسام ستة وقد
اختلفت كلمة القوم في المنصوبين فمن قائل ان كان ناقصة وخبره بحركة او بحرف
وقوله لفظا مع شقيقته حال من المجرور والمعمول المخبر لا من الاسم ولا من ضميره او الاعراب
عنده نفس الاختلاف والاختلاف ليس بملفوظ انما الملفوظ هو الحركة او الحرف او يكون الاعراب
حاصلا بحركة ملفوظة او مقدرة او بحرف كذلك ومن قائل انه نصب على المصدر اي كون
لفظ او كون تقدير ومن قائل انه تمييز اي يكون الاعراب من حيث اللفظ والتقدير او بحرف كذلك
قائل انه نصب على نزع الخافض اي يكون الاعراب بحركة في اللفظ والتقدير او بحرف كذلك
وبما ذكرنا غنية عن جميع ذلك مع ان في كل من هذه الوجوه محذورا [illegible] فاعرابه بحركة
تفصيل لما اجمل وتفسير لما ابهم وتنبيه على ان الانكشاف التام انما هو بالاحاطة بالحال
والامثلة والمص رحمه الله قدم الاعراب اللفظي بحركة على الكل مراعاة للامثلتين او
قد تقرر ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاصل في الاعراب بالحركة ان تكون لفظيا
اي ظاهرا صورة الاعراب هناك لتجمع بين الاصلين وقدمه على ما يتضمن فرعا او غير
فقوله بحركة بالتنكير تنبيه على التعميم اي اية حركة كانت من الحركات يرشدك الى هذا انه
قدم الثالث اعني اللفظي والتقديري على الاقسام الباقية فانهم فيما آخره صحيح او حرف
صحيح نظير علة الحركات الثلث بلا كلفة والمراد بالجار ومجراه كل ما في آخره واو او ياء
قبلها ساكن كدلو وظبي فان حكمه حكم الصحيح في انه يجري عليه الحركات الثلث قوله
ثم ان كان منصرفا الخ يريد ان هذا تفصيل آخر فوق التفصيل الاول يعني ان هذا في
معنى التفصيل الكامل من الاول فكلمة ثم لمجرد الترتي في البيان والاظهار وازالة الخفاء و
التدرج الى درج الارتقاء ومن الناس من يقول انها للتنبيه على البعد بين الاجمال والتفصيل
فضميره كان للاعراب صحيح لملاحظة تقييده بالاعراب اللفظي بالحركة يعني ان كان الاسم الصحيح
الذي هو معرب بالحركة الملفوظة منصرفا فتسقط الاعتراض بان ذلك منقوض بالاسماء الستة
والمثنى وجمع المذكر السالم اذ يصدق على كل منها انه اسم منصرف غير ملحق به علامة الجمع مع ان
اعرابه ليس بالحركة فضلا عن ان يكون بالحركات الثلث فقوله غير ملحق خبر بعد خبر او وصف
للخبر وفاعل ملحق الف وتاء وتقييد الالف والتاء بكونهما للجمع احتراز عن الف وتاء البير
للجمع كخوذات وعزاة للرجل الذي لا يطرب قوله فبالضمة رفعا خبر الشرط المتقدم
صدره بالفاء اذ الجملة اسمية اي فهو معرب بالضمة اي فهو معرب بالضمة بتوبة المقام فالمقدر
مخصوص بدلالة اقوى على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فقوله رفعا حال من ضمير الخبر
اي فهو معرب بالضمة حال كونه مرفوعا فقوله والفتحة عطف على الضمة والعامل فيه حرف
الجر وقوله نصبا عطف على رفعا والعامل فيه مقدر كما قررنا في العبارة عطف للمعمولين

على مثلها

على مثلهما بحرف واحد والعامل مختلف ومثل المص رحمه الله الى جوازه على ما يلوح من كلامه فيما
سيجيء لكن بشرط تقدم المجرور على المنصوب وههنا كذلك ويمكن ان يقال العامل
في التحقيق واحد فلا يكون من هذا الباب وفيما ذكرنا غنية عما يقال ان الثاني بالفتحة
بمعنى مع اي فهو مع الضمة وحاصل كلامه ههنا ان مثل هذا الاسم معرب بالضمة حال الرفع
وبالفتحة حال النصب وبالكسرة حال الجر وكلامه ههنا لا يتضح الا بمقدمتين احديهما
الفرق بين الضم والرفع والفتحة والنصب والكسرة والجر وثانيتهما ان الرفع والنصب
والجر كل منهما كم هو اما الاول فبيانها ان بين الضم والرفع عموما وخصوصا اذ الرفع
يوجد في الالف والواو والضم ههنا فيكون اعم ولان الضم يوجد في حيث دالرفع هنا
فيكون اخص وكلاهما يوجد في مثل جاءني الرجل وكذا الحال في اخويه فان الفتح يوجد
في ضرب ولا نصب هنا فيكون اعم والنصب يوجد في الالف والياء ولا فتح هنا
فيكون اخص وكلاهما يوجد في مثل رأيت زيدا وكذا الكسر والجر فان الكسر يوجد
في مثل لزيد ولا جر هنا فيكون اعم والجر يوجد في الياء ولا كسر هنا فيكون اخص
وكلاهما يوجد في مثل مررت بزيد واما ان نية فلانه قد تقرر ان الرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة فالرفع لشبهه بالضم والالف والواو و
في مثل جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب لربعة الفتح والكسر والالف
والياء في مثل رأيت مسلما ومسلمين وابيك ومسلمين والجر لثلثة الكسر والفتح
والياء في مثل مررت بزيد وبأحمد وبمسلمين ومسلمين وبابيك فاذا احاط علمك بمجموع
ما تين المقدمتين حصل لك العلم بمغزى هذا الكلام يعني المؤدى المنصرف في موضع يجب ان يوجد
فيه علامة الفاعلية اعرابه بهذه الحركة المخصوصة اعني الضم نحو جاءني زيد وفي موضع يجب
ان يوجد فيه امارة دالة على مفعولية اعرابه بالفتحة التي هي هذه الحركة المخصوصة في نحو رأيت
زيدا وفي موضع يجب ان يوجد امارة دالة على كونه مضافا اليه اعرابه بالكسرة نحو مررت
بزيد وهذا اعني اعراب المؤدى المنصرف جار على ما هو الاصل فيما هو الاصل اذ الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركات والاصل في الاعراب الذي هو بالحركة ان يكون بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا فان قيل قد تقرر ان الضمة والفتحة والكسرة من القاب البناء عند البصرية فلم استعملها
المص رحمه الله ههنا في الاعراب قلنا هذه الحركات الثلث عند البصرية اذا اطلقت فهي
لا تقع الا على الحركات غير الاعرابية بناية كانت كجئت او لا كالضمة قاف قفل اما اذا ذكرت
وكان هناك قرينة تدل على المقصود فيراد هناك حركات الاعراب ايضا وكلامهم ههنا من هذا
القبيل فانهم قد اطلقوا كلا من هذه الحركات على الحركة الاعرابية لضرورة دعتهم الى ذلك
اذ المقصود بيان حال اعراب هذا القسم من الاسماء فالتصوير بهذه الصورة اول على المقصود

وابلغ في ازالة الخفاء والله اعلم بحقايق الاشياء ثم ان عبارة ابن الحاجب رحمه الله
ان المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
والمص رحمه الله عدل عنها الى قوله ان كان منصرفا غير ملحق به الف وياء للجمع لانه اخصر
ولان اللفظ بمفهومه يتناول المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف نحو رجال فان قيل نعم
الا انه يتناول الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم ايضا قلنا قد ينهناك على
ان هذه الامور المذكورة خارجة لان الاسم المنصرف مقيد بكونه صحيحا او جاريا مجراه وهذا
مقيد بكون اعرابه بالحركة اللفوظة فصحت العبارة والكلام وانطبقت على المقصود
والمرام وخرجت هذه الامور وتبدلت الظلمة الى النور قوله والا ان لم يوجد هذا
الجمع اعني كون الاسم المذكور منصرفا وكونه غير ملحق به علامة الجمع فانتفاء هذا الجمع اما بانتفاء
احد جزئه اعني الانصراف او انتفاء الالحاق او بانتفاء كل منهما بان يكون ممتنعا
الصرف ولحقه به تلك العلامة فمثال الاول نحو احمد ومثال الثاني نحو مسلمات ومثال
الثالث نحو زينبات ولما كان حكم الثالث حكم الثاني اكتفى المص رحمه الله بمثال الثاني
ولم يذكر للثالث مثالا على حدة وقوله والفتحة او الكسرة كلمة او تنبيه على ان احد الامرين
لازم في هذا القسم اما جعل جره تابعا لنصبه وجعل نصبه تابعا لجره اما الاول ففي
غير المنصرف نحو رأيت احمد ومررت باحمد فان جره تابع لنصبه واما الثاني ففي جمع المؤنث
نحو رأيت مسلمات ومررت بمسلمات فان نصبه تابع لجره على عكس ما تقدم والسر في الفصلين
ما اشار اليه المص بقوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل فالفرع هنا غير المنصرف واصله الفعل
اذ هو من حيث انه شبيه بالفعل فرعه وجمع المؤنث السالم اصله جمع المذكر السالم والاصل
الاول ممنوع عن الجر فمنع غير المنصرف ايضا منه تحقيقا لفوعيته اياه واما الثاني فلان نصبه
تابع لجره فعلوا ذلك في جمع المؤنث ليكون الفرع تابعا للاصل ولئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل فان قيل قد تقرر ان الاعراب بالحركة اصل والفرع معرب هذا الاعراب والاعراب
بالحرف فرع والاصل معرب هذا الاعراب وهذا تفصيل للفرع على الاصل لا تعني بالمزية الا هذا
قلنا الاصالة باعتبار الخفة والفرع هنا اصل هذا الاعتبار اذ الاتيان بالحرف ضروري
تحقيقا لمعنى الجمعية فلولا الحرف لانتفت الجمعية فجعل نفسه امارة للمعنى المقصود ايضا
ليكون جامعا بين الدالين ثورت خفة ليست لوجي بالحركة ايضا فليفهم وقد يقال
اصل غير المنصرف المنصرف اذ الاصل في الاسم الانصراف وبعض المنصرف لم تتم له العلامات
كجمع المذكر السالم والمؤنث السالم والمبني فجعلوا غير المنصرف ايضا غير تام العلامات
اجراء للفرع على وتيرة الاصل وبالجملة فقوله اجراء تعليل لما تضمنه الكلام السابق من مخالفة
الاصل انما جيء بذلك مخالفا للاصل ليكون الفرع مجرى على طريقة الاصل فالوتيرة الطريقة

يقال

يقال جرى فلان على وتيرة فلان اذا ذهب مذهبه وسلك مسلكه في الصحاح والوتيرة الطريقة
يقال ما زال على وتيرة واحدة ومن الناس من زعم ان الاجود ان يجعل قوله اجراء تعليلا لما
اعني قوله او الكسرة ولذلك اقتصر عليه المص رحمه الله في غير هذا الكتاب قوله
واعرابه تقديرا الخ فرع عن الاعراب اللفظي بالحركة فشرع في الاعراب التقديري بالحركة
وبيانه الوجه في الترتيب الذي اشره المص رحمه الله فلا تغفل قوله فيما آخره الف اعني
معرب آخره الف مقصورة والمراد بالاسم ما ليس بحرف ولا ظرف فاندفع النقض بلولا
ومتى واذا ونحو ذلك ولو سلم فلفظ ما كناية عن الاسم المعرب كما قدرناه وذاك مبني حتى
لو سمي بذلك فكذلك والمراد بالالف المقصورة ما يكون غير ممدودة فالتقييد تنبيه على ان الممدودة
ليس اعرابها تقديريا بل لفظي او المراد بالمقصورة الممنوعة من جريان الحركات عليها والمحترز
منها من القصر وهو المنع والحبس في التنزيل حور مقصورات في الخيام والمحسوبات والالف
المقصورة اعم من ان يكون الف التأنيث كحبلى او الفا منقلبة عن الواو كعصا او الف العلة
وهي امتناع جريان الاعراب على آخر الكلمة قائمة في الفصلين لا تفاوت في البين وتحقيق
ذلك ان تقدير الاعراب معناه جعل الاعراب مقدرا غير ظاهر وقد تقرر ان الاصل في
الاعرابية الظهور ولا مصير الى العدول عنه الا لعلة مانعة عنه وتلك العلة المانعة بسبب الاستقراء اما ان التعذر والتعسر انما تعذر النطق
بتلك الكلمة بان تلك الحركة واستحالة وتعسر النطق واستقاله فالتعذر في باب الالف
باب عصى والمراد به كل معرب مقصور واليه الاشارة بقوله فيما آخره الف مقصورة نحو عصا
الخ باب غلامي ومسلمي واليه الاشارة بقوله او اضيف الى ياء المتكلم نحو والمراد به كل مفرد
او جمع معرب بحركة مضاف الى ياء المتكلم الخ باب المنقوصات واليه الاشارة بقوله ومنه ما فيه
اعراب محكي نحو فوجه التعذر في القسم الاول ان الالف لا تقبل الحركة اذ لو حركته لاخرجته
الى حرف آخر وهذا المانع قائم في الاحوال الثلث فيكون اعراب نحو عصى تقديريا مطلقا في الاحوال
كلها وفي القسم الثاني ان في ما قبل الياء كسرة لازمة ايقاعا للموافقة بين ياء المتكلم وحركة
ما قبلها فصار محل الاعراب مشغولا بحركة الموافقة فتعذر تحريكه بحركة اخرى وفي القسم
الثالث ان محل الاعراب مشغول بحركة الحكاية فامتنع تحريكه بحركة اخرى واما التعسر ففي مثل
الاسم المنقوص فان اعرابه بالحركة مستثقل في حالتي الرفع والجر لان الضمة والكسرة عليه
بقوله واعرابه لفظا وتقديرا بحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاري القاضي الخ وفي
كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه واليه الاشارة بقوله
وفي الجمع مضافا الى ياء متكلم نحو هؤلاء مسلمي وسيأتي بقية تفصيله هناك باذن الله
قوله او اضيف معطوف على الصلة عطفا للجملة الفعلية الى مؤولة على الاسمية على نمط زيد قام

وقام عمرو والنكتة ظاهرة اذ المراد بالاولى الثبوت وبالثانية المضي او قد ورد في الاستعمال
هكذا والمقصود شرحه وبيانه ولذا لم يقل او اضاف وهو مضاف فانهم وقوله مفردا او جمعا حالان
من ضمير اضيف والجملة الاسمية اعني قوله اعرابه بحركة حال اخرى من الضمير المذكور على نمط قوله والله
يتقلب لنا سالما برد اك تجيل وتعظيم فحسن ترك الواو والاكتفاء بالضمير على ما صرح به
الشيخ عبد القاهر رحمه الله فما اضيف الى ياء المتكلم مقيد بقيدين للافراد او الجمعية وكونه
معربا بالحركة لا بالحرف فالملحوظ بعقده به بوجه يتناول المفرد والجمع فاندفع النقض بخوني
وحمة عشري لانه وان كان لصدق على كل منهما انه مفرد مضاف الى ياء المتكلم الا ان
الاول خارج بتقييد المضاف بكونه معربا بالحركة اذ هو معرب بالحرف المقدر واما الثاني فان كان
معربا بالحركة تقديرية فدخوله واجب فلا نقض وان كان مبنيا له حركة محلية كسائر المبنيات
فقد فرج بالتقييد يكون المضاف معربا وعلى كل تقدير فلا نقض وسيجيء تفصيل القول في ذلك
باذن الله تعالى وهناك يسمع ما هو الحق فيه واما ما وقع في الشروح ههنا من هذه الجملة صفة
لقوله جمعا فهو تعسف ظاهر اذ لو اعتبر هذا القيد في المفرد ايضا فالحذف وان لم يعتبر ناقض
وبالجملة تقييد المفرد بهذا القيد احتراز عن نحوني وتقييد الجميع باحتراز عن جمع المذكر السالم
المضاف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري بالحرف والمقصود بالبحث ههنا ان كل مفرد او جمع
اضيف الى ياء المتكلم وكان اعرابهما بالحركة لا بالحرف فاعرابه تقديري بحركة في الاحوال كلها
اذ الاعراب سبوق بالاضافة لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته فالاول الاضافة ثم جعل
المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب وقد سمعت انهم يلتزمون ههنا كسرة وسمينا ما كسرة الملائمة
والموافقة فلزم اذن ان يكون الاعراب تقديريا اذ يتعذر ظهوره لفظا اذ ذاك لاشتغال
آخره بكسرة الملائمة فان قيل فليجعل المضاف الى ياء المتكلم معربا لفظيا على حال الجر وليجعل الكسرة كسرة
الاعراب لا كسرة الملائمة اذ الاعراب اهم وتقديم الاهم على المهم اهم قلت اذا كان لنا
مطلوبان وكان هناك طريقان واحد الطريقين يفوت احد المطلوبين دون الآخر يجمع بينهما فالواجب
ان يصار الى الطريق الجامع وجعل الكسرة اعرابية تفويت للملائمة المطلوبة لا يمكن تداركها
وجعلها للملائمة ليس تفويتا للاعراب بالكلية لامكان التدارك بجعله تقديريا فتعين الثاني
لما فيه من رعاية الجهتين بقدر الامكان على انا قد نبهناك على ان تلك الكسرة سابقة على الاعراب
واما انه ممكن بجواز ان يكون تلك الكسرة علامة وهو دليلا على الامرين او لا فيه تردد والظاهر
انه لا مانع كالحرف في جمع المذكر فانه دليل على الاعراب ومع الجمعية معا اللهم الا ان يقال
الحرف لقوته يعد على الامرين والحركة ليست بمثابته فكثرت المسافة في البين

نعم غلامي تمثيل للمفرد والمضاف اليه فانا للجمع فانا مصحح ومثاله مسلماتي واما مكسر ومثاله رجالي
والاكتفاء بالاول رمز خفي الى ما ذكرناه من النكتة في عطف الفعلية المنوية على الاسمية

فافهم

وقام عمرو والنكتة ظاهرة اذ المراد بالاولى الثبوت وبالثانية المضي او قد ورد في الاستعمال
هكذا والمقصود شرحه وبيانه ولذا لم يقل او اضاف وهو مضاف فانهم وقوله مفردا او جمعا حالان
من ضمير اضيف والجملة الاسمية اعني قوله اعرابه بحركة حال اخرى من الضمير المذكور على نمط قوله والله
يتقلب لنا سالما برد اك تجيل وتعظيم فحسن ترك الواو والاكتفاء بالضمير على ما صرح به
الشيخ عبد القاهر رحمه الله فما اضيف الى ياء المتكلم مقيد بقيدين للافراد او الجمعية وكونه
معربا بالحركة لا بالحرف فالملحوظ بعقده به بوجه يتناول المفرد والجمع فاندفع النقض بخوني
وحمة عشري لانه وان كان لصدق على كل منهما انه مفرد مضاف الى ياء المتكلم الا ان
الاول خارج بتقييد المضاف بكونه معربا بالحركة اذ هو معرب بالحرف المقدر واما الثاني فان كان
معربا بالحركة تقديرية فدخوله واجب فلا نقض وان كان مبنيا له حركة محلية كسائر المبنيات
فقد فرج بالتقييد يكون المضاف معربا وعلى كل تقدير فلا نقض وسيجيء تفصيل القول في ذلك
باذن الله تعالى وهناك يسمع ما هو الحق فيه واما ما وقع في الشروح ههنا من هذه الجملة صفة
لقوله جمعا فهو تعسف ظاهر اذ لو اعتبر هذا القيد في المفرد ايضا فالحذف وان لم يعتبر ناقض
وبالجملة تقييد المفرد بهذا القيد احتراز عن نحوني وتقييد الجميع باحتراز عن جمع المذكر السالم
المضاف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري بالحرف والمقصود بالبحث ههنا ان كل مفرد او جمع
اضيف الى ياء المتكلم وكان اعرابهما بالحركة لا بالحرف فاعرابه تقديري بحركة في الاحوال كلها
اذ الاعراب سبوق بالاضافة لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته فالاول الاضافة ثم جعل
المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب وقد سمعت انهم يلتزمون ههنا كسرة وسمينا ما كسرة الملائمة
والموافقة فلزم اذن ان يكون الاعراب تقديريا اذ يتعذر ظهوره لفظا اذ ذاك لاشتغال
آخره بكسرة الملائمة فان قيل فليجعل المضاف الى ياء المتكلم معربا لفظيا على حال الجر وليجعل الكسرة كسرة
الاعراب لا كسرة الملائمة اذ الاعراب اهم وتقديم الاهم على المهم اهم قلت اذا كان لنا
مطلوبان وكان هناك طريقان واحد الطريقين يفوت احد المطلوبين دون الآخر يجمع بينهما فالواجب
ان يصار الى الطريق الجامع وجعل الكسرة اعرابية تفويت للملائمة المطلوبة لا يمكن تداركها
وجعلها للملائمة ليس تفويتا للاعراب بالكلية لامكان التدارك بجعله تقديريا فتعين الثاني
لما فيه من رعاية الجهتين بقدر الامكان على انا قد نبهناك على ان تلك الكسرة سابقة على الاعراب
واما انه ممكن بجواز ان يكون تلك الكسرة علامة وهو دليلا على الامرين او لا فيه تردد والظاهر
انه لا مانع كالحرف في جمع المذكر فانه دليل على الاعراب ومع الجمعية معا اللهم الا ان يقال
الحرف لقوته يعد على الامرين والحركة ليست بمثابته فكثرت المسافة في البين

نعم غلامي تمثيل للمفرد والمضاف اليه فانا للجمع فانا مصحح ومثاله مسلماتي واما مكسر ومثاله رجالي
والاكتفاء بالاول رمز خفي الى ما ذكرناه من النكتة في عطف الفعلية المنوية على الاسمية

فافهم وتذكر وقوله على رأي اشارة الى ما ذهب اليه المتأخرون من ان المضاف الى ياء المتكلم
في الصورتين معرب وهو المذهب المنصور ونص على ترجيحه الجمهور قال ابن الحاجب رحمه الله
من زعم انه مبني فقد غلط اذ الاضافة الى المضمر لو كان سببا موجبا للبناء لبني نحو غلامك
وغلامه ووجه الاعراب فيه ظاهر لانتفاء موجب البناء وقوله والاعرف اشتهر معناه ان القول
بالبناء اشتهر اذ الاكثرون على ذلك صرح به المص لعرامه وغيره وكونه اشهر لا ينافي كونه
اضعف لان رجحان القول بقوة دليله واستحكامه لا بكثرة القائلين وبالشهرة بين والشهرة
وبالجملة فكلامه لا يدل على ان المختار عنده هو البناء بل مما يدل على ان المرضي عنده هو الاعراب
لانه بعد التعرض لاشهرية القول بالبناء اقام الدليل على الاعراب بقوله ويعضد الاول الخ
اي تأييده قولهم سلماي ومسلمي ووجه التأييد ان الاضافة الى المضمر لو اوجب البناء لكان
المثنى المضاف الى ياء المتكلم والجمع المذكر المضاف اليه مبنيين واللازم باطل اذ هما معربان
اتفاقا اما الاول فلانهم يقولون مسلماي واصله مسلمان فلما اضيف الى ياء المتكلم
سقطت النون بالاضافة فاعرابه بالالف الرفع كما كان قبل الاضافة واما مسلمي فان
فتح الميم فهو المثنى نصبا وجرا وان كسر فهو الجمع كذلك وكذا ان ضم فهو جمع معرب قال
اصل مسلمي بضم الميم مسلموي اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة قابلة للادغام فقلبت
الاولى اعني الواو الى اخفهما اعني الياء اذ المقصود من الادغام التخفيف وادغم بعد القلب اولا
في الاخرى وكسر ما قبل الياء تكميلا للمقصود الذي هو التخفيف فالواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في جاءني مسلمي واما في حالة النصب والجر فالياء باقية غاية الامر انها مدغمة والمدغم ثابت
والحاصل ان جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فهو معرب بالحرف في الاحوال كلها
الا ان رفعه بالواو المقدرة ونصبه وجره بالياء الملفوظة فقوله مسلمي بالحركات الثلث
دليل على المذهب الاول العامل في الاعراب هو مقتضى المص رحمه الله فالالزام حاصل
بكل حال فافهم فالمثنى في الاحوال الثلث ودليل والجمع كذلك الا ان المص رحمه الله عبر عن
رفع المثنى بقوله مسلماي وعن نصبه وجره وعن رفع الجمع ونصبه وجره بقوله مسلمي
فمسلمي تعبير عن الاحوال الخمس ومدار الامر على حركة الميم والميم حامل للحركات الثلث
والحركات الثلث حاملة للاحوال الخمس والاحوال الخمس حاملة لاحوال الاثنين بتمامها
وهذا الموضع من الاختصارات اللطيفة المختصة بالكتاب والقوم عنه قاصرون وكل
حرب بمالديهم فرحون فقوله قولهم اي مقولهم وقوله مسلماي وتلوه بيان وتفسير له
او القول مصدر ومسلماي مفعوله والظرف اعني قوله بالاعراب حال من فاعل يعضد
واعلم ان ههنا قولا ثالثا وهو ان المضاف الى ياء المتكلم ليس بمعرب ولا مبني وآلة ذهب
قوم وسموه خصيا ولما كان هذا المذهب ساقطا عن درجة الاعتبار من جهة ان القول

بجواز كون اسم واقع في التركيب لا معربا ولا مبنيا بل غير معقول أسقط المصنف رحمه الله غرضه
الالتفات فبقي هناك قولان الأول القول بأنه الخ القول بالاعراب والأول مذهب
الجمهور من الاوايل حتى ان القوم يصرحون بان مذهب النحاة ذلك وان مذهب بعض
المتأخرين كابن الحاجب رحمه الله ومن تبعه من المحققين ولهذا جعل المصنف رحمه الله القول
الاول اعرف اشهر هنا وصرح في غير هذا الكتاب بان الاول مذهب الاكثرين فالقول
بان كونه مذهب الاكثرين محل نظر اذ قال فلان وذهب قوم الى انه مبني ليس بشئ قوله
ومنه ما فيه الخ اي من قبيل المركب التقديري بالحكاية وتوضيح المقام ان حاله اعراب في الاصل
وحكي ذلك الاعراب فهو معرب تقديرا سواء كان جملة نحو تابط شرا فانه كان في الاصل جملة الا
انه لما جعل علما لرجل وحاولوا الاشعار بما كان عليه قبل شركوا الاعراب الاول بحاله ولا لانه على
القضية الاصلية فاشتغل الآخر باعراب الحكاية فتعذر ظهور الاعراب لفظا فيكون الاعراب
تقديريا فان قيل كلامهم في مباحث اسباب منع الانصراف صريح في ان هذا المركب مبني لانهم
اشترطوا في تقدير التركيب انتفاء الاسناد وعللوه بانه لو كان هناك اسناد لكان مبنيا
وحكيا على حاله ومنع الصرف مع بابا للعربات والتصريح المصنف رحمه الله ههنا بكونه معربا بانا فيه
بل بما فيما صرح به في بحث التركيب هناك فكيف التوفيق بين الكلامين قلنا ما ذكروه من انه
مبني اراد وا به بناءه من حيث المحلية وما ذكروه من انه معرب اراد وا به اعرابه من حيث العلمية
تقريره ان علة البناء هو كونه جملة وهذه العلة وان انتفت في العلمية الا ان اعراب الاصل
يقتضي ملاحظة حيثية المقتضية للبناء اذ لا انتفت بالكلية لما بقي اعرابه الاصلي لكن لما عدمت علة
وجب الحكم ببنائه فان قيل تدظر في تجويزكم هذا ان فيه وجهين الاعراب والبناء فلم اوجبتم
جواز هما في خمسة عشر رعاية للجانبين قلنا قد تقرر ان السقل من البناء الى الاعراب جائز واما
النقل من اعراب الى اعراب فلا وفيه كلام سيجئ بيانه في غير المنصرف وبالجملة فبيان هذا
ليس علة البناء في مابط شرا هو الحكاية للقطع بانها موجودة الآن فكيف يصح الحكم باعرابه
فان قيل بنيم بعرف العرب المقدر اعرابه عن المبني مع اشتراكهما في عدم الظهور وما وقع الفرق
بين القسمين او جعلوا الاعراب في احدهما تقديريا دون الآخر محليا قلنا امتناع ظهور الاعراب
ان كان مبنيا على علة البناء فاللفظ وان كان مبنيا على مانع آخر فاللفظ معرب واعرابه
مقدر نحو كم وعندو نحو هما من المبنيات ونحو عصى ورحى من المعربات قال المصنف رحمه الله الاعراب
في نحو عصا تقديري والفرق بينه وبين المثنى ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة تقدر
في آخر الكلمة والا لذهب لانقلبت الواو والياء في عصا الفا واعراب المثنى محلي ولا تقدير
للحركة فيه انتهى وقد اصطلح القوم على انهم يقسمون الاول بالتقديري والثاني بالمحلي ومعنى الاول
ان الحركة في آخره مقدرة ومعنى الثاني ان لفظ المثنى وقع في محل اوقع فيه معرب صحيح الآخر

لنظر

انظر هناك اعراب نصفيه عامله فيكون اعرابه محليا وهذا اصطلاح المتأخرين وهو تعبير حسن
لما فيه من الاشعار بوجه الامتياز مع الامتياز واما الاوايل منهم فلا يفرقون بينهما ولهذا
قال بعضهم في المفصل الاسم المعرب اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا قوله
جملة سعوله نصب خبر كان وضميره كان ما فيه اعراب لا للجملة يعني سواء كان ما فيه الاعراب جملة
منقولة او مفردا وقدم خبر كان على كان اذا المقصود السوية كما اشرنا اليه وقد صرحوا بانه اذا
كان المقصود السوية بين امرين وكان هناك كان تقانون ذلك فقدم خبرها وتوسطها
بينهما وتصريح المصنف رحمه الله بالمفرد وتمثيله بزيد افي منزيد اصر كان في ان المفرد يكون محكيا وهذا
هو المواقق لما صرح به صاحب الكشاف وسنذكره الآن سيبويه وكثيرا من النحاة صرحوا
بان المفرد لا يكون محكيا اصلا وسيجئ زيادة بيان لهذا الكلام باذن الله تعالى قوله
نحو مابط شرا تمثيل للجملة المحكية المنقولة ومابط شرا اسم رجل وهو ثابت بن جابر الفهمي
وذكروا في وجه تسميته وجها الاول انه خرج من داره واخذ تحت ابطه سيفا فسئل عن ذلك
فقال لا ادري الا مابط شرا ان ستهر به فسمي به والمراد بالشر السيف او هو سبب
الشر انه قدم على الحي وتحت ابطه سيف الثالث انه كان شجاعا والكمال شجاعته كان لا يفارق
السيف غالبا وسبب شجاعته قد فصلناه في حواشي المفتاح لتفصيل الامر يدا عليه فجاول
ان يعرفه فعلية خبر اجع اليه والتابط من الابط والابط مائت الخاص مذكر ومؤنث ومابط
الشئ جعله تحت ابطه كذا في الصحاح ثم قال يقول جاءني تابط شرا ومررت بتابط شرا
تدعه على لفظ لانك لم تنقله من فعل الى اسم وانما سميت بالفعل مع الفاعل جميعا رجلا
فوجب ان تحكيه ولا تغيره وكذلك كل جملة تسمي بها مثل برق نحره وذرى حبا قوله
في استعلام من يقول الخ يعني انما نصب زيدا في من زيدا اصر كان لانه استعلام ممن يقول
رايت زيدا فنصب اشعارا بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول رايت لا بالفعل
فيلزم رجوع الاستفهام الى اللفظ اذ الحكم في المحكيات على اللفظ المجرد مع قطع النظر عن
المعنى كما يقول من حرف جر وضرب فعل ماض ولا يخفى بطلانه لانا نقول ممنوع بل ليست الحكاية
الا ما ذكره صاحب الكشاف حيث قال الحكاية ان يجئ بالقول بعد نقله على استفتا
صورته الاولى ولا دلالة في كلامه على اشتراط ما ذكرتم فان قيل كلامه حجة عليكم لانه
زيدا ليس بقول اذ القول مركب لا غير قلنا مرادهم بالقول اللفظ سواء كان مفردا
او مركبا قال ابن جني لفظ القول يقع على الكلام التام وعلى الكلمة الواحدة اما لفظ
الكلام فمختص بالجملة التامة ولفظ الكلمة مختص بالمفرد وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في
شرح الكشاف وفي حواشي المفتاح فليطلب هناك قوله وكخمسة عشر نحو من الاصل
خمسة عشر حذفت الواو اذ قصد امزج الاسمين وتركيبهما وبني الجزء الاول اذ هو لا جانبه الى

اشبه الحرف وبنى لجزاء الشبه تضمنه حرف العطف كما اشرنا اليه وانما بنى الجزآن على الحركة تنبيها على
عروض البناء واختاروا الفتحة تخفيفا لبعض الثقل الحاصل من المزج والتركيب وبالجملة فخمسة عشر
اذا جعل علما فيه وجهان الاول ان يعرب لفظا لزوال موجب البناء وهو تضمنه حرف العطف
واضمحلاله بجعله علما او الكلمتان لما استرقتا وصارتا بمنزلة بعلبك فاعرب مثله فيقال جاءني
خمسة عشر بضم الراء ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بفتح الراء الثاني ان يجعل معربا تقديريا او
الآخر مستغنيا بالاعراب المحكي فوجهان يكون اعرابه تقديريا او قد تقرر ان المنقولات اعرابها
باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه وتجوز الوجهين هنا وتخصيص ما قبله اعني
ما نقط شرابا حدهما مبني على انه لو جرى الاعراب اللفظي ايضا هناك لكان فيه نقل من البناء الى الاعراب
الى اعراب وهو غير جائز بخلاف ما نحن فيه فان فيه نقلا من البناء الى الاعراب وهو جائز فقوله
على حال من المضاف اليه اعني خمسة عشر لانه مفعول معنى اذ المعنى وكل ما تامل خمسة عشر او حال من ضمير الخبر
اعني يحتمل تقدم على ذي الحال والعامل جميعا على نمط قوله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون وضمير منه
راجع الى المرب بالتقديري وقوله فيمن بنيته على الفتح معناه ان هذا اعني كونه اعرابه تقديريا انما
هو في قول من بناه على الفتح كما ذكرناه قوله واعرابه لفظا وتقديرا فرع من المرب بالحركة
بقسميه اعني اللفظي والتقديري فتشتمل القسم الثالث اعني المرب اللفظي بالحركة في بعض الاحوال
والتقديري في بعضها وضابطته ما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله فيما آخره الف يعني كل مقصور آخره
ياء وما قبلها مكسور وذلك بجديث الكسر على وفق انقاض حال النصب نحو عصى لئلا يتوهم ان القلب
هناك ان كان لتعذر الفتحة على الياء فالمنقوص في حال النصب كذلك فينبغي ان يقلب هنا ايضا لئلا
والا فلا معنى للقلب ووجه الدفع انه لا كسر هناك فيه توالي المثلين فلا جرم ان يكتفى بالقلب في الاكثر
ان الفتحة على الياء تثقل بخلاف ما نحن فيه فانه لا توالي هناك لكن الكسرة فافهم وخص التمثيل بالمعرف
لكونه اظهر فيما هو بصدده ومن سكون الياء وان كان المنكر ايضا كذلك اذ ذلك يغير تقدير الاعراب
بخلاف المنكر فانه ليس سنده المشابهة بفعل هذا الوفعل مثل ذلك في تمثيل الالف المقصورة لكان اولى وجمع
بين حالتي الرفع والجر في الذكر لاشتراكهما في تقدير الاعراب واورد النصب لبنيته على ان اعرابه لفظا
لفظي وصرح بالفتح مكررا لهذا التنبيه وتذكيره لقوله بالاسكان تصريح بالاشتراك في تقدير الاعراب
فهو متعلق بهما جميعا كان قوله بالفتح مختص بحال النصب وتنبيه على وجه الاغراز والاغراد قوله
وقد جاء الاسكان ايضا اي في حال النصب وايضا مصدر فعل محذوف وجوبا اي ارض اسكون الجر
كان في حالتي النصب والجر ههنا ايضا اي عاد وعود اقال الامام المرزوقي رحمه الله في بيت عوف
ابن الاخوص فلا تسالني واسالي غنم خلستني اذا رد عافي القدر من يستعيرها ان قوله عافي
القدر مفعول منصوب باسكان الياء مثل اعط القوس باريها وجاز التقديم مع انتفاء الاعراب
فيها جميعا اعتمادا على القرينة المعنوية اي ارجاعها والكاف يجب لانها في الفاعل من الضمير الراجع الى متعلق

المفعول

المفعول والمص رحمه الله قد نبه بقوله وقد جاء على هذا القسم وضعفه او هو خلاف الاصل
ولهذا ذهب جار الله الى ان عافي القدر في البيت فاعل على طريق المجاز بالاسناد الى السبب
ونبه في الكشاف على هذا المعنى اذا ورده في سلك ما هو ضبوث في بني الامير المدينة و
مما يخرط في هذا السلك قول مجنون العامري • ولو ان واشي اليمامة داره • وداري
باعلى حضرموت اهتدى لها حيث اقتضى العاس وسيا الآلة اسكن الياء ضرورة فالتقى ساكنان
التنوين والياء فحذف الياء فصار ما صار ومن هذا القبيل قولهم اعط القوس باريها او الرد
سكون الياء صرح به جار الله في مستقصى الامثال والبار اسم فاعل من برى القلم نحته والسكل
ضرب لتفويض الامر الى من يحسنه ويتمهر فيه حتى المهارة وبالجملة فنظائر هذا القسم كثيرة
في كلامهم ولذا لم يقل وقد يجيء فيه بلفظ الاتي على وقوع المجيء وتحققه قوله واعرابه لفظا
شروع في القسم الثامن من قسمي اللفظي بعد الفراغ من القسم الاول اعني القسم الثامن من الاعراب
اللفظي بالاعراب بالحرف لفظا في جميع الاحوال ونبه في تمثيله ذلك على ان ههنا امرين
الاول الاستثناء الثاني التنبيه الثالث الجمع المذكر السالم ثم صرح بان الاعراب في الكل
لفظي بحرف ثم صرح بان هذا المعنى وان كان مشتركا بين الكل الا ان بينها تفاوتا فان اعراب
القسم الاول جار على الاصل لانه بالواو حال الرفع وبالالف حال النصب وبالياء حال الجر بخلاف
القسمين الاخيرين فانها بالياء نصبا وجرا وبينهما ايضا تفاوت فان التثنية رفعه
بالالف والجمع رفعه بالواو والمص رحمه الله جرى في ترجمته هذا على مقتضى الاصالة ولما كان
الاعراب اللفظي اصلا بالنسبة الى التقديري وان كانا بالحرف قدم اللفظي على التقديري
ثم قدم الاسماء الستة على القسمين الباقيين لهذا بعينه ولما كان اعراب القسم
الاول مشروطا بقيود وشروط اشار الى بعضها بالتصريح والى بعضها بالتمثيل فمن
الاول الاضافة اي كونها مضافة اذ لولا الاضافة لكان اعرابها بالحركة لفظا نحو
هذا اب ورايت ابا ومررت باب ومن كونها مضافة الى غير ياء المتكلم اذ لو اضيفت
اليه لكان اعرابها بالحركة التقديرية نحو ابي واخي وقيل بل هو مبني على نمط باب غلامي
عند من سوى بناءه ومن الثاني كونها مفردة اي غير مثناة ولا مجموعة ومنه كونها مكبرة
اي غير مصغرة اما الاول فلانها لو كانت مثناة او مجموعة لكان حكمها حكم التثنية
والجمع واما الثاني فلانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركة لفظا والمص رحمه الله نبه
على هذه القيود بالتمثيل كدأب اهل العربية ولكون الاصل في القيود الذكر واسعاده
غير اعتذار بخلاف الترك لا حاجة اليه يدفع المواخذة عليه بانه يلزمه احد الامرين
اما ترك التقييد بالمذكور او التصريح بالمتروك بقوله مضافة حال من الاسماء الستة
اذ هي مجرورة بحرف الجر فهو مفعول من حيث المعنى وانث الضمير في حموها لان معناه ابو زوج المراة

على هذا

اواخوه اوابنه وعلى كل تقدير فالحم مضاف الى المرأة فيجب التأنيث في الصحاح واصل حم حمو بالتحريك لان جمعه احماء مثل آباء وهو من الاسماء التي لا يكون موحدها الا مضافة و الهن الشئ المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح ونحو ذلك تقول فانها بالواو رفعا تفصيل لاعرابها اللفظي بالحرف وانه جار على الاصل اذ هي مستوفية للحروف الثلثة في مواضعها الاصلية ورفعا ونظيره نصب حال من ضمير الخبر اي مرفوعة منصوبة ومجرورة فان قيل لم اعربوها بالحروف ثم لم خصوها بذلك ثم لم قيدوها بحال الاضافة في هذا الامر قلنا اما الاول فوسطه وتمهيد لاعراب المثنى والمجموع بالحروف بيانا ان المثنى والمجموع لكونهما فرعين على المفردات يقتضي ان لا يعربا بالحركات لاستكمالهم مساوي الاصل والفرع في الاصل الذي هو الحركة ثم لكونهما في الحروف اقوى لان كل حرف بمنزلة حركتين استكملوا به اقوى استبدادهما بهذا الاقوى فانفردا بهذه الاسماء باعرابها دفعا للاستبداد والاصل ثم انهم لم يكتفوا بذلك بل فصلوها عليهما بان جعلوها مستوفية للحروف الثلثة كما اشرنا اليه واما الثاني فلما بينها وبين المثنى من المشابهة لاستلزام كل واحد منهما ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن ونحوه كذا ذكروه وهو منقوض بالهن فينبغي ان يجعل تغليبيا واما الثالث فلان حال الاضافة مظنة لهذا الاستلزام والله اعلم بالمرام قوله في الاكثر متعلق بما تضمنه المبتدا اي مع اخبارها من النسب المخصوصة المعلومة والتقييد تنبيه على ان في اعراب هذه الاسماء خلافا وتفصيلا ان فيه قولين آخرين مشهورين الاول انه بالحركة واذا كانت مضافة وعليه قوله سوى ابك لا اني فان محمدا علا كل شئ يا ابن عم محمد قال المص رحمه الله ومن العرب من يجعل اعراب هذا الاسم مضافا بالحركة مثلها مفردة ذاتا بالمضاف مذهب المفرد فتقول انه ابه ابه الخ في انها اسما مقصورة اعرابها بالالف في الاحوال كلها ومنه المثل مكره اخاك لا بطل على ما سيجئ قال المص رحمه الله ومن العرب من يجعل هذه الاسماء مقصورة فتقول اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه قال ان اباها وابا ابا ها قد بلغا في المجد غايتاها وعليه قول بعيثة رحمه الله لا ولو رماه بابا قبيس انتهى قال ابن الحاجب رحمه الله وظاهر مذهب سيبويه انها معربة باعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف وذلك انه قدر الحركة ثم قال فالواو هي علامة الرفع ولا يخفى ضعفه لان احد الاعرابين فرع الآخر وبالجملة فههنا اختلافات كثيرة وفي ذكرها اطالة ولا طائل تحت الاطالة ولكن ههنا امور اخر لا بد من ذكرها وتفصيلها وجملة الامر ان هذه اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب ابو كعصو بدليل ابوان ومقتضى القياس قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كعصى الا انهم حذفوه حذفا خارجا عن القياس وعند الزجاج فرق بين المثبت وغير المثبت والحذف في المثبت اول اذ الاصل المعنوي وهو ضمنه

الاضافة ودلالته على المضاف اليه المتروك بالالتزام سوى الحذف فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم اضمحل بعض الثقل للتصريح بالمضاف اليه المضمن فيه واذن ما كان محذوفا اذا حذف كان مبنيا على الثقل وقد زال الثقل بالتصريح واصل فم فوه فحذفوا الهاء حذفا خارجا عن القياس كما ذكرناه فبقي اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو ولم يكن له نظير في كلامهم فلبوا واوه مبنيا لما بينهما من قرب المخرج فلما اضافوه رد الى اصله كسائر اخواته واما اذا اضيف هذه الاسماء الى ياء المتكلم فلا يرد حرف العلة الذي كان محذوفا اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع كأبي واخي ولان كان هذا المحذوف غير لازم في فم اذ ليس لجمع سلامة حتى يقع الاشتباه بينه وبين رد واوه المحذوفة في الاضافة الى ياء المتكلم فقالوا في وفي جاء في كما جاء فمه واما دون فانها لا تضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة اذ هي موضوعة للكون وسيلة الى الوصف بها كاسماء الاجناس كذا ذكره المص رحمه الله وهذه فوائد نفيسة فليكن على ذكر منك سفعها في مواضع تخصها قوله وفي التثنية شروع في القسم الثاني من الاقسام الثلثة اعرابها لفظي بحرف واعاد في تصريح بعطف على في الاسماء الستة ودفع لتوهم عطفه على الاسماء الستة واراد بالتثنية والجمع المثنى والمجموع فهو اما مصدر بمعنى المفعول كقولهم الدرهم ضرب الامير او اصطلاح ومرادهم بالتثنية كل اسم كان له مفرد تم الحق بآخره الف ونون لدل على ان معه مثله زيد عليه او عطف به المص رحمه الله فيما سبق فعلى هذا لكون اثنان ملحقا بالتثنية لانه اذا لم يثبت اثنى في مفرده وكذا كلا اذا لم يثبت كلي في المفرد حتى يكون هذا تثنية له وانما الحقوهما بالمثنى مع انهما ليسا اذ الاول معناه معنى المثنى ولفظه شابهه للفظه فاعربوه باعرابه واما كلا فهو وان لم يشابه لفظ لفظ المثنى الا انه معناه معنى المثنى او لانه يؤكد به الا المثنى فاعربوا هذا ايضا اعرابه والتقييد بكونه مضافا الى مضمر تنبيه على ان كونه معربا باعراب المثنى انما هو في هذه الحالة تقول جاءني كلا هما ورايت كليهما ومررت بكليهما واما اذا كان مضافا الى المظهر فحكمه حكم العصى تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين قال المص رحمه الله كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فحكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما لم ينعكس القضية اذ المظهر اصل كالمفرد والمضمر فرع كالمثنى فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل فقوله وكلا ينبغي ان لا ينون اذ الحكم على اللفظ لكونه شريكا مع المثنى في الاعراب فيكون حكيا كقولك ضرب فعل ماض من حروف جر وعوض لتلقي المستقبل قوله فانها اي فان هذه التثنية بناء لكونه اعرابها لفظيا بحرف والسر في حمل النصب على الجر الايذان بحط رتبة المثنى عن المفرد فان من المفرد ما استوفى الحروف الثلثة في مواضعها الاصلية والمثنى فرع المفرد فلكونه فيه مسلك الحمل تضمنه تقتضي الاستيفاء فان قيل لاي سر اشروا الالف

بيان ان جمع هذا الجنس من قوله وعلى الاول الى هنا كلام المص رحمه الله

جلين

وجعلوه علامة للرفع فانه في المثنى ضرب من النقل اذ هو ضعف الواحد والالف اخف من اخويه فجعل الواو علامة للرفع في المفرد وجعل الالف علامة له في المثنى رعاية للمقتضيه المناسبة من التعادل فافهم قوله وفي الجمع شروع في القسم الثالث من الاقسام الثلثة الاعراب بالحركة والحروف والحذف لفظي بحرف فهو معطوف على قوله في الاسماء الستة او على قوله في التثنية والتقييد بالصحيح احتراز عن المكسر فان اعرابه بالحركة وانما جعل الواو وعشرون واخواته الى تسعين ملحقا بالجمع اذ المراد بالجمع ما فسره المصنف في صدر الكتاب وحاصله انه اسم تبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون لسد على ان معه اكثر منه من جنسه وليس الثلثة وعشرون كذلك اذ لم يات اول في المفرد ولا عشرة حتى يكون ذلك جمعا له وقد تفسر المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف وياء ونون مزيدتان والجمع بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو وياء ونون فلم يدخل في الاول اثنان وفي الثاني اولو وعشرون واخواته فلا حاجة الى الالحاق قوله فانها اي فان هذه الثلثة وانما جعلوا اعراب المثنى والجمع بالحروف اذ هما زعان على المفرد والاعراب بالحركة فالنوع للنوع والاصل للاصل فان قيل فلم اوثرت الالف في التثنية والواو في الجمع والجمع اثقل بالنسبة الى المثنى بل بالنسبة الجمع الى المثنى نسبة المثنى الى المفرد فتقضيه التعادل ما فيه بعكس ما في الشرح في ذلك حتى فعلوا ما فعلوا قلنا اما وجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع فهو ان التثنية اكثر في الاستعمال واعم منه في المعنى لاختصاص الجمع بالعقلاء المذكور والالف لكونه اخف انسب بما هو اكثر استعمالا واعم معنى اذ الخفة في الكثرة مطلوبة وتحقيق ذلك ان الحروف ثلثة فجعلوا واحدا منها مخصوصا بالمثنى وواحدا مخصوصا بالجمع وواحدا مشتركا بينهما فالالف للمثنى والواو للجمع والياء مشترك والشرح في ذلك ظاهر اذ الالف لما لم يكن فيه ما يوجب الاختصاص فبقي الواو والياء والواو لكونه اخف الضمة اولى على الرفع من غيره فوجب اختصاصه بالجمع فبقي الياء وليس فيه ما يوجب الاختصاص وبقي الاشتراك فصار مشتركا كذا ذكره المصنف لعله بقي ههنا امران لا بد من بعد فيهما الاول انهم لم جعلوا النصب على الجر في التثنية والجمع اثرا ان هذه الحروف دلائل الاعراب لم نفس الاعراب اما الاول ففيه وجهان احدهما ان الحروف ثلثة وقد دل دليل على اختصاص الالف والواو وبقي الياء مشتركا بينهما والاشتراك يقتضي الحمل المذكور اذ هو لازم في ضمنه لما حالة اثنان ما ذكره المصنف لعله وغيره ان بين النصب والجر تناسبا اذ كل منهما فضلة بخلاف الرفع فانه عمدة ولان الجر اخف من الرفع والخفة مطلوبة واما الثاني ففيه خلاف فعند الاخفش والمبرد والمازني انها دلائل الاعراب الا حروف الاعراب وعند سيبويه انها حروف للاعراب قال المصنف لعله والصحيح ما ذهب اليه سيبويه فان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوعة من زيد والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد انتهى واعترض عليه بوجهين الاول انه لا فرق بين القولين اذ القائلون بانها حروف

الاعراب ان اراد وا انها زيدت في اول الامر للاعراب فهو ظاهر الفساد اذ الواجب ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا ثانيا وان اراد وا انهم جعلوا علامتي التثنية والجمع دلائل الاعراب فلا تفاوت بين القولين الثاني ان علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة اي بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وما نحن فيه ليس كذلك وكلا الوجهين فاسد لانه يجوز ان يكون حرف واحد دليلا على امرين معا بان يكون اللحاظ في نظر الواضع كلا من الامرين على حدة اذ لا تباين بين الاعتبارين لكن اذا نظر الى الامرين يجوز ان يكون ملاحظة احدهما متأخرة فلا تلاحظ الا خروج اندفع الاعتراضان بتمامهما فليتأمل قوله واعرابه تقديرا الخ شروع في القسم الثالث من قسمي اللفظي الخ او من قسمي التقديري والصابطة ههنا ان كل جمع صحح مذكر اضيف الى ما بعده وما بعده ساكن ولا فاصلة بينهما فاعرابه تقديري بالحرف في الاحوال كلها كما يجيء به مثاله المذكور فان علامة الرفع هي الواو المقدرة الساقطة لالتقاء الساكنين حرف العلة ولام التعريف وكذا الياء في حالتي الباقيتين فيكون الاعراب تقديريا والعبرة بالاصل لا بالخط فلا يقدح ثبوته في الخط فان قيل لم قيد الضبط بنحو مصطفو القوم طردا ونحو المصطفي الصورة نبين نصبها مثلا اما الاول فلانه جمع مضاف ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه حرفي لفظي واما الثاني فلانه ليس بمضاف مع ان اعرابه مقدر بحرف قلنا مبنى الكلام على سقوط علامة الجمع بتركك اليه تمثيلا لبعض طرد الثبوت علامته واما الثاني فدفعه ظاهر للقطع بان المدعى هو وجوب ترتب هذا الحكم على تحقق القيود المذكورة واما تحقق هذا الحكم عند عدم بعض آخر فغير قادح وهذا كقولهم كل كلمة اسندت الى اخرى فهي اسم فيحتمل ان يكون الاسمية متحققة في غير هذه الحالة وهذا ظاهر فقول المصنف الجمع المذكور اي المذكور آنفا وهو الجمع المصحح المذكر والاولى ان يقول الجمع المؤنث الصحيح ايضا مذكور ومضافا وملاقيا حالا ان على التداخل او على التراوف وساكن نصب مفعول ملاقيا والطلق الساكن تنبيها على انه لا فرق بين ساكن وساكن فالساكن في مثال المص لعله لام التعريف وفي نحو قولك جاءني صالحو ابنك ورايت صالحي ابنك ومررت بصالحي ابنك هو الوصل والتقييد بالتلاقي تنبيها على انه لو كان بعده متحرك فحرف الاعراب هناك ملفوظ لا مقدر نحو جاءني صالحو ابلدك وفي الحديث النبوي على ما حكي انه لا انتهو من بقايا صالحي امتي

قوله ولذا الاسماء الستة اي مثل الجمع المذكور في كون الاعراب حرفيا تقديريا الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها نحو هذا ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت بابي البشر ومن هذا القبيل السميات المحكية فانها لاشتغال اواخرها بحرف الحكاية امتنع عنها الاعراب لفظا فقدر الاعراب فيها كالمثال الذي ذكره المص فان عمرمان في قوله وعن عمرمان محكي حكاية عن قول من قال لك عمرمان او بانان عمرتان فاعرابه اذن بناء مقدرة فقوله منه اي مما حكي من التثنية والفصل بمنه تنبيه على انه لا يجوز ان يكون من هذا القبيل الاضمان يحكى

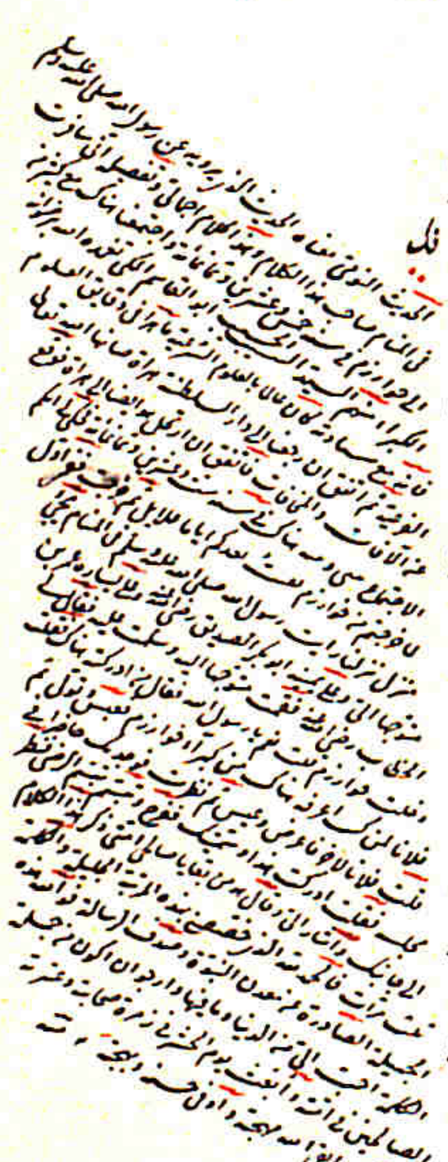

على ذهب من ترك التثنية على الفاء في الاحوال كلها على نمط قوله تعالى ان هذان لساحران ويجيء تفصيله باذن الله تعالى وقوله فيمن يجوز تثنيه على ما سيجيء من ان الفصيح هو حذف النكرة دون اعادتها بلفظها قوله واعرابه لفظا الخ شروع في القسم الثاني من قسمي الثالث اعني ما يكون معربا بالحرف لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعضها وذلك في موضعين الاول التثنية الثاني الجمع فالاعراب في الاول مقدر في حال الرفع فان الالف في المثال الاول اعني هذان ثوبا اتبك علامة الرفع وهي ساقطة للتقاء الساكنين لفظي في حال النصب والجر كالمثالين الاخيرين فان الباء ملفوظة فيهما ومكسورة حذرا من التقاء الساكنين واما الثاني اعني الجمع فالاعراب فيه في حال الرفع تقديري بالواو المقدرة لانه يجب القلب والكسر فلا واو لفظا لانقلابها ياء فاعرابه اذن بحرف مقدر بخلاف حالتي البقيتين فان الادغام لا يوجب كون المدغم مقدرا فيكون ملفوظا ولكن كان في هذا ضرب من الخفاء تصدى المص لعدم ابانته بقوله فالياء في الرفع منقلبة عن الواو بخلافها في النصب والجر يعني ان الانقلاب يوجب التقدير بخلاف الادغام فانه لا يوجبه فقوله في الجمع يريد به الجمع المذكور آنفا فهو المعهود القريب وضمير فلانها للياء فانه قيل فليكن الياء المنقلبة هنا علامة للرفع كما انها علامة للجمع بل ليجعل هذه الياء دالة عن الواو في الدلالة على الرفع كما انهم اعتبروا الفتح في غير المنصرف بدل الجر حال الجر والكسر في مسلمات بدل النصب في حال النصب فيكون الاعراب لفظا بحرف حال الرفع الخ قلت اما الاول فتوجيهه على ما ذكروا ان الواو علامة للجمع من حيث انه فوق غلة وهو بهذا الاعتبار موجود ملفوظ وعلامة للرفع من حيث خصوصيته وهي منتفية واما الثاني فقد يجاب عنه بان الواو في حكم الموجود او المقدر الاصلي معتبر قطعا ولان الزايل بالاعلال في حكم الثابت فاذا كان في حكم الموجود يكون رفعه بالواو التقديري فلو كان الرفع بالياء الملفوظة ايضا لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله فيما بينهم وفيه نظر اذ بقاء المضمحل بالاعلال بكيفية اعتباره باحد الاعتبارين اما منتف او بالعوض وعند رجحان الثاني تكون اللفظي اصلا في باب الاعراب يعين الحمل عليه فلا محذور قوله واما وجوبه في الفعل المضارع فنزع عن وجوب الاعراب في الاسم فنزع في وجوبه في الفعل وقدم وجوبه الاسم على وجوبه الفعل اذ الاسم عريق في الاعراب اصيل فيه والمضارع اغربه لانه شبيه به وهذا المعنى سوف يتضح عليك في تحقيق موجبه فيه وموضعه القسم الرابع من هذا الكتاب وقوله فالرفع تفصيل لما اجمل وخبر يكون بالضمة ولفظا حال منها والظرف اعني فيما كان متعلق بيكون ظرف لغوله واخره جريا على ما تقرر عندهم من ان

الظرف

الظرف الواقع بعد كان واخواتها اذا كان لغوا فالفصيح تاخيره عن الاسم والجر صرح به المص لعدم ايهامه في الافعال الناقصة واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فاعتذر بان مقتضى البلاغة هنا التقديم لان هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات الباري تعالى وتقدس وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان اهم وهم تقديمه وان الذي ثبانه اهم وهم جيانه اعني وقال المص رحمه الله في قوله ولم يكن لي اكاف الحمى وظن ان الكلام سوء لنفي الوطن باكاف الحمى عن نفسه وهذا المعنى مخزه هو هذا الظرف قوله او تقديرا عطف على لفظا ولذلك حال الرجال كونه مثل المذكور في عدم الحاق الضمير الموصوف به وذكرنا ثمة امثلة لان ما اتوه مثل تناول حروف العلة باسرها وحروف العلة ثلثة فالاول مثال الواو والثاني مثال الياء والثالث مثال الالف قوله وبحرف معطوف على بالفتحة اي الرفع يكون بحركة وبحرف لحسن العطف بهذا الاعتبار قوله وقد جاء الاسكان الخ تنبيه على قلة هذا القسم وضعفه لوقوعه على خلاف اصله والتقييد بالمعتل تنبيه على اختصاصه به وجرى ما صرحوا به من ان هذا المختص بالمعتلات والسعلاة هي من قصده مطلعها الم تعص عنك ليلة ارمدا وبت كان بالسليم مسهدا ثم قال بعده بعدة ابيات فاتت لارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى علاق محمدا له صدقات لا تغب ونايل وليس عطاء اليوم مانعه غدا الى آخر ما ذكر من الابيات وقد مدح فيها سيد الكائنات وخلاصة الموجودات صلى الله عليه وسلم فانه لما سمع بذكره وبصفته عليه السلام شرح الله صدره للاسلام فركب ناقته متوجها اليه ولغوط شوقه بكبا عليه نعم القاصد ونعم المقصود ونعم المشهود نقنا الله تعالى مرة اخرى بزيارة روضة الغلى ثم زيارة البقيع والحجون والغلى مع السين بين الروحة والصفا فعثرت ناقته في الطريق فكسرت عنقها فخرت مبتا انت افتست لا ارعى لا ارحم رعى الله عدوه رحمة في الصحاح رملى لا ارتق له دربا يهزونه ويقولون رثاث قال الفراء ربما خرجت بهم فصاحتهم الى ان يهزوا ما ليس بمهموز ورجل المست مرتية ورثوثة اذا لبسته وعدوت محاسنه وضمير لها للناقة والكلالة الاعياء من كلال ارمز جهنا بسببها فكلة من تعليلية نحو مت بداء الحمى رثة الحدم من المشي وضمير علاق للناقة اسكن الياء للعاس بحركة بالنصب وان جعل علاق خطابا للناقة على طريقة الالتفات كان البيت فارغا عما نحن بصدده لظهور النصب حينئذ لان سقوط نون الواحدة علامة للنصب والمعنى افتست يا ناقة لا ارحم هذه الناقة من جهة تعبها لانها خفاها ولا اترك السير بها وانها كلت وحفيت الا وقت الملاقاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فيمن يرور بكذا او الوض الاحراز من الروايتين الاخريين حتى تزور محمدا وحتى علاق احدا اذ البيت خارج عما نحن فيه ومما ينحط في هذا السلك قول عامر بن طفيل ما

فاسود سي عامر عن ورائه • ابي الله ان اسمو مام ولا اب • يريد لي ابتنا ، نا ثبت له
من السيادة والرياسة على هذه الطبقة على الورائه وان كان تسبابا دل على السبب المتقدم
واني وان كسا ابن سيد عامر • وفارسها المشهور في كل موكب • يريد ان سيادته هذه
مبنية على الفعال والخلالات الخفية للاستحقاق وتنبيه على ذم السيادة من جهة الوراثة
وزاد لاي ولا اب قصدا الى كمال الاغناء عن الجهة المذكورة وتذكرة للنفي المستفاد من الفعل
المذكور اذ هو معطوف عليه من حيث المعنى اي لم يرد الله ان اسمو مام لام ولا ابا لاب قوله
تحولن يخشاها هو اول على المقصود من لن يخشى اذ وصل ما بعده فسقط الالف من ملاقات
الساكن وقوله وبالحذف عطف على قوله بالفتحة اي النصب اما بالفتح لفظا او تقديرا او بالحذف
وباقي الكلام واضح لاستيفاء به قوله الا ما شذ استثنا ، مما ذكر من ان الجزم بالحذف
في المعتل الآخر قد يجري عادة المصنف في الاستدلال بالابيات والتمثيل بها على الالغاز بعض
المصراع وحذف بعضه لحصول المقصود بالمذكور والبيت بكذا هجوت زبان ثم جئت
محمد معتذرا • من هجو زبان لم يهجو ولم تدع • فانه ثبت الواو في لم يهجو والقياس حذفه
وزبان اسم رجل والمعنى بجوته واعتذرت عن نفسي الهجو ظاهرا وانا عدية فلعفوه اياه او
التائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا معنى قوله لم يهجو ولم تدع وانا البيت الثاني من قصيدة
امرء القيس • ان زبيرا لم تاتك والانباء تنمي • بالاقل لابني زياد • وحبسها على العرش
تشتري • باذرع واسيافها حداد • ذكر السكلي والمورخون ان الربيع بن زياد طلب من زبير
بن زبير درعا فبينما هو يخاطبه والدرع مع قيس اذ اخذها الربيع وذهب بها فلقي قيس ام
الربيع فاطمة بنت الخرشب فاسرها الشر تنهاها حتى مر قيس ودرعه الربيع فقالت يا قيس اغرب
عقلك انرى بني زياد مصالحيك وقد اخذت امهم فذهب بها وقد قال الناس ما قالوا فخلى عنها
واخذ ابل الربيع فساقها الى مكة فاسرى بها من عبد الله بن جدعان سلاحا وقال هذا الشعر
الم ياتك الخ فاثبت الباء في حال الجزم والقياس حذفه والباء في فاعلة زائدة والشر على
ما اشار اليه الامام ابن جني من ان المعنى الم يسمع فيكون من حيث المعنى مفعولا وذهب آخرون
الى ان الفعل اللبون واراد باللبون جماعة النوق قال ابو زيد اللبون من الناس الابل ذات
اللبن وجمعها لبن ولبن وبنو زياد الربيع بن زياد العبسي واخوته وامهم فاطمة بنت
الخرشب والهمزة في الم ياتك كالتي في قوله تعالى اليس ذلك بقادر وقوله وحبسها
رفع عطف على فعل ياتك وبجمع الحبس وفيه بيان لما لاقاه لبون بني زياد والقرشي عبد الله
بن جدعان التيمي وقشري باع وعليه قوله تعالى وشروه بثمن بخس وانه من الاضداد
يقول ما بها بما فعله من اخذ ابل الربع وبيعها من عبد الله الم ياتك ايها المخاطب خبر
لبون بني زياد بما لاقته او ما لاقته لبونهم من بيعها والاخبار تنمي بزيد وتكثر وتفشو فشوا ما

ومحبس هذه الناقة اي حبسها على عبد الله بن جدعان القرشي باذراع واسياف محدودة وفيه
اظهار القوة وغلبة على اعدائه والحاصل ان الربع اخذ من قيس درعا اخذ قيس بعد ذلك
ابل الربيع وساقها الى مكة زادها الله شرفا وباعها واشترى بها من ابن جدعان سلاحا
واما البيت الثالث فكذا اذا الجور عضب فطلق ولا ترضاها ولا تملق احب الالف
فترضاها وهو هي والقياس ولا ترضها قال ابن الحاجب لعله كان كذلك اذ لا حرج
بالسعي في الاستفاقة الوزنية الا انه ذهب الى جانب فهو لاعن ذلك لترضى والاسترضاء
بمعنى وهو طلب الرضى والتملق التلطف والتواضع في الصحاح ملق له تملقا وتملاقا ارتدد
اليه وتلطف به وروى كبرت يقال كبر الرجل بكسر الباء اسن واما كبر بالضم فبمعنى عظم
والجور نسمة باعتبار المآل كذا قالوه والمعنى اذا المراة كبرت وصار بجورا فطلقها ولا تطلب
رضاها ولا تكلف في اظهار المحبة بالنسبة اليها والحاصل ولا ترضاها ولا تعلق حذف احد
التاءين كما في تظلمي والاصل تتظلمي فيجب ان يعلم الامام في الاتي قوله وقد يقال الا اذا
معطوف القصة على القصة اي ما سبق قصة وهذه قصة اخرى وتحقيق هذا المقام وتفصيله
ما ذكره القوم ان الاعراب قسمان صريح وهو الذي يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل كما تقدم الاتي
غير الصحيح وهو ان يحصل الاختلاف باختلاف الصيغة من حيث الوضع وتحقيقه ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا وانما الاعراب اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا
فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع واذا سموه ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك
ارت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب وان كانت هذه الاسماء نائبة
الاسماء الظاهرة ومسلحة الى تميز بعضها عن بعض واستحال اعرابها بالقيام الدليل القاطع
على بنائها سموا الصيغة اعرابا تسامحا اذ هو دال على ما يدل عليه الاعراب ولكان اشترا
في حصول التميز الذي هو المطلوب الاصطلاح وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه ذكره
المصنف لعبد الله في غير هذا الكتاب وغيره ايضا وهذا نظير ان ما ذكره بعض الشروح هنا من ان
هذا الكلام غير محقق اذ المبني ما ناسب مبنى الاصل والمعرب بهذا المعنى ثابت وجود الاصالة في الصيغة
لا يوجب ان يكون معربا على ان قوله على وجه مخصوص ايضا فاسد اذ الوضع على هذا الوجه مسلم
انا كونه للاعراب فهو اول المسئلة منشاه سوء الفهم ومبناه الجهل بمعنى كلام القوم وبالجملة
فهذا مشهور فيما بينهم مذكور في كتبهم لا ينبغي ان يجعل في الانتباه قوله وهو ما وضع
للمتكلم او مخاطب الخ كلمة او للجواز والتنويع او التنويع فلا يصح ذكره في التعريف وكلمة ما
كناية عن الاسم المبني الا انه اطلق اعتمادا على الاشتهار اي اشتهار ان المضمرات من قبيل
المبنيات فلا يرد النقض بلفظ المتكلم واخواته ولا بقول من يقول هو زيد ضرب
او زيد يا زيد افعل او حيي عيشة زيد فعل وقد يجاب بان المعنى وضعه لواحد من هذه الثلثة

ان لايكون اطلاقه على غيره اى يكون بحيث ايجاب له هو المتصف به وقس عليه ونحوه والاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغيبة الا انها غير مشروطة بالغيب على الوجوه المذكورة والآية الآتية
بقوله لعدم الى ساقه فان قلت نعم الا انه خرج الكنى عنه تعالى فالوجه ان يقصد بالغائب
ما هو غائب لغة فيجوز وان لم يرد به اذن الشارع قلت قد نبهناك على ما فيه فتامل هذا الاكل ب
فيجوز شرعا ايضا قوله تحقيقا او تقديرا التقسيم للمتقدم اللفظى يعنى ان المتقدم اللفظى
منه ما هو متقدم لفظا تحقيقا كخوف زيد غلامه ومنه ما هو متقدم لفظا تقديرا كخوف غلامه
زيدا لان زيدا فاعل وحقه التقديم وزيف بانه مخالف لما هو المتعارف عندهم من جعل التقدير
قسيم اللفظ لا قسما كما قالوا التقدير فيما تعذر والملفظى فيما عداه وكما قالوا الملوب حكمه ان
تخلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقد تفسر المتقدم اللفظى بكون مفسر ضميره ملفوظا
به ومنه مدبج الكلام ما قال فى رده ان المفهوم من المتقدم اللفظى هو المتقدم فى اللفظ فكيف
يصح تفسيره به واعجب منه ما يقوله هذا القائل من انه يخرج كخوف غلامه زيدا لان المفسر اذا
تاخر عن الضمير لفظا لا يكون هو متقدما عليه لفظا بالضرورة وبالجملة فالمصنف تابع لابن
لفظا ومعنى وحكما مصاحبا اى لعدم اخذ الفظ وقد يقبل بمسامحة ان النسبة الى ما فيه فى ذكره
قوله ان الجبان الخ تمثيل للقسم الاول من قسمى اللفظى بقيه بمثيل من جمع جبان والجبان
خلاف الشجاع والخسف الهلاك منه فوقه ارمن السماء يعنى هلاك الجبان من القضاء
اى لا يحيص عنه اذا اراد لقضائه كما لا دافع لعطائه وقوله والشر مع ساقه جملة معترضة
لغرض التفضيل اعنى تفضيل الشر على الجبان واذا له على التعليل وبيان لان الجبان لاجنسه بخيه
ولان الشجاع لا اقدامه يزريه بل قد يهلك الجبان مع تحرزه عن المعارك والشجاع باق وبهذا
ما يقال المقصود الاشارة الى ان الخسف الى الجبان اسرع منه الى الشجاع اى قد يكون اسرع كما يقال
استوى الماء والخشبة اى قد يكون الماء اسرع فى الاستواء على الخشبة فضرب بنو طئ ايانا عليه كمن لقمه مواجهة قوله وكخوف على اهلها الخ قد اشار
الى تمثيل كل قسم من الاقسام المذكورة بلفظه نحو لا تخف على ان كلا واحد منها مثال لا فرق الا انه
اورد ها فى المثال الاول مفسرا على ان بينه وبين ما قبله ضربا من التعاوت وستطلعك عليه
فهذا مثال للقسم الاول من قسمى اللفظى وبراقش اسم كلب لقوم من العرب او امراة لقمان بن
عاد على اختلاف فيه فعلى الاول اصل القصة ان هؤلاء وهم اصحاب براقش قد نزلت
بهم العاوة فهربوا ومعهم براقش فاتبع المغيرون آثارهم بنباحها فاخذوهم واستاصلوهم
وعلى الثانى اصل القصة ان لقمان بن عاد كان من بنى عبيد وكانوا لا ياكلون لحم البعير فاطعمته
من لحم الجزور فاعجبه فاقبل على ابلها وابل قومها فاتبع ريحها وكذلك فعلت احفاده ثم لما اكلوا
لحم الجزور قالوا على اهلها نجنى براقش واتباع الريح تشديده وايانا ما كان فهذا مثل لعرب

لمن عمل

لمن عمل عملا يرجع ضرره اليه وبالجملة فالغرض ان ضمير اهلها للراقش مع انه مقدم تقديرا لانه
المفعول الثانى اخيرا كذا قالوه وعاوت لعتر بالمثنى ولذا ترك لفظ نحو فالعتر بالكسر الاصل
واللام بمعنى الى كقوله تعالى لعاد والى ثمود اخاهم ولمثل ابه المفضل ليس اسم جارية ذكر صدر الافاضل
فى حواشى السقط فى قول ابى العلاء بالميس انى المفضل ليس من اسماء النساء منقول من قولهم
امراة ميس اذا كانت لينة اللمس وعاد ولد الميت بمعنى كما ذكرناه والمعنى رجعت ميس الى ما كان لها
من العادة الحديثة بضرب لمن رجع الى ما ترك قوله وكخوف هو اقرب الخ مثال للقسم
الثانى اعنى المتقدم المعنوى فان ضمير هو يرجع الى العدل المفهوم من اعدلوا بخلاف مثالى ان
ضمير انه راجع الى ما فهم من الكلام السابق لما بينهما من التفاوت ادخل لفظ نحو عليه وان كانا
مثالين لقسم واحد قوله قل هو الله احد مثال للقسم الثالث اعنى المتقدم الكلى فان مرجع
ضمير الشان لكونه معقولا ذهنا متقدم على المفسر بما يجئ مفسره قوله فنفصل جواز الشرط
محذوف اى ان لم يستقل فى التلفظ فهو متصل والقرينة المشوشة به ذكر الشرطية بعده لان جواب الشرط
لا يتقدم عليه وسيجئ تفصيل فى موضعه اذا انضمت النسبة اليه قوله دون المجرور الضمير
المجرور لا مكوف منفصلا لانتفاء الاستقلال هناك ضرورة امتناع الانفصال لعدم تحققه
الا بالاضافة والمعنى بالاستقلال ان لا تفتقر الى ضميمة فى التلفظ فقوله دون المجرور حال
من مرجع الكلام اى المنفصل منحصر فى المرفوع والمنصوب حال كونه متجاوزا من المجرور او هو بمعنى غير حينئذ
اى المنفصل يكون للمرفوع والمنصوب غير المجرور قوله فالاول يعنى المتصل المرفوع والثانى
يعنى المتصل المنصوب والثالث يعنى المتصل المجرور قوله ولفظ المنصوب يريد ان ما هو
الضمير المجرور مثلا فى غلامى هو بعينه الضمير المنصوب المتصل فى غره وكذا غيره فلا فرق بينهما
وليس بنا ما عرف احد هما من الآخر الا انهم التزموا ان يكون قبل المنصوبين نون سموه ارباب
الفن نون حماد حفظا لهذا الذى اتصل به الضمير غير الكسر المرفوع وقوله فى الافعال ما هو تمييز لها
بحلاء متصل به الضمير المجرور فانه ليس بهذه المثابة لانتفاء الامتناع المذكور هناك الا ترى
الى سيجئ الكلام فيها فى قوله سواء خبر للمبتدا اعنى لفظ المنصود سيجئ ان المصدر وان كان
به فبذلك لا يخرج عما هو عليه من امر الاستواء فى التذكير والتانيث والتثنية والجمع وعلى
هذا الوجه ورد قولهم الكلمة لفظ فى الخاف سواء اسم بمعنى الاستواء وصف كما يوصف
بالمصادر وعليه قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء فى اربعة ايام سواء للسائلين فتقوله
يلحق على لفظ المبنى للمفعول من الالحاق او المبنى للفاعل من اللحوق مع ساقه خبران وقوله
نون رفع فاعل يلحق ومفعوله اسم الموصول وضمير اتصل وقبله للمتكلم المنصوب على الاضمار مع
ان الظاهر الاضمار وضمير به للموصول وقبله ظرف ليلحق او حال من نون كان صفة فى الاصل فلما
تقدم عليه صار حالا عنه والاولى فى التعبير عن اشتراط المنصوبين قبله بهذه العبارة اكثر فائدة

او لا يخفى انها عبارة ظاهرة لا يحصل معناها الا بصعوبة فحق التركيب ان يقول الا انهم التزموا
سبق نون قبله ونحو ذلك مما يؤدي المعنى المقصود بخلاف ما عن وصفه الاخفال فقوله ما اتصل لفظ
ما عام يتناول الفعل والحرف والاسم كلا ذي الا انه خص من نسبة الاتصال بل الاولين بعض ما هو
شان الالفاظ العامة من عمومها ودلالته وخصوصها حكما وتنظيره ما قال صاحب الكشف في قوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ان اللام في الذين للجنس فيتناول كل من
صمم على كفره تصميما لا يرعوي بعده وغيرهم ودل على تناوله للمصرين الحديث فمنهم باستواء الانذار
وتركه عليهم وهذا مراد من قال ههنا اخذا بالطلق المطلق واراده ما يشمل الاسماء الذكورة الا ان جعله
وضعا بمنزلة النية باعتبار البعض مع بعض الفضلاء الذين عاصرونا لا يصدق شرح
الكتاب والكاف على الرد والاعتراض قال ما شاء القول بالشمول فاسد وكيف يتناول ما
يتصل به الضمير المستتر نحو لدن وقد صرح المص وغيره بانه لا يتصل به الا الضمير المجرور انظروا
كيف اخذوه في موقع الاشتباه وكيف امتنع عن مثل هذا الاشتباه وان اجتلح في ذهنك ان
امثال هذه الكلمات كيف نذكرها وكيف يليق منا ان نجعلها في معرض الرد فاستوضح ما جئنا به
من انا نخاف من القاصرين ان ما هذوه مذهبا فضلوا وان يجعلوه مردا فاضلوا قوله
صونا له من اخي الجر تعليل للالحاق واللحوق لصحة فيامهما بالنون واراد باخي الجر الكسر
الا ان التعبير عنه بتبعيته على احد امرين احدهما التذكرة لما مر من امتناع دخول الجر على الافعال
على الوجه الابلغ الاكمل وثانيهما الاشعار بان علة الامتناع انما هي المواخاة ومصداق
ذلك قولهم مثلك لا يخل وغيرك لا يكود فان عمل الحكم هو المناسبة وبالجملة فمحط الكلام وحاصله
انه قد تقرر وجوب كسر ما قبل يا المتكلم حيث كان واين كان فلو لم يلحق قبل نون عند
اتصاله بالفعل لزم كسر آخر الفعل وهو باطل مقتضاه فالحقوه به ليقبل اذ ذاك فيسلم الفعل
منه ويحصل نجاته عنه واما نحو اعطاني وما شبهه فلحق به الحاق العليل بالاعم الاغلب
محافظة على القاعدة الكلية واما الكسر في نحو قتل الحق واشباهه فلا اعتداد به لعروضه
بقي الكلام في نحو تضربين مع تحقق اللزوم ووجه الفرق ان الفعل لكونه جزءا من الفعل
كان كالكسر بين على آخره بخلاف ما نحن فيه فانه لكونه مفعولا ليس بهذه المثابة واما باب
ان فلما بينه وبين الفعل من المناسبة بسبب اللبس بسم لهم ولاخوانه بالحروف المشبهة بالفعل
قوله وجاز حذفها الخ يشير الى ما ذهب اليه الجزولي ومن تبعه من انه ينبغي ان يكون المحذوف
عند اجتماع النونين نون الوقاية اذ هو منشأ الثقل لا غير واما صاحب الكتاب واتباعه فقد
ذهبوا الى ان المحذوف نون الاعراب لان الوقاية لانها الواقعة في معرض الحذف للجزم تارة و
للنصب اخرى واما وجه الجواز في باب ان فهو انها مع انها غير الافعال يؤدي الى اجتماع
الامثال واما لعل فمن بعض لغاته لعن فحمل عليه في باقي احواله واما الحذف مع لست فهو

ضعيف

ضعيف اذ لا اجتماع فلا استثقال مع كونه مستحق الصون عما هو عليه من حركة المخصوصة
وقد نبه بقوله لان انه مع لست ضعيف على ان الاحق في البواقي هو الحذف وهو الحق نظرا الى
قوة الدليل الدال على حذف على ما ذكر ما قوله لا يحق خبر بعد خبر او صفة وفيه اشارة الى ورود
في الشعر قال كنته جبارا ذا قتل لستي اصادفه واتقد بعض ما له ولفظ مع في المواضع الثلثة
ظرف مستقر حال الاظرف لغو متعلق بجاز لف للمعنى قوله ولا كذلك الخ هذه الجملة
عطف على ما قبلها من حيث المعنى اذ الحال في المتكلم المنصوب ما ذكر ولا كذلك الحال في المجرور او
متكلم المجرور لا يلحق ما اتصل به نون الوقاية نحو لي وغلامي فانه لا يلحق به نون الوقاية
لاستغناء الامتناع المذكور ههنا الا ان بعض الاسماء كلدن وقط وقد يبنى حسب لكونها
ساكنة الاواخر بمنزلة السكون والحروف نحو من وعن لهذه العلة وجب الحاق النون
بها محافظة على سكونها الا انه قد ورد الحذف مع ضعفه اما في الاول فلانه قرئ في قوله
تعالى قد بلغت من لدني بالتخفيف والحمل على حذف نون الوقاية اسهل من الحمل على حذف
نون الاصل واما في الثاني فلما ذكره الجوهري من انه قد يقال قطني واما في الثالث فلقوله قد نى من نصر
الحسن قدي ليس الامام بالشحيح الملحد في الانواع الحذف ودين الله اي مال عن الحق وقيل الحذ الاول
ظلم في الحرم ومنه الملحد ههنا اي الجائر بمكة والمراد به عبد الله بن الزبير وهو الذي اذاق الحلائف وكنته
المشهورة ابو بكر وكانوا اذا قصدوا اذنه كنوه بابي خبيب لمن كنى خبيبا ابنه به عبد الله وصعصعا
وهما اخوه ابني زبير وقيل بل عبد الله مع ابنه ومن جمع فقد اراد عبد الله وحده وكان عبد الله
هذا موصوفا بالبخل والشحيح البخيل حتى ان اعرابيا جاءه سائلا عطاءه فلم يعطه شيئا فقال
لعن الله ناقة حملتني اليك فقال عبد الله ان وراكبها وكان قائل هذا البيت مع ذلك الاعرابي
فلم يجد ما كان يطلبه فقال حسبي من نصر الخبيبين اي لا انصرهما بعد هم بالغ في الذم بقوله ليس
الامام بالشحيح الملحد اي من كان اماما فليس موصوفا بالبخل والملحد طريق واما في الاخيرين
فلقوله ايتا السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني واشار الى ضعف ذلك بقوله وهو ضعيف
قوله انما خص هو ترك العاطف فاذ هو في مقام العدد لا لفظ المرفوع المنفصل وفيه نظر لانهم
صرحوا بان الالفاظ الواقعة في مقام العدد لا تحل الا من الاعراب فالوجه ان يحمل على حذف العاطف
كما هو الشايع على ما يجيء التعرض له او على البدلية ثم البصريون على ان هو وهي اسم مضمر بنيا ته والكوفيون
على ان الاسم هو الهاء الا انه زيد الواو والياء اشباعا لما قبلهما من الحركة المخصوصة اجاب الاولون
عن ذلك اما اولا فان حرف الاشباع لا تحرك اصلا واما ثانيا فان حرف الاشباع لا تثبت الا
ضرورة واما ثالثا فلان حرف الاشباع لا تحذف وحذف الواو والياء ههنا جايز والمص لعله
اشار الى هذا الجواب بقوله وجاز حذف الواو يعني لو كان اشباعا لما جاز قوله فنبيناه الخ
البيت على ما ذكره السيرافي نقلا عن ابي الحسن الاخفش بائية الا انه ذكر ابو محمد الاعرابي انها

من القصيدة اللامية والقصيدة هذه • وجدت بها وجدا الذي قتل نفسه • بمكة يوما وارتحالي
تنزل • بني ما بني حتى اتى الليل دونه • وريح لعلى بالتراب جفول • اتى صاحبيه بعد ما
سعيه • بحيث تلاقت عاقر وسلول • فقال احملا رحلي ورحليكما معا • فقالا له كل السقاء
تعول • فبيناه تسري رحله قال قائل • لمن جمل رخو اللاط ذلول • قوله بينا ه بينا ه اراد بينا هو لما
سيجئ من ان ما من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية فيكون هو مبتدأ خبره تسري
لحصف الجملة الاسمية وتسري بحتى بمعنى تسري وهو الاظهر الاوفق ومنه قول ابي العلاء ولسر بن الجمول
او الحالي ويجئ وقد صرح المفسرون بان قوله تعالى وشروه بثمن بخس بمعنى باعوه مدلا ابرهم
والسماق ورجع الضمير وما لحق فيه من هذا القبيل والرحل الاكاف ولعل الالف في رحله اي منزله
وما واه ومن ثم سمي بالمدينة رحلة واللام في لمن ليس متعلقا بقال كما في قوله تعالى واذا قيل
لهم آمنوا واذا قيل لهم لا تفسدوا والف المغني بل هو ظرف مستقر واقع موقع الخبر لقوله جمل
يرشدك اليه السدر والمعنى ومن هذه استفهامية واما قوله قال قائل فمن قبيل قوله تعالى
فليكتب كاتب بينكم وقوله صلى الله عليه وسلم في حكاية ليلة المعراج اتاني آت وفي
مقامات الحريري فاذا فزع الباب فارع له صوت خاشع وسيجئ المباحث المتعلقة
بهذا التركيب مستوفاة ان شاء الله تعالى ورخو اللاط سهل الجنب اهله قال الخوا السهل
واللاط الجنب والنجيب من الابل العتيق منه والمعنى بينا وقت سعي رحله قال قائل من اهل الحي
على طريق الاستفهام لمن جمل موصوف بهذه الصفة حتى تسري هذا الاكاف والغرض وصفه
بانه بلوذته لا يليق كل جمل بل هو لاين يحمل مثله في الجودة وما على مقتضى المناسبة قوله
دار لسلمى اذ هن اهاكا • اوله هل تعرف الدار على تبراكا • التبراك بكسر التاء على وزن الادراك
موضع ودار خبر مبتدا محذوف اي هذه دار وقوله لسلمى صفته واذ هذه ظرفية متعلقة بمتعلق الظرف
الواقع صفة وهو اك مصدر بمعنى الهوى من هوى يهوى على حد علم اعلمه واما هوى يهوى على
حد ضرب يضرب فمعناه سقط ومن ابتدائية والمعنى هذه دار المحبوبة تلك التي هي سلمى في وقت
كنت اياها وكونها من جملة من تهوى به قوله والواحق ما يليه اشير الى ما ذكره جار الله من ان
المذهب المنصور على ما ذهب اليه الجمهور ان الضمير المنفصل المنصوب هو اياي فقط والواحق المنسبة
بذيل كالكاف والهاء والتا هي علامات وامارات لا قصد وه من معنى الخطاب والغيبة
والتكلم وما السين والتاء التي تلحق لزيها المكان غير الاوائل الكائنة في اراك وهذا معنى قوله
دوال على احوال المرجع اليه واما المخالفون فمنهم من يذهب الى ان الضمائر هي ما بعد اياي واتا
وعامة لها وعليه طائفة من الكوفية ومنهم من يذهب الى ان الكلمة بجملها اسم مضمر وذهب الخليل
الى انها اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه استدل للاول بما حكي عن بعض العرب اذا بلغ الرجل ستين
فاياه واياي الشواب وعليه قول بعض العارفين من كان له عشق فالمحبوب هو من كان

لعمل

له عقل اياه واياي واجاب المص لجار الله بان هذا خارج عن قانون العربية لا يلتفت اليه ولا
يعول عليه واعلم ان هذا الحد رعن الجماع اذا بلغ ستين الرجل عقد الستين اذ المراد من يظرف
اليه الوهن والقصور ويعرف فيه الضعف والفتور والى هذا اشار ابو العلاء المعري بقوله
غير مستحسن وصال الغواني • بعد ستين حجة وتمان • والشواب جمع شابة وهي الفتية من النسا
فاذا وجب الحذر عن مثل الفتية فاظنك بالعجوزة التي نفسها هذا ورو تهاموت فللحذر
قوله على اسد الذاهب اراحتها واقربها الى الاستقامة افعل تفضيل من سد يسد
بالكسر صار سديدا والسداد بالفتح الاستقامة والصواب كذا في الصحاح قوله اجماعا
كانه لم يعتد بما ذهب اليه الفراء والاكفيف يستقيم القول بالاجماع مع قوله بان انا كالة
اسم مضمر والتا من نفس الكلمة لا كما ذهب اليه غيره من ان الضمير انما هو ان واللاحق به
من التا للافراد ونحوه كاللاحق ما لحق مذهب الجمهور على ما سبق ذكره هذا تمام الكلام
في تحقيق قسم الاعراب فالحمد لله في كل باب والصلوة على خير خلقه واله وصحبه خير آل واكرم اصحاب

القسم الثاني في المعرب المعرب مشتق من الاعراب فيكون متأخرا منه فاخره عنه وقد
سبق في صدر القسم الاول وجه اخره وعقد القسم للمعرب لانه صدره بالمبني للان
له وفلان في معرفة وآلة لمعرفته من وجه واليه الاشارة بقوله فلنعين المبني بتعين المعرب ولما
كان التصدير صورة منافيا للعقد ظاهرا وكان مناظنه استبعادا استغل المص لجار الله
ببيانه كسر السورة الاستبعاد وازالة توهم النافي وان لم يكن مثل ذلك في ذهابه قال
صاحب المفتاح اعلم ان ليس كل كلمة معربة بل في الكلم ما يوجب فيها ما لا يوجب ويسمى مبنيا
فلا بد من تميز البعض عن البعض وعين احدهما بتعين الآخر والمبني اقرب الى الضبط فلذلك عينه
بتعين المعرب والمص لجار الله اختصر عبارته ونقل كلامه بالمعنى ونبه في عبارته على الانحصار
بقوله الكلم صنفان معرب ومبني يعني ان الكلمة منحصرة في القسمين لا ثالث لهما خلافا
عبارة المفتاح فانه لما استعارها بالحصر بل بما يشعر بخلافه فظهر السر في العدول
فافهم واوثر الكلم على الكلمات استعارا بالكثرة انها مع كثرتها منحصرة في القسمين لا
ثالث لهما ولا واسطة بينهما قوله سمي المعرب بالجزم ثم بالكسر للالتقاء الخ كيف
لانه جواب الامر قوله وهو انواع تقسيم للمعرب الى مضروبه ومصنوفه وترك تعريفه
اعتمادا على انه لا يخفى من معرفة الاعراب المفسر عنده باختلاف الآخر باختلاف العوامل
والاظهر في تفسيره ما ذكره الشيخ عبد القاهر لجار الله وتبعه جار الله وهو ان المبني ما كان
حركته وسكونه لا بعامل قوله فمنها اي بعضها وايثار المنهات ينبه به على كثرته
وانه غير منحصر فيما ذكره ههنا بل منها غير ذلك كالاسما المعدودة وهذا حديث اجمالي
وتفصيل ان المبني ضربان ضرب بني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسما المعدودة

وهو انواع

فمنها الحروف برمتها

ومنها الافعال الماضية والامر بغير اللام ؛

فقد يتأمل واحد انسان مثنى الى غير ذلك ومن هذا القبيل قولهم اب ت ث الى الآخر ومنه
بنى لوجود المانع من الاعراب مع وجود موجب البناء وذلك المانع مشابهة للحرف او كونه اسم فعل
على ما يجئ تفصيله والذى ذكره المصنف هنا هو الغروب المشهور بين النحاة على ما سيجئ عليك
فى ضمن المباحث الآتية ان شاء الله تعالى واما الاسماء قبل التركيب فهل هى معربة او مبنية فيه خلاف قد ذهب جار الله
وكثير من المحققين الى انها معربة لان المقتضى للاعراب بانه الذى يختلف آخره باختلاف العوامل ليس معناه انه
يختلف بالفعل والا لزم ان يكون جاءنى زيد فى اول التركيب غير معرب وذلا اختلاف هنا والا لخفى
بطلانه بل معناه ان من شانه الاختلاف بمعنى انه لو اختلف العوامل فيه لاختلف آخره بسببها ولا يخفى
ان الاسماء قبل التركيب كذلك فيكون معربة فالاسماء المعددة اذن معربة وان كانت اعرابها
ساكنة ولهذا حصر فى المفصل سبب البناء فى المناسبة فقال بعد ما فسر المبنى بانه الذى يكون آخره
وحركته لا بعامل وسبب بنائه مناسبته ما لا يمكن له بوجه قريب او بعيد فتضمن معناه معناه كحوائ
وامس اى شبهه كالمهملات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كغاق وفساق
او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه كقوله غدوة علام من عذاب يومئذ
وهذا يوم لا ينطقون فمن قرأهما بالفتح وقول ابى قيس بن رفاعة لهم يمنع الشرب منها
غير ان نطلق وقول النابغة على حين عاتبت المشيب على الصبى انتهى فان قبل ذكر فى المفصل
فى موضع آخر ان الاسم لا يستحق الاعراب الا بعد العقد والتركيب فلو كان الاسماء المعددة المسكنة
الاخر عنده معربة لصح ذلك قلنا المعرب يطلق بمعنيين الاول اللفظ الموصوف بالاعراب
لانه اسم مفعول من اعربت الكلمة فلا تقول مضروب لانه لم يقع عليه الضرب واما الذى يستحق الضرب
عليه فهو مضروب مجازا والثانى اللفظ الذى من شانه الاعراب بمعنى انه لو سلط عليه العوامل لكان
معربا ولنظر عليه الاعراب وكذا الاعراب يطلق على معنيين الاول اختلاف الآخر باختلاف العوامل الثانى
الحركة الاعرابية المنقسمة الى انواعها الستة اعنى الرفع والنصب والجر المقابل للبنى من كل
المعرب بهذا المعنى الثانى لا الاول للبناء من معنى الاعراب هو المعنى الاول لا الثانى فالمعرب بالمعنى
الاول يحصل وجوده بدون التركيب وكذا الاعراب بالمعنى الثانى لان كلا منهما لا يتحقق فى الاسم
الا بعد تحقق المعانى المستندة الى اقتضاء العامل من العاملية والمعمولية والاضافة فالذى
اعتبره جار الله فى العقد والتركيب هو هذا المعرب وهذا الاعراب والذى اعتبره فى الاسماء المعددة
المسكنة الاخر هو المعرب والاعراب بالمعنى الآخر فلا تنافى والى ما ذكرنا من الجواب اشار الرضى
فى الكافى حيث قال وحكمها حكم ما لم يدخله العامل ان يكون ساكنة الاخر موقوفه كاسماء الاعداد فيقال الف
لام ميم كما تقول واحد اثنان ثلثة فاذا ولتها العوامل اعربها الاعراب المذكور لك بهذه الالف
وكسة الفاء ونطرت الى الف وهكذا كل اسم عدت الى مادته وذاته تجب قبل ان يحدث
فيه بدخول العوامل شئ من مآثرها تجدك لا تلفظ به موقوفا الا ترى انك اذا اردت ان

ان تدل على الامر باجناس تختلفة لرفع حسابها كيف تضع وكيف تدل اعفالا من سمة الآلات
فتقول دار غلام جارية ثوب بساط واعرب ركب تسلطا تم قال وهذه الاسماء معربة لا مبنية
وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما فى الاحوال لعارض اوجب ذلك مقتضيه وموجبه والدليل
على ان سكونها وقف وليس بناء انها لو كانت مبنية لكانت مثل كيف واين وكذا ذلك واما المتأخرون كالشيخ
ابن الحاجب لعله ومن تبعه فذهبوا ان الاسماء قبل التركيب مبنية ومن هنا فسر المعرب بالمركب
الذى لم يشبه مبنى الاصل وفسر المبنى بما شابه مبنى الاصل او وقع غير مركب فحصر المبنى كما سيأتى الفصيل
ومن هنا يجئ فى وجوه الاول ان تفسيرهم المعرب بانه الذى يختلف آخره باختلاف العوامل
لو حمل العوامل الاختلاف فيه على الاختلاف بالفعل لانتقض بتركيب الاسم او لا لحصول الاختلاف بالفعل فى
السكون الى الحركة وقد حققنا هذا فى القسم الاول وحينئذ فلا تتم استدلالهم على اعراب الاسماء
المعددة الآتى انهم ذكروا ان السكون فى نحو باء تاء واء ابى والاعرابى هو الوقف وسكون الاسماء
قبل التركيب اعرابى ووقف لا بنائى لان التقاء الساكنين مغفور فى البناء وهو ممنوع اليه
الاشارة فى الكشاف بقوله والدليل على ان سكونها وقف وليس بناء الخ مر آنفا وفى المفصل بقوله
والعدول فى المبنى عن السكون الى الحركة يكون للهرب من التقاء الساكنين نحو هؤلاء وهذا يخالف
وبيان كلام القوم حيث سموا السكون البنائى ووقفا صرح بذلك فى المفصل حيث قال فى قسم
المبنى وسكون البناء يسمى وقفا وحركاته يسمى ضما وفتحا وكسرا ان قلت ان الاصل فى الاسماء
الاعراب والاصل فى البناء السكون لانه ضد الاعراب والاصل مناسبة الحركة فينبغى ان يكون الاصل هنا
السكون تحقيقا لمعنى الضدية فان كان المبنى مبنيا على الحركة فالوجب ان يطلب هناك علتان
احدهما العلة على مخالفة الاصل الاول اى لم عدل عن الاعراب الى البناء واذ لابد للعدول من الاصل
الى غيره من دليل بوجبه والثانية العلة على مخالفة الاصل الثانى اى حيث عدل عن السكون الذى
هو الاصل الى الحركة التى هى خلاف الاصل لابد هناك من علة ثالثة موجبة لخصوصية الحركة
بهذه اى لم اختيرت هذه الحركة بخصوصها وتركوا غيرها واما جهات العدول عن السكون الى
الحركة على الوجه الكلى فمنحصرة فى امور ثلثة الاول الفرار من التقاء الساكنين نحو هؤلاء والثانى
الفرار من الابتداء بالساكن لفظا او حكما كالكائنين اللذين احدهما بمعنى المثل وثانيهما ضمير الشأن
المبنى على ان البناء عارض نحو يا حكم ولا رجل من قبل ومن بعد وخمسة عشر فهذه جهات اجمالية
فليطلب تفصيلها فى مواقعها التفصيلية وهذه فائدة جليلة فليكن على ذكر منك فتفوك فى مواقع
لا يحصى قوله بترتها اى بجلتها والرتة بضم الراء قطعة من الجبل عالية وبه سمى ذو الرمة ومنه
قولهم دفع اليه الشئ برمته واصل ذلك ان رجلا دفع الى رجل بعيرا مجتمل فى عنقه فاستعمل فى كل
مدفوع ستنا بجملته كذا فى الصحاح فقوله برمتها حال من ضمير الخبر اى الحروف معدودة منها حال كونها
بجملتها والاوجه ان يحمل بدا للمبتدا مثلا الى المعنى الحروف كلها منها فافهم قوله بغير اللام

ومنها المضارع متصلا به نون جماعة النسا او نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مفتوحة
مع غير الالف مكسورة معها ضمير انثى كما ستجيء تنبيها وبين لون الضمير)

نحو اضرب وهذا احتراز عن الامر بلام نحو ليضرب فانه مبني مجزوم وقيد الحرف بالزائدة دون الافعال
اذ الحروف كلها مبنية لاحظ لها من الاعراب بخلاف الافعال فان فيها تفصيلا فان الماضي كله مبني ما لم
يلحق به ضمير رفع متحرك والامر مبني على ما يجزم به مضارعه والمضارع معرب ما لم يتصل به نون
التاكيد المباشرة او نون جماعة الاناث فان كان امرا فمبني والا فمعرب والمجرد عنهما مبني وان كان مضارعا
ففصيل اشار اليه المص بقوله متصلا الخ وسبب البنا اما في الحروف فلانها حروف والاصل في الحرف البنا
او لموجب للاعراب واما في الماضي فلانه فعل والاصل في الفعل البنا اذ المعنى الموجبة للاعراب وهي المعانية
والمفعولية والاضافة مفقودة فيه واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البنا السكون كما سبق فلان
له مشابهة بالاسم في الجملة وهو وقوعه موقعه في نحو مررت برجل قام كما تقول قائم بخلاف الامر فانه لا
شبه به الاسم اصلا فبني على السكون واما سبب اختيارهم الفتحة فلخفتها واما المضارع فمضارعته للاسم
ناقة فاعرب كذا ذكره المص لحمه الله قوله ومنها المضارع ما لم كان مبنيا لازما كما سيجيء فان
ما ليس له حالة اعراب بناء لازم وهذا بناء عارض لذا وحده حالة الاعراب وهو متصلا حال من ضمير الخبر وجيء
للمضارع ونون رفع فاعل متصلا اي آخر بني المضارع او تحقق هناك اثران احدهما لحوق نون جماعة
النسا نحو يضربن وبني تشبيها بالماضي نحو ضربن خلافا سيبويه ومنهم من بنى على اصله تنبيها على ان الاصل
في الفعل هو البناء وثانيهما لصوق نون التاكيد به وحقيقة وتقيل حالان من نون التاكيد اذ هو فاعل
متصلا ومفتوحة صفة تقيل وساكنة صفة خفيفة واما قال مفتوحة مع غير الالف اذ لو كانت مع
الالف كانت مكسورة كما في المثنى والمجموع نحو اضربان واضربان اذ هي شبيهة بنون المثنى واليه
الاشارة بقوله مكسورة معها اي مع الالف وضمير اثنين نصب خبر كانت قدم عليه فصلا
للتسوية وقد سبق شرحه وهذا التعميم للاحوال ما لم يكون ضمير اثنين كما في المثنى والى ما لم يكن ذلك
لكنها اجتلبت بين نون التاكيد ونون الضمير ضد ما عن توالي النونات كما في جمع المؤنث نحو
اضربان قوله ولا يلحق اي يشير الى موضع الحاق النون المؤكدة يعني انها لا تلحق الا مستقبلا
اي الا عالم تحقق مضمونه والمراد بالمستقبل المستقبل المعنوي لا الاصطلاحي فان قيل ذكر الاستقبال
مستدرك لان مدة فيه لدلالة الطلب عليه الاستقبال قلنا نعم الا انه ليس قيدا احترازيا بل هو
توطئة وتمهيد للطلب وتعيين وتشخيص لمحله وتمهيد له من قاعدة ذكر الموصوف في مثل ما في انسان فاحمل
وان صح جاني مخالف فليفهم سر سدك الى هذا او صفة المستقبل بقوله فيه معنى الطلب اي
الا مستقبلا تحقق فيه معنى الطلب كالامر التي عدها المص لحمه الله ووجه على ما ذكروا انها
موضوعة لان تؤكد بها ما فيه معنى الطلب ومعلوم ان الطلب انما تتعلق بغير الموجود فلا تلحق الماضي ولا
الحال وان جاز ان تؤكد كل منهما بلفظ فحلو بما عن معنى الطلب تدبر والشرط الذي اكد حرفه
بما هو اما تفعلن فان اصله ان ما تفعلن فزيد بعد حرف الشرط ما ليفيد توكيدا وجها جرائه
مجرى المذكورات ان كلا من فعلي الشرط والجزا انما يكونه لكونه غير حاصل في الحال شابه المستقبل
الذي فيه معنى الطلب وقال ابن الحاجب لحمه الله وجه الاجزاء انه فعل مستقبل يشتمل على ما يقتضي

توكيده وهو ما المزيدة كما تتصل بفعل القسم على الطلب المقتضي توكيده قوله وتلحق آخر نون
التاكيد في النفي ووجه العلة ظاهر اذ ليس فيه معنى الطلب وكان مقتضى القياس امتناعها
فيه الا انهم جوزوا دخولها فيه تشبيها لصورة النفي بصورة النهي قال سيبويه تدخل نون التوكيد
تشبيها لها من جهة الجزم بلا الناهية الجازمة وما يجري مجرى النفي نحو ربما وطالما تقول ربما
يقوم زيد وطالما تقولن عمرو وجوز والاكثير ما لقوم من زيد حملا للكثرة على العلة لانهم
شاع فيما بينهم حمل النقيض على النقيض قوله وما قبلها مع ضمير جماعة الذكور اشارة الى
بيان حركات ما قبل النون وحاصل كلامه ان هذه النون اما ان يكون مع ضمير جماعة الذكور نحو هل تضربن
او مع ضمير المخاطبة نحو هل تضربن انت يا هند او مع غير هما فتي الاول ما قبل النون مضموم ليكون دالا
على الواو المحذوفة مثلا هل تضربن اصله تضربون فلما التقى نون التاكيد سقط نون الاعراب للاستثقال
اجتماعها في كلمة واحدة فالتقى ساكنان الواو والنون المؤكدة فحذفت الواو واكتفي عنها بضمة
ما قبلها فلو لم يضم لما دل دليل على الواو المحذوفة وفي الثاني ما قبل النون مكسور لانه ضمير المخاطبة يا
او تضربن اصله تضربين تفعل به ما تفعل بتضربن في الثالث اعني ما عدا القسمين وهو الواحد
المذكر غايبا كان او مخاطبا وفي المؤنث الغايبة نحو هل تضربن يا زيد وزيد هل تضربن وهند هل
تضربن فان ما قبل النون في جميع ذلك مفتوح وما عدا القسمين ان كان حينا دل المثنى والمجموع
ايضا وما غير مقصودين الا ان المص لحمه الله قد عول في اطلاقه على وضوح ان ما قبل النون فيهما الف
والا لانقلبت الحركة واوا نحو كانه اراد بما قبل النون آخر الفعل قوله والخفيفة تقع في مواضع
الثقيلة يريد ان كل موضع صح ان تقع فيه الثقيلة صح ان تقع فيه الخفيفة الا في موضعين الى الثنى
نحو اضربان وفي الجمع نحو اضربان ووجه الامتناع ان فيه التقاء الساكنين مع انه ليس على حده
لانتقاء الادغام وكونه ما قبلها مدة ولا تحذف الف اضربان في الثقيل لانه بهذه المثابة فان قلت
فقي اضربن يجب ان يقال اضربون لانه على حده وقد سبق ان جهة الحذف هو لزوم التقاء الساكنين
قلت مثل هذا النوع من الالتقاء جايز لا واجب والاكثرون يحذفون في الهرب ولهذا قرأوا ولا
الضالين بالهمزة وايضا فيما ذكره المص لحمه الله ههنا من قاعدة ان لها حكم الانفصال عند التقاء
الالف مع الضمير البارز ارتكاب والى دفعه ولما ذهب يونس الى جواز مثل هذا الالتقاء جاز دخول
الخفيفة في الثنى والمجموع ولهذا قال خلافا ليونس واعلم ان التقاء الساكنين على حده حده ان
الاول حرف لين والثاني حرف مدغما نحو ولا الضالين وخويصة ويكون في كلمة واحدة وانما كون
المدغم حرفا صحيحا فلاجب وزعم بعض الشروح انه واجب وليس بشيء وقد مر غليك بعد في هذا الجنس
في باب السبعة قوله وحكمها الخ ضبط هذا الكلام ان بين النونين اذا اجتمع الضمير البارز
والالف اعني الالف السابق ذكره اعني الف المثنى والف الجمع او المعرفة اذا اعدت لاشتمل على الاولى
ظاهرا غالبا فحكمها حكم اللفظ المنفصل اي الكلمة المستقلة الواقعة بعد ما اتصل به النون بشرط ان لا

اذا لم يكن الحكم المتصل م

فان لم يكن فكالمنفصل ولذا يقال هل ترون وهل ترين وهل تغزن كما يقال اغزوا
الفصل منكم ولا تخشى القوم ولم تغزو الجيش ويقال زين واخشين واغزون
كما يقال زيا واخشيا واغزوا والخفيفة اذا القيها ساكن بعدها حذفت للفصل بينها

اقول اراد بهذا اللفظ المنفصل ساكن وهو واقعا بعد واو الضمير او يائه لكن ان اللفظ
المنفصل الموصوف بالصفة المذكورة اذا لم يكن حركة الواو واليا الواقعتين قبله من جنسها
نحو كل الواو بالضم نحو لا تنسوا الفضل واليا بالكسر نحو لا تخشى القوم كذلك النون
فتقول في ترون ترؤن بضم الواو لانه لما سقط نون الاعراب لحق نون التاكيد الموجب
لبنا، التقى ساكنان فلو حذف الواو لما بقي ما دل على الواو المحذوفة فحركوها بالضم ان ترين
ترين بكسر اليا، دفعا لالتقا، الساكنين بعد حذف نون الاعراب لاجل نون التاكيد فهو
التعليل لف ونشر مرتب على ما لا يخفى واذا كان الواو واليا الواقعان قبله حركة ما قبلهما
الدالة عليهما فيقال لم يغزو الجيش واضربي القوم كذلك النون اذا وقع بعدهما ضمير بارز
وكان حركة ما قبل الواو واليا من جنسهما تقول هل تغزن فان اصله تغزوون فحذفوا الواو
الذكر الذي طبعت فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها وهل تضربن اصله تضربين حذفت الياء
لدلالة الكسرة عليها والنص لعله سها عن ترك مثال الناهي حاله لمعرفته على المقابلة وان لم
يوجد الضمير البارز ولم يجتمعا معه وهو الواو الذكر لحكم التنوين اذ حكم اللفظ المتصل به
كالف التثنية وكما انه اذا اتصل به الف التثنية ورد المحذوف نحو رميا في رده امر من
ترى فاذا الحق به الف التثنية اعيدت الياء المحذوفة فكذلك النون نحو رين في رده وكما
يقال اخشيا باعادة اللام في اخش فكذلك يقال اخشين وكما يقال اغزوا في
اغز فكذلك يقال اغزون فقوله اذا لم يكن الالف ارادة لم يوجد الالف على ان كان تامة
وقوله فان لم يكن ارا الضمير البارز وقوله ولذا اي ولكون النون كالكلمة المنفصلة
مارة وكالمتصلة اخرى فتفرع على هذا المعنى فروعا من فروع الانفصال يقال هل
ترؤن الى قوله ولم تغزو الجيش ومن فروع الاتصال قوله ويقال رين الى قوله اغزوا
فقوله ويقال عطف على يقال في قوله ولذا يقال الاعلى يقال في قوله كما يقال لغلبة المعنى
فان قوله كما يقال في الموضعين ابراز للانفصال والاتصال لسهما للمنفصل الحكمي والحقيقي
وللمتصل الحكمي بالحقيقي فتامل قوله والخفيفة اذا القيها ساكن يعني اذا اتصل الخفيفة
بما وقع بعدها كلمة سكن اولها وجب حذفها فرقا بينها وبين التنوين ومثاله ما اشار اليه المص
رحمه الله بقوله اضرب القوم بفتح الباء فان اصله اضربن القوم فلما التقى ساكنان لام
التعريف والنون الخفيفة حذفت النون فبقي الباء مفتوحا كما كان وفتحه دليل على ان ههنا
نونا محذوفا ومن هذا القبيل قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
قد جمع المال غيرا كله وبا كل المال غير من جمعه اذ التقدير لا تهينن ولولا ذلك لوجب
كسر النون اذ لا بد ثانية فوجب جزم النون فقوله حذفت معناه انه يجب حذفها كما اشرنا
اليه ووجه الوجوب ما اشار اليه بقوله للفصل بين النون الخفيفة وبين التنوين فان التنوين

اذا لاقاه

وبين النون نحو اضرب القوم في الوقف سره المحذوف نحو هل تضربون والمفتوح ما قبلها
سقط الفرق بالتنوين ونون اذا ومنها الاسما، المبنية وهي التي تناسب ما لا يمكن لها اصلا
او وضع لا لغرض التركيب اولتادية الهيئة من غير تعرف م

اذا لاقاه ساكن بعده يجوز فيه الامران حذف التنوين وتحريكه بالكسر وقرئ بهما
قوله على احد امره واذا لم يعكس القضية اذ التنوين من لواحق الاسما، والخفيفة من لواحق
الافعال والمنسوب الى الاشرف اشرف فاعتبار وجوب الحذف فيما يضاف الى الفعل
اولى بالحكمة واجدر بعصمة التناسب قوله وفي الوقف يرد الخ يريد انه اذا
اريد الوقف على ما فيه النون الخفيفة فان انضم ما قبلها وجب حذف النون اذ هي مشابهة
للتنوين من حيث ان كلا منهما نون ساكنة تتبع حركة الآخر ان فارقه من حيث انها تثبت
والتنوين في الاسم اذا انضم ما قبله يحذف عند الوقف وكذلك اذا انكسر ما قبلها
اذ حكم التنوين ههنا ايضا هكذا فتقول في الوقف على هل تضربن تضربون يا قوم يرد
الواو المحذوفة ونون الاعراب وفي اضربن في المؤنث المفرد اضربي يرد الياء والمصرح به
ترك مثال التاء ان انفتح ما قبلها وجب ابدال النون الخفيفة الفا لانفتاح ما قبلها فتقول
في اضربن يا زيد اضربا كما يقال في اذا في الوقف فقوله والمفتوح ما قبلها فهو جملة معطوفة
على ما قبلها من حيث المعنى كانه قيل والمضموم ما قبلها والمكسور لحذف والمفتوح تقلب الفا قوله
وهي التي تناسب الخ جعل الاسما، المبنية اقساما وبين السبب لكل قسم منها القسم الاول
الاسما، المشابهة لبنات الاصل وتعنون بها المضمرات واسما الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات وبعض الظروف وتعنون بتلك الاصل وبهذا اشار اليه المص رحمه الله بقوله
ما لا يمكن لها اصلا الخ والاعراب غير اللام والحروف فانها موضوعة من حيث لا يمكن لها اصل
بناء ما هي مناسبتها لبنات الاصل القسم الثاني ما وضع لا لغرض التركيب وهي ما صوت به
البهائم كالاصوات التي سرحوا البهايم على التفصيل الذي اورده المص رحمه الله شيئا فشيئا فيما
بعد والسبب في بناء هذا القسم ظاهر لفقد موجب الاعراب اعني لوارد المعاني بسبب التركيب
القسم الثالث ما وضع من الاصوات لمادة هيئة الصوت من غير تعرف كخاق وكخ وعلى
ما عده المص رحمه الله واحدا فواحدا قوله او وضع لا لغرض التركيب الظاهر انه من عطف
الصلة على الصلة اي وهي التي تناسب او وضع بحيث لا تثبت اذ، وان نقول او وضعت
وهذا اشكال استصعبه الشارحون والجواب انا لا نسلم انه من قبيل عطف الصلة على الصلة
بل من قبيل عطف الموصول مع الصلة على مثله اراد ما وضع ولو سلم فهذا من باب اللف والنشر
فان قوله وهي التي تناسب في قوة قولنا وهي ما تناسب ولو سلم فهذا من قبيل قوله تعالى فان
طبن لكم عن شيء منه فان ضمير منه للصدقات قبله في قوله والوهن صدقاتهن نحلة على تشبيه
الضمير باسم الاشارة على ما صرح به صاحب الكشاف ولو سلم فتذكير الضمير منه على ان ذلك
نوع مخصوص من الانواع كانه قيل وهي النوع الذي تناسب او وضع هذا وقد اورد المص رحمه الله
ههنا اشكالا مشهورا وحاصله ان الغرض من وضع الكلم التركيب لا محالة للقطع بانه يمتنع وضع

الكلم لافادة وبانه يستحيل ان يتحقق فائدتها حين لاتكون مركبة لاستلزامه الدور لان افادة
الكلم لمسمياتها موقوفة على العلم باختصاص تلك الالفاظ بتلك المعاني والعلم بالاختصاص موقوف
على العلم بنفس تلك المعاني فلو توقف العلم بالمعاني على الكلم واستفيد منها لزم الدور وبهذا ظاهر قال
صاحب المفتاح ممن ان الغرض الاصلي من وضع الكلم هي التركيب لاستماع وضعها للافادة
وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها فيما اجل افادتها المسميات لاستلزامها الدور
لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوفة النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجح
احد المتساويين على الآخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها انفسها ابتداء هذا الكلام بطلا
القول وهو معزول عن القبول اما اولا فلان هذه النسبة غير مختصة بهذه الحالة اعني حالة كون
الغرض من وضع الكلم افادة مسمياتها بل هي بظاهرها واردة سواء قصد بها التركيب او لا
لقصد اذ العلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بمعاني المفردات والعلم بمعانيها توقف على العلم
بوضعها لها والوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة مسبوق بالعلم بطرفيها والبرهان الذي
على ما ذكرنا ان ارباب البيان كلهم مجمعون على ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وصوحا وخفاء لا
اعتبار فيه لمعاني الوضعية البتة اذ السامع ان كان عالما بالوضع فلا تفاوت في الدلالة فلا فهم
واما ثانيا فلان الدور ممنوع اذ القول بان الالفاظ مختصة معناه انها موضوعة فتوقف الافادة اذ
على وضعها مسلم لكن لا نسلم ان وضعها الى العلم بوضع ذلك اللفظ بازاء ذلك المعنى موقوف على افادتها
اعني افادة الالفاظ تلك المعاني واستفادتها منها بل هو موقوف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ
في الجملة لتوقف العلم بالنسبتين على العلم بالمنتسبين والحاصل ان الموقوف على العلم بالوضع انما
هو فهم المعنى من اللفظ واما العلم بالوضع فهو موقوف على تصور اصل المعنى وفهمه في الجملة لا على فهمه من
اللفظ البتة فلا دور ومن الناس من لا يرضى بهذا الجواب ويقول هذا انما يكون موجها اذا كان
غرض هؤلاء اعني العاملين بالدور توقف الافادة على الوضع وتوقف الوضع عليها وظاهر ان
غرضهم ليس ذلك بل غرضهم توقف الافادة على العلم بالمعنى وتوقف العلم بالمعنى عليها اما المقدمة
الاولى فلان الافادة موقوفة على العلم بالوضع لا محالة والعلم بالوضع موقوف على العلم بالمعنى فتوقف
الافادة على العلم بالمعنى بالواسطة واما الثانية فلان مبنى الامر على ان الغرض من استعمال الالفاظ
افادة مسمياتها المفردة هذا كلامه ولا يخفى ضعف بعض مقدماته ومنهم من يقول قولهم ليس الغرض
من استعمال الالفاظ افادة مسمياتها المفردة ان اراد وا به ان الغرض من ذلك ليس ان يعلم
السامع نفس المعنى وان كان جاهلا به قبل سماع اللفظ الموضوع له مثلا ان يعلم من سمع لفظ
الفرس مثلا مسماه المعلوم اعني الحيوان المخصوص وان كان جاهلا به قبل سماع اللفظ فهو
حق ولزوم الدور على تقدير نقيضه واضح لكن لا يلزم منه امتناع الافادة في الالفاظ بدون
التركيب لان غاية ذلك امتناع فائدة معتد بها في الالفاظ بدون التركيب ولا يلزم من امتناع

فائدة معتد بها

فلا يلزم ان لم يوجد لها حالة اعراب والاصل فيه السكون الا ان يضطر الى
الحركة لالتقاء الساكنين او ابتداء بساكن لفظا او حكما

فائدة معتد بها امتناع الفائدة مطلقا وان اراد وا به ان الغرض من استعمالها ليس ان يعلم
السامع كون المعنى مقصودا للمتكلم وان كان جاهلا به قبل سماع اللفظ مثلا ان يعلم من
سمع لفظ الفرس ان الحيوان المخصوص مقصود للمتكلم فهو ممنوع اذ الدور غير لازم اذ الافادة
وان كانت موقوفة على العلم باصل المعنى لكن العلم باصل المعنى غير موقوف على الافادة حتى
يلزم الدور بل الموقوف عليها كون المعنى مقصودا للمتكلم فلا دور بهذا ومن يقول الغرض الاصلي
من وضع الالفاظ ان يفهم السامع معانيها المفردة من تلك الالفاظ حين السماع وفهمها
منها بالسماع موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يوقف على فهم المعنى في زمان السماع بل
يتوقف على فهم المعنى في الزمان السابق على زمان السماع لحينئذ سقطت هذه الخيالات وفائدة تعقب
جميع الاشكالات بعد هذا التحقيق ان الالفاظ المفردة عند الافراد وبدون التركيب لا تفيد
فائدة معتد بها في زمرة الفوائد اذ المسميات المفردة وان كانت معلومة من وجود الاطلاق
الا انه لا اعتداد بها بل هذه الالفاظ بوصف الافراد في حكم العدم اعني صوت العراب وبهذا
ظاهر قال صاحب المفتاح مع امتناع عد ما سبق الى الفهم عند التلفظ بها من مجرد القصد الى
مسمياتها المفردة بشهادة الوجدان يعني ان كل احد يجد من نفسه هذا المعنى اعني ان هذا ليس غايته
وبهذا يسقط الاعتراض الذي اورده في هذا المقام وحاصله انا لا نسلم ان المفردات لا تفيد
فانه ربما تمثل الصورة وقع الحجارة بعضها على بعض وهذه فائدة معتدا اذا اطلق ذلك ليفهم منه
هذا المعنى وقس على هذا قوله فلا يلزم الخ يعني اذا ثبت ما ذكرنا فهو لازم وعارض
فالملازم ما ليس له حالة اعراب اصلا بل هو مبني ابدا كالمضمرات واسماء الاشارة مثلا
وفي تفسير اللازم بما ذكر نظر اذ هو مشعون بما سيجيء تفصيله فيتمثل العارض بخلافه
ما يكون معربا مرة كخجازي رجل ومبنيا اخرى كقولا رجل وبالجملة ففي كلامه تقسيم وبنيه
اما التقسيم فهذا الذي ذكرناه آنفا واما التبيه فهو انه بنى هيهنا على حكمين الاول ان الاصل
في المبني اللازم السكون ليس الا والثاني العدول عنه الى الامور مفصلة اعني ان المبني العارض يفصل
على اللازم بالحركة منها على انحطاط رتبته عن اللازم والمص لصرامته اشار الى الاول بقوله
والاصل فيه السكون الى آخر ما ذكر والى الثاني بقوله ويفصل بالتحريك على الاول قوله
والاصل فيه السكون تمهيد لاصل كلي في باب البناء وقد حققنا هذا الاصل فيما سبق على
وجه فدا زلنا عنه جميع الخفاء وتفصيل الحكم الاول وحاصل ان الاصل في هذا القسم اي
الواجب واللازم كما له السكون عملا بمقتضاه لانه لما لم يطرأ عليه معان معتورة تقتضي
التغيير جعلوه جاريا على اصله في عدم الحركة والاوجه ان يقال لان البناء ضد الاعراب والاصل
الاعراب الحركة فاصل البناء السكون تحقيقا لمعنى الضدية الا انه قد يوجد هناك امر يقتضي
العدول عنها في هذا الاصل منها انه لو لم يبن على الحركة يلزم هناك التقاء الساكنين نحو منذ

والاصل في حركة الساكن الكسر الا اذا طلب تخفيفه او غير نقص اتباع او تنبيه
على قوة والا عارض ويفضل التحريك على الاول فمن الاول اسماء الاشارات

واين وكيف وخص التحريك بالاخر اذ التغيير بالاخر اولى ومنها انه لو لم يبن على الحركة يلزم
الابتداء بالساكن اما لفظا كزيد اخوك اذا جعلنا الكاف اسما فانه لو لم تحرك لزم الابتداء
بالساكن والابتداء بالساكن جائز لكنه غير واقع وقد يجعل ممتنعا وليس بشئ وقد حققنا
في شرح الكشاف فليطلب هناك والتقييد بالاسمية مبني على ان الكلام في الاسماء المبنية
واما حكما كالكاف في اكرمتك فانه من حيث انه لفظ مستحق عرضه للتقديم والتاخير فمن حكم
ما صح تقديمه لكونه مفعولا والمفعول قد يتقدم فلو لم تحرك لزم الابتداء بالساكن حكما وبهذا
يندفع ما يقال بقوله حكما كذا ذكره ولا يخفى ضعفه والاولى ان يقال في توجيه هذا الكلام ان الكاف في
اكرمتك وان لم يكن مبتدا بها لفظا الا انه مبتدا بها حكما اذ هي كلمة برأسها ولهذا جاز حذفها
بل شاع كقوله تعالى ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فاغنى اي فهداك واغناك وبهذا
ما قال جار الله في المفصل ولئلا يتبدأ بالساكن لفظا او حكما كالكاف من اسما وحرفا وقد تعال
بنى كاف الضمير على الحركة فرقا بين المذكر والمؤنث اذ تفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وفيه ما فيه ومنها
انه يراد طول الصوت ووضوحه نحو هو وهي فانه لو لم تحرك الواو والياء لاحتمل ان لا تحرجا وتجاز
من هوا، الفم وقيد الابتداء بالامكان احترازا عن ما ومتى فانه لا امكان ههنا اذ الالف لا تصل
الحركة اصلا هذا اذا كان الابتداء لاما اذا كان الابتداء بيانا غنه اي ابانا غنه وكشفا عن وجوده
فلذا تحرك نحو انا فان الفتح ههنا للدلالة على الالف الذي نوقف به في الوقف فان انا غنه
البصريين همزة ونون الا انه ربما تحذف الالف تشبيها بان الحرفية لسكون نونها وانما يكتب بالالف
اذ قد تقرر في علم الخط انه يكتب كل كلمة على تقدير الابتداء او الوقف وكذا حيهل يفتح الهاء
واللام فان فتحة اللام منبئة وكاشفة عن الالف حاله الوقف اعني حيهلا قوله
والاصل في حركة الساكن انها تمهيد لاصل آخر كلي وحاصله ان الواجب في الساكن اذا اوكل
تحريكه بالكسر اذ الكسر لقلته مناسب العدم والسكون لعدم الحركة الا انه قد يوجد هناك
موانع ممنعة عن ذلك مثل طلب التخفيف في اين فانه ترك الكسر طلبا للخفة ومثل الاتباع
كمنذ فانه ضم الذال لاتباع ضمة الميم ومثل جبر النقص بان حذف من الاسم شئ فالزم الضم
جبرا للطرف الباقي من النقص بالحذف نحو عوض والتمثل بقبل وبعد غير منطبق على المقصود جدا اذ الكلام
في المبني اللازم لا العارض اللهم الا ان يجعل سطر الاتمثلا والمقصود مجرد الجبر بالضم للنقص كما ذهب
صاحب المفتاح من التعميم وبكسر السطرات ومثل التنبيه على قوة معنوية في الاسم كتقديمه معنى
كلتين فاخير الضم لكون الثقل الصوري دليلا على الثقل المعنوي نحو منذ وقط لتقديمهما
معنى من والى وحسبك فقط ونحن انا الاول فلما فيه من القوة وهي النفي المستمر فبني على الضم القوي
ليدل على قوته من حيث المعنى وانا نحن فلان فيه ايضا قوة اذ هو اما للواحد العظيم واما للجمع الكثير
وكل منهما قوي بخلاف الحقير والعليل وقال المبرد بنى نحن على الضم تشبيها بقبل وبعد بجامع

الصلح

فمن لم يجعلها حروفا لزمتها الحكاية كطلح وبعض في قولهم ان في بعض لسيمى
وكاصوات الحيوانات او الجمادات المحكية كفاق وطق وقب اولم
يلزمها كالاصوات التي تسدم بها او سوجع او سحا او كالتي لرجوعها

الصلح للاثنين فوقهما وقال الزجاج بني على الضم اذ هو اسم للجماعة والواو علامة الجمع
والضمة بعضها وقال الاخفش الصغير لانه ضمير المرفوع ومن علامة الرفع الضم فقوله الا اذا
طلب استئناف مفرغ اي الاصل في حركة الساكن الكسر في جميع الاوقات الا في هذه الاوقات
المستثناة وكذا قوله ان يضطر اي الاصل في المبني اللازم السكون في جميع الاوقات الا وقت
الاضطرار وفاعل يضطر التقاء الساكنين والاسناد مجازي قوله وتفضل اي التحريك
لسبب التحريك على الاول اعني المبني اللازم ووجه التفصيل ان في التفصيل انما للرائحة الا صلية
الاسمية فان قيل لا يخفى ان المبني اللازم اصل والعارض فرع له ودونه والتحريك بالحركة لكونه
عدو لا غير الاصل بعض في المبني ولهذا ذكر القوم ان تحريك التقى ايذان بان يحفظ رتبته غير الاول والمصر
لحوا سه جعله سببا للتفصيل فما وجهه قلنا ان ههنا اعتبارين مختلفين فان لوحظ في ذلك
هو الاصل في المبنى فهذا نقض فنقصه بفصل وتفصل تنقيص ففي الكلام اغراب فافهم قوله
فمن الاول يعني المبني اللازم وصدره بالفاء اذ هو تفصيل قوله فمن لم يجعلها حروفا اذ
لو جعلت حروفا فهي خارجة عن المبحث اذ الكلام في الاسماء المبنية ولان الاسمية فيها راجحة للحوق
التنوين بها نحو ذه ودخول حرف الجر عليها نحو ان في بعض لسيمى ونحو ذلك كما يجئ تفصيله وقوله
لزمتها اولم يلزمها تقسيم لتلك الاسماء الى اللازم الحكاية وغير لازمها وتعميم وتسوية بين القسمين
في لزوم البناء والجملتان حاليتان من ضمير المجرور قوله كطلح بكسر الطاء والى العجمة حكاية لصوت
الضاحك الضاحك وبعض بكسر الميم وتشديد الضاد المهملة المكسورة لغة مشهورة وقد جوز فتح الضاد
ايضا قال جار الله بعض ان تمطق لشفتيه عند رد الحاج والتمطق التصويت بلسان الدليل
تمطق الرجل اذا ضم شفتيه مع سكون بينهما والمشهور في مثله قول الشاعر سألتها الوصل
فقالت بعض وحكى ناسها بالنقض بعض كلمة يستعمل بمعنى لا ومع ذلك في مطمعة ولذا
احتاج الشاعر في البيت الى دفعه بالمقراع الخ اذ الية لطمعه ومن ههنا قالوا ان في بعض لسيمى اشارة
ان في التكلم بهذه الكلمة لطمعا وعلامة لدرك المطلوب نقض الراس حركة متعجب الصحاح نقض
راسه ورأسه حرك وحرك لازم ومعدل وحرك الراس على وجه الاستهزاء وقال الخفاجي بالخاء
والمعنى سألت وصل هذه الحسناء فتكلمت بكلمة يرد بها السائل مع تسليك في سبيل المراد والطماع
في درك المرام حركة راسها بعد ذلك على وجه ساكد الرد السابق وسوء النفي الكائن قال صدر
الافاضل يروى سالت على وصل بهل الاستفهامية والاول رواية المفصل قوله كفاق
بكسر القاف حكاية لصوت الغراب وهو تمثيل الاول اعني صوت الحيوانات وطق بفتح الطاء و
كسرها مع سكون القاف حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها بعض تمثيل الثاني اعني صوت الجمادات والرابع
قب بفتح القاف مع سكون الباء حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة قوله اولم يلزمها
بان يستعمل تارة على وجه الحكاية كقولهم انه لواما من الرجال تقديره انه لمن يقال فيه هذه الكلمة

البهايم والسباع والطير او دعي او سكن كوي واوه وواها ويايجري مجراها م

من الرجال فحذف القول واستغنى عنه بالمقول وتبعته الكلمة الداخلة عليها اعني من فاعل
الى المكنى فمن في قوله من الرجال بيان لهذا المحذوف واتى لا على وجه الحكاية كما اذا قلت في حال
الندم آوه وفي حال التعجب وي وتحوذ لك قوله كوي تمثيل للماذل اعني الصوت الذي
يندم به فتوي كلمة يقولها المندم والمتعجب ايضا واما قولهم ويلمه فمعناه وي لامه فحذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال قال سيبويه اي العجب لامه تقول هذا من رأى رجلا نادرا في حاله اي
العجب لامه كيف ولدت مثل هذا الولد على مثل هذه الصفات الغريبة والخصال العجيبة
فقولهم ويلمه مروي بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين احدهما ان يقال بل امه مبتدأ
خبره محذوف اي حاصل وثانيهما ان اصله وي لامه كما ذكرنا اي عجبا لها فحذفوا ضمة الهمزة الى
اللام المتحركة على خلاف القياس وحذفوا الهمزة تخفيفا واما الكسر فاصله وي لا فحذفت
الهمزة على خلاف القياس مع ضمها واما وي كان تحوي كان الله فهو عند الخليل وسيبويه
وي التي للتعجب ركبت مع كان منفصلة كقوله ٭ ويكان الله يبسط الرزق ويكانه لا يفلح
الكافرون او ملتصقة نحو ٭ ويكأن من يكن له نسب ورد بانه لا ظهور للتنبيه على هذا التوجيه
وذهب الفراء الى ان وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله فقل الفوارس ويك
عنتر اقدم الى ويلك وعجا منك ثم فتح اليها ان ومخففة ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان
المخاطب مدعى انهم يفلحون فقيل له عجبا منك فضل ولم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون
وحذف حرف الجر من ان وان قياس والدليل على انه بمعنى الم تر ان اعرابيا سألت زوجها
اين ابنك فقال ويكانه وراء البيت اراد الم تر انه وراء البيت فلما صار معناه هذا لم تغير
كاف الخطاب في الاحوال كلها بل لزمت طريقة واحدة وقال الامام ابن جني في قوله تعالى ويكانه
لا يفلح الكافرون فيه ثلثة اقوال منهم من جعله كلمة واحدة فلم يقف ومنهم من جعل وي كلمة
وكانه كلمة اخرى فوقف على وي وهو مذهبنا ومنهم من قال ويك كلمة فوقف بالكاف ثم ابتدأ
انه بفضل اراد ويلك فحذف اللام والصحيح هو الاول والمعنى وي على معنى التعجب كانه اي الشبه
امرهم هذا انهم لا يفلحون فان قلت كيف يجوز التعجب على الله تعالى قلت هو مجاز والمراد تعجب العباد
او هذا لا يتأتى هلون لان تعجب منهم قوله واوه تمثيل لتأتي ما تتعجب به وهو تفتح الهمزة
وتشديد الواو المفتوحة مع سكون الهاء وفيه لغات قوله وواها تمثيل لتأتي التعجب
ما تتعجب وقد مر حواباان واما من الاصوات المنقولة الى معنى المصدري ولم تنقل من المصدر
الا تأتي فالمعنى على المصدرية دائما قوله ويايجري مجراها اي مجرى المذكورات كما في عند
المكرة قال التجاج ولا خير في الشيخ اذا انحنى ٭ وصار وصل الغانات اثافي ٭ تقديم
الجيم على الميم المعجمة معناه انحنى من الكبر ويروى حل اثافيها وهما كلمتان يقولها الانسان
عند المكرة قوله وصار معطوف على حنى والمعنى لا خير في الشيخ اذا انحنى من الكبر وصار وصل

الغانات

وتحو حل وجب في قولهم لزجر الناقة حل لا حلبت وجب لا سبت وعدس للبغلة
عليك امارة ودوه في قولهم الا دوه فلا دوه ومنه دج وتشوشا في قولهم اذا
وقف الحمار على الرديهة فلا تقل له شا م

الغانات المسعة تحالهن عن النزن امرا مكروها منوضا وكذا يخ عند الاعجاب بالشيء والرضا
وقد تكرر للمبالغة تحو يخ يخ قوله وتحو حل الخ اشار بزيادة لفظ تحو الى ان هذا ليس
بقسم اخر اعني ما يزجر به البهايم والسباع والطير وحل بفتح الى المهملة زجر للناقة
ينبغي ان يكسر النا، لا حلبت وهذا اعني قوله لا حلبت دعا على الناقة ولذا صح دخول
لا في الماضي اي لم كن انت معتمة عزرة على فعلة وجب بفتح الى المهملة زجر للجمل ينبغي
ان يفتح ان، في مشت في قولهم جب لا شيت قوله وعدس زجر للبغلة وقد
سمي بها بغلة وعلى الوجهين قوله عدس مالعباد عليك امارة بجوت وهذا تحليل
طلق اما الاول فظاهر واما الثاني فباجراء الوصل مجرى الوقف الا وجب تحرك آخره
اي يا عدس فهو منادى بقرينة الخطاب في عليك وعباد اسم ملك وهو اخو معاوية
بن سفيان والمراد بقوله وهذا تفسير الطلق ضد الاسير كان عباد جعل اطلقه
ركب بغلته هذه فقال عدس البيت قال المدائني الشر لابن مرغ قاله حين حبسه عباد
بن زياد بن ابي سفيان حاكم سجستان فريد اخيه عبيد الله فلما اطلعه ركب مرغ بغلته
وخرج من سجستان قائلا هذا البيت اي سيري مالهذا الرجل اغنى عباد اعليك امارة
وتسلط لانك خرجت من ارضه وبجوت من ظلمه وضيمه وهذا الرجل الذي تحالفت
اغنى مرغا فطلق ايضا معك وهو ايضا قد نجى من ظلمه وشره فالطلق الذي اطلق وخلي
سبيله تقوله تحالين صلة او حال قوله الا دوه فلا دوه بكسر الهمزة في الا اذا التقدير
ان لا يكن دوه فلا يكون دوه اي ان لم تضربه الان فانك لا تضربه ابدا فهذه كلمة فارسية
ومعناها الضرب وقد استعملها العرب في كلامهم في معنى الضرب كذا ذكره جار الله
في مستقصى الامثال قال صدر الافاضل رواه ابن الاعرابي وهو الكسر مع التنوين رواية
مشهورة وفي الصحاح وقولهم الا دوه فلا دوه معناه ان لم يكن هذا الاحر الآن فلا يكون بعد
الان قال الكسائي ولا ادري ما اصله وانى اظنها فارسية اي ان لم تضربه الآن فلا تضربه
ابدا وانشد ابو عبيدة لرؤبة وقوبل الا دوه فلا دوه وذكر بعضهم ان قوله اظنها فارسية اشارة
الى ما قيل من ان اصلها دوه بالفارسية اي اضرب فالوا واصل ان الموتور كان يلقى وابره
ولا تعرض له فيقال له ذلك اي ان لم تضربه الان فلا تضربه ابدا فهو مثل لضرب فاغتنام
الفرصة وذلك لغات قوله ومنه اي مما لم يزجر بها الحكاية ووجه الفصل ان المذكور
دعاء فدج بفتح الدال وسكون الجيم الصياح بالدجاج وتشوشا بضم الاولين وسكون الثاني
دعاء للحمار الى الشرب وكذا اشا بفتح السين المهملة وسكون الهمزة في الصحاح شا،
بالحمار اذا دعوته ليشرب وعلى له شاشا وفي المثل قرب الحمار من الردمة ولا تقل له
شا والردمة نقرة في صخرة يجتمع فيها الماء اذا وقف الحمار على مجتمع الماء فلا تدعه الى الشرب

ب

قيل ان الذي قيل له ذلك هو ووقوله حذف ان نصب
وحذف الذي قيل له ذلك هو ووقوله حذف ان نصب
وقوله حكى ولن يبرح عن الكلم الذي يتعلق
وصف البيت وانت تريد به تمثيل الحال
الاول فتح الدال وفيها حينئذ ثلثة فتح الخاء وفتح الخاء
مع سكون الهاء وفيها ثلثة فتح الهاء
وكسرها وسكونها

اراد ايضا وعلى الاول فالهاء للسكت
والوقف عليها بالتاء على لغة من يقف على التاء
بالتاء كما في قوله ٭ ثم

ومنه هيع وهذه يحتمل ان تجعل من اسما الافعال المحكى منها تقدر في محله الاعراب بخلاف
غير المحكى اذا لم تجعل اسم فعل ومنه اسما الافعال كرويد زيدا واخواته وستذكر
ولا محل لها من الاعراب على رأى لوقوعها موقع ما لا اعراب له ومرفوعة المحل بالابتداء
على رأى واغنا ياغنا الفعل غير مانع بدليل اقائم الزيدان والنصب على المصدر او حذف

لعدم الحاجة اليه وهذا مثل للكل جريص على مطلوبه يضطرب مع حضور مقصوده وحصوله والاوجه
ان معنى المثل انه يضرب لمن لا تحتاج الا الحث على الفعل لانه تحسن اركل اليه امره فانه تحسنه

قوله ومنه هيع بكسر الهاء وفتح الدال لتسكين صغار الابل ووجه الفصل قد سبق آنفا

قوله وهذه ان هذه الاسما التي لا يلزمها الحكاية يجوز ان يجعل منها اسما الافعال فيجعل وفي
مثلا اسما لتسدمت واوه لتوجعت وواما لتعجب فحل لا تزجو ونحو ذلك على انه امر للبهايم
وخطاب لهم لان الله تعالى جعل البهايم في فهم المقاصد من هذه الاسما بمنزلة العقلاء واما الذا
لا انها ليست باسما الافعال فهم يعتذرون بان البهايم ليست مما كالمخاطبة العقلاء او هي لا يفهم
معنى المركبات واما المفردات فانما هي الفاظ تقولها الانس عند اناخة البعير لعلمه بان عادة البهايم
جارية على انه اذا سمعها استناخت لا ان هناك طلبا للاناخة من البعير وكذا حكم ما سواه واما الحكي
من هذه الاسما فمقدر الاعراب في محله لوجود المقتضي وهو تواردا المعاني المختلفة بسبب التركيب على ما ذكر
المص لصاحبه في القسم الرابع من هذا الكتاب فيكون مضمون قولهم ان في مض لسلمى في محل الجر
واما غير المحكي فانه لا تقدر لمحله اعراب لفقد المقتضي وانما لم تقدر في محله اعراب اذا لم يجعل منها اسما الا
اما اذا جعل منها فامر بها فان كان كان والا فلا فقوله اذا لم يجعل الخ لا مضمنه قوله بخلاف
غير المحكي الا تقدر لمحله اعراب قوله وستذكر اي اسما الافعال في آخر القسم الثالث من هذا
الكتاب حيث تالي هناك ومنه اسما الافعال وبعل عمل مسميا تها فالاولى ان يقول وسوف تذكر
الا انه كانه نزله منزلة الواقع رجاء او تسببا قوله ولا محل لها اي لاسما الافعال
من الاعراب وتفصيل هذا المقام وكشفه انهم اختلفوا في اسما الافعال هل لها محل من الاعراب
ام لا فجمهورهم على ذلك علتين الاولى انه لا محل لها من الاعراب اصلا اذ هي واقعة موقع ما لا
اعراب له اصلا وليس للمركب اعراب فلا اعراب للنائب ايضا وهذا ظاهر مثلا لفظ رويد في قولنا رويد
زيدا واقع موقع امهل فان رويد زيدا معناه امهل زيدا ولا اعراب لامهل لا لفظا ولا تقديرا ولا كذا
بالاجماع فكذا ما وقع موقعه الثانية انها مرفوعة المحل بالابتداء بمعنى انها مرفوعة على انها مبتدأة
لا خبر لها على نمط اقائم الزيدان لانها اسما مجردة عن العوامل اللفظية مسندة الى ما بعدها توضيحه
ان رويد مثلا في قولنا رويد زيدا اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند الى فاعله اعني الضمير المستكن
فيه فيكون الاول مبتدأ والثاني خبره اي ساد مسد الخبر بمعنى ان المخصوص من المبتدأ والخبر هو المنسوب
والمنسوب اليه وكلاهما حاصل ههنا حصولهما في اقائم الزيدان على ما يجيء في بحث المبتدأ ولما كانت
شبيهة الاولين العاملين بانه لا اعراب لها بدليل مبنيها قائمة ههنا تصدى هو لا رادفها بان
وقوعها موقع ما لا اعراب له لا يستلزم حقه دليلا على امتناع اعرابها الا ترى الا قائم في اقائم الزيدان
فانه معرب مع انه قائم مقام يقوم ههنا اعني قوله واغنا ياغنا الفعل اذا افادتها فائدة الفعل
ووقوعها موقعه غير مانع من اعرابها بدليل اقائم الزيدان والاغناء الافادة والسعي في التنزيل بالمعنى عنه

مآله اي مانعه والغناء بالفتح والله النفع وبالكسر من السماع وبالقصر والكسر بمعنى السارق اذ الكلام
ان قلت ان هذه الاسما منصوبة المحل على المصدر فان رويد في قولنا رويد زيدا مثلا اراوده اراد
زيدا بحذف الفعل وصغر اراد بصغر الترخيم واراد النصب على المصدر به لفظا والجر بحذف
لفظا في رويد لكونه مبنيا وجاز ان يكون منصوبا محلا والمص لصاحبه اختار هذا المذهب زعما منه
ان هذا هو الصواب كما اشار اليه بقوله والنصب على المصدر اوجه عند رواية بعضهم بان قوله تعالى
مهيات لما توعدون باللام مع ان مهيا بمعنى المصدر اذ لو كان فعلا لما جاز تعديته باللام
لانقال نعذله ويقال نعذاله فدل على انه مصدر والمص لصاحبه قد حقق هذا المذهب في غير هذا
الكتاب تحقيقا وافيا وبينه بيانا شافيا وحاصل ان القوم وان حكموا على هذه الاسما بانها
اسما للافعال الا انهم تسامحوا في ذلك اذ هي موضوعة مواضع المصادر الساد مسد الافعال
فانك اذا قلت صه فمعناه اسكت بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما
كان هذا ساد مسد الفعل تسامحوا في ذلك فجعلوها اسم الفعل قطعا للمسافة واخذا بالمقصود
وهذا المعنى هذا الذي تحقق اسمية ثم قال قديما كان يخلج هذا التاويل في صدري حتى طالعت
نص من فصل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر في آمين انه خوف موضع موضع الاستجابة كصه موضع
السكوت انتهى كلامه وههنا بحث من وجوه الاول انه قد تقرر ان كل اسم واقع في التركيب والقصد
فيه الى التعديد لا بد له من اعراب فان كان معربا فلا بد له من اعراب لفظا او تقديرا وان كان
مبنيا كان اعرابه محليا لا محالة وحينئذ فكيف صح القول بانه لا محل لهذه الاسما من الاعراب
اصلا بل كيف صح الجمع بين الاسمية ونفي الاعرابية عن اصلها الثاني ان اعراب الاسم لا يستلزم
اعراب المسمى وعدم اعراب المسمى ايضا لا يستلزم عدم اعراب الاسم فللعلم المسمى فعل
او حرف نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر وافادة الاسم مسماه لا يستلزم وقوعه موقعه
في اللفظ والتركيب كما مثلنا لين المذكورين وحينئذ فلا تسليم دليلهم على نفي الاعراب عنها
بوقوعها موقع ما لا اعراب له لان مرادهم ان كان ان هذه لفظ تلك المسميات فمسلم ومجرد
ذلك لا يقتضي الوقوع في التركيب فان اراد وا انها قائمة مقامها في اللفظ والتركيب فممنوع
الثالث ان لو سلم وجوب وقوع قائم مقامه كيف يمنعه من الاعراب واما ما نحن فيه فليس كذلك
لان ما هي واقعة هذه الاسما موقعه بحسب محض فافترقا اللهم الا ان يقال ان اعراب لقوم انما هو
من جهة وقوعه موقع قائم فلما اعراب له بنفسه فيكون قائم واقعا موقع ما لا اعراب له فيرجع الحقيق
الى كونه من قبيل ما نحن فيه فلتدبر الرابع انها اذا كانت مرفوعة بالابتداء كان مبتدأ بالمعنى الثاني
من قسمي المبتدأ والشرط في هذا القسم من المبتدأ انه يكون رافعا للظاهر وفاعل هذه الاسما
ضمير فلا يصح جعلها مبتدأ بالمعنى الاول وهو ظاهر ولا بالمعنى الثاني لانتفاء شرطه اللهم الا ان
يجعل هذا نوعا ثالثا من المبتدأ غير القسمين المعهودين ويقال انه في حكم المستغني عن الكلام

في مثل بهات لما توعدون زائدة وما توعدون فاعل فلا سوغ حجة ولو سلم فهيهات مبتدأ بمعنى البعد والكاف خبر ولو سلم فهذا اللام من قبيل هيت لك عند من يجعله اسما لفعل الامر بمعنى اقبل وتعال وهذا صريح اجمالي وتفصيل ذلك انه قد يقصد باللام معنى التفسير والتوضيح والقوم يسمون مثل هذه اللام لام البيان وربما يسمى تبيينا فاللام في مثل هيت لك بيان للمعنى طلب ان جعل اسما للامر لانه لما قيل هيت اي اقبل وتعال وقع الاحتياج الى تبيينه اي تفسير المراد والمعنى طلب وتبيينه فقيل لك اي اراد لك او اقول لك فهذا اللام بيان للمعنى طلب بالطريق المذكور ونظائره في العربية كثيرة فقوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون ان جعل فاعل هيهات ضميرا مستترا راجعا الى البعث فاللام في لما توعدون بيان للفاعل المضمر وتفسير له في المعنى اي اراد لما توعدون وبالجملة فالقوم يجعلون اللام للتبيين ويريدون بها انها متعلقة لمحذوف مستأنف للتبيين كما قررناه آنفا حتى ان ابن مالك لما اراد ذكر في تسهيل اقسام اللامات وسمى قسما واحدا منها لام البيان والتبيين وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبكأنه لا يفلح الكافرون يجوز ان يكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وى كقوله ويكأنه بمعنى لأنه واللام لام البيان المقول اي لأنه لا يفلح الكافرون كان ذلك وذكر ابن مالك في موضع آخر من التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين ومراده بالتبيين التبيين المعنوي بمعنى ان في اللام بيانا للمفعول وان كان ظرفا لغوا للمصدر لا التبيين المصطلح فسقط الاعتراض عليه بان لام التبيين في مصطلح القوم لام متعلقة بمحذوف مستأنف للتبيين وبالجملة فلا يعرف هذه اللام الا من ركب الفن واحاط بكتبه الساداتي اذا كانت هذه الاسماء منصوبة على المصدرية كانت الافعال قبلها مقدرة فكانت هذه مصادر فلا وجه لجعلها مبنية كالامعنى لجعل مثل سقيا ورعيا مبنيا السابع انه اذا كان جعل هذه اسما الافعال تسامحا والمراد انها اسماء للمصادر فلا معنى لبنائها حينئذ اصلا فان قيل ليس مراد المص انها اسما للمصادر فقط بل مراده انها اسم للمصدر الذي هو واقع موقع الفعل قلنا ان جعل الفعل داخلا في مفهومها فلا اشكال كما لا يخفى الا الاشكال الذي يصدي المص لدفعه للتنصيص عليه هناك وهو ان صه اذا كان بمعنى اسكت وصه بمعنى الكف لما صح استعمالها اذ لا حديث هنا ولا غير معانيها حتى صح في آخر هذه المقدمات تنبيهها بقوله واذا كان صه بمعنى السكوت والسكوت مما يحدث عنه اندفع الاشكال وان لم يجعل الفعل داخلا في مفهومها بل قيدا خارجا عنه جاء الاشكال هنا وهو انه لا معنى لبنائها واما ان هذه الاسماء لم حكم ببنائها فموضعه آخر الكتاب حيث بين الم لطرو منك عليها وفصل اعدادها تفصيلا قوله اما بمعنى الامر حال اي اما كائنا بمعنى الامر وكذا المعطوف عليه اعني قوله او معدولا فكونه بمعنى الامر يريد به انه اسم فعل كنزال

اسم لانزل

ومنه ما بني على فعال لما بغى الامر كنزال او معدولا عن المصدر المعرفة كفجار وتهجاج ونحوه او عن الصفة مختصة بالنداء نحو ما خبثات او غير مختصة كطماطر وقطاطر دلا تبل فلانا غدى بلال او عن فاعلة في الاعلام كحذام وقطام وغدارى قولهم بانت

لا زل الحاصل ان فعال اقسام الاول ما يكون اسم فعل كما مر الثاني ما يكون معدولا عن المصدر المعرفة اي عن المصدر المعرفة المؤنث نحو فجار فانه معدول عن الفجرة وتهجاج فانه معدول عن التهجة يقال ركب فلان تهجاج اي السير طويلا ونحو ذلك حماد فانه معدول عن المحمدة والقوم يجعلون هذا القسم من اعلام المعاني كزيد وسمان على ما مر في شرحهما ويدعون ان معناها المصدر وان فيها تعريفا وتأنيثا ولا دليل لهم دال على ذلك على ان السيرافي يجوز كون فجار بمعنى الفاجرة الثالث ما يكون معدولا عن الصفة وهذا القسم ضربان احدهما ما يكون مخصوصا بالنداء لا يستعمل في غير النداء سماعا نحو يا خبثات وبالكاع ويا فساق اي يا خبيثة ويا لاكعة ويا فاسقة وينبغي ان يجعل هذا الاختصاص اكثريا لا كليا والا انتقض بقوله الى بيت قعيدته لكاع وظاهر كلام المص يوهمه ان هذا كلي وان البيت نادر والنادر لا حكم له فلا غبرة به ثم قال لا يجوز في السعة حاتي لكاع الا ان يجعل لاكعة علما للارادة ثم يعدل عنه ونحوها ما ليس مخصوصا بالنداء كظماطر من الظمور وهو شدة الوثوب الى المكان المرتفع كانها طامرة واشبه وقطاطر من القط وهو القطع معدولة عن قاطعة بمعنى قاطعة كما ان طمار معدولة من الطامرة الرابع ما يكون علما معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما معدولتان عن حاذمة وقاطعة فحاذمة من الحذم وهو القطع وقاطعة من القطم وهو القطع باطراف الاسنان

قوله ولا تبل فلانا غدى بلال تبل بناء الفعل لانه يتعدى اللازم اعني بلال اذ هي بمعنى بالة من البلل وهو الرطوبة ويقال جاءنا فلان فلم يأت بهلة ولا بلة فالهلة الفرح والبلة البلل والخير والبلة بالكسر النداوة ويقال لا تبلك غدى بالة اي لا يصيبك منى ندى ولا خير ويقال ايضا لا تبلك غدى بلال مثال قطام كذا في الصحاح قوله كحذام معدولة عن حاذمة يقال حذمت الشيء حذما قطعته قطعا وعليه قوله اذا قالت حذام فصدقوها وسيجيء تفصيلها في باب منع الصرف قوله بانت عار بكمل كجعفر بفتح الكاف وسكون الميم اسم بقرة وكذا عار وهما بقرتان تناطحتا فيتا جميعا ويقال بالرجل بصاحبه قتل به وعلى هذا فكمل غير منصرف وقيل اسم ثور فيكون منصرفا والمثل يضرب لكل سوءين يقع احدهما بازاء الاخر في الصحاح ونظائرهم بانت عار بكمل اذا قتل العامل بمقتوله يقال كما تدين تدان احد يهما بالاولى واعلم ان كلامه ظاهر في ان فعال اقسامها الاربعة مبنية لازمة البناء فالسبب اما في الاول فلوقوعها موقع فعل الامر عند البصريين ولشبهها لام الامر عند الكوفيين وهي على الكسر فعالا لالتقاء الساكنين واما في المعدولة عن المصدر المعرفة وعن فاعلة فلشبهها بالقسم الاول وزنا وهذا هو السبب في بناء باقي الاقسام وهذا على البناء على الكسر في هذين مذهب اهل الحجاز وهي اللغة الفصحى واما التميمية فيعربون الاعلام مع منع الصرف والمسئلة مشهورة

ومنه المضمرات ومنه المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة

وكلام المص لحرامه مبني على الاول وهو ظاهر قوله ومنه المضمرات اي من الاول وهو المبني اللازم المضمرات وسبب بنائها شبهها بالحروف في الاحتياج الى الغير ولانه لا موجب للاعراب فيها اذ قد عرفت مرارا ان الموجب هو توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة وهذه الاختلاف صيغها مستغنية عن الاعراب اذ قد مر عليك ان اختلاف صيغها لكونه امارة وعلامة على المعاني المختلفة كالاعراب سماه القوم اعرابا غير صريح وانا فصل المص لحرامه احوالها ونفسها هناك سلك هناك ذلك واقتصر على مجرد عدها من المبني اللازم قوله ومنه المبهمات اي من الاول وهو المبني اللازم البناء وفسر المص لحرامه المبهمات بقوله هي ما كان متضمنا للاشارة اي فالقيد الاول اعني تضمن الاشارة مساو ل المضمر والموصول واسم الاشارة فان كلا منه ذلك تضمن الاشارة الى امر معلوم فلما قال الى غير المتكلم والمخاطب خرج غير المتكلم والمخاطب فلم يبق سوى المضمر الغائب فاشار الى اخراجه بقوله من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة اذ المضمر الغائب مشروط بمرجع سبق ذكره بوجه من الوجوه وفي الاشتراط اعني اشتراط السبق في الذكر ودون السبق نفسه على انه قد يكون هناك سبق كقولك جاءني فاضل وهذا اخي وانما يجب بقوله البتة لمجرد التاكيد لنفي الاشتراط لا للاحتراز وكانه يشير بذلك الى السبق في الجانب المقابل مقصدا بهذا القيد وملحوظا باعتباره وبهذا يظهر ان المذكور من قبيل نفي القيد حتى يظهر ورود النفي على وجوب الاشتراط لا قيد النفي حتى يظهر ورود النفي على اصله ولف فان المطلوب هو الاول لا الثاني كما سيناك عليه فافهم فانه دقيق والحاصل ان لفظ المبهمات اصطلاحا مخصوص باسماء الاشارة والموصولات وانما سموها مبهمات وان كانت معارف اذ الموصول بدون الصلة مبهم عند المخاطب واسم الاشارة بدون الاشارة الحسية مبهم كذلك اذ حضوره اسماء كلها صالح للاشارة والاغنى ان كثيرا من الاسماء الاخر بهذا الاعتبار بهذه المثابة تالا انه لا مشاحة في الاصطلاح ولا اطراد في وجه التسمية ولا انعكاس وقال ابن الخباز سمي المبهم مبهما اذ هو في اصل الوضع غير مختص بمعين وانما كان معرفة اذ هو حين الذكر والاستعمال مخصوص ثم ظاهر كلام المص لحرامه ان اطلاق المبهم على القسمين بطريق الاشتراك المعنوي اذ هو موضوع للقدر المشترك بينهما ومعناه امر قائم بهما حقيقة وهذا هو الحق الصحيح والظاهر الصريح الذي تشهد له الفطرة السليمة والفكرة المستقيمة واما القول بالاشتراك اللفظي فمما انه لا فائدة اليه ولا دلالة لكلام احد من النحاة عليه لا سيما ان يلتفت اليه وبالجملة فالفرق بين المضمر والمبهم من وجوه الاول ان المضمر يسكن في الفعل والمبهم لا يسكن الثاني ان المضمر لا يتغير بالعوامل اللفظية والمبهم يتغير الثالث ان المضمر لا يقع صفة ولا موصوفا والمبهم يكون اتيا بهما كذا ذكره المص لحرامه وههنا اشكال صعب لا يحص عنه وحاصله ان الاشارة

ق قوله

في قوله ما كان متضمنا للاشارة ان اريد بها الاشارة الحسية فقط فالموصولات خارجة عن تفسير المبهمات اذ الاشارة هناك عقلية لا حسية وكذا المضمرات فلا حاجة الى بواقي القيود وان اريد ما هو اعم من الحسية بحيث تتناول العقلية ايضا فالعارف باسرها داخلة بل النكرات ايضا اذ الاشارة العقلية الى المعاني الوضعية حاصلة في الكل وهو خلاف الاصطلاح وبعبارة اخرى الاشارة الواقعة في التفسير ان كانت وضعية فالمضمرات باسرها خارجة بمجرد ذكرها فلا حاجة الى القيود الاخر وان كانت استعمالية فجميع العارف داخلة وتقرر الاشكال بهذا الوجه يمكن دفعه بان المراد هو السبق الاول فنقول المضمرات كلها خارجة عن قيد الاشارة فلا حاجة الى الباقي قلنا ممنوع بل المراد بالاشارة هي الوضعية وباقي القيود في معرض التفصيل للاشارة والتفسير لها وكالقرينة المشعرة بتعينها واما على التقرر الاول فلا دفع له فالحق في هذا المقام ان نقرب عن هذه الكلمات صفحي وان نقال ليس مقصود المص لحرامه تفسير المبهمات وتعريفها على وجه يطرد وينعكس على ما هو قانون التعريف حتى تعرض عليه بمثل هذه الاعتراضات بل المراد بيان صحة الاطلاق اعني اطلاق لفظ المبهمات على اسماء الاشارة والموصولات يعني انهم يعنون بالمبهمات هذا المعنى فصح اطلاقه عليها واما انه يصح الاطلاق على غيرها بهذا الاعتبار فغير قادح كما ان صحة الاطلاق في لفظ احمر على زيد الموصوف بالحمرة لا يقدح فيها صحة اطلاقه على شخص آخر هو كذلك والمراد بيان التسمية اصطلاحا فلا يجب هناك مراعاة ولا عكس على هذا الكلام من المص لحرامه نمرة لما قاله غيره من ان المبهمات هي الاشارات والموصولات اذ الاولى مبهمة بدون الاشارة الحسية والثانية مبهمة بدون الصلة فان كون غيرهما بهذه المثابة لا يقدح في ابهامها بالمعنى المذكور فان المقصود صحة الاطلاق او صحة التسمية فلا اطراد هناك ولا انعكاس والله اعلم بحقائق الالفاظ فقوله من غير اشتراط صفة مصدر محذوف اي تضمنا لا على وجه الاشتراط على نمط قولهم ضربه من غير وسائي ضربا لا عن ذنب فليفهم وقوله البتة نصب على المصدر من البت وهو القطع فقال بت بتا وبتة اي لا اشتراط قطعا اي آسفي الاشتراط انتفاء قطعيا بمعنى ان الانتفاء راجع الى القطعية وقد سهاك عليه فتذكر قوله ثم ان كان اي ما يتضمن الاشارة والمراد بالقضية الجملة الخبرية كما سيجيء وعبر عنها بالقضية اذ لو اقتصر على الاول لفات المقصود ولو اشتغل بذكر الكل ايضا فالمذكور اخصر من المتروك وفي هذا الكلام تنبيه على فائدتين الاولى ان اطلاق المبهم على كل من القسمين بالاشتراك المعنوي لا اللفظي لانه بعد ما عينت معناه على وجه كلي اعتبر انقسامه الى القسمين فلولا انه قدر مشترك لما كان كذلك الثانية ان المقصود ههنا تعيين معنى يصح اطلاق اللفظ بهذا المعنى

ل

ق قوله ومنه المضمرات ومنه المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون سابقا في الذكر البتة اقول ان اريد بالاشارة الاشارة الحسية فقط فالموصولات خارجة عن تفسير المبهمات اذ الاشارة هناك عقلية لا حسية وكذا المضمرات فلا حاجة الى بواقي القيود وان اريد ما هو اعم من الحسية بحيث تتناول العقلية ايضا فالعارف باسرها داخلة بل النكرات ايضا اذ الاشارة العقلية الى المعاني الوضعية حاصلة في الكل وهو خلاف الاصطلاح وبعبارة اخرى الاشارة الواقعة في التفسير ان كانت وضعية فالمضمرات باسرها خارجة بمجرد ذكرها فلا حاجة الى القيود الاخر وان كانت استعمالية فجميع العارف داخلة وتقرر الاشكال بهذا الوجه يمكن دفعه بان المراد هو السبق الاول فنقول المضمرات كلها خارجة عن قيد الاشارة فلا حاجة الى الباقي قلنا ممنوع بل المراد بالاشارة هي الوضعية وباقي القيود في معرض التفصيل للاشارة والتفسير لها وكالقرينة المشعرة بتعينها واما على التقرر الاول فلا دفع له فالحق في هذا المقام ان نقرب عن هذه الكلمات صفحي وان نقال ليس مقصود المص لحرامه تفسير المبهمات وتعريفها على وجه يطرد وينعكس على ما هو قانون التعريف حتى تعرض عليه بمثل هذه الاعتراضات بل المراد بيان صحة الاطلاق اعني اطلاق لفظ المبهمات على اسماء الاشارة والموصولات يعني انهم يعنون بالمبهمات هذا المعنى فصح اطلاقه عليها واما انه يصح الاطلاق على غيرها بهذا الاعتبار فغير قادح كما ان صحة الاطلاق في لفظ احمر على زيد الموصوف بالحمرة لا يقدح فيها صحة اطلاقه على شخص آخر هو كذلك والمراد بيان التسمية اصطلاحا فلا يجب هناك مراعاة ولا عكس على هذا الكلام من المص لحرامه نمرة لما قاله غيره من ان المبهمات هي الاشارات والموصولات اذ الاولى مبهمة بدون الاشارة الحسية والثانية مبهمة بدون الصلة فان كون غيرهما بهذه المثابة لا يقدح في ابهامها بالمعنى المذكور فان المقصود صحة الاطلاق او صحة التسمية فلا اطراد هناك ولا انعكاس والله اعلم بحقائق الالفاظ فقوله من غير اشتراط صفة مصدر محذوف اي تضمنا لا على وجه الاشتراط على نمط قولهم ضربه من غير وسائي ضربا لا عن ذنب فليفهم وقوله البتة نصب على المصدر من البت وهو القطع فقال بت بتا وبتة اي لا اشتراط قطعا اي آسفي الاشتراط انتفاء قطعيا بمعنى ان الانتفاء راجع الى القطعية وقد سهاك عليه فتذكر قوله ثم ان كان اي ما يتضمن الاشارة والمراد بالقضية الجملة الخبرية كما سيجيء وعبر عنها بالقضية اذ لو اقتصر على الاول لفات المقصود ولو اشتغل بذكر الكل ايضا فالمذكور اخصر من المتروك وفي هذا الكلام تنبيه على فائدتين الاولى ان اطلاق المبهم على كل من القسمين بالاشتراك المعنوي لا اللفظي لانه بعد ما عينت معناه على وجه كلي اعتبر انقسامه الى القسمين فلولا انه قدر مشترك لما كان كذلك الثانية ان المقصود ههنا تعيين معنى يصح اطلاق اللفظ بهذا المعنى

ثم ان كان بحيث يستغنى عن قصته فهو اسماء الاشارة نحو ذا للمذكر وذا وذى وتى وذي وتيه وذه بالوصل والسكون للمؤنث وكذا تثنيتهما فيهما تقول ذان وتان في الاحوال وعلامة تركيبها ان هذا ان لساوان على احد الوجوه والا فيهما تقول ذانك وتينك فليس مما نحن فيه على الظاهر

على ما يطلق عليه سواء كان هذا اللفظ المبهم والمبهمات اسماء الاشارة والموصولات ليس بما لان المراد التعريف الجامع المانع حتى يعرض على تعريف المبهمات للقطع بان ما ذكره اولا غير اسماء الاشارة وما ذكره ثانيا ليس تعريفا للموصولات للقطع بان الاول يصدق على كثير من المعارف والثاني على ضمير الشان بل على اذ واذا ايضا لانه لابد لها ايضا من جملة يكون كل منهما مضافا اليها فليتامل حتى تظهر ان المحتاج الى تفسير المبهمات ما ذهبنا اليه قوله فهو اسماء الاشارة اى اللفظ المتضمن للاشارة المقيد بالقيود المذكورة المستغنى عن القصة فضمير هو راجع الى ذلك لا الى المستغنى فقط كما توهمه ظاهر العبارة ولفظ ثم تنبيه على ذلك لانه قد يتوهم من الكلام بخلاف المراد فافهم فان فيه دقة وقصد وذكر العامل بالمقصود لانه مشعر بالترتيب والتعقيب بين القسمين فليتامل واما وجه بناء اسم الاشارة فلكونه مشابها بالحرف في الاحتياج الى ما سنذكره قوله بالوصل متعلق بالاضربن واراد به كسر الهاء بن مع اشباعهما كذا هي وتهي والوجه الاتي هو ان يكون اى فوه وتيه والاول اكثر واشهر قوله في الاحوال كلها يعني عند من لم يغيرهما باختلاف العوامل هذه لغة بني كنانة فانهم تيركون الالف في ذان وتان على حالها في الاحوال الثلث وعلى هذه لغة الحارث بن كعب فانهم تيركون الف التثنية على حالها في الاحوال كلها قوله وعليه قوله على ان هذان لساحران اى على هذا القول نزل قوله على ان هذان لساحران ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم من احب كريمتاه فلا يكتبن بعد الوصى العصر فقوله على احد الوجوه حال من ضمير الخبر وفيه تنبيه على ان في الاية وجها اخر غير هذا الاول ان بمعنى نعم كقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى نعم ولعن راكبها لان حذف الاسم والجر جميعا ممتنع فقال المبرد الاية من هذا القبيل واعترض عليه بوجهين الاول ان مجئ ان بمعنى نعم شاذ حتى صرحوا بان هذا لم يثبت الثاني ان اللام لابد فارقة في خبر المبتدا واجيب عن الثاني بوجوه الاول ان هذه اللام زائدة لا ابتدائية ولو سلم فالمبتدا محذوف واللام داخلة على المبتدا المحذوف والتقدير لهما ساحران وهذه الجملة خبر هذان ولو سلم فلام الابتداء قد تدخل على الخبر كقوله ام الخليس لعجوز شهربره ولو سلم فمبني على التنبيه بان الجرية على نمط قوله ورجح الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيده فانه قد يزيد بعد ما المصدرية لفظا ان تشبيها لما هذه بما النافية ويرد على الاول ان اللام الزائدة في الخبر مخصوصة بالشعر وعلى الثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين وعلى الثالث ان لام الابتداء في الخبر مخصوصة بالشعر الثالث من وجوه الاية ان اسم ان ضمير الشان اراد ان هذان لساحران وفيه نظر اما اولا فلان الموضع لقوله الكلام

لانا نسبه

لانا سبه الحذف والمسوغ مرجوحة فشاذ الثاني بابي ان المفتوحة اذا خففت وامانا نيا فلان اشكال اللام بحاله الثالث ان ما بها الضمير وهذا ضمير القصة وذان مبتدا خبره لساحران اى ان القصة ان هذين لساحران وفيه ايضا نظر اما اولا فلان رسم الخط يمنعه واما ثانيا فلان اشكال اللام بحاله واما ثالثا فلان تانيث مثل الضمير انما يكون اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة والا ليست من هذا القبيل وبالجملة فلئن كانت هذه الوجوه كلها ضعيفة فذهب ابن مالك لعله الى ان هذه وجوه وهذان اسمها ولساحران خبرها وان الاية نازلة على لغة بلحارث بن كعب في اجراء المثنى بالالف دائما كقوله بلغا في المجد غايتاها وقال هذا هو المختار في الاية والمختار عند الشيخ ابن الحاجب لعله ايضا هذا الوجه الا انه يقول هذان مبني وقول الاكثرين هذين نصبا وجرا ليس اعرابا ايضا فلا حاجة الى الذهاب الى اللغة البلحرثية وايده بعضهم بان الاصل في المثنى ان لا تختلف صيغه مع ان في ذلك مناسبا للالف ساحران قوله مما نحن فيه اعني المبني اللازم اذ لو كان كذلك لما اختلفوا فيهما باختلاف العوامل ولئن كان هذا ضعيفا للقطع بان اسماء الاشارة مبنية البتة لزم ما قيد هذا القول اعني قوله بانه ليس مما نحن فيه بالظاهر بقوله على الظاهر تنبيها على ان القول بعدم بنائها من جهة العلة المذكورة انما هو قول ظاهري لا حقيقة له بل هو مبني على النظر الظاهر دون الوصول الى الحقيقة لانا لا نسلم ان الاختلاف حصل باختلاف العوامل بل كل من هذه الصيغ موضوع على حدة فاذان موضوع لمثنى المرفوع وذين لمثنى المنصوب المجرور فلا اشكال فتى كلام المص لعله ابطال توجيه فليتامل قوله لجمعها اى لجمع المؤنث الذكر وجميعا حال من ضمير جمعها في المضاف اليه الغير الفعلي كقوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا على ما نص عليه ابن مالك لعله الله قوله والا قسم لقوله ان كان بحيث يستغنى اى ان لم يستغن عن القصة فهي الموصولات وضمير هم للموصولات وترك ابراز الضمير اذ لا لبس الا بارز فيرتفع الفعل والفاعل قائمة وضميرها للقصة والقصة مبتدا خبره سميت صلة وحشوا والبواقي جمل معترضة مستوفية بعضها البيع ان مراده بالقصة ههنا هو الجملة الخبرية وبعضها البيع شرطا من وجوب ما يرجع في الصلة الى الموصول ليربط الصلة بالموصول ومن وجوب العلم بالصلة وبالجملة فقد نبه المص لعله في الاعتراض على فوايد جليلة الاولى ان الصلة يجب ان يكون جملة خبرية فالانشائية والطلبية لا تقع صلة الثانية انه لابد في الصلة مما يرتبط الصلة بالموصول لئلا تكون اجنبية الثالثة انه يجب ان يكون مضمون الصلة معلوما للمخاطب البتة فاشار الى الاولى بقوله وهي احد الجمل الخبرية والى الثانية بقوله ولابد فيها من ذكر تعود اليها والى الثالثة بقوله ان يكون معلومة فهو معطوف على مجرور من اى ولابد فيها من كونها معلومة وبهذه فوايد جليلة فلنفصلها تفصيلا لكون نفعها عميما اما الاولى فتفصيلها ان فيها اشارة الى امرين الاول ان الصلة

بحال ان تكون حملية يعني لا يجوز ان تكون الصلة مفردا الثاني انه بحال ما تكون تلك الجملة خبرية
يعني لا يجوز ان تكون انشائية اما الاول فلان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما
يعتقد انه المخاطب ليعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له حصولا مستقرا او مقيدا
باحد الازمنة الثلثة او بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له كذلك فلما كان ايضا
الموصول للحكم وضعا اصليا آثروا من جميع ما تضمن الكلم ما كان لتضمنه ايضا له اصليا
وما ذاك الا الجملة والظرف والجار والمجرور المنوي معنا فعل وفاعل هو عايد كاف
في هذا المعنى فصح وقوعهما صلة وبهذا يظهر السر في اشتراط الخبرية ايضا اذ مضمون
الصلة لما وجب كونه حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الكلم بهذا الكلام وجب ان يكون
الصلة خبرية او الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد الكلم بها فان قيل
قد يقع غير الخبرية صلة كقوله والتي لراج نظرة قبل التي لعلي وان سخطتي ولها
ازورها وفي التنزيل وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن فالقسم وجوابه
صلة من كذا في الكشاف قلنا اما الاول فنمنع بالقول اي التي اقول لعلي ازورها
واما الثاني فمراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية والا لكان اما هو
الجملة القسمية نفسها لا جوابها كالشرطية فانها خبرية بخلاف الشرط ولو سلم فالقول
مقدر فان قيل الجملة الخبرية كلام خبري يحتمل الصدق والكذب والاحتمال مرجعه
الحكم المجعول اي المقصود ومضمون الصلة حكم مفعول معلوم فكيف يكون الصلة خبرية قلنا
مرادهم انها خبرية قبل جعلها صلة اما في وقت وقوعها صلة فلا او النسبة المشتملة
عليها هذه الصلة ليست مقصودة بالذات وكذا الكلام في الجمل الواقعة خبرا للمبتدإ
او صفة للنكرة او حالا فان الكل حمل الاكلام وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في حواشي
المفتاح في صدر القانون الاول فليطلب هناك فقولهم صلة الموصول جملة خبرية مؤولة
قبيل المجاز باعتبار ما كان كقوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم فكالايتيم وصالا ايتاما فكذا
ههنا لا خبرية وقت كونه صلة فافهم واما الثانية من الفوائد الجليلة فتحقيقها انه
لو لم يكن هناك رابط يربط الصلة بالموصول لكانت الجملة اجنبية غير مرتبطة به
ولولا الرابط لكانت الجملة مستقلة بنفسها والموصول ايضا مستقلا وذلك يفسد الكلام
ويجب ان يعلم ان الرابط قسمان ضمير وظاهر اما الضمير فظاهر واما الظاهر فكقولك جاءني
الفاضل الذي اكرمت العاقل وجاءني الامير الذي اعتقدت في ذلك الامير بالجملة فهذا
الحكم لا يختص الصلة بل هو جار في كل جملة يحتاج ان ترتبط بصاحبها سواء كانت
تلك الجملة صلة او خبرا او صفة او حالا اما الصلة فكقوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات
والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان قوله ثم الذين كفروا

المجعول

معطوف

معطوف على الصلة اعني قوله خلق السموات والمعطوف على الصلة صلة فلا بد في هذه الصلة من عايد
الى الموصول اعني الذي وذلك العايد هو وضع الظاهر موضع الضمير اعني قوله بربهم اذ الاصل
الحمد لله الذين كفروا به فعدل عن الضمير الى الظاهر تنبيها على رداءة حالهم وسوء
فعالهم حيث فعلوا ذلك مع ربهم الذي هو مبدأ وجودهم وبقاءهم مع تمام ما يحق
بهما بيده وقدرته ومن هذا القبيل قوله عليه السلام ان الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم
فقد صرحوا بان التقدير وان الذي في رحمته وقدر آخرون وان الذي
في رحمتك على نمط قوله وان الذي احلفتني ما وعدتني فان الرابط في هذا البيت وان لم يكن
اسما ظاهرا الا انه في قوته اذ الرابط معنوي كالظاهر او الرابط وان كان ضميرا الا انه لا يصح
ان يكون عايدا الى الموصول اذ هو في المعنى عبارة عن الموصول كالاسم الظاهر فهذا ضمير في قوة الظاهر
قال الامام المرزوقي لعله اراد في قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس سمتة
ليكون في الصلة ما يعود الى الموصول الا انه لما كان الذي في هذا الاول لعنة اكتفى بحصول الرابط
بالنظر الى جانب المعنى ثم قال وصح ذلك قبيح عند النحويين حتى ان الجازني قال لولا اشتهار
مروره وكثرة ترداده بهذا الكلام رعدي ان هذا ليس بقبيح وكيف يكون قبيحا ومثله واقع
في افصح الكلام وفي كلام افصح البشر عليه الصلوة والسلام وفي كلام غيرهما من الفصحاء اما الاول
فقوله تعالى بل اكثرهم قوم يجهلون فتبين قراءة يجهلون بالتاء الفوقانية فان الصفة والصلة سواء
في وجوب العايد واما الثاني فقوله صلى الله عليه وسلم برواية ابي هريرة رضي الله عنه انه قال
احج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما فحج آدم موسى قال موسى انت آدم الذي خلقك الله
بيده ونفخ فيك من روحه واسجد لك ملائكته واسكنك في جنته ثم اهبطت الناس بخطيئتك
الى الارض فقال آدم عليه السلام انت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه
واعطاك الالواح فيها تبيان كل شيء وقربك الله نجيا الحديث وهو مذكور في الصحيحين
وفي الحديث استشهاد في ثماني مرات كواز ذلك وحسنه وقد ذكرنا بعد اين هذا الكلام في شرح
المصابيح وحواشي المطول فليطلب هناك واما الثالث فكقوله انت الذي نزل الامام
مزلها وتمسك الارض من خسف وزلزال وكقوله انت الذي لم تدع سمعا ولا بصرا
وكقوله وانت التي كلفتني ركوب السرى وكقوله وانت الذي احلفتني ما وعدتني
واشمت بي من كان فيك يلومني ومثل هذا الكثير مما يحصى بالجملة فمع كثرة هذا النمط
الحكم بكونه قبيحا قبيح ولو كان هذا قبيحا لقبح وضع الظاهر ايضا موضع الضمير اذ لا فرق
بينه وبين ما ذكرنا او الرابط في الكل معنوي ان اتى به الاول فلو كان هذا قبيحا لقبح
مثله في الخبر والصفة الجملتين ايضا ولا يقول به عاقل واما الخبر فكقوله تعالى ان الذين
آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا وكقوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

اولئك اصحاب الجنة وكقوله واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى فان اللام نائبة وقولهم زيد نعم الرجل اشهر من ان يخفى وبالجملة فالمقصود من العائد فى مثل هذه الجمل الربط فكل شئ سرتبط الثانى بالاول فهو كاف فى هذا المعنى وان كان الاصل ذلك غير ان النص لما اراد عن الرابط بالذكر بقوله ولا بد فيها من ذكر يعود اليها ولم يقل ولا بد فيها من ضمير كما قاله غيره ليشمل الظاهر والضمير ولتنبيه على ان المقصود الربط للتلا يقع الصلة اجنبية عن الموصول فكل شئ يؤدى هذا المعنى فهو كاف الا انه لو قال بل يعود سرتبط لكان انسب بتأدية هذا المعنى اذ العود ظاهر فى ضمير الغائب الا ان امره سهل اذ العود هناك معنوى واما الصفة والحال فيجئ حالها واما الثالثة من الفوائد الجليلة وهى العلم بالصلة للمخاطب قبل التكلم بذلك فلمتيتها قد سبقت قال صاحب الكشاف الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب وذكر فى قوله تعالى قالوا النار التى وقودها الناس والحجارة ان هؤلاء المخاطبين قد علموا هذا اعنى ان نار الآخرة يوقد بالناس والحجارة بسماع من اهل الكتاب او سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم او سمعوا قبل هذه الآية قوله تعالى فى سورة التحريم نارا وقودها الناس والحجارة فان قيل فالعلم بمضمون الصفة ايضا واجب اذ لا فرق بين الصفة والصلة فى ان كلا منهما مشروط بكون علم المخاطب بمضمون سابقا على وجوده والتلفظ به فاذا كان العلم بمضمون الصلة مستفادا من هذه الآية فالصفة الواقعة فى هذه الآية من اين لستفاد علمها قلنا يحتمل والله اعلم ان يكون هذا العلم حاصلا بطريق السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ المخاطب بها هم المؤمنون وسماع النبى صلى الله عليه وسلم فى حقهم كاف فى حصول علمهم وما يجب التنبيه له هنا ان العلم بمضمون الصلة اعم من ان يكون حاصلا حقيقة كقولنا الله الذى خلق السموات والارض الله الذى خلق كل شئ الله الذى ارسل نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم وجعله اكمل الموجودات فى الدنيا وفى الدين وجعله خاتم النبيين والمرسلين ومن ان يكون حاصلا ادعاء كقولك امير نا هو الامير الذى هو تاب للالوف ويجوز ان يكون شرطا على انه يجب ان يعلم وان لم يعلم كقولنا الحمد لله الذى جعلنى من اكمل العلماء وادخل العضلاء وجعلنى عارفا بحقايق الاشياء وكقولنا الحمد لله الذى اكرمنى فى الدنيا والدين وجعلنى ختم المصنفين الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصر

قوله سمت صلة وحشو السمة القصة صلة اصطلاح مشهور من المتأخرين ووجه السمية ظاهر واما سمتها حشوا من عبارات سيبويه واصطلاحاته اذ قد تقع وسطا كقولك الذى ابوه منطلق زيد وسمته بعضهم قصة والكل مذكور فى المتن وههنا مباحث الاول انه لا بد فى الذى من اللام الذى هو اسم موصول ان كان داخلا فى تفسيره فلا صحة له اذ لا عهد فيه وان لم يكن داخلا فلم لم يكن توفيه جامعا وجوابه انه لو سلم انه هذا تعريف جامع مانع فهذا انما

حكم

(اذ القصة لا يكون الا خبرية)

فى حكم المستثنى وقوله واسم الفاعل هنا على الخصوص اى قرينة مشعرة بذلك الثانى ان الصلة هل لها اعراب لم لا فيه خلاف بعضهم على انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منهم انها صفة كالجمل الواقعة صفة للنكرات وهذا فاسد اذ الموصولات معارف جامدا وكالجمل لا تقع صفة للمعارف اصلا فالحق ان الصلة لا محل لها من الاعراب ولا حاجة لها اليه ايضا اذ الجملة انما تقدر لها الاعراب اذا كانت واقعة موقع المفرد او يصح وقوع المفرد مقامها والصلة بمعزل عن الكل ولهذا صرحوا بان الصلة اجزاء ملحوظة تفصيلا اذ هى ليست بالمفرد فقدار الاعراب اذن على الموصول يعنى ان للموصول محلا من الاعراب البتة اذ المقصود بالذكر انما هو الموصول فقط والصلة مذكورة لتوضيحه وتفسيره الا ترى الى انه تظهر الاعراب فى نفس الموصول فقط كقولهم لسقم ايتهم فى الدار وللاكرمن ايتهم عندك ومررت بايتهم هو افضل وفى التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقال العقيلى نحن اللذون صبحوا الصباح الثانى ان الموصول قسمان اسمى وحرفى ومقصود المصنف هنا بالذكر ههنا هو القسم الاول وان كان ظاهر تفسيره منسبا للثانى ايضا واما القسم الثانى فقد فسره القوم بانه حرف اول هو مدخول بالمصدر وهو ما وان والمصنف هنا سماها فى مباحث الحروف حرفى مصدر من وهذا النوع من الموصول لا حاجة له الى العائد اذ هو حرف فلا افتقار له الى ضمير يعود اليه انما الحاجة الى العائد فى هذا القسم هل يجب ان يكون خبرية فيه خلاف فمنهم من شرط ذلك والجمهور على خلافه فيصح عندنا ان قم وفى التنزيل ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله والاولون يقدرون القول فى مثله فمن مثل قولهم اعجبنى ما قمت واعجبنى ان قلت الفاعل هو مجموع الموصول وصلته اذ الى وان المصدر هو المجموع بخلاف قولك اعجبنى الذى قام فان الفاعل هناك هو الموصول فقط فقول النحاة الموصول مع صلته فى محل الرفع مثلا صحيح فى النوع الثانى اذ الموصول هذا حرف لا يتصور له اعراب لا لفظا ولا محلا واما النوع الاول فهو اسم وله محل لصلته كما سبق تحقيقه فالواجب فى هذا النوع ان يقال الموصول فى محل كذا اذ لا مدخل لصلته فى الاعراب اصلا قوله وحذف الخ معطوف على الجملة الاسمية الماضية واو شرط الى لغة اذ المراد بالاولى هو الثبوت وفى الثانية المضى انها ما لعلل لحذف الصلة يعنى انما حذفت الصلة فى قولهم جاء بعد اللتيا والتى اياء على توهم ان العبارة قاصرة عن وصف تلك اللحظة والتقدير بعد اللحظة التى من شانها كيت وكيت قال الميدانى فى مجمع الامثال هذا انما يقال فيما يكنى بالموصول عن الشدة واللتيا تصغير التى والتصغير للتعظيم نحو دويهية تصغر منها الانامل قوله وهى الذى الخ شروع فى تعديد الموصولات والذى اصله لذ بهاء وزن عم وشج وظاهر كلام المصنف انه الذى بكماله اسم موضوع موصول معرفة وهذا هو الموافق لما ذهب اليه الجمهور وذكر البعض

المحققين من النحاة ان الموصول الذي واللام زائدة لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف
بكونه يوصف بالنكرة ظاهرا وانما جعلت اللام لازمة اذ لو ادخلت تارة ونزعت
اخرى لاوهم انها للتعريف وبهذا ما قال في الصحاح اصل الذي فادخلت عليه اللام ولا يجوز
ان ينزع لتنكير قوله كحذف الياء اي مع بقاء الكسرة التي قبلها نحو اللذ بكسر الذال
للدلالة على الياء المحذوفة واما قوله وحركة ما قبلها فهو اشارة الى وجه اخر اي وقد يحذف
كحذف الياء مع حذف حركة ما قبلها نحو اللذ بسكون الذال فقوله وحركة مجرور معطوف
على الياء حتى يكون الحذف واردا عليهما معا كما قررنا قوله والاجتزاء اي الاكتفاء
عنها باللام وظاهر هذا الكلام مشعر بان اللام التي هي من الموصولات منقوصة من الذي
وهذا خلاف ما ذهب اليه الجمهور من انه لفظ موضوع برأسه التزم دخوله في الاسم
اذ هو على صورة الحرف نظرا الى ذلك الاسم فهذا الموصول اعني اللام اسم في
صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله اللذ بكسر الذال تمثيل للاول و
اللذ بسكونها تمثيل للثاني والضارب زيدا تمثيل للثالث وعلى هذا الترتيب
امثلة التي قوله واسم الفاعل هنا يعني مع الالف واللام والظرف اغنى على
المخصوص حال من ضمير الخبر اي اسم الفاعل لان بمعنى الفعل حال كونه مختصا باللام غير
جار في الذي فقيد المخصوص احترازا عن الذي يغني الصلة مع اللام فقط نعم في صورة
الاسم ولا كذلك الصلة في الذي فالقصر اضافي بالنسبة اليه وقرينة المقام دالة عليه
فاندفع بهذا التقرير الاعتراض المشهور ههنا على المص رحمه الله وتحصيله انه ان اراد بالمخصوص
ان كون اسم الفاعل جملة حسبه مختص بهذا الموضع فغير واضح اذ هو مع فاعله مفرد لفظا قطعا
على ما نص عليه النحاة وان اريد به الاختصاص تقديرا فكذلك لاستقاضه بأتي نحو الزيدان فانه
جملة عند المص رحمه الله واعلم ان هذا الكلام يمكن تقريره بوجهين احدهما وهو المذكور في كتب القوم
انه لما ذكر ان صلة الموصول يجب ان يكون جملة خبرية استدرك ذلك بجواز اسم الفاعل لانه يقع صلة
للموصول الذي هو اللام بخصوصه فصلة هذا الموصول بخصوصه يجوز ان يكون مفردا اسم فاعل او مفعول فهذا
في حكم المستثنى كانهم قالوا الصلة جملة خبرية الا في هذه الصورة ويدل على صحة هذا التوجيه
وتقريره ان احدهما ان هذا هو المذكور في كتب القوم وثانيهما ان الاشتراط المذكور معناه انه
يجب ان يكون جملة خبرية لفظا ومعنى فالاعتذار بعد ذلك بان هذا جملة معنى غير نافع جدا
الثاني انه لما اشترط كون الصلة جملة خبرية وانتقض هذا الاشتراط بهذه الصورة
عادل الان انه يعتذر عنه بان اسم الفاعل مع فاعله وان كان مفردا صورة الا انه في هذا
الموضع بخصوصه جملة معنى ويدل على صحة هذا التوجيه تصريحه بانه جملة معنى وانه بمعنى الفعل
يعني ان هذا بالحقيقة راجع الى القاعدة الكلية المصفاة فلا مخالفة فان قيل اي سر في ان

اسم الفاعل

اسم الفاعل هنا بمعنى الفعل البتة حتى يصير مع فاعله جملة بمعنى تلك السرفي وذلك انه لو لم يكن
كذلك لتنكر الموصوف وجعله بمعنى الفعل يدفع التنكير فلا جرم جعلوه بمعنى الفعل والدليل
على صحة هذا المعنى قوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا فلو لا
ان الصلة هنا فعل في صورة الاسم لامتنع عطف الفعل على الاسم فدل ذلك على ان التقدير
في الاول ان الذين تصدقوا واللاتي تصدقن وكذا قوله جل طوله والمغيرات فاثرن
به نقعا اي فاللاتي اغرن فهو فعل في صورة الاسم الا انه عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم
احترازا عن دخول اللام التي تشبه لام التعريف على الفعل وقد تقرر ان دخول حرف التعريف
من خواص الاسم فلما منعوا منه حقيقة منعوا صورة مبالغة في محافظته واعلم ان اللام هذه
اعني اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول عند المازني حرف كما في الاسماء الجامدة نحو
الرجل والفرس والجمهور على انها اسم موصول بدليل رجوع الضمير العائد اليه في السعة وذهب
جار الله الى انها اللام الذي حذف الباقي منه تخفيفا فانه قد جرت عادتهم على انهم يخففون
الموصول فخففوه تارة بحذف بعض حروفه الى ان ينتهي الى اللام واخرى بحذف بعض الصلة
وهو الضمير كقوله وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او نون المثنى نحو الذاكرا زيدا او نون
الجمع نحو الحافظو عورة العشيرة والحق عند المص رحمه الله هذا القول الثالث لان كلامه
صريح في ذلك كما ننبهك عليه وهذا ضعيف اذ اللام في الذي زائدة بخلاف لام نحو
الضارب والقول الاول ايضا ضعيف وخير الامور اوسطها فالحق مذهب الجمهور
قوله ومثناهما اي مثنى الذي والتي لينتمي الباب اي الجنس اللازم لاختلاف
اخرهما بالاختلاف العوامل فلا يكون مبنيا وكلامه هنا ايضا مقيد بالقيد المذكور في اسم
الاشارة فاندفع الاشكال قوله في لغة بني عقيل وبني كنانة يعني في لغة هؤلاء
يختلف الصيغة في الرفع والنصب والجر واما في لغة غيرهم فلا يختلف الصيغة وهذه لغة
الجمهور والبيت هكذا نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا صبحوا اي
سقاه شراب الصبوح والنخيل اسم موضع والغارة الخيل المغيرة والملحاح بكسر الميم اللازم
يقال قتب ملحاح اي لازم للظهر والملحاح القتب الذي يعض على غارب البعير اي نحن جماعة
سقينا هم في الصباح خيلا مغيرة تدق وتطحن سقيناهم غارة اي طعنا بالرماح وضربا
بالسيوف واخذا من الاول فصبحوا استعارة تبعية والمقصود التهكم على نمط قوله تحية
بينهم ضرب وجيع قوله ابني كليب البيت للفرزدق وقيل للاخطل وهو منادى
منصوب واراد اللذان فحذف النون تخفيفا قال صدر الافاضل يعني بعمه ابن هبيرة التغلبي
والهذيل بن عمران فان قلت كيف يكونان عمه واحدهما ابن عمران والاخر ابن هبيرة
قلت احدهما عمه والاخر عم ابيه او جده فسماه عما وكانه تغلب والمعنى يا بني كليب ان عمي

الذان تسلا الملوك وفكاكا لا غلال عن الاسرى وفتحا ما وخلصا هولا عن ايدى الاعادى واسهرا
وعزفا به فتفكك الاغلال كناية عن اطلاق الاسارى والمقصود الافتخار بهذه قوله
وكخصم هو تمثيل فحذف نون الجمع اى كخصم كالذى خاضوا بدلالة الواو فى خاضوا ويرد عليه
انه ان كان الدليل على حذف النون هذا فقد الا سهل حيث علمت اذ يكون ان يكون موصولة المصدر
مثل الفوج والجمع وكذلك اى كخصم كالفوج الذى خاضوا فرد الذى اعتبار اللفظ وجمع
خاضوا اعتبار المعنى وتطبيقه ما ذكره حيث الكاف فى قوله كما مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا اى كمثل الفوج الذى استوقد نارا وان كان الدليل غير هذا فلا بد من بيانه وقوله على
احد الوجوه تنبيه على ان فى الآية وجوها اخر غير هذا الاول ان الذى مؤول بجماعة والموصوف
مقدر اى كخصم كالخوض الذى خاضوه الثانى ان الذى مصدرية اى كخصم كخوضهم وسيجئ فى
بحث العوامل ان شاء الله تعالى الثالث ان موصوفة مقدر مثل الفوج والجمع قوله واللاتى
مع ما عطف عليه مبتدأ خبره جمع المؤنث نقوله اللاتى بالياء على وزن الداعى والساعى
وهو اسم جمع وقد يبدل تاءه همزة فيقال اللائى واللوائى جمع الجمع واللات بتاء مكسورة
واللاى بياء ساكنة بلا همزة قوله وما معطوف على الذى اى ومن الموصولة ما وقدم الذى
فى عدها اذ هو اكثر استعمالا واشهر معنى حالا واوفر شعبا وفروعا واللائق اى اعطف ما صفة
لشئ مثلا يمتنع ان يقال مبنى الاسير الوسن ما تعلم معنى الوسن الذى نعرفه وهذا معلوم بالسماع
فقوله صفة نصب خبر يقع لانه من الافعال ان قصة وستوف حقيقة الامر هناك وقدم
من احكامه هذا اذ هو عدمى قوله ويكون موصوفة ايضا اى كما يكون موصولة وقسم الموصوفة
الى قسمين الاول ما يكون صفتها مفردا اى نكرة ما جملة ومثل الاول بقوله تعالى
هذا ما لدى عتيد فان قوله عتيد اى حاضر صفة لما ولدى متعلق به والمعنى هذا شئ حاضر
عندى معد لدى فان قيل كلمة ما ههنا يجوز ان يكون موصولة ولدى صلته ولهذا ذهب
ابو البقاء الى انها هو موصولة فى الآية فلا يتم الاستشهاد اذن بالآية قلنا كونه استشهادا
ممنوع بل هو تمثيل والمسلم هو تمسك بالاولى والارجح ومثله يكفى فى مباحث الالفاظ
قصد ثانى التنزل وتحقيق ذلك انه ان جعل ما موصولة فالظرف مقدر بالفعل البتة ويعتبر
ينبغى ان يجعل اما بدلا من الموصول او خبرا ثانيا او خبر المحذوف واما اذا جعل ما موصوفة فلا حذف
ههنا ولا تكلف اصلا فجعلها موصوفة اولى من جعلها موصولة ولهذا ذهب اليه سيبويه وجوم يقول
عليه ومن قبيل وصفا بالمفرد قولهم مررت بما يعجبك اى بشئ يعجبك ومن هذا القبيل
قوله لا ناقع يسقى اللبيب فلا كمن اى لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا اى يسعى العاقل الناظر
فى عواقب الامور لاجل شئ نافع فلا كمن اتى ساعيا لاجل شئ بعيد نفعه فى الغاية قوله
يجوز ما ذكره الخ تمثيل للقسم الثانى من قسمى الموصوفة وهو ان يكون صفتها جملة والبيت لامية بن

ابى الصلت

ابى الصلت وهذا الذى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حقه اسلم شعره وكفر قلبه حين
سمع بعض اشعاره وكان هو من قبيلة ثقيف وقد كان ممن ترهب قبل الاسلام وكان
حريصا على استعلام اخبار النبى المؤعود من العرب فى آخر الزمان مصمما قاطعا بوجوده وظهوره
فلما اخبر بمبعثه وانه من اهل الحرم وانه من قريش قال كنت ارجو ان يكون من قومى
وكان يسره ذلك الى نفسه وكان يطمع ان يكون نبى آخر الزمان اياه فلما عرف انه من
قريش منعه الحسد عن الايمان به روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح الله الطائف له
قدمت عليه اخت امية هذا واسمها قارعة بنت ابى الصلت الثقفى وكانت ذات
منصب وجمال فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم احتفظى منى شوا اجبك شيئا
فاخبرته خبره وما رأت منه وانشدت بعض ابياته ثم ذكرت فى خبر وفاته انه
قال اذ حضرته المنية ان يغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا ابا لك لا الى ثم قال الكل عثر
وان تطاول دهره صاير مرة الى ان يزولا ليتنى كنت قبل ما قد بدا لى فى قلال
الجبال ارعى الوعولا ثم مات فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك اخيك
كمثل الذى آتاه الله آياته فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين وبالجملة فاقبل
البيت اصبر النفس عند كل ملم ان فى الصبر حيلة المتحال لا تضيقن بالامور فقد يكشف
غما وتا بغير احتيال ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال فقوله اصبر النفس فعيل
قوله الا يا اصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم اى احبس النفس من الصبر وهو الحبس عن الجزع
وقد صبر فلان عند المصيبة يصبر صبرا وصبرته انا حبسته واللم النازل من الالام وهو
النزول واراد به البلاء النازل والمدة البالية النازلة والم به اى نزل وتعال الم الرجل
من اللمم وهو صغار الذنوب فقوله كل ملم من قبيل الاول وقوله اى عبد لك لا ابا لك من قبيل الثانى
فقوله فى الصبر حيلة المتحال اى الصبر هو الحيلة لا غير الا انه جعل الصبر ظرفا على نمط قوله تعالى
لقد كان لكم فى رسول الله اسوة لانه ابلغ لا تضيقن اى لا تكن ضيق القلب يقال
ضاق الشئ يضيق ضيقا والضيق تخفيف الضيق وضيق به ذرعا اى ضاق ذرعه به
والذرع على فعلا بالفتح والذى لا يجعل قلبك ضيقا من جهة الامور النازلة بك واصبر
لانه يندفع الغم الى صاحبك من جهتها بغير علاجك واحتيالك والفرج بجيم الراء
من الغم يقال فرج الله غمك تفريجا وكذلك فرج الله غمك تفرج بالكسر الفرجة
بالفتح فى المعقولات وبالضم فى المحسوسات وفى الصحاح الفرجة التفصى من الهم ثم انشد
البيت يقال والفرجة بالضم فرجة الحائط وما اشبهه يقال بينهما فرجة اى انفراج
والعقال بكسر العين الحبل الذى تشد به رجل البعير اذا اقعد عن الاكمن عقلت البعير
اعقله عقلا وهو ان تشد رجله ذلك الحبل وهو العقال والجمع عقل والى اصل ان العقال

بكسر العين هو ما يشد به ركبة الدابة ويقال له بالفارسية زانو بند ومعنى البيت رب شئ
تكره به النفوس الانسانية وتظنه مستثقلا وتظن الزوج منه عسرا وهو في نفس الامر ليس كذلك
بل ييسر الزوج منه بوجه اسهل بل له خلاص كخلاص البعير اذا فتح عقاله والمقصود بالتشبيه
سرعة الخلاص وسهولة النجاة وعليه قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة كحل العقال اى هي على
الفور اذ هي تفوت بالتاخير وروى عن عمرو بن العلاء انه كان له غلام فوبخه به الى
الحجاج فطلبه قال فدخلت عليه واعتذرت بانه مدبر فلما خرجت قال الواشي كذب
فقررت الى اليمن مخافة شره فمكثت هناك عشر سنين وانا امام ثم خرج الى في المنام
فخرجت يوما من اليمن الى الصحراء فرأيت اعرابيا يقول للاخر الا ابشرك فقال بلى
فقال الاعرابي مات الحجاج وانشد ربما كره النفوس البيت قال ابو بكر عروة فلا ادري
باي الشيئين أسر اهذا البيت الذي قرع قلبي اليه بزائدة ام لا وموصولة اي بموت
الحجاج فان قيل نخصيص العقال بالهيام لا سبق اتفاقا وقولهم هو طلع في قوايم الدابة واستعقاله
من عقلت البعير اذا ظلع بطئ السير فكانه معقول بنحو على انه منقول تكيف لقول ابو العلا
وحومت شربا الراح لا خوف سابط ولكنها تمري المعقول عقال حيث استعمله في
العقول قلنا هذا حسن لطيف لا فيه من الاشعار بان الخمر انما تكون نهبا تمسخ العقول وتذهب بها
بجعل العقول كانها بهيمة ظالعة والراح الخمر ماخوذ اما من الراح او العقل يروح بها واما
من الراحة لان اصحابها يفلتونها راحة واما من الروح لانهم يعدونها روحا كما قالوا نبوذ
لعل عذاب زمزمين اقداح بيين كه جوهر روحست در قدح باراح روى بان سيبويه
رحمه الله الى باب الخليفة هرون الرشيد فاستاذن ان يدخل عليه وقد كان هرون مشغلا
بالراح اذ ذاك فكتب الى سيبويه دار سلوانيه للنحو وقت وهذا الوقت للكاس والربا جين
شم الورد والآس فلما راه سيبويه اجابه وكتب اليه لو كنت تعلم ما في النحو نرطرب
الهنك لذة الكاس لو كنت تعلم ما بالباب لم تأذن سجا على الوجه وشيا على الراس
والسابط الذي يضرب بالسوط ومعنى البيت ظاهر مر تدك اليه قولهم لو لم ادع الكذب
تأثما لتركته تكرما فقوله ربما يكره النفوس هو المقصود وروايه الصحاح ربما تجمح النفوس
وبالجملة في موصوفة والجملة اعني تكره النفوس صفتها والعايد محذوف اي رب شئ تكرهه
النفوس فان قيل لم لا يجوز ان يكون ما في البيت موصولة او زائدة كقوله عز وعلا فبما
رحمة من الله لنت لهم او كافة مهيأة له دخول رب على الجمل على نمط قوله حل مكان طويله
ربما يود الذين كفروا الخ لوجود هذه الاحتمالات كلها كيف يجوز التمثيل بالبيت
والقوم قد صرحوا بان هذا استشهاد لا تمثيل قلنا اما الاول فلمنعه ظاهرا اذ يلزم دخول رب
او ان في المعارف واما الثاني فلانه يلزم دخول حرف الجر على الفعل واما الثالث فقد

جوزه

فقد جوزه ابن الحاجب لعرامه قائلا الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الى ترد والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل عند العلامة وههنا بحث
وهو ان من في الامر يجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بتكره بتضمين معنى تنقبض وتشمئز ويجوز
ان يكون معمولا له ويكون بتبعيض على نمط قولهم اخذت من الدراهم اى تكره من الامر شيأ واللام
في الامر كاللام في كشل الحمار يحمل اسفارا فصح ان يقع الجملة اعني له فرجة وسفاله فقوله
من الامر متعلق بقوله كلموا في بعض بطنكم تعفوا قوله ومنه نعم ما قلت الخ اى قبيل القسم
الثاني اعني ما الموصوفة بالجملة قولهم نعم ما قلت اى نعم شيأ قلته وبئس شيأ فعلته ففاعل
نعم وبئس مضمر مميز نكرة منصوبه موصوفه بالجملة بعدها والمخصوص محذوف ويمنع ان يكون
ما موصولة او قد تقرر ان الفاعل في فعل المدح والذم يجب ان يكون معرفا باللام او مضافا
اليه او مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة والاول منتف فتعين الثاني فتعين ان يكون ما موصوفة
قوله ونكرة بنصب عطف على خبر كان اى ويكون نكرة في معنى شئ منكر فقوله في معنى شئ
تفسير للنكرة وتوضيح لها وقوله من غير صلة ولا صفة متعلق بشئ وصف له اى شئ مجرد
من الصلة والصفة او متعلق بنكرة مدل من في معنى شئ اى يكون نكرة مجردة عن ذكر صلة وصفة بمعنى شئ
وعبارة القوم وتامة بمعنى شئ والمص لعرامه قد اشار الى تفسير التامة في هذه العبارة
تنبيها على انهم يريدون بالتامة نكرة مجردة عن ذكر صلة وصفة بمعنى شئ منكر فقط وسموا
هذا القسم تاما اذ هو تم بدون الصلة والصفة اما في الصفة فظاهر اذ النكرة التامة
بمعنى شئ يحتمل ان يكون موصوفة فوقع الاحتياج الى نفي الصفة واما في الصلة فمجرد تو
وتوكيد على نمط وما منها دابة في الارض والاطائر يطير بجناحيه والا فالنكرة بمعنى شئ لا يكون
مع صلة اذ الموصولة معرفة قطعا فقيل ثم المص لعرامه مثل التامة النكرة بقوله
تعالى فنعما هي فاشكل على زعمه فنعم شيأ ابدا وما اذ الكلام في الابداء بدليل قوله ان تبدوا
الصدقات فنعما هي فحذف المضاف وهو الابداء ووضع المضاف اليه وهو الضمير المؤنث
مقامه فانفصل الضمير اذ لا شئ هناك يتصل الضمير به ثم صار الضمير مرفوعا اذ هو قائم
مقام المرفوع فصار فنعم شيأ هي ثم وضع ما مكان شيأ فاجتمع الميمان فادغم
احدهما في الاخر فصار فنعما هي فكسر العين دفعا للالتقاء الساكنين واعلم ان ظاهر
كلام المص لعرامه ان ما التامة منحصرة في انها بمعنى نكرة وليس كذلك وسيجئ شرحه
في آخر هذه المباحث اذا شرعنا في تحقيق الحق وتلخيص القول وان التامة النكرة المخصوصة
بباب نعم وبئس وهذا هو الموافق لما صرح به بعضهم وهذا ايضا ليس كذلك اذ هي
غير مختص بباب نعم وبئس بل يكون في غير هذا الباب ايضا كباب التعجب نحو ما احسن
زيدا صرح به جار الله في المفصل وهو ايضا ليس كما ينبغي لانه بظاهره مشعر بانه يخيل

ضبح

اعلم ان هذه عبارة المفصل اورد بها المص لعرامه على طريق التنزيل
لانه قال ان نكرة في معنى شئ من غير صلة ولا صفة تكون تامة بمعنى شئ
ان يكون مجردة عن الصلة والصفة مختصة بالموصول والموصوفة ولا يخفى ان هذه العبارة
اذا صلة ان هذه النكرة لا تكون الا تامة وليس كذلك لانها قد تكون ناقصة
كما ان يكون بمعنى شئ ولا يخفى ان ذكر الوصف والتقييد بقوله
من غير صلة ولا صفة لا يفيد شيأ ههنا لان النكرة لا تكون الا كذلك

فنعما هي

بالباء بين وليس كذلك بل يجري في غيرها ايضا نحو قولهم ان زيدا ان يكتب افضل ما ذكر السيرافي
واين مالك رحمهما الله اي ان زيدا من شئ وان يكتب في موضع الجر بباء لتعليل
اي ان زيدا مخلوق من شئ هو الكتابة وهذا كناية عن كماله في الكتابة وتنظيره قوله جل جلاله
خلق الانسان من عجل جعل الانسان لكثرة عجلته وكأنها نفسه كأنه مخلوق منها وعلى هذا فقد
جرت العادة بان صفة اذا كانت غالبة على شخص كاملة فيه يقولون هو مخلوق منها
ويريدون بذلك انه الكامل فيها والغالب على من عداه من ابناء جنسه فيها كما يقال
في شخص كامل الحرص انه مخلوق من الحرص ونظائره اكثر من ان تحصى وهذا معنى واضح
ودلالة اللفظ والتركيب عليه واضحة وزعم ابن مالك والسيرافي نقلا عن سيبويه
في حمل هذا التركيب أن ان وصلتها مبتدأ والظرف الذي قبلها خبرها والجملة خبر ان ولا يخفى
انه لا وجه لهذا التوجيه اصلا بل التوجيه ما بيناه اولا فافهم ولا تغفل ومضمنة بها اي يكون
ما مضمنة معنى الاستفهام ومعناها اي شئ نحو ما تلك بيمينك يا موسى اي اي شئ وما
لونها ونحو ذلك وكما يكون مضمنة معنى حرف الاستفهام يكون مضمنة معنى حرف الجزاء
نحو وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله اي ان تقدموا يدلالة الجزم من جهة
سقوط النون من الفعلين ولا بها اي الف ما لصيقها الحذف والقلب
اما الحذف ففي الاستفهامية اذا كانت مع احد الحروف الجارة والسر فيه انه اذا
دخل عليها حرف الجر سرق اليها ضرب من القصور من جهة انه يبطل الصدارة
التي هي منصبها فحذفوا الفها وركبوها مع حرف الجر دفعا لضعفها بجعل المجموع كلمة
واحدة واقعة في الصدر وامثلة هذا القسم ونظائره كثيرة عم تتساءلون بم يرجع
المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون الى غير ذلك واما القلب اي قلب الفها ياء
نحو مه ففي الاستفهامية فقوله والقلب رفع عطف على الحذف وهو فاعل يصيب
وهذا اشارة الى قلبها ياء في موضعين احدهما ان يكون استفهامية وثانيهما ان يكون
متصلا بها ما الزائدة فاشار الى الاول بقوله والقلب استفهامية والى الثاني
بقوله وجزائية فالاول نحو مه والثاني نحو مهما فانه اصله عند المحققين ما ما فقلبوا
الف الاول ياء فصار مه ثم الحقوا بآخرها ما الزائدة فصار مهما وابو ذويب
شاعر اسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاء الله بها في حديث
ابي ذويب انه قال قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحج اهلوا بها عوام
فقلت مه فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقوله مه معناه ما الامر
الموجب للضجيج وهو الصياح والجزع والاهلال رفع الصوت بالتلبية فقوله
اهلوا صفة للحج او حال منه وانما عبر عن الحذف بالاصابة تسهيلا لهذه الحالة كما له

المصنف

المصيبة في الانسان اذ هو بعد الحذف يبقى على حرف واحد وكون الاسم كذلك ممنوع غير معهود
والعبارة الموجزة الواضحة عندي في هذا المقام ان يقال والف الاستفهامية تحذف
وجوبا مع الجار وتقلب ها وجوازا مع ما الزايدة وغيرها وهذه العبارة خير من عبارة
القوم اذ هي مع طولها لا اشعار لها بالوجوب والجواز ولا يعرف في ذكر الاصابة كثير
فائدة واعلم ان المص لخصه احترز بهذا المقام اجمالا اخل ببعض مباحث ما
اخلا لا بل بقل عبارة المفصل وترك بعضها وبالجملة فلم يات في هذا المقام بما هو كاف
شاف ونحن بعون الله تعالى وحسن توفيقه نحقق هذا المقام حتى تحقيقه ونفصله حتى تفصيله
فها انا ملق اليك كلاما لعلك ادركت في ضمنه مرامي من حصل كلام القوم في هذا المقام
ان كلمة ما ينقسم بالقسمة الاولى الى قسمين الاول ان يكون اسما الثاني ان يكون حرفا وكل
من القسمين اقسام فمن اقسام الاول الموصولة والموصوفة والقوم يسمون كلا من هذين
القسمين ناقصة اذ كل واحدة منها لا يتم جملا الا مر آتوا كالصلة في الاولى والصفة في
الثانية وعدم تمامها بدونه حصل لها انفصال فسموها ناقصة وفي ضد ذلك يسمون ما لا
يحتاج الى صلة وصفة تامة فالتامة قسم ثالث من اقسام الاسمية وهذه التامة تفيد بان
معرفة بمعنى الشئ المعرف ونكرة بمعنى شئ منكر والتامة المعرفة ضربان تامة عامة وتامة
خاصة فالعامة عندهم ما يكون بمعنى الشئ المعرف ولا يكون هناك اسم يكون
هي وعاملها صفة له في المعنى كقولك لي ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشئ
هي والاصل نعم الشئ ابداؤها وقد مر عليك بصفحة والخاصة ما يكون بمعنى الشئ المعرف
ويكون هناك اسم متقدم يكون هي وعاملها صفة له في المعنى كقولهم غسلته غسلا نعما ودققته
دقا نعما اي غسلا نعم الغسل ودقا نعم الدق واما التامة النكرة فاذكره المص لصريحا وضمنا
بامثلتها وشواهدها ثم المذكور في كتب القوم في تفسير التامة هكذا وتامة من غير صلة ولا صفة
ولما كانت التامة عندهم اعم من المعرفة والنكرة احتاجوا في تفسيرها الى نفي الصلة احترازا
عن الموصولة والى نفي الصفة احترازا عن الموصوفة فوقع كل من القيدين في موضعه على ما ترى
من غير استدراك ولما توهم المص لخلله ان التامة نكرة البتة ذكر كلام القوم نقلا
بالمعنى ثم ذكر كلامه في القيدين فوقع القيد الاول مستدركا في كلامه دون كلام القوم وهذا
عدم التعمق في المعنى وقلة التصفح لكتب القوم وكلامهم فلا جرم لم تطلع على مقصودهم
ومرامهم وهذا اعني التامة الموقفة قد نص عليه سيبويه وصرح به من بعده من الفحول الذين
اطلعوا عليه ومنها الشرطية وهي المضمنة لمعنى الشرط والجزاء كقوله تعالى ما ننسخ من آية
او ننسها نات بخير منها او مثلها ومنها الاستفهامية وهي المتضمنة لمعنى حرف الاستفهام
والقوم يعبرون بان لفظة ما في هذين القسمين نكرة الا انهم يقولون هي نكرة تضمنوا

معنى الحرف والنكتة فى ذكر التضمن والتضمين ان ما اسم نكرة فكيف يجزم الفعلين وكيف
نفهم منها معنى الاستفهام فضمنوها معنى هذين تصحيحا للاسمية وتحققا لها وجمعا بينها
وبين الجزم والاستفهام قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ومن السماعية اسما يجزم المضارع
على معنى ان وهى تسعة من وما واى متى ومهما وايان واين وحيثما واذما ثم قال والدليل
على انها اسماء امور الاول ان الضمير يرجع اليها والثانى ان حرف الجر يدخل عليها الثالث
انه يتبين بعضها الرابع انه يضاف بعضها قال المصنف رحمه الله اعلم ان هذه الاسماء
وضعت موضع ان لغرض من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من يضرب
اضرب وما تصنع اصنع تحق الكلام فى الاول ان يقال ان يضرب زيدا اضرب زيدا
وان يضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يحصى كثيرة فلما تعذر التفصيل اوجزوا واوضحوا
لفظا تناول الجميع وفى الثانى ان يقال ان تصنع ذلك اصنع ذلك واذ تعذر تفصيل
الكل وضعوا لفظا ما مقامه ليتناول الكل ومحله ههنا نصب مفعول المتعدى كل شئ تصنعه
اصنعه انتهى وبهذا يظهر الفرق بين قولك ما تصنع اصنع وقولك ان تصنع اصنع
وان كان الجزم مشتركا بين اللفظين واما حديث الحذف فى الف الاستفهام فيه تفصيل وحاصله انه اذا دخل عليها احد حروف الجر وكانت الميم مفتوحة نحو فيم والام وعلام
وحتام فحذف الالف واجب للتنبيه وايثارها شاذ واما قول حسان رضى الله عنه علام
قام يشتمنى لئيم كخنزير يمرغ فى الدمان وسروى فى دمان وبروى فى رماد فضرورة
وكذا قول الآخر انا قتلنا بقتلانا سراتكم اهل اللوا فيهم يكثر القيل ولقد
صرح صاحب الكشاف فى قوله تعالى بما اغويتنى بان المعنى باى شئ اغويتنى وبان
اثبات الالف هنا شاذ قليل وبالجملة فقد تقرر ان اثبات الالف فى هذه الحالة
شاذ البتة ولهذا ضعوا بان قراءة عما يتساءلون قراءة شاذة وبهذا يظهر فساد
ما ذهب اليه الامام المحقق رحمه الله فى قوله تعالى فبما رحمة من الله من ان كلمة ما للاستفهام التعجبى
اى فبأى رحمة وفساد ذلك من وجوه الاول ان الالف نابتة البتة ان المعنى
ليس فبأى رحمة بل المعنى فبأى شئ رحمة ولا معنى لهذا اذ المجرور باى رحمة لا يجوز ان
يجعل بدلا من ما اذ البدل من الاستفهام يجب ان تقترن بهمزة الاستفهام فيجب ان
يقال فى مثل ما صنعت اخيرا ام شرا وان يجعل صرا مقرونا بهمزة الاستفهام ويقال
كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يصح سقيم واما قوله تعالى قال باليت قومى يعلمون
بما غفر لى ربى فكلمة ما فيه مصدرية او موصولة على حذف العايد واما كونها استفهامية
فقد ذهب اليه صاحب الكشاف وجوزه وفيه نظر والعجب منه انه فعل ذلك مع تخطئه
من قال هذا فى بما اغويتنى هناك فان قيل جعلها موصولة تعسف ظاهر اذ الذى

غفر له

غفر له الذنوب وبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت قلنا هذا توهم نشأ من جهل
بعض المدققين وليس بشئ لان من يجعل ما موصولة لا تقدر بما غفر له لى ربى بل التقدير
عنده بما غفر لى ربى بسبب ذنوبى فمفعول غفر محذوف والعايد فى الصلة هو الى المجرور
بقرينة المقام والحاصل ان المعنى يا ليت قومى يعلمون بسبب مغفرتى وهو نصرة الدين
وارشاد المسلمين يتمنى ظهور السبب عند القوم ليأتوا بمثله فيفوزوا كما فاز هو فان
جعل ما مصدرية فالمضاف محذوف اى يا ليت قومى يعلمون بسبب مغفرتى ان
جعل ما موصولة فالعايد هو الى ما فى با، السببية مع مجروره على نمط قوله تعالى
اسجد لما تأمرنا اى تأمرنا به وقوله فاصدع بما تؤمر به وقد اندفعت
الاشكالات والتمحلات باسرها وهذا الذى ذكرنا من وجوب الحذف انما
هو اذا كانت الميم مفتوحة كما هو حسابها هناك اذ الفتحة هذه قرينة مشعرة بالالف
المحذوفة وقد يكون الفتحة عاملة للالف فى الذهاب وقف فلا وجوب قال ارى
فقهاء هذا العصر طرا • اضاعوا العلم واستغلوا بلم لم • اذا ناظرتهم الى منهم
سورة حوقين لم لم لا تسلم • ومنها ما الواقعة صفة كقولهم مررت بما خير لك
فعلا ما قال جدد الله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة وهذه هى التى
تكون واقعة بعد النكرة ويزيد فى ابهامها واختلفوا فى ما هذه اهى اسم ام حرف فبعضهم
على انها اسم صفة للنكرة الواقعة قبلها وفائدتها توكيد الابهام والشيوع المستفاد
من النكرة ويقرع على الابهام امور كالتعظيم فى قوله ولا مر ما يسود من يسود وكالتحقير
فى قولهم هل اعطيت الاعطية ما وكالتنويع فى اضربه ضربا ما وامثال ذلك ومعنى
هذه المعانى ومنبعها الابهام كانه قيل لامر مبهم لا عرف قدره ولا يعلم كنهه لعظمته
وجلالته وعطية مجهولة مبهمة لا يمكن معرفتها لحقارتها والحقارة بالاعدام وضربا
مبهما مجهولا هو نوع من انواعه ولا يخفى ان الحرف لا يقع صفة والجمهور على ان هذا هو
وظاهر كلام المصنف رحمه الله مشعر بذلك لانه صرح ههنا بان ما لا يقع صفة وعد ما
فى قوله سبع ما وستة عشر ما فى مباحث الحروف من حروف الصلة فدل ذلك على ان
ما الاسمية لا يقع صفة والتى تقترن بالنكرة ويؤكد ابهامها انما هو حرف لا غير
واما جار الله فظاهر كلامه فى المفصل مطابق لما نسب اليه وكلام المصنف رحمه الله لا يخلو
مثل ذلك من حروف الصلة وترك ما يقع صفة فى مباحث الآلات الاسمية
واما الزجاج فقد نص على ان ما هذه حرف زايد عند جميع البصريين وعندى انه
لا مانع من مجيئها اسما وحرفا تارة بحسب ما هو الشائع وبهذا الشرط ظاهر كلام
الكشاف حيث قال فى قوله تعالى مثلا ما بعوضة ما هذه ابهامية وهى التى اذا اقترنت

ف

بالنكرة ابهامها وزادته شياعا وعمو ما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب
كان او صلة للتاكيد كالتي في قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم كانه قيل لا يستحي ان يضرب
مثلا حقا او البتة فاذا احلى كلامه على ما ذهبنا اليه اندفع عنه الاعتراض المشهور عليه
وبهذا تعلم ان جعل الابهامية ههنا تسمحا للصلة وفي المفصل فسماه حذف الصلة وحمله
على اختلاف المذهبين وان جاز الا انه سمج ومن الفوايد الجليلة في هذا المقام ان
يعرف ان لفظ ما في وجوهها الاسمية كلها مبهمة تطلق على كل شئ واختلف اهل اللغة
في ذلك فقال بعضهم هي مخصوصة بغير العقلاء والجمهور على انها تعم العقلاء وغيرهم وقد
صرح بعض المحققين بانها في الغالب للا علم وقد تستعمل في العالم ايضا قليلا فهذا
قول ثالث ثم قال وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم كقولك زيد ما هو وما هذا
الرجل فسؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل في المجهول ماهيته وحقيقته
ولهذا يقال لحقيقة الشئ ماهيته وهي منسوبة الى ما والاصل الماهية فكثرت الهاء تا
للنسبة بالمصدر الى خروج من لفظ ما والاظهر انه نسبة الى ما هو جعلت الكلمتان كلمة
واحدة كقولهم كنتي وظاهر كلام المفصل ان لفظ ما اطلق على كل شئ ما دام ذلك الشئ
مجهولا فاذا عرف ميز لانه قال وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شئ تقول لشبح رفع
لك من بعيد لا تشبه ما ذاك فاذا شوهت انه انسان قلت من هو ثم قال وقد جاء ما
سخرك لنا وسبحانك ما سبح الرعد بحمده يعني مع العلم تستعمل في العالم ايضا وقال بعض المحققين
يجوز ان يكون ذلك مبنيا على انه تعالى غير معلوم الماهية واما قول فرعون ما رب العالمين
فيجوز ان يكون سؤالا عن الوصف وجواب موسى عليه السلام رب السموات ترقية واضحة عليه
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية الا ان موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية
تنبيها على انه تعالى لا تعرف الا بالصفات وماهيته جل وعلا غير معلومة للبشر على نمط سبحان
وسبحاني وعندي يجوز ان يكون ذلك بملاحظة الوصف اي سبحان المسخر فيكون ما راجعا
الى اصله لما ذكرناه آنفا قال في الكشاف في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم ذكر ههنا ما ذكرنا با
ان الصفة ولان الاناث تجري مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وقال
في قوله تعالى والسماء وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها ان هذه الآيات ليست
مصدرية بل هي موصولة واوثرت على من لارادة معنى الوصفية كانه قيل والسماء والقادر
العظيم الذي بناها ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها ثم قال في كلامهم سبحان ما سخرك
لنا والاصل انه اذا اريد معنى الوصف كالطيب في الآية الاولى والقادر الباني والباهر
المسوي في الآية الثانية كان ما مستعملا في اصله لان الطيب اعم من العاقل وغيره
وقس عليه ما عداه هذا تحقيق الآيات في هذا المقام وبما ذكرنا من تفصيلها وتوضيحها

وتحققها

وتحققها وتنقيحها يظهر ان المص لصاحبه اصاب في البعض اجمالا واجمل في البعض اجلالا واخل
بالبعض اخلالا قوله ومن اي ومن الموصولات ثم وهي تكون موصولة كقوله تعالى الم
تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض وشرطية كقوله تعالى من يعمل سوءا
يجز به واستفهامية كقوله من بعثنا من مرقدنا وقوله لمن ربكما يا موسى ومن يغفر الذنوب
الا الله فالاستفهام انما يلاحظ فيه النفي اللازم في ضمن الاستفهام الانكاري واما باعتبار
ما قيل ان هذه استفهامية اشربت معنى النفي وموصوفة وسيجئ تفصيلها وذكر ابن
مالك لصاحبه ان هذا القسم مشروط بان يكون مسبوقا بالواو وكالآية المذكورة انفا وفيه
نظر لقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والى الكل اشار المص لصاحبه بقوله وهي كما
اي في جميع وجوهها المذكورة الا في التمام واليه الاشارة بقوله الا انها لا تقع غير موصوفة
ولا موصولة يعني ان من لا تقع تامة غير محتاجة الى الصلة والى صفة الا عند ابي علي الفارسي
فانه جوز كونها نكرة تامة في قوله ونعم من هو في سر واعلان وبين ذلك بان فاعل
نعم مستتر ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح واعلم ان المفهوم من عبارة المتن الا انها لا تقع غير
موصوفة ولا موصولة ان من لا تقع الا موصوفة وموصولة وهذا المعنى بظاهره فاسد وانما وقع
المص لصاحبه في ذلك من جهة انه نقل عبارة المفصل وهي هكذا ومن كما في وجوهها الا
في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة فغير الاستثناء منقلب من الاتصال الى الانفصال وترك
ما عداه على ما كان عليه ولو انه عكس الامر لكان خيرا له فوقع الاحتياج الى التاويل بان يقال
ان معنى الكلام ان من لا تقع غير محتاجة الى الصفة ولا الى الصلة ثم جعل الاحتياج
الى الصفة والصلة كناية عن نفي التمام لانها منحصرة في الموصوفة والموصولة كما هو
مقتضى ظاهر العبارة فليتامل قوله وروى فكفى سامع البيت لحسان بن ثابت
رضي الله عنه واورده المص لصاحبه اثباتا لوقوع من نكرة موصوفة على احد الروايتين اعني
رواية الجر في غيرنا او التقدير اذ من على انها غيرنا والفظ غير وان كان مضافا الى المعرفة
الا انه لا سوف في مثل هذا المقام كخلاف الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم نصح
وقوعه ههنا صفة للنكرة واما على الرواية الاولى اعني رفع غيرنا من لا سعين في كونها
موصوفة بل يجب ان يكون موصولة وصدر الصلة محذوف اي من هو غيرنا ويجوز ان يكون
الجملة صفة من فيكون من موصوفة والفرق بين الصورتين ان من موصوفة بالمذكور في الصورة
الاولى متعينة في الموصوفية وبالجملة في الثانية وغير متعينة ورد عليه ان من يجوز ان
يكون صلة عند القائلين بها اي وكفى بنا فضلا على غيرنا وهذا هو الظاهر فقوله فكفى
بنا اي كفانا فاعلا في بنا زائدة في المفعول قياسا وجب البنى فاعل كفى وفضلا تمييز
من النسبة المفعولية وعلى متعلق بفضلا اي كفانا وكفى فضلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

كحبنا وقد يجعل فضلا مفعولا وتبا حالا منه فان قبل الحال قيد وآتاها القيد هو الذي
يستلزم انتفاء المقيد فهو اذن مشعر بعدم كفاءته حتى صلى الله عليه وسلم شر فاخر اعند
انتفاء النسبة والاضافة وسوق الكلام يأباه اذ الكلام مسوق في معرض المدح الناشئ
له قلنا انتفاء الكفاءة مع فاعل كفى المقيد بقيده عن قادح مدبر وانما اعتبر المحبة من
جانبه صلى الله عليه وسلم تنبيها على انه محبوب الكل في الكل وكيف لا وهو حبيب الله
فالمحبة باشعته اذن كل باسواه فالمحبة له امر مشترك فيه الاسود والاحمر والازرق
والاصفر وتتحقق فيه العربي والبدوي وتستوي فيها بين الخاصة والعامة واما الذي يحا
الراكب الاجلة تقطع الفلوات هو المحبة من جانبه اذ عندها وهناك تسكب العبرات
ومصداق هذا المعنى وبرهان هذه الدعوى جذبه من جذباب الحق نوازي عمل الثقلين
ومن الموصوفة بالجملة قوله • رب من انضجت غيظا صدره • قد تمنى لي موتا لم يطع •
والدليل وخول رب وبالمفرد قولهم ربت من يعجبك ومن هذا القبيل قول الفرزدق
اني واياك اذ خلت بارضنا • كمن بواديه بعد المحل ممطور • اي شخص ممطور بواديه
ومما يحتمل الموصوفية والموصولية قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم
الآخر فمنهم من يجعلها موصوفة ومنهم من يجعلها موصولة وتفصل صاحب الكشاف
بان اللام في الناس ان جعلت للعهد فموصولة على نمط ومنهم الذين يؤذون النبي واما
جعلت للجنس فموصوفة على نمط من المؤمنين رجال • وتخص ممن يعلم على لفظ
المجهول ان جعل الاختصاص معتدا به وعلى لفظ المبني للفاعل ان جعل لازما وبالجملة فالمقصود
ان كلمة من مخصوصة بمن يكون موصوفا بصفة العلم وفيه خلاف لغطرب وآثر العلم
على العقل ليشمل مثل الجن من يخلق كمن لا يخلق فان اريد بمن لا يخلق الحي العالم العاجز كما ذهب
صاحب المفتاح فذاك والا فهو تغليب ثم انه قد تستعمل من في غير العقلاء ايضا تغليبا ومنه
قوله جل طوله ومن لستم له برازقين ومنه قولهم اشتريت من في الدار غلاما كان او جارية
او فرسا او ثورا ومن امثلة التغليب قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه
ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه استعمل من غير ذوي العلم مرتين من
يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فقد غلب اولوا العلم على غيرهم كذا ذكروه وهو ظاهر
الفساد لان من في الموضعين غير مستعمل في العاقل وغيره حتى يكون تغليبا للعاقل لو كان
كذلك لما صح وصفه بالمشي على البطن والمشي على الاربع بل اللفظ مستعمل في غير العاقل
فقط البتة ووجه الصحة التنزيل وهذا حديث اجمالي وتفصيل ان ضمير منهم راجع الى كل دابة
باعتبار ما يصدق اللفظ فيه يعني الجميع على نمط قوله جل مكان طوله كل في فلك يسبحون
وضمير منهم تغليب للعقلاء على غيرهم لان الصيغة اعني هم مخصوصة بالعقلاء لا غير فكلمة

من اذن

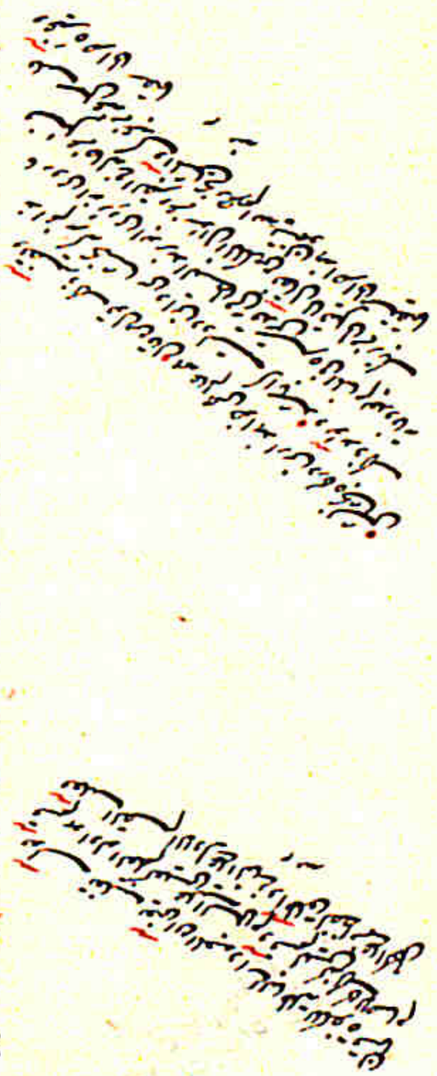

اذن في الموضعين مستعملة فيما تنزل منزلة العاقل اذ لا معنى للتغليب الا جعل الكل عاقلا فلفظ
من تستعمل فيما جعل عاقلا اعتبارا لا تغليب اذن لا في لفظ من اصلا ولا في لفظ كل
دابة قطعا والقول بذلك غلط فاحش نعم هذا مبني على التغليب لانه تغليب فافهم واما
ما حكى الفراء عن بعض العرب استتبعه على الراكب وحمله فما ادري من ذا ومن ذا
فعندي ان هذا من باب المشاكلة والآية الكريمة الى فيه آنفا عندي يحتمل هذا
المعنى ايضا ومما حاك النبه له ههنا ان الاختصاص المعتبر في كلمة من ما ولي العلم
لا يخص بواحد من وجوهها ومعانيها بل هو لكل معنى تستعمل كان تستعمل في ذوي
العلوم اما حقيقة واما اعتبارا قوله ولفظها مذكر الاولى ان يقول ولفظ من مذكر
اذ لفظ مذكر والحمل عليه هو الكثير الا انه كان اغرب بمخالفته ما هو بصدد بيان الاولوية
فنبه بذلك على ضمنا على جواز الالتفات من حيث المعنى قوله ويكون على المعنى اي
اعلم ان كلا من ما ومن موضوع لمفهوم كلي عام يندرج فيه الواحد والكثير ويستوي
فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وكل منهما يجب اللفظ مفرد مذكر فاذا ذكر
احدهما فان اريد به المفرد المذكر فلا خفاء فيه وان اريد به المؤنث او المثنى او الجمع
فهناك وجهان الاول مراعاة جانب اللفظ وهذا هو الكثير بل هو الاكثر والاظهر
هو الثاني مراعاة جانب المعنى اذ المقصود الاصلي من الالفاظ انما هو المعاني والالفاظ
انما هي وسائل وتوابع لها ومن ههنا نقل السيرافي عن بعض الكوفيين ان التاء
مقدم على الاول وهو ضعيف والى مثل انه يجوز الامران اعتبار جانب اللفظ واعتبار
جانب المعنى والاول اكثر واولى فان اعتبر تارة جانب المعنى يجوز ان يعتبر بعده جانب اللفظ
اخرى وتوهم بعضهم ان ذلك ممتنع لان فيه عدولا عن المقصود بالآلة وهذا فاسد لقوله تعالى
ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا قد احسن
له رزقا فانه اعتبر ههنا جانب اللفظ اولا ثلث مرات ثم اعتبر جانب المعنى اخرى ثم اعتبر
جانب اللفظ رابعا وكيف لا يكون ذلك وهو اولى واحرى والمصلحة اعني فرع على جواز الامرين
خمس مسائل وحكم بجواز اربع منها وامتناع واحدة الاولى قولهم من هي محسنة جارتك فمن
مبتدأ والجملة الاسمية اعني هي محسنة صلة وجارتك خبر المبتدأ اعني من فلما كان من عبارة
عن الجارية اعتبر جانب المعنى فاتت ضمير هي الراجع الى من تارة وضمير محسنة اخرى فقيل
الضميرين اعتبارا لجانب المعنى فهذه المسئلة جائزة الثانية من احسنت جارتك فانه
انث ضمير احسنت اعتبارا لجانب المعنى فهذه ايضا جائزة الثالثة من حر آء جارتك
فان من موصولة والجملة اعني حر آء صلتها وصدر الصلة محذوف اعني هي حر آء وجارتك
خبر من فهذه المسئلة ايضا جائزة الرابعة من احر جارتك فهذه ممتنعة الى ما تحسن

آرجاع الضمير باعتبار جانب اللفظ واعتبار جانب المعنى

الله

جار تيك فمن مبتدا، ومحسن خبر مبتدا محذوف وصدر الصلة محذوف فتذكير ضمير محسن باعتبار
لجانب اللفظ فهذه المسئلة ايضا جائزة والكل ظاهر سوى الرابعة والخامسة يعني
ما وجه الفرق بينهما حتى حكم بامتناع الرابعة وبجوز الخامسة فان اريد انها جائزة بدون
التاويل فصحتها ممنوعة وان اريد انها جائزة باعتبار التاويل بالشخص او الشئ فهذا
امر مشترك فلا بد بينهما من فرق معتد موثر في الجواز والامتناع واجاب المص لحمه الله
عن ذلك بانه لا فرق بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء الا الهاء، ومحسن احمر وحمراء ليس كذلك
كذا ذكره في التعليق واعترض عليه بعض الشروح بان هذا الفرق غير موثر في الجواز والمنع
والا لجاز في السعة هند محسن بمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك والتاويل مشترك
وبالجملة فمقتضى الاعتبار لجانب المعنى ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى تارة وعلى اللفظ اخرى
ثم احق بكونه حملا على المعنى هذا كلامهم والتحقيق في هذا المقام ان الصورة الرابعة تختلف
فيها فقوم يمنعونها صرح بذلك ابن السراج فحكم بامتناعها وقوم يجوزونها صرح بذلك
ابن مالك في التسهيل الا انه جوزها على ضعف فان بنينا كلام المص لحمه الله على ان
وحملنا قوله لم يجز على التبعيد والمبالغة بمعنى انه لم يجز جواز امثل جواز غيرها من الصور فلا
سهل لان ما ذكره من الفرق كاف في الضعف وعدمه لغير ضعف من احمر وعدم ضعف من
محسن وان بنينا كلامه على الاول فالجواب انه قائم ثبت في كلامهم استعمال احمر في حمراء
وثبت استعمال محسن في محسنة في الجملة ولان مفعلا حار على الاناث ايضا كمرضع في
مرضعة فكلها على الرابعة بالامتناع وعلى الخامسة بالجواز والفرق الذي اشار اليه المص لحمه الله
فاصله ان صيغة احمر غير صيغة حمراء بخلاف محسن ومحسنة فلا فرق بينهما الا بالهاء، والصيغة وا
والهاء عارضة واستعمال صيغة مخصوصة لشئ ما يتبع اوليه صيغة مخصوصة فارج عن قصة المساه
وخرق للقاعدة المعلومة في اللغة وقد يعوران المساهما انما هي ما لعه للاستعمالات فالممتنع
ما امتنع وجاز ما جاز فاندفع الاعتراض المذكور عن المص لحمه الله واما ما ذكره المعترض
من ان هذا الفرق لا اثر له في المنع والجواز والا لجاز في السعة هند محسن بمعنى محسنة
كما جاز هند محسنة فقد ظهر فساده على ان فيه فسادا آخر لان هذا موضوعة للمؤنث
بخلاف من فانه موضوع لمعنى عام يندرج فيه المذكر والمؤنث كما مر فلا يلزم من جواز من محسن
في السعة جواز هند محسن في السعة فان احدهما غير الآخر فقوله ويجوز على المعنى معناه يجوز جواز
مبنيا على المعنى فالظرف متعلق مصدر محذوف وقوله ونعل من حمراء كان مقتضى الظاهر
ترك الفعل وعطفه على فاعل يجوز اذ هو لحصر واظهر بتادية المقصود الا انه غير الاسلوب
السابق تنبيها على ان بين الفصلين فرقا اذ الاول هو الواقع هكذا في الاستعمالات
بخلاف الثاني فان يجوزه بناء على القاعدة المعلومة وقوله للفظ تعليل للنفي لا للنفي فقط

مفعل يجيء للمذكر والمؤنث كمرضع

المعنى

المعنى وقوله ومن محسن اي ترك صدر الصلة وانما اعتبر ذلك ولم تعل من هي محسن اذ الاول
جائز بلا خلاف لانه لما ترك صدر الصلة أبهم امره والاصل الحمل على اللفظ فالمقدار ان
مذكر بخلاف ما اذا صرح به كمن هي محسن فانه لا يكون وعللوه بان محسنا خبر هي والخبر
المتسق بحسب مطابقته للمبتدا في الاحوال كلها وقال ابن السراج في هذه الصورة جائزة
اذ المراد هي من ويكون فيه اعتبار اللفظ ومعناه والجمهور على الاول وبالجملة فمن محسن جار تيك
دايرة بين الجواز والامتناع والظاهر هو الاول فمتى كان امره من بين جعله المص لحمه الله فصلا
فاسدا اخره ونص على جوازه تنبيها على حاله ولانه هو المقابل لمن احمر الاشكال مسائل الكتاب
فجعله مفوضا به تنبيها على ان له معه حالة مخصوصة ليس له مع غيره فليفهم قوله صلة ال
زائدة والقوم يعنون بالكلمة الزائدة ما لو اسقط لصح المعنى المراد ولا يقع فيه اختلال اصلا
ولا يعنون بزيادتها انها عاشت خالية عن الفائدة والنكتة والا لما صح وقوعها في افصح الكلام م
وفي كلام من شانه افضل الصلوة وافضل السلام بل لها فوائد لفظية ومعنوية وسرف
نفصلها في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى فمتى كان خلوها عن الفائدة فاسدا سماها القوم صلة
او نية تصل بها الى تلك الفوائد ففي لفظ الصلة استعارة بالزيادة وبحصول الفائدة معا
فهذا اولى فذكره احق واحرى فلهذا اختاره الحسابي ومن بين مذهبه قوله
ان الزبير الخ ويروى آل الزبير وسنام المجد اعلاه مستعار من سنام الناقة وقال
العشيرة ويروى ذا القبائل ومفعوله ذاك وهذا اشارة الى الجملة السابقة ان الاسر
سنام المجد فلا انتصار هنا على احد المفعولين فلا فوت لما اختاره القائلون في باب علمت
والعشيرة اراد بها العشيرة المعروفة واثرى اسم التفضيل من ثرا كاطمى من طمى واعلى من
غلا جمعه بالواو والنون كارضون وزنا ومعناه الاكثرون عددا من ثرا القوم كثروا
في الصحاح ثرا القوم يثرون اذا كثروا وثمو او ثرا المال نفسه يثرو اذا كثر وقد جاء
متعديا ايضا يقال ثراه الله القوم كثرهم وبالجملة فالمقصود ان من يكون
زائدة وجعل البيت من هذا القبيل والجمهور يمنعونه ويتاولون المذكور بان من موصوفة
وعددا منصوب بمضمر تقديره والاكثرون انسانا تعد عددا او قد يقال عددا بمعنى
معدودا فلا حاجة الى تقدير بفعل فكلمة من على الاول موصوفة بالجملة وعلى الثاني بالمفرد والقصر
المص لحمه الله على الاول اذ العدد هم بمعنى المصدر لا مصدر فجعل بمعنى المفعول ضعيف
وتقدير الفعل اولى وقد سوهم انه مصدر وعلل عدم الالتفات بان اضمار الفعل اولى من
جعل المصدر بمعنى المفعول وهو وهم قوله انسانا منصوب اشعارا ظاهرا بان من
موصوفة وهي عبارة غير نكرة منصوبة هي انسانا وانما فعل كذلك اذ الاثرون بهم
مفتقرا الى تمييز يرفع ابهامه وقد يحصل من عبارة غير قولنا الاكثرون قوما ذوي عدد وهذا

قوله صلة ال زائدة والقوم يعنون بالكلمة الزائدة ما لو اسقط لصح المعنى المراد ولا يقع فيه اختلال اصلا ولا يعنون بزيادتها انها عاشت خالية عن الفائدة والنكتة والا لما صح وقوعها في افصح الكلام

قوله ان الزبير الخ ويروى آل الزبير وسنام المجد اعلاه مستعار من سنام الناقة وقال العشيرة ويروى ذا القبائل ومفعوله ذاك وهذا اشارة الى الجملة السابقة ان الاسر سنام المجد فلا انتصار هنا على احد المفعولين فلا فوت لما اختاره القائلون في باب علمت والعشيرة اراد بها العشيرة المعروفة واثرى اسم التفضيل من ثرا كاطمى من طمى واعلى من غلا جمعه بالواو والنون كارضون وزنا ومعناه الاكثرون عددا من ثرا القوم كثروا في الصحاح ثرا القوم يثرون اذا كثروا وثمو او ثرا المال نفسه يثرو اذا كثر وقد جاء متعديا ايضا يقال ثراه الله القوم كثرهم وبالجملة فالمقصود ان من يكون زائدة وجعل البيت من هذا القبيل والجمهور يمنعونه ويتاولون المذكور بان من موصوفة وعددا منصوب بمضمر تقديره والاكثرون انسانا تعد عددا او قد يقال عددا بمعنى معدودا فلا حاجة الى تقدير بفعل فكلمة من على الاول موصوفة بالجملة وعلى الثاني بالمفرد والقصر المص لحمه الله على الاول اذ العدد هم بمعنى المصدر لا مصدر فجعل بمعنى المفعول ضعيف وتقدير الفعل اولى وقد سوهم انه مصدر وعلل عدم الالتفات بان اضمار الفعل اولى من جعل المصدر بمعنى المفعول وهو وهم قوله انسانا منصوب اشعارا ظاهرا بان من موصوفة وهي عبارة غير نكرة منصوبة هي انسانا وانما فعل كذلك اذ الاثرون بهم مفتقرا الى تمييز يرفع ابهامه وقد يحصل من عبارة غير قولنا الاكثرون قوما ذوي عدد وهذا

ولا تقعان هي وما موصولتين موصوفتين بخلاف الذي فانها توصف بالمعرف باللام
تحوررت بالذي اكرمته الظريف فسوكدان مثلها تحو نظرت الى ما عندك نفسه والى
من عندك نفسه ٢

ابلغ مما قدره المص على كلا التقديرين فمن موصوفة والمذكور في كتب القوم ان من يجوز
ان تكون موصولة والمحذوف اعني العائد صلتها والموصول محل من الاعرابين وعندي ينبغي
ان يكون تمييزا للبتة ولا اخفى ضعفه فلهذا اجعل المص لم يتعرض له من موصوفة فليتامل وعندي ان
الحق ما ذكره الكثر اما على قاعدة الكوفيين فظاهر اذ لا يسمى تمييزا كثيرا عندهم واما
عندنا فلان الاسم قد يتجرد اذا كان هناك تمة وما ذهب اليه الجمهور تعسف ظاهر قوله
هي وما بدلان من ضمير تقعان وموصولتين حال على ان يقع من الافعال الناقصة ويجيء
بيانه هناك ان شاء الله تعالى وموصوفتين خبر تقعان وقوله بخلاف الذي يعني يقع
موصوفا حال كونه موصولا والية الاشارة بقوله فانها توصف بالمعرف في قوله الظريف بالجر
صفة الذي ووجه الفرق امور ستة الاول ان كلا من ما ومن موضوع على حرفين فوضعه
وضع الحروف الثاني ان اللام في الذي صورته صورة لام التعريف الثالث ان كلا من ما
ومن بعضه قد جاء حرفا والكل لم يجيء الذي الا اسما وقد يكون حرفا مصدريا
فتقول مردود والكل منقوض بمن وما الموصوفتين فان الكلام بهما موجودة قوله
فسوكدان اي من وما مثلها نصبت المحذوف اي ما كد امثل ما كد الذي قوله واذا
استفهم الخ حاصل الكلام في هذا المقام انه اذا استفهم عن لفظ هذا اللفظ نكرة او معرفة
والاول اما في الوقف او في الوصل والثاني اما علم او غير علم وجميع هذه الاقسام مذكورة في المتن
الا انه قدم القسم الاول اعني المستفهم عنه النكرة في الوقف لان هذا القسم اعم والكثر
وحاصل كلامه في هذا القسم ان الواقف اي الذي يريد الوقف على من اذا اراد الاستفهام
عمن عن نكرة فالقانون هناك ان يلحق من حرفا يناسب حركة هذا الاسم المستفهم عنه اعني
النكرة المسئول عنها مثلا ان كان محركة هذا الاسم المعرب الرفع فالحرف المناسب للرفع
هو الواو وان كانت تلك الحركة النصب فالحرف المناسب له الالف وان كانت الجر فالحرف
المناسب له الياء وقد يعبر ان الحركات بعاقب الحروف اي ان كل حرف تمثله حركتين وان الواو
في التحقيق عبارة عن ضمتين والالف عبارة عن فتحتين والياء عبارة عن كسرتين فالحرف المناسب
مشعر باعراب المستفهم عنه وجاء له وادخل عليه فاذا قال الذاكر جاني رجل فقال السائل
منا واذا قال مررت برجل يقول السائل منى فالواو للرفع والالف للنصب والياء للجر هذا
اذا كان ذلك الاسم المسئول عنه الواقع في لفظ الذاكر مفردا واحدا كالامثلة المذكورة
اما اذا كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا او مؤنثا فالواجب على الواقف هناك ان يلحق
من علامة مشعرة بحال الذات وبحال الاعراب معا ففي جاني رجلان تقول السائل
الواقف منان وفي جاءني رجال منون فيه دلالة على ان المسئول عنه مثنى وجمع وعلى
انه مرفوع وفي رأيت رجلا او مررت برجال منين وفي جاءتني امرأتان منتان وفي

قابل حركته في لفظ الذاكر بما يجانسها من حروف المد
اذا كان مفردا واحدا والا الحق علامة ٢

رايت

وفي رأيت امرأتين او مررت بامرأتين منتين هذا اذا امكن الجمع بين الدلالتين فان امتنع
الجمع بينهما فالواجب على الواقف هناك الاقتصار على الدلالة الاولى الى كم على حال الذات
ففي جاءتني امرأة تقول منة فالحق التاء دلالة على ان المسئول عنه مؤنث فاتت الدلالة
على الاعراب لوجود الوقف والسكون وسكت المص لوضوحه عن ذلك اذ الكلام في الوقف
فان قلت لم لم يعكس بان حوفظ على الاعراب واهمل حال الذات قلت اذ الاعراب فرع الذات
وعند فوات الاصل لا مصير الى رعاية الفرع اذ هو خلاف الحكمة فرعاية الاصل اهم وهذا الكلام ظاهر
لا كلام فيه انما الكلام فيما يعيد عليه المص لوضوحه من بعد اجتماع الدلالتين في جمع المؤنث فانه سوغ
عليه ان العذر يمنع لامكان الجمع بينهما بان يقال في جاءتني مسلمات منات والوقف والسكون
لا ينافي ذلك لان الدلالة في منات على الاعراب اصلا اذ لو قال فاكد ال اما الحركة او الحرف
وكلاهما فاسد اما الاول فلان الحركة مسعفة لامر تبع الوقف والسكون واما الثاني فلان الحرف
على الرفع في هذا الباب هو الواو وهي مسعفة ههنا نعم في منات دلالة على ان المسئول عنه جمع
مؤنث لانا نقول حرف الالف علامة للرفع في الجملة ولو في بعض الصور فليجعل علامة للاعراب جريا
على الاصل جمعا بين الدلالتين وتحقيق ذلك ان هذه الاختلافات الحاصلة في بعض الالفاظ
المسعاة تبعية ليست في الحقيقة اعرابا بالان من حيث لاحظ له من الاعراب اصلا وانما جاءت
هذه الزيادات في آخرها اذ هي مشعرة في الجملة باعراب في غير هذه الكلمة وهذه الحروف كافية في
هذا المعنى في الجملة فليحمل ما ورد على ذلك مهما امكن وما نحن فيه كذلك فقوله مبتدا ارباطه من
فتانيث الضمير ملاحظة لوصف كونه لفظا وكلمة وذكره ايضا جاز بملاحظة كونه لفظا وقد مر عليك
ان ملاحظة جانب اللفظ اكثر الا انه انث ههنا لانه في المعنى عبارة عن نكرة كما يشعر به كلامه فحواب
اذا قابل وضميره للواقف والظرف اعني بما يجانسها متعلق به ومقابلة الحركة بالحرف عبارة
عن جعله الاعلى بها كما مر وضمير حركته للنكرة بتاويل الاسم المنكر كما مر الاشارة اليه وكذا ضمير
كان بهذا الاعتبار وحركته نصب مفعول قابل في لفظ الذاكر حال من هذا المفعول وضمير يجانسها
للنكرة والمستتر له من حروف بيان ما واقحه جريا على الاصل من تاخير التفسير والواقع في عبارة
المفصل تقديمه والذكور ههنا اولى والمراد بحروف المد حروف العلة مطلقا وهي الالف والواو
والياء جريا على الكثير المتعارف كما مر الاشارة اليه واذا ظرف لقابل وفائدة التقييد
كونه مذكرا قد ظهرت فيما سبق والا اي ان لم يكن مذكرا واحدا علامته اي علامة غير المذكر الواحد
على التفصيل الواقع والظرف اعني علامة حذف لمضمر اي الى فاعلا ينائبا على نسق احواله وقدرنا ونصبه
منونة لاغير وبدون حرف الجر مسكنة لاغير لعامل عمل هذا المحذوف على حسب ارقى قدره وبازائه
من الاعراب بيان للاحوال نظرا الى اختلافه تبعيها مفعول الحق وحال الذات المثنية والجمع
والمذكر والمانث وهذه اقرب الى الذات من الاعراب لظهور اثارها في المعنى فحسن جعل

هؤلاء حال الذات والاعراب حال الوصف ولولا التقابل لما كان كذلك فلنتمثل قوله
فان تعذر الخ معطوف على مقدر هو لولا ما سبق اى تنبيها على حال الذات والاعراب ان امكن
اجتماع الدلالتين فان تعذر اجتماعهما قطع على الاولى واهمل الثانية قوله ومنهم من
لا يزيد الخ يريد بان فى ذلك مذهبين للعرب الاول ما سبق تفصيله الثانى انه لا يزيد على حروف
المد يعنى لا السكاف فى هذا القول الى الدلالة الاولى اعنى الدلالة على الذات بل تقتصر على الدلالة
الثانية اعنى الاعراب فيقال منورا فى النصب ومنى فى الجر فى جميع الاحوال سواء كان
المنكر المسئول عنه مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا كذلك فى الكلام تنبيه على قلته هذه
اللغة وضعفها بالنسبة الى الاولى قوله والواصل لاغيرها معطوف على ما قبله من حيث المعنى
كانه قيل الواقف يغيرها والواصل لاغيرها فحصرها من قوله كحال نعيم اى لاغيرها فى حال
من الاحوال مطلقا سواء كان الاسم المنكر المسئول عنه مفردا او مثنى او مجموعا وسواء كان مذكرا او
مؤنثا وخص التغيير بحال الوقف اذ الوقف محل التغييرات الكثيرة كما عرف وهذا الخ عدم
وقد جمع هذه وذين الخ لما كان قانون الوصل منقوضا بالتغيير فى الوصل لهذا المشهور وعليه
الجمهور اجاز يونس بغيره فى الوصل قياسا على اى فيجوز عنده من يافتى منا يافتى
او من يافتى وحمل عليه قوله منون انتم وسجى حاله قوله وقد تشد وذين الخ لما كان
قانون الوصل منقوضا بالبيت لوجود الحاق علامة الجمع فى الوصل اورده ودفعه بانه شاذ خارج
عن القياس وفاعل جمع من قال ومفعوله تشد وذين وقدم المفعول لانه سبب الرفع وذكر
الحمل فهو اتم وبين التشد وذين بقوله الالحاق وتحريك النون اعنى نون من فالالف
وما بعده نصب بيان للمنصوب قبله وصلا حال من فاعل الالحاق اى حال كونه واصلا وفى الكلام
تنبيه على ان نون من ساكنة فى الوصل البتة وتحريكه شاذ قوله انوارا من البيت
من ابيات الكتاب قد ذكرها صاحب الكشف انه للفرزدق وذكر الصغانى انه لتميم بن مقبل
العنبرى وقيل انه لتابط شرا وما قبله على ما ذكره ابن الحاجب فى الامالى
بعيد وهن بدا رما اريد بهما مقاما سوى تحليل راحلة وعين
انوارا فعلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فعلت الطعام فقالوا نعم
زعيم نحمد الانس الطعاما نهبذا الاكل فضلت علينا ولكن سوف يعقبكم سقاما
حصانات النار بجار مهملة وضاد معجمة اى اوقدتها وحركتها ومنه قولهم حضاب على النار
مضغل للعود الذى تحرك به النار وقوله بعيد وهن اى بعيد وهن الناس من غلبة النعاس
لصغير بعد وتحليل الراحلة جعلها نازلة ويروى ترحل راحلة اكالها اى لحفظها بالسهر
تقال اكلأت عينى اذا لم تنم وسرت حذرت امرا كذا فى الصحاح وفى التنزيل
قل من يكلؤكم اى يحفظكم نماه نصب مفعول له لانكرانا ان تناما اى العين والالف للاشباع

او الانس

او الانس فقالوا الجن ارقا لوانحن الجن عموا ظلاما اى نعم ظلامكم من نعم ينعم الا انه
حذف النون على سبيل الشذوذ فى الصحاح عم صباحا كلمه تحته كانه محذوف من نعم بالكسر
وذهب يونس الى انه من وعمت الدار اعمها اذا اتيتها انعى ظلاما قيل نصب على التمييز
لاظرف اذ ليس الا دانهم نعموا فى الظلام لانى الصباح ووجهوه بان هؤلاء لكونهم من الجن
ناسب ان يغلب لهم ذلك اذ الجن تنتشرون ليلا والانس نهارا فناسبه التخصيص
بهذا الوقت كتخصيص الانس بالصباح الى الطعام اى هلموا اليه وزعم ان شريف مشهور
قائل قال ورواية الكشاف ذين والانس قد يصحح بكسر الهمزة وسكون النون الا انه قد تقصر
صدر الافاضل على ان رواية البيت تحريك النون مع فتح الهمزة لغة فى الانس الطعام
على الحذف والايصال اى على الطعام وسوق الكلام البين انه لما
حى الجن ومقصده الملتمس لصاحبه منون حيث الحق به حرف المد فى حال الوصل وحرك نونه
مع وجوب سكونها فيه شذوذ من وجهين فان قيل قد صرحوا بان المسئول عنه فى من
انما هو العارض المدرج لعدم تخصيصه نفسه ولهذا اجاب موسى صلوات الله عليه فى قوله فمن
فمن ربكما يا موسى قال ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى مما لعدم تعينه وتشخصه
كيف سئل بها عن الجنس حتى اجيبوا باجزاء قوله فقالوا الجن قلت لو سلم فلا دلالة
لان البيت على ان المسئول عنه انما هو الجنس لا غير بل المقصود منها هو الشخص لان السائل
اعتقدا هم من البشر فسأل بقوله منون انتم عما يفيد تشخصهم وميزاتهم اى من اى قبيلة انتم
فاجابوا بالسان من جنس البشر حتى تطلبوا التشخص وتعينا فيه بنسبة على حظانهم
فى هذا الظن وانما على مذهب صاحب المفتاح فلا اشكال اذ هو لا يشترط ذلك ولذا اذهب فى قوله
تعالى فمن ربكما الى ان المعنى اليس هو امر ملك ام جنى قوله ويحتمل ان يكون الخ اعتذار
عن الشذوذ الثانى فى البيت اعنى تحريك النون فى حال الوصل يعنى انه يمكن توجيهه على وجه
يوافق القياس وحاصله انه يجوز ان يكون من قبيل العرب بالحركة على ما حكاه سيبويه فيقال
جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد فمنون اذا جمع سلامة اجرى النون من من
كمسلمين فحرك النون اذن جاء على اصله والحاق العلامة دليل على ان المسئول عنه
نكرة او تقول ان الامر مخصص بذلك والمناسب اذن ان يعتبر قبله اضمار اى انوارا فى قالوا
نحن جماعة او معشر او اشخاص ونحو ذلك ليترتب عليه قوله فقلت منون انتم فلسائل
فان كسرا من الفصول ههنا فى قوله حكاه سيبويه وصححه الزمخشرى ووجهه يونس وقال له وجه
بعيد جدا فصدقه يونس وقال نعم هذا لا يقبل كل احد والفعل قد تقدم على كلمة
الاستفهام وههنا اتى ولا فلان البحث فى من الاستفهامية وما حكاه سيبويه لا يطعن
عليه لان كون من هناك استفهامية فى حيز المنع لم لا يجوز ان يكون موصولة والمعنى ضرب

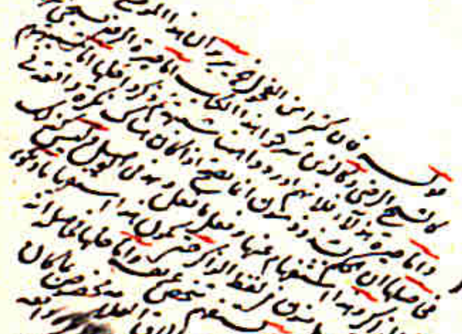

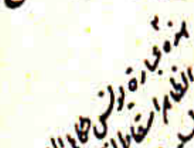

واما المونة مغير العلم ثم رفع وكذا العلم في تميم ويحكى على لفظ الذاكر في المجاز م

شخص شخصا وتخصيص يونس بذلك لا مخصص حجة واما ثانيا فلان مقصود المص لعراه الله اخراجه عن الشذوذ الخ وهذا المقصد وان كان حاصلا بهذا الاعتبار الا انه غير نافع جدا اذ قد سبق في باب الجمع ان الجمع بالواو والنون مختص بالعلم او بالوصف المشروط بالشروط المذكورة ومنون بمغزل عن ذلك فلا فائدة اذن تحت هذا التوجيه لان فيه اخراجا له من شذوذ الى شذوذ آخر واما ثالثا فلان منون وان كان في الوصل الا انه يكون تغيير في الوصل عند يونس فليحمل عليه حتى تحصيل النجاة من الشذوذ وذين جميعا والجواب عن الاول ان يونس اعرف بموقع استعمال هذا الكلام وتخصيصه حجة اذ الفن ماخوذ منه على انه لا مغير لكون منون موصولة اذ هي ليست اذن تحت قاعدة من القواعد داخلة واما الثالث فجوابه ما ذكره بعض المحققين من ان هذا ليس بصحيح اذ لم يسبق قبل منون جمع منكر حتى يكون هذا احالة لدفيه نظر اذ قد بينا ان قبله اضمارا فائدة رفع الاشكال وانكشف المقال فان قبل جميع ذلك حسن الا انه لم يتضح وجه اعراب من في هذه الغاية فلنا قد وجهوا ذلك بتوجيهين الاول ان اعرابها حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا تكيف يتصور اعرابها مع قيام علة البناء الخ انه ليس بحكاية بل ان مذهوب في بعض اللغات حقيقة لا حكاية الا ترى الى نون اينم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لم يسبقه جمع منكر وفيه نظر قد عرفته آنفا وكلام المص لعراه الله ينبغي ان يكون اشارة الى الخ وانما اقتصر على ذكر الرفع والنصب اذ المسموع انما هو هذا القدر لما غير فالاقتصار اتباع لا دفع ومنع اي للجر بل واما المعرفة الخ شروع في بيان احوال المعرفة بعد الفراغ من النكرة وتحريره ان المستفهم عنه ان كان نكرة فقد سبق حكمه وان كان معرفة فان كان غير علم فحقه الاعادة والرفع في الاحوال كلها اتفاقا بين الحجاز وتميم فالواجب في اصل برفع المعرفة في كل الاحوال ان كان علما فكذلك عند بني تميم اعني الرفع في الاحوال بأسرها وعند اهل الحجاز حكم هذا القسم الحكاية ففي حجازي يقال من زيد وفي رأيت زيدا من زيدا وفي مررت بزيد من زيد على وفق الاعراب الاصلي وظاهر كلام المص انه لا خلاف في غير العلم وان الخلاف انما هو في العلم فقط وليس كذلك لان غير الاعلام فيها ثلثة عشر وجها الاول انه لا حكاية فيها ولا في بعد حذفها الخ الحكاية بعد من كالاعلام الثالث حذفها والحاق العلامات المخصوصة بمن على نمط النكرات الماضية وكانه بنى الامر على الاشهر الاعرف الا انه اطلق الحكاية في العلم على الحجاز وليس كذلك فان ذلك مشروط بشروط مخصوصة وهي ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه ولا معطوفا اذ الاعادة لهذه المنوعات مع توابعها تنفيه عن حكاية اعرابها نقوله في تميم اي في لغة تميم او قول تميم ومثله في الحجاز وقوله وحكي على لفظ الذاكر معطوف على قوله وكذا العلم من حيث المعنى لان معناه وترفع العلم عند تميم وحكي في الحجاز ومما تحت السنبلة له هنا ان الحكاية لا تختص بالسؤال ولا بالعلم بل هي جارية في غير ذلك ايضا اما الاول

والقد سمينا هذه الشروط حجازية م

فكما قال

والمستفهم بها عن صفة العلم في تميم تصدرها علامة الرفع وتلحقها ما السكتية الى الآن المسرع والمجموع

فكما قال بعضهم وعن تميم على حكاية قول من قال اعندكما تمران والمص لعراه الله اشار الى ذلك في صدر القسم الاول اما الخ فقال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قريشيا فقال في جوابه ليس بقريشيا ذل والمستفهم بها عن صفة العلم انما هو كان مخصوصا بالسؤال عن العلم نفسه فحاول الان ان يبين حكم السؤال بها عن صفة العلم مثلا اذا قال الذاكر جاءني زيد وأراد المستفهم ان يسأل عن من عن صفة المتعجب عليه النسبة اي هو قرشي ام ثقفي فالقانون هناك ان يصدر كلمة من بلام التعريف ويعقب اللام او من بناء النسبة وسمعت هناك العلامة الدماميني عال المسئول عنه فقول المتن اي القرشي ام الثقفي وقول في مثل جاءني زيدان الفيان وفي مثل جاءني الزيدون المنيون اذ الفين في العلم انما ستر فع بذكر الصفة هذا حاصل كلامه وكلامه مبني على اعتبار الصفة المسئلة على السمة كما اشرنا اليه والا فلا يخفى انه على ان هذا القسم من الصفة عندهم اهم اذ هي الذريعة عندهم الى التعارف في الانسان فكان هذه هي المعتبرة عندهم دون مثل العالم والظريف وكذلك لم تدخل في النسبة هذا والاكثر الاشهر ان يصدر لام التعريف بهمزة الاستفهام ويقال اء الميتي بالمد فرقا بينه وبين المقصود به وقد يجمع بين الاستفهامين جائزا وقد يضعف بعض من لا استفهام اوقد عومل معاملة المعربات فليفهم واما الصفة المعراة عن معنى النسبة فطريق السؤال عنها عند المبرد هو طريق الصفة المنسوبة والسابون بمعونة قوله والمستفهم على صيغة الفاعل مبتدأ خبره تصدرها بضمير بها للعلامة من والتقييد به نبيه على ان الكلام انما هو في تميم متعلق بالمبتدأ او الخبر او النسبة والتقييد بهم نبيه على ان غيرهم لا يعاملون كذلك مثل تصدر لام التعريف بهمزة الاستفهام كما قررناه وسمعناه بالاكثر الاشهر وكبر بعقبها للام التعريف على تسامح او للعلامة من والطرف اعني مع الحاق العلامة حال من عقبها للطرف لغو لفظا المعنى لو وذو الطائية عطف على من نعم ان ذو ايضا من الموصولات بمعنى الذي او التي قال جار الله في المفصل ومن الموصولات ذو الطائية الكائنة بمعنى الذي كقول عارق لا تحتبين للعظم البيت وبالجملة فالبيت لقيس بن جروة الطائي والبيت هكذا لن لم تغير بعض ما قد صنعته لا تحتبين للعظم ذو انا عار وسروى فان لم تغير وسروى ما قد صنعتم والاول اوفق بقوله لم تغير اذ هو خطاب موزون وان نية معناها التسريك اي في بعض الوزن صنعته انت واعوانك الذين انت فيهم فتفيه مسه على انه ضل واضل والاتمام القصد والتعرض للعارق بالخاف اسم فاعل من عرقت العظم اعرقه بالضم اذا اخذت ما عليه من اللحم فاكلته في الصحاح العرق بالفتح مصدر قولك عرقت العظم اعرقه بالضم عرقا ومعرقا اذا اكلت ما عليه من اللحم وعليه قوله اليه فاتى عارف كل معرق قال الامام المرزوقي لحراسه لام لئن لم تغير لام توطئة للقسم

ذو

ليس له معنا الا ان يقال ان ذو بمعنى الذي
او الموصول بفضل الكرم
او الموصوف المسئول عنه
او صفته المقصود الخ

ولام لانتحين لام جواب القسم والمخاطب قتادة للملك عمرو بن هند وقيل انه لنعمان والمعنى ان لم تترك فعلك الذر فعلته ولم تغره طريقك الذر سلكته وبهذا نقض العهد لانتوعدن للعظم الذر انا آخذ لحمه وغارته فالفرق بناك قيل انه كناية عن الاستقبال وقيل انه كناية عن التهكم والجحود وقيل انه كناية عن الشكاية ومنه هنا اى نحن جبناه انه سمى نفقه عارا فهنا اشتهر الشاعر بالعار وسموه عارقا ولهذا ذكره بهذا الوصف في المفصل وبالجملة فمقصود المص لعله من ايراد البيت ان ذو هنا بمعنى الذى اذا التعذير للعظم الذى انا عارته كما ان مقصود من ايراد البيت الآتى ان ذو بمعنى التى اذا التعذير بناك وبشر التى حفرتها والتى طويتها فتم ما يتعلق من امر الاستواء اعنى استواء التذكير والتانيث كما اشار اليه بقوله ويستوى فيه الذكر والمؤنث اذا البئر مؤنث سماعى الا ترى الى قوله تعالى وبئر معطلة وقصر مشيد ومن قبيل الاول قول حاتم الطائى ومن حبه بكرن على قومى واى الدهر ذو لم يحدثنى اى واى الدهر الذى لم يحدثنى فيه نقوله ذو والطائة اى الواقعة فى لحمه سمنى والتقييد بذلك معناه ان كونها من الموصولات مختص بلغة طئ قوله وبئرى ذو حفرت وبئر البيت لسان بن فهل الطائى وسوق كلامه يشعر بنظمه لاله ما قبله مما لا يناسبه وهو قوله وقالوا اجننت بعلك كلا وبلى قد جننت وما انتشيت ولكننى ظلمت فكدت ابكى وظلمى ذو شكوت وذو بكيت فان اك ما اراه اجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت فقوله اجننت على لفظ المجهول وهو من الالفاظ التى ما جاءت الا مجهولة والمعنى صرت مجنونا وكلا لا تكذب اقولهم هذا وما انتشيت اى ما بكيت عن سكر كذا فى الصحاح وظلمى ذو شكوت اى وظلمى هذا الذى شكوت به عنهم وهو الذر بكيت بسببه فان اك ما اراه اى ان الامر المختلف فيه قال المسدانى المعنى ان الامر الذى فيه النزاع ما اراه اى ورثتها اياه اى والبئر المتنازع فيها بئرى التى حفرتها وبئرى التى طويتها قوله ومنهم من علم ان ذو الطائية اربع لغات الاولى انه لا تعرف بها فى حال من الاحوال بل هى فى جميع الاحوال على نمط واحد فيقال جاءنى ذو فعل ورأيت ذو فعلا ومررت بذو فعل فالتذكير والتانيث والتثنية والجمع والافراد كلها واحد وهذه اللغة هى التى نبه عليها المص لعله وقد نبهنا فى الذكر كما قال وتستوى فيه الذكر والمؤنث الا ان تخصص التذكير والتانيث بالذكر توهم فى الظاهر اختصاص الاستواء بهما فكان الاولى ان ينبه على ان الكل مستو بغير التثنية اللغة الثانية ان للذكر صيغة وللمؤنث صيغة فصيغة الذكر ذو وصيغة المؤنث ذات تستعمل فى الصيغة الاولى فى الحالات الثلث للتذكير وفى الثانية فى الحالات الثلث للتانيث فلا فرق فى هذه اللغة الا بين التذكير والتانيث والباقى سعين بالاضافة وهذه اللغة كلها الى الاولى الى هذه اللغة اشار المص لعله بقوله ومنهم من يقول فى المؤنث ذات فجاء بهم من يعتبر للمؤنث صيغة على حدة وهى صيغة ذات بضم التاء والباقى بحاله فلذا اطلق المؤنث وخصصه بالذكر وقيد الصيغة بالضم وعقب الكل بقوله ويوحدان اى يذكر الصيغتان الى صيانتى فرجه الفرق بين التذكير والتانيث فقط بلفظ الواحد فى كل حال من الاحوال الست اللغة الثالثة هى التى نبهنا

الماسه

التى نبه الا انه تقال لجمع المؤنث ذوات بضم التاء فى الاحوال كلها الرابعة ان يتصرف فيها تصرف ذو بمعنى صاحب فتصرف تصريفها وتعرب مصرفا تها حسب اعراب مصرفاتها حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب وهذا اعنى بيان اللغتين الاخيرتين بهذا النمط هو الذى ذكره القوم واعتمد عليه المحققون واما كلام المص لعله اسه فى بيان اللغة الثالثة فغير ظاهر لانه مع انه غير موافق لكلامهم لا يخلو عن اختلال لان حاصل ما شرحه به ظاهره وصرح به غيره من مصدر لشرحه انهم يضعون التى للذكر ذوا وللمؤنث فى واتا وجمعها ذوات بضم التاء فى الاحوال الاعرابية كلها وهذه اللغة مع انها لست مالية ولا رابعة مغاير لقول القوم مشروحا بانه لا فرق فيها بين المفرد المذكر والمؤنث وهنا بعيد جدا اذ بعد فى اللغة والعربية الممزوج التثنية فى التذكير والتانيث وعدم الممزوج التذكير والتانيث فى المفرد والجمع فتامل فان هذا الموضع موضع التامل نقوله ومنهم وغير بعضهم الضمير فيها راجع الى الطائية لان هذه اللغات كلها طائية وقوله هذان ذوا لعرف اى هذان اللذان تعرفهما وهاتان ذواتا تعرف اى هاتان اللتان تعرفهما وهؤلاء ذوات لعرف اى هؤلاء الذين تعرفهم وهؤلاء اللاتى تعرفهن فلفظ هؤلاء لسوى فيه جماعة الذكور والاناث ولكن لفظ ذوات على مقتضى كلامه تقوله فى الاحوال هنا اراد بها الاحوال الاعرابية بخلاف قوله فى كل حال سابق فانه اعم قوله وبهذا يعرف الخ اى بجميع ما ذكر هنا من لغاته يظهر ان ذو بهذا المعنى ليس فى المضاف فى مثل اذهبت بذى تسلم اى الذى بمعنى صاحب اما على اللغة الاولى فالفرق ظاهر اما لفظا وخطا فلان الاول بالواو والتى بالياء واما تاء فلان الاول لسوى فيه الاحوال الاعرابية بخلاف التى ليس كذلك او هو بدخول حرف الجر صار ذوى واما على اللغتين الاخيرتين فلان ذو لا فرق فى التى بين المؤنث والمذكر بخلاف الاول فى اللغة الثانية فانه قال جاء راسه فى المفصل وما نضاف الى الفعل آية لتوجب معنا من معنى الوقت وذو فى قولهم اذهب بذر تسلم واذهب بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون وكان الاولى ايراد مثال السه والحجج فى المتن مثله ليشعر بانه وحد التانيث على كل حال فيظهر وجه الامتياز الذى يدعيه وجمهور الشارحين لم يعرفوا مغاير كلام المص لعله اسه ههنا فاعتر ضوا عليه وهاهنا بينا له كما تراه من تلك الظلمات وخلصناه من تلك الاعتراضات والله اعلم بحقائق الحالات واما قولهم اذهب بذر تسلم فمعناه اذهب فى وقت صاحب سلامة وقيل ذى بمعنى الذى اى اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه والوجه هو الاول الاخير قوله وذا يعنى انه ايضا من الموصولات بشرط تقدم ما علقه فى الذكر وهذا معنى قوله فى قولهم ماذا فاضحة والحاصل ان فى لفظ ذا اضطرابا فعند الكوفيين انه اسم موصول وغير سيبويه فى مثل قولهم احدهما ان ذا اسم موصول

بمعنى اى شئ الذر مبتدء والاحسن فى جوابه الرفع او بمعنى اى شئ صنعت وجواب النصب
وبئس امت وهذا بحملين طلق مع شذوذه يحتمل ان يوقف على غير الموصول او حمل الزجاج
قوله على ذلك هذا الضلال البعيد على انه بمعنى الذر منصوب المحل بيدعو بعده حمله ابتداء
نصح اللام ؟

اذا كان قبله ما الاستفهامية كقولهم ماذا اصنعت وتانيهما ان ماذا بكماله الكلمة واحدة
وهو الكوفية انه موصول مطلق سواء كان مسبوقا بما وهو بمعنى الذى بعدى او لا بل كل من
اسماء الاشارة عندهم بمعنى بمعنى الذى اى تقع موصولا وستعلم ان هذا مجئ ذا بمعنى الذر
بدون ما قوله عدس ما لعباد عليك امارة • امنت وهذا تحملين طلق • فان معناه
والذر تحملنه طلق والبصريون يقولون هذا شاذ كذا فى المفصل والمص لصحة ايراده
استدلالهم وضم الى الشذوذ الذى ذكره القوم مغايرته انا لم نسلم ان ذا الموصول
بل هو اسم اشارة والهاء فى البيه وهو مبتدأ وطلق خبره وتحملين حال على نمط هذا
بعلى شذا وهذا بمعنى قوله مع شذوذه يحتمل ان يوقف على غير هذا لقوله خاصة حال من
الخبر اى حال كونها خاصة بهذه الصورة ومطلقا معطوف عليه وعند ظرف للخصوص
بمعنى ازتئ الذى صنعته بتقدير ان ذا موصول مبتدأ بمعنى الذى وما قبله تقدم عليه
لتضمنه الاستفهام وهذا بالحقيقة تفسير لاحد قولى سيبويه فى الآية الذى مدار الامر عليه
والاحسن فى جوابه الرفع اذ المطابقة اذ ان مرعية بين السؤال
والجواب لان السؤال على ما قررنا جملة اسمية واذا رفع الجواب كان الجواب
ايضا جملة اسمية والاولى مطابقتها او بمعنى ازتئ صنعته تفسير للقول
الاول من قولى سيبويه فى نحو قولهم ماذا صنعت وفى المفصل وذكر سيبويه فى
ماذا صنعت وجهين الاول ان يكون المعنى اى شئ الذى صنعته وجوابه حسن
بالرفع وانت للسيد الا ترى انك لو قلت اتخاذ فيقضى امر ضلال
وباطل • الثانى ان يكون ماذا كله بمنزلة اسم واحد كانه قيل اى شئ صنعته وجوابه
بالنصب فى قوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو مجمع على الوجهين لانه قرئ العفو بالرفع
ومنصوبا والتقييد بالاحسن يشعر على انه كذلك فى جوابه النصب ايضا وفى الصورة
الثانية الرفع لان بناء الامر على الادلوية للاعلى الوجوب والاصل انه يجرى كل
من الوجهين فى كل من الوجهين فان قيل كيف سوغ الرفع فى مثل قوله تعالى
واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين قلنا المذكور هناك ليس جوابا لقوله ماذا
انزل ربكم والا لكان التقدير هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين
وهذا التقدير غير صحيح او الكفار لا تعترفون بمجمل الانزال فضلا عن وصفه بل هو كلام مستانف
اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين قوله وحمل الزجاج الخ تاييد لابن بيه
الكوفية من ان اسم الاشارة بمعنى الموصول حيث نقل كلام الزجاج وتوجيهه فى الآية وانه حمل
ذلك بمعنى الذر دفعا للاشكال المشهور فى الآية وحاصل ان قوله تعالى يدعو من دون الله لا
يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد يدعو لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير

فيه اشكال ظاهر منشؤه ان اللام فى قوله لمن ضره الظاهر انه لام الابتداء وانه دخل على مفعول يدعو
وقد تقرر ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ او على الخبر فلا تجوز دخوله على مفعول يدعو على ان
مفعول يدعو محذوف لا غير هذا حاصل الاشكال المشهور فى الآية والمذكور فى كتب القوم فى دفع
الاشكال وجوه الاول ان اللام ههنا زائدة ومن موصولة صلتها الجملة الاسمية اى يدعو الذى
ضره اعظم من نفعه الثانى انها لام الابتداء الا انها متقدمة لفظا متاخرة معنى والتقدير
يدعو من ضره اقرب من نفعه فالموصول مفعول يدعو والضمير مبتدأ خبره اقرب والجملة
صلة من الثالث انها لام الابتداء ولا حاجة الى اعتبار التقديم والتاخير بل هى فى موضعها
والقائلون بهذا الكلام مختلفون فى مفعول يدعو حينئذ ومجموع اقوالهم فى ذلك اربعة
الاول انه تكرير ليدعو قبله ومفعوله مفعوله والية اشير فى الكشاف بقوله كرر يدعو كانه قال
يدعو يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه الخ ان مفعوله مقدم عليه وهو قوله ذلك
هو الضلال البعيد وهذا ما ذهب اليه الزجاج وهو الذى بينه المص لصحة ايراده بقوله وحمل الزجاج
الى قوله وصحة اللام الثالث ان مفعوله محذوف والاصل يدعو ذلك والجملة حال واللغو
ذلك هو الضلال البعيد مدعوا الرابع ان مفعوله الجملة الواقعة بعده والقائلون بذلك
فريقان فريق يقول ان يدعو بمعنى يقول ومقول القول جملة لا غير وهذا ما قال صاحب الكشاف ثم
قال يوم القيمة يقول هذا الكافر يدعو وصراخ حين يرى استضراره بالاصنام ودخوله
النار يعبادتها ولا يرى اثر الشفاعة التى ادعاها لها لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى
ولبئس العشير وفريق يقول ان فيه تضمينا يعنى ان يدعو ضمن معنى فعل من افعال القلوب ثم
القائلون بالتضمين فريقان فريق يقول ان معناه نظن لان اصل معناه يسمى فكانه
قيل يسمى من ضره اقرب من نفعه آلها فالمفعول الثانى محذوف كما قدرناه وفريق يقول
ان معناه يزعم بهذه هى الاجوبة الدائرة على السنتهم فى هذا المقام والكل تعسف وعدول
انه لا اشكال هنا فان الجملة المصدرة بلام الابتداء بعد يدعو فى موقع المفعول به والتقدير
يدعو شيئا او معبودا مقولا فى حقه لمن ضره اقرب من نفعه فاللام اما لام الابتداء كما اشرنا
اليه او لام جواب القسم وعلى كل تقدير فالكلام المطلوب حاصل ومعنى الكلام منتظم واضح والمقصود
الى الفهم واصل والخلاص عن جميع التعسفات والتكلفات واقع فان قيل اثبت لهذه الجملة
للمعبود الباطل نفعا وضرا فكيف سلب الضر والنفع اولا بقوله ما لا يضره وما لا ينفعه وعبر عنه
بلفظ ما اولا فكيف عبر عنه بلفظ من ههنا قلنا اما الاول فمضمحل بالتامل فى المعنى لان معنى
الآية ان الكافر يدعو من دون الله معبودا لا يضره لو ترك عبادته واتخاذه الها ولا ينفعه
لو عبده واتخذه معبودا فالضر والنفع منتفيان بهذا الاعتبار لكن مع ذلك انه اتخذ غير
الها فهذا محض الضرر وهو حاصل فى المال والنفع غير اصلا مسلوب الا انه بنى الامر على التنزل

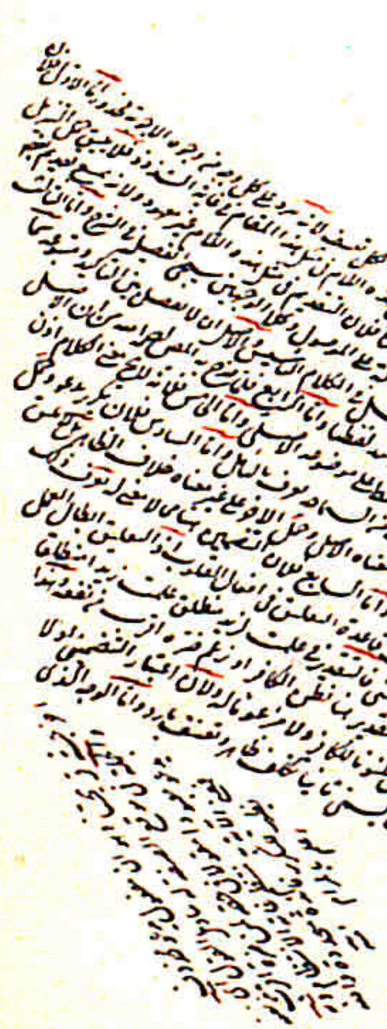

وهي كمن في اوجهها دلست من الباب
الا موصوله محذوفة صدر الصلة م

انها الثالث ان يكون دالة على معنى الكمال فيقع صفة للنكرة نحو زيد رجل اي رجل اي كامل في الرجولية وصفاتها واذا وقعت بعد المعرفة فهي حال كقولهم مررت بعبد الله اي رجل والمعنى واحد الرابع ان يكون موصوفة وهذا قسمان احدهما ان يكون صفة معرفة نحو يا ايها الرجل فاي منادى مفرد معرفة والرجل صفة له والهاء مخمة للتنبيه والمقصود الاصلي بالنداء هو الصفة اعني الرجل الا انه لما امتنع الجمع بين حرف النداء ولام التعريف مرجحة ان الجمع بينهما جمعا بين آلتي التعريف جاؤا بايا ليكون فصلا وصلة وثانيهما ان يكون صفة نكرة نحو مررت بايّ معجب لك اثبت الخفش هذا القسم ومنع القسم الاول قائلا ان ايا لا يكون وصلة اصلا وان اياني قولهم يا ايها الرجل هو موصولا لحذف صدر صلتها وهو العايد والمعنى يا من هو الرجل واعترض عليه بانه لم يعهد في العربية عايد يكون واجب الحذف دايما ولا موصول كذلك اسمه صلته دايما واجيب بالمنع فان مانع قولهم لاستيازد بالرفع من هذا القبيل الخامس ان يكون موصوله كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وتفصيل ذلك مع ما يتعلق به من النزاع والخلاف يجيء انشاء الله تعالى قوله وهي كمن في اوجهها طاهر هذه العبارة مشعر بان اما لا تقع صفة وليس كذلك اذ قد بينا انها تقع صفة في جاءني رجل اي رجل وقد يجاب بان الكلام في الاقسام الاصلية وكونها صفة قسما اصليا ممنوع بل هو من نتايج الاستفهام او المعنى في المثال المذكور انه بلغ في الرجولية مبلغا من شانه ان يستفهم عنه لخروجه عن نظايره ولو سلم فالمراد انها ممن فما جاء له من الوجوه الاربعة من كونها استفهامية وحوالته وموصوله وموصوفة ودون ما لم يجيء له والحاصل ان التشبيه انما هو بملاحظة جانب الاثبات لا النفي قوله وليست من الباب اي باب المبني اللازم في حال من الاحوال الاتي حال كونها موصوله يريد ان ايا موجبة في جميع وجوهها سوى هذا الوجه فانها مبنية في هذه الحالة فان قيل لم كانت مبنية في هذه الحالة موجبة في سائر الحالات وموجب البناء من تضمن حرف الاستفهام والشرط والاحتياج الى الصلة حاصل فلنا انما انتفى فلانها وان تحقق فيها ما يوجب البناء الا ان لزوم الاضافة رجح جانب الاسمية وجانب الاسمية رجح جانب الاعراب والاصل في الاسم الاعراب ولان الاضافة موجب الاعراب والامور المذكورة موجبة للبناء فتعارضا فتغلب الاول حملا لها على نظيرها وهو بعض او على بعضها وهو كل وحمل النظير على النظير والمقتضى عمر عزيز فيما بينهم ولانها مشعة كما فصلناه والاشتقاق آية الاعراب والمبنيات لا عرف لها اشتقاق ومن حال اي من حال

واو خاء العطف يعني لو سلم ان له نفعا كما زعمتم فلا يخفى ان ضرة اقرب من النفع المفروض اذ الضرر حاصل في الحال كما قررناه والنفع الموهوم وهو الشفاعة المزعومة منكم غير حاصل الآن بل هو في الآخرة على زعمكم واجاب صاحب الكشاف عن هذا السؤال بنوع آخر وحاصله ان الله تعالى سمعه الكافر بانه يعد حماد الاحمر ضرا ولا نفعا وهو يعتقد فيه بجهله وضلاله الشفيع يرجى ان يشفع به ثم قال يوم القيمة يقول هذا الكافر يا ليتني كنت ترابا م ودخوله النار بعباداتها ولا يرى اثر الشفاعة التي اوعاها الها من ضرة اقرب من نفعه ليس المراد بالبعيد الغير وانما اتى فلان نزلت منزلة ضررا دنيويا فاعل الجملة فاللام اذن التغيير عنه بلفظ من لان هذا هو شان ذوي العقول واما قوله جل طوله ذلك هو الضلال البعيد فهو من باب المجاز العقلي لانه اسند البعد الى الضلال لفقه وهو وصف للضال وهذا ما قال في الكشاف استعير الضلال البعيد من ضلال من ابعد في البيئة ضالا فطالب وبعدت مسافة ضلاله قوله جملة ابتدائية مستقلة يعني كلاما مبتدا غير واقع في موضع المفعول المبدوء بقوله فصح اللام اي فحسبه يصح اللام فصح مرفوع ويجوز ان يجعل منصوبا معطوفا على يكون اي السكون ولصح ونظيره قوله جل طوله لنبين لكم ونقر في الارحام فقد قرئ على الوجهين جميعا والظاهر من كلامه ان اللام هذا لام الابتداء ويجوز ان يكون جوابا للقسم على ما قررناه قوله والاحسن انه على اصله يعني ان الاولى ان يجعل اسم الاشارة اعني ذلك باقيا على معناه الاصلي لان اخراج لفظ عن موضوعه بلا ضرورة عدول عن الصواب ويدعو معناه تستغل به عادة وصرح على ما صرح به في الكشاف والجملة محكية على انه كلام للكافر يوم القيمة وقد مضى كيفيته وكلامه تنبيه على ان وجه الاحسنية هو بقاء اللفظ على موضوعه الاصلي قوله تعسف اي اخذ على غير الطريق وعدول عن الصواب اما اولا فلان اللام حرف لام الابتداء معهود واما التقدم فغير معهود في العربية واما ثانيا فلانه يلزم تقدم بعض احواء الصلة على الموصول وقد تقرر انه لا يجوز تقدم شيء من احواء الصلة على الموصول قوله واني اي من الموصولات الآتي وهو ما خوذ من اوى فلان الى منزله يأوي اويا على فعول واواذ وعليه قوله تعالى ساوي الى جبل يعصمني من الماء وآويته ايواء واويته اذا انزلت بك تعلت وامعلت بمعنى كذا في الصحاح واصل اي اوي قلبت الواو ياء وادغمت فصار اياء بالجملة فاي اسم بات على حسب اوجه الاول ان يكون شرطية كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على ورد بما سمي عوائله ايضا ويجيء الفاء في جوابها قرينة مشعرة بذلك الثاني الاستفهامية كقوله تعالى ايكم زادته هذه ايمانا ايكم ياتيني بعرشها فبأي حديث بعده يؤمنون وقد يخفف الياء في هذا الوجه وعليه قوله تنظرت نصر السماكين

نحو ايهم اشد قبيض زا بالضم ؛

لقوته اذ هو يصلح لمن يعقل ولما لا يعقل فقد اراد ان هذه منكتة ملحقة لسائر المناسبات وانها تؤيد جانب الاعراب في الجملة لا انها علة مطردة منعكسة فلا تدفع الاعتراض بالا نتقاض باسما، الاشارة وبعض الموصولات واما الاول فلما صرح به المص لعله اما في آخر هذه المباحث من ان الموصول الصلة بمنزلة كلمة واحدة فكل منهما من الاخوات زيد قولهم الا موصولة استثنا، مفرغ حال كما قررناه على نمط ما جاءني زيد الا راكبا وقوله محذوفة نصب كنصب موصولة وصدر الصلة رفع بدل من ضمير محذوفة بدل الاشتمال ويجوز ان يجعل محذوفة مضافة الى صدر الصلة نحو هند جاءت الوشاح وكلامه تنبيه على ان الموصولة ثلثة اقسام الاول ان يكون صلته جملة فعلية الثاني ان يكون الصلة جملة اسمية مذكورة تمامها الثالث ان يكون جملة اسمية محذوف الصدر وقد نبه على ان اياما مبنية في القسم الثالث معربة في الاولين والكسر في ذلك اشرنا اليه من ان الموصول والصلة كلمة واحدة فاذا حذف صدر الصلة فالموصول بمنزلة كلمة حذف بعض اجزائها وبعض الكلمة لا يسمى اعرابا والتمثيل بالاية تنبيه على انها في هذه الحالة مبنية على الضم ونبه على الضم تشبيها بالقبلي وبعدي من جهة استعمال كل منهما على الحذف لما يوضحه و بينه في الجملة وبهذا اغنى كونه مبنيا على الضم اذا كان صلته محذوف الصدر وهو مذهب سيبويه وهو الاكثر قال سيبويه والاعراب ايضا مع حذف الصدر لغة جيدة وقوله فيمن قرأ بالضم تنبيه على انه قرئ بالنصب ايضا وهذه قراءة شاذة مناسبة على اللغة الاخرى وهي الاعراب ومبنى كلام المص لعله الله على مذهب سيبويه او قد يقال ان كونه مبنيا على الضم في هذه الحالة انما هو مذهب له فكان عليه ان يذكر قيدا آخر بان يقول الا موصولة مضافة محذوف صدر الصلة او الضابطة هذه اغني ضابطة بجعله مبنيا على الضم عنده مقيدة بقيد واحد بالاضافة اذ لو لا هذه كنحو قولك اكرم ايا افضل فاني اذن موت عنده واجاز غيره بناءه لكن قياسا لا سماعا فيجوز اكرم اي افضل بالضم واما الخليل ويونس ايضا فيضمانه لكن لا مرجهة البناء بل جهة الحكاية والعلة كما يجي تفصيله في الاية والحق مذهب سيبويه وهو انه لا يقوم حينئذ لا مرجهة البناء ولا مرجهة غيره قياسا على انهم افصل لان ذلك على خلاف القياس ينبغي ان يقصر على مورده ولم يسمع من العرب ذلك ولو قالوا لقلنا والمص لعله الله كانه نبه على القيد المتروك بالمثال واعلم ان بناءه على الضم عند تحقق القيود الثلثة انما هو مذهب سيبويه وسنده في ذلك هو الاية الكريمة والكوفيون وسائر البصريين على ان اما الموصولة موصوفة دائما كالشرطية والاستفهامية وخرجوا بان مذهب سيبويه ضعيف حتى قال الزجاج ما بين لي ان سيبويه غلط في شيء من المسائل الا في موضعين احدهما هذا وكيف لا وهو يسلم انها معربة

اذا افردت

اذا افردت فكيف تقول بناءها اذا اضيفت وقال الزجاج خرجت من البصرة فلم ار احدا منذ فارقت الخندق الى مكة احد القولين الاخرين انهم قايم بالضم وهما حكيت من وجوه الاول ان الاضافة لما نافى البنا، الاسرى الى قوله تعالى من لدن حكيم عليم والى قولهم خمسة عشرك كما يجي في المركبات وحيث سقط اعتراض الزجاج على سيبويه الذي انه قد تقرر ان الاعراب ايضا في هذه الحالة جائز على ما صرح به سيبويه فسقط اعتراض الزجاج ايضا على ان قوله معارض بقوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل فان الرواية بالضم لا غير الثالث انه اذا جاز الاعراب ايضا اذا لم يكن بناءه لا بل عارضا فلا اصح جعله من الباب اصلا فيتامل قوله وقول الخليل الخ ان كان سنده سيبويه فيما ذهب اليه الاية الكريمة استغل المخالفون بتوجيهها بطرق اخر دفعا لتمسك ثم ان هؤلاء اتفقوا على ان هاتي الاية استفهامية معلقها موصولة فهم يقولون ايهم مبتدا خبره اشد ثم اختلفوا في ذلك فقال الخليل مفعول ننزع محذوف والقول مقدر والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وذهب يونس الى انه من باب التعليق يعني ان الجملة مفعول ننزع بطريق التعليق على نمط قولك علمت ايهم احصى وقال الكسائي والاخفش مفعوله من كل شيعة على ان من زائدة والجملة مسانفة لا تعلق لها بما قبلها وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم واي موصولة واشد خبر مبتدا محذوف اي لننزعن من كل فريق تشيع الذي هو اشد وقال بعضهم ان ايا ههنا معطية غير الاضافة فبنيت على نمط قبل وبعد وهم اشد مبتدا وخبر وزيف الاول بان اعتبار الحكاية واضمار القول خلاف الاصل لا تصار اليه في السعة وقد جوت المساطرة بين الخليل وسيبويه في ذلك فقال الخليل هو على نمط قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذين يقال في حقهم ايهم افضل فقال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل عن الحكاية لجاز في السعة اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وحاصل ذلك اشار اليه المص لعله الله بقوله وقول الخليل الى قوله فلما نصار اليه في السعة وزيف اما بان التعليق مختص بافعال القلوب وهذا مضى قوله او لا نوقف تعليق المؤثر من الافعال واراد بالمؤثر ما ليس من افعال القلوب والقوم يسمونه افعال الحواس والنزع كذلك وما هنا منقوض بالبيت المذكور على ما رواه ابو عمرو الشيباني في كتاب الحروف والجواب عن الاول انا لا نسلم ان اضمار القول على خلاف الاصل في الحكاية صعيفان وتحقيق ذلك ان القول لا يتاتى به كلاما آخر من تامل مواقعه وتدبر مطالبه علم ان ذلك فيه اكثر من ان يخفى واظهر من ان يخفى بخلاف كلام الغير او لو سمع موارده فلما طرقت شيئا من هذا الجنس هناك وكيف وهذا المعنى واقع في ايهم

وكذا قول يونس بالتعليق او لا نوقف بعلق المؤثر من الافعال ؛

ولا ملها من الافعال الا المستقبل دون الماضي وقد خلفت كذا والمستفهم بها نكرة
وصلا تطابقها به نكرا د ما تبتدا وزادا دسته وجحدا واعربا كحاية م

بخصوصه كالاية الآتية وعن الكسائي ان النفي مشتمل على معنى العلم فيجوز تعلقه بهذا الاعتبار والنظر
ذلك ما ذكره صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا فان هذا
من باب التعليق ثم قال انما جاز تعليق فعل البلوى الذي الاختبار من معنى العلم اذ هو طريق
اليه وملابس له كما تقول انظر اليهم ايهم احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا اذ النظر والاستماع
من طريق العلم وذكر في قوله تعالى او يلقون افلامهم ايهم يكفل مريم ان التقدير يقولون ايهم
يكفل مريم او ينظرون ايهم يكفل صرح بذلك صاحب الكشاف وغيره والاول دليل على صحة
قول الخليل والكسائي على صحة قول يونس وكذا قوله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما فليأتكم
وبالجملة فكيف فكيف بنر تيف الاضمار والحكاية في التنزيل ومدار الامر عليه فكيف ترد
ذلك في ايهم بخصوصه كالاية الاولى نعم الوجوه الباقية مردودة اما قول الكسائي فلان
من لا ترادفي الاثبات عند الجمهور وان هو جوزه واما قول المبرد فلكثرة الحذف وعدم
التبادر واما الاخير فلكان الاجماع على انها اذا لم تضف فهي معربة البتة ولان رسم الخط
يمنعه ومما يجب البتة له ههنا ان ايا الموصولة لا تضاف الى النكرة اصلا صرح بذلك
الشيخ الفنري في التذكرة فقال في قوله ارايتك اي سوالف وجدود اي هذه
ليست موصولة لاضافتها الى النكرة وقال ابو الطيب اي يوم سررتني بوصال
وذكر القوم ان ايا هذه ليست بموصولة اذ الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قوله
ولا يليها الخ فرع مبني على حالها من الاعراب والبناء فحاول الآن ان تبين عاملها يريد ان ايا
لا تعمل فيه الا الفعل المستقبل فقوله دون الماضي زايد لا حاجة اليه الا انه ذكره تاكيدا او
دفعا لوهم صرف الحصر الى غيره وقد يتوهم انه خارج عن القانون اذ التعرض للمنفي لا يمنع
في النفي والاستثناء وهو وهم لان ذلك انما هو في النفي بلا العاطفة فقط دون مطلق النفي
ولو سلم فمثله كثير في تراكيب المصنفين وقوله وقد خلفت كذا اشارة الى ما ذكره الكسائي
حين سئل عن ذلك فقال ازخلفت كذلك يعني ان وصفها على ذلك في هذا ما قال ابن السراج
ان ايا بعض ما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به
الفعل وزال المعنى الذي وضعت ان عليه من الابهام والتعبير عن الوضع بالخلق بالكيد للمراد وقطع
للجدال قوله والمستفهم الخ على لفظ اسم الفاعل مبتدا خبره قوله يطابقها اي يجعلها مطابقة
للنكرة موافقة لها في الامور المذكورة من قولهم طابقت بين النعلين اي جعلتهما على
حذو واحد والمطابقة الموافقة والتطابق الاتفاق كذا في الصحاح فتضمير المؤنث في
تطابقها لاي وضمير به للنكرة بتاويل الاسم المنكر كما عرفته وحاصل كلامه في هذا المقام ان ايا في
باقي اقسام الاول ان يكون المستفهم عنه معرفة وسيجيء حكمه وتفصيله الثاني ان يكون نكرة و
يكون الاستفهام في الوصل الثالث ان يكون نكرة والاستفهام في الوقف فهو الاول في المطابقة

الى المسئول

ويكون الاوزاد في الاحوال وتسقط الحركة والتنوين وقفا في المعرفة الرفع لا غير ان كان
علما كواتى زيد لمن قال رايت زيدا فاوقا عن المخالفة بينهما لفظا م

بين المسئول عنه واتى في الامور التي فصلها المصنف لقوله فاذا قال الذاكر جاءني رجل فسقول اي
يا فتى وفي جاءني رجلان اياما يا فتى وفي جاءني رجال ايون يا فتى وفي رايت رجلا ايا
يا فتى وفي رايت رجلا ايين يا فتى وفي مررت برجل اي يا فتى وقس على هذا وبالجملة
فالواجب ههنا رعاية الدلالتين الدلالة على حال الذات والدلالة على حال الاعراب
لم يجز الاقتصار على الثانية واسقاط الباقي على ضعف وهذا معنى قوله ويجوز الاوزاد
في الاحوال كلها فقوله ويجوز الاوزاد في الاحوال ينافي نظرة قوله ومنهم من لا يزيد على حرف
الذ والعين كلها في من ينافك واتى القسم الثاني وهذا السوال عن النكرة في الوقف لحكمه
المطابقة في الامور المذكورة الاتي في الاعراب فانه يجب اسقاط الحركة والتنوين ضرورة
ان صحة الوقف موقوفة على اسقاط الحركة والتنوين سواء كانت الحركة حركة الاعراب
في الواحد او حركة نون التثنية والجمع الا انه يعطف التنوين الغاني النصب في التي، تا،
في المؤنث وسكت عن ذلك اعتمادا على ان ذكر الوقف ذكر لذلك اذ هي القاعدة
المعلومة في الوقف وكلامه وضح في جميع ذلك الاتي في قوله وسقط الحركة والتنوين
وقفا فان فيه خفاء الا انه سنزول بالتوقف في المرام والتعمق في غور الكلام وحاصله
انه معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل والمستفهم بها عن نكرة تطابقها بها في جميع
الاحوال او يعربها علما وقفا وصلا او يعربها وقفا وفي كلامه دلالة واضحة على هذا
المعنى فدل ذلك على انه لا فرق بين الوصل والوقف الا بهذا القدر واتى بحال وبهذا
جرى المطابق لما هو المذكور في كتب القوم وكلام المفصل صريح في ذلك فسقطت
التطويلات التي تضمنتها شروح الكتاب والله اعلم بالصواب لقوله تذكيرا واخواته نصب
تمييز عن النسبة في الجملة التي تطابقها وقد يجعل نصبا ينزع الى نفي وقفا واخواته نصب
مصدر او الى نفي ينزع وحكاية نعت لاعرابا تمييز قوله وفي المعرفة الرفع
معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل وفي النكرة المطابقة وفي المعرفة الرفع فقط اي
اي رفع اي ورفع المعرفة المعادة معه فاذا قال الذاكر جاءني الرجل رايت الرجل مررت
بالرجل فيقول اي الرجل في الكل وكذا اي زيد في الاحوال كلها وفي المفصل ويقال في المعرفة
اذا قال رايت عبد الله اي عبد الله لا غير وهذا معنى قوله وان كان علما فان هذه
وصلة فان قيل فسر طان هذه ان يكون بعض الشرط المذكور اولى بالزوم للكلام
السابق على نمط قولك زيد كريم وان قل ماله وعمرو بخيل وان كثر ماله وفي اطلاق العلم
ولو بالتعيين في معنى اولوية الرفع ان لم يكن على قلق الاولوية ههنا راجعة الى
قصد المتكلم بالنظر الى ما سبق في ذهنه فان حال العلم في ذهن عرفه مخالفة لحال سائر
المعارف فتوى اذا جاز الرفع وتعين في صورة الى المخالفة اعني مخالفة اي لمن هي العلم

ومن حكم الموصول ان تنزل مع صلته منزلة اسم واحد فلا توصف ما وصف منه ولا تؤكد
ولا تبدل منه قبل تمام الصلة ومن ثم لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار والبصار بن اجمعين زيدا

ففي صورة المواقعة اولى للسامع نفسه وقد اكتفى المتكلم في التمثيل بصورة النفي كما فعله
جار الله اذ المقصود افادة المخالفة فهو دليل على الباقي سكاكي والتعليل بالتعاند قرينة
مشعرة بالمقصود فقوله تعاندا تعليل لما تضمنه الكلام السابق من ايجابهم الرفع في المعرفة
مطلقا اي انما اوجبوا الرفع احتراسا عن المخالفة بين اي وبين المعرفة المعادة معه
فالمعلل هو الايجاب لا الوجوب كما توهم وهذه المخالفة انما تظهر اذا كان كل منهما
مثل ما نحن فيه بخلاف مررت فانه لا مخالفة هناك اذ هو مبني قوله بينهما اي بين اي والمعرفة
المعادة معه فان قلت قد اختص اي باعادة المعرفة دون النكرة فما وجه الاختصاص
قلت ذاك النكرة الكثرة والاحتياج الى الاستفهام هناك اوفر فهو بالتخفيف الاختصاص
باحق واجدر ولذلك المعرفة اذ هي قل ابهاما ووجودا قوله ومن حكم الموصول الخ
فرغ عما ذكر فعقب باب الموصول بقاعدة كلية تكثر نفعها وتعظم امرها او تترتب
على ذلك كثير من الاحكام وبذلك يظهر الفساد والصلاح في الكلام وحاصل ذلك
ان الموصول والصلة كلاهما بمنزلة اسم واحد وقد ثبت للاول التقدم او الثاني
بيان لم يجب ذلك الثاني او بالضرورة وهذا اغنى كونهما بمنزلة اسم واحد بهذا المنظ
اصل كلي يتفرع عليه احكام كلية هي بمنزلة النتائج المتولدة من ذلك المصل لما اراده
ذكر البعض وترك البعض فمن الاول انه لا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين
بعض الصلة وبعض تابع للموصول كالوصف والتاكيد والبدل والعطف بين ولو
ذكر المصل التابع لكان اعم واشمل والفاء في فلا توصف تفريع على ما تقدم وسحته له
وقوله ما وصف احتراز عن موصول يمتنع وقوعه موصوفا مطلقا الا بعد تمام الصلة
ولا قبل كخوض وما على ما سبق تفصيله اي فلا يوصف الموصول الذي يصح وصفه قبل
التمام فان قلت الحاجة الى هذا القيد لخروجهما كما مر الوصف اذ هما تفرع على هذا
المعنى مطلقا سماعا وقد صرح بامتناعه فيهما يسبق قلت المتبادر من قولنا فلا يوصف قبل تمام
الصلة انه يجوز وصف الموصول بعد تمام الصلة والموصول مطلق وحديث امتناع الوصف
في هذين وان سبق الا انه يحتمل الذهول والسياق دفع بالتقييد ما ساق اليه الذهن من فظا
الكلام ليكون مع كونه تذكيرا لما تقدم اعون على تحصيل المرام ومن ثم ان قيل انه لا تقدم الصلة
ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة ولا ما يتعلق بها في ما قبل الموصول اذ المعمول هذا اذن
جزء ما وقد تقرر ان جزء الصلة لا تتقدم على الموصول قوله ومن ثم آثر ومن اجل ما تقدم
من امتناع الوصف والابدال والتاكيد قبل تمام الصلة امتنع ان يقال مررت بالذين
اجمعين في الدار ومررت بالضاربين اجمعين زيدا اما الاول فلان فيه تاكيد الموصول
باجمعين قبل مجيء صلته لان صلته قولك في الدار واما الثاني فلان زيدا مفعول الصلة

فهو من اجزاء

وجاز اجمعون ولا يجوز كالذي كان ابوه رافس فيه مطلق حتى يجيء لاحدهما كخبر طالما هذا معتقد

فهو من اجزاء الصلة فامتنع تاكيد الموصول قبل انقضاء صلته بتمامها نعم لو قيل في الثاني اجمعون
بالرفع مدل اجمعين جاز اذ هو اذن تاكيد للمستتر في الصلة فهو من اجزاء الصلة وتقدم
بعض اجزاء الصلة على البعض جائز بلا انكار لانه يجوز ان يقال جاءني الذي قام ابوه الا ترى
ضرب زيدا اخوه والذي زيدا يضرب ابوه لا تقال كما ان الموصول والصلة بمنزلة
اسم واحد كذلك بعض الصلة بالنسبة الى البعض الآخر فكما ان التقدم في الفصل الاول
ممتنع فكذلك ينبغي ان يمتنع في الثاني ايضا فما وجه الفرق لانا نقول نعم هذان ايضا
بمنزلة اسم واحد الا انه لا ترتب هنا ولا بد في الترتب بينهما من بحث مقارنة احدهما
بالآخر بخلاف الموصول والصلة فان الترتب هناك واجب كما مر فان قيل فليجعل
اجمعين ايضا في المثال الثاني تاكيدا للموصول فيجوز قلنا الفعل يمتنع تاكيده
بالتاكيد المعنوي وقد سبق ان اسم الفاعل في مثل هذا المقام بمعنى الفعل حتى صرحوا بانه
فعل في صورة الاسم فامتنع تاكيده ايضا وقد يقال لان اسم الفاعل يمتنع ان يعمل اذا كان
موصوفا لانه انما يعمل بشابهته الفعل وبوصفه اخرجه عن شبهته كما سيجيء في آخر الكتاب
والتاكيد كالوصف فلا يعمل وجه آخر وهو انه لو جعل ذلك تاكيدا للضاربين فان جعل
تاكيدا له مع اللام فسد لزم تاكيد الموصول قبل تمام الصلة وهو المحذور او بدونها فسد لزم تاكيد
النكرة باجمعين وهو يمتنع عند البصريين وعليه يمنع ظاهرا وهو انا لا نسلم كونه نكرة حتى والصلة
الصلة وحدها لا تحل ايا من الاعراب واجمعين معرب لفظا فلا يصح ما كيده به وانت
قد سبق ان الصلة بمنزلة الجزء من الموصول فلو كان تاكيدا له بدون اللام لزم تاكيد جزء الكلمة
وهذا ممتنع وههنا اشكال مشهور وهو انهم قد صرحوا بان الصلة لا محل لها من الاعراب
قطعا ولفظ الضارب يختلف آخره باختلاف العوامل فما وجهه والجواب انه مرفوع الا بمعنى غير
لانه لما امتنع ظهور الاعراب في الا ظهر وه في الاسم الواقع بعده لانه هو القابل قوله
حتى يجيء لاحدهما الخ سواء كان ذلك هو الاول او الثاني وتقريره ان مطلق ان جعل خبر الاول
لزم الاخبار عن الموصول الاول قبل تمام صلته اذ الموصول الثاني مع صلته بمنزلة المفرد فيصير
ان تقدر له خبر ليصح وقوعه صلة للموصول الاول وان جعل خبر الثاني احتاج الاول الى الخبر
وانه تم صلته فبقي الاول بلا خبر وبهذا يظهر ان حق العبارة ان يقول حتى يجيء للآخر خبر
لان ذكر الخبر لاحد الموصولين غير كاف بقوله حتى يجيء غاية لنفي الجواز يعني ان الامتناع
ممتد الى هذه الغاية قوله ويقول عالى العالم المقصود بذكر مثل هذه الامثلة تكميل
النفس القطبي انما يكمل بدخول المعارك وبذلك تفوز بالوصول الى المطالب والمدارك
فمن اراد ان يفوز بمراتب المحققين او يلحق بالعلماء الراسخين فعليه بامعان النظر في المشكلات

من الجواز اى لا يجوز الحذف عنده وضبط كلامه انه اذا كان الصلة فعلا او ظرفا استوفى شرائط
حذف صدر الصلة اما اذا لم يكن هناك تابع دال على مثل الذى ضرب او فى الدار فلان الجملة
الفعلية اذن استحبت بالاسمية دلالة ليدل على صيرورتها من الفعلية الى الاسمية واما اذا كان
هناك تابع مثل الذى نفعه ضرب لك فى الدار هو وزيد ابان احوك فلتعميم القاعدة
واطراد الباب قوله حيث لا تابع ظرف للالباس واراد بالتابع التابع المصطلح كالبدل
والعطف وبالمشروع ما له تابع اى امتنع ذلك لكان الاشتباه حين انتفاء التابع
الذى هو قرينة مشعرة بالمحذوف واذا امتنع هذا القسم امتنع القسم الآخر الذى
فيه تابع مشعر بالمحذوف والحاصل انه لا يجوز الحذف فى صورة لا تابع هناك لانه يلبس
فى الصورة التى توجد فيها تابع مشعر بالمحذوف صارت تابعة للصورة الاولى فى
الامتناع وعدم الجواز محافظة على اطراد الباب نحو ظرف للالباس كما صرحنا به او
لقوله لا يجوز كما اشرنا اليه فالمراد بالمشروع ما اشتمل على ذكر التابع المشعر بالمحذوف كما صورنا
والمراد بتبعية كونه تابعا لا ما تابع فيه وضمير تبعه لا يفهم من الكلام اعنى الكان الجار
على المتابع ولا يخفى فان هذا الكلام من الحسن والملاحة واللطف والغرابة اذ فى
ذلك جعل للمشروع تابعا وللتابع متبوعا وقد يقال اراد بالتابع الفرع وهو الصورة
الخالية عن القرينة المشعرة بالمحذوف فى مقابل المشروع الاصل وهو الصورة المشتملة على التابع
الذى هو قرينة مشعرة بالمحذوف فان الاصل ان يكون على المحذوف قرينة ولا يخفى ان
قوله حيث لا تابع غير ظاهر الانطباق على هذا التوجيه والله اعلم قول ومن اى
ومن باب المبنى للازم واما استثنى اما اذ هو موجب للزوم الاضافة كما مر فى مثال ما بملا حظة
ضمنها الاستفهام قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى اى اى شئ هو وبملاحظة ضمنها الجزاء
نحو ما تضع اصنع ومن بالاعتبار الاول نحو من عندك ويا لاعتبار الثانى نحو من ما تكرمه واين
بالاعتبارين نحو اين زيد اى فى الدار ام فى السوق واين تجلس اجلس قول ومتى للزمان
يعنى ان متى ظرف للزمان ممتنى مبتدأ والظرف خبره وكذلك حال فى ضمير الخبر وعلى تعسف
او خبر بعد خبر اى هو مثل ما مر يكون استفهاما نحو متى القتال اى فى اى زمان هو وجزاء نحو
متى تضع اصنع واين فى معنى متى يعنى هو ايضا ظرف للزمان واستفهاما
حال من ضمير الخبر يعنى ان ايان لا يجئ الا استفهامية كقوله تعالى ايان مرساها اى متى ارساؤها
ولا يستعمل الا فى الامور العظام نحو ايان يوم الدين وهو لم يجئ جزاء اصلا وكيف
للحال اى هو سؤال عن الحال والصفة نحو كيف زيد اى الصحيح ام مريض وانى لها ايضا للحال
فالاستفهامية نحو انى لك ان يفتح الخضم اى كيف لك ذلك والجزائية نحو انى تاتنى اتاتك واعلم انه لا خفاء فى هذا المقام الآتى موضعين الاول كيف ان فى انى فان فى كل

واتفاقها وعليه ان تحول الدقائق واجتلابها بالجملة فالمقصود ان القائم فاعل جاءنى
والضارب فاعل القائم والكرم فاعل الضارب والضارب فاعل الكاسى وزيد فاعل الضارب
فكل من هذه المذكورات من اجزاء الصلة فلو ذكر للقائم تابع من التوابع ونحو جاءنى القائم
نفسه او الفاضل او وزيد لزم الاتباع قبل تمام الصلة وهذا معنى قوله فلو جئت للقائم
بتابع قبل تمام ما ذكرلم يجز لان الكل فى صلته قول واذا قلت الضارب نحو الضارب
نصب مفعولا كرم قدم عليه ان فيه لفظا والمقصود امتحان التوجيه كلا والقائم نصب
مفعول الضارب والكرم نصب مفعول القائم والمعطيه نصب مفعول المكرم ومفعولا
المعطية احدهما الضمير المتصل به الراجع الى الالف واللام فيه وثانيهما قوله درهما والقائم
رفع فاعل المعطية وفى داره متعلق بالقائم واحوك فاعل القائم وسوطا مفعول الضارب
اذ هو فى معنى الضارب ضرب سوطا او ضربة واحدة كائنة بسوط فعبر عن الفعل بالآلة
وقد يجعل نصبا بنزع الخافض وهو هم اذ يلزم ان يكون مفعولا به والمفوض انه مصدر
واخره عن المفعول به اذ المفعول به اقرب الى الفاعل ولذلك تعين اقامته مقام
الفاعل اذا وجد مع سائر المفاعيل ولانه لو قدم متوسطا بين الموصولات لزم الفصل بين اجزاء
الصلة بالاجنبى وقدمه على البدل اذ المفعول المطلق لكونه جزءا من مدلول الفعل الصالح
بالفعل اشد واقتضاء للعمل الكثير قول اكرم الآكل الآكل رفع فاعل اكرم
طعامه نصب مفعول الآكل غلامه رفع فاعل الآكل قول فالبدل الاول وهو بدل
للموصول الاخير وهو القائم مع صلته والبدل الثانى اعنى بكر الموصول الذى ذكر قبل القائم
وهو المعطية والبدل الثالث اعنى عمرو الموصول السابق على المعطية اعنى المكرم والبدل
الرابع اعنى خالدا الثالث من والبدل الخامس اعنى عبد الله للضارب وهذا معنى قوله
وهكذا على الترتيب فقوله والى اى وان لم يبدل على هذا الترتيب لزم الابدال قبل
تمام الصلة لان كل بدل من هذه الابدال من اجزاء صلة الموصول المقدم على البدل
منه فيلزم الابدال قبل تمام الصلة فافهم قول فالتابع ان فى هذه الصورة
ووجهها هذا التوجيه المذكور يعنى ان المراد جواز هذه الصور الثلث ووجهها هذا
التوجيه يصححها ويخصصها لوجه التجويز فيها وتوضيح كلامه ان نفسه فى المثال الاول
فى ان فى تاكيد المحذوف تقديره الذى هو نفسه محسن فى الاول نفسه تاكيد لهو
المحذوف ومحسن خبر هو والجملة صلة الذى والكاف ضمير الذى لانه مبتدأ والتقدير
فى الثانى والذين هم اجمعون اخوتك وكذا قوله وزيد معطوف على مقدر الذى
هو وزيد والمعنى فى الاخيرين ظاهر على قياس الاول قول ولا يجوز الحذف
منهم من صححه بتشديد العين من التجويز وفيه ضمير عايد الى المراد ومنهم من صححه بتشكنه

منها تفصيلا لابد ان نعرف ويحاط به اما الاول فان كيف من الظروف على ما صرحوا به وكلام
المص لعله امد يدل على انه للاستفهام وان معنى كيف زيد اصحيح ام مريض ولا ظرفية فيه اذ
الظرف منحصر في الزمان والمكان وكيف سؤال عن الحال والصفة ولا دلالة له على شئ منها
اصلا فكيف التوفيق بين كلام المص لعله امد وبين كلام القوم ثم كيف يتصور ظرفية والمعنى
ما ذكر والجواب ان لم نكونه ظرفا فلا فعند سيبويه انه ظرف وعند الاخفش والسيرافي
انه اسم غير ظرف وقد يعكس الامر فينسب الظرفية الى الاخفش والاسمية الى سيبويه والاول
اصح وكيف القوم حيث عدوها ظرفا قرينة مشورة بذلك وبالجملة ممن عدها ظرفا لم يرد بذلك
انه ظرف حقيقة حتى يرد الاشكال عليه بل اراد انها شبيهة بالظروف اذ هي مقدرة بالجار
والمجرور فهو كانه ظرف اصطلاحي لا حقيقي والى هذا اشار جار الله في المفصل حيث
قال وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال
هو وبهذا ما قال ابن مالك لعله امد لم يقل احد ان كيف ظرف اذ هي ليست زمانا ولا مكانا
ولكنها لما كانت مفسرة بقولك على اي حال وفي اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة
والجار والظرف متقاربان سموها ظرفا اذ هي في تاويل الجار والمجرور واعلم ان الظرف يطلق
عليها مجازا بهذا الكلام فان قيل كيف يكون ظرفا والاسم يبدل منه نحو كيف زيد اصحيح ام
سقيم ولو كان ظرفا لابدل منها الظرف على نمط متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت
فكما منع جعله ظرفا فلانه يمنع مثل هذا الابدال وتبدل الجار والمجرور منه بان يقول كيف زيد
اعلى حال الصحة ام على حال السقم وبالجملة فاثر هذا الخلاف نظهر في امور الاول ان موضع
كيف عند سيبويه نصب دائما وعند غيره رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثاني ان معناه
عند سيبويه في اي حال على اي حال وعند غيره معناه في نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم وفي نحو كيف
جاء زيدا راكبا ام ماشيا الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه في مثل كيف اصبحت
ان يقال على خير ولهذا قال رؤبة خير اذ قيل له كيف اصبحت الا انه حذف الجار مع بقاء
اثره ولو قيل صحيح او سقيم كان من قبيل الميل الى المعنى دون اللفظ فكلمة كيف ان كان
بعدها ما للاسم عنه فهو خبر نحو كيف زيد وكيف انت وان كان بعدها كلام تام نحو
كيف يقوم زيد فهو في محل النصب على الحال ولهذا يجاب بالحال في مثل كيف جاء زيد
فيقال راكبا ويبدل منه الحال فيقال كيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا ويجوز ان يكون
مصدرا اي يكون صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الكلام المستقل بعده فيقال في محل
كيف جاء زيد ان معناه مجيئا كائنا على اي صفة جاء زيد وعلة قوله تعالى الم تر كيف فعل
ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك واما قوله تعالى فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد
فيحتمل الوجهين اذ المعنى فكيف يصنعون ساعتيذ واما كيف وان نظروا فالمعنى

كيف

كيف يكون لهم عهد وحالهم كيت وكيت واعلم انه قد يسلخ كيف عن معنى الاستفهام ومنه
قولهم انظر الى كيف يصنع اي انظر الى كيفية صنعه واما قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل
كيف خلقت فعدي من هذا القبيل اي افلا ينظرون الى كيفية خلق الابل فقوله
كيف خلقت في موقع البدل من الابل لا للاستعمال اي افلا ينظرون الى الابل
والى كيفية خلقها وبديع شكلها وغريب صنعها حتى يعرفوا خالقها ومبدعها وصانعها
ومن هذا القبيل قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل واما قول الف عرافي اتيته
بالمدينة حاجة * وبالشام اخرى كيف يلتقيان * فمن هذا القبيل عدي الى
امد ارفع ما بين الحاجتين الى كيفية التقائهما واجتماعهما عندي فان بعد المكان
يقتضي صعوبة الامر والصعوبة تقتضي العرض على امد وطلب المعاونة والتيسير من امد
فقوله وكيف للحال استفهاما يريد ان ذلك هو الاكثر الاشهر والا فقد ينزع عنه معنى
الاستفهام كما ذكرنا وقد يستعمل شرطا ايضا نحو كيف تصنع اصنع واما الجزم بها ففيه
خلاف ومن هذا القبيل اعني مجيء كيف شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم
في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابه في ذلك كله محذوف
وما قبله قرينة مشورة بذلك وبهذا يظهر انه شرطا غير مشروط بكون فعله متفقي اللفظ
والمعنى على ما ذكره بعض النحاة واوجه واما الثاني اعني ان فتفصيله ان ان سواء كانت
شرطية او استفهامية يجئ على وجوه الاول انه بمعنى اين الا ان ان يستعمل في
اين الذي هو ملحوظ مع من حتى اذا قيل اني يجئ زيد معناه من اين يجئ والحاصل ان اين لو
اني في هذا الاستعمال هو يجمع من اين لا اين فقط بلا من حتى لو لم يلاحظ معه
قل يستعمل فيه فلا يجوز ان يقال اني زيد ويراد اين زيد فقوله تعالى اني لك هذا معناه
من اين لك هذا والقرينة المشورة بذلك قوله قالت هو من عند الله ومن هذا
القبيل قوله تعالى اني يكون لي غلام وهذا يظهر انه لا حاجة الى ما يقال من ان من مقدرة
مع اين يعني انه يستعمل اني في اين تم تعسر الاضمار فانه تعسف لا حاجة اليه
الثاني انه بمعنى كيف كقوله تعالى اني يؤفكون اي كيف يصرفون الثالث بمعنى
متى واما قوله تعالى فاتوا حرثكم اني شئتم فقد خرجوه على الوجوه الثلثة وقد
صرحوا بانه لا يجئ بمعنى كيف ولا متى الا بعد فعل البتة وقوله تعالى يوم مذ يتذكر الانسان
واني له الذكرى معناه من اين له منفعة الذكرى ولذا قوله تعالى اني لهم الذكرى وقد
جاءهم رسول مبين واما اني الشرطية فمثلوه بقوله فاصبحت اني تاتها
تلتبس بها اي من اين تاتيها وهذه مباحث شريفة يحتفل بها فان منفعتها
عامة واحاطتها بالمهرة فاضلة قوله وبلحق بها الخبرية اي في البناء وازومه

سلام مرکبتها کے رجلک تاجو
تنه

وكم الاستفهامية ويلحق بها الخبرية ولها فى وجهيها صدر الكلام فان تقدمها الجار

والاظهر وجه لجعل الخبرية مبنية او ليس فيها ما يوجب البناء بخلاف الاستفهامية فان وجه
بنائها ظاهر غير ان الخبرية لما كانت شبيهة بالاستفهامية لفظا ومعنى من وجهان كلا
منهما كناية عن العدد المحقق بها وقد يقال الاحاجة الى اللحوق فان وضع كل منهما
وضع الحروف تقوله الاستفهامية بالجر لانه صفة كم وهو مجرور اذ هو معطوف على
المجرورات الداخلة تحت الكاف قوله ولها فى وجهيها صدر الكلام يريد انهما
مع امتيازهما بحسب المعنى تشتركان فى وجوب التصدر ولنفصل ههنا تفصيلا
يحدث لك بضمنه تكميلا وحاصله ان ههنا امورا هى جهة الافتراق وامورا هى
جهة الاشتراك والقسم الاول تشتمل وجوه الافتراق وربما تشتمل وجوه الامتياز
والقسم الثانى تشتمل وجوه الاشتراك فمن الاول المعنى اذ الخبرية معناها كثرة الاشتها
معناها اى عدد والمعنى ان الكلام مع الخبرية خبر محتمل للصدق والكذب ومع الاستفهامية
انشاء لاحتمال ذلك اذ لا يمكن ان المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا اذ هو
مخبر وبالاستفهامية يستدعى ذلك اذ هو مستخبر مستفهم اذ الاستفهامية كما ذكرنا
هى السؤال عن عدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب حقيقة او فى ظنه الرابع ان
الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ومن الاستفهامية تقترن بل
يجب اقترانه بها على ما مر فى الخبرية فى مثل كم عبيد لى يقال حسنون وفى الاستفهامية
فى مثل كم مالك يقال اعشرون ام ثلثون الخامس ان تمييز الخبرية مفرد او بادر ملحقه
جمع كقولك كم عبيد ملكت وكم عبيد ملكت فان كم ملوك بادوا ملكهم ونعيم شوقه بادوا واما
الاستفهامية فلا يكون تمييزها الا مفردا اخذا فالكوفية السادس ان تمييز الخبرية واجب
الجر البتة لانه مضاف اليه لان كم مضاف اليه فيجب جره واما تمييز الاستفهامية فغير
واجب البتة عند الجمهور وفيه اقوال ثلثة الجواز والمنع والتفصيل وسيجئ التفصيل
هذه المباحث فى باب التمييز اذا اتصف المنوه اليه باذن الله تعالى ومن الثانى فى الابهام
والابهام والاحتياج الى التمييز وكون التمييز نكرة والبناء ووجوب التصدر وفى
كان وجوب التصدر منقوضا بمثل قولهم بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت وفيه
مسئلة الكتاب على كم جذع بنى بيتك لبطلان التصدر بتقدم الجار وبعض الطرفا
المتن من القطن بكم تندف يا جانه ان كنت كما كنت اندف لك بجانه
اشار المص بصدر كلامه الى دفعه بقوله فان تقدم الجار الخ وحاصل الدفع ان الاستفهام
مقدر قبل الجار وهو السبب الموجب لتصدرها اذ الجار والمجرور بمنزلة واحدة فتقول بحسب
بكم درهما اشتريت معناه العشرين ام ثلثين وكذا غيره فالصدارة غير باطلة
وقد يقال التقدير بكم اشتريت وفيه نظر اذ لو كان كذلك لتكرر الاستفهام او
فلا

لبطل

فالمعنى الموجب لها التصدر مقدر قبله لا تحاده بها وحكمها الجر والا فالواقع بعدها
ان كان فيه فعل او ما جرى مجراه فان استند الى ضميرها او متعلقها فالرفع بالابتداء
وان لم يستند فان كان واقعا عليها فالنصب بالمفعولية م

او لبطل الكلام ثم لا يخفى ان ما ذكره المص وجها من التوجيه انما يتم فى الاستفهامية
لاستقامة اعتبار هذا المعنى هناك دون الخبرية اذ لا يجرى فيها مثل هذا الاعتبار
فقوله فالمعنى الموجب مبتدا وخبره مقدر والجملة الاسمية جواب الشرط فلذا اصدرها
بالفاء لها اى لكم واللام لام الاجل والتصدر نصب مفعول الموجب اى فالموجب
لاجل كم التصدر او لها ظرف مستقر حال من التصدر وحق العبارة ان يقول فالموجب
للتصدر فانه احصر واولى بالمراد وضمير فيلزمه للجار وهو ظرف للخبر قوله وحكمها الجر معطوف
على جملة الواقعة فى معرض الجزاء يريد ان كلا من الاستفهامية والخبرية اهم مبهم واقع
فى التركيب والاهم الواقع فى التركيب لا بد له من اعراب البتة قوله والا اى
ان لم يتقدمها الجار فهو شرطية معطوف على الشرطية السابقة اعنى قوله فان تقدمها
الجار وقوله فالواقع جزاء هذا الشرط اى فالكلام الواقع بعدها اى بعد كم وضمير فيه
لذلك الكلام والاحسن ان يقول فالواقع ان كان فعلا او جاريا مجراه اما اولا
فلسيبويه طرفا النظم لان قوله وان كان اسما مفردا معطوف عليه وضمير
متوجه اليه واما ثانيا فلحصول الاختصار بطى الطرف والموصول والمراد بالجاري مجرى
الفعل الصفات المشبهة اعنى اسم الفاعل والمفعول وما هو فى قوتهما كالظرف فان استند
الى الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها او متعلقها اى متعلق كم فالظاهر ان هذا الضمير
لكم ويجوز ان يكون الضمير للضمير لكم على انه من قبيل قولهم سقطت بعض انامله
فيكون موافقا لما هو المذكور فى باب الاضمار على شريطة التفسير حيث قالوا
مسعل عنه لضميره او متعلقه واراد و امتعلق ضميره وحسن الاستغناء ههنا
ايضا لان متعلق الضمير هو نفسه متعلق كم كما ان السياق فى المثال المذكور هو الانامل
فليفهم فالمستند الى ضميركم نحو كم رجل جاءك وكم رجلا جاءك والى متعلق الضمير نحو كم
رجل او رجلا جارك غلامه فالرفع بالابتداء اى فاعرابه الرفع بالابتداء يعنى ان كم فى
هذه الصورة مرفوع بالابتداء اذ لا عامل لكم ههنا لفظا اولا سبق قبل عامل ولا بعده فلكونه
كم اسما مجردا عن العوامل اللفظية ولسبق بعده ولا قبله ما يصلح ان يكون مبتدا فتعين
كون كم مبتدا بخلاف نحو كم مالك فانه يحتمل الخبرية ايضا وحاصل هذا القسم ان كم
اذا لم يدخل عليه حرف الجر ولم يكن بعده ما يصلح لان يكون مبتدا مع انه مسند الى ضمير
كم او متعلقه نحو كم رجل جاءك او جاء او مضروب اولك لان الفعل واسم الفاعل والمفعول
والظرف لا يصلح ان يكون مبتدا فكم حينئذ مبتدا وما بعده خبره او هو صالح للابتداء
وليس هناك ما يصلح له فكان مبتدا البتة قوله وان لم يستند يريد انه اذا لم
يكن قبل كم جار داخل عليه وكان بعده فعل او جار مجراه فهذا القسم قسيم الاول ان يكون

وان كان واقعا على ضميرها او متعلقها فالوجهان ولابد في الثاني من تقدير ناصب بعدها
والا فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا وان كان اسما مفردا فالرفع بالابتداء

ذلك الفعل واخوه مسندا الى ضميركم او متعلق ضميره وقد مر الثاني ان لا يكون ذلك الفعل
مسندا الى ضميره او متعلقه وهذا القسم ينقسم الى اقسام ثلثة الاول ان يكون الفعل
واقعا على كم نحو كم رجلا اوربت وكم غلام اوغلاما ملكت الثاني ان يكون ذلك
الفعل واقعا على ضمير كم نحو كم رجلا ضربته وكم غلام ملكته او واقعا على متعلقه نحو كم رجلا
ضربت غلامه الثالث ان لا يكون واقعا على نفس كم ولا على ضميرها ولا على متعلقه
والمراد بالوقوع على كم وضميره هذا الوقوع المشهور المذكور في المفعول به نحو قولهم المفعول به
ما وقع عليه فعل الفاعل وينبغي ان يعتبر الوقوع بالنظر الى قصد المتكلم في الواقع وحينئذ
فقد اتضح الانحصار في الاقسام الثلثة وتبين التعين في الظرف والمصدر على تقدير
انتفاء الوقوع على نفس كم وضميره ومتعلقه فحكم كم في القسم الاول انه منصوب على انه مفعول
به للفعل الواقع عليه اي معنى كم رجل ضربت ضرب رجالا كثيرين الا انه قدم المفعول نحو
زيدا ضربت محافظة على تصدركم والية الاشارة بقوله فان كان واقعا عليها فانصب
بالمفعولية وحكم كم في القسم الثاني انه يجوز فيه الوجهان النصب على المفعولية لكن على اجر
الاضمار على شريطة التفسير اذ الفعل مستغن عنه بضميره فالتقدير كم رجل ضربته ضربته
فالمذكور مفسر للمحذوف وهذا معنى قوله ولابد في الثاني اي على احد تقديريه والرفع
على الابتداء والفعل بعده خبره فلا حاجة الى مؤنة الاضمار والى هذا القسم اشار
بقوله وان كان واقعا على ضميرها او متعلقها فالوجهان واما حكم كم في القسم الثالث فهو
النصب على الظرفية نحو كم يوما ضربت او على المصدرية نحو كم ضربة ضربت فالمحل كم في الاول
النصب على الظرفية وفي الثاني النصب على المصدرية والى هذا القسم اشار بقوله
والا فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا فقوله والا اي وان لم يكن الفعل الواقع
بعد كم واقعا على كم ولا على ضميرها ولا على متعلقه فالظرف اعني زمانا يكون ظرفا مستوعبا
من اللغوية الى الاستغراق على نمط قولنا الحمد لله او لغو والخبر محذوف وينزع منه التنوين
تشبيها له بالمضاف على ما سيجيء تفصيله في موضعه فقوله فالوجهان اللام فيه للعهد اشارة
الى الوجهين المعهودين الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية فالثاني في قوله ولابد من
الثاني من تقدير ناصب الظاهر على ما يتبادر اليه الفهم وتشهد به السوق والسياق ان المراد به
السق الثاني الذي اشار اليه بقوله وان كان واقعا على ضميرها او متعلقها فالوجهان
ومنهم من لم يرتض به من جهة ان الاطلاق هنا غير مستقيم ويجعل الثاني عبارة عن النصب
بالمفعولية لانه هو الثاني بالنسبة الى الرفع بالابتداء ولا يخفى ان الاول اظهر واما الاطلاق و
سهل اذ المراد انه لابد من التقدير في الثاني على احد تقديريه كما اشرنا اليه فقوله بعدها
اي بعد كم وتقدير انصب بعدها مما حذف على صدارته الواجبة قوله وان كان بها

معربا

ان كان نكرة ولم تكن ظرفا والا فبالخبرية

مفردا قسيم لقوله ان كان فيه فعل او ما جرى مجراه ان كان نكرة اي ان كان الاسم
المفرد الواقع بعد كم نكرة ولم تكن اي كم ظرفا وظرفيته باعتبار مميزه نحو كم يوما سوك
يعني ان كونه مبتدأ اذن مشروط بشرطين احدهما ان يكون الاسم بعدها نكرة نحو
كم غلام لك ذاهب فان محل كم هنا الرفع بالابتداء وذاهب خبره اذ لو كان
ما بعدها معرفة نحو كم مالك فالوجه ان يكون كم خبرا اذ هو نكرة وما بعده معرفة وثانيهما
ان لا تكون كم ظرفا نحو كم يوم سوك نكم هنا خبرا اذ الظرف يقع
خبرا ولا يقع مبتدأ وهذا معنى قوله والا فبالخبرية اي ان انتفى شئ من الشرطين
فحكمها الرفع بالخبرية فقوله ان كان اسما مفردا يعني غير مشتمل على ضمير كم لانه هو
المقابل لقوله فعل او جار مجراه ومثلوه بنحو كم رجلا اخوتك وكم غلام لك ذاهب
وكلاهما فاسد اما الاول فلان الاسم في هذا القسم مشروط بان يكون نكرة واما
الثاني فلان هذا القسم سكم فيطلب المقابلة وضبط هذه الاقسام بطريق الانحصار
والاختصار ان يقال ان اعراب كم مطلقا منحصر في الرفع والنصب والجر
اما الجر ففي كل موضع يدخل عليه حرف الجر او يضاف اليه شئ نحو بكم رجل مررت وعلى كم
جذع عانني بيتك ونحو غلام كم رجل ضربت ورزق كم رجلا اكلت فان محل كم هنا
الجر بحرف الجر وبالاضافة واما اعراب المضاف فكاعراب كم لو لم يكن هناك اضافة
واما الرفع فظهر بان لانه مرتفع اما بالابتداء او بكونه خبرا فالرفع بالابتداء ايضا
ظهر بان مبتدأ خبرا ومبتدأ احتمالا فالابتداء المعطي في كل موضع يكون بعده فعل
مسندا الى ضميره نحو كم رجل جاءك او مسندا الى متعلق ضميره نحو كم رجل جاء غلامه
او يكون بعده اسم فاعل او مفعول او ظرف كذلك نحو كم رجل ذاهب او ذاهب غلامه
وكم رجل مضروب او مضروب غلامه وكم درهما عندك وكم رجلا عندك غلامه فان
كم في هذه المواضع لا يحتمل غير الابتداء لان ما بعده فعل او ظرف او نكرة وكل
من ذلك يمنع ان يكون مبتدأ لكنه يصلح ان يكون خبرا لتعين كم للابتدائية
واما الابتداء الاحتمالي فسيجيء الآن تفصيله واما الرفع بالخبرية ففي كل موضع يكون
ما بعده صالحا للابتداء ولا يكون مميزه ظرفا ولا مصدرا نحو كم درهما مالك ولكم درهم
سوك واما النصب فهو ايضا ضربان على المفعولية اي على انه مفعول به والنصب
على الظرفية والمصدرية اما الاول اعني النصب على الظرفية ففي كل موضع يكون مميزه ظرفا
نحو كم يوما سوك اي كم يوما كائن سوك وكم يوما ضربت وعلى المصدرية في كل موضع
يكون مميزه مصدرا نحو كم ضربة ضربت وذلك لان كم مع المميز بمنزلة كلمة واحدة
ولهذا تصف بوصفه مميزه ويجعل الواقع بعد مميزه واقعا بعد كم من غير فصل واما

كان اسما

كون كم مبتدأ مشروطا بشرطين

اذ لو كان لها

النصب على المفعولية فهو البعض ضربان المفعولية القطعية والمفعولية الاحتمالية
ففي كل موضع يكون بعده فعل متعد غير مسند الى ضميره او متعلقه ويراد وقوع الفعل عليه
نحو كم رجل ضربت فان كلا كم هنا النصب على المفعولية لاغير واما المفعولية الاحتمالية
ففي كل موضع يقع بعده فعل متعد غير مسند الى ضميركم ولا الى متعلقه ويكون هذا الفعل
واقعا على ضمير كم نحو كم رجل ضربته او على متعلق ضميره نحو كم رجل ضرب غلامه فان كلا كم هنا
تحتمل النصب على المفعولية على نمط الاضمار والتفسير وهذا هو الذي سميناه المفعولية
الاحتمالية وتحتمل الرفع على الابتداء وهذا هو الذي سميناه الابتداء الاحتمالي وقيدنا
المفعول به او لا تحتمل كم غيره من سائر المفاعيل وهذا معلوم دراية ورواية فهذه ضوابط
اقسامها بحسب الاعراب مع الاختصار والاختصار وان توسعت كتب القوم
لا ترى احدا من المحققين من المتقدمين ولا من المتأخرين حام حول تحقيق هذا
المقام بل كلهم كتبهم وكلامهم طاهر عندك ان الكل قاصر لا حاصر اما كلام المصنف
فظاهر اذ هو مع خفائه وعدم دلالته على الانحصار قد اهمل فيه ذكر بعض الاقسام واما
كلام المفصل فلانه قال ونصبه في جميعها مبتدأ ته ومفعولية ومضافا اليها ثم اقتصر بعد
على مجرد ذكر الامثلة ولا يخفى انه لا اثر في كلامه لكون كم خبرا وقد جعل المفعول به كم فمن اين يكون
بلا واسطة حرف الجر وبواسطته فقال في المفعولية كم رجلا رأيت وكم غلام ملكت
وبكم رجل مررت وعلى كم جذع اني سلك ولا اثر هناك للنصب على الظرفية ولا على المصدرية
واما كلام ابن الحاجب رحمه الله فلانه قال وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الخ
ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا هذا كلامه وعليه يحذر ورات
الاول ان قوله فعل غير مشتغل عنه منقوض بقولهم كم جاءك فانه بهذه المثابة مع
ان كم هنا ليس منصوبا بالحق العبارة ان يقول فعل متعد كما ذكرنا الثاني ان قوله
كان منصوبا معمولا على حسبه ليس كما ينبغي بل كان عليه ان يقول على حسبه وحسب المميز
لانه منقوض بنحو كم يوما ضربت وكم ضربة ضربت فان كم في الاول نصب على الظرفية
وفي الثاني على المصدرية مع ان الفعل يقتضي المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغيره
من المفاعيل والتعس انما هو من الفعل والمميز الثالث ان قوله وان مرفوع مبتدأ
ان لم يكن ظرفا منقوض بقولهم كم ضربة ضربت وبقولهم كم مالك فانه يصدق عليه
انه ليس بعده فعل مشتغل عنه ولا قبله جار ز كم ليس بظرف مع ان كم هنا ليس مبتدأ
الرابع ان قوله وخبرا ان كان ظرفا منقوض بقولهم كم مالك فانه يصدق عليه انه
لا خبر ولا فعل ولا ظرف مع ان كم خبر وبالجملة فينبغي على الكل مخايل التقصير

فعليك

فعليك بما لخصناه فانه هو بالقبول جدير ولا ينبئك مثل خبير قوله وهكذا الى
مثل كم حكم اسماء الاستفهام والشرط اي مرتفع ومنتصب ومجرور الا ان ما هو
ظرف كمتى وابن اذا لم يجر بحرف جر نحو من اين فهو منصوب على الظرفية البتة
ومرتفع اسم الاستفهام محقق مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط فلن تكون الا منصوبة على الظرفية
واما ما ليس بظرف نحو من وما يقع موقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع
اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام فمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من
انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به بلا واسطة نحو من لقيت وما فعلت
ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله او بالواسطة نحو بمن تمر امرر ونحو ذلك
فتأمل واستخرج بقريحتك سوانح الامور قوله وحكمها اي حكم كم في جواز ورود
الكناية الى الضمير حكم من قارنه بعشر جانب اللفظ فيفرد ويذكر ويعتبر أنثى جانب
المعنى فيؤنث ومتى ويجمع على التفصيل الذي قدمر قوله ومنه اي من المبني
اللازم وحديث الزام الاضافة رمز خفي الى السر في بنائها يعني ان الجملة مبنية
وبها مضافا اليها واما فسري بناء المضاف اليه الى المضاف فنفي احد هما بالبناء الآخر
وفي الكلام تنبيه على ان اذ وإذا من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة والسر
في اللزوم والوجوب بها محذوف للدلالة على النسبة التي هي مضمون الجملة
فاحتاج كل منها الى الجملة احتياج الموصولات الى القصة فبنيا كما بنيت
قال المصنف رحمه الله هما موضوعان لزمان ملتبس بنسبة في جملة فتفرعا الى الجملة
لتوضيح معناها فشبها بذلك بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب
اولا بهما لما اعرا حالا الى الجملة اشبه كل منهما الحرف من جهة الاحتياج اولان وضع
او وضع الحروف واذا متضمن لمعنى الشرط اعني ان واذا كان بينهما سافع على
ما يحكى في آخر الكتاب اولا بهما مضافان فان في المعنى الى المصدر الذي يضمنه تلك
الجملة الواقعة مضافا اليها فاشبه كل منهما الغايات التي حذف منها المضاف
اليه وان كانا مضافا فبين الى الجملة بحسب الظاهر وهو اختلف القوم في اضافتها
الى الجملة هل هي مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنه الجملة والنزاع
في الحقيقة اذ لا يتصور نزاع في ان الاضافة بحسب الظاهر الى ظاهر الجملة وبحسب المعنى
الى المصدر فان معنى قولنا جاء زيد اذا قام عمرو جاء زيد وقت قيام عمرو
وكذا الكلام في الظروف المضافة الى الجملة كلها واما ان هذه الاضافة هل توجب
التخصيص او التعريف فمنهم من منعها مطلقا ومنهم من اوجب التعرف فوجه المنع

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع

فاذ زمانية بامض ويضاف الى الجملتين نحو جيتك اذ زيد قائم واذ قام زيد
واذ يقوم زيد واذ زيد يقوم واستقبح اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم

انه لا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص والتعريف من صحة التقدير باعني تقدير اللام
والجملة تتعذر دخول اللام عليها ووجه الاثبات انه اضافة فوجب ان يصح ان يقال
اتتك يوم قدم زيد الجار والمجرور على ان المعرف باللام صفة للبوم في الكلام
وعندان الكل ضعيف والحق هو التفصيل والقول باتباع اعتبار اللام كلام
عليه تمام فالحق ان يقال الفاصل في تلك الجملة ان كان معرفة فالاضافة للتعريف
اذ لا فرق بحسب المعنى بين قولك يوم قدوم زيد وقولك يوم قدم زيد ولا شك
ان اضافة النكرة الى المعرفة توجب التعريف اذا كانت الاضافة معنوية لاطباقهم
على ان المضاف الى المعرفة يصير معرفة قطعا وان كان نكرة فالاضافة للتخصيص نحو
قدم اميرا ورجل فلا وجه للاطلاق الجواز ولا للاطلاق المنع والتمسك باتباع
التقدير في اللام فاسد لجواز التقدير وقت التصريح بالاضافة فان حقيقة الاضافة
لا توجد الا وقت حضورها والتصريح بها والمطلوب صحتها وقت وجودها
وقبل التصريح بها الاضافة هنا زمانيتان صركان ووسطكان قصدا الى
السوية قوله فاذ قد مها على اذا اذ هي من اذا بمنزلة الجزء من الكل والبسيط
من المركب وهو مبتدأ خبره الماضي وزمانية حال من ضمير الخبر واراد بالجملتين الاسمية
والفعلية وقدم الاسمية اذ هي اشرف سببا اذ كان الجزء الذي اسما وقدم
الفعلية التي صدرها ماض لانه الاصل في باب اذ فان قلت حق المركب ذكر
المثال الاخير بحسب الاول لتناسبهما في كونهما اسميتين فما وجه اتى خبر قلت وجه
ان خبر ظاهر لان قوله واستقبح متعلق به وبيان لحاله من الحسن والقبح قوله
لان الخبر من مظان الاسم اشارة الى وجه الاستقباح يعني ان وجه القبح ان الاصل
في الخبر ان يكون اسما او مشابها للاسم ويلزم منه قبح زيد ضرب وكونه ممتنعا
فيه ماضيا فان قلت قد صرح صدر الافاضل بحسن قولهم ما وقفت ليم وسبق منع
ان الخبر ماض وكلام المصنف لصحة انه يخالفه قلت يمنع فانه قد اعتذر عنه بان الخبر
وان بعد بكونه فعلا ماضيا عن الاصل الذي يجب ان يكون خبر المبتدا عليه فقد استفاد
لحيثية شابكة بينه وبين صلة المبتدا من حيث ان كل واحد منهما فعل ماض
فاجبر القبح بجهة المناسبة فانقلب القبح حسنا وهذا اقوى ما ذهب اليه المصر
لصحة انه في وجه استقباحهم لمثل اذ زيد قام على ما شرحه لانه واقول اذا كان
الاصل في اذان يدخل على الماضي لزم قبحه بالضرورة اذ هي قد زادت الماضي في خبر
فذكرت عهودا بالحجي الحجي وحنت الى الالف الى الوف وعانقته فلم ترض
بالافتراق والانفصال بخلاف ما اذا لم تره في خيرها فانها تستحثه ذاهلة ونظره

ما ذهبوا

او ما يضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول للضرورة هنا واذا للمستقبل
وتضمنها معنى المجازاة لا يضاف الا الى الجملة الفعلية في حال السعة والاصل
فيها القطع بوجود الشرط كلا فان ولذا غلب الماضي بعدها استغنى لان
ما ذهبوا اليه مرجح مثل رجل عرف دون مثل رجل عارف قوله الا اذا دعت الى
الخ يشترط ان يكون اسما او مشابها له في جميع الاوقات الا في وقت دعت هناك
ضرورة الى العدول كالتنبيه على الماضوية المقصودة ولا ضرورة هنا اذ هذا المقصود
حاصل منها اذ فلا حاجة الى ذكر الماضي واما كون زيد ضرب فهناك حاجة فلا يلزم فيه فتح
انتقاض التعليل به فتامل في الكلام تنبيه على هذا المعنى قوله للمستقبل
وقد يكون للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا كان اذ يكون للمستقبل ايضا كقوله تعالى واذ لم يهتدوا
به فسيقولون هذا افك وكقوله فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فقوله
واذ للماضي واذا للمستقبل معناه ان اصلهما ذلك وخلافه على خلاف
اصله او المعنى ان هذا اكثري لا قطعي كلي قوله وتضمنها لم يعني لما كانت
متضمنة لمعنى الشرط لزمها الاضافة الى الجملة الفعلية وقد يكون مع جملتها
لاستمرار الزمان كقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما
نحن مصلحون يعني هذه عادتهم المستمرة ومن هذا القبيل قوله تعالى واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا اي هذه دينهم ومتجرهم وقوله واذا ما
اتوك لتحملهم وتظاهره كثيرة قوله والاصل فيها القطع الخ يريد ان ذلك
هو اللائق به والواجب كما تقال الاصل في المبتدا التعريف وفي الخبر التنكير يعني
ان قانون اذا ان تستعمل في زمان من ازمنة المستقبل مختص من بين تلك الازمنة
بوقوع حدث مقطوع به فان قيل كونه للشرط ينافي حديث القطع اذ الشرط للتعليق
بالفرض والفرض والقطع ضدان قلنا نعم الا ان المراد انه على نمط الشرط
والجزاء لمجيء الجملتين بعده فلما كان صورته صورته سموه شرطا وان لم يكن هناك
شرط حقيقة او نقول ان وضعه على القطع واستعماله في الشك عارض فلو فرض
معنى ان فيه لا يجزم الفعل بعده جزم ان ومن ثم لا يوجب الا خفش وقوع الفعلية
بعدها ايجابه في ان قوله ولذا غلب وقوع الماضي اذا الماضي اقرب الى القطع وان
كان معناه على المستقبل اذ هي تقلب معناه الى الاستقبال ومن لطيف مواقعه
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فانه ذكرها اذا مبنيا على ان
القيام الى الصلوة بالنسبة الى المؤمنين ينبغي ان يكون امرا محققا لا شبهة
فيه ومقطوعا به لا سترة به ومن لطيف مواقعه قول المتنبي اذا انت اكرمت
الكريم ملكته وان كنت اكرمت اللئيم تمردا فاستعمل اذا في اكرام الكريم وان
في اكرام اللئيم منبها على ان الاول ينبغي ان يكون مقطوعا به بحيث لم يقع التبدد

الى

وقد يتجرد لمعنى الظرفية في نحو الليل اذا يغشى ويستعمل اسما نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وهما مكانيتين للمفاجاة ٢

ينبغي ان يكون مشكولا فيه ينبغي ان لا يقع استعمالا ممزا اذا المغني غلب استعماله
وفيه تنبيه على ان المغني على المستقبل قوله وقد يتجرد لمعنى الظرفية تنبيه على ان
اذا الشرطية غير خالية عن معنى الظرفية وهذا الحق لانهم قد صرحوا باخراج اذا
عن الظرفية في غاية التعلة واستشعارا بان القسم الاول اكثر واغلب بالنسبة
الى الثاني والدليل على تجرد اذا للظرفية في الآية انها لو جعلت شرطية لزم ان يكون
القسم معلقا وليس بذاك اذ هو صريح غير متوقف على تحقق الغشيان والجواب
المتعلقة بالاية كثرة جدا وقد ذكرنا هذا من ذلك في شرح الكشاف الا
ان تكميلها وتفصيلها على التمام سيجيء في مباحث العطف من هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى ومن هذا القبيل قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فان اذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت
شرطية لاقترنت الاسمية بالفاء والالم يعسف لاحاجة اليه قوله وتستعمل اسما
تشبيه الى ما ذكره سيبويه ويلخص عليه من ان اذا قد يكون اسما نحو اذا القوم زيد اذا يقعد عمرو
ومعنى ان وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقال بعض المحققين هذا لم يثبت في كلام
العرب ويدل عليه اما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فهو وان صح ان يجعل من هذا القبيل بمعنى ان وقت دعوتكم من الارض فوقت خروجكم
منها الا انه لا سهض حجة لجواز ان يكون اذا شرطية في الاول مفاجاة مقام الفاء
في الثانية على نمط قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون هم
قوله وهما مبتدا اخره للمفاجاة ومكانيتين حال من ضمير الخبر يعني ان كلا من اذ
واذا يكون للمفاجاة والمص الله اقتصر على مجرد ذكر امور ثلثة الاول ان اذ و اذا
يجب ان يضافا الى جملة بعدهما يعني ان كلا منهما لازم الاضافة واجبها الثاني
ان اذ للزمان الماضي واذا للمستقبل الثالث ان كلا منهما يكون للمفاجاة نحو
اذن ظرف مكان البتة وكل ذلك اطلاق اجمال ونحن نفصل العمل في كل منهما
تفصيلا وجيزا ونكشفا مفيدا لعلك تحيط بحقيقة الامر او تعرف تفصيل القول
فنقول اما قوله وان كان لازم الاضافة الى الجملة الا انه كثيرا ما تحذف تلك الجملة
المضاف اليها اتكالا على العلم بها بالمكان القرينة المشتهرة بها الا انهم يعوضون
عنها التنوين ويكسرون ذالها لالتقاء الساكنين قال تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون
بنصر الله والامر يومئذ لله وفي كلامهم واستعلا انهم حينئذ وهو مشهور وقد يكون
بدون اضافة اليوم والحين ايضا قال الشاعر غرنهتك غرظلابك ثم عمرو بما فعلت
وانت اذ صحيح وكسر الذال وفتحها هنا رواية وقد يقال الاصل هنا ايضا حينئذ الا ان

حذف

حذف المضاف واقيم المضاف اليه على اعرابه الذي كان عليه على نمط قوله تعالى والله
يريد الاخرة فتبين قرأ بالجر اذ ثمة اضيفت الحالية الى جملة هي مبنية او معربة فيه خلاف فالاكثر
على انها معربة وان الكسرة كسرة اعراب والجمهور على انها مبنية قال الجوهري اذ
كلمة تدل على ما مضى من الزمان وهو اسم مبني على السكون وحقه ان يكون مضافا
الى جملة فاذا لم تضف نونت كقول ابي ذؤيب وانت اذ صحيح اراد حينئذ
كما تقول يومئذ وليلتئذ وكما يحذف الجملة باسرها كذلك يحذف احد شطريها كثيرا
ان من الاضرة له بهذا الفن يعلم ان اذ مضافة الى المولد وهو وما بالجملة
فحذف احد شطريها شايع في كلامهم قال هل يرجعن ليال قد مضين لنا والعيش
منقلب اذ ذاك افنانا تقديره اذ ذاك كذلك واذ ذاك حاصل وقال
الاخطل كانت منازل الالاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا
فقوله نحن مبتدا اخبره محذوف اي نحن مساكنون واذ ذاك ايضا مبتدا اخبره محذوف اي
كائن حاصل ففيه حذف لاحد الشطرين مرتين اي عهدتهم اخوانا اذ نحن متساكنون اذ
ذاك كائن فذاك اشارة الى التجاوز المفهوم من الكلام فان قيل فليجعل اذ الثانية خبرا
عن نحن فخلصتنا عن الحذف قلنا نحن اسم عين واذ ظرف زمان فيلزم ان يكون ظرف
الزمان خبرا عن العين وهو ممتنع او قد يقال ان ظرف الزمان لا يقع خبرا الا عن حدث
غير مستمر فيمتنع زيد يوم الجمعة على ما صرح به المص لعله الله فيما سيجيء فاذ الاولى ظرف لعهدتهم
واذ الثانية ظرف للخبر المقدر المقدم ودون اما ظرف له اي لعهدتهم او للخبر المقدر او للحال من اخوانا
محذوفة اي متصافين دون الناس ولا يقبح شكلهم ذي الحال لتاخره وقالت الخنساء
كانا لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا فقوله الناس مبتدا اخبره الموصول
مع صلته اغنى من عز بز وذاك مبتدا اخبره محذوف اراد اذ ذاك كائن حاصل ففيه حذف
لاحد شطري جملة او مرة واحدة وبالجملة فمثله اكثر من ان يحصى واشهر من ان يخفى هذا ما يتعلق
بالاضافة في اذ واما ما يتعلق بمعناه فهو انه على اربعة اضرب الضرب الاول ان يكون اسما
للزمان الماضي الضرب الثاني ان يكون اسما للزمان المستقبل الضرب الثالث ان يكون للتعليل
الضرب الرابع ان يكون للمفاجاة اما الضرب الاول ففيه استعمالات اربعة الاول ان
يكون ظرفا وهذا الذي اشار المص لعله الله بقوله واذ زمانية لا مفعول وهذا هو الغالب في الاستعمالات
كقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا الثاني ان يكون مفعولا به بقوله
تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وهذا هو الغالب في التسمية واوائل الفصص وعامله محذوف
وهو اذكر فاذ نصب على انه مفعول به لا انه ظرف وهذا اما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة من ان اذ نصب باضمار اذكر وزعم بعض الافاضل

لات

انه ظرف لاذكر وهو غلط فاحش اذ الظرف سابق على المظروف ولعدة على ما لم الفهم الا ان يقال
انه ظرف لمقدر هو مفعول لاذكر اى اذكر احوالا وحوادث كانت فى ذلك الوقت فهو ظرف له
على التسامح الثالث ان يكون بدلا من المفعول كقوله تعالى واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت
اى وقت انتباذها فهو بدل اشتمال على نمط قوله ليسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه واما قوله تعالى
واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء فالظاهر ان اذ فيه ظرف للنعمة اى واذكروا النعمة
عليكم فى هذا الوقت واما جعله بدلا من النعمة فهو تعسف لا حاجة اليه وكذا قوله اذكروا نعمة الله
عليكم اذ جاءكم جنود الرابع ان يقع مضافا اليه وذلك نوعان احدهما ان تضاف اليه اسم
زمان لو اسقط لما اختل المعنى كيومئذ وحينئذ فانه لو اسقط اليوم والحين لما لزم منه خلل
فى المعنى وثانيهما ان يضاف اليه اسم زمان لا يصح استعماله ولو اسقط لفسد المعنى كقوله تعالى
بعد اذ نجانا الله بعد اذ بمعنى وامام الضرب الثانى فى صلة ان يستعمل فى الزمان المستقبل
بمعنى يكون ظرفا لحدث مختص بزمان الاستقبال بسبب قصد المتكلم وذلك امر يدور
على عامله وذلك كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها وكقوله تعالى فسيعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم
وكقولهم اذا لم يهتد وا به فسيقولون هذا افك قديم والجمهور لا يثبتون هذا القسم وما قالوه
امثال هذه النصوص فتاويل الاول انه من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة
ما قد وقع وتاويل الثانى ان العامل محذوف اى ظهر حالهم وكذا الثالث اظهر عناد هم
قال الامام ابو الفتح عثمان بن جنى رحمه الشيخ ابا على الفارسى مرارا فى قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم فاخبر ما تحصل منه ان الدنيا والآخرة متصلتان وان الانفصال عنده ماض
فكان اليوم ماض واما الضرب الثالث فهو ان يكون للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم
اذ ظلمتم اى ولن ينفعكم اشتراكهم فى العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا ومن هذا
القبيل قوله تعالى واذ لم يهتد وا به فسيقولون على ما ذهب بعض النحاة وقوله واذا غفرتم
وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف ومنه قول من قال فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش وما سواهم بشر وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر
اذ مضوا مهلا اى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الى الآخرة وانا لجماعة
الذين ماتوا قبلنا انها لان لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم فان قيل فاى دليل
فى الآية المذكورة وهو قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم على ان اذ تعليلية قلنا قد علله
بانه لا يجوز ان يكون ظرفا لنفع لانه تمنع عملة فى ظرفين ولا لشركة لان ما بعد ان
وان لا تعمل فيما قبله ولان اشتراكهم فى الآخرة لا فى زمن ظلمهم ولا يجوز ان يكون بدلا
من اليوم لاختلاف الزمانين فيكون تعليلا والمعنى ما ذكرنا ومنهم من يجعلها ظرفية و
يجعلها بدلا على التاويل المذكور الشيخ ابو على على ما ذكرناه قالوا وهو ظرف فى مواقع

التعليل

التعليل الا ان التعليل يستفاد من مجموع الكلام لا من مفهوم اللفظ فانه اذا قيل ادبته
اذ اساء واريد ادبته وقت الاساءة فالذوق السليم يفهم ان الاساءة سبب للتاديب
ويقال ضرب القاضى فلانا اذ شرب الخمر اى وقت شرب الخمر فكل احد من اهل اللسان
يفهم ان سبب الضرب شرب الخمر وقال بعض المدققين والتحقيق فيه انه ظرف فى الاصل
ولكثرة دوره فى الكلام استعمل للتعليل لما بينهما من المناسبة وجوز واضف فى نحو
واذ لم يهتد وا به فيقولون اى ظهر عنادهم اذ لم يهتد وا او توسعوا فيه فاستعملوه بمعنى
الوقت مطلقا فنصبوه على انه مفعول به واذ لوه عنه واوقعوه مضافا اليه للازمنة
خاصة نحو يومئذ وحينئذ الا انهم لم يجوزوا كونه مرفوعا بالفاعلية اذ الفصل بالظروف
والتابع لا يباشر بها العامل نفسه فلا تقوى قوة المتبوعات والازمنة متحدة بعضها
ببعض وقال بعض المحققين ويجئ اذ للتعليل نحو قولهم جئتك اذ انت كريم والاولى حينئذ
ان يجعل حرفا بمنزلة لام التعليل اذ لا معنى لكونه بمعنى الوقت حتى يدخل فى حد الاسم واما
الضرب الرابع فهو ان يكون اذ للمفاجاة نص على ذلك سيبويه واختلفوا فى ذلك
فقال بعضهم هى ظرف مكان وقال بعضهم هى ظرف زمان وقال بعضهم هى حرف بمعنى
المفاجاة واذ المفاجاة تختص بان يقع فى جواب بينا وبينما كما ذكره بعض المدققين
وقال بعض المحققين الاختصاص ممنوع كقولك كدت اقتفا اذ جانى عرو وانت بعضهم
مغبين آخرين لاحدهما التوكيد يعنى انه زايد لو اسقط صح المعنى بدونه وفائدته
التوكيد وحملوا عليه الواقع فى اوايل القصص فى التنزيل نحو قوله تعالى واذ قال ربك
للملائكة وقد صرح كثير من النحاة والثقات بان اذ فى قوله تعالى واذ واعدنا موسى
زايد وثانيهما التحقيق على النمط المذكور والجمهور يابون ذلك هذا هو الكلام فى اذ وامّا
اذا فهو قسمان الاول ان يكون لغير المفاجاة وقد مر تفصيله الا انهم قد صرحوا بانه
اذا وقع بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا اهلك قلتم وقوله حتى اذا جاءوها فهو باق على ما كان
عليه من طلب الجملتين مصحب بهما وقد صرح اذا اوقع ابتداء او ليس بمعنى كون حتى حرف
ابتداء ان يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه ان ما بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية
او فعلية كقوله حتى يقول الرسول الا ية وذهب بعضهم الى ان اذا بعد حتى مستلزمة لمعنى
الشرطية بل هى مجرورة بحتى قال ابو الحسن الاخفش فى قوله تعالى حتى اذا جاءوها ان
اذا جر بحتى ومعنى هذا الكلام ان اذا منسلخة عن معنى الشرطية والظرفية اى حتى وقت
مجيئها حتى يصح اعتبار كونها مجرورة بحتى ويكون اذا زايدة نص على ذلك المبرد فى
الجوهرى ويكون كل من اذ واذا زائدة اما الاول فكقوله تعالى واذ واعدنا موسى الى
وعدنا واما الثانى فكقول من قال حتى اذا اسلموهم فى قتادة شلا كما تطرد

الجملة الشرط اى حتى يسلكوهم وقد يجعل اذا نهذه شرطية وتقدر جزاؤها اى كان ما
كان فان حذف الجزاء لتفخيم الامر وتهويله مستمرة قال تعالى اذا السماء انشقت
اى يكن نهاك امورا لا يكتنه كنهها واما القسم الثانى من قسمى اذا فهو ان يكون للمفاجاة
فهى اذن مختصة بالجملة الاسمية ولا حاجة لها الى الجواب وللتفع اذن فى الابتداء
ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب وعليه قوله تعالى فاذا
هى حية تسعى اذا لهم مكروا اختلفوا فى اذا نهذه فقال بعضهم هى حرف وعليه الاخفش
وقال بعضهم هى ظرف مكان وعليه المبرد وقال بعضهم هى ظرف زمان وعليه الزجاج
والاول هو المختار عند ابن مالك والثالث عند ابن عصفور والثالث عند جار الله
فان كلامه فى المفصل وان لم يكن منفصلا فى ذلك الا انه ذكر فى الكشاف ما دل على
ذلك فانه قال فى قوله تعالى ثم اذا دعاكم الاية تقدير الكلام ثم اذا دعاكم فاجاتم
الخروج فى ذلك الوقت انتهى وفيه اشعار بان عاملها اذن فعل مقدر ماخوذ من لفظ
المفاجاة مشتق منها وبهذا الاعتبار يقوم اذا المفاجاة مقام الفاء فى نحو قوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فاجاهم القنوط فى هذا
الوقت واما عند غيره فناصبها الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس اى فالقدر
فى نحو فاذا الاسد اى حاضر او بالباب وقد صرح بالخبر فى التنزيل قال تعالى فاذا هى
حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هى بيضاء فاذا هم بالساهرة فاذا هم من الاجداث
الى ربهم ينسلون فاما اذا حذف الخبر نحو خرجت فاذا الاسد فقيه خلاف فاذا حاضر المبرد
المذكور وهو الاسد عند المبرد اى فى المكان او بالحضرة الاسد لان اذا ظرف مكان عنده
فصح ان يكون خبرا للمبتدا والاصح عند الزجاج ان يكون خبرا لان ظرف الزمان لا يصح
ان يكون خبرا عن اسم عين وقدم عليك هذا المعنى فلا تغفل اللهم الا ان يعبر بناك
حذف مضاف اى فاذا حضور الاسد فظرف الزمان خبر عن الحدث واما الاخفش فلما
جعلها حرفا امتنع جعلها خبرا عنده اذ الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قيل فاذا جعلت
خبرا فما عاملها قلنا عاملها محذوف وهو مستقر او استقر على ما هو المشهور فان قيل
قد كثر ورودها فى التنزيل رما جاء الخبر الا مذكورا ما صرحابه وصورة الحذف اخصر فلاى
سر عدل عنه اليه قلنا السر فيه ان الخبر فى هذه المواقع فاض لا دلالة لاذا نهذه الا
على مطلق الوجود والكون والحصول اما دلالتها على خصوصيات مقصوده فى مقاماتها فخصت
بحسب قصد المتكلم ولما كان مبنى التنزيل على ذلك لا جرم وقع التصريح بذلك فيه
ولنقصر على هذا القدر من مباحث اذ واذا فانه كاف للمسترشد والله ولى الارشاد
وهو حسبى ويوم التناد قوله وتختص الاولى (وحاصل هذا الكلام ان كلا من اذ واذا)

يكون

وتختص الاولى بالجملة الفعلية والثانية بالاسمية اعتبارا للمناسبة بينها وبين الزمانية وذلك
نحو بينا زيد قائم اذا دخل عمرو اذا اى عمرو اذا افلان قد طلع عليه

تكون زمانية ويكون مكانية فاذ الزمانية مدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية كما مر تفصيله
فجعلوا المكانية مختصة بالفعلية اشعارا للمخالفة بالمغايرة واما اذا الزمانية فهى مختصة
بالفعلية كما صرح به المصنف اولا فجعلوا المكانية مختصة بالاسمية لامر فصلناه فى اذ فحاصل
الكلام فى اذ التخصيص اذ هى كانت عامة وفى اذا التعكيس اذ هى كانت اولا مختصة
بالفعلية ممتنعة الدخول على الاسمية فقلبوا الامر فجعلوها واجبة الدخول على الاسمية
على الفعلية وبهذا يظهر ان المراد بالاولى اذ المكانية اذ هى المختصة بالفعلية وبالثانية
اذا المكانية اذ هى المختصة بالاسمية فالاولى باعتبار التخصيص والثانى باعتبار العكس كما
فصلناه انفا فان اذ وقعت فى كلام المصنف اولا واذا ثانيا فضمير بينهما للمكانية
من اذ واذا وزعم بعض الشراح ان المراد بالاولى اذ الزمانية وبالثانية اذا المكانية
وهو وهم اما اولا فلانه اهمال للحال اذ واثر الاهمال عليه لائح واما ثانيا فلان التمثيل
بالغير يقتضى التشابه بصدق ما ذكرنا نقوله وتخص على لفظ الفاعل المبنى للمفعول
اذ الاختصاص متحقق وقد يجعل الزمانى ايضا فهو على لفظ الفاعل اذن والتعليل بقوله
ايقاعا دليل على الاول نقوله وذلك لامتثال المكانية من اذ واذا نقوله اذ زار
عمرو اظهارا لما هو بصدده من اختصاص اذ المكانية بالجملة الفعلية الماضوية على ما
صرحوا به رحمه الله ذكر الفعلية اولا ومثلها بالماضوية ثانيا فاكتفى فى وجوب
الماضوية على التمثيل وقوله اذ فلان اظهار لما هو بصدده من اختصاص اذ المكانية
بالجملة الاسمية وظاهر هذا الكلام مشعر بما هو المشهور من اختصاص اذ واذا المكانيتين
كواحد ساوى الحق انه لا اختصاص بل ان هذا الكثرى لا كلى فتطلق قوله
اذ زار عمرو اى فاجاء زيارته بين اوقات كون زيد قائما دل الحديث بينا
نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل الحديث اى فاجا طلوعه
بين اوقات كوننا عنده صلى الله عليه وسلم وحقيقة المفاجاة حدوث الشئ
بغتة لشئ من غير سبق لعكره ترقب له من حيث لا يشعر به ومنه سمى الموت المفاجا
وتحقيق التركيب قد اودعناه فى شرح المصابيح فليرجع اليه قوله
اذ فلان قد طلع عليه ونحو خرجت فاذا زيد بالباب قال وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم كذا فى المفصل ومنه يظهر ان اذا
المكانية لا تختص كواحد منا او بينما واما اذ فقد ذكرنا فيما سبق مثاله
فى غير جوابه قوله فى جواب بينا وبينما ذكر الجواب تنبيه على ان فى كل من
هذين معنى الشرط يعنى ان كلا منهما ظرف متضمن لمعنى الشرط وسيجئ تفصيل
القول فيهما بعيد ذلك ان شاء الله تعالى قوله فبينا نحن نرقبه اتانا او

والاصمعي لا يستفصح الاطرحها في جواب بينا وبينما وانشد فبينا نحن نرقبه اتانا لان الظاهر
ان العامل في بينا هو الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه
على المضاف وغير بعضهم ان اذا في قولهم فوجئت فاذا السبع خبر م

معلق وفضة وزناد راعي نرقبه تنتظره ومنه الشيء المترقب المنتظر الوقوع والوفضة
الجعبة قال صدر الافاضل الوفضة جعبة السهام والمراد ههنا شيء مثل الخريطة
يكون للفقراء او الرعاة يجعلون فيها زادهم يعني المخلاة وروايته البيت وزناد
بالنصب عطفا على وفضة وقد نقض سيبويه على ان الزناد منصوب اذ هو على وفضة
معطوف لان الاضافة في الاول في تقدير الانفصال كانه قيل معلقا وفضة وزنادا راعي
ويروى وزناد بالجر عطفا على لفظ وفضة والزناد جمع زند وهو العود الذي تقدح به النار
وهو الاعلى والزندة هي السفلى فاذا اجتمعا قيل زندان والمعنى بين اوقات رقبتنا
هذا الرجل وانتظارنا اياه اتانا معلقا سائقا كان يضع فيه زاده ومعلقا رنده
وهذا كناية عن فقره اي اتانا فقيرا غير واصل الى مراده يعني ان اتيانه وان كان مسببا
الا ان اتيانه بهذه الصفة كان غير مترقب فافهم ل لان الظاهر في تعليل عدم
الاستفصاح الاطرحها وبيان له وتوضيح ذلك وكشفه انه لو جيء باذ واذا في جواب
بينا وبينما لزم هناك تقديم معمول المضاف اليه عليه اذ الظاهر ان العامل في بينا وبينما
هو الفعل المذكور بعد اذ ومضمون الجملة بعد اذا وهذا فاسد فينبغي ان تترك اذ واذا
في جوابهما وفيه نظر لانه يجيء في المتن من ان جوابهما انما يعمل فيهما اذا تجرد الجواب عن كلمة
المفاجاة والا فالعامل معنى المفاجاة المفهومة من الكلمتين واعلم ان المذكور في كتب القوم
في تعليل قول الاصمعي وجهان احدهما ان الاصمعي لا يستفصح الا الترك لعدم الفائدة
وبينما الكثرة مجيء جوابهما بدونها وثانيهما ان الاصمعي لا يستفصح الا الترك لعدم الفائدة
لان بينا وبينما مدلولان على المفاجاة فلا حاجة الى ذكرهما والكل ليس بشيء اما دعوى الاصمعي
وعوى لا برهان عليها كيف وان عليا رضي الله عنه قال بينا نستقبل بها في جبوته اذ عقدها
لآخر وفاته فذكر في جواب بينا اذ وهو من الفصحاء والبلاغة بمكان يجزعنه العقول ولا
يحول جوالبه او هام الفحول بالبرهان على دعواه ان كان ما ذكره المص لعله فلا يخفى فساد
انا اولا على ذكرناه وانا ثانيا فلانه لم لا يجوز ان يكون العامل محذوفا يفسره المذكور قال
الامام ابو الفتح عثمان بن جني في قوله اسعد راعه خير او ارضيت به فبينما العسر
اذ دارت مياسيره عامل بينا مضمر يفسره قوله دارت واما الدليل الثاني اعني التعليل
بكثرة مجيء جوابهما بدونها فهو ايضا فاسد اذ الكثرة في هذا الجانب لا تقضي منع فصاحة
الجانب الآخر نعم الاكثر افصح واما الكثرة غير فصيح فلا واما الدليل الثالث اعني التعليل
بعدم الفائدة فهو ايضا ليس بشيء لانا لا نسلم دلالة بينا وبينما على المفاجاة ولو سلم فالتأسيس
وضعي والاول التأسيس والتكرار ممنوع ولو سلم ففيه تكرير المفاجاة وتاكيدها ل
على الصحيح يريد ان في ان عامل اذا خلافا والصحيح ان العامل جوابه وهذا مقام تنكثر فيه

اقوال

اقوال فلنفصل فيه تفصيلا نكشف به حقيقة الحال وحاصل ان في ناصب اذا مذهبين الاول
ان العامل فيه شرطها اي الفعل الذي هو مدخول اذا على نمط متى وحيثما وايان الثاني ان
عاملها هو جوابها وعليه الاكثرون وعلى كل من المذهبين اشكال اما على الاول فلانه يلزم
منه ان يكون المضاف اليه عاملا في المضاف وهو ممتنع واما على الثاني فوجه الاشكال امور الاول
ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة واذا كان الجواب عاملا صارت
الجملتان واحدة او الظرف من تتمة الجواب والمعمول اذا وقع في جملة عاملا ان في ذلك
منفوس ممثل قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا
فان الجواب ههنا محذوف تقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولو كان العامل جوابه كان
المعنى لا اسبق شيئا وقت مجيئه وهذا ممتنع اذ الشيء انما يسبق قبل مجيئه واما ان جعلنا
العامل كان او خبر كان فلا يلزم هناك محذور ان لم نقل انه لو كان الامر كذلك لزم
في مثل اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يكون اكرمتك عاملا في ظرفين متضادين وفساد
ذلك معلوم عقلا وقصدا واما الاول فلان الحدث الواحد لا يقع تماما في زمانين مختلفين
واما الثاني فلان قصد المتكلم من مثل هذا الكلام وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان قيل
فهذا لازم في المذهب الاول ايضا لان جئتني اذن عامل في ظرف زمان احدهما اليوم
والثاني اذا اذ الكلام في اذا الزمانية كما صرح به المص لعله قلت نعم الا انه لا تضاد ههنا
بل لا اختلاف ايضا اذ اليوم اخص من وقت المجيء والعامل الواحد يصح اعماله في ظرف
زمان اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو قولهم اتيتك يوم الخميس وقت الظهر الرابع انه
قد يكون الجواب مقدرا بما يمنع عمله فيما قبله مثل ان في قولهم اذا جئتني فاني اكرمك
ومثل اذا المفاجاة في مثل اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ومثل كونه في العامل
للاعمال صفة في مثل فاذا انفق الناقور فذلك يومئذ يوم عسير فان عسيرا صفة وعمل
الصفة فيما قبل الموصوف ممتنع ومثل العامل في الآية المذكورة فان ما بعده لا يعمل فيما قبله لهذه
ان الاشكالات المذكورة في كتب القوم والجواب عن الاول ان اذا عند هؤلاء غير مضافة
الى الجملة الواقعة بعدها كما تقدم وفيه نظر اذ الكلام في اذا الزمانية كما نص عليه المص لعله وهو
ظرف فالجملة المذكورة بعده يجب ان يكون مرتبطة به اذ هي مختصة له بلا نزاع والا لزم
التخصيص اما ان يكون الجملة في موقع المضاف اليه او يكون ههنا في موقع الصفة له فان قولنا
اذا جئتني اكرمتك معناه وقت المجيء او وقت فيه مجيء ولا شك البتة لشهادة الذوق
والاستقراء ان على الاول لزم اعمال المضاف اليه في المضاف وعلى الثاني اعمال الوصف في
الموصوف وكلاهما فاسد وعن الثالث ان الشرطية عند اهل العربية قد للجزاء فالجملتان في التحقيق
جملة واحدة ولا ضير في ذلك قد حققنا هذا الموضع في حواشي المطول المفتاح وشددنا

اركانه بالبرهان الكبير هناك وعن الثالث ان امتناع مثل قولك اذا جاءني فلان اسبقه ممنوع فان سببه بسبب قوله متى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان قوله ولا يستقدمون معطوف على لا يستاخرون وان كان القوم يابون ذلك وقد حققنا في الحاشيتين فليراجع الاتيان ومن هذا القبيل قوله متى اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة وعن الرابع ان المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا على نمط قولهم ان جئتني اليوم فقد جئتك امس وعن الخامس انه اذا قصد الجواب بمثل ذلك فالعامل محذوف والجواب تفسيره وربما يجعل فالمنع والاطلاق كلاهما محذور والحق في هذا المقام هو التفصيل وهو المختار عند المحققين وخلاصة التفصيل ان ينظر في اذا فان تضمن معنى الشرط فالحكم حكم متى واخواته يعني ان العامل اذن يهمل كثيرا للجواب او قد تعتبر ان العامل نحو متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرط وعليه الجمهور لاجزاء ما في ذهب السيد شرفه قليلون وبرهانه في موضعه وان لم يتضمن اذا معنى الشرط بل هو ظرف صرف فالعامل اذن هو الفعل الذي هو في موقع الجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتك لان الفعل الذي هو في موقع الشرط فالمعنى هنا اجيئك وقت غروب الشمس ودليله ما فصلناه انفا من ان الشرط اذن مخصص للظرف البتة وهذا هو الحكم في الظروف المضافة الى الجمل بعدها فان الكل متخصص بمضمون جملة تلك الجمل اما على طريق الاضافة وهو اظهر واوجه واما بطريق الوصف فان قيل فليعتبر مثل هذه الجهة في صورة التضمن لمعنى الشرط قلنا لا معنى لاعتبار ذلك هناك اذ المعنى اذن في مثل اذا جئتني اكرمتك ان جئتني اكرمتك ولا معنى للتخصص هناك والتقصر على هذا القدر من التحقيق فانه بالذكر حقيق وبهذا يظهر ان كلام المصنف رحمه الله ليس كما ينبغي وان ما زعمه صحيحا غير صحيح

قوله جئتك بمضافة والتقدير فالسبع موجود بمكان خروجي واذا ظرف مكان على ما هو المختار عند المصنف او المجاجة لا ظرف زمان حتى يرد عليه انه كيف يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة اللهم الا بتجوز مضاف وقد فصلناه سابقا فقوله كما يقال خرجت فثم السبع يعني انه قد يقع موقع اذا ما يمتنع ان يعتبر فيه الاضافة فان ثم هنا خبر الشيء لانه اسم اشارة فهو معرفة فيمتنع جعله مضافا الى السبع اي فالسبع كائن ثم وذهب المصنف رحمه الله الى ان الصحيح قد يصح ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السبع حاضر او واقف اما اولا فلانه قد يصح بالجر نحو قولهم خرجت فاذا السبع بالباب ولا معنى لقولهم فبا لمكان السبع بالباب واما ثانيا فلان هذا هو الموافق لما هو الشايع المستفيض من كون اذا مضافة الى الجملة بعدها واما ثالثا فلان هذا هو المنطبق على جميع الاقوال في اذا هذه سواء كانت حرفا او ظرفا

مكانا

الرفع والنصب على حذف الخبر واما قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هي فلا يجوز الا الرفع عند سيبويه والكوفيون يجوزون فاذا اياها وسيجيء تمام الكلام في هذا المقام في الكلام في مسئلة

مكانا او زمانا واما الفاء في قولهم فاذا السبع اعني الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فقيل فصيحة منهم من يقول انه جواب شرط مقدر ولعلهم اراد وا انها فاء السببية قصد منها لزوم ما بعدها لما قبلها يعني ان مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال الرضي هي زائدة وردوا بانه لا يكون حذفها والاقرب الى التحقيق انها عاطفة فرجة المعنى ان خرجت فظهر السبع قوله الرفع والنصب قال الرضي على انه خبر المبتدا او هو زيد والنصب على انه حال والخبر محذوف فقوله على حذف الخبر متعلق بالنصب وحذف الخبر مع لا يقال كيف يجوز ان ينصب على الحال فيخرج الى الحذف بان يكون اذا اخبارا على ما تقدم آنفا كما اشار اليه بقوله وعن بعضهم ان اذا خبر دوما كذا ظاهر لانه مع لزوم ان يكون اذا مبتدا او الصحة له ايضا قمت اذا قوله واما في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هي لا يجوز زيد قائم الا الرفع لخبر ان اعني قائم والكوفيون يجوزون نصبه فيقولون خرجت فاذا زيدا قائما ففي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هي لا يجوز الا الرفع على الاول ويجوز النصب على الثاني بان يقال فاذا هو اياها بدل هي وانكر سيبويه نصبه لما سياتي في المناظرة التي جرت بينهما وقصة ذلك ان سيبويه قدم على البرامكة فقوم يحيى بن خالد على الجميع منهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وحلف فساله عن مسئلة فاجاب فقال له اخطات ثم ساله ثانيا وثالثا وهو هكذا يجيبه ويخطئه فكان يقول له اخطات فقال له سيبويه هذا سوء ادب فاقبل عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة فساله الفراء عن شيء فاجابه سيبويه فقال له الفراء اعد النظر فقال له سيبويه لست الكلمك حتى تحضر صاحبك يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال له تسئلني او اسالك فقال له سيبويه بل انت تسالني عن مسالة هذا المثال فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلدكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد قدم عليك من اهل البلدين فتخيرون وتسالون فقال يحيى وجعوا الصفة فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس واقام بها حتى وصل الى رحمة الله تعالى ولم يعد الى البصرة وقال ان العرب ارشوا على ذلك وانهم قد علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فوافقوه ويروى انهم اذا سئلوا اقالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب فقال سيبويه ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تقدر عليه لقد ورد بعض الثقات هذه القصة في عدة من الكتب وفي ذكرها اطالة وقال المصنف رحمه الله وجدت هذه الحكاية في بعض الكتب على غير هذا الوجه وهو انه سال الفراء سيبويه في مجلس الرشيد عن هذه المسئلة فقال سيبويه

وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها وبينهما بكذا مشبعة او متصلة بالمبتدا

فاذا هو اياها وخطاه الكسائي فاذا دخل العشرون من شعبان فقالوا فاذا هو هي فسكت سيبويه والى هذا اشار المصنف رحمه الله بقوله وروي عن بعضهم في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه وعلم ان المعمول عليه هو الرواية الاولى وان الحق ما قاله سيبويه وانه ظلم من كان يناظره عليه وان ما ذهب اليه الكوفيون من نصب الجزء الاخير ليس بوجه ظاهر بل هو متعسف الى تاويل فلا جرم ذكره الشيخ بتاويل وجها الاول هو ما ذكره الشيخ ابن الحاجب لخطائه في الامالي وحاصله ان اياها نصب حال من الضمير في الجار المحذوف في الاصل فاذا هو موجود كائن مثلها فحذف المضاف فانفصل الضمير واتصبت على الحال بطريق النيابة على نمط قولهم مضى وهلا ايا حسن الثاني انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلمع لمعتها فحذف الفعل ثم حذف المضاف فصار كما ترى الثالث ان اذا المفاجاة ظرف فيه معنى وجدت يعمل عمله الا ان معنى مفاجاتك للشيء وجدانك له فجاة هذه هي الوجوه المذكورة في تاويل النصب المذكور الكوفيون وذكروا غير ذلك ايضا والكل فاسد والبناء على الفاسد اخو البطلان ولهذا سمى بعض المحققين اذا هذه فجاءة الكوفيين اذا قيل لها احملي قالت انا طاير واذا قيل لها طيري قالت انا جمل وكيف لا يكون كذلك وان اذا هذه ان كان ظرفا كان من الظروف فينبغي ان يكون حكمها حكمها وان كان فعلا يجب وجود طالبها ليعمل ومفعولين

قوله حرف مفاجاة اشارة الى ما ذهب اليه الاخفش من ان اذا المفاجاة حرف على ما فصلناه لك سابقا الا ان قوله عند وقوع الجملة بعدها مشكل اذ المذكور في كتب القوم ان اذا هذه حرف عند هولاء مطلقا سواء كان بعدها جملة او لا فلا معنى لهذا التقييد رواية ودراية ولعل المصنف اراد انه اذا وقع بعدها مفرد وقع الاحتياج الى تقدير الخبر وهذا الاحتياج يندفع بجعل اذا خبرا على تقدير جعله ظرف مكان ولو جعل اذا حرفا وجب تقدير خبر والاصل عدم التقدير وهذا التوجيه حسن لو ساعده نقل قوله هكذا حال من ضمير الخبر اي على الهيئة التي هما عليها وقوله متبعة او متصلة بيان لمعنى كونها كائنا في الاصل بين وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما حاولوا النقل من هذا الباب الى باب او الغى الاضافة الى الجملة جعلوا زيادة الفاء في الاول وزيادة ما في الثاني دليلا على ذلك وجعلوا التغير اللفظي مرتبة مشعرة بالتغير المعنوي فقوله متبعة متعلق بالاول وقوله او متصلة بما متعلق بالثاني يعني ان بينا كان اصله بين فاشبعت فتحة النون فتولدت الالف من اشباع الفتحة كالتي في قفا ثم حذفت الالف المعلومة لانه كانها اعتبر وقصد عليه الالف قد يؤتى به للوقف كخوانا والظنونا واما بينما فاصله ايضا بين زيدت عليه ما الكافة لكنه كافة لها عن الاضافة المعلومة فبين ظرف يستعمل في الزمان والمكان واصل بين لغة مصدر بمعنى الفراق فقولهم جلست بينهما معناه مكان فراقهما وقولهم بعدت هذا بين خروجك ودخولك معناه بعدته زمان فراق الخروج والدخول فحذف المضاف اعني المكان في الاول والزمان

في الثاني

والعامل فيهما الجواب اذا كان لا مجرد عن كلمة المفاجاة والا فمعنى المفاجاة المتضمنة اياه

٢

و الزمان في الثاني واقيم المضاف اعني لفظ بين مقامه فظهر انه يستعمل في الزمان والمكان لكن اذا زيد عليه الالف في الاول وما الكافة في الثاني اختص بالاضافة الى الجملة وبازمان قال هذا قال المصنف رحمه الله وهما بهذا من الظروف الزمانية اللازمة الاضافة الى الجملة الاسمية يعني كان في الاصل مستعملا في الزمان والمكان فبعد التغير صار مختصا بالزمان وكان في الاصل مضافا الى المفرد فبعد التغير صار مختصا بالاضافة الى الجملة الاسمية نحو بينا زيد قائم اذ جاء في عمرو وبينما زيد قائم اذ جاء في بكر فتقول لبينا زيد قائم تقديره بين اوقات زيد قائم اربين اوقات قيام زيد فبينا في التحقيق مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف زمان المضاف اعني لفظ الاوقات والقرينة المشوقة به الاستهار الى آخره ان المضاف الى الجمل هو الازمنة دون الامكنة او قد يجيء انه لا يضاف ظروف المكان الى الجمل الا حيث وما عداه من الظروف المضافة الى الجمل هو الزمانية لا غير فان هذا هو المتبادر الى الفهم فلما صار المضاف محذوفا اقيم لفظ بين مقامه فصار بين نقيض زمانا اذ قد تقرر ان بين وان كان ظرفا الا انه يدور زمانية ومكانية على المضاف اليه فان كان مضافا الى الزمان سميناه ظرف الزمان كقولك جئتك بين يوم الجمعة والاحد وان كان مضافا الى المكان سميناه ظرف المكان كقولك جلست بين زيد وعمرو فان قيل كثيرا ما تضاف بين الى الاعيان كقولهم هذا المال اعني الفرس مشتركا بين زيد وعمرو والى الاحداث نحو جئتك بين قيام زيد وقعوده فكيف حكمه اذن قلنا اما الاول فيجوز ان يكون بمعنى المكان اي هذا المال بين مكانهما واشتراك المكان مستلزم لاشتراك ذي المكان بطريق الكناية على نمط قوله تعالى فاما من خاف مقام ربه فان الخوف من المكان كناية عن الخوف الى المكان فصح وقوعه خبرا عن العين فافهم ولو سلم فطرفيته في هذه الحالة باعتبار تقدير في فلا يرد ظرف زمان ولا مكان على نمط كيف وقد مر عليك تفصيله وكيفية كونه ظرفا واما الثاني فهو ظرف زمان اربينا اوقات قيام زيد وقعوده وبالجملة فلما صار بين وبينما بالتغيير المذكور صار كل منهما مختصا بالاضافة الى الجملة فهما في الظاهر مضافان الى الجملة المقدرة بالحدث وفي التحقيق مضافان الى زمان محذوف مضاف الى تلك الجملة نقوله متبعة على لفظ المفعول اي متبعة فتحها لما بينا او على الفاعل باسناد ه الى بينا وعلى كل تقدير فالمجاز عقلي في النسبة الاسنادية وانما قيد الجملة بالاسمية لان بينا وبينما لا يضافان الى غير الاسمية لشهادة السمع والاستقراء وكلامه ظاهر في ان كلا منهما لا يجوز اضافته الى المفرد وليس كذلك لان بينا يجوز ان يضاف الى المصدر دون بينما فيجوز ان يقال بينا قيام زيد جاء في عمرو نا القوم اطلقوا ذلك في كتبهم وكلام الجوهري ان هذا مختص بالاصمعي لانه قال وكان الاصمعي يخصص بعد بينا بالحين الخ

نعم صاحب الكافي منع تنزيه غير المكان والزمان مضافين بين الى ظرف مكان لانه مضاف ح

اذا اصلح في موضعه بين وتشتد قول ابي دوس بالكسر بنا تعشقه الكماة ودروعه • يومئذ أنيح له جوئ سلفع • وغيره برفع ما بعد بينا وبينما على الابتداء والخبر انتهى قول والعامل فيهما شروع في بيان عامل بينا وبينما وحاصل كلامه على ما يدل عليه عبارته ان في عاملها تفصيلا فيشترط في الجواب ان كان مصدرا بكلمة المفاجاة فالعامل هو المفاجاة المفهومة من لفظ المفاجاة فالتقدير في قوله بينا نحن عنده اذ طلع جبريل عليه السلام بين اوقات كوننا عنده فاجاء في ظلوعه ولا يجوز ان يكون العامل هو بعد كلمة المفاجاة لانه تمنع عمل ما بعد اذ المضاف اليه في ما قبل المضاف وان تجرد الجواب عن كلمة المفاجاة فالعامل هو الجواب نفسه نحو بينا زيد قائم جاء في عمرو اذ لا يخفى ورود هذا التفصيل ذكره المص لصاحبه واختاره وهو غير بعيد من جهة المعنى الا ان المذكور في كتب القوم طريقان احدهما انه ان تصدر الجواب بكلمة المفاجاة فالعامل هو الجواب والا فالعامل مضمر تفسره المذكور والا فالعامل الجواب وقد فصلنا هذا فيما سبق فلا نعيده وثانيهما انه ان لم يتصدر الجواب بكلمة المفاجاة فلا اشكال وان تصدر بنفسه تفصيلا وحاصله انه ان جعل كلمة المفاجاة حرفا فالعامل هو الجواب اذ لا يخفى هنا ويجوز ان يكون كلمة المفاجاة زائدة كما في نمط واذا واعدنا وحتى اذا اسلكوهم وقد مر عليك تفصيل وعلى هذا ايضا لا اشكال وان جعل ظرف مكان فالجواب هو العامل فيهما اي حينا وبينما واذا فقول بينا زيد قائم اذ جاء في عمرو جاء في عمرو حين اذ وقت قيام زيد في ذلك المكان او في مكان قيامه وان جعل ظرف زمان فهما مضافان الى الجملة بعدهما محركان عن الظرفية مبتدأ آن خبرهما بينا وبينما فالتقدير في المثال المذكور وقت مجئ عمرو حاصل بين اوقات قيام زيد فقوله المتضمنة صفة جارية على غير من هي له فلذا ابرز الضمير لوجوب الابراز في الصفات فالمتضمنة في الظاهر صفة للمفاجاة وفي الحقيقة صفة لكلمة المفاجاة فلو قرئ المتضمنة بلفظ اسم المفعول فلا حاجة الى الابراز لتذكير لفظها لكلمة المفاجاة وضمير اياه لمعنى المفاجاة قول وحيث • اراد ايضا من الظروف الواجبة الاضافة الى الجملة الا انه ظرف مكان فهو عطف على بينا وبينما وحيث مبني لازم وروي في بنائه الحركات الثلث في الثاء فالضم وهو المشهور تشبيها بالغايات اذ الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر غير ظاهر والكسر لالتقاء الساكنين والفتح للتخفيف وبعضهم جعلوه مبنيا وقوله لكي لم حيث لا يعلمون فيمن كسر يحتمل الجر كسرة الاعراب وكسرة البناء والمص لصاحبه عنده في المبني اللازم ولعله لم يعتبر كونه الاعراب والا فيكون عارضا وقال ابن الحاجب لصاحبه بني حيثما وهو موضع المكان بسبب وصف تضمنه الجملة شابه الموصول في الاحتياج الى العصبة فبني بناءها والحق المص لصاحبه امر حيث فجعله ظرفا ومكانا وكلاهما اكثري لا كلي اما ظرفيته فلانها غاية

وحيث للمكان م

لا لازمة

لا لازمة فانهم قد صرحوا بان الغالب انها في محل النصب على الظرفية او في محل جر بمن وقد يجر بغيره ايضا وقد يقع مفعولا به اتفاقا وعليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان قوله حيث يجعل رسالته في موقع المفعول به لفعل معلوم بالقرينة اي يعلم مكانا يضع فيه الرسالة ويجعلها فيه ولا بد من تقدير الناصب لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول على ما صرح به المص لصاحبه في آخر الكتاب والقوم يصرحون بان حيث في حيث سهيل في موقع النصب على انه مفعول لترى وهو ظاهر كلام المفصل لانه قال في تفسير حيث سهيل اي مكان سهيل وسيجئ تمامه في البيت قالوا وقد يقع حيث مميزا على ما حكي من قولهم هي احسن الناس حيث نظرت نظرا اي هي احسن الناس وجها واما مكانية فهي ايضا اكثرية لا قطعية او قد تستعمل في الزمان ايضا وعليه قوله للفتى عقل يعيش به • حيث تهدي ساقه قدمه • او المعنى مدة مشيه وتنقله اي ما دام حيا في الدنيا والقوم يتمسكون به وما قوله تعالى وامضوا حيث تؤمرون على ان حيث مستعمل في الزمان اما البيت فلان معناه على ما ذكرنا واما الآية فلان المعنى وامضوا في وقت تؤمرون بالمضي فيه نفيه اسنا الى قوله فاسرها بهلك يقطع من الليل وكلاهما ليس بشيء ذلك قول ويضاف الى الكلمتي الجملتين اي الاسمية والفعلية اذ هو كما ذكرنا من موضع المكان النسبة المفهومة من الجملة وكل من الصدرين كاف في هذا المعنى فصحح اضافته اليهما وهذا ظاهر الا ان قوله ويضاف معناه انه يجب اضافته الى الجملتين حتى يترتب عليه الشذوذ الذي اشار اليه بقوله وقد شذ اضافتها الى المفرد فظاهر كلام المص لصاحبه ان اضافته الى الجملة واجبة وان البيت شاذ وظاهر كلام ابن الحاجب لصاحبه ان اضافته الى الجملة غالبة كثيرة وان البيت من الغالب المكثور وهذا ايضا ظاهر لا خفاء فيه انما الخفاء في انه اذا اضيف الى المفرد فهل هو معرب او مبني قبعضهم يجعلونه مبنيا لقيام علة البناء فيه والا لا ينافي البناء كما في قوله تعالى من لدن حكيم عليم وبعضهم يجعلونه معربا لزوال علة البناء وهي اضافته الى الجملة وقال الامام ابو الفتح عثمان بن جني في كتابه المسمى بالتمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها قول اما ترى حيث سهيل طالعا • كما يضئ الكوكب الغرقدا فانه يروى سهيل مجرورا ومرفوعا فالاول اضافة حيث الى المفرد والثاني اضافته الى الجملة اي حيث سهيل موجود وعلى الاول قرئ حيث بفتح الثاء لانه معرب والقوم يعتذرون بان حيث هنا في موقع المفعول به لترى وفيه اشكال لان ترى ان جعل من رؤية البصر فلا تقتضي الا مفعولا واحدا فلو جعل حيث سهيل مفعول ترى كان المعنى ترى مكان سهيل طالعا ان كان حالا من المفعول ورد عليه ان الطالع سهيل نفسه لا مكانه وان كان حالا من المضاف اليه ورد عليه انه ليس في المضاف معنى الفعل وامتنع البدل ايضا وان جعل

وقد شذ اضافتها الى المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا م

ة

ة

ولا بمعنى حين وهى لوقوع الشئ لوقوع غيره ولا تضاف الا الى الجملة الفعلية لفظا بها بحق من المجازاة

من رؤية القلب لم يستقم المعنى لعين ما ذكرنا اللهم الا ان يجعل المكان مجازا والنظر استعارى سهيلا طالعا او يجعل كناية عن طلوع سهيل فان طلوع المكان يستلزم طلوعه والطلوع فى النار ارتفاع لهبها واشتعال شعلتها والله اعلم قوله ولا بمعنى حين حال من ضمير الجر اى لا من الظروف اللازمة حال كونه بمعنى حين والتقييد تنبيه على ان لما جاء لمعنى غير معنى حين ولتفصيل ذلك تفصيلا وجيزا يجعل لك نبراسا امره بصيرا اعلم ان لما على ضربين الاول انه حرف جازم للمضارع دالة اذن على نفى صفات الجزم والنفى القلب وهذا هو الذى ذكره المص لحرفيته فى الحروف الجازمة للمضارع وسيفصل لك انها واحكامها هنا كان شاء الله تعالى الثانى انه حرف استثناء بمعنى الا وهو اذن يدخل على الجملة الاسمية وعليه قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فمن شدد الميم اراد ما كل نفس الا عليها حافظ كحفظة وتدخل على الماضى لفظا لا معنى كقولك سألتك لما فعلت اى ما سألتك الا فعلك وبالجملة هذا القسم كثير فى التنزيل واستعمالاتهم ولقد انكر الجوهرى هذا القسم انكارا واصر على انكاره اصرارا لانه قال قول من قال انى بمعنى الا فليس بشئ فى اللغة الضرب الثالث انه ظرف يختص بالماضى فتقتضى جملتين كون وجود مضمون الاولى سببا لوجود مضمون الثانية كقولك جئتنى لما زيد اكرمته وهذا معنى قوله وهى لوقوع الشئ لوقوع غيره يريد ان لما لتعليق حصول مضمون جملة باخرى فبهذا الاعتبار اشبه الشرط والجزاء وان لم يكن كذلك حقيقة اذ هو ظرف حقيقى بمعنى حين ولهذا اتى لفرها بحق من المجازاة القائمة بين الشرط والجزاء ولما كان واضح الدلالة على الوجود للوجود وسماه القوم حرف وجود لوجود ولبعضهم لسمه حرف وجوب لوجوب ولا نطنن انه حرف كما يشوبه تسميتهم هذه وكما يشوبه تسمية سيبويه له بلو قولك لما لوقوع امر لوقوع غيره كلو فانه اسم ظرف لا حرف بل الحرف فى اطلاقاتهم بمعنى الكلمة واللفظ واليه اشار صاحب الكشاف بقوله وقد وجدناهم متسامحين فى تسمية كثير من الاسماء التى لا اشكال فى اسميتها كالظروف وغيرها بالحروف ومتعاملين الحرف فى معنى الكلمة قال ابن السراج رحمه الله وتبعه الشيخ ابو على الفارسى وابن جنى وجماعة اقوى انها ظرف بمعنى حين كما ذكره المص رحمه الله وقال ابن مالك رحمه الله انها ظرف بمعنى اذ وهذا اجيد اذ هى مختصة بالماضى وبالاضافة الى الجملة وكلام المص رحمه الله وان كان ظاهرا فى اختصاص ما بالفعلية الا انه لا اشعار فيها بالاختصاص بالماضوية قوله والعامل الجواب لانه ظرف لا بد له من عامل ولا مانع فى جوابه من عمله فيه فان قيل هذا منقوض بقولهم لما اكرمنى امس اكرمتك اليوم فانه لو كان فى ظرفا وكان عامله جوابه لزم منه محال اذ الواقع فى اليوم يمتنع وقوعه فى امس قلنا هو ماول على نمط قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان معناه ان ثبت انى كنت قلته فقد علمته فالمعنى ههنا انى ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك اليوم ولقد عزت

حماعة من

والعامل الجواب وليس من الباب كلى وان كان ظرفا للازمة للجملة متضمنة معنى المجازاة لانها كل اضيف الى المصدر الساد مسد الظرف منصوب على الظرفية

جماعة من النحاة بهذه الشبهة فمنعوا الاسمية والظرفية فى لما وزعموا انه حرف شرط كلو على ما هو ظاهر كلام سيبويه فان قيل فى تعول فى قولهم لما اسلم دخل الجنة فلو كان فى ظرفا معمولا للجواب لما جاز قلنا معناه لما ثبت اسلامه دخل الجنة وقد يجاب بانه وظيفان ذلك الوقت واما جواب لما فالجمهور على انه فعل ماض بدون الفاء ما جاء فى فصيح الكلام الا بهذا القول كقولك لما فلما نجاكم الى البر اعرضتم فلما جاء هم ما عرفوا كفروا به واجاز ابن مالك رحمه الله وقوع الجملة الاسمية جوابا له بشرط ان يكون معها واو او اذا المفاجاة استدلالا بقوله تعالى على الاول فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وعلى الثانى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون واجاز غيره وقوع المضارع جوابا له استدلالا بقوله تعالى ولما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا والكل باطل عند الجمهور اما الاول فلان الجواب محذوف فى المذكور تفريع وتفصيل له اى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد واما الثانى فلان المعنى فلما جاءهم الاشراك واما الثالث فلان الجواب جاءته والواو زائدة على نمط قوله تعالى ولما جاءها وفتحت ابوابها على رأى او محذوف ويجادلنا مرتبط به اى اقبل يجادلنا قوله وليس من الباب يعنى باب المبنى اللازم المضاف الى الجملة لان ما انما مصدرية قائمة مقام الظرف على نمط قولهم آتيك خفوق النجم او موصوفة بمعنى حين والعائد محذوف وعلى كل تقدير فليس هناك اضافة الى الجملة فقولهم كلما قمت معناه على الاول كل قيام لك اى كل زمان قيامك قمت وعلى الثانى كل حين قمت فيه قمت فلفظ كل فى الصورتين نصب ظرف لان ظرفيته باعتبار المضاف اليه وعلى كل تقدير فهو مضاف الى المفرد لا الى الجملة وبهذا ينبغى ان يحمل كل الحق به ما ان اذا كان كلمة برأسها ولفظ بنفسها على ما يذهب اليه الكسائى فهو من الباب قطعا فقوله وان كانت فى الظروف معناه انه ان لم تكن من الظروف فليس من الباب بالطريق الاولى اذ الباب عبارة عن المبنى اللازم للدلالة على الظروف فعند انتفاء احد الامرين اذ لم يكن من الباب فعند انتفائهما جميعا بالطريق الاولى على ما لا يخفى قوله متضمنة حال من ضمير الجر خبر كان او خبر بعد خبر والمجازاة مفهمة من فحوى الكلام كالتعليل منها لما يشتمل على اذ على ما فصلناه فى اذ لانها علة للشئ اضيف الى المصدر يعنى ان ما مصدرية فهى مع ما دخولها فى المصدر فكلى فى التحقيق مضاف الى المصدر وهذا المصدر المضمن نائب مناب الظرف يعنى ان الظرف كان مضافا الى المصدر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتقل اعرابه اليه على نمط واسأل القرية وهذا معنى قوله منصوبة على الظرفية لفظا منصوبة منصوبة حال من ضمير الساد لام ضمير اضيف فانه فاسد فقوله الساد

وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى شيء ومنه ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه
من معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ

مسد الظرف معناه القائم مقامه وهذه الكلمة بمنزلة الحقيقة في هذا المعنى عرفا وهي في الاصل
مصدر فلذا لم يجئ الا ... وقد يقع ... عبارة الكشاف وقد حققنا ذلك هناك
قوله ونحو معطوف على ما قبله من حيث المعنى كأنه قيل ما مصدرية ونحو ما نكرة
موصوفة قوله ما جاء على لفظ الحرف يعني ان ههنا اسماء هي مبنية لازمة اذ هي على
صورة الحرف لفظا او تقديرا احترازا عن نحو الى بكسر اللام لانه واحد الآلاء فهو اسم معرب
وان كان صورته صورة الى التي هي حرف لانه وان لم يكن هناك بينهما فرق صورة الا
ان بينهما فرقا من حيث التقدير لان الف الحرف غير منقلبة والف الاسم منقلبة كذا ذكره
المص في حواشيه ثم قال وما عثرت على كلام احد يصرح بانه ثم انقلب واعترض عليه بانه لا حاجة
في الاحتراز عنه الى ذلك لحصول الاحتراز عنه بقوله مع قرب معناه من معناه فان
معنى الى الاسمية النعمة ومعنى الى الحرفية الانتهاء فاين احدهما عن الاخر فالاوجه ان يقال
فائدة التقييد التنبيه على ان ما جاء على لفظ الحرف يحتاج في كونه من المبني اللازم الى امور
ثلثة الاول ان يكون لفظه لفظ الحرف والثاني ان يكون لفظه تقديرا حتى لو كان حرف احدهما
منقلبا لكان الاخر كذلك والثالث ان يكون معناه قريبا من معنى الاخر ولا يلزم
الاستغناء بالقيد الاخير عن الباقي والقيد الثالث لا بد منه اذ لو اتحد المعنيان
لما اختلف اللفظان لان الترادف في المعنى يوجب التوافق فيما نحن بصدده ههنا
فهذا القيد كاشف عن الاحتمال ونفي الاتحاد والمقصود هو المعنى الثاني لا الاول لانه فاسد قطعا
او هو منقوض بمثل الى من جهته نقضا ونفس هذا التقييد تنبيه على هذا المعنى رمزا
فافهم فانه دقيق جدا وبهذا التحقيق المبني على التدقيق ظهر ضعف ما قال ان معناه ان الحرف
مشروط في دلالته على معناه اقترانه بالغير بخلاف الاسم فانه غير مشروط فلو قال مع ان
معناه معناه لزم التساوي وضعا وهو فاسد قطعا وكذا ما يقال ان معناه ان معنى
احد اللفظين جزء ما تعلق بمعنى الاخر اسما ثم ان المص في حواشيه ذكر في التمثيل تحت الالفاظ
فان كلا منها جاء حرفا وجاء اسما ومعنى الحرف قريب من معنى الاسم لانه اخص منه خصوصية
تمنعه من ان يكون ملحوظا بنفسه بحيث يمتنع ان يكون محكوما عليه او به وهذا الذي ذكره هو المشهور
الذي يعرفه كل احد وههنا غير هذه المذكورات كمن فانه اذا كان تبعيضية فقد جاء
اسما بمعنى البعض مشتقا من لفظ البعض صرح بذلك النحاة والثقات وحملوا عليه كلام صاحب
الكشاف في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ان من تبعيضية مفعول به
ورزقا مفعول له اي فاخرج به بعض الثمرات ليكون رزقا لكم ومن ذلك حاشى فانه
جاء حرفا وهو المشهور وقد جاء اسما بمعنى التنزيه والبراءة قال صاحب الكشاف في قوله
حاشى لله ما هذا بشرا حاشى حرف يفيد معنى التنزيه والبراءة والدليل عليه

قراءة

ومنه كلمات جاءت على نظام الضبط فلا بد من عدها وهي الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم
وقد وقعت في اول الوهلة بالالف واللام وهي علة بنائها على ما ذكروا من تضمن معنى اللام الكسر

قراءة من قرأ حاشا لله بالتنوين وترك تنوينه في المشهورة لكونه على صورة الحرف
قوله فانها نظام الضبط اي لا يمكن انتظامها في سلك جامع بينها وبين
غيرها ولا تنتشر اذ ليس لها قاعدة كلية تنطبق عليها وعلى غيرها كالموصولات
ونحوها والنظام الخيط الذي ينظم فيه اللؤلؤ وخيانته عبارة عن عدم شموله له
يعني ان الضبط لا يقدر على ادراج هؤلاء تحت نفسه او ان الضبط فاتها وما
قبلها وكان الواجب عليه ان يفعل ذلك فكان تركه كالخيانة فقوله نظام الضبط
اما من قبيل لجين الماء او تشبيه للضبط بمن له نظام فهو استعارة مكنية وتخييلية
والمقصود ان هؤلاء غير مندرجة تحت قاعدة ويرد على ظاهره ان كثيرا
من الكلمات بهذه المثابة ولذا اورد جار الله الآن في سلك متى واين في المفصل
قوله فلا بد من عدها اي تعديدها وتفصيلها واحدا فواحدا فالظرف مستقرا
لغوا والنحو والتشبيه معتبر والاول مذهب الجمهور قوله وهي الزمان الذي يعني هذه الكلمة آنفا
معناها الزمان الحاضر الواقع كلام المتكلم فيه وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
واما الآنف فمعناه الساعة المتقدمة على الزمان الحاضر وفي التنزيل ماذا قال آنفا
اي الساعة التي قبيل ساعتك هذه قوله وهي علة بنائها اي وقوعها في اول الامر
اي في اول الوضع علما بهذه الكلمة فضمير هي للوقعة المستفادة من وقعت
او للوقوع المفهوم منه وتأنيث الضمير باعتبار الخبر وهذا احسن وقد سبق ذلك
في اول الكتاب قوله على ما ذكر تنبيه على الاختلاف او اشعار بضعفه اما الاول
فتفصيله ان في سبب بنائها خلافا فالسبب عند بعضهم تضمنه معنى الاشارة لان
معناه هذا الوقت وعند السيرافي شبهه بالحرف في عدم التصرف بلزوم اللام م
ولا كذلك سائر الاسماء فانها تنكر تارة وتعرف اخرى وعند ابي علي تضمنه اللام
كامس واما اللام الظاهرة فهي زائدة وليست للتعريف لان شرطه ان يدخل
مرة وينزع اخرى والآن الى الآن لم يسمع مجردا عنها وعند الفراء اصله فعل
من آن يئين بمعنى حان ثم ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل
فكان مبنيا لانه فعل ثم قال ونظيره نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال
فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء والحكاية
ثم هذه الوجوه هو مذهب الشيخ ابي علي وسائر الوجوه ضعيفة واما الثاني فلان اللام
الظاهرة لما كانت للتعريف جاز ان يكون تعريفها بشيء آخر بان يكون موضوعا
لجنس الزمان الحاضر فيكون علم جنس كأسامة قوله فمن يرى بناءه على الكسر
وهو مذهب الحجازيين وهذه هي اللغة العليا على ما يجيء في غير المنصرف تفصيله

قوله ضعيفة اما الاول فلان ... جميع الاعلام ... المعرفة ... واما الرابع
... المفعول ... وقيل كذا وقال
... الفعلين ... ليس ...
... [illegible]

وقط وعوض وهما زمانان اسمان للماضي والمستقبل على سبيل الاستغراق ولا يستعملان الا مع النفي
رضي لبانا ثدي أم تقاسما بأسحم داج عوض لا نستفرق وفيهما لغات)

وانه معرب عند تميم قوله وهما زمانان الماضي والمستقبل على طريق اللف والنشر الاول
للماضي والثاني للمستقبل فمعنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما وقوله
على سبيل الاستغراق اشارة الى وجه بنائهما يعني انما بنيا لتضمنهما معنى من والى اما
قط فلان معنى قولهم ما رايته قط ما رايته من اول عمري الى هذه الساعة واما عوض فلان
معناه من هذه الساعة الى الابد ومنهم من يقول وجه بنائهما تضمنهما معنى اللام المعرفة
عوض معناه عوض العائضين وقط بمعنى نفي المضي ومنهم من يقول انما تضمنهما لام التعريف
لانهما موضوعان للاستغراق فهما معرفتان من حيث المعنى متضمنتان لام التعريف واما بناؤهما
على الضم فلان عوض شبه بقبل وبعد لابدي الى اذا به اذا كان مالمضاف اليه معه مذكورا كقو
عوض العائضين اي دهر الدهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان مابقي في الدار
وابر اي ذو دهر وبني قط على الضم تشبيها له بحيث عوض فان قيل فليكون عوض مبنيا على
او قوله وجد حالة اعراب في الجملة قلنا ممنوع فان المحكوم عليه بلزوم البناء هو المقطوع عن المضاف
اليه ونظيره اي اذ اضيف حصل هذا غاية التوجيه لهذا الكلام وفيه بحث
لانه يلزم منه ان يكون قبل وبعد مبنية والمنصوص خلافه اورده في الفصل
فليتامل قوله والاستغراق الا مع النفي يريد انه اكثري لا كلي والعلة في حكم
العدم والا فكل منهما يستعمل في الاثبات اما الاول فكقولهم كنت اراه قط
اي دائما وكقولهم هل رايت الذئب قط فالاول لاثبات ظرف والثاني لاثبات
لفظ النفي معنى واما الثاني فكقولهم كنت افعله عوض قوله رضيعي لبان الخ
البيت للاعشى في مدح المحلق بكسر اللام من بني ابي بكر بن كلاب بني بني
عامر كان ملكا من ملوكهم وسموه بالمحلق او كان من دأبه ان يحلق وجوه الخيل
والبيت هكذا لعمري لقد لاحت عيون كثيرة ... الى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها ... وبات على النار الندى والمحلق
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما ... بأسحم داج عوض لا يتفرق
الى ضوء نار اي عيون متوجهة الى ضوء
ناره والبقاع المكان المرتفع وتحرق مضارع حذف تاؤه من تحرق الشيء
بالنار اذا احرقه واسناد تحرق الى النار مجازي من قبيل الاسناد الى الملابس النار
اذا تحرق وقودها وكان دأب العرب انهم كانوا يوقدون النار للاضياف على
الاماكن المشرفة والمواضع المرتفعة قصدا الى الاشتهار بالكرم كانوا يوقدونها
بالعود الطيب الرائحة ليهتدي اليها العميان وتشب من شب النار اذا وقدها
المقرور الذي اصابه القر بضم القاف وفتحها البرد ومنه قولهم للمولود قرة العين فان العين
عند العرب في البرودة لان بلادهم حارة والندى الجود والسماحة واللبان

بكسر اللام

ولدا وفيه لغات مبناة كدن ويشبه نونها بالتنوين)

بكسر اللام لبني المراة خاصة ورضيعي نصب حال من الندى والمحلق او جر
بدل من مقرورين او وصف له ندى ام بدل من محل لبان بدل اشتمال او هو
منصوب بتقدير اعني قيل رضيعي لبان ثدي ام ويرد عليه ان الرضيع صفة
مشبهة وهي لا تعمل النصب اصلا ولذا قال جار الله رواية الاضافة اوضح
اللبان الى الندى افصح من التنوين ولو نون كان نصب بمضمر اي رضعا توءمين
رضيع اللئيم الا ان يقال الرضيع فعل بمعنى المرضع كالبديع بمعنى المبدع وبالجملة ملخصه
ان الندى وهذا الرجل اخوان رضعا لتلازمهما وعدم انفكاك احدهما عن الآخر
وتقاسما اي تحالفا واسحم الداج الليل او الاسحم الاسود والداج الشديد الظلمة
وليس بمقسم به بل هو ظرف مجرد لليل تقاسما فان قلت هل للتقييد بالظرف
فائدة قلت نعم اذ الليل سبب لاجتماع الاحباب وطرق لهم استئناس الاحباب ولذا
قالوا الوحدة كل الداء لما حصل المطالب ولما سهل الوصول الى المآرب والمقصود
بذكر البيت التمثيل لعوض لا الاستشهاد وترك التمثيل في قط لوضوحه واشتهار مثل
ما رايته قط قوله وفيهما لغات اما قط فلانه يجوز فيه ضم القاف مع ضم الطاء
تشديدا وتخفيفا وقط بفتح القاف مع سكون الطاء والاشهر فتح القاف وضم
الطاء المشددة واما عوض فيجوز فيه فتح الضاد وضمها وكسرها قوله ولدا
وجه بنائه ان من لغاته ما مر منها وضع الحروف محل الواو وعليه طرد اللباب وفيه لغات
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها ولد بفتح اللام وسكون الدال من المفصل وفيها
ثمان لغات لدا ولدن ولدن ولد بحذف نونها ولدن ولدن بالكسر للالتقاء
الساكنين ولد ولد بحذف نونهما واللغة المشهورة لدن مثل عضد ساكنة
الدال ومعناها اول غاية زمان او مكان كقولك لدن صباح وملا نعارفها من نحو
من لدن حكيم عليم فاذا اضيفت الى الجملة محضت للزمان او قد تقول انه لا يضاف
الى الجملة من ظروف المكان الا حث كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
واما لدى فهو بمعنى لدن الا ان لدن واخواته يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها
من ظاهرة او مقدرة اذ هي بمعنى من عند واما لدى فمعناه عند الا ان عند اعم
تصرفا منه لدن لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حزك وان كان
بعيدا بخلاف لدا ولدن فانه لا يستعمل في البعيد قال جار الله في المفصل
والفرق بين عند ولدى انك تقول عندي كذا لما كان في ملكك حضرك او
غاب عنك وتقول لدي كذا لما لا يتجاوز حضرتك قوله منها لدى خصه
بالذكر لانه اشهر لغاته كما ذكرنا ولانه ترتب عليه حديث الست الذي اليه يقوله وبسته

ولذلك نصبت بها الرفع عدوة خاصة نحو لدن غدوة حتى الآن بخفضها ومن وما الموصولتان
وما غير موصوفة ولا موصولة وكم الخبرية وكذا وكاي في معناها

نونها بالتنوين ووجه التشبيه انه نبع مرة وثبت اخرى كذا في المفصل قوله ولذلك اي
ولتشبيه هذا بذاك نصبت الرفع بكلمة لدن غدوة نحو قولهم لدن غدوة او بذلك يصير هذا
مثل تولهم راقود خلا تشبيها للمنصوبة بهذه بالتمييز او بالمفعول على نمط صارب زيدا او
انما اعتبر الخصوص بقوله خاصة لان لدن لا تنصب الا هذه اللفظة واما اذا وقع بعد
لدن غير هذه اللفظة فان كان ذلك مفردا فهو مجرور على الاضافة لفظا كقوله تعالى من لدن
حكيم عليم وان كان جملة فهي مجرورة بالاضافة تقديرا كما مر والى اصل ان لدن ناصبة فخففت
قوله لدن غدوة حتى الآن بخفضها بعضهم من الظل قالوا ضمير الآن للحادي وهو من
الملاذ وهو الملجأ وبعضهم جعل ضمير خفضها للناقة ومن الظل بيان منقوض فالقلص
بالجر صفة منقوض من قلص الظل ارتفع ومنه القلاص للنوق جمع قلوص وهي من النوق
كالجارية الفتية من النساء سميت بذلك لان شبابها في ارتفاع ومنه ما قال ابو العلاء
المعري في مطلع ديوانه اعني وخد القلاص كسفت حالا والمعنى اجتهد هذا الرجل الحادي
في السير من اول النهار حتى الآن كسفت الناقة بقية ما نقص من الظل وجعل لا يدا نخفضها
الى لم يبق لها ظل اصلا ارسارت من الغداة الى الظهيرة ارلم يبق ظل سوى ما تحت الناقة
وهذا غاية وقت الحرارة والمقصود وصفه بالقوة والجلادة قوله من وما الموصوفتان
جعل ما بين من الكلمات التي نظام ضبطها او ليس لها ضابطة وقاعدة مطردة كما ان
تحتها نهاكران مبنيتان لان وضعها وضع الحروف وكذا ما النائبة بخلاف من وما الموصولتين
فانهما مطردان تحت باب الموصولات وهذا وجه التقييد بما قيده بقوله وكم الخبرية وجه
بنائها حملها على الاستفهامية على ما مر وكاي معناها كم الخبرية يعني هو بمعنى كثير فقوله تعالى
وكاي من قرية هي اشد قوة معناه كثير من قرية فكم وكاي منونتان تقديرا فكاي مركب
من كاف التشبيه واي التي هي في غاية الابهام لقطعها عن الاضافة فكاين مثل كذا
في ان المجرور بكل منهما مبهم عند السامع الا ان ذا في كذا اشارة الى ما في ذهن
المتكلم بخلاف اي في كاين فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كل منهما تمييز عن الكاف
لا عن مدخوله اعني ذا واي على نمط قولهم ملك رجلا او المقصود في كل منهما ان مثل
العدد المبهم من اي جنس هو لا ان العدد المبهم اي شيء هو هذا اصله الا انهم جعلوه
بالتركيب كلمة واحدة مضمحلا عن كل من جزئيه معناه الافرادي فهو اذن اسم مفرد
مثل كم وهو كاين مبني على السكون لان آخره نون ساكنة مشددة فلما لحقه بعد الياء
نون اذ التنوين ليس له صورة خطية وفيه وجوه اخر وذكرها اطالة وبالجملة فوجه بنائه
كاي ان معناه معنى كم الخبرية فهو ملحق به في البناء لانه بمعناه وكلام المصنف لا مشاحة
عليه فانه مع انه تفسير للمعنى مبني على هذا المعنى فان قيل قد سبق ان كم الخبرية معناه

ليس

وكيت وذيت كناية عن القصة

ليس وان الكلام المشتمل عليه كلام صرف يحتمل الصدق والكذب وذكر الشيخ ابن
الحاجب لعل امره وشبهه الا نسلم ان عكس بناء الخبرية لتضمنه معنى الانشاء الذي هو الوجود
في الحروف غالبا لكثرة الاستفهام ووقوع التخفيف فاشبه ما تضمن معنى الحرف
وذكر غيره ان الكلام المشتمل على كم الخبرية لا يحتمل الصدق والكذب كالكلام المشتمل
على ارب فالحق في ذلك قلنا ان ههنا حيثيتين الاولى ان في كم معنى الاستكثار
وفي رب معنى الاستقلال الثانية ان في الاول معنى الكثرة وفي الثاني معنى القلة فانه
نظر الى الجهة الاولى فالكلام انشاء اذ كل من الاستكثار والاستقلال معنى انشائي
لا يحتمل الصدق والكذب ولا يقصد المتكلم ان لهما خارجا يطابقه او لا يطابقه بل
هو الموجد لهما بكلامه هذا وبهذا الاعتبار قال من قال كم الخبرية لانشاء التكثير
ورب لانشاء التقليل وان نظر الى الجهة الثانية فالكلام خبر يحتمل الصدق و
الكذب لان للاستكثار ههنا مجالا بان يقال كذبت لانه ما كان في اخبارك كثرة لانه
بخلاف الاول فانه لا مجال للانكار ههنا اذ لا يصح ان يقال ما استكثرت ولا
ما استقللت وبهذا ظهر المطابق لما صرح به الشيخ في الاشارات من ان كل ما
يصدر به بل آت نية يحتمل الصدق والكذب باعتبار ما يضمن بالنسبة الخبرية
فلا احتمال هناك ابتداء وبالذات بل بناء وبالعرض قوله كناية بين حال
عن خبر المبتدأ مع انه ممنوع عند المصنف على ما سيجيء في بحث الحال اللهم الا ان يقال
التقدير وكيت وذيت منه حذف الخبر لوضوحه لانه معطوف على الاخبار السابقة
والقصة الجملة المشتملة على النسبة التامة والصريح بكونها كناية بين ان القصة
تنبيه على وجه بنائها يعني ان علة بنائها انهما كناية عن الجملة والجملة من حيث هي
غير مستحقة للاعراب فان قيل الجملة من حيث هي لا مبنية ولا معربة على ما صرح به
المحققون اذ الاعراب والبناء من صفات المفرد فينبغي ان يكون النائب مناب كل منهما
ايضا كذلك فلم صارت كيت وذيت مبنية قلنا نعم الا ان خلو المفرد عن الاعراب
معا غير جائز بخلاف الجملة فانه خلو ها غير ممتنع فلما امتنع خلوه ولم يكن هناك ما
تقتضي اعرابه وجب ان يكون مبنيا او قد تقرر في صدر الكتاب ان كل مفرد موجب
الاعراب او شبهه البناء فان قيل العقد ممنوع كيف ووضع اللفظين على كونهما كناية
عن الجمل التي لها محل من الاعراب كقولك فلان كيت وكيت او كيت وذيت
ان زيدا قائم مثلا وبهذه الجملة في موضع النصب اجيب بان الاعراب في الجملة عارض
فلا اعتداد به فان قيل تصريح المصنف لعله يكون اللفظين كناية بين تصريح بانهما
من قبيل الكنايات وقد مر في الكلمات المنثورة تصريح بانه لا ضابط لهما بل خلافا

ولاستعمال الاكثرين ولهي ابوك وقوله لا تفعل ٢

تحته وبين الاخرين تباين فلذا تمنع بحث ذلك مبنيه على ان امر الكنايات ايضا غير مضبوط والقوم وان تصدوا الضبط الا انهم لم يقدروا عليه قال ابن الحاجب لعل مراده بالكنايات الفاظ مبهمة تعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه وقال بعضهم الكنايات الفاظ وقعت عوضا عن الفاظ وكلا هما ليس بشيء اما الاول فلان كم بقسميه خارج وكذا الكاف وكذا لفظ كذا ان قولك عندي كذا درهما وكذا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت مع انه قال الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث واما الخ فلانه ينتقض بوضع الظاهر موضع الضمير نحو بالحق انزلناه وبالحق نزل وعندي ان الكنايات الفاظ يعبر بها عن امور معينة الفاظا كانت او معاني وتلك الالفاظ غير حرجية في هذه الامور المرادة لاغراض مخصوصة تتعلق بقصد المتكلم بحسب مقامات مخصوصة وهذا التعريف جيد فكم وكاي وكيت وذيت ونحو ذلك اذن من الكلمات المنظومة لا المنثورة ومما يجب السكوت عنه ههنا ان جميع الكنايات ليست بمبنية بل منها ما هو معرب ومنها ما هو مبني كالظروف منها معرب ومنها مبني فالاول نحو فلان وفلانة فانهما معربان اتفاقا والثاني نحو كم وكذا وكاين وكأين وكيت وذيت ونحو ذلك قوله الا مكررتين اربع توسيط واو العطف بينهما نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وجيء بالتكرار للشهادة الاستعمال مع ما بين ما التأكيد والتكرير مما شأنه التأكد مطلوب في مواقع الكلمتين قوله ولهي ابوك اصله ابوك حذفت اللام لكثرة الاستعمال فصار لاه ابوك واصله لأبيه فنقلت اللام بحركة الهمزة ثم حذفت الهمزة فصار لاه ابوك واصله لأبيه فنقلت اللام الى موضع العين فصار لهي بوزن ضرب ثم سكنت الهاء اذ هي واقعة موقع الالف الساكنة كما ترى ورجعت الالف الى اصلها وهو الياء لسكون العين فصار لهي ابوك وانما بني اذ هو متضمن للام وعلى الفتح لخفته فقولهم لهي ابوك مبتدأ وخبر ومعناه ابوك مختص به اما لانه ملك له اولانه يحليه لهم على نمط قولهم من كان له كان الله له او المراد التعجب على نمط لله زيد وقته فارسا وبالجملة فقولهم لهي ابوك عندهم من قبيل الظروف لان اصله جار ومجرور كما قررناه قوله لا افعل اصله بالله لا افعل حذفوا حرف الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال فصار لاه ثم رد الى اصله وهو لاه لان اصل لاه ولا اذ القلوب تتحير وتنظر بلا وجه فيه حتى ثم سكنت الهاء اذ التخفيف مطلوب في كثرة الاستعمال فصار لاه وبالجملة فالمراد القسم

وبني لتضمنه

ومن اتى المركبات بجعل واحده والصدر هو المبني فقط او الم يتضمن الجزء الحرف تحقيقا او تقديرا كبعلبك وحضرموت ٢

وبني لتضمنه لحرف التعريف على نمط لهي ابوك وعلى الفتح لخفته واعترض عليه بانه يلزم ان يكون وله من اسماء الله تعالى وهو غير ثابت قوله ومن الثاني اي من المبني العارض فرغ من المبني اللازم فشرع في المبني العارض وانما وجه عنانا لان الاول هو الاصل اولانه اكثر نحو ما مر وكلامه ظاهر في ان مقصوده بيان تفسير المركبات بل مقصوده ان المركبات من المبني العارض من جهة انهم يجعلون بالتركيب كلمتين كلمة واحدة والا فالمركب الاضافي وارد على ظاهره اذ هو معرب على ما صرح به ابن الحاجب والمراد بالتركيب ههنا التركيب الى ان النسبة الاسنادية والاضافية والايقاعية واعتمد في هذا المعنى على التمثيل وعليه كلام من ذكره في امثلته قوله والصدر هو المبني فقط لم يشر الى تقسيم المركبات بمراعاة ان الجزء الثاني من المركب ان كان متضمنا للحرف كخمسة عشر فكلا الجزئين مبنيان والا لم يكن متضمنا له فالجزء الاول هو المبني فقط وهذا ما قال جار الله في المفصل المركبات ضربان ضرب تقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا وضرب لا تقتضي تركيبه الا بناء الاول منهما والضرب الاول اعرق في هذا الباب واولى بالتقدم كما وقع في المفصل الا ان المصنف رحمه الله عكس الامر اذ القصد فيه عدمي والبناء اشار بقوله اذ الم يتضمن الجزء الاخير من جزئي المركب الخ وقوله والا فكلاهما مبني اشارة الى الضرب الذي هو قسيمه اي ان تضمن الثاني حرفا فكلا الجزئين مبني قوله تحقيقا او تقديرا تقسيم للمتضمن يعني ان تضمن الحرف ضربان تحقيقي وتقديري فالتحقيقي ما كان ثبوته بدليل دل على تحققه واعتباره كما في خمسة عشر والتقديري ما كان ثبوته محتاجا الى ضرب من التحمل ونوع من التكلف نحو الخازباز كما في كهيعص فقوله تحقيقا واخواه نصب مصدر اي تتضمن تحققا وذا التقدير قوله كبعلبك بعلبك اسم بلد كذا في الصحاح ثم قال والقول فيه كالقول في سام ابرص قال وهما اسمان جعلا واحدا ان سميت باعرب الاول واصفته الى الثاني وان شئت بنيت الاول على الفتح واعربت الثاني باعراب ما لا ينصرف ثم قال واعلم ان كل اسمين جعلا واحدا فانهما ان بنيا جميعا على الفتح كخمسة عشر وبابها او بنى الاول على الفتح واعرب الثاني باعراب ما لا ينصرف ويجعل الاسمان اسما ثانيا بعينه كحضرموت وبعلبك وسام ابرص واذا شئت اضفت الاول الى الثاني فتقلب هذا حضرموت اعربت حضرا وخففت موتا وان شئت معدي كرب بنيت الاول على الفتح واعربت الثاني باعراب ما لا ينصرف كمعدي كرب ومنهم من يقول معدي كرب تضيف ويصرف كرب ومنهم من يقول

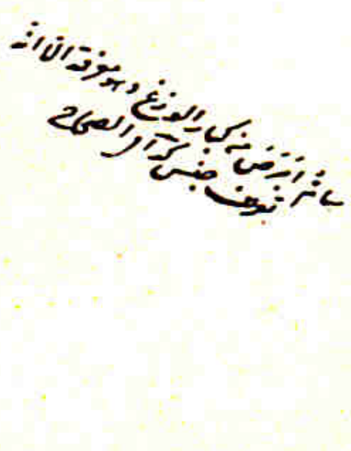

معدى كرب تصنيف والا صرف كربا بجعله مؤنثا معرفة واليا، من معدى كرب ساكنة
على كل حال انتهى وسبق كلام المص لصاحبه على ان الجزء الاول فقط مبنى وان الثانى معرب
باعراب لا ينصرف للالف والنون لاتضمن الحرف والمعنى لاعتباره فيه اصلا وله
وحضرموت هذا ايضا مركب من كلمتين والثانى غير متضمن للحرف قال ابن الجباز هو
اسم رجل كان اسمه هذا لكونه فقدم فى موكه فقيل حضرموت فى الصحاح وحضرموت
اسم بلد وقيل الصباء وهما اسمان جعلا واحدا ان شئت بنيت الاسم الاول على الفتح
واعربت الثانى باعراب لا ينصرف وان شئت اضفت الاول الى الثانى واعربته
كما تقدم انتهى وسبق كلام المص لصاحبه على ان الاول غير مضاف الى الثانى ولا ان مسندا الى عامله
واقع على الثانى كما صرح ابن الجباز والاكان فى قبيل نابطشرا وتشهك على فائدة قبيل
وهى ان المركب الاضافى والاسنادى خارجان عما نحن بصدده اذ البحث فى المركب
الذى صار تركيبه سببا لبنائه وكل من القسمين يمنزل عن ذلك اما الاول فلانه قد
تقرر ان المركب الاضافى اذا نقل بهذه الاضافة الى العلمية وجب ابقاؤه على
حاله من الاعراب وصفة ان عاما نعام وان خاصا نحو نحو مثل ان الصفة مثلا
اعربا بان اعراب المضاف وهو عام واعراب المضاف اليه وهو خاص فاذا جعل المجموع كلمة
واحدة بجعله علما لزم وجوب ابقاء كل من الاعرابين على صفته فانك مفتوح وانا لانه
ممتنع من الصرف والاول يدور اعرابه على عامله نحو مثل ابى حنيفة يجب فتح الثانى
وانا وانا الثانى فلان المركب الاسنادى ايضا كذلك واجب الابقاء على
الحالة التى هى صلة له قبل نقله الى العلمية اذ هى جملة كلمة لا تنصرف بحسب الظاهر
لا بالاعراب ولا بالبناء اذ الحرف الاخير منه مشغول بحركة الاول اعرابية كانت
او بنائية وكه كان او سكونا وسيجئ لهذا المقام زيادة توضيح فى باب ما لا ينصرف
ان شاء الله تعالى وله وبادى بدا جعله جارا له من العرب الثانى من ضرب فى المركب
وهو مبنى الصدر فقط والمص لصاحبه اقتفى اثره وجعله سيبويه فى ثانى بنى تميم العرب
الاول وهو مبنى السطرين معا والحق به الثانى اذ لو كان كما زعم المص وجارا له لوجب
ادخال التنوين فيهما اذ لا علمية كبعلبك حتى يمتنع من الصرف من جهة العلمية والتركيب
فلا وجه لاسقاط التنوين مع انهما لم يسمعا منونين اصلا فقولهم بادى بدا فيه
لغات الاول هى المشهورة بادى بدئ والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من
بدأت الشئ اذا فعلته ابتداء والثانى فعيل بمعنى مفعول منه فهو اسم فاعل مضاف
الى مفعوله واقتصاص السطر الاول على الحال والعامل محذوف فقولهم اعط هذا
بادئ بدئ اعطه فاعلا ابتداء اى يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدء الى مصدر الفعل

المتقدم وهو الاعطاء فى المثال المذكور ثم خففوا الهمزتين من الكلمتين على خلاف
القياس لكثرة الاستعمال فسكنوا همزة السطر الاول وقلبوها ياء او حذفوا همزة
السطر الثانى فصار بادى بدئ فان قيل فالسطر ان مضاف ومضاف اليه فالقانون
ان يجعل كل منهما معربا ولهذا قال ابن الحاجب لصاحبه هذا الترتيب اضافى مثل
غلام زيد وهو لا يوجب ان، وقال غيره اذ عد اللفظ الاول معربا منصوبا
على الحال او المعنى فى مثل قولك افعل هذا بادئ بدء افعل هذا مبتدئا فيقبل
كل شئ وسلك الباء فيه مجرى على نمط قولهم لعط القوس باريها لكان اقرب
الى الصواب من جعله من المركبات المبنية الصدر وبالجملة فلم عدلوا عن الاعراب
الى البناء وفعلوا ما فعلوا قلنا نعم الا ان مجموع السطرين لما انسلخ من المعنى
الاضافى وصار هذا المعنى نسيا منسيا وصار معناه الاولية فقط وكثر استعماله
فى هذا المعنى بحيث لا يفهم عند اطلاقه الا ذلك جعلوه كلمة واحدة واعتبروا بناءه
تشبيها له بخمسة عشر كما هو راى سيبويه او ببعلبك كما هو راى المص لصاحبه ومن
هو قدوته على ما مر فان قيل فالاعلام المنقولة المضافة كلها من هذا القبيل مثل
امرئ القيس وابن عباس وابى الحارث وابى حنيفة وابا يوسف او الاسلاح
موجود فى الكل او لا يفهم عند الاطلاق الا الالقاب المشخصة التى هى المسميات
فلم جعلوا امثال هذا من باب المعربات وجعلوا بادئ بدء من قبيل المبنيات
قلنا نعم الا ان الاعلام المنقولة لما كان المنقول اليها غير مباينة للمنقول
المنقول منها مباينة تامة وكان هذا تغيرا او اقعا فى جانب المعنى حاولوا على قاعدة
على جانب اللفظ حفظا عن الاجحاف والاضرار بالكلية واما ما نحن فيه فبخلافه
ليس بهذه المثابة اذ المنقول منه هنا هو المنقول اليه عامة ان الاول اضافى والثانى
افرادى فلما لم يكن التغير فى جانب المعنى تغيرا فاحشا اجتزاؤا على التغير فى جانب
اللفظ والى هذا نبهم لم يريدوا ان يكون التغير فى الى بين فاحشا اذ المحافظة
على احد الى بين ما امكن واجب بعد الامكان اللغة الثانية فى لغات
بادى بدا بادى بدا على وزن قاضى فلا فبدا على وزن دعا وسهلة بدا كما
لان بدا على وزن طلب جاء من هذا التركيب فحذفوا الهمزة تخفيفا فبدا
مصدر بمعنى المفعول على النمط المسطور الثالثة بادى بدئ فوزن الثانى وزن
سبح الرابعة بادى بدئ فالثانى بوزن كريم الخامسة بادى بدآ فالثانى على
وزن جبان ووزن السطر الاول فى هذه اللغات باسرها وزن قاضى ودا بى
وله وابدى سباه سبا اسم رجل لان معنى ابدى سبا اولا سبا بن

فالاعدى هنا عبارة عن الاولاد لانهم فى التقوى والبطش بمنزلة الايدى فافهم
فلو كان اسم رجل بكيف صح رجوع ضمير الجمع اليه فى قوله تعالى لقد كان لسبا فى مسكنهم
آية فلنا رجوع الضمير اليها باعتبار اشتهاره بالاولاد المشهورين بالكثرة والنظر
باشتهاره بهذا المعنى مثل اشتهار حاتم بالجود او باضمار المضاف والمذكور فى كتب القوم
ان ذلك فى الآية الكريمة ماوى القبيلة فمعنى قولهم لعرفوا الذى سبا انهم تفوقوا مثل
تفوق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والكلام فى بناء هذه الكلمة
كالكلام فى بناء بادى بدا وفى الصحاح وقولهم ذهبوا ايدى سبا وايادى سبا اى
متفرقين وهما اسمان جعلا واحدا مثل معدى كرب وهو معرفة اولا يقع الا حالا انتهى
اولم تضف انتهى وبالجملة لمعنى هذه الكلمة التفرق لكثرة الاستعمال فيها من غير التفات
الى ملاحظة كل من الشطرين بطريق التفصيل واما انه مبنى الشطرين معا او مبنى الصدر فقط
فعلى الخلاف فراى سيبويه هو الاول وراى المص هو الثانى ومعنى الثانى بالتنوين تؤيد
راى المص قوله وقد يحمل منه الخ اى من مبنى الصدر فقط وهذا اشارة الى ما ذكره صاحب
المفتاح فى قسم النحو قال ومن المبنيات صدور المركبات من كم بعلبك وحضرموت وخمسة
وعشرة وكم صاروه وما سمى عندى اذا قلت بمعنى ان كلا من اللفظين مركب
من كلمتين الاسم وتاء التانيث والاسم وباء النسبة فمبنى الصدر اذ هو خارج من الكلمة
وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب وفيه نظر اما اولا فلانه يلزم ان يكون تاء التانيث وياء
النسبة معربين ولا يخفى بطلانه واما ثانيا فلانه اذا كان الشطر الاول مشتملا على الاعراب
لكونه جزء من الكلمة كان الشطر الثانى ايضا كذلك فالامتناع مشترك فالواجب
اذن بناء المجموع فالصواب انه يقال ان مثل ذلك كلمتان صارتا بالشدة الامتزاج
كلمة واحدة وصارا التاء والباء كالحرف الاخير من الكلمة فاجرى الاعراب عليه ولعل اللام
لعهد اشارة الى صنعه بلفظ قد يجعل لهذا المعنى فافهم قوله والا فكلاهما الخ
قسيم لقوله اذا لم يضمن الخ اى لحرف بمعنى وان تضمن فالمجموع مبنى فقوله مبنى خبر كلا اوجده
نظرا الى لفظه وهذه العبارة العربية الفصيحة وان كانت السنة ايضا كثيرة نظرا الى معناه
قوله مع ما نيف حال من العشرة اى كالعشرة حال كونها كائنة معه فقوله نيف
على لفظ المبنى للفاعل على وزن خفف اى زاد فى الصحاح النيف الزيادة تخفف
وتشدد واصله من الواو يقال عشرة ونيف ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على
العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى ونيف فلان على السبعين اى زاد واناف
الدراهم على المائة اى زادت واناف على الستين اشرف وبالجملة فالمقصود ان
العشرة والنيف كواحد عشرة وخمسة عشر ونحو ذلك من اخواته كلها مبنى

الشطرين

الشطرين انما الشطر الاول فلانه بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب واما الثانى فلانه
متضمن للحرف اعنى واو العطف لان اصل خمسة عشر مثلا خمسة وعشرة فرجحوا الاخير
فحذفوا الواو من البين تنبيها على شدة الامتزاج وترك الارتباط والاستبشاع فان قيل
لم فرجحوا المعطوف فبين هنا وما تعلوا كذلك فى مثل لاب وابنا قلنا اذ المجموع
هناك صار كلمة واحدة مستعملة فى معنى مفرد من غير التفات الى تفصيل الاجزاء بخلاف
تلك الصورة واما بنوا الكلام الشطرين على الحركة تنبيها على عروض البناء وعلى الفتحة
للخفة قوله الا اثنى عشرة استثناء مما قبله من حيث المعنى كانه قيل كل المركب
من العشرة والسيف الا اثنا عشر وهذا اشارة الى ما ذهب اليه جمهور النحاة من ان اثنى عشر
معرب الصدر وعلله بعضهم الاصل فى الزيدان وذهب الباقون الى انه مبنى كسائر
اخواته من الصدور اذ هو محتاج الى الثانى فاشبه الحرف فبنى مثله او لشبه حرف الكلمة
فلا يستحق الاعراب وكل واحد من لفظى اثنى عشر واثنى عشرة صيغة سيأتى وجه
عليك مثله فى هذان وهذين قوله لسرل الثانى هو تعليل للاستثناء وتبيين لوجه
الاعراب فى الصدر فقط والباء فى الثانى بمعنى انما استثناه اذ الشطر الثانى هناك قائم مقام نون
التثنية لان اثنى عشر اصله اثنان وعشرة حذف واو العطف تنبيها على شدة الامتزاج
الاسمين والواو يدل عليه او هو مؤذن بالانفصال لهذا اكد السبل بغيه حذفوا النون ايضا
فصار اثنى عشر فلفظ عشر قائم مقام امرين احدهما النون وثانيهما الواو والاول يقتضى
ان يكون اثنا عشر بمنزلة اثنان فكما ان اثنان معرب فكذا اثنى عشر غايته انه حذف
النون وجئ مكانه بلفظ عشر والثانى يقتضى ان يكون الشطر الثانى مبنيا لتضمنه لحرف
وهو واو العطف فقوله لسرل الثانى بمنزلة نون التثنية تعليل لاعراب الصدر وقوله
لان الاصل فيه العطف بالواو تعليل لبناء الشطر الثانى فان قيل فحق الترتيب ان يقول
ولان الاصل فيه العطف ليكون ابلغ قلنا ترك العطف لئلا يتوهم ورود الباء
على لدل واحد ولنسبة على اختلاف الدليلين فان الدليل فى الاول اعراب الصدر وفى الثانى
بناء العجز المستفاد من الدليل الاول اعنى حدبت السرل كانه قيل الصدر معرب للسرل
القائم الدال على اعراب الاول وبناء الثانى والى هذا اشار بقوله لان الاصل متوجه الى امر
لشعوبه الدليل الاول من بعض الاعراب فى النحو وبعض الاعراب آبات للبناء وكل نفر
الدليل الاول بطريق آخر يعنى انما اعرب الصدر اذ اثنان بعد حذف النون صار كانه
مضاف الى عشر لان حذف نون التثنية لم يعهد فى مثل هذه المقامات الا لاجل الاضافة
والمركب الاضافى معرب فسرل الثانى اذن مسرل السول معناه انه كانه قائم مقام المضاف
الاول اليه اذ المضاف اليه فى مثل مسلما القوم قائم نون مسلمان فالدليل الثانى منعلق بالشعوبه

ليلبين

الدليل منع الاضافة يعني ان الاول شبيه بالمضاف وليس بمضاف حقيقة اذ التقدير ان الثاني
معطوف على الاول والواو لا تدخل مضافا اليه ولا يخفى ان حديث السرر اظهر واولى بما ورد به
السور الاول وحديث تقوير العطف اظهر في تأدية السور الثاني وتمكن تقوير الدليل الثاني بوجه
آخر بان يقال انه متعلق بقوله فكلاهما بنى وكان مقتضى الحال ان يقول اذ الاول جزء الكلمة
والثاني متضمن للحرف الا انه لما كان الاول معلوما من الكلام السابق بقوينة السوق والسياق
لدلالته على ان سبب البناء في العدد هو التركيب الدال على ان العدد بمنزلة
جزء الكلمة لما ذكرنا من ان التجنب والتباس الكل كان سبب بناء تركيب الكلمتين ومزجهما
بحيث ارتفع الانيتان من البين قوله وكذا الحادي عشر الى التاسع عشر يعني ان
كل ذلك ايضا مبني على السطرين على نمط خمسة عشر فهو معطوف على قوله كالعشرة مع ما عطف عليه
اثنى عشر وحاصله انه اذا اريد اسعاد اسم فاعل الحادي عشر واخواته الى التاسع فهو
ايضا مبني السطرين جميعا تشبيها بهذا بما سبق اما هو باعتبار بناء السطرين جميعا واما
ان علة البناء ههنا ما هو واي شيء فكلامه غير معترض له فانه نفع الاعتراض ههنا بانه لا يصح
ان تكون علة البناء في الثاني ههنا تضمنه للحرف لان قولهم زيد حادي عشر او ثالث عشر
ليس معناه انه واحد وعشرة او ثالث عشرة ولو سلم ان السبب باعتبار المجموع وان العلة
في الثاني هو تضمنه الحرف فهذا ايضا صحيح لان معنى قولهم جاءني حادي عشر او ثالث عشر على
ما صرحوا به جاءني واحد من احد وعشرة ومن ثلثة وعشرة فعشر معطوف على احد على
ثلثة للاعلى واحد ثم جعل لفظ حادي وثالث مقام مقام واحد من احد وواحد من ثلثة
ثم عطف عشر على ظاهر هذا اذ هو قائم مقام المجموع اضطرارا لان بناء اسم فاعل واحد من
مجموع عدد وعشرة ممتنع لشركة المسمى منه فالشرط الثاني في التحقيق متضمن للحرف فبنى
قوله وجاز اسكان الياء اي في حادي عشر تخفيفا وهو جواب سؤال مقدر قال
لو كان الحادي عشر الى التاسع عشر من السطرين وجب عليهم ان يفتحوا ياءه ابدا
اذ هو مبني قياسا على اخواته من خمسة عشر واحد عشر وحاصل الجواب انا سلمنا ان الامر
كذلك الا انهم جوزوا سكون الياء تخفيفا لتوالي اربع متحركات في كلمة واحدة خمسي كانت
مسالبة فحق العبارة ان يقول وجوز اسكان الياء تخفيفا بالعوض للعلة
قوله والاضافة نحو يعني ان ما هو مبني السطرين من مثل خمسة عشر وحادي عشر لو اضيف
بان يقال خمسة عشرك وحادي عشرك او يقال خمسة عشر زيد فهو باق على ما كان علته من البناء
اذ الاضافة لا تخل بالبناء بدليل قوله تعالى من لدن حكيم عليم على ما مر غير مرة وكذا اللام
غير مخل به وذهب الاخفش الى ان الاضافة تخل دون اللام اذ الاضافة تفيد
تأثيرا لفظا ومعنى واما اللام فلة تأثير معنى لا لفظا فالاضافة لكونها ابلغ في التأثير

محله دون

الاثنية ما

محله دون اللام وعليه منع ظاهر اذ اللام الضافة تأثر لفظا وهو سقوط التنوين
قوله وكذلك اي كالعشرة والسيف في بناء السطرين جميعا قولهم وقعوا في
حيص بيص اذا تقدر في حيض بيض فالاول فيه خاص اذا هرب في الصحاح حاص عن الكسر
اذا عدل وقال ابن السكيت حيص اي هرب ثم قال ويقال وقعوا في حيص بيص اي في اختلاط
من امرهم لا يحيص لهم منه وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح والمعنى وقعوا في فتنة
عظيمة يموج بعضها في بعض متقدمين ومتأخرين فالحيص الميل ومنه البوص هو السبق والتقدم
على ما صرح به الجوهري الا انهم قلبوا الواو ياء رعاية للازدواج واما من البيض وهو
الهلاك والاستئصال قوله ولغة كفكفه اي مكان من كفه من هذا الجانب
وكفه من ذاك الجانب فكل واحد يكف صاحبه عن ان يتجاوزه في الصحاح الكف واحد
الاكف وقولهم لقيته كفة كفة بفتح الكاف اربعا حادا وذلك اذا استقبلوا مواجهة
وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح وسائل حمسة عشر الى هنا قوله لغة
ضحرة بحرة فمعناه لغة طاهرين وصاحبي الكشاف في التسع فان الضحرة الكشاف
والبحرة الاتساع واما قوله فيض لم تفهم البهائم فمعناه على ما صرحوا به في كتب اللغة
انه اذا انضم اليهما ان ثلث فالكل موب اذ هو تقدير مثل كلمات وقد يناقش
ههنا بان البناء غير متوقف على عدم الانضمام كما يشعر به ظاهر هذا الكلام لانه يجوز
ان يكون الاولان مبنيين ويكون الثالث موبا نعم لو جعل الكل مبنيا لزم الخروج
من كلامهم اللهم الا ان يقال البناء في الكل عند الانضمام لازم للازدواج
الا ترى الى انهم قلبوا الواو في بيض ياء لذلك والضحرة بالنون الاطهار
ومنه نحر الابل لانه يتضمن اظهارها في جوفه قوله ست اي هو ملاصق
بيتا منتهيا الى بيت نسبي الثاني لتضمنه معنى اللام او الى واما قولهم بين بين فكلام
بين بين فمعناه بين هذا وبين ذاك اربين الجيد والردى متوسطا بين بين
اربين الحي والميت فبين الثانية زائدة اذ هو لا يقتضي مشتهى يدل عليها هوه
وكذا قولهم المال بيني وبينك وكذا قولهم صباح مساء اي صباحا ومساء
والاوجه ههنا تقدير الفاء للاستعارة بالعموم المطلوب ههنا كقولهم اسطر به
ساعة فساعة اي صباح كل يوم ومساءه وقولهم يوم يوم اي يوما فيوما اي
اي كل يوم بعد يوم وكذا احين جين والكل ظاهر قوله وتفرقوا اشغر بغر
بفتح العين فيهما في الصحاح شغر البلد اي خلا من الناس واشغر العدو كثر واتسع
واشغر على فلان حاله اذا لم يهتد اليه واشتغر في البلاد ابعد فيها واما بغر فهو من بغر
النجم سقط وباح بالمطر هذا كلامه ثم قال وقولهم تفرقوا اشغر بغر اي في كل وجه وهما

اسمان

جعلا واحدا وبنيا على الفتح ووجه البنا، اما في الصدر فلكونه بعض الكلمة كما مر واما في العجز فلتضمنه الالف او المعنى شغرا وبغرا اى منتشرين متفرقين في البلاد والحال مؤكدة على نمط ولا تعثوا في الارض مفسدين واما قولهم شذر مذر فمعناه ايضا متفرقين على النمط المسطور فالاول من الشذر وهو التفرق والثاني من البذر وهو الاشاعة والميم بدل من الباء وقد يقال شذر بذر على الاصل واما قولهم جذع بذع بكسر اولهما وفتح آخرهما فالنمط الاول منه يروى بالطريقين بالخاء المعجمة الفوقانية والذال المعجمة على انه ماخوذ من الجذع وهو القطع والجذع المقطوع كذا في الصحاح ويروى بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو القطع في الصحاح الجدع قطع الانف والاذن وقطع اليد واما الجيم والدال المعجمة فلم يجئ بمعنى القطع اللهم الا ان يقال تبدل الدال المهملة بالدال المعجمة مع الجيم رعاية للازدواج كما مر في شذر مذر واما الشطط فهو بالذال المعجمة بلا نزاع من قولهم فلان مذاع اى كذاب بفتح الاخبار وعن الملك مذغ الى الخراج اذا حمل بعضهم وكتم البعض والمذاع الذي لا يكتم السر ويقال الكذاب كذا في الصحاح واما قولهم تركوا البلاد حبث بث فمعناه متفرقين فالاول من الحوث والثاني من البوث وكل منهما عبارة عن التفرق في الصحاح تركهم حوثا بوثا وحوث بوث وحبث بيث وخبث باث اذا فرقهم وبددهم قوله لان تضمن الخ تعليل للكل من قوله وكذلك في قوله الى حبص بيص الخ يعني ان علة البناء في الشطط الاول ظاهرة وهي كونه بعض الكلمة واما في الشطط الثاني فقد يقال التضمن في هذه الالفاظ غير ظاهر لظهوره في جذع بذع واخواته قوله ومنه الخ بيان للتمثيل للقسم الثاني من قسمي التضمن اعني تضمن الشطط الثاني للحرف وتنبيه على هذا اللغز بالتفصيل وبيانه على ما تولى تقرير المص لحمه الله ان قولهم الخ زباز قد استعملوه في كلامهم مبنيا وكان سببه ما وجب البناء فقد رووا وقوف العطف تصحيحا لذلك في نظيره مما وجد فيه سبب البناء وان كان معلولا للعلة فلا وجود لهذا المعنى قوله لانه كانه في الاصل بالعطف حيث استعمل مبنيا الخ اعترف التضمن فيه بحصه هذا كلامه ولا يخفى على العارف ان اعتبار العطف هنا اصح واظهر من اعتباره في الامثلة المذكورة وتوضيح ذلك وتحقيقه ان خاز اسم فاعل من خزى اى قهر وغلب وباز من بزى بمعنى ارتفع وسما والمعنى هو القاهر الغالب المرتفع العالي فاني مانع من اعتبار العطف حقيقة والمعنى عليه فان قيل العطف دليل المغايرة والشخص الواحد يلتبس العطف في الصفات كثيرا مثل يا اوحى اليك من ربك والنازعات غرقا والناشطات نشطا والصافات صفا فالجواب ذلك الى غير ذلك ومبنى ذلك على انهم

نزلوا المغايرة في الصفات منزلة المغايرة في الذات تنبيها على كمالها واستقلال

فقوله المبني هو ابرز الضمير اذ الصفة جارية على غير ما هي له فالابراز واجب ومن لغاته خزباز على وزن قرطاس وخازباز بفتح آخرهما تشبيها له بحمحم وخازباز بفتح زاء الاول وكسرها وضم الزاي الى الثاني على نمط جعلبك من بناء الاول واعراب الثاني قوله لانه يعني لو ترك منه ايضا انصرف الاحتياج مطلقا فانتفى البناء اذ هو العلة لغيره وعند ظهور الاضافة وان كان الاحتياج حاصلا الا ان الاضافة رجح جانب الاسمية واما سمعت بهذه الظروف غايات لان غاية كل شئ ما ينتهي اليه ذلك الشئ وبهذه الظروف اذا اضيف المضاف اليه فيها كان المضاف اليه المذكور غاية فاذا طوى المضاف اليه واقيم المضاف مقامه كان المضاف غاية فسميها بالغايات على معنى انها غاية للكلام الذي هو فيه ثم ظاهر كلام المص لحمه الله مشعر بان تسميته هؤلاء بالغايات مخصوصة بهذه الحالة اعني حالة طي المضاف اليه مع كونه مرادا فتفطن في قوله فاغ لي السراب وكم صلا اذن ليس من قبيل الغايات وقوله ومنه الغ صريح في ذلك اذ المذكور معرب لا مبني وهذا هو الموافق لظاهر كلام المفتاح وهي عبارته المتن بلا تغيير وظاهر كلام المفصل ان هؤلاء غايات اذا اضيف المضاف اليها مطلقا سواء نوى كونها منه قبل او لا كوكب قبل واما كون المضاف اليه منويا مرادا فهو شرط البناء لا شرط التسمية ويمكن تطبيق كلام المص لحمه الله على هذا فتامل واما جعل المص لحمه الله اضافتها اصلا فيها لان هذه الامور اضافة لا تتحقق معانيها الا بالقياس الى المضاف اليه فيها فالاصل اذن ذكره والتصريح به بقوله ثم ترك المضاف اليه ينبغي ان يقرا امرفوعا اراد الاصل فيها الاضافة ثم انه قد ترك المضاف اليه مع ان الاصل الذكر والا فاو قرئ منصوبا معطوفا على ينطق كان المعنى الاصل النطق بها مضافة ثم الترك فيكون المص لحمه الله واقعا في حيزها وهو فاسد اذ الاصح انها في الاضافة لان الترك اللهم الا ان يحمل على بدو لفظ ثم تنبيها على ما بين المعطوف بهن من البعد والتراخي ثم ان الترك وان كان خارجا عن حيز الصلة الا انه داخل في تفسير الغايات فتكون تسميتها بالغايات مشروطة بالترك والنية كالبناء ويجوز ان يجعل خارجا عن التفسير فيكون الترك والنية شرطا للبناء لا التسمية والاول اظهر قوله وطرا كان الخ تغليب للغايات الى ظروف وغير ظروف فالظروف على ما عده في المفصل اثنا عشر قبل وبعد وفوق وتحت وقدام وامام ودون

وخلف واسفل ودون ومن عل وابدا ابدا اول وغير الظروف ملتزمة حتما ولا غير وليس
غير وضمير كان للمضاف للغايات فلذا ذكره قوله وكذا باقي الجهات على ما فصلناه آنفا
قوله وفعلته اول اي اول اوقات فعلي وقولهم ابدا ابدا اول معناه اول اوقات
الابتداء فالمضاف اليه معين بعامله ليكون قرينة مشعرة بالمحذوف والقوم يصرحون بانه
يجوز حذف المضاف اليه من الاول وبناءه على الضم اذا كان منويا لظرف الزمان في الصحاح الاول
نقيض الآخر واصله أوأل افعل حصرت الالف بين واوين فابدلت الهمزة واوا وادغم وتقول ما رايته
مذ عام اول ومذ عام اول فمن رفع الاول جعله صفة لعام كانه قال اول عام مضى
ومن نصبه جعله كالظرف كانه قال مذ عام قبل عامنا واذا اضفت ابدا ابدا اول كلمة
على الغاية كقولك فعلته قبل وان اطرحت المحذوف نصبت تلك ابدا به اول فعلك
كما تقول قبل فعلك انتهى قوله ودون هو نقيض فوق فيكون ظرف مكان كما مر فقولهم
جلست مع عمرو دونه دون معناه منه دون كانه فاذا حذف المضاف اليه فهو مبني على الضم والا
فهو نصب على الظرف قوله ومن عل بلام خفض اسم بمعنى فوق والذي موافيه امران
الاول انه لا يستعمل الا مجرورا بمن اتفاقا انه لا يستعمل الا غير مضاف فلا يقال اخذته من عل السقف
كما يقال من علوه ومن فوقه واما قوله يا رب يوم لي لا اظللته ارتفض فيه واحي رحله
فانما اضاف لشبهه للكلمات وليس بمضاف والا فلا وجه لبنائه اصلا ثم اعلم انه اذا اريد به المعرفة كالبيت
المذكور فهو مبني على الضم معدود في الغايات وان اريد به النكرة فهو معرب كقول امرئ القيس
في وصف فرس له مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل او المراد بها نسبة
الفرس في سرعته بجلمود الخ من مكان عال لا من علو مخصوص ولا كذلك البيت المذكور
فان المراد بناءك فوقه نفسه لا فوقه مطلقا اذ المعنى انه نصبه امام ناظرته وجه
الشمس من فوقه فافتر قاوي المفصل ويقال جئته من عل وفي معناه من عال ومن عوال
ومن علا ومن علو ومن علو ومن علو فلذا قال وفيه لغات قوله لحب تقول رايت
زيدا لحبك يا فتى كانك قلت حبي لحبك فاضمرت هذا فلذلك لم تنون
لانك اردت الاضافة كما تقول جاءني زيد ليس غير تريد ليس غيره كذا في الصحاح
وفيه رمز الى ما ذكره القوم من ان قطعه عن الاضافة للكثرة الاستعمال وان بناءه على
الضم لتشبيهه بغير لان كلا منهما لا يعرف بالاضافة وان كان المضاف اليه معرفة
فقوله لا غير وليس غير تنبيه على ان بناء غير على الضم عند قطعه عن الاضافة ليس مشروطا
بان يكون مسبوقا بكلمة ليس بخصوصها على ما ذهب اليه بعض المدققين حيث شرطوا
ذلك وصرحوا بان قولهم لا غير لحن وخطاء ووجه ان لفظ غير اسم ملازم للاضافة
في المعنى فاذا اطواه المتكلم ونوى وكان هناك قرينة مشعرة به فهو مبني على الضم معدود

في الغايات

في الغايات سواء كان قبل لا او ليس ومما يحب التنبيه له هنا انهم اختلفوا في هذه الضمة
فذهب قوم الى انها ضمة بناء لا اعراب وان غير المشبهة بالغايات كقبل وبعد
وعليه المبرد واتباعه وذهب بعضهم الى انها ضمة اعراب لا بناء وعليه الاخفش
واضرابه قالوا الان غير الليس باسم زمان كقبل وبعد ولا باسم مكان كفوق وتحت
وانما هو بمنزلة كل وبعض فقولهم ليس غير كلمة غير فيه على الاول يحتمل ان يكون اسم
ليس ويحتمل ان يكون خبرا وعلى الثاني هو اسم لا غير والخبر محذوف وههنا بحث وهو ان
هذه الضمة لو كانت ضمة اعراب لكان غير اذن معربا فلا وجه لاسقاط التنوين
اذن اللهم الا ان يحتمل قوله وبجل ضرب ان الضرب الاول حرف بمعنى نعم الضرب
الثاني اسم وهذا ايضا ضرب ان الاول اسم فعل بمعنى يكفي الثاني اسم مرادف لحسب
وفي الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون بجلك
كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون
بجل وبجلي اي حسبي انتهى ومما ورد على هذه اللغة قول الحماسي ردوا علينا
شيخنا ثم بجل كيف نرد شيخكم وقد قتل اراد بالشيخ عثمان بن عفان رضي الله عنه
قالوا ذلك يوم الجمل اذ حاربوا عليا رضي الله عنه فقوله ثم بجل معناه ثم بجلنا
ذلك ان حسبنا ذلك فهو مبتدأ وخبره الجملة المحذوف كما قدرنا فقالوا
في الجواب كيف نرد شيخكم وقد قتل بالقاف والتاء المهملة اي نبس ونبس
عبارة عن الموت والتحقيق مباحث الغايات لفائدتين جليلتين الاولى ان
الغايات لا تقع اخبارا ولا اصلات ولا احوالا ولا اوصافا نص على ذلك
سيبويه وصرح به المحققون وعولوا عليه الثانية ان الغايات هي هذه الظروف
المعدودة التي هي اثنى عشر على ما فصلت وان المسموع من الظروف المقطوعة
عن الاضافة المبنية على الضم هي هذه فقط فلا ينبغي ان يقاس ما هو بمعناها
نحو بين وشمال وغير ذلك قوله فيمن يرى بناءه اشارة الى الخلاف
فيه وقد فصلنا ذلك في مطلع القسم الاول قوله من اسماء الزمان
بيان لما يضاف الى الجمل واذ فالاول نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم يوم لا ينفع
مال ولا بنون يوم لا تملك نفس لنفس شيئا وقد وقع ههنا في تفسير القاضي
البيضاوي ما يقضي منه العجب لانه قال وذكر بعضهم ان يوم في الآية الاولى
مضاف الى ينفع ثم قال وهذا سهو لان الفعل لا يقع مضافا اليه كما لا يقع مضافا
والعجب منه حيث لم ينبه للمقصود اذ القائل بالاضافة لا يجعل الفعل مضافا اليه
بل يجعل الجملة اياه فاني معنى لهذا الكلام والخ نحو يومئذ وحينئذ وقوله فيمن

منه يعني على القول بان هذه المضافات مبنية واما من يعربها فلا ومثله اي مثل ما يضاف الى الجملة لفظ مثل وغير مع ما وان نحو مثل ما انكم تنطقون وغير ان تطعب يعني لفظ مثل مع ما ولفظ غير مع أن فهذا نشر على ترتيب اللف وتحقيق هذا المقام ان الظروف المضافة الى الجملة ضربان الضرب الاول ما يجب اضافته الى الجملة وهي حيث واذ واذا على الخلاف المذكور في مباحثها الضرب الثاني ما يجوز اضافته الى الجملة وهي غير هذه الثلثة فالضرب الاول واجب البناء اذ هو واجب الاضافة واما الضرب الثاني فهو ايضا ضربان الاول ما يكون مضافا الى جملة ماضية المصدر نحو قوله ع على حين عاتبت المشيب على الصبا الضرب الثاني ما يكون بخلافه بان يكون مضافا الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية المعربة الصدر نحو جئتك يوم الامير حاضر او مبنية الصدر نحو يوم انت امير فالضرب الاول يجوز اعرابه وبناؤه اتفاقا اما الاول فلعدم لزوم الاضافة الى الجملة فعلة البناء اذن عارضة واما الثاني فلاضافته الى الجملة المبنية واما الضرب الثاني فهو مختلف فيه بعض البصريين على انه لا يجوز فيه الا الاعراب والكوفيون وبعض البصريين على انه يجوز بناؤه واما غير اذا اضيف الى ما صدره ان وان ومثل اذا اضيف الى ما صدره ما يجوز بالاتفاق اعرابهما وبناؤهما فالاول نحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطعب فانه فتح غير مع انه فاعل يمنع والثاني نحو مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل اذ هو نعت لحق او خبر بعد خبر لان وبهذا نظر ان المص اجمل هنا في البعض اجمالا واهمل بعضه اهمالا واخل بالبعض اخلالا قوله مطلقا اي سواء كان مضافا الى المعرب نحو غير قيام مثلا او الى المبني نحو غير ان نطعب في الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كان في معنى الا تم الكلام قبله اولا نحو ما جاءني غيرك وما جاءني احد غيرك وقد يكون غير بمعنى لا فينصب على الحال في التنزيل فمن اضطر غير باغ ولا عاد اي فما لا باغيا قوله مابني من المنادى نحو يا زيد وسيأتيك تفصيله في باب النداء قوله من المنفي بلا نحو لا رجل وجه الروض فيه وفي المنادى ان الكل منهما حاله اعراب في الجملة وفيه نظر وقد مضى قوله لات واين قد تحته الاوهام في هذه الكلمة اعني لات ونحن نقدم اليك حقيقتها على وجه لا مزيد عليه ونفصل في ذلك كل ما يحتاج اليه فنقول وبالله التوفيق وهذه ازمة التحقيق الواجب ان نعرف اولا حالها من الافراد والتركيب وانها فعل او حرف حتى ينكشف عن ضمنه ما هو المقصود الاصلي فنقول ذلك اربعة مذاهب لا خامس لها الاول ان هذه كلمة واحدة وانها فعل ماض ثم القائلون بهذا اختلفوا فيه على قولين احدهما انها في الاصل مخففة من قوله تعالى لا ملتكم من اعمالكم شيئا يقال لات يليت

كما يقال

كما يقال ألت يألت وقرئ بهما جميعا ثم كثر استعماله حتى استعملوه في النفي ونظيره في كلامهم قل فانه فعل ماض ثم استعمل للنفي وثانيهما ان اصلها ليس بكسر الياء قلبوا الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لاس فقلبوا السين تاء فصار لات الثاني ان انها كلمتان والقائلون بهذا قسمان احدهما ان هذه لا التي لنفي الجنس والتاء التي للتأنيث على نمط تمت وربت وثمت ان لا التي لنفي الجنس وهذا مذهب الجمهور وهذا هو الذي اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ولات هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت رب وثم للتوكيد ولتغيير بنائهما حكمها حيث لم يدخل الا على الاحيان ولم يبرز الا احد معمولها اما الاسم واما الخبر وشاع بروزهما جميعا وهذا مذهب الخليل وسيبويه انتهى وثانيهما ان لا هذه هي النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الاحيان والفرق بين القولين قليل المذهب الثالث انها كلمة وبعض كلمة اولا هذه هي النافية والتاء هذه زائدة في اول الحين وعليه ابو عبيدة واتباعه واستدلوا على ذلك بان التاء متصلة بحين في الامام تقرؤن به مصحف عثمان رضي الله عنه والمختار عند المتأخرين مذهب الجمهور ويدل عليه امور الاول الوقف عليها بالتاء على نمط نعمت وبئست الثاني وعليه الكسائي الوقف عليها بالهاء على نمط مؤنه وسلمه الثالث انها كتبت منفصلة عن الحين واما الاستدلال بالمسائل فغير تام اذ قد تقرر ما استقر عليه الامر في الاعصار من خط المصحف وخط العروض وهذا ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال واما قول من زعمه ان الهاء في حينه على حين فلا وجه له واستشهاده بان التاء تلحق في الامام لا تتسبب عن فلكم وقعت في المصحف اشارة خارجة عن قياس الخط الرابع ان التاء قد تكسر على اصل التحريك لالتقاء الساكنين وهذا ما اشار اليه في الكشاف بقوله وقرئ بكسر التاء على التحريك ولو كان ماضيا لما كان للكسر وجه وهذا اغنى مذهب الجمهور لما كان هو المختار اختاره المص لصحته على ما صرح به في باب المنصوبات حيث قال ولا المشبهة بليس هي المشبهة بليس على ما يجيء هناك تمامه المذهب الرابع انه حرف جر نص عليه الفراء وقال هو حرف جر بجر اسما كالزمان خاصة على نمط منذ ومنذ استدلالا بامرين الاول قراءة الجر في ولات حين بجر حين التي تعلو منه قال طلبوا صلحنا ولات اوان اذا نمهدت المذاهب في نصبها فتكلم في اثرها وعلها وفي ذلك ايضا اربعة مذاهب الاول انها لا تعمل شيئا قال ولها مرفوع ومنصوب فمرفوعها مبتدأ وخبره محذوف ومنصوبها فمعمول المحذوف وعليه الاخفش واتباعه فالتقدير في ولات حين مناص اوان على قراءة النصب لا اري حين مناص وعلى قراءة الرفع لا حين مناص حاصل لهم

الثاني انها تعمل عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر عند الاخفش في احد قوليه الثالث انها تعمل عمل ليس وهو مذهب الجمهور بالشرط المذكور والمعمول عندهم لا، هو لفظ الحين خاصة على ما صرح عليه الفراء وهو مذهب سيبويه وهو ظاهر كلام الكشاف او لفظ الحين وما يرادفه على ما نص عليه الفارسي وجماعة الرابع انها باقية على اسماء الزمان خاصة عند القائلين بانها حروف جر على ما فصلناه آنفا هذا تحقيق هذا المقام وتقرير مذاهب الاقوام وبهذا يظهر ان في كلام المصنف رحمه الله خللا من وجهين الاول انه عد هذه الكلمة من المبني العارض وهذا فاسد لانها اما حرف او ماض او ثالث فان هذا هو مقتضى المذاهب المفصلة وعلى كل تقدير فالقانون ان يكون من المبني اللازم او لم يعد حرف او ماض يكون بناؤه عارضا الثاني ان الكلام في لفظ لات لا في المجموع المركب الذي هو لات او ان فلا فائدة تحت ذكر او ان بل هو اخلال بالمقصود او الذهب ان معموله لا يكون الا لفظ الحين او لفظ الحين وما يرادفه اللهم الا ان يقال مقصوده من المجموع لفظ لات الا انه ذكر معه لفظا او ان تنبيها على انه لا يختص بلفظ الحين كالآية الكريمة بل يدخل على ما يرادفه ايضا على ما صرح به الشيخ ابو علي الفارسي وسائر المحققين قوله اي قول ابي زبيد الطائي طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء وروي فاجبنا ان لات حين بقاء وهذا اولى رواية ودراية والمعنى طلب هؤلاء صلحنا معهم وليس الاوان اوان الصلح فاجبناهم ان ليس الحين حين البقاء اي بقاء الشفعة والمرحمة او الوقت وقت القتال فالبيت حجة لمن زعم ان لات حرف جر او ان الاوان مجرور ووقعه الجمهور بطريقين الاول انه على اضمار من الاستغراقية على نمط قوله الارجل جزاه الله خيرا فيمن روى جر رجل فان حرف الجر مع انه زايد مضمر او لان واسمه باق على ان اصل لات اوان صلح فبني المضاف وهو اوان لانه حذف منه المضاف اليه ونوي وكان القياس بناءه على الضم من جهة شبهه بالغايات الا انه بني على الكسر او هو شبيه بنزال وزنا ولانه قدر بناءه على السكون ثم كسر على اصل التخريك لالتقاء الساكنين كامس جير ثم نون للضرورة الشعر واجاب صاحب الكشاف بانه شبه اوان بإذ في قوله وانتم إذ صحيح من جهة ان كلا منهما زمان قطع منه المضاف اليه وعوض منه التنوين او الاول لات اوان صلح ثم قال لا يه ينتقض هذا بقوله تعالى ولات حين مناص اذ المضاف اليه هناك مذكور لانه نزل قطع المضاف من مناص لان اصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين لاحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من المضمر المحذوف ثم بنى الحين اذ هو مضاف الى غير متمكن هذا كلامه ويرد على ظاهره انه لو كان الامر في لات اوان كما زعمه لكان اوان معربا اذ العوض نازل منزلة المعوض منه والمضاف اليه اسم متمكن ثم المضاف اليه في الآية غير متمكن فبناء الحين موجبه وانما هنا فلا وبالجملة فقوله تعالى ولات حين مناص يتوارد الحركات الثلث فالنصب على اضمار

الاسم

الاسم اي وليس الحين حين مناص والرفع على اضمار الخبر اي كليس حين مناص حاصلا لهم والكسر على البناء على الوجه المذكور في اوان وعند الاخفش النصب على انه اسم لا كما لا رجل والخبر محذوف اي ولا حين مناص موجود او تفعل مضمرا اي ولا ارى حين مناص لهم والرفع بالابتداء اي ولا حين مناص كائن وقد مضى تفصيله قوله فيمن لم يجعل لات حرف جر او كان حرف جر كان او ان مجرورا ومن ههنا يظهر ان مراد المصنف رحمه الله بقوله لات اوان هو او ان لا لات وحده فكانه قسا ومنه او ان في لات اوان فانه مبني عارض وبهذا يندفع الاشكالات باسرها فتبصر فيما في هذا المقام فانه مزلة الاقدام قوله هذا ما بنى من الكلام اي هذا الذي ذكرناه من اول القسم الى ههنا هو الكلام في المبنيات فالذي يفصل من الكلمات كلمة منها وما سواه معرب واورد على هذه المباحث ان كانت بعيدة الا ان اوانها قريبة فاشغل لفظ الغريب في الكل تغليبا والنكتة فيه ان بسط الكلام مع الاطناب في خياله ان ذكره وبقطعه الى هذه الشابة يفهم ان البعيد عنده قريب وان شعار بان المتطلب في كتابنا هذا ينبغي ان يكون بهذه الشابة وان لم يكن كذلك محوناه عن وفتر المتطلبين ولفظ الكلام بهذا تنبيه على الكثرة ولذا لم تعمل الكلمات قوله وهو اي المعرب والمبني والصنف بناء واحد لا ما اصطلح عليه اهل المعقول حتى يلزم اندراج النوع تحت الصنف بناء على قوله الكلام صنفان معرب ومبني على ما سبق في مطلع القسم الثاني وسمي الاسم المعرب متمكنا لانه متمكن من الاعراب لفظا او تقديرا بخلاف المبني فانه لا يتمكن له لفظا ولا تقديرا واطلق المضارع اعتمادا على ما سبق في صدر القسم الثاني من تصريحه بتناوله اذا اتصل به ضمير جماعة النسا او نون التاكيد قوله والاول تقسيم للاسم المتمكن الى المنصرف وغير المنصرف وتنبيه على ان اسم المتمكن يشملهما كما صرح به جار الله والتمييز بالامكن وحركات الاعراب من قبيل خاتم فضة او من قبيل اضافة المسبب الى السبب كصلوة الظهر والعصر والاستيفاء القبول والاخذ والقدرة منه قولهم استوفى حقه اذا اخذه وقبضه والطرف اعني مع التنوين حال من الحركات او استيناف على نمط فلان يعطي ويمنع معه السيف وحق الكلام انه يقول مع التنوين او ما يقوم مقامه من الاضافة واللام الا انه لما اريد بالاستيفاء القبول والقدرة اندفع هذا اذ المضاف والمعرف باللام واخلان ايضا لوجود القدرة والقبول فيهما ايضا فليفهم والمراد استيفاء جميع الحركات على سبيل البدلية في حالات متعددة لا في حالة واحدة بقرينة اضافة الجمع واما مع في الكل فهو حال من ضمير يستوفيها او مصدر في الموضعين اي استيفاء كائنا مع التنوين والنفي وان كان محتملا للامرين الثلثة الا ان المراد نفي كل من الامرين فالاولى جعلهما معا حالا

انتفى كما ذهب اليه ابن الحاجب لحوازه فى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم بتقابل
اذ بدل من اليوم واليوم ظرف للنفع المنفى او ظرف للن لما فيه من معنى النفى والعامل
ذلك اشار المحققون فى قوله • وما سعاد غداة البين اذ رحلوا • من ان غدا ظرف
ظرف لانتفى المستفاد من ما فالمعنى ههنا انتفى مع التنوين اى مع اتصافه استيفاء
الحركات وهى تلزم نفى الاستيفاء مطلقا ونفى التنوين كما هو المطلوب ههنا ولا ينفى
ان يجعل متعلقا بالاستيفاء المنفى حتى يرد عليه ان المنفى هو المجموع ونفى المجموع قد يكون
باستيفاء الحركات مع وجود التنوين وهو فاسد قطعا ونظيره ما ذكروه فى قوله
تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون من ان قوله بنعمة ربك متعلق بانتفى اذ هو مفهوم
من ما لا بمجنون اذ المقصود هو نفى الجنون المطلق لا نفى الجنون المقيد فانه اخص ونفى
الاخص لا يستلزم نفى الاعم واما من لم يجوز تعلق الظروف بالحروف فلقد رد على
مذهبه انتفى كما ذهبوا اليه فى الآيتين الكريمتين والتالت المذكور والقرينة المشوشة
به حروف النفى قوله ويكون • منصوب معطوف على الاستقرها او مرفوع حال
باضمار المبتدا على نمط قولهم تمت واصك وجهه وعلى كل تقدير فهو داخل فى التفسير
والظرف خبر كان وخبرا حال منه لخبرا اى يكون منقوصا فى حال الجر نحو مررت باحمد
ما دام فى موضع الجر لكن جره بالفتحة وذكر النصب انسب بهما من الفتحة او الثانى مع
الغالب البناء والاول من الغالب الاعراب وغير المنصرف من باب المعربات
الا انه عدل عنه اليه ليكون اشعارا بالمشابهة الكائنة منه وبين الفعل واظهارا
لتلك المناسبة ووجه المص لحوازه بان الفتحة لما لم تكن فيه دلالة على المنع الذى
لاجله سموا النصب نصبا وهو الاشعار بالمفعولية للفرق الظاهر بين رايت
احمد ومررت باحمد عدلوا منه الى الفتح فرارا عن هذا المعنى المفهوم الذى لا معنى
له ههنا قوله غير مضاف ولا معرف • كلام وارد على نمط قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فقد صح العطف لما فى غير من معنى النفى وان لم تسغ جاءنى
زيد ولا عمرو فقوله غير مضاف ينبغى ان يجعل حالا لا خبرا كان خبرا بعد خبر حتى يكون
المجموع تفسير الغير المنصرف وتعريفا له اى القسم الثانى من الاسم المتمكن اسم لا يستوفى
حركات الاعراب ولا يوجد فيه التنوين ويكون بالفتحة فى حال الجر وفى حال كونه
غير مضاف وغير معرف بالام يعنى ان جره انما يكون بالفتحة اذا لم يكن مضافا
ولا معرفا بالام اذ لو كان مضافا نحو مررت بعركم وبعثمانا او معرفا بالام
نحو مررت بالاحمر والحمراء لما كان منقوصا فى حال الجر بل يكون مكسورا حينئذ كما يرى
فى المثالين والتنوين المذكور المطلوب بالنفى هو تنوين التمكن اذ الممنوع منه

هو لا غير

هو لا غير قوله ويسمى اى القسم الثانى من الاسم المتمكن بالتغيير المذكور غير المنصرف
اى هو اسم له بخصوصه فغير المنصرف عند المص لحوازه مفسر ههنا بالتغيير وههنا بحثان
الاول ان التغيير الذى ذكره المص لحوازه غير حاصر لان جميع ما اعرب بالحروف من
الاسماء الستة والمثنى والمجموع بهذه المثابة فهذه ليست منصرفة لعدم استيفاء
الحركات مع التنوين وليست غير منصرفة ايضا اذ ليس جرها بالفتحة الثانى ان ظاهر
كلامه مشعر بان غير المنصرف حقيقة اصطلاحا ما ذكره من التغيير المذكور وان اصطلاح
السيبين وما فى حكمهما شرطا وهو خلاف المشهور اذ المشهور ان غير المنصرف ما فيه
سببان او سبب واحد قائم مقامهما وان انتفاء الكسر والتنوين شرط له لا
العكس والجواب عن الاول ان الظاهر وان كان مشعرا بالحصر الا ان الحصر غير مراد
بل الكلام المذكور من قبيل ما يقال العالم اما ان يعبد الله او يشفع الناس اى غالب
اوقاته مشغول باحد هذين الامرين فان هذا من قبيل المنفصلة صرح به الشيخ فى
النهج السالك من منطق الاشارات ونص عليه الامام بهاء وقد فصلنا هذا الكلام
فى حواشى المطول وهذا ما قال الشيخ ابن الحاجب لحوازه فى شرح المفصل من ان مراده
بمثل هذه العبارة ان الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف فلا حصر
فيه وان كان الحصر مفهوما لفظا ولو قبل المراد تقسيم المعرب بالحركة لم يبعد وعن
الثانى ان المص لحوازه اقوى اثرا ما ذهب اليه جار الله نعم ما ذكره ابن الحاجب عليه
والاظهر هو الاول اذ هو تفسير غير المنصرف اولا بقوله غير المنصرف ما فيه علتان ثم قال ويكون
صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا فيرد عليه ان غير المنصرف اذا كان عبارة
عما وجد فيه علتان كان الانصراف على مقتضى هذا التفسير عبارة عن خلو الاسم عن العلتين
ولا يخفى ان الاسم فى حال الضرورة او التناسب غير خال عنهما فقوله ويكون صرفه للضرورة
او التناسب غير منطبق على تعريفه وتفسيره على ان تعريفه تناقض اذ دخول الكسر والتنوين
للضرورة او التناسب وكونهما مسلمات على الوجود العلتين معا بعيد والاظهر عندى
ما ذهب اليه ابن الحاجب لحوازه والمحذور المذكور مضمحل لانه وان فسر غير المنصرف
بما فيه علتان الا انه جعل سقوط الكسر والتنوين اثرا له لانه قال وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
فسقوط كل منهما اثر لعدم الانصراف وثبوته اثر للانصراف والمقصود ان الاول
ملزوم للاول الى آخره ملزوم للثانى سواء سمى ذلك شرطا او اثرا او حكما فالصرف
اعنى فى قوله ويكون صرفه للضرورة او التناسب مجاز بذكر الملزوم وارادة اللازم اعنى
الكسر والتنوين وشمول التعريف ايضا ممنوع لان له شرطا هو السقوط المذكور والشرط
ههنا منتف فانتفى المشروط قطعا هكذا الخ اسعد هذا المقام فقد زل فيه اكثر

من الفحول الاقدام قوله واسبابها منع الصرف قد تقرر ان اضافة الجمع تفيد العموم
او جمع الاسباب عشرة فتكون ردا على من عد مراعاة الاصل في نحو احمر بعد التسمية سببا منها
وقد تقرر ايضا ان الاضافة في العهدية بمنزلة الالف واللام يقصد به اى عهد كان فيقصد
ح بذلك الاسباب المعتبرة بين اهل الصناعة كما يقصد بالكلمة الكلمة الموجودة
المصطلحة بين النحاة فيكون اذن اشارة الى الاسباب اللازمة على ما صرح به المص
لعبد الله في اعراب الفاتحة من ان الواجب في جميع الاسباب ان يكون لازمة اذ
لو لم يكن لازمة لوقعت في موضع الثبوت والسقوط فكانت دائرة بين الوجود
والعدم فلا تتخصص مواضع للصرف اذ الحكم الموجود قطعا لا يرتفع بالمانع الدائر
بين الوجود والعدم اذ السقوط لا شك فقوله واسبابها منع الصرف
من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الاسباب المانعة من الصرف وكلام القوم
مشعر بهذا المعنى وجوز ان يكون من قبيل اضافة السبب الى المسبب كما يقال سبب
كذا كذا وعلى كل تقدير فالاضافة لامية لان بين كل من الموصوف والصفة
تلبسا وكذا بين السبب والمسبب ثم المشهور ان الاسباب تسعة واليه ذهب
جار الله وتبعه صاحب المفتاح وغيره من المتأخرين واختار المص لعبد الله انها
عشرة وزاد عليها الف الالحاق وخصه سجي في موضعه تلك عشرة كاملة وقد
نظمها بقوله مانع صرف الاسم عشر فهاكها ملخصة ان كنت للعلم تحرص جمع
وتوليف وعدل وعجمة ووصف وتانيث ووزن مخصص وما زيد في علق
وعمران فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخص قوله وهي التوليف الخ
تعديد للاسباب وتفصيل لما بعد الاجمال وتصريح بان كلا من هذه المذكورات سبب
لمنع الصرف وعلة موجبة لتحققه ومبنى الكلام على التجوز اذ السبب والعلة هو مجموع
الامرين من هذه العشرة او واحد من حكمها ولقد صرح بهذا اذ قال متى اجتمع في الاسم
اثنان منها فانه تصريح بان السبب هو المجموع وان تسمته كل منها بالسبب من قبيل
تسمية بعض السبب بالسبب وجزء العلة بالعلة وقدم التوليف اذ هو اتم فائدة
واكثر عائده وكل من هذه العشرة فرع لشئ آخر وثان منه فالتوليف فرع
على التنكير اذ كل ما نعرفه كان في الاصل مجهولا عندنا ولهذا نحتاج في تعريفه الى علامة
او وضع جديد والتانيث فرع التذكير ووزن الفعل كان لوزن الاسم لان
فرع الفرع فرع والعدل كان للمعدول عنه والوصف كان للموصوف اذ هو مضاف اليه
وقيل اذ الصفة لا بد وان يكون فيها معنى فهي متأخرة عن الفعل المتأخر عن الاسم
والجمع كان للواحد والتركيب كان للافراد والعجمة كان للغة العرب وذكر

(الفعل م

المضارعة

المضارعة تنبيه على الزائدة وتعيين المحل الاولى بقي انهما فرعان للالف التي للتانيث
والمراد بالالف التانيث ما في نحو حمراء وصحراء وعلامة التانيث فيهما اما كما
هي الهمزة الواقعة طرفا من غير ان يكون للالف مدخل فيه الا انه ذهب بهما مذهب
العربي والفرني وذكر المص لعبد الله ان علامة التانيث هي الهمزة المتطرفة
وهي اصلية والالف زائدة وكانت الانسب بالحكم باصالة الالف وزيادة
الثانية اذ الزيادة بالتاخر اولى اذ هو محل التغير الا انه ذهب الى ما ذهب نظرا
الى ان الاصالة تعتبر في التانيث الذي يحل به فيكون في الالف لو وجب لزوم
الاسباب والاصالة انسب باللزوم وعلامة التانيث يكون في الالف
الالحاق تارة للالف التانيث مقصورة كما سجي تفصيله قال بعض المحققين
وههنا فروع آخر لم نعتبرها كان يكون الاسم مصغرا او منسوبا او شاذا وغير ذلك
مما لا يحصى وذلك اختيارهم بلا علة مخصصة وزيفه بعض المعاصرين بوجهين
الاول انه ظاهر ان ما ذكروه لمنع الصرف بها سببيته تبع الاستعمال والاستقراء
بمعنى ان التصغير والنسبة ناقصان الفعل اذ المصغر والمنسوب موصوفان بمعنى
والموصوف محكوم عليه بخصصه فالاسم يعد بسببهما غير مشابه الفعل فلم تعتبر انخلاف
الجمعية والتانيث فان الفعل لما كان للخصصه لم يحتج اليهما لانهما ناقصان
هذا كلامه وفيه نظر اما اولا فلانه انما اريد بقوله سببيته تبع الاستعمال ان مبنى
الاصطلاح هو الاستعمال فقط بحيث لا حكمة فيه الا ذلك وانه هو السبب التام
الموجب للحكم بحيث لا مدخل فيه للمناسبات والمخصصات المعهودة من نحو نوع اذ لم يرد
الاستعمال به الا منصرفا مع انهم جوزوا فيه الامرين فلو كان الاستعمال سببا تاما
لما صح منهم ذلك وان اريد به ان الاصطلاح مبني على حكمة وعلة كما هو الواجب في الاصطلاحات
والمعهود بين اهل الصناعات اتضح وجه صحة المطالبة فانه طالب لعلة مخصصة
توجب اعتبار ما اعتبروه وعدم اعتبار مثل التصغير والنسبة فان كلا منهما فرع
لشئ فيصلح ان يكون تاكيدا للمشابهة التي بين الفعل وغير المنصرف فالسؤال
اذن بمطالبة مثل هذه العلة موجه لا شبهة واما ثانيا فلان فرع المصغر
والمنسوب محكوما عليه وموصوفا ليس لخصوصية التصغير والنسبة بحيث يكون الموجب
ذلك فقط بل هو من جهة انه اسم وكيف لا وهذا الوصف كان ثابتا له قبل ذلك
فلا يناني بين الفعل والمصغر والمنسوب بهذا الاعتبار نعم بينهما تنافي من جهة انه
قد تقرر ان التصغير والنسبة والجمع والالف واللام كلها موضوعة
لاحداث معنى خاص في الذات التي يفهم من اللفظ مطابقة لا غير وبهذا يظهر فساد

٢ هو مولى المرحوم مولانا نور الله لعبد الله منه

قوله بخلاف الجمعية الى قوله لانها تنافيه وقد تقال كونه الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي ان يكون ما نافى الصرف ذا نضم الى الاسم العامل سبب آخر وقد يجاب بوجهين الاول منع فرعه الاسم العامل اذ العمل من ضرورة اقتضاء معنى الكلمة معمولا والاسم والفعل فى ذلك سواء الثانى انهم لم يعتبروا فى منع الصرف لامعانى يصير بها الاسم فرعا على غيره لامعانى اشتراك الاصل والفرع فيها قوله متى اجتمع فى الاسم اثنان منها او واحد اقيم مقامهما من قوله تعالى والذين تبوأوا الدار والايمان على ما صرح به صاحب الكشاف من ان تقديره والذين تبوأوا الدار واخلصوا الايمان على نمط قولهم علفتها تبنا وماء باردا وقولهم اسقه سعلدا سيفا ورمحا اى آخذا اذ لا معنى لقولنا تبوأوا الايمان فالمعنى ههنا متى اجتمع فى الاسم اثنان منها او تحقق واحدا وتكرر واحد وحقيقه انه من قبيل عطف الجملة على الجملة لا المفرد على المفرد او الاجتماع مجاز عن الحصول والتحقق كانه قيل متى حصل او تحقق فى الاسم اثنان او واحد واما القول بان الواحد بمنزلة الاثنين فلا يخفى ضعفه وكذا القول بان التابع قد يحمل ما لا يحمل المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها وبازيد الفاضل مع انه لا يمتنع رب سخلتها ويا الفاضل ورد بان ذلك انما هو لامر لفظى والمانع ههنا معنوى ويجاب بان الامتناع هناك ايضا منع على المعنى فان دخول رب على المعارف امتناعه انما هو من جهة المعنى اذ هو الموضوع للتقليل المنافى للتعريف او لشرعية على اذ القرر بان منع الصرف يدور عليه طردا وعكسا قوله كالجمع تمثيل للواحد العائم مقام اثنين فان الجمع سبب وتكرره سبب آخر وقد صرح المصنف لهذا بان الجمع لزوم جرى مجرى سببين وكذا التانيث بالالف وسيجئ تفصيل ذلك وتحقيقه قوله فالتعريف الخ اى الذى سبق ذكره فى تعديد الاسباب وصدره بالفاء اذ هو تفصيل لما اجمل وقدمه على سائر الاسباب اما لما ذكرنا او لانه شرط لعامتها كما يظهر ذلك فى اثنا تفصيلها بحرف اى مطلقا سواء كان ذلك الحرف لام التعريف او ميمه او حرف النداء او النكرة فى سياق النفى لعدم العموم وكلما لا يكون تعريفه اضافيا او اللام والاضافة تعرفان حكم غير المنصرف كما سبق ولان هذا التعريف فى معرض الزوال والاعتبار فى هذا الباب للزوم قوله ولالتزام المضمر والمبهم الخ دفع لما يقال لا شتراط التذكير بالمضمر والمبهم كانه قبل تعريفهما ليس بحرف ولا اضافة فينبغى ان يكون معتبرا فى منع الصرف وحاصل الدفع ان كلا من انى المعرفات لان منع الصرف مرتب على الاعراب ولما كان ههنا مظنة ان يقال ان بعض المبهم معرب كاى واية اجاب عن ذلك بان المعرب من المبهم لا يخلو من ان يكون مضافا او غير مضاف فان كان مضافا كان تعريفه مستفادا

فالشرط انما هو لا المعرف والاضافة ولا يلزم المضمر والمبهم لزوم تانيثهما والذى يجب ان كان مضافا فلا اشكال وان كان مفردا فقد قيل بتذكيره ولا اشكال ايضا وقيل تعريفه ومنع صرفه مؤنثة لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وان كان لا بالتاء

من الاضافة وقد تقرر آنفا ان التعريف الاضافى غير معتبر فى منع الصرف وان كان غير مضاف فهو مختلف فيه فبعضهم يقول هو نكرة لان قولنا آية صاحبتك معناه اية امراة صاحبتك ولا يخفى ان النكرة المضافة الى النكرة نكرة البتة ولا اشكال على هذا القول او لا تعريف هنا فلا نقض وبعضهم يقول هو معرفة وعلى هذا ايضا لا اشكال او المؤنث منه غير منصرف للتعريف والتانيث لازم لوضع الصيغة عليه والى جميع ما ذكرنا اشار الشارح المحقق بقوله والذى يجب الى قوله لان الصيغة موضوعة للتانيث فقوله وان كان مفردا اى غير مضاف فان المفرد يطلق على ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المركب والمراد ههنا هو الاول لقرينة التعليل بقوله كانها موضوعة تحقيق لما هو المطلوب من اللزوم فى التانيث حتى يعتبر فى منع الصرف وان كان تانيثه بالتاء فان قيل قد تقرر ان هذه مشروطة بان تكون ضد التذكير بالاكثر اولى بالالزام للحكم الثابت على نمط اكرمه وان سمى واطلب العلم ولو بالصين والا اولوية ههنا تنافى قوله وان كان بالتاء فقد اولوية الضدان جعلت راجعة الى الشك المستفاد من كان فلا تراعى فى صحتها اولا لان التاء المقدرة بالتانيث المعتبر فى وضع الكلمة موضوعة عليه لكان الشك لازما بالطريق الاولى وان جعلت راجعة الى ما يفهم من السابق من اعتبار التانيث بغير العلمية فصحتها الضا واضحة اذ التانيث بالتاء شرطه العلمية فالتانيث اذا كان معتبرا بدون العلمية مع التاء فبدون التاء بالحرى اولى وان جعلت راجعة الى ما يفهم من الكلام من اعتبار لزوم التانيث فصحة هذا ايضا لا تخفى اذ القول باعتبار التانيث فى منع الصرف بمعنى اعتبار اللزوم ولا شك ان التانيث المعتبر فيه لو لم يكن بالتاء لكان اعتبار اللزوم اولى لان وضع التاء فى الاصل على العروض وعدم اللزوم فلزوم التانيث اذا له سببان احدهما الوضع لغة ووضع الكلمة عليه وثانيهما العلمية فالمقصود من اشتراط التانيث بالعلمية انما هو اللزوم لا لان العلمية مطلوبة فى نفسها والسبب الثانى وان كان معقودا ههنا الا ان السبب الاول موجود والية الاشارة بقوله لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وههنا بحث الاول انا لا نسلم ان العروض مع الاشتراط انما هو للزوم فقط بل العلمية ايضا مطلوبة فى نفسها الا ترى انهم جعلوها ايضا سببا على حدة اكتفاء انه اذا ثبت التانيث فى اية بالشك لا يسقط اعتباره فى منع الصرف اذ قد تقرر ان السبب المشكوك لا يرفع المقطوع كيف والمقصود من لزوم الاسباب ذلك قوله وقيل لا يسخ الخ معطوف على مقدر مفهوم من الكلام السابق كانه قيل وقيل بتعريفه ومنع صرف مؤنثه وحذف تنوينه واجب وقيل لا يجوز حذف تنوينه ولا يجوز عطفه على قوله تعريفه اذ القولان مستفادان فى التعريف ومنع الصرف وانما

سماعا ان يحذف التنوين وعدم حذفه واليه اشار من قال هذا مقابل للقول الاول العام
سوغه ومنع صرف مؤنثة **قول** لكنه ● استدراك عن العول بامتناع حذف
التنوين وخصصه الاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام السابق وههنا كذلك
لانه لما ذكر حديث الامتناع كان ههنا مظنة ان يقال كيف يصح الحكم بالامتناع
وبين التنوين ومنع الصرف تدافع لمقتضى منع الصرف وجوب حذفه وعدم جواز
بقائه فضلا عن الامتناع فاجاب بانا وان حكمنا بالامتناع الا ان هذا لا اجل
ان بينهما تقابل الامر آخر يمنع حذفه وهو وقوعه وسطا على نمط خير منك فقوله
لكنه اى لكن عدم جواز حذف التنوين قاسم لكن لا لاجل الضمير وخبره الطرف اغنى
لو قوعه وضمير وقوعه للتنوين والمعنى على التعليل اى لكن الامتناع كان لاجل
وقوع التنوين لا لامر آخر يعني كان مقتضى منع الصرف حذف التنوين لكن
وجوب الحذف الا انه عرض ههنا مانع منع حذفه واوجب بقاءه وهو وقوعه
في وسط الكلمة وكونه جزء الكلمة على نمط خير منك فامتنع حذفه وان جعل
ضمير لكنه راجعا الى التنوين كضمير وقوعه فالطرف ليس بخبر اذ لا طائل تحت
هذا الكلام فينبغي ان لقدر اذ امر آخر يكون هو خبرا اى لكن التنوين لوقوعه
وسطا يمنع حذفه فقوله يمنع حذفه خبر حذفه لظهوره بقرينة السوق والسباق
واما كحقق وقوع التنوين وسطا فهو ان المضاف اليه مقدر فالتنوين اذ ذاك
بيز آخر بحسب الظاهر انه في الآخر الا انه بحسب المعنى والتقدير في الوسط لان آخر
المضاف هو المضاف اليه واعترض عليه بان احد الامرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة
كحقيقة للتوسيط وهو فاسد لان في ذلك جمعا بين التنوين والاضافة واما اسقاط
المضاف اليه بعد التقدير والاضمار وهذا ايضا فاسد اذ التنوين اذ ذاك في الآخر لا في الوسط
فلا يثبت المدعى بخلاف خير منك فان وقوع التنوين فيه وسطا ظاهر لا سترة به ورد
بان المنع ظهور التنوين في حال الاضافة لا لعدم وجوده هذه هي الكلمات الدائرة على ألسنة
الشروح ههنا والكل فاسد اذ هو مبني على ان مراد المصنف رحمه الله بقوله لوقوعه وسطا
بعد ما ذكروه وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون مراده انه شبيه بالواقع وسطا وتوضيحه
انه لكونه كانه سمي به مع التنوين شبيه بما في الوسط فحكم حكم خير منك فحينئذ ان كلا
منهما واقع في الوضع باعتبار الواقع فامتنع حذفه كانه في الوسط ونظيره ما ذكره صاحب
الكشاف انه كان لامير مكة اثنان احدهما عبد الله بالجر والآخر عبد الله بالنصب فاذا
وقف الحركة والتنوين في الوضع كان كالواقع وسطا في امتناع التغيير والتبديل ولو سلم
ان مراد المصنف رحمه الله ما ذكروه فلم لا يجوز ان يكون هذا الاعتراض واقعا في وجه النظر

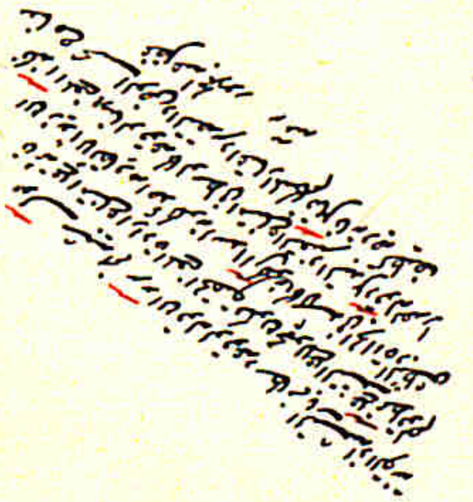

الذي

الذي اورد على هذا القايل فتامل ● كان في حكم المسماة ● اى في حكم اسم الذات
المسماة بهذا الاسم وهو خير منك على ان المضاف محذوف والقرينة واضحة او الكلام
تشبيه اللفظ باللفظ لا تشبيه اللفظ بالذات وقد يقال انه محمول على القلب واذ
ضمير كان للمؤنث باعتبار المعنى اى كان ما اريد بمؤنث المبهم المعرف في حكم المسماة
بخير منك فان الدال على كل منهما معرف مركب والجزء الاول منه مؤنث وكلاهما
تعسف لا حاجة اليه وفي بعض النسخ كان في حكم المسماة بدون الفاء فالوجه اذ
ان يجعل كان خبر لكنه ويجعل الظرف اغنى لوقوعه معمولا له ومتعلقا به بطريق التعليل
ويجعل ضمير لكنه وكان المؤنثة وضمير وقوعه للتنوين اى لكن مؤنث لوقوع تنوينه وسطا
بعد ما كان في حكم المسماة بخير منك ومن جعل ضمير لكنه ولو قوعه للتنوين وجعل
لوقوعه متعلقا بكان اراد ان ضمير لكنه عايد الى تنوينه لا الى التنوين وان الجامع
بين الامرين هو وقوع التنوين وسطا وان المعنى لكن تنوينه في حكم تنوين خير منك
واما قوله لوقوعه وسطا اشارة الى بيان الجامع وهذا معنى مستقيم مرتبط غاية
الارتباط ولا فيه من بعض الدقة لم جنسه له بعض الشروح حتى زعم ان جعل الضمير
للتنوين ولوقوعه متعلقا بكان غير مستقيم فاختار له لسان كان حالا او مقالا
بعد عود الضميرين الى التنوين ولا خفى ركاكته وبالجملة فالتسمية بخير منك توضيحا ذكره
المصنف رحمه الله حيث قال اذا سميت امراة بخير منك فلا حذف للتنوين اذ العلم هو المجموع
المركب فترك على الاصل واعرب وتنون فتقول جاءني خير منك وخير امك وخير منك على
نمط عبد الله بعد العلمية **قول** وهذا قول الاخفش ● واما المازني فقوله انها نكرة
كمن وما في الاستفهام لانك تقول اية صاحبتك ولو كانت معرفة لكانت غير منصرفة
قول وفيه نظر ● اما اولا فلما ذكرنا من ان الاضافة تنافي اعتبار التنوين وكونه وسطا واما
ثانيا فلانا لا نسلم انها معرفة ممنوعة من الصرف فانك اذا قلت اية صاحبتك بالتنوين
فكانك قلت اية امراة صاحبتك فهي في التقدير مضافة الى نكرة فتكون نكرة واما
اذا قدرانها مضافة الى معرفة بان يعدم ذكرنا ثم قلت اية صاحبتك لم يتعين
فنسلم انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة من الصرف حينئذ لوجهين احدهما انها تضاف
الى ان شرط التي تنث بالتاء وهو العلمية منتف فاحد الامرين لازم اما منع
توهمه ان اعتبر اضافته الى نكرة واما منع عدم صرفه ان اعتبر اضافته الى معرفة
كذا ذكره المصنف رحمه الله واعترض عليه بان الاضافة انما يمنع من عدم الصرف اذا
كان المضاف اليه ظاهرا لان حكم الصرف لا يظهر معه اما مع حذفه فلا مانع من اعتباره
كما اعتبره الخليل في اجمع والجواب انه لم يرد كون الاضافة مانعة من عدم الصرف منها

منه من الجنسية المذكورة الخ ما ذهب اليه بعضهم من ان غير المنصرف اذا اضيف ينصرف بناء على ان الاضافة من خواص الاسماء فبعده عن مشابهة الفعل وعلى ان الاضافة تغير حكمه مثلا كلمة بالفتحة حال الجر على ما حققه ابن الحاجب في الايضاح حتى يرد عليه ان تغير الحكم انما هو في حال ظهور الاضافة بل اذا كان تعريفه حاصلا من التعريف المضاف لزم ان يكون التعريف الاضافي معتبرا في منع الصرف وهو باطل اذ الاجماع على خلافه اذ هو في معرض الزوال بخلاف تعريف فاقة غير منفك عنه هذا وبما ذكر المص لعله اندفع ما وجه النظر فيه بعضهم من انه اذا حذف من اية المضاف اليه فهي ممنوعة من الصرف للتعريف والتانيث وقيل اذا انقطعت الاضافة وثبوت في ممنوعة من الصرف للتعريف والتانيث او التعريف الاضافي شبيه بالتعريف العلمي من حيث ان كلا منهما بلا علامة تقتضي بدين القولين ان تعريف الاضافة والموصول معتبر هنا والتمثيل باية صاحبك مشكل اذ هي ان جعلت استفهامية فهي خارجة عن البحث اذ البحث في المبهمات واي جعلت موصولة فهي لا يضاف الا الى المعرفة المتعددة فيقال ايهما وايتهم واي الرجلين واي الرجال فيمتنع ان تعد اية امراة صاحبك فالمثال الصحيح اذن اكرم اية او اية جاءت بغير تنوين او ايتهن جاءت بعد ذكر النساء واجيب بان المقصود الاصلي التعرض للموصولية واما التعرض للاستفهامية فناشئ وقع استطرادا وتكميلا لما يحتمله لفظ اية قوله واما اجمع الخ وقع لناظر بالبال ههنا فرائه ثبت آنفا ان التعريف الاضافي غير معتبر وقد اعتبره بعضهم في اجمع اوجب عدم اعتباره وقد اطبقوا على ان اجمع غير منصرف وفيه تعريف الاضافة فلم اعتبر فيه ذلك ام بنى عدم انصرافه على شيء آخر وقد يقال لزم من الكلام السابق ان يتردد السامع في منع الصرف في اجمع اذ المعارف خمس وقد سبق ان غير العلمية غير معتبر وهي مفقودة في اجمع فاشار الى جوابه بما ترى ولا يخفى ضعفه فان قيل اما تفصيل الاجمال وقد سبق في اطلاقاتهم تفسير وواقع الاسولة والتوهمات المقدرة بها ولا اجمال لانتفاء المجمل هناك قلنا ان كلية اما في مثل هذه المقامات تفصيل لمجمل السامع لا المجمل المتكلم والكلام هذا الكلام ظاهر وتحقيق المقام بطلب مما ذكرناه في حواشي الكشاف والمفتاح وبالجملة فلا نزاع في ان اجمع غير منصرف انما النزاع في تفصيل بعضهم بقول منع صرفه من جهة انه وزن الفعل وفيه التعريف التوكيدي والشرف التوكيدي فهذه لا تعريف مستقل معتبر في منع الصرف كالعلمية واليه الاشارة بقوله فيمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا اي من جعله اصلا مستقلا معتبرا في منع الصرف فاحد سببيه عنده هو التعريف التوكيدي وبعضهم يقول لا عبرة بذلك فاحد السببين عنده هو الوصف المقدر فيه اعني الاجتماع كالاحمر واليه الاشارة بقوله فالو صفية

مقدرة فيه

مقدرة فيه فان قيل دلالة لجمع على الوصف اعني الاجتماع واضحة كالاحمر فما معنى تقدير الوصف قلنا لفظ اجمع في الاطلاقات والاستعمالات تاكيد الكل غير مجرى على موصوف لفظا منسلخ عن معنى الوصف المطلوب بخلاف احمر فانه جار على موصوف مستعمل في المعنى الوصفي الا انه في الاصل وبملاحظة الوضع وصف كالاحمر فكانت الوصفية فيه مقدرة اي معتبرة في الاصل مهجورة في الاستعمال فالوصفية المقدرة منافية الوصفية الاصلية فافهم قوله ولا اثر للتعريف الخ جواب لسؤال متوهم حاصله ان اجمع معرفة اذ لا نزاع في انه صفة للمعرفة يقال رايت القوم اجمع فان اجمع تاكيد للقوم ومنزلة النعت له يجب ان يكون كذلك وح فلم لا يجوز ان يكون السبب الاخر في التعريف وحاصل الجواب انا سلمنا ذلك الا ان تعريفه اضافي لان معناه اجمعهم كلهم وقد تقرر ان التعريف الاضافي في غير معتبر في منع الصرف واليه الاشارة بقوله لانه بالاضافة تقدر او بالجملة فقد ظهر من هذه البيانات ان اجمع كما ان منع صرفه منفق عليه كذلك احد سببيه وهو وزن الفعل ايضا منفق عليه لا نزاع لاحد في ذلك انما النزاع في السبب الاخر اهو الوصف الاصلي ام التعريف التوكيدي فمن لم يعتبر الثاني يعتبر الاول ومن عكس عكس نقوله ومن لم يجعله اصلا فلا اشكال فقد تفصل مما ذكرناه ان التعريف التوكيدي غير معتبر في الباب كتعريف الاعلام اذ به هكذا موضوع لان الكد المعارف مجردا عن علامة ظاهرة دال على تعريفه كالعلم وعليه الشيخ ابو علي الفارسي واتباعه قوله فالمؤثر قطعا الخ متعلق بجميع ما سبق من قوله شرطان لا يكون بحرف ولا اضيف الى آخر ما يتعلق به الى ههنا يعني اذا ثبت ان التعريف الحرفي والاضافي والاسنادي والاجنبي والتوكيدي غير مؤثر في منع الصرف فالمؤثر قطعا اي الذي تاثيره قطعي غير مشوب لشيء يغيره هي العلمية لا غير بخلاف ما عداها من التعاريف فان منها ما هو مقطوع بعدم التاثير كالحرفي والاضافي والاسنادي والاجنبي ومنها ما شك في تاثيره واختلف في تاثيره كتعريف المبهم المعرف وتعريف التاكيد فقوله قطعا مصدر اي المؤثر تاثيرا ذا قطع وجزم او هو من قبيل له على الف درهم اعترافا قوله وهي كونه الخ معللا تغيير للعلمية وتعريف لها بعد الاشارة الى انحصار الاعتبار فيها والمراد بالتعليق على شيء التخصيص اي التخصص واقعا على شيء يفهم ذلك الشيء من ذلك عند اطلاقه عليه واثر التعليق على الوضع لتناول الاعلام الغالبة كالنجم والصعق اذ لا وضع هناك في المعنى المستعمل فيه بعينه اي سواء كان بعينه شخصيا كالاعلام او نوعيا كالمعارف وسواء كان ذلك التعليق وضعيا او لم يكن وقوله غير متناول الخ اشبه

والاول معرفة فيجب ان ي

اخراج لسائر المعارف وقد اطبق الناظرون على ان النكرات خارجة بقوله
بقوله بعينه وعللوه بانها غير معينة بالوضع وهذا فاسد لانهم ان ارادوا انها
غير معينة تعيينا نوعيا فممنوع اذ لا يخفى ان فيها لعمنا نوعيا وان ارادوا انها
غير معينة تعيينا شخصيا فمسلم الا ان التعريف الواقع في المعرف انما يدل
ان علم الجنس مندرج فيه فكيف تخرج النكرات وقوله غير متناول نصب حال من
الاسم في كونه الاسم او خبر بعد خبر لاصفة لشئ اذ التناول وعدمه من صفات
الدال دون المدلول ومنهم من اختار كونه حالا من ضمير معلقا وعده اصوب
لدخل فيه الاعلام المشتركة لان تعليقها انما هو في حال عدم تناولها بخلاف بقية
المعارف فان تعليقها انما هو في حال تناولها وههنا بحث من وجوه الاول
ان القول بان الاعلام الغالبة لا وضع فيها قول بان العلم الغالب ليس بكلمة
او الكلمة مشروطة بالوضع فالا وضع فيه لا يكون بكلمة وهذا ظاهر الثاني ان التناول
وان كان موجودا في الاعلام المشتركة الا انه بوضعين لا بوضع واحد فكان على المص
ليجوابه ان نقول بوضع واحد الثالث ان العلم قد يكون فعلا وقد يكون حيلة كما اذا
سمي بخصص بهما وجعل كل منهما علما نقوله وهي كونه الاسم معلقا بخصص من غير مخصص والجواب
عن الاول ان العلم الغالب لا وضع له بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه المشهور بخصوصه
بل هو موضوع لما هو اعم منه وهذا الخاص من افراد الموضوع له فالوضع ههنا غير منتف
فلتتدبر وعن الثاني ان المنفي في التعريف هو تناول ما اشبهه لا مطلق التناول ولهذا
قال غير متناول ما اشبهه ولم يقل غير متناول غيره وتناول الغير في الجملة موجود في العلم
المشترك فهو داخل في التعريف بهذا الاعتبار وعن الثالث ان كون العلم غير المجموع
ولو سلم فهو في قسم الاسم دون اخويه قوله لشخص كان انما نقسيم الى اقسامه يريد
ان العلم علم شخص كطلحة وعلم جنس كاسامة ثم علم الجنس اما عين كالمثال المذكور او معنى
كسبحان اوقت كغدوة فاوفى مثل هذه المقامات للجواز والتسوية وفي مثل لقد قام علي
كان ويؤخر المعطوف وقد سبق هذا المعنى مرارا فلا تغفل فقوله عينا وما تعاطيه وحدنا
وما تقابله جزء ان لكان المحذوف مع اسمه بقرينة كان السابق والفرق بين علم الجنس
كاسامة واسم الجنس كاسد ان الاول للحقيقة المتحدة في الذهن الخ لحقيقة المتعلقة
من الاسد فاذا اطلقته على الاسد فانما اردت به الحقيقة لكن لزم من اطلاقه على الحقيقة
التعدد باعتبار الوجود فالتعدد هنا ضمني بخلاف لفظ الاسد اذا اطلق على فرد من افراد
هذا الجنس فانه على وضعه اذ هو موضوع للفرد قوله او معنى المعنى ما يقوم بنفسه

الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس

موضوع ح

وتقابله

وتقابله العين وهو ما يقوم بنفسه والتمثيل بسبحان لما تصرح بلفظ سبحان من اعلام المعاني انه علم
للتسبيح بمعنى التنزيه لا للتسبيح الذي هو مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله والا لكان مدلوله
لفظا لا معنى وهو التنزيه والقوم يقولون ان سبحان علم للتسبيح وعللوه بقوله سبحان من علقمة
الفاجر فلولا انه علم لصرفه اما بادخال التنوين او بادخال اللام والاضافة ورد عليه ان استعماله
مضافا شايع كثير في كلامهم قال الله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده وقال سبحان الله حين
تمسون وحين تصبحون والعلم لا يضاف واستدل القوم بالبيت المذكور ايضا غير تمام
لانه يجوز ان يقال المضاف اليه محذوف مراد حذفه لانه معلوم والمضاف باق على حاله الا ترى
الى انه مضاف في الاكثر اذا قطع عن الاضافة نون كقوله تعالى نعوذ به وبعضهم يقول
انه علم اذا لم يكن مضافا كالبيت لا اول واذا اضيف فليس بعلم كالبيت الثاني وهذا ايضا
ضعيف للبيت الثاني فالحق انه ليس بعلم وان سلم فهو على اضمار المضاف اليه وهذا هو القول الجزل
وهو المعول عليه ومن هذا القبيل اي مما قبل اعلام المعاني لفظ اولى في قوله تعالى اولى لك فاولى
ثم اولى لك فاولى فان لفظ اولى علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره قالوا والدليل على انه
علم وانه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاه فان وخولانا
انث وليل على ما ذكرنا وهذا اللفظ ايضا علم وهذا ما قال صاحب الكشاف ههنا ان
اولى لك بمعنى ويل لك وهو دعاء عليه بان يليه ما مكره وذكر في قوله تعالى فاولى لهم طاعة وقول
معروف ان قوله فاولى لهم وعيد بمعنى ويل لهم وهو على الاصل افعل من الولي وهو القرب ومعناه الدعاء
عليهم بان يليهم المكروه المقدور والله اعلم بحقائق الامور قوله وزوبرة علم للكلبة تقال
اخذت بزوبرة اي بكلبته وخذ افيره قال الطرماح اذا قال غاو من نتوخ قصيدة
بها جئت قدت على بزوبرا فانه لو لم يكن علما لما كان ممنوعا اولا سباذ نسور ان
فجيئه ممنوعا من الصرف ودليل على انه علم وتانيث وقد تنبهوا انه وزن الفعل وليس بشئ
لان وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل ولا وجود في الاسم كما سبق وهذا الوزن في
الاسم شايع كجعفر واضرابه فقوله عدت على بزوبرا اعناه نسب الى تلك القصيدة
بجلتها ان الصحاح قال ابو زيد اخذت الشئ بزوبره وبزابره اذا اخذته كله ولم تدع منه
شيئا قال ابن احمر قدت على بزوبرا اي نسبت الى بكالها انتهى وعلى هذا فكونه محل
بحث فليتامل قوله كغدوة وبكرة فانهما غير منصرفين والدليل على علميتهما ان
كلا منهما وصف في الاستعمالات غير منصرفة نحو سير عليه غدوة وبكرة فكل منهما ممنوع
عن الصرف للتانيث والعلمية فلولا انه علم لما جاز منعهما من الصرف اولا تاثير للتانيث
اللفظي بالتا الا بالعلمية والمذكور في كتب القوم ان اللفظين غير منصرفين في حال التمييز
او حال التعيين وعدمه كالتعيين كما في قولك لقيته اليوم غدوة وبكرة اي غدوة يوم

وبكرة ليوملك وغير التعيين كما في قولك لقيته يوما من الايام غدوة وبكرة
فالعلمية في التعيين ظاهرة وفي غير التعيين كاسامة والقوم يفرقون بان علمية
مثل هذه الاعلام لفظية لا معنى تحتها وبانه اذا لم يقصد تعيينها جاز تنوينها اتفاقا
قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر وكذا اذا دخل عليها رب او كل نحو كل
غدوة وبكرة ورب غدوة وبكرة فلا بد من تنوينها اذ كل ورب كما سيجيء من جواز
النكرات قال ابن الحاجب لعوارض السبب جعل هذه المذكورات اعلاما انهم
لما رأوا ان العرب وضعت هذه الالفاظ وعاملوا بها معاملة الاعلام في الاحكام
من منع الصرف ومنع اللام ولا يتصور هناك علة اخرى غير العلمية اضطروا واحتجوا
وتكلفوا فقدروا علميتها تصحيحا للاطلاقات لوجه الاستعمالات وبهذا الظهر
ان علميتها لفظية مجردة لا طائل تحتها قوله واسما العدد مبتدأ خبره
معدودة ودالة نصب حال من ضمير الخبر وجعلها حالا من المبتدأ او الخبر ورفعها
كعلها خبرا وجعل معدودة خبر العدد خبر تعسف لا يصغى اليه وقوله على رأي اشارة
الى ما وقع في سر الصناعة للامام ابن جني من ان الاعداد اذا قصد بها العدد لا
المعدود كانت اعلاما وقد نقل سيدنا ابن السراج وابن مالك ومن تبعهما
فانهم صرحوا بانه لا يخبر ويخبر عليها لكن حال كونها دالة على مجرد العدد وغير
المعدود وكان قولهم ستة ضعف ثلثة فلا بد من التعريف واو ليس مضافا ولا موصوفا
تعين العلمية وقد اطبق الشارحون على ان قوله على رأي اشارة الى ما اورده
ابن الحاجب الايضاح اذ قال وقد وقع في بعض نسخ المفصل هكذا وقالوا في
الاعداد ستة ضعف ثلثة وثمانية ضعف اربعة ثم قال والظاهر انه كان اثبته
ثم اسقطه لضعفه وجه الاشبات ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكان حكم المبتدأ النكرة
وايضا المراد بها كل ستة فلولا انه علم لكانت النكرة المثبتة للعموم ووجه الاحتياط
ان ذلك تؤدي الى ان يكون اسما اجناسيا باسرها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح
استعمالها كذلك مثل رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة وهذا ظاهر البطلان
ووجه صحة الابتداء بمثل هذه النكرات ان المعنى كمل رجل وكمل تمرة وهذا المعنى جار
في كل نكرة فاتت قرينة على ان الحكم غير مختص بواحد في جنسها فاتى ذلك جار
في غير المبتدأ ايضا قال شيخنا علمت نفسي ما احضرت هذا الكلام الايضاح وفيه بحث
اذ الكلام في ستة وثلثة وثمانية واربعة بلا تنوين ولا كذلك ان من الغى التنوين لم
يجعله علما لما كان لطرح التنوين معنى وينبغي ان يجعل قوله على رأي اشارة الى ذلك
اي عند من الغى التنوين ثم تعليل كونها بما ذكره تؤدي الى علمية اسما الاجناس

برزورها

برزورها لكن لا تعلله به بل تعلله بالغاء التنوين فليتامل فانه نفيس فقوله على مجرد
اي مجرد العدد وفيه تنبيه على ما ذكره القوم من ان لاسماء العدد معنيين اصلي و
عارضي فالاصلي ان يراد بها نفس العدد الذي هو كم متصل مع قطع النظر عن المعدود
كقولهم ستة ضعف ثلثة والعارضي ان يراد بها المعدود ايضا كقولك رجال اربعة
فاذا استعمل اسم العدد في المعنى الاول ففيه مذهبان الاول انه علم اتفاقي انه نكرة واحتجوا
على الاول بوجهين الاول انه مبتدأ فيكون معرفة فان كان علما فهو المطلوب والا
لما كان معرفة اذ المعارف منحصرة في الستة المشهورة والكل منتف سوى انه علم
فلو لم يكن علما لما كان معرفة فلم يكن مبتدأ وهو مبتدأ اتفاقا الثاني ان المعنى على العموم
اي كل ستة ضعف ثلثة فلو كان نكرة عمت النكرة في سياق الاثبات وهذا
كلاهما ولا يخفى ضعف هذه المقدمات فالحق ما ذهبنا اليه من ان الدليل على علمية
متروك ذلك هو الغاء التنوين مع كونه مبتدأ وهذا وجه سالم عن المحذور واعلم
بحقايق الامور فقوله دالة على مجرد العدد الاول فيه ان يقول مستعملة في مجرد العدد
اذ الكلام في الاستعمال لا في الدلالة فافهم وقوله معدودة في الاعلام اي هي من
قبيل الاعلام وعدل عنه اليه لان في ذلك جمعا بين العدد والمعدود ولا يخفى تكلف
موقعه بها قوله وكذا الاسئلة اي مثل اسماء الاعداد المستعملة في نفس
العدد فقط الاسئلة التي توزن بها بريد ان هناك ضربا آخر من الاعلام الاصطلاحية
من غير ان يقع ذلك في اطلاقات العرب واستعالاتهم ولما لم يكن الحكم في الكل
على وتيرة واحدة وكان هناك تفاوت اشار الى ذلك بقوله الا ان بينها تفصيلا
وحاصله ان الوزن اما وزن للفعل مخصوص او وزن للاسم مخصوص او مشترك
واشار الى الاول بقوله لان ما استعمل وزنا للافعال خاصة ومعنى الخصوص
انه لا استعمل في وزن الاسماء اصلا وحكم هذا القسم حكم موزونه حركة وسكونا
وتجردا عن التنوين واليه الاشارة بقوله حكمه حكم ما مثل به اي حكم شيء مثل ذلك
الشيء بذلك الوزن فضمير حكمه وبه لما اولا وضمير مثل لما ثانيا واشار بالاطلاق
الى انه لا فرق بين ان يكون الموزون مذكورا معه او غير مذكور وذلك كقولك
افعل امر واستفعل ماض وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل فان
الكل على نمط موزونه حركة وسكونا وانما اعطوه حكم موزونه ليكون اشعارا
بان المراد من الوزن هو الموزون الذي لا حظ له من الاعراب ولا في الصرف
ومنعه لكن الوزن مع ذلك علم اذ هو موضوع بالمعرفة لفظ كقولهم افعل الذي
همزته مكسورة امر للمخاطب على ان الاصل في الممثل به ان يكون تابعا للممثل

من قوله لان يستعمل
منه الى هنا

نضيره منها للاستثقال وزنا حال على نمط هذا البسر الطيب رطبا او تعليل للاستعمال على
نمط قولهم قعدت عن الحرب جبنا او مفعول للاستعمال تضمن معنى الجعل او مصدر او
المعنى يوزن بها وزنا والطرف اعني للافعال محمول للوزن على نمط ضربا لزيد او
متعلق بالاستعمال وخاصة حال من ضمير يستعمل نظرا الى المعنى اى حال كون تلك الاوزان
خاصة بالافعال هذا هو الكلام فى القسم الاول من الاقسام الثلثة واما القسمان
الاخيران فاشار المصنف اليهما بقوله وما يستعمل لغيرها ايضا فالجمهور على ان
هذا اشارة اليه وفسروه بان معناه ما يستعمل لغير الافعال بان يستعمل وزنا
للاسماء فقط او للاسماء والافعال جميعا هذا كلامهم ومعناه انه قد مر فيما سبق
ان استعمال الامثلة للوزن والخصوص فان لوحظ الاول فالمعنى انه كما يستعمل
الامثلة للافعال كذلك يستعمل للاسماء ايضا وان لوحظ الثانى فالمعنى انه كما يستعمل
الامثلة للافعال خاصة كذلك يستعمل للاسماء ايضا خاصة فالمشترك فيه على الاول
هو نفس الاستعمال وعلى الثانى هو قيد الخصوص فالاول اشارة الى القسم المشترك والثانى
هو الاستعمال والثانى اشارة الى القسم المختص بالاسماء والعايد هو الخصوص فتصح التفسير
وتصح التطبيق ولما كان فى ذلك ضرب من الدقة والخفاء لم يطلع عليه بعض شروح
العصر فانكر التفسير المذكور انكارا واصر على انكاره اصرارا فقال معنى قوله ايضا
انه يستعمل وزنا للاسماء كما يستعمل وزنا للافعال ايضا فقول الشارحين كلهم ذلك
بان يستعمل وزنا للاسماء خاصة او للاسماء والافعال جميعا فاسد او لفظ
ايضا سهوه فليتامل **قوله** فان كان موضوعا الخ ه فى موقع الجر للموصول الذى
ما يستعمل لغيرها ومصدره بالفاء اذ المسند اموصول صلته فعل وترك الفاء فى خبر
الاول جريا على مقتضى الجواز وبالجملة فمعنى الكلام ان ما يستعمل لغير الافعال خاصة
ان كان موضوعا لجنس ما يوزن به بان يكون معناه معنى كليا شاملا لجزئيات متكثر
وهو المعنى بالجنس ههنا كما فعل فانهم عنوا به كل لفظ اوله همزه مفتوحة وثانيه
فاء ساكنة وثالثه لام وهذا معنى كلى بل حقيقة كلية تشمل كل احمر واجدل وما شابههما
فهو بهذا الاعتبار علم جزما وان لم يكن مدلوله فردا ولا مشخصا بل حصة معقولة لا عين
اعنى جنس ما يوزن به كاسامة فانها ان اسامة موضوعة لحقيقة معقولة وهو مع ذلك
علم فكذا هذا فقوله فهو علم جواب للشرط المذكور اعنى قوله ان كان موضوعا لجنس ما
يوزن به **قوله** الا ان ينكر ه استثناء مفرغ والزمان مقدر اى هو علم فى جميع
الاوقات الا وقت تنكيره ففى كلامه اشاره الى فائدة جليلة نافعة فى هذا الباب
وحاصلها ان كل علم من الاعلام يجوز تنكيره وتنكيره بامور الاول لفظ كل ورب ومن

الاستغراقيه ونحوها مما هو من علامات التنكير نحو قولهم لكل فرعون موسى اى كل طاغ غاو مرتد
عادل آمر بالحق ناه بالحق وقولهم كل افعل اذا كان صفة كما يجئ فى المتن الخ الثانية
والجمع فان العلم اذا ثنى او جمع فتعريفه العلمى يصير مضمحلا زايلا به فصير نكرة قال جار
فى المفصل وقد يتاول العلم بواحد من الامة المسماة به فيجرى مجرى رجل وفرس وان المراد
اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قبل فما بين الزيد الاول والزيد الاخير وهذا الزيد
اشرف من ذلك الزيد وهو قليل فى حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه هؤلاء المحمدون
بالباب وقالوا اطلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامى والاماكن
وكذلك انتهى والساد مسد واحد من الامة المسماة به بخصه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب لعراقه
ان العلم لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه او لمسمى آخر صار نسبته بعد ذلك الى الجميع
نسبة واحدة فاشبه رجلا فان نسبته الى مسماته نسبة واحدة وذكر العلم فى قوله
وهو قليل اشارة الى ضعفه اذ العلم انما وضع لمعين بحسب ما اسبهه فاذا نكرته
فقد استعملته على خلاف ما وضع له فالتنبيه فى صدر كلامه بلفظ قد على التعليل
والصحيح به فى آخره اشعار بهذا المعنى فقوله من الامة المسماة به معناه من الجماعة المسماة
بهذا الاسم اذ المشترك فيه وقول المبرد تفسيره له فافهم الثالث الاضافة والام
قال جار الله بان تقول العلم بواحد من الامة المسماة به فتحضر ان على اضافته واو حال اللام
عليه ولان الاضافة سبب التنكير قال الشيخ ابن الحاجب لعراقه فى سجاح والكثير
استعماله مضافا فاذا كان مضافا فليس بعلم اذ الاعلام لا تضاف انما
كان الاضافة واللام سبب التنكير فى الاعلام اذ قد تقرر ان شرط الاضافة
الحقيقية ان لا يكون المضاف هناك معرفة سواء كان تعريفه ناشيا من اللام او
ناشيا من نفسه بان يكون علما او مضمرا او مبهما ففى الاضافة كحذف اللام فى الاول وجعل
نكرة فى الثانى نجعل واحد من الامة المسماة به واما المضمر والمبهم فلقلة العذر ازالة تعريفهما لتعذر
تنكيرهما حكموا بامتناع اضافتهما فقوله علا زيد نا يوم النقا راس زيدكم ما ول منكرا وكذا
قولهم هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد وقولهم هذا المحمد خير من ذلك واما وجه اشتراط تجرد
المضاف من التعريف فسياتيك فى باب الاضافة ان شاء الله تعالى والقوم مصرحون بانه اذا
زال التعريف العلمى بالتثنية والجمع وجب جبر هذا النقص باحضر اداه التعريف وهى اللام فمن
العلم ومجموعه لا يكون ان الا معرفا بلام العهد وهذا ما قال جار الله فى المفصل وكل منه او
مجموع من تعريفه باللام الا فى كرابانين وعمايتين وعرفات واذرعات يعنى انه لما كان
معرفه باللام مبنيا على اعتبار تنكيره اولا كان ذلك بمنزلة اسم نكره اولا ثم ادخلوا عليه
اللام ثانيا لانهم استعملوه نكرة اولا حقه ثم عرفوه باللام ثانيا وبهذا سقط الاعتراض

الاسعرانه

الذى اورده الشيخ ابن الحاجب اصلاه الله عليه وحاصل ان معناه ان العلم اذا قصد تثنيته او جمعه
وجب تنكيره ثم ان قصد تعريفه عرف باللام وهذا فاسد لانهم لم يستعملوه اولا بصيغة التثنية
او الجمع مع التنكير هذا كلامه وقد عرف انفا ان مبنى الاعتراض على حمل كلامه على المعنى الفاسد وحاز الله
يبرئ منه ووجه الاستثناف الاربعة المذكورة ان اللفظ الاول اعنى اثنين هكذا اسم لشيئين
مثنا بلين تعالى لاحدهما اثنان الرمان المكثرة الاتى فيه وللاخر ابان العطشان المعقد
الاتى فيه وكذا اعنى تيان جبلان الذليل متغاربان اسم كل منهما غاية واما عرفات فمحققة
ما اورده ابن الحاجب فى الايضاح من ان عرفات وضع لموضع مخصوص لا انه جمع عرفة بل عرفة
وعرفات كل منهما علمان لهذا المكان المشهور ولو كان عرفات جمعا لعرفة لوجب ان يكون له
آحاد كل واحد منها اسمه عرفة ولتعم امكنة متعددة اسم كل واحد منها عرفة حتى يكون هذا جمعا له
بل عرفة وعرفات مدلولها واحد وكذا اذرعات لبلد بالشام على هذا النمط فهذه الالفاظ
الاربعة وان كان تبرآى فى الظاهر ان بعضها مثنى وبعضها جمع الا انها فى التحقيق ليست
كذلك لان كلا منها هكذا علم فلا تثنية ولا جمع ومن ههنا تراهم يقولون هذا الاستثناء
منقطع فتذكر هذه فى التحقيق تنقض ودفع ان ليست من هذا الباب حقيقة او دويسلم مستثناة
وقد يوجه بان المراد بالمثنى والجمع ما صورته كذلك فالاستثناء متصل وهذا الغى ضرر البصير
بالاعلام مذهب الجمهور وابن يعيش لا يوجب ذلك وهذا الغى ما ذكرنا من ان اضافة العلم
من اسبابا تنكيره هو القول المشهور وعليه الجمهور كما صرح به جار الله وغيره وخالفه بعض المحققين
المتاخرين قائلين بجواز اضافة العلم مع بقاء تعرفه اذ لا مانع من اجتماع المعرفين اذا
تغايرا كما فى باب النداء فاذا اضيف العلم الى ما هو متصف به فى المعنى كقولهم زيد صديق
فذلك جائز وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد وكذا قولهم مضر الحمراء وربيعة الفرس وزيد
الخيل فمثل هؤلاء عند الجمهور مبنى على التنكير المبنى على فرض الاشتراك وعند هؤلاء لا حاجة
الى ذلك والحق عندى فى هذه المسئلة هو التفصيل فيقال فى العلم الذى تقصد اضافته
ان كان هناك اشتراك يوجب التباسا فى المراد والمقصود من الاضافة رفع هذا الالتباس
فالحق مذهب الجمهور والاضافة اذن من اسبابا التنكير وان لم يكن كذلك بل العلم باعتبار
مدلوله معلوم الا ان المقصود هناك امر آخر مثل بيان الملابسة بينه وبين آخر فالحق مذهب هذا
البعض والاضافة ليست سببا للتنكير والحاجة الى اعتبار الاشتراك اذ ليس هناك اشتراك
فلا معنى لاعتباره اصلا اذ العلم وان وجب ان يكون معلوما لكن لا يجب معلوميته بجميع
الاعتبارات والجهات فان زيدا يجوز ان يكون معلوما مدلولا بحيث لا اشتراك ولا التباس
الا ان المتكلم يريد ان يبين ملابسة بشخص اوشئ او النوس من الاضافة تبيان هذه الملابسة
ويؤيد ما ذكرنا ما ذكره الفاضل المحقق فى شرح الاشارات من ان البدلية انما فى التوكيد

الرضى

الرضى اذ يجوز ان يكون شئ معلوما بحسب كنهه وباعتبار ماهيته وملتبسا باعتبار بعض
عوارضه واعتبار انه تفسيره اذ فى هذا الاعتبار اشارة الى تميزه عن غيره هذا
الاعتبار وتجريده عن لباس الالتباس وهذا يظهر ان الاطلاق فى احد الجانبين كما هو مقتضى
الذهبين امر سخيف يشبه الكذب والمين واما ان لا يصح اللام فى اسباب التنكير
فليس على اطلاقه بل انما يكون سببا اذا كان هناك علم لا يصح او خال اللام عليه مثل زيد
وهذا حديث اجمالى وتفصيله على التحقيق ناتيك فى باب النداء ان شاء الله تعالى

قوله فلا حكم نفى تفريع على ما تقدم وشبهه له يعنى اذا كان على كاسامة فلا حكم نفى فى
الصرف وتركه بل ينظر الى نفسه فان وجد فيه السببان حكم عليه بمنع الصرف والا فبا

قوله كفعلان الذى الخ تمثيل لما لم يحضره له حكم نفسه فى ترك الصرف وترك
الصرف وان كان مؤخرا فى الذكر الا ان الاولى بالمكون الوزن والموزون كلاهما
ممنوعين اما الوزن فلوجود السببين العلمية والالف والنون واما الموزون فلان
سكران وما عائلة غير منصرف لانه لا يكون الوزن فيه ممنوعا من الصرف والموزون
منصرفا فالان موزونه ندمان ونحوه وهو منصرف فى المثال الاول كلا الاخرين يمنع
من الصرف وفى الثانى الوزن فقط والدليل على منع الوزن ان فعلان فى الموضعين
مبتدأ وموصوف بالمعرفة فلو لم يكن علما لما صح ذلك وذكر المثال الثانى اثبات لما
يصدوه من ان له حكم نفسه لان ذلك اظهر فى صورة المخالفة ومقتضى الظاهر
تقديمه الا انه كانه نظر الى ان صورة الموافقة اقوى او الاصل هو الموافقة

قوله او كل افعل مثال الحاله حكم نفسه فى الصرف فانه منصرف اذ لا علمية لكونه نكرة بدخول
كل فان قلت لفظ كل شايع فى المعارف ايضا كقولهم الكلت كل هذا الرغيف
قال الله تعالى وكلهم آتيه يوم القيمة فردا وتقول كل زيد حسن ان الاخر كله منه بهم
القوم كل العوم يا ام خالد قلت نعم الا انه قد تقرر ان لفظ كل اذا دخل على النكرة فهو
لاحاطة الجزئيات واذا دخل على المعرف فهو لاحاطة الاجزاء كما مر فى كل زيد حسن
اى كل اجزائه ولفظ افعل علم الجنس مع منع للحقيقة المعقولة كاسامة وليس له اجزاء حتى
يحط بها لفظ كل فتعين انه لاحاطة الافراد فكان نكرة لا علما فلما امل فان قيل
فلفظ افعل اذن منصرف فكيف صح الحكم عليه بعدم الانصراف قلت الصرف وصف
لفظه ومنع الصرف وصف لما صدق هو عليه ونظيره قولهم المجهول المطلق يمتنع الحكم
عليه بالنفى والاثبات قال سيبويه قلت للخليل كيف تصرف افعل منا وقد بنت
لاصرف فعال منها كلامه ومعناه ان افعل وزن الفعل فالسبب الواحد اما الوصفية و
العلمية لا سبيل الى الاول منهما اصلا اما الوصف فظاهر واما العلمية فلكان كل فعلا دلالة

افعل هنا ليس بوصف وانما ذكرت ان هاكان على هذا المثال او كان وصفا لا ينصرف صح

لهذا الكلام على ان كل وزن ليس لصفة فهو منصرف واعلم انه لا يمتنع من الصرف من
الاوزان الا ما كان صفة وقد استشبه ذلك على كثير من النحاة فظنوا وان بعض
الظن اثم ان معنى كلامه ان كل وزن ليس لصفة فهو منصرف حتى ان الوازنى معولا له
فى العربية قال ولقد اخطأ سيبويه فى قوله بعد ذلك افعل الذى هو الصفة غير منصرف
لانه جعل افعل هنا غير منصرف وقد كان الواجب ان يجعله منصرفا لانه ليس لصفة والا
اسعفه على ما قاله هذا الكلام وقد ظهر عليك فساده وانتصر المص لصاحبه للصرف
على المثال الواحد اذ الموزون ممنوع من الصرف فحكم الوزن فى انصراف نفسه مخصوص
صورة واحدة بخلاف ترك الصرف فانه متصور فى صورتين فلتيامل قوله
والا فحكم المثل الخ قسيم لقوله فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به يعنى ان لم يكن موضوعا
لجنسه فحكمه حكم الممثل به اى حكم ذلك الوزن حكم الشئ الذى مثل ذلك الشئ
بذلك الوزن فى الصرف وتركه فالهاء فى الحقته داخلة على المبتدا المقدر والمذكور
خبره كما قدرنا فالمبتدا محذوف والمذكور خبر لا العكس نقوله الممثل اراد به الممثل
به على الحذف والايصال والقرينة ظاهرة وهو قوله ان كان كناية عن موزونه اى عن
موزونه المخصوص الذى هو الكنى عنه بحسب قصد المتكلم واعتباره حتى ان كان لهذا الوزن
موزونان فصاعدا او البعض منصرف والبعض غير منصرف فحكم هذا الوزن حكم ما اريد به فى قصد المتكلم
والعلم فى هذا البيت قول المتنبى او الى الطيب مرثى اخت سيف الدولة المستاة بخولة كان نخلة
لم تملا دموا كبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فانه اراد بفعله خوله كنى عنها بها استعظاما لها
اذ هى كانت ملكة او استهجانا لذكر نسائى حضره الرجال فجعل فعلة ممنوعة من الصرف اعتبارا للموزون
الخاص الذى هو خولة فكما ان الموزون ممتنعة للعلمية والتانيث كذلك وزنها حتى لو قصد بفعلة
موزون آخر مثل ضربه كان فعلة منصرفة بهذا الاعتبار وهذا هو السر فى اشتراط الكناية وما فى
الخصوصية فى الكنى عنه فافهم فقولهم زيد فاعل يمنع زان من هذا القبيل وكذا قولهم ما فى العاقلة
هذا فى مقام الذم ولو كان فى مقام المدح كان العاقل كناية عن الفاضل العاقل او نحو ذلك
وكذا العاقلة وبالجملة فهذا امر مداره على القرينة ولهذا اهملوا مثل قولهم مررت برجل افعل على
الذم بمعنى احمق واجهل وعلى المدح بمعنى افضل واكيس قوله وان لم يكن الوزن كناية عن موزونه
فاسم كان ضمير مستتر راجع الى الوزن وخبره محذوف يعنى وعلى تقدير كونه غير موضوع لجنس ما يوزن
به ان لم يكن كناية عن موزونه كحيث ذكر هذا وارد ذاك وحينئذ يكون موزونه مذكورا معه
وللنحويين فى مثل هذا ثلثة مذاهب الاول ان له حكم نفسه فى العرف وتركه وهو مذهب سيبويه وجار معه
ومن تبعه عليه الثانى ان له حكم موزونه والى ذلك اشار بقوله وهو ملحق اى هذا القسم ملحق
بالاول على احد المذهبين وبالثانى على الثانى فاراد بالاول القسم الاول الموضوع لجنس ما يوزن به

على ما اشار اليه

على ما اشار اليه بقوله فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم فله حكم نفسه فى الصرف وتركه
وبالثانى القسم الثانى المقابل له كما اشار اليه بقوله والا فحكم الممثل فهذا اشارة الى مقابل الاول
واراد بالثانى الذى هو المقابل لاحد المذهبين المذهب الآخر وسماه ثانيا اذ هو ثان
فى هذا الذكر فان هذا هو المتعارف فى الاستعمالات والاطلاقات وبالجملة ففى مسئلة
مذهبان كما ذكرنا واما وجه كل من المذهبين فقد فصله الشيخ ابن الحاجب لصاحبه فى الامالى
فقال اما وجه المذهب الاول فهو انه لما كان علما بالاعتبار الجنس كان اسامة وجب اجراؤه
على كل واحد من موزوناته فان اطلقته على واحد من موزوناته كان علما كما اذا اطلقت اسامة
على كل واحد من الاسود كان اسما علما له واما وجه المذهب الثانى فهو ان باب اسامة
فى جريه علما فى كل واحد من المسكلات التى سمع فيها الافهام او هى فى المعنى نكرة وحكمها حكم
الاعلام حتى احتيل فى استعمالها بان قدرت اعلاما للحقائق المعقولة وصح اجراؤها على
الآحاد لوجود الحقيقة فيها هذا كلامه وفيه بحث لان هذا القسم اعنى ما ليس بكناية عن موزونه
وموزونه مذكور معه ليس بموضوع لجنس ما يوزن به لانه هو الموضوع فى كلام المص لصاحبه فظاهر ان
هذا قسم من القسم القسيم للقسم الموضوع لجنس ما يوزن به اذ قال فان وضعت لجنس ما يوزن بها كان
حكمها حكم نفسها وان لم تستعمل لجنس ما يوزن بها فان كانت كناية عن موزونها كان لها حكم موزونها
لا حكم نفسها على الاكثر وان لم يكن كناية وكانت موزونها مذكورة كقولك وزن فاعلة وزن قائمة فانها
ففيه مذهبان الاول ان لها حكم نفسها الثانى ان لها حكم موزونها هذا كلامه ومنه يظهر لنا امور
الاول ان كون حكمها حكم موزونها على تقدير الكناية مختلف فيه لانه عليه كما يشعر به ظاهر كلام المص
لصاحبه اذ بنى العوان ذلك فقال الا فحكم الممثل ان كان كناية فيحتمل ان يكون موزونه مذكورا معه ويحتمل ان لا يكون
مذكورا لانه نحى اذ ان يكون موزونه مذكورا معه كما صرح به كلام المص لصاحبه والحق ما فهم
كلام المص لصاحبه لانه اذا لم يكن الوزن كناية عن موزونه يجب فى ذكر موزونه معه التنبيه والا فلا
معنى للكلام حينئذ فحى العبارة اذ ان تقول وان لم يكن كناية كانت موزونها مذكورة
مهما كان ذكره المص لصاحبه الثالث ان ما حكى فيه قسم من القسم الذى هو ليس بموضوع لجنس
ما يوزن به ولا يستعمل له نكيف يكون علما للجنس كاسامة اللهم الا ان يقال ان معنى كلامه
ان الجنس لما كان موزونا منه فى الجملة فكانه علم له فشابه اسامة بهذا الاعتبار فكان له
حكم نفسه بهذه الملاحظة وحاصل كلامه فى وجه الثانى ان تقدر العلمية خلاف القياس وقياسه
على اسامة ايضا خلاف القياس لان تقدر العلمية فيه ايضا ضرورى والقياس على خلاف القياس
خلاف القياس فكان له حكم موزونه قوله يقول وزن طلحة فعلة بلا تنوين اما على المذهب

الاول يعني الحاقه بحاله حكم نفسه ومن فسر الاول بحاله حكم نفسه فقد قطع المسافة ونظر
الى حال المعنى بالآخرة فلا معنى للمضايقة معه فليتدبر الصرف جواب اما يعني لتحقق السببين
فيه العلمية والتأنيث فتفعلة اذ هي موضوعة لشخص فالوضع فيه كلي والموضوع له شخصي
كاسماء الاشارة ونحوها بخلاف حاله حكم نفسه فان كلا من الوضع والموضوع له هناك
كلي والمكون هذا القسم موضوعا لفرد معين مشخص اشترطوا ان يكون موزونه مذكورا
معه ليفيد التشخص فليتأمل قوله واما على الثاني اه وهو الحاقه بحاله حكم موزونه فلا جواز له مجرى
موزونه يعني كان القياس ان تقال وزن طلحة فعلة بالتنوين لانه كليس في نعلة العلمية
حتى يكون حذف التنوين منها لمنع الصرف الا انهم حذفوه لتناسب موزونها في التجرد
عن التنوين وهذا ما يقال هنا حذف التنوين لاجرائه مجرى موزونه لامنع صرفه واما
اجرى مجراه اذ المقصود بالذات معرفة وزن الموزون فلا بد من المماثل والتناسب
والاولى ان يقال لاجرائه مجرى موزونه وموزونه طلحة وهو غير منصرف اذ الكلام
في المذهب الثاني والمذهب الثاني ان له حكم ممثله كما مر وعلى اه اي تكلم هنا
المثال يعني كان مبنى المثال الاول على ترك التنوين وهذا مبني على الاتيان بالتنوين
فكان هذا على والاشارة بقوله بالتنوين اي بتنوين لفظ مفاعلة يعني ان لفظ
مفاعلة ممنوع البتة ايفاقا بين المذهبين اما على المذهب الثاني فظاهر يعني ان له
حكم ممثل وممثل وهو مصارعه ممنوع لانه منصرف فكان هذا ايضا كذلك واما
على المذهب الاول وهو ان له حكم نفسه في الصرف وتركه فكان الواجب ان لا يكون
ممنوعا لان نفسه ممنوعة من الصرف لوجود السببين العلمية والتأنيث الا انهم
نونوه تنوينا آخر لا للصرف في منع صرفه اذ التنوين القادح في منع الصرف هو تنوين
التمكن كما مرت الاشارة اليه في صدر الباب وهذا تنوين آخر يسمى تنوين المماثلة الفرض
منه رعاية المناسبة وحفظ المماثلة بين هذا اللفظ ولفظ آخر واليه الاشارة بقوله
واما على الاول فالتنوين للمماثلة دون التمكن وهو الممنوع في دون الاول فان قيل
ثمرة هذا البيان ان هذا التنوين لا يأتي في المذهب الاول وقد كان الذي ادعى انه موجب
حاكم كالمذهب الثاني فلا يستقيم الدليل على الدعوى قلنا نمنع فان الكلام في وجوب المحافظة
على المماثلة واليه اشار بقوله لاطراده في الممثل فانه تعليل لقوله فالتنوين للمماثلة يعني ان التنوين
الواجب هنا هو تنوين المماثلة والدليل على وجوب الاتيان به ان موزوناته كلها ممنوعة فاوجبوا
رعاية التناسب بين الوزن والموزون ليكون احدهما على منوال الآخر وهذا غاية تقرير كلامه وذكر
الاطراد تنبيه على دفع سؤال توهم وروده هنا وحاصله ان مقتضى هذا البيان ان يكون افعل ايضا
في قولهم وزن اصبع افعل منونا وانما وليس كذلك كما صرح به المص لعدم الله هنا فلو كانت المماثلة

علة

علة لكان هذا ايضا منونا وانما وليس كذلك وحاصل الدفع ان العلة هو الاطراد لا اطراد
هنا لان موزون افعل قد يكون منصرفا منونا كاصبع وقد يكون ممنوعا منونا كاعلم اذا سمي
به ولا يلزم من لزوم رعاية المماثلة في صورة الاطراد لزومها في غير صورة الاطراد فافهم
قوله ونظير الخلاف لما ذكر المذهبين وذكر في صورة الموافقة صورتين حاول الآن
ان يظهر ثمرة الخلاف في بعض الصور تنبيها على ان هذا الخلاف ليس كشجرة الخلاف بلا ثمر
ووجه ظهور الثمرة ان افعل هنا غير منون على المذهب الاول لان له حكم نفسه وحال نفسه انه
صيغة فعل الامر فلا معنى للتنوين ومنون في المذهب الثاني لان له حكم موزونه وموزونه
وهو اصبع منون فهو ايضا منون وههنا بحثان الاول ان التنوين الذي ذكره ههنا وسماه
تنوين المماثلة قسم آخر فيلزم اثبات قسم زايد على اقسام التنوينات على ما فصلت
في صدر الكتاب الثاني ان موزون مفاعل ايضا منون وقد لا ينون فمثل مضاربة اذا
سمي بها فلا اطراد ههنا ايضا كموزونات افعل فلا تتم الفرق واجيب عن الاول بان هذا
في التحقيق راجع الى تنوين المقابلة وعن الثاني بان مضاربة اذا سمي بها خرجت عن ان تكون موزونة
المفاعلة لانتفاء ترتبها حينئذ على فاعل بخلاف موزونات افعل وفيهما ضعيف اما الاول
فلان الرجوع الى المقابلة غير مسلم على تقديرهم اللهم الا ان يقال ان فلانا كونه مضاربة
موزونا للمفاعلة لا يتوقف على ذكر فاعل اذ لا شبهة في انها موزونها ذكر ضارب او لم يذكر
قوله والتأنيث الخ عقب العلمية بالتأنيث اذ هو مقتضى لها في الاكثر وعلل المص
لصرفه نزعته على التذكير بان لفظ الشيء يقع على كل مذكر ومؤنث ثم انه لا يستعمل الا مذكرا
فلولا ان التذكير اصل لكان هذا تغليبا لا فرع على الاصل قوله قد يكون بالتاء تقسيم للتأنيث
الى قسميه التأنيث بالتاء وبالالف والاول اكثر فلفظة قد للتحقيق او للتقليل بملاحظة نفس
الامر مع قطع النظر عن ملاحظة المقابل او معلل كناية عن تأخيره اذ هو منوع عن التذكير لكونه
انثى لفظا خبر بعد خبر او حال او مصدر والمراد بالتاء ههنا تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح
ما قبلها سلب بها في الوقف فنحو اخت وبنت ليس من هذا القبيل لان هذه التاء
عوض عن لام الكلمة وما قبلها ساكن ولا تنقلب بها عند الوقف فلو سميت به رجلا صرفته
ولو سميت به امرأة لم يصرفه لكان التأنيث لمعنوي وشرط العلمية محافظته على لزومه
وقد مر عليك مرارا ان العبرة في هذا الباب انما هو اللزوم وسواء خبر مقدم مبتدأه قوله
الذكر والمؤنث ان كلا هما سواء فيه اي في ان يثبت اللفظ او في هذا الشرط او خبر مبتدأ
محذوف والذكر والمؤنث فاعله اي هذا القسم سواء فيه هذا وهذا والتمثيل بطلحة اولى
من فاطمة بل الحجج اولى بل الاولى ان يذكر مكانهما مكة الا انه كما نظر الى ان الاصل فيه
ان يكون لمؤنث فان قيل قد تقرر ان تأنيث مثل طلحة موثر في منع الصرف وانه غير مؤثر

في تأنيث الضمير العايد اليه ولا في تأنيث الفعل المسند اليه فلا تقال رأت طلحة وهي على الفرس ولا جاءتي طلحة او طلحة جاءتني فاني سترى في التأنيث في الاول وعدم التأنيث في الثاني فلن منع الصرف لفظي راجع الى مراعاة جانب اللفظ فقط والتأنيث اللفظي ضعيف ولضعفه يمكنه ان يؤثر فيه بخلاف تأنيث الضمير والفعل فانه امر معنوي راجع الى جانب المعنى والتأنيث اللفظي لضعفه لا يمكن ان يعمل فيه فلا يلزم من امكان العمل في الضعيف امكانه في القوي او نقول لما كان مدلول هذا اللفظ مذكرا والمذكر اقوى من المؤنث لما امكن للتأنيث اللفظي ان يعارضه فيقتضي تأثيره وعمله الى ما هو بحسب المعنى او نقول المذكر لكونه اصلا غلب جانبه على جانب التأنيث الذي هو فرعه فلم يجوز وا تأنيث الضمير والفعل وقد يجاب بوجهين احدهما ان منع الصرف كما يكون بسبب امر معنوي يكون بسبب امر لفظي و تأنيث الفعل امر معنوي وقد ثبت المساواة بين المذكر والمؤنث في الامر اللفظي ولم تثبت في الامر المعنوي فلو جوز تأنيث الفعل لزم المساواة في الامر المعنوي الغير الثابت وهو باطل وفيه نظر اذ المساواة فيما هو بحسب المعنى ايضا ثابت الا ترى ان تأنيث كل من سعاد وزينب معنوي مع انهما ممنوعتان سواء كانا علمين لمؤنث او لمذكر الا ترى ان التذكير الحقيقي اجتمع مع التأنيث اللفظي فابطل ظهور اثره في الفعل والضمير دون منع الصرف وهذا اعني ما ذكرنا من ان تأنيث كو طلحة غير مؤثر في الضمير والفعل انما هو اذا كان مدلوله مذكرا عاقلا فاما اذا لم يكن كذلك فيجوز تأنيث الضمير والفعل في مثل اذا المدلول اذا كان من ذكور العقلاء يصير جانب المعنى قويا فلم يمكن للتأنيث اللفظي ان يعمل فيما هو راجع الى المعنى اذ الضعيف لا يقدر على القوي بخلاف ما اذا كان مدلوله غير ذلك فانه لا يلزم هناك غلبة الضعيف على القوي ففي لفظ الكائنة والشائنة مثلا يجوز الامران تأنيث الضمير وتذكيره ولكنه لفظ طلحة اذا سمي بها كان بالعكس فلتتأمل فانه فائدة جليلة يكثر نفعها في مواضع لا تحصى قوله او تقدر له قسم لقوله لفظا والمجاورة مبنية على ان الحرف الرابع قائم مقام تاء التأنيث فمثل عقوب لا يرد على القائلين الحرف الرابع مقامه فكذا هذا فتأمله وان كانا رجلين معناه انه اذا سمي لسعاد وزينب رجل فكل منهما غير منصرف لانه وان فات تاء التأنيث المعنوي ههنا الا ان الحرف الرابع قائم مقام التاء فعدم انصرافهما اذا ثبت في مثل هذه الصورة فقوله اذا كانا لامرأتين بالطريق الاولى واعترض ههنا بان الثابت المعنوي الزايد على الثلثة ان كان على المذكر لم يشترط هناك لمنع صرفه شروط الاخ الاول انه لا يكون منقولا عن المذكر والا انتقض بحو رباب اسم امرأة فلو سمي به مذكر انصرف لانه قبل

لسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت رجلا بحائض وطالق انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث لان معناه شخص حائض والجواب ان مراده بلفظ مذكر موضوع في الاصل للمؤنث واعتمد في هذا المعنى على المثال فان سعاد وزينب كذلك فلا نقض الثاني ان لا يكون تأنيثه محتاجا الى تاء وبغير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث لو سمي بذلك مذكر انصرف كل منها لان التأنيث فيها باعتبار تاء وبها الجماعة وهذا التأويل غير لازم اذ يجوز ان تاول بالجمع فيكون مذكرا الثالث ان الاغلب استعماله في لسمية المذكر به والا عتن الصرف وذكر ابن الحاجب انه يجوز الوجهان قوله او في فلان متحرك الاوسط يعني ان تقدر التاء يكون في الزائد على الثلثة شرط تحرك الاوسط فان قيل واذا ناب تحرك الوسط مقام الحرف الرابع فلم الرباعي الساكن الاوسط مسند علامة التأنيث كان هذا مثل الرباعي في منع الصرف فينبغي ان يكون هذا مثله فاني سترى في زيادة هذا الاشتراط اعني كونه على المؤنث كما اشار اليه بقوله مع كونه لمؤنث فلنا الناب ههنا لكونه حركة ضعيفة وقد تقرر ان كل حرف بمنزلة حركتين فاذا ناب الحركة مقام الحرف فلا بد هناك من امر زايد ضرورة ان الناقص لا يقوم مقام الكامل وهذا تحقيق دقيق نفيس لم ينبه له احد وههنا مباحث اخر سنطلب في سائر مصنفاتنا قوله فتقريع على الاشتراط الاخير يعني اذا كان الشرط ان يكون على المؤنث فان جعل علما للمذكر انصرف لانتفاء الشرط المذكور فقوله اسم رجل نصب حال من ضمير الخبر قوله او ساكنة مجرور معطوف على ما هو في موقع النعت للثلاثي اي في ثلاثي متحرك الاوسط او ساكن الاوسط وشرط مع ذلك اربع مجموع الامرين اعني العلمية وكونه لمؤنث ان يكون عجمة لان احد السببين قائم مقام سكون الوسط فلا بد هناك من سبب تام ليستقيم علة المنع في الصرف فنحو دعد على لغة من يقول هذه دعد ونحو ماه وجور ممنوع فلو لم يكن العجمة شرطا لما كان هناك فرق وبهذا يظهر انهم نظروا الى ان الثلاثي الساكن الاوسط في عامة اللغة وعامة حقيقة بعوام احد السببين فلو لم يكن فيه سبب ثالث لبقي على سبب واحد والاسم بالسبب الواحد منصرف قطعا فاه وجور فيه اي بانضمام العلمية والتأنيث والعجمة فذهب احد هذه الاسباب اعني جهة المعاونة فبقي سببان فامتنع فان قيل يجب ان لا يصرف نحو ماه وجور اذ المعاون لسكون الوسط ان كان علمية فانضمت العجمة والتأنيث ازال شرطها وان كان تأنيثه فالعجمة زائلة لعدم تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة وهو شرط اعتبارها وان كان عجمة فهذا غير جائز لعدم شرطها قلنا المراد هو الاول وشرطها وجود العلمية وهو باق فلا نفرز وال تأثيرها او التأنيث لما قاوم سكون الوسط كان الوسط متحركا تقديرا او التأنيث والعجمة بسبب التقى بمنزلة الحرف الرابع وانما لم يصلح ان يكون سببا لمنع الصرف وانما اذا لم يكن التأنيث ساكن الوسط فلا خفة فلا معاونة كما اذا كان هناك حرف رابع

قوله في اللغة العليا اي اللغة الفصحى تأنث الاعلى قيد بذلك لان هناك لغة اخرى غير قائلة باشتراط العجمة ولا ناظرة الى الخفة والمعاوضة بل قائمة بوجود السببين ولـه الا ان يكون منقولا اي العجمة شرط في جمع الاوقات الا وقت كون الاسم منقولا فان العجمة اذ ذاك ليست بشرط للفرق بين المنقول عن الغالب في المذكور وبين المنقول عما ليس غالبا وانما لم يعكس اذ الاستعمال في المذكور اذا كان غالبا وسمي به مؤنث وقع العدول عن خفة التذكير الى ثقل التأنث فقاوم هذا الثقل سكون الوسط فهذه المعاوضة بمنزلة العجمة فلا حاجة اليها فلا تأمل بخلاف ما اذا لم يكن استعماله في المذكور غالبا بل كان مستعملا في المذكور والاناث او في الاناث فانه لا يوجد فيه هذا الثقل الحاصل من العدول فلم يجب منع صرفه كما وجب في الاول قال سيبويه والخليل وابو عمرو يحسن منع صرفه كما يحسن منع صرف ماه وجور اذ التأنث طارء ومنهم من يمنع الوجوب ويقول بالجواز نحو ما علمت في اسماء المذكور اي عما هو غالب الاستعمال في المذكور وقوله للفرق متعلق بمحذوف الاستثناء من عدم الاحتياج الى اشتراط العجمة ولـه كجور مثال لما فيه العجمة مع سكون الوسط وهو اسم بلد من بلاد فارس وكزيد بالفتح مثال لما هو غالب الاستعمال في المذكور وتكرير الجار تنبيه على ذلك واما هند فمنصرف في اللغة العليا لعدم الزيادة على السببين ولـه وعرفات مبتدأ خبره قوله منصرف والظرف اعني قوله لما ان ناديها متعلق بالحمد وعلة قدمه عليه يمكن انه اولا في الذهن يعني انه منصرف لانه وان كان علما الا انه ليس معه علة اخرى حتى يكون ممنوعا عن الصرف ولا يجوز ان يكون السبب الآخر تأنثا اذ التأنث ان كان بالتاء الظاهرة فهذا فاسد لان تاءها ليست للتأنيث اذ قد تقرر آنفا ان تاء التأنيث عبارة عن تاء زائدة في آخر الكلمة مختصة في الوقف بالهاء وهذه التاء ليست بهذه المثابة وان كان بتاء مقدرة فهذا ايضا فاسد لان هذه التاء مختصة بجمع المؤنث فاقتضى تقدير تاء آخر لما فيه من الجمع بين علامتي التأنث وهذا تقرير مراده على ما دل عليه صريح كلامه وهذا هو المعاوق لما صرح به صاحب الكشاف من ان عرفات منصرف وليس فيها سببان الا ترى ان التأنيث اذ التأنث لا يخلو من ان يكون بالتاء التي في لفظها او بتاء مقدرة فالتي في لفظها ليست للتأنيث وانما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقدير ها كما لا تقدر تاء التأنيث في بنت لان التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء اثنتان تقدير ها هند كلا وهو مصرح بان عرفات علم للموقف سمي بجمع كاذرعات بريد انه جمع لا واحد له من لفظه اولم يوجد عرفة ولا اذرعة وههنا مباحث الاول ان القول بان جمع المؤنث لا تقدر فيه التاء مسلم اما عرفات فليس بجمع الا ترى الى ما صرح به الشيخ في الايضاح من ان عرفة وعرفات كلاهما هكذا اعلما للمكان

مخصوص

مخصوص ولو كان عرفات جمعا لوجب ان يكون له آحاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس كذلك امكنة معدودة ومواضع مختلفة اسم كل واحد منها عرفة بل عرفة وعرفات هو لولها واحد وقد سبق تفصيله الثاني ان كلام الكشاف ببعضه يدل على ان جمع المؤنث كمسلمات وببعضه يدل على انه ليس بجمع الثالث انهم اتفقوا على انه لا تأنيث في هذا مع انه في الاصفهانات مؤنث والضمائر العائدة اليها كلها مؤنثة ومن ههنا تراهم يقولون ان هذه التاء بمنزلة النعامة لا يطير ولا يحمل الاثقال اذ هي بنفسها لا يفيد التأنيث ولا تترك ان يجيء ههنا تاء آخر يفيد التأنيث والجواب عن الاول ان مرادهم ان هذه الصيغة صيغة مخصوصة بجمع المؤنث والا لم يكن جمعا مؤنثا فامتنع تقدير التاء كما يمتنع في جمع المؤنث بمنزلته منزلته لاستمر الكمافي هذه الصيغة وتحقيق ذلك ان هذه الصيغة ليست كصيغة مسلمات اذا جعلت علما لان هذه الصيغة وان جعلت علما الا انه قبل العلمية كان جمعا مؤنثا حقيقيا جاريا على القانون لانه كان له في الاسمية قبل العلمية مفرد صحيح هو مسلمة ثم جمعت وجعلت علما ولا كذلك عرفات لانه قبل جعله علما لو كان مفرده في الاسمية عرفة فهذا فاسد لان عرفة لا معنى له الا المكان المخصوص الذي هو مدلول عرفات بعد العلمية ولهذا قال صاحب الكشاف ان عرفة لا تعرف في اسماء الاجناس وصرحوا بان عرفات من الاسماء المرتجلة وبهذا يعلم سر شبهه ما ذرعات على ما مر يعني لا يوجد لكل منهما استعمال الا في العلمية فيكون مرتجلا مثل عرفة وبهذا يظهر انه لو جعلت مسلمة علما للمكان المخصوص وجعلت مسلمات ايضا علما له بعينه وفرض ان كلا منهما محل لا منقول فهل يقول احد ان الثاني جمع للاول وهل يسبق على ذي مسكة ان الثاني ليس جمعا للاول وهل سبق بعد ذلك الا ان يقال ان الثاني تشبه الجمع وليس بجمع فظهر ان حديث امتناع تعدد التاء مبني على التشابه فقط وبهذا يظهر الجواب عن التشبيه الثاني والى ما ذكرنا اشار الجوهري اذ قال وعرفات موضع بمنى وهو اسم في لفظ الجمع فلا يجمع ثم قال الفراء لا واحد له بصحيح وقول الناس ترلنا عرفة تشبيه مولد وليس بعربي يحض هذا كلامه وفيه نظر لان قولهم ترلنا عرفة كلام صحيح وان لم يكن عرفة هو مدلول عرفات بعينه فقولهم هذا لا يدل على ان له واحدا الا حاجة الى القول بانه مولد فافهم وقال الاخفش انما صرفت عرفات ذات التاء صارت بمنزلة التاء والواو من مسلمين ومسلمون لانه تذكيره وصار التنوين بمنزلة النون فلما سمي به ترك على حاله كما ترك مسلمون اذا سمي به على حاله وكذلك القول في اذرعات كذا في الصحاح وهذا الكلام مبني على ان عرفات ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث دون التنوين هذا تنوين المقابلة لا التمكن يعني جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم مقابلا للتنوين الذي في جمع المذكر السالم المسلمون وهذا ضعيف لان الظاهر ان العاملين بهذا يجعلون عرفات جمعا مؤنثا

وقد اومضنا بالبرهان النير بطلانه اللهم الا ان يبنى الامر على المشابهة لا على الخفيفة فالاجود
ما ذهب اليه جار الله وتبعه المص لحرالله من انه منصرف وان تنوينه للتمكن لا للتقابل وقال
الزجاج عرفات بمنزلة زينب وجحاجبة العرف وتركه لانه قال لا يكون الا مكسورا لانه موضع الجر وان
سقط التنوين واما ما ذهب اليه جار الله وتبعه المص لحرالله فقد اورد عليه انه يلزم منه انه يكتب
مسلمات علما لامراة وجب صرفه لهذا البناء بعينه والحق ما ذكره ابن الحاجب لحرالله من ان هذا
يقتضي ان يكون مسلمات علم امراة ممنوعه من العرف كخلاف عرفات فانها بمنزلة الفوق او الاول
منقول الى مرتجل كما فصلناه واما الجواب عن الثالث فهو ان امتناع تقدير التا الا بناء في
كون الاسم مؤنثا يجب الاستعمال كيف وقد سبق ان الصفة كصفعة جمع المؤنث فان قيل
لم لا يجوز ان يعتبر تانيث عرفات حال العلمية تاويل البقعة قلنا قد ذكرنا ان شرط ان يثبت
المعتبر ان لا يكون حاصلا تاويل غير لازم وان العبرة في الباب انما هي للتلزوم وكيف واحد سببه
المكان وبهذا يظهر ضعف ما اورده المص لحرالله هناك قولهم بليدح يخفض مع ان بليدح ممنوع العرف
للعلمية وكونه مغلوبا في الاصل مع قولهم بليدح الرجل اذا ضرب بنفسه الارض قال الذاذ كروه ولكونه
ممنوعا من العرف ليس بحجة لهم لانه يجوز ان يكون المنع من جهة العلمة والتانيث تاويل البقعة
قال الجوهري بليدح موضع هذا كلامه وقد علم بما ذكرنا ضعفه وسيجيء لهذا المقام زيادة تحقيق في
آخر مباحث ان شاء الله تعالى بقوله واختصاصها بنصب عطف على تاءها والعشر لعرفات او للتا

كما صرح به في عبارة الكتاب اي لان اختصاص هذه الصيغة بجمع المؤنث مع تقدير التا على الاول
فهو مقتضى سوق الكلام هنا وان اقتضى كلام الكتاب قوله وقد يكون بالالف معطوفا على قوله
قد يكون بالتا، ولعل قدم المرضيين ان كان للتعليل فوجهه ظاهر او الاول بملاحظة نفس الامر
والثاني مبني على تسامح في الاول مقصورة حال من الالف قوله وانما للزوم ما ذكر في تعديد الا
ان الفي التانيث مقصورة كانت او ممدودة قائمة مقام سببين او التانيث المستفاد
منها سبب لزوم من حيث ان الكلمة مبنية عليها سببا فرد ولا يخفى ان السبب الثاني ايضا ليس
الوضعية او الاصالة ان الكلمة ان لا يكون تانيتها لازما فان قيل تانيث فاطمة ايضا لازم لكونه
العلمية قلنا بالهم لم نعتبروا اللزوم هنا قلنا هذا انما يكون عند الضرورة ولمسيس الحاجة
اليه ولا حاجة اليه هنا على ان وضع التا على العروض والانفكاك والمص لحرالله ذكر هنا امرين
اللزوم وبناء الكلمة عليها فالاول احتراز عن نحو فاطمة فانه لا لزوم هنا او التا مذكرة تارة
وسرع اخرى والثاني احتراز عن فاطمة فان التانيث وان كان لازما هنا الا ان لزومها
للعلمة لا من جهة بناء الكلمة عليها حتى لو زالت العلمة لكانت مثل قائمة تقول لنبزكت
منزلة سيبويه تنبيه على ان التحقيق بدل ان يكون لكل من الامرين سببا كيف والثاني وصف
للاول والاعتبار بالاول جدير فافهم فانه دقيق وعلامة التانيث في نحو صحراء انما هي الهمزة

الالف

لا الالف التي قبلها وتحقيق ذلك يطلب من شرحنا لشرح المصباح فقد حققنا ذلك هناك
تحقيقا لا مزيد عليه ولنختم مباحث التانيث بفائدة جليلة وحاصلها ان اسماء البلدان
والقبايل ان وجد فيها سببا ظاهران مثل باهلة وثعلب وبغداد وخراسان فلا
كلام في منع صرفها والا فان علم هناك السبع والاستقراء فان وجدتهم سلكوا فيها مسلكا
فعليك بان تقفو اثرهم وتلازم سيرهم كسلوكهم مسلك العرف في تصنيف ومعد
وحنيف واحد ومسلك تركه في سدوس وهجر وعمان فالعرف في الاماكن ساوى الموضع
والمكان ونحوهما وفي القبايل ساوى الاب والحي وترك العرف في الاول ساوى البقعة
والبلدة ونحوهما وفي الثاني تاويل الام او القبيلة وان وجدتهم جوزوا هناك امرين
كتميم وواسط وقريش فافعل كذلك بالطريق المذكور وان جهلت الكيفية استعمل
الاحران هذا ما قرره القوم في كتبهم وصرح به المص لحرالله وعليه اشكال ظاهر وحاصله انه
قد تقرر ان المعتبر في الاسباب المعتبرة في منع العرف هو اللزوم وان الشرط ان لا يحصل
ساوى غير لازم وكيف لا وقد صرحوا بانه لو سمي رجل برجال او نساء فهو منصرف البتة
او ليس فيه غير العلمية سبب واحد وانه لو اعتبر بانضمامه بسبب تاويلي بالجماعة لما كان غير
منصرف بذلك لان تانيثه اذن حاصل من تاويل غير لازم لجواز ان ياول بالجمع والقوم
والرهط فيكون مذكرا فلا يكون تانيثه لازما لكونه حاصلا من تاويل غير لازم وحينئذ فكيف يكون
لهم ان يعتبروا التانيث الحاصل من تاويل الاماكن بالبقعة والبلدة وهذا التاويل غير لازم
وكذا تاويل القبايل بالقبيلة وكذلك لانقال العدة في ذلك هو الاستقراء والاستعمال
واذ ثبت الاستعمال وشهد بذلك الاستقراء وجب المصير الى ذلك نفيا لتعطيل الفوائد
لانا نقول ينبغي ان يقتصر على مورد الاستعمال مع انهم جوزوا الامرين في مستعمل الحال ومجهول
الاستعمال اللهم الا ان يقال ثبوت جنسه بموته ولا كذلك الامر في الشخص فليتامل قوله
فشرطه ان يكون مختصا بالفعل اي اختصاصا حقيقيا بحيث لا يوجد هذا الوزن في الاسماء
قطعا كشمر اسم فرس من قولهم شمر عن ساقه وشمر في امره اي خف فهو منقول عن الفعل
فقوله ان يكون مختصا بالفعل لم لفعل فشرطه ان يختص به كما قاله ابن الحاجب مع ان ذلك
اخص اذ الاختصاص متعد على ما صرح به في كتب اللغة وانما لازما فغير ثابت ولان وزن
الفعل علم فقبه رجع للضمير الى جزء الكلمة وان امكن تاويله قوله لان هذا الوزن
تعليل للاختصاص الذي اقتضاه وزن مثل شمر بالفعل يريد ان هذا الوزن مختص بالفعل
فاذا وجد في الاسم فلا بد ان يعتبر هناك طريق من الطرق تصحيحا للاستعمال في الاسم وجدا
فيه والمص لحرالله اعتبر في تحقيق الاختصاص وتصحيح الاستعمال هنا امورا ثلثة الاول
النقل الذي الارتجال ان لم يثبت للتعويض والمراد بالنقل ان يكون مستعملا في الفعل اولا

ثم نقل من معناه الفعلي الى معناه الاسمي ويسمى هذا منقولا فالمنقول على ما فسره القوم
ههنا ما كان موضوعا لشئ قبل ذلك ثم سمي به كذا ذكره ابن الحاجب لصحة الله والمقابلة
المرتجل وهو مصرح بان المرتجل لفظ ليس منقولا من معنى الى معنى آخر ومثله صرح به غيره
من المحققين والمراد بالثوب ان ناخذ الوب لفظا غير عربي ثم نجعله عربيا ونصرف
فيه بصرف الالفاظ العربية ونستعمل في كلامهم على نمطها قال الجوهري نقل ابو علي
الفسوي عن البقم اعربي هو فقال موب اذ ليس في كلامهم اسم على فعل الا خمسة
خضم وبقم وشلم وبذر وعثر فان فعل ليس في اصول اسمائهم وانما تخفض بالفعل
فاذا سميت به رجلا لم تصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وانصرف في النكرة
هذا الكلام وفي كلام المص لصحة الله اشكال في موضعين الاول انه جعل الارتجال محققا
للاختصاص والتصحيح للاستعمال وهو الاصلح وجها للتصحيح اذ الارتجال كما عرف عبارة عن وضع
ابتدائي من غير ان يكون مسبوقا بوضع آخر ومنقولا من معناه الاول الى معناه الثاني وهو
ظاهر انتفائه في جعل الاعجمية وهو الثوب على ما ذكرنا قسيما للارتجال مثل الاول شلم والثاني
بيقم وهذا ايضا فاسد اذ قد صرح الجوهري بان في شلم لغة فعال في موضع بقم وشلم كلاهما
اعجميان وقال في موضع آخر شلم غير منصرف للعجمة ووزن الفعل وهذا اعتراض ذكره
الشارحون وجوزوا بقاءه كلام المص اجمعون والجواب عن الاول انا لا نسلم ان
الارتجال لا يكون مصححا بل هو مصحح وتحقق ذلك ان العرب لما نظرت في كلامهم وعلموا
ان هذا الوزن مختص بالفعل وليس من اصول ابنية الاسم ووجدوا هذا الوزن موجودا
في الاسم بطريق النقل اجتزاوا على ان وضعوا لفظا آخر على هذا الوزن ابتداء واستعملوه
في الاسم قياسا له على اخواته فيه لا على انه من اصول ابنية الاسم بل بطريق التشبيه
والعارية بعد اعتمادهم على ان هذه المقدمة معلومة وهي ان هذا الوزن ليس من
اصول ابنية الاسم ومن هذه الجهة تراهم يصرحون بان الرجل ضربان قياسي وغير
قياسي فالقياسي ما كان له نظير في كلامهم وغير القياسي بخلافه قال جار الله والرجل
على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي كغضفان وعمران والشاذ كمحبب و
موهب فان غضفان بخلاف العلم اسم رجل وله نظير وهو شنوان وحيران
وعمران نظيره سرحان اما محبب فلا نظير له وقياسه الادغام لان كل مفعل
عينه ولامه من جنس واحد يجب ادغامه فالواجب اذن محبب واما موهب فسببي
ان يكسر هاءه اذ ليس في كلام العرب مفعل فاءه واو فالارتجال اذن محقق للاختصاص
ومصحح للاستعمال لكن بهذه الملاحظات واعتبار هذه الحيثيات ويدل على ما
ذكرنا استعاذة لغة فانه ما خوذ من ارتجال الخطبة وهو اختراعها من غير روية او من

ارتجل

او من ارتجال الاعرابي فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه وفي الصحاح وارتجال الخطبة
والشعر ابتداؤه من غير تهيئة لذلك وفي الكل اشعار بقصوره وان الاصل ان لا يفعل
ذلك الا انه فعل به العذر معه هذا وقد يطلق المنقول والمرتجل على معنى آخر فالمنقول ان يكون
موضوعا اولا لمعنى ثم نقل الى معنى آخر لمناسبة بينهما والمرتجل ما وضع لمعنى اولا ثم نقل الى
اخر لا لمناسبة فالارتجال بهذا التفسير محقق للاختصاص بلا اشتباه وبهذا جواب
حسن لو ثبت ان شلم مرتجل بهذا المعنى الا انه لم يثبت اذ المفهوم من كتب اللغة انه غير
مسبوق بوضع آخر ومعنى آخر فافهم والجواب عن الثاني ان المقابل بينهما بلاحظة التحقق
والتصحيح وهذا المعنى مفهوم من الكلام اذ الكلام مسوق لتحقق الاختصاص وكفى الاشعار
ان هذا المعنى اما بملاحظة النقل او بملاحظة الارتجال او بملاحظة الثوب فلا قدح اذ
اشتراك الحجة بين المثالين يعني ان المصحح في مثل شلم وبقم اما الثوب او الارتجال
ويجري كل منهما في كل منهما والمقابل بينهما انما هو بهذا القدر فقط فاندفع الاعتراض المشهور
والله اعلم بحقايق الامور فقوله بذر اسم ماء من مياه العرب نقل اليه من بذر المال فرقه
اسرافا عليه قوله كما ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وتقال منفي ان يعرف
المال من غير بذر ولا تعثير وخضم في الصحاح خضم على وزن بقم اسم العنبر بن عمرو بن تميم
وقد علت على القبيلة سموا بذلك لكثرة المضغ وهو المضغ هذا كلامه ووجه التسمية مشعر
بان المنقول هنا هو المنقول بالمعنى الثاني وشلم موضع بالشام ويقال هو اسم مدينة بيت المقدس
بالعبرانية كذا في الصحاح وفيه البقم صنف معروف وهو العندم واعلم انه قد ينقل الفعل الى اسما
الاجناس وهو قليل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم ان الله نهاكم عن قيل وقال من هذا القبيل
قوله صلى الله عليه وسلم وهو اكراه الذي ذكره الله تعالى في قوله كلا بل ران على قلوبهم فانه نقل الاكتساب
الذي اورده المحدثون عليه بانه ان اراد به المصدر فمصدره اكرن وان اراد به حكاية الفعل فالفعل
لا يحكى بالالف واللام هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام وقوله وكون اوله الخ قسيم لقوله ان يكون
مختصا بالفعل يعني شرط وزن الفعل احد الامرين اما الاختصاص واما الزيادة اركون اول الوزن
الذي يقال له وزن الفعل زيادة من زيادات الفعل اذ لو لم يوجد احد الشرطين لما كان الوزن هذا
وزن الفعل ولما كان للاضافة معنى اذ لو اشترك الاسم والفعل او غلب الاسم لما كان لهذه
الاضافة وجه اذ الملابسة القليلة غير معتبرة ههنا فاولى اذا سمي به النكرة فيه
اصلية بغير تاء بريد تاء التانيث وهو احتراز عن نحو بعل فان اوله وان كان زيادة
الفعل الا انه لصل التاء بقال تاقة بعلة للنجيب العاملة وهذه التاء من خواص الاسم فخرج
بخرج الوزن عن ان يكون وزن الفعل وحق العبارة ان يقول غير قابل للتاء كما قاله غيره لان
مجرد الخلو بالفعل لا يكفي في المقصود فقوله بغير تاء حال من اوله او صفته زيادة ارزيادة

وهذا اولى من قولهم او بغلبته لما يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكثرة الوزن في الفعل
اكثر منه في الاسم على الكثرة في افعل ممنوعة

ملتبسه بغير تاء قوله وهذا اولى من قولهم الخ رد لما ذكره جار الله وتبعه السكاكي واشارة
الى الاعتراض اورده ابن الحاجب عليه لانه ذكر مكان الشرط الآتي او بغلبته قسيما للاول اي
بغلب هذا الوزن الفعل بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم وزيفه ابن الحاجب بوجهين
الاول ان خاتم في الاعلام اغلب كخواتم حتى صرحوا بانه لم يرد في الاسماء من هذا الوزن الا
عدة الفاظ ولو سمي خاتم فهو منصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة معتبرة لكان هذا ممنوعا من الصرف
لامكان العلمية ووزن الفعل الغالب الآتي ان كخواتم غير منصرف ولا يخفى ان هذا الوزن في
الاسم اكثر منه في الفعل والحاصل ان هذا القيد غير مطرد ولا منعكس اذ الغلبة موجودة في خاتم
ولا منع ومنتفية في مثل احمر ولا صرف فاشار المص لهذا الى الاعتراض الاول لقوله اللازم
عليه منع المسمى بخاتم لانه يلزم ان يكون خاتم غير منصرف اذا سمي به لوجود الغلبة فيه
والى الثاني بقوله على ان الكثرة في افعل ممنوعة فليتامل قوله منع المسمى الخ عليه اشكال
ظاهر اذ الممنوع من الصرف هو الاسم لا المسمى فذهب بعضهم الى انه من قبيل الحذف والايصال اي
انه من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول وجعلها بمنزلة شيء واحد وعندي ان الطرف هو المسمى به
وهو الفاعل والموصول عبارة عن اللفظ اي منع اللفظ المسمى به الا انه وضع الظاهر موضع الضمير
على ان منع العرف لما كان من صفات الالفاظ دون المعاني وكان الاول هو الذي كان العلم قائما
بان الكلام في اللفظ فذكره كذلك توسيعا للممنوع وتعيينا للمقصود فلا حاجة الى الضمير ليرجع الى
الموصول او الى غير مذكور لكان وجها وكلمة ما في لا يلزم مصدرية لا زائدة ولا موصولة لكون الوزن
باعتبار وجه اللزوم واراد بالوزن وزن فاعل قوله على ان الكثرة الخ اشارة الى الاعتراض
الثاني من الاعتراضين وترجيح آخر لعبارتهم واراد بالكثرة الغلبة المستفادة من
تغلبه يعني ان الغلبة انما تعتبر في افعل في الافعال لا كثرته ممنوعة او كل ما ورد منه افعل النجب ورد منه
افعل التفضيل وقد يكون افعل في الاسم من غير فعل له كارب واجدل واخيل وكذلك يجيء
ايضا افعل التفضيل من كل ما ليس بلون ولا عيب ويجيء منهما افعل فعلاء كاحمر حمراء بخلاف
افعل الفعلى فانه لا يجيء الا من بعض الافعال السالم كاحمر واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو
اقبل واحمر وقد تعرض على هذا بان افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم انا وبجيء من باب
فعل مكسور العين وفعل مفتوح العين وقد يجيء للتعدية كاخرجته وللفعل من واحد الى اثنين
كاكببته مالا وقد يجيء للتبعيض كابعته وقد يجيء للصيرورة كاغد السير وبالجملة فافعل التعجب
تقاعد بافعل التفضيل وبقيت زيادة هذه الابواب سالمة من المعارض قال بعض المحققين
الانصاف ان الغلبة في افعل الفعل ليست ظاهرة او الغلبة امر لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة
بجميع اوزان القبيلين وهو اما معذور او معسور ولا يستقيم المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة
شرطا لوزن الفعل ورد بانه ربما يمكن معرفة غلبته بوجود كون ذلك الوزن قياسا في احدهما

دون الآخر

ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن ماذكر

دون الآخر كما عرف ان افعل قياس في الفعل على انه امر من فعل الكثير الغالب لا كذلك
الاسم كاصبع وآلف كون الوزن خاصا بالفعل كشتر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع
الاوزان وهو معذور او معسور فاشترطوا قصد اللفظ بالزيادة لان هذه الزيادة قياس
ومعرفتها ممكنة بهذا القياس والمص اقتصر في الاعتراض الثاني على مجرد المنع للغلبة دون
الجزم بان افعل الكثير في الاسم كافعل ابن الحاجب لان هذا الوط واسلم ثم مع ذلك
جعل المنع المذكور علاوة للاعتراض الاول تنبيها على ان المقصود الاصلي والعمدة في الرد هو الاول
واما هذه ضميمة بمنزلة العلاوة التي هي في الاصل عبارة عما يوضع فوق الاحمال بعد تمام
الحمل وبهذا اوضح الجواب عما توهم ورود المص لما ذكره من ان قانون الترتب يقتضي
تقدم الاول لكون المنع انما لاتم اذا لم تعلم في الفعل مثل افعل ولو سلم فنقوض بخاتم
لان هذا هو الطريق في المناظرات وهو المعهود في المحاورات والله اعلم بحقائق الحالات

قوله ثم الاسم تقسيم للمنقول بلاحظ المنقول عنه ازاد او جملة وتوضيحه ان الاسم المنقول
ضرب منقول عن عين كتمر واسيد ومنقول عن منع كفضل ومنقول عن صفة كحسن ومالك
ومنقول عن فعل وهو جملة اسم او الفعل المنقول اما قد يكون ماضيا كشكر ويغلب وقد يكون
مضارعا كتغلب وتكرم وقد يكون امرا كاكرم ان اردت قال الرضي اشكل سلوقته
بانت وباث بها وبخش اخمث في اصلها اذ هو فان اخمت علم لبرة معروفة
واصله رجلا قال لصاحبه فيها اخمت تخويفا له فسمت بذلك وسل وخش اخمت
علم لكل مكان قبو كاساسة فالمنقول عن غير فعل حكمه ظاهر وكل ما سواه خارج عن المنقول
عن الفعل وحكمه على قانون تقرر المص لحواشيه انه ان كان المنقول عنه فعلا بلا ضمير فهو
قسمان اذ الفعل الخالي عن الضمير قد يكون وزنه وزنا مختصا بالفعل كشتر او مصدرا بزيادة
من زيادات الفعل كتغلب وقد يكون بغير ذلك فالاول حكمه انه ممنوع من الصرف
والثاني حكمه انه منصرف عند سيبويه خلافا لعيسى بن عمر النحوي اذ هو يمنعه من الصرف
تمسكا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فلولا ان
جلا غير منصرف لوجب تنوينه واجاب الذاهبون الى عدم انصرافه بانه من القسم الثاني
اعني باب حمالة الحمل اذ هو مع الضمير فهو علم محكي على نمط يزيد كما سيجيء واذا لم يجعل
علما فهو فعل على وجه الاصالة والموصوف مقدر اراد انا ابن رجل جلا امره اراد انكشف
او جلا الامور اراد كشفها وان كان المنقول عنه فعلا مع الضمير فهو محكي على حاله فقولك
فيمنع الصرف فالفعل مرفوع مجهول والصرف منصوب اراد فتمنع الاسم الصرف فضمير
يمنع راجع الى الاسم ويكون اثنا يرجع ضميره الى الفعل غير المجرد عن الضمير فالفعل اذن موصوف
مرفوع اراد يمنع ان كان الوزن ماذكر اعني الوزن المختص والمصدر بالزيادة الغالبة

والعلف والكرمثال للتمثيل واهمل الاول اذ هو معلوم والا اى ان لم يكن الوزن ماذكر فعرف
كالعلف يقال كعب الرجل اذا مشى مشيا مقاربا بخطاه قوله او مع الضمير فسم
لما هو مجرد عن الضمير وهو معطوف على فعل كما هو اى فيجب ان يكون فعليا وباقا بعد التسمية
على الحالة الاولى التى كانت ثابتة قبل التسمية وبهذا اغنى وجوب الحكاية مبنى على وجوه الاول
انه قد تقرر ان كل اسم علم مركب حكمه بعد التسمية فى الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية عالم يكن هناك
مانع يمنعه وبهذا قبل التسمية جملة لا اعراب لها باعتبار الجملية اذ المقتضى للاعراب اقتران
المعانى المختلفة والجملة ليست بمحل له فوجب بقاءها على حالها الثانى ان الغرض من التسمية بالجملة
بقاء صورة تلك الجملة لتشعر بانها كانت جملة ثم نقلت والاعراب يخرب تلك الصورة
المطلوبة ان لسان الاعراب متعذر اذ لو اعرب الجزء الاول لزم اعراب جزء الكلمة
ووقوعه وسطا ولو اعرب ثانيا اجتمع الاعراب والبناء ولو اعربا لكان اعراب واحد مزدوجه
واحدا قالا ستين وبطلانه واضح واعلم ان التسمية بالمركب ضروب الاول ان يكون من الجزئين
قبل التسمية ارتباط جعلى نحو برق نحره وتابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها ويزيد فى
قولهم بنى مزيدا الثانى ان لا يكون بينهما ارتباط جعلى بل يكون هناك ارتباط كاسدى اضافى
او توصيفى كغلام زيد اذا سمى به والحيوان الناطق اذا سمى بذلك وكعبد مناف وكاقرا
القسم الثالث انه لا يكون بينهما ارتباط اصلا نحو بعلبك ومعدكرب وعروه وتقطويه
والقوم لم يتعرضوا للمركب الوصفى فكانهم لم يلتفتوا به فبقى الاقسام الباقية فحكم القسم الاول
ما اشار اليه المصنف بقوله فيحكى كما هو وقد اوضحنا بالبراهين النيرة وجوب الحكاية
فقولهم برق نحره اسم رجل وهو فى الاصل جملة تركيبية من فعل وفاعل ظاهر فنقل للاول وكان برق النحر
ابيض الغرة سموه به ونقل ال عنه ودرعه فى الحرب فظهر نحره فنقل برق نحره اما الان بحث
الدرع على الصدر كان شبالا معا اولان فيه تشبيها له على موضع الدم والطعن واما قولهم
تابط شرا فهو اسم رجل جعل سيفه تحت ابطه وقد مضى شرحه فسمى به واما قولهم ذرى حبا فهو
اسم رجل كان تذرى حبا اى تفرقه وغلب عليه ذلك فسمه به واما قولهم شاب قرناها
فهو اسم جارية وهو فى الاصل جملة تركيبية من فعل وفاعل ظاهر مضاف بمثيت بذلك وقد تنوش حقها
كذ بتم وبيت الله لا تنكحونها • بنى شاب قرناها تمر ويحلب • اى يا بنى الكذاب شاب قرناها
اى شاب حابنا راسها فى المر والحلب كعادة الراعيات واما حكم كل من القسمين الاخيرين
فقد مضى وسيجى قوله نبئت نحره • هو فى نبأ، وهو مثل اعلم فى التعدى الى مفعولين
فلما بنى الفعل للمفعول اقيم المفعول الاول وهو نبأ، الضمير مقام الفاعل واحد المفعول ثانيا
وقوله بنى مزيد عطف بيان لا خوالى او بدل او صفة وجزم ابن الحاجب بالثالث ومنع الثانى اذ
البدل هو المقصود ولا يحتاج الامر الموصوف لمقدر وهو الاخوال او ما تقوم مقامه والاخبار خلاف

الاصل

الاصل واما ظلما فهو مفعول له والعامل فيه مضمر فى الجملة الطرفية اعنى لهم فديد اى تفقدون وتحسون
لاجل ظلمهم وقد يجعل حالا والعامل معنى الفعل او معنى الجملة المذكورة وقد يجعل تمييزا اعنى انهم يحسون
ظلما شديدا لا عدلا وانصافا وفيه مبالغة ملحة اذ التمييز فاعل فى المعنى فالمعنى كان ظلمهم يصح
وبهذا اما قال من ان المعنى ان ظلمهم علينا كثير وظهر بذلك انه كما يصح فى اوقات الدنيا
وساوى على نفسه فى الايضاح وقد اجيز كون ظلما مفعولا لاجله بمعنى الظالمين وما بعده
كالتفسير وفى البحر والمفعول الثالث هو الجملة اعنى لهم فديد او هى فى محل النصب والفديد
الصياح من فقد يفقد فديدا صاح والظرف اعنى علينا متعلق بظلما او بفقد اعمل الاضمار
والتفسير او هو مصدر او بدونه وهو المشهور ومعنى البيت اصرت ان اخوالى وهم ننو يزيد
لهم فديد وصياح ظلما اى يظلمون ويحسون من جهة الظلم علينا او اصرت ان اخوالى ظالمون
علينا وظلمهم ان لهم فديدا او اصرت ان اخوال لهم فديد حال كونهم ظالمين والجملة كالمقصود
من البيت يزيد اذ المنقول فى يزيد ضمة الدال فلو كان غير منصرف لكان الدال مفتوحا
لانه فى موضع الجر فثبت انه محكى وان دالة مضمومة فى الاحوال كلها وبهذا ما قال ابن الحاجب
يزيد ههنا ان كان منقولا من قولك يزيد المال فهو مفرد فوجب ان يكون معربا باعراب
المفردات ولم يفعل ههنا فدل ذلك على انه منقول من قولهم المال يزيد فكان جملة والجملة اذا
سمى بها وجب حكايتها وبهذا كذلك واما قوله بوحش اصمت فالرواى فيه فتح التاء
فدل ذلك على انه مجرد عن الضمير وانه مفرد وانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ففيه
فى موضع الجر قالوا والسر فى تجريده عن الضمير انهم جعلوه علما للمفازة ولا مناسبة ان يقال
للمفازة اصمت بمعنى اسكت قوله واما العدل فهو ان تذكر لفظة تشعر بمعنى لفظ اخر
لغة او ارادة شئ آخر وظاهر هذا التفسير منقوض بالمجاز والكناية البيانيين وبالكنايات
النحوية مثل فلان وفلانة وديك وذيت والاوزان التى هى كنايات عن موزونها
بل لا يصدق على شئ من الفاظ العدل لانها ليست مذكورة وهو ظاهر واما تعريفه بخروج الاسم
عن صيغة الاصلية كما فعل ابن الحاجب لعدم ايه فهو ايضا ليس بشئ لانه يصدق على المتلاشيات
والمدغمات والمشتقات ونحو ذلك وتصحيحه بعد الخروج بان يكون لغير العلب
ولا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى بعد لا دليل عليه وعلى المعنى ايضا مما لا نصغى اليه
وقال صاحب المفتاح العدل تغير الصيغة بدون تغير معناها وبهذا ايضا ليس بشئ
اذ هو صادق على الكلمات المغيرة بالصيغة لا بالمعنى وفساد هذا اظهر واكثر واجاب
بان المراد بالمغاير المغاير صيغة لا ذاتا يعنى ان العدل اذا ذكر لفظا واريد ما يغايره
بالصيغة لا بالذات بان يكون بينهما اتحاد فى المادة ومغايرة فى الهيئة فعل وعلة وسلمى
شعر كان فى المادة دون الهيئة وكذا اخر وعامر وسفر المغايرة باللفظ لعلم ان معناها

اى الاخفش فقط وانما الكوفى تخالف تعريفه
ابن الحاجب فانه يخص بالاسم

غير تام لانه يلزم ان يكون المراد بعمر لفظ عامر وليس كذلك اذا المراد بهذا الذات
المسماة المخصوصة لا لفظ آخر ولو سلم فهو منقوض بنحو ضرب اذا اريد به الضارب لاشتراكها
في المادة واختلافها في الهيئة وبالجملة فهذه التوجيهات كلها قاصرة ولا تخفى هنا
سوى ان يقال القوم لم يقصدوا بذلك توجيها جامعا مانعا وانما حاولوا بذلك
بيان حال العدل في الجملة والتنبيه على ما هو معلوم عرفا وهو ان العدل المعتبر في باب منع
الصرف ما هو معلوم عرفا في مثل ثلث ومثلث وعمر وزفر وقد مضت الاشكالات
باسرها والاعتراضات عرفا آخرها قوله وقد يستدل الخ يريد ان العدل ظرف بان تحقق
وتقدير فالتحقق ان يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعا من
الصرف بحيث كلما وجد هذا اللفظ صح الحكم عليه بانه عدل والتقديري ان لا يكون
هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى منع الصرف فاشار الى الاول بقوله وقد يستدل
عليه بدليل غير منع الصرف والى الثاني بقوله وقد لا يستدل الا به فاسقط لفظ التحقق
والتقدير الواقعين في كلام القوم وذكر هذا امكان ذاك لكون الكلام لتفسير ذلك فان قيل
كيف يستقيم الثاني والحكم انما ثبت بالعلة فاذا ثبت العلة بالحكم كان دورا قلنا الحكم نفسه والحكم انما
ثبت بنفس السبب والعلم بالسبب ثابت بنفس الحكم فلا دور وتحقيره انه يبرهن ان ما ان الامتي قوله
فمن الاول آحاد وموحد الى عشار ومعشر قيد بذلك لان منهم من قصر بناء فعال ومفعل على ما
لا يجاوز من اربعة وهذا متفق عليه لانهم يقولون آحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع
ومربع فاذا جاوز ذلك فهو مختلف فيه والاظهر ما اختاره المصنف وهو خماس وخمس وسداس
ومسدس وسباع وسبع وثمان وثمن وتساع وتسع لان استعمال هذه مع باقي النسبة كثير
مطرد كالخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي فلو لم تجب لكان كذلك فان قلت
كيف صحت النسبة هنا والمنكر في المنسوب اليه اذا كان علما فالنسبة اليه على ثلثة احرف وكذا اذا
قلت قد ذكرنا في باب النسبة ان هذا مما جاء في باب تغير النسب وبالجملة فالدليل على كون هذه
الالفاظ معدولة انهم وجدوا لفظ ثلث وثلثة بمعنى واحد وفهموا بشهادة استعمالها
ان فائدتها تقسيم ارفى اوآ على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد قد جاء
مكررا على الاطراد في كلام العرب كقرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا والعرب
الوان ملذا بلذا فالقياس ان يجيء في باب العدد ايضا التكرير على الاستقراء والى هذا فالفرد المشارك
فيه بالاسم الاعلى لما وجد وانث غير مكرر لفظا ولما ثبت لفظ مكرر بمعناه الاثلثة حكموا
عليه بان اصله مكرر مالوف بهذه الثلثة فمنع الصرف في ثلث اذن عند سيبويه للعدل والوصف
وعند ابن السراج للعدل مكررة وعند الكوفيين للعدل والتعريف كمر آخر تمنع فيه دخول اللام واذا جرى
على مكرره فهو محمول على المدلول دون الصيغة وآخر وعلى مذهب سيبويه ان الوصف في المكرر عارض كمر ومنه

ل اربع

في اربع في ورت بنسوة اربع فلم اعتبروه هنا ولم تعتبروه هناك واجيب بالمنع الا نسلم ان
الوصف في المكرر عارض وكيف يكون عارضا وهو لم يوضع الا كذلك ووضع المعدول غير وضع
المعدول عنه قوله ومنه سحر ونحته لازمة للزوم الظرفية ومنهم من يقول فتحة بنائه قال المصر
لحرامه وانما لم يحكم ببناء سحر لتضمنه معنى لام التعريف كامس وان التزمه عدة من النحاة
لان بناء الاسم لتضمن اللام لم يوجد مقطوعا به الا في امس فما قال والجمهور على ان فتحة اعرابه وقد
زمت للزوم ظرف استعمالا وسقط التنوين اذ هو ممنوع عن الصرف هذا كلامه ولكن الاقوى
عنده في سحر الاعراب اذ في امس البناء كما صرح به بقوله والعلة العلمية بناءه قيد الاتي نمن لعرضه
وترك الاول لانه كان لم يعتد به وبالجملة فسحر غير منصرف للعدل والعلمية واليه الاشارة بقوله
علما وهو حال عن ضمير الخبر ولو جعل حالا عن السحر لم يبعد والتقييد بالعلمية في جانب المنقول عنه
منه على انه يسمع ان يعتبر عدوله عن السحر غير علم لانه يلزم انصرافه وتحقق كونه معدولا عنه
ان يحرا اسم جنس الا انه يراد به فرد معين ابدا هو سحر يومك واسم الجنس اذا اريد به معين فلا بد
ان يوصل الشيء من جهات التعريف وهو اللام والاضافة ولا اضافة ولا لام فعلمنا انه معدول
عن فرد اللام وبيرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون من الاعلام الغالبة او علم جنس كاسامة او يكون
تعرفه بالاضافة باضمار المضاف اليه والجواب عن الاول ان الاعلام الغالبة يجب ان يكون
باللام او بالاضافة وكلاهما منتف هنا واضمار المضاف اليه يكلف لا يصار اليه وعن الثاني
بانه كثر استعماله معرفا ومنكرا وعلم الجنس ليس كذلك ولانه ضعيف وبالجملة فكلامهم في سحر
واعتبار عدله وعلمته غير تمام قوله في الاحوال الثلث الى الحال مؤنث سماعي وهو الفصيح
من لحالة نص عليه ابن الحاجب فلذا ذكر الثلث والحال بدون التاء والاحوال الثلث
الرفع والنصب والجر والمعربون هم بنو تميم فانهم هم الذين يمنعونه للعدل والعلمية قوله
لقد راسجا هذا اهـ فانه فتحة في حال الجر فلولا انه غير منصرف لما كان للفتحة وجه
وآخره عجائز مثل السعالي خمسا فقوله عجائز مدل من عجاوبيك ومثل السعالي صفة
عجائز شبهت العجائز بالسعالي الغيلان جمع سعلاة او سعلاء وهي اخبث الغيلان
ونسبة بها المرأة السليطة سلاطة والسلاطة طول اللسان وخبث الخلق وقيادة الفعل
وروي مثل الافاعي وبعده ياكلن في ارحلهن سماسا الارجل جمع الرجل وهو المنزل
والهمس الصوت الخفي وهما صفة مقدراي اكلا واهمس لكبرهن واضمحلال اسنانهن
وبعده لا تركب الا لهن ضرسا قوله واللغة العليا اي الفصحى وهي لغة الحجاز
ولهذا الغى قال ومثلا امس ولم يقل ومنه سحر كسر بالضعف والقصور قوله ومنه آخر الخ
تحقيق العدل في آخر اخر جمع اخرى واخرى تأنيث آخر واخر افعل التفضيل وقانون افعل التفضيل
ان يكون مستعملا مع احد الامور الثلث واخر ليس مع شيء منها فدل ذلك على انه معدول

عن فيه احدهما وانما معنى المعدول عنه نفسه خلاف قسم من نقول المعدول عنه مافيه الالف واللام
وذهب الامام ابن جني الى انه معدول عما فيه من واختار المص لعراسه هذا القول وتطلع بصحته
ووجهه انه لو كان معدولا عن اللام لكان موزونه كسوى وليس اذ يصح مررت بهذه النسوة
ونسوة اخر اجماعا ووجه الاول انه لو لم يقدر عدله عن اللام لكان اما من الاضافة او من الالف واللام
باطل اذ المضاف اليه لا يحذف لامع شروط معهودة مشهورة والكل منتف هنا وكذا الثاني
اذ يقال رجل اخور وجلان آخوان ونساء اخور الذي بمعنى مؤنث مذكر لا غير وهذا نظر ضعيف وانما اختاره
المص لعراسه وهما بحثا ما اذا لا فلانهم ذكروا ان آخر معناه في الاصل استئناخوا ثم نقل الى
معنى الغير وخص بما هو من جنس المذكور قبله وما نقال ان اخر في الاصل موضوع للاخلاق الصفة ثم نقل
الى الاخلاق الذات فراجع الى معنى الغير واذا كان الآن بمعنى الغير مجردا عن معنى التفضيله
فلا يجب ان يصار الى عدليته اذ هي مبنية على التفضيلية واما ما نيا فلانهم ذكروا انه لا يكون ان يعتبر
عدله من مذ ولا يجوز ان يكون من قبيل قولنا الله اكبر والا لما جازت المطابقة واذا كان مجردا عن معنى
التفضيل بطل ذلك لانا نمنع وجوب الاتيان به بعد التجريد وانما يجب لو كان قائما على معناه التفضيلي
قيل قول له ومنه جمع الخ تحقق العدل فيه ان جمع جمع جمعا وجمعا اثبت الجمع وقالون الفعل
فعلا ان يجمع على فعل بتسكين العين فلا ورد بتحريكه علم انه معدول اما عن معين المعدول عنه فغيه
خلاف فهو جمع بتسكين العين على قول لانه هو القياس على لفظ حمر في حمر آراحمر وحباري على قول كحباري
في جمع صحراء لان جمع مثله انما يكون على فعل اذا لم تثبت له الجمع بالواو والنون كما حرون انما اذا ثبت
فهو ممنوع وهنا ثبت اجمعون ولان فعلاء هنا اسم لا صفة وفعلاء اسما يجمع على فعالى في الكثير
او فعلاوات في الصحيح كصحراوات ورد عليه ان فعلاء اسما لا يجمع مذكره بالواو والنون والوكان
هذا اسما وجب ان يكون اجمع كذلك فجمعه على اجمعون اذن غير جائز اذ قد تقرر انه لا يجمع بالواو
والنون الا العلم او الوصف فجمع اذن ممنوع من الصرف للعدل والصفة وعند الخليل السبب الآخر
في جمع هو التعريف لا اضافي لا الصفة وكذا اجمع اذا الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي كلهم
وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه وقد سبق ضعفه في مباحث التعريف قول ومن الثاني
اي ومن العدل التقديري الذي لا دليل عليه الا منع الصرف واشار الى بنائي عمر بقوله فانه لم
يوجد الا علما غير منصرف فقدر العدل له لئلا يلزم منع الصرف بسبب واحد ولهذا اي لزوم انه لا يستعمل
بدون العلمية والمنع لا مبني ولا يجمع او لو فعل ذلك زالت العلمية زال المنع قال المص لعراسه
لانه لم يوجد في كلامهم جنسا وسمه العلم وجمعه بدا واو مجرى الجنس بناء عليه بواحد من الامة المسماة
به كما سبق وهنا نظر وهو ان مقتضى هذا الكلام ان يمنع الوان وهو جائز وفاقا قول
فقال اخ اي فحسنه تقال اي حين سواد الشعر والجمع لا تصرف فيه بل تقال كلا هما وكلهم كما تقال
جاءني ما تبطا شرا كلا هما وكلهم ونقل ابن الحباز عن الامازني انه تقال اذ فيه جاءني رجلان كلا هما اخر

ورجال كلهم

اور رجال كلام عمرو وهذا اقرب من الاول قول ومنه اي من القسم الثاني في باب
وطام آراد بباب قطام كل ما كان على وزن فعال وكان علما لاحسان مؤنثة وقوله
على ما ذكر اي هو مبني على ما ذكره بعض النحاة بعني ان جماعة منهم جعلوا هذا القسم من القسم
الثاني وزعموا انه لا بد من تقدير العدل في علم الاعيان المؤنثة لان تمما لا يعرفونه ومنعونه
الصرف فلو لم يقدر فيه العدل لزم منع الانصراف لمانع واحد وهذا وهم للقطع بحقق العلمية
والتانيث فلا حاجة الى ما ارتكبوه وفي الكلام رمز الى ضعف الكلام من وجهين الاول
انه اسند ذلك اليهم الى انه ذكر ذكر بلفظ المبني للمفعول وترك الفاعل وبالجملة يكون
من البناء على لغة تميم واليه الاشارة بقوله وفي المجاز هو مبني على الكسر يعني فيه عدل
مقدر وفاقا لكنه مبني في المجاز وكلا مناف المعرب غير المنصرف فهو خارج عن المبحث فافهم
قول وعليه قوله اي قول دعمس بن طالم الاعصري وما قبل على ما رواه بعض
النحاة ولولا المزعجات من الليل لاترك القطاة الى المقام وخدام في الاصل
بمعنى خادمه بمعنى قاطعة من خدمت الشيء قطعته وسيف خذيم تقطاع ومنه قوله وشفرته
خدام فلا ارتياب اي قاطعة على ان فعال بالكسر بمعنى فاعلة في غير النداء ونظيرها
فلاق للمنية لانها تحلق كل شيء وتذهب به الا انه في البيت الذي انشده المص لعراسه
هذا اسم امراة قاهرة بنت لرتبان فلما اصبح عاطل اتبعه فرسانا حتى اذا توا بوادمنه
بنت القطا فطار فخر اصحاب الرتبان فقالت خدام لو ترك القطا ليلا لنام نهر
قولها الى المضاجع مخلدين فقال دعمس ابن طالم الاعصري اذا قالت خدام
فصدقوها فصدقوها فان القول ما قالت خدام فاركلوا حتى لا ذوا بوادهم لحقهم فرسان عاطس
فوجدوهم وقال حمزة الاصفهاني قائل هذا البيت لجيم بن صعب وكانت خدام وهي امراة
من عشيرة ابن اسد تحت الجيم بن صعب فولدت له فجلا والاوص ابني لجيم ثم تزوج الجيم
صفية بنت كاهل بن اسد فولدت منه حنشفة بن لجيم فوقع بينها بين الضرتين تنازع فقالت
لجيم اذا قالت خدام البيت وقال ابو عبيد قاله لجيم بن صعب الد حنشفة وعجل وكانت خدام
امراته وقد خوفه بها ثم اخذوه فنجا منهم فقال ذلك وبالجملة فالمثل لغرب في
تصديق الرجل اخاه عند اخباره الا ان بين الروايتين لا يساعد ما البيت السابق
بل هو قرشية مشعرة بالرواية الاولى قول فان تميما وافقوا الجازه اي بنو تميم افترقوا
فرقتين فاكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر وفيها الوزن والعدل
المقدر كعمر وجه الموافقة ان العلمية مطلوبة عندهم وهي غير متحققة الا بتاء التانيث
التاء تقتضي ارتفاع الاء اخر الكسر فان كسر الراء صحح للامالة ووجه التخصيص بذات الراء
ان الكسر من اسباب الامالة قال ابن الحاجب وسببها قصد المناسبة لكسرة او ياء واذا

منه قوله من طفار حمر الا القليل منهم قال الشاعر فمر على وبار فهلك جهرة
وبار واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل فلا تقدح فيه الغلبة

انضم الكسائي الى الراء كان اقوى والى اصل انه يمكن اعتبار الاصالة في كل مقال اذا بني الا انهم خصوا
اعتبارها بذات الراء اذ الاصالة اذن اقوى لانهم صرحوا بان الراء تتقدر كسرتين ثم ظاهر كلام
المص لجرامه ان الموافق في ذات الراء منتسبة الى تميم تباهم لكن المذكور في كتب القوم انها منتسبة
الى البعض كما ذكرناه قوله منه اي مما آخره راء وهو متفق عليه في البناء وظفار اسم قرية باليمن
يكون بها المغرة وهي الطين الاحمر وحمر معناه بلغة حمير وهو ابو القبيلة باليمن وهو حمير بن سبا
بن يشجب بن يعرب ابن قحطان وقد كان الملوك الافاضل في الدهر الاول من تسلم تقوله حمر
احمر محمر الحمرة وهما مرادفان للمسمى بهذه اللغة وقيل حمر معناه صبغ ثوبه بالحمرة بالعمال المغرة
ونقشه ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال له الملك ثب وهو بلعهم اتعد ثوب الرجل
فجعل الملك تقال ليس عن ناعوبتك من دخل ظفار حمر وقيل بل كان على مكان مرتفع ثوب فسقط
وهلك لكن ظاهر قوله ليس عن ناعوبتك بالي هذه الرواية وبالجملة فحمر على كل تقدير معناه المتكلم بلغتهم
لكنه كني بعن صبغ الثوب بالطين قوله الا القليل منهم نصب استثناء مما سبق
يعني ان سماعا وافقهم في ذات الراء الا بعضهم قائلين باعرابه ومنع صرفه متمسكين بقوله مر وبار
وهذا الخ هذا الاستثناء مع ما تعلق به دليله مفقود في بعض النسخ وهو لازم صوره المحاصرين
كلامه وكلام القوم كما ذكرناه وفي اكثر النسخ فانتفت المخالفة المذكورة والاولى اثباته وفعالها
قوله قال الشاعر لم تقع عليه قوله كما قال سابقا للثلاثة بل هم رجع الضمير الى العامل الاول وهو
وعليه قوله والبيت للاعشى وتنوين دهر للتعظيم اي دهر عظيم هائل لا لة الكلام ووبار
ارض كانت لعاد وقوله فهلكت حتى لم تقو فهلك اي الدهر رمز الى ان الهلاك
بارادة الله تعالى وان مرور الاعوام وكر الدهور والايام سبب لارادة الفاعل المختار على ما
هو المختار لا كما تقوله الدهريون ما يهلكنا الا الدهر وقوله حمرة اي اهلا كما ظاهرا مكشوفا
يعرفه كل احد ودلالة البيت على المقصود وهو احصار الاعراف ذات الراء مع العرف ظاهرة
اذ الاعشى نون وبارا ولا ورفعه نائبا فلولا انه جعل موربا لما فعل ذلك اذ قد تقرر انه
لا يجوز تنوين الممنوع ولا اعرابه لضرورة الشعر قوله واما الوصف الخ فرغ من تحقيق العدل
وما تعلق به من ابحاثه فحاول الاخذ في الوصف وحين كان ما تعلق به احصر وما تعلق
بالجمع اكثر وكان للمؤلف تعدم بحث الاعسار على الجمع قدمه عليه فقال واما الوصف فشرطه
ان يكون وصفا في الاصل اي موضوعا في اول الامر لذات مبهمة باعتبار معنى معين هو
المقصود لكنه لغلب بكثرة الاستعمال في معين بحيث لا يحتاج في سادر الذهن اليه
ولا تفتقر في اطلاق اللفظ عليه الى قرينة صارفة عما وقع عليه في اول الامر كما هو شان
المجاز بالنسبة الى الحقيقة بل شان المجاز الغالب على الحقيقة المهجورة فذلك لا يمنع
عن اعتبار الوصف والاعراف هو السابق في الاعتبار وان احصن بغيره معارض لا اعتبار

وهذا

واذا كان كذلك فما تمسك به تبعا لكون التنوين تنوين منع صرف
ولهذا اعترف درت بنسوة اربع ومنع اسودا سما للحية ذكره وفد منع قوم افعل
وافعل وافعل لوهم معنى الوصفية وانه ضعيف واما الجمع فشرطه

وهذا معنى قوله فلا تقدح فيه العلمية في الصحاح غلبة وغلبا وغلبا قال الله تعالى
وهم من بعد غلبهم سيغلبون ولي كان القول بان العبرة للاصالة وان لا عبرة للغلبة مستدلا
على امرين اعتبار الوصفية باعتبار ما كان وعدم اعتبار الوصفية العارضة الغالبة الآن
حسن توزيع المجموع من الامرين على المجموع من الامرين احالة كل منهما على صاحبه على ذهن السامع
ولهذا قال ولهذا اعترف درت بنسوة اربع اعترف اربع في درت بنسوة اربع او من قبيل الحكم
على الكل باعتبار ثبوته للجزء ومنع اسودا حال كونه اسما للحية لانه وان خص بهذا المعنى الآن
كان في الاصل موضوعا لذات له السواد وفي الاستعمال صار مختصا بالحية السوداء الاغبر
وكونه ارقم لمنة فيها سواد وبياض واديم لقيد فيه دابة ارسواد اغبر قد امر حديد او الحديد
اسود وقوله حسن التوزيع دون جائز اذ لا نزاع في الجواز لكن مراده ان نصب المركب
مخرجه ينبغي ان يفعل ما فعلناه وقد يقال عطف قوله منع على صرف يقتضي كونه على نوع
هو عليه وليس بصحيح وليس شيء فان قيل يجوز ان يكون صرف اربع لعدم اعتبار وزن الفعل
لحصوله التاء لا لعدم اعتبار وصفه اجيب بان الممنوع من وزن الفعل انما هو تاء التانيث
وتاء اربعة للتذكير كتاء صموت اسم فرس ضعف امر التانيث فيه وهذا خلاف ما ذكره
القوم في دفع سؤال الانعكاس في الحاق علامة التانيث من الثلاثة الى العشرة بالمذكر
دون المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون تيلزم لموق التا بعدده واذا الحقه لم يلحق
بالمؤنث بخصها للفرق بينهما فهذا صريح في ان التا التانيث فالحق ما ذهب اليه
ابن الحاجب هناك من ان التا المعتبر في احراج وزن الفعل غير الاعتبار هي التا التي
غير العباس وتاء اربعة ليست كذلك قوله وقد منع قوم معطوف على قوله
ولهذا اعترف يعني قوم يجعلون هذه الالفاظ ممنوعة من الصرف لوهم معنى الوصفية فيها
اما الاول فلانه من الجدل وهو القوة واحكام الفتل فهو وان غلب على الصوف الا انه في
الاصل وصف لرطايرة وجدل واما الثاني فلانه طاير ذو الوان ماخوذ من الخيلان جمع خال واما
الثالث فلانه هو الحية الخشنة ماخوذ من فعوة السم اي شدته ففيها الوصف والعلمية
قوله وانه ضعيف اقد تقرر ان اصل المحقق لاشتراك الاجل شبهة مشكوك
ولم يجب بدليل كونها اوصافا في الاصل واصل في الاسم الانصراف قوله واما الجمع
قدمه على التركيب لعموم عوائده وشمول فوائده ولان مباحث اكثر ومباحث التركيب
اخصر والتمثيل بدواب منبه على ان الحرفين كما يكون كلاهما ملفوظين كساجد يكون
بكون احدهما ملفوظا والآخر مقدرا كدواب فان اصله دوابب ادغم الاول في الثاني
لتحقق سببه وفيه نظر اذ الادغام عندهم عبارة عن الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك
من غير فصل فالحرفان في دواب ايضا كلاهما ملفوظان اللهم الا ان يقال المراد النسبة على

ان لكون بعد الف حرفان اوثلثه اوسطها ساكن كجمل ودواب ومصابيح وراجع للزومه جوري مجرى سبيين ولا لزمنا باب افعل وافعال لجريهما مجرى الواحد في قبول التكسير والتصغير فامتنع حضاجو علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجو ٢

ان الحرفين اعم من ان يقع بينهما ادغام اولا واما ما كون احد حرفه مقدرا فخوجار كما يجئ والمراد بالحرفين ما يكون متطرفا فخو مدا سنى لسكون كل واحد من الحرفين هنا متمكنا لفظا من جهة ما والنسبة وكان الاولى ان يقول لغير ما الخرج نحو ملاكه او الما، لعروض الكلفة الى الازدواج كما نه مفهوم قوله وانه للزومه اي حيث لم يحل على نزنه واحد كما ذكره المص وان صرح فيما سبق بان لجمع سبب واحد قائم مقام سبيين اشار بهنا الى لمسئله بقوله وانه للزومه جوري مجرى سبيين اي سببين موهمين لما هو المطلوب من تحقق الموجبين او الجمع فرع للمفرد والفرع لعدم اللزوم قوله ولا لزمنا باب افعل وافعال الخ جواب لسوال مقدر توجيه السوال انكم علللتم جريان الجمع المذكور مجرى سببين باللزوم بالمعنى المذكور ومقتضى التعليل انه حيث تحقق العلة وهذه العلة مشتركة بين الجمع المذكور وبين باب افعل وافعال فيجب ان يتحقق المعلول هنا ايضا وتوجيه الجواب ان كلا منهما شبيه بالمفرد وجه الشبه بان كلا منهما تقبل التكسير والتصغير على لفظ او تعال في تكسير كلب اكالب وفي تصغيره اكيلب وفي تكسير انعام انا عيم وفي تصغيره اينيعام والاكذلك سائر صيغ الجمع فانها ترد اذلا الى الواحد ثم تكسر وتصغر كما مر تفصيله في موضعه فحيث سطق الجواب على السوال وسطبق السوال على اصل المعال وبهذا سقط الاعتراض المشهور هنا على المص لجواز ان يقال من ان هذا السوال ليس بوارد اذ الجمع المذكور مشروط بالشرط المذكور وما لم يكن فيه ليس لك ان تحكم بوروده على من جعل السبب جمعا لانظير له في الآحاد فكانه اورد على اصل اللزوم وهو ايضا غير نافع اذ الضمير في انه للزومه راجع الى المشروط بالشرط المذكور بهذا كلام المعترض وقد ظهر عليك بما بيناه اندفاعه على ان المص لجواز ان يقول بكونه عدم المظير في الآحاد على ما ذكرناه قوله وامتنع حضاجو الخ جواب لسوال مقدر حاصله ان حضاجو علما للضبع يمتنع من الصرف مع ان الجمعية المعتبرة منتفية وحاصل جوابه ان المعتبر هو الجمعية الاصلية اي الثابتة بوضع الواضع وهي حاصلة هنا وان كان علما كالوصف مثلا ومبنى الكلام على انه لا تضاد بين العلمية والجمعية او يجوز ان يسمى جماعة معينة بكرام مثلا فالجمعية باقية مع العلمية بخلاف الوصف والعلمية فان بينهما تضادا فامتنع اعتبار الصفة في حال العلمة ولا يمتنع اعتبار الجمعية في تلك الحالة وبهذا ظهر تمام الفارق بين الامرين فكل ما اعتبر هناك جوازا وامتناعا يجوز اعتباره هنا وسيجئ تمام كشفه في آخر هذه المباحث ان شاء الله تعالى فقوله على الضبع مرتبط بقوله علم الجنس كما سلف والحضجح عظيم البطن والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان ومنهم من توهم بعضهم انه يجوز ان يكون الامتناع في حضاجو من جهة التانيث المعنوي مع العلمية كما هو ظاهر عبارة الكتاب ليس الامر كذلك بل الجمعية

الاصلية

وسراويل لانه جمع سروالة تقدير ٥ وخو جوار فانه حكم قاض رفعا وجرا وعلى الاعراف وحكم ضوارب نصبا وتسل نصبا وجرا وبهذا سقط اعتراض من قال ان الكاف على الغرا وقوله فلو ان عبد الله مولى نحوته ٥ ولكن عبد الله مولى موال ٥ ٢

الاصلية في حضاجو معتبرة واما انها هل هي قائمة مقام سببين حتى يكون الامتناع مبنيا عليها فقط او هي بعض السبب والاخر العلمية فهي ساكتة عن ذلك والحق ان المعتبر في الامتناع هو العلمية والجمعية الاصلية معا او الجمعية هنا ضعيفة لا تجبر على ان تقوم مقام سببين وان القول بذلك انما هو لاجل الضرورة ولا ضرورة هنا واما من ذهب الى على فهو ان الامتناع للعلمية وشبه العجمة حتى لا نظير له اذ الاعجمي لا شبه العربي فشبه العجمة عنده من اسباب منع الصرف كعدم النظير في الآحاد عند الجزولي قوله وسراويل الخ ٥ يعني انه وان لم يكن جمعا ولا منقولا عنه كحضاجو هو ممتنع من الصرف وتوجيه الجواب ان سراويل اذا صرف فلا اشكال وان منع فهو من قبيل غرحت قدروافيه الجمع حفظا لقاعدتهم فاذا قدر فيه الجمع فالظاهر ان الجمعية فانه مقام سببين والامتناع مبني عليه والقوم لم يذكروا بيانا شافيا حتى يعتمد عليه

قوله وخو جوار الخ ٥ مراده ان كلا جمع معتل اللام وزنه فواعل فاعله كخو غوال جمع غالية وغوال جمع غالية ومواش جمع ماشية فللفاء في مثله ذهبا الاول هو الاعراف ان حكمه حكم قاض رفعا وجرا وحكم ضوارب نصبا ويجئ ان اعرابه تقديري في الحالين ولفظي في حال واحد الخ ان حكم ضوارب نصبا وجرا يعني ان اعرابه لفظي في الحالين لفظي في حال واحد الخ ان حكم ضوارب نصبا وجرا يعني ان اعرابه لفظي في حالتين نقوله وتسل نصبا وجرا من قبيل عطف الملفقين على نمط قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي اي وحكم ضوارب نصبا وجرا اولو فصل وصل جوار الكاف احضر فقوله على الاعراف متعلق بالقول الاول كما اشرنا اليه فتفطن الترسا ذي تاخيره عن تمام القول الاول فافهم قوله وبهذا اي بالقول الثاني الذي حاصله ان اعراب مثل لفظي في النصب والجر بسقط الاعتراض الذي اورده عبد الله ابن اسحق الحضرمي قال المص لجواز ان الفرزدق في انشاء قوله وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف بلغ شعره هذا عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي فخطاه في عطف المرفوع وهو او مجلف على المنصوب اعني مسحتا فلما بلغ تخطئته هذه الى الفرزدق انشا الفرزدق في وقته يقال فلوان عبد الله مولى بجوته ٥ ولكن عبد الله مولى موال ٥ فلما وصل شعره اليه قال ايضا خطا حيث حرك يا، موالي حال الجر ووجه السقوط والاندفاع ظاهر لا اشكال فيه انما الاشكال في عطف المرفوع على المنصوب في كلام الفرزدق فنحمله للجمهور على حالة حتى ذهبوا الى ان قوله او مجلف معطوف على المصدر المذكور وهو قوله وعض زمان وان المجلف مفعول بمعنى المصدر كالمرزق اي وعض زمان او تجليفا اي قطع واستيصال وعذرانه من قبيل العطف بالمعنى لان معنى لم يدع وحاصله لم يبق فلانه فعل لم يبق مسحا او مجلف لبس القصر

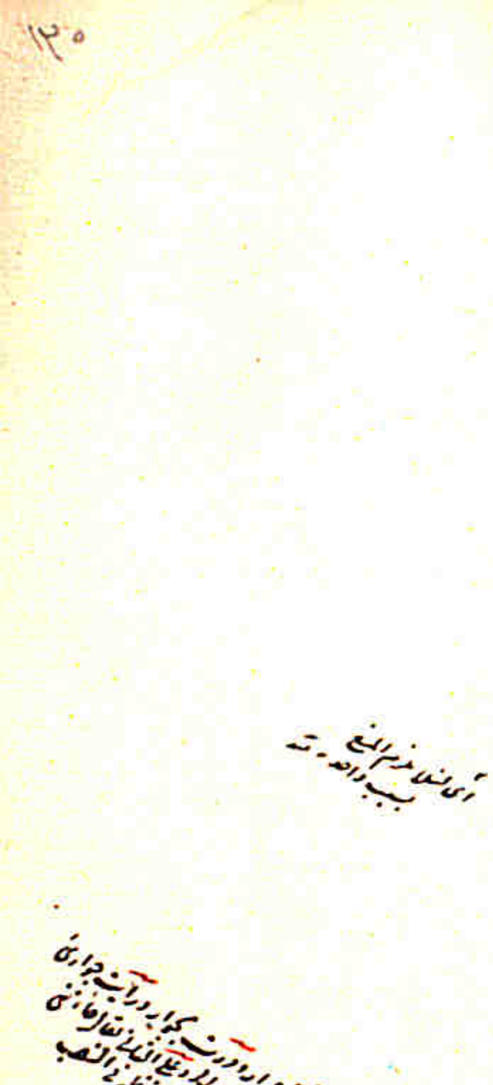

وهذا ظاهر ولهذا قال المحققون يجوز المخالفة في الاواخر اذا اريد المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي بعمرو
كذلك ويجوز ان يجعل من قبيل عطف الجملة لا المفرد على نمط قوله تعالى والذين تبوأوا الدار والايمان الى آخره
بين مختلف ووجه الجوهري بان التقدير او هو مختلف والظاهر اعني بان مروان المؤلف متعلق
بالبعض والجملة انه لم يرع صفة بعض او استيناف بيانه المسحت المهلك في استحته اذا اصله
وقرئ فيسحتكم بعذاب من الاكتساب وهي لغة نجد والسحت لغة الحجاز نسخة بمعنى اصله
ومال مسحوت ومسحت اذا ذهب والمخلف الذي لعنت منه تقته والمسحت بخلافه كذا في الصحاح
والمولى عندهم الحليف الذي انضم الى قوم ليعتزبهم او هو بمعنى ذليل وجار بمعنى الجد وبمعنى
والاول هو المراد ههنا اي لو كان عبدا لله ذليلا لابجة لك لكنه اذل فليلا لانه مولى الخضرمتين
وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف اي لك ايضا مناسب اذا لو كان سيدا لبجة لكنه
مولى الموالي فكيف على بحوه بالاكابر والاعالي والاول ابلغ قوله والتنوين بدل عن
اليا المحذوف مسئلة غريبة اذا لم يعهد في تنوين العوض الا ما استمر مع تركه عوضا عن المضاف
اليه المحذوف كاذ في كل وبعض وحسنه ويومئذ واما كونه عوضا عن حرف محذوف من الكلمة فغير
معهود والمشهور وبالجملة فتنوين جوار مثل اذ الاسم ممنوع من الصرف فكيف اجتمع التنوين
مع غير المنصرف فدفعه بعضهم بعد التزام عدم الصرف بان هذا التنوين تنوين العوض في جوار
اجتماعهما وهو احد الاربعة التي عن سيبويه ودفعه آخرون بمنع المنع فالتنوين للتمكن و
الدليل عليه انه جمع بعد الف حرف لا حرفان فالشرط منتف فيكون منصرفا واليه الاشارة بقوله
او لم يبق بعد استمرار الحذف بعد الف الا حرف واحد اريد فقد كان شرطا ان يكون بعد الف حرفان
قوله وزيف اريد القول بان تنوينه للتمكن وان كان اصل بعد الف حرف واحد
بان المحذوف ليس شيئا منتويا والا لكان لثقاء الكسر ضعيف اذ لولا انه ناسا لعالوا
جوار برفع الراء قوله ومسئلة اعتى اريد جواز في جوار بان القولين المذكورين فيه لفظا
اعتى اذا صغر وقيل اغيش فهو مسئلة اعرابا لفظا تقديرا او انصرافا ومنعا واختلافا في تنوينه
قوله فشرط تاثيره صح بالتاثير مخالفا لما فعل مع اخواته لترتب عليه وجوبه كما اشار
اليه بقوله وشرط وجوب تاثيره وشرطت العلمية اذ قد تقرر عليك مرارا ان العبرة في هذا الباب
انما هي باللزوم والعلمية هي حدث اللزوم ومنعه وشرط انتفاء الاضافة والاسناد اذ قد
عرف مرارا انه لو كان باحدهما وجب الاعتداد بحالها بعدا بان يكون حالة مضيرة تاثيره او حال
كون التركيب كائنا بين اسمين اذ لو كان بين فعل واسم نحو تبرد على امر وجب كونه محكيا على حاله
وكذا لو كان بين اسم وحرف نحو ان زيدا وقد يجعل احترازا عن نحو با سمي فانه لسده الصلة
لا لنظر حكم التركيب اذ قد سبق انه كلمة واحدة عرفا قوله وشرط وجوب تاثيره يعني
ان ههنا امرين جواز التاثير ووجوبه فالاول مشروط باربعة العلمية وان لا يكون باضافة

وان لا يكون

وان لا يكون باسناد وان يكون بين اسمين والتالي مشروط بتلك الشروط مع امر زايد هو ان لا يكون
التالي متضمنا للحرف قبل العلمية والا فهو مبني كما مر تفصيله في قسم المبني قوله فبعلبك ممتنع
من الصرف وجوبا لتحقق شرط الوجوب وخمسة عشر فيه الوجوبا الاعراب مع منع الصرف والبناء
وهذا مراد من بقاءه على الفتح كخلاف ما ربط شرا فان الحكاية هناك متعين وقد سبق الصرف
في صدر القسم الاول قوله فهي كون الكلمة اي فسر العجمة بكون الكلمة على هيئة وصفة
غير هيئات الكلم العربية وفيه تنبيه على ان المراد بالعجمة اعم من ان يكون بالنسبة الى العجم
او الترك او الروم او العرب او الهند الى غير ذلك من اللغات لا ما تبادر الى الفهم من كونها
لغة العجمة والدليل على ان قالون لغة رومية ومعناه الجيد سمي به نافع راويه عيسى الحجوة
قراءته فهو غير منصرف للعلمية والعجمة قوله عليه اي العجمة اي يجب ان يكون قبل استعمال
العرب له علما في تلك اللغة التي هي غير اللغة العربية وهذا مذهب الجمهور ومنع بعض المتاخرين
لزوم ذلك يعني هذا الشرط ليس بلازم بل الواجب انه لا يكون استعماله في كلام العرب
الا مع العلمية واما كونه علما في تلك اللغة قبل استعمال العرب فوجوبه ممنوع الا
يرى ان قالون فان معناه الجيد بلغة الروم ولم يكن علما في تلك اللغة مع انه غير
منصرف في لغة العرب والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا علم جنس كاسامة فلا يتم
الاستدلال به فقوله وشرطها علمة بتنكير العلمة ممكن تطبيقه على المذهبين اما
الاول فظاهر واما الثاني فلان معنى الكلام شرط العجمة في اللغة المنسوبة الى العجم ان يكون
علما في الجملة سواء كانت العلمية سابقة او مقارنة والتنكير تنبيه على انه يكفي علمية
واما عليه الاشتراط اعني اشتراط سبق العلمة او مقارنتها فهي ان العجمة تقتضي
ان لا تصرف في الكلمة لصرفا تعسر العرب في كلامهم ووقوع اللفظ في كلام العرب
يقتضي ان تصرف فيه صرفا تعسرونه فان وقع في كلامهم مع العلمة فالعجمة محفوظة
فليس ان يجعل سببا والا انهدمت فلا سبق ان يجعل سببا ولفظ الواو في آزر صح
ولفظ او في او نحك الوسط تنبيه على ان العلمة شرط مع احد الشرطين المذكورين
او ذلك يحصل بعض التعلل وندفع عامة الخفة وعند سيبويه انه لا تاثير لتحرك
الوسط وعليه الجمهور قوله كابراهيم مثال لما فيه العلمة في العجمة والزيادة على
الثلثة ولك بفتح اللام وضم الميم مثال لتحرك الاوسط مع العلمة وعند
الجمهور هو منصرف لما ذكرناه آنفا قوله وبحوزج منصرف في الاكثر اي في قول الاكثر
النحاة قال جار الله وما فيه سببان من التسعة ال كن الخشن كنوح ولوط منصرف
في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وندم
بجرونه على القياس فيجعلونه غير منصرف وقد جمعهما الشاعر في قوله لم تلتفع بفضل

ميزرياه • وعدة ولم تسق وعدة في العلب • واما ما فيه سبب زائد كماه وجوزفان
فيهما مانع مع زيادة التانيث فلا مقال في منع صرفه هذا كلامه وهو صريح في ان تحرك
الاوسط ليس شرطا عنده وعللوا ما اختاره بانهم متفقون على وجوب المنع في ماه وجور
فلو كانت العجمة ساقطة الاثر في الساكن الاوسط لكان حكمها حكم هند ودعد في جواز الامرين
وفي مخالفة دليل على ان العجمة هناك انما هو لصحح اذ التانيث لا لانه امر مؤثر في منع الصرف
فاعتبر ذا واما ما ذهب اليه المص لجرالله من اشتراط التحرك فامتناع سقوجو باطل له
قوله واما الالف والنون الخ قدم ذلك على الالف الالحاق او هو متفق عليه بخلافه ووجه
شبيهتهما شبههما بالالف اذ ان تنت المدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما فاذا
فات هذه الجهة سقط تاثيرهما ولهذا تراهم يسمونهما المضارعتين للالف التانيث وقد
يقال وجه المضارعة انهما زيدتا معا في آخر الكلمة وما قبلهما مفتوح وتذكر كل منهما
تخالف لصيغة الانثى ففعلان لمذكر ومؤنثه فعلى وافعل لمذكر كاحمر ومؤنثه حمراء قوله
في اسم غير صفة • نبه على ان الاسم ضربان صفة كسكران وغير صفة كعثمان فالاسم بهما
تناول الصفة وغيرها وتفاعيل الفعل والوصف واما الاسم في كلام ابن الحاجب فاذا كانا
في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة فهو مقابل للصفة او كثيرا بالاطلاق
الاسم ويراد به ما يقابل الصفة وما يقابل الظرف ونحوه ذلك والتعويل الى القرائن وعدل
عن عبارته لان فيها عطفا على معمولي عاملين مختلفين اذ التقدير اوان كانا تانا التانيث وهو
ظاهره تناول القولين في صفة فشرطه انتفاء فعلانة واشتراط العلمية يحقق للمضارعة
او بذلك يمنع دخول تا التانيث وهو بظاهره تناول القولين في ذلك ويحقق ذلك
انهم متفقون على ان تاءه كمسامحة الالف التانيث الا انهم مختلفون بعد ذلك فمنهم من
يقول هو كالالف اذ هو قائم مقام سببين غير محتاج الى سبب آخر وباعلى قضية المشابهة
والجمهور على خلافه كهما للمشابهة القاضية بمقتضى المشبه من المشبه به فلا بد اذ من سبب
آخر فهو اذ العلمية كعمران او الصفة كسكران فالعلمية عند الاولين شرط لا سبب
والانتفاء في الثاني شرط فالوصف في سكران عندهم لا شرط ولا سبب فقوله فانتفاء
فعلانة اي فشرطه الانتفاء كهما للمضارعة وقوله وقيل وجود فعلى نبه على ان الاول
اول لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته انما المقصود الاصلي والغرض الاول هو انتفاء
فعلانة لان وجود فعلى يلزم لانتفاء فعلانة عندهم والمقصود هو اللازم لا عن امتناع
التاء وهذا المقصود حاصل في رحمن لكن لا من جهة وجود فعلى بل من جهة انهم خصصوا هذا
اللفظ بالباري تعالى فلم يصوغوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا بالصيغة كذا ذكره
وسرد على ظاهره انه لو كان الغرض من الاشتراط مجرد الانتفاء من غير ان يكون وجود فعلى

للمعول الى المحلى ص

ان اسما جيء ذكر ذلك بان اعتبار العجمة ح

مقصودا

مقصودا ابتغيه لوجب ان لا يكون رحمن مختلفا فيه لان هذا المقصود حاصل فيه للاجماع
لا اختلاف والظرف اعني بعدان كانت متعلق بالشرط او تشرطه انتفاء فعلانة
بعدان كانت في المذكر على وزن فعلان او متعلق بالانتفاء او بالوجود وهو احتراز
عن مثل فرسان وشجعان مما فيه الالف والنون الزيدتان وليس على هذا الوزن فهو
منصرف اتفاقا اذ المقصود بيان الوزن في المذكر وقوله كحقها تعليل لما تضمنه المذكور
اي شرطوا ذلك كحقها وفيه اشعار بان وجود فعلى ليس مقصودا كما مر قوله
سكران ممتنع • وقع على الاشتراط المذكور سوغه احكاما ثلثة في امثلة ثلثة فالاول
ممتنع اتفاقا اذ الشرط حاصل على المذهبين اذ لم يحك سكران • وجاء سكرى والثاني
منصرف اتفاقا لمحي ندمان وانتفاء ندمى والاوندمان من نديم التراب والثالث
مختلف فيه فمن شرط انتفاء فعلانة معه من الصرف ومن شرط وجود فعلى صرفه والحكم
مباحث الالف والنون تعاد من جملتين الاولى انهم يجعلون باب غربان
غير منصرف تنبيها على سكران كقوله كانه لامع غربان مسلوب الى ثنته اذ قد ورد اللفظ
محتملة فحكمها ايضا كذلك فنونها كحتمل الاصالة فهي معروفة علما وكحتمل الزيادة فهي ممنوعة
علما مر ذلك لفظ الشيطان قال صاحب الكشاف وجعل سيبويه نون الشيطان في منع
من كنا به اصليه واستقاقه من شطن اذا بعد وفي آخر ازاره واستقاقه من شاط اي بطل
فاللفظ على الاول منصرف وعلى الثاني ممتنع ومن هذا القبيل لفظ الحسان ان اخذ من الحسن
الصرف وان اخذ من الحس امتنع وكذا لفظ قبان من القبن او القب ومن هذا
القبيل لفظ حيان ان اخذ من الحين وهو الهلاك انصرف وان اخذ من الحوة امتنع
روي ان رجلا اسمه حيان دخل على بعض الملوك فقال له الملك هل تنصرف حيان فقال
ان احياه الملك لم تنصرف وان اماته انصرف تنبه بذلك على ما خذ الاستقاق وعلى
المنع والانصراف على ما هو قانون الفضلاء الظرفاء ومما ناسب هذا المقام ما روي
ان عمر الخيام اتى باب بعض الافاضل وقرع فقال صاحب البيت من انت قال عمر
قال انصرف فقال عمر لا انصرف ومن هذا القبيل لفظ اصيلال قال الاخفش اذا جعل
علما فهو ممنوع اذ اللام بدل من النون قوله فهي الف تلحق الآخر اشار الى انها لا تفيد
بالالحاق ههنا الحاق اللفظ بباب الى باب آخر بل تفيد بالالحاق الحاق الالف و
الصاقها بآخر الكلمة فالالحاق المذكور يحتمل ان يجتمع مع الالحاق المشهور كالطي فان
الالف فيه لالحاق يعفور ويحتمل ان يكون بدونه كبعثرى للابل القوي فقول الجوهري الف
بعثرى الحاق للخماسي بالسداسي ليس بشيء او ليس لنا اصل سداسي يلحق هذه به فافهم
واذ لست هذه للالحاق والالتانيث فما فائدتها فلنا سمم البناء وتكميل التمام

قوله فانها الف الالحاق فهي الف تلحق الآخر وهذا لا للتانيث •

وبجوز صرف غير المنصرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين ٢

والله يسير صاحب الكشاف بقوله فالف تعبيري كالف كتاب لانها تنهاية في الغاية قال الشيخ
عبد القاهر الزيادة في المبنى كالف ضارب وهم مضروب وهمزة اخرج وسين
استخرج ونون انطلق ومن هذا القبيل حروف الالحاق اذ هي مذكرة للغرض وهو ان يجعل لفظ على
زنة لفظ آخر كالدال التاء في مهدد وقعدد ولذلك لم يدغم لئلا يبطل الموازنة اللفظية
عدوا وهو كه وسكرانا والضرب الثاني زيادة تكون لاطالة البناء كالف كتاب وتاء قعدت
وواو عجوز وليس في ذلك بعيد عن الحكمة لان في ذلك تحسينا للفظ واما للفظ وقد يقع
الاحتياج اليه في النظم والوزن وقال ايضا وحروف الالحاق تشبه هذا النوع من وجه اذ هي
شتى في معنى اللفظ اي متعلقة باللفظ المجرد نحو له لحق الآخر بجعفر فسكر فحولها راسا وابتداء
وقد صرحوا بانها ملحقة بعد اعتبار القلب وقوله وهو ما حال من ضمير يلحق على نمط مرت وحده
اي مقصورة غير ممدودة الهمزة اولى وهو اقرار غير كونه غلبيا، فان الغالب الحاق له بسرداح للكثاء
الكثير قوله اذا سمي به يعني هو على ممتنع ورد بالمنع اذ توقف ذلك على استعمال
العرب له علما ممتنعا وهو ممنوع صرفا فمن جعل الف الالحاق سببا نظر ولا بد في اثباته من دليل
يعول عليه قوله محل نظر اه لو كانت الالف للتانيث لزم اجتماع علامتي التانيث
في لفظ واحد قوله سببين اصليين اي بحيث يكفي في تاثيرهما مجرد الغيبة
المطلقة المعتبرة في سائر الاسباب ورد بان توقف التاثير على المشابهة في الف
الالحاق مسلم اما في الالف والنون فهو ممنوع اذ القوم يقرون بانه فرع على المزيد عليه كما هو
فرع على التذكير كسائر الاسباب واجيب بانه مبني على مذهب البصريين لانهم يجعلون
الفرع النون سببا من جهة انه مشابه للالف التانيث وسموه القوم بالالف والنون
المضارعتين نبه على ذلك ومذهب الكوفيين انه سبب بالاصالة لا بالمشابهة
وانما الف التانيث جريا على التحقيق على ما مر قوله للضرورة علة للجواز فيتبغي
ان يراد بالجواز سلب الضرورة عن الطرف المخالف ضروريا فيتطبق الدليل على الدعوى
والا فالضرورة موجبة لا مجوزة مطلقا اي جواز امطلقا غير مختص ببعض دون بعض
او حال كونه غير المنصرف مطلقا غير مقيد بعدد دون قيد والاطلاق بظاهره معارض بما في
الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ للضرورة هناك لانه اذا صرف ادخل
عليه التنوين وسقط الف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن والضرورة
تلجئ اليه واجيب بان الاطلاق مؤخر عن بعد الجواز بالضرورة فذكر الضرورة اوجه
فلا نقض على ان انتفاء الضرورة هناك يمنع لانه يجوز تحريك النون عند التقاء
الساكنين ولا يجوز تحريك الف فيجوز ان نوتي بالتنوين ونحرك فمقام الوزن ويجوز
ان يكون روي القصيدة نونا فتعوض الالف عن التنوين وتبدل به بوفق ارا القياع

للمؤلف

ف افعل كذا وما تمسكوا به
والتناسب مثل

تبطله لحوق التنوين نحو منه وشر منه
سلاسلا واغلالا ٢

للموافقة في حروف الروي فعوله خلافا نصب مصدرا او حال من معنى الكلام او الحامل معناه او
المعنى اقول هذا الكلام مخالف لما قوله في افعل من كذا فانهم يقولون لا يجوز صرفه
للضرورة متمسكين بان وجود من يمنع التنوين قياسا على اللام والاضافة والجامع
كون كل منها ما عاريا عن الآخر وخلفه له فاجاب المص لهما بانه بان هذا باطل اذ التنوين
يلحق يحمر منه وشر منه فلو كان من مانعا لما جاز ذلك اذ كل منهما افعل من حيث المعنى والجواب
عنه انا لا نسلم ان كلا منهما في هذه الحالة افعل التفضيل ولو سلم فهو افعل من وكلامهم
في افعل لفظا فيجوز ان تثبت لاحدهما ما لا يجوز ان تثبت للآخر والمراد بافعل من افعل
التفضيل المستعمل بمن وفي الكلام تنبيه بل تصريح بان افعل التفضيل مع من ممتنع من الصرف
اتفاقا لا نزاع في ذلك وانما النزاع في انه هل يجوز صرفه تعدد ما نعم وعند الكوفيين
لا وتفصيل هذا المعنى مسائلك بيانا في آخر هذا الباب قوله مثل سلاسلا واغلالا
فانه نون الاول لمناسبة الثاني وهذا ما قال في هذا المقام ان التنوين قد يكون على الجواز
كما يلحق في صاحب الكشاف وفي منون سلاسلا وجها الاول ان هذه النون بدل
من حرف الاطلاق والوصل جار مجرى الوقف اي انه يكون صاحب هذه العوادة ممن جرى
على رواية الشعر ومن لسانه على حرف غير المنصرف هذا كلام وظاهر الجواب انه لا يدفع
الاشكال اللهم الا ان يقال مراده ببيان اللغة ان اصل الملة وهي نون صرف المنصرف
والكلام القوم ايضا ناطق بذلك لانهم يقولون لمكة في الصرف ان السواكن انوا لفظ
كثيرا ما اليه لافانه الوزن فمن السنتهم على ذلك حتى آل الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايضا وللآية من قبيل الاختيار والله اعلم بحقائق الاسرار واعلم ان تنوين
سلاسلا يحتمل ان يكون للمقابلة كما مر فالآية ليست نصا فيما قصدوه وكيف والمنع
من غير المنصرف هو تنوين التمكن والامر في سائر التنوينات وكان صاحب الكشاف اراد
بوجهه الاول هذا المعنى فتامل قوله والا يجوز عكسه اي لا يجوز ترك الصرف
في المنصرف للضرورة او للتناسب والفرق ان في الاول رد الاسم الى اصله دون الثاني
وظاهر هذا منقوض بما سبق من قوله كانه لامع عربيان مسلوب وفيه منع الفرق وقد
صرح المحققون بجوازه تشبيها له بالممتنع وقد مر تفصيله قوله وما كان حصن
ولا حابس الخ البيت لعباس بن مرداس السلمي هذا اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وقد
كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع الا افائل اعطيتها عديد قوائمها
الاربع وما مات دون امرء منها ومن يخفض اليوم لا يرفع النهب الغنائم والعبيد اسم فرس للشاعر وعيينة والاقرع اسما

اذا المعنى اقول هذا الكلام مخالف لكلامهم

ون

وكذلك حفص وحالس وهما ابوا هما وادراوس بكسر الميم هنا اسم ابيه اى الذى
وهو فى الاصل اسم الجرو الذى يترعى فى البئر ليعلم هل فيها ماء ام لا والكدر دفع الدفع من الدر
والنون زائدة وتقال السلطان ذو تدرء اى عدة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه
والافاعيل صغار الابل وقصته ذلك ان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى عيينة بن
حصن من بنى فزاره والاقرع بن حابس من تميم كلا منهما مائة ناقة واعطى عباس بن
مرداس من بنى سليم خمسين ناقة مع ان كلا من هؤلاء من مؤلفة القلوب فقال
العباس بهذه الابيات وعرضها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه النبى صلى الله
عليه وسلم مائة ويروى انه قال اقطعوا لسانه عنى فتعلوا كذلك اذا اعطيته مائة بامره
فقوله لم اعط شيئا ولم امنع معناه ليست ممنوعا بالكلية اذا عطيت بعضا لكن
ما اعطيت ما كسب اسحقه او اطمعه والمقصود من البيت لفظ مرداس فانه علم وقد
منعه من الصرف فلو لم يكن العلمية وحدها كافية فى منع الصرف وما يعلق به الكوفيون
فى اجازته منعه فى الشعر ليس بشئ لان الرواية بجر الرواية ممنوعة بل الرواية نونان
سجى فى مجمع اولانه على خلاف القياس واستقال الفصحاء والمص لهما الله سكت
عن منعه وترك التعرض لجوابه اذ ليس هناك جواب ثابت وتوجيه موجه كافا والرواية
الاولى صحيحة سب صحتها بادلة صحيحة اذ هى مذكورة فى الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره
فتنهيا ظاهر الفساد واما جعله على خلاف القياس فهو ايضا ضعيف اذ منع الصرف
ايضا خلاف القياس والثبوت فى كلام الفصيح مشترك فيجب ان يكون كل منهما معتبرا
بعد الثبوت والرواية الاخرى لا تنافى الاولى والقول بانه لو جاز لما عدل تعسف
اذ تكلف فى العدول كون المعدول عنه خلافا للقياس فى مثل ومنع تمسكهم بالبيت المذكور
بانه يجوز ان يكون من قبيل حذف المضاف اليه والعاء المضاف على ما كان عليه اى رد اس
سلم على نمط قوله سحقا من علقه الغاوى على ما مر وهذا احراب لا رد عليه فتبين قوله
وما احد سببيه كونه مثل اذربيجان فان فيه اسبابا العلمية والالف والنون المزيدتان
والتانيث بناء على البلدة والبقعة والبجة فان آذر لفظ فارسى ومعناه النار فالعلمية
اوان احد الاسباب وتانى لما انها زائدة قوله والعدل الخ مجرور معطوف على مدخول
مع اى العلمية لا كون سببا معتبرا فى منع الصرف فى حال من الاحوال الا فى حال كونها
كائنة مع سبب مشروط بها مع العدل ووزن الفعل بان يكون سببا مجتمعا مع كل منهما
وليست بشرط لواحد منهما والحاصل ان سببية العلمية منحصرة فى ثلثة مواضع الاول
موضع يكون العلمية هناك شرطا لما اجتمع معها اثنان العدل الثالث ووزن الفعل
وتحقق ذلك ان ذلك ثلثة اقسام الاول ان يكون سببا فقط الثانى ان يكون شرطا فقط

لما منعه الشاعر الفصيح قال جاز له
وانا السبب الواحد بعد كاف
فى منع الصرف ح

فان الاول مثل سحاد فان فيه تانيثا
وعلمية فالعلمية احد سببيه ح

الثالث

وبيان ذلك السبب العلمية المؤنثة
المعنوية مع الوصف

الثالث ان يكون سببا وشرطا معا فالقسم الاول على موضعين اتفاقا احدهما ان يكون
مع العدل فى موضع لم يوضع الاعلما كعمر وقطام فى تميم وثانيهما ان يكون مع الوزن سواء
كان ذلك الاسم ممنوعا عن الصرف قبل العلمية كاحمر اولا كاصبح ونزيد وشكر و
فى موضعين على الاختلاف احدهما كباب ساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على الجزولى
والسبب الآخر شبه العجمة عند الاول وعدم النظير فى الآحاد فى الثانى وثانيهما كل عدل كان
قبل العلمية ممنوع الصرف كموحى وثلاث قال بعضهم يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية
وزوال العدل بطلا لمعنى العدد وبعضهم يمنعونه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية
واما القسم الثانى وهو ما يكون العلمية شرطا فقط فهو الالف والنون فبعضهم على ان
الالف والنون سبب فانهم مقام سببين والعلمية شرطه لا سبب والجمهور على ان كلا
منهما سبب والمنع مرتب على المجموع واما القسم الثالث وهو ان العلمية شرط وسبب معا
فى خمسة مواضع اربعة منها الصفة وهى المؤنث بالف التانيث والعجمة والتركيب والمعرفة
وواحد منها خلافى وهو وزن الفعل فالجمهور لا العكرة والمص لهما الله يعتبره فاما ما
لا يجتمع العلمية معه كالوصف على زعمهم فهو خارج عن المبحث فهو موضع الشرط لزوم
الانصراف عند التنكير ظاهرا اذ الاسم بقى بلا سبب ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه
وكذا فى موضع السببية المحضة اذ الاسم بقى مع سبب واحد فقوله مع ما هى شرطه
اشارة الى القسمين الاخيرين وقوله والعدل ووزن الفعل اشارة الى القسم
الاول والمزيد على هذه الاقسام فالطق الكلام على ما يليق بالمرام قوله وبما يتضاد ان حال العدل
ووزن الفعل ضد ان لا يجتمعان لحكم الاستقراء وذكر التضاد دفع لاشكال توهم وروده ههنا
وحاصله انه لم لا يجوز ان يوجد لفظ يجتمع فيه اسبابا لعدل والعلمية ووزن الفعل فاذكر وزالت
علمية لبقى العدل ووزن الفعل فيمتنع الاسم فكيف يصح قوله وما احد سببيه او اسبابا العلمية
اذا انكر صرف فاجاب بان هذا غير ممكن اذ العدل ووزن الفعل ضد ان لا يجتمعان فمتى بين
الصورة خارج غير جائز الامكان فقوله اذ العدل بيان لوجه التضاد وبقى ان العدل منحصر فى
اوزان مخصوصة هى فعال ومفعل وفعل وفعل وفعال وفعل كثلث ومثنى واخر وسحر وهبل
فى عمر وقطام كذلك وهذه الاوزان ليست من اوزان الفعل فلا يمكن الاجتماع بينهما
فلا يكون مع العلمية الا احدهما فان قيل الحصر ممنوع اذ هو منقوض بما صمت بكسر الميم فانه
معدول عن اصمت بفتح الميم فانه علم للمفازة كما مر فاذا انكر فى العدل ووزن اجيب بانه
يجوز ان يكون اصمت بالكسر وارد اوان لم يشتهر وليس شئ اذ الاشكال بحاله لان الجواب
انا لا نسلم انه امر من صمت بصمت على وزن قتل لقتل بل هو من صمت يصمت على وزن ضرب
يضرب ولو سلم فلم جعلوه علما وغيروا آخره اشعارا بذلك غيروا حركة الميم فتدبر

الفعل

والكرة عدلا ممنوع فان كل معرف يقع في الصفة ليس بعدل بقوله فلا يكون الا احدهما تعريفا على التضاد المعرهن به وليل فكان ماة ارتفلا يوجد منها الا احدهما او ناقصة والقصر للسبب
اى فلا يكون السبب لا احدهما وقوله فاذا انكر تفريع على مجموع الدليل على الانصراف بعد التنكير فقوله
بلا سبب راجع الى قوله ما هى شرطه وقوله او على سبب راجع الى العدل ووزن الفعل وقد فصلنا
ذلك فيما سبق وقوله ربع عاد مثال الاول وآلة التنكير ربع كما عرفته وقطام مثال
الثانى قوله الا كواحر وسكران ◦ استثناء عن القاعدة الكلية المذكورة اعنى قوله وما
احد سببيه او سببا العلمية انصرف عند التنكير لان حاصل كل ما فيه العلمية سبب اذا نكر صرف
الا مثل كحمر وسكران فان العلمة فى كل منهما سبب مع انه اذا انكر منع اذ الاول ممنوع
للوصف ووزن الفعل والثانى للوصف والالف والنون فاذا اجعل على ما فوجب المنع فى الاول
العلمة ووزن الفعل وفى الثانى العلمة والالف والنون ثم اذا نكر فعل بعد الوصفية الاصلية الزال
بالعلمية حتى تكون الاسم ممتنعا فجهة الوصفية والوزن فى الاول والالف والنون فى الثانى ام لا فسيبويه
على الاول والاسم ممنوع عنده والاخفش على الثانى والاسم مصروف عنده فصار مرجع الخلاف ان
الوصفية الساقطة بالعلمية هل هى عائدة بعد زوال العلمة ام لا فالفاعل بالعود يقول
الساقط بالمانع يعود بزوال مانعه والعامل بعدمه يقول الساقط لا يعود والحق هو الاول
على التفصيل الذى سنجيء بيانه فقوله اذا انكر مستدرك لما قبله لما ذكرنا والظرف اعنى عند
سيبويه طرف للاسم المستفاد من الاستثناء من منع الصرف اذ النتيجة المتولدة من الاستثناء
هو لا يصرف والمصدر اعنى اعتبارا تعليل لهذه النتيجة المتولدة او مصدرا وحال والمراد بالوصفية
الوصفية الاصلية كما قررنا قوله ولا يلزمه باب خاتم الخ ◦ دفع لاشكال توهم ورود
على سببيه وحاصله انه اذا كانت الوصفية الاصلية معتبرة لزم ان يكون خاتم علما ممتنعا
من الصرف للعلمة الحاضرة والصفة السابقة وحاصل جوابه على قانون الصرف لجواز ان
ان هذا غير مقوض بحاتم لان بين العلمة والوصفية تضادا فلو اعتبرتا الصفة الاصلية
مع العلمة حتى يكون الاسم غير منصرف لسببيهما لزم اجتماع الضدين فى حكم واحد وهو منع الصرف
ولا كذلك احمر فانه ليس هناك مانع من اعتبار الصفة الاصلية فلا يلزم من الاعتبار
لعدم المانع الاعتبار لوجود المانع واما وجه التضاد بين العلمة والوصفة على ما بينه
ابن الحاجب لجواز الله وتبعه الباقون فهو ان العلمة تقتضى الخصوص والوصفة تقتضى
العموم وبين العموم والخصوص تخالف بخلاف الجمعية والعلمة فانه لا تضاد بينهما اذ
يصح ان تعتبر جمعية مع العلمة بان تسمى جماعة معينة من الرجال مثلا بكرام فيمنع
اللفظ اذ هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيمنع لجمعية اذ لو بقى معه انه علم بهذا الكلام
وههنا بحث من وجوه الاول ان التنافى بين العلمية والوصفية ممنوع والقول بان

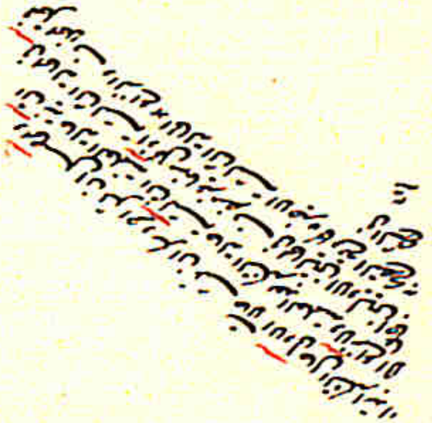

الوصفية

الوصفية تقتضى العموم ليس شيء اذ الاقتضاء ايضا ممنوع بل الوصف مفهوم كلى يصلح اجتماعه
مع الكثرة كما يصح اجتماعه مع الوحدة وهذا برهان ينتج على ان الجمعية اطلق فى اللغة
او هى تقتضى التعدد والبتة والعلمية تقتضى التشخص فيمتنع اجتماعهما قطعا فكلا الوصفية
فيهما وان كانت لا تقتضيه الا انها لا تنافيه ايضا واما بيان الثانى فى بان العلمة عبارة عن
وضع اللفظ للدلول بحيث لا يحاوزه الى غيره والوصفية عبارة عن وضع اللفظ لما قام به تلك
الصفة مطلقا فالعلمة تقتضى الخصوص والوصفية لا تقتضيه ويمتنع ان يكون اللفظ خاصا وغير
خاص فنوا يضا فى سدا ذ لا يلزم من عدم اقتضاء الوصفة الخصوص اقتضاؤها عدم الخصوص
حتى تنافيه فيمتنع الاجتماع لانا قاطعون بان الحيوانية لا تقتضى الانسانية ولا يلزم من عدم اقتضائها
لها ان يمتنع اجتماعهما وهذا ظاهر الثانى ان هذا البيان انما يفيد جواز الاجتماع بين الجمعية
والعلمية بحسب جانب الوصفية ايضا او يجوز ان يسمى رجل بحمرة باحمر ويكون تلك
الصفة ملحوظة فى الاطلاق العلمى كما طلق لفظ الكرام على الجماعة المسماة به على ما حققه
الصاحب بالكرم الثالث انه قد ثبت فى الاستعارات المعتبرة ملاحظة الاوصاف فى الاعلام
دون ملاحظة الجمعية فيها قال رأيت ابا اللحاس كى اراه ◦ تشوق كاد يجذبنى اليه ◦
فلما ان رأيت راب رادا ولم ار من شبابا لذيه ◦ ومن البين فى ذلك قول حسان
بن ثابت رضى الله عنه فى مدح قوله برسول الله صلى الله عليه وسلم ◦ وشق له من اسمه ليجله ◦
فذو العرش محمود وهذا محمد ◦ وتصحيح القوم ايضا بجواز دخول اللام فى الاعلام فى مثل
الحسن والعباس لما بالوصفية الاصلية اعتراف صحيح بذلك وهذا ظاهر الرابع انه
قد تقرر فى باب الوصف ان الوصف المعتبر فى منع الصرف هو الوصفية الاصلية وانه الامر
بعد ذلك عروض عارض يضمن بطلانها وباب خاتم من هذا القبيل اذ هو وصف فى الاصل
والعلمية عارضة كالغلبة فى نحو اسود وارقم اللهم الا ان يفرق بينهما بان فى العلمية ابقاء
له فى الجملة بخلاف العلمة فانها ابطال بالكلية فافهم الى هنا كلامه ان قلت ما ذكرته
خاتم اعتبارا متضادين فى حكم واحد ان اريد باعتبارهما اجتماعهما فالملزوم ممنوع او الوصف
سابق والعلم حاضر فالاجتماع منتف قطعا وان اريد باعتبارهما اثبات مقتضاهما
اعنى منع الصرف فالملزوم مسلم الا ان بطلان اللازم ممنوع الا ترى الى اعتبار الجمعية
بهذا المعنى فى ساجد علما مع انا قاطعون بان الجمعية والعلمية متنافيتان الا ترى الى
يصح القوم بان جمعية العلم مبنية على ان وضع لواحد من المسماة مع ان اللازم بهما اعتبارهما
فى حكم واحد هو منع الصرف وتحقيق ذلك راجع الى ما ذكره ارباب البيان من انه
قد يمتنع ثبوت الشيء حقيقة ولا يمتنع ثبوت اثره ومقتضاه كالمجاز فى قوله تعالى
بل يداه مبسوطتان فانه لا بد منه ولا بسط مع ان اثره وهو الجود والكرم موجود والله اعلم

ان مراده بباب خاتم كل ما كان صفة في الاصل ثم جعل علما وبخواحر في قولهم الاخواحر كل افعل
صفة فان الخلاف بين الاخفش وسيبويه انما هو في افعل الصفة واما في افعل التفضيل
فلا خلاف بينهما اصلا وهذا حديث اجمالي وتفصيله ان افعل التفضيل اذا جعل علما
ثم نكر ففيه تفصيل لانه بتقدير ان كان منه مذكورا معه فهو غير منصرف اجماعا لانتزاع فيه للاخفش
ولا لغيره لان لفظ من قرينة مشعرة بالوصف التفضيلي فتكون ممتنعا عن الصرف امتناعا
للوصف ووزن الفعل واما نحو احمر فهو عري عن ذكر ما يدل على وصفه فلذا انما نزع الاخفش فيه
مع سيبويه وان كان مجردا عن ذكر منه فهو منصرف امتناعا لانتزاع فيه لسيبويه ولا لغيره اذ
هو ضعيف في معنى الوصف ولذا لا تقوى على العمل في الظاهر قدرة عمل احمر فيه فاذا تجرد عن
من استتبه بافعل الاسمي الذي لا وصف فيه نحو افضل هذا الكلام وهو توضيح بان المعرف
لام العام والاضافة ممتنع امتناعا لوجود السببين وهذا هو المطابق لما صرح به المص
لعوامه سابقا بقوله ويجر وصرف غير المعرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين في افعل
منه كذا افاده لو لم يكن افعل منه ممتنعا وفاقا لما كان للنزاع في صرفه معنى على ما نبهناك عليه
هناك فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا ان احمر ممتنع في الاستعمالات الستة وصفا
او علما فاي معنى لنزاع الاخفش فيه بعد التنكير قلنا قد وقع الاخفش في ذلك في كتابه
المسمى بالاوسط بان الخلاف والنزاع في نحو احمر انما هو باعتبار مقتضى القياس واما
السماع فهو على منع الصرف البتة هذا كلامه ولا يخفى انه تطويل لمجدوى جدا فالحق في هذا المقام
ان يفوض اعتبار الوصف في مثله الى الاستعمال وحينئذ يسقط النزاع في الفصلين جميعا
لان نحو احمر ممتنع في الاستعمال قطعا ونحو خاتم منصرف في الاستعمال قطعا فانكشف
المحال وانقطع النزاع والجدال والله اعلم بقصة المقال قوله في حكم واحد هو منع
العرف على ما فسرناه والتقييد به نبه على ان اعتبار متضادين في حكمين جائز نحو جمع
احمر على حمر باعتبار كونه صفة وعلى احامر باعتبار كونه اسما فان ههنا ايضا اعتبارا
لامرين متضادين لكنهما في حكمين مختلفين مجاز ومما يحسن ان تنبه له في هذا المقام
ان مراده بالصفة الاصلية في نحو احمر وخاتم بعد التنكير راجع الى معنى التنكير فان
فسر التنكير بجعل العلم نكرة باحدى الطرق المعهودة وهو الظاهر المتبادر الى الفهم من
اللفظ وهذا الكلام بقرينة المقام وهي تعقيبه بقوله وطريق تنكير العلم الخ فمعنى الوصف
في احمر في قولهم رب احمر لقيته رب شخص مسمى بهذا الاسم لا الشخص الذي هو الحمرة
وكذا الخاتم فان كونه مسمى بهذا الاسم ايضا وصف آخر كشخص له الحمرة وان فسر التنكير
باستعماله وصفا في الموضع له بحسب وضعه الاصلي فمعنى الوصف اذن في احمر شخص له الحمرة
فمعنى الصفة الاصلية وعودها على الاول ظاهر واما على الاول فمعناه ان هذا المعنى ايضا

الوصف

وصف كالمعنى الاول والملحوظ في العود هو الجنس لا الخصوصية وكذا الاصالة والانتصاف
ان المعنى الخ اليق بعباراتهم واطلاقاتهم في هذا المقام والمعنى الاول ظهر نظرا الى
القاعدة والى قرينة الكلام واما اعتبار الوصف الاصلي ففسروه بان معناه انه كان
مع زواله اذا هو اصل وضده زائل فمعنى الاعتبار انه لو اراد مريد اثباته لجاز له هذا بالنظر الى زوال
المانع والقوم متذكرون في المحاكمة بين الاخفش وسيبويه كلاما وحاصله انه ان لوحظ في التسمية
الوصف المخصوص فهو بعد التنكير عاد كمن سمى باحمر ملاحظة ان فيه حمرة فالحق اذن قول سيبويه
وان لم يلاحظ كرجل اسود سمي باحمر فالوصف غير عاد والحق قول الاخفش هذا اكلامهم وهو الصواب
ودليل على ان المراد بالتنكير وبالوصف الاصلي هو المعنى الثاني والا فلا معنى للنزاع في ان رب
احمر معناه رب شخص مسمى بهذا الاسم بعد التنكير بالمعنى الاول ولا تصور ههنا لوصف في هذا
المعنى فتأمل قوله والصرف احاد وفي ١٢ اراد وتمثيل احاد لكل لفظ ممتنع من الصرف وعلة
لمنع العدل والوصف يعني كل ما فيه العدل والوصف اذا جعل علما فهو منصرف لانه ينضم اذن
من العدل والوصف بالعلمية تبقى سبب واحد هو العلمية فتكون منصرفا اما الوصف فظاهر
اذ هو منافٍ للعلمية كما سبق واما العدل فلبطلان معنى العدد ونظرا بان العلمية ولان العدل
يقتضي اعتبار الوصف اذ قد تقرر ان العدل لا يوجد في غير الاعلام الا مع الوصف وههنا
بحث الاول انهم قد ذكروا ان المراد بالوصف المعتبر في باب منع كون الاسم موضوعا لذات
باعتبار معنى هو المقصود نص عليه ابن الحاجب واحد الله في الايضاح والكافي ان الوصف في احاد
واخواته ليس كذلك فما معنى الوصف فيه حتى نزل بالعلمة الثانية انه قد تقرر ان الوصفية
الاصلية كافية فلا يقدح بطلانها العارض منها في احاد واخواته اذ يجب ان يكون غير منصرف
علما ان لم تكن ان احاد ونحوه علما مثل ساجد علما فلم اعتبروا هناك الجمعية الاصلية كما
بالعلمية ولم يعتبروا ههنا الوصفية الاصلية مع ان الاصالة في الوصف كافية دون الجمع
وهذا ظاهر والجواب عن الاول ان الوصف في اوزان العدل كذلك اذ المعنى على سلبه
فلا وصف يلحظ معه وقد يجاب بان المراد ما يخبر عنه لا العين فالعلم والقيام والقعود
ذوات وعن الثاني ان فرقا بين الغلبة والعلمة فهم يعتبرون الاول لا الثاني وقد سبق الفرق
وعن الثالث انا نسلم ان منهم من اكتفى في الوصف بالعلمة دون الجمعية والعلمية وقد سبق
الكلام عليه وقد يجاب بان السبب الآخر في ساجد هو شبه الجمع لا الجمع ورد بانه لم يعتبر
مناسبة العدل ايضا واجيب بانهم لم يعتبروا ذلك في الاسباب كلها الا الاول فانه معدود
من الاسباب والله اعلم بالصواب قوله فحكم حكم الخ اي لاعتبار السبب بعد زوال المانع والاثر
سببان فعود الزايل كاف في المنع قوله وطريق تنكير العلم الخ لما كانت المسائل التي
مبنية على تنكير العلم ولم يمكن ذلك معلوما من كلامه حاول الآن ان يبين طريقه ويفسره

والزايل

تتميما للامر وتكميلا للمقصود ونحن قد فصلنا هذا المعنى فيما سبق تفصيلا لا مزيد عليه فنقتصر
ههنا على القدر المحتاج اليه وحاصل ان تنكيره تصور بطريقين احدهما كجعله في معنى المسمى بلا
وتاء بها كجعله بمنزلة لازمه المشهور كجعل حاتم عبارة عن الجواد فمعنى زيد اذن شخص مسمى بزيد وقوله
بواحد من الامة المسماة به نبه على غرض الاشتراك والتصوير بمعنى النكرة المطلقة ولذا
لم تعرف بالمسمى بالاسم لان هذا الضابط معرفة غير انه خرج من التعريف العلمي الى اللامي
ولذا قال ورأيت زيدا آخر ولم يقل الزيد الآخر وفي قوله مسمى بهذا الاسم وان كان المقصود
حاصلا الا انه يفوت الاشتراك فلذا عدل عنه الى ما ذكر والامة المسماة به اي الجماعة
المشتركة في هذا الاسم او تكون بالنصب عطف على بيان اول او طريق تنكيره ان يكون صاحبه
في العبارة تسامح والمقصود ان طريقان ان يجعل في معنى لازم من لوازمه المشهورة
اذا اشتهر صاحبه به والثاني ان يشتهر ضمنا كون ولذا استدركه بقوله الكل فرعون موسى تنبيها
العلمين ان الكل طالما ضال مضل عالم آمر بالحق ناه بالحق وهذا هو المعنى اللايق بهذه الكلمة
واما جعلها من قبيل قضة ولا ابا حسن باضمار المضاف وهو لفظ المثل فغير مناسب وللامر
الى الفهم سواء وفرس وقوعها في كلام من يوثق به اولا على ان التنبيه في العلمين لا يخلا به

قوله والتصغير لا تخل فرع عن تفصيل الاسباب وما له نوع تعلق بهذا الباب ولما كان
التصغير مخلا بالبعض دون البعض كانت فضله اكثر فاضته بالتعرض له والتفصيل
للتحقيق والتكميل وحاصل كلامه ان التصغير لا تخل بسبب الاسباب غير العدل والجمع اوزان
الفعل فان كلا من هذه الثلثة بعد التصغير يخرج عن البنية اما وجه الاخلال بهذه الثلثة
فهو ان خصوصية الصيغة ملحوظة في كل منها وبالتصغير يضمحل تلك الخصوصية واليه الاشارة
بقوله لانخرام الصيغة اي لانهدامها واضمحلالها فقوله لا العدل بعد استثناء
من السبب وقوله ما خلا صدره متعلق بوزن الفعل فقوله ما خلا في موقع الحال على ان
ما مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل قال السيرافي في قولهم جاني القوم ما خلا زيدا بمعنى
ما خلا نصب على الحال كالمصدر الصريح في ارسلها العراك ومعناه جاؤا خالين عن زيد وتحقيق
هذه الكلمة تجيء في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى فالمعنى تخل التصغير بوزن الفعل
الحالي مصدره عن احدى الزوائد الاربع نحو خضم وبذر لامثل احمر وتغلب فان التصغير
لا تخل به والفرق مذكور في الكتب فكلمة ما خلا سواء جعل استثناء او لا تصح المطلب
وتحصل ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فيلزم نفي الاخلال بالقسم الثاني
من قسمي وزن الفعل والامر كذلك وقد تقال ما موصولة ومصدره فاعل خلا والجمع صلة
ما والموصول مع الصلة في موقع البدل من وزن الفعل او في موقع الرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف وفاعل خلا ضمير صدره عن الزوائد والظرف اعني لانخرام الصيغة متعلق بما سيضمنه

الاستثناء

الاستثناء من النفي نفي الاخلال لا تخل بكل من هذه الثلثة لهذه العلة واجيد تصغير احاد
مثال للعدل ومسيجد تصغير مساجد مثال للجمع وخص التصريح بالثاني وفعالوهم انه تصغير للجمع
الحقيق وخضيضم تصغير خضم والطف اعني بخلاف معلق بالمالئ من الزوائد لا بتلبسا بكونه
خلاف هذا القسم او بهذا خلافه لان صيغة المصغر تعلل لما فهم من ذكر المخالفة وعدم
الاخلال ولفظ كان ينبه على ان مبنى الامر على ملحوظية الصيغة في احد القسمين ومحوها في شبهها
في الاخر في اعتبارهم واستعمالهم وان هذه العلة انما هي مجرد مناسبة وملاءمة تابعة
للاستعمال فلا مشاحة هنا ولا جدال فسقطت المنافشات الموردة في هذا المقام بأسرها
منها انه كما ان الصيغة منهدمة بفك الادغام كذلك هي منهدمة بسكون الاوسط فالاولى
بالهدم هو الاول دون الثاني ومنها ان فك الادغام او عقده لو كان قادحا لكان
احمى في تصغير احوى واسيد في اسود منفرا لكنه ذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه غير
منفر ومنها ان صيغة خضيضم كما تحتمل ان تكون تصغير خضم بفتح الاول وكسر الثاني
او خضم بفتحهما وهما وزنان محصنان بالفعل تحتمل ان تكون تصغير خضم بكسر الاول
والثاني وهو مختص بالاسماء كخضن بكسر الخاء وكسر الميم المشددة كذلك فك المجهولية متحققة
في تغلب ايضا او هو ايضا تحتمل ان تكون تصغير تغلب وان تكون تصغير تغلب
بكسر التاء واللام وهذا الوزن مختص بالاسماء كخنفجل بالكسر وكذا الكلام في
احيمر يجوز ان تكون تصغير احمر بكسر الهمزة والميم وهو وزن مختص بالاسم كما سجل
ومحصل الدفع ان مدار البناء على الاعتبارات المستفادة من الاستعمال فكانهم
لاحظوا هذا القدر من المناسبة وقنعوا بمثل هذه الملاءمة على ان مبنى الامر على
الاظهر والاقوى فالاحتمالات البعيدة التي لا تتبادر الذهن اليها معزل عن الاعتبار
والله اعلم بحقائق الاسرار بقي هنا شيء وهو ان سيبويه ومن تبعه يعدون الوزن الذي
بالتصغير مع عروضه فاحيمر وتغلب وان خرجا عن الوزن الاول الا انهما دخلا في وزن
آخر اذ الاول افعيل وهو وزن المتكلم من مضارع يفعل يفعيل كما بيطر انا والثاني
وزن بيطرات فلا حاجة الى ما ارتكبه من التعليل والجواب عنه ظاهر اما اولا
فلان الوزن العارض مختلف فيه والجمهور على خلاف الاسرى الى انهم في باب الوزن
لم يلتفتوا اليه ومبنى الكلام على قول الجمهور واما ثانيا فلانه لصدد بيان عدم الاخلال
بهذا القسم فطريقه ما ذكر فافهم قوله ثم التصغير مبتدأ خبره خليق لما كان
الابواب عشرة وحصر الاخلال في الثلثة من العشرة ومنع الاخلال عن الباقي
وكان هناك حرف من العموص والخفاء في بعض الباقي دون بعض حاول ازالة
الخفاء عن هذا البعض وحاصله ان مقتضى القياس ان يكون التصغير مخلا بالعلمية او النكرة

سل

بفعيل

يخرج الاسم من الاسمية الى الوصفية وقد تقرران بينهما تضادا الا ان القوم يجعلون المصغر
كالمكبر في العلمية من غير لغوة فكان المصغر عندهم لقب آخر كالمكبر للمسمى فكان له عينين
نبه في كلامه على ان عدم الاخلال بما سوى العلمية جلي غير منتقر الى البيان وهذا انما
في غير الحجة اذ الظاهر ان التصغير يخرجه عن وزن الاصلي المعتبر في تلك اللغة ويجعل اللفظ
على اوضاع العربية كاللام والاضافة اللهم الا ان يقال الحجة غير مشروطة بوزن مخصوص حتى يكون
التصغير مخلا به بخلاف العدل ووزن الفعل والجمع فان كلا منها مشروط بوزن مخصوص حتى منتفي
بانتفائه واما ان التصغير يجعله على اوضاع العربية فممنوع لا بد له من دليل العامي الالمام
فاسد اذ اللام في لغة الحجر واما الاضافة فهي نائية عنه فلكل منها حكمة فمن الاسباب اذ من عدم
الاخلال في الوصف ظاهرا اذ التصغير يزيده ولا ينقصه واما التركيب فلانه لا ينافيه بوجه
من الوجوه وكذا الكلام في البواقي مكلوف لاسيما وقد بالاشتغال معلق بخليق مع امتناع ذلك في
مكبرها يعني لا يكون ان يجمع غلام مرخما وهي بالواو والنون اذ قد تقرران هذا الجمع مشروط بالعلم
او الصفة فلو ان التصغير يجعله وصفا كان جمعها بالواو والنون بعد التصغير ممتنعا امتناعه
في التكبير مع ان الاول جائز دون الثاني ولهذا اي ولان التصغير كدت في المصغر في الوصفية
قيل ممنوع صرف اي لهذا يجعلون اوير غير منصرف مع ان مكبره وهو آدور منصرف واوير ممتنع للوصف ووزن الفعل
اودور اجمع دار واصله أويور قلبوا واو اوعموا واو اودور منصرف واوير ممتنع للوصف ووزن الفعل
فلو ان التصغير يحدث معنى الوصفية في الاسم امتنع ذلك كالنسبة اذ كما ان النسبة تجعله بالعلمية
او العلم بعد النسبة يوصف بها فيقال جل بصري والعلم لا يقع صفة فصلا عن كونه موصوفا
نكرة وبهذا اندفع ما يقال من ان التصغير وضع منفكا ومن هذا يا كد اشكال الحجة فليفهم في اعتبار
اي في اعتبار العلمية في التصغير والتكبير لان المصغر معلق بقوله لم تر قوا فان المصغر بلفظ اسم
الفاعل في الاول واسم المفعول في الثاني نبيرا اي كعبا وعلما لصاحب هذا الاسم من نبزه
لقبه والنبز بالالقاب النداي بها وضمير جعله للمصغر الثاني وضمير له للمسمى اذ هو معلوم
من الكلام وقد تقال الضمير للنبز او للتصغير بجعل لام الاجل في محل اضافة نبزا يعني للتصغير
وصف الا ان المصغر لما جعله على بعد التصغير كان فيه شائبة الوصف في الجملة لانه
وصف محض كاحمر بل هو كاحمر اذا جعل علما لمن فيه حمرة غاية الامر انه علم منبئ عن
وصف وبهذا اندفع الاشكال بان بين العلمية والوصفية تضادا وسطق الجواب
على السوال ومنهم من قرر الجواب بوجه آخر وهو ان التصغير غير مخل بالعلمية اذ هو بمنزلة
الوصف للعلم لا مطلقا لانك اذا قلت في زيد زييد فمعناه انه علم حصر فالعلمية
باقية وانضم اليها فرجة التصغير وصف الحماره فلم يخرج عن كونه علما بل كان علما
بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة هذا الكلام ثم طعنه على عبارة الكتاب بان قوله

لا ان جعله

لا ان جعله وصفا محضا معناه انه لم يجعله وصفا محضا لو رض التصغير بل معناه انه علم
موصوف فلا اخلال بهذا الكلام وليس بشيء اما اولا فلان التصغير راجع الى المسمى لا الى
الاسم واما ثانيا فلان عبارة الكتاب صريحة في ما هو العلمية عن التصغير واما ثالثا
فلان هذا البيان لغو حار في رحلان على واما رابعا فلان المركب من العلم والصفة
ليس بعلم وقد تقال الوصف المحض على الاوصاف التي تعين الذات كضارب وقائم
وغير المحض على ما يدل على ذات وحدث من هذا القبيل لدلالته على مدلول طلحة مع زيادة
هي الوصف بالحقارة فلا يخل بالعلمية وفساده عن غير البيان لمن احاط بما ذكرناه
الآن قوله والكلمات المنبئ بها الخ وقع من مباحث غير المنصرف وكان هناك
اشياء سيعلق بها وكانت مختصة بمزيد غموض وزيادة اشكال فعقبها بهذه الاشياء
ازالة لغموضها وخفائها وتكميلا لمباحث غير المنصرف وتتميما لامرها وترفيعا لقدرها
فقوله المنبئ من نبجتي الكلمة عدوها وفي الاساس هو بهجة الحروف وحسن نبجتها وسمتها
يعدوها وبالجملة فلا نزاع في انه متعد بنفسه فمن ههنا استدل على الجمهور وجه الباء
هذه حتى تحير واني ذلك فمنهم من يقول نزل منزلة اللازم ثم عدى بالباء، ومنهم من
يقول الباء للآلة والمفعول محذوف اي ينبئ بالحروف كقولهم حسب الدرهم بالدينار
اي زيد ومنهم من يقول ضمن النبئ معنى الايتان فعدي بالباء، والكل تعسف وعدول
عن الصراط السوي وعدي ان الباء زائدة لكن كشف هذا المقام وبسط الكلام في كتابنا
شرح الكاف والمعنى والكلمات المنبئة اي المعدودة فالظرف اعني في اوائل السور
لغو متعلق او المراد بالكلمات الواقعة في اوائل السور عن ضمائرها ولفظ الكلمات نبه
على قلتها قوله فمن جعلها اسماء تنبيه على ان بينها اختلافا واحترازا عمن يجعلها
حروفا ملتقطة من كلمات متعددة عالم معناه انا الله اعلم والمص معناه انا الله افصل
وقس على هذا واما الاختلاف في صلتها اشار اليه في الكشاف فانه بعد ما قرر ان هذه اسماء للحروف
المعجم ففي وقوعها قوارع للسور على وجه الاول وعليه اطباق الاكثر انها اسماء للسور حتى
ان صاحب الكشاف قد ترجم الباب الذي كسر فيه ما ذكرناها في حدتها ما لا نعرف بابا من السور
الى آن ورود هذه الاسماء هكذا مسرودة على نمط التعديد كالالفاظ وقرع العصى لمن
تحدى بالوان وتعذوبة نظمه وكالتحريك للنظر في ان هذا المملو عليهم وقد عجزوا عن
آخرهم كلام منظوم من جنس ما نظموا منه لئلا ذهم النظر الى ان يستقوا ان لم يساقطوا عجزا نهم
دونه ولم يطمعوا غيرهم في مثله الا انه ليس كلام البشر وانه كلام خالق القوى والقدر ان كنت ان يصيد
السور بذلك تمهيد وتوطئة لاعجاز اذ التكلم بالحروف انفسها امر يعرفه الكل ويستوي فيه الالد
وغيره فاما التكلم باسامي الحروف فانه مختص بمن تلذذ وتعلم فهذا في حكم الاحاد بالمعاني ان

كلا منهما من شواهد النبوة ودلايل الاعجاز بقوله فيمن جعلها اسماء اشارة الى الوجه الاول واحتراز
عن الوجهين الاخيرين نفيهما او ترجيحا الى اوايل السور ليس بشئ قوله فالاابتدائي اي
خبر للمبتدا وهو قوله والكلمات المبحث بها والقاء على توهم اما او على مذهب الاخفش ويجوز
ان يكون خبره محذوفا اي والكلمات المبحث بها كذلك تفصيل وقوله فالاابتدائي اي تفصيل لهذا
التفصيل ولفظ القاء على الوجهين الاخيرين اوقع في محله اولا يخفى ان هذا تفصيل فافهم قوله
ليس الا اي الاكتفاء على حذف المسمى بعد الا اذ هو معلوم لغرابة المقام ووجه بعد الحكاية
وامتناع الاعراب انه لم يعهد اسم واحد يكون مركبا من اكثر من كلمتين فتحقق القاءه على صورته
الاولى على نمط قولهم وعن تمرمان وتراب سورة ازلزلت ما وحاصل كلامه ان كلمات التهجي اوائل
السور اربعة اقسام الاول ما يكون مركبا تركيبا خارجيا عن المعهود الى ان يكون اسما مفردا
كص وق ون الثاني ان يكون اسما عدديا مجموعها وزنة وزن مفرد كطاسين
فانه يوزن فاعيل وكذا حاميم الرابع ان يكون اسما لالفاظ بها مفردة بل جعل الكل مركبا
كذارابجرد فالقسم الاول محل البتة والاقسام الباقية تجوز فيها الوجهان الحكاية والاعراب
قوله اسما فرد اكص وفي الكشاف كصاد وقاف ونون فسقط السؤال بانه اسم
معرب ممكن وقد يقرر ان الاسم للممكن لا الممكن على حرف واحد ومحاصل الدفع ان من مركبة
مثلثة لحرف الا انهم كتبوه على صورة مسماه والمص لحرفه اسمه وذكر وعلى هذه الصورة او المقصود
توجيه مافي اوائل السور وصاحب الكشاف ذكر وعلى صورة الاسم فتطابقا لاسراد السؤال عدة صفة
اسما، اي معدودة اسمى او الكثرة والعدة في الاصل الجماعة ثم الصحاح انعدت عدة كص
اي جماعة كتب يجعلها اسما واحدا بان تفتح نونها وتصير ميم مضمومة الى طسم قوله
كذارابجرد بفتح التاء وكسر الجيم اسم بلدة بفارس جاءها احد ملوك العجم اسمه دارا فسميت
دارابجرد فهو مركب من كلمتين احديهما دارا والثانية بكرد وذكر بعضهم انه موب دارا
كرد وانه ثلث كلمات في العجمية لان دارآب معناه دارا آب سمي بذلك لوقوعه
في الماء وكان على خشبه وصارا بالعلمية اسما واحدا فضمت اليه كلمة اخرى وصار المجموع
كبعلبك وكانه اذا وجد على خشبه في وسط الماء رآه احد فقال له نكه دارآب را د
ازدست بدهي كه نيكو حامي داري اما بالاسقراء واما بالتحقيق او فيه نجاة من الغرق
واما قوله كردنمعناه آن چنان كرد كه كسه بود او را ركب وجعل المجموع علما وقال بعضهم
دار معناه بدار كما تقال في الوقف بيش فلان كس فلان فبدر ابدار يعني مش او بدر فكانه
وجد في الماء ورآه احد فقال له دارآب را يعني زود كن ما آب ان طرف برود ديس
او آن چنان كرد ركب كرد مع ما بقي الكلمتين وجعل المجموع علما كبعلبك وقال بعض
الكبار الافاضل دارآب مثل راه دار بالفارسية ركب وجعل كبعلبك قوله

فسابع فه

فسابع فه الحكاية الخ اما الحكاية فلانها ملت كلمات تحقق انه توقف عليها وتعدد
بعد ما كود ارغلام جارنه توب بساط الى غير ذلك فحكى كما كان اشعارا باصلها
واما الاعراب فلانه اسم مفرد قابل للاعراب واقع في التركيب فحصل فيه علة المنع وههنا اشكال
مشهور وهو انه كما ان سعس للاعراب ولا يسوغ الحكاية قطعا كذا سائر الاعلام المنقولة
من المفردات والمركب من كلمتين ليس بينهما نسبة واما الحكاية فمما وقع علما لنفس ذلك
اللفظ مثل ضرب فعل ماض ومن حوف جر اشعارا بانه لم ينقل عن الاصل بالكلية او كانت جملة
واما اذا جعل مثل ضرب علما بدون الضمير فلا وجه للحكاية واجيب بان ذلك انما هو
لخصوصية هذه الالفاظ اذ هي دالة على الحروف المبسوطة وشابهة الاستعمال فيها فكانه
اريد بها تلك الحروف المبسوطة فروعي الاصل اعني حكاية الوقف ان كانت في الحال
اسماء فتامل لقد بسطنا الكلام في هذا المقام في شرح الكشاف فاطلب هناك قوله
للعلمية والتانيث اي لكون مسماه مؤنثا وهو السورة فان قيل فليكون مثل اعلام الاشخاص
والقبايل فقرينة تصرفي مدلولها التذكير باعتبار المنزل واقوى التانيث باعتبار السورة
قلنا ممنوع اذ اللحوظ في العلمية انما هو وضعها بازاء المؤنث وهو السورة كوضع زينب
بازاء المراة المعينة واليه اشار المص لحرفه اسمه بقوله فنبين جعلها اسما للسورة اي وضعها
اعلاما للسور فتاينها اذ ذاك وضعي لا عارضي ولهذا وقع الاحتياج الى التاويل
في قوله تعالى ذلك الكتاب فقال صاحب الكشاف كيف ذكر اسم الاشارة والمشار اليه
مؤنث وهو السورة لامحالة قوله مذكر في حاميم الخ البيت لشريح ابن اوفى
العنسي واراد بحم حم عسق لقوله تعالى قل لا اسالكم عليه اجرا الا المودة في القربى
وقد كان ذلك المعسول وهو محمد بن طلحة السجاد من ذوي القربى فاطهر بذلك
انه من ذوي القرابة الذين وجب محبتهم وكف الاذى عنهم امره ابوه طلحة يوم الجمل
اذ سقدم للقتال فشل ورعف بين رجليه وكان كلما حمل عليه رجل قال نشدتك بحم حتى حمل عليه
العنسي فعطله وانشا واسعث قوام باليات ربه قوله للكرى فماسري العنس مسلم
شكك له بالحج حبيب قمصه فخر صريعا لليدين وللفم قوله على غير شئ غير ان ليس ما بعا
عليا ومن لا يتبع الحق يظلم قوله مذكر في حم والحج شاجو فهلا قال حاميم قبل التقدم
روي ان عليا رضي الله تعالى عنه رآه بين القتلى مستلقيا وقال ان كان لسانا صالحا ثم قعد
كئيبا فرينا فقوله واسعث الواو واو رب اي رب شخص اسعث وفي محل اللغة
الشعث بغبر الراس قوام كثير القيام والعبا باليات الله تعالى والكرى النوم وبرد
الليل الاذى فماسري العنس ازفي ظاهر الحال ازظاهر حاله يشهد بذلك واما الباطن فهو
عند الله او قليل النوم في ظاهر الحال الى ظاهر حاله والى قلة نومه واشتغاله بعبادة ربه

التنبيه سركذه دارابن ه
فتامل للاعتبار

لكن الباطن الى الله مسلم محرور صفة اسعف اربت تخص اسعف مسلم سلك معناه
شعف وتعلق قوله على غير شئ اى بلا سبب من الاسباب كقولهم ضربته من غير ذنب وقوله
غير ان بالنصب استثناء من شئ العموم بالنفى او بدل من محله اى لم يوجد شئ من الاسباب غير هذا
غير انه فتحه للبناء وخر سقط حر بجار اى باء الفاعل او مفعول من صرعه اهلكه وعليه
قوله ماقط شرا فاضربها ولا دمش فخرت صريعا للسدين وللجران والام فى للسدين وللفم
بمعنى على بظلم مجزوم بمن تترك اتباع الحق ظلم وضم والجح شاجو جملة حالية اى طاعن من شجره
بالرمح طعنة او مختلف من تجر الرمح اختلف والشاجو الخاصم وكل شئ دخل بعضه فى بعض
نقدت جواب لما على الاول لو وكرخم قبل ان طعنة بالرمح لسلم على الثانى قبل قيام الحرب
وسرد الرماح وبالجملة فالمقصود من البيت واضح وهو انه اغرب خاصم ومعه الحرف
للعلمية والتاء للنقل فالختم الكلام والمراد بالاختام منفرقش من غير المنصرف الى ضرب آخر
صار فش رمام الاهتمام عن ما تقدم الى ما تاخر حامدين لله على نعمه الاتمام مصلين على
افضل الانام معقبين الصلوة عليه بالصلوة على آله العظام وصحبه البررة الكرام
قوله ثم الموجب الخ اشتمال من الاخص الى الاتم والفظ ثم تنبيه على ذلك والمراد بكلا نوعيه
الاسم المتمكن والفعل المضارع على ما صرح به فيما سبق وقوله اما ان يسند الاولى اقسم للموجب
الى قسمين والاسناد الاستقلال من اسند بالامر قام به بنفسه واوثر اللام على الدخول الى الحرف
او هو اول وادنى بالمقصود وبالجملة فالموجب المسند اما ان يكون اعرابه بواسطة اعراب كلمة
اخرى وبتوسطه وغير المسند اما ان يكون اعرابه بتوسط اعراب كلمة اقوى وهى التوابع على ما
قال المص لحرامه واما غير المسند فهى التوابع وعلى هذا فانقسام الفعل المضارع الى القسمين
ظاهر اذ المسند منه ظاهر واما غير المسند فهو التاكيد والبدل والعطف بالحرف فان كلا
منها لا يخص بالاسم بل يجرى فى الفعل ايضا وقد نبه المص لحرامه على هذا المعنى هناك حيث
قال بعد تعريف كل منها ولا يخص بالاسم والتاكيد اللفظى وان كان جاريا فى الحرف ايضا الا
ان التاكيد تنه لاستلزام الاعراب البتة على ان التاكيد من الموجب موجب وتفسير المص لحرامه
لما سيجئ للتوابع بقوله وهى التى لا تمشيها الاعراب الا على سبل السبع غير بالا نافى ذلك
او المقصود تغيير التوابع الموجبة فقط وكذا تفسير المفصل بقوله واما التوابع فهى بدء رفعها
ونصبها وجرها داخلة تحت احكام المتبوعات سقب عمل العاملين على القبيلين الضبة
واحدة وتحقيق ذلك ان قسم الشئ لا يلزم ان يكون اخص منه مطلقا بل يجوز ان يكون اعم
منه من وجه كما يقال الحيوان اما ابيض او غير ابيض والابيض قد يكون حيوانا وقد لا يكون فيجعل
التاكيد والبدل والعطف بالحرف قسما من الموجب لا يلزم ان يكون كل منها موجبا بالبتة
فليفهم قوله وهذا بيان ذلك اى هذا المقام مقام بيان القسم الاول اى زيد المسند المتبع

الى انواعه

الى انواعه وانسامه وقد يجعل هذا اشارة الى المباحث الاتية من قوله والمرفوع الى قوله واما
غير المسند فى التوابع والاتى بعده قوله وهو ما كان المسند اليه الخ تفسير للفاعل
وتوصيف اصطلاحا فالموصول الاول وهو عبارة عن الاسم والموصول الثانى وهو اللام فى المسند
عبارة عن الفعل وما فى معناه وقوله من فعل او شبهه نبه عليه لانه بيان للمسند والضمير
للموصول الاول كضمير عليه وكان ناقصة اسمها المسند اليه وخبره مقدما عليه يعنى الفاعل عند هم
هو الاسم الذى يكون الفعل المسند الى ذلك الاسم مقدما على ذلك الاسم ابدا او يجوز
ان يكون اسم كان ضميرا راجعا الى ما والمسند اليه منصوبا باخبره ومن فعل متعلق بالاستناد
او خبر بعد خبر اى الفاعل ما كان مسندا اليه اسنادا اصليا مستفادا من فعل او شبهه
ومقدما خبر بعد خبر او كان تامة ومقدما حال او اسم كان المسند اليه ومن فعل خبره ومقدما
خبرا هو ابدا متعلق بمقدما اى كل تعريف على فى جميع الاوقات وهذا تنبيه على ان الفاعل
لا يجوز ان يتقدم على مسنده البتة فهو ممتنع التقدم اتفاقا وذكر الفاضل العلامة فى شرح
المفتاح انه مختلف فيه فامتناعه قول البصرى وجوازه قول الكوفى والمراد بالاسناد مطلق
النسبة العارية كانت او اشرابية فيشمل نحو ما قام زيد ولم يقم عمرو واقتصر على القيود
المذكورة وترك القيد المشهور وهو قولهم على جهة قيامه به ليخرج فيه مفعول ما لم يسم فاعله
فانه فاعل عندهم اصطلاحا وعلى السبحان عبد القاهر وجار الله وتبعهما المص لحرامه
والقرينة المشوشة بذلك امران احدهما انه نقل عبارة المفصل فى تفسير الفاعل
بلا تغيير ولا تبديل وثانيهما انه صرح بعد ذلك بانه فاعل بقوله ويجعل المفعول فاعلا
باسناد الفعل اليه اذ بنى له الفعل على ما سيجئ قال ابن الحاجب لحرامه ومن لم يجعله
فاعلا احتاج فى تفسير الفاعل الى قيد يخرجه فيقول هو ما اسند اليه الفعل او قدم عليه
على طريقة فعل او على طريق القيام به انتهى والقوم يعترفون بان هذا الخلاف لفظى
لا معنوى وبالجملة فالذى يجب ان يعرف ويعتنى بشانه ههنا ان الاول ان هذا
التفسير منقوض بالمبتدا فى قولهم قائم زيد فان المرفوع ههنا مسند اليه تبعا
للفعل مع انه مبتدا لا فاعل وهذا ظاهر الثانى ان المسند اليه ان قيد بالظاهر
بان يكون مرفوعا لفظا ومسندا اليه صورة انتقض بمثل قولهم اعجنى ان ضرب زيد
عمرا فان قوله ان ضرب فاعل اصطلاحا وليس بمرفوع كذلك فاعل المصدر
فى مثل قوله تعالى ولولا دفع الله الناس فانه فاعل عندهم مع انه مجرور وان لم يقيد
بالملفظ بان يكون فاعلا معنى ومسندا اليه انتقض بمثل قولهم ما صام النهار رجل صاحبه
فان النهار فاعل اصطلاحا مع انه ليس بفاعل معنى ولا مسندا اليه حقيقة وكذا
مضمر نحو زيد قام فانه مبتدا لا فاعل والجواب عن الاول ان زيدا غير مرفوع بقام

بل هو مبتدأ قدم عليه خبره فهو في التقدير مؤخر وذكر وجوب التقديم في التفسير كما اشرنا
اليه اخرجه فلا نقض وعن ثالث انه لا خفاء ان الفاعل من انواع الاسم المرفوع فقوله
وهو ما كان معناه هو اسم مرفوع يكون المسند اليه فعلا مقدما عليه وجوبا الا ان توضح
الاسم موضعه لوضوح الدلالة وترتب القرينة مثل وان ضرب ماؤل فليتامل واما قولهم زيد
معمور الدار وبكر مؤدب الخدام فالفاعل هنا هو الضمير المستتر والمجرور فاعل معنى في المفصل
واضاف الصفة الى فاعلها نحو معمور الدار ومؤدب الغلام فراده بالفاعل هو الفاعل
المعنوي لا الاصطلاحي فتمسك الشيخ ابن الحاجب على ان مفعول ما لم يسم فاعله
عنده فاعل ليس بشيء فقوله من فعل او شبهه معناه سواء كان ذلك المسند الى الاسم المرفوع
الذي سميناه فاعلا فعلا او شبه فعل فلفظ او في الاصل للشك استعملت هنا
في مطلق التساوي كما في قولهم سواء كان كذا او كذا فقول ابن الحاجب ان قوله من فعل
او شبهه ليس من جملة الحد او الشك نافي الحد ليس بشيء واعلم ان المشهور ان مرادهم
بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ويكون من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر ومرادهم بمعنى الفعل ما يستنبط منه معناه ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار
والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التمني والترجي وحرف الشبه
ومعنى التنبيه والمشبه واسم الفعل فاذا وقع معنى الفعل في مقابلة شبه الفعل كقوله
في المجال وعاملها الفعل او شبهه او معناه فهذا الفرق معتبر واذا ذكر احدهما جاز دون الآخر
فقد يفرق وقد لا يفرق والمراد وهنا بشبه الفعل ما يشبه الفعل في الرفع والاسناد
فاندفع ما اورده بعض الشروح على المصنف رحمه الله بانه ان اراد به ما اتصل بالفعل
من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر على وجه يندرج
فيه الظروف ايضا كان ذكر معنى الفعل في بحث الحال لغوا لا حاجة اليه وان لم يندرج
تحته الظروف وجب ان يذكر معنى الفعل ايضا هنا على ان الرافع في الحقيقة هو الفعل
او شبهه فليتامل قوله ولا يكون الا واحدا يعني لا يجوز ان الفاعل متعددا
بمعنى انه لا يجوز ان يرتفع اسمان مختلفان بجهة الفاعلية بارتفاع واحد بطريق الاستقلال
لما كان الفاعل مخصوصا خصائص لا توجد في غيره اشار الى بعضها الاول ان الفاعل
لا يجوز ان تتقدم على رافعه والية الاشارة بقوله مقدما عليه ابدا الثاني انه يمتنع
تعدده والية الاشارة بقوله ولا يكون الا واحدا الثالث انه يمتنع حذفه الا في
صورة واحدة في باب التنازع وستاتيك هناك بيانه فقوله اذ المسند اليه
يعلل لامتناع تعدده يعني ان المسند مرة لا يسند اخرى اما اولا فلانه يلزم ان يكون
الاسناد الاول غير تام والمفروض خلافه واما ثانيا فلان الاسناد في معنى الاضافة

والاضافة تقطع الشركة فاذا اسند فعل الى اسم امتنع اسناده في تلك الحالة الى اسم
آخر كاسم ضيف الى شيء يمتنع اضافته في تلك الحالة الى غيره كذا نقل عن المص لحمه الله
في بعض الحواشي واما ثالثا فلان تعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد
لا يختلف ونسبة الفعل الى المفعول على جهة التعلق والتعلق على انحاء شتى او هو كون
على انه الذي يفعل او فعل به او فعل فيه او فعل لاجله او فعل معه هذا ما ذكروه والكل
ضعيف فالاولى ان يقال ان جهة الاسناد لما كانت جهة واحدة وجهة التعلقات
جهات مختلفة متباينة وقد امكن التعبير عن الاولى وان يحدث عما بعده وفيه لفظا ولم
يمكن في الثانية او يمتنع ان يوجد لفظ دال على كونه مفعولا معه ومطلقا وفيه ولم يجعلوا
الفاعل واحدا اولم يجوزوا تعدده لفظا قطعا او هم غير مقتنعين بالاول وهذا ما ذكره
القوم من ان تعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل
الى المفاعيل متعددة فان قلت قد سلف ارادة المتكلم بان يسند نسبة الفعل الى
رجل وامراة اوالى زيد وزينب اوالى بكر وخالد بعد ذلك لا يتاتى له ان يعبر عنهما
بلفظ واحد او نفوت اذن غرضه فلا سبيل حينئذ الا الى ارتكاب التعدد لفظا قلت
نعم الآلة يمكن ان يدل عليهما بشخصين ثم يدل على خصوصهما بنوع دلالة وتنبيه
على ذلك نوع من التنبيه بخلاف المفاعيل فانه لا يتاتى فيها هذا الاعتبار فبقي الامر على
الاكثر الاغلب وجعلوه مستمرا على ان انحصار الطريق ممنوع اذ العطف له فيه مجال والله
اعلم بحقائق الاحوال هذا والاظهر ان يقال امر مسند لا ابتداء مبني على الاستعمال ولما لم يتم
في الاستعمال تعدده حكموا بامتناعه وما ذكروه من الجهات في معرض المناسبات فالعلة
هي الاستعمال لا غير قوله وقولهم نحو حكم بان الفاعل يجب ان يكون واحدا ثم توهم
بعضه بقام الزيدان او هو ليس بواحد فاورده واجاب بان الفاعل هو المجموع لا غير هذا
مراده على ما دل عليه كلامه وليس بشيء اذ المراد بقوله ولا يكون الا واحدا انه لا يكون متعددا
لفظا وليس هناك تعدد لفظي حتى يتوهم نقضه به ويجاب الا ترى انهم لو اعتبروا نقضه بمثل
قام زيد وعمرو اذ التعدد اللفظي في الجملة موجود هناك كان وجها فقوله فالمسند اليه
العام على توهم اما او على مذهب الاخفش قوله واما قوله ارقوا اذا بس بن حجر وما قبله
كان بجنبيه حيا ابني منقذ حتى اذا عذر مرا به منصايف قواهق تبار وتعارض
ناقة واهقة وهي المعارضة وسواهقة الابل تداعتها في السير تعارضوا هقت
الركاب اي سايرت وهذه الناقة تواهق هذه اي تبارزها رجلا ما فاعل تواهق
والضمير للاتان وكذا ضمير بدا لما على هذه الرواية فانه اسند فيه تواهق اولا الى رجلاها
وثانيا الى يداها فتعدد الفاعل لفظا فاسقطت القاعدة به نقضا وضمير راسه للغير

والاتان والقتب خشب رحل البعير خلف الزميلة ظرف لقوله رادف مرفوعه او اتبعه
ونلاوه وهو صفة تسلا وخبر بعد خبر والزميلة ما يجعل الراكب خلفه وكذا الحقيبة على الرواية
الاخرى والمعنى ان رأسه منها بمنزلة رديف زميله الراكب في اللصوق والاتصال
واما قوله كان كتفه بالنون فتصحيف والضمير حسنه عائد اليه والمتناة الخيمة والحصاة
مغار الاحجار وجمعها الحصى والغدر المكان الذي ترك الناس مرورهم به لكثرة الاحجار
وضمير امر للعير والاتان تغلبا للمذكر على المؤنث وضمير به للغدر ومضاف لم يضف
الراوي او الضايق يصف غير السوق اتانا وهو تجاهها وتجهدن السير خلفها ويجمع
في المشي بعدها الى ان تواتي يداه رجلي الاتان في السرعة الا انه اضاف اليدين
ههنا في الصورة الى الاتان وان كانا للعير حقيقة تنبيها على ان يديه في سرعة المشي بمنزلة
رجلي الاتان كانه بدا الاتان في السعي على رجلها مدبرا والتاي ذلك من الدقة والخفة
اعترض بعض من لم تنبه بان الصواب اضافة اليدين الى الضمير المذكر او الحق انه يعود الى
العير لان المعنى على ان الاتان بين يدي العير وهو يسرع خلفها وموضع رأسه من غرها موضع
رديف زميله الراكب هذا اذا اعتبر عود الضمير الى العير حقيقة واما اذا اعتبر عوده الى الاتان
فيجيء ويتراى العير الحصى والتراب من شدة وطأته فيرتفع من جانبيه الغبار كان
بجنبتيه خيمتين من الحصى اذا امر ايموضع ذي حجارة فكف او امر ايموضع ذي تراب في
معناه تزول من قال • زينب سيدان دوران بهن دست • رهين مشتي شده واسمان
كشت • فانه اذا صار الحصى في جنبتيه بمنزلة خيمتين فانظر في حال التراب
والغبار كيف حال ما بين الا ان في تسمية ما يحصل من الحصى بالخيمة من باب الخفاء وكلمة
اذا ههنا مضافة الى اسمه خبرها فعلية وقد سبق الاشارة فيما سبق الى شدتها وكثرة
مثلها في السعة وههنا بحث آت او لا فلانه جعل رأسه اي رأس العير بمنزلة العنق كونه
رديفا للراكب ولا يخفى ان العنق بعد الراكب بعد الكوب لا خلف فما معنى قوله
من رادف واما ثانيا فلانه لو سلم ذلك لكن جعل رأسه بمنزلة الرديف لزميله الى الراكب
بعد تشبيهه بالعنق مستهجن جدا اذ لا جهة لتوسط الزميلة بينه وبين الراكب بل الطريق
ان ينزل رأسه بمنزلة الرديف للراكب لا بمنزلة الرديف لكرديف او هو اظهر في المقصود واد ل
على الاتصال واللصوق الذي هو مناط التشبيه والجواب عن الاول ان هذا مبني على عادة
العرب من تعليق الاكاف باعناق البعران السريعة السير اذا سنح لهم ضرورة
فالعنق اذن خلف الراكب او المراد من رادف زمنا وان كان العنق عين رادف مكانا
وعن الثاني بان المضاف محذوف اي خلف صاحب زميله وهو الراكب فسقطت الواسطة
فان قيل فالعير غير رديف الراكب بكونه رديفا لصاحب الزميلة توسيط الزميلة خلاف الظاهر

او الزميلة

اذ الزميلة مستدركة فكافية تنبيه على ان كون الرأس رديفا للراكب بمنزلة كون الزميلة
والحصى رديفا في شدة اللصوق اذ الامر هناك اظهر والشارحون لما لم يشموا لذلك
زعموا ان المعنى ان موضع رأسه من غرها بمنزلة رديف زميله الراكب قوله فيمن روى
اي فيمن روى بدا بالتاء اضمر ازعر الرواية الاولى لغة مدبرها فانه لا اشكال هناك فقيل
جواب لما ان الفاء في هذا الباب تجيء باب المفاعلة فلم يسمع غير المفعول بالذات اربعة
سبعين احدها للموقوع عليه حتى لا يكون مفعولا مطلقا والآخر للقيام بعضه يكون فاعلا مطلقا
بالموضع اي بالمذكور في الكلام نصب العلم الفارق وهو الرفع والنصب لكونه الفعل اي الفعل
باب المفاعلة والطرفان ما هو فاعل ومفعول سواء صفة عكسا اي عكسا مساويا وكما تقول
ضارب زيد عمرا والجعل الاكثر فاعلان للفظ والتاء مفعولا لصحة ان يقال ضارب عمرو
زيدا الفارق بين القولين الاتي امر واحد وهو ان زيدا في الاول فاعل صرحا مفعول ضمنا وعمرو
بعكسه وعكسه في الثاني رفع جواب لما والضمير للشاء او للمفعل مجانبا اذ قد تقرر ان العامل
عندهم فاعل معاملا من الاسمين اي حال كونهما متغرضين ومجتمعين معا وحاصل جوابه
انه توهم الاسمين اسما واحدا ونزلهما منزلته فاسند اليه الفعل بملاحظة المعنى والاجتماع
على معنى وهو الى هذا المجموع نقوله لما كانت لصحة مستدرك لا حاجة اليه واللام بكسر ولا مفسر
ان تقع لا معاره الى حذف جوابه من غير ضرورة قوله والعدول اي سرعدا في البيت ضرورة
من الاحتمال لدفع هذا الاشكال وضمير به للاشكال والباء للسببية او للبيت والباء للتعدية
والندوة بضم النون والى المهملة السعة وفي الصحاح الندوة بالضم الارض الواسعة والى غير هذا
الامر مندوحة اي سعة وتعال ان في المعارف لمندوحة عن الكذب والمساغ للجواز وترك الغير
لمندوحة فيه كقولهم تعال وليتناول كل ما يدفع به الاشكال وكيف وان العلوم اغما تتكامل بتلاحق
الافكار ولهذا اعتبر غير احتمال غير ما ذكر لسعة المساغ تنبيها على ان لما قلنا وجها في
الجملة الا ان وجه فيه مساغا وتلك الوجوه مثل ان يجعل بدا ها مفعولا على نمط قوله تعالى ان هذا
لساحران وعلى اسلوب قوله صلى الله عليه وسلم من احب يمناه فلا يمسن بعد العصر ومثل
ان يجعل على حذف العاطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وقولهم اكلت خبزا لحما ان
اردت بالتمام منزلة ومثل ان يجعل بدا ها فاعل فعل محذوف اي ربوا هتها بدا ها
ومثل ان يعتبر بدا ها خبر مبتدا محذوف كان سائلا سأل المواهق فقيل بدا ها اي
المواهق اه هو بدا ها ومثل ان يجعل بدا ها مبتدأ وقوله مواهق رجلا ها خبرا مقدما عليه والضمير
محذوف اي بدا ها مواهقا رجلا ها ومثل ان يكون في مواهق ضمير الاتان ورجلا ها مبتدأ
وبدا ها خبره والجملة حال عن او اذ الضمير في صدر الجملة والمعنى مواهق الاتان العير الحال
ان رجليها الواقعتان في غاية السرعة قبل مدبرها وانما تمنزلة مدبرها قوله ولا يكون الابعد

الفعل اه وجوب تاخر الفعل عن رافعه وان كان مذكورا في تعريفه بحركة الالة اعاده ههنا
ليتبنه بالدليل وتوضيحه بالبرهان وعامله على مرجح بالمض لهذا امد ان الفعل في عرفهم عبارة
عما دل على حدث مسند الى شئ في زمان معين فتصوره يستلزم تصور الاسناد وتصور
الاسناد يستلزم تصور ما اليه الاسناد او هو معنى نسبي لا تعقل بدون الطرفين فلما
تعدم الفعل على الفاعل طبعا التزموا تقدمه عليه وضعا الفاعلا للوافقة بينهما وخصصوا الفعل
موضوع للمعنى والزمان والاسناد المعنى الى موضوع ما فيكون تصوره متاخرا عن تصور الفعل
فهم اراد وا بالحدث المعنى الخاص اعني المستفاد من الافعال وهو غير النسبة المعتبرة في مفهوم
الفعل فلا يكون ذكره مع ذكره مستدركا على ما توهم وهذا مبني على ان فهم الجزء تفصيلا متاخر
عن فهم الكل وان تعدم عليه اجمالا وههنا نظر وحاصله ان مبنى الكلام على تاخر الفاعل عن الاسناد
في التصور وهو ممنوع فان الفاعل ذات ومحكوم عليه وتقدم المحكوم عليه على نفس الاسناد
ضروري ومع ذلك فهو منقوض بالمسند مع خبره الفعل وبالفعل مع مفعوله فان تعقله
موقف على تعقلهما فيجب ان لا يكون تعدم المفعول ههنا والمذكور في كتب القوم ههنا وجوه
احدها الاول ان المقصود من الكلام الافادة وهي انما تحقق اذا تعلقت بالاسناد
وهو في مفهوم الفعل اذ هو جزؤه لان الفعل كما ان الفاعل مرجح هو فاعل نسبة الى
الفعل كنسبة المركب الى البسيط تعدم عليه الثالث ان طبع الفعل يقتضي شدة نسبته
هو اليه والمقتضي مقدم على المقتضى الرابع ان قرينة ذلك وضعا لانباسه بالمسند الذي
انه معموله والعامل مقدم على المعمول هذا كلامهم والكل ضعيف والاول ان يقال قد تقرر
ان الفاعل كالجزء الاخير من الفعل بدليل سيأتيك ذكرها فلو قدم عليه لزم تقدم الجزء الاخير
عليه وهو ممتنع او يقال وجوب التقدم في التحقيق مختص بالاستعمال الذي ذكروه من
التعليلات انما هو في موضع المناسبات فلا ينبغي ان يوافق عليها بمثل هذه المناقشات فقوله
يستعقب ان يقتضي ان يكون هو على عقبه وبعده في الكلام عطف على تصور الفعل وعامله
اي وقوله ما اليه الاسناد عطف على تصور الاسناد وعامله يستعقب اللهم الا ان يحمل
على الحذف والمراد بما اليه الاسناد هو المسند اليه وغيره به او هو اظهر واولى بالوضع والصحيح
بانباس الاسناد اليه والا كذلك لفظ المسند اليه فانه ربما يتوهم كونه اسما لاشتهاره به

قوله واذا تقدم الفعل اه تقدمه وتعدم عليه بمعنى مثل ما تاخره وما وقفه عليه كذا ذكره جار الله
والفاعل تقدم هو الموصول وهو لفظ ما او الفاء في فان كان جوابا لاذا او هي شرطية والجار مجرى
المعرفة النكرة المخصصة او الفعل مزيد وفائدة هذا الكلام تمهيد قاعدة يضبط بها حال الفاعل
والمبتدا وسيمر مواقع كل منهما عن الآخر ولذا اعقب البحث السابق اعني وجوب تاخير الفاعل
عن رافعه بهذا التقسيم اولى ذلك ليتضح له ومزيد تقرر وتحقيق لامره وحاصل هذا التقسيم

اذا تقدم

اذا تقدم اسم على فعل نظر هل يصلح للفاعلية بتقدير تاخيره او لا فان صلح فهو قسمان الاول
ان يكون ذلك الاسم معرفة او جاريا مجراها الثاني ان يكون نكرة محضة فالمجموع ههنا
ثلثة الاول الصالح للفاعلية بتقدير التاخير وهو معرفة او قائم مقامها الثاني الصالح
لها وهو نكرة محضة الثالث ان لا يصلح للفاعلية بتقدير التاخير اصلا فالاولى قسمان
الا ان الاول لما انقسم الى قسمين صار المجموع ثلثة اقسام فالقسم الاول حكمه ان الاسم
المتقدم لا يكون الا مبتدا لفظا وتقديرا والثاني حكمه ان الاسم المتقدم لا يكون مبتدا
الا لفظا والثالث حكمه انه يجوز فيه الامران وجميع هذه الاقسام مع هذه الاحكام ظاهر
مستفاد من الكلام بصريحه فقوله فان كان معرفة اشارة الى القسم الاول وحكمه ما اشار
اليه بقوله لم يكن الا مبتدا لفظا وتقديرا اما لفظا فظاهر اذ لو كان فاعلا لما جاز تقدمه
عليه واما تقديرا فلان التاخير يورث الالتباس اي التباس المبتدا بالفعل فلذا حكم
عليه بامتناع اعتبار التاخير بقوله ولا يسوغ فيه التقديم والتاخير اذ المبتدا على خلاف
بخلاف القسم الثاني فان الاسم المتقدم هناك نكرة غير صالحة للابتدا واما
بقوله فان كان معرفة الى آخر هذا قسم من الاول اعني ان هذا وما قابله قسمان منه وذكر
التقديم والتاخير كليهما مجرد توضيح والا فذكر احد الامرين معين عن الآخر سواء اعتبر
كلاهما متعلقا بشئ واحد او اعتبر التقديم متعلقا بالفعل والتاخير بالاسم وقوله وان كان
نكرة محضة اشارة الى القسم الثاني وحكما اشار اليه بقوله لم يكن مبتدا الا لفظا اي
ظاهرا وصورة واما معنى فلا لاستقرار شرطه فحب تقدير التاخير تحصيلا للتخصيص الصحيح
للابتدا او لا سبب للتخصيص سواه وبهذا معنى قوله ولا سوغه الا انه التقديم والتاخير
كقولك رجل جاءني اي ما جاءني الا رجل اي لا امراة ولا رجلان يعني ان رجل جاءني اصله
جاءني رجل فتقدم لفيد الحصر فرجل في صورة التاخير بدل من الضمير الفاعل على ما صرح به صاحب
المفتاح وغيره فلا يلزم تقدم العامل ومهما نظر وههنا انه يجوز ان يجعل تنوين رجل للتعظيم
فيختص بالصفة فيصح كونه مبتدا لا لحاجة الى اعتبار التقدم والتاخر فلا يصح الحصر فيه
كما صرح به المحققون وفي هذا المقام فوايد شريفة ومباحث ملخصة فراجع ان شئت
المطول فلتطلب هناك قوله وان لم يصلح للفاعلية معطوف على قوله لم يكن فاعلا اي حيث
يعني اي ان صلح الاسم المتقدم على تقدير التاخير للفاعلية فهو قسمان كما مر تفصيلهما وان لم
يصلح بقيد ان قوله لم يكن فاعلا معناه لم يصلح للفاعلية كما اشرنا اليه وقوله وذلك
في الضمائر المنفصلة اي امتناع الفاعلية انما هو في هذه الضمائر نحو انا ضربت وانت
ضربت ووجه الامتناع ظاهر اذ الفعل وجد فاعله وهو الضمير المتصل به فالضمير المنفصل بعد
ذلك يمتنع ان يكون فاعلا فلا تفاوت الحال بين التقدم والتاخير فقوله ساغ الامران

جواب الشرط والامران احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر من غير التفات الى اعتبار التقديم
والتاخير فيجعل الضمير المنفصل المتقدم مبتدأ الفظا وتقديرا وثانيهما ان يعتبر فيه التقدم والتاخر
والقصد فيه الحصر والاختصاص والتبيين الى المقام والتعويل على القرائن فقوله تعالى
وهم يخلقون من قبيل الاول وقوله نحن نعلمهم من قبيل الثاني بقرينة لا تعلمهم قوله وقولهم
مبتدأ خبره من قبيل الخ اى من قبيل الامر الثاني وهو اعتبار التقدم والتاخير وارادة الحصر والاختصاص
او المعنى لم يحرسه الا انا كذا قاله المعلى لعمامه وهذا ما قال صاحب المفتاح وقولهم في المثل
العلى نصب انا حرشه شاهد صدق على دلالة تقدم الفاعل المعنوى على الفعل وبالجملة
فالمثل يضرب لمن امتد باعه في صناعة وكان فيها ممن له مهارة وتصدى غيره لان
لعله اياها بنصب اربعة نصب وهو دويبة معروفة وحرشه من الحرش وهو الصيد
يقال حرش الضب يحرشه حرشا صاده وطريق حرشه ان يحرك يده على جحره فتظنه حية
فاخرج ذنبه لضربها فاخذه والنهزة معناها الانتهاز اى العلني نصب علم مخصوص لا يجاوز
الى غيرى قوله والاصل ان يلى الفعل الخ نزع من تشييد قاعدة الفاعل من وجوب تاخير
الفعل فاراد ههنا ان يشير الى قاعدة اخرى وما سلها الا يلاء اعنى ايقاعه بعده بلا فصل
وجوبا او اكثر اراجحا كما يقال الاصل المبتدأ ان يكون معرفة وكما يقال الاصل في الحال والاصل
في الكلام الحصة فقوله ان يلى الفعل اى يلى الفاعل فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم
ولك الشئ اى قرب منك واطلق الفعل ولم يقل بفعل كما قاله غيره اذ الاطلاق
في احد الجانبين ملايم للاطلاق في الآخر لانه كما يجز منه اى لان الفاعل كما يجز الا فصل من الفعل
وهذا انتظم وجها لوجوب تقدمه عليه كما اشرنا بناك اليه قوله يدل على ذلك الخ
ذكر من اوله جزئية الفاعل لاول نسعة وكلها ظاهرة من كلامه لكن لا عرض في هذا المقام
الا ما فيه نوع من الخفاء وحديث الاسكان اعنى اذا جعل الفاعل كالجزء من الفعل حتى يكون
ضربت بمنزلة كلمة واحدة ويلزم منه امتناع تحريك اللام اذن وتحقيق ذلك ان لو الى
اربع حركات ممتنع في كلمة واحدة وجائز فيما ليس كلمة واحدة ولهذا يقولون في جندل وعلبط
ان اصلهما جندول وعلابط ثم لما سمعوا كلامهم فوجدناهم سكنوا اللام في مثل ضرب
وما سكنوه في مثل ضربك دل على ان بينهما فرقا معتبرا اذ لو استوى حالهما استويا
تحريكا وتسكينا وليس كذلك فلا بد بناك من امر تحقق به الافتراق وهو ان الاول في حكم
كلمة واحدة دون الثاني فدل ذلك على ان الفاعل كالجزء دون المفعول بعده اى بعد الفاعل
في نفعلان واخواته مثل يفعلون فانه لو لم يكن الفاعل بمنزلة الجزء لما جاز اجراء الاعراب
على ما بعده او قد تقرر من قانونه انه يجب ان يكون في الآخر ورد العين في قولا فانهم حذفوا
العين في فل لالتقاء الساكنين لكن اذا اتصل ضمير الفاعل نحو قولا قولى او جيارده

قوله ان الفاعل

قوله لان الفاعل كالجزء الخ قد تقرر في علم العربية ان الاسم من مثال فعلت اذا اتصل به ضمير الفاعل نحو الفعلا حذف
الالف لالتقاء الساكنين لكن رد الالف ايضا لغة نحو رمتا فعلوا لكن الحركة اصلية
لجعل الضمير بمنزلة جزء الكلمة لما كان للرد وجه قوله تثنية الفعل وجمعه في القصد
والارادة يعنى انهم يجعلون مثنى الفاعل وجمعه والاعلى ان مقصودهم تثنية الفعل اذ في ذكره
مرتين نحو القيا فان معناه القى القى او جمعه اعنى ذكره مرات نحو ارجعون اى ارجع ارجع
ارجع وهذا دليل على انه كالجزء منه بل على انه كلمة نفسه ومن هذا القبيل قول امرئ القيس
في مطلع قصيدته المشهورة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل على وجه قوله في نحو
ضربت هند فانهم تؤنثون الفعل اذا الفاعل مؤنث مع ان الفعل لا تانيث فيه واعترض
عليه بان هذا ينافي القول بان رمت الراة في حكم الانفصال عليه مبنى الدليل الثالث من
الادلة المذكورة ههنا قوله وجيران لنا كانوا كرام البيت للفرزدق وجعل سيبويه
كان مع فاعله زائدا فلولا الجزئية لما جاز ذلك اذ لم يقل احد بزيادة الفاعل ووجه جعله زائدا
ان كرام مجرور صفة جيران فتقدير الكلام وجيران كرام كانوا فلا معنى له فيكون زائدا وفيه نظر لانا
لا نسلم ان كان ناقصة بل هو تامة وبهذا قال المبرد لا زيادة ههنا لافادتها معنى دخلها الفظا
او المعنى وجيران كرام وجدوا او لو سلم فالمضاف محذوف والمضاف اليه باق على الاعراب الذى كان عليه
على نمط قوله تعالى واسئل القرية اى كانوا جيران كرام باضافة الموصوف الى صفته على المبالغة
المشهور ثم خبر كان محذوف والمسلم فالظرف اعنى لنا خبره تقدم عليه اى وجيران كانوا لنا
وبالجملة فالغرض المسوق له الكلام اظهار التحسر على انقضاء ذلك مثل هذه الجيران وازاء
ان تاسف على فواتهم اى ذهب الدين بعائش فانهم فلا ينبغى ان يجعل كان زائدة فافهم
قوله فاصبح كشقائق الخ اصبح في الموضعين يجوز ان يكون تامة والمنصوبان بعده
حالان اى دخلت في الصباح والحال انى منسوب الى قول كنت كذا او كنت كذى افان الكذى
هذا الذى يقول كنت كذا او كنت كذا والموصوف بهذه الصفة في الظاهر الغالب هو الشيخ
البجرة فقوله وشر خصال المرء مبتدأ خبره كنت والمضاف مقدر اى قول كنت او هذا القول
فلا حاجة الى الحذف وقوله وعاجز عطف اسمية محذوفة الصدر في موقع الحال اى والحال انه
عاجز او صاحب كنت مثلا الى المعنى في عطف وعاجز لان مؤدى قوله وشر خصال
المرء شر الرجال الذين هم اصحاب الخصلة صاحب كنت وعاجز اى المرء العاجز
او المضاف محذوف اى وعجز عاجز وقد يجعل قوله وعاجز بمعنى المصدر كقولهم قمت قياما
واذا مزقتم كل ممزق اى شر خصال المرء قول كنت كذا او كذا فان قبل وقوع الصفة
غير المنصوبة بمقام المصدر غير ثابت في كلامهم قلنا ممنوع فان قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية

من هذا القبيل وكذا قوله ليس لوقعتها كاذبة والجن اريد به كبار السن اذ العاجز هو الذي
لا يقدر على النهوض من الكبر الا بعد ان يعتمد على يديه اعتمادا تاما حتى كانه يحمل نابه من ثقل الضعف
فقد جرت عادة الشيخ انهم متناقلون في النهوض قال المعري من الرجز كهل شاب مفرق
رأسه • واوتق حتى نهضه متناقل • شبه الليل بالرجل لسواده وبجامه لشيب راكب
الكهول لبياضه وانارته فجعل الليل متناقل النهوض بعد وصفه بالسبب كما هو عادة الشيوخ
او الهرمى متناقلون في النهوض متحاملون في الذهاب وما ذكرناه من وجه البيت وتصحيح العطف
في وعاجز تؤيده قول الآخر • وما انا كنتي وما انا عاجز • وشر الرجال الكنتي وعاجز الحي •
نون الوقاية حفظا له عن ضم نائبه والمقصود من البيت واضح غاية الحق ما ذهب اليه النحاة
قولا ان الفاعل كالجزء من الفعل لما صح ذلك ثم ههنا دلائل أخر على ان الفاعل بمنزلة الجزء
من الفعل منها انهم يحذفون الفعل مع فاعله حذفا شائعا كثيرا مطردا ولولا ذلك لما صح
ذلك اذ قد تقرر ان الفاعل لا يحذف ومنها انهم يلحقون به نون الوقاية كالبيت المذكور
ونون الوقاية كتاء التأنيث في الحروف بجامع كلمة واحدة ومنها انهم ذكروا ان الفعل معناه
لحدث المقترن بالزمان نزلت النسبة الى فاعله منزلة الجزء لا أخذ في وضعه هذا ما
خطر ببالي وههنا وجوه اخر ذكرها القوم الاول انه اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل
اكد بمنفصل وقعا للعطف على جزء الكلمة الثاني ان المنصوب المتصل يتصل بعامله نحو
ضربتك الثالث انهم جعلوا المضاف اليه في مثل يوم ينفع الصادقين الفعل الرابع دخول
التنوين في كنت وعاجز وهذا فاسد قطعا قول فاذا اقدم الخ • تفريع على ما قرره
من كون الفاعل كالجزء من الفعل غيره اي من المعمولات قول عمر ابن جني • بتسكين الياء
وتشديد النون مرخم كني نص عليه النحاة وصرحوا بان تحريك الياء وتنوينه خطاء
وذكر بعض النحاة انه رأى بخط جار الله العلامة انه هكذا بنون واحدة والاخفش مع
ابن جني فالاولى ذكره ايضا لئلا ينتقض الحلاقة به وبالجملة فهما يتمسكان في تجويز مثل هذه
الصورة بابيات منها قوله جزى ربه البيت فانه قد اتصل بالفاعل ضمير المفعول
فلو لم يجز لما ارتكبه الشاعر الفصيح فدفع المحذور بما تمسكا به بوجهين الاول
انه مبني على الضرورة وهي حارجة عن المحث اذ الكلام في سعة الكلام الثاني ان الضمير
للمصدر المفهوم من الفعل اي جزى رب الجزاء على نمط قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى وههنا مباحث شريفة نفيسة ذكرناها في حواشي المطول فليطلب هناك
ومنها قول حسان رضي الله عنه ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا • من الناس ابقى
مجده الدهر مطعما • ومنها قول الآخر • كساحلة ذا الحلم اثواب سؤدد • ورقى
نداه ذا الندى في ذرى المجد • والجواب عن الكل ظاهر وهو ان اتى بواو الحال لم يصلح

واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى تقديم الفاعل ؛

موجبا للضمير الا انه يصلح قرينة مشوشة بتقدير مثله قبل الضمير ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله المسألة
المشكلة ان الضمير في قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة للارض وهي مفهومة بقرينة السوق والسياق
مع ان الارض غير مذكورة هناصريحا قبل الضمير ولا بعده فاذا جاز هذا فليجز في مثل ما ذكر المرجع في
الكلام في الجملة بالطريق الاولى على ما لا يخفى قول لفظا • حال يعني ملفوظا او مصدرا اي استغاثا
لفظا وقد يجعل تمييزا اي استغاثا لفظه لا تقديره فان قلت قد تقرر انه اذا استغل المعطوف عليه على قيد
وجب اجراؤه في المعطوف ايضا صرح به ائمة النحو وتوالى عليه كثير من المسائل الشرعية على انه لا دلالة
للواو والاعلى مطلق الجمع من غير عرض للمقارنة ولغيرها ولهذا صرحوا بان وزان قولنا جاءني زيد
وعمرو وزان رجل وامرأة جاءني رجل وامرأة في كونه حاملا لاداء التعميم فانقض الكلام بقولهم الكل الكثيري موسى
جميعا ومعا مع انه لا كفاه ان يقول واذا استغاث القرينة فقط على انه لصدق استغاث الجميع عند استغاث
احدهما واذا الايجاب الكلي مرتفع بالسلب الجزئي قلت كون الواو للعطف ههنا ممنوع ولو سلم فلا يلزم
من عدم دلالته على المقارنة دلالته على عدمها فيجوز ان يسكت عن ارادتها بمعونة القرينة وكيف والشيوع
على العرق من اقوى القرائن ولو سلم فالتنبيه في ضمن التمثيل على المقصود شايع وايضا لو سلم فالمبنى
من قرينة الشيء ما هو خارج عنه والاعم غير خارج من افعال المفعول الا بقال القرينة في مثل ضرب
موسى العاقل عيسى الظريف هو الاعم الكثيف اريد عمرها لانا نقول الكلام في ارجاع التبع الى العامل
لان التابع وبالجملة فالمراد بالقرينة ما يعم اللفظية وغيرها وبانتفاء الاعم اللفظي ما يعم الموجب
والمبني وجهة وجوب التقدم ظاهرة لامتناع الجواز لمكان الالتباس قول او كان وعطف
على اتى اي يجب تقديمه اذا كان ضميرا متصلا بالفعل وقوله وتاخيره مرتفع معطوف على تقديمه اي يجب تاخيره
في هذه الحالة وضميرا هو للفاعل وقد بعدم اتصاله اذ لو اتصلا فهناك تقدم الفاعل واجب نحو
ضربتك وضميره للفاعل قول واذا اردت قصر الفاعل الخ • حاصل ذكر تقدم الفاعل وتاخيره
وجوبا وجوازا فيناسب تعقيبه بحث القصر لان في ضمنه زيد بحقق وتوضيح لذلك انك قد بالنفي
والاستثناء اذا لو كان ما نافيا فالحكم مختلف كما صرح به في النفي وذكر الاولى به رد على ابن الحاجب
لعل الله وغيره حيث عدوا هذه الصورة من صور وجوب التقدم التي تعدم الفاعل اذ لو قدم المفعول
فان قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمرا زيد فان زيدا ان الفاعل والمفعول كلاهما مستثنيان
معا وان الحصر واقع فيهما جميعا وبني ذلك على تعدد الاستثناء في الموضع بان يقال معنى ما ضرب
الا عمرا زيد ما ضرب احدا الا احدا الا عمرا زيد فهذا فاسد اذ هو حينئذ المفوض اذ اللازم اذن
قصر الحكم في الجانبين وقد كان المقصود اولا قصره في احد الجانبين لان كليهما جميعا وان اريد
ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المعنى ما ضرب زيدا الا عمرا ورد عليه انه يلزم اذ ذاك خلو
الفعل المذكور قبل الفاعل فيما ذكر بعد المستثنى بالا والجمهور منعوه وان قدم المفعول بدونها
لزم القصر في المفعوله وهو ظاهر الامتناع لانعكاس المقصود ومعنى قصر الفاعل على المفعول

قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول ومعنى قصر المفعول قصر مفعوليته على الفاعل وانما كان
استثناء مستثنى باداة واحدة بلا عاطف ممتنعا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء
ذهب اليه المص لصراحته وبنى الكلام على رده مشيرا الى انا نعم الوراق اولوية الحكم معللا بما قرن
به فى التعليق واشار اليه صاحب المفتاح من لزوم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف اذ
الصفة المقصورة على عمرو فى قولنا ماضرب زيدا الا عمرو اى ضرب زيدا المضروب الا عمرو
والصفة المقصورة على زيد فى قولنا ماضرب عمرا الا زيد هى الضرب لعمرو لا الضرب مطلقا
فلو احرز الاول قدم فى الثانى لزم قصر الصفة وهى الضرب فى مثالنا قبل تقييدها بالفاعل
فى الاول وبالمفعول فى الثانى على الموصوف والمطبع السليم بايماء ولا يزعزعه اذ اللزوم انما هو
بالنظر الى الظاهر دون التحقق والواقع ومنهم من بنى المسئلة على جواز تعدد الاستثناء
المفرغ فذهب الى ان لحق انه ان جاز فالحق ما ذهب اليه ابن الحاجب ان لم يخرق فالحق ما ذهب اليه
المص لصراحته من الاولوية لانه وان نفى الحصر فى المفعول فقط لم يقدم معه الا الا انه لما كان
محتملا ان يكون الحصر فى الطرفين كان تاخيره اولى لئلا يقع الالتباس من بناء على جواز التعدد
فانه اذا لم يقع الحصر الا فى المفعول وحده وقيد نظرا اما اولا فلانه بعد ما بنى الكلام على عدم جواز التعدد
فى المفعول لا معنى للقول بالاحتمال واما ثانيا فلانه بعد ما بنى الكلام على عدم جواز التعدد لا حاجة
لتعليل الالتباس بجواز التعدد وهذا ظاهر واما ثالثا فلان الالتباس موجب لا مرجح واما
رابعا فلان ان الوصلية فى قوله وان تعين تقضى اولوية التاخير بطريق الاولى على التقدير
عدم تعين الحصر فى المفعول وليكن لك قوله وانه راجح مع انا اذا قد نقرر ان كل
ما وقع بعد الا فهو المقصور عليه وكل ما وقع قبلها فهو المقصور فالمعمول للفعل العامل فيما بعد
كلمة الاستثناء المذكور قبلها كان من بالة من الصفات كانت فاعلية ومخبرا بها محصورا فيها تاخر
عنها والذى لذلك التاخر هو الباقى على الاحتمال فلا معرض للقصر فيه فبهذا التنبيه امكن
لك التوفيق الى معرفة وجوب التقدم فى القصر مع انا فافهم قوله لان التاخير تعليل
لوجوب التقديم ووجه الالتباس ان الاسم المتقدم مقصور والتاخر مقصور عليه فلو قصد
الى هذا المعنى وعكس انعكس المقصود بخلاف السابق اذ المحذور مدفوع بعد العمق والنظر الى التحقيق
لظهور النفى والاستثناء قوله قد علمت سلمى الخ هو البيت لعروة بن حزام العذرى وجارا نهايتا الباء
اللاتى تخذنها وحارة الرجل امراته وفى الكلام منه على عظم شانها وعلو قدرها وتطرقه العاه على احد
قطرته وبهاجانباه والعارس الراكب الشجاع وفى تخصيص العلم بسلمى وجارا نهايات منهم
يقول معناه ان لسانا على شجاعتى اذا لوب عند الوجه الى الحروب ياخذون نساءهم
معهم لانهن يهيجن على المحاربة ويحرص على المصاربة ومنهم من يقول حجة التخصيص هى الاشعاره
الى النساء تمثيلا طباعهن الى الشجاع والجبن ان سلمى ان كانت من نسائه واذا جه وكان قد قصد

السفر

السفر وهى تريد الارتحال معه فالحق ما ذهب اليه العامل الاول ان كانت محبوبته له او ملكه فالحق
ما ذكره العامل الثانى اذ القصد الترغيب وما بعده متعلق بالجبل حبايزيمه والجبل يجرى زيما
الحبازيم جمع حبزوم وهو وسط الصدر وزيما اى سوقا تعنى طعنا مرجما فى وسط صدره
والخيل يجرى كل الجهة قوله وقول الاخفش لم نقل وقوله كما قال قبله تعالوا هم العود الى ما عاد اليه
الضمير الاول فان قائل الاول اذكر انا وقائل الثانى هو الفرزدق وقد تقال قائل الكل هو الفرزدق
وانت خبير بان ظاهر كلام المص لصراحته يابا ه والا ايدا سم فاعل من الازود وهو الطرد تردد
اى نظر ان غنمها ام كم زودت عنى اى دفعت والحامى الذمار اى هو الحامى لكل ما يحق لهم ويحف
منه حماه وجه كذا فى الاساس والذمار ما يحق على الرجل ان يحميه لانه اذا ضيع حق وسيج
حمى قال الشيخ ابو على لما كان الغرض ان يحصل المدافع لا المدافع عنه غير الكلام الى ما ترى
وفصل بين الفاعل وعامله بما هو بمعنى الا لا تقال ان ما بمعنى الذى وان من الحروف المشبهة بالفعل
فلا يلزم الفصل اذ نعنى العامل معموله بالا مقدرة لانا نقول انما كونه استثناء انما يمنع
حين نافيه الاحمال ولو سلم فرسم الخط بمنعه ولو سلم فكون ما مستعملة فى غير ذوى العقول الا
الاغلب يمنعه فان قيل حصر المدافعة على انها فى المصراع الاول يمنع بقيتها لغيره فصل عن حصرها
عليه وهو قد حصرها بقوله الا متل على مثله فلنا هذا منه ايماء الى نفى المثل اذ المثلة تقتضى حصر
المدافعة على المتكلم فاذا ثبت الحصر لزم ان لا يكون له مثل حتى له المدافعة اذ لو كان مثل له
المدافعة لما صح حصرها على نفسه فهذا تشبيه بقوله تعالى ليس كمثله شئ عند من لا يحمل الكاف زائدة
وجنى الكلام على ليس مثل مثله شئ ويحتمل ان يقال انه لما حصر الدفع على من هو مثله وشريكه
فى اخص اوصافه لزم حصر الدفع على نفسه بالطريق الاولى على نمط قولهم ملك لا يخل ويغير
لا يجود وانما عدل عن ان يقول انا مدافع عنهم الى ما ذكر لئلا يحتاج الى ان يقول حصر
المدافع عنه والتنبيه على انه لا دافع الا هو وان الدفع وان كان مخصوصا به لكن دفعه ليس
مخصوصا بهذه الطائفة بل هو عام لطوائف الانام بل اذا ما تاملت وجدت جهة العدول
الى ما ذكر ان تعميم المدافع عنه ودفع مخصصه بذلك البعض اشد فى ان الاتيان بالمثل تنبيه
على ان الغرض نفسه الثالث ان الاتيان به تنبيه على لزوم الحصر على نفسه بالطريق الاولى
وهذه الجهات مبنية على ذكر لفظ المثل وذكره مبنى على ذكر المدافعة وهو لا يتاتى على تقدير
ادافع عن احسابهم هذا والاولى فى بيان جهة العدول ان سرك القول بان ارادة الحصر
فى الدفع على نفسه كما ذكره القوم وان تقصر على القول بان المقصود نفى الحصر والمدافع
عنه والاحساب جمع حسب وهو ما تعده المرء من مفاخر نفسه ومكاسب راسه والكرم
ما تعده من مفاخر آبائه ومحاسن اجداده والمعنى انا الذى نطرد مقدار الاعداد و
بجمعهم ونمنع عنهم ما يحق بما حسابهم حيث نفوا مكاسب نفوسهم وفضائل الكتيبة بالكرم وجدهم

بناء

قوله وهو خلاف التحقيق والواقع لانه يجوز ان يراد ان زيدا مقدم
معنى اذ هو فاعل ورتبة الفاعل التقدم والامتناع على الفاعل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى منه اما هو فغير الفاعل لانه شدة
اتصاله بالفعل وكونه بمنزلة جزء منه فى نحو ما قرنا كانه مذكور
قبل الا بعد المستثنى منه بالاضمار

فاما اقوم دفع نفسهم او تعال لما الذى يدفع عنهم مضارالاعداء او احفظ العهود فالزمار
على الاول بمعنى ما حق على الرجل ان يحميه وعلى الثانى بمعنى العهد لكن فى حماية العهد نوع خفاء
قوله او اضمر العامل عطف على قوله اذا انفصل بينه وبين عامله بالا يعنى ان الفاعل يذكر بلفظ
الضمير فى زمان الفصل وفى زمان اضمار عامل الفاعل ومثل له بقوله اذا انت لم تفعل
فافعل كذا فان تقديره اذا لم تفعل انت واما اعتبر هنا اضمار العامل لان اذا هذه شرطية
بقرينة قوله فافعل كذا اى فانا افعل كذا وذكر لم تفعل قرينة مشعرة بتعيين المحذوف وبنى
على انه كلما يقع الثانى لفظا بعد اذا الذى لم يقع بعده الثانى معنى قوله او جرى عطف على
اضمر يريد ان الموضع الرابع من مواقع اضمار الفاعل هذا الموضع وهو ان يكون الفعل جاريا
على غير ما هو له بان رفع ضميرا منه او حالا او نعتا او صفة او صلة والظرف اعنى قوله فى موضع
ملبس متعلق بيضمر او هو فى موقع التعليل لاضمار الفاعل لا جرى وهو احتراز
عن مثل زيد هند نضربها فان الفعل هنا وان جرى على غير من هو له الا انه لا التباس من
نحو زيد عمرو نضربه هو قوله زيد مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان والضمير به خبر الثانى فلو لم يوت بضمير هو
لتوهم عوده الى عمرو والتوهم ان ضمير المفعول لزيد فانعكس المعنى فتذكر هو دفعا لهذا المعنى
فان قلت الالتباس كما له او يجوز ان يعود ضمير المفعول الى الاول وضمير الفاعل الى الثانى
قلت العود الى الاول خلاف ما ينبغى للسامع على انه قصد معنى لم يكن الكلام عليه وهو
ذلك ان الاصل فى الضمير ان يعود الى الاقرب فرجوعه الى عمرو قبل الانفصال ظاهر
مستفاد من الكلام متبادر الى الافهام فلما فصل كان ذلك تنبيها منه بل تصريحا
بان المعنى الاول غير مراد والا لكان الفصل مناقضا محضا وهذا اوضح لا خفاء فيه
انما الخفاء فى المثال الثانى اذ لا التباس هنا قبل الابراز حتى يدفع بالابراز اذ المستتر
فى يضربها للصحيح عوده الى الثانى ولا الى الاول وهذا ظاهر الكلام ساوى بعد كل البعد
ان يأتى بما لا ذكر وهذا ضرورى اذ الضمير فى يضربان بارز فاذا اريد انفصاله وجب محوه
بالكلية والا لكان لفعل واحد فاعلان قوله والتزم ذلك فى الصفات يريد ان الموضع
الذى مس من المواضع التى يجب فيها اضمار الفاعل الصفات سواء كان هناك التباس اولا بخلاف
الافعال فانه يجب الابراز هناك فى موضع الالتباس ولا يجب فى موضع بلا التباس فقوله
مطلقا اى البتة اما مطلقا اى غير مشروط بالالتباس اشتراط الافعال اذ الافعال امور
ظاهرة والمراد بالصفات اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ومثل بالعار عن الالتباس اذ
الملتبس واضح وقوله الا ان يكون معناه التزم ذلك فى الصفات فى جميع الاوقات الا فى
وقت يكون الفاعل فيه مضمرا على شريطة التفسير واسم كان ضمير الفاعل وخبره اضمر لدلالة صدره
بعد قوله قضى كل ذى دين بما عليه البيت لكثير وعزة اسم حبيبته يروى ان كثيرا غلاما

للتجارة فاشترت عزة منه سلعة ومطلته فى ثمنها فقال هذا البيت فاخبر بها حسبما لاه فلم
ناخذ منها الثمن واخبر كثيرا بذلك فاقسم وروى ان عزة دخلت على ام البنين زوجة الوليد بن
عبد الملك بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز فقالت لعزة ان كثيرا يقول فيكن كل ذى دين الى الاداء
فاوفينه عليك فقالت كم عدته قبلة فقالت اخرها له وعلى اثمها فقيل ان ام البنين اعتقت
اربعين رقبة كفارة لذلك الكلام وكانت ابدا تقول بالتى لم اقلها فقوله قضى اى ادى وقاله
كل ذى دين ومفعوله محذوف اى ما يجب عليه من الديون من قضيت الدين اديته ووفى حقه
اى اعطاه واياه الغريم الذى له الدين على غيره اى وفى الغريم حقه فهو متعد الى مفعولين
فان قيل لو قيل الغريم حقه بعينه هو ان يودى دينه فما معنى الفاء قلنا نبه بذلك على ما فى ورائه
التوفية عن الاداء فان كمال الشئ وصف زايد على نفس ذلك الشئ او هو من قبيل قوله تعالى
وناداى فحكى بقال وهذا اظهر فقوله وعزة مبتدأ خبره ممطول اسم مفعول من المطل وهو الكف
والتاخير ومعنى اسم مفعول من غثيثة بغينة او قعته فى التعب والمعاساة وكلاهما
تنازعا فى غريمها فاعمل الثانى واضمر الفاعل فى ممطول وهو الضمير العايد الى الغريم مع كونه جارا
على عزة اعتمادا على المفسر اذ التقدير ممطول غريمها واما اذا اضمر فى الثانى واعمل الاول
فيلزم الاضمار بلا اعتماد وهو ممتنع اتفاقا لتقدم غريمها تقديرا ومن ثمة ذهب بعضهم الى
ان الحق مذهب البصريين متمسكا بذلك كذا ذكره المص لصاحبه وتبعه الباقون وفيه
نظر اما اولا فلان شرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما بالعطف او بغيره
على التفصيل الذى ستعرفه فى التنازع وما نحن فيه ممنوع عن ذلك واما ثانيا فلانه يجوز
ان يكون ممطول بمعنى المطل كالمفتون بمعنى الفتنة فى قوله تعالى بايكم المفتون والمعنى
محذوف اى وعزة ذات مطل وتسويف والجملة اعنى معنى غريمها حالية مع الضمير فقط
نحو كلمته فوه الى فى وحينئذ سطل الاستشهاد وجعل المفعول بمعنى المصدر سماعيا لا بأس
ذلك اذ البيت من ابيات الفصحاء والقول بان عزة مبتدأ وغريمها مبتدأ ثان وممطول
خبر غريمها مقدما عليه ومعنى حال غريمها ممطول او خبر بعد خبر اصلا ان بالكلام واخراج للكلام
عن النظام والغاز ونعمته فى المرام وبهما وجه مليح وهو ان يجعل وعزة ممطول من قبيل
سلل مغتم الا انه ذكره اذ الموصوف مقدر اى وعزة انسان ممطول قال صدر الافاضل
فى خرام السقط قولهم مطلق فى حكم النظم وعموم الجان معناه شئ مطلق على ان الموصوف
مقدر وكذا قولهم الحر مشتمل والكلمة مفرد الى غير ذلك وقوله على ان رحمة الله قريب
من المحسنين من هذا القبيل قوله ان امرأ اسرى الخ اسرى دسرى بمعنى اليك بكسر
الكاف خطاب للمحبة ودونه اى قريبة من الارض بيان لقوله موماة وبيداء سملق والموماة
هى المفازة وجمعها المواماى يحتمل ان يكون فعلاة وهو اظهر واصلها موموة قلبت الواو

لتحرك وانفتح ما قبلها قالوا وكانهم اخذوها من الموم وهي البرسام فتم اليها الواو يعني
انها لصعوبتها ودهابتها تاخذ سالكيها البرسام وتظهرها دوداة وشوشاة قال
السيرافي اصلها دودوة وشوشوة وان يكون مفعلة تزومات اليه بمعنى اوقات
تخفف الهمزة تخفيفها في البرية ونحوها وفي وجه التسمية بذلك معنى لطيف ذكره صدر
الافاضل وضرام السقط وهو انها فيها من الخوف والهلاك ربما بعض سالكيها
الى بعض والاسرفعون الصوت كما قرئ لتسميتها باصمت ثم انهم يحرفون الاسم بهذه
اعني المغازة ونحوها بجرى الصفة فتعامله في الطرف قال اذا القيت في الارض وهي
مغازة • الى آخر خلت الارض بجرى تعيينها • فانه جعل الا متعلقا بمغازة على معنى
مستطيلة اليه ونظيره قولهم انا من هذا الامر فالج بن خلاوة وهو اسم رجل يرمى من الجبابة
فاجرى الاسم مجرى الصفة وهي البرى والسيد امن باد بيد اذا هلك سميت بها او
هي نهلكه واما تسميتها بالمغازة ففي باب تسمية العطشان تاهلا واللديغ سليما
واطلاق الطبيم على الماء البارد وتقال للجبشي ابو البيضاء وللسكب الكثير وتقال
حقيقة النهل اول السقي والاكتفاء به قد يقع وقد لا يقع فلذلك استعاده في الارى
والعطش واراد بالسمق قاعا صفصفا لا ترى فيها عوجا ولا امتا والجملة اعني قوله
ودونه من الارض مومأة جملة حالية ولذا جاز ان سر يقع مومأة بالظرف لاعتماده
على ذي الحال او للحال انه سب ودونه مغازة وبدا مستوته او مومأة مبتدأ والظرف
خبره للمحقوقة من قولهم انت محقوق به وانك لمحقوقة بان تفعل وحقق بان تفعل
وجعلت جعبا به اي جديرا كذا اذكره جارا لله والمعان بضم الميم اسم مفعول من اعان
يعين كالمراد من اراد يريد وبفتح الميم موضع بالشام وعليه قول حسان رضي الله عنه
لمن الدار اقفرت بمعان • وقد جئ بمعنى المعانة وقد اجتمعا في قوله معان معان
معان • نجيب الصاهلات به القيان • قال صدر الافاضل المعان الثاني اسم مفعول
من عاينه يعاينه فمن قولهم لهم منك معان اي جيث تعاينهم ويرونه عليه ان اسم المفعول
من عاين معاين لا معان اللهم الا ان يتحمل ومعنى البيت علي وان كنت آخر اسار اليك
وقطع الغيافي لمحقوقة انت حقيقا باستجابة دعائي ذلك لما تحقق مسئلته وبا
تعلمي ان كل من قدر الله لك ان يكون على تحقيق مطلوبه فهو موفق اي توفيق لعمل يستتبع
مطلوبه وهذا كالبعض لما على تحقيق مسئلته اي لما قدر ان يعان هذا المراعلى تحصيل
مطلوبه وثق لا مستر ذلك وهو الاسراء اليك قوله محمول على الضرورة جواب
عن اشكال البيت وحاصله ان قوله لمحقوقة خبر ان في قوله وان امرأ فهو صفة جارية
على غير من هي له فالواجب اذن ابراز الضمير وان يقال لمحقوقة انت في اجابة طلبته

وحاصل جوابه

وحاصل جوابه ان الواجب ابراز الضمير الا انه فعل ذلك محافظة على النظم والوزن والكلام
في سعة الكلام وذهب الباقون الى ان قوله ان تستجبني مبتدأ ومحقوقة خبره والجملة
اذن جارية على من هي له اي لاستجابتك دعاءه محقوقة بك اي جديرة ولما كان
هذا مخالفا لما اشتهر من وجوب اسناده الى الذات او لما قال زيد حقيق بالاجابة
ولا تقال الاستجابة حقيقة بزيد نمسكوا بالكلام ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى حقيق على
ان لا اقول على الله الا الحق فمن لا يشد ديانا على وحاصل كلامه هناك ان في الآية وجوها
الاول انه محمول على القلب كقوله وتسقى الرماح بالضياطرة الحمر اي ان ما لزمك
فقد لزمته ولما كان قول الحق حقيقا على موسى عليه السلم كان هو ايضا حقيقا على قوله
الحق الثالث انه مبني على المبالغة كانه يقول انا حقيق على قول الحق واجب على قول
الحق ان اكون قائله والعالم به ولا ارضى الا متمثلا باطلاقه الرابع انه ضمن حقيق معنى
حريص كما ضمن جيجني في قوله اذا تغنى الحمام الورق • يهيجني معنى ذكرتني • انتهى
وانت خبير بانه لا ينبغي ان تعاش ما نحن فيه على الآية او هي مشتملة على الاشكال
فوقع الاحتياج الى دفعه ووجه الاشكال قد تقرر ان مثل حقيق اذا تعدى بعلى يعلى معنى
الواجب واذا تعدى بالباء فمعناه الجدير واللايق وقد استعمل بعلى في الآية فيكون المعنى
واجب على عدم القول والوجوب بهذا المعنى لا تعلق الا بذوي العقول المكلفين فيدخل
على جبار انه كونه عاقلا مكلفا واما من فيه فلا اشكال فيه ولا اشكال في ان يقال الاستجابة
لا تليق بزيد فافهم هذا وعندي انه لا اشكال في البيت اذ يجوز ان يكون ضمير محقوقة لاسم
ان اعني امرأ والباء للصاق كعلامة لا للتانيث ولو سلم فتاويل النفس مستقيم
الاشكالات باسرها والتشعلل عن آخرها ولو قيل المبتدأ محذوف اي لاب حصنه يقبل
دعائه لكان وجها قول او مسكنا • معطوف على منفصلا اي بجعل الفاعل ضميرا منفصلا
ويجعل ضمير استكنا من الاستكنان بمعنى الاستتار وكذا الاكتنان وحقيقته وبصر اياما
بارز امنفصلا او متصلا مستترا الا انه اختصر بذكر الملزوم اعني الانفصال والاكتنان
او الاول ملزوم للبروز والثاني للصوق والاستتار وقوله اما لازما او غير لازم تقسيم
للمسكن الى لازم الاسكنان والى جائزه فهو صفة المذكور او المقدر اي استكنا بالازم
وظاهر كلامه ان القسم الاول منحصر في الاربعة المذكورة وليس بذاك لان اسماء الافعال
بمعنى الامر من هذا القبيل وكذا فعل التعجب اللهم الا ان يقال كل ذلك منزوع الى الذ
فافهم قول وافعل • في الامرفان قلت كيف يكون الاسكنان لازما وقد ورد العطف
على المستتر فيه كقوله لتسكن انت وزوجك فلو لم يصح اسناده الى الظاهر للزم
عطف عليه قلت كونه عطفا عليه ممنوع بل هو من قبيل علفتها ماء وتبنا وذرة وشعيرا

اخوذكرناها في حواشي المطول وفي شرح الكشاف فليطلب هناك قوله الجارية على ما هي له
عدل عن من مع استهاره او المقصود التعميم وقد اطلعناك على حقيقته في مباحث ما ونحوه
او متصلا معطوف على مستكنا او على منفصلا هو المراد والمتصل البارز كما صرح به والمراد بما عدا
الذكور كرم فعلا وفعلوا وفعلا وفعلن وفعلت الى فعلتن وفعلث وفعلنا وتفعلان
وتفعلون وتفعلين وتفعلا وافعلا الى افعلن والحاصل ان جميع المتكلمات والمجموع من
الافعال مطلقا ضمايرها بارزة البتة وجميع المتكلمات والمجموع من الصفات ضمايرها مستترة
قطعا والكل هذه الضابطة على ذكرك منفعلك في مواضع لا تحصى قوله وقد تضمر اي الفاعل
فالعامل مضمر لا محالة حس موقعه وهذه اشارة الى فائدة جليلة وحاصلها ان الفاعل قد تقرر
انه يمتنع حذفه فقد كل موضع ذكر الفعل فذاك وان لم نذكر فان كان قبله شيء يصلح ان يكون
ضمير الرافع راجعا اليه فهو مضمر بلا خفاء وان لم يكن هناك شيء يصلح ان يكون مرجعا للضمير
لكنه معلوم بدلالة القرائن العقلية والشواهد النقلية حالته كانت او مقالية فالفاعل
هناك مضمر والاضمار تنبيه على انه لظهوره او ادعاء ظهوره كانه حاضر مشار اليه غير محتاج
الا الذكر في نوجه الاذهان اليه ولما كان الاضمار خلاف الاصل وكان محتاجا الى امرين
مجوز ومرجح ذكرهما لقوله النفوس وارتفاع اللبس ليكون الاول اشارة الى المرجح او الكون
تنبيها على قوته فهو نكتة والثاني اشارة الى المجوز فان ارتفاع اللبس حصصه وجود قرينة
دالة عليه وقصه الترتيب عكس ما فعل الا ان ذلك تنبيها على ان التوجه الى المعاني ينبغي
ان يكون فوق التوجه الى غيره فليتامل وقد كعل الاول اشارة الى صلاحية المقام للاضمار
والثاني الى وجود القرينة او يجوز ان يكون الامور المذكورة متكثرة فاللبس بضم اللام ملبس
الثوب وبالفتح بمعنى الالتباس والاشتباه قوله لم يذكره الظرف معمول المصدر
قدم عليه توسعا قوله اي ما كان عليه تفسير للعامل المضمر يعني ان في كان ضميرا عائدا اليه
اريد ما كان عليه من السلامة وطيب العيش فقوله عدا متعلق بكان ان كان تامة وبجيره ان كان
ناقصة والتقييد بالنصب تنبيه على انه لو رفع الغد فهو فاعل فلا اضمار هناك قوله
لعمرك الخ السلطان ومانا نبية اريد ما ينفعه في الستر يوم لا يغني عنهم كيدهم وان الظن
لا يغني من الحق شيئا وحذف المفعول تصدا الى التعميم اريد ما ينفع السراء في الغنى شيئا
جاز ان السكت تقال انه لذو ستروة وذو ستر آء اريد كثرة عدد في الرجال وصاحب كثرة في المال
وخصص الغنى تنبيها على ثبوت الحكم في الدنيا بالطريق الاولى لانه ذو فوه وشوكة وضمير
خشرجت للنفس والاضمار تنبيه على شهرتها وهو المقصود بالبيت ههنا وخشرجه المريض
صوت سرعته في خلقه كذا في الاساس مصراعان مائلة حاسم كما ذكرنا وضمير بها للعصر
خشرجت واذا ظرفية عاملها ما بعدها ويوما ظرف عامله خشرجتا وشرطية جوابها المحذوف

الى كان

اى كان ما كان وقوله اى النفس تعيين للفاعل المضمر المعلوم بالقرينة ويجوز ان يكون ضمير
خشرجت لمصدر الفعل اذا وقعت الخشرجة على نمط الغد تقطع على ما صرح به صاحب الكشاف قوله
ومنه اى من قبيل اضمار الفاعل وتبه بذلك على ان جملتا اى بين الاية وما قبلها فرقا واليه
الاشارة بقوله فتين قرا بالنصب وقوله اذا الاخر تفسير للفاعل المضمر والتقييد بالنصب
تنبيه على ان الاضمار غير متعين على تقدير الرفع اذ الفعل اذ ذاك مسند الى السبي المرفوع او لفظ
بين من الاضداد على معنى تقطع وصلكم وسر وعلى ظاهره ان الاضمار غير متعين على تقدير النصب
ايضا لان هناك احتمالين اخرين الاول انه من قبيل الاسناد الى المصدر اذا وقع التقطع بينكم
على نمط قوله جمع بين الشمس اذا وقع الجمع بينهما وقولهم لقد حيل بين العير والنزوان كما
سيجيء الاسناد الى المصدر باب واسع كذا في الكشاف الثاني ان بين فاعله وان كان
منصوبا صرح به الاخفش فعال في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ان بين فاعل يفصل الا انه ناعين بالنصب
الا الرفع محافظة على حاله من النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى وتساوين
ذلك فان لفظا ودي مبتدا مع انه منصوب وبهذه قاعدة غريبة فعليك ان تحفظ عليها
جدا قوله وفي المثل في موضع الجر لقوله لم خلفت والاولى ان الجر محذوف والظرف
حال عن ضميره اى ومنه فلم خلفت حال كونه معدودا من جملة الامثال او الملغز ويضمر في المثل الذي
هو هذا وهذا اظهر وقوله اراد اللحمة تفسير للفاعل المضمر في خلفت لدلالة القرينة على تعيينه ومبنى
الكلام على ان كثرة اللحمة اوخلو الاعجار واقع في الاعتبار والى هذا اشار المبداني
في مجمع الامثال انه قال لم خلفت لحيتي ان لم افعل هذا ان هذا مثل يضرب في الخلابة والخداع
والمكر ارادة الرجل لمخادعه قوله ومتى كان ضمير الخ فرع مرجال الفاعل بملاحظة اظهاره واضماره
فاراد ان يبين حاله بملاحظة تذكيره وتانيثه لزم التاء في فعله جواب متى والمراد بالفعل
الفعل المتصرف او لو لم نكن كذلك فلا لزوم فتامل نعم يجوز الاقتران فقوله كم يوجد قائمات
مثال للمؤنث الحقيقي اذا كان مفردا او التثنية فاما مثال للمؤنث الحقيقي اذا كان مثنى
والشمس طلعت مثال للمؤنث غير الحقيقي وقوله الا اذا تعذر استثناء من قوله او بارزا
المستتر يريد انه اذا تعذر لحاق التاء فلا لزوم هناك والتعذر في الضمير البارز للمخبا
كونه مخبا فان ضمير المخاطب يمنع لحاق التاء كذا افاده المص لكنه ادعاء والكثير النسخ خال
عن ذلك قوله ومتى كان الخ معطوف على الشرطية الاولى بغاء اذا كان الفعل وما
في حكمه مسندا الى الظاهر فان كان مؤنثا غير حقيقي جاز التذكير والتانيث لوضوح
حال الفاعل به لدلالة الصيغة المذكورة بصريحها او التزاما وان كان مؤنثا حقيقيا فالتانيث لازم
الا وقت استناد الفعل الى المؤنث الحقيقي نحو له على الفعل صفة للحقيقي على نمط كسر
الحمار بحمل اسفارا وليؤيده ما وقع في بعض النسخ الاعند حقيقي على الفعل وقوله من

طيبتي

هناك الى قوله الا ان يقال لم يجز ان
عند الحقيقي لان الاشارة بقوله لم يجز ان

الآدميين صفة بعد صفة اى كائن من الآدميين فان قلت الموت من الآدمى للملوك
الا حقيقيا فالتقييد بالآدمى كاذب فالتقييد بالحقيقى بعد التقييد بكونه آدميا ضائع لا
طائل تحته قلت لو سلم جميع ذلك فالملازمة ممنوعة لامكان الحتى المتكلى وباجملة فقد
احترز بكل قيد من القيود عن شئ فالحقيق احترازعن نحو طلوع الشمس والايلاء احترازعن
نحو حضر القاضى اليوم امرأة والآدمى احترازعن نحو سار الناقة فالمثال الجامع للقيود
كلها نحو عرفت المرأة وظاهر كلام المص لعدم اعتداده انه لا يجوز ان يقال جاء فلانة وحكى سيبويه
عن بعض العرب قال فلانة استغفاء بان بنت الظاهر عن علامته وانكره المبرد وجهه
الله والوجه للانكار اذ هو نصه وامين قوله وان كان المختار لحوق التاء بالفعل
فى هذه الصورة الخ وضعفه ابن الحاجب لعدم اعتداده بانه كيف يكون اللحوق مختارا والغرا
متفقون فى قوله تعالى وجمع الشمس والقمر على ذلك وهم لا يتفقون على غير المختار قوله
والارض انقل ابقالها البيت لعامر بن جوين الطائى وقيل للخنساء وما قبله وجارية
من بنات الملوك تفعفعت بالخيل فلكى لها الكرفئة الغيث ذات الصبير
تاتى السحاب وتاتالها فلا مرنة ودق ودقها ولا ارض تقل ابقالها التفعفع
التحريك بالخيل ارباب سال الخيل والخيل الفرس والجمع خيول والمكى المحال معروف وفى معناه
المجول والمجال والكرفئة السحابة والصبير الابيض من السحاب واضافة الكرفئة
الى الغيث من قبيل اضافة السبب الى المسبب وذات الصبير صفة للغيث او
للكرفئة والمستتر فى تاتى للصبير وهو مأول بالسحابة ان اتت الصبير والا فعلى اى
مأتى الصبير السحابة التى هى الكرفئة وبتاتالها من الايتيال افتعال من آل الاصل اله
اراصله فمعناه الاصطلاح مع المبالغة قال اصله أوتل قلب الواو الفا التحركها
وانفتاح ماقبلها وايتال اصله ايتيال بالهمزتين قلبت الثانية با، لكراهة ايمان والصبير
مع انه مضارع مجرد عن العامل اللفظى محافظة على المشاكلة فى اللامات وقد يجعل مرفوعا
على الجوار بالواو والمزنة السحابة والودق القطر من ودق يدق ودقا والبقلت
الارض صارت ذات بقل وابقالها مصدر مضاف الى ضمير الارض او الكرفئة على حذف
المضاف وكذا ضمير ودقها للكرفئة والواو فى وجارية واورت وضمير الخطاب فى
تعفعفت للمضى بمدح الخنساء اياها صخرا بخطبة اياه فاطمة وورب جارية من
بنات الملوك حركت انت فلكى لها بارسال الخيول للغارة على اهلها فلما ارسلها
هربت الجوار فسمعت فلكى لها تعفعفه ثم شبهت عدوها عند فرارها بمضى الكرفئة
فقالت هى فى عدوها كسحابة غيث ذات سحاب ابيض واعتبر ذلك فالابيض
اسرع مأتى السحاب وكثفها وصلبها بانضمامها اليها فلا مرنة قطرت مثل قطرات تلك

الكرفئة

الكرفئة او هى اكثر قطرا واغزر سطرا من كل مزنة ولا ارض ابقل ابقالا ارض تلك
الكرفئة لان ماءها اكثر او نقول نسبة الممدوح بالسحاب فى التحريك والذاهب
والمنهوبات بالغيث يقول انك قد حركت بارسال الخيل فلكى لها مثل تحريك
الكرفئة الغيث وكما ان الكرفئة محركة للغيث على وجهها المخصوصة من السرعة
والقوة والغلبة مع السائق فى الحركات كذلك ممدوحنا هذا وكما انه لا سحاب
يقطر مثل قطر الكرفئة هذه ولا ارض يصير ذات بقل مثل ارض تلك الكرفئة
كذلك لا ذاهب يذهب مثل ممدوحنا هذا ولا منهوب مثل سهوبنا ذاك فانظر كيف
كيف يقول بارسال الخيول ونهب المجهول مما يأباه العقول فلت هذا مبنى على عاد
من وصف السيوف بالسل والانسلال والعمل بمكمن النبال من غير انه لاحظوا
جراءة الابطال ومن هذا القبيل وصف الرعال بالارعال وكفاك شاهدا على الجملة
قوله من قال لكاد سيوفه من غير سل تجذ الى رقابهم انسلالا لكاد قتيله من غير رام
تكن فى قلوبهم النبالا وقال ابو الطيب لكاد يصيب الشئ من غير رميه وسركن الجا
والسنى لا تغادر الكواعب حاسرات يثلن من الغداة من استغنالا
اراد ان سعادة الممدوح وعلبة دولته بلغت الى ان قتيله قد رمت اعداءه
بالنبال وصيب من غير رمى وكذلك حال السيوف فى الانسلال ومثله حال الخيول فى القتا
فقد تشن الغارة على القبائل فتبرز الغدارى منهم سافرة الوجوه بادية الاطراف
قد وضعت فى اطراف الثمام انفسها وجعلتها عرضة لمن تاتى ان ساوليا اولا
العدة التى كانت هى الاذاس اجرت عليها تلك الاوصاف على ان وصف الشئ بوصف
صاحبه باب واسع فى العربية وحذف المضاف فى الفاشائع وباجملة ففى هذه
الجمل اشتاء، دالة على الغرض فان قلت اضافة الكرفئة الى الغيث بعد توصيفه
بالصبير شئ لا تعرف قلت هو من قبيل قولهم معدت مثل فعود زيد
القرفصاء كيف وقد جعل الله النفوس على التصبير بعد الابهام مشعوفة وجعل
هذه الصيغة عندها مقبولة او المراد التاتى بيان لان الصبير بهذه الصفة من الانعام دون
منه والمرام وقد يروى ولا ارض انقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة من ابقالها الى التاء على نمط
قد افلح قوله متاول يعنى انه وان ترك التاء تذكيرا فى ضمير الفعل المسند الى الارض وهو مؤنث
غير حقيقى والواجب تانيث الضمير لانه متاول بمصدر مؤنث غير ظاهر بجعل الارض فى معنى المزنة
او المكان فالمؤنث اذن مذكر بالتاويل وفى قولهم انثه كما يؤنث فاحشة الذكر مؤنث بالتاويل
فلذا سماه علة فان ضمير احشها راجع الى الكتاب تاويلا بالصحيفة فلكى ان الاصمعى حكى
عن ابى عمرو بن العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب اتته كتابى فاحشة ما ثقل له

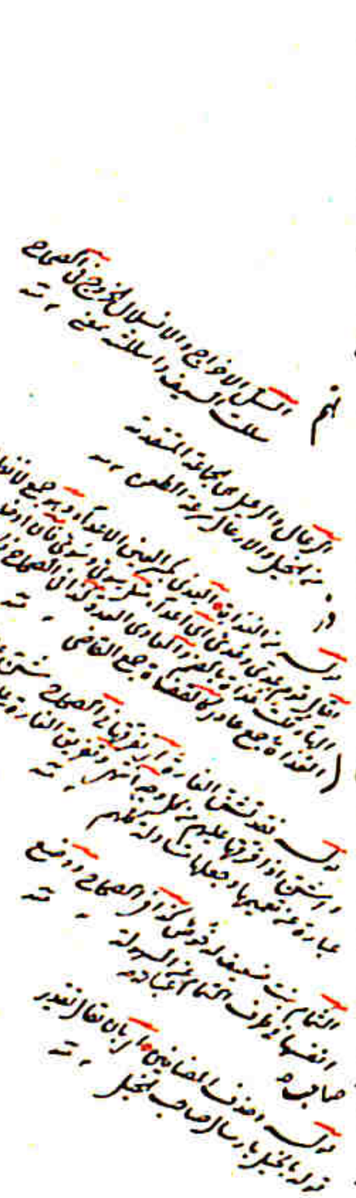

القول اسم كتابي والكتاب مذكر تقول الاعرابي البس صحيفة نعلك بالنصب بفتح اللام
وضم العين المعجمة قال الاحمق هاؤل الكتاب بالصحفة كما ترى فانث فعله او لا
والراجع اليه في احقوها ما بينا وروى انه قال هلان جاءته كتابي فصغرها ومن هذا
القبيل قول ذي الرمة تعب زورق البلد قد انت نعت او المراد بالزورق
السفينة وهي الناقة او الناقة وبالجملة فنظائرها هذا النوع كثيرة جدا وباب التاويل
مفتوح قوله والمؤنث الحقيقي اشارة الى تفسير المؤنث الحقيقي بعد الاشارة
الى احكامه واحواله وتقييد الذكر بالحيوان دفع للنقض بنحو الانثى من النخل فان باعتبار
ذكر امنها وتانيثه غير حقيقي فلو لم يقيد التعريف بالحيوان لانتقض بذلك وقال البعض
اكابر المحققين والاولى ان يقال والحقيقي ذات الفرج من الحيوان لانه يكون عقلا
ان يكون حيوان انثى لاذكرا لها وضعفه ظاهر لان كلامهم في المؤنث الذي هو معتبر
بحسب الاستعمال والوجود ومثل هذا المؤنث وان جاز عقلا الا انه غير واقع فطرة و
واستعمالا على ان مرادهم بذلك ذات الفرج من الحيوان الا ترى عبروا عنه بذلك تعبيرا
عن اللازم بالملزوم تنبيها على فائدتين احديهما ان مرادهم المؤنث الحقيقي ذات
الفرج من الحيوان وثانيتهما ان مرادهم بالمذكر الحقيقي حاله وذكر الحيوان اذ المؤنث
الحقيقي مقابل للمذكر الحقيقي والمؤنث الاصطلاحي مقابل للمذكر الاصطلاحي فقوله وغير
الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح تقسيم للمؤنث الى قسمين حقيقي وهو ما ذكر وغير حقيقي
وهو ان يكون تانيثه راجعا الى مجرد الاصطلاح بمعنى الى اتفاقهم على تانيثه فلا يستلزم
الا مؤنثا كالشمس والدار والقدر والدار قال ابن الخباز امثال هذه المؤنثات
ليس تحت تانيثها معنى يقصد وانما جعلها مؤنثات بحسب الاستعمال والاعتبارات
اللفظية التي حكمنا عليها بانها مؤنثة قوله فمنه اي من غير الحقيقي ومقدرة بالفا
او هو تفصيل للقسم الثاني وضمير هو للشيء الدال على تانيثه اي كونه جمعا شتى دل على
تانيثه لان كل جمع مؤنث ومنه قول بعض الافاضل ان قوما تجمعوا وبجزلي تحدثوا
لا ابالي بجمعهم كل جمع مؤنث وكذا اخواته فان كون الالف في آخره او الالف زائدة
فيه شيء دال على تانيثه وكل منهما وان كان شيئا في الكلمة دال على تانيثه الا ان هذا
لا يقدح في كون المضاف اليهما ايضا شيئا دال على تانيثه وقد يقال ضمير هو
للفي لفظ شيء دال على تانيثه فيلزمه ان ويل في الاخبار فقوله غير ما جمع بالالف والتاء
او استثناء والتقييد بذلك تنبيه على ان الجمع بالواو والنون ليس كذلك يعني ان
كونه جمعا هناك ليس شيئا دال على تانيثه فلا يجوز قالت المؤمنون وقالت المسلمون
وهذا امر يرجع الى الاصطلاح والسر في ذلك على ما ذكره القوم ان لفظ المؤنث في هذا

الغرب محفوظ بتمامه فلم يجوز وا تانيثه احترازا عن لفظ البين اذ ليس من هذا الباب
لان مفرده وهو ابن غير محفوظ فيه فيجوز تانيثه قال جار الله وتانيث الجمع ليس بحقيقي
وذلك لتسع فيما اسند اليه الحاق العلامة وتركها تقول فعل الرجال والمسلمات
وفعلت الايام وفعلت ومفعت واما ضميره فمقول في الاسناد اليه الرجال فعلت وفعلوا
والنساء والمسلمات فعلت وفعلن وكذلك الايام وعن ابي عثمان الجرمي تقول
الاجذاع انكسرن الاولى العدد والجذوع انكسرت وتقول الخمس فلكن والخمس عشرة
فلكت وما ذاك الا بضرب من التاويل انتهى وقال الشيخ الامام برهان الدين المطرزي
جموع الكثير كلها مؤنثة تانيث المؤنث المجازي وانما انث مثل هذا الجمع لانه تانيث
الثلثة في اثنة فان للواحد كالتانيث للتذكير واما الجمع بالواو والنون فلم يؤنث
لوجهين الاول ان المفرد فيه سالم وهو مذكر فكما لا يقال في هبت بزيد لا يقال في هبت
زيدون الثاني ان هذا الجمع مختص بالعقلاء فله نوع شرف وفضل على غيره والتانيث
ينقص وهذه له فالوصفان متنافيان ثم لا يخفى ان الجمع بالواو والنون اذا اطلق
فالمسارع الى الفهم منه ما كان جاريا على القياس ومستعملا فيما هو اصله وهو ان يكون لمن
يذكر اعاقلا على ما عرف في صدر الكتاب فنحو بنون وسنون وبنون اذ في خارجة
بجمر وصفت عليه سنون وانت عليه سنون وحضرت بنون فلا حاجة الى تقييد المستثنى
بقيد تخرج مثل ذلك كما توهم وفي الكلام تنبيه على ان تانيث الجمع انما هو لكونه بمعنى
الجماعة قوله مذكرا كان واحده الخ متعلق بالمستثنى منه لا المستثنى يعني ان
الجمع الذي يجمع بصيغته وهو انه مؤنث بتاء وسلم معنى الجماعة لا فرق فيه بين ان يكون واحده
مذكرا حقيقيا كالرجال فان واحده رجل فيجوز جاءت الرجال وبين ان يكون واحده مؤنثا
حقيقيا كالمسلمات او غير حقيقي كالغرفات وترك التقييد به اذ هو مفهوم من الكلام
بالطريق الاولى على ما لا يخفى قوله سعلت تاء في الوقف اشارة الى تغيير تا
التانيث وذكر الانقلاب احترازا عن مثل نبات ونبات لكنه ترك لوازم القيود
فالاولى ان يقال او هبة في آخره تاء زائدة مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء في الوقف قوله
والوزن فعلى الخ جملة حالية وذو الحال ضمير منصورة ورابعة رفع صفة منصورة تاء
نصب حال اخرى والطرف اعني بفتح الفاء ينبغي ان يجعل صفة فعلى كمثل الحمار يحمل
اسفارا او مثاله شعبى لموضع وارطى لنبت واصيه وهذا الوزن مختص بالف التانيث
المقصورة فالواو في هذا الوزن لم تات في كلامهم الا اسما قوله او سكونها اي
بفتح الفاء وسكون العين وهذا القسم ضربان اسم وصفة والاسم ضربان مصدر كالبشرى
والرجعى وغير مصدر كالبهمى للبيت والحبنى والارطى وخزوى لموضع وسوما كحزوى

وبالعقق لونا وبالخليصا، واما الصفة فنحو حبلى وخنثى وزبى والكل العها
للتانيث لاغير قوله مطلقا قيد لكل من الاخيرين اذ الاول اسم فقط لم يجئ
صفة ولا مصدرا كما ذكرنا بخلاف كل من الاخيرين اما الاسم فكما ذكرنا واما ان ثبت
فلانقسامه الى الاسم كما قبلي الموضح وقد قرئ في روضة كذا في الاساس وبرد الى نهرد
والى الصفة كجمزى حمار حمرى اى سريع وبختى ناقة بختى اى خفيفة السير وبالجملة
فالمقصود ان هذين الاخيرين اسمين كانا او صفتين من قبيل المؤنث الاصطلاحي
وان الفهما للتانيث البتة لايجوز ان يكون للالحاق بخلاف ماذكر بعدهما فانه يجوز
ذلك اذا ان وفى كان معنى الاطلاق انه لايختص هذا الحكم بحال دون حال وكان الوزن
الاول اسما لاغير وجب ان يكون الاطلاق قيدا للاخيرين دون الكل فالقول بانه
قيد للكل او للاخيرين سهو اذ لاجهة للتخصيص كما لاجهة للتعميم فتامل قوله يصح الفا،
اى في الاول او كسرها اى في الثاني وسكون العين اى فيهما جميعا وقوله اذا لم يكن
الف للالحاق قيد لكل من الوزنين يريد انهما انما يكونان من قبيل المؤنث الاصطلاحي
اذا كان الفهما للتانيث حتى يكون مؤنثا واما اذا كان الفهما للالحاق فلا وجه للباب
فلا وجه لعدهما من قبيل المؤنث والحاصل ان الاوزان المذكورة ههنا خمسة فالبلبة
الاول مؤنثة البتة والفها للتانيث البتة والاثنان الاخيران يجيئان مؤنثين فيهما
الف للتانيث وغير مؤنثين فيها الف للالحاق وتسمى القسم الاول مختصا والثاني
مشتركا كما قال جار الله والاثنية التي يلحقها الف التانيث المقصورة فيريد بان مختصة
بها مشتركة بين المختصة بفعلى كبشرى ومنها بفعلى كجمزى ومنها بفعلى كشعبى ثم قال
ومن المشتركة بفعلى ومنها بفعلى ثم فصل كلا منهما فقال اما الاول فالتي الفها للتانيث
اربعة اضرب اسم عين كسلمى اسم جبسة ورصوى جبل بالمدينة وعوى لمنزل في مناز ل
القوم واسم مغنى كالدعوى والزعوى والنجوى واللوى ووصف مؤنث كالعظماء والعظمى
والكرى وجمع كالجاحى والاثرى والتي الفها للالحاق نحو ارطى وعلقى لقولهم ارطاه
وعلقاه واما التي قلنا الفها للتانيث ضربان اسم عين مؤنث كالشيزى والبوقلى
وذفرى فمن لم يصرف جمع كالمجلى والظربى فمن جمع المجل والظربان ومصدر كالبذكرى
والتي الفها للالحاق ضربان اسم كبغزى وذفرى فمن صرف وصفة نحو رجل كيفى
وهو الذي ما كل وحده وعزمى عند ثعلب وسيبويه لم تبه صفة الا مع التاء نحو
عزهاة قوله او فوق ذلك معطوف على رابعة اى الف زائدة مقصورة
فوق الرابعة قوله نحو سفرجل وحبطى فان الفه للالحاق بسفرجل وتخصيص الالحاق
بسفرجل مبني على ان انسه الخماسي لما كانت اربعة نحو جحرش وقد عجل وخزعبل

وسفرجل

وسفرجل وامتنع الحاق نحو حبطى الا بسفرجل لان ما قبل الالف مفتوح لاغير وما قبل
ما سوى سفرجل مكسور او ساكن بين الالحاق به كذا نقل عن المص لحه الله ولما
كان نحو قبعثرى مما الفه فوق الرابعة ومع هذا الفه ليست للالحاق اذ لا
سداسي يلحق به ولا للتانيث لوجود فبعثراه استشباه المص لحه الله بقوله
الا نحو قبعثرى ومكتئى فان كلا منهما وان لم يكن الفه للالحاق الا انه ليس من
الباب ايضا اذ ليس للتانيث ايضا قوله ودليل انتهاء اى ان الالف الرابعة
كانت او فوقها ليست للتانيث وفيه نظر اذ لو لم يكن الالف في هذه المذكورات
للتانيث لامتنع عدها من قبيل المؤنث الاصطلاحي على ان المص لحه الله جوز كون الف
التانيث فيما سبق وبالجملة فقد اقام على ذلك دليلين الاول لحوق التاء نحو ارطاة
وعلقاة ونحو ذلك فلو كان الف التانيث لزم اجتماع علامتي التانيث في كلمة واحدة
وفي شرح كتاب الامام ابن جني وللزم ان يقبح علامة التانيث حشوا وهي لا يكون الا
طرفا الثاني صرف الاسم استعمالا فلو كان الف التانيث لوجب كون الاسم غير منصرف
قطعا نحو علقى ومعزى فانها هكذا استعمالا منونين وللمص لحه الله قد يثبت القول بالصرف
وليس بذاك او هو مختلف فيه صرح به جار الله وقد سبق قوله نحو علقى تمثيل للاسم المنصرف
والظاهر ان احد النحويين مستدرك الا ان مثله شايع سيما في عبارات المفتاح فكان الاولى
مخم او المقصود الشكر وزيادة التعميم وقد يقال المقصود اظهار كون صرف علقى ومعزى والا
لم يستقم الكلام ضرورة انه تمثيل لعرف الاسم فنحو ذفرى الاول مرفوع خبر مبتدا محذوف اى
هو نحو علقى وضمير هو لعرف الاسم وفي الثاني مجرور وانث خبر بان وعود الضرورة لابد لها
من دليل وكيف والضرورة تعود ما فليفهم قوله واما ممدودة معطوف على
مقصورة وقوله والوزن تمامه جملة حالية كما سبق غير مفتوح اى الفا، مكسورا او مضموم
نفى اللفظ اقتصارا وتصريحا بالمراد اذ ما بقي بعد ذلك الا مفتوح الفا، نفيه تنبيه على انه
من قبيل المؤنث الاصطلاحي وان الف للتانيث بخلاف هذين فان الفهما ليس للتانيث
بل للالحاق فلا معنى لعدهما من قبيل المؤنث الاصطلاحي صرح بذلك جار الله قوله
فان الفهما للالحاق تعليل للاشتراط فالاول نحو جوبا، بكسر الفا، ودوبة مدود مع
الشمس مستقبلها فهو ملحق بقوطاس والثاني نحو خنوا، لبنت فهو ملحق بقوطا وامثالها
غير مصروفين فهو مفصل في المفصل فليرجع اليه قوله ومنه اى من غير الحقيقي بالجر
كذلك اذ ليس في لفظه شيء يدل على تانيثه حتى يوقف كونه مؤنثا بهذه العلامة فوجب
الرجوع الى التصغير حتى يعرف حاله والى صفته والى فعله اما الاول فلان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها واما الاخيران فلان كلا منهما مغير لحاله والكل علة للعلم

صح حاشية في المفصل وغيره

فلا دور والامثلة مذكورة في الكتاب على الترتيب قوله ويجئ الفاعل انتقال الى بحث آخر وخروج عن مباحث الثابت ورجوع الى ما كان فيه وهو بحث الفاعل وحاصله ان الفاعل قد يكون مذكورا في الكلام ورافعه محذوف والغرض منه التنبيه على ان حذف الفاعل وان كان ممتنعا الا ان حذف رافعه جايز بقوله ويجئ الفاعل الخ يجئ في الكلام فجيئه في الكلام عبارة عن كونه مذكورا فيه والجملة الخ ورافعه مضمر حالة اورد اضمار الرافع بالجملة الحالية اشعارا بتبعيته وكونه مستطرادا او تنبيها على انه هو المقصود الاصلي والغرض الاولي فافهم واختار الاضمار على الحذف جريا على ما سبق في مبحث الكتاب من الفوق وعلة اي على تقدير السؤال فيمن قرأ اي بسبح والتقييد بما ذكره انه لو قرئ بكسر الباء على لفظ المعروف فالرافع مذكور لا مضمر وقوله ان سبحه رجال الخ صحيح بالرافع المضمر واما الفعل الاول فهو مسند الى الظرف الخ له لا الى فيها ولا الى بالغدو كما زعمه المص لجواز ما ذكره وفي الكلام تنبيه على ان الاسم المذكور فاعل لا مبتدا واما ان انهما اولى فقد حققناه في شرح الكافية فلا تغفل عما قلناه فانه راجح اليه قوله ويلزم ذلك ذكر اضمار الرافع جوازا في اول ان مذكره وجوبا وذكر في مواقعه اربعة الاول هل والثاني اذا والثالث لو والرابع ان والثلثة الاخيرة ظاهرة لان كلا منها لكونه شرطا لابد ان يدخل على الفعل واما هل فهو ايضا تقتضي الفعل واذا دخل على الاسمية قالوا يجب ان يكون خبرها ايضا اسما اذ هي لما رأى الفعل حسن الالف الذي الوف وتدارك السابق المعهود فلا ترضى تخلل الفصل خلافا اذا لم يكن هناك فعل فانها تستلف اهلة غنه فالتقدير في الاول هل خرج زيد وفي الثاني اذا انشقت السماء وفي الثالث لو لطلعتي ذات سوار وفي الرابع ان لان ذو لوته قوله ولو ذات سوار الخ السوار الحلية ولا يكون الا للاحرار روى ان حاتما الطائي أسر في بلاد غسترة فانفق ان غاب عنه الرجال وبقي مقيدا مغلولا بين نسائهم ثم انفق اهن ارتحلن معه فلما وقعن في الفيافي ادركهن الجوع وكان من عادة بني هلية اكل الفصيد في المخمصة فقال حاتم افككن عني الغل لاقرد فقعلن فنزل عن الناقة ونحرها فسئل عنه فقال هكذا افردي انه فلطمتني جارية بافعل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لوجوه لطمتني لاحملت وصبرت فجواب لو محذوف الفصيد دم الفصيد وقوله لاقرد اي لا افصد وقوله فردي الخ صحيح بقلب الصاد زايا مع الدال اذ هو لغة حالوفة عندهم وقوله انه وقف على انا بالفا نائبا للضمير المجرور في فردي لا بدل وروى ان اصل ان امراة عاطلة كانت في نساء حوال فلطمت رجلا فقال ذلك والمثل لضرب لكريم لضربه دنيا فلا تغفل

على احمال

ثم حالة بازيد

على احتمال خلة وفي اصل المثل ان امراة شريفة لطمتها امة عاطلة فقالت في ذلك وبالجملة فمعنى المثل ما ذكرناه والمعنى لها ان علي او سهل عندي اذا لطمت واصلمت فلو هن شريفة ومسى الكلام على ذلك ولو جعل للتمني لما احتيج الى ذلك قوله وان دولوته لانا البيت من قصايد الخماسة من قصيدة مطلعها ومطلعها لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوته لانا والقصيدة لرجل من بلعنبر بن تميم يقال له قريط وبنو مازن قبيلة منهم الشاعر وبنو اللقيطة قبيلة اخرى كانوا استباحوا ابل الشاعر واغاروا عليها ولم ينصره قومه بنو مازن ولام لقام جواب قسم محذوف تقال قام بالامر اذا تكفل والمعشر اسم للجماعة لا واحد له من لفظه وقال الخليل المعشر اسم لجماعة امرهم واحد خشن وخشن جمع والحفيظة الحصلة التي يحفظ عليها او الحمية وهي الغيرة واللكنة بالضم الضعف والاستكراه وبالفتح القوة ومعنى البيت لو كنت من قبيلة بني مازن لم تستبح هؤلاء القوم وهم بنو اللقيطة ابلي ولم يحموا ابلها اغاراتها اذن والله لقام بنصري ويكفل به قوم اشداء على الاعداء او افضل ان لان الضعيف يعجز عن القيام والكفاية بالمهام والغرض التهييج والحث على ان يشغل قومه بكفاية مهمه وهذا الطريق المسلوك او خلق التهييج وارون ما الحريض من التصريح قال الامام المرزوقي قوله لم تستبح جواب لو وفائدة اذن انه اخرج البيت الثاني مخرج جواب قائل قال له ولو استباحوا ماذا يفعل قومك بنو مازن فقال اذن لقام بنصري قال سيبويه اذن جواب وجزاء وهذا البيت جواب لهذا السائل وجزاء على فعل المستبح ويجوز ان يكون لقام جواب لو كانه اجيب بجوابين وهذا كما يقال لو كنت جوادا لاستحقت بالفعلة العبيد اذن لاستحقت بالفعلة الاحرار ولو ذو لوته روى بفتح اللام او الضعيف مهان ابدا والواجب ان القوي لان والرواية الصحيحة ضمها وهو تعريض بقومه لسعقصوا اي سوءوا النصرة ولان يكون ظرفا للبيت متناولين لمعنيين معاملين احسن من ان يكونا مفسدين لمعنى واحد انتهى فان قيل ان جميع السلامة لا يجوز تانيث فعله بخلاف جمع التكسير يقول قام الزيدون ولا يقول قامت الزيدون ويقول قام الرجال وقامت الرجال فكيف يقول لم تستبح بنو اللقيطة اجيب بوجوه الاول ان المسند اليه هو المضاف والمضاف اليه مؤنث فاعتبر التانيث في الاول على نمط قولهم سقطت بعض اصابعه وقد جاء عن العرب تلقيط بعض السيارة وقال لونها ناعمة الناظرين واسندوا اذا بعض السنين اي كفى الايتام فقد آب اليتيم واسندوا الدمى الرقم مشين كما اذا امتزت رماح تسفهت اعالينها مر الرياح النواسم فان تسفهت والفعل مرابا ح

فتنى

لانه مضاف الى المؤنث اى انه محمول على المعنى كانه قيل بهذه الجماعة كذا فى شرح اللمع للامام
ابن جنى وعندى انه لا اشكال ههنا لان بنو اللقيطة اسم قبيلة والمعنى الاضافى غير مراد
بل المراد المعنى العلمى وهو القبيلة ولو سلم فقد نبهناك فى مباحث التأنيث على ان الجمع
بالواو والنون اذا كان علما يعامل معاملة الجمع وان لم يكن لفظ المفرد فيه محفوظا تبعا
لحكم الكثير والقوم يصرحون بان لفظا بنون من هذا القبيل وانه يجوز تأنيثه تبعا
للكثير قوله ومنه اى مما لزم فيه اضمار الرافع والفصل تنبيه على ان بينه
وبين ما سبق فرقا ما اولا فلان المضمر غير المذكور المفسر وثانيا فلان ما المفسر
فيما سبق بعد الفاعل والمفسر ههنا نفس الفاعل وكلام المص لعله تنبيه جلى على ذلك
وقد يقال الفرق ان هذا مخصص بما بعد لو والفاعل مبدأ خبره جملة المركبة
من الشرط والجزاء اى اذا كان عامل الشرط او الجزء الشرط واذا ظرفه وذكر او تنبيه على ان
احدهما كاف فى الالتزام قوله وهما للمدح العام اى موضوعان لذلك والمراد بالعموم
الشيوع فى كل خصلة محمودة او مذمومة وظاهر كلام المفتاح ما يأتى اليه لانه قال لكونهما
للمدح العام والذم العام الشايعين فى كل خصلة محمودة ومذمومة المستبعد تحققهما
او الصلوح لكل بالجد ويذم والسكوت عن الدلالة على البعض بالجملة فالمراد العموم
بعد ملاحظة وصف الغالب حتى ان مثل نعم الرجل زيد معناه المدح بجميع خصال الحمد بكمال
الرجولية فقوله اسناد حال من المدح والذم اى انهما موضوعان للاسناد ذلك ورد على
ظاهره انه يلزم ان لا يكونا فعلين اذ لفقد الدلالة على احد الازمنة اللهم الا ان يقال
ان هذا بمنزلة الوضع فلقائل ان يكون الفعل والنكرة المنصوبة اعنى ان يكون مفرده
او مضافه اضافة لفظية موضحا بلفظ المفعول صفة مضمرا او خبر بعد خبر باسم معرفه
متعلق بالايضاح وخصه بالذكر جريا على ان الاصل فى البيان والايضاح هو المعارف
وان كانت النكرة المخصصة ايضا كافية فى هذا المعنى لان التعريف شرط كما توهم
مرفوع بجملة مسا تيك بيانها مجانس له اى للمضمر بان يكون مسندا فاعليه وقد جعل
المجانسة اعم منه ومن الموافقة فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث او مظهرا
معطوف على مضمرا لام الجنس مشوب بان اللام للجنس للعهد الذهنى كما ذهب اليه ابن الحاجب ولا
للاستغراق كما ذهب اليه غيره او مضافا اليه اى الى المعرف باللام او الى المضاف الى
نحو نعم وجه فرس غلام الرجل والاول اكثر موضحا صفة مطهرا او خبرا ثم ظاهر كلامه مشوب بان المخصوص
يجب ان يكون بعد الفعل وليس كذلك لان ذلك ليس بلازم بل يجوز ان يتقدم المخصوص
على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل صرح بذلك صاحب المفتاح وغيره قوله نحو نعم رجلا زيد
شروع فى الامثلة قد ذكر الامثلة على الترتيب المذكور فالاول مثال لما فعله مضمر مفسر بنكرة

منصوبة موضحة المضمر باسم معرفة والثانى مثال لما فاعله مظهر معرف بلام الجنس والثالث مثال
لما فاعله مظهر مضاف الى المعرف باللام وعلى هذا الترتيب اشكل المؤنث فلا فرق بين
الموحد والكافر حتى لم يقصد فيه معنى الحدوث فيكون نصا فى مقصوده وهو ان اللام
لام التعريف بخلاف الضارب وكونه فان لامه اسم موصول بمعنى الذى ومع ذلك فالاولى
ذكر الرجل مكانه قوله وفى المؤنث نعمت ليه وهو مع سائقه ربما تشعر بانه يجب تأنيثه
اذا ذاك اذ الفاعل مؤنث وليس كذلك لتصريحهم باتفاق اهل المصرين على ان نعم وبئس
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث على الاظهر الاغلب لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف بكيف
يستقيم الحصر والاختصاص سوى المنع اعنى منع الحصر او معنى الذكر مستند بقوله تعالى بئسما
يأمركم به ايمانكم ان كنتم مؤمنين وبان امر التذكير فى كان ظاهرا مشهورا تركه اذ هو امر يعرفه الكل وقد
يدفع بان شبه الحرف للمنع دخول التاء الا ترى الى لات ونمت وربت ولعلت
وليس شئ منها اولا فلان ذلك خلاف القياس والتعليل على خلاف القياس خلاف
القياس وثانيا فلانه بعد تسليم الاتفاق ليس لمن تكلم فى دليلهم والتمثيل بقوله
نعم الصاحبة مبنى على الاعرف الاشهر وهو ان نعم وبئس جامدان لشبه الحرف فجاز ذلك
وان كان المسند اليه مؤنثا حقيقيا بالفعل من الاوصاف نفى كلامه وهى على اللغتين
على ان المفهوم من الصاحبة ذات موصوفة بالصحبة والصاحبة بهذا المعنى لا يلزم
ان يكون حيوانا قوله وفى التثنية والجمع اى قد يكون الفعل المضمر مفسرا بتثنية
نكرة وبجمع منكر نحو قوله والرجلان مثال لما فاعله معرف ومثنى وقوله والرجال لما فاعله
معرف وجمع فقوله وحكى تنبيه على ضعفه وان الراجح هو الاول قوله ويجوز الجمع
يعنى ان وضع الباب على الابهام والتفسير او الموصل بعد الطلب لازم المناسبة
بالاعلام والجمع بين المفسر والمفسر احلال بهذا الوضع الا انهم جوزوا الجمع مع ذلك
ايضا لان فى ذلك مزيد توضيح وزيادة تثبيت لان الذكر والعلم فيه قول جرير
نرقود متى زادا بيك فينا فنعم الزاد زادا بيك زادا فان زاد التفسير للزاد
فى قوله نعم الزاد فلولا انه صحح الجمع لما جمع واجيب بمنع كونه تفسيرا له بل هو مفعول
مزود ومثل صفة قدمت على نصب حالا فالبيت اذن لا سهو فيه من جهة قوله
نعم العبد اى ايوب عليه السلم ترك ذكره لوضوحه بقرينة المقام قوله وارتفاع
تفصيل لما اجمل سابقا فى قوله موضحا باسم معرفة مرفوع لما ذكر انه لابد هناك مما يرفع
يسمى مخصوصا بالمدح اراد ان بين وجه اعرابه فذكر فيه قولين الاول انه مبتدأ
والجملة خبره الثانى انه خبر مبتدأ محذوف فاريد زيد فالكلام على الاول كلية واحدة وعلى الثانى

جملتان فالاول اولى فان قلت الخبر جملة ولا ضمير قلت الجملة اعظم زيدا او غيره وهو كاف
في الربط كذا في شرح اللمع لابن جني وهو ضعيف والا لجاز زيد ما ذهب الناس وعمرو
كل ان سيموتون والحق ما ذهب اليه بعض المحققين وهو ان مثل هذه الجملة وان وقعت
خبر المبتدا الا انها لا تحتاج الى الضمير او هي مأولة بالمفرد لان معنى نعم الرجل زيد زيد رجل
جيد وههنا وجه ثالث ذكره بعض المتاخرين وهو ان يكون مبتدا خبره محذوفا اي زيد
الممدوح والا نحن مضطرون وجندا مبتدا خبره جاء في جاء مجراه في انشاء المدح
وفي التفسير اعني تفسير الفاعل بنكرة منصوبة وفي انه لا تعني الفاعل والجمع والتانيث في
الاختيار فقوله جاء مجراه اي هو مسلك في جميع الاحكام الا انه لا يجوز ان يكون فاعله مظهرا
مضافا او باللام والهاء للاشارة بقوله وهو مسند الى اسم الاشارة اي هو مسلك في جميع
الامور الاتية ههنا فان فاعله اسم الاشارة ابدا فاما ذكره بعض الشروح في تفسير الجريان
منه انه كما يكون فاعل نعم معرفا باللام ومضافا كذلك هذا غلط فاحش لانه مع انه مخالف
لاجماع القوم كما نقله صريح كلام المص ايضا وكيف والكل مجمعون على تركيب جندا وان
اسم الاشارة كالجزء منه وان المجموع كلمة واحدة لا نزاع بينهم في ذلك انما النزاع في انه
اذا ركب وجعل الكل كلمة واحدة فهل يبطل الجزء الاول الذي كان اسما او الامر بالعكس فذهب
كثير من المحققين ان الحق هو الثاني اذ المتقدم هو الفعل فالغلبة له فاضمحل اسمية الثاني
في فعله وصار كبعض حروف الفعل وذهب المبرد وابن السراج ومتبعهما ان الحق هو الاول
اذ الاسم اقوى فجندا عندهم هو الاول مبتدا والمخصوص خبره واما الاولون فجندا بتمامه فعل عندهم فاعله
المخصوص بالمدح والحق ما ذهب اليه الجمهور واشار المص لدليله بقوله من انه مثل نعم وان فاعله
وان كان اسم الاشارة ابدا وهو مسند اليه دائما لا ينافي تعين مجال الا ان الجزء الاول باق على غلبته
والثاني باق على اسميته فهو جار مجرى نعم مع مخصوصه اي اباعا على المذهبين في اعراب مخصوصه
الا ان بينهما فرقا وهو ان مخصوصه ممتنع تقدمه عليه بخلاف نعم فانه يجوز ان يتقدم مخصوصه على
نفسه كما اشرنا اليه قوله وهو مبتدا خبره في مثل ابهام الضمير والظرف اعني في نعم وصف
للابهام او الضمير او حال اي جندا او هم الاشارة واقع وكائن في مثل الابهام الكائن في نعم
هكذا خطه ضمره وفي بعض النسخ وهو في ابهام الضمير مثل نعم وهذه النسخة اولى واوضح وبالجملة
فاسم الاشارة الذي هو فاعل حبذا مثل ضمير نعم في الابهام يعني انه يفسر بما يفسر به الاشارة الذي
للابهام ويستغني بشيء مما يفسر به ثمه اي ولاجل ان ذا مبهم مثل ضمير نعم تراهم يفسرونه بما يفسرون
ضمير نعم به وهو النكرة المنصوبة فيقال حبذا رجلا زيد الا ان بينهما فرقا وهو ان التفسير هناك
واجب لا يجوز تركه وههنا جائز يجوز تركه لوجه الفرق الاشارة اليه المص بقوله من انه تفصيلا لما يعني
انهما وان اشتركا في الابهام الا ان فاعل حبذا مظهر والمظهر من حيث انه مظهر فوق المضمر فتر

نصره

تفسيره اظهار لتلك الفوقية فقوله وانما عطف على تفصيلا والاول بكسر مرجحة جهة مجوزه
يعني لا الالتباس حتى جندا اذ قد تقرر انه ابدا مسند الى اذ هو فاعله دائما فالالتباس حتى
منتف في جميع الصور والمواد بخلاف نعم فانه يلتبس هناك في بعض الصور مثل نعم السلطان
محمل عليه حالا لبس فيه طرد الباب وبهذا سقط الاعتراض عليه بان نعم زيد لا يصلح ان يكون
فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا او مضافا قوله واذا توجه الفعلان اه
قد جرت عادتهم بتعقيب مباحث الفعل بحث التنازع لانه وان لم يختص به الا ان فيه نوع
تتميم لامره وتوضيح لجهة الضابطة في هذا الباب انه اذا تنازع عاملان مرتبطان فصاعدا
في معمول واحد فصاعدا ولم يكن الثاني ماكدا للاول ولا بد لاحد من التنازع لاحد في جواز عمل كل منهما
من العاملين في ذلك المعمول انما النزاع انما هو في تنازع الفريقين في الاولوية والرجحان فالكلام
المص لهذا اسس في بيان الضابطة فاعلم ان تفسيرا اذا اما اولا فلان ذكر الفعل بحسب الظاهر مشعر
بالاختصاص وليس كذلك واما ثانيا فلان ظاهره مشعر بان الامر مختص بعاملين وليس كذلك
واما ثالثا فلان ظاهره مشعر باختصاص الامر بمعمول واحد وليس كذلك واما رابعا فلان
ظاهره مشعر بان الشرط ان يكون المعمول مذكورا بعد العاملين وليس كذلك واما خامسا فلان
ظاهره مشعر باشتراط الارتباط وليس كذلك في بعض المحذورات يأتي ذكرها ان شاء الله
ابن الحاجب وقال واذا تنازع الفعلان ظاهر البعد مع محذور سادس فان ظاهره مشعر
بان محل النزاع هو الظاهر البتة وليس كذلك والعجب ان القوم باسرهم لم يذكروا ضابطة
جامعة مانعة فالعبارة المنقحة في بيانها ما ذكرناه نقول عاملان تنبيه على ان محل النزاع
هو العامل بعمومه سواء كان كل من العاملين فعلا كضربت واكرمت زيدا او كل منهما
اسما كخوات ضارب زيدا او مختلفا وبالجملة فذكر العامل بعمومه يتناول الفعل والاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وقولنا مرتبطان تنبيه على انه يجب ان يكون بين المتنازعين
ارتباط بوجه من الوجوه المعتبرة في هذا الباب والارتباط اما بالعطف كقام وقعد زيد او
يكون الاول عاملا في الثاني كقوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا
كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او يكون ثانيهما جوابا للاول جوابا شرطيا كقوله تعالى
تعالوا يستغفر لكم رسول الله او جوابيا سواليا كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة فهذه هي الجهات المعتبرة في الارتباط المعتبر بين العاملين على ما صرح به القوم
وبالجملة فالمحققون مصرحون بانه لا بد من الارتباط وانه اذا قيل قام قعد زيد فليس
التنازع في شيء والمص لما لم ينبه لذلك ترك التقييد بذلك ههنا وجعل
وجوه ممطول معنى غرضه من هذا الباب فيما سبق ومدهناك على فساده وقولنا فصاعدا
مرتبط تنبيه على ان الامر غير مختص بعاملين بل التنازع يجري في اكثر من ذلك فيتناول مثل

ضربت واكرمت واهنت زيدا ولا يجعل واحد بل يجرى في ما هو اكثر من ذلك فيقال ول مثل
وهبت واعطيت زيدا دينارا وعلمت وافقدت زيدا فاضلا ومثل اعلمت وانبات زيدا
عمرو افاضلا وقولى في معمول ينبغي ان يدرج فيه مثل قمت وقعدت عندك ومثل ضربت واكرمت
اياك فانه كان المعمول ضميرا وترك التقييد بالبعدية اوردج لمثل آتوني فطرا اوقع عليه بخلاف
مثل زيدا ضربت وقعدت مما يستعمل على اللازم ولمثل ضربت زيدا واكرمت وبعض من تصدى
لشرح الكتاب يقول البعدية قد لا بد منه اذ الاسم ان كان قبلهما او بينهما تعين الاول للاعمال
اتفاقا وهذا كما ترى غلط فاحش لا يخفى وقولى ولم يكن اتى تاكيد للاول اخراج لمثل ضرب
ضرب زيد فانه ليس من التنازع وقولى ولا بد لما عنه اخراج لمثل قام قعد زيد وقال ابن مالك
في التسهيل ولا بد من قيد آخر يخرج نحو زيد منطلق مسع اخوه اذ لو ذهبت فيه الى التنازع لاقتضى
احد العاملين الى الاخر والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط الخبر بالمبتدا بل كان يسمع مثله محمولا
على ان الثاني خبر مبتدا محذوف عائد على الاول وفي كل منهما نظر مرفوع والجملة بتمامها خبر
للمبتدا الاول على نمط وعرة مطول مغن عن غيرها هذا كلامه وفيه نظر اما اولا فلان عدم الارتباط
ممنوع واما ثانيا فلان الظاهر المتبادر الى الفهم من مثل ان الاول مسند الى ضمير زيد والثاني الى
اخوه فالحق انه ليس من التنازع لكن لا نسلم ان هذه الجملة لا فائدة له فتامل في هذا المقام فانه قد زل
فيه اقدام اقوام قوله او احدهما واهمل حكم ما اذا اهمل احدهما لظهور معطوف على قوله للعملين
اى اذا توجه العملان او احدهما واهمل مثال هذا القسم وهو مفهوم من مثال القسمين قوله
فالذي يعمل جواب اذا وصدره بالفاء واذ هي شرطية والجملة اسمية يعني اذا وقع التنازع
فالعمل احدهما فقط لا كلاهما والا لزم توارد عاملين مستقلين على معمول واحد وفي الكلام
رد على الفراء اذ هو يقول اذا وقع التنازع في العاملة فالعمل كلاهما والا لزم حذف الفاعل او
الاضمار قبل الذكر وهو سخنة ابن مالك بانه نظير قولهم زيد وعمرو منطلقان فان منطلقان
خبر ومرفوع بالمعطوف والمعطوف عليه وعلى سيبويه والجواب عنه ان الاضمار مراد والجملة ممنوعة
والمذكور قرينة وقد مر تحقيقه فان قلت في يفعل بالمثال المذكور عنده قلت المنوع عنده
هذان ومثلهما الموسع غير قليل ومن زيف حصر المنع بجعله منقولا بقول الفراء فقد قال
ما شاء قوله واختار البصريون تنبيه على انه لا نزاع للفريقين في جواز الامرين انما
النزاع في الاولوية فالاحق عند الاولين اعمال الاول اذ هو الاقرب وحق العامل ان يعمل
بحيث معموله وعند الاخرين اعمال الثاني اذ هو السابق في الطلب فله حق الاستقرار وتعليل
الاول بالاقربية وترك الشرط الثاني كانه تنبيه على ان المختار هو الاول لا الثاني خلافا لجابر
بقوله وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل واليه ذهب اصحابنا البصريون وقد يعمل الاول
وهو قليل اشهر قوله فان اعمل الثاني نزل على مذهب البصرية وتعرض لحل النوعين المتوهمين في

حال

في حال الاول ان جعل الثاني عاملا فيه ان اوشرك الثاني الاعمال فالاشرك في الاول هو الاضمار
لكن على وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا قوله خلافا للكسائي فانه
يجوز حذف الفاعل الاول عند اعمال الثاني ولا يجوز الاضمار والحاصل ان المذاهب في مسئلة
الاول مذهب الجمهور وهو اعمال الثاني والاضمار في الاول الثاني مذهب الكسائي وهو حذف
الفاعل الاول والاعمال الثاني الثالث مذهب الفراء وهو اعمال الفعلين جميعا حذرا
من الحذف في الاضمار والحق ترجيح المذاهب مذهب الجمهور فقط وغيره باطل اما مذهب الكسائي
فلانه قد تقرر ان حذف الفاعل ممتنع البتة ولم تثبت حذفه في كلامهم واستعمالاتهم اصلا
ونمسك بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات وتقوله وبين لكم كيف فعلنا
بهم زعما منه ان فاعل بدا وبين محذوف فاسدا وهو ممنوع بل هو مضمر معلوم لقوة المقام
وسياق الكلام اى بدا لهم الامر او الشيء وبين لكم الامر على انه يجوز ان يكون الفاعل
في الثاني كيف فعلنا اى بين لكم كيفية فعلنا بهم ومعاملتنا معهم وهذا اظهر اذ المعنى عليه
والطبع السليم يرشد اليه واما مذهب الفراء فهو ايضا باطل اذ العوامل عندهم مؤثرات
وتوارد العاملين المستقلين على معمول واحد باطل او ابطل الامرين تعين الاضمار وهو
مذهب الجمهور والقوم يقولون في تقوية الاضمار وترشيح الحذف ان الثاني غير ثابت بخلاف
الاضمار قبل الذكر فانه ثابت في الجملة كل من عليها فان وحتى توارت بالحجاب والحذف
ان العلة ممنوعة فان المتوخى ان يصلح لان يكون مرجعا الا انه يصلح ان يكون قرينة
مشوشة بالمضمر المعلوم وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر لعله في المسائل المشكلة اذ اجاز الاضمار
ولا اثر للمضمر في الكلام رجاله الى ما نفضه السوق وسياق الكلام بجوازه وهو لعمري
اولى وبالجملة فلي كان في هذه المسئلة اقوال ثلثة سبنا ما مسئلة ثلاثة ومسئلة مثلثة
قوله وحذف المفعول معطوف على قوله اضمر الفاعل اى فان اعمل الثاني في الفاعل اضمر الفاعل
في الاول وفي المفعول حذف المفعول اراد بالاستغناء جواز حذف لقوة القرينة بالمنع
لحذف في مقابل قوله لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في حسبت واعترض عليه بان
الاقتصار جائز اذا كان هناك قرينة مشوشة بالمحذوف ورد بانه مبني على المشهور وهو
الامتناع قوله نحو قوله اى قول في الارنة والبيت بكماله فاقبل الحقب والاكباد ناشزة
فوق الشراسيف منها تجب حتى اذا زلجت عن كل حجرة الى الغليل ولم تقصعه
ثغب رمى فاخطا والاقدار غالبة فاقصعن والويل لاجراه والحرب الحقب
بالضم جمع احقب وهو الحمار الوحشي سمي به لبياض بطنه والاكباد جمع كبد كانها جمع نمر
ناشزة اى مرتفعة من نشز ارتفع والشراسيف جمع شرسوف مثل كردوس جمع وكر
وهو طرف الضلع مما يلي البطن والاحقاء جمع الحقا وهو ما انضم عليه الضلوع وجب

من وجب بمعنى اضطرب والعايد فيه للاحتشاء اولاكباد وهو خبر بعد خبر للاكباد وعدل عن صورة
اسم الفاعل محافظة على القافية او حال او صفة للاحتشاء وتقدر الانفصال في الاضافة اي
من احتشاء لهم مضطربة وزلج زلجا من باب ضرب يضرب معناه زلق وزل والخبجرة للقوم
والغليل حرارة العطش ومنه غل الرجل يغل غليلا اذا عالم لسم فاعله وقصع اي اعطش
اراد ذهبه وسكنه وهو في الاصل بمعنى قتله من قصع الفحلة قتلها والمرو عنى يقصص للنغب
والمنقب للغليل والنغب جمع نغبة بالضم وقد يفتح وهي الجرعة من الماء رمى جواب
اذا اي اذا زلجت وانصعن اي تفرقن وتعال انصع الرجل اطمأن في نفسه وتصدد للقتال
والويل كلمة العذاب والهلاك يقال ويله وويلك والهبجى بالعصر العادة ومنه بجر لي
ابي بكر لا آله الا الله والحرب بالتحريك شدة الغضب في حوب الرجل بالكسر اشتد غضبه
والمعنى قصد الحرة الوحشية مقبلا الى اي والحال ان اكبادها من شدة العطش فوق اطراف
الضلوع مما يلي البطن مما انضم عليه بطونها مضطربة ساقطة حتى اذا زلقت من كل صخرة
الى حرارة العطش نغبت وجرعت قليلا ولم يدفعن حرارة العطش بما في الصايد المذكور في
الابيات السابقة الحرفا حطاء والحال ان التقدير الالهي غالب قاهرين ما في نفوسها
من غاية التوحش ونهاية السفر وعدم الاحساس بالياس فرقن وجعل الدعاء على نفسه
بالويل عادة له فلكثرة القول بواويلاه لان رمسه لم يصب كلة الرمي وجعل شدة العطش
ايضا عادته وبالجملة فالمقصود ان زلجت ولم تقصع نازعا في النغب وقد اعمل الاول
كما هو راي الكوفيين واضمر الفاعل في الثاني قوله نحو تنخل فهم ٥ البيت لعروة بن اذينة
اذا هي لم تستك بعود اراكة ٥ تنخل فاستاكت به عود اسحل ٥ الاستياك
استعمال السواك يقال ستك فاه تسويكا واذا قلت استاك او تسوك لم تذكر
الفم والاراك والاراكة شجرة معروفة والتنخل الاختيار وتنخل مجهول تنخل الماضي
فلذا فتح آخره واصله من تنخل الدقيق والانخل بكسر الهمزة ينخذ منه السواك والمعنى
ان الحبيبة اذا لم تأخذ السواك ولم تختره من عود الاراك لما بها من الخشونة الغير
اللايقة بطعمها اخر لها عودا اسحل تستاك به لما بها من النعومة اللايقة بطعمها فقوله
فاستاكت تفريع على تنخل اي اذا تنخل لها عودا اسحل استاكت بهذا العود وقد يجعل بمعنى
الامر اي فلتستك هي على نمط قولهم مات فلان رحمه الله زاعما وجوبه لان هذه شرطية
فالمغيى على الاستقبال ونظيره اذا انت لم تفعل كذا فافعل كذا وبالجملة فالمقصود
من البيت ان تنخل واستاكت تنازعا عودا اسحل فقد اعمل الاول واضمر المفعول في الثاني
وهو به ولو كان العمل للثاني لقيل تنخل فاستاكت بعود اسحل وفي جعل البيت من باب
التنازع نوع من الخفاء قوله اذ الحذف ٥ تعليل لكونه الاضمار اعني اضمار المفعول هنا

مختار اقوله لا يطبق مفصلا معناه لا يقع موقعه الذي ينبغي ان يقع فيه من قولهم طبق
السيف المفصل اذا اصابه فابان العضو ثم استعير لحسن الاصابة في الكلام وانما
لم يطبق لحذف المفصل او لحذف اعني حذف الباء لانه لا يكون الا في الصفة والصلة والخبر
كذا نقل عن المص لعله على ان الاضمار لا يعني الى المحذوف قوله ولهذا اه اي
ولان المختار في مثله هو الاضمار لا يعني ان اضمار المفعول للاحذف حمل الاسان على اعمال
الثاني كما هو المختار عند البصريين او حملنا على اعمال الاول لعمل ارغه في الاول واثر اوه الى ان
قال صاحب الكشاف وكل به منصوب بهاؤم عند الكوفيين وباقرأوا عند البصريين لانه
اقرب العاملين واصله هاؤم كتابي اقرأوا كتابي فحذف الاول لدلالة الثاني عليه وتظيره
آتوني افرغ عليه قطرا قاله اولو كان العامل هو الفعل الاول لعمل ارغه انتهى وقال الامام
الرازي رحمه الله هذه الحجة ضعيفة اذ الآية دليل على ان العمل بما قلناه وذلك لا نزاع
فيه انما النزاع في انه هل يجوز اعمال الابعد لم لا وليس في الآية تعرض لذلك وايضا قد يحذف
الضمير لان ظهوره يغني عن التصريح به كما في قوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اعلم
لا يجوز ان يكون ههنا كذلك هذا كلامه ثم اورد شبهة على باب التنازع وحاصلها ان التنازع
مسجل لان معمولية المعمول المذكور للعامل الاول متعذرة على وجود العامل الثاني اذ الاول اذا
عمل اما وجد فلا يعارضه الثاني اذ المعدوم لا يقدر على معارضة الموجود هذا كلامه ثم قال
وهذا من لطايف النحو وهو قد صرح بان اعمال الاقرب جايز بالاتفاق واما اعمال الابعد
فمنعه البصريون هذا كلامه والكل فاسد اما الاول اعني القول بان البصريين يمنعون جواز
اعمال الابعد فلانه قد تقرر انه لا نزاع للفريقين في جواز عمل كل من العاملين انما نزاعهم في
الاولى والارجح واما ثانيا فلان اصحاب البصريين بالآتيين ليس معناه انها حجة على
جواز العمل للابعد حتى يعترض عليه بانه لا تعرض لذلك في الآية بل معناه ان الواقع في النثر
هو اعمال الثاني وهو خير الكلام فالارجح ما شهد به التنزيل واما ثالثا فلان قياس ما نحن فيه على
الآية الاخرى فاسد اذ قد تقرر ان حذف الضمير لا يكون في الصفة والصلة والخبر وما
نحن فيه خارج عن هذه الثلثة والذي فاسد على هذا اعلمه من قبيل الصلة فاين احدهما
من الآخر في حديث التطبيق الذي اورده المص على المفصل اشاره الى دفعه واما رابعا
فلان التقدم وجود في العامل الاول مسلم واما وصوله الى المعمول المذكور حتى يحصل التنازع
كيف والمعمول بعد الثاني نعم هذه الشبهة تيسر اي في الظاهر انها واردة في مثل
آتوني افرغ عليه قطرا افرغ عليه لكنها في التحقيق مندفعة عنها ايضا فليتامل واما ناؤم فمغنى
قد ورد في الكشاف بأرصوت يصوت به فيفهم منه معنى قد كاف وما اشبهه فاكيم
في هذا الموضع مع ضمة الهمزة علامة الجمع قال ابن السكيت يا ناء رجل وناؤا ورجلان

وها وهم ما رجال والها في كتابه للسكت وكذلك في حسابه وما لبه وسلطانيه وحتى
هن الها اتسان حتى الوقف وسقطن في الوصل قوله الا ان يمنع مانع استثنا
موغ من قوله اضمر المفعول اي الفعل الثاني ان اقتضى المفعول فالاحسار ان الضمر المفعول
في جميع الادوات الا في هذا الوقت وهو ان يكون هناك مانع من الاضمار فالاحر هناك الاظهار
كالمثال المذكور فانه قد توجه الفعلان الى مظلقا ولا يمكن الاضمار في الثاني اذ لو اضمر منع الكر
على وفق الظاهر وقد وجب للامر ولو اضمر موخرا لم يصح حملا على الاول والحمل واجب اذ المفعولان
في هذا الباب مبتدأ وخبر ولما طابق الراجع والمرجع وقد يمنع وجوب المطابقة عند وضوح
المعنى وانكشاف المقال تمسكا بقوله تعالى فان كانتا واحدة وما قبله فان كن نساء
والضمير للاولاد فالاضمار قد ناتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبهما اياها
الزيدان مظلقا وان كان الراجع موخرا ولا يخفى ضعفه بل ضعف التمسك بالآية اذ
الضمير في كانتا كون عايدا الى البيت او المولودة لقوية السوق والسياق
وههنا اشكال مشهور وهو ان شرط التنازع صحة اعمال كل من العاملين في المذكور وهذا
الشرط منتف ههنا لان مظلقا ان جعل مفعولا ثانيا للفعل الثاني كان التقدير حسبتهما
مظلقا وهذا غير صحيح اذ هما مبتدأ وخبر ولخبر مس فيجب نطابقهما واذا لم يقصد ذكر
فلا توجه فلا تنازع واجيب بان التنازع راجع الى الذات الموصوفة بالانطلاق
وساق الاحوال من الافراد والتثنية والجمع احوال عارضة يعرض بحسب المحل وبالنظر الى
اقتضاء المقام وهذا ما قالوا من ان مقتضاها هنا جيء الفعلية واحدا واقتضاء
الثاني تساويهما اثباتا هو من جهة امر آخر هو وجوب المطابقة لا الفعلية وان ثبت
فاعتبر ذلك بشرب ثنازعه شخصان فبعد اخذ احدهما اياه يقطعه مناسبا لقده
وموافقا لغرضه هذا كلامهم قوله هذا الخ يعني ما مر كله الى ههنا كان مبنيا على
ان المعمول هو الاسم الظاهر حتى يعمل التنازع هناك فان كان المعمول ضميرا فان كان
متصلا فلا يعمل التنازع هناك وهذا مكشوف لاخفاء فيه وان كان منفصلا
فتفصيله ما اشار اليه بقوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا الخ فقوله الاسم الموجه اليه
من قبيل قولهم المسند اليه فان الصفة مسندة الى الظرف بعد ما وهو فاعلها ومقتضى
كلامه مارة ان المراد بالمضمر في قوله لم يكن مضمرا هو المضمر المطلق كما تقتضيه وقوع النكرة
في سياق النفي وكما تشهد به الامثلة السابقة واحرى ان المراد هو المضمر المتصل لانه
هو الذي يقتضي التعليل بقوله فان التوجه اليه وتشهد به رجوع ضمير اليه وسرد على
الاول ان التعليل لا ينطبق عليه والا لوافقه رجوع ضمير اليه وعلى الثاني ان النكرة في
سياق النفي تفيد العموم وان المباحث السابقة ايضا كلها مبنية على ان المعمول

طاهر الاسحر

ظاهرا مضمرا مطلقا اللهم الا ان نعتبر في كلامه اضمارا وتقديره هذا اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مضمرا
فان كان مضمرا فان كان متصلا فلا يعمل هناك تنازع اذ التوجيه الى المضمر المتصل يوجب
الاستواء بينهما في الاتصال والاستواء في الاتصال يوجب رفع التنازع فالتنازع
اذن غير معقول فقوله فان التوجيه تعليل لمقدمة مطوية كما قررنا وقوله وان كان مضمرا قسم
لشرطية مطوية كما قدرنا ونعته مضمرا اي وان كان مضمرا منفصلا بقرينة نعته بوقوعه بعد الا
او اقيم هذا النعت مقام ذلك النعت فلا حاجة الى اعتبار الحذف والاضمار وقوله
فالحذف ليس الا اي فالحذف واجب ليس في آخر الا الحذف سواء كان مرفوعا نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا او منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك فحذف الفعل في الاول والمفعول
في الثاني متعين البتة وههنا بحث يجب الحذف بقوله فالحذف دليلا ما اشار المص لصحته
بقوله لان اضمار الاسم مع الحرف لم يحصل انه لو لم يرتكب الحذف في مثل فانا ان يعمل هناك
اظهاره او تعتبر اضماره لا حاجة الى الاظهار لانه معلوم مستغنى عنه ولا مساغ الى الاضمار
اولا اضمر فان اضمر مع الحرف وهو لا نحو ممنوع اذ الحرف لا يضمر لا وحده ولا مع غيره وان اضمر
بدون الحرف نحو ايضا ممنوع لوجوه الاول ان اضمار مثل هذا الضمير في مثل هذا الفعل غير
جائز الثاني انه يلزم اذن نفي الفعل عنا وقد كان المقصود حصره فيه فنفيه يعكس للمعنى
وفساده لا يخفى الثالث ان فيه الباس اذ لا يعلم ان الحرف سيق بقدر ثم يتم الكلام
مع استقامة حتى يكون المعنى على نفي الفعل عن غيره وبتم الحصر المطلوب اولا تقدير ثم حتى يكون المعنى
على نفي الفعل عنه وهو خلاف المقصود والمص وجه اليه خفي بالذكر التعليل الثالث اذ هو مخنه
على الاولين والقدماء الاقل المستغنى في البين وههنا اشكال قوي لا يخفى غنى وهو ان حذف
الفاعل ممتنع وفاقا وذكر الشيء المعلوم بدلالة القرينة غير ممتنع فكيف يجوز ان يتركب
الاول مع وجود الثاني ولقوة هذا الاشكال وصعوبته ذهب المحققون الى ان المجموع وان
زيفوا ذهب الكسائي في حذف الفاعل في مثل قعد وقام زيد الا انهم مضطرون في متابعته
في مثل ما ضرب الا انا وعندي انه لا اضطرار بها اصلا لانه وان امتنع بها اضمار
الذكور بعينه الا ان اضمار مضمونه ومعناه صحيح اي ما ضرب غيري وما اكرم الا انا فان اضمار
عينه انما هو للنافع لفظي واما اضمار مؤداه وتقدير حاصل معناه فلا دليل يمنعه وبأباه فتامل
في هذا المقام فانه من معارك الاقدام قوله فان هناك الاثبات الخ اذ لا دلالة
للمرفوع على المنصوب وبالعكس نحو ما ضرب الا اياك وما اكرمني الا انت وقوله فيها الخ
تنبيه على ان القول بوجوب الاثبات امر يعود به المعنى سبقه احد في ذلك وسر وعليه انه
اذا توجه الفعلان واختلف جنسهما مثل ضرب واكرمني زيد فلا خلاف الذكور بالاعراب
موجود هناك ايضا فينبغي ان يمتنع الحذف هناك امتناعه ههنا واجيب بان العبرة

نسخة مظلمة

بلغ

لاتحاد الجوهر ولا باس باختلاف الاعراب فقط بخلاف ما نحن فيه فانه لا اتحاد فيه شئ
من الامرين فقوله الا ان تختلفا ارتختلف المفران اعرابا فانه لو اعتبر الحذف هنا لكان
شئ دل على المحذوف فوجب الاثبات ولا نفي ضعفه والحق انه يجوز الحذف هنا ايضا وان
اختلف المعمولان جوهرا واعرابا للظهور المحذوف وانساق الذهن اليه فليتامل ﴿ل﴾
وقوله ليه مبتدا خبره ليس منه اى قول امرء القيس ليس من باب التنازع والحاصل ان سيبويه
ذهب الى البيت ومنع كونه من الباب وذكر الشيخ ابو علي في الايضاح انه منه وانه حجة
للكوفيين في اعمال الاول ووجه الكلامان بان الاول منع على ان الواو للعطف والثاني على ان
الواو للحال والمنصوب حالية والمتاخرون على الاول تحقيقا على ما قرره المصنف وحاصله انه لو كان
من باب التنازع لكان تناقضا اذ المعلوم من قاعدة ان نفيه اثبات واثباته نفي
فالشرط والجزاء اغنى لو اسعى كفاني اذن منفيان والمعطوف على الجزاء اغنى والطلب منفي
فتكون مثبتا فصار كانه قال ان كلا من السعي والكفاية منفي والطلب حاصل وهذا تناقض
اذ حصول الطلب للتقليل ينافي نفي كفاية التقليل لانه اذا ثبت ان التقليل غير كاف فلا يحتاج
تحت طلبه والحاصل ان بين مفهوم كفاني ومفهوم لم اطلب تناقضا وتناقضا كاملا بين منطوقيهما
وبهذا اتضح الان كلام المصنف رحمه الله قاصر بل الطريق ان يقول والا كان اخبارا بان
كلا من السعي والكفاية منفي وان الطلب للتقليل مثبت ليكون اثباتا للنقض فقوله
والا كان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة صحيح الا ان قوله وبان القليل من المال
يكفيه ليس بصحيح بل صوابه وبان القليل لا يكفيه ومع ذلك فهذا لا يكفيه اذ المقصود
اثبات التناقض بين المعطوف فيه وكلامه غير متعرض له اصلا بين الشرط والجزاء وايضا
اعترض عليه بانه لا تناقض بين الامرين وبان اللازم عدم الكفاية والعجب من المصنف رحمه الله
انه حذف المقصود وعكس المذكور وغاية ما يمكن ان يقال في توجيه كلامه ان قوله وبان
القليل يكفيه عطف على قوله بان سعيه ليس لادنى معيشة عطف مفرد من جهة المعنى والتقدير
والا كان الاخبار بنفي السعي ونفي كفاية القليل لان المعنى يؤول اليه واما الاخبار بنفي
الطلب فهو مطوي في كلامه مراد في مرامه فتقدير كلامه اذن والا كان الاخبار بنفي
السعي ونفي الكفاية واثبات الطلب فاعتبر بين الاولين عطفا معنويا وجعل
الثالث محذوفا مطويا لوضوحه بدلالة القرينة لان التعرض في البعض يعرض للكل
بناء على ما عرف من قاعدته لو وقد يجاب بنفي فائدته اثباتها وبان عدم السعي لادنى
معيشة عبارة عن الطلب اعني الملك والمجد والرياسة بقرينة قوله ولكنما اسعى لمجد
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والثاني بين عدم السعي بهذا المعنى وبين كفاية
القليل واضح اذ الطالب للرياسة والملك لا يكفيه قليل من المال فتقوله والا الى

(الهوامش)
ج ١٢ ج ١٣ ج ١٤ ج ١٥ ج ١٦ ج ١٧ ج ١٨ ج ١٩ ج ٢٠ ج ٢١ ج ٢٢

ش بانه يعبر عن الطلب بالكفاية او يلزم من عدم الكفاية الطلب على ما قاله

ل

وجه

اى ان وجه الاول الى ما وجه الى الثاني وضمير كان لمضمون الكلام والاخبار نصب خبره
اى والا كان مضمون الكلام الاخبار بذلك وقوله كاني لو تعليل لذلك لامتناع
الشئ اراد به الجزاء لامتناع غيره اراد به الشرط والامتناع عبارة عن عدم التحقق
والثبوت لما يقابل الجواز والامكان وانما قال كاني لو ولم يقل لان لو لامتناع الشئ
لامتناع غيره مع انه اشهر في اطلاقاتهم اكثر لانه تطابره مشعر بان لو موضوع لذلك وليس
كذلك والموضوع له هو الشرط في الماضي والمعنى المذكور من رواداته وتوابعه ومما يدل على اعمال
الثاني قوله ولكن بعد الوسيمين وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم فانه اعمل سبني
دون سبيت ﴿ل﴾ ومما حمله سيبويه في عرض الخبر والمبتدا قوله قوله اى قوله
من الاضداد الى حملها سيبويه على اعمال الثاني والجملة الشرطية اعني قوله وان كان حالي
حال مبتدا خبره جملة ارحال كونه فعله مسافرين من غير عطف وقيده بذلك على انه لو كان على سبيل
العطف كان الامر كذلك بالطريق الاولى لوضوح الربط كما ذكرنا والبيت هكذا ما قضى
توقفا المتيم وقف المطي بمنزل ابكاه ولقد ارى تغني به سيفانة تفضي الحليم
ومثلها اصباه المتيم اسم مفعول من تيمه الحب افسده واراد به هنا ان الحب جعله
ضعيفا نحيفا لاحراك به شدة الهزال واراد بالمتيم نفسه وقف ارحبس وضمير للمتيم
والمطي مفعوله من وقفت الدابة وقفا وقد تستعمل لازما تقال وقفت الدابة فالاول
مصدره الوقف والثاني مصدره الوقوف والمستثنى ابكاه لمنزل والمنصوب لمتيم ارجعله
باكيا اخذ الدمع من عينيه لان فيه وكرى حسنه وملاحظة امام المواصلة واللام والام
ولقد جواب القسم وتغني من غنى بالمكان اقام به وعلة قوله حل طوله كان لم تغن بالامس
ورجل سيفان ارطويل بمشوق العداى محدود العامة ضامر البطن او مخفف الخصر
ومثله امراة سيفانة وصبا مال الى الجهل والغفوة والحليم من لا صبوة له واصباه اى
جعله ذا صبوة وميل الى الغفوة فالهمزة للصيرورة مثلها في ابكاه والمرفوع في اصباه
لمثلها والمنصوب للحليم فارى بمعنى اظن ويغني مفعوله فاربط حاصل فافهم واستقال
الظن في هذا المقام مبنية على بكره لطفه وهي السنة على ان اقامه محبوبته بذلك المنزل
لسرعة زوالها وحدة فنائها وتركها اياه خاويا خاليا كانه امر مظنون وشبه مشكوك
كان لم تغن بالامس والذي يوضح قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع شبه وجود الناس في الدنيا في سرعة الانقضاء
بحلول اهل الديار بالطريق المذكور والسارحون بخير واغرب فهم هذه النكتة اجمعون فانبروا
في وجوه ههنا فمنهم من ظن ان ارى بمعنى ابصر وبه سيفانة حال من المفعول المحذوف
ومنهم من ظن انه بمعنى اعلم وما بعده قام مقام المفعولين ومنهم من ظن انه بمعنى الى

منحصر فى جهة الظن قائلا ليس شئ ما معنى الظن ههنا ولم اورده قوله والمعدى
الى تمه اى كان البيت المذكور مشتملا على التنازع مع ان العامل الاول معد الى
مفعولين وكان ههنا مظنة ان يحتج بجال السامع هل يجرى التنازع فى المتعدى الى اكثر
اجاب عنه بانه مختلف فيه منعه الجرمى وجوزه الجمهور ثم حكى اى لم يسمع من العرب ذلك
وبه بالفاء فى فمنعه على ان منعه مرتب على عدم السماع والورود قوله وبجعل المفعول
خروج من بحث التنازع وانتقال منه الى بحث آخر وهو بيان الحال فى مفعول ما لم يسم
فاعله لانه من انواع المرفوع وانما لم يقل ومنها مفعول ما لم يسم فاعله كما قال فى الفاعل
وفى المبتدأ والخبر وسائر اخواته تنبيها على انه فاعل عنده كما مر ذكره وضمير اليه وله للمفعول
بان ضم متعلق بتجعل او باسناد الفعل والمقصود ان هذا الجعل او الاسناد بتغيير
الصيغة بهذا النمط ما صار حال من الفاعل فى بنى الفعل وقد يجعل حالا من المضاف اليه
فى اسناد الفعل وفى اوله والطف اعنى مع كسر صفة مصدر محذوف اى ضم ضما كائنا مع
الكسر وقوله للالتباس تعليل للمجموع اى انما اركبوا الامرين ولم يقنعوا باحدهما
اذ لو اقتصر على احدهما التبس المقصود بغير المقصود فان اقتصر على الضم التبس بمجهول
الفاعل من اضرب بضرب اخرا بالمجهول المتكلم من مضارع ضرب بضرب رفعا او نصبا
نحو عجبت من ان اضرب فانه لا يدرى انه مجهول اضرب او مجهول المضارع اعنى مضارع
اضرب لانقال يمكن التوسل بمنع الالتباس بابراد لفظ انا لانا نقول هذه مناسبة
ذكرت لما استعملته العرب وان اقتصر على الكسر التبس مجهول علم بمعلومه او علم وفعا
بامر الى ظب نحو ظلم وههنا اشكال وهو ان اللبس بعد باق لامكان الالتباس بين مجهول
اكرم اكرم وفى مجهول المتكلم اكرم فيقع الالتباس ايضا والجواب لا نسلم سوى ان يجعل
هذه مناسبة لما ذكرته العرب وبالجملة فما ذكره المص لفرائده شامل لمثل ضرب واضرب
ودحرج وتدحرج قوله وضم الثالث معطوف على ضم اوله يعنى ان مثل الطلق
ما ذكره من الامرين غير كاف بل لابد هناك من امر ثالث هو ضم الثالث كما علم
فى انطلق اذ لو لم يضم التبس مجهول الماضى بالامر فى الوقف وعند سقوط همزة الوصل
فى الدرج قوله والتاء عطف على الثالث اى وضم التاء مع الثانى فى نحو تكلم وتكاهل وتدحرج
فانه لو لم يضم التاء فى مثل تكلم لالتبس صيغة المتكلم بالعامة من المضارع واشار
الى تعليل الامرين بقوله للبس فيهما على ما مر قوله ومعتل العين اى المنتهى
للمفعول بالياء البتة نحو قيل وبيع باشباع الكسرة والاصل قول وبيع بكسر فى
العلة وضم ما قبلها فلما استثقلوه نقلوا حركة الكسرة الى ما قبلها اذ هى اخف
من الضمة والتخفيف مطلوب فقلبوا الواو فى الاول ياء رعاية للملائمة وضم من

تعلب الضمة

تقلب الضمة كسرة او لالتباس بفعل الحركة اهون من تغيير الحرف ثم تحذف الكسرة من حرف العلة
دفعا للاستثقال ثم تعلب الواو ياء طلبا للملائمة وقوله فى الافصح تنبيه على ان هذه
هى اللغة العليا وانه يجوز فيه لغة اخرى وهى الاشمام والواو نحو قول وبوع وهذه وان
كان الكل لان فى هذه اللغة حملا لليائى وهو الاخف على الواوى وهو الاثقل واما الاشمام
فقد فسروه ههنا بان تنحو بالكسرة اعنى كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا او هى تابعة لحركة ما قبلها والاكثر القوم يعبرون بان الاشمام
هذا المعنى هو مراد القوم فى هذا المقام والقراء ايضا على هذا وقد تفسر الاشمام ههنا بضم
الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وقد تفسر بالاتيان بضمة خالصة بعد هاء
ساكنة ورد بان كلا منهما خلاف المشهور عند النحويين وبالجملة فالاشمام ايضا فصيح والغرض
منه الاشعار بان الاصل الضمة فى اوائل هذه الحروف كذا قاله ابن الحاجب لطرامه قوله
فى مجرد التلاثى متعلق بالمجموع من حيث المعنى فانه قيل جوز هذه اللغات الثلث فى الثلاثى
المجرد ومن جعله حالا قال الاشمام فقد نسب الامر والعطف فى افتعل وانفعل شاهد
صدق على ما ذكرنا او المقصود ان هذه اللغات جارية فيها ايضا فالاول نحو اختار
واتئد نحو انقاد فقال فى الاول اختير وفى الثانى اتئيد قوله وبالياء معطوف على قوله
بالياء والتعابير باعتبار التقييد اى معتل العين فى المبنى للمفعول بالياء مع الاشمام والواو
فيهما بين وبالياء فقط بدونهما فى هذين فالاول نحو اقام واتئد نحو استعان فمقول الاول
اقيم وفى الثانى استقيم والاصل اقوم واستقوم فاقبل الواو غير مضموم فامتنع الاشمام
والواو فافهم قوله وبالتصحيح معطوف على قوله بالياء والمراد بالتصحيح ان لا تقلب حرف
العلة الذى هو عين الفعل فتقول فى قوم قوم وفى بين بين وفى عاون عاون وفى
بايع بايع وفى تعاون تعاون وقس على هذا وانما تعين التصحيح ههنا لان حرف العلة
الذى هو عين الفعل متحرك فى المجموع غير مقلوب اذ لم يمكن هناك ما تنقل اليه فبقى المجهول
على صورة المعروف قوله مضارعه حال من الفعل فى بنى له الفعل لا من ضميره اذ له حرف الكسر
نصب مفعولا له للضم مع الفتح يعنى لو اقتصر على الضم التبس مع وزن المتكلم من اضرب بضرب اضرابا
بمجهول الماضى منه وفعلا ونصبا ولو اقتصر على الفتح التبس المضارع المتكلم من انطلق بالماضى منه
وفعلا وعند سقوط الهمزة فى الدرج قوله ولذا اوجب فتح ما قبل الآخر مقلوب معتل
العين اى مقلوب عينى معتل العين نحو يقال يبلغ اصلها يقول وبيع نقلت حركة
العين الى ما قبلها لاستثقالها ثم قلب الواو ياء للمضارعة للملائمة بين الفتحة والالف
الذى يقال لنحو كاد وانفتاح ما قبلها قوله وسمى معطوف على يجعل اى يجعل المفعول فاعلا بالطرق
وسمى هذا الذى اقيم مقام الفاعل مفعولا ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يسم فاعله فالكناية
فى الفعل المذكور

وامّا قوله لهم نحو عالم لسم فاعله فانما كان نائبا عن المفعول لرفع مفعول لم يسم فاعله ووجه الاضافة
على الوجهين ظاهر قوله وبعض المفعول الخ لما ذكر ان المفعول به يجعل فاعلا ويكون قائما مقامه
وكانت الافعال متفاوته والمفاعيل مختلفة حاول الآن ان يعلق ذلك عند اجتماع المفاعيل
وحاصل كلامه انه اذا كان في الكلام مفعول به بغير واسطة ومفعول به بواسطة فالواجب ان يجعل
الاول فاعلا دون الثاني لان طلب الفعل له اشد وانما ذهب الجمهور وعليه
البصريون وجوز اخرون اقامة الثاني مقام الفاعل ايضا وعليه الكوفيون وواقفهم بعض المتأخرين
فالاولى عند هؤلاء اولى وعند الاولين واجب ودليل الجواز قوله تعالى ولو انزل علينا القرآن
والبيت الذي اورده المصنف رحمه الله فانه نصب القرآن واسند نزل الى علينا فلولا انه يجاز
ذلك لما وقع وان كانت هذه القراءة شاذة وكذا قوله تعالى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
فانه نصب قوما واسند يجزى الى بما كانوا وذهب الجمهور الى ان امثال هذه شاذة فقوله
او اذا كان في الكلام اي او اذا كان المفعول به بلا واسطة مذكورا في الكلام موجودا فيه قوله
ونحو فلولا الخ مبتدأ خبره من الشواذ يعني ما ذكر انما هو في الواجب والتعيين غير مفروض بالبيت المذكور
حيث اسند نزل الى الجار والمجرور بحرف الجر وهو بذلك الجار مع وجود المفعول به بلا واسطة وهو الكلاب
وقد يجاب بالمنع اي بمنع ان الكلاب مفعول لم يسم بل هو مفعول لولدت وجر وكلب نصب
على النداء او على الذم او الكلاب نصب على الذم والمصنف رحمه الله قطع النظر عن هذه وذهب الى
الى هذه الوجوه لانه احوط واسلم واشار بلفظ كذا الى ان كلا مما هو من هذا القبيل سواء
كان بيتا آخر او لم يكن فهو شاهد ومن نحوه قوله انح له من العدى نذيرا به وقت الشر
مستطيرا فانه اسند انح الى له مع وجود نذيرا قوله على السواء في موقع الحال اي
حال كون هذه المذكورات مساوية في اسناد الفعل اليها بحسب الاختيار بيدك في هذه الحالة
اسند الفعل الى اي شئت وبنى الكلام على مذهب الجمهور فان حديث الاختيار انما هو
اختيار الاكثرين ورجح بعضهم الجار والمجرور وبعضهم الظرفين والمصدر وبعضهم المفعول
المطلق وقال بعض اكابر المحققين والاولى ان يفوض الامر الى اختيار المتكلم وعناية كل
ما هو اهم عنده فهو اولى بالاسناد وهذا الكلام مليح والامثلة المتعلقة بالكل مذكورة في المتن
على الترتيب والحكم ظاهر الا ان الذي يحتاج اليه ههنا ان الظرف الذي يقصد اسناد الفعل اليه
بحيث لا يكون يلزم الظرفية بل يكون تحت يكون متعلقا غير معنى الظرفية في الجملة وتحت رفعه
ويكون ملفوظا ومنهم من يجيز ان في دار ضرب ازيد فيها ولا يجوز ضعفه لان فيه حذفا
للفاعل مطلقا واما قوله تعالى او انك كان عنه مسؤلا فالفاعل الظرف المضمر المفسر بالمذكور ولا
يلزم حذف الفاعل او تعدده وكلاهما فاسد قوله واستحسن الخ يريد ان المصدر مفهوم في الفعل
فلا فائدة في اسناد الفعل اليه فينبغي ان يكون موصوفا بوصف يفيد بحيث يكون هناك فائدة

حاشيه

خارجه غير مفهوم الفعل حتى تكون الكلام مفيدا ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان هذا الوصف استحساني
وانه يجوز ان يقال ضرب ضرب شديد والمذكور في كتب القوم ان هذا شرط واجب وانه يمتنع ذلك اذ
النائب مناب الفاعل يجب ان يكون مسندا افادة عالم بعده والفعل حتى يحتاج الفعل
اليه ويصير اسما كلاما تاما مفيدا فلو قيل ضرب ضرب لم يخرج لان ذكر الفعل مغن عن ذكره بل
يجب ان يقال ضرب ضربة او الضرب الشديد والقوم يعترفون بان كل ما ينوب مناب
الفاعل مشروط بفائدة مجددة وانه لا يجوز ان يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او في مضمر
او ليست بهذه الاشياء فائدة مجددة وكذا اذا اسند الفعل الى اسم الفاعل فلا يقال ضرب
ضارب ولا ذهب فاهب لان ذلك امر معلوم فلا فائدة تحت ذكره ولهذا ذكر المرزوقي في مقامات
مسئلة موصوفا بقوله قرع الباب قارع له صوت فاشج وامّا قوله تعالى فليكتب كاتب بالعدل فالظرف
فيه متعلق بكاتب لا بيكتب واما قوله صلى الله عليه وسلم اتاني الليلة آت فالتنوين فيه للتعظيم
او هو عبارة عن جبرئيل عليه السلام وفي ابهامه اعلام بقدره وشرفه لدى ربه وامّا وقع في حطته
الخ فمن قوله ولم ينهض ما بعض فوجه العموم ومسئلة صحة الابتداء بالنكرة فليفهم قوله والمبهم
من الزمان يعني استحسن وصفه ايضا لعدم الفائدة كما مر فلا يقال سير وقت او حين والمقصد
بالمبهم تنبيه على الجواز اذا كان معنا نحو سير شهرا او سنة او يوم الجمعة فان هذا مقصد وبابه ان
اشعار بالجواز اذا كان المبهم مكانا والقوم يمنعون جواز هذا ايضا وقد مر تفصيله
قوله بالاسناد الى المصدر الدال عليه يعني ان المصدر الذي اسند اليه الفعل لا يلزم ان
يكون ملفوظا بل موصوفا عند سيبويه فانه جوز ضرب وقعد مع ان المسند اليه في الاول القيام
وفي الثاني القعود والجمهور يشترطون كونه ملفوظا وموصوفا وتعميم الفعل واطلاقه تنبيه على ان
المصدر المسند اليه غير مختص بان يكون مصدر العامل كالمثال المذكور او غيره كخرقت فاشجن اي
قياسي وقد تقال معنى كلامه ان مقتضى القياس ان لا يصح بناء المجهول من الفعلين لانهما لازمان
لا مفعول لهما فلا يقوم مقام الفاعل الا ان سيبويه جوزه لان اصل قام فعل القيام
واصل قعد فعل القعود وفتح بناءه منهما لان له مفعولا بهذا الاعتبار قوله ومنه اي
مما اسند فيه الفعل الى المصدر المفهوم لا الملفوظ ولا الموصوف او المعنى لعدد جيل الجملة ارفع
الجملة فان قيل يجوز ان يكون الفعل مسندا الى الظرف بعده وهو بين على نحو قوله تعالى
لقد تقطع بينكم نصبا ورفعا على ما مر تفصيله فلا دلالة في البيت على المقصود قلنا كون
بين هنا فاعلا ممتنع رفع او نصب خلع عن معنى الظرفية او لم يخلع بخلاف الآية فافهم والمثل
لصخر اخ الخنساء ولمعنة ابو ثور الاسدي في حرب ملعنة في جنبه فرض حولا حتى قتله
امرأته وكان مكرها فسلت امرأته غرزا وجاء صخر كيف هو فقالت لا حي فيرجى ولا
ميت فينسى فاستدعى السيف وهم بقتلها فلم تقدر على ذلك فضعفه فقال اري ام

الفرع في النسخ الموثوق بها
الى قوله

عمرو لا تمل عباد ني ٥ وملت نسلبني مضجعي وبكائي ٥ فكل امرء شاوى بامر جليله ٥ فلا عاش الا الذي شق رمحان ٥ اهتم بامر الخير لو استطعته ٥ وقد حيل بين العير والنزوان ٥ ويروى فمر بها رجل ذو خلف وموكب فقال لها هل باع الكفل فقالت نعم عاقليل وكان صخر يسمع كلامها فقال اما والله لئن قدرت لاقدمنك قتلى ثم قال لها ناوليني سبني هل تقلد يدي فناولته فاذا هو لا يطيق فقال اري البيت ام عمرو انه كذا فقال والصواب ان ام عمرو ام ابيه لان صخرا ابن عمرو فكيف يكون ام عمرو انه لا تمل بفتح الميم من الملالة والفاء في فكل امرء نصيحة وفي فلا عاش جواب الشرط لضمن المبتدا الذي لفظ كل معنى الشرط ولا عاش دعاء او اخبار والشقي التعب والهوان الذلة والهم القصد والامر الحرمل امرأته والتمني وسردى لقد جعل فا للام جواب القسم والنزوان الوثوب وهو طبيعة العير يعني والله لقد منعت عاتك علي من سجيتي وعادتي المعهودة قوله وقيل ان المصدر الخ ٥ معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل اسند اليها الكذا او قيل اسند اليها لهذا وضمير اليها لهذه الثلثة من الاتساع بيان للاستتر والاجوا مجرى المفعول به عطف تفسيري للاتساع وضرب ضربته اليوم قمته مثال لاجرا ظرف الزمان مجرى المفعول به حيث لم يقل سرت فيه وزرتكان سرتها مثال لاجرا ظرف المكان مجرى المفعول به حيث لم يقل سرت فيها قوله واسناد الفعل مجرور معطوف على الاتساع بزعما ما هو في موقع التقدير للاتساع لان جعل كل من هذه الثلث فاعلا مجازيا ايضا ضرب من الاتساع لجعله مفعولا به وجعل معطوفا على الموصول المجرور اعني ما في لما بعيد لفظا ومعنى والمعنى حصل ان اسناد الفعل الى كل منهما على الاتساع المستتر والاتساع هو ان جعل مفعولا به وجعله فاعلا مجازيا وكل منهما يصلح ومجموعهما للاسناد اما الاول فلان كلا منها اذا كان جاريا مجرى المفعول به فلا يبعد ان يقع موقعه واما الثاني فلانه اذا كان كل واحد منهما فاعلا مجازيا فلا يبعد وقوعه موقع الفاعل الحقيقي فافهم قوله شعر شاعه ٥ مثال لجعل المصدر فاعلا مجازيا اذ الشاعر صاحبه لا الشعر نفسه والشيوع ان جاز ان يراد به المفعول الا انه يجوز ان يراد به المصدر ايضا بمعنى مالف الشعر فهو مثال الاستتار ولا قدح فيه الاحتمال الخ مثال لجعل الزمان فاعلا مجازيا اذ الصائم هو الشخص لا النهار والثالث مثال لجعل المكان فاعلا مجازيا اذ الناظر هو الشخص لا العرفة نفسها قوله من باب اعطيت ٥ اراد باب اعطيت كل فعل تعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول بمعنى انهما ليسا بمبتدا وخبر ولا يصح حمل الثاني على الاول اراد باب علمت كل فعل معد الى اثنين ثانيهما عين الاول بمعنى انه يصح حمل الثاني على الاول اذ الاول مبتدا والثاني خبر قوله كما اعطى درهم زيدا ٥ مثال لاقامة الخ مقام الفاعل في باب اعطيت

والثاني

اقيم الخ مثال لاقامة الخ مقام الفاعل في باب علمت وان كنت مثال للامتناع لكان اللائق اذ لا يدر بان الثاني انتهى وكذا الرابع قوله ولا يسند الى المفعول به الخ ٥ يعني ان الفعل لا يسند الى المفعول به والمفعول معه اما الاول فلان الاسناد موقوف على رفع اللام ونزعه نصوب للمطلوب لذهبه العلة واما الثاني فلان الاسناد اليه موقوف على حذف الواو وحذف الواو منه صورت للغا كحذف اللام منها لان اذ المعية والمصاحبة المطلوبة اذن غير مستفادة وكذا الحال والتمييز اما الاول فلانها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول والاسناد ينفوت لهذا المطلوب وكذا التمييز لانه فاعل معنى الا انهم نصبوه للعرض والاسناد يفوت لهذا العرض بهم له ولعل المص لحذره الله ترك ذكرهما لشهرتهما ووضوح حالهما بعد الاحاطة بجهة الامتناع في المفعولين قوله ومنها ٥ اي من انواع المرفوع واراد بالاشتراك الاشتراك اللفظي لا المعنوي لانه هنا مانع من التعريف الجامع للحقايق المختلفة والمراد من هذا الكلام تمهيد العذر في ترك تعريف جامع للقسمين يعني انه مشترك لفظي وجمع الحقايق المختلفة في حد واحد ممتنع فالواجب اذن تقسيمه او اتمام تعريف كل قسم بانفراده ونظيره المسلك على ما ذكره ابن الحاجب وغيره قوله العوامل اللفظية ٥ اراد بالعوامل اللفظية النواسخ المشهورة وهي كان واخواتها وان واخواتها وظن واخواتها وما والا كذا ذكره جار الله وتبعه ابن الحاجب والاولى ترك التخصيص والا انتقض بالفعل في مثل قام زيد وقعد عمرو الا ان الاطلاق ايضا قادح اذ هو منقوض بمثل بحسبك درهم وما في الدار من احد وكذا منتقض بالعطف في مثل ان زيدا منطلق وعمرو واجيب بان الحرف انما يعد مؤثرا اذا لم يجعل جزءا من المعمول كما في مثل ان زيدا منطلق وعمرو والعطف انما يجعل الحرف جزءا من المعطوف او هي زائدة صرفه الا انه تشكل بمثل الطريف في الدار عند الاخفش والمبرد اذ لفظ لا هذه عاملة عندهما وخبرها مرفوع بها فانه لا يمكن ان يحكم بها بزيادة لما حتى يجعل في حكم العدم فقوله الاسم المجرد تنبيه على ان المبتدا يجب ان يكون اسما البتة فقوله لكي سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ما قال لا اسم اذ المعنى انذارك وعدم انذارك سيان وكذا قولهم لا يسمع بالمعدى خبر من ان تراه وقوله معنى متعلق بالتجرد عن الملابسة يعني ان المعتبر هو التجرد عن الملابسة من حيث المعنى فلو كان مدخولا للعامل صورة لكان فيه ضرر وفيه ادراج لمثل بحسبك زيد فان حرف الجر هنا لا اثر له في المعنى بل هو زايد محض وقوله من حيث هو اسم احتراز عن مثل انذرتهم وسمع فان كون مثله مبتدا انما هو بملاحظة كونه اسما لا فعلا ولا جملة وكذا مثل سمع الناس يتحدون غناء وقد يجعل في ذلك قيد التجريد يعني انه انما يعتبر التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا اسم اما اذا كان صفة كالقسم الثاني فلا عبرة فيه بالتجريد للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند في القسم الثاني فكونه اسما امر مقتض للتجريد للاسناد اليه ورد بانه ان اريد ان الاسم في مقابلة الصفة فاسد اذ لا يجب في التجريد للاسناد اليه

ان يكون اسما او يجوز ان يكون صفة نحو عالم من قولك جاءني زيد في مقابلة الصفة
المعتمدة على الاستفهام والنفي فهو استعمال غير واقع ولا كافي صفة للاسناد متعلق بالتجريد
يعني يجب ان يكون تجريده لهذا المعنى والا لكان في حكم النعت قال جار الله وانما اشترط
في التجريد ان يكون لاجل الاسناد اذ لو جرد للاسناد لكان في حكم الاصوات التي جعلها
ان نعق بها غير معربة اذ الاعراب لا يكون الا بعد العقد والتركيب اذ المبتدأ والخبر تجرد
للاسناد هو رافعهما او هو معنى قد ناطا لهما معا ناولا واحدا اذ الاسناد لستدعي طرفين
البتة ونظير ذلك ان معنى السببية لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة
في الجزءين قوله وسمع ان ناسا لخ • البيت لذي الرمة والبيت بكماله • سمعت
ان ناسا يجعون غشا • بعلل صوح استجبي بلالا • نقوله ان ناسا مبتدأ خبره يجعون
من ارتجعت فلانا ابنة اطلب معروفه والجملة مفعول سمعت على الحكاية وصوح
اسم ناقته وذو الرمة هذا يلقب بغيلان وهو احد عشاق العرب المشهورين و
وصاحبته مية بنت طبيان بن عامر قال ابو العلاء والى تميم العراق لغر ما تيمه
غيلان عند بلال قال آخر في صاحبته مية • بعالوا الى اطلال مية نبكها • وسيرة غيلان
بن عقبة نحكيها • ونسبت ذو الرمة نخرقا هذا بنى نكاد بن عامر بن صعصعة وسئل جرير
عن شعره فقال ابعار غزلان ونقط عروس وبلال اسم ممدوح ذي الرمة وبلال هذا هو
بلال ابن ابي بردة اسم ممدوح ذي الرمة كان قاضيا على البصرة وابوه ابو بردة كان
قاضيا على الكوفة وابوه ابو موسى الاشعري كان قاضيا في زمن عمر رضي الله عنه وكان
بلال هذا من اجداد ابي الحسن الاشعري صاحب المذهب في الاصول وصوح علم ناقته
والمعنى ان الناس يطلبون الحسب والفخار من عند انفسهم فعلت لنا في هذه
لا تطلبي ذلك الا من الممدوح او تقال للمعنى الناس يطلبون غشا فعلت لنا في هذه
صفتي ان لا تكوني مطلوبة الا البلال لانه كان سخيا جوادا فياضا قوله ووجدنا
في كتاب بني تميم • البيت للطرماح وهذه الجملة الى آخر الحل بالكفي المعار جملة محكية
واقعة موقع المفعول لوجدنا والمعنى وجدنا في كتاب بني تميم • اعيروا خيلكم ثم اركضوها •
احثثن الخيل بالكفي المعار • نقوله اعيروا امعناه اجعلوها سمينة وركضي الجلد ابته استخشنه
ليعدو ثم كثر استعماله حتى قيل ركضي القوس اذا عدا والمعار من عار الفرس اذا جاء
وذهب يمينا وشمالا من مرحه ونشاطه واعاره وقد يجعل من العاره وليس بذاك وبروى
المغار بالغين المعجمة اراد المغير وقد يجعلوا العين في اعير وا لغط هذه الرواية قوله
رافعة قال ابن المستنير في المعتمدة وشرط الاعتماد اصرارا غر مثل زيد ضارب ابوه
او لا اعتماد بما هو خبر لا مبتدأ واراد بالجاري مجرى الظاهر المضمر المتصل نحو اقائم

انتهى

انما نقوله او ما يجري مجراه اذن معطوف على الظاهر ويجوز عطفه على الصفة اي الكائن من قولك السيد
الصفة المعتمدة او ما يجري مجرى الصفة فالمراد بالصفة ما كان مشتقا وهو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمراد بالجاري مجراها كخير زيد وما سمي في قولك ما ما تميمي ابوه وافر
اخوه والظاهر على هذا الوجه اراد به ما كان بارزا غير مستكن منظرا كان او مضمرا كخوافا قائم
انتهى واقائم هما فان انتهى وهما مع انه مضمر في على لا ما قابل الظاهر فقوله مجراه اذن الظاهر
تانيث المضمر راجع الى الصفة الا انه ذكره اذ الصفة بمعنى الوصف كما وقع في عبارة السهيلي
وغيره فان قائم في هذه الامثلة مبتدأ وما بعده فاعل وساد مسد خبره ومعنى كونه ساد مسده
انه مغن عنه لحصول الفائدة الى حاصلة من المسند والمسند اليه السر في ذلك ان الصفة بمعنى
الفعل قال ابن مالك في التسهيل الوصف المذكور انما الواقع بعد حرف الاستفهام والنفي
لكونه منزلا منزلة الفعل لا يجوز تصغيره ولا توصيفه ولا تاكيده ولا تعريفه اذ هذه الامور
من خواص الاسماء المحضة وانما جعل الصفة مبتدأ وما بعده بمنزلة المجرد دون العكس اذ لو كان
كذلك لوجب تثنيته اذا كان ما بعده مثنى اذ هي مسندة الى الضمير ولهذا جعل الصفة
في مثل اقائمان اخواك خبرا اذ لو كانت مسندة الى الظاهر فلا معنى للتثنية الا على لغة
اكلوني البراغيث وسيعقبون فيكم ملائكة ووجوب الاعتماد مبني على مذهب سيبويه والاخفش
والكوفيين يجوزون بدون الاعتماد ويخرجون قائم الزيدان نحو مررت برجل قائم ابوه الا عتماد
في نحو الدار زيد وخرجوا عليه قوله • فخير نحن عند الناس منكم • فانهم يجعلون خبر مبتدأ ونحن
فاعله ويمنعون العكس لانه يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله وهو منبا لمبتدأ وهما كشيء
المتعانقين والمتعانقين اليه وهو ممتنع بخلاف الفصل بالنفي فانه جائز اذ هو كالجزء منه كما مر هذا
كلامهم وليس بشيء اما اولا فلانه يلزم اعمال اسم التفضيل في الظاهر بدون شرائطه المعهودة
واما ثانيا فلان الفصل بين اسم التفضيل ومعموله كثير قال رسولنا الآمران اهي فلا اجد
ابر في قول لا منه ولا نعم لعدم من على نفسه ايضا واقع فذلك اما توسع او اضمار وبغير
فلا سهو من السبحة والاوجه عندي ان يجعل نحن مبتدأ وخير خبره ومنا تفسير المضمر قبله مثله
والمراد بالحرف الكلمة اطلاقا للاخص على الاعم وهو اطلاق شايع قال صاحب الكشاف
وقد وجدناهم متسامحين في تسمية كثير من الاسماء التي لا تقع اشكالا في اسمائها كالظروف
وغيرها بالحروف ومستعملين الحرف في معنى الكلمة انتهى فتناول جميع ادوات الاستفهام
كمتى وذاهب الزيدان وابن جالس صاحباك وكيف مصبح ابواك وكم مالك مسود فاك
واياان قادم رفيقاك وهل قائم اخواك وينبغي ان يعلم ان جميع ما هو في معنى النفي نحو ما
القيل كلفظ غير واقل ما في معنى النفي ومن مثلهما هذا الباب قول الحكمي • غير ما سوف
نطارس • بعضي بالهم والحزن • فانهم جعلوه من هذا القبيل مع انه ليس بما ظاهر مرتفع

بالصفة الواقعة بعد حرف النفي واجيب بوجوه الاول المنع يعني لانسلم ان هذا من القسم
الثاني بل ان غير اصرم مقدم والاصرم مبتدأ مؤخر وهو من قبيل زيد قائم وعمرو
عدف زمس دون صلته فعاد الضمير المجرور بعلى الى غير مذكور رفاتي بالاسم الظاهر مكانه كذا ذكره
الامام ابو الفتح ابن جني الثاني انه خبر لمحذوف وما سوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور
والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته كذا ذكره ابن الخشاب
الثالث ان غير مبتدأ لاخبر له والوصف بعده مسند الى الظرف بعده وهو محذوف لفظا ومرفوع
بفعل للابتداء او التقدير ما سوف على زمن يقضي بصاحبه للهم والحزن فهو مثل قولك ما مضروب
الزيدان والظرف نائب مناب الفاعل الظاهر ومرتفع به كذا ذكره ابن مالك رحمه الله عندي
ان الكل تعسف والحق ان قوله غير ما سوف خبر مبتدأ محذوف اي هو غير محزون على ازمان يقضي
بالهم والحزن وهذا هو الطريق المستقيم والعدول عنه زيغ وسقيم ولـ ساغ الامران
الاول ان تكون الصفة مبتدأ واخوك فاعل ساد مسد الخبر الثاني ان يكون اخوك مبتدأ والصفة
خبرا ولـ فهو المجوده اطلاقه تنبيه على انه لا يلزم ان يكون اسما لفظا او تقديرا القسم الثاني
فالملفظي نحو زيد قائم والتقديري كوسمي انا فان انا مقدم تقديرا وقولهم الهلال بمن
قبيل الثاني ويجب ان يعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء وعليه جار الله ومن تبعه كما
وسردي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وفي المبتدأ هو الابتداء وعليه البصريون والفرد ا
الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية ورد بان التجريد امر عدمي فلا تؤثر واجيب بان
العامل علامة لا علة مؤثرة وفسره الآخرون بجعل الاسم في صدر الكلام مخصصا او تقديرا
فرارا عن هذا المحذور واما القسم الثاني من المبتدأ فالعامل فيه هو المجرده عن العوامل لا ما عداه
الا شيء ولـ والاصل في المبتدأ اه اي الكثير الراجح والاولى والاليق ان يكون متقدما
في الذكر لانه محكوم عليه فهو متقدم ذهنا فقصدوا ان يكون متقدما لفظا فقيل المشار الاول
اللازم هو الاضمار قبل الذكر لفظا لا معنى وفي الثاني لفظا ومعنى فجاز الاول وامتنع الثاني
ولـ وان يكون معرفة اي الواجب فيه كونه معرفة فلفظ الاصل مشترك بين المعنيين
لا لفظا ولو سلم فمسلة مقدرة في الثاني والقرينة المشوشة به قوله والاسبق سكنره وفي صار
المعرفة مذكوره وكان المقام مقتضيا لحصول المعارف كحصلا للاحاطة التفصيلية
بالمقصود ناسب ان سوفي لحصر هاتي العدد المذكور نفارا والمعارف خمس وقسم العلم الى قسمي
قصدي والاتفاقي فالقصدي ما يكون دلالته على المسمى المخصوص بوضع الواضع كزيد وعمرو
والاتفاقي ما كون دلالته عليه بحسب الاتفاق والاشتهار كان عمرو فانه احصن بعد الله
بني عمر من اخوته وهم عاصم وزيد وعبد الله وعبد الرحمن الاوسط وعبد الله الاصغر
والدر هو المستفاد ومن هذا اللفظ بحسب العلمية والاشتهار هو عبد الله الاكبر وكذا ابن

عباس

ابن عباس فانه علب على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن مسعود علب على عبد الله بن مسعود
وقد اشتهر هؤلاء بالعباد لجمع عبد الله فحض اللفظ ماخوذ من الاول وبعضهم من الثاني
ونظيره قولهم عبقسي في عبد قيس او العباد لجمع عبدل لغة قوم من الروم فانهم يقولون
في عبد عبدل وفي زيد زيدل او اسم مستانف وضع لجمع العبيد كلفظ النساء فان قلت
قد ذهب جار الله الى ان ابن مسعود من العبادلة ولم يجعل ابن الزبير العالم عبد الله
بن الزبير من ابنائه منها وانه لحديث جعلوه من العبادلة على ما صرح به عبد الرحمن بن
يزيد قلت ما ذهب اليه جار الله هو معارف ائمة الفقه والآثار باب الحديث على ان العبا ولـ
اربعة ابن عمر وابن عباس وابن عمرو وابن الزبير واخرجوا ابن مسعود منها لانه كان
من علماء الصحابة واكابرهم قال الشعبي ما كان احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم افقه من
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقوله تعالى قالوا الذين اوتوا العلم اشارة اليه ولـ
والحم فانه في الاصل الكل يحم عبده الى طب والى طب ثم غلب على الرماحي اذا قالوا طلع الحم
فلا سبق الذهن الى غيره واما الصعق فهو الاصل اسم صالح الكل من اصعب بالصاعقة
ثم غلب على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب لنصار مخصوصا به اتفاقا لانه اشتهر من
جهة انه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح صيف التراب في جفانه فسقمها فمن
لصاعقة فقتله قال بعض بني كلاب في ذلك وان خويلدا ابكى عليه فعل الريح
في البلد التهامي ولما كان في ذلك كثرة وكان في بعدادها اطالة ذكر الجميع اجمالا
فاندرجه تحت العموم بقوله وما علب من الشايعة فانه تعميم بعد التخصيص ولـ ومنه اي
غلب من السابقة على بعض المسميات ووجه الفصل ان هذه المذكورات في الظاهر ليست
صفات غالبة كالصعق واما هي اسماء موضوعة بالام في الاصل اعلاما لمسمياتها
والاجرى صفات وسردي على ظاهره انها لو كانت موضوعة بالام اعلاما لمسمياتها المخصوصة
لما صح عدها مما علب على السابقة على ان ابن عرابي ليس من الصفات وعد المص اياه من
هذا القبيل امور الاول الدبران فانه فعلان بمعنى الفاعل من الدبور كالعدوان بمعنى
العادي من العدو وغلب على الكوكب المخصوص الذي يدبر الثريا ويكون خلفه الى الغرب
فانه فعول بمعنى الفاعل كالقويم بمعنى القائم من العوق وهو المنع علب على الكوكب المخصوص
الواقع بين الدبران والثريا ونقل في توجيهه وجهان الاول ان العرب تزعم ان الغر
رام المسير على العيوق وهو يرقبه فمن ذلك قيل ان الدبران خطب الثريا وقد
ساق في مهرها كواكب صغارا معه والعيوق بينها معوقه عنها والدبران سمته العرب
حاديا لهذه الجملة وملك الكواكب الصغار سموها ملاص النجم وعليه قوله كما زين لعلاص

ق

ولـ جمع حفنه كما سبق

الحم حاديها

والطاوي اسم فاعل من خدا الابل سياقها والقلاص جمع قلوص وهي من النوق كالجارية
الفتية من النساء سميت بذلك لان شبابها في ارتفاع من قولهم قلص الظل ارتفع والشاء
السماك فانه بغال بمعنى الفعال من السمو وهو الارتفاع والعلو بمعنى السامك ثم غلب
على الكوكبين المخصوصين الرابع الثريا فانه تصغير ثروى تانيث ثروان من الثروة وهي
الكثرة والعدد ثم غلب على الكواكب المخصوصة المجتمعة وهي الكواكب المشهورة المانيها
من الثروة فقوله لانها علة تعليل للكل بمعنى انما كانت هذه من ما غلب من السابعة او هي غلبت
من بين جميع ما يوصف بهذه الاوصاف على هذه الكواكب المخصوصة قال سيبويه في الكتاب ومن هذا
القبيل الثنتان والاربعا فانهما شتقان من الثالث والرابع ثم غلبا على السود من المولود قال
وقال بعض الكبار المتاخرين واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثا والاربعا
والخميس فمن الغوالب فسلبها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين من اللام دون اخواته نحو قولهم
هذا يوم اثنين مبارك فيه والسر في جعل هذا من الاعلام الغالبة وان لم تثبت الثلثا
والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المهدة اي
ان الاعلام التي لا مرها لازمة في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد للاحكام
وحسنا بحمل حصرها مقدرة قوله وعالم نوف بالمشعاني نحو اشارة الى ما ذكره
سيبويه في الكتاب فقال انما اذا وجدنا اسما من هذا الجنس ولا نعرفه نلحقه بما عرفنا استعمالا
على ما مر ان من كان قبلنا قد عرف استعماله وهذا الكلام في التحقيق دفع لاشكال توهم
وروده ههنا وحاصله ان عموم كل واحد من هذه الالام لما كان باعتبار عموم المشتق منه وكان
ههنا شيئا، لا يوصف باستعمالها الا الاطلاع على استعمالها فدفع ذلك بان المجهول
يلحق بالمعلوم ويسلوه بالمرخ والعفرى فانهما علما على الكوكبين المخصوصين من بين ما يوصف
بالاستتار، والمرخ فان فكت العفرى اسم فاعل من العفرى والمرخ فعلى من المرخ نحو على افعل
الكثرة الفعل كالتضحيك لكثير الضحك وهذا امر ظاهر يعرفه كل احد فما بالهم ما عرفوا ذلك
فلت معنى كلامهم ان تفصيل هذا الشيء غير معلوم هناك علمهم بمحصل معنى الدبور في البدران
واخواته قوله والمبهم يعني ان اسماء المعارف الخمس المبهم وهو شيئان اسماء الاشارة
والموصولات قوله والمضمر بعد المضمر من المعارف على الاطلاق وظاهره منقوض بالضمير الراجع
الى النكرة فان جعلوه كذلك موافقة كما هو مذهب الجمهور فذاك وان جعلوا نكرة كما هو راي
الشيخ ابي علي وعليه كثير من المحققين فالوجه ان بناء الكلام على المشهور او الكلام معروف
عن الظاهر او الاطلاق تنبيه على ضعف القول او التضمير هذا كثيرا ما وقع اسم كان وضميره معرفة
مختلفة فلو كان الامر كما زعموا لزم ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة مخالفة وهو ممنوع بعد دخول
الناسخ وقبله ولهذا تراهم يحاولون قوله يكون مزاجها عسل وماء وقوله الحي كان ماك

ام حمار

ام حمار ولنا ههنا كلام يسبق له مقام قوله لتعريف العهد اراد به العهد الخارجي دون
التمثيل والا فالعهد الذهني في المعنى كالنكرة ولهذا يعامل معاملة النكرة فيوصف بالجمل مثل
على اللئيم يسبني او الزاد اعم او المعهود الذهني وان كان في المعنى كالنكرة الا انه يجري
عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا او ذا حال وموصوفا بها ونحو ذلك وفيه تحقيق آخر
سيجيء ونبه في المثال الاول على ان المعهود الخارجي يكون باعادة اللفظ الاول بعينه صريحا
وفي المثال الثاني على انه قد يكون لا بلفظه ولكنه مذكور بمعنى لا صريحا وكلاهما اشارة الى المعهود
المذكور غير ان الذكر قسمان صريح وغير صريح وقد لا يكون كذلك نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الا امير واحد فانه لتعين لا لعهد الى تقدم ذكره قوله او للجنس اي التعريف
لجنس فالاظهر ترك اللام او هو معطوف على العهد فكانه اعتبر المضاف ومعطوف على المضاف دون
المضاف اليه وبالجملة فظاهر كلامه انه اختار ما اختاره جار الله حيث حصر فائدة اللام
في التعريف وحصر التعريف في العهد والجنس وتوضيحه ان اللام معناه التعريف ومعنى التعريف
التعين والاشارة الى نفس المسمى او الى حصة منه فمعنى العهد الاشارة الى حصة ما
ومعنى الجنس الاشارة الى نفس المسمى والاول هو العهد الخارجي كما اشار اليه المص وعنى في
ضمن المثل واعلم ان قصده الماهية من حيث هي كما في المثال الذي ذكره المص لعمر الله
هو المسمى بلام الحقيقة والطبيعة وان قصده الماهية من حيث الوجود في ضمن الفرد فانه
قصده البعض بقرينة المقام فهو العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم وان قصده الكل
بالدليل فهو الاستغراق وبهذا ظهر ان اللام اصله العهد والجنس وان العهد الذهني والاستغراق
راجعان الى الجنس ومستفادان من اللام بقرينة المقام وظاهر كلامه مشعر بان الراجح الغالب
هو العهد الخارجي والا فكذلك لانه خفيف المعنى وكان التمسك دائما الغالب الراجح في
الاستعمال بعد العهد الخارجي فهو الاستغراق فهو اصل بالنظر الى الاستعمال والجنس اصل نظرا
الى وضع اللام قوله اي هذا النوع تصريح بان اللام هذه لام الحقيقة والطبيعة
وان المراد به الماهية من حيث هي وتنبيه على ان المتبادر للعهد الخارجي هو لام الحقيقة
فقط وان كلا منهما انما هو معنى اللام يعني ان وضعه له وان كان ههنا منظنة الاشتباس
بالعهد الذهني والاستغراق فان كلا منهما من معاني اللام وانه لا يصح الحصر والتغيير حاول
المص لعمر الله ان تشير الى دفعه بقوله وكلما ورد من المعاضد الآتية وحاصله ان
كل بعض فرض من ابعاض النوع كما في العهد الذهني والاستغراق فنوني التحقيق راجع الى
النوع بمعنى انه ناش منه ومن شعبه وفروعه اذ المراد به الماهية التي هي نفس المسمى
غاية الامر انها مراده بملاحظة الوجود والتحقق في ضمن الافراد وهذه الحيثية مستفادة من
الامور الخارجية والدال على اللام وهو معناه انما هو هذا القدر وهو الماهية فقط فصح

لعمر
ان الحكم الاستغراقي في كلام المص
انما يتوقف على العهد او الجنس

وان كان فاعلا للمصدر ومعمولا له الا انه ليس مضافة للصفة الى معموله او المصدر لا يطعون
عليه لفظ الصفة فلا يكون لفظية لان المضاف تعليل لصيرورة المضاف الى احد هذا لا
معرفة ووجه التعليل ان بينهما وطء الاشتراك وكال الالصاق قوله كما ناخذ
حكمه في التانيث شبه اخذ التوابع باخذ التانيث والمقصود ان المضاف الى الموصوفة
كالمضاف الى المؤنث ووجه الشبه ان كلا منهما ماخوذ وصف التابع ورد على ظاهره ان اوجه
منفي ان يكون في المشبه به اهم وهو به اشهر والامر هنا بالعكس اذ الاول امر ثابت
محقق بخلاف التابع فانه ليس بهذه المثابة وجوابه انه قد جرت عادتهم بانهم يسوون بما
هو اغرب واقل والمقصود ان التابع اغرب او المراد مجرد الجمع بين شيئين في الامر المذكور
لا الحاق الناقص بالكامل قوله سقطت بعض اماله رمز خفي الى انه ينبغي ان يكون
المضاف الاخذ من المضاف اليه ناشئة بهن المثابة او يكون بحيث لو اسقط الاول واقيم
التابع مقامه لصح وهذا هو المطابق لما ذكره القوم من ان شرط هذا القسم ان يصح الاستغناء
بالتابع عن الاول او يصح ان يقال سقطت اماله بخلاف مثل قولهم ضربت غلام هند وكلمه
قوله على لونها تنسر الناظرين او يصح ان يقال هي تنسر الناظرين وبالجملة فلا فيغاير بين هذا
هذا القسم وكثرته وقصر وعليه عدة امثلة من قصر النظر وقلة التتبع وخفاء الاسوا فاتى
ومن المعارف المنادى ايضا كما صرح به ابن الحاجب وغيره فلم اسقط المضاف لصار اليه قلت كانه لما
ذكر المضمر وهذا فرع عليه لان يعوده لو قوعه موقع كاف الخطاب افاده وذكره فرع قوله
والاسوع تنكيره ذكر ان المنادى يجب ان يكون معرفة ومعنى الوجوب انه لا يكون تنكيره
الا انه صرح به هنا لرد ما استثنى الذكور من ان اصل مبهم لما ذكر نافاحتاج الى تخصيصه
بوصف على المراد وفيه خلاف انى الدماميني فانه يجوز وقوعه نكرة محضة اذا حصلت الفائدة
نحو كوكب الضاعة وذلك بالوصف او ذلك الخصص يكون بالوصف وباخوانه او ذلك
الوجه مبين بالوصف لغوية المقام وهذا مراد من فسر ذلك بالوجه ولا وجه للرد فان يقال
لا وجه له قوله او تقديرا جعل الوصف اقساما ثلثة لفظيا وتقديريا ومعنويا فالاول
ما يكون الوصف ملفوظا ظاهرا والتقديري ما يكون الوصف منويا محذوفا لفظا ومقصودا
معنى ويصح ذكره مع ذكر موصوفه والمعنوي ما يكون مرادا معنى ولا يكون مذكورا لفظا ولا يصح
ذكره مع موصوفه ظاهرا بل هو مراد بحسب المعنى والحمل ظاهر مما مثلنه قوله نحو ينجب
الاباء الخ ارنجب من اللبن او نجب واحد والاظهر ان المعنى ينجب من الناس ذو الاباء ويجب
ان يكون في الارض لقوله السوق والسياق وهذا مثل مورده ان حال الاب كان كذلك كان
نجب بارة فحل في الاناث يخطي بارة فحل في الارض ثم شاع حتى ضرب لكل من يفعل فعلا حسنا
بارة ويخطي اخرى في الصحاح النجب بالضم ما امتد من اللبن حين تحلب وفي المثل ينجب في الاناث

واندفع النقض واما ان اللفظ اذن حقيقة او مجاز فجوابه انه ان كان استعمال العدد
المفهوم من اللام وتقييده بالوجود في ضمن الفرد نوعا خارجيا فهو حقيقة بلا نزاع وان كان
استعمالا في الفرد من حيث خصوصه فهو مجاز وهذا هو القانون في كل عام اطلق على الخاص
نقوله من ابعاضه اي من ابعاض النوع فالضمير راجع الى شيء واحد هو النوع وابعاضه
افراده وبعض الشيء قد يراد به جزءه كقولهم اليد بعض زيد وقد يراد به جزئيه كقولهم زيد
بعض الانسان والمراد به الاول وبهذا اندفع الاشكال الذي اورده بعضهم من ان بعض الشيء
جزءه ودخول نفس الحقيقة الكلية في جزء منها مستحيل اما الدخول بعض جزئياتها فان
نفس الحقيقة الانسانية غير داخلة لان الحيوان والانسان الذي طلق بالحق زيد الذي هو فرد
منه فكيف يستقيم قوله من ابعاضه هذا كلامهم وهو مبني على ان ضمير فهو راجع الى النوع وضمير
فيه راجع الى البعض المفروض وقد اجمع الشارحون على هذا وهذا ايضا ممنوع فان جعل
بعض الشيء راجعا الى ذلك الشيء اولى من جعل ذلك الشيء راجعا الى بعضه فالحق ان الضمير
الاول للبعض المفروض والثاني للنوع ومعنى رجوع الفرد الى النوع ما بيناه وقوله من حيث الماهية
الحقيقة النوعية تفسير للرجوع والدخول ومعنى قوله ان كل فرد فرض فالحقيقة النوعية
ثابتة معه حاصلة في ضمنه او الفرد عبارة عن الحقيقة النوعية مع خصوصية زائدة فالحقيقة
مدلولة اللام والخصوصية من خارج الكلام وبهذا اندفع القيل بان هذا مجاز اذ الحقيقة
غير الفرد الخارجي وقد تقرر كلام المصنف بوجوه اوجه الاول ان هذه الكلية جواب لسؤال يراد
حاصله ان اللام الجنسية للماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد الخارجي اذ الثاني غير الاول
فهو مجاز وتقرير الجواب ان استعماله فيه ليس لانه موضوع له بل باعتبار صدقه عليه وبهذا
كما ترى لا يدفع الايراد اذ هو مجاز اذا الحقيقة غير الفرد الثاني انه دفع للقال كيف
منع الحكم بان الرجل خير من المراة وكثير من النساء كمريم وعايشة رضي الله عنهما خير من
الرجال وتقرير الجواب ان الخبرية باعتبار الجنسية وهو ان له هذه الحقيقة فانا نتنف الخبر
بجزئيات اوجه الثالث انه اشارة الى استغراق الجنس نحو عالم الغيب والشهادة اذ
المراد نفس الحقيقة وهي موجودة في جميع الجزئيات فجاز ذكر لام الجنس وقصد جميع الافراد
قوله والمضاف الى احدهما هذا هو الخامس من المعارف وهو لا اشارة الى العلم
والمبهم والمفرف الداخل عليه اللام على نمط قوله والعيس بعد اولئك الايام والاظهر
ان يقول والمضاف الى المعرفة او اجاء المثال جاء في فرس غلام الرجل اضافة حقيقة قد
بذلك اذ لو كانت الاضافة لفظية لما صار المضاف معرفة وبنيه في المثالين على ان
احدهما مضاف الى العلم والآخر الى المعرف باللام وعلى ان المضاف في الاول اسم عين
وفي الثاني اسم معنى ثم بنيه في المثال الثاني على ان اضافة المصدر الى معموله حقيقة اذ الثاني

وسحق الارض ارتعصت مرة وخطى اخرى والسحب بالفتح المصدر انتهى قوله
وان ذهب عمر فعمر فى الرباط اى فعمر آخر فى الرباط فالصفة مقدرة والعمر هو الحمار الوحشى
وقد يطلق على الاهلى والرباط بالكسر الحبالة اى ما تشد به الدابة واصله ان صائد اقطع عمر حبالة
فقيل له ان ذهب عمر فلا تحزن فعمر آخر فى الحبالة والمثل يضرب فى الرضا بالحاضر وترك الغائب
قال المص لعل امره مل على ما ذكر نا من بعد الوصف ان النكرة اذا اعيدت كانت غير الاول
ولهذا ذكر وا فى قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر الثانى اراد انه ان تنبه على ان
اليسر غالب على العسر نكر اليسر فاعاده وعرف العسر واعاده فافاد ان المعرف عين الاول
والمنكر غيره وبهذا ظهر ان لعسر واحد يسرين وبهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم لن يغلب عسر
يسرين قوله كان كم للخبرية فان الوصف هنا معنوى لا لفظى ولا تقدرى قال المص
كم للخبرية نكرة موصوفة فى المعنى لانك اذا قلت كم رجل عندى كان المعنى كثير من الرجال عندى
او رجال كثيرون عندى وجوز ان يجعل تمييز كم للخبرية اعنى رجلا فى كم رجل عندى مخصصا لكم
فصلح ان يكون مبتدأ قوله او يكونه فاعلا معطوف على قوله بالوصف اى وذلك التخصيص
يكون يكونه فاعلا معنويا قدم للحصر والاختصاص نحو شكل اراأمها ولدا فان شكل فى المعنى فاعل
قدم ليفيد الحصر اى ما اراأمها ولدا الا شكل والمثل لتبهيس الملقب بغاثة رجع الى انه
بعد اخوته الذين سلموا وكان سابقهم فاغار عليهم ناس فرجع فيهم ومنهم عداوة وحرب
فقتلوا منهم سبعة وبقى الابهيس وكان سهسى هذا احمق وسب الحمق وكان اصغرهم
فاراد وا قتله ثم قالوا ما يريدون من قتل هذا احمق علكم برجل ولا صرفه فتركوه فكانت امه
بعد ذلك قد اجتنبته فعمت من الناس ما نكروا عليها فقال سهسى شكل اراأمها ولدا
اى ما حسبها عاطفة مستقة على الولد الا شكل اى فقدان لا ولادها قوله ولا يكون
لخبرها اى فى هذا الموضع اعنى المبدأ النكرة الفعل اذا قدم للحصر او المخصص كونه فاعلا
فى المعنى فاشترط الفعل ليمكن كونه فاعلا فى المعنى قوله وقولهم مرفوع مبتدأ خبره كحيل الا كرم
الاول ان يكون من قبيل سحق فى الارض اى شئ عظيم اجره وثواب وسنى
عظيم او شئ من الاشياء الكرم زيدا الخ ان يكون من قبيل شكل اراأمها ولدا اى ما جعله كريما
الا شئ وما اجره وثوابه الا شئ قال الشيخ عبد القاهر اذا المعنى اى الذى اجره من جنس الخير
لا من جنس الخير كقولك رجل جاءنى اى لا امرأة فقوله فمن جعل متعلق بالكاف وقد بذلك
لان من جعل نكرة موصوفة لفظا فقد جعل الجملة بعدها منعتها وجعل الخبر محذوفا اى اى شئ
جعل زيدا اكريما موجود فلا يكون من قبيل ما نحن فيه وكذا اعده من جعل ما موصولة مبتدأ والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذى جعل زيدا اكريما شئ وكذا اخذه من جعل ما استفهامية
مبتدأ وما بعدها خبرها اى اى شئ اكرمه فعلى كل تقدير من هذه التقادير السلمة يخرج عن النحت

اما الاول

اما الاول فلانه اذن من قبيل واجل مسمى واما الثانى فلانه من المعارف او الموسوف بالمعارف
واما الثالث فلانه اذن من قبيل ارجل فى الدار فان قلت المصر عنه مستقيم اذ لا حد ولى
اذ لا نعنى ان الذى جعله كريما شئ لا غير فالوجه ان يقال ما يعنى شئ والشئ يطلق على الموجود لا
على المعدوم والمعنى ما جعل زيدا كريما الا امر موجود لا معدوم قلت الغرض ان الكرم ليس
من مقتضيات ذاته بحيث يكون محمولا عليه عن يالة بل هو شئ عارض وهذا هو المفهوم من مثل هذه العبارة
فى المعارف واما الجواب بما ذكر فلا نعنى ما فيه من الخفاء وسحق فى الارض وسحق فى الاثاء قوله
او مصدر اه معطوف على فاعلا اى او خصص بكونه مصدرا منتصبا بالفعل عدل عن النصب
الى الرفع لدل على الثبوت والمقصد له هو الجملة الاسمية ومثله بعد لهم سلام عليك فان اصله
سلمت سلاما عليك فالمصدر المنصوب منتصب على المتكلم فاذا رفع المنصوب فهو باق على وصفه
الذى كان عليه اعنى كونه منسوبا الى المتكلم فقوله سلام فحسبه اى سلامى فتخصص بالمسلم هذا
تقرير مراد المص ومراد القوم واعترض عليه بوجهين الاول ان مثل هذا التركيب شائع حتى
لا يجرى فيه هذا الوجه كقولهم ويل لك او ليس المعنى ويل لك كسلام عليك ولو قصد هذا
المعنى لكان ملغما من القول اذ المقصود مطلق الهلاك اللائق انه يمتنع ان يكون سلام مصدر
سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك نحو لبيت من لبيك وسحقت من سحقا الله فمعنى سحقت
قلت سلام عليك كما ان لبيت بمعنى لبيك وسحقت بمعنى قلت سحقا الله فمعنى سلام
اذن المتكلم سلام عليك والقول فمعنى سلام عليك اذن قول سلام عليك عليك ولبيس
كذلك بل سلام فى قولهم سلام عليك مصدر سلمك الله ارجعلك الله سانى فالاول ان يقال
فى توجيه سلام عليك ان اصله سلمك الله سلاما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم رفع المصدر
لدل على الثبوت ورفع الحدوث وكذا ويل لك اصله هلكت ويلا اى هلاكا ثم رفع المنصوب
بعضا لغبار الحدوث وبالجملة فالقوم لما رأوا الابتداء بالنكرة فى سلام عليكم وكل
منهم فى صحة ما نح له ويجوز ان يقال انه من قبيل عمره خيرا من جواده اذ الظاهر المعنى على هذا ويجوز
ان يقال ان التنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى سلام الله والمعنى عليه قوله ولا يكون
ذلك الا فى الدعاء بشهادة السبع والاستقراء واطلق الدعاء لتناول له وعليه
نحو قولهم ويل له فانه تسم ودعاء عليه بالهلاك قوله او مصدرا اه عطف على مصدرا لجميع
بمعنى يلبح فعادلها حال من ضمرة الاستفهام وفاعل عادل ام ومتصله حال من ام والمقصود
ان هذا السلام المخصص وهو ثبوت العلم بأحد الامرين عند المتكلم على الابهام ومقصوده
طلب العين ولهذا اشترطوا التعادل بما ذكره المص وغيره ورد بانه يلزم منه ان يسمع
ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار لانتفاء ام الدالة على التخصص بهذا المعنى وهو ثبوت العلم
بأحد الامرين فالاولى ان يقال المصحح هو وقوعه فى سياق الاستفهام اذ النكرة اذن

في تأويل المعرفة اذ المعنى ابهذا الجنس سوآء كان هناك ام لم يكن قوله كما في كم الاستفهامية ۞ جعل الوصف في كم الخبرية معنويا لا لفظيا ولا تقديريا ثم جعل المصدر بمعرفة الاستفهام المقرونة بام في كم الاستفهامية تقديريا فعاب فصله النسب بالجملة فمعنى كم رجلا عندك اعشرون ام ثلثون قوله او نكرة بناء الخ اى يكون نكرة مخصصة بصفة العموم فانه وقعت النكرة في سياق النفي كما مثل الشارح فالامر ظاهر اذ النكرة في سياق النفي يعم العموم قال المص لعله انه اذا الاصل ان يقال ما زيد خيرا منك وما عمرو خيرا منك وعد الاسماء كلها معدودا او ميسرا فاضرب عنه الى هذه العبارة اختصارا واعترض عليه بعض المحققين بان حصول التخصيص انما يحصل لبعض من الكل شئ لم يكن يثبت له نظير امثاله والمثال المذكور ليس كذلك كيف والمخصوص ضد العموم فكيف يصح اجتماعهما والجواب عنه انه لو اطلق كان كذلك امر مسلم لكن يحتمل ان يراد به البعض وان يراد به الكل فهذا عموم آخر غير العموم الذي نحن فيه والكل بالمعنى المراد بعض من ذلك وقولهم التخصيص ضد التعميم لا ينافي ذلك فافهم فانه دقيق وان وقعت في الاثبات كالمثال الاول فالعموم والاستغراق مجاز وهو مع كونه مجازا اكثر في المبتدا قليل في غيره نحو علمت نفس ما قدمت قوله وتمر مرغوب الخ ۞ ريان ضد عطشان والمعنى شر كل شئ يرغب له اى شر الاسماء المرغوب اليها واصل ان الناقة لا تكاد تبدن اى لا تعطى لبنا الا على لبد او على بؤ وهو جلد يحشى اى يملا من التبن لتعطف الناقة بذلك فتظن انه فصيلها فتأتي باللبن وذلك انما يكون اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ريانا لم تمكنها فتبقى صاحبها من غير لبن والمثل لمن رغب لغنى التجأ اليه فقير وبالجملة فالمقصود ان النكرة مستعملة في العموم والاستغراق والعموم مستفاد من المضاف اليه قال المص لعله وانما لم تخصص النكرة هنا بالاضافة او النكرة المضافة الى مثلها لو كان حكمها حكم المعرفة لجاز ان يبتدا بها من غير ان يوصف وان تقدم عليها الخبر نحو غلام رجل قائم ولا يجوز ذلك كما لا يجوز رجل قائم اذ لا يلتبس ان في الدنيا غلام رجل يعم كما لا يلتبس ان في الدنيا رجلا قائما قوله وكل شاة برجلها معلقة اول من تكلم به كان وكيع بن سلمة بن زهير بن اياد وكان والينا لام البيت بعد جرهم علم رجل فلما حضرته الوفاة وجا اجل جمع قبيله اياد وقال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة ولا تزر وازرة وزر اخرى ومن عمل حسنة فلنفسه اجرها الها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فقوله وكل شاة برجلها معلقة معناه ان كل احد مواخذ بجنايته لا بجناية غيره وامر العموم ظاهر

قوله

قوله او مقدما على الطرف ۞ معطوف على خبرا كان اى او يكون مقدما على الطرف فالظرف رفع فاعل مقدما وخبرا حال منه فان هذه الصورة تخصص المبتدا فيها تقدم الحكم عليه وهذا الاعتبار الاعتبار صحيح كون النكرة فاعلا قوله قال سيبويه وقد تكون نكرة على غير هذا اى على غير هذا الوجه من الوجوه المخصصة المذكورة وهذا الكلام حق لا كلام حوله نعم فليفصل ذلك تفصيلا لا يحاد ينذر منه ذلك شئ وتحقيق ذلك ان الاوايل لم يذكروا في ذلك ضابطة يعول عليها فلعلهم كانوا يعولون في ذلك على حصول الفائدة والى هذا اشار ابن الدهان حيث قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عما شئت نكرة شئت اذ المقصود من الكلام حصول الفائدة للمخاطب لا الاخبار عن المبتدا وضابطة ذلك فان كانت هذه الفائدة حاصلة فالنكارة غير ضايرة والا فالمعرفة ايضا تخل بذلك واما المتاخرون فلما رأوا ذلك غير مضبوط لان كل احد لا يهتدي الى مواطن الفائدة تتبعوا مواطنها وعرفوا مواقعها فذكروا لذلك قيودا وضوابط وفصلوا في ذلك صورا ومواضع الاول من المسوغات العطف بشرط كون احد المعطوفين صالحا للابتدآء نحو طاعة وقول معروف اى امثل من غيرها ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى فان كلا صالح للابتدآء في الاول والاول صالح له في الثاني واطلق ابن مالك عطف واهل شرطه الخ ان يكون المبتدا رافعا نحو قائم الزيدان فمن جوزه او ناصبا نحو امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فان العطف لغو لا وصف او عاملا فضا نحو غلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله والقوم يشترطون بان شرط هذا القسم ان يكون المضاف اليه نكرة كما ذكر او معرفة والمضاف لا سوف نحو مسلك لا ينجل وغيرك لا يجود وبهذا انظم ضعف ما ذكره المص لعله من امتناع مثل غلام رجل جاءني على ما مر آنفا نعم شر مرغوب الثالث ان يكون ثبوت ذلك الخبر لذلك المبتدا امرا غريبا وشانا عجيبا كقولك تمرة مرتجاة خير من جرادة مقحمة والوجه الرابع ان يكون ذلك المبتدا واقعا بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا اسد او رجلا بالباب الخامس ان يكون جوابا نحو رجل في جوابك من يقول من جاءني فان المذكور مبتدا لان اذا المطابقة اذن غاية السادس ان يكون واقعا بعد واو الحال سوآء كان معه الا نحو ما راكب الا فرسه بفرسك او لم يكن نحو شر اهر ذا ناب ومجلم قد اضرى مخلبا ناشبا فاغفى فوه كل شارق وقد يكون ايضا بلا واو نحو خرجت سيف بيدي وقد يفسد ذلك لوقوع النكرة في صدر الجملة الحالية فتتناول الكل واما قوله تعالى ولطائفة قد اهمتهم انفسهم فتقدير ان مالك من هذا القبيل اذ لجملة حالية ومنعه الاخفش بان الوصف بمقدار وطائفة من غيرهم والقرينة المشوهة بذلك قوله يغشى طائفة منكم السابع ان يكون الجملة من مرفوع التعجب

نحو الناس رجلان عالم ورجل متعلم وقولك الناس منفان عالم ومتعلم والثاني كالـ
يحتمل ذلك واما قوله فسوم لنا ويوم علينا ويوم نسبأ ويوم نسر فهو عندي من هذا
القبيل او المعنى الامام محصله والمذكور في معرض التفصيل لهذا المجمل المعلوم بقرينة الحال
والسياق الثامن ان يكون واقعا بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما حارة فلا ملجأ لها
التاسع ان يكون مصدرا نحو رجل جاءني او هو في المعنى موصوف اي رجل صغير جاءني العاشر
ان يكون عاما بذاته نحو ما عندك وما وقع وهذه هي الوجوه التي ذكرها القوم واعتمدوا
عليها وثلاثة عشر كاملة واما ما اورده المصنف تبعا لمن قبله امت في الحر لانيك وحلم
بشذوذه وليس كما ينبغي لانهم جعلوا ذلك من قبيل سلام عليك لانه دعاء له بالبقاء
بعد هلاك الحر اي جعل الله اعوجاجا في الحر لانيك او الامت حاصل الاعوجاج في
الامت من الارض ما انخفض بعضه وارتفع بعضه لا مرئ فيها عوجا ولا امتا قوله
وحق الخبر اي الاولى والاليق بحاله ان يكون نكرة اذ القانون في الاخبار ان يخبر عن
معرفة المخاطب بما لا يعرفه ولان فيه دفعا لالتباس الخبر بالصفة كذا ذكره المصنف
قوله معا اي حال كونهما مجتمعين في التعريف وهو اسم بدليل تنوينه قوله انت انت
ارأنت الآن انت في الصفة التي كنت عليها سابقا وهذا ما يقال معناه ما تغيرت
عما كنت وبالجملة فالاول معناه الذات والثاني معناه الوصف اي انت الفاضل
الكريم الذي عرفت وانت الموصوف بالصفة التي تستحقها وهذا مثل قولهم انا ابو النجم وشعري
شعري اي انا الفاضل المشهور الذي عرفه كل احد وشعري هذا المشهور بالفصاحة والبلاغة
ومن هذا القبيل قولهم من صدقني فقد صدقني اي من صدقني فقد صدق من عرف بنجاح
قاصديه وفي الحديث من رآني في المنام فقد رآني اي فقد رأى المشهور بانه رسول الله
وخاتم النبيين لا يحتمل غيره مؤنثة قوله فان الشيطان لا يتمثل في ومثله لمن كان
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اي فهجرته مثمرة مورثة للفوز والنجاح قوله
مفردا حالا عن ضمير المبتدأ غير محكوم عليه بالتنوين والى اعتبار ضمير فيه وعليه البصريون
وفيه رد على الكوفيين والحاصل ان من النحاة من نزاعا فذهب البصريون ان الخبر
اذا كان مفردا جامدا غير مشتق فليس فيه ضمير يعود الى المبتدأ ولا حاجة الى الرابط وذهب
الكوفيون انه لا بد من تأويله بالمشتق حتى صرحوا بان زيدا اخوك معناه زيد قريبك
وعمرو ابوك معناه والدك وبكر غلامك معناه مملوكك وقس على هذا قوله
بدليل ابرازه الخ استدل على تضمن المشتق ضميرا بابرازه في الكلمة وهو فانه جار على غير ما هي له
وهو الخبر فلولا انه متضمن لما صح ابرازه والاظهر ان يقال لانه مشتق والمشتق يتضمن
الفعل فلا بد له من فاعل فان كان ظاهرا فذاك والا فهو مضمر قوله ويكون احد الجارين

يعني

يعني ان الخبر اقسام ثلثة مفرد جامد لا ضمير ومفرد مع الضمير وحملنا المفرد هنا مقابلا للجملة
والمفرد منقسم الى الخالي عن الضمير والى المتضمن له والقسمة حاصرة وبالجملة فالخبر الجملة
لا بد ان يكون فيها ضمير يرجع الى المبتدأ ظاهرا كان الضمير او مستترا او مقدرا المحذوف
ويرتفع الظاهر موقع الضمير والخبر مرتبط وقد فصلنا ذلك في صلة الموصول بالمصنف
سكت عن اشتراط الجملة لنا وان لا تكون طلبية وانشائية وتحقيق ذلك
ان الخبر الجملة متى يجب الضرب الاول الجملة التي هي بعينها المبتدأ في المعنى نحو هو زيد قائم
ومقول زيد قائم وفي التنزيل قل هو الله احد الضرب الثاني ما ليس كذلك كالمشتمل
والمتسبب وما بالرابط ضمير اكان او لم يكن اتى به القسم الثاني فقط واما القسم الاول
فلا حاجة هناك اليه اذ العينية والاتحاد مغنية عن ذلك وينبغي ان يعلم ان الخبر
وان جاز ان يكون جملة الا انه هل يجوز ان يكون جملة انشائية فيه خلاف والمشهور منعه
والمحققون يجوزونه واما ان الخبر الجملة هل يحب تأويلها بالمفرد ام لا ففيه خلاف
فالجمهور يوجبونه والباقون يمنعونه قوله مبتدأ ثان منبه على ان كلا مما
تأخر من الاول مبتدأ وهكذا الى التمام قوله زيد عندك مثال للجملة الظرفية
والظرف مكان والمثال يوم الجمعة طرفه والظرف زمان ولفظ المبتدأ نبه
على ما سيجيء من ان ظرف الزمان لا يقع خبرا الا حدث غير مستمر ومنه ان زيدا قبل
ما وقع الخبر ظرفا ونبه بالفصل على ان بينه وبين ما سبق فرقا اذ الظرف هنا
اصطلاحي وفيما سبق حقيقي لان التقدير تعليل الجملة الخبر احترز ان اقطع مما لا خبر له
وهو الاصطلاحي والمستتر للفعل ولا دلالة في الاختزال الا على حذفه من الكلام سواء
كان منويا او لم يكن فالقول بان لفظ الكتاب يشعر الى خلاف ما اختاره المصنف
من ان الخبر هو مجموع المتعلق والمتعلق اذ المقصود ليس مجرد الاخبار عن زيد بمجرد الوجود
والحصول في الظرف ولا مجرد الاخبار عنه بمجرد الظرف من غير اعتبار الوجود
ليس بشيء لانه مبني على تفسير الاختزال بجعل المطوي محذوفا فانيا منسيا اشد
جواب لمن قال وفائدة المسند العايد الى الفعل اربد ثلثة ان الكلمة اما صلة في الكلام
ان نسبة مرفوع الفعل بالظرفانية كنسبة ذكر الظرف مقام الفعل او اسند بسند
الى الظرف بعده وقد سبق عليك حل هذا التركيب فلا نعيده واحوى هو الظرف
على الضمير الذي كان مستكنا ارسم فيما زعم الفعل وهذا اشارة الى ان عامل الظرف
لما صار محذوفا استقل ضميره الى الظرف بعده وخفي في اكثر المسائل فلذا نبه يعني
ان عامل الظرف اذا حذف فهل ينتقل ضميره الى الظرف بعده او يبقى ضميره في
المحذوف هو المجمع فيه خلاف فذهب بعضهم الى الثاني وعليه السيرافي واتباعه فالظرف

ان المحذوف هو الفعل والضمير المستتر الذي هو فاعله فصار حذف الفعل جائزا بمنزلة
بفعله وان امتنع حذفه وحده وذهب بعضهم الى الاول وعليه الشيخ ابو علي واتباعه
قائلين ان العامل انما حذف لسد ضميره الى الظرف بعده ويحتجون على ذلك
بوجوه الاول انه قد عطف عليه كقوله الا بانخلة من ذات عرق عليك ورحمة ا
السلام فانه عطف قوله ورحمة الله على الضمير في عليك فلولا ان الضمير موجود مجرور
لما كان كذلك الثاني انه قد سمع الحال عنه كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها الثالث
انه قد نائ كقوله فان لك جسمانيا مارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فانه لولا ان الضمير في عندك موجود لما كان لما كيده باجمع وجه والا لكان تاكيدا غير
مؤكد ولا يجوز ان يجعل تاكيدا للعوادي بالحمل على محله او الفصل بالخبر والظرف كما امتنع
بينا لموصوف وصفته كذلك يمنع بين التاكيد والمؤكد بهذه الاجنبية لاستقال الضمير
كما هو مذهبهم وعندي ان الكل ضعيف اما الاول فلجواز ان يكون من قبيل تقدم المعطوف
على المعطوف عليه على نحو قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا على رأي واما الاخيران
فلانه يجوز حذف ذي الحال مع العامل وحذف المؤكد مع تقاء تاكيد وعليه كسر من المحققين
اللهم الا ان يقال مرادهم ان هذه الوجوه تكلف لا تستغني ان يصار اليه قوله ومنهم
بعد انهم اشارة الى الخلاف المشهور وهو ان عامل الظرف المستقر فعل او هم ومنهم على
ان الاول هو القول الفصل والمذهب الجزل في الكلام منه لمن تنشط على دليل الفريقين
فالقائلون بان المقدر اسم يتمسكون في ذلك بان الاصل عدم الحذف واورد الخبر في
اعتبار الاسم افرادا له لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لا جملة والفعل مع فاعله جملة لا مفرد وقد
المفرد اسهل من حذف الجملة والقائلون بان المقدر فعل يتمسكون في ذلك بان الفعل
متعين في الظرف الواقع صلة للموصول وغيره كخلق لغيره والقانون حمل الشيء على المعلوم
فقوله بعده مفردا منه على دليل الاولين والا فتقدير اسم الفاعل يستلزم ذلك بلا
طائل بحث وكره وقوله وجواز الوصل في نحو ما عندكم سفد مما يعضد الاول منه على دليل الثاني
نقوله وجواز الوصل مبتدأ خبره مما يعضد الاول اي تقدير الفعل يعني ان وصل الموصول بالظرف
يجعل الظرف صلة له يقويه ويؤيده وفي قوله مما يعضد تنبيه على ان هذا بعض ادلتهم
وان هناك شيئا آخر وراءه وهو ان الاصل في العامل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل نيابة
فالمصير الى الاصل اولى وفي قوله يعضده اي يرجحه تنبيه على ان الباب انما هو مجرد الترجيح
لا الاثبات القطعي بحيث لا مصير الى غيره وينبغي ان يعلم ان الظرف في اربعة مواضع
مستقر وهي الخبر والصفة والصلة والحال وفيما عداه ذلك لغو وهل يجوز في الاول
اظهار عامله وهل يجوز تقدير فعل خاص او يحب تقدير الافعال العامة في ذلك صلاح والمشهور

منه ان منع الاظهار والاختصاص وعليه الجمهور وتفصيل الى المعمول من هذا الكتاب وسيجيء
هناك تحقيقه قوله وظرف الزمان الخ اعلم ان بحثا وشروعا في مسئلة اخرى هي
من انهات المسائل المشهورة فان نفعها عظيم وبناءها عليهم وحاصلها ان ظرف الزمان
يمنع ان يقع خبرا عن الذات فامتنع ان تقول زيد يوم الجمعة ويمتنع ان يقع خبرا عن
الحدث المستمر الدائم فامتنع ان تقول طلوع الشمس يوم الاثنين للاكل ذلك امر
معلوم فلا طائل تحت ذكره فالمقصد بالحدث ممنع للعين وبغير المستمر ممنع للمستمر وبغير
المذكور ممنع للمذكور خبرا عن زمان والمراد بظرف الزمان ما كان متقدرا بما والموصولة
في مثل يوم الجمعة يوم مبارك فهو اسم للظرف لا ظرف فلا حاجة الى قيد آخر يخرج المثال
المذكور فانه جائز فان قلت يجوز ان تقدر زيد قائم يوم الجمعة فيجوز المثال الاول
ويجوز ان يراد بالطلوع ظهور شعاع الشمس وعدم احتجابه بالغمام وهو حدث غير مستمر
فيجوز المثال الثاني قلت قد بينا ان تقدير الفعل الخاص ممنع فامتنع
المثال الاول والمراد بالطلوع طلوعها من الافق او الطلوع مقابل للغروب وهو مستمر
دائم فامتنع المثال الثاني قوله واما قولهم الهلال الخ وقع السؤال مقدرا حاصله ان
القاعدة منقوضة بمثل قولهم الهلال الليلة فانه جائز ويعرب الجواب انهم لم يريدوا بالهلال
جرمه وجثته حتى يكون من قبيل زيد فيمتنع بل المراد به وصفه المشهور وهو الهلالية
وهو حدث غير مستمر اذ هو مخصوص بوقت معين ثم بعد ذلك يستحيل قمرا لا هلالا الا ان يراد
ان المضاف محذوف كما توهمه البعض من عبارة الكتاب فقوله من حيث كونه يقع
حادثا معناه ان جوازه مبني على ملاحظة وصفه المتجدد وهو الهلالية قوله واما كون
اليوم الجمعة وقع آخر لنقيض آخر فان قولهم اليوم الجمعة اخبار عن زمان بظرف الزمان
اذ الجمعة مبتدأ وخبره اليوم بتقدير في وكذا قولهم اليوم السبت وتقرير الجواب
ان المراد بهما اليومان المعلومان الا ان كلا منهما لفظ بحسب اصل وضعه مبني غير متمكن
كالتجمع في الاول والتسبب في الثاني وهذا الوصف ملحوظ في هذا الاخبار وهو حدث غير مستمر
ولما كان سائر الايام بمعزل عن هذا المعنى اقتضى الجواز بها هنا وانما ذكرنا اشارة ابن
مالك حيث قال اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت جاز نصب اليوم لان
ذكر الجمعة والسبت والعيد والنوروز والفطر مبني على الاعمال الواقعة فيها
وقد يقال معنى كلامه انه لما اريد بهما اليومان المعلومان بل اريد بهما المعنى المصدري الذي
هو حدث غير مستمر قوله فعلى باء وعلى غلبتك وسلطانك اي ظهورك واستيلائك
اذ السلطان هي الحجة والبرهان قال تعالى ولقد ارسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين اي
برهانا ظاهرا وبالجملة فاليوم والايام دال على هذا المعنى لانه ظاهرة فان اطلاق اليوم

على ما تعه شايع وفى التنزيل وذكرهم بايام الله والمذكور فى تلك القوم ان ظرف الزمان
لا يجوز ان يقع خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة الا فى موضعين احدهما ان يكون العين
المغنى فى الحدوث وقتا دون وقت نحو الهلال الليلة وثانيهما ان يعلم اضافة ابر اليه
تقدير القول امر القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وغدا امر شرب خمر والقوم مبتدؤون بان اسم
المعنى ان استغرق ظرف الزمان او اكثره والزمان نكرة فهناك يجوز الامران نصب الزمان
او جره بفى نحو الصوم فى يوم او يوما ورفعه نحو قولهم الصوم يوم والسير شهر وفى التنزيل
الحج اشهر معلومات فان فيه تاكيدا لامر الحج ووعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر التى هى له والمشهور ان المضاف هنا محذوف اما من الاول
او من الثانى اى اشهر الحج او الحج اشهر ومثله قوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا اى زمان حمله
على نحو قوله غدوها شهر ورواحها شهر اى زمان غدوها وزمان رواحها قوله
ونحو بكرا ان نعطه لشرك فان مجموع الجملة الشرطية مع اداة الشرط فى موقع الخبر للمبتدا
كانه قيل بكر شاكر على تقدير اعطائه قوله ولابد اى الواجب اذا اريد ان يكون المبتدا من الاسماء
الشرطية او مضافا الى اسم من تلك الاسماء فقوله من ما هى مثال للاول اذ المبتدا نفسه
اسم الشرط وهو من قوله او غلام من ما هى مثال للثانى والجار والمجرور فى كل منهما اكرم والجملة
بلفظها من فى الاول مبتدأ او الشرط اعنى يأتنى مع جزائه اعنى اكرمه فى موضع الخبر للمبتدا المذكور
ولفظ غلام من فى الثانى مبتدأ والباقى خبره قوله من صلة المبتدا اه اى من جملته ومن بعضه
فان قلت لو كان الجزاء وحده خبرا لوجب رفعه قلت يمنع وانما يكون كذلك لو لم يكن المبتدا
مضمنا للشرط واما اذا تضمن فالجزم قوله مما يعضد الاول اه اى مرجحه ومؤيده ووجه التاييد
ان الجزاء فقط لو كان خبرا لزم ان يكون الجملة خاليا عن الضمير وفى الكلام تنبيه على ان
ليس علة موجبة لثبوت الاول بل هو مقوى له فى الجملة او القائلون بذلك لهم ان يقولوا
ان الضمير محذوف اى فانى اتاك فهو على معنى على انى حال ممكن فاذا اتاك فهو فى تلك الحالة
على ان اركان الشئ لا توجب ركنا به عند انتفاء المانع قوله ولابد فى الجملة
الواقعة خبرا اه لما جعل الشارح المذكور ترجيحا للمذهب الاول وكان ذلك مبنيا على وجوب
الضمير وهو متوقف على ثبوت الوجوب تمم الكلام بالرد على الفاسد وتكميل الجانب الراجح وبالجملة
فوجوب الضمير مبنى على انه لو لم يكن فيه ضمير لكان الخبر اجنبيا عن المبتدا غير مرتبط به وتحقيق
ذلك ان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء كلام وتنزيلها منزلة المفرد فلابد
هناك من رابطة تربطها بالجزء الآخر من ذلك الكلام وتلك الرابطة هى الضمير او ما هو الاصل
لتلك هذا الغرض واما الظاهر الموضوع موضع الضمير فانما يربطه به مناسبة عن الضمير
وقيامه مقامه ولهذه النكتة ترى القوم يقولون فى مثل ان الظاهر قائم مقام الضمير

قوله

قوله الا اذا كان اه اى الضمير واجب فى جميع الاوقات الا فى هذا الوقت فانه لا حاجة
فيه الى الضمير او العوض من الضمير كما عرفت هو الربط والاكاد هنا معنى الارتباط به
فضمير كان للمبتدا واما قولهم مقول زيد قائم فهو فى حكم ضمير الشان اى الثانى عين الاول
وقف وضمير كانت للجملة الواقعة خبرا جنس اى جنس يندرج تحته المبتدا وغيره نحو نعم
الرجل زيد فان الرجل شامل لزيد وغيره فلا حاجة الى الضمير كذا ذكره المص لعبد الله والكسنجى
اذ لو كان عموم الجنس كافيا فى الربط لجاز ان يقال زيد مات الرجل وعمرو وكل الناس يموتون
احالة لا رجل فى الدار وما شبهه ذلك فالصواب ان يقال اللام للعهد الخارجى كانه قيل
زيد نعم هو وكثير من المحققين على ان هذه الجملة يجب فيها الموعود ان معناه زيد رجل جيد فلا حاجة
الى الضمير واستدل لال المص لعبد الله بالبيت المذكور ضعيف اذ الرابط فيه هو اعادة المبتدا
بلفظه اذ الثانى هو عين الاول وهو كقولهم اما الصيف فيها فلا صبر عنها فلا صبر والقوم يصرحون بان اعادة
المبتدا بلفظه ربط قوله واخوه ولكن سعد ابن عراص المواكب البراص جمع عرصة الدار وهو
الفضاء الواسع والمواكب الخدم والحشم والمشهور لا عار بدون الفاء والمص ذكره
معه هذا والتفصيل روابط الجملة بالمبتدا تفصيلا تخرج به الصدور وسراج للاذهان
نقول بالله التوفيق روابط الجملة بمبتدا ها امور الاول الضمير وقد علم حاله وانه هو الاصل
وما عداه نائب عنه وقائم مقامه الثانى الاشارة قال تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار وقال والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها
اولئك اصحاب الجنة وقال ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا
وقال ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه قال تعالى الحاقة ما الحاقة
وقال القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين ونحو ذلك الرابع اعادته
المبتدا بمعناه نحو زيد جاءنى ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له نص عليه الاخفش الاوسط
وضع الظاهر موضع الضمير كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
المصلحين من احسن عملا وكقوله والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع
اجر المصلحين وعلة قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون السادس العطف بالفاء وثم بغير
اذا عطف بأحدهما جملة خالية عن الضمير على جملة اخرى واقعة موقع خبر المبتدا وعليه قوله تعالى
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ومن هذا القبيل قوله وانسان عينى يحسر الماء مارة فيبدو
وتارات بجم فيغرق والى حاصل ان نفس هذه الحروف رابطة واما الواو ففيه خلاف
اجازه هشام ومنعه الجمهور السابع اشتمال الخبر على ضمير المبتدا كزيد نعم الرجل عمرو
ان قام الناس الا لف واللام فى الشرط اما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
فان الجنة هى المأوى اذ ما اراد اه كذا ذكره صاحب الخامس التاسع كون الثانى نفس الاول نحو الحجر ى اى الحجر

لا آله الا الله وضمير الشان والقصة من هذا القبيل العائد اسمائي في الخبر على ضمير رجع
الى المبتدأ الذي الجملة وعلة قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن فان ضمير
يتربصن راجع الى ازواجا بلا حظ ارتباط الازواج بالمبتدا الكائن قبل يتربصن ازواج انما
قوله ومن ثمة اي ومن اجل انه كنى في الجملة الخبر ان يكون ضميرا يعود الى المبتدأ امتنع هذا
المثال لان علما مصدرا وزيدا مفعوله لعالم علة وعلم به نقوله علمي مبتدأ والجملة التي كان وعامل
خبره ولا ضمير في الجملة الى المبتدأ فتعين ان كان للمبتدأ الذي يصح حمل الخبر عليه اذ العلم لي بسبب
العالم وان كان لزيد بقيت الجملة بلا ضمير هذا تقرير كلامه ويتوجه عليه ان جعل الضمير لزيد كاف
في الربط على نمط تربصن اي كان زيد المرتبط بعلمي فاعال قوله وقد يحذف العائد اي هو
ان العضة في جملة الخبر وان كان واجبا الا انه يجوز ان يكون محذوفا اسما نفس مصدر اي حذفا بالكلية
والا لم يحذف فان الموصول مع صلته مبتدأ خبره وبعضه تهن ثلثة اشهر محذوف الجملتين له لالة
السوق السابق عليها وذلك اذا عد العائد بعد العلم به نقوله بستهن فجار ومجرور وهو محذوف
اي البر الكرمال كونه من البر بستهن وبالجملة فحذف العائد ضربان قاسي وسماعي فالقياسي في كل
موضع يكون الضمير فيه مجرورا بمن والجملة خبرية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول كالمثال الذي
ذكره المص لعبد الله اي الكرمة بستهن لان جزئية مشعرة بالضمير اشعارا ظاهرا فحذف لجاز
والمجرور معا فان كان للمبتدأ اثنا نكرة فالجار والمجرور صفة له كقولهم السمن منوان بدرهم اي
منوان منه بدرهم وان كان معرفة فحال من ضمير الخبر اي الكرمة بن بستهن كائنا منه وان كان
موقفة من قبيل على اللئيم يسير فهو وصف له والمذكور مثال لهذا ايضا والسماعي نحو لمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه هذا هو المشهور وعندي انه لا حاجة الى ذلك لان معنى
ذلك صبره وغفره فلا حاجة الى الضمير قوله وان يكون محتملا اي معطوف على الجواز في قوله من ضمير رجع
الى المبتدأ اي ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ان يكون ذلك الخبر الجملة محتملا للصدق والكذب
او معطوف على ان يكون في قوله وحتى الخبر ان يكون نكرة والاول اقرب لفظا والثاني اقرب معنى تفسير
يكون للخبر فلذا ذكره وان كان جملة متأولا او مصدوقا عن الظاهر مقدر القول او مقولا في حقه
اخبر به قوله لا يكون الا جملة اذ الشان والقصة لا يكون مفردا البتة بل اخبارا يكون حكما من
الاحكام قوله لفظا الى لا معنى فان الخبر في قولهم هذا حلو حامض وان كان مفردا لفظا فهو
معنى اذ المعنى هذا جامع للحموضة والحلاوة يعني ان بعد الخبر قسما لفظي فقط كالمثال المذكور وقسما
ذلك ان يكون هناك مفرد يكون المذكر مأولا به وجانب المعنى مقتضاه لفظي ومعنوي معا
كزيد ضارب هو اكان في عمرو ذلك وهنا تفصيل لا بد ان يكون عليه فيه احصل ان بعد
الخبر قسمان الاول بعده بطريق العطف كزيد عالم وعامل يعني بعد الخبر ان يكون المبتدأ واحدا
غير متعدد فقولهم سماعا عالم وجاهل فارج عن المبحث اذ المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل الثاني ان

تعدده

تعدده لا بطريق العطف والقسم الاول خارج عن المبحث اذ لا تعدد لك فيه فبقي تعدد الخبر اسطلاحا
فالكلام هناك القسم الثاني وهذا القسم ضربان الاول ان يكون الخبر المتعدد بعضه عند البعض
الآخر وهذا القسم ايضا ضربان الاول ان يكون جزء المبتدأ متصفا ببعض الخبر والجزء الآخر متصفا
بالبعض الآخر كقولك هذا الابلق ابيض اسود اي ان يكون مجموع المبتدأ متصفا بكل واحد
من الخبرين هذا اعلى ما في الضرب الاول ايضا خارج عن المبحث اذ المبتدأ هناك متعدد ومنه
او الف بعضه ابيض وبعضه اسود فالمخبر عنه بالابيض في الحقيقة غير المخبر عنه بالاسود بخلاف الثاني
فان المخبر عنه بكل من الامرين واحد حقيقة او اطلاقا اشتراكا او انكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة وقد شاع في مثل هذا الخبر العطف بالواو تنزيلا للتغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي
كزيد عالم وفاضل وكامل قوله ولا مساغ لدخول الفاء فيه اي لان الخبر اذا لم يصح عطف ولا
جرأة فلا يصح للفاء فلا تقال زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه وعلة الجمهور وعند الاخفش كزيد فمنطلق
الفاء في كل خبر لمبتدأ كزيد فوجد وعمرو فغضب تمسكا بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وعند
سيبويه مسلما قول يخوهن خولان فانكح وبالجملة فالجمهور على انه لا مساغ للفاء اذ الفاء اذن ان كان
للربط فالخبر مرتبط بمبتدأه والربط انما يصور فيما يكون الاول سببا للثاني كالشرط والجزاء والمبتدأ
والخبر بمعزل عن ذلك وان كان للعطف فمحل العطف التشريك في الحكم ولا معنى له ههنا وان كان
لمعنى غير الربط والعطف فلا بد من تصويره وان كان لا لمعنى فهو لغو كحرف صوت اللفظ به قوله الا اذا
تقدم الخ وخول الفاء في خبر المبتدأ ضربان واجب وجائز فالواجب في الخبر الواقع بعد اما كقولنا اما زيد
فقائم فان هذا واجب لا يكون تركه في سعة الكلام وقد تركت في موضعين ضرورة الشعر في موضع
يكون الجواب محذوفا فانه يكثر حذفه تبعا لمنشئ ثبت تبعا لاثبت اصالة وعلة قولنا فانا الفرق
اسودت وجوههم اكفرتم ارتفعال لهم اكفرتم وفي الاسم المضمن معنى الشرط كقولنا من ذا فله كذا والخبر
في الاسم الموصول الى او ما ذكر سورا استثناه والاولى في المتن على الترتيب والظرف اعم
من ان يكون ظرفا حقيقيا او اصطلاحيا فالاول كالذي عندك فله كذا والثاني كقولنا
الذي في الدار فله درهم والمص لعله حمل المثل بالمثل قوله او نكرة موصوفة باحدهما
اي بالفعل او الظرف كلفظ كل كما مثل به وهذا اكثري لا كلي واصله اذ القوم يعرفون
بانه قد دخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف بفعل او ظرف كقولنا كل رجل فله
كذا بل قد يدخل الفاء في خبره اذا كان مضافا الى نكرة غير موصوفة باحدهما بل بشئ آخر كقولنا كل
رجل عالم فله درهم قوله الذي ماثنى الخ ذكر الفعل اولا ثم مثله بالمضارع وهذا لانه
ينبغي ان يكون الفعل الذي يحسن بصدده مستقبلا وهذا ليس بلازم اذ يجوز ان يكون
الاسم الموصول موصولا بالفعل الماضي كالذي اتاني فله درهم وفي التنزيل ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وكذا النكرة الموصوفة

بكونه صح

بالفعل لا يلزم ان يكون ذلك الفعل مستقبلا بل يجوز ان يكون ماضيا نحو كل رجل
اتاك غدا فله درهم وينبغي ان يعلم ان الفعل ههنا وان كان ماضيا لفظا الا انه مستقبل
معنى بخصصه المشابهته بالشرط بخلاف الآية المذكورة فانه ماض معنى ايضا ويحتمل ان يعلم
ان الموصول المذكور اعم من ان يكون اسما موصولا نحو الذي او الاما موصولا نحو الضارب
وفي الشرط الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي الفصلات اشعارات
مخلة نقوله ماتتي او في الدار تنبيه لكل واحد من هذه المبتدآت وقوله فله درهم خبر لكل
واحد منها قوله فلكذا جملة اسمية تنبيه على ان ما لا تطلق اليه الجزم انما هو الجملة الاسمية
وفي معناها الجملة الطلبية فلا بد اذن من الفآء تخصصا للربط بين الشرط والجزآء فاما
اذا صح ان يجعل المجزوم بما كالمضارع فلا حاجة الى الفآء قوله في الاخيرة اي في المثال
الاخير اول الجزء الاخير من الخبر يعني ان جعل الخبر مجموع الشرط والجزآء كما هو المذهب المنصور
او اول الخبر يعني ان جعل الخبر هو الجزآء وحده على الاختلاف المعهود المذكور آنفا قوله
ما نعان باتفاق من النحاة يعني اذا دخل على مبتدا متضمن للشرط نحو كلت الذي ياتيني
فله درهم يجب دخول الفآء في خبر المبتدا اذا هي مشعرة بالترتب اي ترتب مدخولها الفآء على ما قبله
وهذان مخلان بذلك والاظهر ان هذا الحكم غير مخصوص بهذين بل المنع عام في جميع الوجوه
المبتدا سواء استحق قوله وان عند سيبويه اي مانع لكم الاستعمال بخلافه يعني ان الحق انه غير
مانع اذ الاستعمال وارد بذلك قال الله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية قوله للابهام
اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر في الدلائل الاغراض لهم اعتمد وان التقدم سببا
يجري مجرى الاصل غير الغناء والابهام ولكم ينبغي ان يبين وجه الابهام قوله
اي قيامك وقعودك يعني ان سواء خبره والفعلان بعده في تاويل المصدر مبتدا ان
والمعنى ماذكروا والمبتدا مثنى فيجب تثنية الخبر الا ان سواء كلمة في الاصل مصدر الا انه يثنى ويجمع
قوله اذا رفع سواء يعني اذا رفع سواء خبر مقدم على المبتدا وهو هو والعدم واما اذا جعل
مجرورا اضيف اجعل فيخرج عن المبحث وفائدة هذا ان تصحيح على الضمير المرفوع المتصل قوله
مكره اخوك لا بطل عطف على الخبر والتقدير اخوك مكره لا بطل بعدم الخبر والمثل في الاصل
قول ابي حنش حال سرق اللقب بغاره على ما مر ذكره وذلك ان بهيسا بلغه ان ناسا
من اشجع في غار بالرجيع وهم قالوا اخوته الست فقال لحاله هل لك في غار فيه ظباء
لعلنا نصيب منها فانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا اباحنش
فقال الناس ان اباحنش ليبطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل اراد انه كلف به
لان في طبعه مجاراته في بجحته بطالة والمثل لغرب لكن لطيف شيء وهو لا العدو علته قوله
ولزم اي تقدم الخبر على المبتدا يعني ما كان مبنيا على تقدمه جوازا وهذا مبني على تقديمه وجوبا

ومصر كا

وكان للخبر والتقييد بالمفرد اخراج لنحو زيد منطلق ابوه مما كان الخبر فيه جملة حيث لا يلزم التقدم
هناك وعلة الوجوب هو التضمن للاستفهام اذ هو يقتضي التصدر للمحالة وتقدم الظرف بالنظر
اخراج للجار والمجرور فانه ظرف اصطلاحا وضمير له للاستفهام محترزا خبر بعد خبر او صفة
او حال ضمير المبتدا اي مبتدا انه فان هذا معلوم قطعا فقولنا زيد اي علامه واخل بملاحظة جملة الخبر
وخارج بملاحظة تمام الجملة اذ الاحتراز منتف كذا الوجه غلامه فاعلا للظرف او الاشتقاق
او ان اظهر فقوله لي علامة من تنزل الشياطين غير خارج عن هذا القانون لتقدم الاستفهام
ووقوعه في صدر الكلام وتنزل الجار والمجرور منزلة شيء واحد وكذا قول من قال هذا الذي
اراه من ان هو فان الاستفهام وان كان يقتضي الصدر الا انه لا يقتضي تصدره
لكل كلام بل يكفيه وقوعه في صدر كلامه فافهم قوله كيف زيد فان الظرف المتضمن للاستفهام
وقد مضى تفصيل كونه ظرفا وخصه فانه الاول ظرف اصطلاحي واما ظرف مكان والثاني
ظرف زمان فان قلت الامر في اني عمرو ظاهر اذ ليس فيه ما يعتمد الظرف عليه حتى يكون المرفوع
فاعلا لانا نختار الاول ان متى الفعال غير ظاهر اذ يجوز ان يكون المرفوع فاعلا لانه حدث لا جثة
والحدث غير مشروط بالاعتماد قلت منع الكلام على ما لا يحلسل ولو سلم فهو مثال للاستشهاد
قوله او كان مضمرا معطوف على كان موجودا ضمير كان للمعدوم لا للخبر ولذا لم تقل او مضمرا
عطفا على المنصوبات الخ فانه لولا العدم لما كان المذكور مبتدا لانه نكرة مخصصة قوله
لمتعلقه يعني اللام ارا ما علق بالجر فان مثلها مبتدا والجار الظرف اعني على النكرة اذا دخلها
كان على النكرة فالنكرة شيء معلق بالخبر تعلقا ظاهرا وقد تقال متعلق الخبر خبر والخبر وجوب
تاخير المبتدا بناء وجهه ظاهر اذ يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان كون المثل نكرة مخصصة
فانه وهم قوله في بطن زمان زاده زمان مفتوح الزاء المعجمة وضمها اسم كلب والمراد
ما سمعناه في العشر واصل المثل ان رجلا اخر بعيرا فنصبه فاعطى زمان نصيبه ثم رجع
زمان فاخذ مرة اخرى فقال الرجل في بطن زمان زاده والمثل لغرب لمن اخذ حقه
مرة ثم اراد ان ياخذ مرة اخرى وبالجملة زاده مبتدا خبره في بطن زمان والضمير راجع
الى زمان وهو متعلق الخبر وتعلقه به ظاهر فلو لم توخ المبتدا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
فكان تاخيره واجبا قوله او عن ان ظرف مستقر معطوف على صر كان اعني مفردا اي
يلزم تقدم الخبر على المبتدا اذا كان الخبر ضمرا عن ان مع جملتها بان يكون ان مع جملتها
في موقع المبتدا وما بعده خبرا عن هذا المبتدا وهو اعم من ان يكون الخبر ظرفا نحو عندك ان قائم
او لم يكن نحو حتى ان زيدا قائم فان مع ما في حيزه مبتدا والمتقدم خبره اي قيامك حاصل
عندك او قيام زيد ثابت ووجه الوجوب ههنا ظاهر وهو انه لو اخر الخبر التبس ان المفتوحة
بان المكسورة ولهذا لا يلحق العدم فيما لا التبس فيخ نحو اما ان زيدا فاضل فمعلوم قوله

لان معنى مثل العمال ان هذا
الامر من شان الفقه الخ

لان ان عود ان الامر
من شان السوق الخ

والمنع • معطوف على يلزم من عطف الكل على المضارع وذكر الماضي تارة والمضارع اخرى
جنبيه على ان الكل في امثال هذه المقامات واحد لا تفاوت فيه اريمنع تقديم الخبر على
المبتدا في نحو الصدر اذ المسند امشتمل على طلب التصدر ودلالة العبارة على علة
الوجوب ظاهرة والكل ظاهر لمن احاط بما سبق وينبغي ان يعلم ان كم الاستفهامية وان
في الاسماء الاستفهامية وان المضاف الى اسم الاستفهام والى اسم الشرط من هذا القبيل نحو
غلام من جاء وغلام من تضم اضم اذ المضاف في الصورتين اسفاد من المضاف اليه مع التصدر
وجريا قال الشيخ عبد القاهر ان المضاف ناخذ من المضاف اليه الاستفهامية ونحوها تاخذ
منه السوف والتنكير ففي قولك غلام من نزل الدار قد سرى الاستفهام من الثاني الى الاول
وكذا الشرطية في مثل من يضرب اضرب قوله وضمير الشان • فانه موضوع للاهمال
والتفصيل وتاخيره هدم لهذا الغرض واما ما التعجبية فلانها ممنوعة من التصرف بالعدم
وان ضرورة قدر عليك سرا واما كم الخبرية فلانها موضوعة للاسناد الناشئ فاقتضى
التصدر البتة قوله • بخلاف قوله اه • يعني ان المبتدا هنا متعين لعدم اوما خوا القرينة
قاطعة بان المراد ان ابن الابن ابن في انه منتسب اليه وفيه احيا، لذكره كما هو سان الابناء
جالسا على سريره وحفده كبرآء قائمون منهم صبي بين ابنه واخوابن بنته فسال الاول
من انت ومن ابوك فقال فلان واضافه الى الخلفه دون الثاني كذلك فقال فلان واضافه
الى اجنبي آخر فلما شاهد الخلفه ان الاول لم يلتفت الى نفسه ودون الثاني قال هذا البيت
وبهذا يظهر ان المراد ان ابن الابن ابن في انه منتسب اليه وفيه احيا، لذكره كما هو سان الابناء
بخلاف ابن البنت فان اسناده الى اجنبي وليس فيه احيا، لاسمه ولا لذكره واخو المراع الى رتبة
متاخرة بذلك اشعارا ظاهرا قوله كما في زيد قام • مثال للواجب المبتدا لكان فاعل الفعل واما
تمت مثال للواجب الخبر لكان تاكيد الفاعل واما خو زيد قام ابوه فهو مثال للاسناد في عدم المبتدا
او تاخره فيجاز تاخر المسند في هذه الصورة وان تقال قام ابوه زيد قوله والحلو في البرا غيث
فيه وجوه الاول وهو الذي ذكره السيرافي ان البرا غيث مبتدا والحلو في خبر مقدم وتاخير المبتدا
هنا غير صايغ اذ لا مظنه للالتباس هنا اذ قد تقرر ان الفاعل لا تعدد وانما الاشارة بقوله فنحن
يجعل مبتدا الخ ان البرا غيث فاعل والواو حرف زيد ليشعر من اول الامر بان الفاعل جمع وهذا
هو المروي عن سيبويه الثاني ان التقدير البرا غيث الحلو فالمبتدا المحذوف والمذكور قرينة له والفاعل
ضمير راجع الى المحذوف المعلوم بالقرينة الرابع ان البرا غيث بدل من الفاعل ومنزلة التفسير له
فان قيل البرا غيث ليست من العقلاء فلم قال الحلو في حلبا شبهت البرا غيث لسدة نكايتها
بالعقلاء الذين لهم قصد وشعور ومعرفة بدقايق الامور فاستعمل اللفظ المختص بهم فيها
تنبيها على ذلك وقال السيرافي لما وضعت صفات العقلاء اعني الاكل احوج محاسنهم على نمط

رايتهم لي

رايتهم لي ساجدين وفيه نظر اذ الاكل غير مختص من العقلاء بل هو في البهائم اشد واقوى قوله
تقدسي • او المبتدا الوتاخوا فيها لصلح ان يكون فاعلا واصل المثال ان الارنب العطاه تمره
فاختلسها الثعلب واكلها فانطلقا يحتكمان الى الذئب فقال الارنب للذئب يا ابا الجهل
فقال ادعوت سمعا فقال جئنا اليك لتحكم فقال عادلا حكما قال فاخرج الينا قال فاتى بيته
ثولى الحكم فقال اني وجدت تمرة فاكلتها حلوة فكلبها فاكلت فاختلسها الثعلب قال الثعلب بئس
الخيه قالت ملطمة لطمة قال تحتكمان اذهبت قالت فلطمني قال فو اشعر قالت فاوضحها
قال احدثت حدثا من امراة فان ابت فاربعة فذهبت انواله كلها مثلا الجهل بكسر الجيم
وسكون الهاء والذئب الضبع وجمعه حشل وقوله سمعا وعادلا مفعولا دعوت وحكما وقوله
حلوة نصب على معنى جعلها الله حلوة اي جعل الله التمرة حلوة على الكلب فكلبها فهذا دعاء له بالخير
وقد يقال رفع على معنى هي حلوة وقوله كحلف مفعول احدث تقال احدثه واحدث به اذا ولع
وقوله خواسر اي سقم وقوله حدث بها الخ ذكر الفاضل في رواية ان الاولى حدثت امراة حدثين
فان ابت فاربع اي اذا كررت حديثها مرتين فلم تفهم فاسكت لانك لا تطمع
في انهائها الى ثلثة فاربعة اركدتها اربعة اطوار يعني ان الحديث للرجل كالوطء للنساء
اربعة لتفاضلن عقلهن فقوله في ثلثة حال من الحكم اي ثبت الحاكم حال كونه في ثلثة حكومة الصحاح
الحكم بالتحريك الحاكم وفي المثل في ثلثة الحكم انتهى قوله • او قول المرقش سيد العافي
المكسورة • لا سعد الله الملبب والغارات • اذا قال الخمس نعم • والمرقش مرقشان كلاهما
شاعر يقال لاحدهما المرقش الاكبر وللاخر المرقش الاصغر من بني سعد بن مالك والاكبر
من قبيلة اخرى ويقال قيس كلاهما اذا ذكر وزخرفه والملبب التخم والنشز وهو ما
ليس بالسلاح والغارة الاعم من الاغارة على العدو والجيش العسكر العظيم سموا بذلك لالتفاعهم
الى جنس ثقيل وعصاب المعدة والعلف والمنية والمسرة والساق اراد بالنعم الابل
والغنم اربده نعم واحد الانعام وهي المال الراعية والاكلاق على الابل اكثر وقوله لا سعد الله نهي
لفظا وغاير بين البيت لا بعد الله النشز للجب والا سعد اذ لها والغارات في وقت قال
الخميني في هذا نعم مخذوها قوله • احد خطبات كقفن • الخطبات جمع خطبة تصغير خطوة وهي
السهام الصغار وقيل هي التي لا نصل لها وقفن هنا بمعنى ابن عباد وكان منه وهن خطبي
من عباد تقال لاحدهما كعب وللاخر عمرو وعمار وكانا ربي ابل وكان لكعان رب غنم فاجبه ابلهما
فطلب ان يسرحها منها فابيا سوها فلم يزل يحتال في ذلك حتى انقطع رجاءه فلقيهما
وهما بشئ كثير فقال ما تصنعان بها انما هي حطب فواسها آخذ معي غير سهين فنبذا بها
غير سهين فعمد لكعان الى النبل فجاء بها وكان لها نجوة لسطلان بها فاتخذ فيها غشا فصد
ان يصيبها طلما وروت الابل بجزء منها واحد وهو عمرو واكب على البير حتى تسقي فرماه كعان

فوقه بسهم في ظهره فقال حبس احد رجليك لقمان ارهده احد رجليك واطلق رجله
لمن عرف بالشر واشتهر به فاذا اجاز فعل من جنس افعاله تقرب لك ان انه فعلة من فعلاته
قوله وخير قليل ونفضحنني ٥ وسروى يقع قليلا ارهدا خير قليل والواو من كلام المفضح
واول من قال ذلك غازية امراة مرة الاسدي وقد غاب عنها زوجها وكان ابا
عبد يرعى ماشيتها فاجشته فلما سمت انبلت على نفسها فقالت ما نفس مهوته مرتكة
خير من الفضيحة وركوب القبيحة واما ك والعار والبس الشنار وسوء الشعار ولوم
الدار ثم همت به ثم قالت ان كانت مرة واحدة فقد تصلح الفاسدة وتلؤم
ثم جسرت على امرها فاقبلت وباشرت تبجها وكان زوجها منعما لا فيعق غراب ناجيه
ان امراته لم تخن قط ولا تخن الا تلك الليلة فركب فرسه وسار مسرعا فاشتهى الى غازة
وقد قام عنها العبد وقد ندمت هي تقول خير قليل ونفضحت نفسي فسمع كلامها واطلع
على مقصودها فاز عده ذلك وقد طلع عليها فقالت له ما يزعدك فقال ما لك ولهذا
سوءة وماتت على مكانها ثم قام الى العبد فاهلكه قوله وسلم ذلك ٥ ارحذف المبتدا
فقوله زيد مبتدا خبره محذوف والمنصوب معمول لذلك المحذوف اي زيدا كل الخبز فقوله
الكلة بالرفع خبر مبتدا ان محذوف وجوبا ارهو اكلة ووجه المص لعدم لزومه وجوب حذفه
بانه لو لم يحذف لتوهم انه جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فلا يحصل الاضمار والتفسير بهذا
كلامه والقوم مجمعون على ان رفعه يمنع ان يكون اصالة وانه يكون تبعا اذ يمتنع ان
يكون احد التوابع اما التاكيد فلوجهين الاول انه المؤكد لا يحذف الثاني انه لو كان
تاكيدا للمقدر لجاز ان يكتفي باحدهما لانه ولو اكتفي باحدهما لكان للخبر ناصب واما
البدل فظاهر بهذا اكلا منهم وعندي ان الكل ساقط اذ لا حاجة هنا الى جميع ذلك الرفع
خبر المبتدا المذكور والمنصوب معمول له على قانون الاضمار على شريطة التفسير اذ الخبر
اسم منصوب بعده شبه فعل مشتغل عن نصبه بضميره حتى لو لم يكن الاشتغال بالضمير لنصب
فقوله زيد الخبز اكله من قبيل قولهم زيد هندا ضاربها وقد صرح القوم بان زيدا
وضاربها ضميره وهندا نصب على شريطة التفسير فكذا ههنا ومثله قولهم زيد
الماء شاربه وبهذا القدر سقطت التي اوردها المص والشارحون باسرها قوله
وحذف الخبر ٥ اي جواز القرينة قوله ويجب ذلك البيت لذرارة والبيت هكذا
٥ فيا طيبة الوعساء بين الجلاجل ٥ وبين النقا آنت ام ام سالم ٥ الوعساء
ارض ذات رمل والجلاجل بالجيمين وضم الاولى او الثانية بين المهملتين كذلك
اسم موضع والنقا في الاصل الكثيب من الرمل وهو ههنا اسم موضع والمقصود بالاستفهام
قوله ام ام سالم حيث كان الخبر منه محذوفا اي انت ظبية ام ام سالم ووسط الالف

بن الهرس حذر اغير اصطناع الملابس وافانه للوزن وانت الظبية الى الوعساء اذ هي فيها
وهذا امكانها وام سالم كنية حبيبته والخطاب للظبية الحقيقة والاستفهام منبه على كمال صورة
في جنسها حتى كانه لا مر منها وبينها او اشعار بفرط المشابهة وكمال المناسبة او تشبيه لها بمن جمعت
بين سواد الحدقة وحسن الجيد وغير ذلك من اسباب اللذة من هذا القبيل قول الآخر ٥ مررت
بجؤذي والجاذر ترتعي ٥ فلم ير قبلي انهن الجاذر ٥ وقول الآخر ٥ وملت لظبي ترتعي وسط
روضة ٥ انت اخو ليلى فقال يقال قوله وفي المثل كلاهما انه ٥ اوان تكلم عمرو بن حمران
بن الارقع الجعدي وذلك انه وضع اليه رجل قد اضر به العطش والثغب الرشح وعمرو قاعد
وبين يديه زبد وتمر وثمالة وهو شيء يضع من اللبن قد نزع منه الزبد فقال اطعمني مما ازبد
وان تمك فقال نعم كلاهما وتمرا ان لك كلاهما وازبدك تمرا فقوله كلاهما مبتدا خبره محذوف
هو الظرف المقدم كما قدرناه وقد يروى كليهما منصوبا باضمار فعل بنسبه ارا طعك كليهما وعلى هذا
فهو خارج عن المبحث وبهذا قال فيمن روى مرفوعا ارقمه وروى كلاهما مرفوعا لا غير وروى منصوبا فانه
خارج عن المبحث على هذه الرواية وكذا على الرواية الاخرى وهي ان الرجل قال ائتني مما بين يديك
فقال عمرو ايهما احب اليك زبدا م سمنا م فقال الرجل كلاهما وتمرا فقوله كلاهما على هذا الرواية
خبر لمبتدا محذوف ارمطلوبك كلاهما واريد تمرا او اتاك على تقدير النصب فلو جعل ذلك قول الرجل
للعرو لكان المعنى اعطني كليهما وزدني تمرا قوله فاذا السبع ٥ ارواقعة حاضرة او
مفاجئ ومنشا الكلام على ان اذا حرف لا ظرف والا كان صراو التقدير فبالمكان السبع
ان جعل ظرف مكان او فبالزمان حصول السبع ان جعل ظرف زمان وقد فصلنا ذلك
في بحث اذا والفاء هنا جواب شرط مقدر او زايدة او عاطفة تبعا فلاف قوله وحذف ذلك
ارحذف الخبر فهو معطوف على حذف الخبر ارحذف جوازا وحذف وجوبا او حذف فانه وحذف فافهم
قوله كقولك لازيدا ثم ذكر اولا انه يحذف الخبر وجوبا في كل موضع يكون هناك ما يعوم مقام الخبر
واستدسده وسكت عن ذكر القرينة لان ذلك معلوم اذ قد تقرر ان كل محذوف لنشر طمي حذفه
ان يكون هناك قرينة تدل عليه وان يكون بحيث يساق الذهن اليه لنشر ط الوجوب اذ هنا ان دلالة
القرينة وجلوس الغير في محله وذكر ثانيا ما من هذا القبيل امورا الاول باب لولا فان
الاكثر المرفع بعد لولا عند البصريين مبتدا خبره محذوف وجوبا لولا قام مقامه
فحذفه هذا واجب لحصول شرطيه دلالة القرينة وهي لولا وقيام الجواب مقامه
فان قيل فليجعل الجواب خبرا على نمط قولهم انا زيد فقام حتى يحصل الخلاص عن ارتكاب
الحذف قلنا يلزم حلو الجملة اذ ذاك عن ضمير المبتدا الذي هو مثل قولهم لولا علي لهلك عمرو فجملة
قولي الاصل لامتناع الشيء لامتناع غيره فاذا دخل على لا افاد اثباتا لان لولا الشيء
اثبات قولا اذ لامتناع الشيء لثبوت غيره فقوله لولا علي لهلك عمر معناه ان هلاك

للثبوت على وبالجملة فالاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ خبره محذوف وجوبا لدلالة القرينة وسد
الجواب مسده وهو مذهب سيبويه وعلة البصريون وعند بعضهم هو فاعل بفعل مضمر يفسره المذكور وعليه
الكوفيون وما نحن فيه مبني على الاول لجواز اسناد اسم الفاعل الى كل واحد من المذهبين الا ترى انك تقول ضرب زيدا
واحسن ما يكون ويجوز بالاول ان يكون مصدرا صريحا وبالثاني كل مبتدأ يكون بمعنى المصدر
وهو فعل التفضيل المضاف الى المصدر لانه بعض من المضاف اليه فالضابط في الاول ان يكون هناك
مصدر صريح مضاف الى الفاعل كما ذكره المص والى المفعول كاكرامي زيدا واليهما جميعا وبعد ذلك
حال من احدهما او منهما معا ساد مسد الخبر فالتقدير في ضربي زيدا قائما ضربا في زيدا حاصلا اذا كان قائما
فحذف حاصلا وهو من الافعال العامة ثم كان لكثرة الاستعمال فصار اذا اضافا ذا الى الضاف
اليه فاء ذلك فليجعل كان المقدرة ناقصة وقائما خبره اجيب بانه لو كان خبر السبع تعين
ايضا في الجملة ولم يجعل السبع فدل على انه حال هذا الكلام والا فهو ضعيف بل الظاهر ان كان وهذا
هو المتبادر الى الفهم من مثل هذه العبارة واعلم انه يجوز ان يجعل قائما حالا من المفعول والحاجة الى ركاكة
حذف لو اكتفى بالمحذوف هو الخبر فقط اذ ضربا موجود وحال كونه قائما واذا انضم قائما فغاية ما
انه لا حاجة الى حذف الخبر ايضا وبهذا ذهب كثير من المحققين الى ان ضربا مبتدأ الا خبر له لانه بمعنى
الفعل او الملفى الخبر به حال كونه قائما وتمام تحقيقه سيجئ قوله واحسن ما يكون الامير راكبا
مثال للمصدر غير الصريح فان افعل التفضيل مضاف الى المصدر وهو بعضه فيكون مصدرا بمعنى الخطب
اكوان الامير فاضلا اذا كان قائما وجعل بعض الاكوان خطبا مجازا من باب الاسلوب الحكيم او احسن
اوقات كونه الامير قائما ان اعتبر حذف المضاف واقامة المصدر مقام الوقت وفيه جعل الوقت خطبا على
نمط نهاره صائم قوله وارخص ما يكون نبه على ان الحال في مثل هذا المقام غير منحصرة في الحال
المؤكدة بل يجوز ان يكون جملة اسمية نحو قوله مدا فحق كمنه وبدرهم خبره والجملة نصب حال
على نمط كلمته فوه الى في او مدين بالنصب على نمط كلمته فاه الى في وكقعته الى ثحت الحال
في قوله ارقوا اعرونى محدى كرب وبعده حتى اذا وقدت وشب ضرامها خلت عجوزا
غير ذات خليل شمطاء جنت راسها وتنكرت مكروهة للشم والقبيل القبيحة
المراة الشابة ويروى حتى اذا استعرت مقام حتى اذا وقدت والمعنى واحد والضرام بالكسر
وعاق الخطب التي يسرع اليها النار كذا في الصحاح وقال فحرم النار اوقدها ودنا منه فحرام السقط
الشيخ ويروى الى العلا فانه بنا مصدر كعراب سمي بحالة تقرم ما سقط من زنده عند القدح
وعادت بعجة صارت والانضال النصف وفيه رمز الى ان الحرب الا عجوزة نسجة الا ان فيها
لم يكن ظاهرة والخليل بفتح الخاء المهملة الرجل شمطاء من الشمط وهو بياض شعر الراس مخيطا
بسواده والاجلل اسمط والمراة شمطاء وقوله جنت بالجيم والراء المهملتين بمعنى فرين وروى
بمنع ان يطمع وبير وروى جنت بالزاء المعجمة بمعنى قطعت تنكرت الجزء

يقال

يقال نكر فلان اى غير تغيرا والمعنى ان الحرب في ابتدآء امرها كالمراة الشابة الجميلة المرغوبة يحب
ترغب اليها كل راغب الا انها اذا احتاجت الى استعمال العدى والا لاستعفت الاعنات
واذا حصل البرقع في الطير انها كجزة تسمه منفرة عنها طبع كل ذي طبع وترغب عنها كل ذي نفس
لا تحمل احد ان تشم رائحتها فضلا عن الاقبال والتقبيل وما بعد من هذا التقبيل فلا تطمع اذن
الا الجهول الذي جهله كامل وهو غرة عراب الحرب والامور غافل وبالجملة ففي البيت وجوه الاول
رفع الاعين معانيه اول وقيته على ان الحرب مبتدأ اول مبتدأ ثان وقيته خبر هذا المبتدأ
والجملة خبر للمبتدأ الاول العايد في الجملة الى المبتدأ المستتر في تكون والى ما محذوف الحرب اول
احوالها التي تكون الحرب عليها وقيته اى شانه جميلة مرغوبة فان قبيل الحرب والقيته مؤنث واقل
مذكرتان هو من قبيل قولهم الكلمة مفرد والحرف مهمل وقد يقال هو من قبيل قولهم سقطت البعض اناطه
وهو ظاهر السقوط او قد يقدران ذلك مشروط بان يصح الاكتفاء عن الاول بالثاني وهو يعمل
عمل ذلك وهو ظاهر ان نصبهما معا نصب الاول على انه ظرف واما نصب الثاني فعلى انه خبر كان
او حال من اسم كان والخبر تسعى الى الخ رفع الاول لانه مبتدأ ثان ونصب الثاني لانه حال سادة مسد
الخبر فهو اون من قبيل ما نحن فيه الرابع نصب الاول لانه ظرف ورفع الثاني لانه خبر الحرب فهذه اربعة
اوجه فاشار المص الى الاول بقوله رفع الاعين والى الثاني بقوله نصبهما والى الثالث والرابع
بقوله واختلافهما والمقصود هنا بيان مراد البيت هو الثالث كما اشرنا اليه قوله والخبر في هذه
المثل الخ يعني ان الخبر في هذه الصور الثلث اعني ضربا زيدا قائما واحسن ما يكون الامير قائما
وارخص ما يكون البر الخ هو الظرف المضاف اعني اذا الى ما عمل في الحال اعني كان فقوله المحذوف في
مسئلة الظرف سدا لتعليل للحذف بل الوجوب قوله واذهب الكوفيين الخ مذهب الكوفيين
ان قائما حال من فاعل ضربا او مفعوله والعامل هو المصدر والخبر محذوف وقد قررنا هذا الوجه
فيما سبق والبصريون مطلون هذا الوجه بوجهين الاول ان الفريقين متفقون على ان معنى
هذا الكلام الحصر اذ ان معناه ما اضرب زيدا الا قائما وتوجيه البصريين مطابق لهذا المعنى
والكلام معد للحصر على توجيههم اذ الضرب اسم الجنس ومرادهم باسم الجنس ما يقع على القليل والكثير
وقد تقرر ان اسم الجنس اذا ذكر بقيد الواحد ولم يكن هناك قرينة تخصصه فالمعنى على الاستغراق فكل
فرد من ذلك النوع والاستوآء فان معنى قولنا الضرب بالبس كل ضرب اذا وجد كل ما هو الضرب
بهذا المعنى غير مقيد بقيد يخصصه فهو باق على عمومه والحال قيد للخبر فالمعنى اذن كل ضرب منه واقع على
زيد حاصل في حال القيام وحاصل معناه ما اضرب الا قائما واما توجيه الكوفيين فغير مطابق لهذا المعنى اذ الحال
عندهم قيد للمبتدأ فالمعنى عندهم ضربي المقيد بالقيام حاصل ولا يلزم من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول
الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر فليس اذن في توجيههم ما يشعر بالحصر وهو مطلوب هذا القوم لان الحصر
مراد على ما يدل عليه لفظ وعبارته وهذا المطابق لما صرح به القوم في كتبهم واجمعوا عليه فيه نظر اذ الحال

مطلب
ايهام الجنس واذكر لفظ الجمع وارادة المفرد وبالعكس
وبيان مخصصه ما لعلى من الاستغراق

كان قيد المبتدا او قدر ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فيلزم اذن من انتفاء القيام انتفاء الضرب
فالحصر اذن لازم وكذا الوجهان مبنيان على ان الحال قيد للعامل فيكون المنفي ما اضربه الا قائما وهذا هو
الحصر الذي يطلبه كل احد وعبارة التقييد وان كان تركيبا تقييديا الا انه اشارة الى التركيب الخبري فاعتبر
قوله لكن وعلى المدلول له رزقتن وكسوتهن فليفهم الفطن من دليلي البصريين ان الحال اذا نزل منزلة المبتدا
فلا يكون في موقع الخبر فلا يلزم حذفه وجوبا واشار المص بعدم الاسلم الا الاول بقوله ومذهب الكوفيين يخرج
الكلام الى قوله في غير هذه الحال الى آخر فقوله وايضا الى قوله فلا يلزم حذف الخبر الا لقصد حذفه لا زما وا
وهو المطلوب قوله يدل عليه اي على ما ذكر من الوجهين اي قصور العبارة عن الحصر وفوات المطلوب بالمذهبين
حذف الموجب قيام الحال مقامه ودلالة هذه العبارة على الاولين واضحة اما الثاني فلان العبارة صريحة في ان الحال
حال من معمول المصدر ومنزلة المبتدا فلو كانت على هذا التقدير سادة مسد الخبر لما صح التصريح بالخبر هنا واما
الاول فلان هذا التقدير لو كان معتدا للحصر لما امكن ان يوصى معه ضربي فوق في غير حال القيام كما اقروا به
بحث وحاصله انه قد تقرر ان اسم الجنس اذا اطلق ولم يكن هناك قرينة تخصصه فالمراد به الاستغراق وان
كان هناك قرينة تخصصه فالمراد ما دل عليه القرينة فقولنا ضربي زيدا قائما لا قرينة تمنعه الاستغراق
اي جميع ضرباتي في حال القيام فحينئذ فيلزم منه انتفاء ضربي آخر مقيد بحال القعود واما العبارة المذكورة
فلئن كان هناك قرينة صارفة وجب حملها على مقتضى القرينة فاعتبر هنا لا على اقتضاء اصل العبارة
المشهورة والقول بان تقييد اسم الجنس بحال القيام قرينة على البعضية كما مر عليه بلام لما ذكرنا من انه لا منع
من انحصار جميع الضربات على حال القيام ونظيره قولنا جميع مواعيد زيد حال كونه متكلما حاصل واقع
فانه حصر لا غير قوله ومن زعم مبتدا خبره تكذبه بمعنى الذي ذهب الى ان ضربي مبتدا والاضرب له لانه بمعنى
الفعل كما قاتم الزيدان سد عليهم ما ان الاول انه لو كان جملة فعلية فهنا حال لما جاز ان يحذف الحال
والمستقل الكلام بدونها استقلال ضربت زيدا قائما بدون ذكر الحال لكنه لا يتم معناه بدونها والاتم المقصود
على هذا الكلام والغرض المسوق له هو الحصر والاستغراق وهذا الكلام على هذا التقدير معزول عن الدلالة
على هذا المعنى فقوله تكذبه بعدم استقلال الكلام بدونها اشارة الى الاول وقوله مع ايحاء الى قوله
لاجله اشارة الى الثاني هذا توضيح كلامه وتبيين مراده على ما دل عليه لفظه وعبارته وكلا الوجهين
فاسد اما الاول فلانه انما يصح حذف الحال اذا لم يوصف المنفي عليه لكن المنفي موقوف عليه اذ القيد مراد للمتكلم
مقصود له فكيف يصح حذفه واما اعتبار الاستقلال في ضربت زيدا قائما فهو ايضا لا معنى له اذ القيد
اذا كان مطلوبا للمتكلم في موارد الكلام فلا صحة لحذفه والا فلا معنى لذكره واما الثاني فلان جعل جملة
لا نافية للحصر هنا اظهر لان قولنا اضربه قائما ان اضربه مقيدا بالقيام فينتفي باستقامة فيكون
معناه ما اضربه الا قائما اذ الحال قيد للعامل وانتفاء القيد انتفاء للمقيد فليس هنا انحراف عن سنن
الحصر المراد في الكلام اشارة الى ان اغراض الناس هذا الاصل والاول تبعله والسنن تقصي السنن
الطريق الصريح المسوق والصريح والمسوق يجب الاول واحد وضميره للكلام امر الضمير اذ الصفة

حاشية عاشر

جارية على غير من هي له فيجب الابراز وضمير لاجله للسنن المذكور قوله والزمان المقدر الخ
اذ ذكر ان الخبر في هذا المثال هو الظرف المحذوف حاول الآن ان يبين اعرابه فالزمان المقدر هو
الظرف المضاف الى عامل الحال وهو اذا منصوب المحل اي بجعل المقدر لانه معمول فكان منصوبا محلا
فانه قبل جعله اولا خبرا كما صرح به بقوله والخبر في هذا المثال هو الظرف المضاف فاذا كان خبرا كان
مرفوعا لا محالة فكيف جعله هنا منصوبا محلا فقد جرى على التسامح في الاول وههنا على التحقيق
اذ لا يخفى ان الخبر هو جعل المقدر والظرف معلق به ومعمول له وهم تسامحون في ذلك لقولهم
في نحو زيد في الدار ان الظرف صرح وبريدون انه معمول له وما نسب به والا فالظرف مفعول لاسم
حرف الجر فكيف يكون مرفوعا بالنسبة الى انه ظرف اي على انه ظرف اي احطب اكوان الامير فاعل يوم الجمعة فيوم
الجمعة نصب ظرف لجعل المقدر فهذا قرينة مشوشة بان اذا فيما نحن فيه ايضا كذلك قوله
ويكون فاعل ان تقدر بالزمان والتقييد بالتصدير بالمصدرية فيه على ان اعتبار هذا المعنى
هنا اكثر كلاف صريح المصدر فانه قليل ان احطب او قمت كون الامير اذا كان قائما اي
وقت قيامه فالمحذوف وهو اذا اذن مرفوع المحل على انه خبر وهو دال على صحة ان صحة هذا الاحتمال
بالرفع ان يرتفع الجمعة مسموعا حال من الرفع اي الرفع مسموع كائنا ممن يوثق به ويعول على قوله والمعنى
اذن احطب اوقات كون الامير يوم الجمعة ولما كان لفظ اذا محتملا للوجهين ونصب يوم الجمعة
والاعلى الاول ورفعه والاعلى الثاني جعل الاول دليلا على الاول والثاني دليلا على الثاني والمقصود
انه تؤيده في الجملة وقرينة مشوشة به قوله جاز هذا اي تقدير المصدر بالزمان كذا ذكره الشارح
عليه بان تفسير هذا اذا لك غير صحيح لانه مدفوع قوله على تقدير مضاف محذوف وليس حينئذ اذا المراد بعد
المصدر بالزمان هو اعتبار حد المضاف من المصدر صريحا او غير صريح وسد المضاف المحذوف هو اعتبار حد اذا
اذ قد تقرر انه مضاف الى عامل كان ملائما ولا ثانيا ويجوز ان يكون هذا اشارة الى كون الزمان المحذوف
مرفوع المحل وسد المضاف اذن اشارة الى ان المقدر بالزمان هو بالجملة فالمراد بالكل المصدر الصريح
وغير الصريح قوله ومنه اي ومما حذف صدر الخبر لالتزام غيره في موقعه كل رجل وضيعته والعطف
هنا كل مبتدا عطف على الواو الى يجمع مع في قولهم كل رجل وضيعته طرقان الاول وعليه
الكوفيون ان قوله وضيعته خبر المبتدا اذا الواو بمعنى مع فكانه قيل كل رجل مع ضيعته تكلا ان هذا
خبر عند السوق بمع فكذا ما نحن فيه اذا الواو بمعنى مع الثاني وعليه البصريون ان الخبر محذوف اي كل رجل
وضيعته مقرونان هذا الكلام الموثق وكلا هما لكن الشق الاول الاول فلان الواو في غير المفعول
معه
وان كان بمعنى مع فهو للعطف واما الثاني فلان التزام الغير في موقع الخبر اذن منتف ولو كان
كما ذكره بعد المسدا كما فما قال اذن في موقع الخبر على مذهب الكوفيين فلا سلم الرد عليهم بان الحال
لا يكون اذن في موقع الخبر فالصواب اذن ان يقال ان حذف الخبر هنا غالبي لا واجبي وعليه المحققون
قوله ولهوك لا فعل كذا اي ايضا من قبيل حذف الخبر وجوبا لالتزام غيره في موقعه والعطف بلا

هنا كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم بكونه فان تعينه للقسم لدليل خاص تعين الخبر المحذوف
اي لعمرك قسمي او يمني لافعلن كذا فجواب القسم سادّ مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وقائم مقامه فوجب حذفه والعمر والعمر
بفتح وضم مستعمل مع اللام الموضوع لاغير لخفة الفتحة قوله ومن ثمة الخ اي ومن اجل ان الحذف فيه لدليل خاص
فان الخبر محذوف والجر في موضعه والقوة تحي الضمير بعده ولم يكن الضمير واقعا موقعه بل بعد ثبوته
لم يجر مجرى الاسئلة التي فلم يجعل منها بل جعل ملحقا بها كما ذكره المص لما له وذلك نظر قد عرفته والحاصل
ان ههنا شيئا آخر مما حذف فيه الخبر لسد الغير مسده نحو زيد قدامك وزيد في الدار فانه طرد مستمر
واظهار عامل ممنوع على ما مجئ تحقيقه في المفعول به قوله فمن جعل الخ يعني على هذا القول لكان من قبيل ما
نعم العبد انت ربما يوجد اما على القول الآخر وهو انه مبتدأ والجملة المتقدمة عليه خبره فهو من قبيل قد
المبتدأ الا غير قوله ويضمر احدهما اي كل احدهما ضمير الآخر انا زيد وكلاهما كنوا انا وانت انت
ومن امثلة الكتاب قد جرت تلك فكلمة تلك ارهذا المبتدأ الواقع خبرا مضمر امفصلا البتة اذ الفصل
لوجوب اتصاله بعامله اللفظي ممنع غير كونه مبتدأ او هو مشروط بالنحو دون العوامل اللفظية قوله وان الرفع
ارعد الانفس محمولا على الجر كما ان الجر محمول على الرفع في قولهم ما انا كانت قالت بالالف ههنا بالعكس اذ
الصيغة صيغة الجر فكان غلط ان يقول وان الجر محمول على الرفع قلت حمل الرفع على الجر معناه اعطاء حق الجر
للرفع وحقيقة ذلك انهم يشبهون الالفاظ بالمراكب والعوامل وحد لولا بها ومعانيها بالحمولات والامر
بخلاف ذلك لانهم استعاروا للرفع ما هو حق الجر فعلوا الصيغة للجر الى محل الرفع والحاصل انه لما كان الواجب
ان يقع بعد لولا ضمير منفصل مرفوع او هو مبتدأ عند البصريه فاعل بحذف وعند الكوفيين وقد ورد لولاك ولولاك
وكان استعارة بعض الضمائر موضع بعض جائزا كقولهم ما انت كانت اوجب توجيه هذا بالرفع نظرا بمطابقة
على القاعدة فاخلفوا ان توجهه قد مضى في اول الفصل انه من قبيل الاستعارة والمقام كما مر تفصيله وذهب
سيبويه الى ان لولا حرف جر ههنا فحسب يعني اذا دخل على الضمير وهذا غير بعيد اذ لا يمتنع ان يكون
حرف جر ههنا وحرفا مسندا بعده كلاما في موضع آخر كما ان كدن جازه كل ما يقع بعده تارة نصبه
اذا وقع بعدها غدوة وهذا معنى قوله ان للولا مع الكنى اربع الضمير حالا لست بلك لحال للولا
مع غير الضمير اربعة حرف جر مع الضمير فقط حرف آخر مع غيره واعترض عليه بانه لو كان حرف جر لوجب
ان يكون له عامل متعلق به اذ قد تقرر ان حرف الجر اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا عامل له
في مثل قولهم لولا زيد لم افعل ولا عمل في بعد سره ايضا وقد يقال لولا ولولاك مبتدأ مثل بحسبك والجر في
نحو قوله وانا للولا جبكة حالية لان الواو مخلصة اذ لا ظهر هناك صيغة الاستثناء فليفهم قوله
وهو الحاسم المقتضى لذلك اذ الواقع بعده مرفوع وقياسه ان يكون منفصلا مرفوعا او
غيره وقليل نادر كما قولهم لولاه فهو على القليل النادر او على الكسر السابع اذ الاصل هو ضمائر الواو على
سناه والاصل سناه هو كذا ذكره المص لما له قوله واذا كان الجر معونة لهم عقب مباحث المبتدأ
والجر بحث ضمير الفصل لشبههما او مضارعاتها الآتي شبها بالمعونة ووجه الشبه ما اشار اليه بقوله

ل امساغ!

في امساغ الخ قد لجواز ما سوف انت بنته وجعل الكاف اسما بنية وجعل الكاف اسما بنية وجعل الكاف اسما بنية
الجر ماضيا كقوله لكي وانه هو اضحك وابكى وانه هو اماث واحيا وفي الكلام رد على ما ذهب
اليه الفراء وغيره من جواز النعطف اذا كان احدهما واوكلاهما منكرا نحو ما طلب احد الا العالم
الا رجل هذا القائم وحملوا عليه قوله تعالى ان لكم ان تمشوا ربي ثمانية وقد نقض الشيخ
عبد القاهر ايضا على رد وحث قال لو قلت ان رجلا من بني تميم هو شاعرا او كان زيد
هو منطلقا لكان خطأ قوله وهو احد الضمائر اي بحسب الظاهر ومن حث الصورة وقوله
الا وجه اشارة الى انه يحتمل ان يكون بالصفة المرفوع لانهم قد صرحوا بانه يمتنع زيد اياه الفاضل
وانت اياك لمن اكرم وانا انك اياك الفاضل فاجرى على البدل عندهم وقوله مطابقا حال من الضمائر
الثلثة في قوله جاز تخلل ضمير الفصل وهو على معنى والمراد المطابقة في الوضع والتنسية والجمع والذكر
والتانيث والغيبة والخطاب والتكلم قوله انما تعلل لجواز التخلل لانه في معنى تجوز
بخلل الفصل اولانه في معنى وبسط ذكر لصيغة الفصل فائدتين الاولى دفع التباس الخبر بالصفة
الثانية التوكيد وذكر صاحب الكشاف فائدة ثالثة هي الحصر والاختصاص وصرح باجماع الفوائد
الثلثة في قوله تعالى اولئك هم المفلحون ومنها تحقيق ما ذكره او غيرها في شرح الكشاف فليطلب
هناك قوله بعد دخول العوامل تنبيه على ان المبتدأ والخبر في هذا الباب اعم من ان يكون
في الحال او في الاصل فنحو انا لنحن الصافون وكنت انت الرقيب عليهم ان
ترني انا اقل وان كنت لنحن الغالبين والاصل انا اقل قوله ولا محل له ثم ذكر
اولا فائدة ضمير الفصل فما وال الآن ان يبين حالة اعرابا واخر هذا عن الاول مع انه ينبغي ان يكون الابهام بالمعنى فوق الابهام باللفظ ولان حرفيته انما تظهر اذا لم يفد
فائدة المعنوية وهو وقع التباس الخبر بالصفة والحرفية هي المطلوبة لان الضمير على ذلك وهذا
تمام كونه حرفا اذ هذا افادة معنى حرف عندهم يعني ان المقصود منه دفع الالتباس المعنى في غيره
وهذا اتمام كونه حرفا اذ هو افادة المعنى في غيره كما هو شان الحرف فلم قيد اللزوم ان يكون
على صيغة المرفوع ابدا المكون محفوظا عن التصرف المكونه غير قابل في الحرفية جوز وا التصرف فيه بالتابعية
والتطبيق فافهم وذهب الاوائل من البصريه الى انه اسم لا محل له من الاعراب ولما كان هذا
خروجا عن القاعدة بالمرة ذهب المتاخرون الى انه حرف فلا اعراب له دفعا للاستكراه فلو
اسم واقع في التركيب غير الاعراب اذ هذا قال الخليل واما انه لعظيم اذ القاء اللام ليس بهين
فقوله كالكاف الخ بل ارى ذلك واما اسكن غيره كالواحق في اناك فاياه قوله
ان الضمير لا يقع توكيدا للمظهر اجيب عن ذلك بان مرادهم بالتاكيد هو التاكيد اللغوي لا الاصطلاحي
الذي هو احد التوابع المشهورة وهذا فاسد اذ المدعى توجيه الاعراب وهذا انما يصح اذا جعل التاكيد
اصطلاحيا واما قوله وانه لا يكتنف بالصفة فنوا عتراض آخر على القول الاول وهذا حاصله وحاصل ما قبله وما

هذا الذهب الى الخبر والله الآتي فافهم

انه لو كان كذلك لكان تابعا له في الاعراب ينبغي ان يختلف باختلافه وقد نراه لا يختلف نحو ان زيدا هو المنطلق واجيب عن ذلك بما يمنع الانسراد يعني لا نسلم ان التوابع في الاعراب شرط بينما لتأكيد والتوكيد الا ترى الى نحو مررت بك انت به هو وما نحن وهذا ايضا فانه لا تأكيد انما هو في المضمرين واما في المظهر والمضمر فللكلام في الاشتراط قوله واما نصب عطف على الاول او رد المصنف على القول الثاني وهو ان له حكم ما بعده اعترضين الاول انه لا يعلق له بما بعده تعلق اعرابيا لان كونه اسم موصول تابعا لما بعده في الاعراب خارج عن القاعدة بالكلية يقوله لا تعلق له بما بعده اراد انه لا تعلق له به تعلق اعراب فالمنفي بالنفي انما هو هذا التعلق الخاص لا مطلق التعلق فصحح كلام المصنف لكن وجه الاعتراض قائم نعم يقال لعله ان اراد بانه لا تأكيد معنى الخبر به والا تميزه عن النعت فهو ممنوع اذ الادراك ذلك على ما مر تو نسجه وان اراد بانه لم يذكر عقيبه نسلم الا ان هذا لا ينفي اصل التعلق وحاصل الاعتراض الثاني ان هذا الضمير يختلف باختلاف ما بعده ولو كان تابعا له في الاعراب لوجب ان يختلف باختلافه وليس كذلك لانه نحو كان زيد هو المنطلق قوله لام الابتداء هذه هي اللام الفارقة وبين ان المخففة من الثقيلة وبين ان النافية نقوله ان كان زيد لهو الظريف اصله انه كان فالضمير للشأن والجملة بعده بيان للشأن والضمير له محذوف ضمير الشأن وقد خففت ان واهملت ولام الابتداء ليكون تنبيها على ان ان هذه مخففة لا نافية قوله منبأ عليه صار جزء له وفيه اشعار بوجوب المطابقة خلافا لقطرب لزوال اثره عليه فقولهم الظالمون مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وانا اقل مبتدأ وخبر والجملة مفعول ثاني لترين قوله ومن هذا النبأ اراد باب المبتدأ والخبر يعني ان المشهور في كتب القوم انهم اوردوه في بحث الموصولات الا انه في التحقيق من هذا النبأ فاير اده ههنا انسب والظرف في الدر متعلق بقوله مكنا لا بلفظ الاخبار كالعبارة المشهورة وهو قولهم واذا اخبرت بالدرهم فزيدا ولهذا زاد المصنف لفظ مكنا دفعا لهذا الوهم اذ الظاهر المتبادر الى الفهم من الاخبار بالشيء ان المخبر به فقع الاحتياج الى حرف الظاهر والمصنف لما سمع انه زاد ذلك وصرح به ما يقع البعض زيادته هذه الاولى الا كدى واما في حكمه او سع من ان ينادر اللام التي في معنى الدرهم وقوله حيث وضعت ثانيا للاوسعية وقوله منصرفا حال من الفعلية فاعل فعلها وذكر التصريف نبيه على انه لو كان غير متصرف مثل نعم وبئس وعسى وليس لما امكن ان يصاغ منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن الاخبار عنه بالدرهم في مثل ليس زيد قائما كلا زيد في ضرب زيد يقال الضارب زيد بعد صوغه او الضارب زيد بعد صوغ ذلك الفعل او بعد الصوغ منه على ان الاضافة لامية لادنى ملابسة لانه اضافة المصدر الى مفعوله فقوله مبنيا حال من الفعل وقوله اسم فاعل الصوغ مفعول الصوغ وقوله بعد صوغه متعلق بقوله واخصص والاوجه ان يجعل متعلقا بالدخول من الكلام لقرينة المقام ويجعل التصريف ايضا قيدا له اي اخصص بالفعلية معتبرا دخولها بعد ان

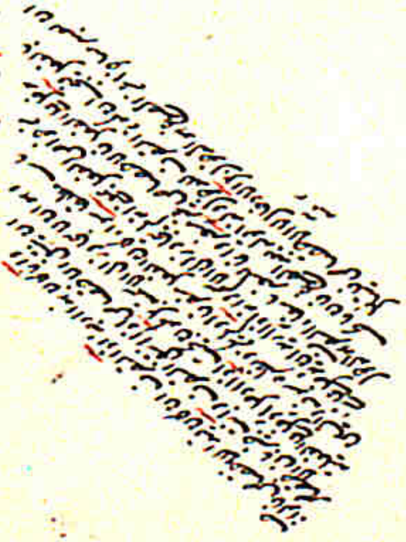

يصاغ

الا يصاغ منه اسم فاعل ان كان مبنيا للفاعل واسم مفعول ان كان مبنيا له وبعد ان يكون الفعل متصرفا مقدر بقوله واعرابه باعراب الموصول معناه اذ بعد ان يعرب اسم الفاعل والمفعول باعرابه وقوله اعراب بعد الا ترى اعرابا مثل اعراب بعد الا نحو ضربت ضربا لا سير يعني كما ان الاخير لا يمكن ان نظهر اعرابه عليه فاظهروا اعرابه على ما بعده كذلك الموصول اسم فلا بد له من اعراب واللام خرج بعد اعرابه وصلته ظهرت في صورة الاسم فاظهروا اعرابه عليه كما انهم اذا نحوا الاسم موضع غير يظهرون اعرابه على ما بعده واما ان اللام هذا اسم او حرف ففيه خلاف فالقائلون باسميته يمكن ان يرجوع الضمير اليه في مثل المرور به زيد والقائلون بحرفيته يمكنون ذلك بان الضمير الى الموصوف المقدر قوله والاخبار شائع نافع يعني ان الاخصاص باب الاخبار مفتوح الصدور والمواد دون بعض بل هو مطرد يجري في جميع الاسماء الا في مواطن يعذر الوقاد لان كلا من الصحة ان يعبر عنه بالمضمر وهذا توطئة وتمهيد لما هو المقصود منها من بيان شرائطه قوله وشرطه هو تفصيل الشرط الاخبار بالذر وتحقيق اياه وشروطه على ما ذكره ثلثة الاول ان تقصد بالجملة بالموصول الاخير جعلها مبتدأ اثاني تأخير الاسم المخبر عنه لاجل جعله خبرا الثالث وضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم فان تعذر شيء منها تعذر الاخبار فتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الحالية والطلبية والاخبار بالذر عن اسم في جملة مصدرة بالذر على رأي الكوفة فان خلو الموصول عن الموصول عندهم يمتنع اذا التقى الفطا نقض على ابن السراج بقوله وخلو الموصول عن الموصول مما لم يجئ في كلامهم نقوله مبتدأ حال عن الموصول او مفعول له بحذف مضاف اي لمشروح والذ لك قوله خبرا اول كل منهما مفعول ثان للتصيير والناصب معنى الجعل وما كان بين الشرطين الاولين نوع ناسب وكان الشرط الثاني متأخرا عن الثالث موقوفا عليه ذكر بهما معا بين وقد اخل بالثالث لان المعنى وقد جعل سمة اذا ما لو نوسب به وضع ضمير له قوله وانه منصوب يعني ان هذا الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه اذا كان منصوبا جاز ابدا ذلك الضمير الفعل وجعل متصلا به اصطلاحا وان لم يكن ذلك الاسم المخبر عنه متصلا بالفعل في الاصل كالدرهم في قولك اعطيت زيدا درهما فقولك الاخبار عن الذر اعطيته زيدا درهم وقد لعدم الالباس اولا ابدا واذا التبس مثلا اذا اردت الاخبار عن عبد الله في اعطيت زيدا عبد الله قلت الذر اعطيت زيدا اياه وعبد الله لا الذر اعطيته زيدا عبد الله والام سمة الاول عن الثاني اذ الفارق هو التقدم لا غير اذ العلة موجودة في كل منهما بخلاف الاول فقوله منصوبا حال عن ضمير المخبر او نصب ما عني فضمير هو للضمير وابرز لوجوبه لكونه في الصفة قوله وحذفه مرفوع معطوف على ايلاؤه او جاز حذفه متصلا حال من ضمير حذفه منصوبا حال اخرى على الترادف او على التداخل واعلم ان الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع لكن المنصوب مشروط بالشرطين الاولين لانه لا يكون منفصلا بعد الا كما في الذر ما ضرب الا اياه زيد في عمرو لامتناع حذفه نحو الذر ما ضارب زيدا ضارب اياه زيد الثاني ان يكون متصلا

بالمظهر يصح عنه ان يجر عنه صح

بالفعل كو الذي ضربت زيدا او الضمير او نحو مفصولة كلا ما اتصل بالحرف فلا حذف في نحو الذي انه منطلق الآن المعنى حينئذ لا رفع الشأن في مجرد الانفصال او الاتصال ولم يعد ما علق بالاول نحو اعمر بالشرط الآتي وسكت عن الاول فقال وجاز حذفه متصلا ار بالفعل منصوبا ايضا كما جاز الايتلاء سواء كان في صلة اللام او في صلة الذي ولما كان الخلاف في صلة اللام اعني تقدمه وان كان قوله فيتم يجعل معلقا به وقد تمنع الاقتصاص قائلا ان الوصف كما يقع صلة اللام يقع في الذي ايضا كو الذي انا صارب زيدا فان هذا الضمير منصوب واما المجرور فذهب الكسائي ان يحذف في مثل هذا يعني انه يحذف في الجر او الاتي تصل الضمير بالفعل فينصب حتى يصح حذفه او المجرور وحذفه مع بقاء الجار ضعيف والذي اقال النحويين يجعل المتصل بالوصف لفظ اسم الفاعل والمفعول منصوبا والاخر ضعيف وذهب الاخفش وسيبويه الى حذفهما معا اذ لا قياس في حذف حرف الجر في كل موضع والمجرور له هنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفه مع المجرور واما المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ او لو كان خبرا او اثرا قليل لم يدل على وجوده وحذفه شيء واحد لو كان فاعلا لاستلزم حذفه قوله فيه اي في ذلك الضمير المتصل اي لاعتبار الحذف فيه ضعيف وبهذا الاعتبار صح ان يقع محذوفا والمجرور فيه آو في ذلك الوصف وقوله والا اي ان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى بل جعل مجرورا لفظا منصوبا معنى كما ذهب اليه الاخوان قول ومن هذا يظهر الخ اي من شرائط الاخبار بالذي يظهر ان ههنا اشياء لا يجري فيها الاخبار لانتفاء شروطه الاول ضمير الشأن او قد تقرر انه يقتضي القصد الى شأن فانتفى الشرط الثاني من الشروط المذكورة وتعذر الاخبار عنه بهذا الاعتبار لا ينافي تعذره من جهة اقوى لكونه عائدا الى معقول ذهني وهو اللام والشأن بل والضمير لو كان تعذره بالف جهة اذ لا تزاحم بين العلل الا ترى ان الثاني من الشروط المذكورة وهو كم الخبرية فان هذا ايضا يقتضي القصد وقوله وغير ذلك تعميم وادراج لكم الاستفهامية وذلك لوجود العلة فيها كما ايضا ولما كانت العلة في الكل واحدة اشار اليها بقوله لتعذر الثاني الثالث لا ينفك عن التنكير كالامور المفصلة لانتفاء الشرط الثالث وهو الاضمار كما صرح به بقوله لتعذر الاضمار اي لان الضمير معرفة وهذه الاشياء نكرات اراد بنحو ذلك جميع ما ينتفي فيه الشرط الثالث كالفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ الكل لتنكيرها تنكر هذه العلة وهذا الدليل انما يتم في النكرات اذا كان الضمير معرفة واما اذا اجعل الضمير نكرة فلا فقوله وينبغي يلزم عطف على مقدر حتى ومن في موصوفين يأتي للموصول قول وللاقاس الخ وضع للمفعول بخوربته رجلا حيث وقع ضارب على الضمير مع لزومه التنكير وحاصل دفعه انه شاذ فلا قياس عليه قول وكذا ان تمنع الاخبار في الموصوف فقط فلا يقال مع جاءني رجل عالم الذي جاءني هو عالم رجل في الوصف فقط فلا يقال في المثال المذكور الذي جاءني رجل هو عالم وفي المضاف اليه فلا يقال مع جاءني غلام زيد الذي جاءني هو غلام واشار الى علة الكل على الترتيب بقوله لامتناع الوصف في الكل الخ قوله ان يستوفي قول وجاز في المضاف اليه اي جاز الاخبار بالذي في المضاف اليه اذا الضمير يقع مضافا اليه

فعال

فيقال في جاءني غلام زيد الذي جاءني غلامه زيد قول كجارقبان اسم لدويبة معروفة يقال لها خوك زير زمين نقب عليه جارا لله وكذا سام ابرص في الشواء الى غير السعة قول واذا كان المضاف اليه الخ ذكر ان هذا الباب يجري في المضاف اليه وكان في بعض هذا القسم نوع غموض وخفاء فاول الآن ان يبين كيفيه جريان ذلك فيه وحاصل كلامه موقوف على مقدمة وهي ان اصل ما في اثني عشر وثالث عشر ورابع اربعة عشر الى غير ذلك ما في عشر اثنى عشر وثالث عشر ورابع عشر اربعة عشر الى غير ذلك اذ المقصود ان المشار اليه هو الثاني عشر لا الثالث من ثلثة عشر مثلا والفرق بين الامرين انهم كرهوا اضافة اسم جمع فيه بين الى الاسم آخر جمع فيه ايضا بين مثلها لطول ذلك فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان المضاف اليه اذا كان شيئا مركبا من العشرة وما زاد عليها مثل ثلثة عشر واربعة عشر وخمسة عشر الى تسعة عشر وكان المضاف اسم فاعل مشتق من العدد كالثاني والثالث والرابع والخامس وكذلك ولا يكون هذا المضاف الا واحدا من المضاف اليه يعني لا يكون للضمير وجب رد ما حذف من ذلك المضاف او العلة اعني علة الحذف وهي الكراهة المنبهة على الاستطالة كما ذكرنا فقد زالت في هذا الوقت اعني وقت الاخبار بالذي فيعود المحذوف فنقول في مثل هذا ثالث ثلثة عشر الثقال الذي هذا ثالث عشر هم عشرة ولا يكون في ذلك الاخبار باللام او اللام كما عرف مختصة بالجملة الفعلية ليشمل منها اسم الفاعل والمفعول وهذه جملة اسمية ليس ههنا فعل فتجعل فعلية ليشمل وهذا معنى قوله والا يسوغ فالام في قوله من العشرة بيان للمركب او المركب الذي هو العشرة مع ما زاد او على العشرة اي هذا المجموع او متعلق بالمركب صلة له او مركب من العشرة مع ما زاد ونحو مع ما ينيف على لفظ المبني للفاعل اي زاد يقال ينيف على السبعين اذا زاد عليها من النيف وهو الزيادة مخفف والشد وراصل الواو وهو النوف ويجوز ان يقرأ على لفظ المبني للمفعول اي ما زيد قوله والمضاف اسم الفاعل حال حالة او عطف على هم كان وقوله لا يكون الا منه الظاهر انه حالة ومعناه ان المضاف اذا لم يكن الا واحدا من المضاف اليه لا يكون للمصدر اذ قد تقرر ان التصدير مخصوص بالعشرة بل ما دونها واما الزايد على العشرة فلا يكون فيه تصدير وسينكشف لك هذه في اسماء العدد ان شاء الله تعالى قوله رد المحذوف اراد به ما حذف وهو لفظ عشر من المضاف الى اسم الفاعل المشتق من العدد او العلة اعني الكراهة المذكورة للاستطالة المذكورة كما مر توضيحها قول وكذا في كل ما اضيف الخ اي مثل الاول في امتناع الاخبار باللام هذا اعني كل ما اضيف الى العدد المشتق هذا المضاف منه اي من ذلك العدد والاضافة الى العدد الذي اشتق ذلك المضاف من ذلك العدد كناية عن غير اضافة الى المساوي مثلا لا تقال هذا ثالث عشر وثالث اربعة عشر بل يقال هذا ثالث اثنى عشر وثالث عشر فان هذا اضافة ثالث الى العدد الذي اشتق هذا الثالث المضاف من ذلك العدد فان ثالث مشتق من اثنى وثالث من عشر فهذا في الحقيقة اضافة المشتق الى المشتق منه

والى العدد المساوى وهذا فيما فوق العشرة بغير لا يجوز فيما فوق العشرة الا اضافة الآلى المساوى
واما فى العشرة وما دونها فيجوز الامران تقول عاشر عشرة فى المساوى وتقول عاشر تسعة فى ما دونه
فالاول معناه واحد منها والثانى معناه مصير التسعة عشرة فالتصيير اذن مختص بما دون العشرة
على العشرة فلا يكون فى الاضافة فى المساوى فيما زاد على العشرة اذ لم يصر فلا يكون فيه معنى
الفعل فلا يجوز الاخبار باللام اذ قد تقرر ان اللام المختصة بفعل فى صورة الاسم فيكون اسم الفاعل
بمعنى الواحد لا بمعنى المصير قوله واما فى المضاف الى ما دونه اى فى الشئ الذى ليس الى
عدد بهو دون ذلك المضاف كخوارابع ملته وخامس اربعة وسادس خمسة ولا يكون هذا الا فيما دون
العشرة اذ الاضافة الى العدد الذى هو دون المضاف لا يكون الا فيما دون العشرة او هو كما عرفت
بمعنى التصيير والتصيير موقوف على فعل نؤخذ منه اسم الفاعل من بنيت العشرة لتركيبه لا فعل له
حتى نؤخذ منه اسم الفاعل واما ان نفس العشرة هل يجرى فيها التصيير ام لا فالظاهر انه لا يجرى
اذ الافعال الدالة على التصيير انما هى ملحوظة بالنسبة الى ما دون اسم الفاعل المأخوذ منها
وكلام المصنف ايضا مشعر بذلك اذ قد صرح بان الاضافة الى ما دون المضاف مخصوص بما
دون العشرة لشبهه وهذا الاختصاص فرع على اختصاص علته وهى التصيير والتصيير فيما دون
العشرة لا فيها والا فى شئ قوله فلا مانع اذن من جواز الاخبار باللام اذ المضاف فى هذا القسم
اشبه بالمأخوذ من الفعل ليحمل عليه فيجعل بمعنى التصيير فيجوز فيه الاخبار باللام واما فى غير الاشبه
وتوضيحها فان لفظ صارت مثلا مأخوذ من الفعل قطعا فكخوارابع اربعة فى الاضافة الى المساوى
مأخوذ من الاسم وهو اربعة قطعا اذ لا تصيير هناك فى العدد هناك فعل واما كخوارابع ثلثة
فهو محتمل الامرين يحتمل ان يكون من قبيل الاول فيعد فعلا رابعا لانه بمعنى التصيير المقتضى للفعلية
ويحتمل ان يكون من قبيل الثانى فيعد ما خذه اسم وهو اربعة واذا كان دائرا بين الامرين فحمله على
الاول اقرب لانه بانى مأخوذ من الفعل اشبه بهذا القسم فى الكتاب فاعترض عليه بان الاخبار
باللام مخصوص بفعلية يؤخذ منها اسم فاعل او مفعول على ما صرح به المصنف فيما سبق وهذا
اعنى قولنا رابع ثلثة فعلية فكيف يتصور هناك الاخبار باللام نعم لو كان الجملة مثل ربع الثلثة
لكان هذا متوجها اللهم الا ان يقال ان باب العدد مختص بخصائص على خلاف القياس وهذا منها
جعلها فكانهم جعلوا هذا فى حكم المشتق كما جعلوا اخيرا او شرانى حكم المشتق فقوله الى ما دونه اى
الى عدد هو دون ذلك المضاف فالكناية غير العدد وضميره دونه للمضاف والجملة اعنى ولا يكون هذا حالية
او معترضة وقوله فلا مانع اذن من الاخبار باللام والظرف اعنى فيما يؤخذ متعلق بشبه او سعا
او تسامحا قوله حال الاخفش اى مريدا انك اذا اردت الاخبار باللام عن اثنين فى قولك انا
ثانى اثنين فلك ان تخبر عنه بهذا الطريق فتقول انك ثانى اثنين انا قاسا واذا اردت له بعد
ثنى حتى تصلح منه اسم الفاعل بمعنى الواحد وهذا ما قال المصنف الخ وانما اجازه الاخفش فى القياس

الثانى اثنين

انى اثنين انا فليست مما يوضح عليه لانه فى المعنى الذى ثانى اثنين انا وليس فى الكلام ثنى حتى
يصاغ منه اسم الفاعل بمعنى الواحد فيكون بجوزه مجوزه قياس غير مبنى على امر واقع واستقبح الاخفش الفرق بينهما
انا اثنان فى الاخبار عن اثنين فى قولك انا ثانى اثنين ولم يستقبح الفارسى بينهما انا اثنان فى الاخبار
عن اثنين فى قولك انا ضارب اثنين ومصداق الفرق ان الاثنين هو ثانيهما بلزومهما كونهما
اثنين ضرورة فلا فائدة فى هذا الاخبار بخلاف الاثنين هو ضاربهما فان ذلك يحتمل ان يكون
رجلين ويحتمل ان يكونا امرأتين ويحتمل الاختلاف فقوله اثنان افاد انهما مذكران واصح الصورتين
الاخيرتين فيكون الكلام مفيدا واما قولك انا ثانيهما انا اثنان فلكون المتكلم المعبر عنه بانا واحدا
منهما غير خارج عنهما فمع تساوله الصورة الاتفاق اعنى كونهما مؤنثين فبقى صورتان احدهما كونهما
مذكرين والاخرى كونهما مذكرا وهو المتكلم والاخر مؤنثا ولفظ اثنان خبرا لمجموعهما تغليبا للمذكور
غير مفيد هذا خلاصة كلامه على ما صرح به واعترض عليه اما اولا فلان هذا اخبار باللام فى الجملة الاسمية
وقد تقرر امتناعه واما ثانيا فلانه لا فرق فى الصورتين بين معا وبجوز الا لفظ اثنان ان اريد به
العدد المجرد من غير اعتبار وصف المذكورة فالمنع مشترك الا ان اريد به العدد مع وصف المذكورة فالجواز
مشترك او للذان انت ثانيهما قد يكونان ذكرين وقد يكونان ذكرا وانثى اذا كان المتكلم مذكرا وكذا
للذان انت ضاربهما قد يكونان ذكرين وقد يكونان مرأتين ولا دلالة فى اللام على وصف مخصوص
بعينه فقوله فى التعليق الفارسى انا رجلان ليس كمثل بل حقه اثنان وحينئذ لا يضح الفرق نعم لو قيل لفظ
اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والانثى تغليبا فحقه لكان الفرق بينا او لو قيل الفارسى بينهما
انا اثنان لوجب المرأتان او اللام فى الفارسى بينهما يحتمل الذكرين فى الصور الثلث او نضح حمل الفارسى
على الذكرين فى الاحوال الثلث فحينئذ يخالف الثانى بينهما انا او اللام يحتمل الذكرين والذكر والانثى ولا يحتمل
المرأتين او الذكر واما لفظ اثنان صريحا فيحتمل ان يكون المراد به ذكرين وذكرا وانثى فلا يخرج الخبر
شائعا فلا يفيد امرا زايدا لكن الكلام فى كون التغليب حقيقة او لو كان مجازا لاحتمل لفظ اثنان
الصور الثلث باعتبار انهما شخصان على وجه المجاز هذا الكلام مهم وفيه بحث من وجوه الاول انه قد تقرر ان
باب العدد مخصوص بخصائص على خلاف القياس فلم يرتفع الاعتراض الاول الثانى ان كون التغليب
حقيقة لا يجازا قول لم يقل به احد ان لم نقل انه اذا قد رموز اثنان شخصان فساوله للصور الثلث
ليس مجازا وهذا ظاهر لا شبهة على ذى خبرة بهذا الفن عندى ان الاول مستهجن ومن الثانى والكلام
الاخفش حق لا محيد له عنه وتحقيق ذلك ان لفظ المبدأ فى الاول هو لفظ الخبر لا يحتمل شائعا غيره
بخلاف الثانى فان قوله الفارسى بينهما حال المعينين مع قطع النسبة والوصفية مع العدد المخصوص وهو
الاثنينية والغرض الاصلى هو الثانى فجعل اثنان خبرا تنبيها على ذلك فكانه قيل المقرون بالى اثنان
بخلاف الثانى بينهما انا اثنان فان لفظ المبدأ فيه هو عين الخبر فلا يفيد الخبر امرا زايدا قوله
الذى فى الاسم العامل اى مع كما امتنع الاخبار فى الموصوف دون صفته كذلك هذا الامتناع

وكذا ان الاسم العامل دون معموله لمعذر اعمال الضمير في الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا
لعدم صلوحه للاخبار عنه وقولهم في الاخبار عن مضطرب زيد مضطرب الذي زيد هو مضطرب
فالمخبر عنه في الحقيقة الوصف الذي هو مسنده وكذا اينما يلزم الطرفية او المصدرية

جاز في المصدر العامل دون معموله فلا يجوز الاخبار عن ضرب مثلا في قولك الجبني ضرب عمرا بان يقال
الذي الجبني هو عمرا اضرب واشار المص لرحمه الله الى وجه الامتناع بقوله لمعذر اعمال الضمير يعني انه
لو اخبر لزم اعمال الضمير الذي هو في عمرا وهو ممتنع فان قيل قد صرحوا بان الضمير اذا كان راجعه مثلا
للاعمال كجواز الحالة ايضا صرح بذلك الشيخ ابو علي الفارسي وتبعه ابن السراج وكثير من المحققين
فلم قال لمعذر اعمال الضمير قلنا ذاك انما هو في الظرف فجوزوا مررت به فرحا زيد حسن وهو بعمرو فرح
والكوفيون وان جوزوا اعمال غير الظرف وغيره على الاطلاق الا ان جمهور البصريين يمنعونه وكذلك
نصب المفعول يمنع والا لقوبه الا الكوفيون فانه قبل فلم لا يجوز ان يجعل عمرا في المثال المذكور معمولا
للمصدر المؤخر قلنا لان تقدم معمول المصدر اذا لم يكن ظرفا يمتنع والا سكم فالكلام في الاخبار عنه بدون
معموله والا فالاخبار عنه معه بان تؤخر عمرا جائز وبهذا بخلاف اسم الفاعل فانه يمتنع الاخبار عنه
سواء كان ملفوظا مع معموله او مجردا عن ملاحظته واشار المص لرحمه الله الى اصل الامتناع بقوله ذي اللام
الذي يضارع الفعل والى قيد الاطلاق بقوله مطلقا ووصفه بالمضارعة تنبيه جلي على وجه الامتناع
يعني انه لكونه سببيها بالمضارع وجاريا مجراه في حركاته وسكناته والدالة على الازمنة كان
كانه نفس فامتنع الاخبار عنه كما امتنع عنه والاشارة بقوله لعدم صلوحه للاخبار عنه فانه تعليل
للامتناع العامل في الظرف المعطوف وقوله العامل مجرور صفة الاسم المجرور بفي عمله نصب مفعول على نحو انا ضرب
ضرب الامير مطلقا قيد للامتناع العامل في الظرف المذكور اذ قد للعامل عمله وبالجملة فوصف الاسم بكونه
المضارعة والمقصود بيانها كون الاخبار صحيحا والعمل يتبعه في الاول على ان المصدر قاصر عن المضارعة
والمقصود فيها الفظا ومعنى كون الاخبار عنه مع معموله فان قيل المصدر في العمل اذن اضعف من
الصفة لعود بهاني المشابهة والامر بالعكس الا ترى انهم شرطوا في اعمالها الاعتماد والعمل فانا لا نسلم
فان اضفا المصدر المعمل لمعموله اشد وبيده عاده له اقوى اذ هو من ضروريات وامام الصفة
فلضعفها للمقتضي لذلك طالبة له بتوسط طلبه فالصفة اذن فرعه ودونه وبهذا هو الة
في استغراق الصفة بالاعتماد دون المصدر ونبه في الكشاف ان الاسم اذا لم يكن عاملا فانه كثر الاخبار
عنه بالاعلاك كابرا الاسماء الجامدة قوله وقولهم الخ مبتدا خبره الجملة وهي قوله فالمخبر عنه الموصوف
او فالمخبر عنه فيه هو الموصوف والقائل على توهم انا او على مذهب الاخفش وهذا رفع لتقبض توهم
ورود وهو ان مطلق اسم فاعل قد عمل معموله وهو الضمير المستكن الذي هو فاعله مع انه اخبر عنه
وقد منعتموه اتفاقا وحاصل الرفع ان المخبر عنه في الحقيقة هو موصوف المقدار رجل مطلق قوله الباء
مرفوع صفة للموصوف جرت على غير من هي له فلذا ابرز الضمير بقوله هو اي مطلق وضمير مسنده للموصوف
المقدر قوله وكذا انما يلزم الخ اي ومثل ما ذكر في امتناع الاخبار هذا اعني ما لا ينفك عن
الظرفية او ما تنصب بفي دائما كحوذا لوم وما لا ينفك عن المصدرية او عن الانتصاب بالمصدر
نحو لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله وكحو ذلك على ما يجئ فانها لعدم انفكاكها عن النصب

لعدم صلوح لمخبر عنه وجاز عن الظرف المذكور اعني ما ذكر واشترط اظهار في اشتراط اظهار اللام في المفعول له
لفوات شرط الحذف الا اتسع فيه وعن المصدر الذي لم يسد مسد فعله وقبح في الوارد لمجرد التاكيد لعدم الفائدة م

تمتنع حرمان الاخبار منهما اذ الاخبار مقتض للرفع والنصب غير منفك عنهما فانك تقول
ضربا لا وقف على رفعها لفظا لم لا يجوز انه كما في موضع الرفع على المخبر عنه الاسرى الى صحة قولنا
تاديبا في قولك ضربته تاديبا له سمعت الناس يجعلون عيبا واحق بالحمل بالكفر
المعاد وتظاهر ذلك كثرة تلك نعم الان فيها ما يمنع عن ذلك فليفهم قوله وجاز اي
الاخبار بالذي عن غير هذا النوع من الظرف المذكور اعني ما لا ينفك عن المصدرية او عن النصب
اعني نحو يوم الجمعة مثلا فالظرف اعني عن الظرف معلق بضمير جاز او هو راجع الى الاخبار الصالح
للاعمال غير ما ذكر مجرور صفة الظرف المذكور وان كان مجرورا بالام الا انه لا يجوز ارجاعه على
غير في هذا المقام وبالجملة فصحح وقوعه منقلا ما على انه من قبيل اللهم لبيك وما جرى مجراه واما
على انه شبيها بغيره هذا القسم للقسم الاول او هو بدل اعني لا لمعة قوله واشترط انه يعني اذا اخبر
عن الظرف لجاز الاخبار فالشرط هناك في اظهار في نحو الاخبار عن يوم الجمعة في قولك سرت
يوم الجمعة الذي سرت فيه يوم الجمعة والشرط هنا الاشتراط ان الظرفية مقصودة والضمير لا يدل على الظرفية
كلام صحيح الظرف فانه كجوهر دال عليها ويفهم هي منه فلا حاجة فيه الى الالتزام فكان المفعول له
كذلك والبه الاشارة بقوله اشتراط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبر عنه نحو الاخبار
عن مضروبا في قولك ضربت زيدا تاديبا انما الذي ضربت زيدا له تاديب وشرط الاشتراط هنا ما مر
وهو ان العلة مطلوبة ولا دلالة للضمير عليها فلو لم يصح باللام لما فهم من الكلام هذا المرام فلا يلزم
ما لم يكن هناك ضمير فان لفظ المصدر دال على المفعول له فجاز قوله الا اذا اتسع فيه متعلق
بالظرف بقيد اشتراط اظهار في الظرف الذي يراد ان يخبر عنه في جميع الاوقات الا في هذا الوقت
اعني وقت الاتساع فانه لا حاجة فيه الى الاظهار اذ الظرف اذ جعل كانه مفعول به يتسع على نحو
ويوم شهدناه سليما وعامرا وعليه قوله يحيى فليفضه قوله وعن المصدر معطوف على عن الظرف
يعني جاز الاخبار عن هذا القسم من المصدر اعني ما لم يلزم من حذف فعله واقامة مقامه واما القسم الآخر
وهو الذي لزم من حذف فعله وجعله قائما مقامه وجعله اذكر فعل كالشريعة المنسوخة فانه لا يجري الاخبار
اذ هو قائم مقام فعله فكانه فعل فامتنع ان يخبر عنه قوله وقبح اي الاخبار عن المصدر المذكور لمجرد
التاكيد نحو ضربت ضربا اذ لا فائدة في نحو الاخبار قوله واخبره اي الاخبار عن ضربه
نقال الذي ضربه رجلا هو منعه المص لرحمه الله بقوله والاظهر منعه ووجه المنع انه دعاء فهو كلا يرحم
والنهي فلا يقع صلة للموصول اذ انه نكرة مفسره نكرة بعده فلم الاخبار عنه اخراج له عن وضعه بقوله
والاظهر تنبيه على ان له جوازا في الجملة لان لفظ الخبر فجعله صلة للموصول اسهل من جعل لفظ الامر
والنهي صلة لا نظر الى الظاهر وكلام ابن السراج اشارة اليه لانه قال ان ضربه وصله رويه اخبار
جعلت موضع الدعاء قوله وكذا في الضمير الذي سحقه الخ يريد ان هنا امورا ثلاثة لا يجري فيها
الاخبار الاول الضمير الذي سحقه غير الموصول اذا وقع ذلك الغير مبتدا كزيد ضربته فلو قيل الذي ضربته زيد

واخبر عن الضمر في ضربه رجلا والاظهر منعه وكذا في الضمير الذي سحقه غيره مبتدا م

كان ادموصوفا او موصوفا او كذا المصنف الله المستعان على الحذف والمستحق عما استحقه وكذا ان الموصول
به دون صلته لتعذر وصل الضمير وحده عن الصلة وامتناع الصلة فلا منع كما لو مر فيما المصنف موصولا
كانت او غيره فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي القياس ٢

هو امتناع او الضمير في ضربته او ان عاد الى الموصول يقيد بجملة الواقعة خبرا فالية عن ضمير
المبتدا وان عاد الى المبتدا يقيد بجملة الصلة خالية عن ضمير الموصول الثاني الضمير الذي استحقه غيره
او اذا وقع موصوفا كما في رجل اكرمته فلو قيل الذي جاءني رجل اكرمته هو فان رجع الضمير الى الموصول
بقي الموصوف بلا ضمير وان رجع الى الموصوف بقي الموصول بلا ضمير الثالث الضمير الذي استحقه غير الموصول
اذا وقع موصولا كما في جاءني الذي اكرمته فلو قيل الذي جاءني الذي اكرمته هو بقي احد الموصولين
بلا ضمير الرابع الاسم المضاف الى الضمير الذي استحقه غيره كما في زيد ضربت غلامه فلو قيل الذي زيد ضربته
غلامه لكان احد المستحقين خاليا عن الضمير الخامس الاسم الذي اشتمل على الضمير الذي استحقه
غيره ومثاله المص لعرامه تمايلين احدهما الذي التي ابوها ابوه هند زيد فلو اجبر على الاشتمال
على الضمير الراجع الى الذي غير ابوه الواقع صلة له مع ابوها وقيل الى الذي هي هند زيد الى
ابوها ابوه لزم خلو الذي عن العايد وتايهما زيد ابوك رجل بجنبه فلو قيل الذي زيد ابوك
هو رجل بجنبه لزم خلو احد المستحقين عن العايد فقوله لخلو المستحق عما استحقه علل للعلم
على النمط الذي حققناه لك في مسئلة وعامله الامتناع العامل في الظرف اعني قوله
في الضمير وقوله مبتدا كان اي تفصيل للغير الغير المستحق هذه الامور وقوله ولذا المضاف
اليه رفع المصنف وجره فعلى الاول معناه مثل الضمير المضاف الى الضمير في امتناع الاخبار
وعلى الثاني وكذا يمتنع الاخبار في المضاف اليه وقوله وكذا في الموصول باعادة ذي قرنه مشتهرة بالثاني
وضمير اليه للضمير الذي استحقه غيره وكذا ضمير عليه فان قيل ذكر المضاف اليه سدى اذ المشتمل
عليه مشتمل على ما بالطريق اذ الاقتصار على احدهما كما ذهب ابن الحاجب وغيره اليه قلنا لما اشتهر اشتمال
عليه المضاف اليه على السفير الذي قصده القوم في كتبهم وكان الاشتمال اظهر مما ذكره المص لعرامه
من المثالين والمضاف اليه اظهر فيما مثل له من نحو زيد ضربت غلامه لم يقتصر على احد الامرين بل ذكر
كليهما تنبيها على ان هذا الطريق بالاختيار حق وبالقبول اجدر قوله لتعذر وصل
الضمير اي جعل موصولا يعني لو اخبر عن الموصول فقط وقيل في نحو الذي قام ابوه زيد الذي هو قام
ابوه زيد الذي لزم ههنا كذا وان الاول كون الضمير موصولا الثاني فلو الموصول الاخبر عنه الصلة
وكلاهما فاسد قوله كالموصوف اي كالموصوف الجائز مع صفته وكالمضاف مع المضاف اليه
فقوله كالموصوف ان جعل متعلقا بالاول لم يفد ولم يمتنع الاخبار عن الموصول وحده كامتناع الموصوف والمضاف
بعد الانفراد وان جعل متعلقا بالثاني افاده ويجوز الاخبار في الموصول مع صلته بجواز الموصوف والمضاف
مع تتمتهما قوله موصولا كانت اي الصلة يعني يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته وان كانت صلة
موصولا آخر يعني لجواز اخبار في القسمين بلا تفاوت والى كان دخول الموصول على الصلة الموصول استدلا
على نوع استبعاد وضرب استنكار ودفعه اولا بان القياس لا يمنعه وثانيا بالنقل عن الثاني فيما
الى الاول بقوله فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في القياس يعني لا منع في القياس عن دخول الموصول الثاني

والى الثاني

واحتج مسدا الى الصلة والخبر والى الصلة وحدها صلة لما سبق ولا بد فيه من ضمير احدهما
والى الاول وان كان الذي بعد الثاني اثنين او ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم
ما ذكر من اشتمال كل واحد منها كما مثل والى ما يكون صلة والى ما يكون خبرا كما مثل الحكمة غير الاولى وهي الكبرى
الذان الى ابوها ابوه ما اختها اخواك اختها زيد وامتحان صحته باقامة اسم مقام كل موصول ٢

والى الثاني بقوله كالمسئلة الحكمة غير الاولى وتشبيه بالقياس تنبيه على ان الاستعمال لم يرد فيما
السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وامتحانا
لفوكتهم قوله وحاجة اراد الموصول الثاني حاكونه مسدا الماضرين صلة فحاصله انه موصول اخبر
من حيث انه مبتدا فقوله مبتدا حال من فاعل حاج والتالي اراد الموصول التابع في بعض النسخ والثاني
بدل اراد الثاني بصلته وضميره للموصول الثاني والاول اراد الضمير الثاني للموصول الاول اذ الثاني مع
صلة صلة للاول ومثاله الذي ضرب داره عمرو زيد فالمستتر في الطرف للموصول الثاني والمجرور
العايد للاول واذا كان اراد الموصول الثاني الواقع بعد الموصول السابق فالحكم ما ذكر جملة اسمية
جواب الشرط المذكور ولذا اصدره بالفاء فقوله وان كان الذي بعد السابق يحتمل معينين احدهما
ان يراد بالذي نفس الموصول بعينه وثانيهما ان يجعل صفة لموصوف اي الموصول الذي بعد الموصول الاول
وباقي كلامه مكشوف لا حاجة به قوله كالمسئلة الحكمة انها تاييد لدخول الموصول على الموصول
على ما قررنا بقي ان الذي مشتمل على اربع موصولات كل منها مبتدا فالموصول الرابع الذي صلة
الجملة المركبة من المسند الذي ابوها والخبر الذي ابوهما والعايد ضمير ابوها وهذا الموصول مع صلته مبتدا
خبره اختهما هو مع صلته وخبره صلة للثالث الذي اعني الذان والعايد ضمير المثنى في ابوهما وهذا
الموصول الثالث مع صلته وخبره الذي اخواك صلة للثاني الذي والعايد الضمير المستتر في اختها وخبره اخته
وهذا الموصول الثاني مع صلته وخبره صلة للموصول الاول اعني الذان والعايد اليه ضمير اخته وخبره زيد
قوله وامتحان صحته مسدا خبره الظرف الذي باقامة اسم يعني ان شئت ان تعرف صحة
مثل هذا التركيب فطريق موثوقها ان تضع موضع كل موصول مع صلته اسما مفردا بمعناه فترجع
الجميع الى كلام واحد وطريق ذلك ان تاخذ الموصول الرابع مع صلته وتسقط من السن و
تترك خبره بالياء وتضع موضعها ما بمعناه مثل اختها لان التي ابوها ابو اللذين لا بد ان يكون
اختهما فتصير تقدير الكلام الذي التي اللذان اختهما اختها اخواك اخته زيد ثم تاخذ الموصول
الثالث مع صلته وتضع مكانه لفظ اخوا لان التي هي اخت امراة اخرى مع اشتراك الاب
بين الاولى وبين اللذين يكون اللذان اخوي هذه المراة فصار تقديره الذي التي اخوا لها اخواك
اخته زيد ثم تاخذ الموصول الثاني مع صلته وتضع لفظ اختك موضعه لان التي هي اخت اللذين
واللذان اخواك يكون التي اختك ايضا فصار تقديره الذي اختك اخته زيد فقوله في معناه
صفة اسم اريد باقامة اسم في مقام كل موصول بعده وتردد معناه يرجع قوله وان اردت
اثبت صحة دخول الموصول على الموصول وقد سبق موانع الاخبار بالذي فاول الآن تذكرة تلك
الموانع بالاستعانة في المسئلة الحكمة قصدا الى تكميل الفائدة وتحصيل الحذاقة والمهارة ولذا
قال فتذكر اذ فيكفيك تلك للموانع عند ذكرك بالاستعانة في المسئلة الحكمة والسائل بها لتعلم
ان ما وجد فيه من احد الموانع المذكورة فالاخبار فيه غير جائز

بصلته في معناه حتى ترتد الجميع الى واحد وان اردت الاخبار بها
عن الموصول الاول او الثاني فصلته تلك ذاك ٢

وكذا عكس الاول فانما سيأتي مسئلة فلا تنسى ذلك انتهى
في خبر الموصول الثالث والمتصل لما تقدم تذكره)

وما لم يوجد فيه ذلك فسائغ لمن لم يمنع على الاطلاق هذا الموصول الثالث اعني الذان لاشتماله على الضمير
المستتر اعني ضمير اختها لغيره اعني الموصول الثاني ومنه الموصول الرابع لاشتماله على الضمير المستتر لغيرها
اعني ضمير ابوهما واما المضاف في الجميع فالاخبار فيه فقط غير سائغ اوقد تقرر امتناع الاخبار عن المضاف
فقط واما المضاف اليه منهما في الاخت فلان هذه ضمائر مستحقة للغير بالقصد به من الموصول حالة
الاخبار وهذا بعينه هو العلة في امتناع الاخبار عن المضاف والمضاف اليه معا وما سوى ذلك فالاخبار
عنه سائغ اما عن الموصول الاول بصلته فنقول الذ زيد الذ زيد الى اللذان الى ابوها ابوهما اختها
اخواك اخته واما عن الموصول الثاني بصلته فنقول الى الذ زيد اخته زيد الى اللذان الى
ابوها ابوهما اختها اخواك والتقييد بالصلة مبني على ما مر من امتناع الاخبار عن الموصول وحده وتقول
في الاخبار عن خبر الموصول الاول الذ زيد الى اللذان الى ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد
وضمير فيها لهذه المسئلة المحكية تقوله ذاك اشارة الى الاخبار وتقول في الاخبار عن اخواك
هو خبر الموصول الثالث اللذان الذ زيد الى اللذان الى ابوها ابوهما اختها اخواك اخته وعن
الضمير المتصل به اذ الخبر الموصول الثالث هو الكاف في اخواك الذ زيد الى اللذان الى ابوها
ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت فقوله والمتصل مجرور معطوف على مجرور في لزلا يتبادر ذلك
الى الذهن المتصل وضمير به لخبر الموصول الثالث كما ذكرنا لما تقدم معلق بلا تنسى ير يد به جميع
ما سبق من المواضع على تكثيرها فلذا قال فتذكر قوله واما الاسمان الخ مريد انه اذا عطف
اسم مفرد على آخر في جملة واحدة فلك اخبار عنهما فتقول في ضرب زيد وعمرو عند الاخبار عن الاول الذ
ضرب هو وعمرو زيدا وعن الثاني الذ ضرب زيد وهو عمرا فاضمر الضمير اذ هو قائم مقام المخبر عنه وعنر كليهما
جميعا اللذان ضربا زيدا وعمرو وقس عليه حال المنصوبين معطوفا احدهما على الآخر وبالجملة فراع
في ذلك ما يجب رعايته والنزم صيانته مثل ما اشار اليه المص لعله في بحث العطف بقوله واذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل ولا فصل اكد بمنفصل ومثل ما ذكر في حد العطف انه تابع للمعطوف عليه في
الاعراب فعلم منه انه لا يخبر عنه الاخبار في ضرب زيدا وعمرا عمرو زيدا الا انه تقول اللذ ضرب به وعمرا زيد
وعمرو عمرا الذ ضرب زيدا واياه عمرو فالاخبار عنهما جميعا اللذان ضربا زيدا وعمرو ضرورة انه
تابع وكل تابع يجب ان يكون له اعراب متبوعه فقوله لشرط اشارة الى هذا والذا عبر عنه بلفظ المضارع
فلا ينبغي ان يجعل هذا اشارة الى شرائط الاخبار بالذ على ما مر لا على وجه الخصوص ولا على وجه العموم على
ان المص لعله صرح سفرا بهذا وقوله معطوفا حال عن الاسمان اذ هو بمعنى واما الاسم المثنى والمتبع
باسم آخر فقوله معطوفا حال عنهما على التوزيع في القصة مثل لقيته راكبين لا بالجمع وتنظيره قوله
تعالى هذا بعلي شيخا فان المنصوب حال عن المبتدا اذ هو بتاويل المشار اليه فهو حال عن
المجرور العايد الى اللام والناظرون لم يهتدوا الى ذلك فزعموا انه حال من المجرور في منها وكليهما
فاعترضوا عليه بانه قد مر في المص لعله في بحث الحال بان الاصح انه لا تقدم صاحبها المجرور فالصواب

حال وعمرو

ان تقول

واما ان كان معطوفا احدهما على الآخر فتقوله في جملة من قبيل نفخة واحدة فنفخة الوحدة او جعل
حكمها بالتحقير تنزيلا للتعليل منزلة التحقير كتنزيل الشرف منزلة السكنى في قولهم رب واحد يعدل
الفا قوله واما في جملتين اشارة الى فائدة التقييد بالجملة الواحدة اي واما الاسمان في جملتين
فتقوله معطوف بالجر صفة جملتين وسند الى احدهما وفي بعض النسخ معطوفا وجهه ظاهر وهذا
شروع في بيان ان التابع والمتبوع اذا كانا جملتين فاحكامها وحاصل الكلام ههنا ان الاسمين
المعطوف احدهما على الآخر ان كانا في جملة كضرب زيد وعمرو فحكم هذا القسم قد سبق تفصيله
آنفا وان كانا في جملتين فهذا القسم ينقسم الى قسمين الاول ان يكون احد الجملتين معطوفة
على الاخرى وبينهما ملابسة وارتباط الثاني ان لا يكون بينهما ملابسة فاذا عطف جملة على اخرى
مثل ضرب زيد وذهب بكر فان استعمل احد الجملتين على ضرب من التعلق بالاخرى وربع من الرابط
بها مثل ضرب زيدا واكرمت عمرا واعنده فالاخبار عن الاسم الاول جايز فتقول الذ ضرب به واكرمت
عمرا واعنده زيد واما الاسم الثاني فالظاهر انه لا يصح الاخبار عنه اذ لا يمكن تصوير هذا الارتباط
هناك فان لم يستعمل احد الجملتين على الملابسة بالوجه المذكور فالاخبار غير جايز عن واحد من الاسمين
كالمثال الاول فانك لو قلت الذ ضرب هو وذهب بكر زيد كنت كمن يتكلم بهفوة للتفطن بها
بنية واللازم في هذا الامتناع بين الواو وغيره من حروف العطف هذا ما ذهب اليه المص وغيره من المحققين
ومدار عليه بعضهم بامتناع الارتباط فنفضت زيد الذباب على تقدير كون الفاء عاطفة وبجوزهم اياه
على تقدير كون الفاء سببية وقد جعلوا منه قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وخالفهم المتاخرون فذهبوا الى ان الجمل التي تلي الضمير كخبر المبتدا و
الصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى وهذه محالة بالاولى تعلق معنوي وربط خفي
مثل ان يكون مضمونها بعد مضمونها على التراخي او غيره وكذا ذلك جاز اخلاء احديهما عن الرابط
اكتفاء بمجاز الاخرى سواء كان مضمون الاولى سببا للثانية كما مثل او لم يكن فاذا
قلت في الاخبار عن زيد في جاءني زيد غربت الشمس الذي جاء غربت الشمس زيدا الذي
الذ يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وقس على هذا واستنبط بقوة قريحتك امثال هذه المعاني
قدر قومك قوله الا ان البدل اي الا ان الاخبار عنه في جميع الاحوال الا في هذه الحالة
وهي كون البدل معه والا في معنى النفي فصح النقض عنه بالاعلى نمط قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم
نوره قوله بدون ذلك اي بدون ان يكون البدل معه ومعنى صرفه الى المضمر جعل لا
من الضمير الموضع موضع المخبر عنه فقولهم جاني زيد اخوك اذا اريد الاخبار عن البدل اسند اليه
زيد بدون البدل وقيل الذ جاني هو اخوك زيد فهذا الاخبار عنه مختلف فيه فالاولون على منعه
قاسوا له على الموصوف بدون الصفة والجامع كون كل منهما اولا لشيئين اخبر به اخبارا ثانيا
يجوز ذوه واخوك اذ بدل من الضمير وهو عندهم وان كان في الاصل بدلا من المظهر وهو زيد وهذا

عنى حرف البدل الى المضمر كما ذكرناه وهذا القول هو المختار عند المص لما سياتى كما صرح به بقوله ولعله الظاهر
وحاصل ابطال قياس الاولين بيناء الفرق من امور وجوده وهى البدل اوصوه يعنى ان الامتناع
هناك انما كان لامتناع امتناع وصف الضمير بشئ ولا امتناع هنا اذ لصح جعل الضمير مبتدا
ولا لصح جعله موصوفا فافهم قاوهذا اعنى قوله اذ لا امتناع فى البدال من المضمر كما فى الوصف لكن امتناع
وصف الضمير قوله الا ترانا نقول هو ابو زيد الضمير اذ الصفة جارية على غير من هى له فوجب الابراز
وذكره ليكون بدلا من قوله برجل ولعود الضمير الى اللام فلا سبق الصلة خالية عن ضمير للموصول وهو حسن
الاخبار باللام لانه اخفى من الذى فهو احوج الى البيان وازالة الخفاء قوله بعد ما قدرت
كلامك تقديرا فاسدا اذ حيث قلت الذى مررت برجل او الا ترانا برجل فررت كلامك هكذا
اولا تم حيث بالبدل الذى هو فصل لان حق البدل ان يستقل الكلام به وحده وحق البدل
ان يكون هو الذى اسقط استغنى الكلام عنه وهذا ليس كذلك لان هذا القول غير مستقيم لكون
الصلة عائدا الى الموصول بهذا التقرير كلام الا زلى فى وجه الاستقباح والجواب عنى ظاهر اذ قد
تقرر ان المقصود بالنسبة دون البدل وذكر البدل اولا عليه بعضهم بذلك واحسابهم الى منع كلية
فى قولهم زيد رايت علامه رجلا عالما فانه لو اسقط هنا بقى الجملة خالية عائد غير المبتدا فلم يطابق
القول بانه مطروح وفى بعض النسخ بهذا الا انك حيث بالبدل الذى لا يصح الكلام الا به فجملة
بعد ما قدرت هو وحمله الشارحون على انه سهو من قلم الناسخ اذ الكلام اعنى كون البدل بهذه المثابة
اعنى بحيث لا يصح الكلام الا به علة مجوزة لا مقتضية فجعله تعليلا حسنا فتفسد هذا الكلام هم وهو سهو
اذ المراد انه لا يصح الكلام الا به هنا بمنع ان البدل غير مقصود بل هو تمام مفيدة الكلام فهذا اولى فى
الاستقباح واقوى فى الكشف عن القبح والاصح قوله ومن اجاز هذا اعنى هذا التركيب
وهو قولك الا ترانا برجل يحوك اجاز هذا التركيب ايضا والجامع كون كل منهما مشتملا
على بدل واسقط اختلت الصحة باسقاطه اذ الخبر الجملة هنا سببى خاليا عن ضمير المبتدا كما تقدم الصلة
هناك خالية عن ضمير الموصول فالمماثلة حاصلة فيبقى ان يكون احد هما مثل الآخر منعا وكفرا فقوله
فقوله ومن اجاز هذا الخ يحتمل ان يكون من تتمة كلام الماتن ويحتمل ان يكون من مقول قول المص لعله
قوله كما لا تمنع غير خبر المبتدا وهذا ان التحقق خبر المبتدا فليجز منه كما جاز منه منقولا فى كان
فحاصله زيد قاما ان كان زيد اباه قائم فى الكلام تنبيه على ان العموى الراجح هو الجواز وان المنع ضعيف
قاما وجه المنع فهو انه جملة حالا واما وجه الضعف فهو انه ممنوع وهو ظاهر قوله معطوفا حال
منه فعلا وفى بعض النسخ معطوف حرفى فهو اذن صفة له واما ما كانه فالصفة مسندة الى احدهما
واما قوله فاعلا لاحدهما فهو حال عن مفعول ساءره وقوله والمفعول بحذف جملة استيفى موضع
الحال على ندرة قولهم اسك والحمش قادم وجيئك والشمس طالعة وقوله قائما بتلا باضمار المفعول
جواب الشرط المذكور اعنى اذا ارت الاخبار وحاصل كلامه انه اذا توجه فعلا الى الاسم واخذ فى

ايجاد مخلصة وكان الربط بين هذين الفعلين بحرف العطف لا وجه آخر وجعل هذا الاسم فاعلا
لاحد الفعلين وجعل المفعول لاخذ فاخر ضربنى زيد وضربنى وضربت زيدا فاعل بعض
الاخبار عنه اذا اضمرت المفعول مقدما فى الاول الذى رتبته وضربنى زيد وفى الثانى الذى رتبته
زيد ولا ينبغى ان يجعل المفعول لاخذ فاجعله نسيا منسيا فى الاخبار والا لبقيت الصلة خالية عن ضمير
الموصول بل ان حذف لاخذ فحذفه بحيث انه يكون محذوفا لطول الكلام مذكره فرحت الظاهر وينبغى
ان يكون هو فى المعنى منويا كقوله بحيث اهتدى اهدر سولا وهذا اعنى قوله وان حذف
حذف للطول الا على ما حذف فى الاول يعنى ينبغى ان يكون حذفه مبنيا على طول الكلام بذكره لا مبنيا
على حذفه فى الاول يعنى لا يكون حذفه هنا فى الاخبار مبنيا على انه حذف فى الاول اى قبل الاخبار يعنى
لا يكون حذفه لاجل انه يكون محذوفا فى الاول من جهة انه فضلة ومفعول والا لحلت الصلة عن العايد
والله للاشارة بقوله والا على ما حذف فى الاول الصلة قوله ورأى الذى فى نحو يعنى ان رأى الماتن
انه لما كان الكلام حال التنازع وقبل الاخبار جملتين وكان المفعول فيه محذوفا لكونه فضلة وسيغ
عنه وجب ان يجعل الكلام بعد الاخبار ايضا جملتين على وفق الاول وعامله لما كان واقعا له بقدر
الامكان فنقول فى ضربت وضربنى زيدى الاخبار عن الاسمين الذى ضربت انا والذى ضربنى زيد هذا
اذا اعمل الثانى وان اعمل الاول فنقول فى مثاله ضربنى وضربت زيدا وذهب المص الى ان هذا هو
اذا اعمل الثانى لانه يقال اذا تنازع ضربنى وضربت زيدا الضاربى والضارب انا زيدا فانما اذا
اعمل الاول كضربنى وضربت زيدا فيقال الضاربى والضارب انا زيد فيلزم عطف الثانية
على الاول وهو ان يعصى بهما جوابها لانه يعصى زيد لانه يكون خبرا عن الاول اذ اللام مع مدخوله
عبارة عنه والثانى عبارة عن المتكلم فاحتاج الماتن هذا الكلام وفيه ان استقامته على
تقدير اعمال الثانى ايضا ممنوعة بل الواجب فيه ان يقال مكان هو فى الضاربى هو زيد لانتفاء
جواز الاضمار قبل الذكر بالاول لكونه من باب التنازع ولانه ليس فيما سيأتى من سائر المواقع قوله
ولا يخفى هذا اعتراض منه تنبيه على ان الكلام فى الاضمار لاى الجواز وعدمه فانه يجاب بان الا
من المسند او من خبره الصلاة ما ذا واسما كما واذا فالجزء المحقق معدم على الجملة السابقة
وان كان موجودا بها لفظا فلا ضير كالفاعل فى ضرب غلامه زيد فانه وان ما فى لفظا فهو معدم
رتبة فليجز الاضمار بهذا الاعتبار وان كان قبل الذكر لفظا قوله والا لزم العطف اى معناه ان اللازم
على هذا التقدير انما هو هذا المحذور فقط اذ الكلام فى اعمال الاول كما صرح به ولا لفظا اذا اعمل
الاول فقول من قال لو قال مكان قوله والا لزم العطف لانه يلزم العطف وكونه لبيانا ولكن اذ
آخر هو الاضمار قبل الذكر كما اوضحناه لكن الشئ قوله وان كان الاخبار غير المتنازع كما انا
فى ضربت وضربنى زيد مثلا فعلت الضاربى والضارب انا زيد فلا فساد فى حذف
المفعول مطلقا اذ لا حاجة اليه هذا المقرر كلامه على ما دل عليه لفظه وعبارته والطف على الشارح

ع

ا هو بعض اذ ذهب الاخبار غير المتنازع

اجمعون وفيه نظر اذ يلزم العطف هنا ايضا قبل تمام المعطوف عليه فتقوله غير المتنازع فيه متنازعاه
والمفعول المشترك فيه كقوله متنازعه فما سبق او هو من قبيل ذلك وعد غير مكذوب قوله
وان كان مفعولا له اه مامر كان مبنيا على ان المتنازع فيه فاعل فحاول الآن ان يبين الحال فيما
اذا كان المتنازع فيه مفعولا لاحد الفعلين المتنازعين والحال ان الفاعل مضمر فالاخبار جار على
طريقته ولا استبعاد فنقول في الاخبار ضربت وضربني زيدا الذر ضربته وضربني زيد والضاربا
انا والضاربي والضاربانا زيد واما الآخر فنقول في الثاني الضاربي هو بارز الضمير
مرفوعه بينه وبين ما اذا كان المتنازع فيه فاعلا والمعمول له ما رده عليه بانه لا حاجة اليه لما فيه
من التكلف مع الاستغناء عنه واليه الاشارة بقوله ولا حاجة الى ما تكلفه الآخر وان كان للفرق بين
بين الفعل الاول والثاني قوله وعلى هذا يجري حكم الاخبار اه يعني ما مر كان مبنيا على اختلاف
الجهة في المتنازع فيه اي والجهة بان يكون كل المتنازعين مقتضيا للفاعل فقط او المفعول
فقط فالاول كضربني واكرمني زيد والثاني نحو ضربت واكرمت زيدا فطريق الاخبار في الاول ان يقول
الذر ضربني واكرمني هو زيد وفي الثاني ان يقول الذر ضربته واكرمته زيد ويحذف العايد للطول
كما عرفته قوله او كان الفعل ما سعد ال مفعولين عقب مباحث الاخبار بذلك وختمها بقوله
في كسوت وكساني زيد جبة الذر كسوت وكساني جبة زيد والاخبار فيه ان يقول الذي كسوت
وكساني زيد جبة وكذا الحكم في المتعدي الى ثلثة فقوله فصاعدا حال اي ذهب العسكر صاعدا
اخذا ان الزيادة وحد فصاعدا او الحال مقيدة اي زيادة متسببا فسادا مقرونة بالقاف على وزن دراهم
بعته بدراهم فصاعدا اي فذهب الدراهم صاعدا او فزادت كل يوم جزءا من القوة الى ان تم صاعدا او قد
مقرونة بثم كقولهم قرأت كل يوم جزءا من القرآن ثم صاعدا اي وذهب القراءة زائدة
قوله وقد تسهل عليك طريقه اي طريق الاخبار في المفعول المقدم بعد الاحاطة بالشرائط
والموانع قوله ومنها اي من انواع الموضع والظرف اعم في باب ان حال من ضمير الخبر او محله
في الخبر لما فيه من رائحة الفعل وفي باب ان صلة على ان ان هو الامر او العدة والباء فروع لدب
وعلى ان المقصود ليس هو فقط بل الراد هو واخواته فذكر الباب بعنى عن ذكر الاخوات وقدم خبر ان
على ان المقصود ليس هو فقط بل الراد هو واخواته فذكر الباب بعنى عن ذكر الاخوات وقدم خبر ان
على خبر لا النفي للجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس لان هذا لا يغير اصل الكلام بل يؤكده
ويزيد في قوته بخلاف ذلك فان حرف النفي يغيره ويخرجه الى نقيضه وصيغ العدد لكن
لحمران بعنى ليس حكم خبر المبتدا في تقدمه بعنى لا يجوز تقدم خبر ان على اسم ان ويجوز تقدم خبر
المبتدا على المبتدا والظرف بعنى اذا لم يكن ظرف متعلق بالعدم المنفي او هو مستثنى والمنوب
بعنى ان التقدم الممنوع في خبر ان انما هو في هذه الحالة وهي الحالة التي لا يكون خبر ان فيها ظرفا
نحو ان زيدا قائم فالخبر وهو قائم ليس بظرف فلا يجوز تقدمه على اسم ان فلا يجوز ان تقول ان زيدا
وفي كان مفهوم القيدين التقدم جائز اذا كان ظرفا صرح به لك تقول ولكن ان في الدار

فصاعدا

زيدا

زيدا والدر ضربته وضربت زيدا والضاربا
ضربني وضربته زيدا والضاربي
هو

التنبيه على تقدم
الخبر الظرف

زيدا او الستر في جواز التقدم في الخبر الظرف انه يجوز في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كلا
من الوقايع والحوادث لا ينفك عن زمان وعن مكان فعدم انفكاكها منهما تشركهما من
شيء واحد او منزلة كون الظرف قريبا من مظروفه غير اجنبي منه فدخل الظرف بدا فعل لا
يدخلها غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واما الظرف الاصطلاحي فلما كان
شبيها بالظرف المحقق من حيث ان كل ظرف فهو في المحقق جار ومجرور اجروه مجرى الظرف
المحقق وهذا هو الستر في انهم توسعوا في الظروف ما لا توسعوا في غيرها قوله ولكن ان
في الدار زيدا اه لا لتصور ذلك ولكن لتقول هكذا او لتسمع به تنبيه على ان الكلام في جواز وان
الاسم اذا كان معرفة فالعدم حائز لا واجب في الستر على ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
واما اذا كان الاسم نكرة فالتقدم هناك واجب وفي الحديث ان من البيان لسحرا والستر
في الفصلين ظاهر لمن احاط بمباحث المبتدا والخبر قوله وبحذف اه اي جاز ان وجاز الحذف
وان كان مفهوما من السابق سيما وهو مقرون بالاستثناء الا ان هذا لما كان مختصا بحكم
وهي اطراد الحذف في الخبر الظرف حتى ان سيبويه وضع لهذا بابا على حدة وقال هذا باب
ان مالا وان ولدا حاولا ان ينبه على هذا المخصصة بالذكر وكثر المسئلة وشواهده ولا مر ما وضع
جاره الله لذلك فصل على حدة فقال اعلم ان باب جميع ما ذكرنا في خبر المبتدا من اضافة واحواله
شرط الطرف قام فيه ما خلا جواز تقدمه الا اذا وقع طرفا وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا
وان عددا اي ان لهم مالا وقولهم الرجل ثم الرجل ثم لكم احد ان ان من عليكم ألف تقول ان
زيدا وان عمرا وان آن لك قوله ان محلا وان مرحلا اي ليسب لا عاش ومنامه وان في السفر
اذ مضوا امهلا اي الحل والمرتحل مصدران بمعنى الحلول والارتحال كذا في المغرب والسفر بالضم
وسكون الفاء جمع سافر كصحب جمع صاحب ويقال سفر اي خرج الى السفر فهو سافر وقوم سفر فلهم
جمع لا جمع على القياس والمهل بالتحريك التؤدة او السكون كذا في الصحاح فان قلت اذا هذه
ظرفية محضة لا تعلق له وهو متعلق بالمهل والمهل ارالك حين مضى المسافرين غير منصور فما
وجه قلت كون المهل بمعنى الكف انما على ما في الصحاح ممنوع بل الراد به السبق والتقدم على ما
صدر الافاضل ونص عليه في المغرب ولو سلم فليجعل تعلقه على مذهب من يسامح في ان ظهوره
فيه والمعنى ان لسانا في هذه الدنيا حلولا وان لنا عقيبه عنها ارتحالا وان في القوم المسافرين
الى الآخرة سبقا وتقدما فلا بد لنا من المسارعة في اثرهم والوقوف الوعظ النصيحة والذكور
في كتاب سيبويه وان في السفر ما سفوا مثلا فالمصدر به والمصدر به لاستعمال من السفر ان
في السفر في مقسم مثلا ارعبرة لمن يقتدي او ضرب مثل كما تقدم في الاموات عبرة للاحياء قوله
اشبه بنوح اه المثل لابن لقمان وهو لقيم وقد كان لقمان لحده واراد هلاكه وكانا نازلا
شرا لقمان له شرح فذهب لقيم يعشي ابله يعني يطعمها العشاء فجاء لقمان له خنفا وقطع

حذف ما دل عليه
الكلام السابق

صح به

الاشجار التي كانت بهلك وهي الشجرة المسماة بالسمرة وملاء الخندق بها اراد انه عليها مانع يمنع فيخشى ان يهلك فلما ابيل عرف المكان والخرف ذهاب الاشجار فقال اشبه شيح شرجا اي ان هذا المكان اشبه المكان الذي كنت فيه لو كان فيه ملك الاشجار فقوله لو ان اسبيرا الخ ان فيه اسبيرا الخ ان محذوف وهذا اولى من قول من قال ان اسبيرا مبتدأ خبره محذوف تقديره ان اسبيرا موجود ونحو ذلك لان فيه تكلفا لا حاجة اليه والشيح بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة وبالجيم نبت معروف قد تقدم له ذكر واسبيم معرب اسبر بضم الميم جمع قلة للسمرة وبالجملة فالمثل يضرب في الشيء شبيه بشيء ويقترن في ذلك قول مالك ايام الصبي رواجعا مالك ازوته واحلف بها لقد كنت كريما والكوفة قد فالبصرة يقولون ان خبر ليس محذوف ورواجعا نصب حال من ضمير المخبر والتقدير مالك ايام الصبي رواجعا اي بالتها حاصلة لنا حال كونها رواجع فالبيت على هذا التقدير من قبيل ما نحن فيه والكوفة تقول هو على لغة بني تميم فانهم يعملون ليس اعمال ظن في نصب الجزئين فتقول ليت زيدا شاخصا كما تقول ظننت زيدا شاخصا والعامل بهذا من الكوفة هو الفراء ومذهبه ان ليس نصب الجزاين مخالفة بمعنى انمى كانه قيل عمت ايام الصبي رواجعا واما الكسائي فقد نبه على ان رواجعا نصب باضمار كان والتقدير مالك ايام الصبي كانت رواجعا فالجملة على هذا القول المحذوف غير انه جملة فلا فرق بين القولين الا في قول البصرة والكسائي في حذف الخبر الفرق ان الخبر المقدر عند الاولين ظرف وعند الكسائي جملة وبهذا الاعتبار اعتبر المص الجملة المنافقة بين قوله وقوله وجعل الاقوال ثلثة قول البصرة وقول الفراء وقول الكسائي وبهذا الاعتبار اندفعت الحيرة التي حاصلة لبعض الشراح هنا حيث قال ولا نظر الى الفرق بين قول البصرة والكسائي في حذف خبر ليس حتى يصح قول المص فلا فالكسائي

قوله وكو لعل ذاك هذا قول عمرو بن عبد الغور لخلي ان قريشا توسل اليه بقرابته فقال فان لعل ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك يعني فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل كذا ذكره وجا لسه وهذا دليل على ان حذف الخبر في باب ان غير مختص بالظرف بل يجيء في غير الظرف ايضا نعم الاول مطرد وهو الكثير قوله والتزم اي حذف الخبر في لعب سوى مثل كان كذا يعني ما ذكر كان بيانا للحذف الجايز وهذا بيان للحذف الواجب بقوله والتزم معطوف على حذف عدل الى الكاف تنبيها على ان هذا نوع آخر واشارة الا الا هذا بسبب المضي فليفهم وظاهر كلام المفصل ان هذا الالتزام جار حتى وقع لعب وبعده سوى وهذا بظاهره غير مستقيم اذ القوم يصرحون بان هذا الالتزام مشروط بان يكون جملة استفهامية سادة مسد الخبر از لعب سوى حاصل موجود وجواب هذا السوال المستفاد من الجملة الاستفهامية فالكشر مصدر بمعنى العلم والفطنة من شوت من باب نصر فلهذا لم تقصر المص الجملة على لعب سوى بل ضم اليه الجملة الاستفهامية واعلم ان وجوب الحذف ان كان لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر فالجملة الاستفهامية اذا ليست مفعول سوى او قد يقوى في مباحث ضربي زيدا اما فاما ان لا تسد مسد الخبر حقا لانه لا يكون من تتمة المسند او بهذا انظر فساد ما ذكره الامام ابن

حيث

حيث قال الجملة الاستفهامية في موضع النصب لسوى لانه مصدر شوت يمعنى علمت ومنه الشاعر وشوت نفعل مسعد فمصدره كذلك والخبر المفهوم المقدر الذي هذه الجملة سادة مسده لا نظر ايضا الى سادة مسده ونظر فساد ما ذكره الامام المرزوقي انف لانه قانع قوله الا لعب سوى اهل لعوس فوارس وقد حان منهم يوم ذاك فعول ان سوى اسم ليت وخبره مضمر استغني عنه بمفعول سوى ونظر فساد ما ذكره ابن يعيش من الجمع بين الامرين وهما كخصمين تصدوا دونا ما ذكرناه من المطول وبالجملة ينبغي ان يعلم ان وجوب الحذف ان كان لان السد فالجملة ليت مفعولا للمصدر وان كان لكثرة الاستعمال وهو كثير من المحققين لان الجملة مفعول له والمحذوف فيه خبر لا الجنس قد مضى اسم ما ولا يمنع ليس لان اتصاله بخبر ان اشد واقوى والجامع كون كل منهما خبرا وفائدة التقييد بالجار نظر عند ذكر تميم قوله نحو لا غلام رجل ظريف بنصب غلام اسم لا نظريف جره ولا يحتمل ان يكون صفة لاسم لامتناع رفعه اذ وصف المضاف المنفي بلا بالرفع ممتنع عند الجمهور وان جوزه شرذمة من النحاة ولهذا عدل عن المشهور وهو لا رجل ظريف اذ الظاهر ان ظريفا صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا ان المقصود تكثيف اذا كان الامر كذلك فلا حاجة الى ما قاله الشيخ ابن الحاجب وتابعه عنه من ان المثال ينبغي ان يكون غير محتمل لغير المقصود فهو مع انه علة قاصرة وهو عنه بمعزل اشتراط الوقاية بعد قوله الا في جواز عدم الظرف يعني كو لعدم ذكر الظرف في باب ان ولا كون في خبر لا قوله كو لتاسع ارلا باس عليك فالخبر محذوف قوله ومنه كلمة الشهادة يعني ان قولنا لا اله الا الله من قبيل حذف الخبر واما ان الخبر المحذوف ما هو ففيه خلاف زعم بعضهم انه ممكن اوفى الامكان والحق ان الخبر المقدر موجود اوفى الوجود كما وقع به جار الله بان التقدير لا اله في الموجود الا الله اذ الاول لا يفيد التوحيد والتوحيد ثابت بهذه الكلمة اجماعا وفي الكلام رد على من زعم ان الا الله خبر وجعل المقصود من الاتيان بذلك التنزيه واخراجه على المستثنى اخراج زيد من القوم وهو معنى زايد على الكلام يجب ان يتم الكلام بدونه حتى لو اسقط لا انتقل اصله بالاسقاط وقال ابن الحاجب والاصح ان يكون الا الله خبرا عن المستثنى منه اذ المستثنى لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه اذ هو لم يذكر الا لتبيين ما قصد بالمستثنى منه وقد نقل عن جار الله ان المرفوع هو الخبر وبرد عليه انه ان اريد ان الخبر هو المجموع وهو الا والمرفوع فقد يتبين حاله وان اريد ان المرفوع هو الخبر بدون الا فلا يصح لزوم كون الخبر موقوفا محضا والمتبادر خلافه فتدبر وتوجيهه انه قال لا اصل الله اله قدم الخبر فصار اله الا الله ثم ادخل الا والا لقصد الحصر فصار لا اله الا الله وانت خبير بان هذا تعسف وتكلف لا حاجة اليه فارتفاع الاسم بعده اذ على انه بدل من محل اسم لا والبدل به المختار بل الواجب فان قيل فلم لا يجوز ان يجعل الا بمعنى غير فيجعل خبرا لما لا اله غيرك فانه خبر قطعا نقض على الجمهور اجيب بان المقصود بالنفي لا المغايرة اذ الاول لفقد الوحدة وهذا الكلام رد بانه معوض بقولنا لا اله غيرك ورد بان الغير هنا ايضا

كتبه العبد الفقير الى ربه الغني محمد طاهر عفي عنه

بمعنى الاستثناء لهذه العلة لا لغيره ويجوز ان يكون بدلا من ضمير الخبر قوله ولا تثبت ان
خبرا لنفي الجنس في لغة بني تميم وظاهر هذا الكلام مشعر بانه لا خبر لها اصلا لا لفظا ولا تقديرا مع
ان معنى لا اهل ولا مال ولا ولد انتفى الاهل والمال والولد فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا وبهذا هو
الموافق للواقع ويعضهم من ان بني تميم لا يجيزون لا التي لنفي الجنس خبرا اصلا وظاهر كلام المفصل
ايضا مشعر بذلك اشعارا ظاهرا لانه قال وكذلك يجازون كثيرا فتقولون لا اهل ولا مال ولا
باس ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا هذا كلامه وعليه
ابن الحاجب في امالي فتوجه الاعتراض الذي ذكره الرضي من ان بني تميم ليس منهم ذلك بل هم بهم
انه ان كان هناك قرينة مشعرة بالمحذوف فالواجب عندهم حذف الخبر وان لم تكن هناك قرينة مشعرة
به فالواجب ذكر الخبر وان حمل هذا الكلام على ان معناه انهم لا تظهرون الخبر بل هو ابدا عندهم محذوف
لفظا منوي معنى فوجه الاعتراض عليه ايضا بانه ليس كذلك لما عرفت من مذهبهم آنفا قوله
ولا يجوز لا زيد منطلقا الخ يعني ان لا يعمل ليس لا يدخل على المعرفة كما في ما فانه يدخل على المعرفة والنكرة
والامثلة مذكورة ووجه الفرق ان مشابهة ما بليس دون مشابهة لا بليس والاشارة بقوله لتقصان
مشابهتها قوله ولضمر منفصلا اي كجعل اسم ما ضميرا منفصلا نحو ما انت وما هو ونحو ذلك وهذا
ايضا من تمام تقصان مشابهة لا بليس في قوله ولضمر معناه تؤتى بالضمير منفصلا حال كونه فاعل
مضمر بعد ما ظرف لضمر قوله بنيه اي بنى اسم ما وعامله وكذا الامر في لا الا انه خص التعرض
بما اذ الكلام فيه سرشدك اليه ما قبله والمراد بالفصل ما لا يتصل قوله وهو حينئذ فلا يجوز وقوله كما لا يجوز تعميم للقاعدة
وتصريح لكلتيهما فهو صفة لمصدر محذوف اي لا يجوز هذا عدم جواز مثل عدم الجواز في سائر المواضع
ولا يتجه جعله حالا والحمي في موضع الرفع اسم كان والجملة اعني ما فتى في موضع النصب خبره وزيدا مفعول
ما فتى وسط بين كان وبين اسمه وهو اجنبي فلا يجوز والتقييد بكون الحمي اسم كان مبني على ان
هذا المحذور انما يلزم اذا كانت ناقصة وعاملة في الحمي وما فتى واما اذا جعل اسم كان ضمير الشان
وكانت غير عاملة في كلمة الجزئين بل جعل المجموع الراكب مبتدا وخبرا فلا محذور واما المثال الثالث
فهو منظور محل محذورين احدهما الفصل بين العامل الاول ومعموله بالفعل الناسخ وثانيهما الفصل
بين العامل الثاني ومعموله بمجموع الاول وكل منهما اجنبي فلا يجوز قوله وبالجملة فالفصل الخ توضيح
نصب بعضهم وتعميم اثر بعضهم وقوله وبالجملة معناه وانما كان فالامر كذلك يعني مهما يكن من شيء
فالامر كذلك وقد تعالى معناه والمقصود بالجملة ان الجملة الاولى والكلام وقوله فخلاف المحل المؤكد
نقض ودفع فحاصل النقض ان المنع المذكور معوض بالجمل المؤكدة مثل خرج والله زيد فان الواو
للقسم وهو ينقض فعلا تعلق به والتقدير اقسم بالله وبهذا انفصل بين الفعل وفاعله باجنبي
وحاصل الدفع ان المؤكد غير اجنبي لانه لمعنى مضمون الكلام فكانه هو قوله واما مرفوع الفعل

ه شروع في الموت الفعلي بعد الفراغ من الاسمي وفي الكلام تنبيه على ان جهة اعرابه هو وقوعه
موقعا يصلح ان يقع فيه الاسم وبهذا قال الشيخ عبد القاهر ووقوع الفعل موقع الاسم لوجوب
اعرابه كان وقوع الاسم المعرب موقع المبني موجبا لبنائه والى هذا اشار الشيخ ابو العباس
المبرد في المقتضب حيث قال انما اعرب هذه الافعال المضارعة لاسماء وفي المضارعة انها
تقع مواقعها وتؤدي معانيها قوله اما مجردا الخ تقسيم للفعل الواقع موقع الاسم لانه اما
ان يقع موقعه وحده من غير ضميمة كالمثال الاول فانه رفع المضارع فيه لان ما بعد المبتدا من مظان
الاسم او يقع موقعه مع ضميمة غير عاملة كالمثال الثاني فان السين بمنزلة جزء الفعل فصح وقوع الفعل
موقع الاسم والا امتنع دخول السين على الاسم وقد الضميمة بعد العمل اذ لو كانت الضميمة
عاملة نحو لم يضرب ولن يضرب فالمضارع هناك غير مرفوع فهو خارج عن البحث قوله لان
مبدا الكلام معلق بما يفهم من الكلام من جعل الفعل في المثال الثالث واقعا موقع الاسم بعني
ان صحة وقوعه موقعه بهذا الاعتبار وبهذا في التحقيق نقض ودفع فالنقض انه كيف
صح الحكم على الفعل بهذا الاعتبار وبهذا في التحقيق بوقوعه موقع الاسم والصحيح ان المثال
ضارب الزيدان من غير اعتماد والدفع ان اول الكلام مرجب به هو صالح للامرين وبهذا اشار
اليه جار الله بقوله فان مرتبة اكلا ما مسلطا الى المطلق عن الصحة لم يلزم ان يكون اول كلمة
نفوه بها اسما او فعلا بل مبدا الكلام موقع خبره منه في الجملة سيما هذا الكلام مهم ويجوز ان يقال
ان الاسم موقع مالا بد منه لسم اعتماده مسدل منزلة شيء واحد كالفعل مع السين ثم لعسر وقوع
الفعل موقعه فيتم المقصود قوله ونحو كاد زيد يقوم الخ نقض ودفع فالنقض ان القول
بان الفعل مرفوع لوقوعه موقع الاسم منقوض بقولهم في قولهم كاد زيد يقوم لان يقوم مرفوع مع
انه غير واقع موقع الاسم اذ لا يصح ان يقال كاد زيد قائما اذ قد تقرر ان خبر كاد وفعل مضارع لا غير
واما الدفع فهو ان الاصل هنا ايضا الاسم كخبر كان واخواتها الا انهم عدلوا عنه الى الفعل وجعلوه
حتما مقتضى لنكتة وهي ان كاد موضع لمقارنة وقوع الفعل فيجب ان يكون خبره دالا على الوقوع
وهو المضارع دون اسم الفاعل اذ لو قيل كاد زيد قائما جاز ان تظن انه في المستقبل للتراخي
او اتى وفيه نظر اذ الاسم اعني اسم الفاعل ايضا مشترك بين الحال والاستقبال كالمضارع
بينهما على ما سبق فالحق ان يقال انهم آثروا المضارع في خبر كاد وان كان الحال هو الاسم لان دلالة
الفعل على الزمان بالوضع بخلاف الاسم فانه بالاستعمال العارض قوله وما كدت آيبا
البيت لسابط شرا والبيت حماسي وهو بهذا ه فانت الى فهم وما كدت آيبا ه ولم تستبنها
غارقا وسمي تصغيره نصف خطه وقع فيها ثم نجى منها وفهم قبيلته وقد جعل واحدا الاوهام
والاوب الرجوع وضمير مثلها وغارقها للخطة قبل ذلك وقصة ذلك ان سابطا كان صعد
جبلا لينشر غنما فازدحم عليه اعداؤه وسدوا طريقه فقصدا الى اهلاكه ولم يكن لهذا الجبل الا هذا

الطرائق فضل العسل على الجبل او الجبوة احلى من العسل ووضع صدره حتى بلغ السبع ارساغ البعل
فقال عدة من الابيات وذكر فيها حالة الجبوة والمات وذكر فيها نقته وحلى فيها حنظة والصفر الكبر
من الصفر وهو الحالي وفي الحدث ان اسرائيل بنت من الجبل الصفر فكانا سالته تعالى ان يجعل ان الصغير
يغني ان هذه التلعة نصرت فلغي بجبالها والغني فعلت كذا وكذا ان جئت الى قبيلتي سالما وما كدت راجعا
اليهم في علية طي اذ الاعداء كاثروا فاخذوا والطريق واكثر من هذه الحطة الواقعة الى اثيلة بها فارقها
وكلمة منار هي الصغر تجانسها فيها ما قال الامام المرزوقي معناه رجعت الى هذه القبيلة وكدت لا
اوب لاني كنت سافهت التلف ولكم شاهدت هذه الحطة فارقتها بالمزوج فيها وهي مغلوبة الصفر وانا الغا
وانا جعل الغوم بمعنى العلم فالمعنى فارقت عقلي وفهمي لشدة خوفي وقوله فمن روى تبيه على ان فيه رواية
اخرى وهي وما لك آباء وح لا استدلال وذكر الامام المرزوقي ان الرواية الاولى ولم اك آبيا
وهي المعروفة فلنعتم الكلام في المرفوع من الافعال والاسماء مسارعين عنان العناية الى الحمد والثناء
مصليين على محمد رسوله وعبده وعلى آله وصحبه من بعده **المنصوب** مبتدا خبره محذوف
اي المنصوب هذا ادناها اولى من العكس ومن ان يجعل خبره جملة فليتدبر واما قوله ايضا فالظاهر انه قيد
للنوع الاتي يعني ان المنصوب من الفعلي ايضا انواع غير وعلى ظاهره انه منحصر في نوع واحد هو الفعل
المضارع المنصوب بان واخواتها على ما صرح به المص بناء اللهم الا ان يعسر سوغه باعتبار نوع
النواصب وان جعل قيدا للمبتدا فمعناه ان المرفوع ايضا كذلك على ما سبق **قوله** وهو ما دل على
مفهوم الفعل الخ قدم المفعول المطلق اذ هو لاطلاقه وعدم تقيده بحرف مذكور لم يحرك كسائر المفاعيل
بمنزلة البسيط من المركب ولان دلالته اسد واتقن وله اقوى وسماه المفعول المطلق وتسمى
مصدرا وتسمية سيبويه الحدث والحدثان وربما تسميه الفعل واحلف الكاروخون ههنا فرقا بان هذا
الحدث سائل للمصدر سواء كان جاريا على الفعل كضرب ضربا او غير جار كالضرب فيصح او هو دال
على مفهوم الفعل مع السوى عن الزمان او جعل ما كناية عن المصدر تقوته للمقام فرق بين المفعول
المطلق ايضا بصحة اقامته مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو جعل النصب جزءا من ماهيته وادخلا
في قوله استغنى هذه الاقامة اذ هي مقتضية للرفع المنافي له ومن قائل ان هذا توليف لمطلق المصدر
مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا ولو اخرج غير المنصوب بالسبب المذكور لكان خلافا في المصدر المنصوب مطلقا
مفعولا مطلقا كان او مفعولا به نحو كرحت كراهتي واحببت حبي والنصب يقتضي ومن قائل
هذا التوليف غير مانع اذ هو سائل لانواع المصدر باسرها ولا جامع لانه يخرج المفعول الذي على الزمان
نحو مسجت صوما فالحق ان يقال في تعريفه مصدر او جار مجراه مذكور جيء صدوره عن الفاعل بهذا
كلامهم والكل ضعيف اما الاول فلان للقوم في المفعول المطلق ملاحظة لفظية وهو كونه منصوبا
فان هذا امر لفظي وملاحظة معنوية وهو اعتبار دلالته على ما دل على الفعل مع قيد التجرد عن الزمان
وكهف المفعول المطلق موقوف على ما بين اللاحظتين الا انه قد تنتفي الجهة الاولى باقامته مقام

الفاعل

مقام الفاعل وكان القياس ان يجعلوه خارجا من هذا النوع الا انهم جعلوه منه اذ هم لا يبالون
بزوال امر لا نفع وان تفكرت وجدت اكثر الحدود النحوية من هذا القبيل ومبنى الكل على ما فرغ
القوم واعتبر فواسرعا ما ذكرنا من انه لا عبرة بثبتي سنة لحاجة والى ما ذكرنا اشار الشيخ ابن
الحاجب لانه قال واسقاطي هذا التعريف بقولهم ضرب ضرب شديد بوهم انه يدخل في الحد ولكن
يعلم ان ما عرفنا ان منه سماعيا وهو الذي يقصد افادته مقام الفاعل وحينئذ فالكلام
وانما الكلام فلان القوم يصرحون بان للمصدر الحدود وان يجوز لفظ المحدود والدال على ما ذكرنا في
حده صرح به الشيخ ابن الحاجب وغيره ولفظ المحدود وهنا دليل على عدم تقيده بحرف مع جواز
ايجاز فلا يرد على كلامه ما اتى في الحد وايضا المعنى بالحدود هو الحد المذكور فقط تقيد فقط كانه مذكور
صح لا يرد على المثال المذكور ونحوه وانما الكلام فلان المراد بالفعل في قوله ما دل على مفهوم الفعل هو
الفعل الذي يقصد وجوده معه بوجه فلا يرد خل او ذر الاسم المصدر نحو ضرب مرة ولان اللام في الزمان
المقصود بالنفي لام العهد اشارة الى الزمان المستفاد من فعل المقدر الوجود اعني احد الازمنة الثلثة
وصوما في صحت صوما ممنوع عنه لا مطلق الزمان فلا يخرج عنه المثال المذكور بقوله محدودا عن الزمان
او غير مصاحب له مزحكوة مدلولا للمفعول المطلق وان كان مصاحبا نزحت مفهوم الفعل
للمسامل **قوله** وتسمى مسهما الخ تقسيم للمفعول المطلق الى قسمين الاول المبهم نحو ضربت ضربا اي الموقت
نحو ضربت ضربة وضربتين والمراد بالمبهم ما لا دال على اكثر مما به دال على الفعل والا لصدق سوى التاكيد
بالموقت ما دل على زيادة غير مستفادة من الفعل كذا قاله ابن الحاجب وهو لالة كلام المص لصدقه
على هذا المعنى ظاهره ووجه التسمية قد ظهر في السفر المذكور وباجملة تقسيم يستتبع في قوله وتسمى مسهما
ان جعل راجعا الى المفعول المطلق فمعنى التسمية مجرد الاطلاق او الوضع لحاصل والعهد ملحوظ المعنى
قوله وانه لتوكيد الفعل فانه جعل حاله فاندفع ما قال انه لو جعل له لزم فساد او هو قصره على
النوع الواحد وان جعل راجعا الى المثل ضربا فالتسمية بمعنى الوضع والاول اظهر سوقا وسياقا **قوله**
للنوع والمرة اي يكون للنوع والعدد فرادهم بالنوع مصدر موصوف بصفة اي وصفا او وصفا
او اضافة وبالعدد وما دل على عدد المرات عددا معينا او غير معين وصفا او وصفا او اضافة
وسيذكر تفصيل ذلك في ضمن اصل المتن **قوله** جلسة الجلسة بكسر الجيم لبيان النوع وبالفتح
لبيان المرة والمراد بالاول المبهم ووجه عدم تعده على عامله انه لمجرد التوكيد للفعل فلا معنى لتقدره عليه
وانما لا يثنى ولا يجمع لانه اريد به المبهم فينبغي ان لا يكون فيه عرض لمعنى زايد على اصل الجنس
المطلق بخلاف النوع والمرة فانه لما كان المراد بهما المعنى الزايد على الاول جاز ان يثنى ويجمع
اعتبار ذلك الزايد **قوله** وقد تقوم على لفظ المبني للمفعول من قرنت الشيء بالشيء اذا
ضممته اليه ووصلته به اراد ان جعل غير مصدر الفعل مقوما به مذكورا بعده بلا فصل بما هو
حال من غير مصدره وهو عايد الى الموصول ضمير معناه الى المصدر المضاف من حيث انه مضاف ولا ينتقض

ان يجعل من ابتدائه وما كناية عن الفعل وضمير معناه للفعل او غير المصدر حال كونه صادرا او حاصلا فعل
هو بمعنى الفعل الذي ذكر مصدره لخروج القسم الثاني اعني قولنا او غير مصدر وايضا لا يحصل ضمير معنا
للفعل لخروج نحو سوطا او المصدر ليس بمعنى الفعل الاعلى وجه بعيد مصدرا ضربا كان وسوطا كان
قصدا الى التسوية وضمير كان لغير مصدر الفعل ملاقيا صفة مصدر محذوف اي اما مصدرا ملاقيا
او غير ملاق ولا حاجة الى التقدير بل يجوز ان يكون هذا اخبارا عنه وضمير له للفعل المذكور وارادوا بالملاقاة
في الاشتقاق الاكبر في الحروف الاصول كما مر وشتانا فان نباتا مصدر نبت لا انبت فهو غير
مصدره وان كان مصدرا او مثل قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا في مثله خلاف فذهب سيبويه
ان المصدر منصوب بفعل مضمر اي فنبتم نباتا وتبتل تبتيلا وخلقكم خلقا والجمهور على خلافه اذ
المنصوب عندهم منصوب بالفعل الظاهر او الاصل عدم التقدير وعليه المبرد والمازني والسيرافي
قول ثلاث ضربات ذكر امثلة ونبه فيها تنبيهات على معان اخر غير الغرض المسوق له
الكلام وتوضيح ذلك ان الامثلة كلها مشتركة في امر واحد وهو ان الكل لعين مصدر الا انها تتباين
من وجه آخر اذ المثال الاول من قبيل العدد وفيه تنبيه على ان المصدر انما يكون للمرة اذا العدد لما يكون مصدر
موضوعا للعدد كخرب ضربة وضربتين وضربات او موصوفا بما دل على العدد كخربه ضربة ضربا كما
كذلك كون عدد اخرى لما مر ان المصدر كخربه ضربة ثلاث ضربات في التنزيل فاجلدوهم ثمانين
جلدة نقول له ثلاث ضربات عدد مضاف الى المصدر فيستفاد المضاف حكم المضاف اليه اذا خذ وهلم
وهو المصدرية فلا جرم انتصب على انه مصدر وان لم يكن مصدرا حقيقة واما المثال الثاني
فقد تنبيه على انه كما يصير غير المصدر مصدرا باضافته الى المصدر كذلك يصير مصدرا بوصف المصدر
فان انواعا موصوف من الضرب اي انواعا كائنة من الضرب وهو يحتمل تفصيلا ضربا
شديدا او ضعيفا او وجيعا الى غير ذلك وهذا المثال من قبيل النوع وفيه تنبيه على ان المصدر الكبير
للنوع كما يكون موصوفا للوصف كالفرقى اي موصوفا بالوصف نحو خلق جديدا حسنا الخ
يكون اسما صريحا نحو النوعية واما المثال الثالث فهو ايضا من النوع وفيه تنبيه على ان النوع
كما يكون بالوصف كذلك يكون بالاضافة بان يكون افعل تفضيل فانه بعض ما يضاف اليه
مضاف المضاف مصدرا بجهة الاضافة الى المصدر ويجوز ان يكون هذا من قبيل الوصف بغير ما هو
حذف موصوفه نحو ضربا اشد ضرب لا ان التقدير ضربا هو اشد ضرب كما يوهم اذ لا حاجة للتقدير
واما المثال الرابع فهو وان كان من قبيل الوصف الا انه وان بين فان اعتبر المشار اليه
وصفا كان من قبيل النوع وان اعتبر عددا فهو من قبيل العدد واما المثال الخامس فهو من قبيل
العدد وفيه تنبيه على ان ما دل على العدد قد يكون آلة موضوعة لوضع المصدر نحو ضربه سوطا
وسوطين واسواطا والاصل ضربه ضربة بسوط فحذف المصدر واقيم العدد واقيم الآلة
الدالة على العدد مقامه فقوله ضربة سوطا من قبيل الوصف ويجوز ان يكون من قبيل الاضافة التقديرية

موصوفا بالوصف هو

ضربة

ضربة سوط هذا للمصنف واما له فالمضاف اليه محذوف والكلام مبني على ان المراد بالسوط آلة الضرب والا
فلو كان من ساط يسوط سوطا بمعنى ضربه بالسوط فهو خارج عن المبحث اذ هو اذن مصدر ففي هذا المثال تنبيه
على ان النوع والعدد قد يجتمعان فتأمل في هذا الاعتبار ولا تغفل عن هذه الاسرار قول وجاز تأكيد
يعني ان غير المصدر مقام المصدر غير مخصوص بما سبق لان ما سبق وان كان القائم مقام المصدر غير مصدر
الا انه ليس اعم من المصدر او كل منه متحد نوع من التحد اما بالاضافة او بالوصف بحيث يصير مساويا للمصدر
الفعل المذكور فحاصل الكلام انه يتبين ان هذا اخبار بما اعم من المصدر بحيث قد يوضع موضع المصدر بما هو اعم من المصدر
يندرج فيه المصدر وغيره كلفظ شتان في قوله تعالى ان اسعد الناس شتانا ارتكاما على رأي من لم الس الذي
ذكره المعلم لعلامة فان قوله تعالى شتان ما هو عابد وما انا عابد ما عبدتم والعبادة هو الملاءة بين العبدين اي ان
بين احدهما وعبادة الآخر والله ليس كذلك وضمير المفعول في بعلمه للدرس وفاعل يعلمه وزيد و
والزيد هو الحمى الموم البرسام مرض اي دام منه اردت الحمى اذا دامت والغط في بيانه بيان
للمرض واتيد الله ازيد وصاري البرسام بالبين منه ويعلى الى رئيس ايده يعلق كنانة او مجازا
في الاسناد هذا او كون ان يجر شتان مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره ارفاك صعودا فهو مثال للاستناد
قول ومثال ما سمي فاعله مع المصدر موضع المصدر وهو عم منه ومصل عما سمي فاعله او هو مثل لما ضرب من الخفاء ارفع من
الغرض حتى روي عن ابن عثمان انه قال سالت الاخفش عن هذا فقال لم ازل سائل عن هذا واورد غير الاول
انه قال سالت الاخفش وابا زيد واما هلال عن هذا فقال لا ادري ما هو وقال الرياشي سمعت المبرد يقول
كان اصحابنا يقفون الى زني والجرمي لا يعرفون معنى هذا الحرف الكلام استفهاما للتجزي في الكلام وقال
ابو سعيد السيرافي ما فسره من مضى الى ان مات المبرد واشار الزجاج الى تفسيره فقال معناه على كلام
لا يعلم كانه قال فلان يقول زيد ليس بفاضل فمن يقال المحب بزيد فاضل ثم قال هذا المحب ما افعله عليك
على التعجب فحرض هذا القائل على ان يعرف صحة كلامه فقال انظر شتان ما انت صحة ما اقول
لك كما يقال انظر طلبا وفسره سيبويه بقوله دع الشك مرداته اذا افرغ وجه من حبس البرد
وضيق الشكك وقد حكى ابو العلاء المعري عن بعضهم ان الذي قبل هذا الكلام كان له صديق
كان من عادته انه كان يحسن اليه وذكر منبعه به فقال له السامع ما افعله عليك شتانا فالكلام على هذا
عند تولك عليك وقوله شتانا من كلام سيبويه وهذا ما يقال هذا احوف رواه سيبويه بالابدال
اركانه قال فكر شتانا ارتفكرا قليلا ارقد استطال عن المجال الذي كنت عهده عليها فكان الرجل المتحن
على الصديق شك امره ولم يدر ما افعله فقال له من حضر فكر شتانا ارفع الشك لانه اذا
تفكر وجد انه يصح له الامر فزال شكه على ما اشار اليه سيبويه وباجمله فوق تفسيره اخذ بالمعنى هذا
كلامهم ولست ترى لم يجعلوا شتانا مصدرا ارما افعله عليك افعالا او مفعولا به اردع شتانا
ما بك على ما دل عليه كلام سيبويه ولاني تشتد ون صعوبته واسكاله الى هذه الدرجة هي قال
الاخفش انا منذ حين فلقت لسائل عن هذا او قال غيره من الفحول ما قالوا وقد مر ذكر افعله بالعين المهملة

كلام

بغير فيه ما بني على الابتداء هو

وينتصب باضمار فعل اما مستعمل اظهاره نحو خير مقدم ومواعيد عرقوب وجزاء ستمار
كقوله وغدت وكان الحلف منك سجيه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب

وعلله بجهرتي قول كوقت طويلا تقريح بان طويلا مصدر لانه صفة للمصدر المحذوف اي
زمانا طويلا والاكثر انه غير معين لذلك او يجوز ان يكون ظرفا اي زمانا طويلا وان يكون حالا اي ذا
طويلا والمذكور في كلام القوم ان هذا المثال يحتمل المصدرية والظرفية والحالية نعم المثال ظاهر فيه
قول ماخوذ اي في حده اي في تفسيره الذي هو معناه بحسب الوضع كالوقوف بضم القاف
والقاف فان المعدود ماخوذ في تفسيره او هو عبارة عن قعود مخصوص هو قعود المحسن بديه دون
الثوب والوقفة بكسر العين المهملة وفتح الراء كذلك وسكون الفاء والمعجمة مستدقة في اعتراض الطريق
على عرض من الطرق من جهة الشط والسور وصلح جواب الشرط المذكور على المصدر اي على انه مصدر وضع
خلاف للمبرد حيث يقول اسماء على انه صفة مصدر محذوف اي العدة الوقفتا والكوفة
لانهم يجعلونه نصبا بفعل مشتق من لفظه ان لم يسمع نحو تقوفص القوفصاء وكذلك في
ذلك نحو رجع القهقرى فانه نوع من الرجوع قول وقد يكون هو يعني ان بعض المصادر ليس له
فعل من لفظه كالويل والحمد فقوله مات حتفه معناه انه لم يقتل بل مات على فراشه
فرح روحه من الله وفيه فاضافة الحتف الى الانف لادنى الملابسة فقوله كموت مائة والجملة
اعني قوله ولا فعل له حاله وذو الحال ضمير يكون قول اظهاره فرفع فاعل مستعمل والاكثر في
المستعمل هو الفعل لا الاظهار فالاظهار مجاز او الاستعمال مجاز او معهود متعارف اظهاره المقدم
العدوم وقد يذكر كفعله يقال قدمت خير مقدم قول كقوله اي الست للاحق والشجيه للحلو
والطبيعة وعرقوب اسم رجل من العمالقة معهود متشهر بخلف الوعد اذ كان قد وعد اخاه حين
اتاه يسأله شيئا فقال له اذا أطلع نخلي هذا فلما اطلع قال اذا اخرج طلعه فلما اخرج قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا
ازهى فلما ازهى قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا كلته تمرا فلما صار تمرا اطلعه
ليلا ولم يعطه شيئا فضرب بالعرقوب مثلا في خلف الوعد قال الشماخ وواعدتني مالا احاول
نفعه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب وقال آخر كانت مواعيد عرقوب لها مثلا وما مواعيدها
الا الاباطيل والمواعيد جمع موعد كالمطافيل جمع مطفل وهو مخفف الوعد ووعدت مواعيد عرقوب فرقل
ضربت ضرب الامير ولا ينبغي ان يجعل اخاه في بيت الشماخ نصبا بمواعيد بل هو نصب بمصدر وعد
اخاه اذ لا مساغ للمصدر ان يعمل مع وجود فعله المذكور بلا نزاع انما النزاع فيما اذا كان بدلا
وفيه وجهان ويثرب بالثاء المثلثة وسمي بانيه العمالقة وسمي الحارث موضع قرب المدينة وسمي بالثاء المثلثة
اسم مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وصح الاول ان العمالقة لم تسكن المدينة ابدا ويثرب
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل الا انه جوز بالجر على لغة الشهر قول جوشناه بالشين المعجمة
تأويل القبيلة اولان بناء واحده غير سالم وقد مر تفصيله وسنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق للنعمان
الكوفة للنعمان ابي قابوس الغساني فلما فرغ منه القاه النعمان من اعلاه لئلا يبني مثله لغيره فخر هاربا
فضربت به العرب مثلا فيمن يسيء الى من احسن اليه دائما وسنمار كما كان في اذناب جملة حالية من

سنمار

قوله فوشا بنو سعد بحسن فعالنا جوار سنمار وما كان ذاوب ه او غير مستعمل سماعا
نحو سقيا ورعيا وعقرا وجدعا وبؤسا وحيبة ويقال عثر لفلان وبؤس له وحيبة
له بالابيد اذا لم يسمع مستعمل له وزعم ومنه حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك كيتا
ولاهنا ومنه جاني زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا في قوله ودخشة لسنمار تمنقدها

سنمار قول او غير مستعمل معطوف على اما مستعمل سماعا مصدر اي استعمالا واسماع اي المسموع به
الاستعمال السماعي او تمييز اي غير مستعمل من حيث السماع لا من حيث القياس وعقرا بالقاف اي جرحا ومنه
وعقروا الناقة وجدعا اي قطعا والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وعثارا ضد لا ادري
اي تقول وملاله وحيبة اي عدم فوز بالمطلوب واعلم ان المص لهذا اسم لم يفرق من القسمين الا
بالاستعمال عدم الاستعمال واما ان الحذف في الاول واجب بدلالة عنه ساكت والسكوت اولى في
الاشكال تفصيلا الا ان ظاهر امثلته مشعرة بعدم الوجوب اذ قد تقرر انه ان تبين الفاعل او المفعول
اما حرف الجر او بالاضافة في هذه المصادر فالحذف واجب والا فلا والمذكور في المتن غير مفهوم من ذلك
فافهم قول ومنه حمدا متصل عما سبق لان ذلك اخبار وما هنا دعاء فقوله لا كفرا اي لا جحد
الله وشكره غير كافر به فلا يكفر غيره وهو حال كما قررنا او مصدر لمحذوف والجملة في موقع الحال والتأكيد
اي لا اكفر كيدا او لا اذب كيدا فضلا عن ان اكفر كفرا فهو ليس من هذا الباب
ولا تنافي ان اسم تام فاعل سيتوجه عليه الحذف في هذه المواضع كثيرة في كلامهم حتى قالت الكثرة معلم
وذكره وزيفه ابن الحاجب بان هذا لا يصح ان يكون ضابطا كليا لانه قد يقع الاحتياج اذ ذاك الى ان يتكلم
في اصل الكلمة هل كسر اسم او هذه وصفة لغوية لا نحوية قول ومنه جاني زيد وعمرو ايضا
تنبيه على كثرة هذا القسم حتى ادعى ان ايضا مصدر آض يئيض مثل باع يبيع وحذف فعله واجب لا كثرة اظهاره
لانه هكذا سمع من العرب فقولهم جاني زيد وعمرو ايضا معناه عاد الحكم المذكور الى فاعل زيد في عمرو
فوقد المعطوف قول ومنه فضلا اي هو ايضا مصدر لفعل محذوف لا يكون اظهاره معه اصلا فقوله لا
كفرها اي رب وجهه وجواب محذوف اي لقيتها اقصدها بمنها ويروى بكفها والكف الغنى عن الشيء لغة
عامة بصدها والشنف الجراد وفي الصحاح الشنف الجراد والجمع الشناف ومعنى البيت لم ار احدا منع
الوجه عن الجراد فكيف يرى من يصيدها او ذهب الوقت الذي تنه اي روية من يصيدها بالكلية والصيد
الرؤية الاولى اي روية من يصيدها وهذه ايضا ذهبت فلا تلق منها شيئا اصلا فقوله فضلا مصدر فعل
في الاستعمالات الثابتة والاطلاقات التي تنه لا بد لها من تلك امور الاولى اي الذي ماذكر قبلها والاعلى
اي الذي ماذكر بعدها والتوسيط اي توسيط فضلا في البين والمقصود الايذان والاعلى اي الذي
ماذكر بعدها والتوسيط اي توسيط بان الاولى منفي او مستبعد فان ذلك دليل على ان الاعلى
منفي او مستحيلا بالطريق الاولى والمستعلي البيت المذكور منطبق على ذلك جد الان الرؤية
الاولى والاولى والتي تنه اعلى والاولى مسفه فاذا انتفت الاولى كان انتفاء التي تنه بالطريق
الاولى وقوله فضلا مصدر فعل محذوف اي فضل فضلا وفاعله ضمير يعود الى المفهوم النفي والمنع
في كلا من الوجهين مرب من الحقارة وهذا المقام من معارك الاقوام ومزالق الاقدام ولقد
زلت به للفحول اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق اقلامهم ولنا ههنا كلمات شريفة وبحوث
منيفة اودعناها في شرح الكشاف وفي حواشي المفتاح فلتطلب هناك قول ومنه ويلك اي

ومنه ويلك وويحك ووويسك ووويبك

ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك ومنه هنيئا مريئا غيرداء مخامر

الويل

اى ثم قبيل ما نصب وعامله محذوف سماعا ونصل عما قبله اذ لا فعل هنا بنى من لفظها والويل كلمة
شتم وهلاك والثكل الاخيرة كناية عن الويل وهذه اصوات قائمة مقام المصادر قوله
ومنه تربا الخ جهة الفصل هنا ظاهرة لان بعض هذه اسماء للاعيان مخصوصة هى آلة قائمة مقام
المصادر وهو تربا وجندلا وبعض هذه جملة قائمة مقام المصدر وهو فاها لفيك اردينا
نقولهم تربا لك معناه دميت ديما تربا وجندلا ارجندل فهذه مثل مرتبة سوطا فاكرب
هو التراب والجندل الحجارة الارض ذات حجارة قال سيبويه اذا قلت لمن طلب تربا وجندلا
فكانك قلت الزمك الله واطعمك ثم اختزل الفعل وجعل اللفظ كلفظ اطعام التراب
والجندل واما فاها لفيك فانما بنى فاها بالاضافة الى الضمير الراجع الى الارض لانه ذوق
ونصب المصدر ثم الارض التراب او هى به يشرب الى آخر قال الاصمعى اسد العصم اعرس
ناقته فقال له فاها لفيك فانها فلوص امرء فارمك ما اب جارزه قال ابو زيد العصم
للدابة ومعناها المحببة جعل لها فما كما جعل للشاة جدجد قوله اذا الشراب ذى ناجذيه وخص الفم
بالذكر اذ الاقتراس بها وبالجملة فمعنى هذه الكلمة جنت خيبته وهو دعاء عليه قوله
ومنه هنيئا الخ وجه الفصل هنا ان هذه صفة قائمة مقام المصدر فان هنيئا صفة مشبهة
فى معنى المصدر اى ثبت على نمط قولهم قم قائما اى قيامك والبيت للكثير والثكل هكذا
الخنزير شتى وما بها هوانى ولكم للمليك استنزلت هنيئا مريئا غيرداء مخامر لعزة من
مراعى اضاما ما استحلت اراد بالخنزير زوج عزة ولذا المراد باللبيك زوجها وذلك
انه كان كثير فى حلقة البصرة ينشد اشعاره فمرت به عزة مع زوجها فقال لها زوجها اعفيه
فاستحيت عزة من ذلك فقال لها والله لو لم يفعلى ذلك لانبتك قدت من ذلك لحاله
ففعلت ما أجرت به وعضها شتمها فاحش كثير فقال لكلفها الخنزير سمى الثكل والهوان
الحقارة والاستخفاف واستنزلته الشدائد اضلته عن الطريق واولته واستنزله واستذله
بمعنى ولام اللبيك لام التعليل ومفعول استنزل محذوف اى لاجله استنزلتنى او المفعول
هو قوله للبيك قدمه على نمط قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون يعنى هى ما افلتنى
ولكنى اذللت الخنزير لانى اعلم انها طالبة لان يكون زوجها ذليلا حقيرا ولا تريد
ان اكون انا كذلك وهنيئا من هناءة الطعام بهنئه ويهنؤه ويهناه هنوا
وهناءة فاستعمل استعمال المصدر وان لم يكن مصدرا والتقدير هناء هناءة ومرءا
مرءا وما استحلت فاعل هذا الفعل المقدر واستحل الحرام عده حلالا ومن اعراضنا
بيان ما استحلت واللام فى لعزة متعلق بهنيئا وقوله غيرداء مخامر نصب على الحال من
استحلت وقيل هنا مصدر اى ولكن هنيئا ما استحلت فقوله ما استحلت اسم كان
وهنيئا خبره وغيرداء صفة لهنيئا وردت بان سيبويه يمنعه حيث كان للفرع

[illegible]

ومنه هنيئا مريئا غيرداء مخامر لعزة من اعراضنا ما استحلت

وفاها اذا وقع هنيئا بعد نفى او معناه فاعلى اتم لانه لو لم يخبر عنه نحو ما انت الا سيرا وانما اعلا لان الاسير
فى كل موضع ومخامر معناه ملاصق فحالها وبالجملة فمقصود المص ان هنيئا مريئا مصدر وعامله
مضمر وفاعله ما استحلت كما قدرناه ويجوز ان يكون هنيئا حالا او صفة مصدر وما استحلت فاعل
هنيئا او نصب بانى وعاملها هذا فالبيت مثال الاستثناء قوله وتيما سا عطف على سماء والمراد
بالحذف القياسى ان يكون هناك ضابط مهما حصلت حصل الحذف وبالسماعى خلافه
والمقصود المذكور اشارة الى ذلك الضابط والظرف اعنى فيما اذا وقع معلق بمنصب او غير
مستقل لانه من مغنى النفى كانه قيل انتفى استقبال فعله من حث القياس وما كناية عن الموضع
واذا تقدم ان ينصب بفعل محذوف قياسا وموضع وقع هذا المنصوب مبتدأ وهذا المعنى هو المستفاد
من الكلام وهذا هو الموافق للكلام القوم حث قالوا وكحذف فى مواضع منها كذا ومنها كذا اوقعا
الظرف متعلق بمحذوف وما كناية عن المصدر اى الحذف اعنى فى مصدر اى فى بعض المصادر اذا وقع
ذلك البعض وقوله بعد نفى متعلق بالحذف المذكور اعنى وقع او ظرف مستقر صفة مبتدأ وقوله
واغلبا بالجر لانه صفة نفى وفى بعض النسخ واغلبا بالنصب حال من النفى وضمير يكون للمصدر وعنه
للاسم ومحصل هذه الضابطة انه كما حذف الفعل الناصب للمصدر اذا كان ذلك الناصب
خبرا عن شئ او جعل هذا المصدر خبرا عن ذلك الشئ لم يكن هذا الا مجازا لان ذلك الشئ مباين
ذلك المصدر لا نفسه لكن ذلك مشروط بان يكون ذلك المصدر مبتدأ واقعا بعد نفى صورة
او معنى ويكون ذلك النفى واغلبا على اسم لا يكون ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم نحو ما انا
قيد الاوابد ان يكون المصدر مبتدأ وهو اخبر عن نحو ما زيد سيرا فانه لا يحذف الفعل هنا
الا ان يكون واقعا بعد نفى وهو اخبر عن زيد سيرا فان الحذف ايضا غير واجب واما
القيد الثالث اعنى وخلو ذلك النفى على الاسم المذكور فسيأتى شرط الحصول تلك الضابطة حتى تتضح
باسقاطه ام لا نفسه تردد وقد صرح بعض المحققين بان هذا القيد ليس شرطا اذ يجوز فى نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجدت الا سيرا البريد ان يكون المنصوب مفعولا مطلقا كما يجوز ان يكون
مفعولا للفعل المذكور وعندى ان هذا شرط اذ الدخول اعم من ان يكون لفظا او معنى والنفى
هنا فى التحقيق داخل على الاسم ولهذا يرى القوم يعدون هذا النقيد حشوا معترضا الا ترى
ان لا يكون ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم وهو اخبر عن نحو ما سيرى الاسير شديد
نحو ما انت الا سيرا مثال للاول اعنى النفى الصريح وانما انت خلاف الضمير مثال للثانى
اعنى النفى المعنوى لان انما بمعنى ما والا والنفى وجب الحذف حصول الضابطة المذكورة
ان المقصود من مثل هذه الصورة المعدة للحصر هو الدوام والثبوت والتصريح بالفعل ينقض
هذا الغرض وهذم له لان وضعه على الحدوث والتجدد فان اراد وا مبالغة زائدة جعلوا المصدر
خبرا كقولك سيرى ما زيد الا سير قال سيبويه سمعنا من قال حمده ونا عليه اذ قيل له
كيف اصبحت فقوله خلافا لمن ضعف معناه مخالف خلافا لمن ضعف الضمير الراكب فقوله لا راكب

او وقع مكررا بعده نحو زيد ضربا ضربا مملا قوله سقى اذا اوكت الارض وكاوكا او وقع تفصيلا لامضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء او وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو ورت به فاذا له صوت صوت حمار

نصب معمول للخلاف المقدر المدلول عليه بالكلام على ان الضمير اذا راءت راكبا فالفته واحدة في طريقه اخرى سربا منه واما الذي نصبه فعلى خلاف ذلك لعارض بعض الراكب والمثل للعرب يدل على خلاف الناس فيما يعتقدون قوله او وقع معطوف على وقع في قوله فيما اذا وقع والمصدر الذي مكررا خبر وقع للحال كما توهم بعده اي بعد الاسم ظرف للكرر او وصف له او خبر بعد خبر للجملة لوجوب الحذف هو التكرار او هو علامة الدوام واللزوم لا التجدد والحدث والمراد انه يكون مكررا بعد اسم لا يكون المصدر خبرا عن ذلك الاسم نحو قوله سقى اذا اوكت الارض وكاوكا غير منصوب لانه ليس بهذه المثابة قوله او وقع تفصيلا الخ المراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول المتضمن نحو فشدوا الوثاق شد الوثاق والمراد بالمتضمن فائدته ونتيجته المطلوبة منه وسماه اثرا للتسبب له والجامع كون كل منهما امرا مترتبا على سابقه وحاصلا منه على عقبه والمراد بتفصيل ذلك الاثر بيان انواعه المحتملة اذ الاول محتمل والثاني تفصيل له وتطبيق الآية على هذه الضابطة ظاهر فان قوله تعالى فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق وشد الوثاق له غرض وحكمة وهذه الحكمة بذلك بقوله فاما منا بعد واما فداء والكشر في وجوب الحذف عند حصول الضابطة المذكورة ان التفصيل يمنع من تكرر المصادر المنصوبة فاستثقل تكررها الافعال الناصبة لها وبالجملة لهذه الضابطة غير مختصة بجملة انشائية وان كان ظاهر المثال مشعرا بذلك فالمعتبر عموم الضابطة لا خصوص الامثلة فالخبرية نحو زيد يعنف فاما اما فادوة ونشر اللعلوم واما طلبا لسعادة العقبى واما توسلا الى رضوان من المولى قوله او وقع للتشبيه اي اوقع بعد جملة تشبيه ما قبل ذلك المصدر بعد حمل ظرف معمول لوقع وهو اصر از من نحو الصوت مرتين حمار وضمير معناه للمصدر وصاحبه ارصاد ذلك الاسم والتطبيق مثاله على هذه الضابطة واضح فان قوله مرتين حمار مصدر منصوب مذكور وفائدة التشبيه اذا لمعنى فصوت حمار فصوت الحمار شبه به هذا المصدر واقع بعد جملة وهي قوله له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم وهو صوت معنى هذا الاسم في هذا المصدر المنصوب هي مشتملة على هذا الاسم ايضا وصاحب هذا الاسم هو ذلك الاسم وهذا الاسم وصف هو المضمر المجرور باللام في له وهذه الضابطة مشروطة بشرط آخر تركه المص لعدم الاحتياج اليه وهو ان يكون معنى ذلك الاسم الذي هو معنى المصدر عارضا لصاحبه غير لازم له اخراجا للمسلم قولهم له علم علم الفقه وله زهد زهد الصالحين اذ اللزوم اخرج الجملة المشتملة عن ان يكون بمعنى الفعل المحدث فلا يصلح للعمل فلا تنتصب التمييز بها وكان المص لعدم اشتراطه نبه على هذا الشرط بالمثال وبالجملة فقوله صوت حمار مصدر منصوب واما ان عاملة ونائبه ما هو فيه خلاف ظاهر كلام سيبويه ان ناصبه هو الجملة المشتملة والحاجة الى تقدير شيء آخر او الجملة او بمعنى الفعل والفاعل جميعا وبعضهم على ان العامل مقدر والجملة المشتملة معينة له اي له صوت صوت حمار وعلى الجمهور وبعضهم على ان ناصبه هو المصدر المرفوع في له صوت او هو بمعنى التصويت ورد بان المصدر عندهم لا يجوز عمل الفعل قوله او وقع توكيدا الخ نفي للمانع الذي كان يمنع نصب المفعول

المطلق

او وقع توكيدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون الجملة لا تحتمل لغيره نحو له علي الف درهم اعترافا او لغيره اذا كان له يحتمل غيره نحو هذا زيد حقا او الحق والا فعلة البتة او بتة

المطلق تارة موضع وقع ذلك المصدر فيه موكدا اي رجحها وتقرر المضمون ما قبله وهو قسمان الاول ان يكون موكد النفسه وعرف المص لعدم انه بانه ما يؤكد مضمون جملة لا تحتمل غير تلك الجملة لا هذا المؤكد يعني ان مضمون هذه الجملة مصدر لا يحتمل من المصادر باسرها الا هذا المصدر المؤكد ومثاله له علي الف درهم اعترافا فان اعترافا لما وكد مضمون الجملة المتقدمة وهذا المضمون لا يحتمل غير الاعتراف فالاعتراف لما كان مفهوما من الجملة ومضمونا لها كان الاعتراف الصريح تاكيدا للاعتراف الضمني واحد الاعترافين عين الآخر فالمصدر موكد لنفسه لا لغيره الثاني ان يكون موكدا لغيره وفسره المص رحمه الله بانه ما وكد مضمون جملة يحتمل هذا المضمون غير هذا المصدر المؤكد ومثاله هذا زيد حقا فان مضمونه يحتمل ان يكون حقا اي صادقا مطابقا للواقع ويحتمل ان يكون باطلا اركاذبا غير مطابق له ثم هذا المضمون وان كان محتملا لكل من الامرين الا ان هذا المضمون مغاير لكل منهما لان مضمونه ثبوت الهذية لزيد فيكون المصدر المضمون موكدا لغيره اذ لا مغايرة بينه وبين مضمونه وان كان اللام كذلك سمي القوم القسم الاول موكد النفسه والقسم الثاني موكدا لغيره اصطلاحا واسما مسمى على الامتياز وبهذا يظهر ان ما ذكره بعض المحققين بهما من ان المؤكد لغيره في التحقيق موكد لنفسه والا فليس بموكد اذ الكلام لغوا ثبات ولا يتصور التقوية دون الثبوت لكن تحقيقه ان قوله لنفسه ولغيره يحتمل ان يكون اللام فيهما لام التقوية اذ الظاهر العمل على ما هو الشائع في المصادر والصفات ويحتمل ان يكون اللام للتعليل باعتبار المضاف اذ لا جل اثبات نفسه في الاول ولاجل وقوع غيره في الثاني فخصصا بمعنى التعليل والا ندا الوجه وبهذا ايضا يجاب عما ذكره بعض المحققين من اعتبار المضاف في القسمين اذ قوله الاخر امن عليه بان التعليل غير مرتضى اذ الثاني مقابل للاول فيتنفي ان يكون لغيره موكدا لنفسه وهذا ان لم يسلم الاول توكيد النفسه والثاني توكيد لغيره امر اصطلحي المتأخرون وقد اصطلح سيبويه على ان سمى الاول المؤكد المحض والثاني المؤكد العام ووجه التسمية ظاهر اذ المخصوص في الاول ملحوظ كالعموم في الثاني فقوله لا يحتمل بلفظ اسم المفعول له اي لهذا المضمون غيره رفع خبر لا عرفا اي اعترافا فان اللوف اسم بمعنى الاعتراف كذا في الصحاح فقوله الف درهم مبتدا وعلي خبره وله حال من ضمير الخبر او له خبر وعلي حال فالجملة اذ ذا اسمية وذكر ان يكون الف درهم فاعل الظرف عند الاخفش قوله ولا افعله البتة الخ فالبتة نصب على المصدر اي قطع قطعة واحدة يقع القاف على انه للمرة واراد وا بها هنا نفي التوهم اي توهم المي طلب ان يكون هناك قطعتان بان كان فيه ترددت وقع بزم اي لا تم مذم تم جزم به اي جزمت بعدم الفعل جزما واحدا لم يكرر فيه النظر وهو اقوى في القطعية وكذا قولهم افعله البتة الا ان الجزم هنا بالفعل وفي الاول تركه وآثره المص رحمه الله على اذ هو مكذا ورد من السمع واللام للعهد اي القطعة المعلومة التي لا ترد دفيها والقول بانه للجنس كالشيء كلام من قال به كالتي في الكتاب والغرض غير سديد عند من له نظر الى عاقب المعنى قوله والا كرر في

والاكثر في الاقل التكسير وفي التي للبعض قطع الهمزة بمعزل عن القياس لكنه مسموع اووقع
منى مضافا نحو لبيك خلافا ليونس فان الياء فيه عنده مشابهة لدي وعلى

ظاهر هذا الكلام على ما مهد به السوق والسياق وبعض الطبع السليم والحدس المستقيم ان الاول
اشارة الى المثال الاول اعني هذا زيد حقا والثاني اشارة الى قولهم لا افعله البتة وهذا مع صحيح الاخير
وليس وقد فسر الاول بالقسم المؤكد لنفسه والثاني بالمؤكد لغيره وفيه نظر لانه مع انه مبادر السوق
والطبع لا يستقيم هذا الحكم لان وجود الاكثرية لا يدل عليها من دليل ومنهم من فسر الاول بالقسم
الذي اعني المؤكد لغيره والثاني بالمثال الذي اعني لا افعله البتة وفيه ما فيه قوله وقطع الهمزة الخ
اراد بها الهمزة التي مع لام التعريف فانه قد سبق انه همزة وصل تحذف في الدرج
سقوطها في الجلد والعرس وكذا الان المسموع هو القطع لا غير على خلاف القياس والعلة السريعة انه سمه
على ان له فعلا مقدرا وانه غير موصول بالمذكور فقوله وقطع الهمزة مبتدأ خبره بمعزل اي كائن بمعزل
وهو اسم مكان من عزله عزلا اذا وجده عنه ومنه الاعتزال بمعنى الجانب والطرف فهو عن القياس منعزل
والاستبعد تعلقه به فانه كثير شايع قال صدر الافاضل في ضرام السقط في قول ابي العلاء معنى
الهوى من تحتك اليوم اطلال وفي النوم معنى من خيالك محلال منع قوله من خيالك محلال
بمعنى وكونه متعلقا بمحلال ومكان محلال كما في قبيه كثير كثير او نظيره قولهم طريق مبتاع اذا نوقع كثيرا
واما ما اشتهر من المنع في قول السانغة كان مجر الاساس دوابها عليه نفيح نمقة الصوابغ
حيث قالوا امتنع دوابها عن ان صفتها فيه على انه مفعول به وما نحن فيه ظرف وقد سوسع في
الظروف ما لا سوسع في غيرها وكونه متعلقا بمحذوف اي خارج عن القياس على انه صفة للمنزل قوله
او وقع منه الخ كان المناسب ذكر هذا المعنى بعد قوله او وقع مكررا ووجه التناسب ظاهر مع انه
في العلة كما سنذكره فان قيل ان اريد بالمنع وجود السكر ردخل فيه نحو ضرب زيد ضرب زيد وان
اريد المنع المصطلح ارم ان يراد بليك يا يراد مرارا من معنى قم واحدا الى مثله على ما سبق في قوله
اذانا بان معه مثله وان اريد كلاهما فهو جمع بين الحقيقة والمجاز قلنا اريد به المنع المصطلح وبالمنع
المصطلح لبيك مثلا لمجرد السكر ونحو ان يراد مجرد السكر لا ان له طرايق منها مرارا مرارا ومنها
السنة المصطلح واراده على هذا الوجه ليست من حيث الخصوص اذ من حيث انه منها واراد العام فيكون
حقيقة على طريق عموم المجاز وهذا ما يقال اذا اريد بالحيوان زيد بخصوصه فهو مجاز ومن حيث انه من
افراد العام فهو حقيقة والسنة على قصد السكر رشايع كالجمع وقد سبق بخصوصه غير مره لا يقال السنة
على قصد السكر مجاز والاجح نحو فارجع البصر كرتين عن يلوح السنة اورد فيه نحو فارجعون
على ما ذهب اليه ابو عثمان المازني وبالجملة فاضل الرسوفيين فسلزم المحذور المذكور لانا نقول
كونه السنة في لبيك مثلا على قصد السكر مجازا لا ان اراده المصطلح من لفظ مستعمل كلام
المفصل والتقدير كونه مضافا منعا على ان غير المضاف وان اريد به السكر رفعط كالاية او
حقيقة السنة نحو فرسن لم سمع بفعل مغير ولبيك اصله الب لك البا بين على ما
ذهب اليه سيبويه اراقيم الاسال ما مورك ولا ابرح غير مكاني كالمقيم في موضع ما خوذ من الب

بالمكان

قوله وعوت لانا بني منسورا الخ قلبي قلبني حبي منسوب محمد عليه وسعديك وحنانيك
ودواليك قال ذا شق بردا شق بالبرد مثله ودواليك حتى ليس للبرد لابس

بالمكان اذا اقام به نقله ابن السكيت ونقل مستوعن ابي الخطاب الب على هذا اذا اقيم على الم
فاذا قدر حذف الفعل وانيم المصدر مقامه وحذف زوايده بالرد الى الثلاثي ثم حذف جاز نصبه وخفضه
المصدر الذي بالجر وانما فعلوا ذلك لصون المقام وفوات الوصمة كما في قولهم اذا فال
ليس نعم على ما مر اذ المقام مقام الاخبار وتسليم الفعل للامثال وحكى ابو عبيدة عن الخليل ان
لب بغير الالف لغة بمعنى الب والا فعلى هذا بنى لا حاجة اذ ذاك الى الرد والحذف قوله
خلافا ليونس الخ في موقع الحال على حذف المضاف اي حال كونه هذا الكلام مخالفا لقول يونس او
مصدرا يخالف خلافا اراد به يونس بن حبيب فانه هو المراد عند الاطلاق في متعارف
النحاة وانما ذكره مستوفى كناية كثيرا وقوله فان النار بالماء الخ نقله المرزوقي عن بعض
كون لبيك مثنى وتقول ما مثل قولهم على لك ولدي حبت قلبت الالف تاء عند الاضافة
وهذا الذي ذهب اليه يوقعه قوله وعوت البيت ورد بانه لو كان مثل لدي وحبي
ان لا تقلب الف بتاء عند الاضافة الى الظاهر مع انه مقلوب اذ قد اضاف لبى الى مدى مسور مع
القلب تبين انه ليس كما ذهب اليه ونابني اصابني من النابة وهي الحاجة ومسورا الاول نصب مفعول دعوت
لما بني على لدعوت وسقطت منه وبين مفعوله ومسورا اسم رجل والى الاولى فعل ما بني للمفعول
اللام من باب السفعلل والثانية مسه مضافة الى مدى مسور والمعنى دعوت مسورا لاصل حادثة
اصابتني فلبيتاني واجابني فيها دعوت له فاقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي
بيده وان ذهبت انه اذ ذهبني اليها ولا اكتفى حسن موقع الغائب حيث اقاد الاولى سرعة اجابة مسور
وعونه بلا مهلة والثانية وقوع ملبته له عقب اجابته اياه بلا مهلة فقوله وقوله مبتدأ خبره محمول عليه وضمير عليه
للبس قوله وسعديك الخ في الصحاح سعد اسعادا واسعدك اسعادا بعد اسعاد اراسعدك اسعادا بعد اسعاد
الفعل ثم بني المصدر واضيف الى الضمير بعد سلبه عن الفعل وهذا انعت هذا الطريق في لبيك على ما ذهب
اليه غير سيبويه اي البث لك البا بعد البث اللازق اللاني السعدي بعضه ببعض بالواسطة ولكن طريق حذف
الزوايد على ما هو بناء عليه قال سيبويه اذا قال الرجل للرجل ما فلان قال لبيك وسعديك فقد قال لبا
منك ومتابعة لك لانه من التكرير نحو زيد مرتين بالحذف فعله لسابه احد المصدرين بالاخر قوله
وحنانيك الخ مصدر حنن يحنن بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع اي رحم والتقدير حنن حنانا
بعد حنان فتعلق به ما فعل ما تقدم ومعناه رحمتك المسولية مرة بعد اخرى ولذا قال الخليل معنى
حنانيك كلما كنت في حزن منك فليكن موصولا بما يزيل حزني حنانا قال الله تعالى وحنانا
من لدنا وتقل عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في هذه الآية ما ادري ما الحنان وروى
عنه الوالبي انه بمعنى رحمة من عندنا واليه ذهب جماعة من اهل التفسير وقال الواحدي الحنان
العطف والرحمة قوله ودواليك الخ مر مداولة الامر اذا اخذته ايدي مختلفة والتقدير
مداولات ودوالين والتاء في بالبرد سيبويه وهو الاظهر وقد يجعل عوضا عن ياء المتكلم وازالك البرد

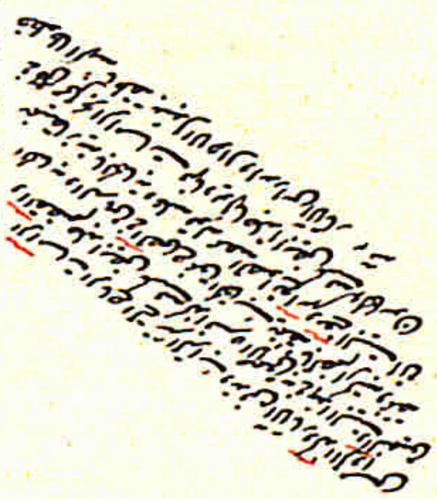

على ان اللام للعهد واللابس اريد به الليس ونفسه انه كان من عادة الوب في الحاهلية
انهم اذا اراد وا ما كده ما بين الرجل والمراة من المودة ليس كل واحد منهما بزوجها ثم يراودها
على تحريقه مره هذا ومره هذا ومنهم من جعل والبك في البيت حالا من البرد ومثله ارسدا لبر
والكاف في واليك كالكاف في اياك فلا تكون معرفة فصح كونه حالا قوله وكذلك هذا
اي مثل لبيك وسعديك وما بعده هذا ذيك من الهذ وهو القطع بل السرعة في الوادة
او الضرب اي هذا بعد هذ تعال هو هذ القرآن والحديث هذا اسرع في وابهما سرعة بعد سرعة
قال الراجز هذا ذيك حتى سفد الدن اجمعا • مريد اسرع في شريك واكثر منه الى ان سفد الدن وهي الراد
فنا ما فيه وهذه عبارة غرفته شارحة والمقصود واضح واجمعا حال لا تاكيد اذ لا ضمير البيت للعجاج ولا
نصب مصدر اريد ضربا وهذا ذيك صفة له على نمط جاؤا مذين هملراب الذنب قطا وبدل كاد
البيت لخواصه ولعله انه بدل اشتمال كذا طعنا مصدر اريطعنهم طعنا وخضا صفة له والخض
بالخاء والضاد المعجمتين الطعن في جانب الوصل الى الجوف وغامه • يمضي الى عاصي الورق الخضا وتاتي
الورق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي ورق عاصية وهي التي لا ثمر فا ودمها والخضخاض بالخاء
والمهملة والضاد المعجمة اللحم الكثير قال عنترة • لها حذان اجل الخض منهما • كانهما ما
منف محرد • وجملة يمضي نعت لطعنا اي يمضي ذلك الطعن من الخض الى الورق العاصية يعني
بمر من هذا اللحم الكثيب الى الورق العاصية فهو من قبيل قول الفرزدق • منا الذي اختير الرجال سماحة
وجوده بالي على نفسي في الوصول والانتهاء قوله • الاظهر انه جملة معلقة بالذي
هذه منه بمنزلة الذيل واردفه واقعه في موضع التوضيح والتبيين لما فيه من الجهتين احد بهما وهي
كونه مبنيا على خلاف القياس والثانية وهي حذف فعله على قانون القياس على ما شرح به الشيخ اليس
حتى تقول بعد ذكر هذا القسم حاصل كونه مبنيا راجع الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف
الفعل قياس فاذا وجد المبني حكم بوجوب حذف الفعل قياسا ويحتمل ان يكون هذه الجملة واقعة
في موضع التفسير لكون هذه الاقسام المذكورة قياسية فيكون معلقة بجميع ما ذكر من الجانبين من قوله قياسا
الى هنا او يحمل ما قدمته الفعل قياسا يرجع الى السماع اذ الضابط القياسي على ما بين مفصل في
المبسوطات من العرب فهذا اذن اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب في تحقيق معنى القياس بقوله انما يكون
هذه قياسا لانه قد علم فيها ضابط كلي بالاستقراء على انهم كذا فون ملة الفعل لزوما حتى تاتي لنا ان الحكم
بوجوب الحذف في الصور التي لم يعلق السماع بها بعد ان حصل لنا العلم بعلة الحذف وان كان
بالاستقراء والسبر ما جرا، ملك العلة على ما هو معنى القياس فسرف هذا القول بان
هذا الكلام اخذه المص لله من ان الحاجب مع انه قليل الجدوى ليس بشيء نعم هذا الوجه
غير جيد لما فيه من الاشعار بان هذا البيت خاص بالاقسام السابقة مع ان المذكور بعده من
هذا القبيل فلا تظهر للتوسيط اذن كثير فائدة قوله • او غير منصرف • نصب عطفا على

في موض

في عرض الهر لوقع اي وقع المفعول المطلق غير منصرف بان كان منصوبا دائما ممنوعا رفعه
او جره وذكر لهذا القسم اربعة امثلة وابتدا بسبحان الله او هو هكذا في استشهاد الله
عز سلطانه وعلى برهانه به تعالى سبحان الله وتعالى سبحان زيد وقد استعمل التنزيل جهارا لك
فيا لمصدر افصح الله عز سلطانه وعظم برهانه سورة بني اسرائيل وبالاحرى افصح الحديد والحشر
وبالمستقبل افصح الجمعة والتغابن وبالامر افصح سورة الاعلى فان قيل كيف صح الحكم بكونه
غير منصرف وقد جاء منه سبحانه ثم سبحانه وقد ورد ايضا سبحان من علقمة الفاخر فكيف
يستقيم وعد الاختصاص اجيب عن الاول بان التنوين ضرورة على انه لاعدوا عن النصب وعن الثاني
بان الاختصاص معتبر بالاضافة فلا تقض ثم المشهور انه اسم مصدر لا مصدر اشار جار الله بقوله
فسموا التسبيح بسبحان وذكر ابو سعيد السيرافي انه مصدر فعل غير مستعمل كانه قيل سبح سبحانا
على مثال غفران والاظهر انه اسم للمصدر الذي هو التسبيح من سبح يسبح مسدد الباء ومعناه البراءة
والتنزيه والتعجب كلف وعفت سبحان الله بمعاذ الله مرجحا الاشتراك في الاضافة الى الله
والمعنى اعوذ بالله معاذا فحذف الفعل وجعل المصدر دليلا كالاسلة السابقة وعمرك الله بفتح العين
والسكان الميم ونصب اسم الجلالة بعده ورفع الاخير الهاء مرفوع اذ هو فاعل كانه قيل اسالك
بما ذكرك الله به وهذا مبني على ما يقال منهان معنى التعمير التذكير فهو من قبيل الاعرون الحمد لله
على معنى ذكرك اياه ومسالتك به والجمهور على ان معناه البقاء قال الفراء العمر بالضم والفتح
البقاء الا ان الفتح غلب على القسم حتى لا يجوز فيه الا الضم وفي الصحاح واذا حلفت عمرك الله فكا
نك سالت سعرك الله او بازدراك له بالبقاء وعلى ان الفعل المقدر اي عمر مضمن معنى الشرط السوال
ولذا تعدى سوالا المفعول الثاني وهو اسم الجلالة فتكون معنى عمرك الله اعطيتك عمرا ان سالت الله
ان يعمرك ومثله تعدك الله بكسر الفاء على ما حكاه ابو زيد وقال سمعت ممن يوثق به والمشهور
فتحها والتقدير اقعدك بتعهدك الله على معنى بحسبك وتكفيك كما تسالك الله فالاصل النعوت
التعهد حذف الجار وايد على نمط مامر عليك في المصادر المقدمة في الصحاح وقولهم تعدك لا اتيك
وتعدك لا اتيك وتعيدك الله لا اتيك وتعدك الله لا اتيك هن للعرب وهي مصادر سمعت
منصوبة بفعل مضمر والمعنى تصاحبك الذي هو صاحبك لكل بحرى كما قال فسبحانك الله قوله
ومنه سلامك ربنا اي ومن قبيل غير المنصرف المنصوب دائما والبيت للامية بن ابي الصلت وما بعده
عباد ك يخطئون وانت رب بكفيك المنايا والحتوم • فقوله سلامك جعل بعضهم بمعنى سجا
ان تسبحك وتنزهك ربنا من كل الا يليق بحضرتك وبعضهم الى ان التقدير سلمت سلامك ربنا لانه
لا يقع بحضرتك وتعضيم على ان اصله اسلك تسليمك وعذروا به منا منصوب بمضمر قبل اي تطلب سلامك
يا ربنا وهذا اظهر وابعد عن التكلف ولكان هذا القدر من النزاع والخلاف فصلا عما قبل لعوله
ومنه وينبغي ان يحمل كلام المص لله عليه مبنيا على قول القائلين بانه مرادف لسبحان الله وكاين معنا

حتى تصح الحكم عليه بانه غير مصروف انه مصدر واما والاسلام مرفوع بالابتداء ويحتمل الجر والنصب خفاء سلام
عليكم والعهود كما لها • فهل لسلام المحاصين جواب • ونصبه على وقوع النداء محذوف في كل موضع
للمذكور او للمقدر وسروى في كل وقت وسرمانصب مثل بنيا مرتجلا او صفة اى سلاما مرتجلا او حال
من سلامك اى سرما ما تعبك فما موصولة والدوم رفع لخبر المحذوف اى هو اى ما تعبك الدوم او
نصر ربط الدوم بالموصول وان كان فاعلا لتعبك لخلوه عن وضع الظاهر موضع الضمير اذ الدوم
هي ما تعبته لحت ويجوز ان يكون ما نافية والجملة حال او وصف على نمط الطي اوسرى وتعبني جملة
ذا تعب وسرور تعشك بالثاء المثلثة تقال تعبثني اى افعل بي من العبث وهو الافساد وكذا العجاج
والنبا جمع منه وهي الموت والحتم جمع حتم وهو الكائب القضاء والقطع بالامر وتقال بهذا المعنى
معضى ارثه معضى معطوع به الاكالة • قوله او معطوفا عليه اى معطوفا على المعطوف في السابقة
اراد وقع المفعول المطلق معطوفا على المنصوب عن المصدر فانه في حكم فعل ذلك المعطوف من جهة
مصاحبته معه نقوله ارزقه لغسر اى خانه وفي الصحاح قولهم سكن الله وريحانه بريدون سرجانه و
وهستر زاقا وفي الخاف فروح وريحان اراحة ورزق وقوله الا انه استدراك بعدم الحكم المعطوف
وان كان حكم المعطوف عليه في وجب بحذف انه اى الفعل فرجة للزوم وعده وقوله لقوله النسب ياء الراد
وسرور كقوله والريحان من الروح لان اصله فعلان فخفف بحذف الياء او اصله روحان بالواو فقلبت ياء
كما مر • قوله سلام الاله وريحانه اى النسب لنجرين ثوب والسب مكذا • تصابى وهي
علاه الكبر • واسم بحرة جبل غرر • وشاب لامر جا بالبياض • والشيب من غاب تنظر •
فلوان حجرة تدنو له • ولكن حجرة منه تنفر • سلام الاله وريحانه • ورحمته وسمآء درر • غمام
تنزل رزق العباد • فاحيى البلاد وطاب الشجر • فاعل تصابى واسم نفار نظر الصبي وصار
بحيث ادركه السن واسم الى علمه وحجرة اسم امرأة وقال اسم قبيلة جبل وحجرة قوله غرر وهو فعل
ماض يقال غره يغره الا انه فك الادغام كما فظ على الشعراء صار جبل حجرة اى وصلها وعهدها
غور الا نعول عليه والطرف الذي بحجرة حال من جبل اى جبل موصول بها ومستند اليها وشاب الرأس
والغاب المنتظر هو الموت او ملكه سوار ذات سفر وسمآء وودر ذات سحاب ذو درة وهي الصب
او ما نصب من قطرات الغمام وطاب الشجر معطوف على احيى البلاد والعايد محذوف او طاب بمعنى
طيب او العائد رابطة كانه قيل فطاب الشجر • قوله وبضمها • قد جرت عادة النحويين بعقب
مباحث المفعول المطلق بتبعه من مباحث اضافاره وهو الحقيق ودفع لتوهم اختصاصها بالظاهر وقد
عقد جار الله لذلك فصلا واحدة فقوله مسوغا حال من فاعل يضمر وهو من قبيل مجرور به من حيث ان
الصفة مسندة الى المجاز والمجرور بعدها وفي مثله يمنع من الصفة وجهها وثانيهما وثانيهما خبر ها
غير الطرف المسند اليه واما قوله لكي اولك كان غنه مسؤلا فمعناه مسؤلا غنه فالظاهر تفسير
للضمر والا فقد تقرر ان الفعل لا يتقدم وقد قرئ عنا سمعك بهذا التركيب وقوله منزلا حال من الراكب

او الراكب

اذا اورده اليه والمفعول عليه لمباشرة الفعل لا لاجله بحث سائره فحق العبارة ان يقول
هو علة العدوم على الفعل فلت الاقدام يعلل العدوم كما صرح به في بعض كتب اللغة ولو سلم فعله تنبيه على
ان مقتضى العقل ان يكون كذلك فلشامل قولنا على الفعل او مطلقا ايم من ان يكون لازما او متعديا
فان قلت كيف يتصور العلية في ضرب تاديبا وهو معلول غايته اجيب بانه علة في الذهن معلول
في الخارج ورد عليه ان هذا لا يطرد في قولهم بعدت عن الحرب جبنا قوله مما اجتمع فيه ان
يكون مصدرا الخ يعني للمفعول له شروطا ثلثة الاول ان يكون مصدرا لامتناع علمه بالجوامد وفتح
ان افعال الانسان لا يكون معللة الا باحداث هي معان واعراض وقولهم حسنك للسمن معناه
لحصوله الخ انما يكون فاعل الفعل المعلل وفاعل المصدر الذي هو علة واحدا اذ كلاهما يكون مفعولا
لفاعل واحد كفقتها لله العلية وتصحيحها وهذا ما تقال المفعول له فعل الفاعل المعلل بهذا الذي
اختاره الجمهور وهو الذهب المنصور والمختار عند بعض المناخرين ان هذا الشرط غير لازم و
في ذلك دليلان الاول قول العجاج وسجني تفصيل الخ قول امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه
اسه النطرة استحقاقا للسخط واسيما للبلية وانجاز اللعدة فان المسمى للسخط هو ابليس
والمعطى للنطرة هو الله وحده لا شريك له والاخران يكون استحقاقا حالا من مفعول اعطاه لان
اسيما حال من فاعله وكذا انجاز او عطف بعد الحالين على الاخر غير جائز هذا كلامه وعندي
ان هذا ليس بحق اذ الاستحقاق انما معناه طلب الحق ارجع السخط على ابليس والمطلوب في اعطاء
المهلة هو طلب هذه السخطة الواجبة عليه في علم الازل ولو سلم فالاستحقاق بمعنى الاخلاق والفحص
مجازا صرح به في الصحاح ولو سلم فالمضاف كذوف اي ارادة استحقاقه كقوله تعالى يريد الله لكم
ان تضلوا اي كراهة ان تضلوا ومثله شايع كسر وعلى هذا فكون المنصوب على نمط واحد والكلام
بالظاهر انما هو من جهة القصور اعني قصور النحو في مجاراة الكلام على ان منعه في العطف مقصور
بقول عروس كلثوم وانا سوف ندركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا الشرط الثاني
من شروط المفعول له ان يكون مقارنا للمقدم عليه اعني الفعل الذي باشره العامل بحث ان يكون
مضمون المعلول ومضمون العلة في زمان واحد فالصور الممكنة ستة مثلثة الاول المعية الزمانية
الثانية ان يكون مضمون العلة متقدما على مضمون المعلول في الزمان الثالثة ان يكون مضمون
العلة متاخرا عن مضمون العلة كجئت السراب اصلا خالارض وجميع هذه الصور جائزة
الا الصورة الثانية فانها ممنوعة لمفهومهم من المقارنة المعية او التاخر عن التاخر
والمفهوم منع التقدم فلشامل وهو شاهد لنا ان ذكرها بعضهم الاول ان يكون الثاني
غير الاول اذ الشيء لا يعلل لنفسه الثاني ان يكون الثاني فعلا من افعال النفوس او افعال
القلوب بحصها للمقارنة المطلوبة او لو كان من افعال الجوارح امتنع المقارنة اذ لا
مقارنة في طلبته قتلا واكرمته الكلا لم يحل نقال للقتل وللاكل باللام والجواب عن الاول

قوله

ان قوله على الاقدام على الفعل مشعر بالمغايرة من حيث المعنى اذ الشيء ليس بعلة للاقدام
على نفسه والمعتبر هو المغايرة المعنوية اذ لو كانت المغايرة لفظا كافة لصح تعديت
جلوسا وعن قال ان ذلك منقوض بضربته تاديبا وحسنك اصلاحا ورد بان المصدر المقدر
اراده تاديب واصلاح واجيب بانه ينبغي ان يجوز اذ حسنك سمنا ولبنا والكلام
وكذا ذلك وبالجملة فالجمهور لا يشترطون ذلك اعني كونه من افعال القلوب قوله
سببا غائبا الخ تقسم للعلة الى قسمين الاولى العلة الغائية وهي التي يقصد حصولها
بعد الاقدام كجلوس السلطان على السرير فان هذه غاية مطلوبة لانه العلة الباعثة
نحو معدت عن الحرب جبنا فان الجبن ليس غاية تطلب حصولها وترتبها على الصعود بل هو باعث
محض وفي الكلام تنبيه على ان السبب والعلة بمعنى واحد قوله نحو قوله اي قول حاتم الطائي
واغفر اي استر على وزن اضرب صيغة المتكلم والعورا هي الكلمة القبيحة او فاره نصب
مفعول له لاغفر ومكرما مفعول له لاغفر يعني او احدثت كلمة قبيحة من شخص استترها واغفره
عنها لاجل الاوفار اراد الاوفر الكريم واتخذه صديقا وعاد خوا اليوم يقع احتياجي فيه الى الصديق
ونظر انصار فيه الى المعنى والشفيع اذا استمى لم اقابله بالتغافل والاغراض ليكون ذلك
مكرمة للنفس والمقصود ان كلا من الاوفار فلكرم غاية مطلوبة للفاعل قوله نحو سرت كما علا
البيت للعجاج وما قبله كان اعلاق وجلب الكور على سراة ناشط ممطور الاعلاق جمع علق
وهو النفيس من كل شيء وجلب الرحل جلبه عبد الله الكور الرحل بادواته والسراة الظهر وان
الثور السائر من ارض الى ارض الممطور الذي اصابه المطر وانشد الجوهري عالين انساع
وجلب الكور على سراة راجح ممطور ثم قال شبه بعيره بثور وحشي راجح وقد اصابه المطر
تركب الاتان المسناة الفوقانية رواه جار الله العلامة في المفصل اذ هي للناقة ويروى بالاتان المسناة
التحتانية والضمير للثور الوحشي او للعير ورجح ذلك بان المذكور فيما قبله من الابيات الثلاثة
وهو العير الابيض والعانة الرملة التي لا تنبت كالمراة التي لا تلد والجمهور الرملة المعظمة
المرتفعة المشرفة من الرمال قوله مخافة مفعول له لركب اي لمخافة من الرماة وقوله وزعل
المجهور بالاتان المسناة المعجمة والعين المهملة معطوف على مخافة والزعل النشاط والمجهور بالجاء المهملة
المسرور والذربي اثر المسرة على وجهه والمهول ان يعظم الشيء في عينك حتى يهولك امره
وقتيل مصدر مهول يعني ما به ان ارخوه والهبور جمع تهبير بالفتح كالقبور جمع قبر وهي الصخور التي
بين الرواسي وقد تقال على المطمئن من الارض والمعنى كان اعلاق ونفائس وعيدان رحل
على ظهر ثور وحشي خارج من ارض الى ارض اصابه مطر وهذا الوصف مزيده سرعة واراد به
ما شبهها به في السرعة ويركب هذا الثور الذي شبهه ناقتي كل رملة مشرفة مشاركة لانه خائف
من الصايد مشمئز في الاراضي المطمئنة ولان نشاط المسرور فوصا عد على الارتحال ولانه

خاف من سهول الارض المطمئنة ليلا لستره فيها ساعد وهو الصفا وان كانت محاة على الوعر
الوحشي في الظاهر الا ان مراده ابرازها للناقة بعد اجتياز السبيه فان قلت فاذا اخاف من
سوض له فالواجب افتراسه ان يدرك المسور لا الجهور كما هو شان الناشئ في الف الهارب
قلت نعم الا ان في التعبير بكونا وفي الجهور عثورا على حال من يقصده لقصد على الفور ولا يخفى
فالركوب معلل بامور ثلثة الخوف والزعل والهول والاول نكرة وكل من الاخيرين معرفة
فالاول بالاضافة والثاني باللام وبهذا ما قال جار الله بعد ما ذكر ان المفعول له يكون معرفة
ونكرة وقد جمعهما العجاج في بيته فاعتبر عدم المعرفة واهمل خصوصها باللام او بالاضافة
فما قال من انه اذا كان عليا ان يقول قد جمعها العجاج لضمن قوله الاخاف الثلثة الخطب
ليس بجيد فان قيل زعم المص لعله ان الهول مفعول له والا فلا وجه لايراده بها وهو
حجة على الله اذ قد شرط سابقا اتحاد الفاعل وبهذا يدفع ان الهول هو الاذراع لا الفزع من
نحو الاسد الخوف والفزع هو الصايد لا النور فانه فزع واليه يشير الشيخ عبد القاهر فانه يجعل
الهول معطوفا على مخافة قلنا منشا التمثيل على ان الهول بمعنى الخوف لا الاخافة قال
احمد بن فارس الهول هي المخافة ومنه مكان مهال ومهيل اي مخوف قال السبيع الهذلي
اراك على شفا حفر مهول وقال الاعلم ومنهول من الجبل وحش ذي عراقيب آجن
بذقان وبالجملة مكون الهول بمعنى الخوف شايع كثير لا مستنكر ان يجعل في مقابلة الخوف
محاذا او اشعارا كما ذا اما الجواب بان ذاك عطف على كل عامل وعلى انه مفعول له لا
على ما ذهب الشيخ ابو علي الفارسي فمعترض بانه اذا ذاك جواب عن هو بصدد
على ان الاتحاد في الفاعل غير لازم فتامل قوله فاذا لم يجتمع الخ اشارة الى ما ذكره الشيخ
جار الله من انه اذا قصد في المفعول له شرط من الشروط الثلثة فلا طريق هناك الا
اللام او هو الاصل في الدلالة على معنى العلية واذا اظرفته عاملها التزم او شرطية جوابها
قوله الا في نحو الخ اذ التزم الاصل في جميع المواضع الا في هذا الموضع وهو موضع يكون
المفعول له مع ان وان فان هذا الموضع وان اسقي فيه اتحاد الفاعل وهو الشرط الثاني من
الشروط الثلثة الا انه لا حاجة فيه الى التزام الاصل وهو ذكر اللام لان حذف حرف الجر
من ان وان قياس شايع قوله وكقوله تعالى مبتدا خبره متاول محامل لمعنى
ودفع حاصل النقض ان ما ذكر من وجوب اتحاد الفاعل في المفعول له منقوض بالآية الكريمة
لان خوفا وطمعا مفعول له لريكم والارادة فعل الله عز وعلا والخوف والطمع فعل المخاطبين
فالفاعل مختلف وحاصل الدفع انه متاول اذ المعروف عند الظاهر سنوع متاويل اي ارادة خوف
وطمع او الخوف مجاز عن الاخافة والطمع عن الاطماع كالتمام مجاز عن الاتمام في قوله
تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب تماما على الذي احسن او ان ذلك تعليل لما اشتمل عليه

سر لعله اراد

سركم من الرؤية لا للارادة او يعيشون رأي بارادة اياكم لا نخفى ان كلام المص لعله
صحيح في التسليم اي لك تسليم ان ذلك مفعول له وسكت عن الدفع بطريق المنع بجعله
مصدرا او حالا من المفعول او من الرق كما ذكره صاحب الكشاف واما الجر باللام فتوفيه
واجب عند المتوفى فلا يقال جئتك لاكرامك والانذلسي يمنعه قوله والعالب عليه
التنكير يعني ان سكره ليس بواجب وان زعم وجوبه بعض النحاة والجمهور على خلافه بدليل
قوله تعالى حذر الموت وعلى فاتم والعجاج قوله وان نضمرها الظاهر ان الاضمار
للمفعول له لا العامله لعوته السوق والساق فهو اذن اشارة الى ما يقال من انه قد يضمر
مع اللام فعال الناس ضربت زيدا له والمنقول عن المص لعله ان المراد اضمار العامل
كقولك ناديا بالمن قال لم ضربت زيدا وانت خبير بان هذا خلاف ظاهر اللفظ
قوله ومنها المفعول فيه عقب المفعول به بالمفعول فيه وقدمه على المفعول معه لاطراده
وعمومه ولانه من مقتضيات الفعل خلاف المفعول معه فانه مع انه ليس كذلك نصره بعضهم
على السماع وضمير فيه للام الذي تعلق فيه من زمان او مكان واليه الاشارة في تفسيره بقوله
وهو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان فقوله من زمان بيان للموصول الذي ما وفي مما يصح ان
ارى ان الاستغراقية يصح تقدير في فيها والمراد بالفعل الواقع الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور
هناك لان الذي هو قسيم للاسم والحرف والمراد بصحة تقدير في فيه ان يكون منصوبا بعد رفع البتة
ويكون بعد رفي هناك كحيثي البتة فان هذا هو المفعول فيه اصطلاحا او المفعول فيه عند كثير من
الاصطلاح ما يكون منصوبا بعد رفي ولهذا فسره المحققون بانه المنصوب المقدر بفي
من زمان او مكان وقع فيه فعل مذكور وهذا اظهر وبناؤه المراد اوفى قوله فمظهر الزمان
مبتدا خبره نحو الخ اي لتقدر في الاصحة لتقدره كما توهم والمبهم من مثال للمبهم من الزمان
والبلد ومثال للموقت منه ومبهم الزمان هو الذي ليس لحد حصره معرفة كان او نكرة كحين
وزمان والمبهم من الزمان وموقته ما كان له نهاية تحصره معرفة كان او نكرة كيوم وشهر واليوم
والشهر وزعم بعضهم ان ما كان معرفة فهو موقت زمانا كان او مكانا وما كان نكرة كذلك
فهو مبهم ولما كان هذا قولا ضعيفا اثر المص لعله ان في تمثيل القسمين لفظ المؤنث ردا
عليهم ورفعا للاحتمال الاحتمال الذي لا احتمال التوقف بالابهام والمراد بمظهر الزمان ما عبر عنه بالظاهر
وبمضمر الزمان والمكان ما عبر عنه بالضمير فقوله ومن مظهر المكان المبهم دون الموقت معناه
والقابل من مظهر المكان لتقدير في المبهم دون الموقت فقوله والقابل مبتدا ومن مظهر المكان
متعلق به وقوله المبهم خبر المبتدا المذكور ويجوز ان يقال الحد هو المبهم مبتدا والظرف حال
من ضمير الجار والمبهم يصلح لتقدير في حال كونه كائنا من مظهر المكان او يقال المحذوف هو الفعل
والمبهم فاعله والظرف اعني من مظهر المكان حال من الفاعل اي ويصلح المبهم من مظهر المكان لتقدير

والمكان مح

ع

لا الموقت منه وحاصل الكلام هنا ان الزمان المطلق مطلقا سواء كان مبهما او موقتا للفعل
سعد في واما المكان المطلق فان كان مبهما فهو كذلك وان كان موقتا فلا والفرق ان بعض
الازمنة وهو الازمنة الثلثة يدل الفعل لجعله وعاء له فيصلح سعد مرفي مطلقا اقرا واما
المكان فلا دلالة الفعل عليه بمعنى محض فيجعل الفعل ناصبا له سعد مرفي فما شابه الازمنة الثلثة
وهو المبهم دون ما لا شبه بها وهو الموقت ووجه الشبه هو الغير والتبدل قوله وبغير
الموقت الخ قد اضطربت اقوالهم في نصب المكان الموقت والمبهم فصل المبهم هو النكرة والموقت
هو المعرفة والشيء لان خلفك امامك في قولهم جلست خلفك وامامك معرفة مع انه منصوب
سعد مرفي بلا خلاف وقيل المبهم هو غير المحصور كالزمان ورد بانه يخرج منه المقادير الممسوحة
كالفرسخ والميل مع انها منصوبة سعد مرفي الفاق والمختار من جميع التفاسير عند الشيخ ابن
الحاجب هو ما ذكر المصنف اعني هو ان الموقت من المكان ما كان اسمه بسبب امر داخل في مسماه
كالدار والسوق والمسجد فان الدار اسم لذلك الموضع باعتبار ثبوت داخله والسوق
اسم لمسماه باعتبار المكاسب الداخلة فيه وكذا المسجد مسجد باعتبار امر داخل فيه وهو المحراب
وما معه وكذا البلد باعتبار الثبوت الداخلة فيها والمبهم ما ليس كذلك والمهات الست اذن
من القسم الثاني لان تسميه هذه باسمائها المخصوصة انما هي باعتبار الاضافات الى امور خارجة
غير مسمياتها المخصوصة وكذا الفرسخ والبريد فانهما اطلقا على امكنة مخصوصة باعتبار امر عارض
وهو كونها مقدرة بامور مخصوصة هي خارجة وظاهر تعريف المبهم بما ذكر منقوض باسم مكان
في اوله ميم مثل مقتل ومشرب ونحو ذلك فان هذه مبهم بغير هم لان اسم ذلك
باعتبار حدث واقع فيها خارج عنها فينبغي ان يكون هذا القسم مطلقا منصوبا بسعد مرفي
وليس كذلك اذ لا يقال جلست مقتل زيد ومشربه هذا والمختار عند المتقدمين ان المكان
المبهم هو المهات الست فقط والموقت باسوائها وعلله ابن الحاجب وكثير من المحققين لكن
ينبغي ان يعلم ان محمد ولدي وبين وواسط الدار محمولة على المهات الست اذ هي شبيهة
ببيان الابهام فهي منصوبة سعد مرفي واسقط المهات الست به واما لفظ مكان فهو محمول على المهات
لا الابهام اذ لا ابهام في جلست مكان زيد لكثرة دورانه في الالسنة فيخفف التخفيف
فحذفوا لفظ في منه بخلاف هي ينبغي ان يعلم ان لفظ مكان وان كان محمولا على المهات الست
الا انه لا يصح ان يجعل منصوبا سعد مرفي بكل فعل على العموم والاطراد بل لا بد فيه سعد مرفي
الا فعل فيه معنى الاستقرار فلا يجوز ان تقال كسب المخفف مكان ضرب زيد في بمعنى
لفظ المكان لفظ موضع ومسرح فلا تقال رميت بالسهم موضع بكر وشمال مسرح لان
قوله والبريد في الفاق البريد في الاصل البغل وهي كلمة فارسية اصلها بريده دم
اي مقطوع الذنب لان فعال البرية كانت محذوفة الاذناب فعربت الكلمة وخففت

ثم سمي به

سمي به الرسول الذي يركبه ثم المسافة التي يقطعها وذكر المصنف ان البريد اثنا عشر ميلا قوله
وفاق شنوءة اذا وافق لان ذهب لازم افتعل والشام موقت ومعناه ذهبت
في الشام وكذا قولهم كما عسل الطريق الثعلب فانه ايضا شاذ والوفاق بكسر الواو والموافقة
والموافق والاتفاق كذا في الصحاح على اختلاف فارق شنوءة والخلاف في شنوءة مر
على ملا آخره وهو انه سعد او لازم فالقائلون بالاول يمنعون شنوءة اذ الدار اذن مفعول به
لا مفعول فيه فهو اذن نحو رأيت الدار وهدمت الدار والقائلون بالثاني يجعلونه شاذا لان
وقف لازم فالدار اذن مفعول فيه والدار موقت فلا مصحح لعده مر في ما عرف انفا والاصح
هو الثاني قوله فلا بد من اظهاره اذ لا اشعار فيه اذ لا اشعار فيه بالظرفية الا اذا اتسع
فيه استثناء مفرغ اذ لا بد من اظهار في خلا جميع الاوقات الا في وقت الاتساع وهو جعل الظرف
مفعولا به تشبيها كالبيت المذكور فانه لولا الاتساع لفصل شهد فيه وعليه قوله حل طوله فسر
شهد منكم الشهر فليصمه فقوله واليوم بالجر نواورت وسلم وعامر قبيلتان والجملة اعني
شهد فيه مع ساقيه صفة ليوم والجواب كذوف واخره فليصمه سوى الطعن النهال نوافله
فليصم بالجزم صفة يوم وهو بمعنى النفي فصح الاستثناء بقوله سوى الطعن ونوافله رفع فاعل فليصم
جمع نافلة وهي العطية الفاضلة ومنه نوافل العبادات اذا زاد على مقدار الفرائض والنهال جمع
نهل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب وخدم جمع خادم والاوضح ما ذكره صدر الافاضل من ان
نهالا جمع ناهل كصحاب جمع صاحب وهو من الاضداد وكان خصف النهل اول السقي والاكتفاء
به قد يقع وقد لا يقع فلذلك استثنى الرى كما استثنى العطش ومنهم من جعل اصل
النهل الري والعلل للعطشان ثانيا كما تقال للذي سليم تفاؤلا والطعن النهال
من قبيل وصف المفرد بالجمع مبالغة وروى سوى الطعن الدراك بمعنى المدارك اي الكثير
ومعنى البيت يوم حضر نافعه ناهلين القبيلتين وقت محاربهم ومقاتلهم لم يكن
لطعانا ذلك اليوم الا الطعن المتتابع او الرماح العطاشن يدمن لعادي صاحبها او
الزبان لكثرة الدم وشربها والسنة باب تخمة منهم ضرب وجميع قوله ذلك
اشارة الى الاتساع لا الى الاتساع واضاف الى كاليوم يعني يجوز ان يعلم الاتساع في غير المعدد
نحو اليوم خرجته بجعل كالمعدد تنويعا والمعدد الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا الان لا نظير
يحمل هو عليه وهو ذوات الاثنين كلا وذوات الثلث فانه ليس لها نظير وهو ذوات الاربع
حتى يحمل عليه ومنهم من منع الاثنين لعلة ومنهم من كوره لانه يرجع الى ذوات الثلث وهو وجه
قوله وكذا اظهر موقت المكان اذ لا يكون فيه الا اظهار في اذ كما لمضمر في وجب لاظهار
لفي اوكذوات الثلث في اثنتي عشرة فانك قد علمت ذلك مما سبق من ان مظهر موقت
المكان لا يصل الصفة مر في تذكره هنا مكررا فتأمل ولسلم فالاكتفاء في بناء القواعد على الاغلب

ان الاتساع في اضافة ذات الاثنين الى ما هو من تمامها كاليوم في اضافة ذات الثلث وقد صرح بذلك جار الله فقال وقد
يتسع في المفعول به واضافة ما هو من تمام معنى الفعل اليه كقولك ضربت اليوم ذا وقتلت اليوم ذا وقد صرح في الكشاف بجواز
ذهب بالظرف مذهبه وقال في قوله تعالى بل مكر الليل والنهار اذ تأمرونا ان نكفر بالله ونجعل له اندادا اضاف المكر الى الليل
والنهار لانهما يكونان فيهما وقال ايضا في قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ان البر لا يتسع فيه
ويجعل كالمفعول به حتى يصح ان يخبر عنه بالبر فيقال البر آمن بالله واليوم الآخر فتأمل
ربع كتبه محمد صحيح عفا الله عنه

مستنكر جدا اول ثم ان الظرف ه شروع في تعميم الظروف الى المتصرف وغير المتصرف ولفظ
ثم تنبيه على الاحوال التي بحث آخرا كثيرا وتوغلا واعم نفعا وفروغا والمقصود بيان حكم الظروف
في التصرف وضده وقد اورج في اثنائه حكمها في الانصراف وضده يعني ان الظرف مطلقا
زمانا كان او مكانا مبهما كان او موقتا تسمى الاول المتصرف وفسره المص لله اولا
بان المتصرف هو الذي تصرف فتارة يجعل اسما معربا يجري عليه الاعراب بانواعه
الثلث كما تقتضيه العامل واخرى كعل ظرفا كالحين والوقت والشهر وهذا معنى قوله مستعمل
اسما وظرفا وتارة ما يعتقب عليه العوامل يعني مع ظهور آثارها المختلفة من الحركات
الثلث فاللفظ الذي تظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم للظرف لا بقيد
واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم هنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة
بقوله اسما وظرفا وانتصابها على انه خبر مستعمل لا حال ولا غيره الخ غير للصرف وفسره المص
لله بانه ما كان منصوبا بتقدير في بحيث لا كان الا لمثله المذكورة والمذكور في كتب القوم ان غير المتصرف
ما كان منصوبا بتقدير في ابدا او المجرور بمن او بالى وحتى في بعض الاوقات فالمجرور بمن كعندك
فانهم اتفقوا على انه من غير المتصرف مع انه قد يجر بمن فيقال جاءني من عند غير الا بالنصب
والمجرور بالى كموتى كقولك الى متى تفعل هذا وحتى متى تكون كذلك والى اين تروح فان هذه
الظروف الثلثة من القسم الثاني فلا حاجة الى انها غير منصوبة دائما بتقدير في فتصير المص لله
مما لزم النقض بسيد وانجب منه ان جار الله فسر غير المتصرف اولا بما لزم النصب فعد
امثلته ثم عد عند من امثلته ثانيا وينبغي ان يعلم ان غير المتصرف قسمان مبني ومعرب فالمبني كاذ
واذا وكصباح ومساء ويوم كما مر تفصيل ذلك كله في المركبات والظروف واما حيث واذ
فقد بحثا متصرفين قال الله تعالى انه اعلم حيث يجعل رسالته وقال بعد اذ ازللت الآية
التي ذكرها المص لله كلها من المعربات فلا ينبغي ان يتوهم ان عدم التصرف مختص في هذه الالفاظ
قوله سرنا ذات مرة من باب اضافة المسمى الى الاسم على غط قوله اليكم ذو آل النبي
مطلقت ه نوازع من قلبي ظماء وانيب ه سرنا اصحاب هذه اللفظة واصحاب هذا الاسم
فالمسمى هو الاصحاب المعبر عنها بذوي والاسم هو الآل فقوله ذو آل النبي بمنزلة قولك آل النبي
كما ان ذات مرة بمنزلة مرة فقولهم ذات مرة معناه عشنا صاحبة هذا الاسم اعني المرة فذات
من الاسماء الستة وهو صفة لموصوف مقدر هو عشنا كما قدرنا وكذا قولهم حبت ذا صباح اي الوقت
صاحب هذا الاسم وكذا قولهم حبت في ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم وذكر ذا في مبنى
وذات في اخوالي السماع بكذا ذكره القوم وعندي ان قولهم ذات مرة ليس من باب اضافة
المسمى الى الاسم بل هو صفة موصوف مقدر اي سرنا فعلة ذات مرة اي فعلة واحدة فقولهم ذات
مرة ليس بظرف ولا صفة لظرف كما ذكره القوم بل هو مصدر كما قررنا وهذا المعنى اولى بالقصد

والاعتبار

والاعتبار اذ لا يخفى ان المراد بقولهم سرنا ذات مرة فعلنا السير فعلة واحدة وكثيرا ما يكون
يخالج في صدري هذا المعنى حتى ظفرت بنص من جانب الامام الرزوقي رحمه الله على ان المعنى
على هذا لانه قال في قوله فجاشت الى النفس اول مرة ه فزدت الى الكر وبها فاستقرت ه
قولهم اول مرة وذات مرة ليسا بظرفين لان مرة ليس باسم للزمان اصلا وانما هو فعل
عليه بل اذا قلت فعلت كذا ذات مرة وسرت ذات مرة تحقيقه فعلت كذا فعلة مرة
او فعلة واحدة وكذا قولهم حبت ذا صباح معناه حبت محيا ذا صباح او حبا متلبسا
بالصباح او وجه التلبس ان المجيء كان واقعا فيه وكذا قولهم حبت ذات يوم معناه حبت
فعلة ذات يوم لان الفعل اعم العام فتتأمل واما قولهم حبت اول مرة او جاءت اخير
او آخر مرة فمعناه فعلة اول فقط فتأمل واصح ما يناسب المقام قوله ولقيته بعيدا
بين ه او لقيته ازمنة بعيدات بزاق او بعدات وصل فان بين ثم اسما واضعا لكن
انما تعال هذا الكلام اذا كان الاصل مساعا اسان صاحبه زمانا ثم ماتته ثم تمسك عنه
نحو ذلك ثم ناسه وقوله بكرا ينبغي ان يفتح كافه وسكون يمنع البكرة بهذا اصح الثقات
وهي الساعة المتأخرة عن الغداة قال صدر الافاضل اول اليوم هو الفجر وبعده الصباح ثم
الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجير ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل
ثم العشاء الاول ثم العشاء الآخر وذلك عند غيبوبة الشفق وسحر تصغير سحر لانهم
اذا صغروا اسحر لوحك فهم يجعلونه منصرفا وينونونه نكرة لا مصروفين فيه فلا يجعلونه مرفوعا
وللمجرور قال ابو سعيد السيرافي في شرح الكتاب اما التنوين فانما دخل عليه كما دخل على ضحوة
وذلك لانهم لم يصغروا المصغر كان ما فيه الالف واللام فيكون معرفة ومعدولا وانما
نكروه كما نكروا ضحوة وعمه وعشا، الا انه فهم منه ما يفهم منه من المعارف وكذلك كل
شيء من اسماء ساعات يومك الا سحرى انك اذا قلت لاعلن اتيتك عشا، لم يذهب بهم الى غير
عشاء يومك وفي الصحاح السحر مسل الصبح وكذلك عشه ونحو ما قلنا كان يفهم منه ما يفهم
من المعارف من وقت بعينه لم يمكن عندهم تمكنا متسعا فيه فجعل اسما غير ظرف بمنزلة سحر
وهذا معنى قوله اذا اردت سحر بعينه يعني ان هذه الكورات انما يكون من قبل القسم الثاني
اذا الطلقت واريد بها الاوقات المعينة واما اذا الطلقت واريد بها وقت ما من الاوقات كما
يقال لقيت زيدا سحرا من الاسحار فلا فان تلك اي سرنا انهم جعلوا هذه الظروف من القسم
الثاني اذا اريد بها الاوقات المعينة ومن القسم الاول اذا اريد بها وقت ما من الاوقات فتلك
هذه الظروف كانت في اصل الكلام غير متصرفة بمجرد وضاعه للمتكلم من غير ان يكون هناك علة او
آلة تعريف فلما كانت هذه مخالفة لسائر المعارف اشرفها الطائفة الواحدة التي هي كونها
منصوبة على الظرفية وانما لكون ذلك كالعوضة المشروة مخالفتها لسائر المعارف قوله وحتى

بكرة باكرا ه صبح باكرا ه صبيحة باكرا ه فجر باكرا ه غداة باكرا ه
غدوة باكرا ه العشاء امروز باكرا ه وغداة غد فردا باكرا ه
مسي فاشكاه ه ضحوة چاشتگاه ه ظهيرة نيمروز
معناه ظاهر جمع عصر ه مغرب ه آصال جمع اصيل
اسحار جمع سحر ه اعشاب جمع عشب ه عشه بمعناه عشي جائعة
وقت نماز خفتن ه متقدمه

هو مقصور مذكر وتؤنث تمر انه جعله جمع ضحوة ومن ذكره جعله اسما على فعل مثل صرد وذكر
بعضهم ان ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى وهو حين ترتفع الشمس وتلى الضحاء
يقال ضحى وضحى فاذا اردت به ضحى يومك لم تنونه وقولك وغدا بالمد والقصر والعشيه
بمعناه وهي وقت العشاء وكذا العشية قوله والصرف اكثر معناه ان علمه وعلمة قدروا دنا
على وجهين منع الصرف وعدمه بنى اختلف في منع صرفها فالقائلون بانها غير منصرفين يقدرون
فيها العلمية لسكون كل منهما غير منصرف للعلمية والمقدرة والتأنيث كعذوة وبكرة فان كلا منهما
غير منصرف لذلك نص على ان الخبازي وذهب الجمهور انها منصرفان والية الاشارة بقوله والصرف
اكثر فلا حاجة اذن الى تقدير العلمية بقوله فلا علمة وان كانا معينين معناه ان العلمية وان
كانت موجبة للمنع وممنوعة اما الآن المنع لا تقتضي العلمة اذ كل علم معين ولا
عكس فان قيل هذا غير معقول اذ المعرفة لخالية عن وصف التوقيف والاضافة يلزمها ان يكون
على البتة قلنا اجاب المص لجواز ذلك بانه يجوز ان يكون الاضافة مقدرة كما في جميع
واخواته ومررت بكل فاكهة اني التعلق ويشبه ان يكون قوله وغدا وعشية وعمة ليلبك هنا
اشارة الى هذا والظاهر انه لا حاجة الى هذا الالزام اذ قد تقرر ان هذه الظروف امرها كما
لا سواها وان المخالفة الصورية فيها مشروة بالمخالفة المعنوية فهي تابعة على ما في القاموس مطلقا
ظاهرا وباطنا مخالف للقياس قوله ومنه اي من المستعمل ظرفا لا غير واتما فصلها
قبله لان سوى في الاصل صفة مكانا قال الله سبحانه مكانا سوى اي مستويا فحذفوا الموصوف واقاموا
صفته مكانه استعمالا فيه حتى صار بمعنى سوى مكانا قال سيبويه صفة الظرف القائمة مقامه
وجب ان يكون ظرفا البتة ليكون له دلالة على الموصوف الذي هو الظرف المقصود وسوى بالقصر
بكسر السين وضمها وسواء بالفتح والمد على الاصل مبني على ان مذهب البصريين انه لازم
النصب على الظرفية وعليه سيبويه واما الكوفيون فهم يجوزون الصرف فيه رفعا ونصبا وجرا
تمسكا ببيت الخماسة ولم يبق سوء العدوان دناهم كما دانوا واجاب البصريون عنه
بانه شاذ لا يقاس عليه والاظهر انه لا حاجة الى ذلك اذ يجوز ان يكون موصوفه مقدرا وانه
باق على ظرفيته اذ لم يبق منه سوى العدوان قوله ومنه وسط اي من المستعمل ظرفا
لا غير ووجه الفصل ظاهر اذ هو من هذا القسم على احد الوجوه اذ هو اسم مبهم لا على التقدير
بالحركة فانه اذن اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة مثلا فهو على هذا التقدير ليس من
القسم الثاني لوقوعه مسندا ومفعولا ودخل عليه حرف الجر قوله وقريب منه
اشارة الى ما ذكرنا من ان بعض الظروف غير المتصرفة قد يجر بمن مثل عندك لكم كلامه قاصر
اذ هو من هذا القسم بلا نزاع على ما صرح به فجعله قريبا محل لا ندري حصصه وقوله فاحفظه
اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا بد دخل من حروف الجر عليه الا وان قول العامة

وهب الى عنده

ذهبت الى عنده خطاء قوله ومثله دون اي مثل عند دون في دخول من عليها فاقته واما
دخول في دون فنادر لا تعتد به وهذا معنى وان جاء في دون هذا ما انكر المرأة صاحبها
واصل المثل ان حكم بن صخر الثقفي قال خرجت حاجا منفردا فرأيت بامرة جاريتين
من مزينة لم ار كجمالها وظرافتهما فكلمتهما واحسنت اليهما ثم حججت من قابل ومعي اهلي
وقد اغتللت ونصل خضابي فلما سرت بامرة اذا احديهما قد جاءت فسألت
عن المنكرة فقلت فلانة قالت فدى لك ابي وامي وانا اعرفه وانكرك فقال الحكم
بن صخر قال رايتك عاما اول شابا سوقة وارأك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما انكر
المرأة صاحبها قد ذهبت مثلاتك بما فعلت اشاب نسفت الصعداء قالت قدم
ابن عمك لها فتزوجها فخرج بها فذلك حيث يقول اذا ما فعلنا كوكبا واهله فحسبي
من الدنيا فعلى الى تجد فقلت اما اني لو ادركتها النزوجتها فقالت وما يمنعك من غير بكرتها
وسقطها في حسنها وجمالها فقلت كثير غير ذلك قول كثير اذا وصلتنا خلة كي
تزيلنا ابينا وقلنا الحاجتية اول فقالت كثير بيني وبينك البيس الذي يقول هل
وصل غرة الا وصل غانية وصل غانية منه وصلها خلف قال ابن صخر فعرفت
جوابها وما يمنعني من ذلك الا العي فقوله ما انكر ما مصدرية اي انكار المرأة صاحبها يقع
من دون هذا السفير وقوله بامرة امرة اسم موضع والقاف في دخلت بالبلد
وجلست بالمسجد ومزينة اسم قبيلة منهم زهير بن سلمى وقصته معروفة مذكورة في شروح
الدواوين والقابل هو السنة الآتية وفي الحديث والذي عث الى قابل فصل ذا الخضاب
لون الحجة وفي ذلك دليل على انه كان محصب اللحية في العام الاول وقوله احديهما اذا انها
للمفاجاة والمبتدأ وقعت الجملة الاسمية بعدها وقوله فلانة اراك فلانة وقوله اني اعرفه اني
بمعنى كيف او بمعنى من ان لا يمنع اين وقوله وانكرك جملة حالية صدرها محذوف اي وانا انكرك
على نمط قولهم لمت واصك وجهه وقوله ملت لحكم على حذف المبتدأ الفتى المقام اي انا لحكم
وقوله سوقة اراد سوقيا في الرتبة وقوله نسف الصعداء بالنون مثل القوف صعدا وهو صوت
مخصوص من الصدر له قوة زائدة والقفول الرجوع ثم القفول فقد جئنا خراسانا و
والسقطة هي الاخت من الام والاب والمراد بها الشركة المساوية في الحسن والجمال وقوله
خلة ازدات خلة والخلة والخليل سوى فيه الواحد والجمع والذكر والمؤنث والحاجتية
اسم امرأة وعزة محبوبة كثير وقد مر شرحها والغانية جارية غنت من وجها غير غيره او
التي استغنت بحسنها وجمالها عن الزينة قوله وقد يستعمل عند الخ يعني ان عند ظرف مكان
الا انه يستعمل في الزمان ايضا والبيت لخالد بن وليد وآخره وسنجلي عنهم غيابات
الكرى السرى السير بالليل وسنجلي سنكشف والغيابات جمع غيابة وهي كل شيء اظل الانسان

فوق رأسه كالسحابة والكرى النعاس ومعنى البيتان السير بالليل وان كان مخته
الا انه يطرح شخصها وفائدته بالنهار وينكشف عنهم فيه شدايد يلحقهم من جهة النوم فالاضافة
في غايات الكرى كالاضافة في كوكب الحرقة وباجلة فاعل ضرب من ذكر في السند
وتحملها ويوشر بها على الراحات العاجلة رجاء الفوز بالسعادات الآتية وفي معنى
البيت قول زفاف لعبد الكلب مكسب المعالي ومن طلب العلى سهر الليالي فسهر الكلب
هو الذي حمده القوم في المحالات وعنده وهناك يكسب العبرات وعلبة الذئب الالهي
بقوله فاذا فرغت فانصب يعني اذا حصل فراغك من عسر وشدة فاسع في عسر وشدة
اخرى فان ذلك هو الاحق والاولى واحترز عن استراحة النفس في البين فانه لعل
يعلم عسر بسرين فكيف ولو زاد العوض على هذين وقوله قولهم دون قوله مع ان
مقتضى الظاهر هو منه على نهج المثل وشهرته فما بينهم قوله ومنه اي من القسم الثاني
اعني غير المضاف لفظا مع فانه ظرف موهب لازم للنصب يلزم اضافته ان ذكر هناك
احد المصاحبين نحو كسب مع زيد وان ذكرا كلاهما فهو منصوب على الظرفية نحو جئتنا
معا اي في زمان واحد معا اي في مكان واله ثم حالات الاولى مراده عنده وعليه حكاية
سيبويه ذهبت من نحوه وقراءة بعضهم ذكر من نحوي الثانية مكان الاجتماع ولهذا اخبر
بها عن الذوات كقوله تعالى والله معكم الثالثة زمانه نحو جئتك مع العصر اي الحاضر
ومع كلمة تدل على المصاحبة والذهن على ان مع اسم حركة آخره مع حركة ما قبله ثم
القائلون بانه ظرف يحتجون بتحرك حرفيه بلا سكون فلا يكون حرفا او الحروف الثنائية
لابد ان يكون ساكنة الاواخر نحو بن ومن فتعين الطرفية اذا امتنعت الحرفية اذ لا قائل
بالفصل وبدخول التنوين وبالاضافة ودخول حرف الجر كالمثال الذي ذكره للمص فانه ترجمه
لمن معربا وذكره نسه على العلة الثانية واما القائلون بانه حرف كاف على واسانه فهم متمسكون
بانه لما سكت اشبه الحروف الثنائية كمن وعن اذ هو حرفان وليس في الاسماء المعربة ما يكون
على حرفين والله الاشارة بقوله وابو علي محكم بالحرفية اذا سكنت نحو ارسكن منها الحرف الثاني
والعمدة في تمسك هؤلاء البيت الذي ذكره المص لحداثه وهو لا ينهض حجة لهم اذ يجوز ان
يكون سكنها لضرورة الشعر ولهذا يرى القوم يقولون سكون آخرها في بعض اللغات
لا لعارض الا لعارض المذكورة لاحتمال ان يكون لعارض كالضرورة وطلب التخفيف وابو علي
هذا هو الشيخ ابو علي الفارسي نشأ بتسيا من مرو بعد العاشرة وبعد الالف وابو علي الفسوي
احد الكبراء المشهورين في الروسية سيما في صنعة الاعراب وهو امام في الروسية وكلامه حجة
بمسك جار الله وغيره اقتحم الاخطار وترك الاسفار ودخل بغداد واقام بها مدة
ودخل الاهواز والحلة وغير ذلك من البلاد وله مصنفات كثيرة التسير ازمان والبغداديات

والحلبيات

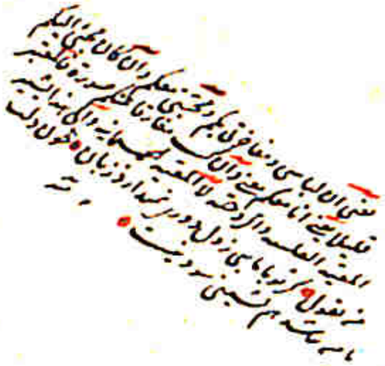

والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والافعال
والايضاح والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك والريش للباس في الصحاح الريش
والرياش يعني وهو اللباس الفاخر فلما نصب خبر كان اراد قليلا في الصحاح فلان يزور
لما ما ارى في بعض الاحيان ومعنى البيت ظاهر قوله ونصر عامله اي عامل المفعول
فيه وقد يهمك على ان عادة المص لحداثه عقيب مباحث المنصوبات بنبذ من مباحث
اضمارها قطعا لتوهم الاختصاص ودفعا لما سوهم من الاقتصار فلا حاجة الى السكاكي وتابعيه
الكلام واضح قوله ووجوبا اي لانه من باب الاضمار على شرط التفسير كزيدا ضربته نحو
اضمار عامله وتقديره ضربت الرجل ضربته قوله ومنها المفعول معه اي عقب المفعول
بالمفعول معه لانه يريد ان يتوفر المفعول به عن المفاعيل كلها لان مباحثه كثيرة ودقائقه عميقة
فاول ان تشغل سنك بكشف الحال على فراغ البال فقوله وهو المذكور اي وهو المنصوب المذكور وقوله
المذكور بعد الواو وشمل المشاركات زيدا وعمرا وقوله يعني مع اخويه وقوله بعد فعل او معناه تحقيق
للحد وتنبيها لما بينه المحدود لا احترازا عن قولهم كل رجل وضيعته لان ما بعد الواو ان كان مرفوعا
فهو خارج بقيد المنصوب وان كان منصوبا بمعنى الفعل كما سيجيء فهو مفعول معه فلا معنى لاخراجه
بقوله بعد فعل او معناه تنبيه على العامل في المفعول معه وذهاب الى ما عليه الجمهور وهو المذهب المنصور
وتوضيح ذلك انه قد كثرت اقاويلهم في عامل هذا النوع من المنصوب فذهب الجمهور ان العامل
هو الفعل او معناه لكن بتوسط الواو وذهب الرجاج الى ان عامله مضمر بعد الواو وذهب الشيخ
عبد القاهر الى انه منصوب بنفس الواو قوله اذ العطف اه تعليل لقوله ولم يحسن حملها على
العطف والمعنى المقصود هو المعية وهي فائتة على تقدير العطف والى هذا اشار سيبويه بقوله
المراد بقولهم ما صنعت واباك ما صنعت مع ابيك فقوله واباك مفعول معه وعلامة نصبه
الالف واما قوله استوى الماء والخشبة فيتعلق بالمص رحمه الله قال لا يكون عطف الخشبة على
الماء اذ الخشبة لم يكن موجبا حتى تستوي فليس المراد باستوى استعمال الاداة ونفع وذلك
انه كان من دأبهم ان يعرضوا الخشبة في نهر فاذا بلغ الماء رأس الخشبة تعالى السور الماء
والخشبة فالخشبة معيار ومقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وفي الامثلة التي بينه
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر من ان الواجب في هذا النوع من المنصوب ان يكون بما بعد الواو ومعنى
حتى لو قيل لو ترك العمل والناقة لم يكن مستقيما لاخلاله بالسعي المقصودة فالمثال الاول
مشتمل على المانع من العطف لفظا ومعنى والمانع في الاخيرين معنوي فقط وعدم حسن
العطف جار في الكل وان كان عدم جوازه موجودا في البعض فقوله اذ العطف لا يؤدي
المعنى المقصود ان العطف لا يدل على كيف تتعلق الذهن اليه بخصوصه وان كان لا ينافيه وقد تقال
ان يكون المراد المعنى المقصود الا انه لعدم بعثه غير حسن وهو غير حسن اذ البعض لا يرى فيه هذا الوجه

قوله وكم ما شانك بجره يشير الى القسم الثاني من قسمي هذا النوع وهو الواو المذكور بعد معنى الفعل ونبه بالفصل على ان الاصل السابق بعد الفعل وهذا بعد معناه وآخره لضعفه بالنسبة الى الاول ولانه في الحقيقة مضاف اليه واراد بهذا النحو كل ما صدر بالاستفهام على ما عده ابو سعيد السيرافي في كتاب الاقناع قوله اذ المعنى معلق بما قبله الى آخره يشير الى ان الواو بعد معنى الفعل اما الاول فلان شانك معناه فعلك ومعناه فمعناه معنى المصدر الذي هو معنى الفعل واما الثاني فلان لجار والمجرور تقضي فعلا او معناه قوله ولا يسوغ الجر المذكور بعد الواو بعطفه على المضاف اليه بان يقال ما شانك وزيد في الاول تقدير ما شانك وشان زيد وما لك وعمرو في الثاني اي ما لك وعمرو وهذا معنى قوله حملا على المكنى اي المكنى به كالمشترك في قولك المال مشترك بين فلان وفلان والمراد بالمكنى الضمير فقوله حملا تعليل للمنفي لا للنفي واما علة النفي فمطويه اي لا يسوغ الجر بعطفه على الضمير المجرور لامتناع العطف على المضمر المجرور من غير اعادة الجار ولذا صرحوا بان قراءة حمزة تساءلون به والارحام ضعيفة وفي قوله فاذا جيء بالظاهر كان الجر الاختيار اشعار بالعلة المطوية وبمنزلة الغريزة المشوبة به فصح حذفها واراد تها يعني اذا ذكر الظاهر بدل الضمير فالجر راجح وهناك هو العطف اذ الاصل في الواو العطف والحمل على المكنى كان مانعا من جملته على اصله فعند زوال المانع كان الاولى ان يرجع الى الاصل فالعطف مختار بالنظر الى هذا الاصل بعد زوال المانع اللفظي وان كان جانب المعنى يأباه فالمسهل انه مختار من حيث اللفظ فلا باس ان لم يكن مختارا بحسب المعنى فاندفع ما يقال من ان هذا يقتضي اولوية العطف ورجحانه عند انتفاء المانع اللفظي وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود هذا كلامهم وانت خبير بان كلام المص لعدم اوضح وهذا الاعتراض عنه ساقط وقد يوجه آخر وهو مراد المص لعدم اولوية الحمل على العطف ان جعل واو العطف على المصاحبة ولم يكن هناك ما يمنع العطف للقطع بان الواو في المثالين يمنع مع وان كان للعطف الا ان المعنى المقصود اعني المعية حاصل وان لم يجعل المذكور بعده مفعولا معه وفيه تطرق يلزم منه ان يكون المختار في ما صنعت واباك ولو سرك الناقة وفصيلها العطف اذا قصد الى المصاحبة وليس كذلك لان فوت المقصود اذ ذاك صرح به المص لعدم اولوية واذا لم يكن هناك ما يمنع حمل قد السوف يكون الواو واقعة بعد فعل او معناه حاول الآن ان يتبين فائدة التقييد بذلك يعني ان المفعول معه منصوب بفعل او معناه وسط الواو فاذا لم يوجد فعل او معنى فعل فلا معنى لنصب ما بعد واو مع اذ النصب اثر العامل والعامل بدون المؤثر مما تم صح بان قولهم كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد من هذا القبيل فان لم

فاذا لم

فاذا لم ينصب معنى الثاني فلم رفع وما جعلته فلت الواو وان كان يجيء مع الآن فيه رائحة من العطف وشتان من ملاحظها الاصلية قوله ومنه وما انا والسير في مثلك اي لا مناسبة الهذلي وتمامه ينبح بالذكر الضابط والشاهد فيه انه نصب السير فكانه اوله بما اكون انا والسير او لم تعلم في كيفات وزيد او كيف تكون انت وزيد واذا كان النصب محتاجا الى التاويل كان العطف اولى اذ لا ناصب هناك بحسب الظاهر قال الصبان اذا نصب بعد الواو وهنا مع جلة وضعف فلا بد من تقدير كان بعد ما الاستفهامية وكيف بعد كيف وجاز الحذف لكثرة وقوعهما هنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع صار كانه منطوق به فجاز حذفه كعهدي اقعد فرض عليه المبرد بانه لا معنى لتخصيص الماضي بالمستقبل كعهدي فاجاب السيرافي بانه لم يقصد بذلك التخصيص ونفى وجيان كل منهما محل منها والمتلف بفتح الميم واللام المغازة اي موضع التلف والهلاك ويروى على وزن يكرم من البريح وهو الاقتاب والباني بالذكر مثل للسعدية واراد بالذكر الفحل من الابل وبالضابط الشديد القوي وهو صفة للذكر وروي فما انا بالفار وهو رواية المفصل وانا مبدا وما خبره قدم لتضمنه الاستفهام والمعنى اي شيء اكون مع السوط وقيل نصب السير بعد ما لك انا والسير اي اني شيء كنت انا فانتصب اي لانه خبر كنت والمعنى اي شيء انا مع سيري في مغازة هي موضع عيف تبعت الفحل القوي الشديد وهذا انكار على نفسه لسيره في المغازة التي هي بهذه الثابة وتعجب من صبره على المشاق والشدايد فالجملة اي يروح صفة متلف وقد تفسر الضابط بالحاذق بالرجل المحازم والذكر بالفحل قوله واذا كان ما نافية وفاعله ضمير الشان اي واذا كان الشان والامر وقد يجعل فاعل المذكور بعد الواو بعد فعل والامر ان النصب على المفعول معه والعطف افتراي كشف وانبا من قولهم افترفلان ضاحكا اذا ابدى اسنانه ومنه قول الحريري نفترعن لؤلؤ رطب وعن برد تشبيها للاسنانه باللآلي التي ابدا ها فان قلت لم لم تعطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بطريق الاولوية كما في قولهم زيد كخل وان كثيرا قلت الظاهر من عدم الافتقار هو المساواة اذ الزيادة لا بد لها من دليل وبعد ذلك هي الاولوية في الجواز فافهم ففي قوله جئت انا وزيد جاز النصب والعطف حسن اذ المرفوع المتصل اكد بالمنفصل قوله هذا اي يعني ان جميع ما ذكرنا من اول الباب الى هنا مذكور الا من وصرح واحدا ما يجري في قول من يجعل الباب قياسا اذ كثرة الصور وفورها على الحد المحصر يقضي ان يكون ذلك اصلا وقاعدة واحدة اغلبية بحيث لا يخالفه الا نادر وصونا لكلامهم عن الخروج عن القياس واما القائلون بان الباب مقصور على السماع في ذكرنا غير منطبق على مذهبهم الا بالطريق الاخير وهو الاقتصار على القدر المسموع والمنع عن العموم والشيوع وبالجملة فالعامل يكون تاما وناقصا والاخفش والفارسي والاقدمون على انه سماعي وعليه الجمهور وفرق الزجاج بان الباب

مصدر الاتصال بمعنى جاراه ان المفعول معه يجوز ان يكون جملة وهو غريب لم يذكره غيره

قوله ويضمر اى المفعول معه يعني يجعل المفعول معه ضميرا منفصلا فان اتى بالبيت نصب مفعولا معه وحينئذ معناه عطشان لم تفق لم يحصل له الا ترى عمر شربه بالسيف كلما ازداد سيرا ازداد اليه سوقا والعدد القطع وجه الاستدلال بالبيت ظاهر فان ضمير كان للعاشق وضمير اتيا للمعشوقة وهو ضمير منصوب والعطف بنا يمنع تعين كونه مفعولا معه البتة شبه حال العاشق مع معشوقه بحال العطشان الذي لا تقطع شربه بل سوقه الى شربه حتى تقطع بقي العاشق اتصالا انقطع سوقه ابدا وان يكن سايرته تقطعا تقطعا

قوله ولا سعدم عامله اى المفعول معه لا يجوز ان يتقدم على عامله كسائر المفاعيل رعاية لاصل الواو اذ هي في الاصل للعطف المطلق المصحح لجواز هذا الكلام ولا ينبغي له هذا الاطلاق اذ الغرض تصدر ون تقدمه على عامله اذا فرغ المصاحبة نحو زيد او عمرا القت لان ذلك جائز في اصله الذي هو واو العطف قوله ومنها المفعول به عد المفعول به من المنصوبات ثم فسره ثم قسمه الى المصوغ الى المجرور وكل ذلك دليل على ان المجرور بحرف الجر مفعول به ومنصوب محلا كما تصرح به نحوه والمنصوب المحل هو المجرور فقط فضمير به راجع الى الالف واللام اذ هو بمعنى الذي اذ الذي فعل به فعل مر فعلت فعلا اذا اوقعت عليه قال الحاجي وما ادري ما يفعل بي ولا بكم قوله وهو ما يقع عليه فعل الفاعل نفسر للمفعول به ونعميم لمعناه واندراج المجرور بحرف الجر تحت قوله اذ المراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا يقع الا بما تعلق عليه الشيخ ان الجار والمجرور لا يقع عليه الفعل بل يتعلق به فكل مجرور بحرف الجر اذن مفعول به والقرينة المشوشة بان مراده ذلك ضمه الى القسمين بعد تفسيره فان قيل السيف مفعول به مع انه لم يقع عليه فعل الضارب زيدا اذ لم يقع على المضروب هنا فعل الفاعل وبمثل اوجدت ضربا واحدث قتلا وعرفت بكرا فانه ما وقع على هذه المنصوبات فعل البتة بدليل صحة قولنا عرف امسه وبمثل استوى واشترك نحو استوى زيد وعمرو واشترك خالد وبكر فان كلام الفعلين لا يفهم بعد اسناده الى الاول الا الى آخره الخ وليس السيف مفعولا به بل هو قلنا اما الاول فجوابه ان اعتبار النفي بعد اعتبار تعلقه بنحو ما قال الكاتبي السبب لا يعقل الا بعد يعقل الاكباب وقد يقال الوقوع اعم مرادا بكونه على وجه الاكباب او السدد الخ فلان الوقوع وان كان مقسما كما ذكرهم الا ان المراد ان يكون على هذا الوجه وهيئة الاداء كون هيئة احاطة اما بواسطة حرف الجر او بدون الواسطة فاندفع النقض بالبيت واندفع الاشكال ايضا بانه لا تسمية للمتعدي من اللازم وقد يجاب بان المراد ما وقع عليه او يجري مجرى الواقع فاندفع النقض بالاول والثاني فان قيل لعل الوقوع بالتعلق على الوجه غير سديد اذ هو لم يوجد فيه لم يصح الا صرارنه في السوق قلنا هذه حقيقة عرفية وهو الاولى حمل

قوله اما بغير واسطة الخ تقسيم للمفعول به الى المنصوب والمجرور بعد تعريفه بما يشملهما اي ما تقع عليه فعل الفاعل وقوعا اما بغير واسطة او بواسطة يعني كلا القسمين مفعول به حقيقة والتعرض لهما الآن

لما الآن انه اذا اطلق المفعول به في الاصطلاح فالمتبادر هو الاول وتقدم القسم الاول شبه متفق على ذلك والا فالظاهر تقدم الواسطة فليتامل قوله وهو الفارق الخ يريد ان الفرق بين المتعدي واللازم انما هو بالقسم الاول من المفعول به حتى اذا اتصل هذا الفعل معد فمعناه ان له مفعولا بلا واسطة واذا المفعول بالواسطة هو امر مشترك بينه المتعدي واللازم لان كل فعل هو يفعل في المجرور بحرف الجر وهذا ايضا رمز خفي الى ان المفعول عند الاطلاق ينصرف الى القسم الاول البتة فافهم وبهذا ظهر ان المفعول به قسمان الاول مطلق المفعول به والثاني المفعول به المطلق وان الاول يتناول الكل والثاني يختص بالاول ونظيره مطلق الامر والامر المطلق ومطلق المصور والمصور المطلق والمحدود والمقسوم هو القسم الاول والمختص بالثاني هو القسم الثاني فانه وقع غيرا على ان المحاذ والمخلص منهما بان مطلق لفظ المفعول به لا يقع على المجرور بحرف الجر في الاصطلاح وكلا منافي المطلق قوله على ما سيجيء في مباحث المتعدي واللازم تفصيل هذا المعنى وفي الكلام تنبيه على ان الفرق لا يختص بالمفعول الاول بل هو حاصل في كل مفعول اذا كان بلا واسطة

قوله وسمي ظرفا اي المفعول به بواسطة حرف الجر ظرفا اريطلق عليه اسم الظرف لان الظرف اسم له بخصوصه كما في سمت راس زيد او وجه التسمية بالظرف انه شبيه بالظرف لتحقق الزمان والمكان في كل منهما فعند الشيخ ان بعض المجرورات فاقد زمانية او مكانية فاطلق عليه اسم الظرف الاعم الاخص على الاتم الثالث انه تسمية مجردة عن المناسبة وقيل ايضا تنبيه على انه كالمسمى بالمفعول كذلك المسمى بالظرف نحو ان الاسهر المفعول به والظرف فان تمثيل تخصيص الظرف بالمفعول به ثم تقسيمه الى اللغوي والمستقر بيان لاعرابه مانه النصب متعين بان الظرف انما هو المفعول به بالواسطة بل صرح في ذلك وبهذا انحاف لا اصطلاح لان كل جار ومجرور فهو ظرف في الاصطلاح الاسري الى كلامهم في مباحث المبتدا والخبر ان الخبر قد يكون ظرفا كقولهم في الدار زيد في الكاف الحمد لله ان الحمد مبتدا وخبره الظرف الذي هو لله وقد سبق تصريح المص ايضا في مباحث المبتدا والخبر وحينئذ فان جعل اسم المفعول والمستقر واعراب النصب مخصوصا بما يشبه سيد كلامه كان هذا الخ فالا على العموم والا فالظرف الخبر كيف يكون منصوبا فانه مرفوع على الخبرية الى قولهم الظرف في موقع الرفع على الخبرية قلنا لحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف في الاصطلاح اذ كل جار ومجرور فهو مفعول به البتة خبرا كان او لم يكن لان مفعوليته انما هي بالنسبة الى العامل الذي هو الفعل او معناه وقد استشعر هذا المعنى على كثير من المتاخرين حتى قال الشارح العلامة في شرح المفتاح تمثيل السكاكي للمفعول به بواسطة بمجرور حرف بالسوط محل نظر وقال غيره القول بان الظرف في ضربته يوم الجمعة للتاديب مفعول به مستبعد جدا وقد حققنا هذا المقام في حواشي المفتاح بما حاصله ان الاعراض ينقطع دونه الاذهان فجعله خبرا اصلح والمقصود انه في موقع الخبر كجعله مرفوعا بان الرفع هو عامل المنصوب هو المجرور فقط فلا ثاني ايضا وقد سبق منا اشارة الى هذا المعنى فتذكر

قوله فلغوان بنده الخ فصيحة والمرفوع خبر مبتدا محذوف اى اذا كان كذلك فالظرف لغو
ان كان كذا او مستقر ان كان كذا فالخ اعلم ان هذه فى الحقيقة داخلة على المبتدا المقدر وقد جعل المبتدا
المقدر لفظ بعضه اى بعضه لغو وبعضه مستقر والقائلون بذلك منهم من يعتقد ان لفظ
البعض معناه الجزء البتة لا الجزئى نفس على ما يفيده قوله وكل ما ورد من اضافته على عامر فى بحث المبتدا
والخبر حتى اعترض بانه كان عليه ان يقول مهما ورد من اضافته حمل على العامر لان بعض الشئ جزء
ودخول نفس الشئ فى نفسه محال فبطلانه فكلامه هناك معوض بكلامه هنا فيلزم عليه احد
الامرين اما فساد الاعتراض هناك او فساد التقدير هنا وبالجملة فحاصل الكلام ان الظرف
الاصطلاحى اعنى الجار والمجرور قسمان لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو نحو المصلى لعمرو اذا كان
عاملا مشتقا خارجا من الجار والمجرور بحيث انه لا دلالة لهما عليه ولا يفهم منهما فعلا كان هذا الخ ح
او معناه وقد المستقر عاملا مدلولا للجار والمجرور مفهوما منهما وهو معنى الاستقرار
والحصول غير مذكور هنا فحاصل تفسيره يرجع ما نطق لفظا وعبارة ويرد على ظاهر السوق ان
الشئ الخارج فى الاول قد يكون مذكورا او قد يكون محذوفا مفهوما بالقرينة مشعرة بخروجه فى قوله فالخ
وقد راعت اصوارين به اى من المطالب به وان الشئ المفهوم من الجار والمجرور فى الثانى قد يكون
مذكورا او قد يكون مقدرا وحينئذ تختل امر السوقين ولا يكون لقيده حاصل فى القسمين المفهوم
المصرح واسطة ولى كان ظاهر يجيء لو يفيده منقوضا بهذه الواسطة اشار المصنف رحمه الله الى
اعراب الفاكهة الى حل هذا الاشكال بقوله اى بالاستقرار ان يكون العامل مقدرا غير مذكور بالفعل
ان يكون معلقا بفعل ظاهر غير مقدر بهذا الكلام وحاصله على ما يشهد به ظاهر عبارته ان المراد
بالظرف اللغو ما صرح بعامله فقط عاما كان او خاصا وبالظرف المستقر ما حذف عامله عاما كان
او خاصا فقد بنى الامر على الحذف والذكر كما ترى وحذف القيود الباقية فالتقييد اذن جار
ولا يلزم الواسطة وهذا الوجه وان كان جيدا الا انه مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلما نهم
ممنوعون التصريح بالعامل اذا كان عاما واما ثانيا فلانه مخالف للاصطلاح المشهور فى الظرف
اللغو والمستقر او المشهور على ما نطقت به كتب القوم ان الظرف اللغو ما يكون عاملا خاصا
مذكورا البتة والظرف المستقر ما يكون عاملا عاما محذوفا البتة وبهذا التقييد حاصر عندهم لا يقال
يعترض بان الخاص لا يجوز حذفه وان العام لا يجوز ذكره فالعامل المذكور اذن فى الكلام مخصوص
لا محالة فان قيل كيف يكون المخصوص ملزوما للمذكر والعموم ملزوما للحذف عندهم وكلما هما عكس
الحذف فى الخصوص والذكر فى العموم ثابت ثبوتا قطعيا لا شوبة فيه اما الاول فنحو لك
ومنه على ما مر وهو شايع سيفص واما الثانى فكقوله اصل مكان طوله فلما رآه مستقرا عند
ونحو لك العز ان مولاك غر وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن فلنا انا
الذكر عند العموم فهو مختلف فيه جوزه الامام ابو الفتح ابن جنى وتبعه ابن يعيش مستدلا بالآية

النصوبة والباقون يمنعونه وعليه الجمهور فلا يجوز اظهار هذا العامل اصلا عندهم
اذ القرينة قائمة على بعضه والظرف المذكور سادة مسده كجواب لولا على ما مر فحذفه اذن واجب
واظهاره ممتنع واما تمسك المجوزين بالآية النصوبة فمدفوع بالمنع اذ لا نسلم ان المراد
بالاستقرار مطلق الكون والحصول والوجود الذى نحن بصدده بل المراد به الكون وعدم التحرك
واما تمسكهم بالبيت المذكور فهو ايضا مدفوع بانه يجوز ان يكون ذلك لضرورة الشعر الخلا
فى السعة واما الحذف عند الخصوص فمودان كان واقعا ثابتا الا ان القوم يقولون بهو على حكم
الذكر لدلالة القرينة فهو كانه مذكور وقد نبه المصنف رحمه الله على هذا اللطيف فى شرح هذا الكلام هنا
لانه قال ان كان متعلق الجار والمجرور من الفعل او معناه شائعا خارجا عنهما ذهنا مذكورا او
فى حكم المذكور فالظرف لغو والا لم يكن متعلق الجار والمجرور معنى خارجا بهو معنى الجار والمجرور
فالظرف مستقر فان قيل ظهور المحذوف بوضوح دلالة القرينة عليه ان كان يجعله فى حكم المذكور فالامر
فى الظرف المستقر ايضا كذلك فينبغى ان يكون العامل فى المستقر ايضا فى حكم المذكور ان لم يجعله فى حكم
المذكور فالمحذوف فى اللغو ايضا فى مواقعه ليس مذكورا حقيقة وحكما فتنقض به تفسير اللغو على ما ذهب
الجمهور ويلزم الواسطة من غير جعل المحذوف هناك فى حكم المذكور دون الثانى قلنا هذا سؤال جيد
شانه رفيع مكانه وله دفع نفيس والدفعه تحقيق شريف وتحصيل التحقيق بالاشارة اليه سابق المفتاح
فى تفصيل القرائن الموجبة للحذف والمجوزة له ومضمونه ان حروف الامتناع اعنى فروعه لجريانه
لا يصال معانى الافعال الى الاسماء فهى كسبب الوضع وبالنظر الى اعتبار الواضع دالة على الاتصال
لا تنفك عنها الا ان دلالتها لا تخطى الفعل المطلق اعنى الكون والحصول او الوجود فاذا وقع
الاحتياج الى تقييد هذا المطلق فلا بد هناك من دلالة اخرى ناطقة بهذا القيد المخصوص وهذه
الدلالة اما ان يكون مفاوضة جدا وانها كثيرة عامية فتارة يكون شروعا فى القراءة مثلا قولنا
بسم الله وتارة يكون شروعا فى القيام مثلا قولنا بسم الله وتارة يكون شروعا فى غير ذلك
بحسب المقامات مثل قولنا بسم الله فدلالة الظروف اذن على الفعل المطلق ذاتية ومعنى الفعل
المطلق فى مضمونها داخلة واما خصوص الافعال والقيود فهى خارجة عن مدلولها والمعتبر فى الظرف
اللغو هو الخصوص فكان خارجا وهذا هو السر فى ان جعل المصنف عامل اللغو شائعا خارجا وبهذا
يظهر ان كل خاص فهو فى التحقيق مركب من العام وشئ آخر كالانسان بالنسبة الى الحيوان
وكالافراد الانسانية بالنسبة الى الانسان فاذا اعتبر العموم فالمعتبر هناك دلالة واحدة
هى دلالة الظرف وحدها واذا اعتبر الخصوص فالمعتبر هناك دلالتان فالثابت بالدلالة
اشد قوة من الثابت بدلالة واحدة وان كانت فى انية ولا شك ان القوى وان قوى دون
الاقوى وعامل اللغو ثابت بدلالتين وعامل المستقر ثابت بدلالة واحدة ولا يلزم من كون
الاقوى فى حكم المذكور ان يكون القوى فى حكمه فانكشف المحال واندفع الاشكال وظهر سر الخروج

والدخول ودخل الكلام في حيز القبول بهذا افاض الله على من تحقق بهذا المقام وتخلص كلام القوم وان اهمل الاقوام والله اعلم بحقيقة المرام قوله مستقرة بفتح القاف على الحذف والايصال او مستقر فيه فقولهم الظرف مستقر من قبل قولهم المال مشترك وانما سمي مستقرا او ظرف لحصوله والاستقرار او محل لذلك لسان جعل لفظ مستقر اسم مكان ضعيف لقبح الاخلال الى الحذف واما تسميته الاول بالمغو فلان الظرف بهذا المعنى بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او هو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد واما انا فلن اجب تسميته بالمغو لوقوعه في التنزيل والحديث فضلا عن افصاح الادب فسميناه ظرفا خاصا وسميناه الثاني ظرفا عاما او الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه قوله واتصابه لانظر الا في تابعه او المنتصب مفعول بحذف الجر فلا بد من ان يكون مجرورا فيمتنع ظهور النصب عليه فقوله يذهبن الى آخره مصراع والمصراع الثاني قوله فواستعاذ قصده جوابيزا وضمير يذهبن للنون والنجد في اللغة ما ارتفع من الارض والنجد من بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد كذا في الصحاح والظاهر ان المراد من النجد هنا المعنى الاول لعبرته ذكر الغور لا المعنى الثاني وهو اسم البلد واما قول المسكين الدارمي مالك والبلد تغور نجد وقد غضت تهامة بالرجال فالمراد هناك البلد بقرينة ذكر تهامة وكذا قول الآخر اذا ما قفلنا كوكب نجد واهله فحسبي من الدنيا تغولي الى نجد وكذا قول الآخر نمنع من تسمم غزارة نجد فلبعد العهد من غزارة فواستعاذ جوابيزا بالتنوين للضرورة من فرق غمر امرته ارض جمع فاسقة كجوابير جمع جابرة من جار ظلم واميرجابيرا ظالم غير عادل والقصد الطريق المستقيم وضمير قصدها للنجد لانه ارض مرتفعة وبالجملة فالمقصود وصف النوق بانها قوية ذاهبة في الاراضي المرتفعة والاراضي المغايرة السافلة وخارجة عن الطريق السوي عادلة عنه وكل ذلك دليل على قوتها وقد تقال ضمير يذهبن للقفي والاسعار والمقصود وصفها بالاستهتار ولا يخفى ان المصراع الثاني يابا ه ثم البيت المذكور ظاهر فيما قصده المص لعراءة مزاج المجرور مفعولا به ومنصوبا محلا او قوله لذلك اي لصحة النصب في تابعه في قوله وغورا فدل ذلك على ان قوله وغورا معطوف على محل نجدا وانه منصوب محلا فهو كقوله ليس زيد قائما ولا قاعدا وبالجملة فالعطف على المحل جايز والعلم في ذلك قوله يذهبن في نجد وغورا عايزا وفي هذا دليل على ان امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ليس شرطا في العطف على المحل وهذا حد يا اجمالي وتفصيلا انهم اختلفوا في ان العطف على المحل هل هو مشروط بصحة ظهور ذلك المحل ام لا فذهب منهم من شرط ومنهم من لم يشترط فالشارطون لا يجوزون مررت بزيد وعمرا اذ لا يصح مررت زيدا والمانعون يجوزونه والبيت الذكر حجة على الشارطين وكذا قوله تمرون الديار ولم تعوجوا تايد لهم واما صاحب الكشاف فكلامه صريح في ان ذلك ليس بشرط لانه قال في قوله

تساءلون به واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان القراءة الفاشية للارحام ذات وجهين الاول واتقوا الله والارحام التي تعطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا وبشره قراءة ابن مسعود رضي الله عنه بهذا الكلمة ومعلوم انه لا امكان لظهور ذلك المحل ههنا بالمعنى المقصود في الآية لان تقول تساءلون به والارحام معناه تتساءلون به وبالارحام اي تسأل بعضكم بالله وبالرحم فتقول بالله وبالرحم افعل كذا وههنا تحقيق نفيس وهو ان من شرط صحة ظهور النصب في العطف على المحل ان اعتبر ذلك اعم من ان يكون هذا النصب بهذا الفعل بعينه او بمثله مما تحقق معناه ويؤدي مؤداه فهذا الشرط جيد يمكن اجراءه في جميع الصور فقال في مررت بزيد وعمرا وانجوت عمرا واذهبن في نجد وغورا انقطع غورا او تهامة الذهاب في الارض قطع مسافتها وفي تساءلون به والارحام تعظيمون الارحام بالسؤال والقسم الى غير ذلك او ما في معناه او ما يوجد ما يؤدي مؤداه وان اعتبر خصوصية العامل المذكور بعينه فهو قول مردود وما اكثر الصور متوفي الذي نشر به كلام بعض المدققين ان المعتبر هذا المذكور بعينه ومن الشروط ان يكون ذلك المحل مصادفا حتى الحالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا راكبا او الوصف المقرون بشروط العمل اصل العمل لا الاضافة او هو بمعنى الفعل وملحق به فلا فالبغداديين ومن الشروط وجود المقتضي لا الطالبي ذلك المحل وقد رأوا على امتناع هذا ضارب زيد وعمرا والاجنبي ضرب زيد وعمرو بالرفع وعلى المفعول او الامر التسبيب بالفعل لا بجعل لفظا الا ان يكون احد امور بمثله اللام والسببي والاضافة وجوز ذلك كثير من النحويين تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا على ان الى صب محذوف او جعل واما صاحب الكشاف فكلامه صريح في الجواز اذ قد جوز عطف التمر على محل الليل قوله والمنصوب المحل هو المجرور فقط يعني ان القوم وان جعلوا المجموع منصوبا محلا الا ان التحقيق هو ان المجرور منصوب محلا اذ الجار هو الواسطة في الوصول والايصال كالهمزة والتضعيف فالمفعول في الحقيقة هو المجرور وحده لا المجموع الجار والمجرور فتقول صاحب الكشاف والارحام عطف على محل الجار والمجرور تسامح وكذا قوله عليهم في انعمت عليهم محله النصب على المفعولية ونكتة التسامح هي التنبيه على ان الجار والمجرور لشدة اتصالهما بمنزلة شيء واحد وهذا هو السر في انهم يمنعون العطف على المجرور بحرف الجر بدون اعادة الجار لان ذلك عطف على جزء الكلمة وسيسمع منا تفصيلا في موضعه ان شاء الله تعالى فان قيل الجار والمجرور قد يكون مسندا اليه كالمسند اليه المشترك في الكاف عليهم في غير المغضوب عليهم محل الرفع على الفاعلية وغسق كان مسلاعنه فاعل الصفة فلما كان المجرور مفعولا بوسط الجار كذلك يكون مرفوعا بتوسطه واعتبار النصب في المجرور انما هو عند انتفاء الاسناد فالاطلاق مصروف عن الظاهر بقرينة ان الكلام في الفضلة والمسند ليس بفضلة

ليس بفضلة تساءلون به والارحام فاعل الجار

المجرور وحده مفعول

كلمة التسامح

الجار والمجرور كلاهما

هو عمدة على ان التحقيق يأبى ان يكون المجرور فاعلا اذ المراد بالجار زايدا بل التحقيق
انه مفعول البتة فتامل وارجع الى احاطتك بما سبق قوله ومقدم عامله اى
سواء كان المفعول قد تقدم على عامله اذا اريد القصر اى قصر الفعل المذكور على المفعول المقدم
وهذا الحصر مستفاد من التقديم بالنظر الى الفحوى يعنى انه اذا تامل الذوق السليم والطبع
المستقيم علم ان هناك قصرا وان لم يعلم ان الاصطلاح ذلك فمن فاته الذوق السليم
بقى قاصرا غرا وراكبه واما ما قاله الشيخ ابن الحاجب لحرامن مفتح المفصل امه احد وما يقال
ان التقديم للحصر فلا دليل عليه فمعناه انه لا دليل على ان التقديم هنا للحصر فقط فلا ينافى
بعينه لهذه النكتة لا انكار الافادة اعنى افادة التقديم للحصر كما توهم فى حصر فان بعض الظن
اثم قوله ويمتنع اى تقديم المفعول المصدر اللفظى مثل زيدا ضربك حسن فانه ممتنع
لان تقديم معمول المصدر وان جاز فى الظرف توسعا الا انه يمتنع فى غير الظرف وما عن فيه ليس
بظرف كالمثال المذكور والمصدر التقديرى كعجبت ان يضرب خالد اسلم الفعل كعجبت زيدا وزيد
واما فعل التعجب فنحو زيدا ما احسن وبزيد احسن وقد سبق تحقيقه فى موضعه فقوله او
مضافا اليه عطف على مصدر اى يمتنع اذا كان العامل مضافا اليه نحو انا زيدا غلام ضارب
قوله مثال اى مفروض غير الظاهر فهذا بعض ومع فالنقض بمثل ان ما ذكرتم من انه
يمتنع تقديم المفعول اذا كان العامل مضافا اليه ينقوض بقولهم انا زيدا غير ضارب اذ
قد تقدم هنا وحاصل الدفع انه مأول وتاويله ان الاضافة فى حكم الانفصال فكانه قيل انا زيدا
لا ضارب لان غير بمعنى النفى والالف اشارة فى الكاف حيث قال فى قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتقدم ما فى صلة النفى عليه وصلت لا فى ولا الضالين لما فى غير من
معنى النفى كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين وتقدم ما فى صلة النفى عليه جائز فى لا
ولن والامتناع انما هو فى ما وان قال الامام المرزوقى رحمه الله فى بيت الحماسة
والا اكن كل الجواد فانني على الزاد فى الظلماء غير شتيم ان قوله على الزاد معمول شتيم
وان كان مضافا اليه لانه اجرى غير مجرى لا فحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ كانه قيل انى
على الزاد لا اشتم وقال فى موضع آخر فى قوله والا اكن كل الشجاع فانني بقرب
الظلمى والهام حتف عليم ان قوله بقرب الظلمى متعلق بقوله عليم وانما جاز ذلك مع ان
المضاف اليه يمتنع عمله فيما قبل المضاف لان قوله حتف عليم لازيادة فيه الا التاكيد فلم يعتد بالمضاف
فالكلام محمول على المعنى لا على اللفظ كانه قيل انى بقرب الظلمى عليم جدا فهو نظير انا زيدا غير ضارب
وان امتنع ان يقال انا زيدا مثل ضارب انتهى وفيه دليل على ان هذا تاويل جارى فى غير الغاية
غير ايضا قوله وبضم كل منها اى من نوعى المفعول اولا واسطة وبواسطة متصلا ضمير
وكذا منفصلا وجعله ضمير كون المحذوف بعيدا على انه قد سبق ان سيبويه يمنعه والاول

معطوف

معطوف على كل منهما لا غير الاول فقط غير غير الاضافة لفظا وبوسطى كالغايات
وهو من استعمالات المصنفين والقلوب ليس غير اولا سعده من كلمات النقى الا ليس واذا
فصل ظرف لغير الاول قوله ونحو ما انا بالى انه مبتدا خبره شاذ والبيت لشعلب وما انا بالى
معناه لا اعتبر ولا اعتد به الا مجاورنا اصلا ان لا وصلوا ان ان مشبهة بلا كما فى قوله تعالى
انا لا نعلم وهو مفعول بالى وديار اى احد تقال لمن فى الدار وديار اى احد والبيت اورده
للاعتذار بالانفصال مع الفصل بالا فان تلك هو خارج عن المبحث اذ لا مفعول بها بل هو
فاعل لا لكاورنا احدا الا انت تلك نعم الا ان المستثنى المقدم ملحق بالمفعول مشبه به
تاورثا شكلا آخر هى مزية الفرع اعنى الملحق بالمفعول على الاصل اعنى المفعول يعنى به مع انه منقوض
بقاعدة الانفصال عند الفصل اورث المزية المذكورة فتدبر الاشكال قوله وانما مر اياك
مثال للفصل يعنى الاول وقوله وايانا اعنى مثال التقدم على العامل وقوله وايانا الاسد مثال لاضمار العامل
والبيت لسهل بن مالك الفزارى حين رأى اخت حارثة ابن لام وقع فى قلبه منها شئ فى مجلس
الحباء يوما وهى تسمع كلامه فجعل يتشده ما اخت خير البدو والحضاره كيف ترين فى فتى زاره
اصبح يهوى قوة معطاره اياك اعنى فاسمعى يا جاره الحباء بكسر الحاء ممدودا هو الخيمة من الصوف
وجمعه احبية وفناء الخيمة بابها والحضارة الاقامة فى الحضر وغير الاسمى فتح الحاء والبدا وفتح
والكسر الاقامة فى البادية والبدو البادية والمعنى كذا قدر يا اخت خير اهل البدو والحضارة
وهوى يهوى احبه من باب علم وانا هوى هوى فمعناه سقط والمعطار ضد المقتار وهو الذى
لا يستعمل العطر وفتى قراره بالاضافة ويروى بنى قراره وهو الواقع فى بعض نسخ التعليق
وبالجملة فالمثل يضرب لمن يقرع كلامه للمخاطب ويوقص لغره بما سقط فيه وهو حاضر
قوله واذا اضمر المفعولان الخ المذكور فى كلام القوم ان ضمائر المفعولين ان كان اولهما
متصلا بالفعل فان كان اخص او اشرف فمذهب سيبويه ان الانفصال واجب واذا لا يجوز
بالنفصال ان يكون متعلقا بما هو اولى منه وحكى عن الخوص يجوز الانفصال ايضا نحو اعطاهوك
واعطانى ثم قال فما هو شئ قاسوه ولم تكلم به العرب الا ان البيرد احسنه وان لم يكن اخص
اشرف فان كان الفضل فمذهب سيبويه وجوب الانفصال وعند غيره يجوز الاتصال
ايضا نحو اعطاكه زيد واعطاكه اياه اذ الاول اشرف فهو ملحق بان منبت على الاتصال
والاتصال اذ الاول فصله ليس اتصالها كالاتصال المرفوع وان كان اخص مساويا
نسبيه يجوز الانفصال فى الغاسبين قائلا ان الاتصال وان كان قريبا الا انه لم يكثر
فى كلامهم كثرة الانفصال يوجب ان يقع الاختيار على الانفصال كذا فى غير الغاسبين
نحو اعطاك اياك ودون اعطاكه اذ اخص مساو للاول ومثله صورة ومعنى فهو مستنكف
ان منبت بدل الاول بخلاف الاول فانه وان كان مثله صورة الا ان كلا منهما يرجع الى

غير ما رجح الله لاوفق فلا محذور فقوله جاز انه مفصل الخ ظاهره انه بيان للمذهب
المبرد الآتي مراد بالجواز الامكان العام مع سلب الضرورة غير المجانب للمكلف فقوله وهو
المختار في الغاسبي آرجع في باب اعطيت وقوله في باب علمت معطوف على هذا المقدر وقد يقال
هو المختار فيهما وهو معطوف على قوله في الغاسبي وفيه ما فيه مطلقا ارسواء كان في الغاسبي لو لم
يكن او الذي من باب علمت خبر في الاصل والاصل في الخبر الانفصال ولذا تراهم يقولون المحل
في خبر باب كان الانفصال قوله وقد جاء وقد جعله بعد بيان المختار في الغابين
وان كان هو الانفصل الا انه ورد الاتصال ايضا او الغاسبي في اللسان ان تقول اضفهما
اياها وفي الكلام تنبيه على قلة الاتصال والبيت من قصيدة لقيط بن زرارة الاسدي يرثي بها اخاه
اسر اطيط وسجومة بن عدآء وندبك بن حصين الاسديين وما قبله وابقت لي الايام بعدك
مدبرا ٠ ومرة والدنيا قليل عنابها ٠ قرينين كالذئبين يفترسانني ٠ وشر صحابات الرجال
ذئابها ٠ وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ٠ لضغمهما ايقوع العظم نابها ٠ فلو ارجا ان سوبا
وما ارى ٠ عفولكما الا بعيدا ذئابها ٠ سقيتكما قبل الشوق شربة ٠ شديدا على باغي الظلام
طلابها ٠ فقوله لي الاجل على نمط لكون لهم عدوا وعنا مدركا نصب مفعول ابقت ومرة عطف
عليه وارادبدرك مدرك بن حصين الاسدي وبمرة مرة بن عدآء الاسدي لانه يصيد بجوما
على ما اشترنا اليه والدنيا قليل عنابها جملة حالية والمراد بالعتاب عطاء الادلال كذا في المجيب
مع المحب وعنابها مضاف الى الفاعل وقليل ضد كثير ويجوز ان يراد بالقليل معنى العدم على نحو
قليل سوء الطعن علما مرة وهذا ابلغ في المقصود وهو ذم الدنيا اي لا كلام له حاصل كما لا مر
لانها يذهب بالاطيط وشرك الذئبين قرنين نصب حال من المفعول او مفعول بعد مفعول لغير
سانني اي اهلكاني وسروى تقسمانني من الاقتسام وهو التقسيم والصحابات جمع صحابة وهي
الرفقاء وغرض زيد غرض الوب بامنه اي اجد صحابه والذئاب جمع ذئب وجعلت من افعال
المقاربة بحيث طفقت لضغمة مفعول تطيب وليست اللام لام العلة اذ لم يقصد انها طاب
لاجلها بل قصد انها طاب بها بمعنى انها رضيت واللام لضغمها لام التعليل اذ المعنى طاب نفسي
ورضيت بالضغمة اي العضة التي اصابتني اي الشدة الواقع انا فيها اذ قد اصاب مثلها
من يصدق على ان اللام في لضغمها معلق بقوله تطيب وزعم المص رحمه الله انه معلق بسوء رأي
بعده على ما مر في معنى البيت ويجوز ان يكون لضغمة متعلقا بتطيب على تضمينه معنى الاستحسان اي تطيب
مستحسنا لها وضمير المثنى في ضغمها للذئبين بلا نزاع وانما النزاع في ضميرها قد ذهب جمع من
الثقاة الى انه راجع الى الضغمة ومنهم المص رحمه الله وانتصابها اذ ذاك انتصاب المصدر على نحو
قوله تعالى ان هذا لهو المكر مكرتموه وذهب جماعة من النحاة الى انه راجع الى النفس وعلى الوجهين
فالمصدر مضاف الى الفاعل غير ان المفعول على الاول محذوف اي نفس وعلى الثاني غير محذوف

والمعنى على الاول

والمعنى على الاول الى الكثرة ما ابليت به من المحن قد طفقت نفسي تطيب لضغمة سبعين نابها
يوقع العظم ويصل اليه ويوقع العظم عباره عن كون العض بالغا اقصى ما يمكن بلوغه وعلى
الثاني قد جعلت نفسي تطيب لضغمة سبع يوقع العظم نابه تلك الضغمة لضغمة هذين السبعين
النفس يعني ان ضغمة سبع واحد اهون واسهل من ضغمة سبعين يجب الرضا به لان
بعض الشر آهون من بعض ثم ان الاستعانة في ضغم الشدة على وجهين الاول ان يكون
الشدة معضوضة كقولهم ضغم الشدة الثاني ان يكون عاضة كقولهم ضغمته الشدة و
انطباق البيت على كل منهما ظاهر فقوله لضغمة من الخ وقوله كضغمها ما من الاول وقد جعل
الجميع من الاول فان تلك قد جعل المص رحمه الله قوله يوقع العظم نابها صفة لضغمة وذهب
آخرون الى انه صفة لقوله ما او هو في معنى مثلها اذ الضغمة الاولى لم تصب نوبين وانما
اصابهما مثلها والمثل وان اضيف فهي لا تصير معرفة فجاز ان يوصف بالجملة فالحق في ذلك
ان كلا الوجهين غير سديد اما الاول فللفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو لضغمها
واما الثاني فلان وصف الضمير بالجملة غريب فالحق ان يجعل تلك الجملة حالية منها لا من ضغمة
والاولى التقديم رجع الضمير الى النفس او الى الضغمة او ضغمة لمصدر محذوف وكان المص
قصد ذلك حيث يقول الجملة صفة للضغمة الا ان المجاعة لم يسهل الذلك وضمير نابها للضغمة
والاضافة لادنى ملابسة اذ هي بالناب لا بغيره واما قوله عفولكما فهو من قبيل اطلاق الجمع على
الاثنين على نمط قوله تعالى فقد صغت قلوبكما او المراد بالعفو الاراآء اي مصلة بالعفل كما ان
المراد بالعقوب المسبول والدواعي ولهذا يقال لمن مال على الى امرئ او سرد وجيها انه ذو عقيبة
قوله واذا الصلا الخ يشير الى ما ذكره جار الله من ان اذا السعي ضمران وكانا متصلين
فينبغي ان تقدم منهما للمتكلم على غيره وما للمخاطب على الغائب فنقول اعطانيك واعطانيه
زيد والدرهم اعطاكه زيد قال الله تعالى انلزمكموها واذا انفصل الخ لم نراع هذا الترتيب
فنقول اعطاه اياك واعطاك اياي وكان على المص رحمه الله ان يذكر هذين المثالين بدل قوله
اعطيتك اياه كما لا يخفى على ان ظرفي ظاهر الكلام والوجه في الكل واضح قوله وكذف لفظا
ومعنى الخ بيان لصدق المفعول به ضربان الاول ان يكون محذوفا لفظا ومقصودا معنى
الثاني ان يكون محذوفا لفظا ومتروكا معنى والمص رحمه الله اشار الى الثاني بقوله وجعل بعد الحذف
نسيا منسيا وسيجئ تفصيل الى الاول بقوله وكذف لفظا ومعنى الخ وقد تعرف بين الضربين
بانهم يستمون الاول حذفا والثاني تركا فلا يحتاج الى الفرينة اذ الترك غير منفر الى الفرينة
واما الاول فلا بد له من ان يكون هناك قرينة مصرحة به تصحيحا للحذف وكعسا لشرطه وغرض
المص رحمه الله من التمثيلات السديدات اثبات تحقق تلك القرينة وحاصل كلامه ههنا ان المفعول اذا حذف
لفظا ومعنى لكثرة اذا كان هناك قرينة ناطقة بذلك بحسب اذا اسقط من الكلام لكان

هناك ما يمكن الاستدلال منه عليه الا ان هذه القرينة قد تكون وقوع جملة صلة للموصول او صفة
للموصوف او خبر للمبتدا او لا بد لهذه الامور من ضمير يعود اليها فان هذا هو الحاكم بان هناك
محذوفا ضرورة الا ان المصنف رحمه الله خص البيان بما يقع صلة للموصول لان هذا القسم
اكثر واشهر وترك الباقي اعتمادا على معرفتها بالمقايسة ولما كان وضع البيان
في صلة الموصول وكان القرينة انه لا بد في صلته من ضمير يعود اليه لزمه ان يقصد صحة الحذف
والاستغاط صورة وصحة القصد اليه بمعنى جاز اذا لم يمكن هناك قبله ما يرجع الى الموصول
فلا جرم قال اذا لم يكن سبقه عايد اليه مذكور او في حكم المذكور فالمذكور نحو الذي ان زرته اكرمه
زيد والذي في حكمه ما يكون مستمر الابارزا نحو الذي ان زارني اكرمته زيد فلا يجوز هناك حذف
الكاف او لو حذف الكاف فيهما لما كان هناك قرينة تدل عليه وبهذا يعني القول بانه لا ضرورة
في اعتبار حذفه فلا يجوز القول بحذفه هذا محصول كلامه ههنا والشارحون لما لم يتيسر لهم
الاطلاع على ذلك مع وضوحه قالوا اما شاذا او افتقروا ههنا فقرروا فيه قائلين ان عدم
الضرورة لا ينفي الجواز فلا يلزم من انتفاء الضرورة عدم استقامة الحذف وذهبوا في
الرد ان اشتراط مستتر الضمير الآخر وكونه في حكم المذكور غير صحيح لانه اذا اعاد الى الموصول
من الصلة ضمير ان لم يحذف واحد منهما مطلقا مستورا كان او سابقا على ما صرح به القوم
او مستتر غير ذلك المحذوف بالكلية فلا يعود على الموصل فعل هذا لا معنى لاشتراط السبق ولا كونه
في حكم المذكور لانه اذا كان في حكمه اذا لم يحذف فحذفه هذا كلام صحيح وقد تبين من تقرير نا هذا ان
الكل فاسد ومنشاه انهم لم يطلعوا على محصل كلام المصنف رحمه الله ولا على كلام القوم في نظير
عندهم حصة الكلامين وانه لا مخالفة ههنا في البين بقوله لفظا او تقديرا في
اللفظ وقوله بعد اسطر ربما يعد به بحذف الضميرين في الآيتين الكريمتين يستشهد له قوله مما يعود الى الموصول
وفيه تصريح بان وضع البيان في صلة الموصول على ما ينبغي هناك غلبة اذا لم يكن ظرف لقوله يحذف
سبقه خبر كان واسم كان مستتر فيه راجع الى ما يعود الى الموصول عايد رفع فاعل سبقه والضمير
اليه للموصول المذكور رفع صفة عايد وقوله فلم يحز نفوذ على انتفاء القرينة المانعة وهو وجود ضمير
هو في حكم المذكور فان في ليس ضمير مستكن عايد الى الموصول وشهادة هذا المثال صادقة
على ما ينبغي هناك على ان ما هو في حكم المذكور هو الضمير المستتر ولما كان المذكور ظاهرا ولم يكن ما
ظاهر اظهوره ترك مثال المذكور وذكر مثالا ما في حكمه جريا على ما هو القانون مرارا فاده لمحقق
التفتازاني فلكشف توهم ان ما في حكم المذكور ضمير المفعول حتى ورد عليه ما ورد فان قلت هذا
الكلام سديد من هذه الجهة الا ان التمثيل بذلك لا يطابق الدعوى اذ العايد في المثال
كان مستغنى عنه لوجود العايد في ليس الا ان اضرب خبر ليس فالضمير فيه اذن من هذه الجهة

غير مستغنى عنه

غير مستغنى عنه للقطع بوجوب العايد اذا كانت الجملة في موقع الخبر للافعال الناقصة او هو محذوف
خبر المبتدا، فالمطابق اذن الذي اهنته وضربته زيد قلت هذا توهم نشأ من جهة شارحي الكتاب
وبيانه ذكرنا مرارا ان قوله فلم يحز نفوذ على انتفاء الخ مرتبط بقوله لذلك الخ فلم يحز نبه على التنبيه
له فان هذا المقام من مزال الاقدام ومهالك الافهام كم حام حوله الماهرون فلم يستدوا الى
حقيقة المرام قوله الا اذا اضمرت الشان الخ استثناء معلق بقوله فلم يجز الا يجوز ذلك
في جميع الاوقات الا اذا جعلت ضمير ليس ضمير الشان لا عايدا الى الموصول فحينئذ يجوز الحذف لفقد القصد
اليه بمعنى لتحقق الضرورة فان قلت فمن اين علم هذا قلت يمكن ان يتوصل اليه بنوع دلالة او صحح
من المتكلم وقوله لم يحسن نبه على انه جايز الا انه غير سديد اذ الظاهر منه عطف الاعم على الفعل
والعطف على المقدر شايع فضمير عليه للضمير المفعول المحذوف العايد الى الموصول ومسئلة ضمير محذوف
قوله ويجعل بعد الحذف الخ اشارة الى الفرق الذي مر في الحذف اعني حذف المفعول به وهو ان
يكون محذوفا لفظا ومستورا كما مضى والبغي بمعنى المبغي كالضرب بمعنى المضروب والطحن والضحك
بمعنى المضحوك كذا ذكره جار الله والاظهر انه مصدر نسبه كفسق وفسق وضحكة وضحك للاسم
كالضرب والطحن فقوله منسيا صفته كاشفة له وقوله كان فعله غير معد تنبيه على ان هذا الضرب
من الاول اعني بحذف ونزل فعله منزلة اللازم كان فعله غير معد كقولهم يعطي ويمنع اذا توجه
القصد الى اثبات العطاء والمنع مطلقا مع قطع النظر عن المعطى والممنوع كان قوله على السوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض هنا اثبات العلم لهم ونفي المساواة بين المتصفين
بالعلم وغير المتصفين به من غير قصد الى خصوصية معلوم وبالجملة فبات تنزيل المتعدي منزلة
اللازم باب واسع وله شعب وتفاريع سنطلع لها على القسم الآتي ان شاء الله تعالى ان كذا في نزل
فعله منزلة اللازم ثم تعدى بحرف الجر لعدتهم للافعال اللازمة به كما في قولهم السحاب
يمر بالتراب ويمر بالجو والمعنى واحد مثل هذا القسم بما لين من اثبات من يستشهد لقوله
الاول مسفرة وادنة والبيت بكماله وان تعذر بالمحل من ذوي ضروعها الى الصنف
يحمح في عراقيبها نصلي الا انه حذف صدر المصراع الثاني اذ الذكور كاف في المقصود وضمير تعذر
للناقة والباقي بالمحل للسببية والمحل لسكون الباء القحط والمراد بذي ضروعها اللبن
الحاصل في ضروعها كما يراد بذي بطنها الولد الذي في بطنها يحمح محذوم لانه جواب الشرط الذكور
اعني ان تعذر والعراقيب جمع عرقوب والعرقوب العصب الغليظ فوق الكعب من كل ذي اربع عرقوبان
والناقة في رجليها بمنزلة الركبة في يديها وقال الاصمعي كل ذي اربع عرقوباه في رجليه وركباه
في يديه بقوله يحمح في عراقيبها نصلي معناه يفعل الحمح في عراقيبها نصلي والاصل يحمح في عراقيبها
فلما حذف المفعول نزل الفعل منزلة اللازم ثم اراد ان يذكر له مفعولا بعد اوهم بنفي
المعنى ان تعذر الناقة وتقم العذر الى فتى من بنيها من قلة السحاب والقحط فنصلي يحمح

في اعضائها لتسقط على الارض فتاكلها الضفادع فجرح الاعضاء كناية عن قتلها هذا ما ذهب اليه
الجمهور في توجيه البيت المذكور وعليه المص رحمه الله وقال صدر الافاضل ما ذهبوا اليه في توجيه
البيت تدليس وحقيقته بجرح موضعا في عراقيبها فالبيت على هذا من الغرب الاول لا
الثاني البيت الثاني قول الاخوة • ما خادع النخلا عزاموالهم • بهبات نغرب في عديد مارده
لخدع ان توهم صاحبك خلافا ما تريد منه المكروه والنخلا جمع نخيل مثل كريم وكرما وجود
متعلق بالخادع ارما خادع النخلا من جنسها موالهم وتؤيده الرواية الاخرى ما خادع النخلا
في اموالهم ويجوز ان يتعلق بالنخلا او النخل حقيقة المنع بهبات اربعد وفاعله ضمير الخدع
المستفاد من ذكر الخادع وقوله نغرب على لفظ المبني للفاعل المخاطب جملة معورة لبعد الخدع
والاصل نضرب حديدا فحذف مفعوله ونزل منزلة اللازم ثم عداه بفي وبهذا اتضح ما ذكرنا
من ان اول البيت هذا هو المذكور في مجمع الامثال والمبني على روايته وقد جعل المذكور اولا وآخرا
هكذا • ان كنت تطمع في نوال سعيد • والنوال العطاء وسعيد اسم رجل مشهور بالبخل ومن
القسم الثاني من قسمي الترك قوله تعالى واصلح لي في ذريتي اراجعل ذريتي معدا للفلاح ونوسعا
للفلاح قول • ونضرب عامله نحو • يعني ان عامل المفعول به قد يحذف لفظا ويراد معنى والعكس
بالاضمار ذهاب الى ما عامله الكسرون من ان المضمر مابقي اثره كملاقاة المحذوف فقوله جوازا وجوبا
تقسيم للاضمار يعني ان الاضمار ضربان ضرب يستعمل عامله معه احيانا وهذا معنى الجواز وضرب لا
اضماره معه وهذا معنى الوجوب فمن الضرب الاول قولهم مكة للحاج اي يقولون لمن سيريد الحج وجهه
الى مكة زادها الله شرفا مكة بالنصب اسرع مكة او تقصد ومنه قولهم القوطاس بالنصب لمن
سدد السهم وتقصد الرمي باضمار تصيب فقوله للحاج وللرامي متعلق بمقدر اراد كما قدرنا ناسب كل امر
قول ومنه كالسوم رجلا • اي من الضرب الاول فصلا عما قبله اذ هو مختص بمزيد غموض ويعد
اذ الاصل لم ار رجلا كرجل اراه اليوم فحذف الموصوف واقيم الرجل الذي مع صفته اعني الجملة واد خل
الكاف الاخرى على الموصوف في معلق الصفة فصار لم ار رجلا كاليوم ثم حذف فلم ار دلالة الفعل
ثم قدم كاليوم على رجلا لجعله حالا منه وكان في الاصل صفة ولا يستبعد مثل هذه التوسعات
فان مثلها في العربية كثير ولانه يجوز ان يكون كاليوم نصبا بفعل مقدر نصب المفعول اي ما رايت
رجلا مثل رجل اليوم فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فصار ما رايت مثل رجل اليوم ثم حذف المضاف
اليه وذكر لفظ الكاف جر المثل وادخل على الظرف فصار ما رايت كاليوم ثم حذف ما رايت فصار
كاليوم ثم فسر به رجلا تمييزا او عطف بيان والاول اقوى لقدرته ولاكدية ما قبله ولان
تنزيله لازم الحذف وان لم يلزم اذ لم يبلغ ذلك المبلغ ولان ترك الفصل بينهما بواو هم عطف
على كون الكاف على ما في ضبره وفيه هم ان الكاف ليس من المثل به بل بمنزلة المثل والخواذ هو المعهود في امثال
هذه المواد ولكان هذا القدر من الخفاء والغموض فصلا عما قبل على ان في المقدر ايضا غلاظا فان

الرابع المقدر

السراج المقدر ما رايت وتقدره ما رايت رجلا كرجل اراه اليوم وقد رجا رامه لم ار اوانا
واما قولهم اللهم ضبعا وذئبا فمعناه اللهم اجمع ضبعا وذئبا قال سيبويه وبهذا سمعت
من العرب يقولون ذلك فاذا سالتهم ما تعنون يقولون اجمع واما ان هذه الكلمة دعاء
على الغنم او دعاء للغنم ففيه خلاف فقيل بالاول اذا الضبع اذا كانت في ناحية والذئب في اخرى
فلكل الى حتفين فاسدة وقيل بالثاني لانه اذا استغل الظالمون بالظالمين سلم الخائفون
من جنيهم والعاجزون من ضبيهم وقولهم • تفرقت غنمي يوما فعلمها • يارب سلط عليها
الذئب والضبعا • مؤيد الاول وقولهم اللهم اشغل الظالمين بالظالمين وخلصنا من بينهم سالمين
غانمين مؤيد الثاني ومن هذا القبيل ما قال اوس • حتى اذا الكلاب قال لها • كاليوم مطلوبا
ولا طلبا • يريد انه سعى الكلاب في طلب الثور وسعى الثور في الهرب عنها حتى قال الكلاب
تشديد اللام ارضها الكلب لم ار مطلوبا جد في الهرب والا طلبا جد في اثره ارى المطلوب
كمطلوب والطالب رايتها اليوم وهما الثور الوحشي والكلاب فقوله طلبا جمع طالب كخدم
جمع خادم كذا في الصحاح قول نحو امرا ونفسه • اي دع امرا مع نفسه قول وبهذا
ولا زعانك • الواو من كلام المص لا من المقول وهذا قول لا موضع له مستقل لا متعلق بما قبله فقولهم
هذا ولا زعانك اي تعال اذا كان المخاطب زعم زعاب كاذبة فلما ظهر كذبه قيل له هذا ولا
زعانك اي هذا حق ولا ابوهم زعانك ولا امر هذا ولا ازعم زعانك قول وهذا
سعد القين • الاشهر الاظهر او هو منصوب بمضمر وسعد منادى مفرد موقوف والقين مرفوع
صفته اي جمعت باطلين يا سعد القين واصل المثل ان قينا ضرب المثل في الكذب
في الشراء ثم ان قينا ادعى ان اسم عبده سعد فدعى به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك
او جمعت بين باطلين احدهما كاف مشهور به من الكذب في الشراء وثانيهما انتحال الاسم
قال الجاربردي وهذا المعنى اصح الاقاويل المذكورة في شرح هذه الكلمة والمثل يضرب لمن يجمع
بين باطلين قول منها المنادى • شروع في بيان ما سبب الفعل وجب اضماره فاسا وقدم
ما سبب النداء لكثرة مباحثه ووقوعه مسايلة على ان باب المرخيم شعبة منه وفي الكلام تنبيه على ان
بناء المنادى منصوب مفعول به وصاحب الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه وعلى المحققين واما كيفية
التقدير فهو ما صرح به بقوله فالاصل يا اسماك ابن على ما مر في تفصيله واما ترك فعل المنادى فانا
لا ندعي كما زعم ابن الحاجب في ذا وذاك اولا موضعه كما ذكره الاخفش والكل وجهة هو مولاها
قول لانك اذا قلت زيدا • متعلق بما بعد مضمنة المبدا والخبر من النسبة وهذا ما قال
انه علة لاسقاط المنادى بالفعل المضمر واذا هذه شرطية وقوله فالاصل مع ساقيه جزاؤها
على طريقة قولهم ان اكرمت اليوم عمرا احسن اليك امس في المفصل لانك اذا قلت
عبدالله فكانك قلت اريد او ادعو عبدالله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار بدلالة

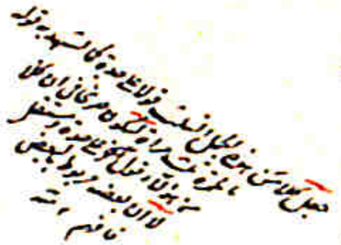

انتهى ولئن كان كلامه ساكتا عن الدلالة على انه كان الاصل اياك اعنى وكان ظاهره منصرفا بان هذا
هو الاصل المعدم عدل عنه المص رحمه الله الى ما ذكره وانما دانه فى التحقيق من وضع الظاهر موضع الضمير
ولئن كان ظاهر هذا مخالفا لظاهر كلام المفصل وكان جار الله هو العمدة فى هذا الفن وكان
مخالفته محلا للاستبعاد والانكار وكان ذلك اذا استعانا بالنقل والسماع احتاج فى اثباته الى
النقل فاسند ذلك الى من هو علم فى الفن وكلامه حجة وازال هذا الوهم فقال نص عليه سيبويه
وقوله ينبيها تعليل لقوله فاقيم اى انما وضع الظاهر موضع الضمير للتنبيه على ما هو المقصود بالنداء الحضور
بجميع الاشتراكة اصلا وهذا هو العلم فقط فوضع العلم الشخصى وهو بلد له موضع اياك
او هو يحتمل الشركة فقاعدة العدول قطع الشركة الاحتمالية وضعا واما الضمير فهو ممول غرضه ذلك
وقوله ان القصد من صلة التنبيه اى ينبيها للمخاطب على ان القصد وحذف حرف الجر شايع من ان
وان قوله للمخاطب اى لصاحب العلم الشخصى الذى هو المخاطب الحاضر هنا فالمراد بالمخاطب من يتلقى
الكلام وهذا يجيء الكثير لان يقصد بحرف الخطاب وقد اثبته هذا المقام على ما هو العمدة فى الشرح
فنقول قوله تنبيها علة لقوله فاصل يا اياك اعنى لا لقوله اقيم اذ المضمر وهو اياك فى ان كان موضوعا
للمخاطب الا ان المظهر القايم مقامه وهو عبد الله غير موضوع له تكليف يجعل علة له مع قوله للمخاطب
هذا الكلام وشاهد ذلك مما يشهد بالعقل والنقل قوله ثم حذف الفعل عطف على قوله فاقيم
المظهر وذكر ثم هنا وذكر الفاء هناك لكنه ستر وتبيق حاصلا انهم لما وجدوا الاصل فى يا عبد الله يا اياك
اعنى وكان حصر توجه الخطاب الى من يقصد بوجه الله مقاصدا ولم يكن الضمير وافيا بهذا الغرض
عدلوا الى الظاهر واشعروا لفظ موضع الضمير وهذا المعنى مرتب على رصد انهم له هكذا وكان يمكنه
من غير ان يتوقف على شئ بخلاف حذف الفعل فانه مستند الى كثرة الاستعمال والكثرة امر نسبى
مهلا وسوغا فالراجح الى الاول اذ لم يذكر الفاء وهنا ذكر ثم فان قيل كيف يصح وعى الكثرة وانهم
لم يتكلموا به على الاصل قلنا الكثرة تقديرية لا تحقيقية كيف وقد نص جار الله عليها بقوله ولكثرة حذف
لكثرة الاستعمال والامر ما ذهب المحقق ابن الحاجب الى ان المعنى انهم علموا انه بكثير استعماله فعلوا
ذلك منه اولا والامر والحال ان حذف الفعل معلل بثلثة امور كثرة الاستعمال وغاية حرف النداء
منابه ومغنى نيابته عنه ودلالته عليه ووضعه موضعه صورة ولفظا لا عملا ومعنى الثالث ان الحذف
متضمن لفائدة هى رفع لبس الكلام الانشائى بالكلام الخبرى للقطع بان الجملة الندائية انشائية
اتفاقا والفعل المضارع خبر قبوته بحسب الظاهر مشعرا بالخبرية والمص رحمه الله اشار الى
الامر الاول بكلمة ثم والى الثانى بقوله لنيابته عنه والى الثالث بقوله ولما فى الحذف الخ فقوله
لازما راجع فالازما وفيه تصريح بالمدعى وهو ان المنادى منصوب بحذف لازم اضماره وقوله
لنيابته لام التعليل متعلق بحذف لا بلازما ولما فى الحذف معطوف عليه لا لقال رفع اللبس
غير محتاج الى احد الامرين الفعل لزوما نابا حرف النداء كاف فى رفعه او لحرف الانشائى يجعل الكلام انشا

كف الاستفهام مثلا انما تقول حرف النداء يحذف حذفا شايعا فاذكر الفعل او لم يلبس
فان قيل انما لا يحسن بعد الحذف ايضا حالة ذكر الفعل بعد حذف الاداة ظاهرا كونه خبرا
بخلاف حذفها جميعا او الخبر لا يكون الا كلاما فان قيل هو كلام بعد الاصل فسد والمحذور وقتئذ
بعد اتصاله بما يظهر الفعل ويضح انه كلام كذلك يظهر تقدير حرف النداء ويضح انه انشاء
ويكون وضح الفعل اقوى من وضح حرف النداء فيمنع بل الامر بالعكس والحذف معلل برفع
توهم كونه خبرا لا بالتعين فى الانشائية فلسفهم فان قيل قد ذهب الكثيرون الى ان مثل يا زيد
ليس جملة بل هو بعض جملة او المنادى انما ناداه بكلام يذكره بعد ندائه فالكلام هى هذه والاول
من مستبعداته قلنا هذا مذهب شرذمة من اهل الاصول والمحققون على ان الجملة الندائية كلام مستقل
عما اشرنا اليه وابطلوا هذا الكلام وبينوا اضلالية بوجهين الاول هو من جهة المعنى انهم
قاطعون على ان قولهم يا زيد كلام تام ولهذا ذهب المحققون الى ان الوقف على الجملة الندائية
جائزة او هى جملة مستقلة وما بعدها جملة اخرى اتكائية وهو من جهة اللفظ ان الاسم لا بد له من
اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا وجه هنا سوى ما ذهبوا اليه من انه
منصوب بفعل مقدر والاداة دالة عليه لقوله من رفع اللبس اللبس بفتح اللام مصدر قولك
لبست على الامر البس خلطت وعليه قوله لكى وللبسنا عليهم ما يلبسون واما اللبس بالضم فهو
مصدر قولك لبست الثوب وايسارا لرفع للدفع تنبيه على ان اللبس كان حاصلا عند ذكر الفعل
ثم اندفع فيكون رفعا لا دفعا قوله وحكى يا اياك منع قد جاء الاصل ايضا وارد ان
الاستعمال وذكره عقيب الاصل نبيه على انه شاهد صادق على ان الاصل ما ذكره ولفظ حكى
نبيه على ضعفه وقلته قوله نظرا الى اللفظ متعلق بقالوا اى قالوا ذلك كما جاء المنادى بلفظ
الضمير المنصوب كاياك كذلك جاء بلفظ الضمير المرفوع الصادق بانت فوجه الاول انه
مفعول للفعل المقدر كما مر ووجه الثانى ان لفظ انت مفرد معرفة ومرفوع والمفرد والمعرفة
فى المظهر اذا وقع منادى فهو مضموم فالملحوظ هنا جانب اللفظ ولما كان الوجه فى الاول واضحا
معلوما من سوق الكلام وسياقه فى الثانى غير واضح ترك الاول وذكر الثانى ولفظ قالوا تنبيه على
ان الثانى اقوى من الاول والذى لم يكتف بالاول ولم يذكر صيغة المجهول فانهم قوله يا فرع من خالك
تاييد للثانى بحسب الظاهر والا فوجوه ان وصل فى البيت كثرة قال الاصمعى انت فى البيت
لمجرد التنبيه او كان زايدا والتقدير انت الذى علمت كذا الان ايلاء حرف النداء ضمير المخاطب
ممنوع وذهب بعضهم الى ان المنادى فى البيت محذوف لدلالة الاول عليه وعلله المص رحمه الله
بعضهم على ان حرف النداء زايد ومكرر للاول وانت مبتدا خبره انت الثانى او انت
انت الذى اشتهرت بتلك الصفة وقوله طلقت اراد انك على حذف المفعول بقرينة
المقام وعام نصب ظرف وجعا مضاف اليه على نمط يوم ينفع الصادقين صدقهم وجئت بزنة

منع ان الضمير المنفصل لا ينوب عن المرفوع المتصل الا اذا تعذر الوصل والمرفوع المتصل
والمنفصل كلاهما مرفوع والمتصل اخصر فيقدم عليه الا اذا تعذر الوصل
قوله ويا انت منع ان المنصوب المتصل ينوب عن المرفوع المنفصل ويجعل ذكر الثانى بعد الاول
تنبيها على ان الاول ليس بمنصوب المحل وان الثانى ليس بمرفوع المحل
قوله لنيابته عن الفعل اى لنيابة حرف النداء عن الفعل

قلت مزجاع بضع كقلت مزقال يقول بضاعة صرت جايعا ذا الفا نسا وجعتا للاشباع

قوله وقيل انما نصب الخ معطوف على مقدر مقرر اي وحكي يا اياك ونصبه لانه مفعول به للمقدر وقيل لانه منادى مضاف فالنزاع لفظي ثم في تعليل النصب وسياق كلامه دليل على ان مقصوده الفاصل الفرق بين الصورتين بان للاسقاط في الصورة الاولى وجها ظاهرا دون الصورة الثانية فهو اذن كلام مبهم ولا ادري حقيقته والظاهر قبل تنبيه على ضعفه او مبني كلامه على ان يا اسم مضاف الى كاف الخطاب وقد تقرر ان هذا مذهب ضعيف وقوله ولا كذلك نصب انت ارباعتبار استعادا الضمير المرفوع المنفصل حتى يكون يا اسم له يا اياك كما استعير بعض الضمائر لبعض في قولهم ما انت كانت على ما سبق تفصيله والا فلا يخفى ان القول يا سقاط انت في يا انت بغير هذا الاعتبار فاسد لانه يقبل عقل ولا نقل قوله ثم انه منتصب الخ استطراد الى مبحث آخر وتنبيه على ذلك وشروع في بيان اعراب المنادى وبيان اصلا اعرابه في اصناف انواعه وابتدا بالمضاف نحو يا عبد الله او هو عرق في هذا الباب ومحل الظهور الاسقاط فان قيل الاضافة المعنوية شرطها تجريد المضاف عن التعريف وحرف النداء حرف تعريف والمعرف عندا احد المعارف قلنا نعم الا انه لم يوضع له بل هو راجع الى القصد والاشارة بدليل يا رجلا فان قيدي وكذلك فانه نكرة غير مقصودة مع وجود حرف النداء وستكشف لهذا الجواب زيادة تحقيق في ضمن المسالة الآتية ان شاء الله تعالى فقوله كالمضاف معناه ان المنادى ينتصب اسقاطا بالنظر الى اسقاط المضاف وهذا اولى من جعله حالا من ضمير منتصب او خبرا لمبتدا محذوف وعلى كل تقدير فالمقصود التمثيل لا التشبيه كما قال الفاضل مرفوع كزيد في ضرب فانه قال ان في عبارته تسامحا لدلالته على ان المنادى منتصب شبيها بالمضاف والمضارع له وليس بذاك اذ المقصود انه منتصب اذا كان مضافا او مضارعا له فليس في قوله وهو ما علق به من تمام معناه تفسير للمضارع بالمضاف وحاصله ان المراد بالمضارع بالمضاف اسم تحقق بعد متعلق هو من تمام هذا الاسم ومتعلق به واطلق التعلق ليتناول جميع الاقسام المعتبرة في المضارع بالمضاف وينطبق تعريفه على تمثيله واقسام التعلق على ما ذكره القوم ثلثة الاول ان يكون الثاني معمولا للاول الثاني ان يكون الثاني معطوفا على الاول عطفا بالحرف الثالث ان يكون الثاني نعتا للاول حملا كان العطف او ظرفا فاعلم ان القسم الاول ضروب ثلثة الاول ان يكون الثاني مفعولا به للاول بلا واسطة الثاني ان يكون مفعولا به له بالواسطة الثالث ان يكون فاعلا للاول متعديا كان الاول او لازما فقوله يا ضاربا من زيد مثال للضرب الاول من القسم الاول وقوله يا ضاربا زيدا مثال للضرب الثاني من القسم الاول وقوله يا مضروبا غلامه مثال للضرب الثالث والاول متعد وقوله يا حسنا وجهه الخ مثال للضرب الثالث والاول لازم فهذه امثلة القسم الاول لضروبه كلها واما قوله يا ثلثة وتلثين فمثال للقسم الثاني واما مثال القسم الثالث فقد تركه المصنف رحمه الله لمثال

اللغت

الغت بالجملة قولنا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل ويا رجلا لضرب عمرا بالنطق وبالظرف قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام واما ان المنادى في هذا القسم اعني كونه موصوفا مثلا بالمعرفة بعد وصفه اولا بالجملة والظرف ام لا فلم اقف حقا، والاظهر منعه وان كان القياس لا يابى فلا يكون يا حليما لا يعجل العقد بل يقال يا حليما لا يعجل عفارا للذنوب ستارا للعيوب كشافا للكروب ووجه الكشف بالمضاف في جميع هذه الاقسام ظاهرة اذ الاول هم بالكل كما ان المضاف تم بالمضاف اليه قوله اسم رجل حال من ثلثة وتلثين اذ هو في المعنى مفعول والتقدير كونه علما جريا على مذهب الاندلسي وابي بعض فانهما يقولان ان قولهم يا ثلثة وتلثين لما يكون مضارعا للمضاف اذا كان علما والا فلا وعند سيبويه لا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او غير علم لان بعضه مرتبط ببعض ارتباطا مثليا في يا خيرا من زيد والمختار عند الجمهور مذهب سيبويه والقوم يقولون علمه والمص رحمه الله يحتمل ان يكون غرضه بالتقييد شيئا آخر وهو اثبات المضارعة بالطريق الاولى اذ الارتباط اذن اشد واقوى لانتفى مذهب سيبويه واختار قول غيره والذهاب اليه قوله وانتصب الاول الخ وقع السؤال سهما ورودوه ههنا حاصله ان قولك يا ثلثة وتلثين اذا اسم مفرد نحو زيد فينبغي ان لا ينصب لحرآن معاد الالزم كون الكلمة الواحدة معربة باعرابين مختلفين في حالة واحدة وتوجيه الجواب ان الاول قد العلمية منادر منكرا والثاني عطف عليه وقد تقرر ان المركب اذا جعل علما فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه وهذا معنى قوله وانتصب الاول للنداء الا قوله وان لم يكن فيه معنى عطف على لحصة اريد حال العلمية فقوله ما ما على لانتصب الخ مفعوله وفيه ضرب من الخفاء فكانه مبني على المآل او تشبيه وقوله اعني سابعة المعطوف تفسير للمنهاج الاول قوله والنكرة بالجر عطف على المضاف او المضارع والمراد بالنكرة النكرة المفردة وحاصل الكلام ان المقصود من المنادى اقسام ثلثة نقط المضاف والمضارع له والنكرة المفردة وفي النكرة خلاف فعند العرآء والكسائي يجب ان يكون موصوفة كيا رجلا ظريفا والباقون يجوزون لزوم الوصف وعليه الجمهور ولهذا قال اموصوفة او غير موصوفة واراد بالوصف الوصف بالفعل او قد تقرر ان النكرة الموصوفة بالجملة من قبيل المضارع بالمضاف ونبه على هذا المعنى في مثله لقوله يا رجلا صالحا فعلى هذا يلزم الاشكال في قوله بالثلثة شر فيها من غير اذ النكرة ههنا موصوفة بالجملة كيا رجلا لضرب عمرا والجواب ان يكون ههنا من القسم الثاني لا الثالث فليتامل عند المص رحمه الله من الثالث الا ان يقال المقصود بايراد ذلك بصوير الغسة في الضمير واذا كان من قسم آخر فلا من هذا القسم كلاما وان كان قابلا لحمله على هذا المعنى الا انه لا يخلو انه بعيد جدا

س
بهة
لان قوله الى آخره ونقل ما في اشرح لك
بيد الانتظام به الكلام

قوله رعود الضمير الخ • دفع لسؤال سوهم ورود ه هنا وهو انه هل يجوز هنا رجوع
الضمير من الوصف على لفظ الغيبة والخطاب جميعا كما مر في المفرد المعرفة كما سبق ام لا
وتقرر الجواب ان الغيبة متعينة هنا اذ المقصود بالنداء هنا انما هو الموصوف مع الصفة
فالمرجوع في حكم المنادى طب لا الموصوف فقط واذا لا الاسم الظاهر ان يكون مرجوع الضمير اليه
بلفظ الغيبة مالم يمنع هناك مانع فتقل محل الوصف ليلتئم الموصوف منادى فحكم نحو يا
فتعتبر فيه حكم الخطاب قوله لمن لا يحفظه • اى لمن لا يحفظ الاسم وهذا القيد مما زاد
المص رحمه الله تتميما منه يعني ان المذكور انما يكون مما نحن فيه اذا فرض ان هذا الكلام
بالنسبة الى من لا يحفظ حتى يكون الخطاب عاما والمخاطب غير معين يمكن ان المطلوب
حسن الاخذ واما اذا كان هذا الكلام بالنسبة الى من يحفظ بعينه فالواجب هناك يا
بصير بلفظ المنادى المفرد الموقعة مثل يا زيد اذ المقصود واحد بعينه فلا يكون نكرة قوله
او محلا • معطوف على لفظا شروع في المنادى المنصوب نصبا محليا بعد الفراغ من المنصوب
نصبا لفظيا فقوله كالمفرد الكلام فيه كالكلام في قوله كالمضاف المراد بالمفرد ما يقابل
المضاف والمضارع له فاندرج نحو يا زيدان ويا زيدون وان كان الاول مثنى
والثاني جمعا منهما نصب حال من المفرد لانه مفعول به كما عرفته فالمراد بالمبهم نحو يا ايها الرجل
فان ايا من المبهمات اذ هو من الموصولات كما عرفته ونحو يا هذا الرجل اذ المنادى المبهم شبان
اى واسم الاشارة ولو ذكر المص مثال هذا ايضا لكان اولى وبغير المبهم نحو يا زيد ويا رجل
وقدم المبهم في الذكر اذ هو بنوي وعكس الامور في التمثيل اذ الكلام اشرف فقدم الاشرف
فالاشرف واراد بالمعرفة ما كان منها في الجملة فتعرفه بالنداء نحو يا رجل هنا او بالوضع فالعلم
قبل نحو يا زيد فانطبق الامثلة اذ هي على المقصود قوله فانه مبني • يعني ان المنادى المفرد
المعرفة مبني فيكون نصبه محليا فهو في موضع التعليل لما تضمنه السابق واما قال مبني على ما به رفع
به ولم يقل مبني على الضم ليندرج نحو يا زيدان ويا زيدون كما اندرج فيه نحو يا زيد فان يا زيد
مبني على الضم ويا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو ولان ما يرفع به الاسم الضم والضمير الواو
فما يرفع به يتناول الحرف والحركة بخلاف قوله مبني على الضم فانه مخصوص بالحركة وقوله لوقوعه موقع
ضمير الخطاب تعليل لبنائه يعني ان علة البناء في المفرد المعرفة هو وقوعه موقع ضمير الخطاب
في ادعوك لان يا زيد بمنزلة ادعوك فهو مشابه في الافراد والتعريف اما المضاف والمضارع
فليس مثله افرادا واما النكرة المقصودة فلانها ليست مثلها في التعريف فلهذا كانت الاقسام
الثلثة معربة ومنصوبة لفظا وكان المفرد المعرفة مبنيا لفظا ومنصوبا محلا وبهذا العلم
سقط الفوق وبحصر المقصود والاحاطة الا ما ذكره المص رحمه الله من انهم تركوا بناء المضاف لان نسبة
تقديرا للحكم على العلة على ان علة مشابهة ظاهرا لان بناء المضاف دون الحكم كونه مضافا لتقدم

الحكم على العلة

الحكم على العلة اذ الافراد في البناء لا تقتضي ثبوت البناء قبل ثبوت العلة قبليته زمانية
وهذا ظاهر ولا قبليته اعتبارية والقول بان العلة هو الوقوع موقع المنسي فانه بالجميع من
المضاف والمضاف اليه فحقه ان الحكم بالمضاف وحده لزم ثبوت الحكم في محل لا تمت العلة فيه فليس
اذ هو مع انه ممنوع ليس من التقدم في شيء فافهم وكذا ما ذكره المص رحمه الله في غير هذا الكتاب
من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن فكيف منع وفيه علم التمكن
قوله ونداء العلم • مبتدأ خبره بعد تنكيره وعلى راي حال من ضمير الخبر يعني ان العلم حين
ان نكرا اولا ثم عرف بحرف النداء لا يلزم تعريف المعرف واجتماع التعريفين فرنداء
اريد به فعل عليه حرف النداء نكرا اولا وما اول يسمى نكرا، والي، والكاف اذا زال التعريف
بالعلمية عرفوه بالنداء هذا مذهب المبرد والجمهور على ان تعريف العلمية باق بعد النداء اولا
منع من اجتماع التعريفين المتغايرين بل الممتنع انما هو اجتماع ادوات التعريف مع الاستغناء
عن احدها بالآخر وراى المبرد منعوض بقولنا يا الله ويا انت وكذا يا هذا ويا عبد الله والقول
بانه لا مدفع به نحو المعرف فلا معنى رد الى المبرد ليس بشيء اذ الكلام في جوازه قوله
واما قوله الخ • يعني ان القول بان المفرد الموقعة مبني على ما يرفع به اي غير منون غير مقوض ما البيت
حتى نوه بقوله يا مطر لانه قبيح بعيد عن القياس اي خارج عنه والكلام في مقتضى القياس
والبيت للاحوص الانصاري وهو شاعر من شعراء الاسلام يروى انه كان يتعشق مع احد
امراته وكان يكتم ذلك ولا يفتضح به فتزوجها مطر بقوة الدنيا وغلبة الامر فقال ذلك
سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام • فلا غفر الا لمنكحها • ودوهم وان صلا
وصاموا • كان الى لكعين نكاح سلمى • غداة يزورها مطر بنام • فان كن النكاح احل اني
فان نكاحها مطرا حرام • فلو لم ينكحوا الا كفيا • لكان كفها الملك الهمام • فطلقها لست
لها بكفو • والا فض مفرقك الحسام • وظاهر هذه الابيات مشعر بهذه الرواية ويروى بوجه آخر
وقصته على هذه الرواية انه قدم البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنته وذكر عنده نسبه فقال ذلك
الرجل له بات شاهدا على انك ابن حمى الدبر فجاء بشاهد فزوجه اياها شارطا عليه ان لا يخرجها
من اهد من اهلها فخرج الاحوص بها الى المدينة وكانت اخت هذه المراة تحت احد من بني تميم كان
موتورا لهم من الطرق فقال لهذه المراة اغدلي واذهبي الى اختي فقد بعثت اختها
لا علم واكرمتهم ثم اذا قرب الرسل جاء الخليل مع رعاته بالابل والغنم واسمه مطر فلما راته
الاحوص اعجبته عينه فكان دنيما وزوجته وهي اخت امراته الاحوص كانت اجمل النساء
شكلا واحسنها صورة فقالت للاحوص زوجته قم الى سلفك وسلم عليه فبينما ذلك
قال الاحوص سلام الله يا مطر عليها البيت مشيرا بها بعينه الى اخت زوجته والمعنى ان
سلام الله على المراة لا على مطر وان النكاح وان كان سببا لحل الوطي والمعاشرة بالاتي شرعا

الآن نكاح مثل هذا الرجل لمثل هذه المرأة ليس ببالك ذوقا عن ارباب البصيرة وارباب الفراسة والطبيعة وهذا مبني على ما يفعل الظرفاء والشعراء من التحليل والتحريم والفتوى بالحلال والحرام في شرع الذوق والعشق ومثله كسر وضمير راجع للنكاح وانثى مفعوله والنكاح هنا بمعنى الوطي وبمعنى العقد والمراد هو الاول اذ النكاح بمعنى العقد لا يسند الى الرجل فيقال نكحها وهو ناكح والمرأة منكوحة ويسند الى المرأة فيقال نكحت الرجل وهي ناكحة اي تزوجت وانما النكاح بمعنى الوطي فلا يسند الا الى الرجل والآن اسم للوقت الحاضر المتبع ههنا فقوله نكاحها مصدر مضاف الى الفاعل ومعطوف ونصب مفعوله واسناده ههنا الى المرأة مبني على انكحته وهي التي بنيته على انه لا يستبعد في نكاحها انما المستبعد هو نكاحها له وفي جعل النكاح نقمة حراما مبالغة بالغة وقوله بات شاهد الا اخضر قرأها قوابر بانكم الا اخضروه وذكر المص حراما ان اصل آبت ارأعط ملت الهمزة تاء ولا تتابع وعليه من قرأ ميتاك بعد والاصل اياك بعد اليه اشير في الكشاف حمى الدبر الجبة بفتح مفعول والدبر بفتح الراء وبالباء جماعة النحل ولا واحد له وجاء بمعنى الزنابير والمراد هو الاول ومنه قول لعاصم بن ثابت الانصاري حمى الدبر اذا المشركون لما قتله ما اراد وا ان يجعلوه مثلة فسلط الله عليهم الزنابير الكبار فتركوه فاخذوه المسلمون ووقفوه كذا في الصحاح وقوله التهمة عينه اراد زورته وحقوته والدميم بالدال المهملة القبيح وسلف الرجل وسلفه بوزن كذب وكتف زوج اخت امرأته قوله اوالداخل عليها مجرور معطوف على المؤود المؤنة او على المضاف المنصوب المقدر محذوفا اراد دخل على اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب فقوله واللام مفتوحة جملة حالية مؤكدة للدلالة على ان اللام للجارة وان استهر بناء ما على الكسر كالبا والا انها ههنا مجراه على اصلها وهو البناء على الفتح وهذا حديث اجمالي تفصيله ان حتى حروف المعاني اذا جاءت على حرف واحد ان ينبغي على الفتحة اذ الاصل في البناء سكون الحروف وان كان هو السكون لخفته ولانه عدم والعدم هو الاصل في الحادث للدلالة ان الحروف الدالة على المعاني وردت على حرف واحد وبعد ان اردت ان هذا الاصل فيها للقطع بامتناع الابتداء بالساكن فاما ذلك لان يكون مبنية على الفتح او على السكون في لحظة وهذا ما قال في الكشاف ان حتى حروف المعاني الواردة على حرف واحد ان يبنى على الفتحة كاف التشبيه ولام الابتداء وواو العطف وفائه الى غير ذلك وبهذا يظهر ان فتح اللام هنا جار على الاصل وهو الفتحة والجار هو على الاصل لكونه جارا على الاصل غير محتاج الى دليل فذلك هو الذي اغنى المص رحمه الله عن التصدي لبيانه والاشتغال بشانه فاعرض عنه واشتغل بدليل آخر متعلق بخصوصية المقام بقوله فرقا الخ فقوله فرقا تعليل للمخالفة يعني جعل المعطوف مخالفا للمعطوف عليه حيث فتح اللام في الاول وكسرها في الثاني فرقا بين الامرين ولما كان ههنا مطالبة ظاهرة بان الفرق حاصل على تقدير التعكيس ايضا

فاجهة

فاجهة بخصص الصحيح بالاول والكسائي اجاب بان المنادى لوقوعه موقع الضمير الحق بالفتح اذ اللام الجارة مفتوحة مع المضمرات كقوله ولك وبهذا يعني قوله والفتحة به اولى الضربين من الخطاب يعني ان الفتح ههنا اجهة اقوى متعلق بالمقام وراء الجهة العامة فقوله والفتحة مبتدا خبره اولى وضمير به للمدعو وضمير منها للفتحة وقوله الضربين متعلق بمضمون الكلام ويبقى ان يعلم ان المي لغة انما هي في العطف اذا كان بدون يا على ما دل عليه مثل وانا اذا كان مع يا فالفتح مشترك واجب كقوله يا لعطفان وبالرباح قوله نحو يا الله للمسلمين شروع في التمثيل على الترتيب يعني الاول والثاني للاستغاثة والثالث للتعجب فالاول كقولك يا الله للمسلمين فهذا مثال لما دخل فيه اللام للاستغاثة بلا عطف والثاني مثال لما عطف فيه على المنادى بدون يا فلا جرم كسرت اللام في المعطوف واوله يا لبكيك نائيا بعيد الدار مغترب فلام الكهول مفتوحة لانه منادى دخل عليه اللام الجارة للتعجب او للاستغاثة واللام للشبان مكسورة واللام للتعجب ايضا مكسورة لانه هو المنادى له والمدعو اليه فقوله يا لبكيك من بكيته كمنعته وكتب عليه يعني وفاعله نائيا اسم فاعل من نأى ينأى بعد والمغترب الغريب اراد يبكي عليك من لا قرابة بينك وبينه ومن داره بعيدة عنك وهو غريب يعني يبكي عليك الغريب فكيف بالقريب فيا اسفا ايها الكهول الشبان احضروا الهذا العجب ان يبكي عليك من يكون غريبا فالكهول جمع كهل كالصعر جمع قبر والشبان جمع شاب والشباب حداثة السن وعنفوان العمر واما قولهم يا للماء فيحتمل الامر من كسر اللام على حذف المنادى كانه قيل يا قوم احضروا اللماء وفتحها بجعل المنادى كانه قيل يا ماء تعال فهذا حينئذ سبب منك فهذا اوان مجيئك في زمان ورودك قال المص رحمه الله فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فقاديه وتقول تعال ماء عجب لشان مديع المكان وبالجملة فهذا اتعالى في موضع بصر سناك ماء عظيم لائط وجوده فيه وكذا قولهم يا لله وايها بذكر عند نزول داهية عظيمة لائمة يحتمل الفتحة على ان الداهي منادى ويحتمل الكسر قيل يا قوم احضروا لله وايها واللام في كليهما لام التعجب قوله وقولهم مما اخبر به على ترك المدعو فهذا تعفو رونع فالتعفو ان ما ذكرهم من ان اللام في المنادى مفتوحة مستوفى بقولهم يا للبهيتة واخوته فانه منادى مع ان اللام مكسورة ووجهه بجواب ما ان السؤال ان مدخول اللام ههنا هو المنادى بل المنادى محذوف ومدخول اللام منادى له اراد مدعوا اليه لا مدعوا اي يا قوم احضروا للبهيتة وشاهدوها وباوللعلقة فابصروها وللعضيهة فعاينوها وبهذا اغنى تقرير السؤال على هذا المنوال هذا المطابق للواقع والمتبادر الى الذهن وهو المذكور في كتب القوم فمن ذهب الى ان السؤال ان هذه اللامات في الامثلة المذكورة مكسورة وهي للمدعو اليه وانما يكسر اذا تقدمها مدعو كما يا لله للمسلمين لا تقدم للمدعو ههنا فاجاب بانه ترك المدعو وهو مراد فقد خرج الى ما هو مغسول وكلام عامي محذول لان هذا مع انه ليس بكلام المص لا كلام القوم ظاهر الفساد للقطع بانه اراد الكسر في المنادى له ولانه لم يسبق في كلامه حديث الاختصاص

يتبع المصنف الفسوي وغيره

اغنى احصاص الكسر بحال الذكر فلساحل والعضيهة بفتح العين البهتان في المعى والعضيهة
البهتة وهي الاملاك والبهتان لغة في العضيهة بكسر اللام وهي استفاهة انتهى والعلقة
الداهية والوجب لغة في الفليقة كانها لشدتها خالقة من خلق اذا شق قوله وقوله تعالى الغير ان
هذا لكيد شريف ونفعه عميم ومحرز القول فيه ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم اذا كان
نفس الضمير كقولهم يا له رجلا ويا لها وصفة في شر حبا طويل وكقولهم في تشريهه تعالى يا له من
من كمال والمص رحمه الله استشهد في ذلك ببيتين من ابيات الفصائد الاول لامرأ القيس والثاني
لعلقمة بن العبد ثم ان هذا الضمير قد تنتصب عنه التمييز وذلك في الاغلب مواضع التعجب كما مر ان
مواضع التعجب ثم التمييز عنه قد يكون منصوبا بالفظ كما مر وقد يكون مجرورا بالفظ ومقرونا بمن الجنسية
كما مثل المتن ثم ان كان معلوما كقولهم جاءني زيد فيا له رجلا فانه معلوم مرجوعه الى سابق معين
وكقولهم عند الخطاب الى زيد الشخص الحاضر يا لك من شجاع وامة وترك من رجل فالتمييز عن النسبة
الاضافية لا غير اذ الابهام فيه ولا ابهام في الضمير ثم ان المص رحمه الله قد اورد بعض المراع
من حلة امرء القيس البيت هكذا فيالك من ليل كان نجومه ٭ بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وكان الاولى ان يذكر المصراع الاول تتمة الا انه فعل ذلك تنبيها على انه معلوم مشهور وشهرته
اغنت عن التصريح بنيابته بخلاف الثاني فانه كذلك في تلك منقوصة دل عليه تفسيره بقوله من ليل فانه
مذكر والمغار اسم مفعول من اغارت الخيل احكمت فتلته وبذبل علم الجبل ومغار الفتل اي هذا الليل
نجومه لسطوع نورها كانها مسمرة بحبال غير فتلها على جبل بذبل الموصى المسوق له الكلام
الليل بالطول لتفاقم الهموم وتكاثر العموم بدليل ما قبله ٭ الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل ٭ مريد ان الليل والنهار عندي سيان لان الفارغ
في كل منهما الهموم والاحزان فقوله منك متعلق بامثل لوسعا او تسامى وقد مر عليك مرارا وهذه
الرواية اشهر وهو الذي عول عليه الجمهور وقد يروى ٭ بأمراس كتان الى صم جندل ٭ فقوله بامراس
متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام اي شدت والامراس جمع مرس وهو الحبل واضافته امراس كتان
كالاضافة في خاتم حديد والاصم الصلب ما ثنه الصماء والجندل الصخرة وجمعه جنادل
يعني ان نجومه شدت بحبال من كتان الى صخور صلاب لا يرجى ولا يزول عنها اما كنها قوله
ويالك من قبرة بمعمر ٭ خلالك جو فبيضي واصفري ٭ ونقري ما شئت ان تنقري ٭
قد رحل الصياد عنك فابشري ٭ ورفع الفخ فاذا تحذري ٭ لا بد من صيدك فاصبري ٭
وقصته ذلك ان طرفة بن العبد قد نزل مع عمه على ماء فنصب طرفه فخا للقنابر فبقاء ذات
يوم فلم يصد شيئا فحمل فخه وقصد عمه فنفر فلما رأى ذلك المكان فرأى القنابر يلتقط ما بينه

دل عليه تفسيره بقوله من قبرة والقبرة تشديد الباء وفتحها ضرب من الطير له على رأسه
تاج محبر والقنابر جمع القنبر لغة في القبر والمعمر المنزل الواسع من جبة الآء والكلاء وخلا
فعل من خلا يخلو والجو ما اتسع من الارض وبيضي صيغة امر اي صني بيضك في الانث اذ آمنه
ويروى بالصاد المهملة اي صيحي وصوتي وبمعناه اصفري ونقري اي الحثي الارض وقوله
ما شئت ان تنقري اي ما دام كت تريد التنقير فابشري اي كوني ذات بشاره كقولهم
ابشر فقد اتاك الغوث او بمعنى التبشير اي بشري نفسك والفخ الشرك ويقال بالفا
نحو دام ومخ تصغيره فييك من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف اي لابد من
اصطيادي اياك وقيل من الاوقات واما قوله تحذري فهو واحدة مؤنثة مضارع حذر على صيغة الامر
الشاذ والضرورة اي في تحذرين وهذا من الاعتراضات التي اوردها القاضي ابو الحسن علي
عبد العزيز الجرجاني المحاكمة بين المتنبي وخصمه بن عباد فانه صنف كتابا وسماه بالمحاكمة واورد
فيه اعتراضات كثيرة على المتنبي في اشعاره وذكر ابناك ان طرفة اخطأ في قوله تحذري
من جهة انه حذف النون من الواحد المؤنث المخاطب والقياس تحذرين مثل تنصرين فقوله اما ذا تحذري
من قبيل ما ذا صنعت في احد وجهه اي ما الذي تحذرين منه قوله او الالف رفع عطفا
اللام المجارة فاعل للمذاهل ان نصب المنادى محلا كالداخل عليه الف الاستفاهة وعبر عن اللام
بالدخول تغليبا والا فالدخول امر يعتبر في الصدر واللحوق يعتبر في الآخر ولولا التغليب لما حسن
موقعه وبعض من اطلع عليه اراد ان الدخول موقعه الصدر واللحوق موقعه الآخر ذهل عن
التغليب ثم اعلم ان التركيب من قبيل اسمه معلقا اسبغا ورحما اردفا المجموع به الالف
وقوله فاللام بالفاء تنبيه على ان استفاهة اللام هذه لازم من لحوق الف الاستبراء الحق به
الف فالملازم ان لا يكون هناك لام او الف الآخر تقتضي فتح الآخر واللام جازة تقتضي جر
الآخر وساقي الاسرين ملزوم لساقي المؤسرين وبهذا انحل مكان او في عطف الف على اللام على
الواو او الذي هو عطف على الاستفاهة فانه يفتح اركان المنادى اذا لم يفتح آخره تعليل لكل منهما
ويازيداه تمثيل لكل منهما وهذه هي النكتة في ان ضرب التعليل والتمثيل حاصله معناه
منقول الى كونه ما تيا به لاجل الوقف حال من ضمير المجرور والتقاء الساكنين وان كان لازما
من جهة سكون الالف والهاء الا انه منقول الوقف ومع ذلك فلا يجوز تحريك هذه الهاء
الا في ضرورة الشعر قوله يا رب يا رتباه اباك أسئل ٭ عفوا يا رتباه من قبل الاجل
البيت لعروة يارب بكسر الباء واصله يا ربي حذف الياء اكتفاء بالكسرة ورتباه في الوضع
ثلاث روايات ضم التاء تشبيها له بتاء الضمير وكسرها للتقاء الساكنين وفتحها
مناسبة الالف اباك اسئل معناه اناك أسأل قدم للحصر كما اباك نعبد واسئل اصله سال
حذف الهمزة تخفيفا عفوا اسم امراة على وزن صحراء وهو في الاصل تانيث الاعفو وهو النظبي

لعلي

الذى تعلو سائله حمرة نصب مفعول سئل اى اسأل يا الله وصل هذه الجملة الخبرية قبل حلول الاجل
فقوله من وصل الاجل متعلق بالوصل المراد لا باسأل فتنبه مل قوله او ما كان مبنيا معطوف
على المفرد المعرفة ارفع نصب المنادى محلا كالذى كان مبنيا قبل النداء يعنى الاسم المبنى قبل النداء
اذا دخل عليه حرف النداء فبناؤه باق على ما كان عليه مثل هذا المنادى المبنى فانه كان
محلا بالحصها او بالعدد المنفصل المبنى فقوله يا خمسة عشر مثال للبنى للتحقق ويا صداع مثال
للتقدرى قوله ويجوز وصف المنادى الخ فرغ من اعراب المنادى وانواعه فى اول ان
يبين توابعه ولما كان للتوابع باعتبار كون المتبوع منادى احكام مخصوصة بها ذكر آثار النداء
ذكرت التوابع هنا وبين اصنافها واحوالها هنا وافتتح الكلام بالوصف اذ هو محل للشركة
والخلاف فكان اهم بهذا الاعتبار ولذا اعتد الجمهور بشذوذ جوازه لان اوصاف الله واجبة الرفع
بتوته فقوله خلافا لمن قيل له على الف درهم اعترافا وما بعده مفرع وجب اضافته الى فاعله مطلقا
حال من المنادى اى مجردا عن قيد من القيود بان يكون معرفة بالنداء او فصلا قبله او مضافا
محذوف اى جوازا مطلقا سواء كان اضافته فى صورة دون صورة وفى حال دون حال على الاوجه
حال من ضمير مطلقا لانه تعليل لقوله يجوز لا علة للخلاف فان دليل الاعمى انه واقع موقع الضمير فلا يكون
وصفه كالاكمه ووصف الضمير وحاصل تعليل الجواز انه وان وقع موقعه لانه ليس حكمه حكمه من جميع
الجهات لانه يجوز يا تميم كلهم اجمعون فلو كان حكمه حكمه مطلقا لما جاز هذا فان قيل فما قول الاعمى
فى قولهم يا زيد الظريف فانه وصف له بلا شبهة قلنا ارتفاعه عنده بتقدير انه الظريف او انتصابه
بتقدير اعنى او اسما مصدرا اى صرفا بالكلية قوله واستثنى بعضهم مقابل القوله مطلقا او معطوف
على قوله على الاوجه اى يجوز وصفه مطلقا عند الجمهور ومقيدا عند بعضهم او هو معطوف على
مطلقا بحسب المعنى فليفهم قوله وقد حكى الخ اى قد حكى جواز وصف النكرة المعرفة بالنداء
نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس لان وصف الوصف خارج عن القياس ولهذا مر بهم بقوله وقد حكى
ان الموصوف سحاب باسل وجواد ماض محذوف بقوله كليس بقياس اى هو متعلق بقوله وقد حكى
وقد يجعل معلقا بقوله واستثنى يعنى ان الاستثناء ليس بقياس قوله والعلة الخ اى السبب
فى الاستثناء الذى حاصله منع النكرة المعرفة بالنداء من الوصف ويجوز المعرفة قبل النداء
كالعلم لان موصوفاتهم يعدون النكرة طويلة من جهة الوصف فاشبهت المضاف للمضاف والمضاف
ان كلا منهما معقب تستحق بما هو من تمام معناه فاذا اشتبه بالمضاف بالمضاف
فالواجب انه يكون منصوبا لفظا فوقعت اى بناء على ما مر فتح به وقد تقرر انها مبنية على ما
به فلا يكون وصفها وهذا حاصل معنى قوله والعلة الخ قوله اى النكرة الموصوف بسبب وصفه
فهذا سبب مستقل وقوله مع ما ذكر اشارة الى علة اقوى هى ان العلة فى بناء المضاف انه
ههنا او النكرة وهذا بالمشافهة موقع الضمير بل مع قيد الوصف فان بنى الموصوف على

لزم لعدم

اصطلاحهم ظ

لزم العدم الحكم على العلة وان بنى الموصوف مع الصفة فرع عن مشابهة المضاف من حيث الاداء
والاعتراض المذكور عايد ههنا فتدبر ولا تنس ولما كان ههنا مظنة ان يقال هذا البيان
يعنى فى العلم الموصوف نحو يا زيد الظريف ينبغى ان لا يجوز وصفه ايضا كالنكرة اجاب
بان معنى العلم الذات المعينة فقط من غير دلالة على معنى او صفة ومعنى الوصف الدلالة
على الامرين معا الذات والوصف فالعلم مع صفته بمنزلة الصفة فقط فلا اصطلاح ولا تناسب
له بالمضاف للمضاف بخلاف النكرة مع وصفها فانها من حيث انها نكرة طالبة للتخصيص بالوصف
ومقتضية له فاذا ارادت الوصف بعد ما ادرك عهودا بالحمى ان تعينت بحسب المعنى فليفهم
وبهذا حصل قوله واما العلم الى قوله كانك قلت يا ظريف وبهذا التقرر اندفع الاعتراض
المشهور ههنا من انا لا نسلم ان معنى النكرة بواسطة الوصف بل لعنها بدخول حرف النداء
عليها بل العلم ايضا كذلك فتنبه من مرتب نداء على تنكيره وقوله مفيدا الخ معنى الوصفية من
عبارات القدماء حيث قالوا العلم بشرط لا للعهد والصفة تفيد والاشارة اراد وا بالاشارة
الاشارة الى العين الذات والافادة افادة معنى الوصفة والصفة بالعكس فلما كان
هذا اشارة الى قولهم هذه مفيدة الافادة والاشارة لانه يكلم بلسانهم وعلى اصطلاحهم فالعارف
بذلك عارف بذلك قوله من الالفاظ الخ بين الالفاظ لم تستقل جواب لما قوله فالمفرد
منه الخ اذا ذكر ان الاعرف جواز وصف المنادى المفرد المعرفة حاول الآن انه يبنى اعراب
الوصف فضمير منه للوصف وضمير حكمه للمفرد اى الوصف المفرد وما فى حكمه وهذا الوصف المضاف
اضافة لفظية نحو حسن الوجه فان الاضافة لفظية فى معرض الزوال فالوصف مفرد غير مبهم
اقترن بالمبهم فانه بحسب ذاك رفع صفته كما سيجئ تفصيله اذا كان طرفة عاملها جاز
او شرطية جوابها جاز حملا للنصب اذا كان اذ هو مجاز عن التجوز قوله اى تنوين جوز
وهذا امر مشهور استدل القوم على جواز النصب فى وصف المنادى اذ لو لا ذلك لما كان
النصب فى يا عمر الجواد اجازا وذكر المص ان كعب بن مامة من اجواد العرب وهو له ركان يمر
الحاجين فيقال له اسق اخاك النمرى فقد هلك عطشا والمراد ماس سعدى هو حاتم الطائى
قوله لاطراده الخ النمومة وسموءه ورقة بان الاطراد لا يستلزم الا طراد لا سيما فى دليل على ما ذكر
فان كونها بهوا لا يفيد كثرته مطردا مع انه لا وجب اجوا، الصفة على لفظه واجيب بان المغنى
بالاطراد ههنا ما يدخل تحت ضابط كلى بحيث يصدق كلية مسلما يصح ان يقال كل منادى
مفرد معرفة فهو مبنى على ما يرفع به وهو لا، ليس فى هذا القبيل اذ لا يصح ان يقال كل ما كان
تبعا لاسم الاشارة كهو لا، او ظرفا كامس فهو مبنى على الكسر لا محالة وان كان فى مبنيين على
الكسر اذ هذا ما اشار اليه الخليل بقوله لكل اسم مفرد معرفة فى النداء مضموم وليس كل اسم فى هو
حكمه ليس بمجرور اوقد يجاب بان حركة البناء ههنا لعروضها بسبب كثرة الوقوع فاعطى له

قوله الجيم بكسر الجاء وسكون الياء المسجة وبكسرها وفتح الياء جمع فيه كبد جمع بدر قال
وحماسة الكريم الجيم في حكم المفرد اذ الاضافة ليست بحقيقة وقد اشرنا الى ذلك فيما سبق
قوله واذا كان مضافا الخ قد توهم من ظاهر لفظ الكتاب ان هذا عطف على قوله
اذا كان مفردا على مفهوم الخ عطف الشرطية على مثلها وليس بذاك والا لزم كون هذا القسم
في حكم المفرد وقسما مع انه مقابل له فالوجه ان يجعل هذه الشرطية عطفا على قوله فالمفرد
منه مع ساقه مرجعا المعنى اى اذا كان الوصف مفردا او ما في حكمه كان حكمه كذا واذا
كان مضافا فكان حكمه كذا قوله يا زيد ذا الجبة مثال للوصف المضاف ويا عبد الله
الطريف بفتح الظريف مثال لكون الوصف وصفا للمضاف فالوصف في الاول مضاف الى الكاف
المضاف فقوله الجبة المشهور فيه ضم الجيم مع تشديد الميم وهو الشعر الى المنكب او المنقول الى الجبهة
ويحتمل ان يكون الجيم مفتوحا جاريا على المضاف اى ذا الاموال الجبة قوله وكذا سائر التوابع
اى مثل الوصف سائر التوابع في انه ان كان مفردا فالوجهان وان كان مضافا او مضافا
فالنصب فقط ثم استثنى من التوابع البدل والعطف بالحرف لشرطا ان يكونا مما لا يمتنع دخول
يا عليها فلزمه النجرد عن لام التعريف اما وجه الاول فهو ان المقصود بالنسبة هو البدل الاول
كالتوطئة له والتمهيد لذكره فالمنادى في زيد منادى مستقل وليس بمقحمة لكونه تابعا لما قبله حتى
يكون اعرابه بسبب التبعية له واما وجه الثاني فهو ايضا ظاهر لان حرف العطف قائم مقام العامل
وكل منهما اذن منادى مستقل وهذا معنى قوله فان حكمهما اى حكم البدل والمعطوف بالحرف
غير الممتنع دخول يا عليه وهذا القيد ضروري وان تركه لص محققا لكونه منادى مستقلا لان
المنادى ان المنادى المستقل نفسه فقوله بعينه اى لا تغاوت مطلقا بعينه سواء كان كل
منهما مفردا او مضافا وسواء كان متبوعهما مفردا او مضافا قوله كسائر التوابع اى حال كون هذين
شبيهين بسائر التوابع حال كونه تلك التوابع ممتنعة يعني كما ان سائر التوابع المفردة حكمها
حكم المنادى المستقل كذلك هذان يعني كل من سائر التوابع لو كان مضافا كان واجب النصب
فكل من هذين ايضا كذلك ضرورة انه منادى مستقل وهذا الاخير لوازم الاستقلال
فقوله كسائر التوابع حال وكل من ذي الحال وعامله ما خوذ من مضمون الكلام كانه قيل فانهما
يشبهان المنادى المستقل بعينه حال كونهما شبيهين بالتوابع المفردة حال كونها مضافة فافهم
قوله نقول يا زيد زيد شروع في ذكر الامثلة المتعلقة بالعصمتين اللذين استثنيا
بقوله الا البدل وبخو زيد وعمرو فقوله يا زيد زيد مثال للبدل المفرد وقوله يا زيد صاحب
عمرو مثال للبدل وجعل زيدا الثاني بدلا من الاول في المثال الاول مبني على مذهب الشيخ ابي
علي الفارسي ومن تبعه وعند سيبويه ان الثاني عطف بيان للاول وكلا هما فاسد اذ البدل و
عطف البيان ينبغي ان يفيد كل منهما ما لا تفيده الاول سواء التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد

قوله كسائر التوابع اى حال من ضمير شبيهين الراجع الى المنادى المستقل
حال من ضمير الممتنعة والكاف بالنظر الى المعنى اى حال كون كل منهما
مشبها بالتابع الممتنع فالمشبه به هو التابع المفرد والمشبه هو المنادى المستقل
او اضافة حال من المنادى واهذه القيود التحقيق ابراز ما هو المقصود
وتفصيل حكمه حكم المنادى فافهم فانه من فوائد الخطب

يعني آو غير التاكيد فقوله اذا ابدلت معلق بالمثال الاول وهو اشارة الى الخلاف المذكور
والمذهب الظاهر انه توكيد لفظي وقوله ويا زيد وعمرو مثال للمفرد والمعطوف بالحرف وقوله
ويا زيد وعبد الله مثال للمعطوف المضاف قوله نقول يا تميم الخ غير الاسلوب تنبيها على
ان هذه الامثلة غير متعلقة بما سبق به الامثلة السابقة او الامثلة السابقة معلقة بالمستثنى
وهذه متعلقة بالمستثنى منه فالاول مثال التاكيد المفرد والثاني التاكيد المضاف والثالث
مثال العطف البيان المفرد والرابع لعطف البيان المضاف وقوله ويا عمرو والحارث مثال المعطوف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه فيجوز فيه الرفع والنصب بخلاف المعطوف بالحرف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه ما مر تفصيله قوله في قوله ارجع قول رؤبة مما طعن ذلك نصر بن سيار
واسطار مجرور قسم اى وحق اسطار اراد به اسطار المصحف وفي الصحاح السطر الخط والجمع
وهو في الاصل مصدر والسطر بالتحريك مثله وجمعه اسطار مثل سبب واسباب ثم انشد بيت
رؤبة فقوله سطر مصدر سطرن بلفظ المجهول للغائبة رفع خبر ان كره واسمه اني لذا هب
اربعة اوجه الاول يا نصر نصر بضم الاول لانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني والثالث
لانه عطف بيان للاول حملا على محل المنادى او لانه مصدر بمعنى يا نصر نصر نصرا حذف الفعل
للتكرير او الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس الثاني يا نصر نصر بضم الاول ورفع الثاني
او هو عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث حملا على محل المنادى او هو مصدر الثالث يا نصر
نصر بضمهما اما الاول فلانه منادى مفرد معرفة واما الثاني فلانه بدل او عطف بيان
لانه عطف بيان او مصدر الرابع نصب الاول وجر الثاني باضافة الاول اليه والمضاف اليه الخبر
فالمقال طلعة المخبر وهاتم المجود والحاصل ان الاضافة تحتمل وجهين الاول ان يكون الاول علما
والثاني جنسا كما ذكرنا الثاني عكسه والخطب اذن مجاز على طريقة قوله ايا جوزة من ناج معنى
كما جئتي فالى المعنى سواك شفيع فان النداء لجود معنى مجازا ومعنى كان اجواد العرب
رباح امرء المناجاة واما الثالث فهو مصدر او عطف بيان على هذا ما ذهب اليه المصنف وحاصله قال
ابن الحاجب ليس في نصر الاول الا الضم كما ان الثالث ليس فيه الا النصب وابده صاحب الغاز
الاعراب بان هذا الاختلاف فيه وعلى هذا افلا يتحقق الوجه الرابع وكان مقصوده هما ان الرواية
هكذا او الا تلامع لغير ذلك من جهة الدراية كما ذهب اليه المصنف وغيره قوله وبخو الجلسل
في المعطوف نحو عقب تمثيل المعطوف المصدر بلام التعريف بهذا البحث لانه من المباحث المتعلقة
بتحريره انه اذا عطف بحرف على المنادى وافيه الا والام كزيا زيد والحارث الاول اما قائلا
لخليل وهو ان المختار في مثله الرفع ملاحظة لجانب المعنى اذ الرفع موذن بانه مرجع
المعنى منادى مستقل وان لم يصح دخول يا عليه لفظا ففي الرفع اذن تنبيه على الاستقلال
من حيث المعنى واما اذا كان اللام تابتا لفظا وكان دخول يا على ذي اللام ممتنعا لفظا كان النصب

فقيه اقوال ه

ايضا جايز افى تجويز النصب ملاحظة لجانب اللفظ وفى تجويز الرفع ملاحظة لجانب المعنى
وفى كان ملاحظة جانب المعنى اولى واقوى من ملاحظة جانب اللفظ فجعل الرفع مختارا كانه
قال كلا الوجهين جايز الا ان الرفع اولى الخ ما قاله ابو عمرو بن العلاء وهو ان النصب
هو المختار لوجوه الاول ان المعطوف مصدر بالام فمنع وقوعه موقع متبوعه واوخال يا
عليه والحركة اثر الوقوع والادخال فاذا امتنع ذلك امتنع الاثر ايضا اعنى الرفع الثانى
ان التابع من حيث انه تابع ينبغى ان يلاحظ تبعيته لمتبوعه والتبعية تقضى قصوره
عن متبوعه وقصوره تقضى ان لا يكون الخ مناوى مستقلا كالاول الثالث ان المعهود
ان التوابع متبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء الا سرى الا قولهم جانى هولا اوزيد
بالرفع وضربت هولا اوزيدا بالنصب الا انه لما كان الثانى معطوفا على الاول اقتضى ذلك
ان يكون حكمه حكمه جاز الرفع ايضا الثالث ما قاله ابو العباس المبرد وهو ان المعطوف
ان كان كالحسن اى يصح ادخال اللام مره وتركه اخرى فالحق ما قاله الخليل او يجوز
دخول يا على الخ اذ اللام فى حكم العدم وان لم يصح النزع والادخال فالحق ما قاله ابو عمرو
من النصب لانه تمنع دخول يا على الخ هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وتبعه المص فى تعيين
قول المبرد وتشخيص مراده وهذا خلاف ما صرح به المبرد فى المكى لانه قال ان كانت اللام
فى العلم اعتبرت مذهب الخليل اذ اللام اذن لا معنى له فيه لانه لا يفيد التعريف اذ العلم
تعريفه بالعلمية بل لا معنى له اذن الا التلبس بالوصفية الاصلية فكان العلم مجردا عن اللام
وان كانت اللام فى الجنس اعتبرت مذهب ابى عمرو اذ اللام اذن يفيد التعريف فاللام ليس
كالمجرد عن اللام بهذا الكلام فعلى هذا مذهب المبرد فى النجم والصعق كمذهبه فى الحسن لان
كلا منهما علم فالمختار اذن عنده والرفع فقوله كالحسن فى الاول كالنجم والصعق فى الثانى
مبنى على ان الاول استعمل مع اللام وبدونها كلا الخ فانه ماورد بلا لام فمقبول قال
فى الاول اذ الصفة اذا جعلت علما جاز ادخال اللام فيه وتركه ليس شيئا لاعافه محمد
وعلى واذا كان هذا الكلام مبنيا على لزوم اللام وعروضها فى الاعلام فلا بد هنا من
تنقيح ذلك مواقعها وتفصيل هذا المعنى لتدعى بعلم العلم اولا الى اقسامه حتى اذا
تعينت الاقسام تبينت الاحكام وحاصل فى المال ان العلم اقسام الاول الاعلام الغالبة
وتسمى اعلاما اتفاقية ايضا وهى ما كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد مع لام
العهد قبل العلمية لنظير هناك باللام اختصاصه به وهذا القسم من الاعلام قد يقع
فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب وقد يقع فى الصفة كالصعق الثانى الاعلام المنقولة
من الصفة بان يكون فى الاصل صفة ثم جعلت علما كالحسن والحسين والعباس وعلى هذا القياس
الثالث الاعلام المنقولة من المصدر كالفضل والعلاء والنصر والفتح الرابع الاعلام

ان العلم قسم

الاعلام الغالبة

المنقولة

المنقولة لا من الصفة ولا من المصدر بل من اسم جنس كالاسد والرجل ونحو ذلك هذه
اقسام الاعلام اما القسم الاول فحكمه لزوم اللام البتة لا يجوز هناك نزعه مرة واثباته
اخرى اذ اللام هناك كبعض حروف العلم وبمنزلة جزئه والى هذا اشار جار الله
فى المفصل بقوله وبعض الاعلام دخله اللام لزوما كالنجم والصعق وما غلب فى الشايع
واما الثانى والثالث فحكمهما جواز الاثبات والنزع اذ اللام غير لازم هناك
لان هذا القسم ما صار علما بالام حتى تكون اللام كاحد اجزاء الكلمة بل اللام دخل
هناك بعد العلمة كما للوصفية الاصلية وهذا اعنى ما ذكرنا من الادخال والاخراج
فى هذين القسمين فهو اكثرى لا كلى الا ترى ان لفظ محمد وعلى من هذا القبيل مع انه
لا يجوز دخول اللام هنا فالنزع والاثبات ثابتان للاستعمال فان قلت فالعلم الذى
لم تطلع على حاله من الورود وعدمه محل الاشكال قلت لا اشكال فيه وتفصيل ان العلم
هذا القسم ثلثة اقسام الاول ان يكون شايع الاستعمال ودرد فيه نزع اللام واثباته
كالحسن مثلا وحكم هذا القسم معلوم اذ الاستعمال اصله ووصفه معلوم لا شبهة فيه
الثانى ان يكون الاستعمال معلوما ولم يعهد هناك النزع والاثبات كمحمد وعلى مثلا وحكم هذا القسم
ايضا معلوم وهو انه لا يجوز النزع والاثبات بل الواجب مراعاة الاستعمال الثالث ان يحدث
هناك علم جديد لا يعهد اصله ولا نزعه وحكم هذا القسم جواز النزع والاثبات حرصا للفصاحة
لميحا بعنى الاصل وجريا على مقتضى القياس واما القسم الرابع فان كان فى اصله
المنقول هو منه معنى المدح او الذم جاز دخول اللام لما بالاصل كالاسد فى المسمى بهذا
واللعب فى مسمى بلعب تقول نبه اللئيم فى ليث ابن ابى بكر بن مناة وانما لم يمنعا
لمعنى المدح او الذم فلا يجوز هناك ادخال اللام اصلا الا ان يكون منكرا كفعلا كان
او غيره فالطريق اذن اضافة العلم او ادخال اللام ازالة للخفاء الحاصل من الاشتراك
كقولك زيدنا يوم التغاء اسن زيدكم وكقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما اعلام
ايام الاسبوع فمن قبيل الغالبة فنبه فيها اللام سوى الاسبوع فانهم يقولون هذا يوم
اسبوع مبارك فيه هذا كلامهم والذى يظهر منه امران الاول انه لا يجوز دخول اللام فى
كل منقول من الصفة والمصدر كمحمد وعلى وهذا خلاف ما صرح به جار الله فانه اشار
اولا الى الاطراد وصرح ثانيا بجواز ذلك بخصوصه اما الاول فلانه قال بعض الاعلام
دخله لام التعريف وذلك ضربان لازم وغير لازم فاللازم الغوالب وغير اللازم
كالحارث والعباس والمطعم والفضل والعلاء وما كان صفة فى اصله او مصدرا
واما الثانى فلانه ذكر حدث زيد بن ثابت رضى الله عنه هولا المحدثون بالباب وقال ابن الحاجب
الاعلام باعتبار الاصل واللام ضربان لازم لا يفك اصلا وغير لازم يفك تارة ويدخل اخرى

اعلام ايام الاسبوع

ضرب يدخله لزوما وضرب يدخله جوازا اما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه
الف ولام في اصله وضعه كرجل سميته باسد او جعفر وما اشبهه واما الذي يدخله وجوبا
فهو كل اسم غلب بالام اسما او صفة او سمي بالام وليس بصفة ولا مصدر واما القسم الذي
يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدرا هذا كلامه وفيه تصريح بان كل منقول
من الصفة وللمصدر فدخول اللام فيه مطرد والتحقيق ان العلم المشترك يدخله اللام
وتضاف وفاقا للحفاء المراد بالعلم المشترك وهذا هو الموافق لما تقدم جاريا على غير المبرد
اذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم قبله فابن الزيد الاول والزيد الاخر وهذا الزيد
اشرف من ذلك الزيد لكن هذا الخالف كلام ابن الحاجب من ان كل اسم غير صفة ولا مصدر
لا يدخله اللام على ما ذكرناه آنفا واما الطنبب ههنا فهذا القدر من الاطناب لان هذه
المباحث شريفة مهمة يحرى نفعها في كل باب والله اعلم بالصواب قوله وكذلك الرجل
اي مثل النجم والصعق في انه لا يصح نسخ اللام الرجل اذا وقع معطوفا على منادى مضموم نحو
يا زيد والرجل والازم ان تقال يا زيد ورجل وهو ممتنع او قد سبق ان علة البناء
هو مشابهته لضمير الخطاب من حيث الافراد والتعريف ولا تعريف ههنا واجيب بان الراد
قائم مقام حرف النداء فلا خلو عن علامة التعريف وفيه نظر اذ لو كان الامر كذلك لكان
في قولهم رب شاة وسخلتها بكره وليس كذلك قوله بخلاف العلم اي بخلاف ما اذا وقع العلم
معطوفا كقولك يا رجل وزيد اذ بناء الخ اذن جاز في المكان التعريف قوله واذا اوالمضموم
اي اذا اوصف المنادى المضموم بابن والابن واقع بين علمين فالمختار فتحه وذلك بالجعل الحركة
الاولى اعني حركة المنادى تابعة للحركة الثانية اعني حركة الابن وتنزيلها منزلة كلمة واحدة
لشدة الاستمساك بينهما واما ان الحركتين حركتا بناء او اعراب او مختلفتان ففيه خلاف فذهب الشيخ
عبد القاهر الى الاول وكلام المص ناظر اليه كما لا يخفى على الناظر فيه وذهب طائفة الى الثاني
ان الاولى بناء والثانية اعرابية والتنزيل في الاتباع هو طلب الخفة لكثرة الاستعمال والفتحة
اخف من الضمة والمراد بوقوعه بينهما ان يكون صفة للاول ومضافا الى الثاني وتمثيل شارح بقوله
المضموم اي المضموم لولا الابن او هو من قبيل وآتوا اليتامى اموالهم اي المراد انه جائز الضم الا
ان المختار هو الفتح كما شهد به تصريح القوم وفيهما ترى البعض يقولون ان قوله بني المنادى
معه على الفتح معناه انه مختار بناءه على الفتح فقوله اتباعا واخوه تعليل لقوله بني والابن
جعل الثاني تابعا للاول وهو متعد الى مفعولين يقال اتبعت زيدا عمرا اذا جعلت عمرا تابعا
لزيد بالفعل قوله كلي واتبعوا في هذه الدنيا لعنة اصله اتبع الله قوم فرعون لعنة اي
اللعنة تابعة لهم فالمفعول الاول منهم والثاني تابع كما ظهر وقد تقال بالعكس والتنزيل
مدا على خلافه وتمثيل العكس عبارة المص ههنا او لحركة الاولى تابعة وقد جعلها المص مفعولا

والثانية

والثانية متبوعة وقد جعلها المص مفعولا ثانيا واللام في الاول التقوية العمل على ما هو الغالب
في المصادر والصفات والا فعمل معدا الى مفعولين بلا واسطة كما مر نقوله بخلاف ما
اذا لم يقع الا ابن بين علمين فان حكمه مغاير لحكمه قوله وكذا ما مشبه الخ عموم التنزيل
وشموله لغير باب النداء يعني مثل المنادى في تنزيل الموصوف بابن مع ابن منزلة كلمة واحدة
الخ في غير المنادى فالتشبيه في مجرد التنزيل مع بعده بوجوه من علمين فقط لا في
الاتباع ولا في غيره فاذا انتفى الوقوع لم يحك الحذف والغاني قوله فحذف التنوين تفريع
على التنزيل ومعناه يعني اذا تنزل لكان الواجب حذف التنوين من الموصوف اذ التنوين يدل على
قطع الكلام والتنزيل ينافيه فقوله فحذف التنوين اي حذفا واجبا مع حذف الف ابن خطا فقوله
بين علمين حال من ابن او وصف له قوله نحو يا زيد بن عمرو الخ بين حكم الموصوف بالابن في الثناء
وفي غيره بقيوده فرع على كل من الامرين مثالين يكشفان عن الاطراد والانعكاس فقوله يا زيد
بن عمرو مثال للابن الواقع بين علمين وموصوفه منادى فتحا فتحه فقوله يا زيد ابن اخي مثال
للمنادى لكن مع انتفاء الوقوع فلا جرم انتفى الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فالمنادى ههنا
مبني على الضم لانه مفرد معرفة وابن اخي منصوب لانه صفة مضافة فيكون منصوبا على نمط يا زيد
ذا الجبة وقوله وهذا زيد بن عمرو مثال الغير المنادى مع وقوع الابن بين علمين بحذف
تنوينه لما ذكرنا من التنافي بين التنزيل والتنوين هكذا الخ افهم هذا المقام وههنا
بحث شريف اورده الشيخ عبد القاهر ورضي الله عنه فتنبه عليه حتى يتمكن الباحث من معرفة الموضع
الذي يجب فيه حذف التنوين من اللفظ الغائب وابنه في الخط واثباته وحاصله ان الالف تابع للتنوين
فكل موضع يحذف فيه التنوين من اللفظ فانه يحذف معه الالف في الخط والا رجب الى الضبط
ما يقال ان الالف انما يسقط في الخط اذا وقع الابن بين علمين وكان ما قبله موصوفا به وتنوين قبله
علم ابنه فتامل قوله وجوزوا في الوصف التنوين الخ يعني ان حذف التنوين وان كان واجبا
اذا وقع الابن بين علمين الا انه مع ذلك جوز المحققون اثباته في مضايق العبارات
اذا الضرورات تبيح المحظورات ومثاله بيت العجلي جارية من قيس بن ثعلبه قبا ذات
سترة مقعبه حيث نون قيسا مع وصفه بابن وقيس بن ثعلبة قبيل مغلبة والقبا
مقارة البطن السترة المقعبة التي دخلت في البطن حتى بعلوها ما حواليها من الاعضاء فتح
صار موضعها كانه قعب ارقدح ضخم وذكر صدر الافاضل ان القعب القدح الصغير فحينئذ
نقوله جارية رفع على الابتداء والخبر قبا وقيس بن ثعلبة صفة للمبتدا او خبر مبتدا
محذوف وما بعدها صفتها والتقدير هي جارية جامعة بين هذه الصفات وما خوطي في سلك
القاعدة المذكورة قوله على غرار بن اصه فانهم صرحوا بانه اذا جعل غرار خبر مبتدا محذوف
وسوغا بانه وجب حذف تنوينه واذا جعل مبتدا خبره ابن اصه وجب تنوينه فان ما اصه

وكل موضع يجب فيه اثبات التنوين باللفظ فهناك يجب حذف الالف في الخط

ص

فاذا لم يصفوا الاسم المتقدم بابن وابنة فالتنوين للغير نحو زيد ابن محمد وعمرو ابن فريد

قوله كراهة نصب مفعول له لقال كرهه واسكر منه اذا لم يرض به والعلة اجتماع علامتي التعريف وقد سبق انه تمنع وقد يعلل بان الاستغناء باحدهما وبان بهما تاز الان حرف النداء في المعرفة المعرفة تقضي التباء واللام ربما تقضي الاجزاء اذ هي صريح جانب المقتضية للاجزاء اذ هي بمنزلة التنوين لعدم قبولها اياه فقوله ولا تنادي ما فيه الالف واللام معناه انه لا يدخل حرف النداء على ذي اللام لانه لا يجعل منادى بمعنى المطلوب اقبالا اذ المنادى بهذا المعنى لا ينافي ذا اللام كما يرشدك اليه مثلته اولا وتعريجه به ثانيا بقوله لانه المقصود بالنداء وبالجملة فالضابطة انه اذا طلب اقبال فرد اللام لم يجز هناك ادخال يا على صريح يجوز ان يتوسل اولا في النداء الى ذلك بالبهمة المفسرة في الدلالة على تعيين الذات الى اسم آخر دل عليه ليتيسر هناك طلب الاقبال له وله كالامثلة المذكورة وهذا معنى قوله بل توسل اليه بالمبهم

ويبقى ان يعلم ان كل مبهم لا يجري فيه هذا الاعتبار بل المخصوص منه شان اي المضاف الى تاء التنبيه المقحم لمجرد التنبيه اسم الاشارة قوله هنا اشارة الى ما مر من ان الوصف اذا كان مفردا نكرة وجهان وقوله لانه المقصود تعليل لتعين الرفع يعني لما كان القصد متوجها اليه كان الواجب رفعه تنبيها على انه المقصود بالنداء فجعل كانه مدخول حرف النداء قصدا وصالة وكذا الرفع متعين في توابع هذا الوصف اذ في توابع التابع تم علله بانه توابع للمرفوع وجواز الوجهين انما كان في توابع المنادى المضموم لا المنادى المنصوب وضمير اعرابه للوصف فالحاصل ان هنا مقدمتين كل منهما مدعى الا ان احديهما جواز الدليل والمدعى جوازه اقام الدليل على كل منهما للمقدمة الاولى ان الرفع في توابع التابع واجب فثابت وجوبه يكون المتبوع معربا ثم اثبت اعراب متبوعه بالبيت المذكور وهذه هي المقدمة الثانية وتقرير هذا المقام على ما قررناه اوضح مفهوما من كلام المصنف رحمه الله مكشوف الاستتره به وقد يقرر الكلام بوجهين الاول ان البيت المذكور دل على تعين الرفع في توابع صفة المبهم اذ لو لم يكن معربا لكان مبنيا واذا كان مبنيا لم يجز الا النصب لما سبق من ترجيح المصنف رحمه الله بمثل ان الوصف اذا كان مضافا فالنصب لا غير فما سمعنا من ورود الرفع دل على اعرابه واعرابه دل على تعين الرفع في توابع المنادى فالموقوف عليه الموقوف عليه فلا دور وانما قلنا ان البيت دل على تعين الاعراب في توابع التابع لجواز ان يجاز ثابت في الصفة على تقدير الاضافة بدليل الاطراد ولا اطراد بين التابع وتابع التابع فلم يجب بدليل الرفع في البيت فيلزم اعراب المتبوع ويلزم من اعرابه اعراب التابع اذ قد تقرر ان تابع المعرب معرب فيلزم المدعى وهو المطلوب

قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي آخره لا تعدل حية بالنكر التنزي الوثوب والتنمي وتوعد ان واحدة مفاده مترادفا وعد يوعد مستدل حية والنكر بالزاء المعجمة بعض الحية بها

والمعنى

والمعنى يا ايها الجاهل الذي قد بلوا الشط والغلبة على لا تفعل مثل هذا الفعل القبيح لانك لا تربح منه وعيد من اوعدني وان كان فاتكا وخبيثا ذا هيبة وذا عض والعرض المداوى بعد مخوفه قوله ولهذا وجه آخر اي لما صح اولا بامتناع غير الرفع في تابع هذا حاول الان ان يشير الى ان ههنا اعتبارا آخر باعتباره يمكن اجراء الوجهين تقريره ان لفظ هذا قد يحمل ان الاستقلال وعدم الاحتياج الى الغير كسائر الاسماء المستقلة بانفسها وذلك حين جعل اشارة الى حاضر محسوس مشاهد فيكون لفظ هذا اذن كزيد مثلا في انه اوقع على الشخص حرف النداء وتوجه القصد الى طلب اقبال مدلوله واذا كان مثله جاز الوجهان هنا جواز هما هناك على ما سبق الا ان الواجب اذ ذاك ان يكون وصفه مشعرا واليه الاشارة بقوله وينبغي ان لا يكون نعوته ولكم مشعرا اولكم ينبغي ان يكون مشعرا قيل قوله كما ولكن الشياطين كفروا حيث خفف لكن ثم جعلت ملغاة ثم ادخل عليها الواو وسيجيء تحقيقه في موضعه نعوته ولهذا اتبع الوصف وقوله وجه آخر مرجعه الى رجحان الاول والعرض رجحانه بالنظر الى باب النداء لكثرته وان كان النكرة راجحا بالنسبة الى باب هذا الاستغناء في وضعه فافهم قوله وينبغي الخ نبه اولا على ان التمثيل للاستحقاق في الوصف والا لكان كل ذلك كافيا ان مقصوده صح به ههنا توضيحا لامر الوجوب لانه تعليل لقوله ينبغي تقريره انه لا يوصف شيء باسم الجنس الا في حال كونه ذلك الشيء غير معلوم تمامه اريحت لاحتياج الى الغير وغير مستقل بنفسه وانت خبير بانتفاء كل من الامرين اذ الجنس ايضا كذلك وضمير نوصف للمضموم من الكلام كما نبهت عليه في ضمن التقرير او مسند الى الظرف بعده او للجنس مع مفهوم الا وقت كذا او الى قوله ولا يستقل بدكره للنفي لا الى غير معنى النفي على نمط لا الفاضلين قوله وقالوا يا الله الخ نقض ودفع اما النقض فهو ان توكلوا لا يناسب ما فيه الالف واللام منقوض بقولنا يا الله واما الدفع فحاصل ان اللام هنا مستلزمة لمعنى الوصف بجعلها كالجزء من الكلمة فلا تنقض قوله خاصة حال من المقول او حال كونه كلمة مخصوصة بذلك الجملة الخ حيث تحذف الخ مسوقة لبيان وجه الاختصاص بحذف فلعل التعويض اريد به النزة وينبغي ان يجعل التعويض مصدرا مبنيا للمفعول او فعلت لكون اللام عوضا كقولهم التسفيد بمعنى كون الكلام مفيدا مضمحلا حال من فاعل يحذف فاعله معنى الوصف او زايدا على ما في الوصف استغناء تعليل مضمحلا ان زائدة لمعنى الوصف لاجل الاستغناء قوله وقد شذ الخ يعني البيت وان كان بين النداء واللام الا انه شاذ خارج عن القياس والكلام في مقتضى القياس وهذا الكلام تمام اذا جعل اللام في الموصول للتعريف وقد تقرر انها زايدة وعلة البصريون وجعلها للتعريف اركون مرجع فلا يتوجه السؤال والحاجة الى دفعه بانه شاذ ولو سلم فالمنادر يحذف فيه ما حصل الى يتمسك قبل على نمط قولهم باللهم والله واهي نقوله من اجلك معلق يحذف الجملة

المشاق والمتاعب والمتعل سابح البحري والشديد من اجلب وقوله يا التي اريا جبيبة الخ
على ما قررنا وسمت من سمت لجب احدهما عبد الله لئلا يكل عنه وعليه يمضي والغرض تنبيههما على الموصلة
ومنعهما على المجانبة والتعبير عن منع الوصل بالخجل تنبيه على انه مذموم شنيع يجب التنزه وصون
النفس عنه وقوله سمت بالخطاب من باب اما الذي سمتني امي حدره قول وابعده منه اي
من السابق ووجه الابعدية ان اللام في التي وان لم يكن للتعريف الا انها لازمة كما في
من الكلمة واما ههنا فلا لزوم ولا تعريف ومع الجواز فيا الله على الامرين ايا كما اي اتقيا نفسكما
حذف التي لكثرة الاستعمال مع صلته وقوله ما تفصل الضمير ان تكسبانا اي من ان تكسبانا
من قولهم كسبه كذا كما يجيء نصره على كسبه ذكره جار الله وهو متعد الى مفعولين وجعله
من كسب المال خطأ والمعنى احذراني ان يكونا معاونين اماما على كسب الشر قول واذا كان
المنادى نحو ربنا المقام ان المنادى اذا وقع مكررا وكان الاول مفردا ظاهرا او اكتفى
مضافا نحو قولك يا زيد زيد عمرو فلا نزاع في حركة الثاني او هي متعينة للنصب واما النزاع
في الاول اليه الاشارة بقوله وجاز ضم الاول ففيه ثلثة اقوال الاول ما ذهب اليه سيبويه
المنصوص عليه على التمام الثاني يعني انما تنصب الاسمان جميعا او الاول ايضا مضافا واما الثاني
فهو فصل بين المضاف والمضاف اليه والغرض منه التاكيد فنصب الاول اذن لانه منادى مضاف والثاني
لانه تاكيد صحيح ويرد عليه انه قد تقرر ان حكم التاكيد حكم المنادى المستقل فكيف سعى الثاني
في الاسقاط الثاني ان الاول ايضا مضاف الى اسم معنى بقرينة اتى اذ يا زيد عمرو زيد عمرو والبه
الاشارة بقوله على حذف المضاف اليه من الاول هذا الوجه اقوى الوجوه والاقاويل اذ الاظهار
اسهل من الفصل الثالث ان المنادى الاول مبني على الضم والبه الاشارة بقوله وجاز ضم الاول
فقوله في حال الاضافة قيد للمنادى بملاحظة التكرر فهو اذن قيد للثاني وهكذا في عبارة سيبويه
لانه قال هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة وفي بعض نسخ المفصل واذا كرر المنادى
في غير حال الاضافة فهو اذن قيد له باعتبار الاول لكن كلام المصنف اول على المقصود وادق
بكلام سيبويه قول يا تيم تيم عدي • المشهور ان البيت مثال للوجهين جميعا وكلام المصنف ربما يعطي
ربما عطف وكذا كلام ابن الحاجب واما جار الله فقد جعله مثالا لنصب الاسمين فقط لانه قال
وفي المنادى عند التكرر وجهان احدهما ان ينصب الاسمان معا كقوله يا تيم تيم عدي والثاني
ان يضم الاول الا ان المقصود مجرد التمثيل فلا يقدح فيه احتمال الغير وفي بعض شروح المفصل
انه استشهاد وهو ظاهر الفساد والبيت لجرير وآخره • لا ملفينكم في سوءة عمر • وتيم
اسم تخصيص لبني وعدي اسم قبيلة اراد به تيم بن عبد مناة ابن مضر وهم قوم عمر بن لجأ
وعدي اخو تيم وانما اضيف اليه تيم لانه اشهر واما قوله فلا ابا لكم فالجوهري على انه كلمة ذم
يعني ينبغي ان لا يكون لكم اب حتى يكون زمام اختيارك بيدك وذهب الميداني الى انها

كلمة تم

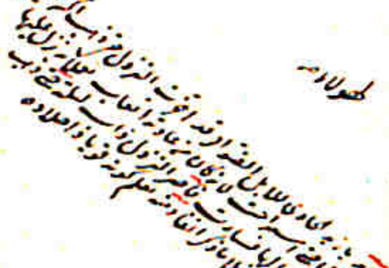

كلمة تم قيل قال فلان عن ابي سعيد الضرير انه اذا قال لا ابا لك لم تركه يسأل ما اوجه
بحثه وذكر بعض اهل اللغة انها كلمة حقا يستعملونها عند الحث على اخذ الحق والاغراء عليه
الا ملفتكم من الفتة اريحته وريبته والسوءة على وزن الدفعة اراد بها هجاء وذكر هذا
بعد عمر بن لجأ خارجي اي لا تلفتكم عمر من جهة هجوي والهجو والهجاء عند المناسب البعيد
المعاند ومما يخرط في سلك القاعدة المذكورة ما قال عبد الله بن رواحة • يا زيد زيد اليعملات
الذبل • يطاول عليك الليل فانزل • قول وانا اضيف الخ • مشروع في بيان المسائل المتعلقة
بالمنادى والمضاف اي يا المتكلم بعد قضاء الوطر عن اسمك الاحكام في سائر الاقسام ووجه الضبط
ان المنادى اذا اضيف الى يا المتكلم فحكمه وجوه الاول اسكان يا المتكلم نحو يا غلامي ومحل
المضاف نصب والاصل فيه النصب كما في يا غلام زيد الا انهم عدلوا للاكسر لمجانسة ما قبل الياء الكائن
نحو يا عباد الذين اسرفوا وهل يكون الاصح هذا او الاول فيه كلام للعالمين
رحمهما الله تستدلون بان واضع المفردات ناظر اليها بالنظر الاحالة الافراد دون التركيب
وقد ذكرنا في طلائع هذه المباحث ان الكلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وتاء الجر ولامه وياء
المتكلم ونحوه فالاصل فيها الحركة واصل حركتها الفتحة او الحرف الواحد ضعيف لا تطيق حمل الحركة الثقيلة
الكائنة قبل الياء والكسرة اذا كان قبل كسرة نحو يا غلامي بكسر الميم محافظة على الياء المحذوفة
مع ما في الحذف من الخفة المطلوبة بقوله اذا كان ظرفا للاجتزاء بالزاء للجمعة وهو الاكتفاء وهو احتراز
عن نحو يا فتاي فانه لا يجوز الحذف اذ هو مبتدأ خبره قليل الحذف مع الاكتفاء بالكسرة قليل وقد جمع
الى الاجتزاء وقوله قليل مبني على ان النداء موضع كثيف القصد بها متوجه الى غير النداء تطلب
التخفيف مبادرة الى الوصول الى المطلوب لا يخفى ان العلة اعم اضافي سعادت بالاضافة الى ما تقابله
فلا قدح وقوع مثله كثيرا في كلام الله عز سلطانه وعظم برهانه نقبل دعاءه اردعائي وكيف كان نكسر
ارنكسري وكيف كان تذبير الى نحو ذلك وقد يجاب بان مراده العلة في غير اداة الباب حتى
لا يجوز ضرب غلام زيد اي بمعنى غلامي الرابع الابدال الى ابدال الياء المتكلم الفا نحو يا غلاما بعد نقل
حركة الميم فرا الكسرة الى الفتحة وقلبا للتطرف اثر سكون ما قبل الياء الاخرى الى طي كيف
يقولون حول هذا المراد تفعلون هذه الياء الفا فيقولون في البادية الباداة وفي الناصية
ان مناداة ونحو ذلك في الغيرات وقد مر صحح هذا الوجه على ان الكسرة مانعة من صيانة الياء عن الحذف والالف
حرف وقد تعكس من جهة كثرة العلل والتصرف قول ولا يكاد يوجد • اراد الابدال الفا اشارة
الى ما نص عليه الشيخ عبد القاهر من ان حق هذا ان لا يكون في غير النداء وقد جاء في الشعر على خلاف
القياس وقوله لا يكاد يوجد دون لا يوجد لانه ابلغ وقد كمل لان الوجدان ثابت في الجملة وتحقيقه ان
في العرب من الفعل قد يقصد به نفي الفعل بالطريق الادكد الابلغ وقد يقصد به ثبوت الفعل
وان كان هناك قرينة كقوله لعلي وما كادوا يفعلون وقد جاء القرينة تصريح القوم بالوجدان

طبلا

والثبوت وبالجملة فهذه وجوه اربعة ذكرها المص رحمه الله وههنا وجه خامس نقله الحرمي وهو فهم
ما قبل الياء نحو يا غلام اقبل بفتح الميم والمراد يا غلامي وهذا الوجه قليل في الاستعمال ضعيف في
القياس ولذا لم يلتفت اليه المص رحمه الله قوله فمن روى • مرجع ان الحديث اذا ورد
بالفاظ متنوعة متقاربة ما نحن فيه واما مع رواه منونا تنكير التعظيم على نمط الكل فرعون موسى فلا
وقال المص التنكير للتعميم كانه قال انفق يا هلال اي وقت من فعل مثل فعلك فلست مخصوصا
بهذا الامر وقد يروى مضموما وحينئذ فلا اشكال وقد يوجه الحديث بان المنادى المحذوف المذكور
مفعولا اي انفق يا هلال هلالا فقال من البل بمعنى المبذول كانهم بذلوه ثم تيتا ولونه وذهب جماعة
الى ان معناه انفق بغير الا بغير اللفظ بكلمة لا يغني اذا سئلت فلا تجب بلا فلا الاولى
او انه اسم بمعنى غير كقولهم حيث بالثنا والا الثنا اسم كقولهم كنت لا وحوت لا ولذا لم يجز
وقوع الاول مضافا الى الثاني قوله وتاء تانيث • نصب عطف على الفا اي وجاز ابدال
ياء المتكلم تاء التانيث كقولك يا ابت ويا امت خاصة معناه ان هذا الابدال مخصوص بلفظ
الاب والام في النداء والشريفان ان الاب والام لشدة استحقاق واحدهما
بالوالدين احسانا ولانقطاع لهما ابدا في الاشتهار بهما وتاء التانيث قد جاءت لذلك كعلامة
فبهذا الاعتبار انعقد بينهما اخوة وملائمة قوله وجاز فيه • اي في التاء التي هي بدل من الياء
لو كانت التاء المكسر فيكون موقوفة بان اصل هذه التاء يا وانما الفتح فلانه قد تقرن الياء
التي هذه التاء عوض عنها اصلا الفتح وانما الكسر فلشبهه بهذه التاء فلطيح والا لكان اعرف واشهر
ولذا اقتصر ابن الحاجب عليها قوله وحكى يونس بها • المذكور في كتب القوم ان الحكي عن يونس هو ان
يا اب وام بالفتح كان في الاصل يا اتا فحذف الياء للترخيم ففتح ما قبلها لئلا يلتبس نداء الاب
والام بلا تاء وقد حمل حكي يونس على ان الاصل يا ابا ويا امّا على ابدال الياء الفا ثم حذف الالف
ورد بانه لو كان الامر كذلك لوجب في كل ما هذا حيث ذكر ابدال الياء الفا فيه ما فيه قوله
عليه • اي على هذا التاء المبدلة من الياء في يا اب ويا امت بالها واذ هي تاء تانيث جعلت عوضا
عن الياء وقد سبق ان التاء ان يوقف عليها بالها نحو رحمه وثمره عند اصحابنا البصريين
ومذهب الكوفيين انها تاء التانيث وليست عوضا عن الياء بل الياء مقدرة بعدها بدليل
قولهم يا ابتي ويا امتي واجيب عنه بالمنع وبانه لو كانت الياء مقدرة بعدها لكانت بين
التاء المتوسطة والتاء المتوسطة لا تقلب هاء في الوقف قوله وجاز الالف • اي جاز ابدال
الياء مع التاء ولا يجوز اثبات الياء مع التاء والا كان جمعا بين العوضين واما الجمع بين
العوضين فجايز فلهذا جاز الجمع بين التاء والالف دون التاء والياء ودون الالف والياء
فافهم قوله نحو يا اباه • اليت لبعران بن حطان والبيت بكماله • تقول بنتي قد دنا لي انا
يا اتبا علك او عساكا • فقوله تقول بان بنت مسند الى بنتي وانى بالنون على وزن قضى

من اني ياني اي جان اتاكا الا انا بكسر الهمزة والقصر الوقت قال الحماسي غير ناظرين اناءه وعل
لغة في لعل وعساكا الكاف ضمير منصوب في موضع الضمير المرفوع على الفاعلية بطريق النجوز
والاستعارة كقولهم ما انا كانت وضمير محذوف والمعنى تقول بنتي قد حان ان رحلك
وقرب زمان سوقك قافلة يا ابتا لعلك او عساك ان سارت ظعون بابهة متمناك
يعني لعلك بحذر زفاف تحيي الينا وكلمة او لمجرد التحير في التعبير على نمط قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن وقد مر عليك مرات قوله وقولها • اي قول جارية من العرب والبيت بكماله يا ابا
البصرة راكب • سيري فمستخبر لاحب • فقمت احثو التراب في وجهه • عمدا واحمي حزرة
الغايب • فقال ايها الحصين اولى لرتاته • من خشك الترب على الراكب • البصرة
اراني وفاعله راكب السير صفته راكب او استيناف مستخبر بوزن مستغفر اي واسع واللاحب
الطريق الواضح وقوله فقمت كان الوجه ترك الفا لكونه استيناف الا انه ذكر الفا دلالة على العقب
بلا مهلة وتراخ فمن التعقيب نظر المقصود واحثو مضارع متكلم مرضي على التراب صريحا على وجه
والعدول عن على الى من مشعر على تمكن الاثر واستقراره في وجهه مثلا في ولاصلبنكم في جذوع النخل
عمدا مصدر لاحثو اعمد او بمعنى الفاعل اي عامدا او اراد كونه العايب فوجها والحصين بالضم
مصدر حصن المراة صارت عفيفة فيه روايتان تانيثه على تلفظ وتانيثه على تاويله بالعلم والمعنى عمدته
يرشدك اليه الرواية الاخرى وسبب ذلك انه كان لامراة ضرتان فحثت التراب على وجه
راكب فسالت عنها فاجابت بانى ارى به اثر غيضة فعلمت انها ترك هذا الامر اولى على
العفة والمثل يضرب لمن يتعلل بما يرفيه ضرب من الرأسه وموصاغا هو الاولى والمقصود الثاني
قوله وبا ابن امّا • اشار الى ان المنادى اذا كان ابنا مضافا الى الام او العم المضافين
الى ياء المتكلم فههنا يجوز ما جاز من الاوجه في المنادى المضاف عامة تفصيلا فقوله خاصة معناه
ان المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم كيا ابن ضاربي ويا رب بالي لا يجوز فيه الوجوه المذكورة في المنادى
المضاف مطلقا الا في الابن المضاف الى الام او العم او المضافين هنا سمر لان سمر له كلمة واحدة
واليه الاشارة بقوله لجعل الاسمين اسما واحدا فقوله مثل باب يا غلام اراد يا باب يا غلام المنادى
المضاف الى ياء المتكلم قوله وجاز الفتح مع يجوز ان اقال يا ابن امّ ويا ابن عمّ بكسر الميم تشبيها لذلك
بخمسة عشر فقوله لجعل الاسمين تعليل لكلا الوجهين قوله وحكم المندوب بها • اي حكم المنادى المضاف
الى المندوب فقوله حكم المندوب مبتدا خبره حكم المنادى او جملة حكمه الى آخره او البناء على التفصيل الذي
اطلعت عليه هناك فاذا كان في المندوب موقوفا موقفا فالغرض اذا كان طويلا فالنصب على غير ذلك وفسر المندوب
بانه المتفجع عليه نحو وازيداه او المتفجع به نحو واحسناه ومن ثمره بانه المتفجع عليه ويدخل فيه انه فجع غيره
واحسناه مع انه شايع فقوله بيا او وا متعلق بقوله المتفجع بعد بعده بالاول او الاول على جهة الغالب
والثاني على جهة الالتزام وبالجملة فغرض قوله بيا او وا الواجب لئلا يتجه على زيد والا لكانه لم يدل كلامه على المندوب

والاكثر ان يلحق آخره الفا وجاز تركه كقولك يا زيداه وتقول يا غلاماه ويا غلاماهوه ويا غلاماهوه هربا من اللبس
ولحق المضاف اليه كقولك يا امير المؤمنيناه ولا يلحق الصفة فلا تقول يا زيداه الظريفاه ولا يندب الا الاسم
المعروف الا ان يكون مستغاثا به كقولك واجعفراه ولا يقال وارجلاه لان معناه ليس مستغاثا به بل
بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخبر فاذا سمع بذكره يقع لقصده ويجوز حذف حرف النداء الاسم

عنده مبان للمنادى وباقي كلامه واضح قوله والاكثر الخ اشار الى انه لما كان المقصود من الندبة
اظهار تفجع النادب على فقد المندوب واشاعة ما نزل به كان الواجب ادخال احد حروف الندبة
في اللفظ المندوب ليمتد الصوت فيظهر بذلك ما تقصده النادب من اظهاره والاعلام قالوا والاكثر
ذلك في النساء لبعدهن عن محل المصائب فقوله يا زيداه مثال لما لحق الالف واما تركه فنحو وازيد
ويا غلاماهوه في ندبة غلامه ويا غلاماهوه في ندبة يا غلاماهم هربا من تعليل لقوله وتقول الخ وازيد عن
الالتباس اذ لو الحق الالف الاول قيل يا غلاماها وفي الثاني وقيل يا غلاماهما لم يدر في الاول انه غلام
المذكر الغائب او غلام المؤنثة الغائبة وفي الثاني انه غلام لجمع المذكر او غلام المثنى قوله ولحق
اليه اي لحق الالف المضاف اليه ولا يلحق الصفة فتقول وا امير المؤمنيناه ولا يقال وا زيد الطويلا
وجوزه يونس قياسا على المضاف اليه والجمهور على خلافه ووجه الفرق ان الالتصاق هناك اشد واقوى
الا ترى الى انهم يمنعون الفصل بين المضاف والمضاف اليه مطلقا كما تقدم في الموصوف والصفة فانهم يجوزون الفصل
بغير الاجنبي وانه لقسم لو تعلمون عظيم قوله ولا يندب الا الاسم الموصوف اذ قد تقرر ان الوجه
اغاثة العذر وطلب الموافقة وكل من الامرين مرتب على المعاملة ومرادهم بالموصوف ما تم العلم بغيره
اذا اشتهر بما يوجب بغيته كقولهم وامنقلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لانه بشهرته
واعبد المطلباه قوله الا ان اسم الجنس كيا رجل واسم الاشارة كيا هذا واليا هذا والمستغاث كيا لزيد
والمندوب كيا زيداه لما في الاول من نفي اسم الجنس واسم الاشارة ووجه الحذف كثرته اما في الاول
فلان اصل يا رجل يا ايها الرجل حذف اللام اكتفاء بالتعريف الندائي ثم حذف ايها اذ ما جيء به
الا لان يكون وسيلة في جواز دخول حرف النداء فبقي يا رجل فلو جوز حذف يا ايضا لزم الحذف من كلمة
واحدة واما في اسم الاشارة فلان اصل يا هذا ايا ايها هذا فالحذف ايضا لو حذف يا ايضا لزم الحذف من جهتين
وهو ايضا كثير والثاني بين اراد بها المستغاث والمندوب ووجه الثاني هنا ان حذف حرف النداء
كخفف ومقتضى الاستغاثة تكثير الصوت وتمديد الحرف طلبا للاغاثة واسماع الناس المستغاث بها
السدة وعظم الواقعة والاحصار والتخفيف لا ينافيه قوله ومسلسل اصبح ليل الخ
نقض ووقع فالنقض انه يقال ان قولكم الامر لجنس منقوض باصبح ليل فان ليل اسم جنس ودخل عليه
النداء وهو محذوف فدفعه بانه شاذ وكذا اخواته وفي مستقصى الامثال ان امرأ القيس ابن
حجر الكندي كان رجلا مقوما فتزوج امرأة من طي قيل هي ام جندب فابغضته وجعلت
تقول يا خير الفتيان اصبحت فرفع رأسه ونظر فاذا هو ليل كالهر فقالت هذه المرأة
اصبح ليل اي ادخل في الصباح فذهب مثلا اعلم ان المغرب بفتح الراء المهملة المدة الغرر
يبغضه النساء وسأل امرأ القيس هذه المرأة عن سبب تغير كهن له فقالت لانك تقبل العصر
خفيف العرس رتح الاراقة بطيء الافاقة قوله وافتد مخنوق فاله شخص وقع في الليل على
سليك بن سلكة وهو نائم ستعلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل

واما آمن

وانت آمن لا تخاف ان اخنقك فنهم استجاك في الامر فضغط سليك فضرط فقال اضرطا وات
الا الى فقوله مخنوق اسم مفعول من خنق ثلاثي من باب نصر ينصر فكره جار له وقوله اضرطا ان تفرط
ضربا والحال انك فوقي وانا تحتك والمعنى افتد نفسك يا مخنوق قال البيداني هذا مثل يضرب للكلي
مضطر اشتد عليه الامر ويروى افتدي على صيغة الجمع فهو اذن خارج عما نحن فيه قوله واغور عينك
والجر نصب عينك والجر على اضمار فعلها اي احفظ عينك واحذر الجر قيل ان غرابا وقع على ظهر ناقة فاسكره
صاحب الناقة ان يرميه فجعل ينهره اليه يا جر ويقول اغور عينك والجر وهم يسمون الزاب اغورا ما يطرد
الذئب كما يقال للرجل عكس يسمى نامر زنكي كازرا وعلى التشاؤم وقد يقال اصلان الاغور اذا اغمض
الصحيحة بقي لا يبصر قوله والنحم حذفه اي حذف حرف النداء في اللهم واجب البتة والا لزم الجمع
بين العوضين وعليه البصريون خلافا للكوفيين وتجوز محل النزاع وللكوفيين ان البصريين ذهبوا الى ان الميم المشددة
في اللهم عوض عن حرف النداء والمعنى يا الله فحذف يا وعوض منها ميمان ساكنان فركت الثانية بالفتح
وادغمت الاولى فيها واختير الفتح لخفتها واوثر الميم في التعويض لم يصر واعلم ان الحذوف وهو حرف
النداء عوضان فوجب الحذف مبنيا على اجتماع العوضين وذكر الوجوب والتعويض مبنيا على هذه المقدمة
فلا حاجة الى التصريح بها وذهب الكوفيون الى ان اصل هذه الكلمة يا الله امنا بخير اي اقصد فحذف
بعض الكلام والقي بعضه كحاي ويلمه فان اصله ويل امه وليت الميم عوضا عن حروف النداء والا لما اجتمع
بينهما وليس بممتنع بدليل وروده في كلام الفصحاء قال اغوث اوغيث يا اللهما وقال
آوه ان اذا ما ذكرت آلي اقول يا اللهم يا اللهما وقال الاعشى وما عليك ان تقول كلما
سبحت او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما من حبسه ما وابنما وكيفما واجاب
المص رحمه الله بانه لو كان الامر كما زعموا لما جاز اللهم اغفر الا بالعطف وفيه نظر اذ القصد والارادة
للفعل يحتمل وجوبا فالذكر بعده يحتمل ان يكون بيانا وتفسيرا او استينافا قوله وكحذف المنادى
اذ قد تقرر انه مفعول به فحذف حذفه اذا كان هناك قرينة مشوقة به فمن قرأ بتخفيف الا ليكون
حرف تنبيه اربا قوم اسجدوا لله من قرأ بتشديد الا الا لسجدوا واصله ان لا فان نافية
او غنى عن اللام لا يسجدوا مضارع سقط نونه بالنصب الكوفيون لان لا يهتدون لان لسجدوا على ان لا
زايدة ويجوز ان يكون ان لا يسجدوا بدلا من اعمالهم او زين لهم الشيطان اعدم سجودهم فلا غير زايدة
فالاية عنده خارجة عن البحث قوله وللنداء احكام اي عقب مباحث النداء بامور هي آثار
مختصة بالنداء وقسمها الى اقسام ثلثة الاول الزيادة الثاني الحذف الثالث تغير الصيغة
وجعل باب الترخيم من القسم الثاني وذلك مبني على قول من يجعل المرخم مختصا بالنداء وعليه جار
ومن تبعه حيث قال ومن خصائص النداء الترخيم والقائلون بذلك يفسرون الترخيم بالحذف
تأخر المنادى بحذف كما فعله ابن الحاجب ومن سلك سبيله واما القائلون بالمنع فهم يفسرونه
بالحذف في آخر الاسم او الكلمة واعجب ظاهر العجب ان المص رحمه الله قائل بالاختصاص وقد فسره

هذا النمط فكانه معول على القرينة في احوال الاحوال الف لبن الف الافراد والتثنية والجمع
وحالتي تاءته وتذكيره وقوله لغير التذبة والاستغاثة دفع لما توهم من ان الالف احتمل ان يكون
للتذبة او الاستغاثة وكان الاولى ان يقول او الاستغاثة لوقوعه في سياق النفي والمقصود عموم النفي
قوله يكون اراد الزيادة اشارة الى ضابطة الباب يعني ان الضابطة ههنا ان يكون الزيادة من جنس حركة
المنادى وقوله الاتي الواحد تنبيه على ان المحذوفة منتصبة في الواحد اذ الواحد يا ابن والجماعة حركة
المنادى ههنا الواو ولو روعيت الحالة لقيل يا بنوه الا انهم زادوا الالف ههنا فهم يقولون يا بنا
في المذكر ويا بناه في المؤنث كما مضى بيانه في الواحد وبالجملة نواحد بين ذلك وبناه المذكر يا بنا به
والمؤنث يا حسنا به في جمعه المذكر يا بنوناه والمؤنث يا بناتوه فهذه الزيادات كلها مجانسة
لحركة آخر المنادى كالسرى الاتي الواحد فالقياس يا بنين يا بناين يا بنوين وفي المؤنث يا بنت
يا حسنان يا حسنات وقد وقع ههنا في بعض الشروح بهذه العبارة فالزيادات مجانسة لحركة المنادى
فالالف في حال الرفع للمذكر والواو في حال الرفع للجمع ومراده ان ما بين علامتا الاعراب كما نبهنا به ذلك
لا ان الزايد المجانس في اكثر حتى يرد عليه بان هذا خطأ قوله والتاء بدل عن الواو الخ دفع لما يقال
بلائكة بعد الزيادات التي لزم منها تقوم زيادة التاء التي آخر حسن بعد الزيادات في جميع الحالات حاصل الاتي ان هذه
حال هذه التاء فنقول في توجيهها اقوال الاخمسة فاصل الاول ان هذه التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة
لان اصل حسن حسنو بدلت الواو التي هي لام تاء وفاصل الثاني ان اصل حسن حسنو كما ذكر ثم انقلب الواو
تحرة لوقوعها طرفا ثم قلبت الفتحة تاء لتناسبها فرجعت ان كلا منهما خوف جلبي وفاصل الثالث ان التاء اصلية
لان اصل حسن حسنة وتصغيره وعلى حسينة تايد لهذا الراي وفاصل الرابع ان التاء زائدة لبيان
الحركة للوقف وفاصل الخامس ان التاء للوقف فاقتة وبالجملة تمنع يا هناه ومنع يا من ابن
ومنع الكل يا رجل نص عليه ابن الحباز قوله وضعفوا الاخير اي القول بانها للوقف فاقتة بمنع
انهم يقولون هذا الوجه ضعيف اذ لو كان التاء للوقف جاز تحريكه كما سجي في آخر الكتاب ممنوع تحريك
تاء الوقف لحن مع ان تحريكه جايز حال السعة واجيب بانه يجوز ان يكون من باب اجراء الوصل مجرى
الوقف والمحصل حمله عدم رد هذا الوجه على باقي الوجوه مع ان هذا القول مرجوح عنها لانه ارادان
المتعلق بكتب معلقة قوله ان العلامات في موقع الفاعل ليطابقها يعني ان العلامات التي علامة التثنية
والجمع والتانيث لاحقة بالكلمة قبل هذه التاء والتي في مثل هذه العلامات قبل لام الكلمة غير معهود
ولا معارف فبقي القول الرابع سالما عن المنع والزيف فهو الحري من هذه الاقوال والله اعلم
بحقايق الاحوال قوله والتي الترخيم شروع في الحكم الخامس من الاحكام المختصة بالنداء وهو
الاختصاص ان النداء لا يكون الا لامر مبهم والترخيم دليل على ان هذا لا يقبل الوقف اذ لم يتوقف
الى ان يتم الاسم على ان باب الشيء اباب نفسه والشيء يوقف بالغير وفتره والمعنى لعدم
بانه حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط فقوله حذف في آخر الاسم معناه انه حذف واقع في آخر الاسم

معنى ان

بمعنى ان الحذف صفة طارية للجزء الاخير من الاسم وهو في التحقيق من قبيل تحرج في عراقيبها على ما مر
وقد اشتبه هذا الموضع على بعض الشروح فاعترض عليه بان مقتضى كلامه ان يكون المحذوف والباقي
به واحدا ثم قال فالصواب ان يقول حذف آخر الاسم وقولا فآخر الاسم مستعار اظاهرا بان المراد
انه يمكن ان يكون منادى وبانه جاز في النداء وغيره الا ان جعل التوبة تعريجا بالاختصاص ونحوه
تقصير للقاصر والاسم اريد به ههنا ما تقابل الفعل والحرف فتنبه على ان الترخيم لا يجري فيهما
والاعتباط خر الابل بلا علة في الصحاح عبطت الناقة واعتبطتها اذا نحرتها وليست بها علة وقال
كان حذف آخر الاسم في هذا الباب مبنيا على التخفيف المحض لا على الاعلال وغيره سموه حذفا اعتباطيا
تسمحا للمحذوف او لان اسمه بالحذف بخير بلا علة وهذا مبني على الاصطلاح لانهم اصطلحوا على انهم
سموا الحذف المبني على التخفيف العرف حذفا بلا علة كانهم ارادوا انه ليس بعلة فاقتة وراء
العلة القائمة في مطلق الحذف فكان هذا ليس بعلة ولهذا قال بعض الشراح لولا اصطلاحهم
على ذلك لقلنا ان هذه علة الا ان يخرج عن الاصطلاح فصيح غير مرضي وقد نقض سيبويه علة
علة بقوله الترخيم حذف آخر الاسم المفردة تخفيفا والمذكور في بعض شروح المفصل ان كلامهم هذا
فاسد لان حذف بعض حروف الكلمة بلا عذر وعلة قبيح عند خارج عن القانون وانت خبير بان
مبناه على انه لم يفهم معناه هذا او يرد على ظاهر هذا التعبير كونه علة اذ لم يقع الحذف في آخر
الاسم اذا قيل يا تاب اقبلي اذ التاء عارض واجيب بانه جعل التاء من آخر الاسم كخوزاد الا حسن
ان يقال حذف آخر الاسم وما يتبعه واما الانتقاص بحيوة ودوم فقد دفع بان الحذف ههنا جايز
وهناك واجب ورد بانه الاشعار به وجوابا بان الحذف للعلة تصريح بعدم الوجوب اذ الواجب
بلا علة غير معقول لا معقول قوله وشرطه الخ فسر الترخيم الاتي من بين شرايط واحكامه تارة
جريا على الترتيب العقلي هكذا او قد يكس جاريا في المفصل وهذا النمط حقق بالعدول
ثم انه جعل له شرايط بعضها عدمية وبعضها وجودية وقدم العدميات لان عدم الاضافة
والمضارعة للمضاف الى آخر ما ذكر لسعدها ووجه الكل ظاهر اذ لو كان مضافا فان وقع في الاول
فالترخيم في الحشو او في الاوفق غير المنادى وكذا المضارع للمضاف والوجه المد والاستعاما مر
من ان مقتضاهما منافي التخفيف وكذا الوجه في الجملة لوجوب حكايتها على حالها اشعارا بالقصة
ووجه اشتراط العلمية ان العلم بكثرة اداره نسبة التخفيف من جهة الترخيم على ان هذه الشهرة
انما تفيد دليلا على ما قيد وفي الى هذا اشار ابن درستويه قال لا يرخم العلم على الاطلاق وانما
يرخم العلم المشهور الذكر كثير استعماله بهذا كلامه وهو مشعر باشتراط الشهرة في العلم وهذا احق
اذ لولا الشهرة لما امكن تبادر الذهن من المنادى الى المذهب اللهم الا بقرينة خارجية ووجه اشتراط
الزيادة على الثلثة ان هذا قياسي مطرد وهم لسكرهون بقاء الاسم على حرفين قياسا
مطردا لكلا تقبل غير الجاري على القياس فانه لا يعبؤ به ووجه اشتراط الثاني ان الثاني

هذه لورت تعلق في الجملة فنسبه التخفيف فقوله وشرطه مبتدأ خبره ان لا يكون ويكون وقوله ان
بتا، نابت باعادة ان تنبيه على انه معطوف على ان فيدل على انه ان لم يكن علما موصوفا بالزيادة
فشرطه ان، فنحو شاة وشبه سرحم وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة فلا مالو قيل اوبتا،
نابت فانه يوهم كونه معطوفا على زايد او اعلاني حذر العلم بكونه احد شرطيه لا فيما مقابلا له
قوله ومثل ياصلاح مبتدأ خبره من الشواذ فيجب ان صلاح ترخيم صاحب وكرى ترخيم كروان
وكل منها ليس بعلم ولا بتا، نابت فكل منهما شاذ خارج عن القياس ومبنى الكلام على ان كرا ترخيم
كروان على ما هو راى الخليل والمبرد والاظهر ما عليه الجمهور وهو ان كرا ذكر الكروان فلا سوال اصلا
الى الجواب بجعل شاذا واوآخره ان النعامة في القوى وههنا وجهان الاول وهو الذي ذكره جار الله
في مستقصى الامثال ان الاطراف ان يلطأ طئ عنقه وينظر الى الارض والمعنى تطأطأ واخفض
عنقك للصيد فان ما هو اكبر منك وما طول عنقا وهي النعام قد اصطيد وذلل من البادية
الى القرية فالمثل على هذا يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه واعظم وكان الحري بصيده وفي
بهذه الكلمة فيقولون اذا راوه اطرق كرا ان النعامة في القوى الثاني وهو الذي اختاره المص
رحمه الله ان الحري بصيدون بهذه الكلمة فاذا سمعها الكرى تلبد بالارض فيثلغون عليه ثوبا فيصيدونه
والمثل يضرب للذي ليس عنده غنا، ويتكلم فيقال له اسكت وتوق فتشار ما ملفوظ به كراهة تعقبه
وبالجملة فالكرى والكروان طاير شبيه بالبطة لانيام بالليل تسموه بذلك تسمية للشئ باسم ضده
يقولون انه كخاف من النعامة فلذلك نامرونه بالاطراق ويقولون اطرق كرا ان النعامة في القوى
وقيل ان الكروان طويل العنق فيقولون اخفض للصيد فان منه ما هو اعظم واطول عنقا فانقاد
قوله ان النعامة في القوى ارتانك فسدوسك المذكور في الصحاح ان المثل يضرب لمن يصير معجبا
قال بعض الطرق انك من نمر وهي قبيلة لا شرف لها وذكر الميداني في مجمع الامثال ان هذا مثل يضرب
للاحمق يأتيه الباطل فيقبله ويصدقه وبالجملة فيه شذوذ ان صدف حرف النداء وهو جنس وترخيمه
ولا شرط من شرطيه قوله ثم ان المحذوف اشعار الى ان مجئ آخره والفظ ثم تنبيه على ان الاصل
كلامه ان المحذوف في الترخيم فيه مذهبان الاول ان يكون المحذوف في اللفظ باقيا في النية والتقدير
فلا يتغير المرخم اذ هو على ما كان عليه من الحركة والسكون الاعراب كما تفصل الثاني ان يجعل الباقي
بعد الحذف كانه لفظ تام واسم برأسه فيعرب باعراب ما هو كالمنادى المستقل فاشار الى
الاول بقوله يكون المحذوف كالثابت في التقدير والى الثاني بقوله او يجعل الباقي كانه اسم برأسه فيقول
او يجعل معطوفا على قوله يكون كالثابت مقابلا له لا على قوله فيعود ضمير قوله فيبقى ما قبل المحذوف يفتح
على الذهب الاول وتفصيل ليفتح تقدير ما قبل المحذوف على حركته الاصلية وسكونه اثر للثبوت
التقديري وضميره يعود الى ما قبل المحذوف او عود المحذوف اذ هو الى الحركة الاصلية ان كان ساكنا
مؤديا الى التقاء الساكنين ومثاله يا راذ ويا ساعد اسم فاعل من رذ وسعد فانه لو ابقى الدال

الاولى على سكونه بعد حذف التاء لزم اما التقاء الساكنين من حيث الوقف الا قبلة فيكسر الدال لوله
فنقول على الاول الخ قوله على الذهب الخ وتفصيل الهما في ضمن الامثلة يا حار بكسر الراء ترخيم حارث
اي قبل المحذوف على حركته الاصلية اشعارا بالمحذوف ويا هرق بسكون القاف ترخيم
هرقل على وزن سبطر وهو اسم لملك الروم وهو الذي ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما به ودعاه الى الاسلام وكتب في صدره من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم وبالمذر بنى
الهرقلية مدينة منسوبة اليه قريبة بقونية من بلاد الروم بينها مسيرة يوم وليلة وهو اول
من ضرب الدنانير الهرقلية في الروم وقال ابن خباز فيه لغتان هرقل وزن زبرج وهرقل
على وزن سبطر ودمشق صرح به الجوهري والاشهر ما ذكرنا يا كروان بفتح الراء والواو ترخيم كروان
ويا حمار بكسر الراء وترخيم حمراء وفي قوله في المسمى معناه في نداء المسمى او في حق المسمى اما لانه
انما يعبر في المسمى وان كان الترخيم واقعا في الاسم فانه مع ما قبل مع ان هذا غير سديد لان
تقديره بهكذا في ترخيم المسمى والترخيم لا يجري في المسمى على ان الاسم وما بالجملة فالظرف متعلق
بقوله وعده التسمية تنبيه على ان هذا علم او لم يكن علما امتنع الترخيم كما مر قوله
ويا شاة ارحيني ارشاة افيمي من رحن بالمكان ودحن اذا اقام به فمعنى ارحيني افيمي قال
ابن السكيت يقال شاة داجن وراجن اذا استانست والذئب البيوت كذا في الصحاح
وهذا المثال ذكره الاخفش ما معناه النحويون تقوله يا طلح بفتح الهاء ترخيم طلحة قوله وعلى المذهب
الاول يقول على الذهب الثاني يا عار بفتح الراء لانه منادى مفرد معرفة يا هرق بفتح القاف لانه لفظ
مفرد واسم برأسه والمحذوف كالمتروك ويا مي بالياء بقلب الواو ياء والضمة كسرة او هو اذن
اسم مستقل مفرد وليس في الاسماء المستقلة اسم آخره واو مضموم ما قبلها او مفتوح والا لقال
في ترخيم كروان يا كرا بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله فيما زعم الخ يعني ان هذا
ضعيف وليس بسديد وتوضيحه انهم قالوا يا حمرا اصله يا حمراء وفي حذف تاء التانيث تقضي الموجب
الثاني في الترخيم ان يقال يا حمرا بفتح الواو لانه اسم برأسه الا انهم قلبوا الواو همزة اذ هي واقعة
بعد الف زايدة فحقه ان تقلب همزة على ما هو القانون في قائل وبائع وصائن وصاوين وهذا
كلامهم وزيفه المص رحمه الله بان مقتضى هذه العلة ان يعلل الواو همزة في يا حمرا وبكسر الراء
على الذهب الاول ايضا في الترخيم فلا معنى للقلب في احد الصورتين وللتمسك في الاولى مع اشتراكهما
في العلة المقتضية للقلب بهذا معنى قوله فيما زعموا هذا ما قرره به اعتراض المص رحمه الله وفيه
بحث اما اولا فلانه يجوز ان يفرق بين الصورتين بان الواو في الاولى مكسور ما قبلها وفي الثانية مضموم
هي تقلب فالقلب في الثانية لا يقتضي القلب في الاولى واما الاعلال في قائل وبائع وكذلك
فقد تقرر في التصريف ان الاصح انه تابع للاعلال في الفعل فلا تقض واما ثانيا فلان المناسب
لهذه النسبة الزعم الى القائلين في المذهب الاول او الاعتراض محل ذلك والجواب عن الاول ان الكلام

الاعرابية غير معتبرة لعود ضميرها وعن الثالث ان الجملة ممنوعة محل من غير كلامه انهم متفقون على الاول
ولو كانت العلة ماذكره في الثاني لكان المعلول موجودا في الاول ايضا مع انه متنف فافهم
وقد يقال اقر فلان ان الحق ان هذا اشارة الى ما ينبغي ان لا يكون في حواشي الوجه الثاني والا يلزم
ان يكون نعلا بفتح الفاء لغير الناقص وهو غير موجود في كلامهم وفيه نظر اذ الواو بعد ياء
الياء يحتمل ان يرجع الى اصلها وهو الهمزة ولا فساد قوله وفيه نظر قد يتبين وجه النظر
بوجوه الاول ان مبنى كلامهم على انهم لا يعتبرون الياء في حمراء لان همزته اذن مبدلة
من الواو المبدلة من الهمزة المبدلة من الف التأنيث فبعد ان ثبت بنهاية تصرف ابدا
فابدلانه يجوز ان يعتبر التأنيث وان دخل في البين واسطة لانه تحرك بالفتحة الى حرف التأنيث
الثاني ان الهمزة في اخوات حمراء المرخمة هي الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق تاء التأنيث ادغم
انما قلبت همزة واوا لوجود ياء النسبة بعدها فلما حذفت الياء بقيت الواو بحالها لعدم ما يوجب
قلبها ان فعلاء بفتح الفاء اذن يكون لغير التأنيث وهو غير موجود في كلامهم الرابع ان الهمزة
بعد الترخيم ان كانت للتأنيث فلا فرق من المسند اليه الا ان المرخم وان جعل اسما برأسه
لا يخرج بذلك عن كونه زعما لاصالة ثبت ان الهمزة مبدلة عن الواو لا الف الا ان لم يكن للتأنيث كان همزة
فعلاء لغير التأنيث نحو قولهم هذه سمقة حمراء لانه علم لسمقة والمرخمة سمقة بعد صفة قوله وبانتا
بفتح الباء باعادة اللام بعد الترخيم اذ الاصل شوهة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الياء فصار شاة فلما رخموه اعادوا اللام الكلمة على المذهب الخ قوله باقحام التاء
بين الحاء وفتحته الخ ذكر المص في اصله انهم يرخمون طلحة فيقولون التاء ساكنة بين الحاء والفتحة
فالفتحة على الساء هي الفتحة الاصلية على الحاء وفتحة الحاء عارضة اجتلبت لمرجحة التاء للقطع
بوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث هذا كلامه وتوجيهه انهم سمعوا العرب يقولون يا طلحة بفتح الحاء
والتاء ورد بعدم تسليم انه لو كان مرخما قبل يا زيد لوجب بناءه على الضم مثله ولو كان مرخما
فان بنى على المذهب الاول فالواجب يا طلحة بفتح الحاء وحذف التاء وان بنى على المذهب الثاني فالواجب
يا طلحة بضم الحاء نقولهم يا طلحة اذن غير مستقيم ولا منطبق على قاعدة من القواعد فوجب عليهم
ان يستغلوا الحاء وتوجيهه وفعالا لاشكاله وغموضه والذي ذكرناه في كتب القوم من حله وجهان احدهما
الاقتصام كما ذكره المص في حاشيه وثانيهما التشبيه بغير المرخم بالمرخم فتعومل معه معاملته
وهذا هو الذي رضي عليه سيبويه وصرح بان البيت من هذا القبيل والمص في حاشيه نبه بتعليل البيت
على ان فيه خلافا والبيت لشاعه الذبياني بقوله كليني لهم يا اميمة ناصب الخ وتمامه
بعده والهم العرض واصفاقه امة الى ناصب الظاهر انه بيانية يعني انها ناصب من نصب اذا
نصبا تعب وهم ناصب اي ذو نصب مثل لابن وتامر والواو في وليل يعني مع ان كليني
ليل اناسيه بطئ الكواكب مروي بالنصب على الظرفية اسيه بالجر صفة ليل قال صاحب الصحاح

الاء اب كان الوجه ان يقول يا امية او يا مرخم امية الا انه افسطر فاقحم الالف وهي الاقحام
زيادة حرف والتنبيه اسقاطه ولست بهذه الالف هي الهاء المحذوفة وانما هي غيرها وان كان اللفظ
واحدا انتهى قوله ولا يخرجها الخ الترخيم المنبئ المذهب الخ وهو جعل الباقي اسما برأسه
باصلاح ترخيم صاحب الكشاف على الترخيم كليهما متنف وعلل المص عدم جوازه بان المفهوم جعل
اسما برأسه دلالة فيه على المحذوف وبهذا ينظر وجه التخصيص اذ تخصيص عدم الجواز بالمذهب
الخ لا يفهم قوله ولا في ترخيم المسمى بحلوى الخ ترخيم اللفظ المسمى به وهو حلوى الخ
عائدة الى الطرف والعائد وضع الظاهر موضع الضمير والعائدة هي التنبيه على العلمية المقصودة
وقد سبق مثله في طلائع باب غير المنصرف بالجملة في الكلام على مذهب المبرد فراجع ما قال في المعيب
من ان اللغة الثانية غير جارية في ترخيم المسمى بحلوى لانها تودي الالف واو حبلو الفاء تحركها
وانفتاح ما قبلها فتكون الف فعلى لغير التأنيث واعترض على المص في حاشيه بانه يجوز ان يعود الواو
الى ما هو اصلها بعد اسقاط تاء التأنيث وليس بشيء لان هذه اللغة وان كانت قائمة بالاستقلال
الا انها قد تقرر انها لا يخرج الكلمة من اصلها الذي هي تخفف قوله ولا في المسمى بطيلسان يعني
انه لا يجوز الضم في طيلسان فلا تقال بالطيلسان والا لزم وجود فيعل مكسور العين فيما صحت عينه وهو محظور
بالمعقل كسيد وميت وهذا مبني على لغة من يكسر لامه واما فيمن يفتحها فعنده يجوز الوجهان بلا مانع
لكثرة فيعل بفتح العين فيما صحت عينه كجيد وفيسخ وذهب السيرافي الى جوازه اذ المثال ليس باصلي
الا ترى انه يجوز ان تقال يا منصف منصور اتفاقا مع الاتفاق على انه لم يرد في ابنية منع وقال
صدر الافاضل في ضرام السقط الطيلسان كساء يلبس عند البرد ومن كلام الحكماء المراد بطي لسانه
لا بطيلسانه يعني ان شرف المرء بالفضائل العلمية والعملية لا بالملابس وان كان العبرة بها في رعاع
عند الناس قوله فان كان الخ يعني لو احتطت عما ذكرت لكنت كلفت علما فاحصر
بمضمون جملة اخرى وهي انه اذا كان في آخر الاسم زيادتان وكاساني حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نقول في حكم واحدة اذ في حكم زيادة واحدة ومعنى كونهما في حكمها انهما زيدتا معا لا ان معنى احداهما
فلما كان زيادتها معا كان في حذفهما معنا يا اسم بفتح الهمزة لان يا اسما اسم امرأة قال السيد يا اسم
سبر الخط ما كان من حدب ومنظر ارادة يا اسما وهي كلامه على مذهب
سيبويه من ان اسما فعلا من الوسامة بمعنى الحسن والجمال وان اصله وسما على وزن فعلا
قلب الواو المفتوحة همزة كما في أحد والقصد ان الالف والهمزة في اسما في حكم زيادة واحدة
فحذفتا معا واما من ذهب الى ان اسما افعال جمع اسم فاللفظ حينئذ اذن من باب منصور وحمار
لا من باب فعلا واما ان الراجح هو الاول لم اكن نقف كلام فمنهم من رجح الاول اذ التسمية
بالصفات اكثر منها بالجموع ومنهم من رجح الثاني اذ لم تبت في الصفات اسما ولا وسما بمعنى
جميلة حتى يكون هذا منقولا منه لان قلب الواو المفتوحة الواقعة اولا لم يجئ الا في احد

فالصحيح
وان كان وصف صحيح قبله مدة زائدة حذفتا ايضا ان كان الكاف في على الكثير من حرف نحو يا منصور والا صح
لا غير والكاف من شطري المركب بمنزلة الآخر ايضا فتحذف كما قالوا يا بعل في بعلبك

قوله وان كان وصف صحيح الخ • حق التركيب ان يقول او وصف صحيح عطفا على زيادتان
اما العطف فظاهر واذا لاختصار واما معنى فليشمل ما هو المطابق هنا من كون
الحرف الصحيح في آخر الاسم لانه الظاهر من مثل هذا الكلام الا انه فعل ما فعل تنبيها على ضرب
من الاستقلال في الكاف باعادة الشرط وتعويلا في المقصود على القرينة او الترخيم امر معلق
بالآخر لا محالة فقوله وصف صحيح مرفوع اسم كان وخبره محذوف اي ان كان في آخره حرف صحيح
وكان على ان يقول او صف صحيح غير تاء التانيث اذ قد تقرر انه لا تحذف من نحو سعلاة الا التاء
وحدها واراد بالحرف الصحيح ما لعم الصحيح حقيقة وحرف العلة لجاري مجرى السلم فيه نحو مرمى فانه
تحذف حرفاه كمنصور ووزنه مفعول لان حرف العلة نزل منزلة الصحيح في قبول الحركات
او قد تقرر ان حرف العلة اذا نزل منزلة الصحيح في قبول الحركات قلت فلزم الجمع بين تخفيف
والمجاز او هو مخصص في الاول مجازي الكاف قلت هو من باب عموم المجاز يراد به ما يقبل الحركات
حرف علة كان او صحيحا وقوله قبله مدة صفة صحيح وان اثبت فلحرف وهو احتراز عن نحو جعفر
فانه لا تحذف منه الا الاخر فقط ان يا جعف والمراد بالمدة الالف او واو او ياء ساكنة وكة
ما قبلها من جنسها وهذا هو المشهور في الصرف من ان حرف العلة اذا سكن فهو حرف لين ثم اذا
جانسه حركة ما قبله بقي مع السكون فهو حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس فلا كذ
الواو والياء المتحركان اذا من مسنونر وبيطخ لبعضها بالحركة ويعوضها بها دلائل مسنونر د
برزون وقيطون ووصف المدة بالزيادة من قبيل وصف زيد بالتجارة في قولنا زيد التاجر
وهو احتراز عن مدة غير زائدة والمراد بالزيادة الزيادة على اصل اي خوذ هو منه فالواو
في منصور اذ هي زائدة لانقلابها في نصر ينصر والالف في مختار غير زائدة لوجودها في اختار يختار
مع الاعلال المشترك بينهما حذفتا جوابا ان الشرط المذكور وهو ان كان قوله وان كان من شطري
المركب مبتدأ خبره بمنزلة التاء يعني المرخم ان كان مفردا العلمية يا مرو ان كان مركبا فالطير
بهناك حذف آخر الاسمين بجملته ومعنى التصغير او هو شبيه بتاء التانيث وقد تقدم الكلام
هو اللحوق بالاسم بعد كماله ووروده التصغير والنسبة على السابق وقوله ايضا الظاهر انه
تبديلي فقصره رمز الى ان الشطر الباقي شبه غير التاء وهو الالف المقصورة والممدودة اي هو
كانه شبيهها شبه التاء ايضا ويجوز ان يكون قيدا للمبتدا اي نحو كان ان زيادتي آخر الاسم
شبه التاء فكذا الباقي من شطري المركب ايضا وكلا المعنيين معلوم بعد التعمق في غور الكلام
والتامل والملاحظة لقوانين المقام وقد اشتبه ذلك على بعض الشروح فاعترض على المص
رحمه بان الواو الثانية اخر الضاد في قوله فتحذف اذ لم يسبق هناك آخر بمنزلة التاء حتى
يصح هذا وانت خبير بان مناه على انه لم يفهم معناه وقوله فتحذف لفريع على الشبه
والتنزيل وضميره للتاء والجملة اعني قالوا انفصل للحذف ولم يقل بقولهم مع انه هو المعهود

تنبيهها

ولا يجوز الترخيم في غير النداء الا في الضرورة ولم يسمع فيه الا الاول وما انشده سيبويه نحو
الا اضح حالكو رمانا • واضحت منك شاسعة اماما • فقد رده المبرد واما احتلاف
الصيغة فقد لهم يا ثمان وكذا المعدول نحو يا فسق ويا لكاع ويا كماما ان

تنبيهها على انه مسموع لا محسوب على القياس قوله ولا يجوز الترخيم في غير النداء الخ • تنبيه
الى ما ذكره القوم وصرح به ابن الحاجب من انه لا يجوز الترخيم في غير النداء الا ان يكون مشاركا
اضطرارا سعيا الى ان الترخيم من خصائص المنادى حال السعة لا حال الاضطرار
فانه يجري اذ ذاك في غير النداء ايضا وقد انشد السيرافي في شرح الكتاب عدة ابيات
منها بيت حرير وقد ذكره المص فيما سلف ذرا لامة وما رمنه اذ مي لساعتنا • اراد اذ
واجيب بان مية ومي اسمان مترادفان فكانه اضاف الذات واحدة فسقط الاعتراض
ومما يحظى في هذا السلك ما قال ابو العلاء • ولا تدفنها الجهل من فاطم • ودفن ابنة
اروى لم يشنع باغوال • اراد دفن فاطمة فقد رخم في غير النداء للضرورة كذا ذكره صدر
الافاضل قوله وما انشده سيبويه الخ • يعني استدل سيبويه بهذا البيت حيث ورد على اثبات المذهب
الاول في ترخيم غير النداء وبان الترخيم في غير النداء ضعيف فلم جاز على المذهب الثاني فانه
على الاول اولى اذ المحذوف كان ثابتا والساقط كالملفوظ فكانه لم يحذف واما وصفه
بالبيت المذكور فظاهر فان اماما فاعل اضحت وخبرها محذوف اي واضحت منك شاسعة اماما
على المذهب الاول اذ هو ان المحذوف في حكم الثابت وذهب المبرد الى ان جوازه مختص بالمذهب
الثاني اذ المحذوف جعل نسيا منسيا فصار كانه لم يحذف ومثل المص وحاصله ان المذهب المبرد
ولهذا اطلق القول بعدم الجواز ونقل تمسك سيبويه وعقبه برد المبرد عليه بقوله وما انشده
سيبويه فقد رده المبرد ووجه رد المبرد استدلاله انه قال الرواية الصحيحة • وما عهدي كهد
يا اماما • وفيه نظر اذ البيت هكذا اهلا وسهلا غير انس ولا كثر من العطايا وقد ثبت صحة هذا الرواية
فحينئذ ان رده المبرد لا يصير مردودا بل الرد هذا رد مبرد اذ هو لا يفيد توجيه الصحيح الثاني
فالحق عندي ما ذهب سيبويه والتعويل عليه وعلى دليله كما ذكرنا نقوله وما انشده مبتدا خبره
فقد رده المبرد والفاء على توهم انا او على مذهب الاخفش والا فحق نسبه اضحت صارت
حالكم فاعل اضحت والحبال استعارة للعهود وقد شاع تسميتهم الحبل بالعهد واستعمال
النقض في ابطال العهد والابرام جمع رتة وهي العقدة البالية من الحبل واما ما قال اضحت
الثانية وخبره شاسعة اي بعيدة يعني قد صارت عهودكم قديمة بالية مندرسة راسله فان طول
العهد منسي صارت اماه مك بعدة فان قلت فلم ينظر من جمع الكثرة المتعددة انه هل يجوز
للشاعر في غير النداء ترخيم غير الثلاثي كما جوز ترخيمه حال النداء في الكلام فيه قلت المشهور على ما هو
المسطور في كتب المانعون امتناع مثله الا اني قد وقفت بخط من قبل السيرافي على جوازه
حيث قال في شرح الكتاب يجوز عندي سيبويه للشاعر ترخيم المضاف ضرورة الشعر في غير النداء
قوله واما اختلاف الصيغة الخ • تفصيل لاجمال ما بقي من ان اختلاف الصيغة من حصائص
النداء يعني انه لا يكون في غير النداء فقد اتضح بان هذه المذكورات لا تقال في غير النداء فما
يقال جاز

من ان المذكور في كتب القوم ان هذه المذكورات انما لا تستعمل في غير النداء ولا دلالة في الكلام
على ذلك فليس بشيء وجعل العول نقله اختلاف الصفة مع انه ليس عين بل هو مستعمل عليه بالنيابة
واوعاه حتى كانه هو سواء اريد بالعول معناه او المقول في هذا اولى من جعل الاول قيل عامي
الوفود اه الكاف محمولا على حذف المضاف وقوله مان كثير النوم وبكر مان وملامان الكريم واللئيم وقيل
معدول عن فاسق وللكاع من لكع الرجل اذا لؤم ووجه الضبط بهما ان لعل ما هو على وزن فعل
في سب المذكر وعلى معاز في سب المؤنث فهو مخصوص بالنداء البتة قوله وكواطوف
مبتدأ خبره من الشواذ اي شاذ حيث استعمل الكاع في غير النداء لانه مخصوص بالنداء او البيت
للحظة فقوله اطوف اي اكثر الطواف يقال طوف يطوف تطويفا اذا اكثر الطواف وكثره
ما اطوف اربما وام افعل ذلك ثم اوى اي ارجع يقال اوى يأوي اذا رجع الى الامر اتفعل ثم ارجع
الى بيت صاحبته لكثرة وجاسته لكعا اي حمقا استجبين بالجر بالكعا قوله ومنه
قولهم لؤما اي قبل اضافة الصفة المفروض انه مختص بالنداء قولهم يا قتل اقبل ممن يا فلان وافعل
عما قبيل الامتياز عنه بمزيد استبداد وكان عوض حقا اذ الظاهر انه تر خيم فلان ولهذا اشاح
المص حوله الا ماطة بقوله وليس بترخيم فلان وعلله بوجهين الاول وهو دليل قطعي لفساد المعنى
انه لو كان مرخما لوجب ان يقال فلا اذ قد تقرر ان ما فيه حرف صحيح قبل المحذف لم يرخم بنحو يا فاك انما
يجوز اذا كان الباقي بعد الحذف اكثر من حرفين الكاف وهو الاخير بالاولى والا لبقي بحسب بعد الطي المهجور
في متعارف اهل العربية ان المذكر والمؤنث من واد واحد فلو كان قتل ترخيم فلان في المذكر لكان فلة
انصاتر خيما لفلانة فيلزم ضد فلان الاول والنون من الوسط مع وجود تاء التانيث في الآخر وهو خارج عن
القانون اذ قد تقرر ان ذا التاء ترخيم محذف التاء وقوله ولقولهم عطف على قوله لانه قيل فلان ترخيم
المعنى ان ليس ترخيم فلان لوجوب فلا اذن ولقولهم قوله وقيل يا لبكر مبتدأ خبره من الغرائب
والبيت بكذا تبير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المؤبل تدافع الشيب
ولم تقتل في لجة امسك فلانا عن فل تبير تفرق وتهيج ومنه اثارة السحاب في قوله
كما تثير سحابا ومنه قولهم اثر غبارا بالكعبد المرحل فاعله ايديها وعجاج نصب
مفعوله والعجاج بفتح العين الغبار والقسطل الغبار الاسود وكذا اذكره جار الله فهو اذن من
باب اضافة العام الى الخاص فلا يكون من اضافة الشيء الى نفسه فالقول بانه بتبيين ما
اضافة الشيء الى نفسه ظاهر الفساد وعصبت بالكسر والفتح اجتمعت به المنقول عن الفراء من ان
ضرب العطن متروك الابل عند الآبار للشرب عللا بعد نهل او رثة بعد النهل والمؤبل من ابله
غربلت الاقتاب وتدافع نصب مصدر نائبه مفهوم من الكل والشيب جمع اشيب ومنه لبن
شاشيا ولم تعلم اصله لم تعلم واللجة الاصوات في الصياح لجة الناس بالفتح اصواتهم في
هذا المقام والمعنى اذا اجتمعت الابل في عطن تراب كالدقيق المغربل تهيج الغبار فيها بدوسها

لندفع

لندفع بعضهن بعضا دافع السيخ ذوي الاقلام والانفس حتى كثر اصوات الرعاء يقول
بعضهم لبعض امسك العسر الفلاني عن العسر الفلاني كسلا نضره ووجه الشبه انهن يدافعن
تدافعا على وجه لذة من غير ان يضر احداهن المنازعة والمقابلة بخلاف الشبان فانهم ليسوا بهذه
المثابة قوله ووزنه فعل اروزنه فعل له باب معرف اللام اذا الغير بالالف والام اختيارا
الواو وون التاء الحاق للعلل النادر بالكثير الغالب لان تركيب لفاء واللام مع الواو
اكثر من تركيبهما مع التاء تقديرا اذ رقما واعتبارا او تقدره بهذا العدد اللازم كون اللام
المتكلم على حرفين وحرف العلة اولى بالتعديد لكثرة دورانه في الكلام قوله ومنها باب الاختصاص
اي من المواضع التي تضمر فيها الفعل وجوبا قياسا وباب الاختصاص تنبيه على تباينه
ورفعه مكانه ولفظ الاختصاص تنبيه على تشبيه مع النداء واشتراكهما في الخصائص لكن فيه
ان صيغة النداء موضوعة لامر بين طلب الاقبال والتخصيص على ما مر في مطلع الباب والمقصود في هذا
الباب هو الثاني حتى صرحوا بان معنى يا ايها الرجل متخصصا من بين الرجال فعوله ويكون على طريقة النداء
تقسيم لباب الاختصاص الى قسمين يعني هذا الباب قسمان الاول ما يكون على طريقة النداء والثاني
ما يكون على غير طريقته ومرادهم بكونه على طريقته ان يصح او دخال حرف النداء عليه ويكون على غير طريقته
انه لا يصح هناك دخولها فمن الاول قولهم انا افعل كذا ايها الرجل وانا اكرم الضعيف ايتها المرأة
فانه يصح دخولها هنا بان تقال يا ايها الرجل فصورة هذا صورة النداء الا انه ليس نداء اذ قد
تقرر انه منسلخ عن طلب الاقبال بالكلية لان اياه لغة لا يراد به المعنى طلب حتى يكون نداء بل هو
مع وصفه عبارة عن المتكلم المدلول بلفظ انا فقولهم ايتها الرجل اي فيه مضموم والرجل مرفوع صفة له
لفظ النداء لكن المجموع في محل النصب على الحال والمعنى مختصا من الرجال بهذه الخصال وقال السيرافي
عندي ان ايتها الرجل بهذا المحذوف لخبر اي الرجل مختص ومنه قولهم انا معشر العرب نفعل كذا
معشر منصوب فانه يصح هنا النداء دخولها اي يا معشر العرب لانه مضاف وليس من دخولها عليه بمانع قوله
ولا ثبت فيه حرف النداء يعني ان هذا القسم وان كان طريقة طريقة النداء الا انه لا ثبت
هناك فانه يصح بالنداء ويعني لا يجوز التصريح به لانه لم يبق معنى النداء اصلا لم يجز واذكره
به لفظا قوله وعلى غير طريقته اشارة الى القسم الثاني من قسمي الاختصاص فهو معطوف
على على طريقته نحن العرب ينصب العرب فانه لا يصح هنا دخول يا عليه اذ المعرف باللام لا يدخله يا
ولهذا قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء اذ المنادى لا يكون ذا لام وانما كان ايتها الرجل
نهو منقول عنه قطعا والمختص يحتمل النصب بيا والنصب باضمار اعني فالاقسام ثلثة تطلق الانتماء
هو نحن العرب وقطع النبوت كما انها الرجل والمحتمل نحو انا معاشر العرب والكلام المص معرض
للكل وبعض المتاخرين كجعل الكل منقولا اجوا باب الاختصاص على اسنن واحد والمعرف لكونه
مرفوعا لا يجتمع مع النداء لفظه لكن هذا ليس بنداء فعرف المعرف منع اجتماعه لا استعماله فافهم قوله

قوله • ثناتيما لمكشف الغباب • البيت لرؤبة والظرف اعني بانا متعلق بالفعل بعده اعني
لمكشف وتيما نصب بانا واختص وهو المقصود بالذكر والغباب بالغين المعجمة جمع ضبابة وهي
سحابة تغشى الارض كالدخان وفي مكمل اللغة الغباب ككتاب الغبار وذكر الجاربردي ان
الغباب السحاب وبالجملة فالمراد هنا الدواهي والبلايا اي نحن اللذون بانا ندفع الدواهي
قوله ومنها ما نصب لنا • اي من المواضع التي لفظ هناك الفعل وجوبا قياسا لان المراد
التي نصب على الاختصاص فانه مرفوع ورواية وراية وسمي هذا النوع نصبا على المدح او الترحم
او الذم لان الغالب وقوعه في مثل هذه المقامات وحسنه فان نصب المقدر انما يحسن في الكلام اذا طال
واستتم واذم في مقامه بحسب اقتضاء الحال قوله اشاره • حال من ضمير نصب وهو اعتراض بين
الحمد اذا قصد به الاخبار فان اضمار ناصبه اذ ذاك غير واجب كذا ذكره المص وظاهره
قوله اهل الملك • فيما ربعه اوجه النصب باضمار فعله وهو المقصود بالذكر والجر نعت لما
قبله والتقدير والرفع بالابتداء والخبر محذوف والرفع بانه خبر ومبتدأه محذوف ومثله الحمد لله
فيمن قرأه • نصب حمالة باضمار اذم او اعني لا بالرفع فانه اذن خبر مبتدأ محذوف والمراد بها
ام جميل بنت حرب اخت ابي سفيان وسميت بذلك لانها كانت تحمل الشوك فتطرحه في طريق
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاذى منه فالحطب اذن حقيقة وقد يجعل مجازا اعني ما توقد به نار
القسمة والعداوة او هي كانت تمشي بالنميمة بين الناس فتلقي بها العداوة وهيج نارها
وبهما وجوه اخر مذكورة في كتب التفسير قوله ومررت به المسكين • نصب باضمار اعني
او جر بدل من الضمير المجرور او رفع مبتدأ او خبر قوله وقد جاء نكرة • اشارة الى قلة
المنكر في هذا الباب كما صرح به بقوله والغالب الى آخره مع علته بما يحقق للفظة قد
للتحقيق في المضي على ما هو اصله وقد يجعل للتقليل وان كان مع المضي لسعيد العلسي او نحوهم
قوله وباد وي اخ • البيت لامية ابن ابي عايذ الهذلي والبيت بكماله • فاوردها رسلا
حافظا • بابن الذجى لاطئا كالطحال • معيدا مفيدا الاكل القبض • ذافاقة تلحمها للعيال
وباد وي الى نسوة غطفل • وشعثا مراضيع مثل السعالى • المستمر في اوردها للعمر الوحشي
والبارز للاتن الوحشية والمرصد مكان يرصد الصايد فيه الوحش او نحوه وبترب
ورودها بهناك حافظا صفة مرصدا فتح ان ابن الذجى فاعل به وضميره للمرصد فيقبل
جلست بالمسجد وابن الذجى اسم للصايد او المراد به الطريق الآتية اذ الذجى جمع ذجية
وهي الطلمة والاطلاقة عليه باعتبار كونه بالليل واختفائه في ظلمته اذ الغرض انه لا يراه الوحش
حتى تقرب دلالة قوله لاطئا كالطحال يعني ان الصايد لاصق بالارض مثل لصوق الطحال
بالجنب فهو لاطئ بالارض اذ الزق بها فلا طئا اذن حال مؤكدة فيقبل الا مرفي الارض لما
جميعا واما معيدا فقيل انتصابه بضرب فهو الخفاء اذ لو جعل حالا من فاعل حافظا فربما منع قبله

لحفظ

لحفظ بحال الاعادة وكذا اذا جعل حالا من فاعل لاطئا اذ لا يخفى ان اعادة اكل لحوم الصيد
لا تختص بالحالين فالوجه ان يجعل صفة حافظا ومفيدا اي مستعيدا المكسب فافاد بهذا
استفادة مفيدا انه بعد اكل لحوم الصيد مرة بعد اخرى واعتاد ذلك وكسبه لابنه الغافل
وشدة الحاجة ومعنى ملحا للعيال انه ماق باللحم لاهله وعياله من الالحام وهو صبر ورة الشيء ذا
لحم كثر ماوى اي مرجع والصغير للصايد وغطفل جمع غاطل نحو كمل جمع كامل والنسوة الغطفل
اللواتي لا طفل عليهن يقال عطلت المراة وعطلت خلاخيلها من العقايد فهي عطفل بالضم وغاطل
وبغطفل قال الجوهري قد يستعمل العطفل في الخلو من الشيء وان كان اصله الخلو من الحلي والمعنى
ايس تقهرات بثبات الاحوال والشعث جمع شعثاء وهي التي لا تسرح شعرها ولا تدهنه والاصل
في الاشعث المغبر الراس والمراضيع فيحتمل ان يكون جمع مرضاع كمفاتيح جمع مفتاح
وهي كثيرة الارضاع ويحتمل ان يكون جمع مرضع بفتح الراء مرضعة ارضاع وارضاع والياء
بالتشبيه فيه باستباع الكسرة على نمط مفاليس في مفلس والسعالى جمع سعلاة وهي الغول
كما ان جمع غول كالعدان في جمع عدو ويروى لانسوة عاطلات الصدور • وشعثا مراضيع مثل
السعالى • وبالجملة فالظاهر ان يقول وشعث بالجر عطفا على غطفل الا انه لما كان هذا الوصف
من النساء هالهن اسوأ من الطائفة الاولى كان نصبه على الاختصاص الدال على اتصافه برذالة
ليست في المعطوف عليه من اصابة المخ وتطبق المفصل قوله ومنها التحذير اي المواضع
التي نضم هناك الفعل وجوبا قياسا ولا بد هنا وفي امثاله سابقه ولاحقه من اعتبار مضاف
اي من تلك المواضع موضع التحذير اذ التحذير نفسه ليس موضعا حتى يصح عنده من المواضع والاوجه
عندي ان يجعل مرجع هذه الضمايرما دل عليه قوله في صدر المبحث فان قوله ولضمر عامله وجوبا
قياسا في مواضع مدلول المقالة ظاهرة على ان ههنا منصوبات نواصبها افعال مضمرة اضمارا
واجبا بطريق القياس فالمنهيات ضمايرها راجع الى تلك المنصوبات الموصوفة بالصفة المذكورة
حتى تستقيم في الكل وينطبق هذا التوجيه على جميع المنهيات وبهذا اوجه اذ الصرف عن الظاهر
مرة اولى من الصرف مرات كثيرة فافهم وعبارة المفصل ارشاد الى هذا المعنى اعلم ان التحذير
مصدر واللفظة قوله ومسماه مهلك كالاسد مثلا يقال للمحذر منه ايا الذي امر بالحذر منه
حتى لا يصل شره اليه واللفظ الذي هو قوله ومسماه محذر غير شر الاسد كما ذكرناك مثلا يقال للمحذر
به او هو لفظ يحصل التحذير به وبسببه نحو ايا الاسد فاطلاق المحذر منه على اللفظ بتبعية المعنى
ونحو صيغه من باب تسمية الدال باسم المدلول واطلاق المحذر به على اللفظ بملاحظة اللفظ بقيد
الاضمار كمحذر لا محذر به فههنا امور التحذير ايا الامر بالحذر والمحذر والمحذر منه فاذا امر شخص
الاضرار والمحذر شيء فالامر بالحذر يسمى تحذيرا والشخص المامور بالحذر والاضرار يسمى
محذرا والمحذر منه هو الذي امر بالحذر والشيء الذي يؤمر بالحذر منه يسمى محذرا منه واللفظ الدال عليه

والمحذر به هو

بحر المنصوب على الاختصاص بالذم

قوله ومنها التحذير اي المنصوب الذي امر بايا ونحوه على التحذير اي الامر بالحذر

انفسا سمي به بلى ذكرنا واللفظ الذي يقع التحذير ومدلوله محذر يسمى محذرا به وقد يسمى محذرا
يسمه للدال باسم المدلول كما ذكرنا في جانب المحذر منه وقد يطلق لفظ التحذير على الكل اي على التحذير
والمحذر منه وهما المعطوف والمعطوف عليه جميعا في اياك والاسد لان المجموع لفظ يقع به التحذير
والمجموع آلته فاطلاق التحذير على هذا المجموع اما باعتبار ان التحذير بمعنى المحذر به على ان المصدر
بمعنى المفعول بالواسطة واما باعتبار اطلاق اسم المسبب على السبب اذ المجموع سبب لحصوله
وقد يطلق لفظ التحذير على المحذر منه المكرر المعمول للمضمر نحو الاسد الاسد واطلاقه عليه باعتبار
احد المعنيين كما ذكرنا والاصطلاح على ذلك اي على ان التحذير عبارة عن المجموع الاول
او المجموع الثاني وبهذا جعل التحذير اولا من المنصوبات وثانيا منصوبا بتقدير اتق والا فالتحذير
المصدري معنى لا لفظ حتى يكون منصوبا او معمولا وقد يطلق لفظ التحذير على بعض المجموع
الاول اعني لفظ المحذر نحو اياك وبهذا ايضا اصطلح في قوله وهو اما منصوب بتقدر
اتق تحذرا مما بعده مبني على هذا الاطلاق اذ المنصوب بتقدر اتق هو اياك وحده بدليل
تحذرا مما بعده ولولا ذلك لصح كون التحذير عبارة عن مجموع المعطوف والمعطوف عليه لان كلا
منهما منصوب بتقدر اتق فالمنصوب بتقدر اتق وان كان صادقا على كل منهما الا ان قوله
تحذرا مما بعده خصه بالاول بهذا ان جعل ضمير بعده للمنصوب المعمول لاتق والاولى عندي
بل الواجب ان يجعل ضمير بعده لاتق اذ التحذير منصوب بتقدر اتق ليكون ذلك تحذيرا
بعد اتق فالتحذير اذن عبارة عن المجموع الاول اعني مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه يصدق
على كل منهما انه معمول بتقدر اتق وانه تحذير مما بعد اتق وليس كقوله مر في مما بعده مسلة
للتحذير حتى يرد علينا ان المحذر منه هو الاول فقط لا المعطوف عليه بل قوله مر بمعنى في اذ قد ر انها
بعد اتق اذ تحذر امعتبرا فيما بعده على الوجه المراد ولو سلم فلا ان مر بمعناه وانه مسلة للتحذير
فكل من المعطوف ايضا محذر منه لانه معمول تحذر اتق وبهذا السلم ذلك ويحقق ذلك
ان قولنا اياك والاسد كل من المنصوبين فيه منصوب بتقدر اتق اذ اتق تقتضي ان يتعرض
للاسد واتق الاسد ان يهلكك وجعل كل منه منصوبا باتق مبني على الضمان الضمان ان
بمعنى البعد والتنحية والا فلا يصح ان يقال اتق فلانا عن فلان والمتعرض صفة
للنفس كالاهلاك للاسد وكل منهما محذر منه اعتبارا فانطبق التعليل على الكل
وسلم كلام المص عن الاعتراض في التقدير والتعليل وبحوزان يقال ان ضمير بعده للمعمول
اتق الا ان التعليل باعتبار البعض او هو تغليب فلا سائل بهذا فانه مزلة للاقدام
تحذرا منصوب على انه مفعول له للتقدر اي انما قدر اتق لاجل التحذر او مصدر لمضمر حال من الكلام اي
انصب بتقدر اتق حال كونه تحذرا ويدل على تحذر قوله اياك والاسد والاوجه ان يقال ان كلا من
المنصوبين منصوب بتقدر بعد او نحو ان بعد اياك من التعرض للاسد وبعد الاسد

الاهلاك له

عن الاهلاك له وبهذا القدر يحصل المقصود ويحصل الخلاص عن التطويل الذي ارتكبه القوم
في هذا المقام مثل انه تقدر اتق مثل ان الاصل اتقك ثم جئ بالنفس دفعا للجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول فصل اتق نفسك ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فصل نفسك ثم حذف
النفس اذ لا حاجة اليه ولان المجئ به كان لدفع الجمع المنفي فبقي الكاف وبعد الانفصال
اذ لا عامل فيه صار منفصلا قوله ومازن راسك والسيف جمهور النحويين على ان مازنا اسم
رجل فرخم بحذف النون والاصل يا مازن وزيفه سيبويه بان الاعلم ليس كالخليل لان اسم
الرجل الذي حوطب بهذا المثل مازنا واتى اسمه كرام بكسر الكاف من بني مازن بن مالك بن
عمرو بن تميم قهر بحير التغلبي فاسره فلما سمع به نعت اليه يوعى يوجه اليه ابل على غير
قاصد اضر عنقه فمنعه كرام من ذلك فقال نعب لكرام والسيف بيده مازن راسك والسيف
واو ذاك فلتغير خصمه وجهان الاول ان يكون ترخيما على ترخيم لان اصله يا مازني بحذف يا
النسبة او لانهم حذف ما قبلها يا نائبة منه وفيه نظر اذ لا علة لتنبيه بها وقد حذفت قبل يا النسبة
الثاني ان المراد منه كرام او قد شاع عند العرب تسمية الشخص باسم ابيه وانما مضى ذلك فقد بين بوجهين
الاول ان معناه اترك لا قبل كيلا يفر وتفسك ان انه تهديد للمانع اي اترك والا فاضرب
تفسك فالمعنى بعد راسك ان تقطعه السيف وبعد السيف ان يقطع راسك قوله
اي اتق نفسك الخ توضيح لكيفية التقدير والاضمار في اياك والاسد وقد عرف ان كل ذلك
تطويل مستغنى عنه وان الحق اضمار بعد وقد اعترض بعض الفحول على ان نفسك لا يصح ان يجعل
مفعول اتق اذ لا يصح ان يقال اتق فلانا عن فلان بل يجب ان يقال اتق فلانا او عن فلان
والجواب انه سيضمن بعد ونحو وقد ذكرنا هذا قبل فلا تنس قوله ويقول اياك من الآلخ
حاصل كلامه انه اذا ذكر المحذر منه بعد المحذر فان كان المحذر منه مع ان نفيه لفظان ذكر منه
نحو اياك من ان يحذف وحده منه نحو اياك ان تحذف لان حذف خوف الجر قياس مع ان وان
والشرط في ذلك ان كلا منهما موصول حرفي وفي ذكر صلتها طويل الموصول والصلة كلاهما
بناويل اسم واحد فلما كان في جانب المعنى وجازة وفي جانب اللفظ طول اجازوا فيه الحذف
قياسا بالحذف لجاز وان لم يكن مع المحذر منه ان ففيه لغة واحدة سيذكر من ان لم يكن هناك
عاطف نحو اياك من الاسد وان كان هناك عاطف فبنصب المحذر منه وعطف على المحذر
نحو اياك والاسد والحذف ضربه الارباب العصبة قوله لامتناع تقدير اتق اما الاول
فلانه ليس بقياس الا مع ان وان واما الثاني فكذلك مع انه لا قياس وان جاز حذف مع العلة
مع الاسهم ولا يخفى ضعفه قوله فساوا في ذكره وفع الاستغناء بالبيان اربعة اوجه
الاول انه شاذ فلا اعتداد به الثاني انه من الضرورات الشعرية والكلام في سعة الكلام
الثالث انه المراد مصدر بمعنى ان مجازي فيجوز حذف المجاز منه اجراء له مجراه الرابع انه من باب

وامّا قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر وغاه وللشر جالب فشاذ او محمول على الضرورة
او على ان المراء مصدر جار مجرى ان غاري او على انه شروع في كلام آخر منصوب بفعل مقدر
وما قيله مشتغل وهو قول الخليل او ذكر المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار الجدار الى
الحبيب والطريق الطريق

الاسد الاسد والمراء منصوب بمقدر اي احذر وهو كلام آخر وهذا قول سيبويه والمنصوب عند الخليل
وكانهما متفقان في ذلك قوله او ذكر المحذر منه الخ معطوف على قوله منصوب بمقدر اي قائل وفاعل
كلامه ان التحذر اصطلاحا قسمان الاول ان يكون المحذر والمحذر منه كلاهما مذكورين معطوفا ثانيهما
على الاول منصوبا بكل منهما باضمار ان صب او الوض تحذر الاول الخ الثاني ان يكون المحذر منه
مذكورا اه يكون مكررا او يكون منصوبا باضمار ان صب نقوله او ذكر المحذر منه مكررا معطوف على ما ذكرنا
من حيث المعنى على الوجه الذي قررناه وقد تكلف في حل هذا التركيب جماعة من النحويين وملفاه غيرهم
بالقبول واصل الشبهة اتخاذ نسا من تركيب ابن الحاجب اذ قال هو معمول بتقدير قائل كذر
مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا فاعترض عليه اذ لم يصح او ذكر على لفظ المصدر ففي عطفه على
قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وهنا بحث
مستقصى اذ المعنى بالتحذر هنا هو اللفظ المنصوب الذي هو من انواع المنصوب اذ الكلام فيما دل
على لفظ المعنى للمفعول فهو ايضا غير مستقيم لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى فيلزم ان يكون
احد المتساويين نحو جاءني زيد او عمرو ثم يجوز المخالفة اذا كانت منفصلة بمعنى الاضراب نحو
انا مقيم ثم يحصل لك الاقامة فيقول او اشك اي بل اشك والحاصل ان او اذا كانت منفصلة فهي
مشروطة بان يقع بعدها احد المتساويين ان كانت منفصلة بمعنى بل الاضرابية نحو العالم او الجاهل
جائز الا انها ههنا متصلة يجب رعاية التساوي ولهذا قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما
او كفورا انه لو قال او لا تطع كفورا لاعلمت المعنى او لفظة او افيد اضرابية هذا الكلام وبما ذكرنا
من حل التركيب ظهر صحته وفساد هذه الكلمات على ان على مقدماته مناقشات والله اعلم بحقائق
الحالات وقد يجاب عن الاشكال بنوع آخر وحاصله انه معطوف على ناصب محذوف او تقدير حذر تحذرا او ذكر
تحذرا يجعل مفعولا له ثم قال لا يجوز ان يعطف على معنى قوله معمول وهو بعمل لان ذلك يقتضي
ان لا يكون القسم الثاني معمولا بتقدير قائل وليس بذاك هذا كلامه ولا يخفى ان هذا التوجيه
لا يقبل كلام المصنف اصلا وكلام ابن الحاجب ان كان قابلا له وصالحا لحمله عليه الا ان حمله عليه
بعد جد الاتعاب والله الموهم قطعا فالوجه ما ذهبنا اليه وبهذا يندفع عنك فانه وجه وجيه وكلام
القوم باسره منطبق عليه قوله والجدار الجداره اي احذر الجدار اي الجدار الى الجدار السوء
الصبي اي احذر الصبي كتحذير من البطايه والطريق اي خل الطريق وبالجملة فانكرر في هذه القسم
شرط الوجوب الاضمار لا الجواز فلهذا ذكره بقوله مكررا او نظيره ما سبق من نحو زيدا ضربا ضربا وانه
قال جاءه وهذا اذا ثنى لزم اضمار عامله وان او فد لم يلزم قوله ومنها الاغراء اي من المنصوب
بالزام المخاطب الواجبة الاضمار لفظ الاغراء او المنوي به او ما هو اغراء اصطلاحا على نمط التحذير
فقوله ويكون مكررا ايضا انه يكون غير مكرر بطريق العطف نحو شاتك والحج اي الزم فقوله
ايضا تتميم وتقسيم لباب الاغراء الى القسمين بلفظ الاختصار ودفع لتوهم الاقتصار على التكرار

وقد تقال

ومنها الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا
بغير سلاح ومنها ما يضمر بشرط ان يفسر اما بلفظه او معناه او لازم معناه وهو عامل
واقع بعده مشتغل عنه بضميره او معلقة نحو زيدا اضربته او مررت به او ضرب غلامه

وقد تقال ايضا بالنسبة الى التحذير الخ بمعنى هو يكون مكررا كالتحذير وهو وهم قوله اخاك
اخاك اي الزم اخاك ولا اخا له بقبل الاعلام له فتح حذف التنوين والهيجا الحرب قوله
ومنها ما يضمر الخ اي من المنصوبات منصوب ما يضمر فان به عرف ان صب او المضمر هو لا غير وقد يجعل ضمير
يضمر راجعا الى ما خذف المضاف او مجازا عقليا او ما يضمر عامل فما اذن كناية عن المنصوب وجعل
ما مصدرية ضعيف اذ لو في للمصدر لا يكون مرجعا للضمير وقد يجعل ما كناية عن الموضع على نمط المال
مشترك وضمير يفسر ولفظ ومعناه للعامل او الاول او بلازم المعنى ما لا ينفك عنه وهو المتعارف
في العربية كما قال صاحب الكشاف والبا دلالة للجر والحرف وكما قالوا لوازم المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام وهذا هو الملايم لاعتبار اللغة اذ اللزوم لغة يبقى غير اللصوق وعدم الانفكاك
فاندفع الاعتراض بمنافاة بين الصورة ان يقول او ملزوم معناه او التمثيل لا ينطبق عليه اذ الضرب
مستلزم للاماتة لا العكس ولا حاجة الى الجواب بانه اطلق اللازم على الملزوم اعني الضرب
اذ الملزوم قد يكون لازما كما في التساوي وبانه سمي الضرب مثلا لازما اذ هو لازم للاماتة
لزوما جويبيا اي قد يكون الاماتة مستلزمة للضرب قوله وهو عامل الخ تفسير للمفسر في
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي للمفسر للمضمر كل عامل وقع بعد معمول العامل المضمر مشتغل
عن هذا المعمول نفسه بضميره او معلقة ضميره وهو راجع الى المفسر وضمير بعده لا يضمر اذ قد تقرر ان
معناه ما يضمر عامله ولا يخفى ان ما يضمر عامله هو الاسم المعمول للعامل المضمر الذي يفسر العامل المذكور وكذا
ضمير عنه وضمير صيره ومعلقة فصل اول المفسر الى الاقسام الثلثة بقوله اما بلفظه او معناه او لازم
معناه يعني ان المفسر اما لفظ المفسر بفتح كالمثال الاول او لفظ معناه معنى المفسر كالمثال الثاني
فان حررت تفسير لحرت المضر الناصب والمعنى واحد واللفظ مغاير او لفظ معناه وان لم يكن
معنى الاول الا انه لازم لمعنى الاول فان قولنا زيدا ضربت غلامه معناه اهنت زيدا فزيدا منصوب
بمقدر هو اهنت ومفسره ضربت غلامه ومعنى ضربت غلامه لازم لمعنى ضرب زيد لان ضرب الغلام
في التحقق اماته لزيد البته فاهنت محذوف الزوائد المشوبة بضربت غلامه ثم فسر المفسر ثانيا
بانه عامل واقع بعد المنصوب المذكور مشتغل عن هذا المنصوب المذكور بضمير راجع الى هذا المنصوب فيكون
منسوبا عن العامل المنصوب وكونه عاملا في ضمير راجع اليه او عاملا في معلق ضمير راجع اليه وانما شرط
الاشتغال باحد الامرين اذ لو لم يكن مشتغلا عنه باحدهما كان عاملا في المنصوب المذكور نحو زيدا
ضربت فلا يكون اذن اضمار وتفسير فلا يكون من باب ما نحن فيه مشتغل عنه بضميره او معلقة مشتغل
عن العامل في الاسم المنصوب وعن نصبه بضميره او بالعامل في ضميره ومعلقة بمعنى انه لو لا ذلك لكان عاملا
فيه قبله وناصبا له فلا حاجة الى ان يقال لو تسلط عليه او ناسبه لنصبه كما ذكره ابن الحاجب
من نحو ان الفعل فيما قبله لا يتصور الا بالنصب اذ الفعل لا يرفع ما قبله والا لزم
عدم الفاعل وقد تقرر امتناعه اتفاقا بين المعربين وكذا لا يجر ما قبله وهو ظاهر نعم حكم ابن

ارغبت وجئت وانهت والرفع اجود عند عدم قرنة خلافه او وجود اقوى منها كالنصب
غير الطلب واذا للمفاجاة وبجبار والنصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب كما مر في قولك
وزيد امررت به ٥

هنا مسئل حكم الرفع في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك في اجر واحد وهو نادر لان
يجيء بين الاجزاء اعني الدال والمدلول لان المفسر كالعوض من المفسر وقد عرفت مرارا انه
لا يكون الجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا هو السر في انهم جعلوا هذا الباب من الموانع الى يجب
اضمار الناصب هناك وجوبا قياسا اذ لو لم يجب لزم الجمع وهو منتف فافهم هذا اعني القول بان
زيدا اضربته من باب الاضمار والتفسير هو قول الجمهور وعند الكسائي والفراء ومن تبعهما الاضمار هنا
للناصب والتفسير بل الناصب للاسم المتقدم اما هو العامل المتأخر اما بتفسير ان صح اللفظ والمعنى
بتسليطه عليه واما بمناسبته ان لم يكن الامر كذلك ففي مثل زيدا اضربته عامل المنصوب هو مرتبة بعينه
وفي مثل زيد امررت به وزيد اضرب غلام الى هل عادل عليه هذا الظاهر وتسد مسده وهو جاوزت
في الاول وانهت في الثاني وليس قبل المنصوب فعل محذوف ناصب اصلا او التضمير للتحقق هو
الظاهر وفائدة تسليط على الضمير بعد تسليط على الظاهر المتقدم تاكيد انتفاع الفعل فلا يحذور
ولقد حقق هذا القول من قال الضمير في زيدا اضربته بدل الكل من زيد وكذا المجاز والمجرور في زيدا
مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في زيدا اضربت اخاه بحذف المضاف اذ المعنى
متعلق زيد ضربت اخاه هذا كلامه فقوله وهو عامل حتى لم يقدر هو فعل او شبهه كما ذكره ابن
الحاجب احواج للمصدر وللصفة المشبهة فان كلا منهما لا يصلح ان يكون مفسرا لانه لا يجب
فتامل وقوله واقع بعده من قبيل التصريح بمتعلق الظرف المستقر وهو غير منطبق على ظاهر تفسير
المصر على عامر ومعنى قوله متعلق عنه بانه ممنوع عنه بسبب اعراض عن الاول ومتوجه الى الثاني وهو مثل
وعنه به فافهم قوله وجئت على صيغة المتكلم بضم الاول على وزن ثلثت مزجارا يجوز
اذا تعداه قوله والرفع اجود الخ يعني ان الرفع في مثل زيدا اضربته اولى في موضعين الاول
موضع ليس هناك قرنة مشوشة بالنصب وهذا معنى قوله عند عدم قرنة خلافه اذ خلاف الرفع هو
النصب فيقال اذن زيدا ضربته بالرفع على الابتداء اذ الاصل عدم التقدير والاضمار الثاني ان يوجد
هناك قرنتان احديهما تعادل على الرفع والثانية تدل على النصب لكن قرنة الرفع اقوى وهذا
الاخير صورتان الاولى ان يكون امامع غير الطلب نحو زيدا اضربت واما عمرو افاكرمته فانه
قد وجد هنا قرينتان الاولى قرنة النصب وهو تقدم الجملة الفعلية فان هذا قرنة مشوشة بان
المعطوف ايضا مقدر بجملة فعلية او الاصل التناسب بين المعطوفين الثانية قرنة الرفع وهو
ان الاصل عدم الحذف والاضمار وهذه القرنة اقوى من قرنة النصب مع اما لخصوصية اما
اذ هي تحب الرفع حرف بتدائها بعدها الكلام والسكوت مع قطع النظر عما قبلها والاصل ان وضع
على الاستيناف ومقتضى الاستيناف ترك ما قبلها وعدم الالتفات اليها فاذا انضم هذا المعنى الى قرنة
الرفع كان قرنة الرفع اقوى واجح فالمختار اذن رفع الاسم هكذا ينبغي ان نفهم هذا المقام واعلم
ان الاسمية والفعلية بعد اما على السواء فلا اولى بطالبة للرفع ولا اولى من طالبة للنصب والجر

الشروح

كما لو قلت القوم واما عمرو فقد مررت به واذا عبد الله يضرب به عمرو وفي موقع هو بالفعل
اولى كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث وفي الامر والنهي نحو ما زيدا او ازيدا ضربته ٥

الشروح هنا بجعلون قرنة الرفع عبارة عن وقوع المرفوع بعدا ما غالبا فقرنة الرفع اقوى او فقط
اما لا ينصب ما بعده غالبا وترك التناسب بين المعطوفين كثير فترك قرنة النصب اولى
من ترك قرنة الرفع فالرفع اقوى بهذا كلا هما والحق ما ذكرنا وانما قيدنا ما يكون مع غير الطلب
اذ لو كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه واما عمرو افلا يضربه واما خالد فزجره فالنصب
هناك راجح اذ الجملة الطلبية لا تقع خبرا ولو سلم فتقليل واما الكلام في اذا المفاجاة ففيه
اشكال اذ القوم متفقون على انها مختصة بالجملة الاسمية لكون مدخول الامر فرقا بينها وبين اذا
الشرطية فكيف صحح القول بجواز الامرين بعدها والمختار الرفع فقس مثل لقيت القوم واذا
عبد الله يضربه عمرو لا يجوز ان يقال واذا عبد الله يضرب به عمرو حتى يقال الرفع اولى الا فقرنته
اقوى ولهذا قال ابن مالك في التسهيل لا ينبغي ان يجوز النصب بعد اذا المفاجاة لانه انما ملزمها
ابدا في النظم والنثر مبتدأ وخبر منطوق بهما او مبتدأ محذوف الخبر فمن اولا ما غير ذلك فقد خالف كلام
العرب فلا ملتفت اليه انتهى وهذا اعني الحكم باقتصارها هو القانون المتفق عليه فكيف قال ان
قوله انما يليها الخ سهاده على النفي فانه مما لا معنى له فتامل قوله فالرفع اي رفع الاسم المتقدم بكونه
مبتدأ وكون ما بعده خبره الخ اجود من نصبه بكونه مفعولا لناصب مقدر وضمير خلافه للرفع على ما قررنا قوله
او وجوبا اقول اراد وجود قرنة اقوى فوجود مضاف الى اسم التفضيل واقوى صفة موصوف مقدر وضمير منها
لقرنة خلاف الرفع قوله بخلاف القوم اي يعني ان المختار هناك هو الرفع لكان اما مع غير
الطلب واذا المفاجاة على ما سبق تفصيله قوله وفي موقع معطوف على قوله عند العطف او بجبار
النصب عند العطف وفي موقع هو اي بعد الموقع بالفعل اولى فضمير هو مبتدأ راجع الى موقع واولى
خبره وبالفعل متعلق باولى توسعا او تجوزا على عامر والجملة في موقع النعت لموقع وقوله كالواقع
بعد حرف النفي الخ في المغني تفصيل لمواقع الاولوية وان كانت هذه المواقع اولى بالفعل او النفي
في التحقيق راجع الى مضمون الفعل فتقدير الفعل بعد النفي اولى في تقدير الاسم ولذا الاستفهام او الشرط
هو الاصل الا الذوات كما ان النفي هو الاصل الا ما جئت فلانا فقد تقرر انه موضع لكان ووقوع
حدث والموضع للحدث هو الفعل والحق وقوع النفي واراد به بالصحيح تقدير معموله بعده فتوبيخ المقام
توبيخ لم ولن ولن وتعين الامر والا وما وان اذ الناصب الاول عاملا في المضارع فقط وهي ضعيفة
في العمل ولضعفها تمنع تقدير معمولها بعدها بل يجب التصريح به بخلاف الثلثة الاخيرة فانه يصح تقدير
معمولها بعدها قوله وفي الامر معطوف على قوله عند العطف وفي موقع يعني ان كلام الامر والنفي
ايضا اولى باعتبار الفعل اذ قد تقرر انه لا يقع خبر المبتدأ اذا سلم تقليل قوله نحو ما زيدا الخ
شروع في ذكر الامثلة على الترتيب المسلوك فقوله ما زيدا ضربته مثال للواقع بعد حرف النفي وقوله
ازيدا ضربته للواقع بعد الاستفهام وقوله وحث زيدا تحيته مثال للواقع بعد حث فقوله تجده
بالجزم استغنى لاجل استعمال كلمات الشرط واذا كان بدون ما وبالرفع والاول اولى لمجيء واذا في لفظ

٥٢٦

وحث زيدا تجده فاكرمه وزيدا اضربه ولا تضربه واما مثال زيد ذهب فالرفع ليس الا
وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس منه فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتها
عنده مسوغة لرسمائها على حكم الزانية والزاني ثم ابتدأ فاجلدوا ،

قوله وزيدا اضربه مثال المقام الامر وقوله ولا تضربه مثال للنهي قوله واما مثال زيد ذهب نقض
سوء ورود ه بحسب الظاهر ودفع له بمرجيث انه قد تقرر ان حقه الاشتغال عنه بضميره ان لم نصب
له لولا ضميره وههنا لا تصور للنصب اذ الفعل مجهول فتعين الرفع والقائل ان يقول يمكن ان يتعين
ههنا فعل يكون معناه مثل اكرم او فعو زيدا او اذهب زيدا الان حاصل الكلام ان ذلك الامر
وهذا الاتعين الفعل فلتامل فيه وقوله تعالى الخ مبتدا خبره ليس منه ارد النقض
وقوله فان الفاء بمعنى الشرط بيان لوجه عنه وانه ليس منه وتحقيق المقام ان قاعدة النحاة مبنية
بالآية اولا تخفى ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله نحو ورثك فكبر وباقي القيود ههنا كالتي قبل
انه يكون النصب ههنا بل مختار وليس كذلك اذ القوا كلهم متفقون على ان الرفع ومقتضى الحق
انه لكونه الرفع مختارا مع الطلب فلا يكون ان يكون العوان مبنيا على غير المختار فتفوى الاشكال
فلا بد ههنا من توجيه نتصحح به الاشكال المذكور وللعلماء في توجيهه طريقان الاول وهو توجيه المبرد
وحاصل ان قاعدة النحاة غير منقوضة بالآية اذ هي خارجة عنه بقوله مسغل عنه بضميره اذ قدر
عليك مرارا ان معناه ان الرافع من على الاسم المقدم هو بالنصب ضميره او معلقه فقط
وهذا القيد منتف ههنا اذ لولا الضمير ومعلق الضمير امتنع عمله فيما قبله بالنصب لقيام المانع
وهو الفاء فقيل كيف يكون الفاء مانعا وقد تقدم انفا ان قوله تعالى ورثك فكبر مع اخوته
من هذا القبيل اذ الاسم المنصوب المقدم ههنا معمول لما بعد الفاء وقد مرات فيما نحن فيه لا نسلم ان
ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها الا ان للجواز موقعا وللامتناع موقعا فالاول مقيد بما قيد بها
الاول ان يكون الفاء زائدة كقوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح الثاني ان يكون زائدة في غير
موقعها الوضعي كورثك فكبر والموضع الثالث مقيد بقيدين كون الفاء غير زائدة وكونها واقعة
في موقعها وما نحن فيه من هذا القبيل فيمتنع الاعمال وقد نسبته لحال ولم يتعرضوا لما قيل
فيقع الاشكال والمبرد يقول الزانية مبتدا واللام موصول وفيه معنى الشرط وقوله فاجلدوا
خبر المبتدا ومثل هذا الفاء لا يحل ما بعده فيما قبله فجرت الآية نقضا للامتناع فانتفى الخلاف
والاشكال الطريق الثاني وهو توجيه سيبويه وحاصله ان الكلام جملتان الاولى الزانية مع خبرها
او الزانية مبتدا باضمار المضارع وخبره محذوف اي حكم الزانية فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة
اخرى مبنية للحكم الموعود انفا والفاء سببية جوابه شرطها محذوف اي ان ثبت الامر عليها
فاجلدوا وهذه جملة اخرى وتمتنع عمل ما بعد الفاء في هذه الجملة في اسم واقع في جملة اخرى
فجرت الآية اذن بقيد الاشتغال والله اعلم بحقايق الاحوال فقوله فان الفاء بمعنى الشرط
عند المبرد معناه ان مدخوله خبر المبتدا المذكور والفاء بمعنى على ان المبتدا متضمن للشرط
اي بمعنى الشرط المستفاد من المبتدا المذكور وفي موقعها تلازم اذن امتناع عمل ما بعدها فيما
قبلها فخرج بقيد الاشتغال وهذه الكلمات كلها مفهومة ومعهودة ذكرها لمغاير الشرط فافهم فتقول

وجملتان

وعند حرف النفي بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ولسوء ثاني مثل زيد قام وعمرو
قاعد عنده او في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين وحكم النصب اذا وقع بعد كلمة
لا يليها الا الفعل كالشرط والتخصيص نحو ان زيدا تره تضربه وهلا زيدا ضربته)

وجملتان عند سيبويه معطوف على الجملة التي قبله من حيث المعنى لانه في قوة قولنا الآية جملة واحدة عند المبرد
او المعطوف عليه محذوف بعد الجملة التي قبلها لدلالتها الواضحة وقوله ان نتلو عليكم تصوير للجملة الاولى
وتفسير للخبر المقدر لها قوله وعند حرف النفي معطوف على قوله عند العطف ارادة اختيارها ايضا النصب
كالآية المذكورة فانه اذا نصب كان المعنى خلقنا كل شيء بقدر وهذا هو المعنى المقصود بالآية اذ الحق
ان جميع الاشياء مطلقا بقدر اصه واذا رفع فاللفظ هناك يحتمل معنيين احدهما مقصود والآخر
غير مقصود فان جعل خلقناه خبر الكل شيء كان هذا المعنى مقصودا وان جعل صفة شيء وجعل بقدر خبرا هو
معنى غير مقصود اذ المعنى اذن ان كل مخلوق بقدر دون ما ليس بمخلوق فاذا هو خلاف المقصود اذ ليس المراد ان
كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر دون ما ليس مخلوقا فالرفع اذن يحتمل وجهين مقصود وغير مقصود
والنصب نص في المقصود فهو اولى واصح هذا تبيين مراده وتلخيص كلامه على الوجه الذي ذكره القوم
ويرد عليه انه لو نصب كان المعنى خلقنا كل شيء بقدر اذ خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء ولا شك انه تعالى
لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية والحاصل ان كل شيء ههنا ليس مثل كل شيء في قوله تعالى دالة
على كل شيء لان كل ممكن غير متناه فهو خارج القدرة لانه لم يخلق بالفعل فكل ممكن غير
متناه فهو مقدور لانه مخلوق فيجب اذن تخصيص كل شيء بان يقال ان المعنى انا خلقنا كل
شيء مخلوق بقدر فلا تعارض المعنى اذن بين النصب والرفع قوله عنده اولى داره زاد ذلك
يعني العطف لجملة ان تتلى على الجملة الخبرية وتحقيق ذلك ان هذا مثال ذكره سيبويه واغتر من عليه
الاخفش بانه لا يجوز فيها العطف على الفعلية التي هي في موقع الخبر والا لحلت الجملة الخبرية عن
العايد فاجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان الاخبار اذا لم تظهر في المعطوف عليه فعطف جملة الانشاء
لها على مثل هذا المعطوف عليه جائز وليس بشيء بل الجواب ما ذكره السيرافي ان غرض سيبويه
ليس تصحيح المثال بل غرضه تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف على الاولى او ان
جملة اولى فاما تصحيح المثال فالى السامع بزيادة شيء تحصل به الارتباط مثل عندي او في
داره وترك هذا سيبويه اعتمادا على ظهور هذا المقدمة وتقرر كما في الغزنفعل المعلم هذا
اما امثال واما اعتراض فليفهم قوله لان الجملة الاولى ذات وجهين يعني ان زيدا
قائم ان نظرنا فيها الى المجموع الجملة فالجملة اسمية وان نظرنا الى الجملة الواقعة خبرا اعني قام فهو
جملة فعلية فهو ذات وجهين فان نصب الاسم فيما عطف على ذلك اعني قوله وعمرو الخ
فهذه الجملة معطوفة على تمام عطف الفعلية على مثلها فالتناسب حاصل معنى وان رفع
كانت الجملة معطوفة على مجموع الاولى عطف الاسمية على مثلها فالتناسب حاصل ايضا فالرفع والنصب
اذن متساويان لا ترجيح لاحدهما على الآخر وقد مر ترجيح الرفع بان الاصل عدم التقدير
واجيب بانه معارض بان العطف على الاقرب اولى قوله كالشرط ونحوه اي كحرف الشرط
وحرف التخصيص فان مثل هذه الكلمات لا يليق الا بالفعل فقوله وجب النصب اي نصب الاسم

دلس منه كل شئ فعلوه فى الزيرف المغنى المقصود من المنصوبات الحال وهى ما تبين هيئة الفاعل
او المفعول لفظا او معنى

اذا اوقع ارؤلك الاسم قوله لفساد المعنى اذ لو نصب الاسم لصار المعنى انهم فعلوا الكل شئ
فى الزبر وهو فاسد اذ الزبر ليست محلا لفعلهم وحاصل ان المراد بالزبر صحف الملائكة اعنى صحائف اعمال
العباد وهى بايدى الملائكة وهم الكرام الكاتبون ومقصود الآية ان جميع اعمال العباد باسرها مثبتة
هناك لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها فليس لبنى آدم هناك فعل والنصب مفيد
لهذا المعنى ومفسد للمقصود فالآية اذن خارجة من الباب لعدم الاشتغال لضمنه الف والا فضلا ل
والله اعلم بحقايق الاحوال قوله ومن المنصوبات بالحال ترك الوبرة المسلوكة فى المنهاج
اذ الكل الى انها ضمايرها رجع الى المنصوبات بالنواصب الواجبة الاضمار قياسا ولا يخفى ان
الحال وما تبلوها من المنصوبات ليس كذلك فوجب العدول قوله وهى ما تبين الخ شروع
فى تفسير الحال وتعريفها وسرد على ظاهر تعريفه امور الاول انه يخرج عنه الحال التى هى جملة ولا ما
لها مثل قول امرء القيس وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ومثل
قولك جاءنى زيد والشمس طالعة الثانى انه يصدق بهذا الحد على مثل جاءنى رجل عالم ورايت
رجلا عالما فان العالم فى الموضعين مبين لهيئة الفاعل والمفعول مع انه نعت لا حال الثالث
ان الحال قد يكون حالا عن المضاف اليه والمضاف اسم جامد او بمنزلته فيه معنى الفعل كقوله تعالى
قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله وابرهوا آلهتكم مقطع مصبحين وقال ابو الطيب ما قوبلت
عيناه الا ظننتها محت الدجى نار الفريق حمولا فان حمولا حال من الفريق وقال ابو
العلاء المعرى واستجابت باجرع الرياض وقد باجت فجدت الا الوضين مسيرا
فان قوله وقد باجت جملة حالية من الرياض فى قوله باجرع الرياض كذا ذكره صدر الافاضل
فى ضرام السقط الرابع انه لا دلالة فى هذا التعريف على ماهية الحال اذ هى عبارة عن
بيان هيئة الفاعل والمفعول فى حالة الفعل لا مطلقا ولا اشعار بذلك والجواب عن الاول
مثل هذا ان التحقق ظرف للحال يعنى ان مثل ظرف فى صورة الحال او لكنه فى الحقيقة حال اخرج به
عن التعريف غير خارج قال جار الله وجوز اخلا الجملة الحالية عن الرابط الى ذى الحال اجراء لها
مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه تقول امسك وزيد قائم والفيتك والحتش قادم
وقد اغتدى والطير فى وكناتها وعن الثانى بوجهين احدهما ما ذكره ابن الحاجب وحاصله
ان مضمون الحد ينبغى ان يكون مدلول المحدود والفظ عالم فى صورة النعت وان كان مبنيا
لهيئة الفاعل او المفعول الا انه لا دلالة فيه على بيان هيئتهما ولهذا قد يكون مبنيا لهيئة المخبر
فى مثل زيد رجل عالم عن بيان هيئة المبين بخصوصها مستفاد من سبق المبين وتقدمه
بخصوصه بخلاف لفظ عالما فى الحال فانه لفظ فيه دلالة على هيئة المبين بخصوصه لو قيل
زيد رجل عالما فلا حال لانتفاء معناه ومدلوله وثانيهما وهو المشهور هنا ان الصفة والحال
تشتركان فى تبيين هيئة الذات لان الاولى تبين هيئة الذات لاحظة فاعلتها

او مفعوليتها ذكره العلا وغيره

او مفعوليتها والثانية تبينها بهذه الملاحظة فالظريف فى قولك جاءنى زيد الظريف يبين هيئة الذات
وان لم يوجد هذه الصفة حال نسبة الفعل اليه بملاحظة فيه فى قولك جاءنى زيد ظريفا فانه يشترط
تحقق هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه هذا كلامهم واعترض عليه بان الواجب انما هو تحقق
قيد آخر فى التعريف مثل ان يقال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول باعتبار كونه فاعلا او مفعولا
والزيرف اذا التعريف منسوب باعتبار ظاهره اذ هو فى التحقيق من قبيل تعليق الحكم بالوصف كما
يقال فى قيام العالم او مجئ العالم يعنى فى وجب انه عالم فالمعنى انه بين هيئة الفاعل فى وجب
انه فاعل والمفعول من حيث انه مفعول يعنى ان تبيين الهيئة انما هو بهذه الملاحظة يعنى مع
قطع النظر عن امر آخر فليفهم وبهذا ينحل الاشكال الرابع والجواب عن الثالث ان ههنا
تفصيلا وحاصله ان المضاف ان كان مشعرا والمضاف اليه فى المعنى فاعلا او مفعولا فلا اشكال
اذ الحال فى الحقيقة تبين هيئة الفاعل او المفعول وان لم يكن المضاف كذلك فان كان فيه معنى
الفعل فى الجملة كقوله تعالى النار مثواكم خالدين فلا اشكال ههنا ايضا اذ هو ايضا فى الحقيقة
من قبيل تبيين هيئة الفاعل او المفعول لان معناه موضع اقامتكم على ما نص عليه ابن مالك
وغيره وكذا المصدر المضاف الى الفاعل والمفعول وان لم يكن فيه معنى الفعل فالمضاف اما
جزء المضاف اليه كقولك رايت وجه هند ضاحكة او كالجزء فان كان جزءه فاعلا
المضاف ان كان رفعا على الفاعلية او نصبا على المفعولية او جرا بالاضافة كجورت بعض القوم
صالحين فلا اشكال ههنا ايضا لانه يصح اسقاط المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اذ المعنى
بالجزء متلبسين بالحال فى الجملة فيصح الاسقاط والاقامة فالحال اذن حال المضاف المذكور وان كان
المضاف رفعا على الابتداء او على الخبرية كما يقال وجه هند ضاحكة وجه مليح او الوجه الحسن هند
ضاحكة او نصبا على انه اسم فى باب ان او خبر كان نحو كان نصفه مثل هذه الحال ممنوعة وكذا الحال عن
المبتدأ او عن الخبر اللهم الا ان يكلف هناك بتاويله بفعل او شبه فعل على ما نص عليه ابن مالك
وان لم يكن للمضاف جزء المضاف اليه فان كان وصفا فاما به كقوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا فلا
كلام فى صحته لانه فى المعنى فاعل كذا ذكره صدر الافاضل وان لم يكن كذلك نحو نار الفريق وداء
الفريق فان صحح اقامة المضاف اليه مقام الاول فلا نزاع فى صحته مثل هذه الحال ايضا وان لم يكن
هذا ولا ذاك فصحتها ممنوعة او مأولة وعلى كل تقدير فلا اشكال لقوله او المفعول لم يقل او
المفعول كما قاله ابن الحاجب ليشمل نحو ضرب الضرب شديدا وقوله لفظا او معنى تقسيم للفاعل
والمفعول والقوم يجعلونها نصبا على الحال من المضاف اليه اذ حال كون الفاعل او المفعول ملفوظا
او معنويا ويبقى ان يكون هذا امرا باب ملة ابرهيم على ما مر آنفا قوله نحو ضرب راكبا
زيدا مثال للفاعل الملفوظ وقدم الحال على المفعول ليكون صريحا فى انه حال عن الفاعل او فيه تنبيه
على ما ذكره القوم من انه اذا ذكر حال وكان هناك فاعل ومفعول فان كان هناك قرينة حالية

او مقالية تبين صاحبها جاز مانضير الحال وجعلها حالا عما يراد وان لم يكن هناك قرينة اصلا وكان حالا عن الفاعل وجب تقدم الحال وذكرنا بحث صاحبها كما تقدم المص وان اخوان حالا عن المفعول البتة فكلام المص مبني على الاحوط وكلام ابن الحاجب انما بني على فرض القرينة او اقتداء بما ذكره جار الله حيث قال الحال في ضربت زيدا قائما بجعلها من اتهامك انزله ضربت زيدا راكبا مثال للمفعول اللفظي وقوله وما شاكلك قائما مثال للفاعل المعنوي اي ما تضع وهذا بعلى شيخا مثال للمفعول المعنوي فان بعلى خبر هذا وهو في المعنى مفعول او الملغى ابته على بعلا او اشير اليه شيخا قوله على الجمع والتوزيع انما اراد بالجمع ان يكون الحال المبينة لها لفظا واحدا كالمثال الاول وبالتوزيع ان يكون لفظان متغايرين كالمثالين الباقيين وضمير يكون للحال وهما للفاعل والمفعول في موقع الخبر للكان وعلى الجمع صفة له اذ قد يكون الحال مبينة لهما بانا على طريق الجمع وعلى طريق التوزيع واللفظ قد ينبه على قيله هذا القسم ومرتبة وينبغي ان يعلم ان الجمع على تقدير الايجاد اولى لحصول الاختصار لانه واجب قوله ومصعدا منحدرا مثال التوزيع والظاهر المتبادر الى الفهم ان الاول بيان للفاعل والثاني للمفعول اذ ولقيته حال كوني مصعدا او كونه منحدرا وقد تعكس الامر وفيه قلق مسئلة الجمع على ان او في التوزيع لمنع الخلو لا لمنع الجمع قوله وعاملها الفعل او شبهه اي عامل الحال اقسام الفعل وهو الاصل وشبه الفعل وهي الفعل ولست ولعل وكان فهذه اقسام اربعة على ما ذكره المص لحد الله اقتفاء بما ذكره جار الله واقتصر الشيخ ابن الحاجب رضي الله على الثلثة الاول ونحن نفصل هذا المقام تفصيلا لتعلم اي الفريقين خير كملا وما احسن مقالة شبه الفعل هو ما يعمل عمل الفعل ويكون من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واما معنى الفعل فهو معنى به ما ينبسط منه معنى الفعل والمأخوذ من صيغته وتركيبه كالظرف والمجرور وحروف التنبيه واسم الاشارة وحروف النداء نحو يا زيدا منعا واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فقد قيل انها ليست بعاملين والازم تقييد التمني والترجي بالحالين لان الخبر عندهم هو المحكوم به كما هو مذهب المحققين او المقيد به مضمونه لا غير وحروف التنبيه عاملة نحو كان زيدا ناطقا اسد اي تشبهه حال كونه ناطقا فالحال قيد للمشبه به لا للتشبيه وكقولهم زيد كعمرو راكبا وكذا معنى التنبيه نحو زيد عمرو منقبلا وكذا التنبيه نحو انا قرشيا مفخرا وكذا اسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا وامثال ذلك مفوضة الى الاستعمال وما ذكره القوم قاصرا هو في معرض المناسبة فلا سوجه على الشيخ ابن الحاجب حيث قال والاصل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي لانها لاثبات الفعل لفظا ما اورد عليه من ان كلا منهما موضوع باسم الاشارة وحروف التنبيه فانها ايضا لاثبات الفعل لفظا مع انها يعملان في الحال

وبان

وبين فائدة هذا الخ

بان وان فانها لاثبات الفعل لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال وبالجملة ثم جعل الاقسام ستة بتجميع ذلك عنده مندرج في معنى الفعل لانه يصدق على الكل انه ما ينبسط منه معنى الفعل وليس من صيغته ولا تركيبه والاولى تثليث القسمة لان الاصل تقليل الاقسام ولئلا يؤدي الكلام الى الالغاز قوله وتقدمه اي تقدم الحال العامل اللفظي وهو الفعل وشبه الفعل سواء ان العامل اذا كان فعلا او شبهه فتقدم الحال على هذا العامل جائز فلانا قائما ضربت او ضربت قائما زيدا الخ شبه الفعل الذي هو فعل التفضيل بخلاف ما اذا كان العامل معنى الفعل فانه يمتنع تقدم الحال مناك على العامل فالمستتر في سقيه للحال والبارز للفعل وشبهه جوازا اي تقدما جوازيا ولزوما اي لزوما وهو تقسيم للتقدم يعني ان التقدم في هذا النوع ضربان جائز وواجب فالجائز ما لم يكن في الحال ما يقتضي تقدمه والواجب ما كان في الحال ما يقتضي تقدمه كتضمن الحال للاستفهام مثلا قوله شتى تؤوب الحلبة مثال التقدم الحال على عاملها الفعل جوازا فان شتى حال من فاعل تؤوب وهو الحلبة قدمت على تؤوب جوازا اي تؤوب الحلبة شتى اي متفرقين فشتى فعلى من شت اذا تفرق وتؤوب من الاوب وهو الرجوع والحلبة جمع حالب كالحلبة جمع كاملا والمعنى سيرجع الحلبة من اماكن شتى متفرقين اذ قد جرت عادتهم على انهم كانوا يوردون آبالهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم تؤوب الاوائل فالاول فالاول المثل تضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في احوالهم قوله وزيد مكي جالس مثال التقدم الحال على عاملها الذي هو شبه الفعل وقوله وزيد عطف على جوازا وضمير تضمنه للحال ولفظ الحال مؤنث سماعي وقد سمع في الاستعمال انثاها وتذكيرها فان ثبت انه مؤنث سماعي والا فكير نظرا الى الجانب لفظها اذ ليس في لفظها علامة التانيث ونظيره ما ذكره في المغرب من ان البسر مؤنث سماعي ولكن قد تذكر مراعاة لظاهر لفظه وعليه قولهم البسر معين قوله كوكيف فعلت يصح بان كيف حال عن فاعل فعلت في الاول وعن فاعل فاعل فعلت في الثاني فتقدم على ذي الحال والعامل جميعا لانه مضمن للاستفهام والمعنى على اي فعلت ربما يتكلم على ما تقرر عندهم من انه اذا وقع بعد كيف كلام تام فكيف حال البتة وقد فصلنا حال كيف في المبنيات حق تفصيل فتامل قوله او معناه معطوف على قوله الفعل او شبهه كالمستقر من الظرف يعني كالجار والمجرور الذي هو ظرف مستقر نحو زيد في الدار جالسا والعامل كالظرف احترازا عن المفعول به نحو الطرف لتحقيق قوله نحو ما هو زيد مقبلا تمثيل لما اذا التبس ذو الحال بالذكر او فقد سبق امثلة الباقي فقوله مقبلا حال والعامل معنى التنبيه في ها ان انتهك حالة ان لك على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الحال انا الكاف في انتهك او المستتر في انتهك الذي هو زيد والازم اختلاف العامل ورد ذلك بانه يلزم ان يكون المقبل هو المخاطب لا زيدا وليس كذلك فان هذا الكلام انما يقال عند اقبال زيد لا اقبال المخاطب فالوجه ان يجعل حالا من هو اذ هو مفعول

في المغني انه عليه حال كونه مقبلا ولا اختلاف في العامل اذ العامل معنى التنبيه باعتبار انه
التجرد ٤ مفعول به ومعنى التجرد باعتبار انه مبتدأ وتنظره الى فكرة المكتة التي ذكرها بقوله فاقل
سئلت مكة زادها الله شرفا ورزقنا زيارتها مرة اخرى غرناطة الحال في هذا البيت شيخا
فعلت ما اسم الاشارة معنى الفعل او ما في حوف التنبيه من معناه فقال السائل اليس قد تقرر
انه يجب ان يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا فعلت يحقق الكلام ان التقدير هذا ابعلي
اشير اليه او انبه عليه شيخا فذو الحال هو الضمير الراجع الى علي فالعامل اذن متحد قوله
وكونيت ٥ مجرور معطوف على المستقر وفيه تنبيه على ان جميع ذلك مندرج تحت معنى الفعل
فالاقسام اذن ثلثة وقد تقرر مرفوعا معطوفا على معناه فالاقسام اذن اربعة اهـ مقارنة
عن معنى الفعل وظاهر كلام المفصل ناظرا الى الثاني وكانه ذكره للنحو الاول والا فاهما
معن عن الاخر وبالجملة فالمراد نحو ذلك حوف النداء على ما ذكرنا ومعنى التنبيه البليغ على ما مر
قوله ولا تقدمه ٥ اي لا يجوز تقدم الحال على العامل المعنوي لان هذا الضرب من العامل ضعيف
في العمل فلضعفه لا يستطيع ان يعمل فيما تقدمه قوله بخلاف الظرف يعني اذا كان المعمول ظرفا
فتقدمه على العامل المعنوي جائز لان في الظروف توسعا ليس في غيرها فقوله كل يوم لك درهم
مثال لتقدم الظرف على العامل المعنوي لان قوله درهم مبتدأ ولك خبره وهو ظرف مستقر
وكل يوم نصب بلك ظرف له وقد تقدم على العامل المعنوي الذي هو الظرف المستقر الذي هو
درهم واعربت وحصل لك كل يوم وقوله ولا تقول تاجا في درهم مثال لامتناع التقدم
اعني تقدم الحال على العامل المعنوي يعني ان الظرف والحال ان كانا اخوين الا انه يجوز لتقدم الظرف
على العامل المعنوي دون الحال ومن امثلة التقدم قوله جل جلاله كل يوم هو في شان وينبغي ان
يعلم التقدم في هذا القسم جائز اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا فقط ولا تقدم
الظرف على عامل معنوي هو غيرهما كالتنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا والمص اطلق الكلام
فيه والواجب تقييده قوله وقد اجيز تقديمها اهـ الظرف اذا كان لغوا فهو معمول به
البتة او قد تقرر ان اللغو ما كان عامله مذكورا فالظرف ان كان لغوا امتنع ان يكون حالا اذ
الحال لا يكون الا مستقرا البتة فالحال اذا كان ظرفا كان مستقرا الا محالة ولما جاز تقدم
الظرف اللغو على عامله المعنوي كما مر مثاله وكان صورة الظرف واحدا اشتبه به الحال
الظرف اعني المستقر باللغو فجوز ذا تقدم الحال ايضا على عامله المعنوي كجواز تقدم اللغو عليه نحو
تقدمها اراد تقديم الحال ايضا اراكما اجيز تقديم الظرف في كل يوم لك درهم فانه ظرف حال من
ضمير تقديمها اراد اجيز تقديم الحال اراكونه ظرفا مستقرا اذ قد تقرر انه يمتنع كون الحال ظرفا لغوا
تشبيها تعليل لقوله اجيز للمستقر الذي هو الحال بالمغو الذي هو كل يوم مثال في المثال
الذكور قال المص رحمه الله اجيز تقدم الحال على عاملها المعنوي اذا كان الحال ظرفا مستقرا

(السلق)

نحو في الدار

نحو في الدار هذا زيدا مثلا فان في الدار ظرف مستقر حال من هذا وتقدم على الحال في هذا المثال
على عامله وهو لك هذا الكلام وهو تصريح بانه يجوز تقدم الحال الظرف على عامله المعنوي الذي
هو غير الظرف والجار ومقتضى التشبيه انه يقصر على الظرف والجار كما ذكرنا الا ان يجعل هذا
قولا آخر غير الاول فان قيل كيف صح الحكم بان كل يوم ظرف لغو وعامله الفعل المقدر او شبهه
قلت المفروض ان عامله هو لك وهو مذكور فيكون لغوا قوله ولا تقدم ٥ ما كان منبئيا
على تقدم الحال على عاملها وتاخرها عنه وهذا بيان وشروع في تقدمها على صاحبها وتخصيص
القول في ذلك ان الكوفة تمنعون تقديمها على صاحبها الظاهر مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
الا في صورة واحدة وهي الصورة التي ذوالحال فيها مرفوع والحال منصوب غير العامل نحو جاء راكبا زيد
والا يجوزون راكبا جاء زيد واما البصرية فهم يجوزون تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب
مظهرا كان او مضمرا اذا لم يكن في الحال الناصبة غير صاحبها واما ان كان ذوالحال مجرورا ففيه
تفصيل لانه ان كان مجرورا بالاضافة فتقدمها ممتنع اتفاقا محضة كانت الاضافة او غير محضة وان كان مجرورا بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون التقدم ههنا ايضا
والمنقول عن ابن كيسان والفراء على الجواز ههنا استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس والمص رحمه الله وضع القول في المجرور بحرف الجر ومنع الاستدلال المذكور بقوله والا
لجوزه اي اما وجه الاستدلال فهو ان كافة حال من الناس وهو مجرور بحرف الجر وقد تقدم عليه
فالتقدم جائز واما وجه المنع فهو ان الآية ليست نصا في ذلك لانا لا نسلم ان كافة حال بل هو صفة
مصدر محذوف فهو صفة مصدر اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة اي عامة شاملة جميع الناس
ولئن لم يجعل صفة محذوف فهو صفة مصدر اذا الفعل جاء بمعنى المصدر كالكاذبة في لفظة
كاذبة بمعنى كذبا اي ما ارسلناك الا لتكف كفارا لتمنع الناس عن الشرك والكفر ولو سلم
انها حال فلم لا يجوز ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة اي ما
ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب القبايح مع وجود هذه الاصنام
كيف يكون الآية نصا فيما ذكر وهو انه سيجيء في آخر هذه المباحث ان من الاحكام ما
يلزم النصب على الحال وان كافة منها وسيجيء هناك زيادة توضيح لهذا المعنى ان شاء الله
قوله صاحبها المجرور اراد المجرور بحرف الجر للاتفاق على امتناع التقدم
في المجرور بالاضافة كما عرفت الا ان يكون ظرفا اراد لا يتقدمه في وقت من الاوقات الا في
وقت كونه ظرفا لان في الظروف توسعا ليس في غيرها ولان في ذلك تشبيها للمستقر باللغو
كما عرفته فيجوز ان تقول مررت في الدار بهند بجعل في الدار حالا من هند واما قوله مطلقا
فقد اطبقوا على ان معناه سواء كان الحال ظرفا او غير ظرف لا كما توهم ان هذا كما سيجيء الجودي

بعد اذ القائلون بالجواز لا يستدلون بالآية بهذا الطريق اللهم الا ان يقال امر الظرف
اسهل فاذا اجاز التقدم في غير الظرف بالآية بنى في الظرف بالطريق الاولى والاليق
ان يقال ان معناه اصلا اى لا حجة لمجوزه اصلا بوجه من الوجوه والمقصود التمسك
بالطريق الابلغ قوله وتقدم عليه لا تقدم ولا خلاف في جواز مثل هذه الصورة
على ما قررناه قوله جاء راكبا الا هم صاحبه صاحبه رفع فاعل جاء والا هم نصب مفعول
راكبا ووجه وجوب التقدم لحال هنا ان في صاحبه ضمير العود الى الا هم الذي هو مفعوله فلو اخر
لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع لا تقال فليقل جاء في الا هم صاحبه راكبا فلا
وجوب ولا محذور لانا نقول الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي ممتنع قوله وحقها
ان اللائق به والواجب بحاله ان يكون نكرة لتعوضه ذكر الا ضمار لا يمتنع ان يكون لها
ضمير اذ المضمرات معارف والحال نكرة فيمتنع وقوعها ضمير افلا تقال جاءني زيد فاعا وجاءني
عمرو راكبا في قاعا عمرو وهذا خذ من يجعل الضمير مطلقا معرفة وهو الصحيح واما خذ من يجعل الضمير الراجع
الى النكرة نكرة فلا اذ لا يمتنع الاضمار اذن قوله ونحو فاورد وها نهم لما كانت العادة
القائلة بوجوب نكارة الحال منقوضة بامور واضحة اوردها واشار الى دفع كل منها ابتداء
بسبب لسببه وتعينه فدفعه اهم فضمير الفاعل في اوردها للعرب والمفعول للاثر والسبب
نصف حمارا وحشيا وانثاوحشية اراوردها معارك بعضها بعضا وتزاحم او تحمحمة
على الماء وكيفية ذلك ان الاثر تتبع العير وتجئ على اثره عند مجيئه الى الماء فهو مقدم بها
وتروى فارسلها وهو رواية المفصل والارسال يجئ بمعنى البعث وبمعنى التخلية والتمكين
من الشئ والمراد هنا الثاني اخلى بين هذه الابل وبين شربها ولم يمسكها ولو جعل الارسال بمعنى
الاول لزم تعدد الارسال البعث بالاعتراك فيفسد كونه في وصفه ولا يخفى فساده او الاعتراك
على ما مر جوابه معه حتى شرب الماء وحتى فعل فيه هو الا ترى سرت حتى اليه قوله ولم يردها فانه يرد الورد
وهو الطرد اى لم يمنعها عن الماء لسم شرب البعض الا خر كذا ذكره ارباب الحواشي والمراد
بجعلها قطعة اذا اوردوها دفعة ازاحم بعضها بعضا فلم يسم شربها بل ربما تهدم محل الماء
بريد ان العير لم يفعل مثل هذا خوفا من العياد والمقصود وصف المورد او المرسل بما فيه زيادة
شربها او الاسراد هكذا اوعى لها الى شرب الماء ولم يبق عطف على لم يردها والاسقاء
بمعنى العطف والرحم وتعدى بعلى على ما صرح به في الصحاح والديوان وبمعنى الخوف وتعدى بمن
والمذكور هنا لا يطبق على شئ من الاستعمالين اما الاول فلان العطف لا يكون على الاثر لاجل
بغض الداخل او على عدم تمام شربهم واما على الثاني فلان كلمة على الا ان يجعل على بمعنى من كما
ذهب اليه البعض او نضمن هناك معنى البغض فيه روايتان الاولى بالغين المعجمة مع اسكان

والضاد المعجمة على مثال كتف وهو التحريك واماله الراس نحو الشئ قال جار الله يقال
اذا حرك بغض بالحركات الثلث يريد بمسلما غاتها الى الثلث في الداخل شده وتعب الثانية
بغض بتحريك الغين المعجمة والضاد المهملة على وزن جبل في الصحاح تغيض الجبل بالكسر بغضا
بغضا اذا لم يسم مراده والداخل في شرب الابل ان نظر الورد الى الابل فان كان فيها علیل
او ضعيف او قليل الصبر غير الا سراع مع العطش او خلع مع العطشة الثانية من الابل فيكون
هذا البعير قد شرب مرتين مرة مع الاول ومرة مع الثانية فيخفى الداخل فيها ان يداخل
بعير قد شرب مرة مع قطيعه التي لم تشرب وشرب الان واضافة بغض الداخل الا بينه
لا دنى ملابسة كما في كوكب الحوفاء من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعني انه سبب في الجملة
قوله ونحو معلمه جهدك فقد اشتهر فيما بينهم ان جهدك وطاقتك مصدران في موقع الحال
مع تعرفه بالاضافة اذ هما هذا ومطيقا والجهد بفتح الجيم وضمها الطاقة وقرئ والذين لا يجدون
الا جهدهم على الوجهين جميعا وعن الفراء بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك في
هذا الامر ولا تقال جهدك بالضم والطوق والطاقة بمعنى تقول اطقت اطاقة وهذا الشئ
في طوقي اى في وسعي وعندي ان جهدك وطاقتك مصدران وما قبلهما كناية عن فعلهما كانه
قيل جهدت جهدك اى سعيت سعيك وغاية سعيك فلا حاجة الى ان يكسوه من الحالة والتأويل
الى ان الاصل على ذلك قوله ومررت به وحده فان وحده مصدر يعرف بالاضافة معناه
حال قال الخليل وسيبويه اى وحده اسم جعل موضع المصدر ونصب على الحال فاذا قيل زيد وحده
لم يتم الكلام او الحال لا يقع خبرا وذكر ابو العباس المبرد وهو الذي ارتضاه ابن السيد انه يحتمل الحال
من الفاعل ويحتمل ان يكون من المفعول اى حال كونه منفردا او حال كونه منفردا وهذا كلامهم وعندي
لا دليل على ان وحده حال البتة ولا دليل على ان قولهم زيد وحده ممنوع بل يجوز ان يكون مصدرا
اما في قولهم مررت به وحده فمعناه مررت به مرور انفراد او مرور انفراد واما في زيد
وحده فمعناه زيد منفرد او منفرد انفراد او حذف الفعل وجعل المصدر قرينة مشوقة كحذفه
كقولهم ما انت الا سيرا ارحالت تسيير الا سير اعلى عامر وتحقيق ذلك في الاصل وحده مصدر
اضيف يجئ وحدا كوعد يعد وعدا فالوحد مصدر ومعناه الانفراد وفعله غير مستعمل
اصلا نص عليه ابن الحجاز وضمير وحده كضمير بكرهم في قوله لبئ وبكروا بكرهم فالحال زيد منفرد
انفرادا هم منفردا انفراده اى انفراد اله وملتبس به على نمط بكرهم ثم حذف الفعل وجئ
بضمير الفاعل للدلالة على المقصود واما في قولهم مررت به وحده فهو اما مصدر لمحذوف في موضع
الاستيناف اى مررت به انفرد انفرادا او ضمير وحده للمفعول اى مررت به انفرد انفرادا
من الكلام دليل على انفراد كل من الفاعل والمفعول او هو صفة مصدر محذوف كما قررنا اى
مرور انفراد مسلسل فليفهم واما الكوفيون فهم يقولون ان وحده نصب على الظرف بمعنى

على حياله وهو لازم الانتصاب لاستعمل الا منصوبا الا في الفاظ معدودة وغيره مجرورا بغير من المصادر وارد بغيره من المصادر كل مصدر معرف بالاضافة او بالف واللام وقع حالا نحو قولهم رجع عوده على بدئه فان عوده مصدر معرف بالاضافة مع انه حال ارتضاه ابن مالك مع قطع الابتداء نقض على الشيخ عبد القاهر ومسى كلام المفتاح على خلافه القول بان فعل بالفتح لم يجيء اذ لم يقل به نقله غير صحيح قوله مشاقل ارمعروف غير الظاهر اما الاول فهو ان الوارد مصدر قائم مقام المنكر ولذا الاخر في البواقي على ما ذهب سيبويه يعني ان هذه وان كانت معارف صورة الا انها نكرات معنى والمعتبر في الحال احد الامرين اما التنكير لفظا وهو القوي او التنكير معنى وهو اعتدار في موضع الاضطرار وهذا اما قال جارالله واما هذه فمصادر قد تكلم بها لغاية وضعها موضع حالا تتصرف فيها كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعين معترك وجاها وطبقا وتنوعا وعايدا وهذا وجه اخر ذكره الشيخ ابو علي من ان هذه مصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للاحوال المقدرة ارمعترك العواك ومجتهدا جدك وطاقتك الى الاخر وكل من هذين الوجهين مطرد وجار في الجميع وقد نقل عن يونس ان وحده ظرف وانه تم الكلام به في قولنا زيد وحده كما تم بقولهم زيد خلقك وقدامك هذا ما ذكروه وعندي في الكل ما ذكر اخرا اما الاول فهو ان يجعل اللام زايدة على نمط الحاق العضه على ما ذكره المص واما البواقي فتاويلها ان يجعل الاضافة من قبيل الانفصال وهذا مبني على قاعدة ذكرها الشيخ ابو علي في البرايات من ان الاضافة المعرفة قد يجعل في تاويل الانفصال فيجعل اللفظ نكرة ويخرج عليه قوله بمفرد قيد الاوابد بهيكل فان قوله قيد الاوابد في تاويل الانفصال ارقيد للاوابد ابل فضح وصف النكرة بمفرد وبه وعلى هذه القاعدة بنى قوله كان مزاجها عسل وماء ارفكان مزاجا لها فضح وقوله ضرامع لحارة عسل صرح به الشارح العلامة في شرح المفتاح وبالجملة فهذا التاويل اقرب الى القبول مما ذهب اليه هولاء الفحول واما قولهم رجع عوده على بدئه وجه اخر ذكره ابن الانباري من ان عوده نصب بمفعول رجع لانه جار مستعد بالمجاز لازما وعليه قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم قوله وكذا مجاوا الخ يعني هو ايضا محتاج الى التاويل لان قضيتهم نصب حال معرفة بالاضافة وحاصل الجواب انه وضع موضع حالا نكرة فيه ارفاطبة صرح به جارالله والشراح المص رحمه الله والاقرب الى التحقيق ان يجاب بان الجملة حال المفرد او الكلام ان قضيتهم رفع مبتدا وقضيتهم خبر عنه الا انه اعرب من هذه الجملة ما تقبل الاعراب المحلي بالاصل على ما سبجيء بتحقيق مثله فهو اولى ثم قيل كلمة على في الكل وفي اللغ جاؤا باجمعهم وقضيتهم مع مقضوضهم فالقض الكسر مصدر بمعنى الفاعل والقضيض فعيل بمعنى المفعول اي كاسرهم مع مكسورهم لان في الاجتماع والاوحام كاسرا مع مكسور او المعنى جاؤا بكبيرهم مع صغيرهم او وحدانا ومجتمعين قاله الميداني قوله فعل زيادة الفاء يعني التعاطف على توهم انا وجه الاشكال ظاهر او لان المعنى

حال مع

حال مع معرفة والجاء بالذات اسم من الجم والمغفير نعت له والجم الكثرة وقد يجعل من الجموم وهو الكثرة والاجتماع والمغفير فعيل من المغفر وهو الستر يقال غفرت الشيء ارغطيته والمغفر للذرع على الراس مغفر لانه يغطيه وامه كثي غافر الذنوب ارساترها والمراد ههنا الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض من جهة كثرتهم وغزارتهم لم يقل غفر العرب الجاء الا موصوفا يقال جاؤا اجاء غفيرا او الجاء المغفير والمغفر مجتمعين قال الاعشى وقال صغيرهم وشيخهم سواء بهم الجاء في اللوم المغفير ولم يقل المغفيره او الموصوف كانه قوم كانه قيل مررت بهم القوم الكثير المغفير واما تحقيق الجواب على ما يسبق به كلام سيبويه واشار غيره اليه ان الجاء المغفير وان لم يكن مصدر الكالعواك الا انه مأول بالمصدر كانك قلت مررت بهم الجم المغفير على معنى مررت بهم جامين غازين قال سيبويه هذا باب ما يجعل من الاسماء مصدر الكالمصادر للامة كالعواك وهو قولك مررت بهم الجاء المغفير واليه اشار جارالله بقوله ومن الاسماء المحذوف بها هذه المصادر قولهم مررت بهم الجاء المغفير ولهذا تراهم يقولون ههنا مارة وهما بمنزلة اسم الفاعل واقوى ان الاولى ان يقول ما قول المنكرة على نحو المصادر المسعدة واما تقرير الجواب على ما ذكره المص فظاهر اذ اللام زائدة فيهما جميعا والاسم نكرة لفظا وههنا يفارق العواك او هو معرفة لفظا نكرة معنى على ما قررناه هناك فالعامل فيه ان معنى قوله فعل زيادة اللام انه بمعنى النكرة كما ان العواك بمعنى معترك كلام صادر لاغرو في التحقيق ما ياباه النظر في الكتاب وشاذ على فساد السوق والسياق وما يخطر في سلك الجاء المغفير قولهم الناس وغلوا المسجد الاول فالاول وعلة قوله صلى الله عليه وسلم مذهب الصالحون اسلافا فالاول فالاول ارمتتابعين فاللام زايدة قوله وصاحبها الخ يعني كما ان حق العامل النكرة حق صاحبها الموصوف فان لم يكن معرفة فالواجب ان يكون احد امور مذكورة كما فصلها المص رحمه الله بقوله لا يكون نكرة الا موصوفة الخ وحق العبارة ان يقول الا مخصصة ليشمل صورة الاضافة ايضا كما نظرت الى جارية رجل مختالة فقوله او معها غناء المعرفة ارمفيدة فائدة المعرفة او النكرة لكونها موصوفة كانها الموصوفة بوصف العموم فتفيد فائدة المعرفة قوله وبعد الا الظاهر انه عطف على قوله في حيز الاستفهام فتلزم او نفي وقوع النكرة التي هي في والحال بعد الا وليس كذلك كما تشهد له مسائل قال الشيخ بعد الا في قولهم ما جاءني رجل الا راكبا بعد الحال او الحال محل ان يعتبر هنا عارا اخرا راه واقعه بعد الا وقبل ضمير واقعه للنكرة بحذف المضاف ارواقعة حالها بعد الا وتنظيره قوله ومنها ما نفراي نفير قاله بما سبق تفصيل قوله نحو ما جاءني رجل الخ مثال للنكرة الموصوفة واما الآية فهو مثال لما لغت فيه المعرفة والاحق انه يجوز ان يكون امرا حالا من النكرة الموصوفة على ما مر في شرح التسهيل وان كانت خبرية كما هذا وان كان جايزا الا انه حال عن المضاف اليه وهو مرجوح وعلى المص التسهل لانه بنى الكلام على الاليق والانسب من نصب على الاختصاص كما ذكره في الكشاف محتاجا الى اضمار وقع الآية تفصيل ونكت لطايف حكيم فراز ارزاق العباد واجالهم وجميع احوالهم حال كونها امرا فرغنا

قوله لا بد من كون نحو مثال لما يغني عنه المعرفة وتعقيب الآية الشريفة تنبيه على ان النكرة المعرفة افادة المعرفة ضربان الاول ان يكون الاستغراق مستفادا من اداة التعميم في صور الاثبات التي انما ان يكون نكرة واقعة في سياق النفي فالآية الكريمة مثال للضرب الاول والبيت المذكور مثال الثاني والست حاجتي والبيت بهذا الاعتبار كنحو ادخل السوق لا تجد فيها رجلا ولا امرأة بل رجلين او امرأتين والثاني ان يكون نكرة في سياق الشرط كقولك ان جاءني رجل اكرمته او رجال اكرمتهم او امرأة اكرمتها او نساء اكرمتهن ومن غير ذلك من صور الاستغراق والمراد بالعموم في قوله ومن غير ذلك العموم البدلي لا الشمولي لان الاول هو المناسب لمقام الاثبات دون الثاني فتدبر قوله ولا يعمل ان ليت فيها لان ليت حرف تمن والتمني انشاء والانشاء لا عمل له في المعمول قوله ولا لات عند سيبويه لان لات حرف نفي عنده فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما عند الحجازيين لان ما عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا لا التبرئة لان لا التبرئة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ان المشبهتين بليس لان ان المشبهة بليس عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ان المخففة من الثقيلة لان ان المخففة من الثقيلة عندهم حرف تحقيق فلا عمل له في المعمول قوله ولا ان المشبهة بالفعل لان ان المشبهة بالفعل عندهم حرف تحقيق فلا عمل له في المعمول قوله ولا ان الزائدة لان ان الزائدة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما النافية لان ما النافية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الزائدة لان ما الزائدة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الكافة لان ما الكافة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما المصدرية لان ما المصدرية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الموصولة لان ما الموصولة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الاستفهامية لان ما الاستفهامية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الشرطية لان ما الشرطية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما النكرة لان ما النكرة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما التعجبية لان ما التعجبية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الظرفية لان ما الظرفية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما المصدرية لان ما المصدرية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الموصولة لان ما الموصولة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الاستفهامية لان ما الاستفهامية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الشرطية لان ما الشرطية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما النكرة لان ما النكرة عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما التعجبية لان ما التعجبية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول قوله ولا ما الظرفية لان ما الظرفية عندهم حرف نفي فلا عمل له في المعمول

ان وجدت خلافها اي ضيع الاقدام قادح البصيرة وليس معناه لم أوجع اما اولا فلان المفهوم من فحوى كلامه هو انه جرح ولم يمت ايذانا بان الاقدام ليس بعلة للحمام وتخصيصا على ترك التفكر في العواقب وتنبيها على رفض البحر خوفا من المطب واما ثانيا فلان قوله حتى حصحص الحق دليل على انه جرح حتى يرد عليه بانه ان جعل لم أضب بمعنى لم الف فالمناسب اذن ان يجعل ضيع البصيرة مفعولا ثانيا او هو اولى واوفى بسياقه هذا المعنى واما الترتيب بان قوله وقد اصبت بمعنى جرحت قرينة على ان لم اصب بمعنى لم أوجع لا بمعنى لم الف فضعيف لان من فسر لم اصب بلم الف لم اصبت بمعنى جرحت بل لتفسيره بمعنى وجدت فلا يرد عليه الا عدم الوقوع قوله وهل انا ك رجل اتى مثال لوقوع النكرة في حيز الاستفهام وقوله وما جاءني رجل مثال الوقوع حال النكرة بعد الا فان قلت اذا كان الاستثناء مفرغا كان المقدر حالا لا صفة فلا يتم الدليل قلت نعم الا انه وصف له بوجهة المعنى وعلل المصنف رحمه الله جواز تنكيره في هذا القسم بل حسنه بان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصلح للحال ان يكون نكرة صفة لا نقطاعه عنه واورد عليه بان ما بعد الا قد يكون صفة لما قبلها قوله وجاءني راكب مثال لتقدم الحال على صاحبها المنكر فقد الحال ههنا وان كان نكرة الا انه تخصص بتقدم الحال الا ترى الى ان النكرة تقع مبتدأ اذا تاخرت والمشهور في تمثيل هذا القسم قوله لعزة موحش طلل قديم والمصنف لما عدل عنه الى الذكور اذ البيت لا ينطبق على مذهب سيبويه اذ لو جعل موحش حالا عن طلل لزم الفصل بين العامل في الحال وذي الحال بالظرف وهو قليل بل الابتداء او هو مبتدأ عنده اللهم الا ان يجعل مبنيا على مذهب الاخفش من ان العامل في الظرف هو الحال نحو في الدار زيد وعندي ان هذا المثال لا يوافق للمقصود على كل حال اذ النكرة ههنا موصوفة وصحة وقوع الحال عنها لانها في حكم المعرفة بسبب تقدم القسم الاول الخ قوله جاءني رجل من بني تميم فارسا قوله وضعف في غيرها سيرد ان تنكير ذي الحال في غير الصور المستثناة ضعيف فيحتاج ان يقال فيلزم ضعف نحو قولهم نظرت الى جاريا مراة محمد وكقولهم جاءني رجل وزيد راكبين وليكذلك اذ القوم يرخصون بجواز ذلك بلا ضعف قلنا كانه اراد بالغير الغير النوعي لا الشخصي يعني ما لا وجه لصحة تنكيره فلا يتامل ثم اعلم انه يجوز ان يحذف ذو الحال عند ترتبه الحال نحو الا رضرب مجردا زيد ارضربه قوله وهي في الاكثر العام اي مشتق يعني ان هذا الحكم في الاستعمال الكثير لا ان الاشتقاق شرط له كما ذهب اليه النحويون تعليلا بانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في حكم المشتق ورجعوا كل حال غير مشتق الى المشتق وقد اذ ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان الحال بيان الهيئة فكل ما دل على ذلك صح وقوعه حالا فكل جامد اول بالمشتق فانه وهم قوله وقد يقع مصدرا نحو قد جئت العادة على انهم يستعملون لفظا مقام آخر ثم يعكسون الفضية فيستعملون ذلك الغير مقام الاول وهذه الطريقة مستمرة عندهم ويسمونها طريقة المعارض والسويض فمن ذلك لفظ غير يقصدون بها الا

في باب الاستثناء ثم يعكسون الامر فيقيمون لفظ الاستثناء مقام خبر باب الصفة ومن ذلك لفظ المفعول
يقومون مقام اسم الفاعل فيعربونه ثم يعكسون الصفة فيقيمونه مقام المضارع فيجعلونه وبالجملة
ففي هذه الطريقة اشعار بما بين اللفظين من التشابه والتشابك فالحال ايضا كانت في
التحقيق صفة كان اللائق بالحالية لفظ المشتق انه هو الاول اذ هو بالغرض ثم ان قضية التعاور
قد جوت بين المصدر والحال فيقومون لفظ الحال الذي لفظ المشتق مقام المصدر فيقولون لم
قائما بعكسون الامر فيقيمون لفظ المصدر مقام الحال نحو اتته ركضا وهذا معنى قوله
وقد يقع مصدرا مأولا به اراد بالمشتق توليفا وتعاوضا فانه قد اقيم ركضا مقام الراكض
كما اقيم قائما مقام قياما قوله وانه بكسر ان ارتباع المصدر الى اول حالا او وتوعه
والاول اقرب الى التحقيق والثاني انسب بكلام المص وحق التركيب في تقرير مذهب المبرد
ان يقول وانه قد ينوب في كل ما هو من ضروب الفعل وانواعه او لا دلالة للعام على الخاص من ما مصدر
الا لا الثلث ثم الظاهر المستفاد من كلام المص رحمه ان الاول هو المذهب الظاهر الذي
عند الجمهور والثاني ينقوده بسببية مع ان الاول مذهب المبرد والثاني مذهب سيبويه قوله وقد يكون
استئناف معطوف على قوله وقد يقع مصدرا مأولا به وظاهر كلامه ان الحال ينبغي ان يكون مشتقا وان
لم يكن مشتقا فهو مردود اليه مصدرا كان او اسما جامدا على التفصيل الذي ذكره الآتي فالمعنى
رحمه الله ذاهبا الى مذهب الجمهور والحق مذهب ابن الحاجب كما بينا ذلك عليه بقوله على ضرب من التأول
ان الجعل في معنى التسمية قوله فمن ثم جعله اي تقرير خبرا اي خبر كان بجعل جامدا من الافعال
ان قصة بمعنى صار يقال اذا جعل جاء بمعنى حصل وتقرير حالا فهو من الباب ورجح خبريته بان
الحال فضلة وتقرير هنا ليس كذلك بل للكلام على الصيرورة تقول كلت الرمح قصرين وجعلته
فالضرب من الجعل هنا ان تقول ان معناه صار الرمح مقدرا بقصرين وقد تقال قوله فمن ثم لم يجعل غير
اي خبر المبتدا يعني انهم قد سرعون تقرير على انه خبر مبتدا محذوف او بتقدير ان وليس بشيء
قوله ومنه ما ذكر بعضهم تفصيل للاحوال الجامدة والمنهات تنبيه على ان التفصيل الآتي
وانها كثيرة وان الذي ذكر بعضها وان كلا من المذكورات نوع مخصوص ممتاز عن الآخر بخصوصية ما
نقوله كرر للتفصيل اشارة الى ضابطه هذا القسم يعني ضابطه ان تكرر الاسم هناك وتقصد
بالتكرار التفصيل كقولهم بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا وجلبني رجلين ورجالا رجالا اي
مفصلا هذا التفصيل المعين وينبغي ان يعلم ان التكرار هنا قد يكون بطريق العطف بالفاء
وثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا ومضوا اكبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين قوله
ومنه كلمته فاه الى في اي مما وقع اسما جامدا على ضرب من التأويل وقد يجاء الا تكرار
لمجاري التفصيل وجه الفصل انه اما جار مجرى التفصيل او في الاصل جملة وهو وهم فقوله فاه
الى في بمعنى مشافهة ويده الى يده بمعنى مصافحة يدا على يد غيري وشاه ودرهما بمعنى معوضا شاة

يدرهم ولذا تراهم يقولون التحقيق في الاول كلمته صاحب مضموم الى في فحذف المضاف اليه
مقامه وفي الثاني بعته صاحب يده في يد ملتبسة بيد وفي الثالث اعطى شاة واخذ درهما
قوله والاصل فيها الجعل اي هذه الجمل التي نصب بعض اخواتها او كلها وانما والا فالجملة
باقية الآن فضمير فيها للمذكورات المخصوصة لان الهيئة الحاصلة المطلوبة وهي جهة المشابهة
والتصفيق والتعويض يعني ان كل واحد من هذه المفردات غير كاف في الدلالة على الهيئة
المطلوبة ههنا فان فاه وحده لا دال على الشفاهة وكذا الامر في اخويه دون المفرد المقيد
الذي هو جزء الجملة ههنا لا مطلق المفرد والا فشافها كاف في الدلالة على الهيئة المطلوبة
وكذا اخواه فلتتدبر قوله الا انهم وضعوها اي يعني كان مقتضى الاصالة ان تترك الجمل على ما
الا انهم وضعوا ما موضع مفرداتها نصب البعض في البعض والكل في البعض يعني تركوا مقتضى الاصالة
لما ذكره فكان الاستدراك بليكن واقعا في محل تقرير وضعوها الجمل وكذا ضمير لوازمها والمفردة
صفة اللوازم واللوازم المفردة هي شافها ومصافحا وموضعا فالمفرد ههنا غير المفرد الاول
لمبادرة تعليل لوضعوها وضميرها للوازم المفردة للشهرة الاستعمال معلق بالمبادرة وغير
نظر معلق بالمبادرة يعني ان الذهن ينتقل منها اليها سريعا من غير التفات الى تفصيل اخواتها
يعني ان كل من سمع مثل فاه الى في تفهم منه شافها ولا حاجة لنا الى ان ساعل في التركيب وتغوص
على المعنى التفصيلي للجملة باخواتها وتتفكر في متعلق الجار وفي عامله وفي ارتباط بعض الاجزاء ببعض
وكذا الامر في اخوته وسبب هذا الاشعار كثرة الاستعمال اعني استعمال هذه اللفظة في هذا المعنى
حتى كان اللفظ مشعر بمعنى الجملة انسلاخ الجمل التي هي اعلام فقوله فاغروا متفرع على
محذوف هو نتيجة للكلام السابق اي صارت الجمل كالمفردات الواقعة حالا فاغروا الخ والعامل
من الجمل اعراب الحال المفردة فالنتيجة مطوية لوضوحها وانسياق الذهن اليها وهذا الفاء
متفرع على النتيجة المطوية واحتمل الترتب والتفرع ان الجملة لما قامت مقام المفرد في ادائه
معناه اعرب من اجرائها مجراه ما كان قابلا للاعراب اعراب المفرد الذي هذه الجملة قائمة مقامه
كما مر نظيره في قولنا الفيك في طلايع المصوبات فانتظم اذن آخر الكلام بأوله والمشتق
المعنى وانطبق الدليل على المدعى ولعمري ان من تركت شرح هذا المقام فاني من وضع لبسرته
فان قيل هنا امران آخران الاول ان فاه مثلا ان جعل مبتدأ فانتصابه لا ينطبق عليه
وان جعل حالا فالهيئة غير مفهومة منه على ما صرح به المص رحمه الله ولانه معرفة فلا يكون
حالا الثاني ان العامل في الانتصاب ما هو المذكور هو ام مقدر قلنا اما الاول فوجهه
ان الجزء الاول مبتدأ وهو مرفوع محلا والنصب انما يلحق بالاصل او انفاقا والحق ما نقضيه
الرتبة والاضافة يعني لما كان قائما مقام الحال كان منصوبا كالحال جريا على مقتضى
الاضافة ولهذا قال الخليل ان مقتضى النسبا هو ان الانتصاب والتنكير الاول ممكن

والثانى متعذر فى فاه والاليق الاسم المعرب على حرف واحد فتعلوانى الاول على بابها
الامكان وفى الثانى على بابها الاستعلاء واما الثانى فقد ذهب اصحابنا ان العامل به الفعل مثل
كلمته واخويه ولا اضمار فى الكلام والكوفيون على انه مضمر مقدر اى كلمته حاصلا فاه الى فى
وهذا اقرب من جهة المعنى هكذا ايجابا يفهم هذا المقام قوله مزاولة المصاحبة
وهى اليا بمعنى ان الاصل فى شاه ودرهما شاة بدرهم فالباء للمصاحبة والجميعة مزاولة
واحد قال الخليل يجوز ان تؤتى به على الاصل فتقول شاة بدرهم قوله والعامل به
تصريح بان محل الخلاف هو عامل المحال الاول وهذا هو الموافق لتصريح القوم فان النزاع
والخلاف انما هو فى الاول واما الثانى فلا نزاع فى ان عامله هو الطيب فقوله فى تصور العامل
المحذوف اى فى تعيين هذا اذا وجد بسرا طيبا منى اذا وجد رطبا غير مستقيم بل الواجب هذا
اذا وجد بسرا طيبا منى رطبا فليتامل قوله حذفوا الظرف اعنى اذا واما الضعيف من
ارد الظرف اليه وهو وجد فضمير هو للظرف وضمير اليه للموصول وهو ما وهو عبارة عن وجد فلذا
ابرز الضمير قوله وبعود الاختلاف السابق اى ترتيب للقول الثالث فى هوان العامل
فى المحال الاول فعل محذوف وتوضيح الترتيب المذكور ان هذا العامل بصدد الفراغ عن اعمال
اسم الاشارة واعمال اسم التفضيل فاذا اقدر الظرف عاملا على موضوعه بالنقض اذ الظرف لا يصلح
لان يبدله منه عامل وعاملا اما الاشارة او التفضيل فعلوت اذن فائدة الفراغ وضع هذا الاعتبار
قوله والاصح انه الطيب الخ تفريع للخلاف فى العامل فى المحال الثانى ان البسر اما ان يكون
وهو ان العامل الطيب استدل عليه بوجوه ثمانية الاول ان المحال قيد للعامل والعامل ان كان اسم الاشارة
لقصد الاشارة بالبسرية فوجب ان يصح هذا الكلام الآنى حال البسرية كما ان الاشارة
فى هذا العلى شخا قصدت بالشخوصة ولم يقع الاحال شخوصه وكما ان المعنى فى جاءنى زيد
راكبا مقيد بالركوب ومعلوم انه لا يصح ان يقال هذا البسر الطيب منى رطبا فى غير حال البسرية
وهذا دليل على ان العامل ليس اسم الاشارة لان آنفا العهد يصف آنفا المقيد وهذا الشق
قوله لصحة والمشار اليه بلح او رطب استحالا لصحة هذا الكلام فى غير هذه الحالة الثانى
انه ثبت صحة هذا الكلام فى موضع ليس هناك اسم الاشارة نحو ثمرة تخلتى بسرا الطيب منى رطبا
ففى هذه الصورة العامل الطيب فعند التردد يجب ان يحمل عليه ونظيره عامل الظرف ففى صلة الموصول
قطع بالفعل ففى موضع التردد يحمل عليه وقد يقال فى اصل الثانى ان العامل ان كان اسم الاشارة
لم يستقم الكلام حينئذ اسم اشارة نحو ثمرة تخلتى بسرا الطيب منى رطبا والتالى باطل
فالمقدم مثله وهذا غلط كما ترى اذ الثانى اذن عين الاول بالجملة فقد اشار الى الواحد
الكائن بقوله وحيث لا اسم الاشارة فهو معطوف على قوله والمشار اليه بلح اى الصحة فى وقت
لا يكون هناك اسم اشارة وتعين غير الاشارة هناك فعند التردد يحمل عليه الثانى انتهى

يكون العامل

طيبة

اذا سما

وان لم يكن العامل الطيب وكان اسم الاشارة لزم تفصيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة هى
الرطبية لان بسرا منتهى هذا منقطع العلق عن الشجر فيلزم كون الطيب عاملا فى رطبا
وحده لكن الرطبية لا تصور الا بالنسبة الى شئين فيلزم اذن كون الطيبة باعتبار الرطبية
فقط وهذا تفصيل الشئ على نفسه وانما قيد ذلك بالحالة الواحدة اذ التفصيل باعتبار
حالتين مختلفتين جائز هذا تقرير الادلة الثلثة على ما يدل عليه لفظا وعبارة وههنا
نظر اما اولا فلان اعمال الاشارة لا يقتضى عدم صحة هذا الكلام فى حال انتفاء البسرية
وتحقيق ذلك ان قولنا هذا بسر الطيب منى رطبا معناه ان هذا الشئ الحاضر المشار
اليه باعتبار بعض صفاته احق منه باعتبار بعض آخر فالمشار اليه بهذا هو شئ متصف
بصفات مختلفة والمقصود تفضيل بعض هذه الصفات على البعض ومبناه على التقدير
والفرض ان هذا مفروض البسرية الطيب منى مفروض رطبية وبهذا الاعتبار يصح هذا
الكلام فى كل موضع وان لم يكن هناك بسر ولا رطب ونظيره قولك هذا زيد هذا فرحا اشتد
منه غضبا فانه يصح وان لم يوجد فيه شئ من الفرح والغضب بل المشار اليه هو الذات مع ملاحظة
حصول الصفات فاستقرار البسر هناك لا يقتضى انتفاء الاشارة فقوله والمشار اليه بلح حمله على حالة
وقوله وحيث عطف عليه كانه قيل لصحته فى تلك الحالة وتلك الحالة او لصحته فى ذلك الزمان
او ذلك المكان وقوله ولما لزم عطف على لصحته وهو اشارة الى الدليل الثالث كما عرفته واعلم
ان البلح قبل البسر لان اول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر والواحد بلحة
وقد ابلح النخل اذا صار ما عليه بلحا والبسر النخل صار ما عليه بسرا وارطب البسر صار ما عليه
رطبا قوله واختلاج الخ مبتدأ خبره بزوال لقط الاختلاج السبب عن الاضطراب
تنبيه على ضعف الشبهة وحاصل الشبهة ان الطيب لو كان عاملا فى المحالين اودى ذلك الى
كون الشئ الواحد معدا لمحالين مختلفين مثل جاءنى زيد راكبا ماشيا ولا تخفى بطلانه اذ
العدمان مختلفان لا يمكن اجتماعهما فى زمان كالركوب والمشى وتقرير الجواب ان اسم التفضيل
لاعتبار ان الفضل اعنى كونه زائدا او التفضيلية وهو كونه مزيدا عليه نقيضه بالبسرية
بملاحظة الاعتبار الاول وبالرطبية بملاحظة الثانى فلا اشكال ودلالة العبارة على هذا
المعنى واضحة تقول اذا الاول معلق بالاختلاف الى المحال الاول ومنه الجواب على تسليم الاحالة
اعنى استحالة تقييد شئ واحد بمحالين مختلفين واما اذا امتنع امتناعه كما هو مذهب
الجمهور فذاك جواب آخر قوله وعلى الاول الخ وقع لما ذكره الشيخ ابو على وابنه
ان فعل التفضيل ضعيف فى العمل فلا يجوز ان يعمل فى المحال الاول والا لزم تقدم معموله عليه
واللازم هنا رفع الكلام فى موضع آخر وهو ان عامل المحال اذا كان افعل التفضيل الذى
هو كالفعل فتقدم المحال عليه يمتنع لضعف فى العمل فيمتنع تقدم معموله عليه كما سبق فان

الحال متقدم على عاملها فعلا كان او شبهه فعل ليس عنده على اطلاقه بل هو مبنى على الشبه
الذى هو اغلب التفصيل وقد اطلعناك على خلافه هناك وحاصل الجواب على القانون تقرير
المص رحمه وتصريحه ان فى اطيب خبر استئنافا او الحال الاول حال من هذا الضمير المستتر
واما الحال الثانى فهو حال عن الضمير المجرور فى منه فعمل اطيب اذن فى الاول كعمل الافعال
الصريحة او العمل الغى عمل اسم التفضيل فى الظاهر ضعيف واما فى الضمير فلا ضعف له
اصلا بل حاله اذن كحال الافعال الصريحة وهذا معنى قوله وعمله فى الاول عمل الفعل الصريح ولا
يجوز تقدم المعمول حينئذ واما عمله فى الثانى فهو من قبيل عمل الظروف اذ هو حال عن المجرور فى منه
فالعامل اذن معنوى فيمتنع تقدم الحال الثانى وهذا معنى قوله وفى الثانى عمل المعنى فامتنع التقدم
وبهذا ينطبق الجواب على الشبهة ويندفع الشبهة التى اوردها ابو على واتباعه والاكثرون عليه
اصلا وبهذا يندفع ما يقال انه من كلام المص انه غير تمام اذ قد تقرر ان اطيب شبيه الفعل
وقد تقرر ان شبه الفعل كالفعل فى جواز تقدم الحال عليه وقد تقرر الجواب بوجهين آخر الاول ان عمله
فى الحال باعتبار الفضل فهو كالفعل فيجوز تقدم معموله عليه واما فى رطبا فباعتبار المفضولية وهو
من لوازم الطيب فكان الحال معنويا بهذا الاعتبار فامتنع تقدم رطبا عليه الثانى ان عمله فى
الاول عمل الفعل الصريح اعنى طاب لدلالته على حصول الطيب بالمطابقة فيجوز التقدم هناك واما فى
فى الثانى فهو عمل المعنى اذ المفضولية لا تدل عليها الطيب بالمطابقة فامتنع التقدم واعترض هذا
بان مقتضى كلامه ان يكون عمله فى موضع باعتبار الفعلية وفى موضع باعتبار الترجيح وهو فاسد
اذ العامل فى الحالين هو الاصل لا الزيادة وهذا كلامهم وانت خبير بان هذا الاعتراض انما يرد
على تقريرهم لا على تقريرنا فافهم قوله ويكون متوطاة الخ شروع فى بيان ان الحال الموطئة ذو
هنا رمز الى ان هذا البيت مما ذكره للقسم ومثاله اسم جامد جاء حالا مع ضرب من التأول
فنداني لحقته ثم شبه التفصيل واقتصر المص رحمه على ذكر هذا القسم ومثاله ولم يشتغل
بتفسيره والذكورى كل القوم ان الحال الموطئة اسم جامد موصوف بصفة هى حال فى الحقيقة
وتحقيق ذلك ان قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ذكر الحال هى قرانا وذو الحال ضمير انزلناه
وهو راجع الى القرآن فتذكر الحال اذن تكرير فلا بد له من فائدة فتذكروا ان المقصود بالذات
ومناط النفى والاثبات هو الوصف وذكر قرانا لوطئه وتمهيد لذكره فمقتضى هذا التحقيق
ومقتضى كلام القوم ان الحال الموطئة هو الموصوف الذى هو الاسم الجامد فلفظ الموطئة اذن اسم فاعل
من وطأ، الطريق اى سهله وحيناه للمرور وسموه موطئة اذ هى لوطئه وتمهيد لذكر الذى بعدها
والمنقول عن المص رحمه ان الحال الموطاة ان ما تى بحال مشتقة بعد اسم جامد يشبه ذلك
الاسم اسم الحال ويجرى هى عليه صفة له وهى المقصودة بهذا الكلام ومقتضى كلامه ان الحال
الموطاه هو الكائن وهو الصفة المقصودة فلفظ الموطاة اذن اسم مفعول وعبارة المتن ايضا

شاهدة

شاهد بهذا المعنى اذ الصورة الخطية تساعد بذلك قوله ويكون جملة خبرية الخ وبعض
اصل الحال ان يكون اسما مستقاما انه قد سرك هذا الاصل فيجعل اسما جامدا ثم انه قد يترك
المجموع فيجعل جملة فانه لا اسمية بها ولا استقاق الا انها مأولة بالاسم المشتق اذ الحال من
المنصوبات ووجه الجواز ان الحال خبر عن ذى الحال فيجوز ان يكون مفردا او جملة مثله والتقييد بالخبر
تنبيه على ان الانشائية لا تقع حالا الا بتأويل وقيل اذ الغرض تخصيص وقوع عاملها
وقت حصول مضمونها والدال على حصول المضمون هو الخبر لا الانشاء قوله فلا اسمية بها
لما كانت الحال فى الحقيقة وصفا لذى الحال وحكما من احكامه كان الواجب ان يكون مرتبطة
به ارتباطا مبتنيا على ذلك والجملة من حيث هى جملة مستقلة فلا بد من ربطها بصاحبها وذكر
من الواو والضمير يصلح ان يكون رابطا فالجملة لا بد ان يكون معها كلاهما او احدهما فهذا التفصيل
لاجل الحالية باعتبار الرابط فلذا اصدر الكلام بالفاء بقوله فلا اسمية بها والاصل الجمع بين الرابطين
ولذا احتاج فى صورة الاكتفاء باحدهما الى الاعتذار بقوله اجرا، لعلة ما لصحة السابق
ومعنى الاقتصار على الواو وقوله مجرى بضم الميم اسم مكان من اجرى وبالفتح من جرى يعنى ان الحال
شبيها بالظرف فجاز اخلاؤها عن الضمير جواز اخلائه عنه وقد مر تفصيله فلا تغفل قوله
على ضعف اقول اما ذهب اليه جار الله من ان انفراد الاسمية بالضمير ضعيف مطلقا
كما صرح الآن المحقق به التفصيل وعليه المحققون كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه فان مثل قولهم
جاءنى زيد وهو على راسه وكلمته فوه الى فى وقتل خرجت مع الباء على سواء غير ضعيف
عندهم او الضمير فى صدر الجملة الحالية واما مثل جاءنى زيد وهو راكب فالواو واجب
والاكتفاء بالضمير ضعيف وكذا ان كان الضمير فى آخر الجملة الحالية فالبيت الذى ذكره عندهم
ليس بضعيف او هو من قبيل وهو على راسه ضعيف عند المص ومن تبعه قوله ولا جبان الليل
هذا البيت قد انشده الشيخ ابو على فى الاغفال ومقصوده ان الجملة الاسمية حال وقد التقى
فيها بالضمير وحده والذى ذهب صاحب المفتاح فان سرباله لم يمزق جملة اسمية والواو فيها جبان
الليل ظلمته وضمير سرباله العامر والسربال مستعار للنفس اب رجع ومعنى البيت
لولا ظلمة الليل لما رجع اليه سالما ذا لجاة غير ممزق النفس بل كان ممزقا بالكلية وفيه يلمح
الى ما قاله ابو الطيب وكم لظلام الليل عندى من يد قوله والمضارع المسبوق بما لا تباشر
اذ لو كان منفيا فقيده امران قوله دون ذاك وشقق الحمار اراد بدون ذاك وشقق الحمار
وشقق الحمار بدون تلك المبالغة واصل المثل ان انسانا اراد بيع حماره فقال المشترى
اطرح حمارى ولك جعلى فلما دخل بالسوق قال له المشترى بهذا حمارك الذى ركبت يصيد
عليه الوحش فقال صاحب الحمار دون ذاك وشقق الحمار اى اذكر قولا غير الذى تقول فان الحمار
شقق بدون هذه المبالغة فقوله المشتر بكسر الواو اى المعرض بعده اسم فاعل من شترت الدابة

العوامل المائة

شاهدة

عرفتها للبيع والظاهر من الاطراء وهو المبالغة في المدح ومنه الواصف المطري والجعل بفتح الجيم وتسكين العين اجرة المشتهر ويفق من النفق وهو الترويج من باب نعر اي يروج قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وما سواهما على اطلاقه تبنا للجملة الشرطية فيلزم ان يجوز الجملة الشرطية الحالية بلا واو مع انهم صرحوا بان الواو نهاك لازمة غير جائزة الترك الا انهم فسروه بالمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي قوله ويكون حذفه اريع بقائه معنى قال صاحب الكشاف في قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم ان قوله حصرت صدورهم في موقع الحال باضمار قد قوله وتأويل الخ مبتدا خبره بعثه عن ضعف يعني ان تأويل سيبويه هذه الآية بتقدير الموصوف مبني عن ضعف يعني ان سيبويه ذكر ان قوله حصرت صدورهم جملة واقعة في موقع الصفة لموصوف محذوف اي اوجاؤكم قوما حصرت صدورهم مثل قراءة بنا على ما يلزم حذف قد لفظا والقصد اليه يعني ووجه الضعف ظاهر مما يفاد من كلامه وهو ان مثله الموطئة في حكم الملفوظة خصوصا اذا حذف الموصوف واقيم صفته مقامه فاذا كان الصفة في حكمها فلا بد من قد وليس فيجب اضمارها وفيه نظر لان ذلك ممنوع ولا بد له من دليل ولان العامل بالتقدير هو المبرد والمنسوب الى سيبويه فرح به صاحب الكشاف وغيره قوله وتأويل المبرد الخ مبتدا خبره بطلانه بعده يعني ان المبرد يمنع كون الجملة حالا ويجعله دعاء اي حصر الله صدورهم وضيقها ووجه الرد على ما قرره القوم ومبنى عنه ظاهر عبارة المتن ان ما بعد قوله حصرت صدورهم يدل على ان ليس المعنى على الدعاء لان الآية هكذا اوجاؤكم حصرت صدورهم ان تقاتلوكم او تقاتلوا قومهم فقوله او تقاتلوا نصب بان عطفا على تقاتلوكم فلو كان للدعاء كان المعنى حصر الله وضيق صدورهم عن ان تقاتلوكم وعن ان تقاتلوا قومهم ونحن ندعو بان تقاتلوا قومهم اجاوتقول لا يزالون متقاتلين بعضهم بعضا وندعو عليهم اللهم الق بأسهم بينهم يعني مطلوبنا ان يكون بعضهم مشغلين ببعض لان هلاك كل من الطرفين مطلوب بنا بهذا الدعاء ولا يخفى ان الدعاء الثاني لا يبقى للدعاء الاول فلا يبطل ما ذكره المبرد فتأمل قوله وحكى الاخفش الخ يعني يجوز دخول الواو في ضرورة ان اوقع جملة فقوله كما شئت وتمنى اكره مثال بان يكون ناقصة والجملة الخ قوله ومن بنى اكره في موقع الخبر لكان يعني ضرب الامير زيادة الواو وبهذا فهذا مثال الاستثناء فانتفع القول بانه يحتمل ان يكون زائدة والجملة حاله فلا حاجة الى القول بزيادة الواو فقوله لشبيهها اي للخبر بالحال وفيه تنبيه على ان الجواز مختص بالجملة قوله ولا يقع اي الحال مستقبلا وعللوه بان بين الحال والاستقبال تنافيا واعترض عليه بان المنافي للاستقبال انما هو الحال المقدرة زمان الحال واما الحال التي نحن بصدده فلا تنافيا صلا ولو كان كذلك وجب ان لا يقع الماضي حالا وليس كذلك بان المراد التنافي في الصيرورة لا في المعنى فتم المنع صيانة على الظاهر وانما امتنع ان يكون

لجملة الحالية مصدرة بعلم الاستقبال والثاني من جهة واحدة اخف من الثاني من جهتين والاولى ان يقال ان معنى كلامه انه اذا كان العامل ماضيا او حاضرا فالحال لا يجوز ان يكون مستقبلا اذ الواجب في الحال المقارنة وهي متعسرة على هذا التقدير فقوله لمنافاته الحال اذ من صيح المنافاة الحال المقدرة نحن بصدده وتصوير التعسف في المثال المذكور ترشيح هذا المعنى او الى قوله وهو رددت ماض ومساء استقبل بدليل غدا فامتنع المقارنة فاجاب بان هذا من قبيل الحال المقدرة اذ مقدرا الصعد غدا فالاصطياد وان كان مستقبلا الا ان صيرورة في حين المرور فتحققت المقارنة وهذا معنى قوله مناقول ومن هذا القبيل قوله تعالى فادخلوها خالدين اذ مقدرين الخلود ومن هذا القبيل قوله تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين وبالجملة فالحال باعتبار ملاحظة الزمان اقسام ثلثة مقارنة ومقدرة ومحكية وفسروا القسم الاول بما يكون مضمونه مقارنا لمضمون عامله بان يكونا معا في زمان والقسم الثاني بما لا يكون كذلك بل يكون ما وقوله مقدرا الى آخره فيه اشكال اذ القسم الثالث بما يكون مضمونه محكيا كقولهم مررت بزيد امس راكبا والمشهور هو القسم الاول اذ هو يعرفه كل احد ووجه التسمية في الكل واضح قوله راشدا مهديا اي اذهب راشدا او ارتحل او سر ونحو ذلك مما يناسب المقام ولو ذوي المقصود والمرام وذكر المرتحل كحتى للقرينة المجوزة للحذف يعني ان القرينة حالية ومن هذا القبيل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي قيل بجعلها قادرين ومن عرب الكلام هنا ما ذكره صاحب العواب ان قادرين نصب على انه واقع موقع الفعل والاصل على تقدير قوله اذ لا صح عطف الخ بيان قوله نصا عدا متعين للحالية وان كان مع العامل وكحقه ان للعامل ذي الحقيقة داخلة في العامل المقدر كما فسره بقوله اي فذهب الثمن اذ لو اعتبر عطفه على العامل فالعامل مرفوع لا منصوب لان الصاعد هو الثمن لا الآخذ ولو اعتبر عطفه على المفعول به او اسطة فسد اذ الصعود ليس له وصف وبواسطة لزم ان يكون الصعود وصف الدرهم وليس كذلك اذ الصعود ليس وصف الدرهم وللتصحيح جملة حالا اذ لا معنى للعامل فتعين ما ذكره المنصف حاصله وعندي انه يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اي قصعة الثمن صاعدا اي صعودا وحينئذ انتصب الحال باسرها واعلم انه كما يكون مثل هذه الحال مصدرة بالعامل كذلك يكون مصدرة بثم كقولهم تمرات كل يوم جزاما في القرآن فصاعدا او مع زايد اي وذهب القراءة زائدة اي كل يوم في الزيادة قوله ومنه المثل الخ اي من هذا القسم اسماء جامدة منتصبة على الحالية عرب من السوبح على ما ينبغي من التحول والتنقل فقوله تميميا معناه متحولا حال كونك بمنزلة تميمي وفيه اقوى يعني لا ينبغي ان يكون كذلك والمثل ضرب لمن يكون ساعة فساعة والاسقر على حاله واحدة وقوله فيه مر ايها تنبيه على ان فيه خلافا فانتفت

لحمله الحاله

المنصوب على الحال مذهب السيرافي ومن تبعه وعند سيبويه ان مثل ذلك مصدر كما صرح به بقوله
ويحمل عند سيبويه على المصدر قوله انى الولائم اي ه يعني ان اولاد انى السمر هي حالان
اراسحولين والولائم جمع وليمة وهو طعام العرس وبنو العلات اولاد الرجل من نسوة شتى العلة
وهو الارضاع وكونهم اولاد العلات كناية عن اختلافهم كما ان كونهم اولاد الواحدة كناية
عن ائتلافهم قوله انى السلم اي ه السلم بكسر السين وسكون اللام الصلح وان صح النقل فانث
ايضا اراسحولين في الصلح حال كونكم سفهاء خائفين ذوو غلظة فقوله اغارا سروى بالغين
المعجمة على انه جمع غير وهو المخالف ويروى بالعين المهملة جمع غير وهو الحمار الوحشي والاهلي
ايضا والانثى غيرة واراد انهم سفهاء كذلك في المثل معيورا انكادهم اراانهم سفهاء تهارش
وفي مجمل اللغة المعيورا، والعيورة جمع ومثلة في مجمع الامثال والتكادم التعاض تهارش
اربقع بعضهم في بعض والاشباه جمع شبه كالاشال جمع مثل وهو الشبيه والعوارك جمع عارك
كالعوارض جمع عارض وهي الحايض من عركت المراة حاضت من باب نصر والمعنى ان هؤلاء
في حين الصلح سفهاء صواجف حفاء ينظرون منا نفسهم الجراة وفي وقت الحرب كالنساء
الحيض وفيه تلميح الى قوله اسد على وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصافر قوله
وكلها عند سيبويه اي ه اربنصب هذه الاسماء كلها على المصدرية والمعنى انتحولين هذا التحول
المخصوص وهذا اقوى من حجة المعنى قوله ويلزم من ذلك اي ه يعني ما مر من اضمار العامل
في الامثلة المذكورة كان جايزا واما في الحال المؤكدة فالاضمار واجب لانه غير وهذه اشارة
الى قسمة اخرى في الحال يعني ان الحال بلاحظ معناه انتعالا ولزوما تنقسم لان معناه ان كان
مستقلا فالحال يسمى مستقلة ومطلقة وسماه من صحح المفتاح حالا على الاطلاق وهذا القسم اشهر
وفي الاستعمال اكثر وان كان معناه لازما يعني لقد الحال يسمونه حالا موكدة وحالا لازمة
ودايمة ومابتة والحال اذا اطلق فالمراد هو القسم الاول اذ هو المتبادر الى الفهم من الاطلاق
واذا اذكروا يريد به الاتي فلا بد من التقييد وقد اطبق القوم على ان القسم الاتي ليس يقيد يقيد
به عامله بل القيد انما هو القسم الاول وما تسمعهم يقولون ان الحال قيد للعامل فهو مخصص
بالقسم الاول فقط ووجه النفي والاثبات في القسمين مكشوف لا ستره به قوله وبين
للصورة المضمون جملة اسمية اي ه تفسير للحال المؤكدة وتعريف لها وتصريح باختصاصها
بالجملة الاسمية وفيه اقتفاء بما ذكره جار الله حيث قال في المفصل الحال المؤكدة هي التي
يجيء على اثر جملة عقدت من اسمين لا عمل لهما التوكيد خبرها وتقرير موداه او نفي الشك وهما
مباحث الاول ان المؤكدة غير مختصة بالاسمية بل هي تقع بعد الفعلية ايضا وقوعا غالبا
قال تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال
مؤكدة منه قال شهد نص عليه صاحب الكشاف وغيره وقال تعالى اذا ولوا مدبرين وقال

ثم وليتم

ثم وليتم مدبرين وقال ولا تعثوا في الارض مفسدين وقال اني مدبرا الى غير ذلك فان جميع هذه احوال
مؤكدة لعاملها مع ان عاملها فعل وهو كثير من الكثرة وحق تكيف صحيح تفسيرها بما ذكر وكيف يصح وعوامل اكثرها بالاسمية
اي ان ما ذكره المصنف رحمه الله من وجوب لزوم الاضمار في عاملها فاسد او لو كان مراده انه واجب
مطلقا فقاصده وضيح لان العامل في جميع هذه الجمل الفعلية مذكور فتكيف تدعي اطلاقه وان كان
مراده انه واجب اذا كانت واقعة بعد الجملة الاسمية فهذا ايضا ممنوع او الوارد بعد الاسمية
ايضا لا يكون عامله مقدرا لقوله تعالى وهذا صراط ربك مستقيما فان مستقيما حال موكدة لعاملها مذكورا
مع ان العامل هو اسم الاشارة فتامل لان في هذا المثال لا يستقيم وجوب التقدير هنا ايضا الثالث ان
قوله منقوض بمثال او الحال ههنا مقرر للخبر على ما صرح به جار الله المضمون الجملة او المشبه بالعطف
والجواب عنه بالاول لا نريد والجواب عن الاول ان المقصود هو لا ليس تفسير الحال المؤكدة مطلقا بل
مرادهم تفسير احد قسميها وهو الواقع بعد الاسمية وهذا الامنع وقوعها بعد الفعلية وعلى هذا
ينبغي ان يجعل ما فعله جار الله لئلا ينافي تعريفه في المفصل تصريحه في الكشاف وعن الثالث ان الجملة
نعتية معنى والكلام في الاسمية لفظا ومعنى وعن الرابع انه كانه جعل اضافة المضمون الى
الجملة الاسمية اضافة لا دنى ملابسة اي هي المؤكدة لمضمون ومفهوم مناسبين بالجملة الاسمية الى الجملة
سواء كان هذا المضمون مضمون الجملة نفسها جملة او مضمون جزء الجملة والاوضح عندي في هذا المقام
ان يقال الحال المؤكدة هي التي تكون معناها مستفادا من الجملة التي هي قبلها فبين درج فيه ما كان
بعد الاسمية وما كان بعد الفعلية وبين درج فيه ما يكون مضمونه مستفادا من مضمون العامل ومعناه
مؤكد المعناه نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين الى غير ذلك مما يكون معناها
مستفادا من معنى العامل وبين درج فيه ما يكون مضمونه مستفادا من مضمون صاحب الحال ومعناه مؤكدا
لمعناه كقولهم جاني القوم طرا وعليه قوله تعالى لآمن في الارض كلهم جميعا وبين درج فيه ما يكون
مضمونه مستفادا من مضمون الجملة من حيث هي جملة ومعناه مؤكد لمعناها وهذا ظاهر قوله
اي احقه تفسير للعامل المقدر ويعين له وهذا مذهب سيبويه والا فعلى عامل الحال المؤكد الواقعة
بعد الجملة الاسمية مثل زيد ابوك عطوفا خلافا لمذهب سيبويه ان العامل مقدر بعد الجملة الاسمية تقديره
زيد ابوك احقه عطوفا اذ رغ فيه عطوفا وردّ بانه لا معنى لقولك عرفت الاب في حال كونه
عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل الخبر اذ هو
ما ول بمسمى نحو انا حاتم سخاء وردّ بانهم لا يقصدون بهذا اللفظ هذا المعنى وبانه لم يكن
سخاء وقت تسميته بحاتم ولان هذا التوجيه لا يجري فيما ليس الخبر علما نحو هذه ناقة الله
لكم اية وقال ابن خروف العامل المبتدا اذ هو متضمن لمعنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وردّ بان عمل
العلم والمضمر في مثل زيد ابوك وانا زيد لم يحسن نظيره في كلامهم وقال ابن مالك العامل
معنى الجملة على نمط المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قيل لعطف عليك ابوك عطوفا والاول

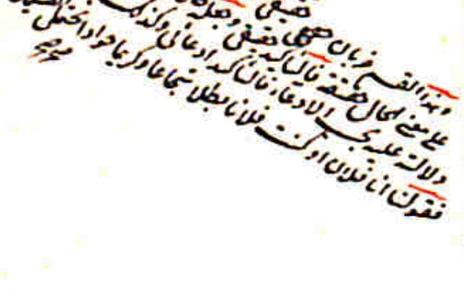

الى القبول من جميع هذه الاقوال هذا القول او الجملة وان كان فجرا ايها جامدين جمودا محضا الا انه
اذا اسند احد الجزئين الى الآخر فلا بخفى انه يحصل بذلك معنى نحو على فان انا زيد معناه انا كائن
زيدا او قس عليه غيره والقوم يعترفون بان الحال المؤكدة اذا لا يجوز ان يتقدم على جزئى الجملة
هذه ولا على احد جزئيها او للنفى الفعلى اذا وان كان مساويا للفعل الا انه لكونه مستفادا من الجملة
لا يحقق له عمل معتد به الجملة وقبل تحقق الاسناد فهو ضعيف فهو لا تقدر على العمل فيما قبله نعم قوله احمد
بضم الهمزة صفة المتكلم من حمد حمدا بمعنى تحمد بمعنى تحقق وتعرفه وبهذا يظهر ان المؤكدة بكسر
يقيد سقيد به عاملها مطلقا ما قررناه من قبل ووجه الظهور ان من الافعال ما لا يقبل التقيد وهى
افعال العلم كقولك تحققت الانسان قائما فانك لم تذكر قائما لتكون قيدا للتحقق حتى يتبين
التحقق بانتفائه كما انه كذلك كان عند التحقق والتحقيق ستعلم فكذا اذا فانهم لم يأتوا بالعطوف
قصدا الى تقييد التحقق به بل ليتوافيا به تعريفا للسامع انه تحقق وهو قد كان على هذه الحال فليتنبه
لما سوهم ان ذلك انما يتأتى للكلى بالمثال الجزئى قوله ويقع جملة اسمية يعنى ان الحال المؤكدة
غير مقصورة على المفرد بل قد تكون جملة اسمية وحالها ايضا ليست كحال المستقلة اذا كانت جملة
اسمية من ان الاكثر فيها مجىء الواو والضمير على حالها مخالفة اياها حتى لا يجوز تصديرها بالواو وان
كانت جملة اسمية اذ الواو هنا وان كان تسمى واو الحال لا ان اصلها العطف المنبئ عن
المغايرة ولا مغايرة ههنا او الجملة هذه نفس ما قبلها فكرر هوا ان ما تو اخر المغايرة هناك
نقوله والا لصدر بالواو جملة واقعة موقع الحال وقوله لاتحادها بما قبلها تنبيه على انه لا معنى للتقييد هنا
او التقييد يجرى فى المغايرة لا المتحد قوله على احد الوجوه يعنى على القول بان لا ريب فيه حال مؤكدة
مقررة لجملة ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره واما اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب
وصفا ولا ريب فيه خبرا فلا قوله ومن الاسماء الخ يعنى ان ههنا اسما علم بالاستقراء انها
لا تقع الا منصوبة على الحال فلا تقع مفعولة ولا مصدرا فلا تقع مضافة اصلا قال بعض الفحول
ويقع كافة مضافة غير حائز فى كلام من لا يوثق بعربيته وقد خطأوه فيه وفيه نظر لان مشائخ الحى
استعمل كافة مضافة على ما قال فى المفصل انشاد الكتابى الاعرابى محيط بكافة الابواب والاستقلال
مصدرا على ما قال فى الكشاف فى قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس التقدير وما ارسلناك الا
ارسالة كافة اى عامة محيطة بهم والقول بانه لا يوثق بعربيته خطأ صريح بل الوجه ان يجعل استعمال
مثل هؤلاء الثقات بمنزلة رواياتهم كما ذكرنا فى توجيه كلام ابى تمام هما اظلما حالتى فلتنزل قوله
ومنها التمييز الخ التمييز فى اللغة التبيين وفصل شئ عن شئ قال النحويون فى الاصطلاح الاسم
منصوب يخصص ويرفع ما اشار اليه الملخص حاصله بقوله وهو ما يقع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة وقد يطلق على فعل المتكلم اصطلاحا وهذا ما قال جار الله وتعالى له التبيين والتفسير
وهو رفع الابهام فى جملة او مفرد والملخص حاصله عبر عن المفرد بالذات المذكور او عن الجملة بالذات

المقدرة

الى المقدرة وسمى الابهام مستقرا وكل ذلك من مصطلحى ابن الحاجب وحاصله وهو قد فسر الابهام
المستقر بالابهام الذى فى مضمون قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة
وشبههما والذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن الذات وأورد عليه
بانه يدخل فيه الصفة فى نحو جاءنى رجل طويل او ظريف لان رجلا ذات مبهمة بحسب الوضع صالحة
لكل فرد من افراده ويذكر احد اوصافه بعد غيره بحسب الصفة الاخرى وبانه يدخل فيه عطف
البيان فى نحو جاءنى العالم زيد وبانه يدخل فيه البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيدا او به
يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما فى نعم رجلا وربه رجلا وبانه يدخل فيه المضاف اليه نحو خاتم فضة
كما يدخل فيه اذا انتصب نحو خاتم فضة لان معنى النصب والحرفية سواء وبانه يدخل فيه المجرور فى نحو
مائة رجل وثلثة رجال قال ابن الحاجب الابهام المستقر احتراز عن الابهام فى اللفظ المشترك
فان صفة تميط ابهامه نحو ابصرت عينا جارية او الابهام هنا ليس بحسب الوضع او لا ابهام
باعتبار الوضع انما الابهام لعوارض الاشتراك ورد بان المستقر معناه لغة الثابت ورب
عارض ثابت لازم وابهام المشترك ايضا ثابت لازم مع عدم القرينة وان كان الاشتراك
انما قد يزايل مندفع مع القرينة كسائر المقادير والاعداد فلا فرق وبان معنى المستقر لا دليل
انه وضع لفظ لهذا المعنى غاية وقد وقع فى بعض العبارات ما يدفع الابهام وليس بشئ او الابهام
ثابت فيما علته رفع لا دفع ولذا اعلم الدفع اهون من الرفع فقوله عن ذات مذكورة او مقدرة
قبل التمييز او مقدرة قبل التمييز وسيجئ تحقق الذات المذكورة والمقدرة فى ضمن امثلتها
قوله فالاول الخ يعنى ان التمييز ضربان رافع للابهام عن ذات مذكورة او عن ذات ذكرت
صريحا قبل التمييز ورافع للابهام عن ذات قدرت قبل التمييز فالذات المذكورة بصريح نحو تملكت
عندى عشرون درهما فان لفظ عشرون ذات مبهمة ذكرت صريحا وهو موضوع لعدد مخصوص
لا استعارة فيه بحسب ملاحظة الواضع كخصوصية ما يراد به وتعيينه بقوله درهما رافع لهذا الابهام
وتقبل له وتصريح باعتبار احتماله وان الذات المقدرة فيكون فى الجملة كطاب زيد نفسا مثلا
فان اردنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا نقول طاب شئ زيد نفسا وفى قولنا طاب زيد نفسا
طاب شئ زيدا بأن قرينة فى الاول مضاف اليه الشئ وفى الثانى بدل منه فطاب فى اللفظ
مسند الى زيد وفى المعنى الى مقدر متعلق بزيد وذلك المقدر مبهم شامل لجميع متعلقات
زيد والتمييز رافع لهذا الابهام وسيجئ لهذا المعنى زيادة توضيح له فى ضمن امثلته فقوله
لا يكون الا عن مفرد اى لا يكون تمييزا عن شئ من الاشياء الا عن مفرد ولفظ عن متعلق
بالتمييز لما فيه من معنى التبيين والكشف بل معنى الرفع والازالة وقد يقال عن بمعنى بعد
كما فى طبقا عن طبق او انه من قبيل قولهم فعلت هذا عن امرك حيا زيدا ان ما بعده سبب
لما قبله على معنى ان التمييز صادر عن المفرد التام قوله وتمامه الخ لما ذكر ان القسم الاول

مجئ عن بمعنى بعد

من قسمي التمييز مختص بازالة الابهام عن المفرد التام حاصل الآن ان يفصل ما تم به
تفصل وذلك الى اربعة اشياء الاول التنوين نحو ما في السماء قدر راحة سحابا الثاني
نون التثنية نحو منوان سمنا الثالث نون الجمع وعنى به ما هو شبيه بنون الجمع نحو عشرون
درهما والا فظاهر ان نون عشرون ليس من هذا القبيل الرابع الاضافة نحو ملاؤه
عسلا وترك اللام التعريف لانه وان كان تم به الاسم الا انه لا تنتصب عنه التمييز فلا تقال عندي
الرقود خلا وقدم التنوين اذ هو مختص بزيادة عموم ومزيد بحثا فهو لفظي كما ذكرنا اذ المقدار
فيما لا نصرف نحو اكثر منك مالا واحسن منك وجها كذا قاله ورد بان ذاك ليس كذلك
انتصب فيه التمييز عن التنوين بل عن النسبة فالمثال الصحيح نحو عشرون مثلك رجلا قوله والمبني بالجر
عطف على الاسم الموصول اعني ما فيما لا نصرف او يكون التنوين مقدرا كما مر في الاعداد
المركبة نحو ملء عشرين رجلا فان التنوين فيه مقدر والاصل ثلثة وعشرة والحاصل ان المبني المقدر
سوية اربعة اقسام الاول الاعداد اذا ركبت كما ذكرنا الثاني كم الاستفهامية نحو كم رجلا
عندك فانه سئل تقدير الانه في معنى كثير من الرجال كذا قيل الثالث كم الخبرية اذا فصل
بينها وبين مميزها بالظرف نحو كم في الدار رجلا والتقييد بالفصل مبني على انه اذا لم تفصل
فلا تقدر للتنوين هناك اذ هو اذ ذاك مضاف الى المميز فسعد تقدر تنوينه او لا مساغ لتقدير
التنوين مع وجود الاضافة بخلاف الاستفهامية فانها ابدا مقدرة التنوين ومميزها منصوب
قطعا فلذا افصل المص وعدل عن الاسلوب المعهود بقوله وكذا الخبرية ولم يقل والخبرية عطفا
على الاستفهامية فقوله مفصولا حال من اسم الاشارة والعامل معنى التنبيه المستفاد من الكاف
لا معنى الاشارة المستفاد من ذا على نمط هذا ابطل شيخنا الرابع كذا او هو قد يكون كلمة واحدة
مركبة من كلمتين مكنى عن غير عدد كقول اهل اللغة قيل لبعضهم اما مكان كذا وكذا امر فقال
بلى وقد جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اذكر يوم كذا وكذا وبالجملة فالتنوين لتقدير
في كذا احمال على كم اذ كل منهما مجئ للعدد قوله وبنون التثنية معطوف على قوله بالتنوين
في قوله وتمامه بالتنوين او تمامه بهذه الاشياء ومعنى تمام الاسم بهذه الامور ان يكون بحالة
لا يمكن اضافته معها اذ تمتنع اضافة الاسم مع وجود التنوين والتنوين والاضافة اذ
المضاف لا يضاف فاذا تم الاسم بهذه الاشياء كان شبيها بالفعل الذي تم بفاعله والتمييز الآتي
بعده كان شبيها بالمفعول من حيث ان كلا منهما اسم تم بعد تمام الامر فمقتضى هذا الشبه
ان يكون التمييز منصوبا والاسم التام بعد هذه الامور ناصبا له قوله واكثره فيما كان
مقدارا اي اكثر التمييز عن المفرد يقع في المقدار والمقياس وفي غيرهما قليل والحاصل ان التمييز
عن المفرد اقسام ستة الاول التمييز الواقع في المقدار الثاني التمييز الواقع في المقياس الثالث
التمييز الواقع في غيرهما فالمص لما اراد ان يشير الى الاول بقوله فيما كان مقدارا والى الثاني

لعوله او

بقوله او مقياسا عطفا على مقدارا والى الثالث بقوله في آخر هذه المباحث وقد يقع فيما ليس اياهما
فظاهر كلام المص رحمه الله ان احد القسمين للاعلى التعيين اكثر والمذكور في كتب القوم ان
المقدار اكثر من المقياس والمراد بالمقدار ما تقدر به الشيء ليعرف به قدره ويتبين بالطريق
القياس والمقياس ما يعرف الشيء بطريق القياس وقد شاع فيما بينهم ان يجعلوا المقدار للمقياس
مقابلين والكاف شاهد نص الشيخ عبد القاهر ونصه بانه تقال للمساحة والكيل والوزن
والعدد ومقادير فلما كون بطريق الاضافة نحو ملاؤه عسلا ومثلها زبدا او كذلك مقاليس
والمراد ما ذكرنا فصحح التقابل وذكر المص رحمه الله في وجه تسمية القسم الثاني مقياسا انك اذا
قلت لي ملاؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل على هذا الاناء بخلاف في منوان سمنا
فانك قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء وبنى الكلام هنا على هذا الاصطلاح
فصح التقابل المستفاد من قوله فيما كان مقدارا او مقياسا وصح جعل هذا القسم اقل مائة
وصح قوله وقد يقع فيما ليس اياهما على لفظ المبني والمتأخرون عن آخرهم تحيروا في هذا المقام
حتى جعله بعضهم على تعرف النساخ وذهب آخرون الى ان قوله او مقياسا ليس عطفا على
مقدارا بل هو معطوف على عدد الا انه ذكر هنا ضمير المثنى لانه قصد رجوع الضمير الى كل من اقسام
المقدار منضما الى آخر هذا الكلام وبنى الكلام على ما هو المذكور في كلام البعض من ان المقدار
ما تقدر به ويتوقف قدره ويتبين والمقادير اما مقاييس موضوعة ليتوقف بها قدر
الاشياء كالاعداد وما يتوقف به قدر الكيل كالقفيز وما يتوقف به قدر الموزون كالصاع
الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل وكذلك ما يتوقف به قدر المزروع
والممسوح كالذراع وقدر شبرا وكذلك واما مقاييس مشهورة ولا موضوعة للتقدير
نحو ملاء الارض دبسا وعندي مثل زيد رجلا هذا كلامهم وبهذا الاطلاق آخرا والاول الاطلاق
آخرا وبنى الخبط عدم الفرق بين الاطلاقين قوله كيلا عطف بيان للمقدار او بدل منه ولا
نزاع في ذلك انما النزاع في انه اذا جعل بدلا هو بدل الكل او بدل البعض من الكل والظاهر
انه بدل الكل ومن المحققين من يجعله بدل البعض والظاهر انه بدل الغلط وانه لم يفرق بين الجزء
والجزئي وانه لم يعرف ان بدل البعض جزئي لا جزئي وان المحمول جزئي لا جزء قوله اما
مرفوعا فنقسم للعدد الى قسمين بعد تفصيل اقسام المقدار الى الضروب الاربعة يعني
ان العدد قسمان صريح وهو ما كون عددا اصطلاحا وكناية وهو ما ليس بعدد اصطلاحا
وان كان موضوعا للعدد وفتح جعل كم بقسميه من قبل الكناية فافهم فقوله او كناية
عطف صريح على قوله وما عدا اياها حيث لم يقل او ما فوقها او راجع للطرفين بحسب عمومه يعني لتندرج فيه
الطرفان ما فوقها وما تحتها اذ الطريق في الكل هو الاضافة على ما سيجئ قوله وكما في
هذا هو بحسب كم الخبرية فانه للعدد المبهم عند المتن طب وهو في الاصل اي ادخل عليه كاف التشبيه

ثم ازيل عنه الابهام معنا هما الافراد وجعل الجمع كلمة مفردة معناها كم الخبرية واما حال كذا
فقد مر تفصيلها قوله وقد جاء الجر في كم الاستفهامية ه اي في تمييزها واراد جواز الميز بالجر
الجر والافالجر عند وجود حرف الجر سماعي مشهور وقال بعض الفحول ان ممز كم الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا ممن يحتج بنظمه ولا نثره ولا دليل على جوازه كما ساء كتب النحو واعترض عليه
بعض المحققين بان قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه نظر لان كونه آية
حجة هو ذلك في حيز المنع او يجوز ان يكون كم ههنا خبرية كما صرح به صاحب الكشاف واسلم
فالقصد الى نفي الاطلاع عند عدم الفصل والا فالاستفهام ممن هو اجهل فعال للالتباس بالمفعول
كما في الخبرية كم تمرة اكلت وبعون كم زدت عمرا كامل حاوت نعم قوله ولا دليل على جوازه
كما ساء كتب النحو منقوض بما ذكره الفراء والزجاج وابن السراج فان هؤلاء قد صرحوا بانه
يجوز جر ممز الاستفهامية مطلقا فكانه لم تتبع كتبهم وكلامهم حتى تطلع عليه لكن يا ليت شعري
ههنا انه يجوز جر ممز الاستفهامية بدون من كالمثال المذكور فقوله مبتدا خبره الظرف المتقدم
اعني على كم جذع واضاف المسئلة الى الكتاب تصريحا لعهوه ورضائه واراد بالكتاب كتاب سيبويه
بقرينة اطلاق الكتاب اذا الكتاب حيث اطلق في متعارف العربية فالمراد به كتاب سيبويه
وهو من الاعلام الغالبة كالنجم والصعق قال السيرافي هو الذي لم يسبق الى مسئلة احد قبله ولم يطن
احد بعده والطريق اليه الانكش اذا لم يعلم احد قراءة على سيبويه او سمعه منه وانما قرئ اكثر
على الاخفش فمن قراءه علي ابو عمر والجرمي وابو عثمان المازني وكان المبرد يقول لمن يريد
ان يقرأه سر راكب البحر لعظيم اهاله واستصعابا لما فيه وفي هذه قيل ه لقد سلى الاله المسلمين
على عمرو بن عثمان بن قنبر ه فان كنايه لم نعن عنه ه سوقلم ولا ابتاء منبر قوله ودل الخ
يعني ان يجر في جذع مثلا ليس لاجل اضافة كم اليه بل هو بمن المقدرة اي كم من جذع فلا نهض
ما نقل عن كثير من نحاة مجتمعين على جره بالاضافة لا تقال فليجعل نحو جذع بدلا من كم لان كما ليس
على الا نقول فالمقصود افادة هذا الكلام ولو سلم فقد تقرر انه اذا ابدل عن ما ضمن الاستفهام
فالواجب ان يكون البدل بذلك مقرونا بهمزة الاستفهام فتقال كيف زيدا الصحيح ام السقيم
ولا تقال صحيح وقد مر عليك هذه المسئلة مرارا قوله والنصب اكثر يعني انه وان كان
الجر في ممز الاستفهامية الا ان النصب اشيع وفي الاستعمال اكثر قوله او مقياسا الخ
عطف على مقدار الاعلى عدد او قد بينا لك حقيقة الحال هناك والمقدار اسم آلة وكذا المقياس
من القياس وبعد الى المفعول الثاني بالباء فسلمانى في قولهم على التمرة مثلا زبدا آلة يجب
قياس الزبد على التمرة قال الشيخ عبد القاهر هذا مقياس وليس بمقدار وعن الجرمي وابن درستويه
انه مقدار والاظهر هو الاول لان الاتراك تقيس هذا ذاك والمعنى على التمرة مثل مقدار ما ملأ الزبد
ثم حذف الجار ولام التعريف كذا قاله ابن درستويه قوله وفي العدد يعود الخ اذكر ممز العدد

ولم بقسمة

ولم تقسمة حاول الآن ان يتبين حاله افرادا وجمعة واراد بالعدد العدد المذكور بقسمه
اعني الصحيح وغير الصحيح بقرينة اعادته بلفظ المعرفة وبدليل الاستثناء بقوله الا في كم الخبرية
ومن اقتصر في تفسيره على الاول فليس مراده الحصر على ادة المثل المجرد وهو ظاهر لك والطف
انث في العدد متعلق بقوله يعود والوجه في تقديم الظرف على الفعل ما كدره بالبسته سيجيء
قريب ان شاء الله تعالى يعني يعود الممز في العدد المذكور بقسمه اما الصحيح فمن احد عشر الى
تسعة وتسعين واما غير الصحيح فكم والافراد واجب اذ الغرض من التمييز رفع الابهام وهذا
الغرض حاصل في المفرد فارتكاب امر زايد امر لا حاجة اليه بقوله فان الافراد لم يلزم هناك قرينة
مشعرة بان المراد اللزوم والوجوب في هذا اشارة الى ما يقوم من جواز الوجهين في ممز كم الخبرية بالافراد
والجمعية وقد بالخبرية اذ الاستفهامية لا يكون فيها الا الافراد وقد فصلنا ذلك في المنسبات
قوله وكم اثنى عشر الخ ه مبتدا خبره محمول على البدل يعني ان وجوب الافراد في الممز في العدد
الصحيح منقوض به لان اسباطا تمز مائتي عشرة مع انه جمع فوجهه بان اسباطا بدل من اثنتي
عشرة وليس تمييزا بل التمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قوله وكم كم الخ ه بعض آخر من العدد
غير الصحيح فان كم ههنا استفهامية وعلى ما تمز مع انه جمع فبطل قاعدة الوجوب فاجاب
بان الممز فيه محذوف وعلى ما حال وكونه تمز ا ممنوع اي كم كائنا او شخصا وذو الحال ضمير انت
فانه راجع الى كم وهو من قبيل المسل الى المعنى لان كم مضمنة لمعنى الكثرة فهو كقوله كاف في فلك يسبحون
فقوله وكم مبتدا خبره قوله فالممز فيه محذوف والفاء على توهم اما والقد علمك من هذا القبيل
الى ههنا ما لوعد لغاته والعدد والعجب من عمدة الشروح انه لما بلغ هذا الموضع قال لا وجه للفاء
والعمري مثل كمثل من نام فاذا انقوى الناقور فلم تبته ثم اذا مر على فاقور حوله نملة فوخزه فقال صبغا
قوله ولا يجوز الاضافة ه يعني في الممز الذي يجب افراده وذلك لان هذا الممز انما يميز
كم الاستفهامية واما ممز احد عشر الى تسعة وتسعين وقد مر عليك آنفا انه يجب نصبه
فلا سبيل اذن الى الاضافة قوله ولا يعين التذكير بجره ه يشير الى ان العدد الذي لا يجب
فيه في آخره النون كعشرين الى تسعين لفظ التذكير واتى بت فيه سواء لغير لم يضع
لتانيث لفظ على حدة بل اكتفى فيه بلفظ وضع للمذكر وهذا دال على رجحان جانب التذكير على
جانب التانيث اذ عدم وضع اللفظ خاصة لغير دليل على قلة الاعتناء به كما ان كثرة الالفاظ
الدالة على شيء دليل على شرفه وشدة الاعتناء بشانه الا ترى الى انهم جعلوا احدا ولا دل اثبات
في الفاتحة كثرة اسمائه وبهذا المعنى ما نقل عن الاصمعي وجراسه ههنا انهم اذا ذهبوا الى ذلك
غلبوا المذكر على المؤنث اذ تقوله لجانبه على جانب الانث وجعل شانه غالبا راجحا على جانب
ومنع ما نقل من انه كيف يصح اعتبار التغليب هنا والتغليب انما يصح اذا اجتمع المذكر والمؤنث
اذا اقر فاوانت تقول عشرون رجلا وعشرون امراة على انه بعد تسليم انه اراد بالتغليب

مصطلح المتأخرين ممكن توجيهه بانهم اعتبروا التغليب اولا في نحو عشرون رجلا وامراة ثم حملوا عليه باقي الصور طردا للباب قوله وفي المركبات متعلق بالفعل الدال على جزاء الشرط نحو انهم آتيكما ان قام زيد او مذكر في المركبات كان كذا افهمه لجملة معطوفة على الجملة السابقة اعني قوله ولا سعين المذكر والمؤنث فالشرطية الثانية مع جزائها معطوفة على الاولى كذلك ولما كان المعطوف عليه مقيدا بالقيد في المركب وكان هذا القيد مقدما في الذكر شارط قولهم في المسجد صليت وقرأت القرآن وكان مالون مثله اعتبار ذلك القيد في المعطوف ترك التقييد به في الكل احتمالا واجازه فيهما جميعا واعترض على المصنف حمله ايا بان سبعة عشر ليست الى تسعين نحو مائة وعشرون وتسعة عشر ون ممتنع الذكر في غير المؤنث يقال كان عندي رجلا وامتان وعشرون امراة الى غير ذلك مع انه لم يظهر حاله من الكتاب واجيب بان حكم نحو عشرين وسنة مذكور في الكتاب اما حكم الاول فحيث قال ولا سعين المذكر وان تثبت في غير المركب واما حكم الثاني فحيث قال بعد ذلك ثم ان كان بالتاء ذكر وغيرها بالتؤنث وليس نحو عشرون وسنة مركب جعليا كاسم واصطراء عليهما حكم آخر بوساطة التركيب حتى يقع الاحتياج الى اضافته على حياله قوله ومالضاف من الاعداد الخ لما ذكر ان اضافة العدد الى مميزه غير جائزة بقوله ولا يجوز الاضافة حاول الآن ان يبين ما يجري فيه الاضافة فقال مالضاف من الاعداد اي الى مميزها فالمائة والالف فيقال مائة رجل والف درهم والمراد ان الاضافة ههنا واجبة فالواجب ههنا امران الاضافة والافراد اي افراد المميز فقوله ومالضاف اشارة الى الاول وقوله يعود لها المضاف البتة اشارة الى الثاني اما وجه الاضافة فهو لخفة بسقوط التنوين وكذا وجه الافراد اذ المفرد اخف من الجمع ولفظ العدد كالف الدال على الجمعية قوله ولا سعين المذكر والمؤنث اي في المائة والالف ومالضاف منهما فيقال مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة قوله وللثلاثة متعلق بجمع اي يجمع للثلاثة الى العشرة فيقال ثلثة رجال وتسعة رجال واما نحو اثنا عشر رجلا فليس ههنا جمع على ما هو الاصل من ان المضاف اليه للثلثة فما فوقها في الاصل موصوف لها والاصل مراعاة الوصف مع صفته في الافراد والجمعية بخلاف ما فوق العشرة فانها تورث نحو اثنا عشر رجلا من حيث المعنى افراد ممتزا جا جبرا الى طرف البهائم بتضاعف الثقل اذ الخفة مطلوبة بقدر الامكان وفي النسخ والثلاثة بدون اللام فالوجه اذن ان ضمير يجمع لما على الحذف والاضمار ممتزا بها قوله وكم الخبرية الخ مبتدا خبره يحمل فالمراد بالاول المائة وما ملحق بها وبالثاني الثلاثة الى العشرة واراد بالحمل على الاول الحمل على الاول من حيث الافراد في الممتز يحمل عليه من حيث الجمعية في الممتز وفي الكلام اشارة الى التعليل جوازا لوجهين في كم يعني ان له شبها بالاول لتمحضه لغرد ممتز وشبها بالثاني فيجمع ممتزه واثما قال

فصل

من يفصل اذ لو فصل لما كان مضافا فلا يحمل اذ ان على المضاف فتوجه حال من ضمير يحمل وقوله مرة واخرى نصب ظرف او مصدر قوله وكم مثلثة مبتدا خبره ليس بقياس يتبع وجب لجمعه الثلثة الى العشرة منقوض بقولهم بضعة عشر الى تسعة اذ الممتز ههنا مفرد لا جمع فاجاب بان هذا خارج عن القياس اذ القياس لجمعه على نمط البيت المذكور والقياس الثابت وجعل جار الله قولهم بضعة عشر الى تسعة من قبيل قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا حيث اكتفى فيه بلفظ الواحد عن صيغة الجمع وجعل البيت المذكور رجوعا الى القياس قوله مائتين الخ لفظ الثنين جمع مائة فوقع ممتزا جمعا على القياس ازارى الى رداى وعليه رواية المفصل جئت المكشف في الاساس جل عن البلد جلا اغنه والا تاما معطيين فما فيتسين نبوا الا تهم والاحتم لقب سنان بن تميم ثم سمي بذلك لانه كثرت بيضته يوم الكلاب من النهم وهو كسر الثنايا والكلاب بالضم والتخفيف اسم ماء كانت عنده مقاتلهم ومحاربتهم يصف نفسه بانه قتل في معركة مائة ملك من العرب وكانت دماتهم مائة بعير فرهن ازاره بالدماء الثلث وفي مهانفه تنبيه على علو شانه ورفعه مكانه اذ كان بيع ازاره وفاء بدية الملوك الثلث فقوله جئت فاعله مضمر الا لفضه والواقعة المعروفة التي كانت بينهم وهي مطالبة الدية قوله ثم ان كان بالتاء انتقال الى بحث آخر ولفظ ثم تنبيه على ذلك يعني ان تانث العدد من الثلث الى العشرة على تانث جميع الاسماء تقول بالتاء في الذكر وبتركه في المؤنث قوله وقد ينعكس الخ اذ كر ان تميز المائة والالف وما ضاف منهما يقع مضافا اليه البتة بمعنى ان هذا العدد يضاف الى تميزه وكذا تميز الثلث الى العشرة يكون بطريق الاضافة حاول الآن ان يشير ههنا الى انه قد جاء على خلاف نصب التميز في الفصلين فقال ثلثة اثواب وماية ثوب عامهم بالاضافة واخر مثال المائة مع تعدد مها في الذكر لانه حاول ان يقع احد المعلقين بحث معلقه والبيت هكذا اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء اللذاذة اللذة والفتاء الشباب كذا في الصحاح وفي الاساس الفتاء طراوة السن وفي بعض كتب اللغة الفتاء ضرورته شابا والعايد الى الشرط محذوف اي فقد ذهبت عني اللذاذة ومعنى البيت واضح قوله وكم مبتدا خبره محمول على البدل يعني ان قوله كم مائة سنين لو قرئ على غير الاضافة بان نون فلا يختص اذ ذاك الاجمل سنين بدلا من ثلثمائة اذ لو حمل على التميز لزم السند وذ فيه بين الاول ان ميزه اعني سنين جمع وقد تقرر ان ممتز المائة والالف يجب ان يكون مفردا والثاني ان ممتز المائة اذا منصوب وقد تقرر ان ميز المائة يجب ان يكون مضافا لفظا مائة ولو قرئ على الاضافة فقد سند ذو احد وهو سند ذ الجمعية وفي الكشاف

سنين عطف بيان للتسعمائة او البدلية مشوبة بان المقصود بالنسبة هو الاول قوله
اما الواحد والاثنان الخ يعني اذا كان العدد لفظ الواحد ولفظ الاثنين وكان لهما
تمييز فالمتعين ان تطوي ذكرهما وتكتفي بذكر تمييزهما لانه يقال واحد رجال ولا يقال
بل يقال رجل ورجلان ودرهم ودرهمان وبهذا اندفع قوله فالاستعمال ان يلفظ بالتمييز اي بلفظ
اسم الفاعل ولفظ ولفظ به بمعنى نقوله واحدا او مثنى حالان من المميز بطريق اللف والنشر
على نمط قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى ولذا ذكر احدا دون الواو اي حال كونه مميزا للاول
واحدا والاثنين اثنتين الجنسية والمقدار رفع بدل البعض على حذف العايد او خبر مبتدا محذوف
او نصب بالغ والمقصود الدلالة على الجنسية وعلى المقدار بلفظ واحدا راد به لفظ التمييز يعني
هذا اللفظ كاف في الدلالتين فلا حاجة الى الاتيان بلفظ الواحد والاثنان قوله
وكوطرف محوز مبتدا خبره شاذ لانه رجوع الى القياس المرفوض والقياس حنطلتان
والبيت من ابيات الحماسة من باب الملح والسب بكذا يقول يا رب تباه يا رب بهل اي ان كنت
من هذا منحني احبلني كان خصيه من الندل الذل ظرف محوز فيه حنطا حنطل يقول على لفظ
المؤنث فاعل ضمير يعود الى الزوجة بهل اي هل ترى يا الله ان يحبس الى بالفوقية بينها وبين زوجها
فالفعل محذوف منحني اسم فاعل من نحاه اذا ابعده وحقه النصب اذ هو خبر كان سكنه اما للضرورة
او لتشبيهه بباب علم القدير على ما مر وبهذا متعلق به وبهذا اشارة الى زوجها والاصل يحبس حبسا
كالكلب جمع كلب والمراد بالجبل وصلة الزوجية لتنظر بجمع تنبيه على قوة الارتباط ورصانته وجواب
الشرط محذوف اي ان كنت يا الله قاطعا حبل الزوجية حدمك وشكرتك واحدة نبا الناقة مؤخرة وتبين
مفصل لان فيه ذما بالاكل مذهب بكسر الذال من ذهب يذهب كضرب يضرب بمعنى ذهب
خصيه حذف التاء عما مر في الشتة وفي الصحاح الخصيتان البيضتان والخصية احداهما والذكر
فيهما البيضتان ثم انشد هذا المصراع والتذلل بحرك الى المعلى واضطرابه وظرف عجوز خبرها
الذي يضع ما فيه ضمرا وما هي محاجة اليه واضاف الظرف الى العجوز تنبيها على انه خلق منفرا من
تشبيه لقدره وهو تصحيف لصوره وذكر الحنظل تنبيها على انه قبيح بصورته ومعناه وذكر هذه الجملة
تنبيها على الضعف والقصور ورمزا الى علة الطلب للفرقة شبه الخصية بالحراب والبيضتين
بالحنظلتين فالتاء بحكي ما قالته امراته وما ذكرت في طلب الفرقة قوله وفي غير هذا عطف
على قوله في العدد وفيه اشارة الى الرد على الشيخ ابن الحاجب وتعرض به لانه قال فيفرد
جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره هذا كلامه وهو خطأ في موضعين الاول ان مفهوم
قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع انه يفرد التمييز غير العدد ان كان جنسا
وان قصد به الانواع وجب المطابقة فرد عليه ان التمييز غير الفاظ المذكورة في العدد يجب افراده
البتة سواء كان ذلك التمييز جنسا او لا وسواء قصد بذلك الجنس الانواع او لم تقصد

الانواع وجب فلوه غرتا، الوصف فمثال عشرون ضربا او تمرا وان لم يقصد به الانواع
وجب كونه مع تا، الوصف فمثال عشرون ضربة او تمرة الخ ان قوله وجمع في غيره معناه
انه يجمع التمييز في غير العدد البتة بلا تفصيل وهذا ايضا خبط اذ التمييز في غير العدد ان كان
جنسا وقصد به الانواع وجب المطابقة نحو مثل رطل زبدا ورطلان زبدتين وارطال زبدا
وان كان جنسا ولم يقصد به الانواع فالافراد واجب كمثل تمرا وان لم يكن جنسا
فالمطابقة كمثل رجلا او رجلين او رجالا والمص لصوصه لما جبه للامراء عرض غرتك
العبارة مشيرا الى مواضع من كلامه الى دفع ما لزم في كلامه فرز متقدم الطرف والباقي له
في العدد يفرد ثم تاكيده نائبا بقوله البتة ثم بالتصريح بلفظ الغير تاتي ههنا بقوله وفي غيره
يفرد ان كان جنسا ثم بتعديه رابعا ثم بالتفصيل ههنا خامسا والكل خبيث على ان افراد
التمييز في العدد واجب قطعا لا سبيل الى تركه اصلا الا ان غيره اريد به غير العدد ليشمل التفصيل
كما اشار اليه بقوله ان كان جنسا يعني يجب الافراد على تقدير الجنسية ان لم يقصد به الانواع
فرقته قوله الا ان تقصد الانواع يعني ان كان جنسا وقصد الانواع وجب المطابقة
افرادا او تثنية وجمعا فقوله ان كان جنسا معناه انه ان لم يكن جنسا فالمطابقة ولعمري
ان من لم يشرح هذا الموضع من الكتاب فاتى موضع منه تشرحه قوله وهو ما يدل على القليل
والكثير من مسماه يعني للجنس في هذا المقام وعرفه وتبعا على ان الجنس ههنا غير الجنس المذكور
في باب الاعلام يعني ان مرادهم بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تا، الوحدة منه على القليل والكثير
مشابه اجزاؤه متى يصح اطلاقه على القليل منه والكثير كالماء والخل والعسل فان بعض الماء ماء وبعض الخل
خل وكذا العسل فقوله ما يدل على القليل والكثير من مسماه يعني مع التجرد عن تا، الوحدة فخرج تمر وضرب
جنس بالمعنى المذكور ههنا وكخور جمل وفرس جنس بالمعنى الاول غير جنس بالمعنى الثاني فقوله الا ان تقصد
الانواع استثناء مفرغ اي تفرد ان كان جنسا في جميع الاوقات الا في وقت قصد الانواع
قوله والتنوين اورد عليه انه يجب بعد التنوين بالظاهر اذ المقدر سوغ حكم الاستغراق منع
اضافته وهذا اعتراض اصدره البعض وتبعه الباقون وليس بشيء اذ قد سبق تصريح المصر
بانه يجوز الجر في ممز كم الاستغراقية على اضافته الى ميزه الا انه خلاف المشهور كما قال الرضي
وحينئذ فالتنبيه امر الاضافة على المشهور فقد مر تصريحه بالامتناع وان بني على خلاف المشهور
فقد سبق تصريحه بالجواز وعلى كل تقدير فلا اشكال على ان في التعليل تنبيها على التنوين الظاهر
ان مرفع التنقض بالاعداد المركبة المقدرة التنوين كالجزء الخ نحو احد عشر واخواته نعم هذا الاعتراض
على ظاهر كلام ابن الحاجب لانه قال ثم ان كان تنوين او نون تثنية جازت الاضافة ولا
فلا وليس هناك سبق تصريح ولا تثنية بمثل قوله وقد يقع فيما العين انا بها معطوف على قوله
يقع فيما كان مقدارا اذ المعنى يقع في المقادير وفي المقاس ويقع في غيرها وعدل عن المجانبة الآتية

الى النسبة او المراد النسبة على العلة وقد مر تحقيقه هذه الاقسام وانطباق هذا على اول الكلام فلا تغفل قوله واما الكلام فنرجع الى مباحث المعلقة بالقسم الاول اعني التمييز عن الذات المذكورة فنحاول الآن ان نشرع في بيان المباحث المعلقة بالقسم الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة وحاصل كلامه ههنا ان هذا القسم منقسم الى ثلثة اقسام الاول التمييز عن النسبة الواقعة في الجملة حقيقة نحو طاب زيد ابا الثاني التمييز عن النسبة الواقعة في الجملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل فان كلا من هذه الامور مع فاعله ليس بجملة اتفاقا فان كان شبيها بالجملة الثالث التمييز عن النسبة الواقعة في الاضافة ووجه الحصر ان هذا القسم لا يكون الا تمييزا عن مبهم هو متعلق النسبة اذ لا ابهام في نفس النسبة وتحقيق ذلك ان قولهم طاب زيد ابا مشتمل على امور ثلثة طاب وزيد والنسبة ولا ابهام في طاب ولا في زيد ولا في النسبة اما الاول فلانه شيء مبهم تتعلق به النسبة الظاهرة اذ لا يخفى ان الطيب في الحقيقة لا مر ما من الامور المتعلقة بالنسبة المفهومة وذلك الامر المبهم هو المراد بالذات المقدرة على التفصيل الذي قدمناه اليك والتمييز تفسير لذلك الامر المبهم وحينئذ فان كان هذا الامر في النسبة الثانية فهو القسم الاول وان كان في النسبة الشبيهة بالثانية فهو القسم الثاني وان كان في اضافة فهو القسم الثالث فقوله فلا يكون الا تمييزا في جملة اشارة الى القسم الاول وقوله او ما ضاهاها اشارة الى القسم الثاني من المضاهاة وهي المشابهة وقوله او في اضافة اشارة الى القسم الثالث بقوله عرسا آخر معلق نسبة قوله فان كان اسما اي معنى ان القسم الثاني من التمييز هو الذي سميناه تمييزا عن النسبة وعن الذات المقدرة من بيان الاول ما يكون اسما صالحا لان يكون محولا على ما منه اسند ذلك الاسم اي ما لا يكون كذلك بمعنى لا يكون اسما صالحا لحمله على المسند اليه للاشارة بقوله والا فهو للمعلقة قوله جاز ان يكون له جواب الشرط المذكور وهو قوله فان كان اسما صح جعله لبعض في الغرب الاول وحينئذ الاول ان يكون ذلك الاسم المنصوب على التمييز ما سالك المذكور الذي سميناه المنتصب بمعنى ان كون نفس ومحمولا عليه اي ان كون محمولا على معلقة البسهم المقدر المضاف الى ذلك المنتصب مثلا اباني قولنا طاب زيد ابا يصلح ان يكون محمولا على بمعنى ان طيبه من جهة ابوته اي كونه ابا لاولاده ويصلح ان يكون محمولا على المعلق المضاف الى زيد بمعنى ان طيبه من حيث ان له ابا وهذا القسم هو المطابقة للمقصود والاشارة بقوله فنطابق ما نصه على الجملة الخ قوله لئن صح جعله صفة اسما جعلا انتصب عنه اي حكما على وجه يقع نفسه لما انتصب عنه الاسم المنتصب التمييز بجعل منه ونسبة حتى صار التمييز بمنزلة فضلة منصوبة وهو زيد في طاب زيد نفسا او الاصل طاب نفس زيد فلما اقيم زيد مقام الفاعل صار نفس بمنزلة فضلة منصوبة لبس في زيد فنكون نفس بمنزلة نفس زيد بمعنى انه لا يجامه صار هذا منصوبا عنه تمييز معلق بالاسم المنصوب بمعنى الكاشف الازالة اي الكاشف عنه ازعز ابهامه او ان عز ابهامه نسبة في قولهم فعلت به اغراما لك فقوله جاز ان يكون له والمعلقة

معوض بقولهم كفى زيد رجلا فانه اسم صح جعله انتصب عنه والاكفاء ان يكون المعلقة وكذا اعلى في قولهم علي اللهم الا ان يقال انه اكتفى بالاولى قوله نحو طاب زيد مثال القسم الاول وزيد طيب مثال الثاني ونعني بطيب مثال الثالث وانما تمييز معتبر في كل واحد اخره عن الكل اختصارا فان قيل الظاهر ان موضع كف نصبا من قبيل الاضافة فلم جعلوه من القسم الاول اعني الذات المذكورة قلنا ممنوع فان الابهام ههنا في المبهم المضاف الى الصفات فالذات مقدرة بخلاف موضع كف فان الابهام ههنا في الاسم التام بلا اضافة فالذات مذكورة قوله فنطابق اي في القسمين اعني ما يكون له ما يكون لمتعلقه والمراد بالمطابقة الاتحاد ان قصد المؤدى والتثنية ان قصد المثنى والصحيح ان قصد الجمع ايضا فنطابق التمييز المنتصب عنه المقصود الا انه ترك مثال المؤدى اذ هو مذكور آنفا قوله نحو طاب الزيدان ابوين والزيدون آباء فان التمييز ههنا مطابق لما قصد من المنتصب عنه وهو زيد فانه قد ثنى في طاب زيدا ابا اذ المقصود مؤدى منه في طاب الزيدان ابوين اذ المقصود تثنية وجمعه في الزيدون آباء اذ المقصود منه الجمع فقوله او زيدا بوين مثال التمييز الذي هو لمعلق المنتصب عنه فان بوين بلفظ التثنية وضع ابها لمعلق المذكور والاوجب المطابقة اذ هو قد تقرر جريها في القسمين والتثنية للاشارة بقوله اذا كان المراد نوعه وعدله بحال في بعض المواضع فجمع اذ نه الى الوان نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء فقوله اذا كان ظرف معلق سحق المثال بل بيضمنه في معنى القول الا انه استغنى عن التصريح به اكتفاء عنه بالقول مثل شايع وقوله اما وعده او انه مبني على التغليب قوله والا اي وان لم يكن التمييز صالحا لحمله على المنتصب عنه بمعنى انه لا يصلح ان يكون المعلقة فهو اما ان يكون التمييز لمعلقة اما لان يكون نحو طاب زيد دارا فان التمييز ههنا لا يصح حمله على زيد فتعين ان يكون للمعلق زيد اي طاب شيء من زيد دارا فقوله نطابقه في الاكثر معناه ان المطابقة ههنا اكثرية وفيما سبق كلية قوله بصير عز ان يمكن من اصير عنه اهلك يستعمل على صيرورتهم ان يصير عوا اي تهلكوا واللام مفعول لصير عن اريد العقل لا ادراك به ارلا وكنه به وهن ارالنساء اركانا ارا جزاء وما قبله منه ما صنعت تلك العيون بنا قتلتنا ثم لم تحسن قتلنا فالكون في تحسن غير الموت وهو العيون او النساء نحو يبصرني فصيح ثوبه مع الجازم وبالجملة فموضع الاستشهاد قوله اركانا فانه تمييز فعل المعلقة جميع فالمطابقة حاصلة والمثال مذكور لاجلها قوله وقد يقع الواحد موقع الجمع اشارة الى فائدة نافعة في هذا الباب وحاصلها انهم يضعون لفظ الواحد موضع الجمع في التمييز الذي هو للمعلق المنتصب عنه مع كون المعلق جمعا اذ لا التباس والمقصود حاصل فان نفسا في قولك كفى بطين لكم رجلا منه نفسا تمييز لمعلق المنتصب عنه والمنتصب عنه هو ضمير جماعة النساء في قولك كفاك بطين طالبين الغدير طالب انتما، لهؤلاء نفوسا فان قيل اي دليل في الآية على ان التمييز ههنا للمعلق المنتصب عنه لعله منتصب عن نفسه قلنا اذ المراد من النفس ههنا القلب وهو بعض الانسان ومعلق به لانه وعينه

فلا تفتح جعل للتمييز عنه وهو النسا فتعين كونه للعلقة وبالجملة فالمقصود ان مقتضى الظاهر ان يقول نفوسنا الا انه وضع لفظ نفس موضع لفظ جمع لحصول المقصود ومن الالباس قال في الكشاف ان توحيد نفس اتقاء لوهم ان الفرض بيان الجنس والواحد دال عليه وضم منه للصداق والصداق بالفتح والكسر مهر المرأة قوله ونظيره الخ وقوع الواحد موقع الجمع مشتمل على ضروب منها الاسبقاد ونوع من الاستدلال في دليل الآن ان يكسر سورته تكسر الاسل والسواهد يعني ان نظير المثال الكريم في مجرد وقوع الواحد موقع الجمع لان من باب التمييز المذكور لان قوله بعض بطنكم كان فيه مقتضى الظاهر ان يقول بعض بطونكم الكل في بعض بطنه اذا كان دون التسع والكل في بطنه اذا امتلأ وتسع تفعوا من العفه وهو العشو او هو امر بالاقتصاد والاكل في حد الوسط لانهم كانوا سلصفون وعاملون لانهم كانوا في زمن القحط والجهد من المخمصة وهي المجوعة وقوله رمن جمعهن قبل نهار صايم والمعنى كلوا قليلا ولا تاكلوا املا، بطونكم واقنعوا بالعلل يكونوا اعفاء لا الصدر عنكم فعل قبيح كالتلصص والاغارة او لا تموتوا فان زمانكم زمان قحط فان اهله جايعون محتاجون وقد تقال اقتصروا بعض الزاد ليلا حدسر اعافتا جوا الى السؤال قوله الا ان يكون جنسا الخ الاقرب ان يجعل استثناء من قوله فطابقه في الاكثر وقد يجعل منه ومن الاول اعني قوله فطابقن فيقصد بغنى ان كان جنسا فلا حاجة الى المطابقة كطاب زيد علما مع كثره علوم لانه جنس يفهم منه القليل والكثير وحقيقه طاب شيء زيد وهو علمه قوله ومنه واشتعل الخ فصل الآية عما قبلها اذ التمثيل بذلك انما هو في مجرد صحة اطلاق السبب على الكثير منه وعلى القليل وان لم يكن الآية من هذا القبيل قال صاحب المفتاح ومن الحقيقة في شاب رأسي الى الاستعارة اذ هي ابلغ فالاصل اشتعل شيب راسي ثم ترك ذلك الى ابلغ وهي اشتعل رأسي شيبا وانما كانت هذه المرتبة ابلغ لوجوه اما اولا فلان اسناد الاشتعال الى الرأس يفيد الشمول والاحاطة بجميع الرأس لان ورانه اغنى وزان اشتعل شيب راسي واشتعل رأسي شيبا وزان اشتعل النار في ستي واشتعل بيتي نارا والثوق من اذ الشمول والاحاطة في الكائن دون الاول واما ثانيا فلما فيه من الاجمال والتفصيل الذي هو باب من البلاغة واما ثالثا فلما في سلكسر شيبا من المبالغة والتفخيم بالايحاء ثم ركب الى اشتعل الرأس مني شيبا على نمط وهن العظم مني توجيها لمزيد التقرير ثم طوى لفظ مني تعويلا على اقوى الدليلين مع حصول الاختصار قوله الا ان تقصد الانواع استثناء من القول بعدم المطابقة حين كونه جنسا شاملا للقليل والكثير يعني ان تقصد الانواع فالمطابقة التامة وان كان جنسا كالاعمال جمع عمل فان العمل وان كان جنسا الا انه تقصد فيه الى الانواع المختلفة كالزراعة والتجارة وامثال ذلك فجيء به تنبيها بذلك على ذلك قوله وانه انه الخ وقد يقال هنا ان التمييز في القسم السابق اغنى التمييز عن الذات المقدرة فمن ان ضرب هو المتعلقة

أي الشيب في الآية يراد به شمول جميع الرأس

وضرب هو المتعلقة والكلام في القسمين شرط سوقف هو عليه حتى لو اتفق ذلك الشرط استغنى التمييز بالكلية اما الاول فشرطه انه لو اقيم ذلك المقدر المبهم الذي سميناه ذاتا مقدرة مقام المنتصب عنه وفرغ به لكان ذلك المنتصب عنه بدلا منه او عطف بيان له نحو طاب زيد ابا فان المقدر طاب شيء زيد وكذا الامر في نحو زيد رجلا اركبني شيء زيد رجلا وقد اشرنا الى تحقيقه في صدر الباب واما الثاني فشرطه انه لو صرح بتلك الذات المقدرة لصح اضافتها الى المنتصب عنه كما تقال في طاب زيد وابا ان المقدر طاب شيء زيد وهو داره وغلامه ونحوه وحقيقه طاب داره وهذا معنى قوله وانه انه المتعلقة صحة اضافته الى المنتصب عنه فالآية العلامة واراد بها الشرط الموقوف هو عليه بحيث يلزم من انتفائه انتفاء مشروطه لا ما سبق في علامات الاسم حتى تقال لا يلزم من انتفائه انتفاء ذي العلامة وبهذا اغنى ما ذكره المفصح من الشرط في جانب الغرب الثاني من صحة الاضافة في التحقيق بيانا للشرط في القسمين لانه لما علم ان شرط الثاني صحة الاضافة علم ان شرط الاول هو عدم صحة الاضافة فتبين حال الغربين من هذا البيان وبالجملة فالتمييز في كلا الغربين تفسير لتلك الذات المقدرة غاية الامر ان الذات المقدرة في الغرب الثاني مضافة الى المنتصب عنه المذكور عند مضافة اليه في الثاني واذا كان التمييز في كل من الغربين تفسيرا للذات المقدرة كان مقتضى هذا ان يصح ان التمييز معاملا الذات المقدرة في اللفظ والذكر ولا قوت اذ في ان المبالغة من جهة الاجمال والتفصيل انه كانت الذات المقدرة سابقا فاعلا فالتمييز فاعل وان كانت مفعولا فالتمييز مفعول البتة وهذا برهان ينبغي على قولهم ان التمييز في النسبة الفاعلية فاعل وفي المفعولية مفعول فان قيل كثيرا من الامثلة ليس بهذه المثابة قال تعالى وفجرنا الارض عيونا اتقال فجر عمرو فجارا وامتلا الاناء ماء فانه لا يصح فجرنا عيون الارض ولا فجر زيد ولا امتلا ماء الاناء قلنا نعم الا انه لا بحث انما يجري ذلك المعاملة في الفعل المذكور بعينه بل جريان هذه المعاملة بينه وبين الفعل الذي يلابس الفعل المذكور في الاشتقاق كما صرح به صاحب المفتاح وغيره وبهذا حصل اذ يصح ان تقال فجرت عيون الارض في الاول فجر الفوح عمرو في الثاني وملا الاناء ماء في الثالث وبالجملة فهذا باب واسع قد رفيه ذرعا اذ نوك قوله وان كانت صفة الخ معطوف على قوله فان كان اسما يصح تعلقه بسم ومعامل له وضمير كانت للتمييز كضمير كان هناك الا انه انث نظرا الى الخبر وفي بعض النسخ وان كان وعلى هذا فلا حذف كان له جزاء الشرط المذكور يعني ان لم يكن تمييز اسما بل كان صفة فهو اي الصفة تعلق بالنسبة ومطابق في الاحوال كلها كالامثلة المذكورة المتن وضمير كانت للصفة وضمير له لما انتصب عنه اي فالصفة متعلقة لان يكون للمنتصب عنه جواز ان يكون المتعلقة لا شيء شرطه وهو صحة اضافته الى المنتصب عنه اذ لا يصح ان يقال

في كفى زيدا شجاعا كفى شجاع زيدا ولا يصح ان يقال وزفارسه واذا امتنع الصفة المشتقة كانت له
فقط فقوله وطبقه نقيض عطف على الضمير الواقع خبر كان والطبق بوزن السبب بمعنى المطابق يقال
لحاف يكون مطبقا للمتصف عنى وقد يقال المراد بقوله وان كانت صفة الصفة العرضية او
ما تؤول بالمشتق كقولى زيد رجلا فان رجلا ما تؤول بالصفة اى معناه كاملا فى الرجولية فهو
اذن داخل فى قسم الصفة فلا منتقض به قوله فان كان اسما يصح جعله ابرجل ما مر ويرد عليه
ان هذا الدليل جار فى طاب زيدا بابا اذ يمكن ان يأول ابا بوالد اى فاسد باب الانفساط
قوله فقد وزه فارسى ناقص الدرى الاصل ما يدرا ر بترك من الفرع من اللبن وفى العظم
الا انهم جعلوه ههنا كناية عن الفعل الصادر من الممدوح والذم نسبوه اليه كما ان ما مر عن
سلطانه هو المنتهى للعجاب والمنزود بالشاتها فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه
كما يصفونه الله بمعناه اذن ما اعجب فعله قوله والتمييز اولى من الحال لانه زاد من
فى مثله كثيرا فنقال فقد وزه من فارس كما تقال عز من فارس وزياده من قرينة مشعرة بان مثله
يميز لا حال وعلل الشيخ ابن الحاجب اولوية التمييز بان الحال يفسده المدح والذم آه الاشبه
ورد بان المعنى على السوا اذ التمييز معناه ما احسن وسبقه فلا مدخل فى غير حال الجواز فتبين
الاولوية قوله على الاعرف اى على القول الاعرف والمذهب الراجح وهو مذهب البصريين
وذلك ان فى وجوب تنكير التمييز خلافا بين البصرية والكوفية فمذهب البصريين ان تنكيره واجب البتة
لا تعريفه ومذهب الكوفيين انه كتعريفه ايضا وليل قوله الا ان من سفه نفسه فان سفه
لازم ونفسه لا وجه لانتصابه الا ان يكون تمييزا وهذا مبنى قوله وجيء للاخر بقوله الا من
سفه نفسه يعنى يجيء للمذهب الاخر فاشارة الى اصحاح الكوفيين واما قوله وفى الاول
يحمل على نزع الخافض فاشارة الى جواب البصريين عنهم بالتزامه نصب التمييز بان
نصب نزع الخافض ارجح من نصب نفسه وانما قوله وان الحال نفسه
اما ما عن الصراط السوى وذكر المصنف رحمه الله ان سفه نفسه معناه امتهنها فاستخف بها
ومن تمسكات السوى قولهم غبن رأيه وبطر عيشه وملأ بطنه ورشد امره وعذر ان الحال نفسه
يحذوف بحسب المقام اى غبن تاركا رأيه وبطر مخربا عيشه اذ البطر يوجب زوال النعمة وملأ
شاكرا بطنه اى رشد واجدا امره والمذكور ان الحال نصب بنزع الخافض ولا يخفى على العارف
ان الوجه ما ذكرنا لان حذف حرف الجر بدون ان يدان خارج عن القياس على ما لمهدت
هذه القاعدة فى باب التحذير فى علل امتناع اماك الاسد بامتناع تقدير الجار قوله
فيمن قرأه اعترض عليه بانه لا نظر لهذا التقييد وجه صحة اذ ليس فى الآية قراءة اخرى
لا سادة ولا مواسرة ولذا ذهبوا الى انه غلط نشأ من الناسخ وانه كان فى الاصل
على احد الاقوال قوله فيما كان العامل فعلا تنبيه على ترجيح بان محل النزاع والخلاف التمييز

عن النسبة اما التمييز عن الاسم التام فلا نزاع فى امتناع تقدمه على عامله لان عامله اسم جامد
ضعيف فى العمل ولا ادنى مشابهة بالفعل وهى كونه تاما كالفعل سم بعامله وجمهور البصرة
على انه يمتنع تقدمه على عامله اذا كان فعلا او التمييز فى المعنى فاعل والعامل لا سعدم فاعل الفعل
ولان التمييز تفسير فلا سعدم على المفسر ولان الغرض من التمييز الاجمال والتفصيل
والعدم ينقض الغرض قوله انهجر سلمى فاعل تهجر سلمى يروى انهجر لسلمى والكسائى واصحابه
المبرد والمازنى ومنع التمسك على روايته تأنيث ضمير تطيب فعامل كاد ضمير اللسان وفاعل
تطيب ضمير سلمى اى ما كاد اللسان تطيب سلمى نفسا بالفراق فعدم نفسا على عامله وهو
تطيب فهو اذن من قبيل عدم التمييز على عامله واما اذا ذكر ضمير تطيب فانه يحتمل ان يكون
فى كاد ضمير الحب فتكون هو عائدا الى السمن فلا يكون من عدم التمييز على العامل اى ما كاد
نفس الحب تطيب بالفراق وقد يروى لتطيب بضم الاول من الاطانة فنفسه اذن مفعوله
قدم عليه وترك المصنف رحمه الله اسناد السكاكى اليه فاعل اذ هو مما اختلف فيه الا ترى ان نسبوه
الى عدة من الشواذ وذكر جماعة من النحاة انه اعشى وذهب آخرون الى انه المخبل وذكر ذكره شارح اثنا عشر المجلد
بعضهم انه قيس العامرى قوله ثم التمييز فى الاصل انه اشارة الى قاعدة نافعة فى هذا
الباب وحاصلها ان عامل التمييز انه كان يكون منتصبا بالمنتصب عنه يعنى يجب ان يكون
التمييز موصوفا بالمنتصب عنه اما التمييز فى المؤود فظاهر اذ الاصل فى عندى رطل زيتا عندى زيت
رطل قرب تمييز موصوف رطل وهو منتصب عنه وكذا اخواته واما التمييز فى الجملة فلانه فى المعنى
فاعل الفعل المؤود بالفعل فى الحقيقة اذ المراد بالوصف ما يقوم بغيره فقولهم طاب زيد
نفسا اصله طاب نفس زيد فالتمييز هنا موصوف بالمنتصب عنه وهو زيد اى بوصف المنتصب عنه
وهو طيب نفس وانما ذكرنا من القاعدة اشارة اليه جاز له لانه قال اعلم ان هذه التمييزات عن
آخرها استيفاء مزالة عن اصلها الا ترى انها اذا رجعت الى المعنى وجدتها منتصبة بما هى موصوفة
وساوقه على ان الاصل عندى زيت رطل وسمن سنوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء
وزيد مثل التمرة وسحاب موضع كف وكذلك الاصل وصف النفس بالطيب والعون بالنصب
والسبب بالاسعاد اى يقال طاب نفسه وتصبب عرقه واسعد حسب رأسى لان الفعل
فى الحقيقة وصف فى الفاعل هذا كلامه بعبارته وبهذا تظهر ان قولهم التمييز منصوب بالمنتصب عنه
غير مختار اذ المنتصب عنه فى قولهم عندى رطل زيتا هو رطل وفى قولهم طاب زيد نفسا
هو زيد ولكونه التمييز موصوفا بالمنتصب عنه فى الاول صحيح كما مر تفسيره دون الثانى اذ لا يصح ان
يقال طاب نفس زيد فان اضافة الى الى الصفة بوصف المنتصب عنه كما اشرنا اليه ولكن يدل
اللام المتصل عليه حيث قال لان الفعل فى الحقيقة وصف الفاعل فالعبارة لا تطلق على التمييز
وهو جمع بين الحقيقة والمجاز اللهم الا ان يراد بالمنتصب عنه ههنا غير ما اريد بالمنتصب فيما سبق

بان يراد به الفاعل او الذي نصب التمييز عنه وسببه والعامل في القسم الاول هو الاسم الجامد
والثاني هو الفعل فقوله بما هو منتصب عنه ضمير هو راجع الى التمييز والمنتصب بلفظ اسم الفاعل
ومنه عنه للموصول وهو ما ويجوز ان يكون ضمير هو راجعا الى ما وضمير عنه بلفظ اسم المفعول واسند
الى الظرف بعده وما حمل العبارتين واحد والاول ادل والاخصر ان يقول متصف بالمنتصب عنه
او هو اخصر واظهر توخيا لطلب القرب من المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلانه من باب الاجمال
والتفصيل وهو اوقع في النفس اذ المحصل بعد الطلب اعز من الواصل بلا تعب واما التوكيد فلان
فيه ذكر الشيء مرتين والشيء اذا تكرر يتقرر قوله ومنها ما انتصب على التشبيه الخ لم يجعل
المشبه كما قاله غيره اذ المشبه مطلقا ليس من المنصوب بالا من حيث هو مرفوع نحو ما جاني الا زيد
كما يجيء تفصيل مواقع النصب والرفع قوله وهو المذكور بعد الا الخ عرف المستثنى اولا
وقسمه الى قسمين ثانيا على عكس ما فعله ابن الحاجب تنبيها على ان ذلك ليس من قبيل جمع المختلفة
المختلفة في حد واحد كما توهمه حتى سعد ليجمع بينهما في حد واحد بل حقيقة المستثنى متصلا
كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها واما كونه المتصل او الخلاف في معدد لفظا او تقدير
فهو شرط لاخراج منه ماهيته بقوله وهو المذكور الضمير راجع الى ما اسند اليه الى المستثنى وتقييد الا
بغير الصفة تمهيد للاول وتصحيح القوم ما جاءني القوم ما متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد
الا واخواتها تمهيد لقوله الخ وقد تقال للحاقها الى غير الصفة اذ المراد بما اسند اليه جاز انتصابه والا
بمعنى غير جاز انتصاب ما بعده نحو رايت رجالا الا زيدا وفيه نظر اما اولا فلان جواز الانتصاب
هناك غير مطرد فان قولك جاءني رجال الا زيد لا يجوز ان ينصب فيه ما بعد الا وكذا قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واما ثانيا فلان المذكور بعد الا الصفة ليس مستثنى نفسه
بل المص رحمه الله حاول التنبيه على ان كل ما ذكر بعد اداة الاستثناء ليس مستثنى فذكر
هذا العهد وقوله بعد الا واخواتها اشارة الى ما ذكر ابن درستويه وغيره من ان كلمة الا هي
ام الباب وما بعدها ما فوه بها ومحمول عليها قوله متصل الخ اذا كان كذلك فالمستثنى متصل ان
كان كذا او نظيره وما مر في المفعول فلغوان كان كذا او قد يعد منفصلا ومنقطعا هو لا يلائم قوله والا
فمن متعدد او من شيء ذي عدد لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد وتقسيم له والمراد ههنا بالمتعدد اللفظي
ان يكون هناك لفظ دال على التعدد بحسب الوضع وبالمتعدد التقديري ان لا يكون هناك لفظ دال
على التعدد بحسب الوضع فوضع الاخراج الى تقديره واعتباره وبوجه من الوجوه فقوله جاءني القوم الا زيدا
مثال للملفظي لان لفظ القوم بحسب الوضع يدل على التعدد وقوله ضربت زيدا الا راسه مثال
للتقديري لان لفظ زيد علم شخصي معناه بحسب الوضع الشخص الفلاني وهو بهذا الاعتبار لا يدل
على التعدد ولكن اذا نظر الى مدلوله نظر مدبر وتفكر وحصل العلم بانه ذو اجزاء وقع الجزم بانه بحيث
بملاحظة حال معناه فالتعدد ههنا اوكل جع الى اعتبار المعتبر وتقدير المقدر فالتعدد التقديري

بهذا التفسير

بان يراد به الفاعل او الذي نصب التمييز عنه وسببه والعامل في القسم الاول هو الاسم الجامد
والثاني هو الفعل فقوله بما هو منتصب عنه ضمير هو راجع الى التمييز والمنتصب بلفظ اسم الفاعل
ومنه عنه للموصول وهو ما ويجوز ان يكون ضمير هو راجعا الى ما ومنتصب بلفظ اسم المفعول واسند
الى الظرف بعده وما حمل العبارتين واحد والاول ادل والاخصر ان يقول متصف بالمنتصب عنه
او هو اخصر واظهر توخيا لطلب القرب من المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلانه من باب الاجمال
والتفصيل وهو اوقع في النفس اذ المحصل بعد الطلب اعز من الواصل بلا تعب واما التوكيد فلان
فيه ذكر الشيء مرتين والشيء اذا تكرر يتقرر قوله ومنها ما انتصب على التشبيه الخ لم يجعل
المشبه كما قاله غيره اذ المشبه مطلقا ليس من المنصوب بالا من حيث هو مرفوع نحو ما جاني الا زيد
كما يجيء تفصيل مواقع النصب والرفع قوله وهو المذكور بعد الا الخ عرف المستثنى اولا
وقسمه الى قسمين ثانيا على عكس ما فعله ابن الحاجب تنبيها على ان ذلك ليس من قبيل جمع المختلفة
المختلفة في حد واحد كما توهمه حتى سعد ليجمع بينهما في حد واحد بل حقيقة المستثنى متصلا
كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها واما كونه المتصل او الخلاف في معدد لفظا او تقديرا
فهو شرط لاخراج منه ماهيته بقوله وهو المذكور الضمير راجع الى ما اسند اليه الى المستثنى وتقييد الا
بغير الصفة تمهيد للاول وتصحيح القوم ما جاءني القوم ما متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد
الا واخواتها تمهيد لقوله الخ وقد تقال للحاقها الى غير الصفة اذ المراد بما اسند اليه جاز انتصابه والا
بمعنى غير جاز انتصاب ما بعده نحو رايت رجالا الا زيدا وفيه نظر اما اولا فلان جواز الانتصاب
هناك غير مطرد فان قولك جاءني رجال الا زيد لا يجوز ان ينصب فيه ما بعد الا وكذا قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واما ثانيا فلان المذكور بعد الا الصفة ليس مستثنى نفسه
بل المص رحمه الله حاول التنبيه على ان كل ما ذكر بعد اداة الاستثناء ليس مستثنى فذكر
هذا العهد وقوله بعد الا واخواتها اشارة الى ما ذكر ابن درستويه وغيره من ان كلمة الا هي
ام الباب وما بعدها ما فوه بها ومحمول عليها قوله متصل الخ اذا كان كذلك فالمستثنى متصل ان
كان كذا او نظيره وما مر في المفعول فلغوان كان كذا او قد يعد منفصلا ومنقطعا هو لا يلائم قوله والا
فمن متعدد او من شيء ذي عدد لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد وتقسيم له والمراد ههنا بالمتعدد اللفظي
ان يكون هناك لفظ دال على التعدد بحسب الوضع وبالمتعدد التقديري ان لا يكون هناك لفظ دال
على التعدد بحسب الوضع فوضع الاخراج الى تقديره واعتباره وبوجه من الوجوه فقوله جاءني القوم الا زيدا
مثال للملفظي لان لفظ القوم بحسب الوضع يدل على التعدد وقوله ضربت زيدا الا راسه مثال
للتقديري لان لفظ زيد علم شخصي معناه بحسب الوضع الشخص الفلاني وهو بهذا الاعتبار لا يدل
على التعدد ولكن اذا نظر الى مدلوله نظر مدبر وتفكر وحصل العلم بانه ذو اجزاء وقع الجزم بانه بحيث
بملاحظة حال معناه فالتعدد ههنا اوكل جع الى اعتبار المعتبر وتقدير المقدر فالتعدد التقديري

بهذا التفسير صار جاءني القوم الا زيدا في معنى ما جاءني احد الا زيد حتى يكون المستثنى معددا تقديرا لا مالفظا
وبخلاف ما ذكره المص رحمه الله من المثال سواء سمي هذا بعددا حكميا او تقديريا فانه لا صلاحية
في البسيط بعد صحة التفسير فالقول بان المثال الذي ليس بمثال للمتعدد تقديرا بل للمتعدد حكما
لان زيدا متصل الا واحد حقا لكن يصح اجراؤها حكما بالنظر الى بعض الافعال ليس بشيء قوله
والا فمنقطع اذ لم يكن مخرجا من متعدد لوجه من الوجوه وهو مفهوم ما تقدم اول ما كان مرجع المتعدد
كل ما اخرج نحو جاءني القوم الا حمارا وههنا فائدتان جليلتان لا بد لنا من ظرفي هذا الباب
من توقفهما ليكون على بصيرة منا الاولى كيفية تحقق الاستثناء وكيفية اعتبار الادخال
والاخراج الثانية العامل في المستثنى ما هو وما حقيقته وما انا نطلق اليك كلاما وخبرا
في حلها وبيانا شافيا في شانهما قبل ان نشرع في تحقيق المسائل وتقرير الدلائل فنقول اما الكلام
في الاولى فهو ان اصل الاستثناء مشكل لان هو امر غير معقول اذ المستثنى ان جعل خارجا عن
المستثنى منه عرو اخلفه فهو باطل اذ هو خلاف الاجماع ولانه سفسطة اذ من تعرفنا هم المستثنى بانه
مخرج من معدد ولا اخراج الا بعد الدخول وان جعل داخلا فيه والا لما اخرجه بعد الدخول فهو ناقض
لانه بمنزلة ان يقال جاءني زيد مع القوم ولم يجيء زيد مع القوم وقد كثر تفويههم وردفع
الاشكال وآخر ما استقر عليه رايهم ان المستثنى في مثل جاءني القوم الا زيدا هو المجموع الذي
القوم مع قولك الا زيدا فدخول المستثنى منه ثم اعتبار اخراجه بالا واخواتها
انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم السابق مثل جاءني القوم الا زيد الا نكتة
ان يقال القوم المخرج منه زيد جاءوني واما الكلام في الثانية في صلة ان في ناصب المستثنى فلا
فذهب السيرافي ان العامل هو الفعل او معناه بتوسط الا او هي له على معنى مقترنا بالفعل
او هو جزء من المسمى به وقد حكى بعد تمام الكلام عنابه المفعول وقال البرد والزجاج العامل
هو الا فان الاستثناء قائم به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولانها نابت عن استثنى
كرف النداء نابت عن ادعو ما دي وقال ابن الحاجب شرح المفصل العامل هو المستثنى منه بوسط
الا او غيرا لا يكون هناك فعل ومعناه نحو القوم الا زيدا اخوتك فاجيب بان في اخوتك
معنى الفعل وهو وان كان ضعيفا في العمل الا انه يجوز عمل فيما قبله بوسط الحرف وهو الا
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فلانه سيجيء انه منصوب بما قبل الا اتفاقا بين
المتصل به والمتأخرون على ان النصب هو لكن المقدرة وسيجيء تحقيقه قوله
وهو منصوب الخ اشارة الى مواقع نصب المستثنى فقوله المعلوم وهو قوله وجازفه
النصب ضمير هو راجع الى المستثنى لا الى المنقطع على ما يشعر به الظاهر والعطف
في قوله بعد الاحال من المستثنى منصوب فقوله معطوفاته وهو قوله ومنقطعا ومقدما
وبعد الاعم الصفة اذ الكلام للصفة ما بعدها ليس بمستثنى وقد سبق هذا القيد اذ الكلام

وما ليس من جنسه كما جاءني القوم الا حمارا

في نصب المستثنى والواقع بعدها بليس ونحوه في كلام موجب قيدنا بذلك لانه منه والمراد بالموجب
ما لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما ولا محضضا وانما كان الايجاب في مواقع وجوب
النصب اذ لو لم ينصب فان اعرب بدلا فلا مفر له وان اعرب بغير لزم المحال في مثل جاءني
الا زيدا اذ المعنى اذ ليس ان جميع من في العالم غير زيد جاءني وهو محال وعلله المصنف رحمه الله بان
البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت في جاءني
القوم الا زيدا جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف تمرفعه به وقد نصب المستثنى
وبهذا اندفع قول ومنقطعا اشارة الى الموقع الثاني من مواقع وجوب النصب بغير الموجب
الثاني من مواقع النصب وجوبا ان يكون المستثنى المذكور بعد الا منقطعا والمراد بالمنقطع
هنا ان لا يكون الثاني من جنس الاول وان كان في الواقع اعم على ما قررناه وقوله ممتنعا
صفة منقطعا وقوله مطلقا عطف على ممتنعا يعني ان المنقطع ههنا قسمان الاول المنقطع
الذي يمتنع وضعه موضع المستثنى منه والمراد بامتناع الثاني موقع الاول ان يصح حذف
الاول واقامة الثاني مقامه ان لا يمتنع وضعه موضع الاول والمشهور في تمثيل الاول
قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فان قوله الا من رحم منقطع ومع انقطاعه
انتفاعه موقع المستثنى منه وهو عاصم يمتنع او لا يمتنع لقول الا الا من رحم وفي بعض النسخ
قولهم ما جاءني احد الا حمارا فانه يمكن ارتفاع الا حمارا موقع المستثنى منه وهو احد بان يقال
ما جاءني الا حمار يجعل حمارا احدا بادعاء او تشخيص فيقوله ومطلقا في اللغة لجازية
معناه ان الانقطاع كاف عندهم في وجوب النصب فهم يوجبون النصب مطلقا امتنع
ارتفاع الثاني موقع الاول او لم يمتنع لان بدل الغلط غير موجود في فصيح الكلام واما بنو تميم
فهم يوافقون الحجازية في القسم الثاني فيجوزون رفعه على البدل هذا الكلام مهم وقد تأمل
ان يقول القول بامتناع جعل من رحم عاصما بالتاويل ممنوع لان جاز التاويل ههنا
ايضا مفتوح او يجوز ان يراد بالعاصم ذات الملعصمة وهو عام فما الذي يجوز ان يكون احدا او مرجوما
عاصما او معصوما قال المصنف رحمه الله لا يجوز تعلق احد الظرفين اعني اليوم ومن رحم
في الآية بعاصم او هو يصير في معنى رفعا للمعنى بوجب التنوين بل الثاني خبر او وصف
والاول متعلق به ولا يجوز ان يكون الاول خبرا او وصفا او تمتنع الاخبار بظرف الامر حدث غير
مستمر هذا الكلام وفيه نظر اذ الاخبار بظرف الزمان عن غير الحدث جائز اذا كان الاول عاما والثاني
خاصا وههنا كذلك فلعل هذا اصر حوا بجواز قولهم لاكوك الليلة بلا نزاع قوله وروى قوله اي قول
ابن بقه وقف فيها اصيلا الا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد الا الاواري لا
ابينها والنؤي كالحوض المطمئنة الجلد ضمير تمزقها لذا رمة في مطلع القصيدة يا دار مية
بالعلياء فالسند اوت وطال عليها سالف الامد واصيلا لا تعب ظرف والاصيل

ما بعد العصر بعشي الى المغرب وجمعه اصل وآصال واصائل كما تجمع اصيلة وتجمع على اصلان ايضا مثل
بعير وبعران ثم صغر الجمع فقيل اصيلال ثم ابدل النون لاما فقيل اصيلال واسايلها بالياء
المثناة من التساؤل اعيت اردا رمة من العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا
واعيا الرجل في المشي كذا في الصحاح وقال جار الله اعيي من الميت اذا لم يقدر عليه ويروى عيت
جوابا نصب بنزع الخافض اي في الجواب والربع المنزل والاواري جمع اري وهو محبس الدابة من
وتد او حجر والنائي بوزن الناي مصدر نأى ينأى بعد لابي البقاء بعد شدة وابطاء ولاي
لابا ابطاء كذا في الصحاح وذكر جار الله في الفائق في كتاب الالف مع الياء عند حديث
عائشة رضي الله عنها ان قوله فبلابي في قوله فبلابي ما لكمتة منصوب المحل على الحال والتقدير
فمبطئة لكمتة وما فيه زيدت موكدة فكذا الابا ما ههنا في البيت والنؤي نهير يحفر حول الاخبية
يجري فيها الماء وقد يقال جاجوز من تراب يجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليها الماء
والمظلومة الارض التي لم تحفر قط ثم حفرت ولذلك سميت مظلومة اذ هي لم يكن موضع حفر
فحفرها كوضع الشيء في غير موضعه وذلك ظلم والجلد بفتح اللام الارض الصلبة والبابا في المظلومة
سلها في جلست بالمسجد والسند بفتح النون ما قابلك من ارتفاع الوادي والجبل ومعنى البيت
انه يقول عند خطاب دارسه بالمكان المرتفع من الارض فلت عن اهلها الى ذهبوا عنها فطال
عليها مرور ما مضى من الزمان ووقعت في اوقات الاصيل اسايلها عن اهلها اين ذهبوا فلم يقدر
على الجواب لم يكن فيها احد الا الاواري عرفتها بعد شدة نظر وكثرة تامل اذ قد نطرف الماء فرحب
السفير والتبديل فعسر تعرفها فان قلت هل في الاستفهام بالسؤال وتعرف الاواري بوقت
الاصيل نكتة تعبا بها قلت نعم اذ الاصيل من اطيب الاوقات كالسحر والعاشق ينبغي ان يعرف
اشرف الاوقات الى السائل في حال المعشوق والمذكر لاحوالها وان كان وقت السحر اشرف
الاوقات وبالجملة فالمقصود من امر البيت انه روى في الاواري الرفع على انه بدل من محل
من احد لتعذر الابدال من لفظ كما سيجيء وصحح اطلاق المذكور بعد الا على احد بالتاويل وبهذا
تكلف انه لا بد في هذا المقام من تقدير صحة الانقطاع لصحة المحل والا لكون بدل غلط وبدل
الغلط لا يقع في كلام الفصحاء وظهر فساد القول بان المراد صحة الحذف سمعا بان
يسأل فيما بسبق ولو نصب الاواري كان نصبا على انه استثناء منقطع اركن بها اواري
قوله ومنقطعا اشارة الى الموقع الثاني من مواقع وجوب النصب بغير الموجب منقطعا على
ما يجب نصب المستثنى اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه ان كان موجبا فالنصب واجب
غير موجب فالرفع مبني على البدلية والاصح اعتبار البدلية ههنا اذ البدل يجيء فامتنع
تقدمه على المبدل منه والمراد انه يمتنع تقدم البدل في السعة وكذا تقدم التاكيد واما المعطوف
المعطوف بالواو والفاء وثم واو والاول على المعطوف عليه فوارد في الشعر فلم يعدهم ذكر المستثنى منه

وحده تنبيه على امتناع تقدم المستثنى منه والعامل جميعا فلا يقال الا زيدا قام القوم
وتمثيله ايضا تنبيه عليه قوله والصحيح ان لا يكتفى اى لا يعتبر بعدا ولا تعدد ذات الصفة
والموصوف لشدة امتزاجهما ان كانا بمنزلة كلمة واحدة الا ان الصفة تفصلهما اذا الكلام
يتم بدونه على تقدير السكوت عنها بقوله بكثرة على صفة المبنى للمفعول من الاكتراث وهو
الاعتداد قوله خبر مبتدا محذوف اى هو فانه صفة لاحد فهو من قبيل بعدم المستثنى على صفة المستثنى
فقط قوله وبعد ما خلا معطوف على الاحوال المتقدمة الموجبة للنصب قال ابو سعيد السيرافى
لا اعلم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر وهو فى الاصل لازم وتعدى بمن كخاف البأس
من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فسعد بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم وهذا الضمين
لازم له غير منفك فى باب الاستثناء بكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا الى هى ام
الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله فاعل عدا او فاعله ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم
اى جاءنى القوم خلا بعضهم زيدا على نمط اعدلوا هو اقرب للتقوى وسياق القول زينة
مسوغة بذلك والمعنى واحد اعتبر ما خلا وما عدا مع ما وسلك عنها بدون ما اذ الوجوب
اى وجوب النصب بعد هما محل الخلاف والنزاع كما اشرنا اليه بخلاف ما خلا وما عدا فان النصب
بعد هما واجب البتة ولا اعتداد بقول الرمانى بجر بعد هما ايضا ووجه الوجوب
هنا ان ما مصدرية تتعين كونها فعلين فوجب النصب والمصدر مفرغ فالتقدير فى جاءنى
القوم ما خلا زيدا اى مجاوزة القوم وقت مخصوص زيدا وحذف الزمان مع ما المصدرية شايع
كثير قوله بعد كل كلام اشارة الى انه لا فرق بين الموجب والمنفى وتمثيله ايضا تنبيه عليه
قوله مضمر فاعلها اى قال مضمر فاعلها وهى ضمائر راجعة الى مدلول العامل السابق اى المعنى
المستفاد من جاءنى ارجاءنى القوم ما خلا مخصوص زيدا او وقت خلو مخصوص زيدا وما اشبه ذلك
انها فى تاويل مصدر محذوف قد ارجع كما قدرنا ومما نحن فى هذا السلك ما قاله لبيد الا كل
شىء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زايل حيث نصب ما خلا والفاعل مستتر اى كل
شىء باطل حين خلوا الله عنهم ويروى انه عرض هذا البيت على عثمان رضى الله تعالى عنه
لبيد فان نعيم اهل الجنة لا زوال له ثم الحقوا به هذا البيت وسوء جنة الخلود وان
نعيمها سبق وان الموت لا محالة نازل ولو قيل للسيد ان مراده بنعيم الدنيا
اذ الزهق تبادر اليها كان جوابا اقوى واما ما اشتهر هنا من ان الفاعل هو الضمير الراجع
الى البعض المفهوم من بعضهم فغير مستقيم اذ الغرض نفى مجئ زيد وانه لم يكن معهم اصلا
عن بعضهم لا ينفى ذلك قوله وجائز فيه النصب معطوف على منصوب مرفوع عن وجوب
وجوب النصب شرع فى بيان مواقع الجواز وهو المختار اى البدل هو المختار وهذا الموقع اى
موقع جواز الامرين مع رجحان البدل مقيد بقيود متى انتفى واحد منها انتفى الحكم المذ

اى بجواز

اى الجواز والرجحان الاول ان يكون المستثنى واقعا بعد الا اذ لو كان بعد غيره
من ادوات الاستثناء فالامر ليس كذلك فالظرف فى قوله بعد الا حال من المجرور
فى فيه اى وجائز فى المستثنى الامران حال كونه واقعا بعد الا الخ ان يكون المستثنى
متصلا اذ لو كان منقطعا فالنصب واجب كما مر فى تفصيل مواقع النصب وجوبا بقوله
متصلا حال اخرى على التراوف او التداخل الثانى ان يكون المستثنى واقعا فى كلام
غير موجب يعنى يجب ان يكون واقعا فى كلامهم فيه نفى او نهى او استفهام اذ لو كان الكلام
موجبا فهو من مواقع النصب وجوبا كما سبق الرابع ان يكون المستثنى منه مذكورا قبل
المستثنى فهنا قيدان الاول ان يكون المستثنى منه مذكورا اذ لو لم يكن مذكورا كان المستثنى
معربا على حسب العوامل كما مر به بقوله ومعرب على حسب العوامل ان لم يذكر فيما سيجئ الخ
ان يكون المستثنى منه قبل المستثنى اذ لو عكس فهو من مواقع وجوب النصب كما سيجئ فى
تفصيل القيود الموجبة لجواز النصب والبدل مع رجحان الخ على ما ذكره المص رحمه الله والعلم
فى هذا الباب قوله الخ على ما فعلوه الا قليل منهم فانه مثال جامع لجميع تلك القيود فلا جرم
جاز هنا النصب والرفع اما النصب فلانه استثناء واصله النصب واما الرفع فلانه بدل
من فاعل فعلوه واما ان البدل هو المختار فعند علماء السيرافى بان فيه موافقا بين الاعراب
فى الاداء والسياق هو الاصل فان قيل كيف يكون البدل اجرى والنصب جوازا وقد تقرر ان البدل
هو المقصود بالنسبة اريجاب الى المتبوع والنسبة هنا بالعكس اذ الاولى سلبية والثانية
ثبوتية قلنا النسبة واحدة والمنسوب اليه هو المجموع وتوسط الحرف معتبر وكان مقتضى هذا
ان يكون المجموع معربا باعراب واحد الا اشتركه باعراب الجزء الاول بما يقتضيه المستثنى دون ما
يقتضيه المستثنى منه لانه هو الجزء الاول المتقدم فى الذكر والمستثنى بعده صار فى حيز الفضلة
فاعرب بالنصب والاعراب لما اشتمل على الحرف وهو الا اجرى على المحل الفاعل وهو الاسم المذكور
بعده وان كان البدل هو المجموع ومصداق ذلك قولنا ما جاءنى القوم غير زيد فانه صح
بذلك ان النسبة واحدة فلا تامل فانه دقيق وما ذكرناه تفصيل لمجمله ما قاله المحققون من انه
لا مانع من البدل هنا لوجود الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة كمررت برجل لا ظريف
ولا كريم فانهم يجعلون المجموع المركب من موصوف النفى والاسم بعده صفة اجروا الاعراب جاريا على الاسم
فى ذلك قوله وان تعذر البدل الخ فى ذكر ان الموقع المقيد بالقيود المذكورة يجوز فيه الامران
البدل راجح وكان ههنا مواقع تعذر البدلية فيها حاول الان ان نشير الى دفعه بان البدلية
هناك محمولة على المحل لا على اللفظ يعنى فى كل موضع تعذر البدلية على اللفظ فلا اشكال
ان كل موضع تعذر البدلية على اللفظ فلتعتبر البدلية على المحل ومواقع العذر اربعة
الاول المجرور بمن الزائدة الاستغراقية والى اشار بقوله كما جاءنى من احد الا زيد ووجه التعذر

هنا انه يمتنع جر زيد على البدلية من لفظ احد اذ لو تعلق كذلك لزم اعمال من الزائدة وهو لا
او البدل سكر العامل فيلزم وقوع من الزائدة في الكلام المثبت والجمهور على منعه ولان
من الزائدة موضوعة لافادة الاستغراق وافادة العموم واعتبارها بعد الا بعض لذلك
اولا يصور الشمول الاستغراق في سياق الاثبات التي اسم لا التي نافية للجنس والاشارة
بقوله لا احد فيها الا زيد ووجه التعذر هنا ان عمل لا انما هو لدخولها على ما فيه معنى النفي وقد بطل
نفيها بمكان الا فكيف يعمل الثالث المجرور بالباء الزائدة في خبر ليس والاشارة بقوله
وليس زيد شيء الا شيئا به ووجه التعذر هنا ان هذه الباء موضوعة للدلالة على تاكيد عدم
الحاق مدخولها المجرور بها والا تبطل عدم الالحاق فلا يبقى موكدة فاعتبارها بعد الا نقض لما وضعت له الرابع
المجرور بالباء الزائدة في خبر ما بمعنى ليس وخبر لا بمعناها ووجه التعذر هنا انه يلزم اعتبار الباء الزائدة
بعد الا وهو نقض لما وضعت له كما عرفت ولانه يلزم اعمال ما بعد الا وهو باطل لانه عمل للنفي ونفسه قد تحمل
بالا والمنصوب حرا صاتا رالى تعليل الكل بقوله لان الممتنع عمل الا التي للنفي لا ارلان الذي لا يجوز
ان يعمل الا التي للنفي لا يعمل في الاثبات فتصير عمله للموصول في الممتنع فان قلت القول بان ما لا تعمل
الا في المنفي لا تعمل في الاثبات من لغو الكلام وليعضد الحديث لانه بمنزلة ان يقال ما لا يعمل في الاثبات
لا تعمل في الاثبات قلت هذا اعلى قانون الشكل الاول يعني ان هذه ممتنع عملها في الاثبات وكل
ممتنع عمله في الاثبات لا يعمل ليعمل في الاثبات فما ممتنع عمل هذه في الاثبات ومثل هذا لا عد لغوا
ومما يحب السلة هنا ان النحويين وان قالوا ان ما لا تعمل ليس فيما بعد الا التي قولهم ليس زيد شيئا الا شيئا
يعبأ به الا انهم لا يعنون به انه واجب العمل بحيث لا يجوز رفع خبره الواقع بعد الا بل انهم يقولون
به ان ذلك جائز تارة واجب اخرى وتحقيق ذلك ان بني تميم يرفعون الخبر بعد الا كما ليس الطيب الا
المسك حملا على ما في الاهمال كما نصبت في ما حملا له على ليس في الاعمال حتى انهم ذكروا انه ليس في الارض
تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب وكثر من ان سمعوا من العرب الوجوب لغاما وسماه
الله هذا في كتب القوم **قوله** ونقول امل رجل الخ يعني ما ذكرتم من ان جواز الابدال متحقق
فيجب ان يكون مقصودا من ذلك لان الازيد مرفوع بدل من رجل مع ان الكلام موجب فاجاب بانه
منفي يعني لان معناه ما رجل يقول ذاك الا زيد وهذا معنى قوله لانهم اجروه مجرى النفي يعني نزلوا
الا منزلة النفي ولانه في معنى النفي اوجبوا وقوعه في صدر الكلام اذ النفي له صدر الكلام وكونه
رفعا على الابتداء فلا يجوز دخول الواسخ عليه وخبره الجملة الواقعة بعده اعني قوله يقول ذاك
وفي خطه في سلكه فلي وهل يقال فلان رجل يقول ذاك الا زيد وهل جل يقول ذاك الا زيد فالجواب
الكاف في معنى النفي قال الشيخ ابو علي فلي يكون بمعنى النفي الصرف وتحي بمعنى اثبات الشيء
العلم وفاعل فلي وفلي لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه فلي اذ هو كالمجرور برب **قوله**
ويازمه الفعلية الخ يعني يجب ان يكون خبره جملة فعلية او ظرفا واذا قصد معنى النفي المحض للفعل

ادعى معناه

ادعى معناه وهذه مجرد مناسبة لا تثبت حكما وتنبيه على الحكمة فلا يعترض ما زيد الا يقوم بقضايا بوجود
النفي ولا نعلم ولا معنى نعلم **قوله** والخبر محذوف الخ اراد ان اصل القول ذاك الا زيد موجود وقال
الشيخ ابو علي انه يقول اصل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء عنه بوصف المضاف اليه
كما حذف الخبر بعد لولا **قوله** ولا يكون ظرف الوصف الخ دفع لسؤال مقدر حاصله انه لو كان الجملة
وصفا كان فصلا حاسا فظا اقتضاء على الموصوف وذلك غير جائز فدل ذلك على انه ليس
بوصف واجاب الدفع ان المقصود بالتعليل هو الموصوف بملاحظة الوصف لا مطلقا فالوصف
قيد مقصود وهو مناط النفي والاثبات وهذا معنى قوله لان المعلل هو الموصوف دون المفرد اي
دون الرجل بلا ملاحظة الوصف واعترض هنا بان المعلل لو كان موصوفا بملاحظة وصفه لكان
جعل الجملة وصفا اقتضاء مع ان جعلها خبرا راجح والجواب ان الخبر في المعنى وصف فالطريق
مختلف والمقصود واحد على انه يجوز ان يكون مقصودا بالوصف بالنظر الى نظر العامل فافهم
وقوله كما في بت ارتكالا بكر طرح الوصف في باب اذ يجب ذكر وصفه كما عرف في موضعه
قوله لانه لا يضاف الخ يعني ان اصل يمتنع اضافته الى المفرد المعرفة والا زيد مفرد معرفة والمعرف
المعرفة احترازا عن نحو مجمع المعرفة كواصل الرجال فانه جائز **قوله** بدلا من الرجل اراد بدلا من لفظه
نقول الا لانه الظاهر انه معلق بالنفي لا المنفي وقد جعل متعلقا بالمنفي ونفيا للتعليل ويلزم
منه ثبوت البدل بكونه في معنى شيء اخر على ما هو طريق نفي العدد من ثبوت المقصد فضمن قيد
او يقصد جواز البدل من حيث المعنى حملا على اصل رجل فلسد بر وعندي ان الا زيد بدل من رجل
لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولو صح ما قاله سيبويه جاز ابدال المعلى ايضا في
اصل رجل ما مثل **قوله** ومعرب الخ معطوف على قوله منصوب او على ما بعده اي والمستثنى منصوب على
حسب العوامل اي لفظا وفقد اضفناها وهذا اشارة الى القسم الاخر من المستثنى وهو الذي سماه
النحويون منقطعا او المستثنى بحسب الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم
المستثنى منقطع غير ظاهره اذ الفراغ وصف له وقد يقال هو يجوز اذ المنقطع في الحقيقة هو الفعل قبل
الا حيث لم يشتغل بالمستثنى منه بل عمل في المستثنى وما ذكرنا اظهر واولى وسمهم اياه منقطعا
تنبيه على ان هذا خلاف طبيعته ومقتضاه والا ما سموه فارغا وبالجملة فالقوم يصرحون بان العمل
في هذا القسم للفعل المتقدم وان الا لغو في البين اليه الا اشارة بقولهم على حسب العوامل يعني ان
رفعا فرفع وان نصبا فنصب الى غير ذلك وذكر امثلته تصريح بذلك فقولهم لان لم يذكر لفظ
بيان المستثنى المعرب على حسب العوامل الذي سموه منقطعا هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه
منقطعا وحاصل ان المنقطع مشروط بشرطين الاول حذف المستثنى منه فيه اي ان لا يكون الكلام
ايجابا والمص لعله اشار الى الاول بقوله ان لم يذكر المستثنى منه والى الثاني بقوله وهذا
لا يكون في الايجاب وسيجيء شرحه **قوله** ومنه الخ اي من هذا القسم اعني المنقطع ووجه الفصل امور

الاول ان هذا افارق ما تقدمه بان ما بعد الا فيه جملة مركبة من مبتدا وخبر بخلاف ما سبق اذ ان المقدر فيما سبق هو اعم عام الذوات بخلاف هذا فان المقدر ههنا هو اعم عام الصفات اذ لا يتم ان الاول هو حكمه يساعد في بادي الرأي الى ان المستثنى منه فيه مذكور وهو احد الا انه يظهر بالتامل انه مقدر اذ جملة المركبة من المبتدا وهو زيد والخبر وهو خير منه بعد الا وصف للمذكور قبلها وهو احد فوجب ان يكون المقدر من جنس المذكور فالتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة من الصفات الا كون زيد خيرا منه وهذا ما قال في المفصل ما بعد الا بمنزلة اسم واقعة صفة لاحد والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدة ما فان قيل فليجعل خيرا منه وصفا لاحد والا زيد بدلا منه على نمط ما جاءني احد الا زيد خير منك وخير منه اما زيد او لغيره قلنا ليفيد المقام من اول الكلام فلو جعل الضمير زيدا فسد اذ هو تفصيل للشيء على نفسه وكذلك جعل الغير لئلا يكون الكلام عنه على ان مبنى التمثيل على ما قصده المستعلون وهو لا، لم يقصدوا الا الى ذلك فلا تسبه قوله فههنا الخ ٥ تفريع على ما تقدم وتنجيه وههنا اشارة الى هذا القسم في المستثنى المفرغ واشاره الى وجه تسميته مفرغا يعني ان المستثنى منه في هذا القسم محذوف والمستثنى موسوم باسمه يجوز او حاصله ان القوم تقولون الفاعل ما جاءني الا زيد هو الا زيد وكذا الكلام في غيره فهم مسلمون المستثنى فاعلا مثلا لسمته للشبه باسم المفعول او الفاعل لكونه هو احد المقدر قال صاحب المفتاح كلمة الا في الكلام الناقص اذ لم يكن المستثنى منه فيه مقدرا غير مذكور يستلزم تلك استثناء احد ها المستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج لا يعقل الا ان يكون هناك مخرج منه انتهى العموم في المستثنى منه لعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين ان كان المستثنى منه للمستثنى منه في جنسه وصفه فالمراد بالجنس ما يعم جنسا لحقيقي والمتعارف وبالوصف كونه فاعلا او مفعولا او ذا حال او حالا الا ترى كيف يقدر المستثنى منه في ما جاءني الا زيد شيئا لان الجنس والوصف نحو ما جاءني احد الا زيد فالمناسبة الجنسية ظاهرة وكذا الوصفية او المقدر مرفوع على الفاعلية كالمذكور فليحفظ على هذا الاصل فان فوائده جمة قوله بدل على اعتباره انهى ادعى ان تسميه المذكور فاعلا مثلا مجازا وانما الفاعل في الحقيقة هو المقدر ايده بشاهد يورث غلبة الظن عليه وان لم يكن قطعيا فيما يدعوك اليه وذلك لانهم صرحوا بوجوب اتصال عند الفصل الى الموت لحقيقي مطلقا بغير النظر الى هذا الاصل كان الواجب انه يقال ما قامت الا هند لو كان الفاعل حقيقة هو المذكور لكن لما لم يكن هو فاعلا حقيقة بل الفاعل غيره مجازا جاز ان يقال ما قام احد الا هند والى هذا اشار بقوله مع امتناع ما قام هند وانما يقال على المعنى كان الاستثناء غير صحيح لجواز ان يكون الجواز ههنا مبنيا على الفصل بالا فاجوابه ما اشرنا اليه من انه لا بد في العطف فلا يحتمل انه يكون لهذا اولا امتناع في ان مسوغ الشيء علة له والكون قد يكون ان كانت الاصحية واصح فيهم قرأ بالرفع وقوله فاصبحوا الا مساكنهم رفع مساكنهم توجيهه ما اشار اليه صاحب المفتاح من ان الاثبات بالنظر الى ظاهر اللفظ رعاية للفاعلية المجازية

والاصل

والاصل الذكر اذ المقام يقتضي مغايرة من الاشياء وقس عليه ما ورد عليك من كلام المصنف قوله وهذا لا يكون في الاثبات ٥ اشارة الى الشرط الاتي من شرطي المفرغ وهو كونه في غير الاثبات لانه يستلزم المحال في بعض الصور اذ لو قيل جاءني الا زيد لزم مجيء جميع العالم سوى زيد وهو محال فكيف يصح ذلك والمنفي ايضا يستلزم المحال في بعض الصور كالمثال الذي ذكره المصنف حيث انتفى بقوله وما جاءني احد الا زيد خير منه فان معناه ما جاءني احد موصوف بصفة من الصفات الا بهذه الصفة على ما مر وهذا محال وكذا قولهم ما جاءني زيد الا راكبا فان معناه ما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب واشار ذلك كثيرة على ان المبرد ومن تبعه كجوزون جاءني رجل الا زيد فليكن جاءني الا زيد من هذا القبيل ويصح المعنى قلنا اما الاول فله جوابان الاول انه من باب المبالغة في اثبات الوصف المذكور وتنبيه على ما عداه في حكم العدم كانه نفى لما يمكن انتفاءه اذ لا يخفى ان جميع الصفات يمتنع انتفاءها واما الثاني فمبني على مسئلة اخرى وهي انه هل يكفي في صحة الاستثناء صحة دخول المستثنى منه في الجملة ام يجب ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه دخولا قطعيا فذهب المبرد وبعض الاصوليين ان صحة الدخول في الجملة كافية وذهب الجمهور الى وجوب الدخول قطعا وهذا مذهب مرجوح والحق مذهب الجمهور وههنا نمنع الدخول ولو سلمنا دخولا قطعيا البتة اذ الاستثناء اخراج قطعي والاخراج القطعي لا يصور الا ان يكون هناك دخول قطعي فيجب اذ ذاك ان يعتبر في المستثنى منه المحذوف جميع الجنس ليتحقق الاخراج القطعي بعد الدخول القطعي او القرينة المصرحة بالمحذوف هو المستثنى اذ به يعرف ان هناك مقدرا معدودا من جنسه ونحوه وتقدير جميع الجنس لا يصح الا ان غير الموجب هذا كلامهم ورد عليه ان القرينة غير محصورة في المستثنى فيجوز ان يكون القرينة غير ذلك كما اذا كان هناك قرينة حالية كما اذا سئل من الناس عن علماء البلدة الغلانية وزيد منهم فتقول جاءني الا زيد فاني عالما بانه لا زيد فانه صحيح بلا شبهة ولا حاجة الى تقدير جميع الجنس فلتأمل وتمكن ان يقال ان اشكال ذلك واخاله تحت قولنا الا ان يستقيم المعنى فان مثل هذه الصورة من قبيل مستقيم المعنى فتأمل

قوله كورات الاربوم كذا ٥ اورات في كل يوم الا يوم كذا فلا تقتضي الا سبعا والمقدر مثل ومن قبيل مستقيم المعنى قولهم حرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقد يقال معناه اوحت اصل القراءة وفيه ما فيه قوله ولهذا لا يجوز الخ ٥ اذ المعنى غير مستقيم لان زال للنفي وما للنفي والنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات فالمعنى اذن دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو ممنوع واعترض عليه بانه يجوز حمل الصفات المبنية على الصفات الممكنة الثبات تحقيقا لاستلزام محالا والعلم مستثنى من هذه الصفات كما عكس في ما زيد الا عالم ويجوز ان يكون هذا من باب المبالغة كانه قيل الممكن ان يتحقق فيه جميع الصفات الا صفة العلم على نمط ما جاءني احد الا زيد خير منه وما جاءني زيد الا راكبا وعلى كل تقدير فالمعنى مستقيم هذا الكلام هذا المحقق المعترض وفيه نظر اذ الوجه الاول يقتضي كون العلم ضد الصفات ان كان الاستثناء منقطعا

والا لزم كونه منقطعا وكلاهما ظاهر الفساد وتقديم الظرف تنبيه على الحصر على نحو قول الى بالاقة
هم يوقنون وقيه رد على ابن الحاجب حيث علل امتناع المذكور بان ما زال لا يأتي نفيا
والا للنفي بعد الايجاب فيكون خبره مثبتا مفيدا ووجه الرد ظاهر لان ذلك انما يكون اذا لم
اذا لم يكن هناك ما يصرفه عنه الا سرى لا قولهم ليس النفي الخبر مع ذلك نفيا تحت خبره فى نحو
ليس زيد الا قائما قوله ويجوز معطوف على قوله لا يكون فى الايجاب للاحتراز عن قوله لا يكون نفسا
المغنى قوله فى بنى تيا الذى فعيل ومعناه مجلس القوم ومتحدثهم فقوله قائم فاعل وقوله ليستو
بالنصب جواب النفي اى ما يكون قيام فمطلق او ما قام قائم معقب منطق وبالجملة فجواب النفي
حكمه حكم النفي لانه قيد وللقطع برجوع النفي الا القيد مثلا فى مثل ما تانينا فمحدثنا بالنصب فانه
نفي للاتيان المعقب بالحديث لا المطلق الاتيان فصحح اعتبارنا نحن فيه فى البيت المعنى
ما قام قائم ناطق بكلمة الا بالكلمة التى هى اعرف اى ان ثبت القيام المعقب بالنطق بكلمة الا
بكلمة اعرف فصحح ان قولا الا بالتى هى اعرف استثناء مفرغ قوله وجائز فيما الرفع اى
بغير يجوز فى المستثنى الواقع بعد لا سيما الرفع والجر اما الرفع فلانه خبر مبتدا محذوف وكثيرا ما
ان لا النفي الجنس وسيبويه نصب اسمه ومعناه مثل وما موصولة وصلتها الجملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر وتقديره لا سيبويه الذى هو مثل فلان موجود فخبر لا محذوف وصدر الصلة مقدر والذكور
خبر للمبتدا المحذوف واما الجر فبجعلها مضافا اليه وجعل ما زائدة على نحو قوله تعالى اينما الاجلين
وتعقيب جواز الامرين بالوجوه الثلثة تنبيه على ان جواز الوجهين مطرد فى جميع موانع
هذه الكلمة فاما جواز النصب غير مطرد والا لم كذلك اذ القوم يصرحون بان كلا من الاول غير
مطرد وكذلك النصب فانه انما يجوز اذا كان ما بعدها نكرة لانه اذا كان نكرة فانتصابها
على انه ظرف ان كان سالنى للظرفية كما فى البيت المذكور ههنا او على انه تمييز فاما اذا كان
معرفة فلا وجه لانتصابه اصلا ولهذا منعه الجمهور مثل اكرمنى القوم لا سيما زيدا حتى قال
ابن درستويه ان لا اعرف لانتصاب زيد ههنا وجها ووجهه بعضهم بانه يجوز ان يكون ما كافة ولا سيما
بمنزلة الا وبمعناها لزم الكوفيين قولهم احب الانبياء لا سيما محمدا صلى الله عليه وسلم والجواب
بانه تشبيه لا تحقيق ووجه الشبه ان ما بعدها مخالف لما قبلها فى الحكم بمعنى نفى المساواة
لانه اذا كان محبة النبى صلى الله عليه وسلم اكثر واقوى كان حكمه مخالفا لحكم ما قبله فى
المساواة منتفية وبالجملة فلفظ لا سيما كلمة موضوعة لتخصيص فرد من جنس
بمزية له على الافراد الباقية لهذا الجنس فى الحكم المقصود وبهذا يظهر ان جعل لا سيما
من كلمات الاستثناء غلط محض وخطاء صرف قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
البيت لامرئ القيس وأول لا رب يوم لك منهن صالح وجواب رب محذوف

فرت

اى فرت بوصالهن ودارة جلجل اسم منزل من منازل العرب ومثله دارة صاحل
ودارة قطقط وكثير من منازل العرب بتاء مدارة كذا ذكره جمع العلماء من دارات العرب
المضافة الى الاسماء المشهورة عشرين دارة لكل منها علم لحى ومنزل معين ومعنى البيت
يوم فرت فيه بوصال هذه النساء وظفرت بعيش صالح ولا يوم من تلك الايام مثل يوم
دارة جلجل يعنى ان ذلك اليوم كان احسن الايام واكثرها نفعا واوفرها تمتعا فان قوله
كلمة لا سيما كما سرى معنى التفضيل والتخصيص ان ما بعدها مما تخالف لما قبلها فى الحكم ويتبين
ان علم انه قد يقع الجملة بعد لا سيما كقولهم فلان يستحق الاحسان لا سيما وقد فعل كذا
فان قولهم وقد فعل كذا جملة حالية وعلى هذا فلا سيما يمتنع ان يكون عاملا لان ما كافة تمنع
بنى من عمل الجر بالاضافة كما دخل على رب فيبطل جره وان المشهور فى الاستعمال لا سيما بدون
الباء وقد يخفف والمختار عند الشيخ عبد القاهر هو السوء بين الوجهين فانه قلت معنى بنى
هو المثل ومعنى الاختصاص والخصوص منه ظاهر اذ الكاف مع لا وهو السابغ الكثير واما اذا استعمل
بدونها كما يقال القوم جاؤنى سيما زيد وقد شاع هذا فى عباراتهم فمشكل اذ المعنى واحد
مع انه لا وجه بها للخصوص فما وجه قلت وجه على ما هو المذكور فى كتب القوم ان الاصل
شايعا مشهورا فى هذا الموقع فحذفوه وكففوه مع انه مراد معنى ونظيره قولهم حسبك ما اطعمتنى
ذكر يوسف والمعنى لا تقتصر وقال سمك لسمع والمعنى لا تسفك على ما سيجئ قوله وكثر ابتداء
وجه الفصل ان المذهب المنصور وعليه الجمهور ان حاشا حرف جر فلا تنصب المذكور
بعده الا ان المبرد يقول انه كان جارا وحرفا فعلا وقوله عند المبرد تنبيه على وجه الفصل
كما ينبغى عليه قوله ومجرور بعد غير اى اذا الواقع بعد هذه الاسماء مضافا اليه
فيكون مجرورا وفى سورة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وكسر الاول مع
المد وضمه مع القصر قوله واعراب غير اى حق الترتيب تاخيره عن حديث حمل
غير على الا فى الاستثناء وذلك لانهم حملوا غيرا على الا فى باب الاستثناء وهو من حيث
هو يقبل الاعراب اذ هو اسم ولا مانع منه وكان ما بعده مشغولا بالاضافة بعين ظهور الاعراب
فيه الا اذا كان مبنيا على الاصل فحكمه حكم الا وقد اشير الى هذا بقوله على التفصيل يجئ على
التفصيل المذكور من انه ان وقع بعد كلام موجب فالنصب وكذا عند التقدم وفى غير الموجب
يجوز الوجهان على تمام تفصيلهما الآتى قوله والاكثر عليها اى قد سبق ان من قواعد
طريق التعارض والتعويض هو ان يعطوا لفظ حكم لفظ آخر فاستعاروا ذلك اللفظ
منه ان آخر وبالعكس كما فعلوا بالا وغير واليه اشار حيث قال بقوله اعلم ان الا وغير استعارا
حالة واحدة منهما فالذى يعرف من اصلهما ان يكون ما بعدهما اعرابا لما قبله ومعناه المغايرة
اصلا المماثلة ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة فقول ورتب بر حرا غير
زيد

قاصدا الى ان مرورك كان بانسان آخر او بمن ليست صفته مسقفة ثم وصل عليه الآن الاستثناء
وقد وصل عليه الآن الوصفية انتهى واصل ذلك ان اصل غير هو كونه وصفا نابعا لما بعده
يجوز فيه الاعراب واصل الا الاستثناء، الا انهم حملوا غيرا على الا في الاستثناء تارة فتجرد
عليه اعراب ما بعده وعكسوا اخرى بحمل الا على غير في كونه وصفا في مثل مررت برجال الا زيد
ورأيت رجلا الا زيدا وحمل المصنف رحمه الله الاول اصلا وشبهها به والثاني زعما وشبهها
نظرا الى الكثرة الاولى وقوله الآن الخ قوله وذلك اذا كانت الخ يشير الى ان حمل الا على غير
في الوصفية مقيد بقيود متى وجدت صح الحمل والا فلا الاول ان يكون متبوعه جمعا او
جاريا مجراه لما بالاصل وتطبيقا لاحد الاستعمالين بالآخر او قد كان منتفيا للتعدد
في المستثنى منه بين كونه استثناء لمستحق الاخراج فلم يخرج ما في رجل الا زيدا ان كان
مقاله غير زيد الآن ان يكون متبوعه منكورا او نكرة او لو كان معرفة نحو جاءني الرجال
لم يعذر الا زيد، لكان الاستغراق بالفحوى والثالث ان يكون ذلك المجموع
المنكور غير محصور او ان لم يكن معدودا بما يدل على استغراقه كوقوعه في سياق النفي مما يوجب
استغراق المنكر نحو كل رجل ونحو ذلك اعدادا معلوما نحو العشرة وما يجري مجراها او قد طلعت
على الاستثناء مشروطا بان يكون المستثنى واجبا لدخول نحو قوله الكوت غير ذكره
لوقوع الجزم بدخوله تحته قطعا الرابع ان يكون المجموع المنكور غير المحصور مذكورا او لم يكن مذكورا
امتنع جعله على الصفة لاخطاط درجته عن غير في باب الصفة والمصنف رحمه الله اشار الى الاول
بقوله لجمع والى الثاني بقوله منكور والى الثالث بقوله غير محصور وقوله حيث لا يعلم ويخرج به
الاشارة الى الثالث اشار حيث لا يسعني مر خوله واما القيد الرابع فقد تركه اما تعويلا على المثل
واما اعتمادا على ان مثل هذا يكون مذكورا على ما تقتضيه الظاهر مزاولة وتبادر الذهن اليه
وبالجملة مجموع هذه القيود موجودة في الآية الكريمة فوجب حمل الا فيها على الصفة هذا تقرير كلام
على طبق ما نطق به كتب القوم والقائل انا يقول كون الجمع ههنا غير محصور حتى يعذر الاستثناء
ممنوع كيف وقد صرح ائمة الاصول بان النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي لا يكون
غير محصور فلا عذر الاستثناء، نعم قوله لعذر الاستثناء معلق بما يتضمنه المبتدأ المجرور من النسبة
وقوله حيث لا يعلم معلق بالعذر ومتمم وخوله للمستثنى منه قوله وفي الآية مانع آخر
اشارة الى ما ذكره في التعليق من انه لو حمل الا في الآية على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن اللازم وهو الفساد منتف فينتفي الملزوم ايضا وههنا ان يقال
آلهة مستثنى عنهم الله والملزوم مركب في انتفاء المجموع المركب لا يلزم انه يكون بانتفاء كل واحد
من اجزائه في زان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفته الاستثناء، لا بانتفاء الآلهة فلا يلزم
التوحيد والغرض الذي سيقت له الآية هو التوحيد وفي الاشراك واما اذا جعل الا صفة فلا يلزم

من محذور اذ المعنى اذ لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة الله لفسدتا لكن الفساد منتف
فيلزم انتفاء المجموع وهو ان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة الله وانتفاؤه يوجب التوحيد البتة
لان انتفاءه ان كان بانتفاء السعد وحده او بانتفائهما كان بانتفاء المغايرة فكذلك
لان انتفاء المغايرة يستلزم انتفاء التعدد فيلزم التوحيد وينبغي ان يعلم ان ما اشتهر
بينهم ان بينونة الصفة اصالة وبينونة الاستثناء عارضة على ما هو اللائق بالخطابات من وجود التزاحم
والتمانع والتغالب فيتعدد الحاكم والا فان اريد بالف الفسادتا بالفعل انتفى خوفهما فيهذا
النظام فذاك غير لازم لجواز ان الاتفاق على هذا النظام وان اريد امكانه فلا دليل على منعه
بل النصوص شاهدة بطي السموات ورفع هذا النظام واما ما كان فلا يحصل الالزام قوله فان
الفساد بالحجة قطعية والملازمة كذلك لان هذا النظام ان كان موجودا بالحكم والحكم لا يكون
كل واحد منهما الا واحدا وان كان موجودا بايجاد كل واحد كان تحصيلا للحاصل ولا فرق بين الايجاد
والابقاء قوله وضعف في غيره يعني ان جعل الا وصفا انما يكون اذا كان الموصوف والصفة
اما اذا لم يتحقق جملة وصفا ضعيف جليل والسبك الضعيف القليل لان قوله الا الفرقدين
صفة للكل الخ مع انه محصور كما عرفته ولو كان استثناء لوجب نصب المستثنى اذ الكلام
موجب فتعين الوصف فقوله الخ مبتدأ خبره مغارقة واخوه فاعل مغارقة او مغارقة مبتدأ
ثان واخوه خبره والمجموع خبر الاول واسم الفاعل وان كان مضافا الى المفعول الا انه قصد
الاستمرار في جميع الازمنة فاضافته معنوية او اخوه مبتدأ ثان ومغارقة خبره بعد تمام
والمجموع خبر الاول ومغارقة مرفوع كل اخ واخوه خبر كل اخ او مغارقة
بدلا منه واخوه مبتدأ وكل اخ خبر مقدم وههنا نظر اما اولا فلان ما ذهبوا اليه ان قوله
الا الفرقدين معين للوصفية بدليل وقوعه في الموجب ظاهر النقض لانه وان كان موجبا
لفظا الا انه منفي معنى او المعنى لا يبقى اخوان احدهما مع الآخر الا الفرقدان فيكون استثناء
وان كان مرفوعا او هو بدل الوقوعه بعد المنفي والجواب انهم اتفقوا على جواز البدل في قولهم
ما مر بي رجل يقول ذاك الا زيد كونه نعتا بعد النفي واشترطوا ههنا مع ان دلالة المغايرة
على عدم البقاء اظهر من دلالة العلة على اصل الانتفاء واما ثانيا فلان جعل مغارقة خبرا مقدما
على اخوه مخالف لما تقرر من امتناع تقدم الخبر على المبتدأ اذا كان موقتين اللهم الا ان يجعل الاضافة
بمعنى اللام لعطف واما ثالثا فلان جعل مغارقة بدلا من كل اخ غير مستقيم ظاهر التعذر
على الكل وغيره فقوله لعراك الرعراك فسمي وهذه جملة اعترضية والعرا بالكسر والفتح
ناحية العضد والمستعمل في القسم هو الفتح واوله وكل قرية قرت باغوى وان صحت
ستقولان ويجوز ان يجعل الا بمعنى حتى لما بين الاستثناء والغاية من الملازمة يعني كل اخ
مغارقة اخوه حتى ان الفرقدين مع شدة اجتماعهما وعدم مصاحبتهما لصرق كل منهما عن الآخر

فاطنك بغيرهما وينبغي ان يعلم ان في البيت فصلا بين الموصوف والصفة بالجر وهو قليل

قوله ويقول في حكم الاستثناء الخ اشار بهذا الكلام الى ان المراد بالكل في قوله الكل الخبر الكل المذكور في الكلام سواء كان مبنيا على الاستثناء غير مكرر فيما قبل الا ان سكت على تقدير التكرير في الاستثناء وحاصل الكلام ههنا ان الاستثناءات المتعددة منحصرة في خمسة اقسام لان بعضها اما مستثنى من البعض او لم يكن واما ان يتوسط بينهما عاطف اولا والاول اشار له في الكتاب بقوله الا ان يكون احدهما مفرغا او لم يكن والاول اما ان يكون المستثنى منه للاخر مذكورا او لم يكن فالاول هو الذي مثل له بقوله ما اكل احد الا الخبز الا زيدا فان قوله الا الخبز مستثنى مفرغ اريد به الكل احد سبانا من الاشياء الا الخبز واذا كان مفرغا كان اعرابه على حسب العوامل كما مر وهو مفعول فيكون نصبه على المفعولية والى هذا اشار المصنف رحمه الله بقوله تنصب الاول على المفعولية اذ المراد نصبه على سبيل الوجوب اما الاول فلان ذكرنا واما الثاني فلان الكلام المذكور قبله موجب فيجب نصبه اذ المعنى اكل الخبر كل احد الا زيدا اذ الاستثناء من النفي اثبات والثاني اعني الذي يكون احدهما مفرغا والمستثنى منه للاخر غير مذكور ما اشار اليه بقوله واما اني الا زيدا الا عمرا فان الاول مفرغ اي ما اتاني احد الا زيد وهذا معنى قوله ترفع احدهما اذ الاول لاسناد الفعل اليه اما لكونه فاعلا واما ان كان مجازا ولا يجوز نصبه لسقوط الفعل بلا فاعل اذ الناصب للنصب على الاستثناء اذ الكلام في حكم الموجب وقد تبين مرارا عن امتناع غير النصب المسبب والحاصل انه يمتنع في هذا القسم نصب الخبر لان معانقا الفعل بلا فاعل ويمتنع رفعهما ايضا اذ لا معنى للبدلية اذ الكلام موجب فايضا لو ابدل فلو كان بدل الكل لزم ان يكون زيد وعمرو متحدين وهو محال ولو كان بدل البعض لزم ان يكون عمرو بعضا من زيد وهذا يصلح ولكذا يمتنع غيره بطريق الاولى واما بدل الاشتمال واما بدل الغلط فقد قال صاحب المفتاح انه لا يقع في كلام له رونة وايضا لو كان بدلا لكان منسوبا اما مقدرا وهو ممتنع اذ المبدل لا يحذف لفظا وفيه نظر لان لهم بجوازه وحمل عليه قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب الخ مذكور وليس ولانه يمتنع البدلية على الوجوه الذكورة منع المصنف رحمه الله امكان رفعه على البدلية بقوله اذ لا يمكن رفعه على البدلية واما امتناع رفعه على الفاعلية فظاهر اذ قد تقرر امتناع تعدد الفاعل قوله ما اتاني الا زيد الا عمرا على لفظ اسم الفاعل ونصب كلاما على لفظ اسم المفعول ورفع كلاما مرفوعا فاعل نصب وتعدد الفاعل بتعدد الاستثناء هو الباعث لتضمين معنى العمل قوله ويقول ما اتاني الخ اشارة الى القسم الاخر وهذا الذي لا يكون فيه البعض مفرغا فان استثناء الخبر اذ فاحد اما الاول فلتعدد المستثنى منه واما الثاني فلانهم اعتبروا اولا كونه مرفوعا على البدلية فلما قدموه جاز نصبه واجيا اذ قد تقرر انه يمتنع تقدم البدل على المبدل منه واما لم يجز اعتبار كونه منصوبا على الاستثناء اولا لانهم شبهوا المستثنى المنصوب بالمفعول لانه فضلة والفعل واحد مفعولان لا تقتضيهما معنى ذلك الفعل

الا ان يكون

الا ان يكون بينهما عاطف والا عاطف فمعين ان يكون احدهما استثناء والآخر غير استثناء فلا بد من رد الضمير ليكون احدهما مستثنى منصوبا مقدما والآخر مرفوعا على البدلية واعترض على هذا بانهم ان اراد وا بكونه شبيها بالمفعول كونه شبيها بمطلق المفعول فلا باس في تعدد المفاعيل فينبغي ان يعد والمستثنى ايضا مثل تعددها وان اراد وا بكونه شبيها به كونه شبيها بمفعول الفعل الواقع بعد المستثنى منه فلا بد هناك من تفصيل في جواز تعدده بانه لو كان هذا ممتنعا بقي الواحد فواحدا واثنين فاثنان او ثلثة فثلثة فلا وجه لاطلاق عدم التعدد فيه وليت شعري ثم انتصب في ذلك البدل اذا تعدم وما العامل فيه اذا امتنع تعدد المفعول بناء على المذكور فالصواب ما ذكره بعض المحققين من انه يجوز التعدد في المستثنى وانه اذا اتصلت الكلمات فالجميع منصوب كما في ما اتاني احد الا عمرا الا خالدا لامتناع البدل اذ هو وان تاخرت فلا يجوز الوجهان الا في احدهما سواء كان المستثنى او لم يلبه واجب النصب كما جاز في احد الا زيدا او الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا واذا تقدم بعض المستثنى على المستثنى منه وما جاز في البعض فالعدم متعين للنصب لا غير والواحد منها التي توجب جواز الوجهين على ما اشرنا اليه بقوله منصوبين مثل ما اتاني الا زيدا الا عمرا لانهما في موقع المفعول بقول مضمر قدمه لقوله الا عمرا الخ قوله ولو ذكرت المستثنى الخ اشارة الى القسم الاول من الاقسام الخمسة اعني ما يكون المستثنى مستثنى من الاول والمراد بالاول ما يشمل الجزء بقرينة تمثيله بقوله ما اكل احد الا الخبز الا ان المصنف رحمه الله عهد معهودا قبل الشروع ليكون ان ظرفا على بصيرة وحاصل ان المستثنى الاول الذي استثنى منه الخ ان كان مفردا كان منتصبا وان كان مثنى كان الخ منفيا وبمثال هذا القسم تولم له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فان اللازم الواجب على قاعدة حسنة ووجه الضبط سهلا ان الاول ان يجعل كل مرتبة السبعة والستة والخمسة والاربعة والثلثة والواحد منفيا وكجعل كل مرتبة الثمانية والسبعة والاربعة والاثنين مثبتا الخ ان يسقط المستثنى من المستثنى ثم يسقط ما بقي من هذا المستثنى الى المستثنى الخ فاسقط مبلغه ثم اسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اوجبت التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا اسقطت منه الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اوجبت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقي اثنان واذا اسقطت منهما الستة عادت ثمانية واذا اوجبت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا اسقطت من هذه الثلثة الاربعة عادت سبعة فاذا اوجبت من هذه السبعة ثلثة بقي اربعة واذا اسقطت من هذه الاربعة الاثنين عادت ستة فاذا اوجبت من هذه الستة واحدا بقي خمسة فظهر ان اللازم على جميع خمسة هذا اذا كان الاستثناء على طريق النزول من الاعلى الى الاسفل واما اذا استثنى على العكس من الاسفل الى الاعلى فاللازم مثلا واحد ليس الا فتعال بعد بلوغ الاستثناءات

الى تولد الآحاد الا آحاد الى الاثنين الاثنين الى الاربعة الاربعة الى الستة الستة الى السبعة السبعة الى الثمانية فالثمانية الى التسعة
فاللازم واحد وطريق ذلك اسهل بعد الوقوف على ما ذكرنا لكم ينبغي ان يعلم ان كل وتر بها ثبت
وكل تسع منفي على العكس ما ذكرنا فانك اذا جعلت الكتلة اللازمة مضمنة الى آحاد صارت
سبعة ثم اذا اخرجت من هذه السبعة الكتلة بقي اربعة واذا ضممت هذه الاربعة الى اربعة اولى
صارت ثمانية ثم اذا اخرجت من هذه الثمانية خمسة بقي ثلثة واذا ضممت هذه الثلثة الى التسعة صارت
تسعة ثم اذا اخرجت من هذه التسعة سبعة بقي اثنان واذا ضممت هذان الاثنان الى الثمانية صارت
عشرة ثم اذا اخرجت من هذه العشرة تسعة بقي اللازم واحدا وهو ظاهر الا ان الاستثناء في هذا
القسم كل او يلزم منه ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى واجيب بانه انما هو بعد ان يخرج اليه
ما يخرج عن كونه مساويا او اقل والكلام بعد غير تمام قوله وقد يقع الفعل الخ هذه فائدة مستقلة
ومنتفعة بها جمة وحاصلها ان جعل المستثنى من المنصوب يستلزم كونه استثناء وهو منقوض بقولهم
اللهم الا فعلت وعن ابن عباس رضي الله عنه بالابوآء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر رضي الله عنه عرفت
عليك الا ضربت كاتبك سوطا يعني الا ضربت بالجملة فوقع المستثنى فعلا سابع كبير غير كبير ما جاء
غير ذلك بان الواقع بعد الا واو الخ كان فعلا صورة الا انه مأول بالاسم مرادا منه معناه هذا معنى قوله
وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى وهذا كما يقال استعاذ ان موقع اذا وذكر الا موقع المضارع
اردت ذكر هذا واريد ذاك في هذا ما قال جار الله لا يخفى ان حقيقة الفعل مرادة من الكلام وانما المراد
الاسم الدال عليه بالفعل اذ المعنى ما الطلب منك شيئا من الاشياء الا فعلك اي ما الطلب منك
تم الواقع في المفصل نسدك بالله كلمة الباء الا ان الحاصل المراد نقله بلا باء اتباعا لما نقله الجرجاني
ومن تبعه في بعض النسخ بالباء وبالجملة كلمة نسدت مدا على الطلب يقول نسدت الفعالة
انسد ما من باب قتل يقتل والمصدر نسدة ونسدان بكسر النون فيهما ويقال انسدت فلانا انسداد
اذا قلت له نسدك الله اي سالك بالله وحق السعد به الا تفعل انهم ضمنوه معنى ذكرت وشهد له
ما قال حسان رضي الله عنه نسدت بني النجار افعال والذي اردت ذكرهم ايا ما اولا نه بمنزلة دعوت
حتى قالوا نسدك بالله والله كما قالوا وحوته فرمد وزيد افانا قيل هذا المعنى اعني ما الطلب منك الا فعلك
معنى جيد الا ان اراده هذا المعنى من هذا الكلام غير صحيحة كيف يصح والمذكور من جنس الاثبات والمعنى
من جنس النفي ولا دلالة لاحدهما على الآخر قطعا ان وجد فلما هو من باب التضمين اعني تضمين المثبت
معنى المنفي ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون انه يجوز ان يتضمن حافظون
معنى النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لولا علي لكان عمر ولا باكيا انه من
كان معنى النفي كانه قيل لما كان الا باكيا وقد يوجه بان نقض لمعنى النفي الذي يضمنه الفعل
لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد حثثت على الا تحنث في فعل مطلوبك فكانك قلت ما
الطلب منك الا فعلك وبالجملة فالاستثناء مفرغ فلا بد من اعتبار نفي سابق تصحيحا لمعنى النفي

والهذا

قوله ليس غير غير فيه ان الاصل منصوب لانه خبر ليس فلما حذف منه المضاف اليه بني على الضم كقبل بعد وخص التمثيل بليس اذ قد ذكر ابو سعيد السيرافي انه انما يجوز حذف المستثنى اذا كان الا او غير بعد ليس اذ لو كانا بعد غير لم الفاظ امتنع الحذف فلا يقال الا يكون الا ولم يكن غير قوله جواز اضماره اراد ذكر المستثنى بالضمير دون الظاهر نحو قولنا شهد الله انه لا اله الا هو وقولنا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه وهذا غير مختص بالمفرغ بل يجري في مطلق المستثنى ولذا خصه الكلام ليدل على هذا المرام قوله في باب ان اشبه على ان اصل الباب خمسة الا ضاف ووجه كونه اسمه من المنصوبات سبحي في القسم الرابع من هذا الكتاب قوله ولا يحذف اراد انهم مكروهون ان يليه المرفوع على ان العوض منه انه ام تقدم المضاف في هذا الباب هو النية على حط رتبتها غير رتبة الافعال اذ هي وان كانت مشابهة لها الا ان رتبتها دون رتبتها وحذفه مفوت لهذا الغرض قوله الا اذا كان ضمير الشان منقوض بقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اقول ولكنك واجب بان الرواية ولكن زنجيا ولو سلم فالمعنى ولكنه ابن زنجي ولو سلم فشاذ قوله الله واعصه محروم لانه جزاء الشرط الذي مر وان يقال الوه واعصه اذ هو متكلم مضارع والمخاطب جمع مخاطب وهما لام العظيم نقوله لام في نبي مر قبيل رجح مر غرا قسمها نفعلي اربع اللهم نبيم وجعلهم محلا للعلامة نحو انهم ليسوا بمحل لها ومن لامهم فانا لا الطبعة في الامة الصعبة الا ان لم اكن المعنى انه لزال الجزاء اعني كلمة الشرط وهو مر غير القصد اذ كلمة ان اذ هي داخلة عليه بقوله لجزاء اريد به الجزاء ولا يجيء ذلك ان كان له وجه صحة اذ لا فرق في السير عن كلمة الشرط بالجزاء كثرة فائدة وحسن موقع قوله فلو ان لهم البيت هكذا اقول وقد قال المحول صبابة وشوقا ولم اطمع بذلك مطمعا نبي وليس انا هو بنا جوارك وما جمعتا نية قبلها معا فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان شرخ قد مضى فتصرعا المحول بضم الكاف الابل التي عليها الهوادج صبابة نصب بفعل له وعامله اقول هو ابس قوم من زيد بن سنا من تميم نبي وليس نبي على النداء وهو لجملة الندائية في موقع المفعول لاقول والنية للمتكلم تقصدها ولم اطمع والمعنى اقول هذا الكلام اني نابي وليس نابي تحت مجاورتكم والحال انه غير طامع بهذا الكلام سارا ما حملنا على التكلم بالطمع فيه ولكن حملنا عليه فرط الاشتياق والخوف من البعد والفراق يدل عليه قوله فلو ان لهم ولو للتمني على نمط ودوا لو تكفرون وضع كلمة بالكسر وجب السبح بالبسملة الا تعالوا والمتاع بمعنى المتوقع منكم ان تفعلوها سارا وان قدمتم اتعالكم وامتعتكم والعاء في فتصرعا جنبيه على على ما فوز بنية التبع من المعنى به اعتبارا زمانا قوله وكم مرفوع معطوف على كم قبله اراد هو كان من لام وكم فلو ان حق وكم فليت اراد فليته حذف اسم ليت الا لام دخوله على الفعل وضمير خلت للنفس اسم الفاعل لستقره على نمط اذا حرجت في الاساس يقال ان فعل في الكسل على ما خلت اراد على ما ارتئ

فصل

نفسك اراد همت والبال القلب وما عمن اصله ما عن حذف نونه بالاضافة اراد منا على ما ارتئ نفوسنا حال كونها ما عمى بال اراد وي مسيرة وصحاب فرح وسرور قوله ونحو فلستا مبتدأ خبره قوله على احدانا وملبس او معطوف على اخواته المرفوعة وعلى احدانا وملبس حال من ضمير الخبر المحذوف والتقدير وكذا منه وبالجملة ففي البيت ما وبلا ان احدهما ان كما في خبر كان قدم عليه اسمه خبرك ولا بد من تقدير ضمير الشان في ليت لئلا يلزم دخول على الفعل والتقدير ليته كان خبرك كلمة كما فاما قوله وشرك فلوا عبر عطفه على اسم ليت ومرتوخبره والا مرفوع فاعل ارتوى والتقدير ليت شرك مرتو غنى ما ارتوى الى وبهذا اشار اليه الشيخ ابو علي بقوله ان حملت قوله وشرك على ليت بعيت ان جملته على كان رفعه ولو اعبر عطفه على خبر كان مرفوعا ومرتو في محل النصب خبر كان وغنى متعلق به والتقدير كان شرك مرتو بلغت بمعنى ملفوفا او المرتوى غرا الى الملتف اليه والى اذ هي فاعل لجازا كما تعال ما رصاد وما هنا مثل ما في دام ارمدة ارتو آد الى او نصب على نمط بها الذي اخترع الرجال سماحة والفعل مسند الى مصدر وعلى نمط لقد تقطع ارما وقع الارتو آد والجور ان يكون مرتو مرفوعا فاعلا لارتوى والى متعلق ارما سقى الى فهو مفعول لجوزان يكون نصبه على منهاج نصب قومه في قوله سقيا واختيارا ارفع قومه ارارتوى مر الى وهذا هو الوجه اشار اليه ابو علي من انه ان جعلت على كان رفعت وبها والذي ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كفانا اسم ليت وفي كان ضمير مرجع اليه وشرك نصب كان كذا شرك وعلى هذا سقط الاستدلال بالبيت وكذا قال المص وحمله على احدانا وملبس وهم ان القصدي العطشى وقد صدي يصدى صدى فهو صد وصاد كذا في الصحاح فالاسناد اوفي تا رصاد مجاز وان كفانا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع يجوز ان يقع خبر كان ان كان خبرك وغرك اسهل له على ما ذكرنا قوله ونحوهم قد سبق ان الغاظ النحو في مثل هذا المقام كلها مرفوعة على الخبر والمبتدا محذوف او على الابتداء والخبر محذوف ارمنه فلذا هذا والغبيات جمع غبية واللغس جمع الغس او لعسا من اللغس وهو كون في السفة نصب الا السواد وهو مستملح عند العرب قال امراة لعساء ونسوة لغس واراد بالاطلال البيوت وكون الشمس في الاطلال هي عبارة عن كونهن بالنفرس سما فقوله والا انتصب لعلى الضمير المبتدا والخبر من معنى النسبة اراد ان لم يكن البيت من قبيل الذكور وحذف نصب الشمس لكون اسم كان المقدر اذ هو كائنة في اطلال هي الشمس وفيه بحث اذ قد تقرر انه اذا كان في الجملة المفسر تضمير الشان موت غير فصله وحق الضمير ان لا يث نحو هي هند ملبحة وفي التنزيل فانها لا تعمى الابصار قوله تر سبني خطاب الى الجبنة والرمي بالطرف عبارة عن النظر بغض الجفن على وجه السحر على الاعتساف به والالتفات بحاله ولذا قال اراك مدت فانه تفسير للرمي بالطرف بغير اشارة الى طرفها اشاره مدل على ان مدت في حقها وتعلقني من القلى وهو البغض يقال قلاه يقليه قلى

بالكسر والقصر وقلا بالفتح والمد قال تعالى ما ودعك ربك وما قلى أرما انفصلت وقوله لكنه والضمير للشان وهو المقصود بالايراد وقد تعال اصله لكنني وأما ك مفعول الا اقلى فان قلت فليجعل اسم لكن فلا يقع الاحتياج الى حذف ضمير الشان على ان معمول النفي لا يتقدم عليه فليصح جعله مفعولا اقلى قلت اما الاول فوجهه انه لا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل والعذر في التقدم لان جعله اسما واما الثاني فوجهه ان الاشتغال انما هو في غير لا قوله والا كون هذا اي حذف ضمير الشان اسما لان عند الاكثر تنبيه على ان الاختصاص بالضرورة مذهب الجمهور رد للمفضل انه جائز في السعة ايضا بشرط ان لا يكون بعده فعل صريح فلا يجوز ان قام زيد بخانه قام ابوه ان يك زيد ماخوذ اي انه والمختار عند بعض المحققين هذا قوله من ملخصه هم الكوفيون وبعض البصريين ذهب الكوفيون الى حال مذهب البصريين ان المنصوب بعد كان واخواتها خبرها ومذهب الكوفيين انه حال واحتج الاولون بان ذلك يلزم الاول ان المنصوب بعدها قد يقع مضمرا وعلما واسم الاشارة ونحو ذلك من المعارف فلا يجوز ان يكون حالا الى آخره لو كان حالا لكان فضلة واذا كان فضلة استقل الكلام بدونه لان ذلك من لوازم كونه فضلة واستقل اللازم دليل على انتفاء الملزوم او لم يعتبر لاحتمل الكلام وهذا اشار اليه المصنف بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وفيه نظر لان من المفاعيل ما هو بهذه المثابة كالمفعول الثاني في باب علمت بل كالمفاعيل الخمسة مع انها مفعولات قطعا فلو كان عدم الاستقلال مبطلا لكون الشيء فضلة لكان هذا دليلا على ذلك وكيف وقد قال في قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حالا واسقط لكان الكلام معنى لا تقربوا الصلوة قوله واوله على كونها الخ يعني ان الخبر في باب كان مثل الخبر في باب المبتدا قبل دخول الناسخ فيما ذكر من الاحكام والتفاصيل من جواز كونه مفردا وجملة ومن وجوب اسمائها على ما مر في المبتدا اذا كان جملة ومن كونه معرفة ونكرة ونحو ذلك الا انه قد يعرض ما يمنع تعدد الخبر على المبتدا اذا كانا موجبين ولما كان هذا الامتناع مبنيا على الالتباس المبني على الاكثر في الاغلب وكان هذا الالتباس منتفيا ههنا للتخالف في الاغلب جوز تعدد الخبر على المبتدا ههنا وان كانا معرفتين والاشارة بقوله لكنه سيعلم موقته الى ان كل خبر كان تقدم على اسمه حال كونه معرفة كاسمه وسيتبين ان يعلم انه اذا انتفى الالتباس بينهما بالنقطة والقرينة كما كان الفتى هذا فالامتناع كما مر قوله وسيعلم كما مر هذا وجه آخر من وجهي المخالفة لخبر المبتدا يعني خبر المبتدا اذا كان فعلا كما اذا قيل زيد قام فهناك يتأخر المبتدا عن خبره لانه يلتبس بالفاعل ولا امتناع ههنا في تقدم خبر كان على كان فيجوز ان يقال القائم يقوم كان زيد فان القائم مبتدا خبره زيد وكان صلة وفيه ضمير عائد اليه اسمه ويقوم جملة خبر كان تقدم عليه لا يلتبس زيد بهما بكونه فاعلا كان اذ لا معنى لهذا الكلام في اول نظر لان يقوم صلة الموصول مثلا لزم ان يجعل كان زيد خبرا عن الموصول اذ لا بد له من خبر ولزم حينئذ ان يكون كان تامة لانها ناقصة او قد تقرر انه يمتنع حذف خبر كان نعم يسوغ انه يجوز حذف خبره اذا كان

محذوفا

محذوفا اذ الشيء كثيرا ما يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كما في جواب اما واما حذف خبر كان مع بقائه فهو ليس من هذا القبيل فتنبه واذا جعل كان تامة فهناك محذوران الاول ان الخبر حينئذ ولا عائد فيها الى المبتدا الخ ان كان اذا كان تامة فالواجب ان يدخل على الاحاد دون المذوات نص عليه صاحب الكشف ثبت ان لا سبيل الى كون زيد اسما لكان فصح التمثيل بما ذكر فضمير يقدم الخبر كان وقوله فعلن نصب حال من ضمير يقدم والجملة اعني قوله لا يقدم المسند صفة لقوله فعلا اي يتقدم خبر كان على كان واسمه حال كونه حال كونه فعلا لا يتقدم المسند قوله واستقبحه بعضهم يعني ان بعضهم عد مثل هذا التقدم اعني تقدم خبر كان اذا كان فعلا على كان قبيحا وان كان صحيحا باعتبار ان لا لبس ووجه الاستقباح انه في الصورة فعل دخل على فعل والرابط بينهما يصحح مثل هذا الدخول فيقال وهذا مراد من قال ههنا الوجه انه في الظاهر فعل دخل على فعل آخر فمثله واما على تأخير الضمير فليس بهذه المثابة لانه وان كان هناك ايضا رابط الا ان مثل هذا الرابط ههنا يقتضي مثل هذا الدخول فوقوع فعل بعد فعل آخر ليس بقبيح على اطلاقه كما قاله قوله ولا يكون الا تفيد يعني ان خبر كان لا يصح ان يقع سالما بعد فائدة زائدة على المعنى المستفاد من كان نحو كان زيد كاتبا او من اسمها نحو كان عالم الفرس صاحبها فان بين المتالين تمثيلا او لا نحو فان قلت خبر المبتدا ايضا قبل دخول الناسخ بهذه المثابة للقطع بامتناع قول عالم الفرس صاحبها وزيد كاتبا ولهذا يمتنعون وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة على ما مر فما وجه تخصيص هذا البيان بخبر كان بل التحقيق انه ممتنع على خبر المبتدا بحسب الاصل وانما جوزوا الكلام في مباحث الكلام قلت نعم الامر كذلك الا ان قولهم وحق الخبر ان يكون نكرة وجهلا لا يعرفه السامع في قوة التوسل لذلك بل ان قوله فهو بمنزلة سوى تنبيه على هذا الاشتراط هناك ايضا فتأمل قوله وقوله الخ مبتدا خبره فانما جاز يعني ان اشتراط خبر كان بذلك غير منقوض بالآية الكريمة وان كان بسرا آتى في الظاهر انه منقوض بها لان اسم كان وخبره لا يفيدان الا شيئا واحدا هو النسبة مع ان بيت الفائدة في الخبر تزيد على الاسم زيادة الدفع وعدم النقض ان الخبر اريد به العدد مع وصف التجرد وهو المقصود منه كالاسم فانه وان دل على العدد الا انه مع شيء آخر فتوان في قوة فان كما عددين مع قطع النظر عن الاوصاف المعارضة له من وصف الصفو والكبر وظاهر ان وصف التجرد فائدة زائدة على المعنى المفهوم من الاسم فالآية الكريمة اذن من قبيل قولهم سوى سوى حيث نظر الفائدة من ملاحظة وصف في احدهما غير ملحوظ في الآخر فكما صح البيت هو مبتدا وخبر فكذلك الآية الكريمة ايضا وبالجملة فيه كلام اشارة الى انه لو امثل هذا الاعتبار في المبتدا او الخبر لصح امرهما ايضا واشعار بانه بمنزلة الاصل وخبر كان بمنزلة الفرع عليه قوله ارقول ابي النجم

انا ابو النجم وشعري شعري • فقوله انا ابو النجم معناه انا المشهور بالفضل والوصف الذي يعرفه كل احد وهذا ما
قال الرزوقي اي انا المشتهر بكنيتي عن ذكر احواله وصفاته وقوله وشعري شعري اي اشعاري المشهور
المشهور بالفصاحة والبلاغة والجزالة والبراعة ومعارضه الثاني • فقد وفى ما احس مسمعي •
وما بعده • سام عيني وفؤادي بسري • مع العقارب بارض قفر • فقوله ما احس مسمعي
يعني احساس مسمعه ويتيقظ • قوله حتى لا افيده • للقطع بان الذي ذهبت جارته لا يزيد
ذلك الشخص الا صاحبها فلا فائدة في هذا الاخبار فهو كقولك مالك الفرس صاحبها لا تجعل
كالعبر في البيت اصف بذلك بعيد فتعد فلتعبر هنا ايضا مثله لانا نقول الشرط هناك قد
صار في الاشتهار بوصف الفصاحة والبلاغة بمنزلة قائم في الوجود والسنة وقد دلالة على ذلك
بخلاف هذا فانه لا دلالة له على وصف من الاوصاف حتى قبل فليقصد بجارته او في الحال وتصاحبها
مالكها فسيفيد فتنا الاصل في الاضافة هو الاختصاص الكامل واستعمالها في ذلك مجاز فاقبل
فلتعبر ولا ضير اذ الكلام في عدم الجواز على تقدير عدم الاعتبار فلا حاجة الى الجواب القائل بان
الفساد هذا الوجه انما هو نظرا في لفظ الكتاب فلينظر وههنا اشكال مشهور قد اطبقوا عليه وحاصله
انه قد تقرر ان الفعل او شبهه اذا اسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي فالواجب هناك تانيث الفعل
فالواجب اذن ان الذاهبة جاريته كما وقع في عبارة الشيخ عبد القاهر في المقتصد والسكاكي
محقا وافق ذلك فمنهم من قال انه وارد قطعا لا موقع له اصلا وذهب آخرون الى ان هذا
لحن بالاصل او انه عارية في اصل اللغة اسم فاعل من الجري وسمعناه سمي له الجري اعم من ان يكون انسانا
او غيره وانما سميت الجارية جارية لجريانها في الدار فالتانيث لتحقق تلبس عليه وليس ان تعتبر
الاصل مع الطارئ كما في الاوهام هذا كلامهم ونحن نقول اسم الفاعل هنا بمعنى الذهاب والعدم
وحاصله عدول عن عبارة الشيخ بتنبيهك ان ليس المقصود في هذا المثال الا وجود معنى الذهوب
والنسبة واما الجواب بان هذا لحن بالاصل فلا يتاتى على الناظر ضعفه ومناه على قصور الباع وقصر
العطن • قوله صلى الله عليه وسلم الخ • هذا خبره روى مرفوعا الى روى الموصول الواقع
فيه شهد الفدان سهوا ناشئا وسطرنه وهو استشهاد معنوي وفائدته التنبيه على ان خبر كان يا
الافادة ينبغي ان يكون بعد والثابتة فانتفع ما توهم من انه لا فائدة في ايراد الحديث
ههنا ثم ذكر ان فيه اربعة اوجه بحسب ما نقله اصحاب الرواية من نصب الموصول ورفعه بكسرة الاضافة
وتقريبا للنظر الى العبارة الاول ان يكون في يكون ضميره مولوده وابواه مبتدا وهما
نان والموصول مع صلته خبره وهذه الجملة في موقع الرفع خبرا للاول وهو مع خبره في موقع
النصب خبر كان الثاني ان يكون هما ضمير الفصل بين مبتدا هو ابواه وخبره الموصول
مع صلته واسم كان هو ضمير المولود والجملة المركبة من المبتدا والخبر خبر يكون الثالث ان كان

اسم يكون

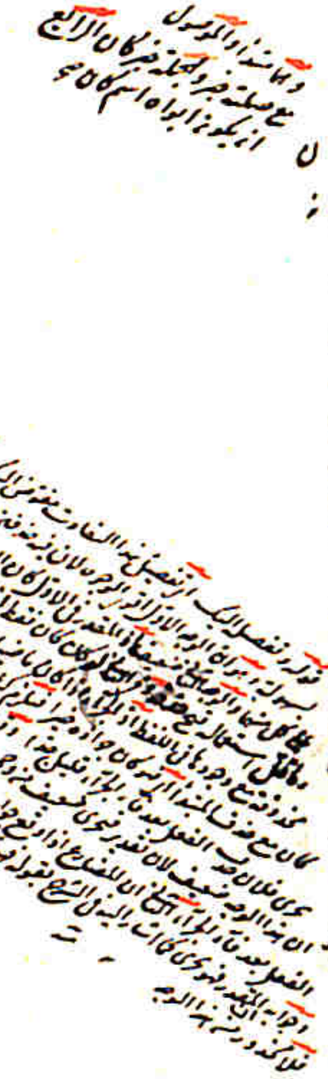

وههنا ابواه اسم كان وهما ضمير الفصل والموصول خبر يكون فعلى الثلثة الاول لا يجوز
في الموصول الا الرفع وعلى الاخير لا يجوز الا النصب الا ان يجعل الرفع ههنا من قبيل ان انا
لسانا حوان على ما مر واراد بالفطرة فطرة الاسلام وههودانه معناه يجعلانه يهودا ونصرانا
اي بجعلانه نصرانيا بمعنى ان كل احد مولود على فطرة الاسلام والعدول والتعبير بانسار العوارض
قوله وبحذف عامله • اي عامل خبر كان ولفظ المثل تنبيه على ان جواز ذلك جار في كل
تركيب يكون هناك ان واسم وفي الكلام تنبيه على ان هذا الحكم مخصوص بكان او لا تحذف
نهذه الافعال الا كان قوله اربعة اوجه • الاول نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان
عامله خبرا فجزاؤه خبر فحذف كان من الاول مع اسمه لدلالة حرف الشرط عليه والمبتدا من الثاني
لقوته الفاء وقد شاع حذف المبتدا من الجملة الجزائية بالفاء الثاني على الاول اي ان كان في
عامله خبر فهو يجزى خيرا فجزاؤه خير وان كان في عامله شر فهو يجزى شرا الثالث نصبهما جميعا اي
ان كان عامله خبرا فجزاؤه خير وان كان خبر الرابع رفعهما جميعا اي ان كان في عامله خبر فجزاؤه خير
وان كان في عامله شر فجزاؤه شر وهذه الوجوه بتفاوت قوة وضعفا وتفصيله اليكه
قوله ومنه • اي مما حذف عامله ووجه الفصل ان الحذف فيما تقدم في مجموع الشرط والجزاء
وههنا في الشرط فقط اذ المعنى ان كان المقول حقا وان كان المقول كذبا والجزاء مايدل
عليه قوله قد قيل ذلك اقوله في اعتدار ك منوع عليه اذ انقيل في اعتدار ك عني والبيت
هكذا • شردة بني حلك عني حيث شئت ولا • تكثر علي ودع عنك الاقاويلا • وردوا
الا باطيلا • قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • فما اعتدارك عني اذ اقيلا • البيت لنعمان
بن المنذر ملك من ملوك العرب كما طب الربيع بن زياد العنسي قال صدر الافاضل
لهذا البيت قصة عجيبة وهي ان لبيد بن ربيعة العامري كان له جماعة من الاذواد
راعيهم ذات ليلة وهو صبي يظنون الغنم فسالهم عن شانهم فلم يتفقوا اليه فالح عليهم فقالوا
ان لنا بباب النعمان بن المنذر محمادهناك الربيع بن زياد العنسي وله مزيد قرب منك
وزيادة اختصاص بيتنا وبينه عداوة فتخافان لورانا القوح بنا فقال لبيد اصبحوا
حتى اكفي مهمكم فلما اتوهما بلبيد الى باب النعمان استاذن بان بالباب عبسيا شاعرا فاد خل
مع قرابته وكان الربيع هناك ما كل معه فقال لبيد • نحن بنو ام البنين الاربعة • ونحن
خير عامر بن مصعصعة • اليك جاوزنا بلاد اسبعة • نخبر عن هذا خبيرا فاسمعه •
مهلا ابيت اللعن لا تاكل معه • ان استه من برص ملمعه • وانه يدخل فيها اصبعه •
كما يدخل الراعي في اسبعه • كانما يطلب شيئا ضيعه • فلما سمع النعمان ذلك امسك عن
هذه الكلمة وطرده غير محالسته فقال الربيع ابيت اللعن ان لبيدا لكذاب مرا نسانا
بنفسي عنك فقال النعمان قد قبلت ذلك ان حقا وان كذبا فما ذا تقول في رجلك فقال صدر الافاضل

وهو ان الربيع كان مسدقا لنعمان وندمائه فدخل عليه لبيد بن ربيعة وهو سعدى معه فقال
ن ابيات • مهلا ابيت اللعن لا ما كلمعه • ان استه من برص ملمعه • وانه من خرئها
اصبعه • يدخلها حتى توارى اجمعه • كانه يطلب شيئا ضيعه • فلما سمع نعمان هذا الكلام رفع
يده من الطعام وقال اكذاك انت يقال والله لقد كذب ابن فاعلة يقال نهارك
لقد حبست على طعامي نعام الربيع وهو يقول لمن رحلت ركابي ان لي سعة • ما مثلها
سعة عرضا ولا طولا • ولجمعت بني لحم بأسرهم • ما وازن نواريه من ريش ثمويلا • فارتق
بارضك يا نعمان منكبا • مع النطاسي طورا وابن نوفيلا • ثم قال لا ابرح ارضك حتى
تعلم الى من تنتمي فتعلم ان الغلام كاذب فقال نعمان • سترد بر حلك عني حيث ست
كمسرعلى ودع مك الا قاويلا • قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • فما اعتذارك عني
او اقيلا • فقوله بلاد سبعة ارؤات سباع وقوله غير هذا يعني غير الربيع لما خرا ذا هم
الاشارة او الم يذكر معه الوصف كان اشارة الى حي يحضى حضر اتصغير الخبر والتصغير للتعظيم
او الاخبار عن امر عظيم فاسمعه صلا انه على حذف النون المخففة لفظا والقصد الهائن
وقوله مهلا اراد لا تعجل وقوله ابيت اللعن تحته كان الملوك يستعظمونه فيما في الجاهلية والسبل
الطرد والابعاد اراد ابيت ما يسحق به الطرد والانسب بهنا ما ذكره ابن السكيت فان معناه
ابيت ان تاتي من الامور ما تلعن عليه والملمع من في جسده بقع تخالف سائر لونه اراد ان استه
لون من برص تخالف سائر الوانه في الصحاح البقع في الطير والكلاب بمنزلة البلق في الدواب
وضمير فيها للاست فانه قد يونث وكذا ضمير يدخلها ويدخلها على الروايتين اراد يدخل فيها على
الحذف والايصال او للاصبع والطرف كذلك بقرينة المقام اي يدخل الاصبع فيها يواري
اثر البعير والاشاجع اصول الاصابع المتصلة بعصب ظاهر الكف والواحد اشجع يقال للبهمة
وقوم يزعمون انه بكسر الهمزة مثل اصبع وضمير انسبه للاصبع وهو مذكر وتونث وقوله ارتق
ركابي معناه سددت الرحل على ركابي وبرت مزاولة ضمك في الصحاح الركاب للواحد
من لفظها وواحدها راحلة وقيد الركاب الابل التي يسار عليها وقوله ان لي سعة ما مثلها
سعة عرضا ولا طولا اشارة الى قوله على ان ارضي اوسع واذا انتفى السعة العرضية
او لا دخل عرض الارض وطولها تحت الاحاطة وقوله وما مثلها سعة مزيل على التوهم مثل
زيد او عمرا واخوه بمنزلة سعة وبنو لحم بالنبي المعجمة حي من اليمن نشأ منهم ملوك الحيرة
في الجاهلية وقيل بلدة كثيرة الطير والاساقفة في ريش ثمويلا مزيل كوكب الخرقاء
فابرق امر من قولهم رعد الرجل وبرق اذا تهدد والبرق هو الذي يلمع من السحاب فيرى
لمع والنطاسي بكسر النون رومي وابن نوفيل رومي آخر كانا ساد مان نعمان وقوله ستر
بر حلك اربعده وارتحل عني من التسريد وهو الطرد والابعاد وقوله فقد فعل ذلك ارحل

محل التصغير للتعظيم

آخرين فلا تمنعك من ادراك تطلبها تلك الخبر الواقع او لم يطابق ارلا تمنعك الاعتذار
بعد الاتيان به الاستمهال او لا بعد لصدق ان يمنع الناس مما تكلم به ولم يلزم الضمير
لحذف المدلول عليه بالفعل الذي بعد ان اعني قوله وبحذف ووجه اللزوم ان الاصل فيه لان كنت منطلقا
فحذف حرف الجر وهو اللام من ان فيبقى ان كنت فحذف كان لكثرة الاستعمال فانفصل ضميره لعدم
ما يتصل به فصار انت فزيد ما عوضا من كان المحذوفة ثم ادغم النون الساكنة في الميم فصار انما
فانما جعل ما عوضا من كان العامل مطلقا كان محذوفا كان لازما واجبا والا لزم الجمع بين العوض
والمعوض عنه هذا ما ذهب اليه الجمهور والمبرد يجوز ظهور كان مع ما اذا لم يكن غير فاصل بالسوين فيجعل ما
زائدة لا عوضا فلان جمع فلا منع ومن هذا القبيل قوله اما خراسانا ما انت وانفه • فان فوى
لها كالم الضبع ولم في الاكثر • اشارة الى ما تقرر من ان المختار في ضرب كان الانفصال
والاتصال مع فلة ثابت نحو حتى تكونه ووجه الاختيار ان في الاول خبر المبتدا فلا وجه للاتصال
او ان ولم لمن كان اياه • البيت لعمرو بن ابي ربيعة • والبيت بهذا • قفي فانظري يا اسم
هل تعرفيه • هذا المغيري الذي كان يذكر • هذا الذي اطريت نعتا فلم اكن • وغيك
انساة الى يوم اقبر • لمن كان اياه لقد حال بعدنا • عن العهد والانسان قد يتغير • يا اسم
بفتح العزة ترخيم اسماء وآخره ميم او فتح على اختلاف العربيين على ما عرف في باب الترخيم
والمغيري نسبة الى معمر بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم من اجداد الشاعر والاطراد المبالغة
في المدح وواو غيك واو القسم وخبر لم اكن انساق واقبر معناه ادخل في القبر وضمير
كان لمن يثري وضمير اياه للمغيري والمعنى قلب حبستي هذه اعني اسماء قفي يا اسماء فانظري
وتاملي هل تعرفين هذا الرجل الحاضر لوهلة برد به نفسه فلما سمعت الجسة هذا الكلام
قالت صحيح هو غير ان المغيري اعني الشاعر هذا الذي تراه عمرو بن ابي ربيعة كان في سالف
الزمان عندنا ويجري ذكره لدينا وهو معنى قولها الذي كان يذكر وامه لمن كان هذا الذي تراه
اياه اراد المغيري لقد حال بعدنا عن العهد اي عما عهدناه عليه لانا عهدناه شابا وقد كبر
وقد تراياه بها فيرا طريا وقد صار ضده ثم قالت لسلمة والانسان قد يتغير حال الى
حال اي فلا تحزن وان يطرق لك السفر والتبدل بعد هذا قوله هذا المغيري الى قوله والانسان
قد يتغير معترض قول الجسة ويجوز ان يكون معترض قول الشاعر قال نعتا لنعجة بها تعني ان الانسان
قد يتغير مثل هذا التغير فلا يحتمل فان فلت فعلى الوجهين ما موقع قوله والانسان قد يتغير
قلت موقعه موقع قولك فلان احسن فعلا وانعم ما فعل صرح بذلك صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا اعزة اهلها اذلة وكذلك يفعلون وبالجملة فمساق الكلام على ما يجري الامر
في اكثر الكلام والاكثر ان يتمونه بذيلا وهو يعقب جملة بما في معناها مشتملا على معنى الاداة للتوكيد
ولم وقد جاء الاتصال وتبقى هو مع ضعفه وقلته ثابت ولم تنفك تسمع ما حييت بحالب

حتى تكلمه • وآخره • والامر اقدير جو الحيوم موتقلا والملوت دفنه • فقوله شغلك حذف من اول
النفي اذ لا شغلك للعلم والطرف اغنى بها لك متعلق بجميع بقال شغله وشغل به وما في احبت
يتصيد بتيه واسم الزمان قبله محذوف اي مدة حياتك تكونه الضمير للهالك اي تكون ذلك الهالك
والمعنى لا تزال معاندة حياتك بخير لك حتى تبتهي اليك الهلاك فتكون انت ذلك
الهالك الذي سمعت في هذه المدة وذكر سيد الاماثل ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه اشار
بتمثيل هذا البيت • وله • ومنها المقصود بالامر • لم تقل اسم لا التي للنفي لجنس ليكون المراد
نفي وتبرة واحدة لان منه ما هو مفتوح مثل لا رجل في الدار بل رجلان فانه منصوب
لفظا او تقديرا او محلا وفيه نظر لان الذي دخل فيه ايضا بنده الشابة بل الوجه في العدول الى
منه ما هو مرفوع كالمفرد المعرفة فلو ذكر الاسم لا ينصرف الذهن الى ان يطلق الاسم المنصوب بانفراده
لنفي الجنس معناه لنفي حكم الجنس في المتن في قولنا لا رجل في الدار بل لكون لا داخلا على الرجل الذي
انما يدخل على الصفات وذي الذوات نفي عليه صاحب المفتاح في مباحث القصر • وله • او المضاف
كلمة او لمنع الخلو والجمع او المنصوب بلا بنده مختص في المضاف والمضارع له مهما لا يجتمعان ولا ينصرفان
في ذلك الظرف اغنى من زيد في لا ضير اني زيد سعلق بخبر لسحقق كونه مضارعا للمضاف اذ المراد
بالشابه بالمضاف كل اسم علق به شيء هو من تمام معناه كتعلق من زيد بخير وكتعلق في الدار بمستقر
على ما سبق تفصيله في باب الله او حاصل الكلام ههنا ان الاسم الذي يدخله لا لنفي الجنس في وجب
فتحه مضاف ومضارع له ومفرد فكل من الاولين منصوب واما ان لم يدخله فاشار اليه بقوله والمفرد
والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا مضارع له بقرينة التقابل فيشمل المفرد انه المبني والمعرب
فاطبق الاسلة على المثل له • وله • مبنيا على ما ينصب • لم يقل مبنيا على الفتح كما قاله غيره ليشمل
نحو لا رجلين ولا مسلمين او مسلمات في الدار فقوله لا رجل مبنيا على الفتح وقوله لا رجلين مبنيا
بناء على الياء يعني انه مبني على ما ينصب لان نصبه كان بالياء وقوله لا مسلمين جمع وبناء
على الياء لان نصبه وقوله مسلمات مبني على الكسرة لان نصبها كان بالكسرة وبالجملة فلا نزاع في
ان هذا القسم مثل لا رجل مفتوح ولنا النزاع في ان فتحته بناء او اعرابية فعند الزجاج ان
بعده اعرابية الا انه اسقط التنوين مع كونه معربا للنه ركب مع لا تركيبا وقفا للمتقدمين في
مثل التركيب والجمهور على ان فتحته بناء وهو الحق واقتفوا في سبب بنائه فعند بعضهم شبهان
لما منح هذا المنفي منزلة شيء واحد لخت عشر لان لا افادت ههنا في نفس الاسم مفاد الهمزة
والاستفراق لجميع الافراد وجعلوها كشيء واحد وحذفوا تنوينه حذفه في مثل خمسة عشر لسبب
ولا كذلك المضاف والمضارع له فانه لو عومل معاملته لادى الى ان يجعل نحو غلام كتاب
بمنزلة كلمة واحدة ولا نظير له وهذا ما قال السيرافي من ان لا ههنا قد صار مع ما بعده كاسم واحد
كما جعل خمسة عشر كاسم واحد بهذا ذهب الى المتقدمون وارتضاه المصنف رحمه الله الا ان ابن

الصواب

الى الصواب ما ذكره المتأخرون من انه انما بني هذا القسم لانه مضمن للحرف وكل متضمن للحرف
مبني بيان ذلك ان قولك لا رجل بصرف لنفي الجنس بمنزلة لا من رجل لا يحتمل الا الاستغراق نحو
ما جاءني من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فان هذا وان كان نكرة في سياق النفي مفيدا
للعموم الا انه ليس بنص فيه اذ يجوز ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان ولا رجل في الدار ولا امرأة
بل رجلان وامرأتان ولا يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان او هو تناقض وايضا قال
صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه وانما بناه
على ما ينصب به فلان في لا الرفع بحركة استحقها النكرة قبل التركيب واما القسم الاخران
فلم يبنيا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية والمضارع للمضاف لاضارعه وجب اعرابه مثله كما في
المضارعة وبهذا يظهر ان كلام هذين القسمين ان في المتن المضاف والمضارع له معرب
بقي ههنا شيء وهو ان حق المتن للمضاف ان يكون مضافا الى النكرة لا غير اذ لا يجوز ان يقال لا علام
زيدي الدار فكان على المصنف ان يقول هو المتن المضاف الى النكرة الا انه عول في ترك هذا التقييد على ما ذكر اشتراطه بقوله وحق المتن بها ان يكون
نكرة حتى اورد البيت بمضاف وجهه كما ترى واعتذر بان المضاف الى المعرفة موقوف الى ان
ذكر المثال بقوله لا علام رجل فان فيه اشارة الى الاشتراط المذكور فيقال وههنا مباحث
الاول ان الضابطة في المضارع للمضاف ان يكون بينك وبين ما يتعلق باسم لا فاصل وفاقا
تعلقت باسم لا وجب النصب والتنوين والا فلا وهذا مذهب الجمهور وهو المشهور وذهب بعض
النحاة الى ان هذا القسم مضارع معرب الا انه امتنع تنوينه بحملها للمضاف على المضاف
وهذه حجة وقعقعة مقبولة فقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله ان جعل الظرف الذي اغنى عن الخبر
متعلقا بعاصم وجب النصب والتنوين وكذا الظرف الاول والثاني سيبويه وجمهور النحاة
الظرف ههنا لا يجوز ان يتعلق بالمتن والا كان مضارعا للمضاف فوجب النصب والتنوين كما في
لا ضارب زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدأ ومن هذا القبيل الدعاء اللهم
لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ومن جعل المضارعة سببا للمنع
من الصرف جعل الظرف متعلقا بالمتن واما قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ففيه وجوه الاول
ان يكون الظرفان على الاستمرار على الخبرية والمعنى لا تثريب جامع بين الحصول عليكم والوقوع
اليوم كانه نفى جمع التثريب بين الوصفين على نمط هذا حلو حامض فانه اثبات للجمع بين
الحلاوة والحموضة الثاني ان يكونا على الاستمرار صفة لتثريب والخبر محذوف فيهما اذ يجوز
ان يكونا خبرين على المحل حملا على لفظ المتن الا تثريب واقع عليكم موجود والان يكونا مرفوعي
المحل حملا على محل لا مع المتن الثالث ان يكون الاول منصوب المحل على الوصفية والثاني مرفوعه
المحل على الخبر لا تثريب واقع او واقعا عليكم حاصل اليوم والظرف اذا سمع وصفا الا انه

ليس بوصف حقيقة بل هو نائب عنه الرابع ان يكون الاول خبرا والثاني وصفا الخامس ان يكون الاول خبرا
والثاني ظرفا لغوا الاول السادس ان يكون الاول وصفا والثاني لغوا او الخبر محذوف السابع ان يكون الثاني
خبرا والاول لغوا الثامن ان يكون الثاني وصفا والاول لغوا والخبر محذوف اعلم ان المعلق باسم الفاعل
يوجب كونه مضارعا للمضاف لانه يتخصص في الظرف بالعقد وغيره ولهذا اورد وجارا ومجرورا امثلة هذه الاقسام
قولهم لاضاربا زيدا في الدار ولا ثلاثين درهما لك فان زيدا مفعول ضاربا والدرهما معمول ثلاثين
او قدر عليك في بحث التمييز انه عامل الدرهم نصب اسم لا والدرهما ممنوعة وتمامه في شرح التسهيل
لجمع وسنة قولهم لا حسنا وجهه لك ولا اسم الاول بدون الثاني الثاني قوله لا شتمك الدار بنصب
الجمهور ان هذا الجمع اي جمع المؤنث السالم اذا سمي مسلما به على الكثير لا تنوين لان هذا التنوين دال على
للتمكن الا انه لما كان شبيها بما منعوه عنه وان كان في الجمع زيادة اسم لا بدونه ما هو علامة تمكن الاسم فالاولى
لا يتبين فيه لانه حالة وذهب السيوفي الا تنوين على الكسر مع التنوين فيما لا ينصرف او التنوين للمقابلة
للتمكن والجمع من اسم لا بدونه هو تنوين التمكن وههنا مذهب ثالث صاحبه الازني وهو فتح هذا الجمع بغير
تنوين اجراء للمثنى على نقيضه واحدة وحذفا من حالة النصب لحركة لغيره من مبنيات لا واما قوله في الدار ونحوه
خبر الكل من المسئلة الآتية في الامثلة المذكورة بطريق البدلية واقتصر عليه اختصارا وفرارا عن التكرار قوله
وحق المنفي بها ان الواجب والاتي كالتي تكرير تحقيقا للنهي عن غفلة لم يكونها نفيا للجنس والتكرير
كان في نحو لا اعتبار بذلك لم تعرف لما كان ذلك نفي الجنس قوله ومثل لا اسم مبتدأ
خبره متأول اي ان اسم علم رجل مع انه اسم لا يكتفي بصحة دعوى الاختصاص بالنكرة وتقوم الجواب
على وجهين احدهما ان المضاف مقدر لا مثل مسمى الليلة وقد تقوم لفظ مثل وغيره لتوغلهما في الابهام
لا سوغ بالاضافة وان كان المضاف اليه معرفة وثانيهما ان يجعل من قبيل قولهم الكل فرعون موسى
على ما هو الغالب في تنكير العلم لان مسمى علم رجل اشتهر بحسن الرعي للابل استهار حاتم بالجود وقيل
بل كان حاد تا سود فاكودة الحداء وعلى كل تقدير فالمراد به وصفه المشهور كانه قيل لا راعي اولا حاتم لك
ولفظ متأول يتناول الجوابين تناولا ظاهرا وتمام البيت للاقتي مثل ابن خيبري اي لا كاقتي
في خصال الرجولية وصفات المروة فالمقصود وصف بهذين الرجلين ومدحهما فقوله الليلة للتبيط
الظرف التي خبره والاول معلق به وعندي ان الاول خبر وان اما هو المضمر حذفا وانهما
على الجواز عند عموم الاول وخصوص الثاني والثاني معلق به او كلا الظرفين معلق بالخبر قوله
فان وقع نحو مير بيانه لو وقع بعدها معرفة على ما تقتضيه قياس بانه فهناك اجران احدهما
انه يجب رفع مثل هذه المعرفة لان لا الداخلة عليه نفي الجنس ويجب ان يرجع الواقع
بعدها الى اصله من الرفع اذ هي مع ما دخلت المبتدأ والخبر وثانيهما انه يجب تكرير لا وتكرارها
ولذا اصح المص رحمه الله بمحل الرفع وهو المعرفة دون محل النكرة على الاطلاق ووجه الاشتراط
الجبر والتدارك لما فات من معنى الجنسية المستفادة من النكرة قوله وكذا اذا فصل

يعني

يعني ان وقوع الفصل بين لا واسمها فالاجران اللذان عند وقوع المعرفة بعدها لازمان هنا
او قد ضعف عمل لا مع وجود الفصل لاعتماد على ان تعمل النصب فرضي الواقع بعدها الى اصله
من الرفع لما ذكرناه آنفا والتكرير بقوله لها لعدم الامكان وحصر المضعفها قوله
نحو لا زيد فيها ولا عمرو مثال للاول وقوله لا فيها رجل ولا امرأة مثال الثاني وتقديم الخبر في الاول
على الثاني اشعارا بان خبر الثاني محذوف لقوته الاول ورعاية لما تقتضيه الاصالة في تكرير لا او
لوقوع الفصل بين المتفقين المدخولين للكلمة لاحسن اعادة لا الثانية فيرتفع بعدها ما اذا قيل
لا زيد ولا عمرو فيها فانه ليس بهذه المثابة والمراد بالتكرير ههنا ذكر مدخول لا مرة بعد اخرى لا
ذكر اللفظ الاولى تأبيا لغيرها فيتناول القسمين فتطبق على امر التمثيل قوله
ونحو لهم الخ مبتدأ خبره محمول يعني ان الحكم بوجوب التكرير في المعرفة مقوض لان نحو لهم قد عرف
بالاضافة ولا تكرير وتقرير الجواب ان هذه المعرفة وان كان اسما موصولا الا انه تعامل معاملة
لان مدلوله لا ينبغي لك ان تفعل كذا او ان تنوال اصل العطاء يقال ما له ينوله نولا فمعناه
اذن ما اعطيت ان تفعل كذا او ان لم تعط ذلك لا ينبغي لك فعله او اذا كان فعل لا يجب
فيه التكرير هذا الكلام في توجيهه وعندي ان نولك رفع على اضمار فعل نائب المقام اي لا ينبغي
نولك فعلك ما ولا يليق ونولك اذ مصدر مضاف الى الفاعل اي لا ينبغي اعطاء ك اياه
اسماء لك بالنسبة اليه وتقول ان لا زيد بمعنى ليس ونولك رفع اسمه وان تفعل نصب خبره
فصل الخطاب من جميع التعسفات قوله كما حل بذرع على بديع يا بديع لتوجيه عثيره لدفع النقض
بالمثال المذكور وتقويته له يعني ان بديع في الاصل يودع بكسر الدال وفتح الواو وبين ياء وكسرة
فنقلت كسرة عين مضارع بديع بالكسر مثل يعد فنقلت الدال فرجعه وقف لحلق وهو الجنين فصار
بذرع واما بذر فليس فيه وقف حلق حتى تستحق عثيره الفتحة بسببه الا انه لما كان بمعنى بديع فتحوا
عينه حملا له عليه واعلم انه قد يقع الفصل والتكرير كقوله بكت جزعا واستوجبت ثم اودت
ركائبها ان لا البسار رجوعها فان قوله رجوعها منفي بلا مع الفصل بالظرف مع انه لا تكرير
وقد صرح جار الله بان لا هذه لنفي الجنس الا انه قليل لا يقع الا في الضرورة والاوجه ما ذكره
سيد الافاضل من ان لا هذه ليست لنفي الجنس وان ما التي تدخل على المضارع نرجوعها رفع فاعل
فعل مضمر تقديره ان لا يقع البسار رجوعها قوله واجاز المبرد الرفع من غير التكرير اي
الا اضطرارا وسعة الكلام وان قد سبق انه جائز في الشعر عند الجمهور ايضا وههنا بحث وهو
ان المبرد قد نقل في كتابه المسمى بالمقتضب انه يجوز رفع النكرة من غير تكرير عن بعض النحويين
ثم انه مع ذلك لم يكتف بمجرد هذا النقل بل رده وضعفه فكيف بهذا اقل الاقاويل
واضعفها فعلى هذا الكون الذاهب الى هذا الجواز غير المبرد وعلى ما نشهد به كتابه فكان الاولى
فعل ما فعل ابدا بما ذهب اليه جار الله قوله وكم لا رجل عندك ملفظه كم خبرا على ما اكثر

النسخ

وليس في بعض النسخ ذلك والحق اثباته وتعالا تجاور الى الفهم منه كونه مثالا واحدا قوله
مبنيا اى مع لامن غير فصل تقديره اذا لو كان مع فصل فهناك سعى الرفع والتنكير نحو لا فيها
رجل ولا امرأة كما مر تفصيله جاز فتحها يعني انه يكون في مسئلة حتى اوجه الاول فتحها بجعل لا مع
اسمها لتفي الجنس وجعل اسمها مبنيا على الفتح كصورة الانفراد الى ان فتح الاول ورفع الثاني لتفتح الاول
ظاهر ورفع الثاني بان يجعل لا زائدة غير عاملة على نمط قولهم ما جاءني زيد ولا عمرو والاسم بعدها
اذن مرفوع حملا على محل اسم لا في الاول ولا بعده يعني ليس او بعدها على من جوز رفع الاسم بعد لا التي
للجنس في غير التكرير كما مر آنفا الى الثاني فتح الاول ونصب الثاني بجعل لا الثانية زائدة ونصب الاسم ملفظها
على لفظ المنفي الرابع رفعهما فلا لاسمان مرفوعان بالابتداء وكلتا لا ملغاة لما مر من رفع الاول
وفتح الثاني فلان الاول ملغاة وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير وفي الثانية عاملة نحو لا رجل والوجوه
المذكورة باسرها جارية في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله والحول القوة وينبغي ان يعلم انه قد يدخل
واو العطف على لا بعده فقد بنى ما بعدها فتقول لا كتاب ولا مال لي وقد لا يبنى فيقال لا كتاب ولا مال لي وقد يفصل
غير يعني لا نحو لا كتاب بغير مال والمراد بالسلب الاول سلب الوصف ذلك بان يكتب مع شيء هو غير المال بقصد
على ان لا في امثال هذه المقامات اسم لا حرف ومنه قولهم اللا انسان واللا فرس قوله وانت الخ
مبتدأ خبره جار فيه الاخر او الباء والاول رفع صفة المبتدا يعني هو رفع للنعت وقوله مفردا بليه
حالا من ضمير فيه فيرد عليه انه من قبيل قولهم مررت براكبة بهذا اللهم الا ان يجعل من قبيل الاضمار قبل الذكر
او من باب المسائل الى جانب المعنى كانه قيل ونعت المبني الاول مفرد وبنى كما قاله ابن الحاجب وبالجملة
فالمقصد حاصل اذ ذكر المباحث المتعلقة بنفس المتن الذي هو مدخول لا حاصل الآن ان يذكر الشارح
المتعلقة تتابعه نعتا وعطفا ووجه الضبط ههنا انه اذا كان لا مع لا نعت كان اسم لا مبنيا كان
ذلك النعت نعتا اول ومفردا ومذكورا بعد المنعوت بلا فصل نحو لا رجل ظريف فهناك يجوز في النعت
اوجه الاعراب والبناء فالقيد الاول اخرج كون اسم لا مبنيا احترازا عن المعرب نحو لا غلام رجل
ظريفا فانه لا يجوز اذ ذاك ان يجعل النعت مبنيا اذ لا وجه لبناء النعت مع كون المنعوت معربا واول
هذا الشرط اشار بقوله ونعت المبني والقيد الثاني اخرج كون ذلك النعت نعتا اول احترازا عن
النعت الكائن نحو لا رجل ظريف عالم اذ لو كان نعتا ثانيا امتنع ان يجعل مبنيا اذ يمتنع ان يجعل
ثمة اسما واحدا ونعت النعت بالاول اشارة الى هذا الشرط فان تلك الهيئة للمذكور لازم في بناء النعت الاول ايضا اذ كلمة لا والموصوف والصفة تلك كالجزء الواحد
بناء المجموع تلك قد يعرض السلب في غير هذا المكان لا لبس في هذا الموضع خاصة مركبة مع المبني
بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته فعلت في محلها كما تعمل في ضمن غيرها مثلا اذا قلت
لا خير ولا شر والقيد الثالث اخرج كون ذلك النعت مفردا احترازا عن النعت الذي هو نحو لا رجل
صاحب فرس اذ لو كان مضافا فالاعراب فيه متعين اذ قد تقرر ان اسم لا اذا كان مضافا فوجب

البته فلذا تابعه اذا كان مضافا نحو لا مفردا اشارة الى هذا الشرط فافهم وههنا ما يقابل المضاف
لا البتة والمجموع اذ قد تقرر انهما مبنيان والقيد الرابع اخرج كون ذلك النعت بالبناء كذلك
النعت الواقع مذكورا بعده بلا فصل احترازا عن اذا انفصل نحو لا رجل فيها ظريف اذ الفصل مانع
من جعلهما بمنزلة كلمة واحدة والى هذا الشرط اشار بقوله بليه وههنا بحث وهو ان القيد الاخير
اخرج بليه معنى غير الاول هو كون نعتا اول لانه اذا لم يكن بينهما فصل كان النعت اول لا محالة
فان استفيد الفصل يستلزم الاولية البتة لا يقال الاول اشارة الى عدم الفصل بنعت اخر
والى اشارة الى عدم الفصل بالظرف لانا نقول هذا من باب ارادة ما لا يفهم من اللفظ
والكلام في انه كاف نظرا الى المفهوم بين الظاهر منهما او اذا فقد كل منهما بقيد آخر فقد اتى بكل
قوله فان قلت حملا على لفظ تعليل لجواز الالغاء يعني يجوز او للفصل الالغاء او يجوز اعراب
النصب حملا على لفظ والرفع حملا على محل فهو من قبيل اللف الاجمالي وقد صرحوا بان الوارد في
الاستعمال في هذا النوع هو ذكر النصب كلمة او دون الواو على نمط قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى
وقوله يجعل متعلق بالبناء او بجاز على ما مر قوله واما الثاني تصريح بفائدة القيد اخر تقييد النعت
بالاولية يعني واما النعت الثاني فالاعراب فيه لازم اذ قد تقرر انه لو جوز البناء اوى ذلك الى
جعل جملة اسمية كلمة واحدة واما الثالث والرابع والزايد على ذلك فلم يذكره واشتد وافوز على ما لا يخفى
قوله وكذا المعطوف يعني مثل النعت الثاني في ما فوقه من عطف على المبني المنفي فانه لا يجوز فيه الا
الاعراب نعم اخر النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل لا سبيل هنا للبناء لما مر آنفا فقوله
مرة حال من ضمير المعطوف وضمير على للمبني قوله كقولك لا اب مثال للمعطوف المنصوب فان قوله لا ابنا
منصوب معطوف على اب حملا على اللفظ والبيت للفرزدق وآخره اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
وسربلى اذا ما ارتدى بالمجد تم تازرا واني مروان هو عبد الملك بن مروان والمعنى فلا اب
موجود في الدنيا ولا ابناء له شبيه مروان وابنه في وقت ارتدائه بكل واحد منهما بالمجد وتازره اجعل
ازارا ولباسا تمام الظاهر ان الخبر مذكور وهو قوله مثل مروان ويكون ان يكون محذوفا على ما ذكرنا
قوله ولا ام لي مثال للمعطوف المرفوع حملا على المحل فان قوله ولا اب مرفوع معطوف على ام في
البيت هكذا اسمع في القصة ان اذا استفهمتم وأبيتم فانا البعيد الاجنبي واذا
كنتم كارهته أو غنى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب هذا العجز من الشعر بتمامه لا ام
لان كان ذاك ولا اب عني لملك بضة واقامت فنكم على ملك العصة اجب فانه
في قوله ان اذا استفهمتم هي المخففة من الثقيلة والكريمة الشدة وادعى على صيغة المتكلم المضارع
المؤنث وفتح العين مجهول ادعى والحيس تمر يخلط بسمن وانقط وحاس الحيس عالجه وجندب
اسم رجل وهذا وذاك اشارة الى مضمون البيتين قبله وقبله شارة الى ان كونه بعيدا اجنبيا
عند حصول الامن والاستغناء والدعوة له وقت نزول الشر والبلاء ودعوة جندب يوم يحب

وكذا ان هو مروان ابن
عبد الملك

والرجاء علم وان هذا المجموع خلاف ظهور المحسوس فلذا آثر اسم الاشارة على الضمير والصغار بالفتح الذل وكان في قوله ان كان ذاك بانة فاعلها ذاك الجملة المعقدة اذ لا اتصال دال على الجزاء ان ثبت ذاك المذكور فلا اتصال ولا اياب ان وقع هذا الذل على فلان اتى تنسب الى نسبة فنصرني تلك القبيلة وتذب عني هذا الذل والصغار وكذا الاياب والمفعول وتخصيص نفسه على منع ذلك ودفعه وقوله عجبا منى ان يكون تبعد اعجب عجبا كانه امر الكل اصدرها التعجب ان تعجب مني هذه العصبة وقصة نصب على الحال والتنوين للتناهي في الكمال اي قصة ا نفسه وانا مبتدأ خبره اعجب واما قائل هذه الابيات فقد اختلفت فيه النقلة والمورخون فذكر يوسف ابن الحسن ان قائله ابو الزرافة الباهلي وذكر غيره انه غيره قوله واما الموزني تنبيه على فائدة التقييد بالنكرة فيما سبق يعني لو لم يكن المعطوف نكرة بل كان معرفة فالمعنى اذ قد سبق ان المنفي ان كان نفسه معرفة فهو مرفوع فما بعده اولى فقوله ولا العباس كلمة لا مزيدة مذكرة للنفي قوله واذا كرو ار المنفي الذي تم وصف اتى كقولهم لا ماء ماء نبارد اني اتى وجهان الاعراب فعا ونصبا حملا على المحل وعلى اللفظ والبناء لانه تكرير لفظي فاتى عين الاول وفي قوله جازني اتى تنبيه على ان وصف اتى ليكمل بل هو معرب لا غير وفي قوله وان تنت لم تنون تنبيه على ان الاخرا اغلب وجهان اتى وان كان عين الاول وتكرير اللفظ الا ان الوصف في اتى اخرجه عن العينية اذ الاول مطلق واتى مقيد قوله واذا دخل النهرة فيه اي اذا دخلت النهرة على لا التي لا تعمل الا اذا كان عليه من عمل الفعل في المضاف والمضارع له والبناء على ما مر في المفرد النكرة والحاصل ان مع النهرة باقية لا عمل لها ولا كذا اعمل لا ومعناها قوله نحو قول المبينة اي هي اسم امراة مدنية عشقت في مدة سليم تعالى لعمر بن حجاج وكان احسن اهل زمانه صورة وفصاحة حجة ثم لهجت بذكره حتى صار ذكره سحرا اما عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات ليلة سأل وارها فسمها تقول رافعة صوتها الا سبيل الى البيت فقال عمر رضي الله عنه هذه المبينة فعرف ضرها فدعاه عمر رضي الله عنه فخلى خمته ثم تأمله فقال انت مخلوق احسن فقال واى ذنب لي في ذلك قال قد صدقت اذهب الى ان سركب في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة فقوله فضيت ارمزت والنهج الوضح على الشيء وقد كنى بالباء من باب علم والهجري العادة وكذا الشيم والدين والعصيرة الصوت والمستعر في عمر رضي الله عنه وضبرها نصب مفعولا بان وضمير المؤنث للمبينة وضمير دعاه لعمر رضي الله عنه وحجاج والحجة الشوق وتأمله ارتأمل عمر رضي الله عنه نصرا فقال اي عمر رضي الله عنه ومحلوفا حال من ضمير احسن واركبه جعله راكبا وسيره جعله سايرا قوله نحو الا نزول في بعض النسخ الا نزول منك فلفظ منك ان صح فوجهه ان يجعل معلقا بمحذوف هو خبر لا التي الا نزول كائن منك لا معلقا بالنزول لانه فاسد لفظا ومعنى قوله الا رجلا جوابه

خبر

خبر اتمامه عدل على محصلة بيت قال صدر الافاضل هذا تمام البيت على ما وجدته في بعض حواشي المفصل والمحصلة بكسر الصاد المهملة هي الراتة التي تحصل راب المعدن كذا في الصحاح وقال الخوارزمي هي التي تخلص راب المعدن اجاجا للذهب والفضة وقال ابو سعيد السيرافي وروى مخلصة مريد بمستمر الذهب والجوهر تخلص الذهب عن غيره بيت بائية المسلمة شعر راب المعدن من ابيات البيت الواحد منها وفي الصحاح بات عن الشيء ثبوت بحث عنه فالغرض من ايراد البيت انه لو لم يغير الهمزة عمل لا لوجب ان يقول الا رجل لانه مفرد نكرة فوجب ان يبنى على الفتح وتقرر الجواب على وجهين الاول وهو مذهب الخليل ان الاسم محذوف الخبر والفعل بعده مع محذوف اي لا اسر وني رجلا قال سيبويه سألت الخليل عن قوله لا رجلا فرعم انه للتخصيص بمنزلة قولهم هلا خيرا من ذلك الخ وهو مذهب يونس هنا ان لا النفي الجنس الا انه نون الاسم ضرورة وعند انه بسبب له بالمضاف لانه موصوف بالجملة على نمط باطلها لا يحل فافهم وسروى الا رجل بالرفع على الالغاء والا رجل بالجر اي لا مر رجل قوله وقالوا الا ابالك الخ اي كانت هذه الكلمات مشهورة صادرة عن العرب وكانت غير منطبقة على قانون لا لانها اذا كانت من قبيل الاضافة فاللام مانعة والا تلا وجه لاثبات الالف الاول وحذف النون في الاخيرين حاول الان ان يوجهها بوجه ينطبق كل منهما على القانون الممهد فلا وحاصل الوجه ان المضاف اضافة الا ان اللام مقحمة لا مزيدة الاول انه توكيد لتلك اللام المقدرة اتى انه لما فات حق النون بحذف المضاف اليه او هو بتقدير المعرفة قضى حقه من حيث اللفظ بجعله نكرة ظاهرا والتنكير انما يظهر اذا جيء باللام واجاب جار الله بان ذلك ساذ فقوله توكيدا تعليل لاقحمت وقضاء عطف عليه وضميرها للام اي لتسببها وفي بعض نسخ الكشاف بيانه بيان لا يظهر اذا تنبه متعلق بيظهر قوله من الحذف والاثبات اي حذف الالف الاول واثبات النون في الاخيرين اذ الفصل متسبب بعدم الاضافة اذ لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالكثير فرد واحد قوله وقد كذف اي سمع لانه فسره بقوله اذ لا باس صحيح هنا بجواز حذف الاسم كقولك لا عليك وفي المرفوعات بجواز حذف الخبر نحو لا باس فلا يتجه ان يذهب الوهم من مجموع الكلامين الى ان معاقبان هذا المنع بحذف احدهما فقيد بوجود الآخر قوله نحو مازيد منطلقا انما قيد بالمثالين على ان ما يدخل المعرفة والنكرة وضمير هي لا عمال ما ولا اي عمل ليس لغة الحجازيين والتميميون لا ينطقون الا بخبر وقوله والتميمية رفعها بالابتداء معناه ان لغة التميمية رفع الاسمين بعدها ولا على الابتداء وحاصل كلامه ان اعمالها عمل ليس لغة الحجازيين واهمالها لغة تميم واعترض عليه بان هذا النقل غير صحيح اذ لم ينقل عن احد من الحجازيين والتميميين اعمال لا عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر بل اللغة الحجازية انما هي

(تم)

اعمال ما وعدها عمل ليس واما اعمال لا عمل ليس فلغة بني تميم لا وجه لاحجازية ولا تميمية مطلقا
قوله فاذا زيد شاء ان الخ • اشار به الى شروط عملها وتفصيل المبطلات عملها وبنا
على ما ذكره ههنا اربعة الاول في ان بعدها كقوله وما ان طبا جبن ولكن • وان هذه زائدة
الثاني عدم تقدم الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد الثالث انتقاض
النفي بالا نحو ما زيد الا قائم الرابع ان يعطف على خبرها ببل او لكن فوجه البطلان اما في الاول
فلضعف العمل بسبب الفصل بان واما في الثاني فلانه يضعف عمله فلا يقدر على عمل النصب
قبل الرفع واما في الثالث فلان عملها انما كان لاجل النفي اذ به شابه ليس فكيف تعمل مع
زوال المشابهة واما في الرابع فلما سيجيء واورد ههنا انه قد لا توجد شيء من هذه الامور
مع ان ما يبطل عملها كقوله • فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر •
وعلى انتقاض النفي بانه تعمل مع الانتقاض كقوله • وما الدهر الا منجنونا باهله • وما صاحب
الحاجات الا معذبا • فانه قد عمل في بين مع وجود الانتقاض واجيب عن الاول بان الخبر محذوف
اي ما في الدنيا بشر وتسليم نصب مثلهم على الحال من ضمير الخبر وعن الثاني بانه شاذ او مبني على مذهب يونس
فانه يعملها مع الانتقاض بالا او معذبا بان منصوب الاول محذوف اي دوران منجنون في قوله
نظرا الى الاستكبار بحالة الكلم الا ان يعتبر حذف الفعل ايضا وبان معذبا نحو ممزق على نظر مارضيه
الاسير او اعلم ان ظاهر كلام المصنف ههنا ان بطلان العمل عند وجود المبطلات متعلق
بما او بالمذكور في كتب القوم ان هذا الحكم مختص بلا كما اشرنا اليه قوله وكذا اذا عطف عليه اي
على خبرها نحو يبطل عملها في المعطوف دون المعطوف عليه كما قال المذكور لبطلان النفي الذي هو مدار الاعمال
ومناط التشبيه وقال الشيخ عبد القاهر المذكور بعد الموجب في شكل خبر مبتدأ محذوف اي
ما زيد قائما بل هو قاعد او لكن هو قاعد فقوله بل قاعد اذن من عطف الجملة على الجملة عنده
وعند الجمهور من عطف المفرد على المفرد وغير ان النفي قد انتقض بالحرف الموجب فقوله بموجب
بكسر الجيم اي بحرف موجب ذكر بل ولكن تنبيه على ان الموجب انما هو هما قوله لا تقول زيد
بمنطلق • لانه خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يدخله الباء قبل دخول النواسخ ولما كان ما غير عاملة
على اللغة التميمية امتنع دخول الباء في لغتهم بخلاف اللغة الحجازية فانهم قوله ولا الكلمة
اي الملحق بها نحو ما التي من لسعتها اذا ضربت بره بيدك شبهت بموضع الالحاق
آخر الكلمة بموضع وقوع الضرب من الدبر فقوله اي المشبهة بليس مذهب البصريين وعلله
بان تاء التانيث من خواص الافعال فوجب ان يكون بمعنى ليس والكوفيون على انها لنفي الجنس
فقوله الا انهم استدراك عما سبق لانه في ان لا هذه هي المشبهة بليس تبع ولا وهم ولو
انها عاملة في كل نكرة على الالحاق فازال هذا الوهم بانها مختصة من حيث الاستعمال بالعمل في
منفصلا على النكرة فقوله اي ليس الحين حين مناص مراده به ان الاسم محذوف لا نعم اذ الاسماء

غير جار

غير جار في الحرف وجعلها مختصة بالحين تنبيه على انها وان وجب اعمالها عمل ليس فهي مشبهة به في
نوع عليه بعده مناسبة لما جرى به الاستعمال فلا يرد المعترض بتغيير الكلمة وان كان بها
ايضا نوع ما فافهم واطلاق الاعمال في حين اشتمل او في ما ذكره من تفسير الآية بكلا
ما وقع في المفصل من قوله الا انهم ابوا الا ان يكون الحين المنفي بها حينا والمباحث
المتعلقة بلات كحقا ترجيحا وتفصيلا ذكرناها باسرها في آخر المبنيات فلا نعيدها
قوله حنت ولات هنت • وانى بعد حنت من انى من هنينا اشتاق من
يحن حنينا اي حنت المرأة وليس الحين حين حنينها وقوله انى لك النقاب من العنبسة
اي الحطاب فانه خطاب الى الخنينة اي من ان تظفرين به ومقروع لقب عبد شمس ابن
سعد بن زيد بن مناة ابن تميم وهو الذي يقول في حقه مازن بن مالك بن عمرو بن تميم
في حق هيجانة بنت العنبر بن تميم حنت ولات هنت وانى لك مقروع وانى الهيجانة
كانت تعشق عبد شمس فاراد ان يغير على قبيلة هيجانة وهي قد علمت بذلك
فاخبرت اباها فقال مالك بن مازن حنت ولات هنت اي اشتاقت وتوقت الى نها
وانى لك يا هيجانة الظفر والفوز بهذا المطلوب اعني مقروعا والمثل يضرب لمن يحن
الى مطلوبه قبل اوانه وهيجانة بفتح الهاء وسكون الياء وضم الجيم اسم لامرأة عشقت على
المقروع كذا في نسخة الثقات وقال اغار عليهم رجل مغوار كثير الغارة وبالجملة فقوله
ولات هنت يدل على ان التاء في قوله ولات حين ليست من حين بمعنى لا الحين لانه
استعمل لات مع هنت فلو كان التاء من جملة حين لما كان التاء مذكورا ههنا فبطل
ما ذهب اليه ابو عبيد ومن تبعه من ان التاء في لات حين من جملة حين لا من لا قوله
واما منصوب الفعل المؤخر • فرغ من الاسماء المنصوبة فحاول الآن ان يشرع في المنصوب من الافعال
كما هو حاله من ان واخواتها ما فصلها في ضمن امثلة وفي الكلام تنبيه على ان الاصل
ان ولا اصالة له في هذا الحكم ضا فيه اضافة البحث اليه قوله وبعد ان • عطف على بعد ان
واخواته مفردة حال من ان يعني ان الاضمار والتقدير من خواص ان اذ هي الاكثر استعمالا
دار في وردانا اي ان اضمارها مشروط بان يكون قبلها احد الاشياء المذكورة المفصلة بقوله
بعد حتى الى آخر ما ذكر وقدم حتى لكثرة مباحثه ووصفه بالجارة اذ هو بهذا الوصف ينتظم
دليلا على تقدير ان لان حرف الجر لا يدخل على الفعل فيقع الاحتياج اذن الى اضمار ان لتكون
ما بعده بتقدير المصدر فيصح دخولها عليه والظرف لغو اذا كان متعلقا بالاضمار المفهوم من
الكلام اي انما يضمر بعد حتى اذا كان الفعل الواقع بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها
اي مختصة بالاستقبال قوله للمستقبل • يعني انه لا فرق ههنا بين ضربه حتى فانه
كلا الضربين على السواء وههنا مقدمة لابد من التنبيه لها وهي ان حتى الداخلة على الافعال

قد تكون للغاية بان يكون ما قبل حتى محتملا للامتداد وضرب المدة وما بعدها صالحا لانتهاء ذلك
الممتد اليه وانقطاعه عنده كالسير مثلا فانه يحتمل الامتداد وعدمه تارة الشمس بصلح منتهى له
وقد يكون للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام سبب لدخول الجنة والقوم قد صرحوا
بان الاول هو الاصل فيحمل عليه مهما امكن بخلاف الثاني وبهذا يظهر ان حق التمثيل في قسم
السببية ان يمثل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة لا كان يحمل على الغاية في مثال السببية ايضا
وان كان ما ذكره مثالا لاستصحاب ذا قوله وجاز الفصل يعني بين حتى والفعل المنصوب
بعدها وفي التمثيل به على ان الفصل مخصوص بالشرط وفي معناه الظرف قال ابن السراج
الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم لقول ارجع حتى نقول اذا اردنا ان
نقوم واما الفصل بغير الشرط وبغير الظرف فلم يقل به احد فقوله تأخذ ارجع حتى تأخذ ان
تسمع قوله والجزم احسن يريد ان جزم تأخذ بجعله جزاء للشرط المذكور احسن
من النصب ومن الرفع فلان الرفع يحتمل ان يكون جزاء ولان يكون غير جزاء بان يكون مؤولا
حتى كذف ان ورفع الفعل على ما سيجيء في نحو احضر الوغى واما الجزم فهو جزم بانه جزاء
فالجزم اذن احسن وههنا مناقشة مشهورة وهي انه كيف يكون الجزم احسن والمثال
اذن خارج عما كنى بصدده لان حتى اذن ابتدائية وهي التي يبتدأ بعدها الكلام عاطفة
هذا اعتراضهم وفيه نظر اما اولا فلان الكلام في الابتدائية بحتى المعنى كانه قيل الجزم احسن
او الاحسن ان لا يجعل مبتدأ واما ثانيا فلانه جعل حتى الابتدائية عاطفة وهذا ايضا غلط
اذ العاطفة لا يكون الا في المفردات وان قال به المص بعد ما سمعه وتفصيل القول في ذلك
سيجيء في الحروف الجارة انشاء الله تعالى قوله فالجزم ليس الا لما سيجيء من انه اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نفي الجزاء وجبان وان كانا مضارعين فالجزم البتة قوله
وان كان حالا الخ يعني ان كان الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا فحكمه ما مر وان كان
حالا حقيقة بان يكون مضمونه موجودا حاضرا او حكاية بان يكون مضمونه حالا على طريق
الحكاية لما مضى كانت حتى اذن حرفا ابتداء او حرف استيناف لتأنف بعدها الكلام
والتحقيق الوجيز الاجمالي ههنا ان حتى على ثلثة اقسام جارة ممثلة لالى في العمل والمعنى
مع المفارقة بالوجوه التي سيأتي ذكرها في مباحث الحروف وعاطفة ممثلة للواو كذلك
وابتدائية او حرفا استينافيا تأنف بعده الكلام لا يعلق لما بعده بما قبله فرجب
الاعراب لخلو العاطفة فان المعطوف لا بد ان يكون موافقا للمعطوف عليه في الاعراب وهذا
ظاهر وقد فسر عمدة الشروح قوله كانت حرف ابتداء بانه كانت اذن عاطفة
وعلل وجوب السببية ثانيا بانه اذا كانت جارة تعلقت بما قبلها لفظا تعلق الجار
والمجرور بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية ليحصل

للتعلق

اما نصب الفعل فلمافيه من الصحيح اللازم
من الفصل واما من الرفع صح

ذكرها الكافي وغيره

التعلق المعنوي لفوت التعلق اللفظي وعلل امتناع الرفع ثانيا في كان سببية حتى
ناقصة بانه اذا كان ناقصة احتاج الى خبر يمتنع الرفع فيما بعد حتى انظر كيف اكد غلطه
اذ لو ارتفع لكان حتى عاطفة لا جارة فلا يبقى لكان خبر يمتنع بهذا كلامه انظر كيف اكد
غلطه بالامعنى عنع فتأمل قوله وكذا السببية بكسر السين لانه مجزوم معطوف على جواب
الشرط ويجوز رفعه ايضا اذ الشرط ماض في مقتضى الظاهر ان يقال فيجب السببية او
سببية عن كونه حرف ابتداء الا انه كانه جعله من قبيل قوله تعالى ولقد آتينا داود وعلى
ذلك الحمد لله على انك اذا كففت فهذا من قبيل ان رجع الامير اساوت وحرف
بمعنى اذ ارجع الامير اساوته واذا اساوت حرف لقوله حتى لا مرحونه معناه ان
المرض صار سببا لعدم رجاء الحياة في الحال والا ارولا انها حرف ابتداء حينئذ امتنع الرفع
اذ الجعل كان ههنا ناقصة لانها جملة حتى ادخلها اذ منقطعة التعلق عما قبلها لفظا فبقي
كان بلا خبر واما امتناع الرفع في قولهم اسرت حتى تغلبها فباعتبار ان الهمزة ومان
معنا ما من كلمات الاستفهام انما استفهم بها عما يليها حتى اذا قلت اضربت زيدا كان
السؤال عن طلب الضرب واذا قلت ازيدا ضربت كان السؤال عن المضروب مع الجزم
بوقوع الضرب ويكون الشك في السبب الذي سببيته لما بعده واجبة لوجوب السببية
فيلزم الشك في السبب مع القطع بوجود المسبب والجزم بالمسبب مع الشك في السبب
ممتنع لا يقال يجوز ان يكون للشك اسباب ويحصل العلم بوجود المسبب لدفع الشك
في بعض الاسباب لانا نقول الكلام في السبب الذي يمتنع تحقق المسبب الا به واذا تحير
بان دخول البلد يستحيل وجوده مع عدم السير الا بها بخلاف انهم سار حتى يدخلها فان
السؤال ههنا عن الفاعل والشك في الفاعل مع الجزم بالفعل غير ممتنع يجوز ههنا ان يجعل
ما بعده حتى مرفوعا بجعل حتى حرف ابتداء ويجوز النصب بجعل حتى جارة قوله وتقول الخ
يريد ان الكسرة وقعت بآية حاصل الامر ان كان اكادني هذا المثال مرفوعا لا منصوبا
اذ قد تقرر ان شرط النصب بحتى ان يكون الفعل بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها
والقرب موجود وقت السير وجوز الاخفش نصبه وخطأه اذ هو مستقبل اذ هو لم يقع
بعد فجاز نصبه كخرجت حتى اوافقك ورده المص رحمه الله بان اذ ظرف وخبر كاد لا يقع
في شيء من جهة الاستقبالية فلا وجه لنصبه اذ هو ليس واقعا بعد حتى ليقع الاحتجاج
الى تقدير ان مرجحة ان حتى جارة بل كلمة حتى ههنا حرف ابتداء فتنبه ان مرفوع اكاد واقع
لانه خبر اكاد والجواب ان مقصود الاخفش ليس ما ذكره المص رحمه الله وما فهمه بل
ان يبين ان نصب وخل بإضمار ان ليكون مصدرا واقعا في موقع الخبر لكاد اذ لو لم يكن
حتى اكاد الدخول قوله لانه لم يقع بعد تعليل لجواز النصب بإضمار ان اذ لو لم يكن

مستقبلا لما صح تقديرا ان فيه فلا يصح النصب لان ان تختص بالاستقبال وهذا مغنى صحيح لا بأس
عليه الا ان المصنف لم يفهمه نسبه غيره وليس مقصوده انه يجوز النصب في اوفعل لكونه بعد حتى واستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها كما فهمه المصنف حتى يرد عليه ما ذكر فان هذا فاسد لانقول جاء عاقل فصار غمر فقبل
فصلا غمر مثلا الا تحقق ولو سلم ان مراده ذلك فهذا ايضا صحيح لان حتى وان دخل في الصورة
على الكلام الا انها في التحقيق داخلة على ادخل لان الكلام وقع فيه حتى فانه ليست مقصودة لعينها بل المقصود
ما بعدها فكانه قيل سرت حتى ادخل فادخل اذ هو واقع بعد حتى بهذا الاعتبار فجاز نصبه اذ المدار
مستقبلا بالنسبة الى السير فتصح كلام المصنف ان مهر نور الشمس بصر الخفاش للمنع
ولام كي معطوف على قوله حتى للجارة فهو الثاني من الاشياء المذكورة بعد ما نصب الفعل
باضمار ان اذا كان قبل لام كي كقولك جئتك لتكرمني اي لان تكرمني وانما وجب بها
اضمار ان اذا اللام هذه جارة فلو لم تضمر ان هنا حتى يكون ما بعدها ماولا بالمصدر لزم دخول
حرف الجر على الفعل وانما سمي هذه اللام لام كي اذ هي بمعناها وجاز الاظهار اذ اظهارها ان مع
لام كي كجئتك لان تكرمني ولزم اذ الاظهار مع لا بعدها عن اخوالي اللابس كي لئلا يعطي قال
الله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب قوله لام الجحود هذا هو الشيء الثالث من الاشياء
المذكورة التي تضمر بعدها ان ولام الجحود هي اللام الداخلة في اللفظ على فعل لتوكيد النفي والنفي
مسبوقة بما كان او لم يكن او لم اكن ما قصته مسندة الى ما اسند اليه المنفون باللام قال
الله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وقال وما كان الله ليطلعكم على الغيب وقال لم يكن
الله ليغفر لهم وقال لم اكن لاسجد لبشر المشهور على ان الجحود هو اللام وسميت بها لام الجحود وكثير من المحققين
على ان الاصل تسميتها بلام النفي او الجحد في اللغة انكار ما يعرفه المنكر لا مطلق الانكار ورد به
التوكيد فيها اما عند الكوفيين فلان الاصل في مثل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام
زيادة لتوكيد النفي فهي عندهم حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يعلق عندهم
شيء لزيادته تكليف وهو غير جار واما عند البصريين فلان الاصل في مثل ما كان ليفعل ما كان
قاصدا للفعل ولام ردا له ونفى قصد الفعل واراد به ابلغ من نفسه ولهذا صرحوا في قوله ما كنا
لنرتدن ملامتي ان العواذل ليس لي بامير بان قوله لنرتدن ملامتي ابلغ من لا نرتد
فهي عندهم حرف جر معد للتوكيد معلق بكان المحذوف لزم للنصب بان مضمرة وجوبا وظاهر
كلام المصنف انه ربما يميل الى مذهب الكوفيين والعلم انه قد تحذف كان قبل لام الجحود كقول
ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما وكقول الآخر فما جمع ليغلب جمعه تو
ام فما كان جمع ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان فرقا بين لام كي ولام الجحود قوله والفارق
هذا هو الشيء الرابع من الاشياء المذكورة التي يضمر بعدها ان وتفصل الاسماء الستة بما ذكر
وقد زاد المحقق قال الله لو لا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا وقال لو لا اخرتني الى اجل

فاصدق

فاصدق واكن حتى قال امه لعله يتذكر او يخشى فتنفعه الذكرى بنصب تنفعه قوله
والاذن من الاسد باسكان الدال المرفوع في بيت نوسقط الواو بالجزم لانه روي اذا الواجب
لاندن مثل لاتقل من قال لاقول قوله ضعيف لانعتد به لانه نصب المضارع اعني ستر
بعد الفاء مع انه ليس في جواب الاشياء الستة لقوله سارك مرفوع وقوله والحق معطوف
عليه وقوله فاستريحا معطوف عليه بحسب فعه الا انه نصب لانه جعله ماولا بالمصدر والفاء في
الحقه داخلة على ماحقه كانه قيل فاستريح استراحة وبهذا سقط اعتراض المصنف عليه وظهر ان
الصواب ما ذهب اليه قائل البيت اليه قوله ما اول ان بالنفي كانه قيل لست بسؤال علينا لانه لي
شبهه بالسؤال علم انه ليس بسؤال لوجوب المغايرة بين المشبه والمشبه به هذا اذا قصد بالتشبيه
التشبيه المفيد للنفي واما اذا قصد بالتشبيه المحقق لا النفي فلا يجوز نصب الجواب اذ قوله
وكواسع قائم لها قد سبق مرارا ان في غير معنى النفي والهذا صح النفي بل مثل قوله الكاذب غير
المفحم معلوم لا الفاضلين الا انهم اختلفوا في ان هذا القدر من النفي هل يصح النصب في جوابه
ام لا فذهب الاكثرون الى منعه وانه غير كاف في صحة النصب اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه
حكم ذلك الشيء على الاطلاق في الاحكام اللفظية والا لما رضه وذهب الآخرون الى
جوازه لانه في معنى لا تقوم فاسنا ولانهم لما جوزوا النصب في مثل قولهم قلما يلقاني فيكرمني
وقل رجل يلقاني فيكرمني كان هذا ايضا جائزا بل كان هذا اولى بالجواز لان دلالته على النفي
اظهر من دلالة ذلك واجاب الاولون عن ذلك بان هذه مستعملة في النفي الصرف عرفا
والا كنت لما حكم فيه قوله ولا يكون اسما الا وامر اه لا خلاف في صحة نصب الجواب للامر الصريح
كما سبق واما اذا كان اسم امر كصه ومه ورويد وتراك وعليك وكذلك كتاب التحذير مما
فيه الامر مقدر نحو الاسد الاسد على تمام مر فيجوز النصب في جواب هؤلاء ام لا فذهب الكسائي ان
جميع ذلك جار مجرى الامر الصريح من جهة انه مضمن لمعنى الطلب فيجوز عنده ترانا فاتانك وعليك
زيدا فاركبك والاسد الاسد فتجوز كذا الدعاء نحو غفر الله لك فتدخل الجنة وذهب الباقون الى
منع ذلك ووجه المنع اما في اسم الامر نحو صه فلان اسم الفعل لا عبرة بمسماه مع وجوده بل هو صار بمنزلة
منزلة كذا التحذير لانهم لما خذفوا الفعل اكتفاء بذكر الاسم بلاغة صار فعله نائب منابه واما
في الدعاء فلانه خبر لفظا وان كان في معنى الامر بهذا اذا جعل قوله والدعاء مرفوعا معطوفا
على اسما الاوامر على ما هو الصحيح والمنقول عن الكسائي حتى اذا جمع مجرى الامر الصريح دعاء
كان اولى وانما اذا جعل ابتداء كلام كما ذهب اليه البعض وحمل عليه النسخة الصحيحة عند المصنف رحمه
الله مستدلا عليه بالحرة تنبيها على ذلك وتمثيله غير ما سبق على ما هو الشايع الكثير في العلامات
بالحرة فوجهه انه مبتدأ وقوله بمنزلة الامر خبره واما خبر لا يكون في قوله ولا يكون اسما الاوامر
فقوله لا اسما الاوامر واسمه مستتر فيه عايد الى ما تقدم اي لا يكون الامر المعتبر في النصب اسما الاوامر

ومثل الاسد الاسد وقد يجاب بان الخبر يجوز ان يكون محذوفا اذا لم يكون هذان نمرلة الامر او كان كذلك في اصل النشء الا انه اسقط ان نخون وكلاهما تعسف اما الاول فظاهر واما الاول فلانهم منعوا حذف ضمير كان قوله وصل ان الدعاء الخ اعترض عليه بان الدعاء بلفظ الامر والنهي داخل في باب الامر والنهي باجراء النداء واما الفرق فهو مبني على قول الاصوليين نحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق به واللهم لا تواخذني بذنب فاهلك واما الكلي فقد جوز نصب جواب الدعاء وان لم يكن بلفظ الامر كوغفر الله لك فندخلك الجنة قوله ثم ان كان قبلها الخ صدره ثم اذ هو انتقال الى مبحث آخر لانه لما بين احكام الاضمار اخذ في اضمار ان بعد الفاء الداخلة على المضارع وكان المضارع بتقدير ان في تاويل المصدر فوجب ان يكون له اعراب اذ هو اسم مفرد قال الآن ان يبين اعراب ذلك المضارع المصدر بان بعد تصديره بالفاء وهو الضابط هنا ان هذه الفاء اما ان يوجد قبله اسم يصح عطفه عليه او لا يوجد فان وجد فلا اشكال نحو ما تاتينا فتحدثنا الا انك تحدث بالجر في اعرابه لان كل اعراب ثابت للمتبوع فهو ثابت للتابع نحو لكن منك زيارة فاكرامك ولكن منك توبة فندخل الجنة ولا تكن منك كفر فندخل النار والتمثيل بنحو الخبر الخ يعني ان مثالك غير سديد والخ اغنى عما لا يوجد قبله ما يصح عطفه عليه اما ان كان رفعه محلا او كان نصبه محلا او كان رفعه لوجهان فالاقسام اذن ثلاثة الاول ما يجب رفعه ومحله كل محل يكون فيه الفعل الكائن ثابتا الغير مثبت له الاول نحو انت تفعل الا اكرامك فان الاكرام مرفوع محلا لجعله معطوفا على فعل واجب اذ المعنى لكن منك اتيان فاكرامك مرفوع معطوف على مصدر او مبتدا مرفوع بالفعل السابق كما قررنا ولا يجوز النصب هنا بتقدير ان فعل اتيانا فاكرامنا اذ الاكرام ليس بفعل الخ طبي صحيح اذ ثانيه بفعل الثاني فيجب نصبه محلا وهو ما كان ما قبل الفاء فيه بمعنى يلتئم نحو لبيك تاتيني فاكرمك شرطا اذ لا يكون بلبيك داخلة على ضمير الشان وشرطا ان يكون الفعل الكائن لغير مثبت له الاول فان النصب هنا واجب والتقدير ليكن اتيانا منك فاكرامنا وعلل المص رحمه وجوب النصب هنا بانه لو جوز الرفع فلا مصدر اذ ذاك الا الكائن لتقدير لتكن منك اتيان منك فاكرام مني وهذا التمنع لان قوله فاكرام مني معطوف على الجملة الواقعة اسما وخبرا لكان فتكون خبر ليت جملة ولا رابط فيها الى الاسم هذا الكلام وفيه نظر لانهم قد صرحوا بانه اذا عطف جملة على اخرى وكانت الجملة الاولى مشتملة على ضمير يعود الى صاحبها وكان العطف بالفاء او اخواتها غير الواو فلا حاجة الى ان يكون في الجملة الثانية ضمير عائد الى ما يعود اليه ضمير الاولى لان الفاء الخ يعني ان الاخبار عن زيد الذي جاءني فله درهم بالجملة الشرطية نحو زيد الذي جاءني فله درهم انما صح لان الفاء الخ يعني ان الفاء الداخلة على جواب الشرط تربط الجواب بالشرط فتجعل الجملة الجوابية كانها جزء من الشرط فكما ان الشرط لا يستقل بالاسناد الى المبتدا كذلك ما هو كالجزء منه فلا يصح الاخبار عن المبتدا بالجملة الجوابية كما لا يصح بالشرط نفسه فلا يقال زيد ان جاءني فله درهم كما لا يقال زيد ان جاءني اكرمته فافهم

وهو

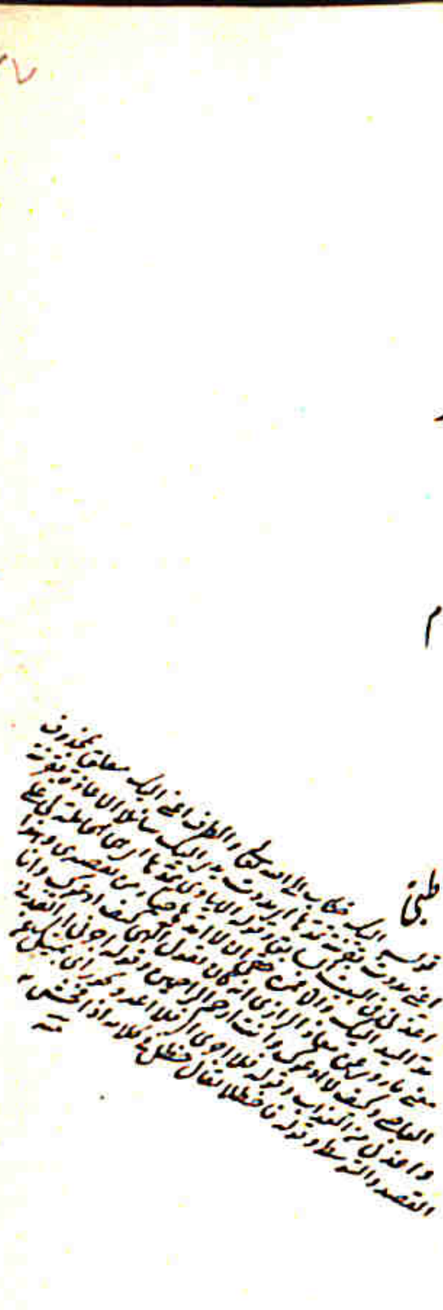

وهو ما عدا القسمين المذكورين نحو ما تاتينا فتحدثنا الا انك تحدث او الا اكرامك اياي فاكرمك فالنصب على التقدير الاول والرفع على التقدير الثاني والمص رحمه اشار الى القسم الاول بقوله فمحله الرفع اذا كان لغير مثبت له الاول والى الثاني بقوله لا اذا كان مثبتا له قوله فالنصب الى الثالث يقوله وفيما عداهما الوجهان نقوله قبلها ان تسبق الفاء وضمير عطف لي بعد الفاء وضمير عليه للاسم وضمير محله لما بعد الفاء وضمير داخله للبيت وانما شرط الدخول على غير ضمير الشان او دخلت على ضمير الشان جاز الوجهان فالرفع بتقدير لتك اتيانك اتيانا فاكرامك والنصب بتقدير لتك تفعل اتيانا وافعل اكراما فقوله فالنصب مبتدا خبره محذوف اي فالنصب لازم على هذا التقدير قوله ولا كذلك الخ يعني كلمات المتقدمة بضابطة هي كل اداة شرط غير ما اذا ومما كسر فيه غلط الافهام وذلة الاقدام وحاصلها انه لا جواب للجواب الا ان يرد الجواب لشيئين واجبين على واحد بمعنى انه لا يتعدد الجواب لواحد نعم لو كان الجواب شيئا من ملك الاشياء الطالبة للجواب جاز ان تذكر هذا الجواب جواب آخر قال الامام ابو القاسم الشاطبي رحمه الله لبيك بدرستك الاباديد تحدها اجزني فلا اجوى فلا اتخطى فان قوله فلا اتخطى الخ جواب لقوله فلا اجوى او هو نفي لطالب للجواب وهو نفسه جواب للامر الذي اجزني نقوله والا كان الجواب معناه انه لا يكاد يخلو كل جواب من الاشياء الطالبة للجواب وان كان هذا مظنة ان تقال كل من الكلمتين منقوضة بالاية الشريفة لانها اما من باب جواب الجواب او من باب تعدد الجواب ورودها او دفع النقض بها بانها لا من هذا ولا من ذاك بل الجواب الاول هو قوله فتطردهم جواب للنفي الخ قوله ما عليك من حسابهم من شيء والخ الخ قوله فتكون من الظالمين جواب للنهي السابق الخ قوله ولا تطرد الخ يعني ليس عليك حساب فتطردهم ولا تكن منك طرد فتكون من الظالمين وآثر المص رحمه رد الاول الى الثاني ورد الثاني الى الاول ودفع العكس اذ لا يخفى لقوله ليس عليك حساب فتكون من الظالمين ولا لقوله لا تكن منك طرد فتطردهم اذ الثاني غير مسبب من الاول وقد عرفت ان نصب الفاء في الجواب احد شرطيه السببية وبهذا انتفى ما يقال ههنا من ان قوله فتكون مجزوم عطفا على فتطردهم كلام عليه علام قوله والواو للشرط الجمعية الخ قد وقع هذا البحث في كثير من النسخ مقدما على الضابط المذكورة الخ قوله ولا يجاب الا ساقطة وشرحه على هذه الوسيلة بعض الشارحين والظاهر تاخيره عن الضابط المذكورة الا ان يقال الواو كالفاء حتى توقف نصبها على كونها جوابا للتاسيا السنة فالضابط يشمل الكل وتتمم له وبالجملة فالغرض ههنا ان الواو انما تنصب المضارع باضمار ان اذا وجد هناك شرطان احدهما الجمعية بمعنى اجتماع مضمون ما قبل الواو ومضمون ما بعدها في زمان واحد وثانيهما الوقوع في جواب الاشياء الستة المحصورة فيما عدا نفي المشابهة الخ يعني مشابهة الواو هذه للفاء الناشئة من اصل العطف وفي عرف ما بعدها عن سنن العطف لفقد السببية في احدهما والجمعية في الاولى

فالامر مخوّر نحو واكرمك فانى ارى مورد هو الزيارة مع الاكرام والنهى مخوّل ما كل السمك وشرب
اللبن فان النهى هنا هو الجمع بينهما فلو لم يجمع لما اضر وما فى الامثلة مشهورة وبالجملة فالنهى
فيها للجمعية وانما ليسمى هذه الواو واو الجمع وقد سمى واو الصرف اذ هى تصرف اعراب الاول
عن الثانى قوله وكل النصب لا غير يعنى كل الفعل المذكور بعد الواو النصب مطلقا سواء
جعل ذلك الفعل الواقع بعدها مفردا منصوبا على انه مفعول معه كما صرح به المص رحمه الله فى غير هذا
الكتاب من ان قولهم قم وادوم معناه قم مع قيامى فالواو بمعنى مع وما بعدها منصوب مفعول
معه او جعل ذلك جزء جملة حالية حتى تكون التقدير مثلا فى قولهم قم واقوم قم وقيامى حاصل
موجود فى بعد الواو اذ هى جملة منصوبة على الحالية الا انه اكتفى فيها بذكر احد جزئيها وهو المبتدا او كذا
القياس فى قولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن معناه لا تاكل وتشرب اللبن حاصل يعنى لا تاكل
فى حال شرب اللبن وهذا اعنى جعل الواو واو الحال اكتفاء باحد جزئى الجملة اولى من جعل الواو
هنا بمعنى مع او هى لتفيد المصاحبة الزمانية وهو المقصود الاصلى على السعد الاول خلاف التفتازانى
فان الواو بمعنى مع كما تفيد المصاحبة الزمانية فكذلك تفيد المصاحبة المكانية والاول هو
المقصود دون الثانى وبالجملة فما بعد الواو على كل حال محل النصب لا غير غير ان ما بعدها مفرد
منصوب على احد التقديرين وجملة منصوبة على التقدير الآخر وعلى كل تقدير فقوله وكل النصب
ان محل ما بعد الواو هو النصب التى هى صادق وبهذا يظهر ان القصر اعنى قصر كلام المص رحمه الله
على التقدير الاول من شق العطف وقصور الباعث وتظهر ان يتعلل هنا من ان الحصر بقوله الا انه
غير صحيح او يجوز ان يكون المحل مرفوعا على طريق الحالية اعتراض فاسد وتزييف كاسد منشاه
سوء الفهم وقصور العقل وقد يعلل بمعنى النصب هنا بانه تقدير مصدر منصوب معطوف على مصدر
آخر متبوع من الفعل المتقدم او التقدير الى اكل السمك وشرب اللبن لا تفعل اكل السمك
وشرب اللبن والواو بمعنى هذا كله وهو معوض تمثل قم وادوم فان قيل لم لا يجوز تقدير الرفع
تقدير لا تمكن منك اكل السمك وشرب اللبن او تقدير لا تجتمع لك اكل السمك وشرب
اللبن اجيب عن ذلك بانه تفوت على الاول ما هو المقصود من نفى الجمعية وبانه يلزم على
الثانى ان يكون الجمعية مستفادة من الفعل لا من الواو والمقصود ان الجمعية بنفى ان يكون
مستفادة من الواو او هو المفروض واعترض عليه بان كون الواو بمعنى مع مع العطف لا ينافى
الرفع فيجوز اذ تقدير الرفع فيصح المعنى والعطف كما فى قولهم كل رجل وضيعته وفيه نظر
اذ الكلام اذن ليس بنص فى المقصود اعنى المعية المرادة والمقصود التنصيص لا غير وهذا هو
السر فى تعين النصب هنا بعد الناصب الذكورين اعنى جعل ما بعد الواو نصبا مفعولا
معه او نصبا حالا او اما جعله ما ولا بمصدر معطوف على مصدر آخر متبوع من الفعل الاول فى
كلام مردود سواء اعتبر الرفع او النصب فليتامل فى هذا المقام فانه قد زلت اقدام اوهام

صح سه

قوله

قف

قوله واو لبسر بالمعنى الى آخره لم يتعين بمعنى الا ان كما قاله كسروف او سعد وانه ان وسكر اذ التقدير
ومن الاشياء الخ سقت المضارع سعد ان بعدها او فهو عطف على الواو وبالجملة نسبته بجعل او هذه
بمعنى الا وغيره كجعلها بمعنى الى وكلاهما متقارب من حيث المعنى لان السعد فى قولهم لالزمنك
او تعطينى حقى على الاول لالزمنك فى جميع الاوقات الا وقت ان تعطينى حقى فمحل كل النصب
على انه ظرف وعلى الثانى لالزمنك الى وقت ان تعطينى حقى فان الالزام ممتد الى وقت الاعطاء
فاذا اوصل وقته انقطع قوله وكسر بهم الغم اللهم الشدة من حد ضرب والقناة الرمح والكعوب
فى الرمح كالكعب فى العصب ومحل الاستشهاد قوله او تعطينى حقى فان المعنى على الاول كسرت كعوب
القناة فى جميع الاوقات الا فى وقت الاستقامة اذ هو هو وقت السلامة فهو مستثنى منوع فى الاول
فوجب نصبه مثل ورات الاوم كذا وعلى الثانى كسرت كعوبها الا وقت الاستقامة بمعنى ان الكسر يمتد
اليه وينقطع لديه فما بعد الا على الاول منصوب محلا وعلى الثانى مجرور محلا وهذا معنى قوله ومحل النصب
او الجر بحسب اختلاف التقدير ومما مضى فى هذا السلك قوله لا لاضاع علمكم ان طلقتم النساء
مالم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقوله او تفرضوا منصوب بان المضمرة بمعنى الا ان تفرضوا
لا معطوف على محروم على المجرور قبله قوله واذا اتفق الشرط الخ محصول الكلام ههنا انا قد ذكرنا
ان شرط نصب الفاء للمضارع بالسببية والواو هو الجمعية والواو كونه بمعنى الى او الا والشرط هو ما
عليه وجود المسبب وعدمه بانتفائه فاذا اتفق الشرط المذكور لزم اتفاق المشروط وهو النصب واذا
امتنع النصب بطريقة الرفع اما على الاستيناف او على الاشتراك ان كان ثمة مانع المشهور ان
الاستيناف النحوى هو الذى لا محل له من الاعراب او يكون منقطع التعلق عما قبلها وهذا هو الذى
يقال له الجملة المبتدأة والجملة المستانفة كما ذكره رحمه الله فى قولهم مات فلان رحمه الله الا ان الاستيناف
ههنا فسره ابن الحاجب رحمه الله بانه ما لم يكن الذكور بعد الفاء جملة معربة باعراب نفسها غير مشاركة
ما بعدها ما قبلها فى عامل واحد محلا كما فى الآية معطوفة على اخرى فلا غير فقولنا وعمرو منطلق
فى قولهم ان زيدا قائم وعمرو منطلق استيناف على الآية دون الاول فان تلك قد تمثل المص رحمه الله
للاستيناف او الاشتراك بالقياس بقولهم ما تانسنا فتحدثنا او الم تقصد كونه الاول سببا لتانسنا وقال
وجه الاستيناف هو ان يكون المعنى ما تانسنا فالحال ان تحدثنا بالاكدية العارف باحوالنا ووجه
الاشتراك هو ان يقصد اشتراك المعطوفين فى السببية الى قسمهم من جعلها عاطفة عطف
الجملة الثانية على الاولى عطف مسبب على مسبب ومنهم من منع ذلك وفسر الاسببية ههنا فى كلام
المص رحمه الله بان يكون كلاما مستانفا لا معطوفا على الاول والتقدير ما ذكره المص فى الحق هذا
المقام قلت اما الثانى فمبنى على ما يذهب اليه البعض من ان الفاء يكون استيناف اذا استدل
عليه بقوله تعالى فانما تقول له كن فيكون اذ لو كانت للعطف والسببية لزم فى قوله
الم تسأل الربع القواء فتطق وهل يخبرنك اليوم سدا، سملق ولذا قوله الشر سعد وطويل
سلمه

اذا اريق فيه الدم لا يعلم • زلت الى الحصص بدمه • مريدان نعوه فنجحه • ان فهو يومئذ بالخير
نصب بعطف على يوم به لانه لم يقصد مريدان نجحه على الاخبار واما المحققون فعلى ان الفاء في مثل
ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف هو الجملة لا الفعل وتقديرهم هو في الاية مثلا وفي البيت
على ذلك لا وفاق الى ما ذهب اليه الاولون فالوجه الاول مبني على هذا الوجه الاخير وبالجملة فمن اراد
الجمع بين الحسن والشمول للكلا الفريقين فعليه ان يفسر الاستباق بما فسرنا به فيعم الكلا
ويحصل المرام • قوله ان امكن • اركل واحد منهما فهو قيد لكليهما وغرض المص رحمه الله انه فسر الامكان
بامكان الاشتراك لا لكفى استراك الاستباق والاستباق ان اراد كل منهما مقيدا بامكانه
فالتقييد في الاول احتراز عن بعض الاسباب كالتي قوله تعالى لا تؤذن لهم فيعتذرون اذ لا معنى
للاستباق او المعنى على نفي الاعتذار المبني على الاذن على ما صرح به المفسرون واتباعه المحدثون نعم ان في العبد
مواقف شتى تفي بعضها بحصر الكفرة بعضهم مع بعض وسكلمون وفي بعضها يحكم على افواههم فلا
يقولون وبهذا معنى قوله فلا تؤذن لهم فيعتذرون ولما ذكره الشيخ ابن الحاجب فانه لو اريد بنفوت
الاعتذار نفس قوله فلا تؤذن اذ المراد نفي الاذن في الاعتذار فهو مناسبة زائدة وعلى ذلك بعد
ثبوت نفي الاعتذار على ما ذكرنا لا انه تعليل مبني عليه بعض الاشتراك ومنع الاستباق ومن منع كون
الاية معينة في الاشتراك وجوز الاستباق فاطلا انها كما كون فيها الاشتراك كذلك يجوز الاستباق في
معنى لا تؤذن لهم فيعتذرون فقد سبق سوقا مسابل القول انه لك يصرف في كلام رب العزة عن
سلطانه وعظم برهانه وتكلم في الاية على ما حل ما انعقد عليه اجماع اهل التفسير والاحاديث والتسعة
الثاني احتراز عن الاستباق كالتي قوله • الم تسال الربع القوا فنطق • فان الاستباق بها معتبر
على ما اشار اليه سيبويه حيث قال لم يجعل الاول سببا للثاني ولكنه جعله نطق على كل حال فقوله لم يجعل
الاول سببا للثاني اشارة الى دفع جواز النصب لما مر من ان شرط النصب بالفاء السببية وقوله لكنه
جعل نطق على كل حال اشارة الى منع الاشتراك او السهاب حكم النفي على الامرين جميعا او لتوهم قصد
الى اثبات النطق بل الى نفيه لكان فنطق عطفا على سال فيجب جزمه فلما لم يجزم وقع بجزم بان المراد
بهذا الاستباق قطعا لا تفال فلو قصد الاستباق لناقض اخر الكلام اوله او قد نفى النطق عن الربع
بقوله وهل بخبرك فانه استفهام انكار لانا نقول نفوله الم تسال مخصص على السؤال بنفي لم يا
تسال الربع اى اسالة غير سبب اندراسه فانه ناطق والربع بفتح الراء المنزل والقوا الخالي والسمالق
العالم الصفصف وجمعه السمالق وانما سال او نقوله لكي تقالوهم او يسلموا فانه يجوز ذلك الا
بعد المساءلة اراد هم يسلمون ويجوز الاشتراك لا تقدر وسال الا وقوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل
وتكتموا الحق فان الاشتراك هنا متعين او نصح السكاكي الحكم النفي على اللبس والكتمان معنى او
الاتصاف قطعا لا بجزاء ما فتمنع الاستباق ويجوز ان يكون الواو للجمعة اراد لا تجمعوا بين الامرين

• قوله وحروف العطف • عطف على او نحو من الاشياء الناصبة للمضارع تقدير ان وجوبا

العطف

العطف لكن بشرط ان يكون قبلها اسم لئلا يكون نفيه لكونه عطف اسم على اسم لا تمنع عطف الفعل على الاسم
وبالعكس • قوله • نحو قوله • البيت بكينا • وواية دين الى الهدهد بمطله • حتى المصيف
يغلو القعدان • فانه قد عطف قوله ويغلو على المصيف فلا بد من تاويله بالاسم بمعنى الاجر
وضع غلاء القعدان واويت اراد ونغب بهذا بمعنى مداواة الدين وغيرك مبين الى الهدهد
والاول اظهر والهدهد سبق كنية وجعل الطرائف بمطل اراد مطل الدين معلق بداويت والمطل
الاخير والتسويف والمصيف بفتح الميم وكسر الصاد الصيف هو موضع السكنى في الصيف
وكذا المصطاف ويقال غلا السعر يغلو غلاء والقعدان بكسر القاف وسكون العين جمع
قعود وهو البكر من الابل بفتح الباء وحين بكر ركوبه وادناه ان ياتي عليه سنتان ومعنى
البيت كان لابي الهدهد على دين وانا منى مماطلته بغبن فدفعته بغيره الى الصيف غلا
القعدان وجدوا التسويف هو ان يكون دينه قيمة القعدان او لو لم يغلوا كانت وافية
بدينه • قوله وجاز معها اربع مع حروف العطف اظهار ان كما جاز اظهار ان مع لام كي ليعلم
يعلم على ما سبق • قوله والواو انها • لما ذكر ان حروف العطف سقت المضارع الواقع بعدها منها
ان وكان الواقع في البيت واو اوقعه على المضارع مع عدم اسم قبله وقد تكلموا فيه بوجوه
يجوز ذكر المص رحمه الله هنا للتنبيه الى ما هو الحق عنده فيه لكن ينبغي ان يعلم ان هذا المقام فرد الحق
الاقدام ومعارك الافهام وتقرر وجه يحصل منه المرام ان الواو في البيت قد جعل بعضهم
للعطف لا للجمع على انه جواب النفي لعدم صحتها اذ لو جعل جوابا للنفي الاول فالنفي اذ هو قوله
يقول اذ النفي متوجه اليه فيلزم تقدم المعطوف عليه على المعطوف لا يعتد بمثل هذا القول
لان لا يقع فيه ولا سبب يعصب صاحبي منه وهذا معنى قوله او يلزم تقدمه النفي الذي هو عدم
النفي الذي هو قوله ويعصب منه على النفي الذي هو المعطوف عليه وهو قوله يقول لا هو منع وقول
جوابا للنفي الثاني اعني ليس يفيد مقصود البيت من انتفاء صدور ما يوجب غضب صاحبي لا
انتفاء ما ليس فيه غضبه فانه على المقصود وعلى الاراد وهذا معنى قوله ليفيد المعنى المقصود واذا
ثبت انه يمتنع جعل الواو للجمع يتعين انه للعطف ورد للمص حمله كونه للعطف بانه يوجب عطف
على الشيء نفسه من المعنى بانها تعامل الليت ويعصب صاحبي لزم كون الغضب مقولا وليس كذلك
فوجه ذلك بكذف مضاف اراد لقول عصب صاحبي مدلوله ويدفع بانه ان كان الاضافة
لادنى ملابسة حتى يكون معنى قول العصب مولا يتولد منه الغضب ويتناوله منه فلفظ منه يمنع منه
لتوالي اراسكب يوم وجب فداء جعل اضافة للمصدر الى المفعول لزم الوقوع فما عذر
الحذر وهو كون الغضب مقولا سلمنا انه لا صحة للعطف ايضا وهذا معنى قوله وفي العطف
ليس بظاهر فالاولى حينئذ ان يجعل عطفا على يقول وبعد المعطوف منوي الا انه وان تقدم لفظا
الا انه معدوم معنى عطف عليك يا رحمه الله السلام فان تلك ما ذكرتموه الى مناسبة لما نحن فيه

المص

ان نعتصم على القصد المذكور وان نستمد الله تعالى في جميع الامور اذ هو الموفق للاتمام والموصل
لعباده الى المقصود والمرام وان نصلي على رسوله ونبيه سند الاولين وقائد الغر المحجلين
وشفيع الاولين والآخرين وعلى آله واصحابه الذين هم فهرة المتمردين والمسلفون الدبة
الى يوم الدين قوله المجرور اراد المجرور المعهود هذا او مباحثه هذا او فرع من الفروع والمقصود
فاول الامر ان يشرع في مبحث المجرور وقسم الخاص لما كان المجرور الى قسمين الاول المجرور بالاضافة
اي المجرور بحرف الجر فجعل المجرور بحرف الجر قسما للمجرور بالاضافة جريا على الاصطلاح المشهور من التا خرين
اذ المجرور بحرف الجر لا يسمى مضافا اليه في هذا الاصطلاح فان قيل فسيأتيه كلامه في القسم
الرابع او قال والا فرع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة قلنا لا تنافي لان ذاك مبني على ما
اصطلح الاوائل وكذا وقع تعبير الشيخ ابن الحاجب حيث قال المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف جر لفظا او تقديرا جريا على الاصطلاح المتقدم لانه سمى المجرور بحرف الجر مضافا اليه وهو
اصطلاح المتقدمين نص عليه سيبويه في قوله اما ما بالاضافة او بحرف الجر فتسامح اذ الاولى
لو جعل مثلا في الخاتمة تكون كل منها عاملا وسببا قريبا على ما هو المتبادر الى الفهم من استعمال
الباء في الاسباب البعيدة لدل ذلك على ان العامل في المضاف اليه هو الاضافة فقط لا الحرف
المقدر ولا الاسم المضاف بطريق النيابة فيلزم الذهاب الى غير المختار من الاقوال في عامل المضاف اليه
وان جعل الباء في الاول داخلة على السبب البعيد وفي الثاني على السبب القريب فلم يجانب طريق النظم
وان اخذ بعض كلامه يعني البعض قوله والاضافة على ضربين اي حصر المجرور اولا في القسمين
المجرور بالاضافة والمجرور بحرف الجر ثم حصر الاضافة في الضربين وقد تقرر ان كل مجرور بالاضافة
لفظا فهو مجرور بحرف الجر معنى ولذا فسر المضاف اليه بكل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا
او تقديرا فتنظر هنا اشكال اذ المضاف اليه في الاضافة اللفظية ان جعل مجرورا بواسطة حرف
الجر فهو فاسد اذ لا حرف مقدر هناك وان لم يجعل كذلك فلا يصح الحصر والتغيير والى هذا ان
حرف الجر مقدر في الاضافة المعنوية فقط ولا تقدير له في اللفظية اصلا فالمضاف اليه في اللفظية
غير مجرور بحرف الجر وح فلا يصح تقسيم الاضافة اولا بنسبة لفظ الى اسم بواسطة حرف الجر ثم تقسيمها
الى المعنوية واللفظية ثانيا وبجواب انا لا نسلم ان الاضافة عند المصنف نسبة اسم الى اسم بواسطة
حرف جر اذ لم يصح عنه ذلك ولا لزم من كلامه ذلك بل الاضافة عنده عبارة عن نسبة مخصوصة هي نسبة
لفظ الى اسم يظهر عنده ذلك اثر مخصوص هو جر الثاني والدليل على ذلك انه قال في آخر الكتاب ولا
رفع للمضاف اليه اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة فقد حصر الجر كما ترى في الاضافة فلو لم تكن الاضافة عنده
نسبة عامة شاملة لكل مجرور سواء كان هناك حرف جر ظاهرا او مقدرا او لا هذا او اذا كان لا يصح
ذلك لحصر نفس الاضافة اذ نسبة مقتضية للجر اليه وهذه النسبة موجودة في الاضافة اللفظية
ايضا والكلام المعترض عنه صريح في ذلك في القسم الرابع لانه جعل تواردها على الكلم

ومن تبعهم من المتأخرين والناظرين وكشف لقاصديهم من اهل عصركم ما هو الحق في هذا
المقام ويتحصل عنه جهات الاولى نعم اما على تقدير حمل المتن العطف فبيان مكرر وفرع
معيب على المتن مقدر بهو صنيع ارد وما اتى به على المتن الذي لا ينتفع به فيطول المتن بما لا ينفع
فتقوله ونعت مت عطف على يقول المقدر معتمدا على نمط قولهم ابنه معلما اسيفا وترى ويقدر
مرفوعا على نمط انا ابن جلا وطلاع صاحبه على ما مر فتحمل اذ هنا بحمل المص وحمل ابنه من المقدمات
باسرها واما على تقدير الجمع فبيان لكون منصوبا حالا بالنظر الى المتن والا فهو لا ينفع فيه ولا يغني
لصاحبه فكان نفي ما فيه عقيب بالطريق الاولى او لا يحمل على ذهن سكان ان ذهن وصف نفسه بما لا يصدر
عنه ما يجتمع فيه عدم النفع والضرر كان في عدم صدور ما فيه ضرر لما هو اولى بالطريق الاولى او كذا
بسوق لوصفه بالمال عواقب الامور وذكره المص بينما ان جعله جوابا للنفي كان للمقصود
وعكسه اذ كلام يليح اما لخلل في الفحوى واما نسخ لنظمه منه فامره سهل لانه يكرر للطرف مثله
غير عزيز والقفول فعول من قال يقول وهو صيغة المبالغة والكلام من باب تمنيد النفي لا لمعنى
الرجوع بمثله مسلم في الجملة لا يتدفق الكلام منه للاضمار والتصغير لان ما بعد حرف الجر لا يعمل فيما قبله
الا ان سوغ في الحرف الزائد قوله دون الجمع اراد للجواب بالنفي في الجملة لا ليصح المقصود
والا لاوجد اذ يلزم التعدد فهو تسرد لكنه مجملا فلعله اتى بالاول ويلزم ولم يعمل ويلزم وقد يخصك على
فتابع قوله وفي العطف اراد العطف على الشيء ووجه النظر قد فصلنا انفا ولفظ الباء
فيه على انه في الجمع ايضا فطر او وجهه ما كوزن الفتى قوله فالاولى تقدير الضمير فليفهم اذ يجب
امتناع كون الواو للنفي للعطف فالاولى بالقبول ان يصف ويعصب ويجعل الواو للجمع جريا على النفي
السابق اراد النفي الاول دون الثاني ويعتبر التقدم والتاخير والتعدد اذ هما انما يصولان على الذي
لا ينفع وينصب صاحبه ليتعدد ذو تاخير ويعصب غير قولوا وما بعد الواو منصوب بمقدر اي ولا
مغن لا يكون من قول لا ينفع مع غضب صاحبه اولا انه قال الا يصدر من قول لا ينفع ويغضب
صاحبه فجعل او مغنى كلا ما ثم امتناع العطف على الشيء حتى للعطف على قول على نمط طلبك
ورحمة الله السلام قوله والرفع الظهر اراد رفع ينصب اظهر نصبا اذ هو سالم عن الاضمار الذي
وللان الواو باق على صلة العطف المتخصص الذي لا شوبه مغنى المعية ليجعله الحاوفة وواجه
الرفع انه عطف على الصلة اي ليس ما نفي فقال الشيخ ابو علي هو مرفوع معطوف على ما نفي ورد عليه
بان المعنى اذ ذاك ما انا بقولوا الذي ليس من صاحبي وقد مر انه على المقصود فقد مر جوابه انفا
فلا تنس وينبغي ان يعلم ان المراد بواو الجمع هنا هو واو العطف لا انه عينه بخصوصه هي هنا
بمعنى مع فلذا سموها واو الجمع وجعلوها قسيما لواو العطف فافهم قوله واضمار ما اي اضمار ما
وفي بعض النسخ واضمار ان وهذا اولى قوله ولا ما بعده وهو قوله واني اشهد الذات
اذ لو لم تقدر لزم عطف الاسم على الفعل وان فصلنا ما سيأتي بمعنى البيت وصلة الكتاب لزيد

ان نعتصم

بسبب التركيب مقتضيا للاعراب ثم وضح بان اصول تلك المعاني حكم الاسم اذا تلبس الفاعلية وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية للجر فجعل الاضافة نفسها كما ترى مقتضية للجر فالمقتضي للجر في الاضافة اللفظية اذن هو الاضافة والعامل هو المضاف لا حرف الجر والعامل في غير الاضافة اللفظية هو حرف الجر المقدر او الموضح به والمقتضي هو الاضافة وههنا تحقيق آخر وتفصيل انا اخترنا ان الاضافة هي نسبة لفظ الى اسم بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا والامر في الاضافة اللفظية غير مشكل اذ المضاف اليه هناك مشبه بالمضاف اليه الاضافة المقدرة بالحرف والدليل على صحة هذا التحقيق قول اصحاب الصناعة ان العامل وما شبه به والنصب للمفعول وما شبه به والجر للمضاف اليه وما شبه به فالمضاف اليه في الاضافة اللفظية هو المشبه بالمضاف اليه في الاضافة لا الاضافة ايضا مشبهة بالاضافة هناك وبهذا تراهم يقولون الاضافة ههنا في حكم الانفصال وان الاضافة كلا اضافة فان قيل لم لا يكون المضاف اليه اذن مرفوعا عطفا عليه فكيف صح قول المصنف القسم الرابع والرفع للمضاف اليه قلنا وجهه السوفي سيذكر هناك ان شاء الله تعالى واما كلام ابن الحاجب رحمه الله فيحتمل الامرين فان بنى على هذا الوجه فلا اشكال وان بنى على الاول تفسره للاحد القسمين لا لمطلقها وتعبيره مطلق الاضافة على الوجه الذي ذكرناه وضع لما نحن فيه هذا المقام ان مطلق الاضافة لو جعلت مقتضية للجر لوجب جر الفاعل والمفعول وكل معمول اذ المعمولات اذا اضيفت هذا المعنى موجودة في الكل فليتأمل

قوله ارشد بقوله في تفسير الاضافة المعنوية بما كانت في المضاف اليه الامرين التعريف ان كان الآتي معرفة والتخصيص ان كان الآتي نكرة والمشهور في كتب القوم ان هذا حكم المعنوية لا حقيقتها وان المعنوية ان يكون الاول غير صفة مضافة الى معمولها والمص رحمه الله فسر المعنوية بما يفيد تعريفا او تخصيصا واللفظية باضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها وكانه فعل ذلك اعدادا بما تعلق جارا له لانه فسر المعنوية اولا بما افاد تعريفا نحو دار غلام او تخصيصا نحو غلام رجل واللفظية بانا باضافة الصفة الى مفعولها او فاعلها وقضية المناسبة قابلية مال تقال المعنوية ما يفيد تعريفا او تخصيصا واللفظية ما لا يفيد الا تخصيصا في اللفظ او يقال المعنوية ان لا يكون الاول صفة مضافة الى معمولها واللفظية اضافة الصفة الى معمولها اذ المعنوية واللفظية متقابلتان وقضية التقابل ما ذكرناه لك فاكتب جعل الامرين حكمين او الامرين والمص فليط فاعتب عليه المناسبة فليتأمل

قوله الا نحو غير الخ اراد المعنوية ما يفيد التعريف في كل مضاف الا في هذه الالفاظ فانها اذا اضيف فاضافتها معنوية مع انه لا يحصل فيها التعريف من هذه الاضافة وستدرك ما اشار اليه بقوله لتوغلها في الابهام يعني ان هذه الامور غرائبه في الابهام اذ المغايرة والمشابهة كل منها ليست صفة تخص البعض دون آخر اذ لا ذات الا وله مغايرة بالنسبة الى غيره والمشابهة تحتمل امورا شتى فهي غير معينة فالاضافة لا توجب تعريف

منها

منها ولا معينة فقوله لتوغلها في الابهام اي لكثرة ما فيه من توغل في الارض اذا سار فيها وبعد وغل الرجل بغل بفتح العين في الماضي والكسر في المضارع كذا في الصحاح واراد نحو غير ومثل وشبه الالفاظ التي لا توصف بالاضافة وهي حسبك وكافيك وناهيك فان القوم يقولون بان هذه الالفاظ لا توصف اصلا وان وصفت الى المعارف وعللوه بان هذه في معنى الفعل الا ان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواه واقول فيلزم وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة محضة في قوله تعالى وان يريدوا ان يخدعوك فان حسبك الله والقوم مجمعون على امتناع ذلك فتأمل وقرأ الرجح بعد تأمل ما قدح به صاحب الكشاف والمفتاح وغيرهما اللهم الا ان يجعل على التغليب وعندي فيه وجه آخر وسنطلعك عليه في مقام ان شاء الله تعالى

قوله الا اذا استتر المضاف الخ استثنى من الاسماء ان الاضافة لا تحدث في هذه الالفاظ تغايرا في جميع الاوقات الا وقت استتار المضاف مغايرة المضاف اليه فانها اذ ذاك قد عرفتان معنى توغلها في الابهام اما لا سعد او قيل جاءني غير زيد او مثله او شبهه صح ان يراد كل موجود سوى زيد او لا موجود سواه الا ولا مغايرة لزيد في وجه ومماثلة له من وجه ولولى الوجود والشيئية وسائر الامور العامة فاذا زال هذا الابهام بحسب خصوص المراد وسعني المرام بواسطة الاستتار فلا مانع من توغلها فالتعين اما في لفظ غير فلكونه عليك بالحركة غير السكون فانه لا يسعه على فرسكانه اذا اطلق غير السكون يراد به الحركة واذا اطلق غير الحركة يراد به السكون قال ابن السراج اذا اضيف غير الى شيء له ضد واحد فقط توقف غير لانحصار الغيرية اذن كقولك عليك بالحركة غير السكون واما في لفظ مثل فلكل موضع استتر شخص معين بمعنى او في صفة معينة كالجود والسخاوة او العلم والشجاعة ما ذا قيل جاءني مثل قائم مثلا فالمثل بها معين فان قيل اللازم من هذا البيان هو مغايرة ما دخل عليه غير ومماثلة ما وقع عليه مثل لا وصف بهما وهو غير مطلوب والمطلوب هو بيان المغايرة والمماثلة بين الغير والمثل وبين ما اضيف اليه هذان اللفظان على ما نص عليه المصنف اناة البيان بقوله الا اذا استتر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلة وهو غير لازم قلنا في العبارة تسامح والمقصود بيانها ما وصف بالمضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلة الا انه لما كان المضاف وصفا له كان عبارة عنه بال السعة به اذ لا معنى لاعتبار هذا المعنى بين المضاف والمضاف اليه بالجملة تمسك بهذه العبارة سابقة وبهذه الملاحقة مشهورة بقوله شهر المضاف اي موصوف المضاف او سمي الموصوف مضافا مجازا

قوله نحو غير المغضوب الخ في قوله تعالى غير المغضوب عليهم فانه صفة لقوله الذين انعمت عليهم فلو لم يتوغل ههنا لصح جعله وصفا له اذ الموصوف معرفة صرفة تعلم انه معرفة اذ قد زال ابهامه بواسطة استتار اذ الاول مضاف لتاء وهذا اما قال في الكشاف غير المغضوب عليهم المنعم عليه فليس في غير الابهام الذي بالي عليه ان غير مضاف وههنا اشكال وهو ان العلة في منع التعريف ان كان مغايرة المجهور وصح به المص من التوغل في الابهام فالعلة في التعريف اذن هو ما ذكر آنفا من زوال الابهام

موضوع غير مقبول

بواسطة الاشهار وبهذه العلة منعوته بقوله العالم صالحا غير الذي يفعل فانه قد اشتهر ان عليهم
كان فسادا وتقول من قال انه قلف ضرا قال شرا غيره فانه معلوم ان الخير فسد الشر وان كان العالم
في منع الصرف ما آثره السراق في ميزان هذا لا رابط الخ اسم فاعل مضاف الى معموله او معاوده او سنه
ومما يدل لهذه العلة لا تزول تكيف صحيح وقوله صفة للمعرفة في غير المغصوب عليهم والجواب ان الاول
ان غير الاسلم انه صفة بل هو بدل ولو سلم فهو مبني على ما آثره السراق وعن الثاني انه يحتمل ان يكون
اللام مقدرا على حاضر جوابه في قولهم ما حسن بالرجل مثلك ان تفعل كذا وما حسن بالرجل غير
منك ان يفعل ذلك من ان مثلك وغير منك وسفان للمعرف باللام على سبيل الزائد اللام
قوله وقد يجعل لهم اشارة بلفظ قد الى ضعفه وان الاولى خلافه كما صرح به اخوا لقوله والاكثر
ان يكون معرفة وبالجملة فوجه التنكير انه وصف به واحد امة فلو كان معرفة لكان مدحا لتلك الامة بان
واحدا مضافا الى امة والامم مضافا الى غير واحد فلو عرف بضميره لكان الشيء قد عرف بضمير هو مرجع ضمير
ما اشار اليه الملخص رحمه الله بقوله اذا قلت عالم واحد امة وجد بطنه عالما ان يكون معرفة اذ لم يرد ان عدم
ذكر شخص معين وهذا كما سبق نقوله جاءني واحد امة اذ هو بمنزلة قوله جاءني الكامل النبيل العظيم
من قبيل اذا اعظم ارا النبيل الذي عرفته وكذا مصدر بلده ورمس قبيله وما دره وهره واخوته زمانه
واما الضمير فلكونه راجعا الى واحد ممنوع بل هو راجع الى ما تقدم عليه من مضاف ومضاف اليه
نعم وجده ارلا تظير له في علم او غيره واصله الرب اذا الرب اذا كان رفيقا لا يصح
منه الغيره واذا لم يكن كذلك يجعل على منه الله سدى بعده انواب المنوال الحسب الذي يلف
عليه ابي بك الثوب كذا في الصحاح قوله منه قوله ارتول خاتم اما وي بفتح الياء او تصريها تر خلما
على اصل القولين على ما عرفته في بابه ارتب بها دليل على ان هو خوله نكرة غرم الوغم والغرامة ما يلزم
او اذا كذا في الصحاح والجدل بفتح الجاء المهملة الميل بالظلم صدل مال عليه بالظلم ولا يخفى ليس الوقف
الجنس على نمط لا فيها رجل ولا امراة قوله او كعصماء عطف على عرفا والوقف التخصيص
بعض لم يبلغ درجة التعريف وكمال التخصيص التعريف او النكرة وان جاز تخصيصها بجملة لا يشاركه خبر
كقولك اعبد الها طلق الساعة الا انه لا يبلغ درجة التعريف او هو ومنعي كلام التخصيص عطف التخصيص
على التعريف عطف مطلق على مقيد فتفهم قول من يقول المعتبر في الاضافة المعنوية انما هو التخصيص فقط
وحصر فائدة المعنوية في التعريف والتخصيص اذ هو بصدد التقسيم لما سبق بمحض الاضافة والتخصيص
وهذا منحصر في الامرين والا فالاموال التي يعد بها الاضافة كسوة الكاسا والطرفة والمصدرية الى غير
ذلك قوله وهي في الامر العام اي تعلم الاضافة المعنوية بعد نصرها والامر العام اشارة
الى ان هناك قسما ما ثالثا وهو ما كون بمعنى في نحو ضرب اليوم وعلى الظاهر اسم موضع ارفيه فان
هذه الاضافة معلوية والاضافة بمعنى اللام وفي غالبة بمعنى الكثرة الواقع في الاستعمال هو الاول
القسمين والاضافة بمعنى في قليلة في الاستعمال وبالجملة ففي كلامه اعتراف بان الاقسام

والاوجه

والاوجه ما ذهب اليه المحققون من ان المعنوية منحصرة في اضافة بمعنى اللام وبمعنى من وان
الاضافة بمعنى في راجعة الى الاضافة اللامية لان محل اللامية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه
علاقة يجب لاجلها اطلاق احدهما على الاول والثاني بمعنى في هذا القبيل اذ الظرفية بالشيء
مخصوص والاطلاق ممنوع فكل اضافة غير ما هي بمعنى من وفي لامية سواء كان هناك اختصاص
كامل او يكون هناك ملبس ما من التلبسات في الجملة وهي الاضافة التي تعتبر فيها اولى الملابسة
كالتي في كوكب الخرقاء ونحو ذلك تعليق التقسيم اذ من تعال المضاف اليه ان صح اطلاق
المضاف للاضافة بمعنى من والا فهي بمعنى اللام وهذا اخصر واوجه اذ الاصل تعليل الاقسام اذا هو
اقرب الى الافهام قوله وفي ان يصح اطلاق احدهما على الاخر تقصير لكل من القسمين وممنوع
لاحدهما غير الاخر فتنبه بل تصريح بان من المعتبرة في الاضافة البيانية انما هي في البيانية التي شرطها صحة
اطلاق المضاف مجرورا على ما هي بيانا لها على ما سجيء في بحث الحروف وقد توهم ان من هذه من الابتدائية
او التبعيضية وهو غلط فاحش واما ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه
ابتغاء مرضات الله ان لهم الحديث اضافة بمعنى من وان المعنى ابتغاء الله الذي هو بعض الحديث فهو بناء على اصل
المعنى لا ان من تبعيضية كما قد توهمه القاصرون وههنا بحث شريف ودقيق نبهنا عليه في شرح
الكشاف واقتصرنا ههنا على هذا القدر اذ الذي ليس من الكشاف وفي كلامه تنبيه على ان مجرد الصحة
اعني صحة اطلاق احدهما على الاول كما فيه في البيانية وصحة اطلاق احدهما على غير الاول ايضا ليس شرطا
فيها وتحقيق ذلك ان المعتبر عند البعض هو كفى الصحتين حتى ان الاضافة في جميع القوم
وعين زيد ويوم الاحد عندهم بمعنى اللام دون من اذ لا يصح هنا وان صح اطلاقه على الاول
الا انه لا يصح اطلاقه على غيره ايضا فاسقط الصحة الثانية فاسقط الثانية وبعضهم اتخذ
هذا القول مذهبا واعترض به على الملخص بوجهين الاول انه اكتفى بالصحة الاولى ولم يذكر
الصحة الثانية فلا بد منها ايضا في البيانية الثاني ان ما ذكره من الصحة منقوض بمسجد الجامع
فان الصحة هنا موجودة مع ان الاضافة لامية لا بيانية وفي الكل نظر اما الاول فلان
الملخص رحمه الله قد صرح بان الاضافة في مسجد الجامع ليست على ظاهرها بل المضاف اليه فيه كظرف
اي مسجد الوقت الجامع وحينئذ فلا اشكال واما في الاول فلان القول بوجوب الصحة الثانية
ممنوع لا بد لها من دليل والحاصل ان العامل بذلك ان كان مصطلحيا متكلما باصطلاح
نفسه فلا مشاحة في الاصطلاح الا ان اصطلاحه لا تنظم دليلا على فساد كلام غيره حتى
يتوسل به في الاعتراض على الملخص وعلى القوم وان كان عاملا باصطلاح القوم فلا بد في
اثبات مدعاه من نقل معتبر غير كلامه حجة فيه وان كان مدعيا انه يجب ان يكون الامر كذلك وان
كان في القوم فنحن منعناه فلا بد له من دليل يوثق به ويعول عليه بالحق عندي ما اشار اليه
الملخص من ان الصحة الاولى كافية وذلك لان مثل سحر الاراك وعلم النحو وعلم الصرف وعلم المعاني

كلها مما وجد فيه الصحة الاولى فقط فان جعل مثل هذه الصور بيانية تم المطلوب في ان جعل الكل لامة فهذا تعسف وفيه بعد جدا على ما لا يخفى على الفطرة السليمة قوله من قول المصنف
تنبيه على ان الممتنع انما هو اجتماع علامتي التعريف لا اجتماع التعريفين كما في يا زيد ايها
هو المختار عند المحققين فيجوز اذن اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين
اذا اختلفا والا كثرون على ان الشرط انما هو تجريد المضاف من التعريف وهو ظاهر المفصل فان
ذا اللام عندهم لامه وان كان علما نكر بجعله واحدا من جملة ما تحته من هذا اللفظ كقولك علا زيد بالفرس
راس زيد كم وان كان غيرهما من المعارف والمبهمات امتنع اضافته اذ تعذر التنكير
قوله ضعيف اذ لا عتد به اذ هو مخالف للقياس واستعمال الفصحاء وفيه تنبيه على ان الشرط
بالتجريد انما هو مطلق المحلى باللام سواء كان المضاف عدة او لم يكن قوله وان يكون اي المضاف
غير المضاف اليه اذ لو كان عينه لما كان في اضافته اليه فائدة وللزم ان يعرف الشيء او يخصه
نفسه وكلاهما محال فهو عطف على ان يجرد وقد المغايرة بالمعنى تنبيها على عدم اشتراط التغاير
اللفظي او يجوز ان يضاف احد اللفظين للتحديد الى الآخر اذا اريد باحدهما غير ما اريد بالآخر
كقولهم قبول الصول وعقول العقول فان المراد بالصول الاول رئيس الصيارفة والمعنى المشهور
المعامل للمردة وبالعقل الاول اللبيب والملاذة بالكسر القوة المستعدة لقبول الادراكات
على ما هو المشهور قوله بخلاف كل الدراهم اذ الكل عام والدراهم خاص تلاقيا واتفاق العموم
والخصوص اذ الاول يخصص بالثاني وكذا قولهم عين الشيء اذ المراد بالشيء الشيء المعهود فهو ايضا
من اضافة العام الى الخاص فيجوز هذا بقطع النظر عن اضافته الى الخاص اذ العام وجه الامتناع عنه
لا التعريف بها ولا التخصيص فيمتنع الاضافة قوله ليست اي انما اضيف اليه احد المتغايرين
الى الآخر عموما وخصوصا نظرا الى ذات المدة هي المرة لان لفظها ذو ذات وما صرف منها
اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كخرجت في اصباح فلان او جئت ذات يوم او مدة صاحبته هذا
الاسم وكذا سرت ذات مرة او سرت مادة صاحبته هذا الاسم الذي هو مرة فذات صفة للمدة التي
سميت باسم المدة هذا ما ذكره القوم وقد عرفت ان في فيه خلافا قوله وكذا اي مثل اضافة
المسمى الى اسمه في الصحة والاستقامة اضافة الاسم الى اللقب كقولهم سعيد كرز فان المراد
بالاول الذات باعتبار اللفظ الدال عليه لمعنى جاءني سعيد كرز هذا في مذهب لقب هذا اللقب
وتحقيق ذلك ان الالفاظ قد تطلق ويراد بها معانيها وهو الاصل لانها الموضعة كما يقال جاءني
زيد ويراد به الذات الموجودة في الخارج اذ المجيء مسند اليه وقد يطلق ويراد بها اللفظ المخصوص
نفسه كما يقال كتب زيد اسما او انما لكن اريد بالاول بالذات اذ هم يسندون اليه فعلا
لا يصح قيامها الا بالذات كالمجيء والضرب وكذلك والمراد باللقب اسم يدل على مدح او ذم
والاسم اعم منه فنحو سعيد اسم لانه في اصل وضعه لمعنى السعادة وكرز لقب فاللقب لما كان اسما

واعرف منه الاسم صار الاسم بمنزلة ما لم يذكر على الانفراد ولم يوضع للسامع وانما يتضح باضافته
الى اللقب قال ابن السراج الاسم مع اللقب بمنزلة ما اضيف ثم سمي به نحو عبد الله وعبد الرحمن
وبهذا اندفع الانعكاس بقيد الاستقرار بانه لم يضف اللقب الى الاسم وانما قد الاسم
العلم ههنا بكونه غير مضاف اذ لو كان مضافا نحو عبد الله امتنعت الاضافة لئلا تضاف اضافة الاسم
العلم المضاف الى اللقب فتعين الاوآ، الخ اوآ، اللقب على مثل هذا العلم بجعله عطف
بيان او هو اشهر نحو هذا عبد الله نقطة فان قوله نقطة مرفوع عطف بيان لعبد الله والمراد سعين الاوآ،
منع الاضافة فالقصر اضافي فاندفع السؤال بانه كيف يصح الحرم سعين الاوآ، مع انه كما يجوز
الاوآ، كذلك يجوز قطعه عنه رفعا ونصبا على المدح او الذم او اللقب فتعين لاحد هذه
ما ضرح به قوله وقد جاء اي الاوآ، في المفرد ايضا كقوله فانه عطف بيان لبيهس مع
ان بيهسا مفرد غير مضاف لفظا قد جاء بنى على ضعف وقلة والمفرد بها مقابل للمضاف فقوله المفرد
اي غير المضاف قوله ما خ مصدر الله اي تقطع مصدر الله وهو كناية الى قصد الزنا وجد
الابرش فقصد هذا ابن سعدى فقاتله قتله الابرش وزيره وقصته ان الزبا اسم ابنة عاد
وجد بنته هو ابن عاد الحي بصير وقيل هو ابن ظالم بن فهم بن دوس فلما استظلم شمل ملكها كعب السبي
ان ملك النساء ليس الا في قيح في السباع وضعف في السلطنة ولم اجد غيرك كفؤا فاقبل الى
لاجمع الى ملكك ملكي تريد به الغدر فجمع جذيمة اهل الراي من قومه وهو لو مشذ بقة من شاطئ الفرات
فاطبعوا عن آخرهم بعد الراي والمشاورة على ان يسير جذيمة اليها فخالفهم في ذلك قصير وقال راي
فاتر وغدر ظاهر وفكر قاصر فقال جذيمة الراي ان نكتب اليها ونطلبها ههنا فان صدقت منك ذلك
فنحن نقبل اليك والا فلا نقع في حبالتها وانت قد قتلت ابانا فلم يسمع جذيمة كلام قصير وطنه
كلاما قاصرا فقصر جذيمة على ان يسير اليها فاستخلف على ملكه عمرو بن علي وجذيمة كان خال الزباء وجعل
عمرو بن عدي يحرس معه على خيوله واقد يسير على شاطئ الفرات من جانب الغربي ثم قال لقصير ما
الراي فقال بقية خلفت الراي قد ذهبت مثلا فاستقبله رسل الزباء بالتحف والهدايا
فقال يا قصير كيف ترى فقال خطر يسير في خطب كبير تذهب مثلا وسيلقاك الجيوش
فمن ساروا اما لك فلا راة صادقة وان اعاطوا بك من جوانبك فهي غادرة فذهبوا الى
ان بلغوا الزباء فلما ادخل جذيمة عليها وجلس بين يديها دعت بالخمر فسقته حتى اخذت منه
منه فاقترفت الزباء بقطع راسه فقطعها وقدم به الى الطست وصل ان وقع قطر فمه
في خبر الطست طلب بدمه فلما ضعفت يداه سقطتا فوقع في خبر الطست بعض دمه فقالت
تسبر ادم الملك فقال جذيمة دعوا ما ضيعه اهله يريد به نفسه فذهبت مثلا لهلاك جذيمة
سالت الزباء عمرو بن عدي عن هلاكها كما هنة فقال هلاكك بيد غلام وهو عمرو بن عدي ولكن تموتي
والكن حتفك بيدك ومنه سببك لك ثم قدم قصير على عمرو وقال له انا برآت فقال

وقد ان مع الاضافة ظاهر او آخر اذا اضيف فان اضيف
الاول فهو مضاف او الثاني فالمضاف ان اضيف الثاني
فالمقصود غير حاصل والا فهو حاصل

بل سايرٌ فقال له مهيا، واطلب دم فلانٍ فقال وكيف لي بذلك مهيا وهي امنع من ذئاب الجو فذهب مثلا فقال له قصير اجدع انفي واضرب ظهري وديني وابانا ما فقال قصير فعل في فلانٍ دم فذهب مثلا نم جدع انفه فقيل لاقرما او لكرما جدع قصير انفه وفي ذلك يقول الملتمس وفي طلب الاوتار ما حز انفه ٭ قصير ورام الموت بالسيف بهيش ٭ ثم هرب من عمرو وذهب عند الزبا، واظهر عندها ان عمرو بن عمر اني غدرت خاله من الزبا، فتفعلي في ذلك فلما اذنت عليها سالت ما بك يا قصير فقال غدر عمرو اتى زنت خاله المصير فتفعلي ما تفعلين قال انى بالعراق ظرائف من الثياب والعطر فاتبعيني اليها لتصيبي ذلك ارباحا عظاما وبعض بالاغنة عنه للملوك فبعثت الى العراق غافلة عما في قلبه من النفاق فتوجه على الغور الى عمرو ثم دخل عليه فاخبره بالخبر وقال له جهزني بصوف الامتعة لعلك تصيب بذلك فاعطاه حاجته فرجع الى الزبا، فاتجرتها الامتعة فبعثت ثمانيا فتوجه الى عمرو فاعطاه سؤله وعاد اليها ثم بعثت ثمانا فتوجه الى عمرو وقال له جمل كل بعير اثنين من رحال الصحابة على وجه لا يطلع على الناس يفعلوا كذلك وسار واحتى دخلوا مدينة الزبا، فخرجوا افقروا اهل الزبا، يروى انهم لما قربوا من مدينة الزبا، اطلعت من صرحها الى الاجمال التي معها الرجال في الطريق وعدل قصير عن الطريق واخذ على الغور فقالت عسى الغوير ابوسا يريد بذلك فلما سار فوا المدينة بعدم قصير بشرها بالظرائف وسالها ان تخرج وتنظر الى ما جاءها به فلما خرجت الزبا، الصرب الابل بكادقوايرها بسقط من نعل احمالها فقالت ما لها تشبهها هكذا الجند لا تخلنه ام حمدا ام صرفانا بارد اشديدا والصرفان نوع من التمر وكان احب اليها من كل تحفة يحف بها والله ابو عبيدة ٭ وفي اتانا العير قالت ابارد ٭ من التمر ام هذا حديد وجندل ٭ فدخلوا حتى مرافوها على بواب المدينة فاوقفل البواب على الجمل سنا فاصاب حاضرة الرجل فسقط فقال يا لروسه كلاما معناه تبرئي الجوالق فلما وقفت الابل في المدينة انبعثت وذل عمرو اقصير على موضع نعام وجوحوا وسعوا في اهل المدينة السيف من كل جانب الزبا، فلما الصرت عمرو اعرفته فمقت خاتمها وقالت بيدي لا بيد ابن عدي فصار مثلا ثم اصاب لاهل المدينة ما اصابهم انصرف عمرو الى العراق واعلم ان البرش في شعر الفرس نكت صغار تخالف لونها لون سايرالمواضع والابرش لقب جدة بني مالك وكان به برش فلقبوا به غلبة كذا في الصحاح والاوتار جمع وتر وهو الاسحام وكلامه ما في قوله ما حوا نفه قد صحفها الامام المرزوقي زادة ارجوا نفه صير انفه من اجل طلب الاوتار وذهب المص الى ان الاوتار ان يجعل مصدر نه وحي تامع في خبرها مرفوعة المحل بالابتداء والخبر بها الظرف المتقدم ارجوا نفه من طلب الاوتار ويجوز ان يجعل فاعلا للظرف المتقدم على نمط قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض وقاص رام وفاعل يهيش ضمير الغلام مرفوع عطف بيانٍ او بدل او هو المقصود بالاسناد

غلماهيا

على ما سبق عليه وبالجملة فعاقه وبهيش رجل من بني فزارة فكان يحمق وكان سابع اخوته فغاظ عليهم ناس من اشياخ بنيهم وجهم وجعلوا اخوته يجعل يلبس القميص مكان السراويل والسراويل مكان القميص فاذا سئل عن ذلك قال التبس الكل حاله كبوسها انا نعيمها واما بؤسها انتو قتل بما صوره من حاله غدا ان سئل الى ان طلب دما، اخوته وقد ذكرنا بعد امن وصف بحمق السداد والخير في قوله يكره احوك للابطل والتصريح الاهلاك بين ارعلمته بينا الى ارعلمته بينا فلا بد انه مفعول فعل المص وحد اسه عن الامام المرزوقي انه جعل محل كيف النصب على انه مفعوله ثم رد عليه بان حق كيف انما النصب على الحال اى بين ملبس كائنا على اى حال او على المصدر اى بين ملبس كان كائنا على اى حال والجملة اذ ذاك في كيف مع عامله في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني من مفعول حقه او لفظ كيف يقتضي المصدر وبذا بطل صدارته هذا كلامه وعبارة المرزوقي في توجيهه ليست الا ان قال وموضع كيف على النصب مفعول بين والعامل في كيف ملبس لا بين لانه قبل بين في توابعه ليست وهذه العبارة بمعزل عما تكلم به المص وتوهمه من ان العامل في كيف بين وتوهم مصرح بان عامله ملبس ٭ وان لا يكون ٭ عطف على ان يجرد بمعنى ان انتفاء كون المضاف وصف المضاف اليه او موصوفه امر لا بد منه في صحة الاضافة واستقامتها فلا يكون اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وعللوا ذلك بوجوه ضعيفة لا طايل تحت ذكرها وقولهم سحق عمامة بمعنى رجل سحق عمامة ان هذا من اضافة الصفة الى الموصوف اذ الاصل عمامة سحق وقطيفة جرد وليس بذاك اذ الصفة في كل منهما هي السحق والجرد التحقا بالاسماء المبهمة وان كانا صفتين فالصفة الاولى في العمامة والثانية في القطيفة لغرض التمييز والبيان كما تم نفسه وهذا ما قال جار الله على الذهاب بهذه الاوصاف مذهب قائم وسوار لكونها محتملة منشا بها للتلخص امرا بالاضافة كفعل الناقة في اجرا، الطير على العادات في قوله والموم العاذلات الطير يمسحها سانا وتلخيصا لا تقدما للصفة على الموصوف والسحق الثوب البالي كذا في الصحاح وثوب جرد بالتحريك لا نبات فيه ورجل اجرد بين الجرد لا شعر فيه والجردة بالتسكين البردة المنجردة المخلق تقولهم جرد قطيفة من هذا القبيل ٭ وقولهم مسجد الجامع اضيف مبتدا، خبره فعلى حذف المضاف اليه اى يغني لانهم نقضوا ارتفض قولي ولا موضع لهذه الاضافة حينئذ وقع المضاف فيها موضع المضاف اليه الذي هي محمولة على حذف المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع او المكان الجامع وصلوة العتمة الاولى ونقلة الحجة للحفاء وكذا قولهم دار الآجرة وباب الغربي اى دار الحجرة الآجرة وباب المكان الغربي وفي بعض النسخ فعلى حذف المضاف وتوجيهه ما قبل قولهم المال مشترك في ذلك وعبد غير مكذوب فالمعنى اذ هو واحد وهو اعلم وصفهم البقلة الحمقا، والحجة بالحمق مبني على اتهامات في مجاز السعال ومحل وطئ الاقدام منها انها تمكن من معاودة السعال في المثل فلان احمق من بعلة الحمقا، والبعلة اسم

لا حب من ملك لحجة قوله وهي اه الظاهر ان الضمير راجع الى الاضافة المفهومة الآتي
قوله فالاولى ظروف وغير ظروف بنوعه والاظهر ان الضمير للاسماء المضافة كما هو ظاهر
عبارة المفصل اذ الاسماء المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير لازمة واراد بلزوم
الاضافة اعتبار ذلك في التعدد اليه سواء كان ذلك لازما في الصورة مضافا او لم يكن
الا انه منوي والسر في لزوم الاضافة ههنا ان لهذه الظروف معاني لا تعقل الا بالنسبة
والاضافة الى شيء الا ترى انك اذا قلت جلست فوقك لم يكن خصوص الفوقية معقولا
بدون هذه الاضافة او الفوق لتدعي ما تحته وكذا الحكم في البواقي وهذا المعنى شرط لا سبب
والعمدة في ذلك هو السماع واستعمال العرب فلا يرد البعض بالاسماء المتضايفة
كالاب والابن فانها ايضا بهذه المثابة مع انه ليست بلازمة الاضافة قوله
وتلقاء اه هو ظرف مكان تقول جلست تلقاءه او حذاءه في الصحاح التلقاء مصدر كاللقاء
وتجاهه بمعنى تلقاء وفيه اربع لغات وجاه بضم الواو وكسرها وتجاه بضم التاء وكسرها
قوله وحذاء اه يقال قمت حذاءه اي تلقاءه في الصحاح داري حذو داره داره بالكسر
وحذو داره بالضم وحذوه داره اي حذاء داره قال المرزباني هذه الفاظ متراد
والمعنى واحد قوله وعنده اسم للحضور الحسي تقول رأيته عنده والمعنوي كقولك
وقال الذي عنده علم وكسر القاف فيها اكثر من الفتح والضم ولا تقع الا ظرفا او مجرورا بمن وقد
ذهب الى عنده خطأ وقولهم اسم للحضور فيه تسامح والمراد انه اسم لمكان الحضور ويقع
ظرفا للاعيان والمعاني بخلاف لدى وهو منقوص من قولك لدن وعلماؤنا من لدنا علما
قوله ومع ذكر المرزباني انه يكون بمعنى بعد نحو ان مع العسر يسرا اي بعده وقال صاحب
المفصل معناه الصحبة والمنى لط قوله وبيد هو اسم ملازم الاضافة الى أن وصلتها
وهو بمعنى غير في الصحاح بيد معناه غير تقول انه لكثير المال بيد انه بخيل وفي الحديث اما ترضى
الوهب بيدانى من قريش وفي مسند الشافعي رضي الله عنه بايدانهم وتقول قيد رمح بل
بمعنى من اجل وفي الحديث اما افصح من نطق بالضاد بيدانى من قريش واسترضع
من بني سعد بن بكر اي من اجل انى من قريش وقال ابن مالك بيد غيره انه ههنا بمعنى غير غلط
قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم قوله وقيده بكسر القاف على وزن قيل ومعناه
المقدار تقول بينهما قيد رمح اي مقداره وقال السيداني قيد وقاد مقدار رمح وقاب وقيب
مقدار قوس وقيس وقاس مقدار شبر قوله واي اه قد فصلنا مباحثه واحكامه في
المبنيات بحث لا مزيد عليها وبالجملة فاي وضع لتعيين بعض من كل معين فاضافته
اذن الى الواحد المعرفة ممتنعة فلا يقال اي الرجل هذا اذا الرجل ليس كالثوب
وغيره حتى يكون اي لتعيين بعض من هذا الكل فان قيل فالجر في اي رجل ايضا بهذه

المثابة

المثابة او هو ليس كذلك فينبغي ان يمتنع هذا ايضا امتناع اي الرجل فلنا الجر هناك مستفاد
مجتمع من المسؤول عنه اي السؤال والحقيقة منقسم الى المسؤول والسؤال فان يعني اي رجل اي
قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا وبالجملة فالعمدة هو الاستعمال والمذكور في معرض
المسبة فافهم قوله فاني بها وايك كان شرا البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف
ابن ندبة السلمي والبيت بكماله فاني بها وايك كان شرا فقد الى المقامة لا يرابها ويروى فقد
الى القعامة وقال ابو محمد ويروى معيدي الى امرئ لا يرابها وما بعده والاولد له ابدا احصان
وخالف ما يريد اذا ابغاها ويروى اذا ابغاها وكلمة ما في فاني ها زائدة والرواية في المقامة
بفتح الميم وفي الصحاح المقامة المجلس والجماعة من الناس والمقامة بالضم الاقامة ولا يرابها
في موضع النصب حال اي غير مرابها وقيد ماض مجهول من قاده يقوده والاولد له عطف على قد
واحصان بالفتح المرأة العفيفة في الصحاح حصنت المرأة بالضم عفت واحصنت بالفتح
وحصنا وبالجملة نفي ارادة البيت وقع لما فيه من الاشكال حيث وقع اي مضافا الى الواحد
المعرفة مرتين مرة الى ضمير المتكلم ومرة الى ضمير المخاطب وحاصل الدفع انه في الحقيقة مضاف الى المسند
او المغني آنفا والية الاشارة بقوله فلما في اتناد وحقيقة ان الاصل فاني وك بطريق العطف
بلا اعادة اي او الاصل كان انا الا انه عدل عنه باعادة توجيهين اما لفظا فلانه لو اعاد
تمنع العطف على المضمر المجرور بدون اعادة الى نفسه واما معنى فلما فيه من التنصيص على المقصود
وبيان كلا من الى طب والمتكلم وادعى وجه الاستقلال بخلاف انا فانه لا يليق بهذه المثابة
قوله وبعض قد يجيء بمعنى كل والية ذهب جماعة من النحاة كابي عبيدة وابن الهيثم ومن
تبعهما في قوله تعالى فان بك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم او هو ان كان صادقا فما يقوله
يصبهم جميع ما يعدهم وذهب بعض اهل التفسير الى ان البعض هنا صلة والا فالظاهر على من انه ذهب
الى المعنى ان هذا من قبيل مجاز الخصم وارجاء العنان معه والسماح معه بما فقه في الجملة ليس
كانه قيل ان كان صادقا فاعلم ما يكون في صدقه ان يصبكم بعض الذي يعدكم قوله
والكل هو كلمة موضوعة للاستغراق الافراد اذا دخلت على النكرة كقولك كل نفس ذائقة الموت
والاحاطة الاجزاء اذا دخلت على المعرف كقولك كل زيد حسن قوله وكلا وتثنيتها
في لزوم الاضافة تركه اذ لا فرق بينهما الا في التذكير والتأنيث فهما مفردان لفظا مثنيان
معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى لا لكلمة واحدة موزعة والا على اثنين وكان على المص ان
يصرح بان المضاف اليه فيه لا يكون الا معرفة قوله او في معناه اي ان معنى اثنتين نحو كلانا
قوله ان للخير والشر مدى ولعل ذلك وجه وقيل فان ذلك مفرد اشير به الى المثنى
قوله وذو للاضافة اه ليس مقصود النحاة بل هو موضع لسوصل به الى جعل اسماء
الاجناس صفة للذوات لانهم لما عادوا ان يصفوا احدا بالذهب مثلا ولم يمكنهم

ان يقولوا رجل فى بيت جاؤا به مضافا فقالوا ذو ذهب ومرادهم باسماء الاجناس ههنا ما سبق
ذكره فى باب العلم وهو ما دل على القليل والكثير من مسماه اى ما تشابه اجزاؤه ايكون كل
جزء منه كالكل فى صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والماء والعسل وكذلك لا
ما سبق فى باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس جنس والتقييد بالظاهرة تنبيه على امتناع
دخوله على ضمير يعود الى اسم الجنس كما امتنع دخوله على ضمير يعود الى العلم او الى اسم جنس يعتبر فى باب
الاعلام كالرجل والفرس وكذلك قال الشيخ عبد القاهر لكن دخوله على ضمير الى اسم الجنس الغير
المعتبر ههنا اقرب الى القبول فقوله واهل بيته وودوه شذوذ على شذوذ
قوله ونحو ابار ذوى آرومتها ذوو ثمار البيت لكعب بن زهير واوله صبحا الخزرجية
مرهفات قال جار الله صبحا ارد وضعا مكان الشرب بالغداة الخزرجية الى القبائل السوق
الى الرماح مرهفات ارسلوها مرهفات ارقفات مزارهفت سيفى رققته وقوله
ابار بالآء المهملة من البوار وهو الهلاك ومنه دار البوار لجهنم ويروى اباد والمعنى واحد
ابان منزل ابان راسه لانه اقطعه من البدن والاروقة بفتح الهمزة هى الاصل والاروم اصل الشجر
وضمير ارومتها للخزرجية وذوو ثمارها اهلك اصحاب الخزرجيات ذوارومة
الخزرجية وفى الكلام شذوذ للسوق بالنصب ولولا المرهفات مفعولا ثانيا لكان الفعل حقيقا
ولهذا قال صاحب المفتاح انه من قبيل ما يكون قرينة الاستعارة السوقية مفعولا قال بعض
اهل التحقيق لما وجدت هذا البيت فى شرح كعب بن زهير عرضته على الاساد فقال حين
هذا البيت انا كتب على قبر سيبويه حتى انكر ذلك وقبره بشيراز داخل المدينة فى محلة يعرف
بمحلة البابلستين قربة من باب البلدة قوله واولوه هو جمع لا الذى واحد له من لفظه
وواحده ذو واولات اناث واحدها ذات يقول جاءنى اولوا الالباب واولات الاحمال
قوله وقده هو اسم مبنى على السكون بقال قدك كذا اى كفاك كذا قوله وان شئت ثلثت
اى الاسماء المضافة غير اللازمة الاضافة ولما كانت اللوازم قليلة معدودة ظرفا او غيرها ذكر
وكان غير ذلك غير لازمه الاضافة استغل المصنف رحمه الله بعد اللوازم وترك تعديد غير
اللوازم تنبيها على انما عدا اللوازم من القسم الثانى كالمعرب والمبنى على ما مر وتكرير لفظ كل فى
وجهه مرارا قوله ولفظة لا عطف على معنوية فى قوله والاضافة على ضربين معنوية وانما قال
فى القسم الاول اضافة ان كانت اضافة تعريف وتخصيص فهى معنوية وان كانت اضافة تخفيف
واختصار فهى لفظية والمصنف رحمه الله فسر اللفظية باضافة الصفة الى معمولها او ما يجرى
مجرى المفعول منصوب بمعنى والعامل فى مجرى الصفة عاملة فى محل المضاف اليه بصار وتقدير
هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف من المضاف لفظا منوى مقدر معه
فيكون الاضافة اذن كلا اضافة فيكون لفظية والغرض حصول التخفيف لفظا ولهذا قال

مرسته

لهذه

هذه الاضافة اضافة تخفيف واختصار كما ذكرنا وبالجملة فالصفة احتراز عن المصدر فانه
ليس بصفة عرفا لان اضافته الى معموله محضة البتة فالمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل واراد بالمفعول اعم من المفعول به اذ القوم يفرقون بان الاضافة
الى المفعول فيه ايضا لفظية ولهذا لم يسمهم يقولون ان مالك يوم الدين لو لم يكن بمعنى الحال
فالاضافة لفظية اتسع فيه بجعله مفعولا به كما فى قولهم يا سارق الليلة اهل الدار اواوى
عليا ما هو عليه من كونه مفعولا فيه فالاضافة فى مصارع مصر محضة اذ المضاف ان كان صفة فلها
غير اضافة الى معمولها وينبغى ان يعلم ان اضافة اسم الفاعل والمفعول الى معمولها محضة اذا لم
يقصد بها الحال او الاستقبال وعليه قوله الحمد لله فاطر السموات والارض وجاعل الملائكة رسلا فان قوله فاطر
السموات وجاعل الملائكة مضافان محضة اذ معناهما مضى الماضى والتنزيل ان طلاب المضاف
للمضاف اليه قد حصل فى الماضى واشتهرت نحو ضارب زيد امس فيصح ان يجعل الاضافة
ههنا معرفة او مخصصة بخلاف ما اذا كانا بمعنى الحال فانه لم يتم بعد حصوله وبخلاف المستقبل
فانه متوقف الوجود فلم تشتهر بهما طلاب المضاف للمضاف اليه بحيث يعرف المضاف بتلك الاضافة
او يخصص واما اسم الفاعل او المفعول المميز فيصح ان يكون اضافته محضة ويصح ان
لا يكون كذلك اذ الاستمرار ان كان فى جانب المضى فهى محضة وان كانت فى جانب الاقبال
فهى غير محضة والآية السابقة حيث قال يقول مرت بعد امه ضاربك كما تقول مررت
بعد امه ضاربك الآن او غدا بخلاف قولك مررت بضاربك كما تقول مررت برجل شبيهك الآن او غدا فانك قصدت
بهذا المعنى لم تجعل اسم الفاعل فى محل الجر به نصبا كما فى ضاربك وان كان اصله اسم فاعل
فهى تصحب بل بعده كانه اسم جامد قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر
الذنب وقابل التوب هذا كلامه فقوله بل بعده كانه اسم جامد تنبيه على ما ذكرنا من انه بمعنى
المضى لا بمعنى الحال او الاستقبال حتى يعمل قوله نحو ضارب زيد تمثيل للاول وحسن الوجه
تمثيل للثانى وفيه تنبيه على ان اضافة اسم الفاعل المتعدى الى فاعله ممتنعة على ما صرح به القوم
واعلم انه تنبيه باضافة الوصف الى موصوفه وهم يراعون فى اللفظية قال المغربى
فلما امتنع فى المعنوية اضافة الوصف الى موصوفه كذلك امتنع فى اللفظية اذ هى
فرعها والعمدة هو الاستعمال والمذكور فى معرض المناسبة فلا يرد السؤال بحسن الوجه بالسؤال
قوله ولا يفيده اى الاضافة اللفظية والحصر اضافى اى لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
فرقا بين المقابل بالمعنوية والمراد حصول التخفيف فى المضاف فقط بحذف التنوين نحو ضارب زيد
او بحذف النون نحو ضاربا زيد وضاربو زيد او فى المضاف اليه ايضا نحو زيد قايم الغلام
وذهب الحذاق وحسن الوجه فان التخفيف فى المضاف ظاهر وهو حذف التنوين فى المضاف
الى الضمير واستتاره اولا فى الاضافة الى غير الضمير نحو زيد قايم غلامه ومذهب حذاقه وحسن وجهه

نفي التمثيل بحسن الوجه تنبيه على ان المخفض قد يكون من المضاف اليه ايضا وفي الامثلة الاربعة اشارة الى ان المخفض قد يكون من المضاف فقط واما المخفض من المضاف اليه فقط فلا يجيء من المثال لكونه من الوجه الحسن وكذا قولهم هو القائم الغلام اذ الاصل القائم غلامه فحذوله والتبعيد الاخفض اولى من قولهم والتبعيد الاكفضا اذ الامر الساب بالاضافة في اللفظ هو المخفض لا التخفض فانه فعل المكلم فقوله والمعنى مبتدأ خبره كما هو قبل الاضافة يعني فائدة الاضافة هي المخفض اللفظي واما المعنى فلا تفاوت فيه بل المعنى بعد الاضافة هو المعنى قبلها يريد ان المعنى في الحالين واحد وباقي كلامه واضح قوله اذ المخفض يعني انه دل الاستقراء على انه لاجواز لهذه الاضافة بدون المخفض فامتنعت حيث لا مخفض وحلال القراء حاصل ان اللام مساوية للاضافة فالمخفض حاصل اولا بسقوط التنوين اولا الا انه ادخل عليه اللام نيابة وحاصل رد الجمهور انه لا طائل تحت هذا الاعتبار فامتنع هذا القائل قوله وجاز الواهب المائة الخ اي اذا دعي امتناع مثل الضارب زيد وكان الموانع في ذلك كان البيت المذكور حجة له فيه وتمسكاله لزم ايراده وبيانا بطلان احتجاجه به وحاصل الرد وجهان الاول ان الكلام في سعة الكلام على مقتضى القياس والبيت يعزل عن ذلك والية الاشارة بقوله والقياس الخ والثاني انه لا يلزم من جواز ذلك جواز نحو الضارب زيد لان عدم المخفض بسبب الاضافة وان كان امرا مشتركا بين الصورتين الا ان الثاني التابع دون الاول اكثر اما يجري في السابع مالا يجري في غيره فيجوز ان يكون دون الاول والية الاشارة بقوله وفرق بعضهم الخ وفي الكلام تنبيه بل تصريح غير مرة بان محل الخلاف والمراد الواهب عندنا دون الواهب المائة او الواهب المائة جائز اذ هو كالحسن الوجه صورة وفي انه جائز بلا نزاع نقوله الواهب المائة ارالواهب المائة والبيت للاعشى يصف ناقة بذلك والنجاء نعت للناقة والبيض من الابل بياضها الى الورقة والجمع والمذكر والمؤنث كذا في الصحاح وقوله وعبدها مجرور معطوف على المائة مجرور بالاضافة والضمير للمائة والاضافة لادنى الملابسة عوذا حال من المائة جمع عائذ وهي الحديثة النتاج تتركى تسوق حال من المائة كالعوذ او صفة للاطفال المائة جمع طفل يعني اولادها والمعنى ان فلانا اهب مائة ناقة بيض مع عبد يرعاها ويحفظ امرها والحال ان تلك النوق حديثة النتاج يجب تسوق تلك النوق اولادها في خلفها قوله كما لا يجوز الواهب عبدها جعله مقيسا عليه اذ هو مجمع على الارجح واعتمد في ذلك على ما نقل من خلاف ابي العباس ومتبعه كالمالكي حيث جوز الضارب غلامه مثلا اذ للمضاف الى المعرف حكم المعرف وسنذكر بعد هذا قوله وفرق بعضهم رمز الى ان العهد قد يغني الفاعل وانه ليس بمغن عنده سيما وقد رد بعض امثلته كما يجيء بين القوسين يريد بالصورة الاولى نحو الضارب زيد وبالثانية الواهب المائة وعبدها حيث وقع المضاف اليه تابعا او يراد بالاول الواهب عبدها وبالثانية الواهب المائة وعبدها بجعل الثاني اولا

كونه اصلا

كونه اصلا ومقيسا عليه والاول نيابة فصار كونه فرعا ومقيسا فعلى الاول المراد بالاول الاول الذكري وبالثاني الرتبي فقوله مباشر بفتح الشين من باشر فلان امره اذا استغل به بنفسه بلا واسطة يعني باشره المضاف بلا توسط شئ بخلاف السابع فانه توسط المعطوف عليه وقوله تحمل في الموضعين بضم الاول على البناء للمفعول وفاعل الاول ما والثاني ضميره قوله بدليل الخ شروع في اساس المقدمة العاشرة بانه يجوز في السابع مالا يجوز في المتبوع اذ هي منشأ الفرق المسبب للمطلوب وتقريره انه قد مثل قولهم رب رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها عطف المعرفة على النكرة المصدرة بعلامة التنكير وهو رب في الاول وكل في الثاني فلو لم يجز في السابع مالا يجوز في المتبوع لكان ذلك ممتنعا لامتناع رب غلامه وكل سخلتها اما الاول فظاهر لان رب مختص بالنكرة البتة واما الثاني فلان كلا وان لم يمتنع دخوله على المعارف الا انه اذا دخل على المعرفة فانما يراد احاطة الافراد كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وانما يراد احاطة الاجزاء كما في قولك كل الرمان مأكول والمقصود هنا في سخلتها هو شمول الافراد دون الاجزاء وامتناع ذلك قطعا ومبنى الكلام على ان الضمير معرفة مطلقا سواء كان عائدا الى النكرة او الى المعرفة وسواء كانت النكرة المرجوع اليها مختصة بحكم من الاحكام او لا على ما يذهب اليه المحقق الرضي ومتبعه لكن قد عرفت انه غير مرضي عند المحقق الفاضل نظرا لكونه مردودا او كونه الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته فانه معرفة اذ هو عائد الى هذا المعين الذي ثبت له صفة المجيء وكذا اقولهم مررت برجل فقام ابواه لا قاعدين بدل على الفرق بين السابع والمتبوع اذ لو لاه لما جاز اخلاء المعطوف عليه عن قاعدين لانه عطف على صفة النكرة لغير فاعل غير الموصوف في رجل مع امتناع ذلك في المعطوف عليه اذ لابد للصفة من ضمير يرجع الى الموصوف وكذا الحال في الموصول نحو مررت برجل القائم ابواه لا القاعدين فانه لا يجوز اخلاء الصلة عن الرابط مع انه جاز اخلاء المعطوف عليه بها عنه وانما قال ومنه اشارة الى ضعف الاضرين فيما نحن بصدده لان ضمير القاعدين راجع الى الاولين المضافين الى الموصوف وهذا القدر من الربط كاف في نظير ما ذهبوا اليه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن من ان ضمير يتربصن راجع الى ازواجا والربط حاصل اذ هو في معنى ازواجهم يعني بعد الازواج بعد الاطلاق ويحتمل ان يكون ومنه اشارة الى ما فيهما من خلاف اذ من هنا من حيث جعل المعطوف بالواو رابطا كالفاء وثم عند الجمهور وههنا بحث وهو انه قد تقرر انه يجب الاقتران بالمعطوف اذا جوت على غير ما هي له مطلقا سواء كان هناك لبس او لم يكن وههنا لا قاعدين وصف لرجل وهو لا يوبن فيجب ان يقال لا قاعد حتى يقترن فعل طرفي الجملة بمعنى نسبة المثال المذكور من هذا القبيل من هذه الجهة وذلك اشارة الى الاخلاء عن ضمير الموصوف اذ في الموصول لا يحتمل في الموصول السابع مالا يحتمل في المتبوع قوله ولم يجزه بعضهم الخ

اى الفرق المذكور فى الذرائى فى صحح الذر فلا تقال مررت بالرجل القائم ابواه لا الذين بعدا او اللام يستوى فيه جمع الاحوال بخلاف صحح الذر ولم يستبعده بعضهم لبعضهم استبعد جلو السابع غير المضر فى صحح الذى ايضا قوله حملا على المغنى اذ لا معنى لا اللذين بعدا الا الذى بعدا ابواه او لان القاعدين بمنزلة اللذين بعدا وردّ بانه لا دلالة له على عدم الاجتماع قوله كما فى قوله الخ تمثيل لما جرى من صويحب الحمل على المغنى وزيادة توضيح له فان العباس نقل قوله انا الذر يحلب بكرا ان تقال انا الذر يحلب بكرا الا انه لما كان الثانى هو الاول فعل ما فعل حملا له على المغنى على نحو انا الذر يسمى اى حمدره وتغلب ابو القبيلة والسنام واحد اسنمة الابل او هو الذى يسمه العرب غارنا وكان بكرا كان رئيس تلك القبيلة وسيدهم يعنى فحمل بكرا وجعلهم غير ذات رئيس فقوله غير ذات نصب مفعول ثان لتركب على تضمين معنى الجعل وقد مر قوله وهذا اى ما ذكر من قياس ما ذكرنا من انه يجوز فى السابع ما لا يجوز فى المتبوع جاز ان يقال الضارب الرجل وزيدا لان ابا العباس المبرد يمنعه ويفرق بين التابع العلم وغير العلم فيمنع العلم ويجوز غير العلم بين الصور بين ان السابع العلم وغير العلم قائلا حال من ضمير يفرق وقوله كما نقل عبد الله توضيح لكونه مضافا لا ذا اللام وسمى لوجه الفرق وزيادة ترتيب لقوله بخلاف العلم عليه قوله وانما جاز الضارب الرجل الخ ما مر لجواز اضافة ذى الواو الى ما له وجب له وتصحيح محل الكلام فى بيت الاعشى واما طه فلا يجوز ان يخطر ببال السامع منه انه يجب ان يمنع نحو الواهب المائة والفارس الرجل اشباهه ذلك ولا خفاء فى الجواز ان اعنى المضاف والمضاف اليه باللام فلا جواز ولا مانع لهذا الجواب بان الاضافة فى مثله وان كانت غير موجبة للخفة بواسطة اللام فى الجزئين الا ان هذا لما كان شبيها بالحسن الوجه وكان هذا مقتضيا للخفة اذ الاصل الحسن وجهه جوز هذا ايضا وقيد السبعة كون كل من الجزئين محلى باللام قوله واما نحو الضارب بكر الخ يعنى ينبغى ان لا يجوز الضارب بكر الضاربة ونحوهما اذ هو مثل الضارب زيد بجامع ان كلا لم يكن فيه قبل الاضافة تنوين ونون فى يحذف بها فكما امتنع الضارب زيد يجب ان يمتنع هذا ايضا وقال بعض المحققين انه محمول على ضاربك فكما ان هذا جائز من غير نظر الى الخفة فكذا ما نحن فيه ومعنى جواز ضاربك من غير ملاحظة التخفيف ان اسم الفاعل هنا مضاف الى الضمير المتصل واعتبار التخفيف فيه كحذف التنوين هناك لان حذف التنوين انما يتصور اذا سلط المضاف على المضاف اليه فلذلك اضافة الجمع على الاول فى الخ فى اذا ادرك العمل الى اضافة كان التنوين محذوفا لاجلها وهذا المعنى منصور ههنا اذ لو فلك الاضافة لكان عمل المضاف على المضاف اليه اذ هو ضمير متصل والفصل يمنع ذلك وهذا فى قوله لرفضهم للجمع بين التنوين او النون والضمير المتصل فيمن قال انه مضاف اشارة الى الحكم المشهور وهو ان مثل ضاربك هل هو مضاف ام لا فبعضهم على انه غير مضاف الى الضمير بل الضمير موضع النصب على انه مفعول وكان العباس لاثبات التنوين

بعد الجمع بينهما والآخرون على انه مضاف الى الضمير وعلة سببية ومن تبعه قوله ونحوهم الآخرون يعنى القول بانه يمتنع الجمع بين النون والضمير المتصل مفوض بالبيت لان قوله الفاعلونه جمع بينهما وقال المجاب ان هذا البيت غير معول عليه وعدّه العمل بعلة الضعيف لمعنى الاعتماد وفيه تنبيه على ما قيل من ان هذا البيت مصنوع فقوله الآخرون الخبر فى باب الحذف والاصل الآخرون بالخبر وآخره واما خشوا من حذف الامر معظما فلفظ ما فى اذا ما خشوا زائدة والظرف لغو اذا معلق بالفاعلونه يعنى هؤلاء الذين يأمرون بالخير والفاعلونه فى وقت خشيتهم خوفهم عاد امرا معظما قوله واعلم التفصيل الخ فرع غرضه بيان الامور التى اضافت لفظة اتفاقا فى قول الآخرين ان الشيوع فيما كان اضافة لفظة على الخلاف فالمتفق عليه من الالفاظ ثلثة اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى مفعول عالم بسم فاعله او الى المفعول المقصود والصفة المشبهة الى فاعلها معنى بعد جعلها فى صورة المفعول لفظا على ما مجئ فى بابها والمختلف فيه هذا الاخير لفظا او معنى ايضا ثلثة اضافة ما ظاهره انه موصوف الى الصفة واضافة ما ظاهره انه صفة مضاف الى موصوفها واعلم التفصيل فيكل من الاولين جائز عند الكوفيين والاضافة لفظا او لمحضة حاصلة بحذف التنوين من المضاف كوجود مطيعه اذا الاصل مطيعة وجود او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ الاصل المسجد الجامع واما البصريون فيمنعون الكل من هذين القسمين ويجعلونه مانا ومرادهم الى خلاف نفسه فالاضافة عندهم معنوية واما التفصيل فتفصيل القول فيه انه فى حال الاضافة ضربان الاول ان يضاف ومراده بتفصيل صاحبه على كل واحد من اشاله المستفاد من لفظ المضاف اليه الخ ان لا يكون كذلك محل النزاع هذا الضرب الاول بشرط ان يكون المضاف اليه معرفة والا اضافة بقوله الى المعرفة مراده الزيادة على ما اضيف اليه وحاصله ان لاضافة انما تفيد التعريف بمعنين مشهورين احدهما الزيادة على المضاف فقط الخ الزيادة المطلقة والنزاع فى الاضافة هل يفيد لفظا او معنى اما هو فى المعنى الاول واما الثانى فلا نزاع فى ان الاضافة فيه معنوية على رأى هؤلاء رأى الشيخ عبد القاهر الشيخ ابى على الفارسى والمحوليين وجمع كثير من المحققين فدليل هؤلاء ان افضل القوم معناه افضل من القوم فالجار والمجرور فى محل النصب مفعول الفعل كما لو ظهر من فافضل القوم عند هؤلاء اذ نسبة مضافه الى معمولها المجرور فهو كاسم الفاعل المضاف الى مفعوله كضارب زيد لهذا معنى قوله او للمعنى على اثبات من قوله يوتسن به جعل الآية ما فسانه لك لدليل او الدليل ان كمل ان يكون جملة مستأنفة بتقدير الموصوف اى من الذين اشركوا اما من يوده احدهم كذا او كذا وكمل ان يكون هناك مقدرا واو من الذين فسعد وافعل التفصيل فلا معرض الآية حجة والذى ذهب القوم ان الدليل على نكره وعند هؤلاء قوله فلك اصلح القوم لا يوجد فيها ما لابد منه وعندى ان هذا ايضا ليس بحجة اذ يجوز ان يكون لجملة صفة وصدر الجملة محذوف اى ارتكاب فاصلح القوم قوله والاعرف صحيح للقول بان الاضافة معنوية لان هذا مذهب سيبويه

وهو المعول عليه وتحقق ذلك ان شرط الاضافة بالمعنى الاول ان يكون افعل بعض المضاف اليه داخلا
فيه دخول اي تحته والمعنى ان صاحبه مفضل على كل واحد ممن بعده من آحاد المضاف اليه فالمعنى ان
بعضهم الزاهد في الفضل على باقي القوم فالاضافة فيه كالاضافة في بعض القوم فيكون لامة الدليل
عليه قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين واما قول من قال ولم ار قوما مثلنا فخر قومهم
اقل به مثلا على قولهم فخرا فجوابه انا لا نسلم ان ضرقوم وصف لقوم فانه هو نفسه على الصحيح وانما مفعول
ثان لقوله لم ار والمفعول الاول قوما وضمير به مثل للحكم بطريق الاستخدام او المراد به المصدر بوصف
كونه مرجوعا اليه للضمير لا المعنى التفضيلي قوله الى ما هو بعضه اذ الزيادة والا لارتفاع غير
طائفة انما تتصور بعد الاشتراك في اصل المعنى فلا يقال وعبدك احسن الاحرار بل يقال احسن الاحرار
اذ التفضيل على غير الجنس يصح بغير تحقق انه ثبت بالسماع كون المفضل بعضا من الثاني
وجنسا بخلاف ما اذا صرح بمن فلا يجوز مخالفته فامتنع على هذا قولك يوسف احسن اخوته لانه
لا مغايرة الاخوة الا بضم اليه لزم خروج يوسف من جنسهم وقد كان الواجب دخوله فيه وما مر على انه
لزم باضافة خروجه من جملتهم انك لو قلت هؤلاء اخوة زيد مسلام يكن زيد داخلا في عداد هم ثم
لو قلت احسن الاخوة او احسن بي يعقوب جاز قوله واصلاح ما تنبيه على ضعف الشبهة
التي حاصلها انه لو كان افعل بها مشروطا بكون المضاف اليه لزم تفضيل الشيء على نفسه
وحاصل الجواب ان لافعل جنسين جهة باعتبار اصل المعنى وجهة باعتبار المعنى التفضيلي واشتراط
الدخول لا تفه منه على الجهة الاولى وكونه زايدا عليهم وخارجا منه على الجهة الثانية فلا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه ولا كونه الشيء الواحد داخلا وخارجا واعترض بها بان انما فاع هذا السؤال فهم
منه قوله كانه افضل من باقي القوم فذكره تكرار وجوابه ان لام بها محمل والمقصود بها بيان
كيفية اعتبار الدخول والخروج على التفضيل فهو نظير لا الاجمال والتفصيل على ان ذكره بها بطريق التقسيم
والاحالة وفيها بحث بطريق التبعية والاشارة نقوله اصل ثبوت المعنى الاضافة فيه بيانية
اذ الاصل هو ثبوت المعنى الذي هو مبدأ الاشتقاق فانه مع ما يقال من ان الصواب ان يقول ثبوت
اصل المعنى وعجب من ذلك ما ذكره الافوه من ان ما ذكره المصنف غير كاف في دفع السؤال
بل لا بد من ضميمة لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه يثبت
الزيادة على نفسه فالواجب حينئذ ضم مقدمة هي انه لا يراد به الزيادة على جميع ما اضيف اليه بل
على ما سواه والجواب ان هذا التفصيل لكلام بهذا بعد ما مر في كلام المصنف والجواب بان المراد انه دخل
في المضاف اليه باعتبار المشاركة في اصل المعنى من غير ضم الترجيح اليه واما باعتبار الترجيح فهو خارج
عنه لا داخل فيه يلزم تفضيل الشيء على نفسه والماخن فلا نير جو منها على البحر والسكوت وانت
لانه لا معنى لقول المصنف رحمه الله فكونه من جملتهم باعتبار الجهة الاولى وفي الجهة الثانية الا ان
بملاحظة ما خذ الاشتقاق داخل في القوم وبملاحظة المعنى التفضيلي والترجيح خارج عنهم التفضيل

واقع

واقع غاية ما عند زيد الى اعرف به هذا الفضل مع تقرير كلام المصنف فالقول بعد ذلك بانه لا بد من ضم مقدمة اخرى
لتم الجواب من اعوج الكلام والهوى الحديث قد رهم في خوضهم يلعبون فقد رهم في طغيانهم يعمهون قوله
ويدل على اصالة ما سد الا اعتبارين وتذكيره لا سبق في تحت المحال من ان قوله هذا البسر اطيب
رطبا صحيح باعتبار الجهتين او لا اصالة الاعتبارين كان هناك تفضيل الشيء على نفسه بالتقييد
الى الواحد بالعين مختلفين فلما اعتبرنا اصالة الجهتين واعملنا احسن فيما باعتبار المعنى التفضيلي
اي فائدة باعتبار المعنى الفعلي اندفع الاشكال وانكشف قوله واهمال التفضيل او هو معطوف على هو
موقع لخبر اي قوله اذا اضيف الى المعرفة مراد به ولو تدبرت فيه وجدته في التحقيق معطوفا على الى ما
اي مراد بها ترشدك اليه اصل المعنى اذ المعنى واهمال التفضيل اذا اضيف الى المعرفة فانه اريد به الزيادة
على المضاف اليه فقط فالاضافة غير محضة واريد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح فالاضافة محضة
اتفاقا وذكر هنا ان وهناك اذا تنبيها على كثرة الاول وقلة الثاني وفرارا من ضرب من الضعف
في القصد هنا وذلك لان الظاهر المستفاد من قولنا فلان افضل قريش هو تفضيله على كل
واما ان القصد الى بيان هذه الاضافة لتفضيله عليهم اذ له الزيادة على الاطلاق على جميع
من هو من جنسه وان هذه الاضافة للتخصيص او للتوضيح فامر فيه ضرب من الكلفة ليس في المعنى
الاول نقوله صلى الله عليه وسلم انا افضل اولاد آدم يحتمل ان يكون من القسم الاول ويحتمل
ان يكون من القسم الثاني فلا يدل الحديث اذ على منع كونه صلى الله عليه وسلم افضل من آدم عليه السلام
فالجواب اما ان يقال ومن اجتمع فيه الوجهان قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم واقربكم مني
مجالس هو يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويؤلفون
الا اخبركم ببغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اساوئكم اخلاقا الثرارون
المتفيهقون وعلى هذا احتمل وجهين الاول ان يكون مراده انه اجتمع في الحديث مجموع
الوجهين والقسمين لان فيه ست صيغ من صيغة افعل اربع على صيغة التوحيد وهي احب
واقرب وابغض وابعد ولا شك ان هذه الاربع من القسم الاول قطعا لعدم المطابقة
بين الغائب صيغة الجمع وذلك احاسنكم واساوئكم ومن القسم الثاني اعني الزيادة المطلقة و
الاضافة لزيادة التوضيح والتخصيص فان قلت التي طبون هم الصحابة رضي الله عنهم وهم
لا شاركون هؤلاء اعني الثرارين المتفيهقين في كونهم موصوفين عنده صلى الله عليه
وسلم فكيف وجه قلت لعل التي طبين اقوام غير الصحابة من المشاركين في هؤلاء في
ذلك او سلم في الكلام على الفرض والتقدير او فرض شركهم في الخصلة المقبحة
للبعض لكانوا مثل هؤلاء لقوله لكم خطابا له صلى الله عليه وسلم لئن اشركت ليحبطن
عملك فقوله احبكم افعل تفضيل هي من المفعول من حبب في الصحاح يقال احبه فهو محب
واحبه بالكسر فهو محبوب والبغض خلاف الحب والموطئون اكنافا اللينون جانبا

السلام

المقال قوله واما قصد به زيادة مطلقة ثم
ضمه مع الجزء الاخير اعني صحيح

والالف اصل واحد دل على انضمام السنين والمراد بها المؤنة والجدبة والمرار دن المكروه
من المرة وهي كثرة الكلام والمفوق التوسع في الكلام وانا اخشنكم واسوئكم
فيما جمعا احسن واسوء على وفق العباس في جمع افعل على افاعل كاكبر على اكابر واسوغ
اصاغر قوله فلا مقال في نعوته بالاضافة هو بين لا نزاع لاحد في ان اضافة معنوية بالظرف
خبر او لغوا والوجه ما ذكره المالكي وكذا قوله ولا مانع من اضافته الى ما ليس بعض منه بعني يجوز في هذا
القسم ان يضاف افعل الى ما ليس بعض منه اذ المقصود الزيادة المطلقة والاضافة لادنى
الملابسة اولائي هنا تقتضي البعضية من معنى الارتفاع المقتضي للاشتراك كما تقدم الاول
بل الاضافة لتعريف الملابسات والا هذا اشارة الى قوله وله معنيان احدهما ان يراد انه زاد على
المضاف اليه في الجملة التي هو وهم فيها شركاء الخ ان يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا يصح لا
للتفضيل على المضاف اليه لكن لمجرد التخصيص كما تقدم مثالا التفضيل فيه وذلك كقولك الناقص و
الاشج اعدلا بني مروان لكانك قلت عادلا بني مروان هذا كلامه وحاصل كلامه في تقرير المعنى الذي على المرتضى
ان التقدير في المعنى الخ في قولهم زيد اعلم القوم ان تقال هما لا علم الا ترى انه يعرف بالعلم ثم يضاف
القوم فتقال اعلم القوم لمجرد التخصيص للاجنبات الشركة بينه وبينهم في العلم فهو اذن بمنزلة قولك
زيد عالم القوم فليس في ذلك تعرض لعلمهم اصلا وانما هو تخصيص اي هو عالم وهو منهم فيجوز ان يكون
فيهم فوق علم ويجوز انه لا يكون ويجوز ان يكون فيهم اعلم منه لان اعلم بمعنى العالم ولا تعرض للترجيح اصلا
فقولنا الله اكبر جنبتي ان لا يكون يقصد فيه الى اثبات الشركة والتفضيل لان الله عز سلطانه
وعظم هو المخصوص بالعظمة والكبرياء فاكبر معناه اذ هو الكبير وكذا قوله وهو اهون عليه لان معناه
هين كذا في المقاليد ثم قال فقوله اعدلا بني مروان يراد به الاعدلان على الاطلاق وانما معنى
مروان اختصاص وليس المراد ان بني مروان عادلون وربما اعدل منهم لو لم يكن فيه عادل سواهما اراد
بان نقص بن عبد الوليد بن عبد الملك وقيل الناقص هو محمد بن مروان لقب بذلك لانه نقص
عطيات بني مروان ورد ها الى القدر المستحق بلك الارض اشهرا واياما قلائل ثم توفي رحمه الله
الاشج فالمراد به عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لشجة في راسه من نزبة حمار اصابت جبهته ملك الخلافة
بعد سليمان بن عبد الملك فاماته كل بدعة واحيا كل سنة وتقفى الطريق المشهور الذي رسمه المرتضى
عيد ذكر على بن ابي طالب رضي الله عنه واحيا ذكر رضوانه ورسم ذكره في الخطب على المنابر بالطريق المشهور
[illegible] انا امرتكم بالعدل الا شاجوا مه خير الجزاء وجمع بينه وبين الصحابة في دار اللقاء
قوله وعلى ان المطابقة جوز للمطابقة في الاول وجوزها في الثاني مستند الى الاستعمال فان
جاء في الاستعمال كلاهما في الاول ولم يجئ الا المطابقة في الثاني حكم على الاول بالجواز وعلى الثاني
بالوجوب قوله واذا اضيف الى النكرة الخ يجوز اذا اضيف افعل التفضيل الى النكرة
فحكم المضاف اليه حكم الموصوف يعني يجب مطابقة المضاف اليه الموصوف في ما كان الموصوف واحدا فالمضاف

[illegible]

واحد وان كان منه نحو زيد افضل رجل فرد وان كان جمعا فجمع نحو زيد افضلوا برى بالتثنية والجمع المهملة اشارة
الى ان هذا المجنس ان فضل رجلا رجلا فريد افضل من كل واحد وان فضل رجلين رجلين فالزيدان
افضل من كل رجلين وان فضل جماعة جماعة فالزيدون افضل من كل جماعة والحاصل ان المعتبر
هو مطابقة المفضل والمفضل عليه في الوحدة والتثنية والجمع فلا يعتبر ان زيدا افضل من رجلا
او انه افضل من رجلين بل الواحد بالواحد والمثنى بالمثنى والجمع بالجمع والاصل المذكور في الكل عند العرب
قوله واضافات اسماء الزمان الخ وفرع من قسمي الاضافة منفكا ومختلفا والمضاف اليه مفردا وكلا او
ان مذكرا الاضافة والمضاف اليه جملة وقد فصل هذه الشتات في المبنيات بحيث لا مزيد عليها فلا نعيدها
تقصيرا على القدر الذي يعضد المقام واراد بالجملتين الفعلية نحو جئتك اذ قام زيد والاسمية
نحو جئتك اذ زيد قائم قوله وانه اي تبين ان لفظ الآية بمعنى العلامة بقضية الجملة الاخيرة
معناها من معنى الوقت اذ الاوقات علامات يعرف بها الاحوال والحوادث وتعين بها الافعال يريد ان
اليه قولهم اجيء اذا اذن المؤذن كيف جعلوا ذلك الوقت آية وعلامة لاتيانه قال وجاز استعارة
الآية للوقت من جهة ان الوقت شيء حادث صار علما على الحادث فقولهم اتيك وقت طلوع الشمس
صار طلوع الشمس علامة للاتيان والى هذا اشار ابو سعيد السيرافي بقوله لان معنى الاول
كان بالاوقات وهي بمنزلة العلامات وهذا ظاهر وانما الكلام في معنى الآية وفيه وجوه الاول
وهو المشهور انها عبارة عن العلامة والامارة وفي التنزيل ان في ذلك لآيات للاولي الالباب يريد انها
علامات دالة للارباب العقول واصحاب الكياسة الثاني انها ماخوذة من الاجتماع والالتئام يقول
العرب خرج القوم بآيتهم اي بجماعتهم الثالث انها ماخوذة من العصمة والرسالة فان تلت
فاوزنها افعلة ام فعلة وهل سمع آية تعرف بها وزنها ام لا قلت فيه مذهبان الاول وزنها
فعلة بسكون العين على وزن تمرة ابدلت الالف الاولى الفا وقالوا آية وفعالا بتحريك العين
من الثقل وذهب الكسائي الى ان وزنها الاصل فاعلة اذ الاصل آيية على وزن ناصرة تعل اعتلال
البائن مع الكسرة فحذفت الالف التي هي عين الكلمة فصارت آية على وزن فالة وذهب الاخفش
الى ان وزنها فعلة بفتح العين والقياس على لغة وذوه ذكر البعض انه ذو الغير
بعض شاذ نحو جاءني ذو مال قد يقال انه ذو الذي بمعنى صاحب قوله زمن الحجاج امير تمثيل لاضافة
الزمان الى الاسمية والحقيقة زمان امارة الحجاج وعامل محذوف اي جاءني مثلا قوله وقول الشاعر
اذ هو نزول الشر والمقصود ان اسم الزمان اضيف الى الجملة فلفظ زمن في الاول ولفظ عهد في
الثاني كان بعد في قوله بعد ما افترقا سلك الانتظام الخ مضاف الى الجملة بعده فقوله وعلاقة
نصب العلاقة على تقدير اتجب علاقة فهو مصدر علق المرأة اي احبها او التعلق علاقة فهو من
العلق وهو ان يعلق احدهما بالآخر بالحب والمخصوص بالكسر في السوط والقوس ام الوليد بضم نصب بالمضمر المذكور
العلق والافعان جمع فنن وهو غصن الشجر والمراد به السعور والنعام بفتح النون

المسئلة الثوقانية

نبت ابيض او نبت ذو ابيض يبقى والمخلس النبات الذي اختلط رطبه ويابسه يقال اخلس
اي اختلط سواده وبياضه ومعنى البيت انه كاطب نفسه فانما انحب ثم الولسدة الآن وقد صار
راسك شمطا اختلط سواده ببياضه وبياضه بسواده فقوله وليث اي ما في قوله بعدما افنان
وفيه رد على من زعم ان ما هنا كافة تستعد عن الاضافة وقوله بل مهتة على لفظ اسم الفاعل تنبيه على ان
الظروف التي ليست بظرف لمصدر الجملة الواقعة بعدها لا تمنع صحة اضافتها الى الاسماء بان اوما
قبل تلك الجملة **قوله** ومنه اي من قبيل ما يضاف من اسم الزمان الى الجملة وجه الفصل الحاجز كلام كما
نبه عليه بقوله فمن يرى الاضافة اي يجعل يوم مضافة الى الجملة بعده احترازا عما ذهب اليه الكثيرون من
ان مبتدأ اما بعده خبره والسعد اول اشتقاق الروية زمان دخول الشتاء والزجاج يجعله
الخ فمن يرى متعلق بالنسبة المفهومة من المبتدأ او الخبر **قوله** ونحو بانه تحتمل الاضافة الى
الجملة نفي كلامه ذكر الاشتمال على الترتيب فلفظ آنه مضاف الى جملة تقدمون في الصحاح اقدم على الامر
اقداما ويقال اقدم الفرس وهو زجر الفرس كانه يؤمر بالاقدام وشعثا نصب حال من المفعول
الخيل وهو جمع اشعث وهو مغبر الراس المتفرق الخ كان على سنابكها مداما السنابك جمع سنبك
وهو طرف مقدم الحافر والمراد بالمدام هنا الدم وهو في الاصل اسم للخمر كقوله ان المدام ادام ابنة
في الصحاح المدامة والمدام الخمر شبه الدم به اذ هو على لون الخمر ومعنى البيت بلغ رسالتي الى قوم
اقدام الخيل الى الحرب فهو كانه جواب يلين يقول علامة معرفة هولاء كانه قيل ما شيمهم انهم قوم تقدمون
خيلهم الى الطعن والضرب الحرب مغبرة الشعور لطول خوضهم في الحروب محمرة الحوافر من دماء
المقتولين كان على سنابكها خمرا **قوله** واذ هي رسلم تحتمل الاضافة وذوال الجملة الفعلية
وقد تفصل بما يتعلق بمعناه كقصفا ان تضحى انا الضحى **قوله** والمكان مبتدأ خبره الجملة بعده
والعائد اليه ضمير منه يعني لا يضاف المتمكن من ظرف الزمان الى الجملتين والجملة لا يدل على المكان كما
الزمان فان الجملة تدل عليها بنفسه رعاية لتناسب بين المضاف والمضاف اليه في الدلالة على الزمان التقييد
بالتمكن احتراز عن حيث وهو تضاف الى الجملتين كذا قال المص وليس مراده بالتمكن ما يرادف
المعرب على ما هو المشهور بل مراده بالتمكن كونه من تعلق كونه ظرف مكان او مستعملا فيه وحيث ليس
لانهم ينزلونه منزلة اسماء الزمان ويجرونه مجراها في الاضافة الى الجملتين **قوله** ولا يجوز اضافة
المضاف ازمنة بعدها اي والعمدة فيه الاستعمال والاستقراء **قوله** ولا الفصل بينهما
الا بما هو الحاجز وهو مذهب البصرية انه يمتنع الفصل بينهما بغير الظرف وبالظرف في السعة
بالظرف في الضرورة اي وهذا معنى قوله سعة وبغير الظرف ضرورة يعني يمتنع الفصل
بغيره في السعة وبغير الظرف في الضرورة يعني يمتنع في الضرورة الفصل بغير الظرف
في الضرورة الفصل بالظرف **قوله** فرشني اي اصلحني يقال رشت فلانا اي
حاله ثم رشت السهم اذا رشت عليه الريش مدحتي مضاف الى الفاعل

والثالث

والثالث اسم فاعل من نحت المختشب هو خبر كان والواو فيه حالية يعني مع والعقيل نكتة العطار
الذي يبيع العطر اي لا ينبغي ان اكون مع مدحي اياك بهذا الكمن ينحت الصخرة ولا تحصل منه
على طائل والعجب مما ذكره ابن الخزون ههنا من ان هذا البيت يصلح حجة لمن يجوز دخول الواو
على خبر كان ولا ادري كيف يتصدى لامثال هذا الشرح مثل هذا الكتاب والله اعلم بالصواب
قوله بني ذراعي البيت للفرزدق واوله يا من راي عارضا اسر به الخ العارض السحاب
والجملة اعني اسر به صفة عارضا وكذا قوله بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد
وذراعاه كوكبان نيران وجبهة الاسد اربعة انجم واذا كان السحاب واقعا بينهما فهو ممطر لكثرة
زعمهم **قوله** على العكس يعني ان مذهب سيبويه ان قائم خبر الثاني وخبر الاول محذوف يعني
هذا دليل على ضعف قول من قال مذهب سيبويه ان المضاف اليه من الثاني محذوف يعني قياس
مذهب سيبويه تقتضي حذف المضاف اليه من الاول لا الثاني وربما يجاب بان جعل المذكور خبرا للاول نعين
لموضع الخبر بلا ضرورة وحذف الخبر شايع مطرد لا حاجة الى سد شيء مسده ولا كذلك المضاف اليه الا يرى
انك لو قلت زيد قائم وعمرو كان كلاما صحيحا واذا قلت غلام زيد وجارية فانه لا يصح
لا انفال جارية **قوله** وقراءة مبتدأ خبره كيف ثبت تلك القوة رد لحجة الكوفيين حيث استندوا
بقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد مفعولا للقتل وجر شركائهم مضاف اليه
للقتل وحاصل الرفع ان هذه القراءة ضعيفة **قوله** عند التباس متعلق بقوله
ركبوا وهو اشارة الى وجود القرينة والالباس مصدر البس كالاكرام مصدر اكرم واللبس
بالضم مصدر لبس الثوب يلبسه وبالفتح مصدر لبست عليه الامر والتبس عليه الامر اشتبه
واما ان هذا الاعراب الذي يستحقه المضاف اليه استقلالا اذا اجري على المضاف اليه
يتصف بالمجاز او المجاز هو الكلمة نفسه فلان الكثيرين من ارباب البيان على ان المجاز هو الكلمة
لا الاعراب او الكلمة كما يوصف بالمجاز من جهة نقلها الى غير معناها الاصلي كذلك يوصف به من
جهة نقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان المجاز هو الاعراب وهذا الحاصل
في الحذف كالنصب اللوه والرفع في ربك او قد نقل عن محله اعني المضاف واما المجاز
كونه شيئا نقد اشكل على قوم وعندي لا اشكال ههنا ايضا لانه في نقل اعراب الجر
عن موضعه الاصلي الذي يستحقه الى هذا الموضع من جهة زيادة عارضة كان الجر مجازا الكاف
مفعول عن موضع الجر الى موضع النصب بالتبديل فقوله مرة متعلق بالحذف والكذا مرتين
او ثلاث والحذف مرة عبارة عن حذف مضاف واحد او لو قد مرتين كان المحذوف مضافين
او ثلاث كان المحذوف مضافات وفي الكلام اشارة الى ان حذف مضافين او اكثر
انما يكون بعد اعتبار انتقال الاعراب على الترتيب يعني لا يجوز ان يجعل الجميع محذوفا فحذفا
قوله اسال البحار البيت لابي دواد والبيت هكذا الا من راي برقا

اسال البحار فانتحى للعقيق ٥ الاى واحد الاراء والمراد به ههنا الجهة بجوز او قوله برق بارق
اى برق سحاب شرق فالشريق صفة للسحاب المقدر وشريق فعيل بمعنى فاعل ان كان من شرق
برقه اذا اغتقه او بمعنى المفعول ان كان من شرقت الشاة اذا سعطت اذنها والبحار بكسر الباء
اسم موضع بنجد وقد تفتح انتحى اى قصد من الانتحاء والعقيق موضع يجرى اليه مياه نجد والسقيا
اسم من سقاه الغيث فاشتقاه فقوله ارسقيا سحابه اشارة الى حذف المضافين والاصل اجابة
الى الحذف ههنا ان ضمير اسال للبرق او البحار مفعوله وظاهر ان البرق لا يسيل البحار فتقصد
العقيق بل البرق تسيل الآبار ماء سحاب البرق ولهذا اضرح المصنف حرامه اولا بانه فى حق
البرق تجنبا لوجه الاجتماع الى اعتبار الحذف ويعين المحذوف بانسا بقوله لاسقيا سحابه الخ
سقيا وتقل اجابته الى سحابه فصار اسال سحابه البحار فحذف السحاب ايضا فانفصل الضمير
فاستتر فى الفعل اعنى اسال وهو راجع الى البرق فان قيل لا حاجة الى هذه التكلفات اذ يجوز
ان يجعل من باب المجاز فى الاسناد لان اسناد اسال الى البرق اسناد الى السبب البعيد فلا تداخل
فيما بينهم انهم يحكمون بالبيت فى حذف المضافين ومقصودهم ان البيت محل التمسك اذ
التمسك بالحقيقة فيه اتما هو بتقدير النحاة اتساعهم لذا قيده صاحب المفتاح بقوله فى النسخ
الى على الفارسى وفى اراد جار امه اظهار المضافين فى البيت قال قال السعدى اراد اسال
سقيا سحابه وبالجملة فالمراد ان البيت محل للتمسك لا تمسك ٥ ازمعدار مسافة
قريه تبيين للحذف مزاح وجالا حتياج الى الحذف ههنا ان ضمير كان راجع الى جبرئيل عند الجمهور
وظاهر انه لتشابه توسين فيحتاج المصير الى التقدير المذكور اركان مقدار مسافة قرب جبرئيل
مثل قاب قوسين فحذف مقدار فاشتغل اعرابا لمسافة فصار التقدير فكان مسافة
قربه مثل قاب قوسين ثم حذف قربه وهو مضاف الدرجة الثالثة فانفصل الضمير واستتر
فى كان فصار كان لجبرئيل عليه السلام كحذف هذه المضافات واما مثل فهو مضاف او محذوف
من قاب قوسين تصحيحا للمعنى لا معلق بهذه المضافات ويبقى انه يعلم ههنا ان حذف المضاف
والمضاف اليه انما يجوز اذا كان هناك قائمة اسما كل واحد من الاولين مضافا الى ما بعده
على الترتيب كما ظهر من التقرير السابق الا ترى الى قوله تعالى واسئل القرية التى كنا فيها
اعنيهم كالذى يقتضيه المقام ان التقدير كذا وان عين الذى يقتضيه كل قائل
قوله ثم قبضت قبضة من اثر الرسول والتقدير من اثر حافر فرس الرسول وقد يعبر عن الاثر
ارمن اثر سراب حافر فرس الرسول وبالجملة فقد صرح المحققون باشتراط تتابع المضافات
بحيث لا يكون هناك فصل بين المحذوفات بغير الاضافة فليحفظ على هذا الاصل فان
كثيرا من المهرة لم يتنبهوا له فخبطوا خبطا عظيما ٥ وتقال ههنا فرسى ما
استدلال آخر على صحة حذف المضافات بكلام العرب بعد الاستدلال بكلام رب العزة

اذ التقدير

اذ التقدير مقدار مسافة قربه منى فرسخان فحذف المضاف الاول فانتقل اعرابه الى ما بعده اى مسافة
قربه فحذف مسافة ثم حذف قربه بالتأويل المذكور فصار مثل قاب قوسين فانفصل الضمير لانه
فانفصل الضمير فصار هو منى فرسخان وهذا التقدير على هذا الوجه مما لا بد له منه لصحة الكلام وفهم
منه اصرار على مكسر المضاف فانقال يجوز ان يكون المحذوف ههنا مضافين لما اكثر والتقدير هو
ذو مسافة فرسخين وفيه نظر اذ لفظ ذو لفظ منى اذ هو ملغوز لا ما دليل له الا ان يقال لنسبته منى بمنزلة
نسبة ذى مسافة فرسخين على نمط قولهم فلان منى فلان بمنزلة الاروى من المدام وان المدام
انه منى بمنزلة هرون من موسى فى بصير المحذوف خمسة بعد ما كان ثلثة ٥ والبس اى
حذف المضافات قد سيأتى عند تتبعه فهو لا كحذف قولهم هو منى عدوة الفرس اى غلوة السهم اذ
لا يسمعا والمسموع هو منى فرسخان فيمكن ان يقصر عليه فيقوله عدوة الفرس بالعين المهملة
بمعنى الحركة المخصوصة الزائدة على السعى فى الكثاف التى جنس الحركة المخصوصة فاذا استند فهو
سعى فاذا ازداد فهو عدو وقد اشتهر استعارة الطيران للعدو والجامع قطع المسافة بسرعة
وغلوة السهم بالغين المعجمة ازمقدار رمية من غلوة بالسهم غلوا اذا رمى به رميه كاملة
فرق بالتقدير والتقدير بمقدار مسافة قربه منى عدوة الفرس او غلوة السهم وظاهر كلام المصنف
ان المنكر عند شبيه هو حذف المضاف فالاولى حذف المضاف وهذا هو الحق ٥ وقد شرك فى
عطف على قوله ويجوز حذف المضاف ولفظ قد تنبيه على غلبة هذا القسم اذا كان اشارة الى وجود
القرينة بشرط ان يكون المضاف المحذوف لفظا مذكورا سابقا مضافا الى لفظ آخر وشركه
قوله تعالى يريدون عرض الدنيا واسه يريد الآخرة بجر الآخرة على تقدير عرض الآخرة وانما قال
كذا مع قراءة المشهورة بنصب الآخرة ٥ ومنه ازحما شرك المضاف اليه على اعرابه
الذى كان عليه بعد اسقاط المضاف وبقى على فائدة الفصل بقوله فيه لا يجوز العطف ازعطف
معمولين على معمولين تأخر فى عاملهما مختلف وعليه سيبويه ومن تبعه فانه لو جوز العطف كان
بعضا معطوفا على سوداء او سحمة معطوفا على مرة والعامل فى الاول لفظ كل وفى الثانى
لفظا ما فالمثل اذ ليس مما نحن فيه وهو حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه اذ العاطف
اعنى الواو عنده ناب مناب العاملين اعنى ما فى صبة وكل الجارة والمشهور فى مثل ما
ذكره الامام المرزوقى فان الاصح حكاه فى الامثال والمعنى كل ما اشبهه شيئا لا يجوز ذلك
الشئ وذكر الفراء ايضا ان هذا من قول قيس بن عاصم لابنه لما ابى اخيه عامر بن قيس بعد ان
ضربه اياه فلقا لا شبهه فلقا فذهب مثلا لمعرفة فى موضع التهمة فقوله فلقا بفتح
الفاء ازمن حيث فلق اى ضربه اياه شبيها به صورة وشكلا وبضم الاول فى الاكثر ما وقع انفلاقا
قوله ومنه ازمن قبيل حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه قولهم ما مثل عبد الله يقول
وذكر ابا اخيه حتى عطف قوله واخيه على مثل عبد الله بتقدير مثل او فائدة الفصل ما اشار اليه بقوله

الوزن ع

ولا يجوز العطف اي عطف اخيه على عبد الله حتى للبقيع الاخبر اي تقدير لفظ مثل بانا وان الكلام
رد على ما ذهب اليه البعض من ان قوله ولا اخيه معطوف على المضاف اليه اي على عبد الله ليبقى الكلام
سالما عن مؤنة الاضمار والمصنف رحمه الله علل امتناع هذا العطف بثلثة اوجه والمشهور في توجيه
الاول المذكور في كتب القوم ان المقصود نفي العموم عن كل واحد استقلالا او على تقدير هذا العطف
لا يلزم نفي الاعم للجميع ونفي الجميع لا يستلزم النفي عن كل واحد منهما اجزائه لصدقه على تقدير نفي
في البعض واما الثاني رحمه الله فقد قرر وان آخرهم كلام المصنف رحمه الله على ان المقصود ان ههنا مثلين
والقول مشتمل عن كل منهما وعلى تقدير العطف يصير المعنى ان شخصا واحدا مماثلا لهما عن قيام
المصنف رحمه الله تارة يميل الى الاول واخرى الى الثاني وكلا الوجهين محل نظر اما الاول فلان القول
بانه على تقدير العطف على عبد الله يصير النفي موجها الى المجموع ونفي المجموع لا يقتضي النفي عن كل واحد من
الجماعة اعم منهم لو لم يكن لفظ لا مذكورا والفظ لا مهما مذكور في الكلام وعند تكرر اعتبار النفي يتم
كيف كصحة القول بان النفي للمجموع لا الكل واحد برسدك الى صحة ما ذهبنا اليه وفسادما ذهب هذا
المعلل اليه انه لا يصح جعل النفي في قولهم ما جاءني زيد ولا عمرو نفي المجموع فرجب ان يجوز المجموع بكلا من قولهم
ما جاءني زيد وعمرو فان الاول يستلزم قبول عموم النفي البتة واما الثاني فكيف لا ولا بد وان يكون
للنفي وفائدتها رفع التوهم الذي توهم نفي العموم والتصريح بعموم النفي والعجب ان هذا لازم لمعلول
منع تذكرة النفي واما الثالث فلان القول بانه على تقدير العطف يلزم ان يكون ههنا شخصان واحد
يجاء لها وهو ممنوع ولو سلم فهذا الاعتبار لا يجري في صورة النفي المفهوم بتذكرة النفي الثاني
الوجه الثالث انه لو كان معطوفا على عبد الله وهو ليس بمنفي بل المنفي مثله لزم دخول لا المؤكدة للنفي على
ما ليس بمعطوف على المنفي ومثله غير معهود الثالث انه يلزم الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف
عليه اعني عبد الله بالاجنبي وهو الخبر اذ لا تعلق له بهما لانه خبر بانا والمصنف رحمه الله اشار الى الدليل الاول بقوله
حيث كان النفي الى قوله لها واشار الى الثاني بقوله ولما يلزم الى قوله على المنفي واشار الى الثالث بقوله والفصل
الى قوله بالخبر وكان الاسب ان تقول من الفصل بالاعادة لجاز لتشعر بان هذا دليل آخر مستقل
فقوله حيث كان ظرف متعلق بقوله ولا يجوز العطف ومفهومه الظاهر انه لا يجوز العطف
في كل مكان كان المقصود ذلك وحاصل معناه التعليل على نمط قولك اضرب اليوم كل رجل
جاءك ولا يجوز لانه حيث كان لمجاءني عالما ولان حاصل معناه التعليل بصحة عطف
ولما يلزم ولكلمة من في قوله من ابتدائية اي ولما يلزم غير ما عطف بنصب مفعول كان للاجنبي
ويقيد المعطوف بالمجرور منبه على ان الكلام فيه وهو المبحوث عنه واحترز عن المعطوف الذي فيه
فيجوز ما زيد الضارب اخوه تقول لك وعمرو وما زيد الضارب اخاه تقول ذلك وعمرا
فان الفصل بما مع انه اجنبي جائز دونه الفوق ان الجار والمجرور لشدة اشتباكهما

ولما يلزم عليه اي العطف وهو يجوز العطف لانه المقصود وهو النفي عن كل واحد منهما

بالجر والاول اظهر قوله للوجهين المتقدمين اقول ان اعني لزوم الفصل
بالاجنبي فانه غير لازم ههنا لما خبر لجر وتسمه الا ان هذا يورث دليلا آخر على عدم الجواز
اذ المسدا اعني لفظ المثل واحد فكيف يكون تسمه لجر الا ان يجعل من باب المثل مع المغني
اذ المثل المضاف الى اثنين اثنان معنى قوله وللزوم الافراد اقول ان لا يجب الافراد في الخبر
اذ لو كان عطفا او تركب الافراد الى التسمة بقوله لعموم الاول فذلك على ان المضاف مقدر
قوله والاعتذار بما مر ضعيف اقول رد على ابن الحاجب حيث اجاب عن الاستدلال
كلما بان لفظ المثل مع ان زايد زيد لغرض به قصد الكناية والمبالغة وليس المعنى عليه او المقصود
من قولهم مثلك لا يخل وغيرك لا يجود انت لا تخل وانت تجود واذا كان معنى الكلام ما ذكر
الذكورة حجة ودليلا على عدم جواز العطف اما الاول فلان النفي اذا توجه الى المعطوف والمعطوف
عليه فانه دفع الاشكال بان المقصود النفي عن كل واحد لا عن المجاءل لهما وكذا الثاني اذ يكون
عليه اذ يصير منفيا فلا يفوت شرط لا المؤكدة للنفي وكذا الثالث اذ المعطوف عليه اذ يصير اسما فلا
يكون الخبر اجنبيا وكذا الرابع اذ النفي لهما المعطوف والمعطوف عليه نقول لان بالنظر اليه وحاصل
جواب المصنف رحمه الله ان لفظ المثل وان كان منفيا الا ان جانب اللفظ امره منوط به احوال
الخبر من التسمة الافراد وغيرهما معلقة به لا غير والدليل على ذلك انه لو لم يكن كذلك لصح
ان يقال مثلي لا يفعل كذا الا انه يمتنع قطعا والواجب مثلي يفعل على لفظ الغيبة فقوله مع
المغني خبران شبهادة معلق بالنسبة قوله وحذف المضاف اليه مرفوع معطوف على حذف
المضاف في قوله ويجوز حذف المضاف وثبوت المضاف اذ المضاف اليه لما كان حقه ان يكون مجرورا
منونا طرح تنوينه على المضاف رعاية لما كان واتعاقا له بعد الامكان واما ان هذا التنوين
هل هو عوض عن المضاف اليه ام لا فقيه خلاف والمشهور انه عوض وذهب جار الله ان هذا التنوين
الذي كان المضاف مستحقا له قبل الاضافة او هي المانعة من التنوين فلما زال المانع رجع الاصل
قوله ومررت بكل قايما حال عن كل واحد والدليل على ان المضاف اليه المحذوف ههنا ان قايما حال
عن فاعل فوجب تعريفه لفظا او تقديرا بعد وقوعه بعد الاضافة لكون النكرة مختصة اذ قد تقرر ان الحال عن النكرة وجب تعريفها
لفظا او تقديرا واذا اختصت النكرة فلا حاجة الى التقدم وقد وقع في بعض شروح المفصل ان
المضاف اليه ههنا محذوف اذ هي لا يقع في الشعر عن النكرة المفردة دائما تقع عن المعرفة بهذا الكلام
وقوله وانما تقع عن المعرفة حيث تقول به عن النكرة المختصة او عن المعرفة قوله ان كذب
اياه لا جل الاضافة لان كلا مفرده الاسود دليل على تمام الاسم والاضافة تدل على عدم تمامه
فامتنع اجتماعهما قطعا قوله وكسر آخره عطف على ان يحذف اي وحكم الاضافة ان يكسر آخره
المضاف اذا اضيف الى ياء المتكلم ان كان آخر المضاف صحيحا نحو داري وتوبل غلامي او الكسرة
الياء منه رعاية للمناسبة مع الياء او كان آخر المضاف جاريا مجرى الصحيح والمراد بالجاري مجرى الصحيح

كلمة آخرها واو كدلو اوياء كظبي فتقول دلوي وظبي قوله وان كان الآخر اراد آخر المضاف اليه المسلم
الفاكهة رحاي وعصاي وغلاماي تثبت الالف في جميع اللغات سواء كانت الالف للتثنية كما
اولا كقضاي الآتي لغة هذيل فان الكف على هذه اللغة تقلب ياء ثم يدغم الياء في الياء فتقول
فتاي فتى وعليه حديث طلحة رضي الله عنه فوضعوا السيف على ثني ثني وقوله كعصا التثنية فيه على ان الالف
التثنية عندهم لا تقلب ياء وقوله وتفتح الياء اي تاء الاضافة للخفة لاجتماع الف كبتى او لانه يلزم
اجتماع الف كبتى او الحركة بالفتحة او الضمة على الياء الساكنة قوله وفاقا اراد انفاقا
بين هذيل وسائر القبايل يعني ان لدا مستثنى من القاعدة المذكورة حيث تقلب الفه حملا له على الى
فتقول لدي كما تقول على وال ولديه كما تقول عليه واليه قوله منحرفا ما قبلها فالياء للتحرك ما قبلها
كمسلمين فان آخره ياء وما قبلها مفتوح والواو المتحرك ما قبلها كمصطفون قوله فما انفتح
فمدغم معناه ان ما انفتح ما قبلها من الواو والياء تقلب الفا ثم يدغم الالف الذي بعدها في ياء المتكلم فتقول
في مسلمين مسلمي بفتح اللام وفتح الياء المتكلم وفي مصطفون مصطفي بفتح الفاء وفتح ياء المتكلم والالف
وان انضم ما قبل الواو كمسلمون تقلب واوه ياء ثم يدغم ويكسر ما قبله بقلب ضمه الكسر الى الكسر فتقول مسلمي
وان انكسر ما قبل الياء كمسلمين لم تجمع يدغم تلك الياء في ياء المتكلم وتجعل ما قبلها فيما بعد على ما قبله
من الكسر فتقول مسلمي وفي اصل انه ان انفتح ما قبلها فبعد الالف لا تغير الفتح بل ابقي على حاله وكذا
ان انكسر وما ان انضم فالضم تغير الى الكسر وياء المتكلم مفتوحة في الكل الا ما جاء على قلة من
عدا الادغام كقوله ومن قرأ وما انتم بمصرخي ياء ساكنة نصب حالة من ضمير مدغم والكاف والى انكسر ما قبلها
قوله وما انضم مبتدا خبره ومن مكسور اي الواو والى انضم ما قبلها كمسلمون والياء التي انكسر ما قبلها
كمسلمين بلفظ الجمع فمن مكسور ومفتوح اي فتح ذلك المدغم بني مكسور ما قبل الياء ومفتوح ما
ياء المتكلم كمسلمي فيما انكسر كمسلمين واما ما انضم كمسلمون فانه تنقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها
فتفتح المدغم وهو الياء بني مكسور ومفتوح كمسلمي في مسلمين قوله المجزوم وفرع فمن مرفوع الاسماء
والافعال ومنصوبها ومجرورها الآتي وفرع في المجزوم اراد المجزوم هذا وحصره في المضارع لانه
هو القابل للاعراب بالجزم من بين الافعال قوله وهي التي تقدمها تفسير للكلام الذي زاده المؤلف
بين بيان لكمها اذ اللفظ بمجرده اعم للكلمات المخصوصة المعهودة للعلوية وهي ان ومهما واذما ومتى
وايّ ومتى وما ومهما واي وآي والجزم بكيفما واذا شاذ ولي مرجح المعنى حمله اولا بيان لعلم
المجازاة جازمة للمضارع حاول بذلك بيان حكمها مع اشارة ضمنا الى وجه تسميتها بذلك
ولو سلم ان هذا تفسير وتعريف فقيد الجزم ماخوذ فيه كانه قيل وهي الجازمة الى تقدم
تتلو قوله وهي الى تقدم الاول للتتلو غير معوض عنها السببية وحتى الابتدائية
الى الجر اغنى بجعل قوله وسميت شرطا وجزآ من تمة التعريف على ان الاشكال مع ذلك باق
او ان التفسير اذ معوض باذا الشرطية فليتامل قوله سببية الاول للتتلو الف الالحاق

ف الاسم

دلالة علام به كما في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبالجملة فالمقصود ان الثاني مسبب عن الاول بالجملة
سواء كان جزاءه او بوصفه قوله وسميت اراد سميت الاول اعني السبب شرطا والثاني اعني المسبب جزآ
فوله ونشر الا ان الف اصبهاني على غط قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقد سبق مرارا
قوله فما لم يجزم ما اراد به كل منهما الوجود والعدم بقيام المقتضي وارتفاع المانع فقوله وكذا الاول
يعني اذا كان الشرط ماضي اللفظ او مضارعا والجزآ ماضيا فالشرط وحده مجزوم السبب الذكر بقيام المقتضي وارتفاع
المانع كان يضرب زيد يضرب به وهذا القسم قليل الاستعمال هذا قوله وفي الكل انهى اراد بالجزم والرفع
كلاهما جازمان اذا كان الجزآ وحده مضارعا والشرط ماضيا كان ضربته يضربه بالجزم والرفع وعليه
قوله وان اتاه خليل يوم مسألة تفعل الاعالي والاخرم اما الجزم فهو القياس الظاهر اذ المقتضي
قائم والمانع زايل واما الرفع فاختلف فيه فعند المبرد ان الفاء محذوف تقول كان ان جئتني اكرمك
عنده محمول على حذف الفاء اراد ان جئتني فاكرمك واذا كان محمولا على حذف الفاء امتنع الجزم اذ الفاء تمنع
ان يعمل ما قبله فيما بعده وعند سيبويه ان الكلام محمول على التقديم والتاخير فقوله اكرمك في قوله ان جئتني
اكرمك وان كان موخرا في اللفظ فهو مقدم في المعنى كانه قيل اكرمك ان جئتني والتقديم يمنع الجزم
لان ان لا يعمل فيما قبله وكل من الوجهين تعسف وعند ان هذا مذهب الاخفش اذ العدة هو لا غير
ووجه المناسبة في الجملة ان الجازم لما صار ممنوعا عن العمل ذهب الاقرب انقطع عمله في الابعد فكان الشرط
حاجبا مجبوبا عن العمل اللفظي في الجزآ فبقي العمل المعنوي فلا حاجة الى ما في الرضي بين قوله
وان كان الجزآ ماضيا نحو ان قام زيد قمت انا علم ان حال الجزآ بمجرد اللفظ منحصرة في ضرب ثلثة ضرب يمتنع دخول
الفاء فيه وضرب يجوز فيه الامران الدخول واللادخول وضرب يجب فيه الدخول والمقصود هاهنا ذكر
الضرب الثالث هاهنا على ضرب من الاجمال ورفع من الابهام فاشار الى الاول بقوله وان كان الجزآ
ماضيا الى قوله فلا مساغ للفاء والى الثاني بقوله وان كان مضارعا مثبتا الى قوله نحو يهديني والى
الثالث بقوله والا فالفاء فمحصل تفصيل ذلك تفصيلا فلا باس هناك ان اورد ذلك تفصيلا
فنقول اما الضرب الاول في صلة ان يكون الجزآ ماضيا لفظا كان ان قمت قمت والشرط ان لا يكون معه
قد لفظا ولا تقديرا وان يكون فعلا متصرفا او يكون ماضيا معنى كان قمت لم اقم وحكم هذا الضرب
انه يمتنع دخول الفاء على كما اشار اليه بقوله فلا مساغ للفاء وليعلم ان في غير قد لفظا او تقديرا
شرطا انه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من دبر فكذبت لزم الفاء هناك البتة وليعلم
ان فعلا متصرفا نبه به على انه ان كان فعلا غير متصرف فالفاء هناك لازم كقوله تعالى فان
كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وكقوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى
ربي ان يؤتين وكقوله ان تبدوا الصدقات فنعما هي وكقوله ومن يكن الشيطان له قرينا فساء
قرينا وكقوله ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء كما يجيء تفصيل في الضرب الثالث الذي هو موضع

وجوب الفاء واما الضرب الثالث من الضروب الستة فحاصل ان يكون الجزاء مضارعا مثبتا بلا وبلن او سوف او منفيا بلا وحكم هذا الضرب انه يجوز دخول الفاء وعدمه فالفاء بتقدير المسبب والسببية بتقدير الجملة الاسمية وترك الفاء اذا المضارع مجزوم والمجزوم كاف في الارتباط فلا حاجة الى الفاء فمثال المضارع المثبت المجرد عن السين وسوف مع الفاء قوله تعالى ومن يعد فينتقم الله منه ومثال المضارع كذلك بدون الفاء قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله فان قوله يغلبوا جزاء بدون الفاء لانه مجزوم والمجزوم كاف فلا حاجة الى الفاء ومثال المنفي بلا قوله تعالى من يؤمن بربه فلا يخف بخسا ولا رهقا وقد المضارع بالتجرد عن السين او سوف اذ لو كان باحدهما وجب الفاء كقوله تعالى من يرتد ومنكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوله فالوجه ان معناه جاز فيه الامران الفاء وتركه فالوجه ان الفاء وتركه او الفاء والجزم فان المعنى واحد لان ترك الفاء بتقدير الجزم قوله والا فالفاء اشارة الى الضرب الثالث من الضروب الستة ان لم يكن الجزاء شيئا مما ذكر فالفاء واجبة لا يجوز تركها والتفصيل هو ما فهمناك من ضمن تفصيل ما خولها فمرة ذلك ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون وكقوله ان حسني فانت مكرم ومرة ذلك ان يكون الجزاء امرا كقوله ان اتاك زيد فاكرمه وفي التنزيل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ومرة ذلك ان يكون الجزاء نهيا كقولك ان ضربك فلانا فلا تضربه وفي التنزيل فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار ومرة ذلك ان يكون الجزاء مصرحا كقولك ان كرمني اليوم فقد اكرمتك امس ومرة ذلك ان يكون فعلا غير متصرف كقوله تعالى فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ومرة ذلك ان يكون جامدا مصدرا بقد وفي التنزيل ان كنت قلته فقد علمته وقصدت وخلدت على ما مر ومرة ذلك ان يكون مصدرا بلا كقولك ان زرتني فلا ضربك ومصدرا بما كقولك ان زرتني فما احسن ومرة ذلك ان يكون مضارعا مع السين كقولك ان اسلمت فسوف يثيبك الله اجرا عظيما وفي التنزيل ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما او مع سوف كقولك ان زرتني فسوف اكرمك او مع لن كقولك ان زرتني فلن اضربك وفي التنزيل وما تفعلوا من خير فلن يكفروه ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه ومرة ذلك ان يكون جملة استفهامية كقولك ان جاءك زيد فهل تكرمني او مصدرة بحرف التمني كقولك ان جئتني فليتك تغوز بمال او بحرف العرض كقولك ان جئتك فالا تنقط وان رحت الى الكعبة فالا تحج في الطريق او بحرف التخصيص كقولك ان رجع زيد من الكعبة فلا تزوره او جملة ندائية كقولك ان حصل الامير مالا فيا الله احسن اليه او جملة دعائية كقولك ان مات زيد فرحمه الله ومرة ذلك ان يكون الجزاء جملة اسمية مصدرة بحرف النفي او الاستفهام كقولك ان يفضل الله فلا هادي له وان تغذهم فما لهم من ناصرين وبالجملة وجب الفاء في الاستة كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح او الذم وكذا ليس وفعل التعجب والقسم فهذه تفصيل مواقع وجوب الفاء في الجزاء فان اسبك كتبهم وكلامهم فلن تجد بعد التفصيل فلا تلتمس بعد هذا القدر من التطويل قوله وكون فعل

مبتدأ خبره لم يسوغه الا الضرورة يعني ان الجزاء جملة اسمية والفاء فيه متروكة نحو المفصل انه شاذ ووجهه المصنف بانه ضرورة والكلام في سعة الكلام واما قوله تعالى اذا هم يقنطون فكلمة اذا قائمة مقام الفاء فالفاء غير متروكة والبيت قبل العبد الرحمن بن حسان وقبل لكعب بن مالك الانصاري والبيت هكذا فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فانما هذه الدنيا وزينتها كما زايد لابد يوما انه فان قوله من يفعل الخير فالله يشكرها والشر بعبده الله مثلان الله يشكرها اي يقبلها ويضاعفها والشر مبتدأ خبره بالشر اي والشر مقابل بالشر مجزي بمثله بعبده الله ومثلان خبر مبتدأ محذوف اي وهما مثلان وروي من يفعل الخير فالله يشكره اي يقبله ويجازيه وانكر المبرد الرواية الاولى وقال الرواية الصحيحة من فلا حاجة الى القول بالسببية وذا والضرورة فان قيل يلجعل من موصولة لاشرطية لاستقيم ان فالا حاجة الى التاويل قلنا نعم الا ان المقصود بيان كونه كلاما حقيقا بجواب العدد حسنه ترتب القبول الاتي عليها من غير تكلف اصلا وجعل كثير من اهل هذا المعنى واذني شاهدة هذا المراد ومما يجب السببية لها ان المراد بالسببية ههنا اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية ولو بوجه من الوجوه ومنهم من اعطاني في هذا المقام فقال المراد بالسبب ههنا السبب في العقل لان الخارج ليتناول نحو ان وجد الزنا فاجلدوا الزناة قوله وبنجوم اي ان يجزم المضارع بان المضمر مع ما رفعل الشرط يعني ان المقدر كلاهما معا لان اداة الشرط وفعلا هو مدخولها سنتي شرطا فمن سلم ان اسلم تدخل لجنة التقدير ان تسلم تدخل الجنة فالشرط واداته كلاهما مضمران والفعل المجزوم سنتي جواب لامر فالظاهر وفي التحقيق هو جواب الشرط المقدر الا ان الامر لما كان دالا عليه ومنزلة النائب منابه والعوض عنه سمي المضارع المجزوم جوابا للامر وكذا الكلام في غيره وبالجملة فحاصل كلامه ههنا انه يجزم المضارع باضمار الشرط وفعله بشرطين الاول ان يكون هذا المضارع المجزوم واقعا بعد الاشياء الستة سور النفي يعني يكون المضارع المجزوم جوابا للامر او النهي او الاستفهام او التمني او العرض وهذه هي المراد بما في النفي من الاشياء الستة التي يجاب بالفاء فالامر كقولك اسلم تدخل الجنة والنهي كقولك لا تسلم تكن خيرا لك والاستفهام كقولك الا تنزل عندنا تصب خيرا لك والتمني كقولك ليت لي مالا فانفقه اي ان يوجد لي مال انفقه والعرض كقولك الا تنزل بنا تصب خيرا ان تنزل تصب خيرا الثاني ان يقصد سببية الاول للثاني كسببية الاسلام لدخول الجنة وسببية عدم التسلم لحصول الخير وكذا الكلام في غيرهما والمعنى ان حرف الشرط اذا دخل بعد الاشياء الستة التي يجاب بالفاء دال على ان يقوله اذا فقصد السببية وقوله لاضمارها بفعل للايجاز وكقوله للقرينة الدالة على المضمر بعد الشرط وفعله يعني انما يجزم بعد تحقق الشرطين لانه اذا وجد الشرطان فقد وجد القرينة الدالة على المضمر لان هذه الاشياء الستة مضمنة للطلب والطلب مضمن لمعنى السببية اذ الطلب لا يتحقق بغير سبب حامل للطالب على

الطلب في الذهن وهذا محال وان كان سببا في الذهن الا انه سبب في الخارج ولما كان هذا المعنى
اعني كون وجود السبب محالا سببا لعدم الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وذكر المسبب صار
لان يكون سببا محالا عليه اعني هذه القرينة غرذكر الشرط وفعل لان حاصل معنى الشرط والجزاء
هو سببية الاول مسببية الثاني فقوله اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج تعليل لضمن الطلب
للسببية يعني ان كل كلام طلبي او خبري فلا بد له من محال للتكلم عليه الا ان المحال في الكلام الخبري
الاخباري افادة مفهوم الخبر للمخاطب بكلام الطلبي فان المحال لا بد ان يكون غير حاصل مفهوم
الطلب لما كان النفي خبرا او الغرض في الخبر هو معرفة المخاطب الخبر هو نفس الخبر صح استثناء النفي
من الاشياء الستة بقوله الا النفي اذ المضارع لا يجزم بعده او هو ليس بطلب الا انه يكون في الخبر مستعملا
في معنى الطلب فانه يجزم المضارع بعده فان قيل الحال على الكلام الطلبي ايضا قد يكون وهو
بان يكون المطلوب مقصودا للتكلم فكيف صح الحصر على الغرض الخارج بقوله اذ الطلب لا يكون الا لغرض
خارج قلنا مراده ان الطلب المعتبر في ذكر ما هو سبب له لان يكون سببا له لا يكون الا لغرض خارج يعني
ان ما لم يكن فيه طلب معتبر في ذكر السبب وكل طلب كذلك فغرضه خارج فليفهم قوله اللهم اغفر
كلمة اللهم كلمة تستعمل في مقام الاضطرار والاستعجال اعني استعجال المذكور بعد ما وجد ما قبله
بالنسبة الى ما قبلها فتوقع الايجاب الى ان سمع الاجابة فجعل وجها معتدا به يعني انه ان استعمل
الخبر في معنى الطلب فجزم المضارع بعده اذ جاز كقولهم القى اليه امرا يفعل خبرا ثبت عليه
فانه في معنى الامر السوق والفعل جب عليه قوله وان لم يقصد السببية اعني سببية الاول
وسببية الثاني بعد الاشتراك لحمته فالمضارع بذلك مرفوع والجملة بحتمل وجوها من الحال والوصف
والاستيناف بحسب المواقع المختلفة فالحال قوله تعالى قد نرى في لعانهم يعجبون والاستيناف قولك لا تفعل
تغلب والوصف قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فان الجمهور على ان يرثني وصف والا لقيل
والاوجه ما ذهب اليه صاحب الكشف في قراءة استيناف لا وصف لان الازم ان دعاءه غير مسبول والمطلوب
هو يحيى عليه السلام وهو لم يره او قد يملك قبله فان قيل قد المحذور مشترك اذ الاستيناف اخبار جازم
يره وهو كذب والتزام كون نبي غير مستجاب الدعوة ايهون من التزام الكذب قلنا نعم الا ان الاستيناف
المحقق تعليل فكانه قيل لم يرثني وعدم ترتب الغرض الراجح محذور اكلا فرد دعوته فكما ما يتعارض
مشروط الانبياء عليهم السلام بالخشية هو الصلاح ودعاءهم لا يجابة فلا وضح محذور الوصف فليفهم قوله
والاكثر الجزم الخ توجيه لما سبق من استثناء النفي عن الاشياء الستة وتوضيحه انه تمسح جزم المضارع
باضمار الشرط وفعله بعد النفي اذا لو قدر الشرط منفيا لا تدرج في الاثبات فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا
ولو قدر مثبتا فات الغرابة اللفظية اذ قد تقول ان تصر بنا يكرمنا فحسن للتطرف واما قول
الكشاف اذا لكلي بجعل الغرابة حالة تخالف الجمهور فانهم يجعلون الغرابة لفظية والمعنى ان
المذكور والمحذوف جملة واحدة غير مرتب الكلي او المحذوف لسد غرابة تاما واسعا وهو خصوص

لا وجب اسقاط مطلق الغرابة قوله والجزم في قوله تعالى الخ مبتدأ خبره لان الاول الخ الجزم فيه
كائن لان الاول الخ الجزم مبني على فرض ان الفاء ليس بمذكور واصل ذلك ان الشيء اذا لاكثر وقوعه
في مورد فربما جيء لامر على وجوده واذا وقع ذكره في موضع فربما جيء بشيء يدل على عدمه فمن الاول قولهم بعد
فقد كان كذا حتى بالفاء لتوهم انا اذا للموضع موضع ورود وهو مني بعيد ولا سابق حيث جعل
سابق مجوزا اتوهم وجود الباء في خبر ليس في الباء اكثر اما يراد في خبر ليس كذا البيت الخ ولا ناعب وهو ان
زائدة على والكن حيث عطف على اصدق مع ان الاول منفي لانه بني على فرض ان الفاء غير مذكورة والا
معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واعد فكانه قيل ان اخرتني اصدق والكن وجد بالفاء
قبل هذا العطف تسمية القوم عطفا على التوهم حتى ان سيبويه عبر عن التوهم بالغلط كما قال اهل اللغة ان
ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون اليك في زيد اذا بان وذلك ان معناه
مع الابتداء فكانه قيل هم اجمعون وانت في زيد اذا بلغ كما قال زهير لست معدك ما مضى ولا سابق
البيت بهذا الكلام ومراده بالغلط ما عبر عنه القوم بالتوهم وبهذا ظاهر من كلام من فسر ذاك بنحو
زهير وقد غلط ابن مالك في شرحيه ان مراده بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانه متى جوز ذلك عليهم
زال الوثوق بكلامهم واتسع لمن ان يحتج لشيء نادر الامكان ان يقبل كل نادر ان قابل غلط بدا
كلامه وبادر الى ان معنى كلامه قد يتبين انه صحيح الاعراب على ما هو به مجملة فهم كما ترى لسوء فهمه وعطف
على الغلط دائما فاسمية العطف على الفرض والتقدير تارة والعطف مرجح المعنى اخرى ولا احب لسيبويه
بما سموه به وكيف وانه واقع في التنزيل على كثير وقوعه منه الآية المذكورة ومنه قوله عز سلطانه وعظم برهانه
انه من يتق ويصبر فان الله الخ فان يتق ويصبر فعل شرط الثاني يتق وجزم يصبر فانه بني على فرض ان الباء معدومة
اي من يتق ويصبر ومنه قوله جل جلاله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بجزم يذرهم فيمن قرأ به
كانه قيل من يضلل الله يخذله ويذرهم وبالجملة فلمثل هذا العطف شرطان احدهما شرط الجواز وهو
شرط الحسن فشرط جوازه ان يصح اعتبار وجود ذلك المفروض الموهوم او اعتبار عدمه فمن غير ان يلزم
من ذلك محذور وشرط حسنه كثرة وروده بناء على كثرة عدمه وشرط بعضهم كون المعدوم المفروض
وجوده اصلا كالفاء فاصدق ولكن او كون الموجود المذكور فرض عدمه كذلك والجمهور على ان كلا من الامرين
والكثرة غير لازم وان مجرد استقامة المعنى كاف وبهذا يجاب عن قوله لان الاول الخ فيكون مجزوما بالجعل
لولا اخرتني في معنى ان اخرتني يحل ما جاز ان الخ والعود وبهذا اندفع الاعتراض من هذا الوجه
نعم لو كان جواب التخصيص مما يجزم فيه المضارع وليس بذاك او قد تقول انما يجزم في جواب انما
لتضمنه التخصيص ليس بواجب منها قوله كما انجز لاسم في قوله اذا ان كان هذا الاعتبار مستقيما
حاصل انه يمكن اسناد كسر السورة استبعاده والبيت الاول لزهير وما قبله الا انت نوار الخ
برز الناس طرا في الاحرام تبدو لهم ماجد الى وانى يفتح الفرة فاعل ما وساق بالعطف
على ورك بتقدير الباء والمعنى ظهر لي انك لست عدما كان قد مضى وفات ووضح لي انك سابقا شيئا

اذا كان جاريا متوجها الى لا استطيع المجاوزة منه اذ لا راد لقضائه يعني ان الامر منه ثابت آت
والحال والاستقبال فالماضي لا يمكن تداركه والمستقبل لا يمكن دفعه والمجاوزة منه بقي الحال
فاغتنمه وهذا معنى الحديث ان نور الدنيا ساعة فاجعلها طاعة بريد بالساعة الواحدة زمان الحال
اذ الآتي قد مضى والمستقبل لا يعلم حاله فالذي في اليد هو الحال واليه اشار بقوله فاغتنمه اي
وحال انت في مستقبل تمهد انعم قوله وقوله ايه البيت للاحوص الرياحي مشاءيم على وزن
مفاتيح خبر مبتدا محذوف اي هم مشاءيم من الشوم وهو ضد اليمن يقال رجل مشوم ومشؤوم وقد
شئم عليهم فهو مشؤوم اذا صار شوما عليهم والعشيرة القبيلة والبائت اسم فاعل من البيت وهو
مبيت الغراب من باب ضرب فتح وغرابها رفع فاعل ناعب والضمير للقوم مذكر ونوث وبالجملة نعته
والا ناعب مجرور معطوف على خبر ليس اي مصلين بعد الباء وزيد انا كما ذكره الجوهري في الصحاح
من ان قوله والا ناعب مجرور معطوف على موضع مصلين وموضعه نصب بالباء لان معنى ليسوا مصلين
واحد فليس كما ينبغي لانه ليس عطفا على المحل لان كلا ليس هو المنفي وانما المنفي مقصوده وانما ذكر انا في نسخ
في العبارة قوله واذا اجتمع الشرط والقسم الخ وقع في مباحث الشرط والجزاء نعقبها بعض
مباحثه بقدر الاجتماع مع القسم تتميما للامر وتحصيلا لزيادة البصيرة وحاصل كلامه وايضاح عبارته
نحن نتكلم هنا بقدر الاحتياج فنقول بصدر الكلام بالقسم مراده ان يقع القسم في صدر الكلام
يجب ان يسبقه ما يطلب لخبره نحو زيد والله ان اخاه يأتيك اذ المصدر المحقق هو الظاهر المتبادر
الى الفهم لو لم يكن كذلك فحكمه سيجيء في قوله وان يصدر بالشرط فقوله فالجواب له جواب الشرط
المذكور اغنى ان يصدر يغني ان الجواب للقسم وان جواب الشرط محذوف وجواب القسم قرينة مشوه به
وقوله بشرط المغني يعني شرط ان يكون فعل الشرط ماضيا اذ الشرط اذا لم يعمل في الجزاء اجدا ان لا يعمل في
الشرط تطبيقا للكل بالاول وطلبا للموافقة بينهما فقوله الشرط اراداة الشرط والشرط اعم ملكون
لو او ان او لولا او اما سمي الشرط وامافوله فالجواب له فمعناه الاولوية والاكثرية يعني ان الاولى
والاكثر ان الجواب للقسم دون الشرط لان تقدم القسم على الشرط دليل على ان الغاية والاهتمام
بالقسم اكثر فجعل الجواب راجعا الى الاهم اولى الا انه واجب اذ قد يجيء في هذا القسم الفاء والقسم واعتبار
الشرط كقولنا ولئن فاتني زيد الناس الباء الجميل في العاجل فحبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل
وقد يقال معناه الوجوب لشبه قوله لفظا او تقديرا نحو والله لئن اتيتني لآتينك اذ ما ينافي
نحو والله ان لم ماتني لآتينك مذكور اكان القسم يعني ان القسم قد يكون مذكورا صريحا كالذي
المذكورين آنفا وقد يكون مفهوما بدلالة ما يدل عليه فقوله ملفوظا او غير ملفوظ القسم ما يدل
على القسم يعني ان ما يدل على القسم قد يكون ملفوظا نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم فان اللام
الموطئة للقسم دليل عليه وقد يكون غير ملفوظ نحو ان اطعتموهم انكم لمشركون قوله
وان يصدر بالشرط الخ يعني ان تقدم الشرط على القسم فهناك يجوز الامران اعتبار الاول

معا واعتبار الشرط والفاء القسم فالمثال الاول مثال لاعتبار الشرط والفاء والقسم لان قوله
لا تأتك مجزوم جواب للشرط والمثال الخ مثال لاعتبارهما جميعا فان الجملة القسمية اعني قوله
والله لآتينك جواب للشرط وجواب القسم لآتينك واخو مثال الاول لينفع احد المثالين يجب معلقة
واما ان تقدم القسم ما يطلب خبرا نحو انا والله ان تأتني آتك فان الجملة الشرطية مع جوابه
خبر المبتدا والقسم لغو نحو زيد والله يقوم ونحو انا والله ان تأتني لآتينك فيجوز ان يعتبر القسم
وان يلغى كما ترى وان تقدم الشرط على القسم نحو انا ان تأتني والله لآتينك ونحو انا ان تأتني
والله آتيك فالامر ان كما ترى اعتبارهما والفاء القسم وهذا معنى قوله وبهذا الحكم ان توسطا
وتقدم الشرط قوله وان تأخرا اي الشرط عن القسم فالفاء الشرط او القسم كما ذكر في مثاله الشرط
المذكور هو المضي في فعل الشرط قوله فجدعة اي رغمة حدثنا في بعض النسخ جدعا ومعناه عودا
جديدا او بالجملة فهو من قولهم هو في هذا الامر جدع اي آخذ فيه حديثا قوله واما غير المستقبل من المعرب
شروع في المعربات الى اعرابها تابع للاعراب صاحبها بعد الفراغ من المعربات المستبدة والتقييد بالمعرب
بقوله من المعرب تنبيه على ان ههنا نوعا آخر من التابع هو غير معرب وغير تابع الاكور الخ سمي
تابعا بطريق التجوز والا فالتابع معرب مكونه اعرابه تابعا للاعراب غيره نحو قوم زيد فان ان
عمرا قائم فان الحرف لا يقبل الاعراب وكذا الماضي مع ان كلا منهما تأكيد لفظي او هو تكرير اللفظ الاول
بعينه فسمي التوابع اذ بقوله وهي التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها غير مقوض
بمثل ذلك اذ المعنى اذ هذه التوابع المعربة هي التي لا يمسها الاعراب الا تبعا لغيرها ولا حاجة الى الجواب
بان اطلاق التابع هناك مجاز والمقصود تعريف التوابع لحقيقة وتقييد للص حرامه هذه التوابع
باذكر اولى في تفسير الزجاجي لي جب بقوله لكن ان باعراب سابقه مرجعه واحدة فان ظاهر التوكيد مشوه من
بمثل وهو العفو الودود وبمثل قولك علت زيدا عالما فاضلا قوله وهي خمسة اي التوابع
في خمسة اقسام التأكيد والنعت والبدل وعطف البيان والعطف بالحرف ووجه الانحصار هو الاستقراء
قوله التأكيد قدمه على سائر التوابع اذ هو لا يفيد الا تقرر الاول وحاصل تعريفه على ما ذكر ان التأكيد
شيء معاد بسببه ذكر الاول او احد كونه اي غير مقصود يعني ينبغي ان يكون الثاني غير مقصود يعني التأكيد
امر غير مقصود ويكون سببا لانتفاء الاول بالنكرة يعني انه لولاه لما عد الاول مكررا فالقيد الاول
وهو تكرير الاول احتراز عن العطف بالحرف والصفة فان الاول هناك غير مكرر بسبب الثاني ومن جهته
وعن البدل باقسامه سوى بدل الكل ومعنى كونه الاول مكررا بسبب الثاني ان معنى الثاني ثابت في الاول
ويكون الاول في الاعلية صريحا كان معنى نفسه ثابت في زيد في قولك جاءني زيد نفسه ومفهوم
منه صريحا وكان معنى الاحاطة في جاءني القوم كلهم مفهوم من لفظ القوم بصريحه اذ لفظ
القوم حقيقة في الجميع وبهذا اندفع الاعتراض المشهور بهذا وهو انه ان اريد بالاعادة اعادة
عين الاول وهو ما اشار اليه بقوله وسمي صريحا فالقسم الآخر وهو التأكيد المعنوي خارج

اصطلاحا ل

وان اريد به اعادة ما لصدق الاول تعطف البيان والصفة كذلك وقد يجاب بوجهين آخرين
الاول ان المراد اعادة الاول انما بلفظه او بمعناه وما تصدق عليه الاول بحيث يجعل سواء
محصا بحث لا يظن به غيره الى ان المراد باعادة الاول ذكر لفظ دال على ما دل عليه اللفظ الاول
فاعادة عين الاول اعم منها بكونها باللفظ الاول او بلفظ آخر بمعناه وبرد على الكل ان الموصوف
او منصوص بعطف البيان ولا وجه سوى ان يجعل عطف البيان غير دال على معنى في التبع كما سبق
وبالجملة فقوله ما يعاد به ذكر الاول احتراز عما ذكرنا وقوله غير منصوص يخرج بدل الكل فقوله لهم يخرج العطف بالحرف
والبدل البيان في قوله ولا يخصص بالاسم الى آخره اشارة الى ان التأكيد لا يختص بالاسم بل يعمه وغيره على ما ذكرنا
فان قلت احد الامرين يلزم استدراك قوله ويجري في الالفاظ كلها او قوله ولا يخصص بالاسم اذ لا فائدة
في الاتي بعد ذكر الاول اذ في الاول بعد ذكر الاتي قلت الاول اشارة الى حكم على سبيل التأكيد بانه يجري في غير الاسم
ولا يلزم منه جريانه في الحرف ايضا والاتي اشارة الى حكم على خصوص القسم الاول بانه يعم الفوق الثلثة فاين هذا
من ذاك فلا معنى للقول بانه لا فائدة في احد هما بعد ذكر الآخر واما في الاتي فظاهر واما في الاول فلان
تبع للحذف قبل الوصول الى الاتي لان كلام الملخص صريح في ان اطلاق التأكيد على غير الاسم ليس على سبيل
التبعية والتجوز كما توهمتم البتة في توجيه كلامه لانا نقول معنى كلامه ان ما سماه القوم تأكيدا
في الاصطلاح يشمل الفوق الثلثة الا ان اطلاق التابع عليه يجوز واما كونه تأكيدا فليس على الاطلاق
فتأمل قوله وفائدته التقرير الخ يعني ان التأكيد لتقرير المتبوع بحيث يجعل مستقرا مستمكنا
لا يظن به غيره فرتب لفظ به الى على معنى بحسب الوضع والحقيقة وظن المتكلم بالسامع انه لم يحكم على
الوضع اما لغفلة او لطنه بالمتكلم الغلط او لقلته به التجوز فالحاصل اذن ان الغرض الذي من له
التأكيد امور ثلثة الاول ان يرفع المتكلم ضرر غفلة السامع الثاني ان يرفع ظنه بالمتكلم الغلط
والمعتبر ههنا رفع ذلك بان تكون اللفظة لا المعنى او هو غير نافع بعد الثالث ان يرفع
المتكلم عن نفسه ظن السامع به التجوز او هذا القسم ضروب ثلثة الضرب الاول ان يظن به
التجوز اي ذكر المتبوع كما لو قيل زيد والمراد انه ضرب ضربا شديدا او كما قيل هذا باطل والمراد
انه غير كامل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم اما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل والتكرار اللفظي يدفع هذا الضرب من التجوز الضرب الثاني ان يظن السامع به التجوز
في ذكر المتبوع اليه كما اذا نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى ما يتعلق به كما يقال جاء السلطان
والمراد وزيره فالاجنبي يدفع هذا الضرب من التجوز اي تكرار لفظ المتبوع اليه بعينه فيقال
جاء السلطان السلطان او بمعناه فيقال جاء السلطان نفسه وعينه ونحو ذلك الضرب الثالث
ان يظن السامع بحوز الاني اصل النسبة بان نسبة الفعل الى الجميع او الى المتبوع اليه فالاجنبي
يدفع هذا التجوز اي تكرار كلا او اجمع او اخواتهما فان فعل توفيقا التأكيد بما ذكر منقوض بقولهم
ولا تقولوا الا خيرا اثنين انما هو اله واحد وكذا قوله كما تفتخر واحدة مع انه خارج عن مسمى التأكيد

قال

قال امتنان في ذلك فارجعه بقوله غير منقوض فافهم وبالجملة فقوله وفائدته التقرير والى التجوز مجمل
مفصله ما ذكرنا قوله ولسنى مرجعا وتأكيد اللفظ ايضا فقوله ويجري في الالفاظ كلها اي سواء
كان ذلك اللفظ اسما او حرفا او فعلا او جملة وكلا ما مثل ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
فلذا اختار اللفظ ليتناول المفرد والمركب قوله مما هو بمعناه قال في الغير ارجاعا كونه ذلك اللفظ
كائنا بمعنى اللفظ الاول بمعنى الغير واحد واللفظ مغاير قوله دون الفعل ربما يوهم ان المراد
بالاختصاص بالاسم عدم جريانه في الفعل على ما هو معنى العصر الاضافي فلا يلزم عدم جريانه في الحرف
وليس كذلك وكأنه انما خص الفعل بالذكر لانه قد يجري ان التأكيد فيه متحقق لان له زمانا في الجملة وهو
داخل في تعريف التوابع بخلاف التحقق فانه لم يحرز في هذا النوع مع قوله لزم عدم جريانه في الحرف
الذي لا حظ له من الاعراب اصلا قوله ومثنيها اي مثنى النفس والعين اي بغير الصيغة مع الضمير
تقول جاءني الرجلان او المرأتان انفسهما واعينهما وعلى ان كلا مثنى غير بعض العرب بنفسيهما وعينيهما
والاول ارجح لان نحو قلوبكما وظهورهما اكثر واظهر من قلبيكما وظهريكما لكراهة اجتماع تثنيتين وانما
جمعها فكقولك الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله واجمعون
للجمع المذكر السالم واجمع للواحد المذكر وجمعاء للواحد المؤنث ويجوز اجوأ وجمع على كل جمع سوى
السالم من المذكر لانه لا مؤنث يقال مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالكرسات كلهن او بالكلاب
جمعاء لما فيها من معنى الجماعة ومثل جمعاء حكم كتعاء بتعاء بصعاء وانما جمع فوق بالجمع المؤنث
عاقلا كان او غير عاقل ومثل كتع تتبع بصع وانما اكتعون وابتعون وابصعون فمنعوا
بعض ما ذكرنا قوله والكتعون مأخوذ من قولهم اتى عليه حول كتع ازنام كذا في الصحاح وانما
ابصعون فقيل بصاد مهملة وقيل بضاد معجمة وقيل بصاد معجمة رواية ابن الاعرابي والمهملة رواية ابن السكيت
وقال ابن دريد اصل الذر قرناه هو الصاد غير المعجمة قوله وهي اي الرتبة الثالثة الاخيرة وهي اكتعون
وابتعون وابصعون يشير الى بعض مرتبة كل من هذه الملحوظات اذا اجمعت ونحو جمعان
اكتعون وصاحبه كل واحد منها يفيد معنى اجمعين وقد اختلفوا في اجمعين وفي هذه التوابع
الثلثة اما اجمعون فان كان مذكورا في الكلام وجب بعده ذكر هذه الثلثة كما اشار اليه بقوله
اساعات لاجمعين والا حتى الا عد اثره وان كان غير مذكور فالمشهور انه لا يجوز استعمال شيء من
تلك الثلثة يعني ما ذكره الملخص من انها تابعة لاجمعين فمنع اي تعالجاءني القوم اكتعون
او الواجب جاءني القوم اجمعون اكتعون فقوله اتباعات المشهور فتح الهمزة وجمع بتسع ضم التاء
واحد اجمعاء وفي التسهيل انها كتأكلم تبعا وقد يكسر الهمزة جمع ابتع بالكسر قوله على اثره المشهور
فتح الثاء مع فتح الهمزة وتسكنها مع كسر الهمزة ايضا كسر قوله بصح افترانها حسا اي بزيد
بالصح افتراق اجزائه حسا كقولك القوم والرجال فان كل منها اجزاء يتميز في الحس كزيد وبكر وعمرو
من جنسهم مثلا وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما ما يكون موجودا متصل الاجزاء كالعبد والدار ونحو ذلك

بالكلي بعض

الاحكام كالبيع والشرى فصح ان يقال استغرقت العبد كله وبعت الدار كلها ولا يصح جاءنى
زيد كله اذ لا معنى للافراق هنا فى حق المجئ وقوله كما هو معرفة بيان للاحراء اى يصح اعتبار
افتراقها فاستغراق عند البصريين يعنى هؤلاء لا يجوزون ان يقع كل واجمعون باكد النكرة
اذ النكرة شائعة ليس لها تعين وتشخص كبعض المعرفة وتشخصها وما لا تعرف فلا فائدة
تحت باكيده ولان مدلول النكرة الشيوع والعموم ومدلول التاكيد التعيين والتخصيص والجمع بينهما
كالجمع بين الضب والنون ولان التاكيد يخصص للمؤكد فلزم صرفه عما لزم ذاته ولا يخفى ضعف الوجه
فالاول التمسك بالاستقراء واما قولهم مررت برجل كل رجل فهو محمول على الصفة لا على التاكيد
قال ابن السراج قولهم برجل كل رجل من باب المبالغة فى المدح كانه قيل مررت برجل كامل فى قولك او محمود
معناه ان الكوفيين يجوزون تاكيد المنكر المحدود كاليوم والشهر على ما سبق بدليل قوله فذرنى
البكرة يوما اجمعا • قال يوما مكرر واجمع تاكيد له اذ هو محدود واجاب بان البكرات بان
هذا البيت مجهول الاسم قائله فلا احتجاج به وبالجملة فالتاكيد لا يجرى فى النكرات يعنى انه
يمتنع تاكيد الاسم المنكر فان قيل كيف يصح ذلك وقد اجمع القوم على ان قوله صلى الله عليه وسلم
فكاحها باطل باطل باطل من باب التاكيد وكذا قوله سبحانه وتعالى دكت الارض دكا دكا فلنا هذه الصورة
مستثناه يعنى اذا كانت النكرة ليست محكوما عليها فتنكير الاسم وتكريره جائز بخلاف الاسم اذا كان
محكوما عليه كالفاعل والمبتدا فان كان نكرة فتاكيدها يمتنع وبهذا اراد بان التاكيد لا يجرى فى النكرات
وان كان معرفة فتاكيدها جايز واما اذا لم يكن الاسم محكوما عليه فتاكيد جايز وان كان نكرة نحو
والمطر لا تؤكد بالمغفر • تشير الى انه يمتنع ان يقع المغفر تاكيدا للمطر اذ المغفر اضعف والتاكيد
يجب ان يكون اقوى ولان التاكيد فصله وليس بمقصود لكن صح به فى تعريفه والمغفر اعرف المعارف
فكرهوا ان يقع الاعرف فصلا واما المغفر فيجوز تاكيده بالمطر والمغفر • وفرجته ان • يريد
انه اذا وقع المغفر متبوعا مؤكدا وتابعه ايضا كذلك فالواجب ان يكون التاكيد ضميرا منفصلا
مرفوعا اما الانفصال فلانه لو كان متصلا كان من قبيل تكرير العامل وتاكيده والكلام فى تاكيد المعمول واما
كونه مرفوعا فلانه ان كان منصوبا فان كان الاول مرفوعا لزم المخالفة فى الاداء وان كان الاول ايضا
منصوبا لتعين التاكيد بالبدل لانهم يقولون فى البدل رايتك اياك ومررت بك اياك ووجه خصاص المنصوب
بالبدل دون التاكيد ان البدل لما حكم بتكرر العامل فاذا اعدت رايتك اياك فالمعنى رايتك اياك
فحذف الفعل الذى تعذر الملفوظ بالمتصل فصار منفصلا فان وضع المرفوع اذن مكانه كان
ذلك ابلاء للفعل ان صح بالمعمول المرفوع ولانه قد سبق ان من التاكيد تسامح القوم تاكيدا
اصطلاحا فلم يمنع انه لا اعراب له اصلا والبدل ليس بهذه المثابة وبهذا اندفع ما ركاب المخالفة
بين التابع والمتبوع فى باب التاكيد واولى من ان تركب المخالفة فى باب البدل وبهذا
اراد من قال ههنا بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط

ان يكون

ان يكون باعراب الاول والتاكيد غير مشروط بذلك وبهذا اندفع ما يقال من انا لا نسلم ان التاكيد
غير مشروط بان يكون باعراب الاول بل هو ايضا مشروط بذلك وكيف وانه تابع فلا بد وان
يكون باعراب المتبوع والعجب ان هذا العامل لم ينتبه الى تصريح المصنفين بان التاكيد
لا يختص بالاسم بل يجرى فى الالفاظ كلها فتفطن هذا ان قوله ليتسنى له ان التاكيد بالبدل
يعلل لوجوب كون الضمير مرفوعا واما تعليل الانفصال فغير مذكور هذا اذا كان الضمير الواقع
منصوبا منصوبا نحو رأيتنى انا اما اذا كان مجرورا نحو مررت بك انت فقد علموا وجوب كون
التابع مرفوعا بوجهين الاول ان المجرور لم يكن له منفصل يعتد به فى تاكيد ان يحا بالمنصوب
او بالمرفوع ولما كان المجرور والمنصوب مفردا واحدا منهما من الاخوة والمشابهة كان المنصوب
اذا وقع متبوعا اكد بالمرفوع حملوا المجرور عليه لهذه المناسبة بخلاف مررت بك انت دون ان يقال
مررت بك انت الثانى انه انما اكد بالمرفوع لانه ليس لضمير منفصل حتى يؤكد به فاستعير المرفوع لقوته
واصالته اذ هو محل المنصوب وان العباس نقض ان اكد بالمنصوب للباس النصب والجر من المواجهة
قوله واذا كان متصلا الخ • تشير الى ان المتبوع المؤكد اذا وقع ضميرا مرفوعا متصلا وكان التاكيد
احد لفظى النفس والعين فالواجب ان يتوسط بين التابع والمتبوع ضمير منفصل مرفوع اذ قد سبق
ان الضمير المتصل المرفوع كجزء من الفعل ح فلو لم يتوسط لزم تاكيد جزء الكلمة ولا يخفى ركاكته
فخلاصة ههنا تشتمل على قيود واذا اسقط واحد منها اسقط وجوب التوسيط الاول ان يكون المتبوع منفصلا
مرفوعا حتى ان كان منصوبا او مجرورا فالتاكيد بهما غير مفتقر الى ما ذكر اذ الاتصال بهما دون الانفصال
بناء على ان يكون التاكيد لفظ النفس والعين لاستغلال كل منهما لعدم تعينهما للتاكيد واما ان كان
التاكيد لفظ كل واجمع فالامر ليس كذلك وقد اذكره المصنف رحمه الله بطريق الحالة تنبيها على ان هذا قيد
واسقاط القيد يستلزم انتفاء المقيد وانما قال استعمال الاول بقوله كالجزء بالمستقل اذ غير ممكن
ههنا بانه يلزم منه ان لا يكون تاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين بدون التاكيد بالمنفصل لانه انما يتصور
ذلك اذا استعمل الفعل مع انه كورت بك نفسك بدون التوسيط وجوابه انه قد مر مرارا ان التاكيد
تابعة للمستقل فلما امتنع الاول لم يوجد فى الاستعمال ما يحسن ان يعلل غيرهما اياه عاذكر
ولا كذلك الثانى ووجه آخر وهو ان معنى قوله كراهة تاكيد الجزء بالمستقل انه لما استقل النفس
والعين حيث يقع فاعلا لا استبعاد فى مثل زيد قام نفسه وهند جاءتنى نفسها ان يحمل عليه البواقى
بخلاف الغلام ولا كذلك كل واخواته لتصريحهم بان كلا اذا اضيف الى الضمير فهو لا يقع فاعلا فان السعة فلا
تناسب فلا اعتراض • قسر الصفة النحوية بانها تابع دل على معنى فى متبوعه مطلقا
بقوله تابع اورد الجميع عامة الصفة ومطلقا اخرج الحال كذا ذكره ابن الحاجب وغيره وردوا بانه مغفر
بدل الاشتمال فى نحو اعجبنى زيد علمه وبالعطف بالحرف فى نحو اعجبنى زيد وكرمه وبالتاكيد فى جاءنى القوم
كلهم اذ التاكيد دل على معنى فى متبوعه وهو الشمول والاحاطة وبان الحال جارية مجرى التابع فلا حاجة

السابع واخواج لا يبقى بانها
قوله دل على معنى فى متبوعه
اخراج الجميع نحو

الى قيد الاطلاق واما نحو جاءني رجل قائم ابوه فدافع لان هذا المعنى اعني كونه قائم الاب معنى كائن في متبوعه واعلم ان الصفة ضربان صفة نحوية وصفة معنوية فالنحوية هي ما فسره المص بها وقد سمي نعتا نحويا ونعتا خاصا واما المعنوية فهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود واورد على هذا الحد انه منقوض باسماء الزمان والمكان والآلة لصدقه عليها مع انها ليست بصفات وباسماء الاجناس كرجل وفرس مثلا فان الكلي هنده الثابة قوله تخصيصا له اي يعني ان المتبوع ان كان نكرة ففائدة الوصف التخصيص وان كان معرفة ففائدته التوضيح فمرادهم بالتخصيص تعليل الاشتراك الحاصل في النكرات وبالتوضيح رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت تلك المعارف كزيد الفاضل او غير اعلام كالرجل الفاضل لانه اطلق المعارف قوله ولا تخفى تخصصها بالاسم اي يريد ان الصفة لا يكون الا اسما او المراد ان الموصوف لا يكون الا اسما اي ولا تخفى وجه تخصص الصفة بكونها صفة للاسم فان مفتاح الفلاح الصالح للموصوفية انما هو للمتعلق لا غير كقولك جسم ابيض وبياض مثلا لكونه الذي موصوف فتفطن كونه محكوما عليه والحروف والافعال ممنوعة من هذه اللغة وكذا الصفات المشتقة واما قولهم ان ماسل في سجاع باسل صفة لما قبلها في باب السجاع وكذا قولهم في جواد فاضل وعالم في بعض النسخ ولا تخفى تخصيصها ووجهه انه مصدر من المبني للمفعول كالتعقيد بمعنى كونه الكلام معقدا قوله وقد يجيء الجر والثناء اي نبه بلفظ قد على ما على هذا القسم وندرته وشرط في هذا القسم ان يكون الموصوف معلوما سواء كان له شريك في هذا الاسم او لم يكن نحو امس الدابر اي قد سبق ان امس معرفة سواء جعل معربا غير منصرف او لم يجعل بتصحيح وقوع المعرف باللام وصفا له واما سمي هذا القسم وصفا تأكيدا او المستفاد من الصفة اعني الدلالة على مفهوم فامس فان جار الله في المفصل ومن هذا القبيل قوله تعالى نفخة واحدة وذكره الكشاف في قوله تعالى لا تتخذوا الهين انما هو اله واحد ان الاسم المحلى باللام اذا دل على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يسبق الى الذهن هو العدد ينبغي بما يؤكده نحو لا كان منشأ النفي هو الاثنينية في الاول والمقصود بالاثبات هو الوحدة في الثاني لا الجزء الاول اي اعني بالجنسية اذ المنهي عنه انما هو اتخاذ الاثنين من الآلة لا مطلق اتخاذ جنس الآلة والمسوق له هو اثبات الواحد منه لا اثبات جنب حتى يأتي بالوصفين بعدها تنبيها على ان المقصود ذلك نقوله بما يؤكده ظاهرا ان المراد نفوره وبنبه لانه تأكيد لفظي وكيف وقد تقرر انحصار التأكيد في القسمين والذكور خارج عنهما فاوقع ههنا في بعض الشروح فمن مذهب صاحب الكشاف انه تأكيد مصطلح ومذهب صاحب المفتاح انه عطف بيان وان نظره ادق من نظره اذ هو اوفى بمادة المقصود فتنبه قوله واسم الجنس الخ قد اطبقوا على ان هذا جواب سؤال ووجهوا السؤال بانه لما كان الوصف ما دل على معنى في الذات اعم من اسم الجنس في نحو هذا الرجل اذ هو وصف لا اسم الاشارة

قوله على الاصح اشارة الى ما ذهب اليه بعضهم من ان في اللام عطف بيان للمبهم او بدلا منه وهو اختيار الزجاج لا وصفا له ووجه كونه الاولى اعرف انطباق حد الصفة عليه كما بين وعطف البيان دال على التبع لا على معنى في المتبوع وقوله الآن ما تقدم تعليل لكونه وصفا وتوجيه له وما تقدم هو الموصوف اعني اسم الاشارة وضميره والاسم الجنس والذي اراده الوصف بعد اسم الاشارة مسمى الجنس والمعنى في الذات هو وصف المبهم الا باسماء الاجناس الغرض من ايراد الوصف بعد اسم الاشارة مسمى الجنس والمعنى في الذات وهو كاف في هذا المرام قوله او بوصف بالمصدر اي بجعل المصدر وصفا كقولهم رجل عدل والمراد ذو عدل وتصحيحه بتوجيهات الاول انه مجاز عقلي نص عليه الشيخ عبد القاهر اعني ان المصدر بمعنى الفاعل الثاني ان المضاف محذوف والاول توجيه معنوي وغيره توجيه كوفي قوله والنكرة توصف بالجملة اي تستفاد الا ما ذكر وان الوصف اذا كان جملة فهناك يجب تنكير الموصوف لا محالة او المحل الذي لها محل من الاعراب وجب تنكيره بيانه الموصوف اذا كان جملة فهناك يجب تنكير الموصوف لا محالة او المحل الذي لها محل من الاعراب وجب تنكيره بيانه المؤدي مناهما والمؤدي الذي نؤخذ من الجملة نكرة لا غير وتقييد الجملة بالخبرية تنبيه على ان جملة الصفة يجب ان يكون خبرية كجملة الصلة اذ الانجب الصفة والصلة ان يكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم بانصاف الموصوف بمضمونها قبل التفوه بها ومن ههنا تسمعهم يقولون الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف فائدة الصفة والصلة اذ التمييز عنده بما كان معرفة قبل مزاولة الانصاف يجب ان يكون كل منهما جملة مضمنة للحكم المعلوم للمخاطب قبل ذكرها والانشائية ما تمول في هذا المعنى فوقوعها صلة او صفة لا يكون الا بتأويل قوله وتجاوا بمذق البيت هكذا ما زلت اسعى معهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اختبطه فلا جاءه يطلب معروفه من غير اصرة وجن الظلام ستر ظلمته والمذق اللبن الممزوج بالماء واللبني اذا كثر ماؤه قيل بانيه ربما يميل الى السواد ويضرب لونه لون الذئب لورقه والمعنى ما زلت اطوف النهار رسا عامح هو لاء القوم واسأل عودهم حتى اذا اظلم الليل جاؤني بلبن ممزوج بالماء سبيله لونه لون الذئب اريد به السواد واعلم ان الاصرة ما عطفك على رجل من رحم او ذمام وتروى والورقة لون يضرب الى السواد وقيل الخضرة ولذا قال جار الله في المفصل معقبا لهذا القول انه لورقه لانه سماوي والسماوي بالفتح اللبن الرقيق وتسمية اللبن ورقه بالماء كذا قال الصحاح فقوله شاذ اول اي مصروف عن الظاهر بحمله ما ولا بالقول او بمذق مفعول به حذف حذف هل رأيت الذئب قوله وجدت اني من يخبر تعلقه ما من بما ذكر من وقوع الجملة الانشائية صفة بتأويل القول وتصحيحه بان مثل هذا واقع كثير حيث وقع اخبر تعلقه مفعولا ما يأتي وجدت فان المفعول الثاني اذا وجدت الخ صفة خبر

فلما وقعت هذه الجملة مفعولة وجب تأويلها بالقول او الخبر كالصفة في وجوب التأويل اراد ان يقول
ان سن مقعلا في حكم هذا القول واما المفعول الاول فهو ان سن هو مرفوع على المكانة كما ذهب
اليه المبرد في غير نمط سمعت ان سن وقد قرنا بحث المبتدا والخبر وقد يجعل نصبا ماضيا ووجوبت بمعنى
عرفت اراد ان هذا المثل هو ان سن مقعول نحو حقهم اخبرهم تعلمهم والمشهور ان هذا الكلام الى
المبرد آخر رضي الله وقد تقدم انه كلام علي رضي الله عنه وقيل ان الى مون قال لولا ان عليا رضي الله عنه
قال ذلك لقلت انا اقل تخبر واخبر على انصر من خبرت الشيء اخبره بالضم خبرة بالكسر بلوته
واختبرته كذا في الصحاح وفي الاساس خبرته واستخبرته وقلاه تعلمه ارسعضه وهو بها كرم
جواب للامر اغني اخبره وذهب المص رحمه الله الى ان ضمير يعلمه كون ان يكون عايدا الى الناس نظرا
الى لفظه اذ هو اسم لجمع كالرهط والنفر وذهب الآخرون الى ان الهاء للسكت والمفعول محذوف
اراد اخبرهم لا اخبره على ما وقع في كلام البعض والاضاع فائدة العدول وقلة السعادة بر كلها
فالشقي بغرب في ذم الناس وسوء معاشرهم وان طووا بهم على خلاف ما اطنهم يقولون باذواههم
ما ليس في قلوبهم ظاهره من قبله الرحمة وباطنه من قبله العذاب قوله وبئس مقام الشيخ أمرس
أمرس تمامه اما على تعودانا انغمس نظر اذ لكون الجملة الانشائية ماوله بالخبرية
اذ هي واقعة موقع المخصوص بالذم على معنى بئس مقام الشيخ الكبير السن المقام الذي يقال له
أمرس امرس وأمرس امرء مرس المحبل يمرس من باب علم يعلم اذا وقع في احد جانبي البكرة فاذا اكد
الجراح قلت امرسته والبكرة للسلب كما في اشكته اذا ازلت وقوع المحبل احد جانبي البكرة وتسمية
في محكه والقعو خشبتان في البكرة بينهما المحور وانغمس اي ارجع وتأوب الى الخلف في متى البيت
ما اشار اليه الجوهري حيث قال ان استق بكرة وقع حبلها في غير موضعه فيقال له امرس امرس اراد جعل وقوعه
في غير موقعه زايلا منذ فعاوانه استق بكرة ومشح اوجعه ظهره فيقال له انغمس وانجذب الدلو
وعلا قعو حال من المفعول اربئس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه اما امرس المحبل كائنا على قعوها
انغمس واعلم ان الاستقاء جذب الماء من البئر ووضعه في الجوبة والبكرة بفتح الباء وتسكين
الكاف خشبة التي يسمى بالفارسية وحاح والمحور العود الذي يدور عليه البكرة وربما كان من حجر
كذا في الصحاح والمشيح بالحاء المهملة الاستقاء بمعنى جذب الماء قوله ونحو لعدامرها مبتدا خبره
فلا حاء سوهم انما تقض على قوله والبكرة وصف بالجملة الخبرية لان معناه ان المعرفة لا توصف
فوقع البعض بالبيتا والجملة وهي بمعنى وصف اللئيم وحاصل النقض وجهان من الاول على المنع
الثاني على التسليم بمعنى انا لا نسلم ان الجملة صفة ولو سلم فالموصوف في الحقيقة نكرة اذ اللام للعهد
الذهني كما في ادخل السوق واشتر اللحم والمقصود هو المراد من اللئيم من الايام اذ لا دلالة للعهد
حتى تخصص لمنكر هذا المعرف اعتبار ان الاول اعتبار جانب اللفظ فوصف بالمعرفة الثاني
جانب المعنى فوصف بالنكرة فالبيت من القسم الثاني وغير المعصوب من القسم الاول اذ الجعل

الكشاف معرفة بملاحظة الاشتهار بالمغايرة والمعراء الذي لم يصب ثم قال لا يعنيني قوله فمضت عطف
على امر اذ الاول بمعنى مررت والثاني بمعنى امضى عدل الى الماضي اذ هو اول على كمال كريمة واولى سادته بمعنى
الاعتراض والاعراض وتمرض عطف والثاني خص بعطف لمحل فاصله وقوله بعد تسليم نبه خص على
ان في الجملة صرامن الحق، لا حلاله بكمال عقله وغاية كرمه لما فيه من الاشعار بتقييد العفو حال الرد والتسليم
وليس كذلك على المخصوص ان ذلك دأبه ومتجاه فالمناسب ان يحمل مما حمل على احوال الذات دون
الصفات ولما كان كذلك ماورد الى حرف الشك كجواب او فشار الى الحالة بطريق منع مجرد على ما هو الظاهر
اهل المناظرة قوله اذ لا توقف اه ارلا يعني ان يعينهم الاحوال كان بالاولى ولذا اجوز واضافة
آه بمعنى العلة الى الجملة لما فيها من معنى الوقت وهذا الكلام في موضع التعليل لاجوا الموقر بالنكر
قوله وكما صفة اه جعل الوصف بحال الاصل وشبهه والوصف بحال معلقة فزعا وشبها لان
حق الصفة ان يكون قائمة بما هي صفة له وان تجيء بان الكثرة في الصفة في رجل كثير عدوه قائمة
بالعدو الا ان العدو لما كان معلقا به ومضافا اليه صح اتصافه به بهذه الواسطة واعلم ان سبب
ان الاصل الجعل ثم توسعوا فيه فسموا الكل ما هو وصلة الى غيره سببا ولهذه العلة سميت العلة سببا
اذ هي مما يتوصل بها الى معلولها ولما كان المتعلق بها وصلة الى صحة وصف الاول بكثرة العدو سموه سببيا
قوله والاول اه الصفة بحال الموصوف تقتضي منع موصوفة في عشرة اشياء سبعة منها ماذكر
سور الاغراء والاغراء تمامه بالنظر الى انواعه صار المجموع عشرة وسقط الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
في الوصف بحال سببه ومنشأ الوفاق ان العامل في الاول ما يعود الى الموصوف الحقيقي والمتعلق اذا
استغنى الضمائر وجب مطابقتها اياها في الاحوال المذكورة بخلاف القسم الثاني فان العامل فيه لما كان ظاهرا
رجع الركل حال من الاحوال الى العامل فاستحبت الفعل الفعل اذا اسند الى ضمير لا يجب مطابقته فكذا
هذا وهذا معنى قوله وفي الثاني كالفعل قوله بمعنى مفعول قد لفعيل اذا الاستواء به مخصوص بسماعة الحالة
واما اذا كان بمعنى فاعل فانه يجب المطابقة هناك اللهم الا ان يكون على قصد التشبيه والحاق اللازم بالعارض
الا يخفى انه لقائل ان رحمة الله قريب من المحسنين وحق العبارة ان يقول كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى
مفعول اذ الفعول انما استوى فيه الذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل نحو مسور فيقال رجل مسور وامرأة
مسورة واما اذا كان بمعنى مفعول فلا يستوي فيه الذكر والمؤنث فيقال رجل ركوب وناقة ركوبة وما يستوي
فيه الاوزان مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان قوله كعلامة الخ
بها للمبالغة ووجه المبالغة ما اشار اليه جار الله من انه اذا قيل رجل علامة نزل الرجل منزلة الجماعة الكثيرة
كانه الكثرة علومه جماعة فان، هنا في التحقيق تانيث الموصوف وقال ثعلب رجل علامة كثير علمه ورجل
نسابة كامل في معرفة الانساب والبلباجة بكسر الباء، الاحمق قال خلف الاحمر سالت اعرابيا
فقال هذا الذي يجمع كل شر وقيل هو الذي لا يتاتى في الامور والصليح للاعمال وصل انه الفعل فيها بالنسبة
قوله ولذا جاز رجل فاعد غلمانه اه حق الكلام ان يقال رجلان فاعد على نهار ورجال فاعدة غلمانهم

الظاهر

ناء البالغة

الكاف

لتظهر ما هو بصدده من ازاد الوصف لنظر الى العامل المتأخر مع كون الموصوف المعدم منه او جعل الذ
لا يخفى ان هذا القول غير مطلق سواء كان حكمه في السابق كالفعل او لم يكن قوله وضعف رجال قاعدون
علمهم كما ضعف رجال يقعدون علمهم او قد يقرران الفعل اذا اسند الى الظاهر فحقه التجريد عن علامة التثنية
والجمع وضعف تلك الكثرة تقوله وضعف تثنيه على انه يجوز المطابقة في الفعل اذا اسند الى الظاهر وهو
مذهب طائفة من النحاة وعليه قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على رأي هؤلاء ومنه نحو اكلوني البراغيث
قوله او الصيغة اي صيغة تعدو لانه الفعل او لا تشبه صيغة يقعدون يعني ان صيغة قاعدون
شبيهة بصيغة يقعدون في حركات السكنات وفي الواو والنون بكلا تعدو فانه جمع لكسير لا يعتبر مثله الفعل
فصح تعليل حسن تعدو علمانه بذلك قوله والمضمر لا يوصف اي لا يجعل موصوفا بغيره او المسكلم والمخاطب
منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف
المفيد للمدح او الذم فموضوع على الوصف للتوضيح فلذا لعذر الاصل لعذر الفرع وترك المعنى وحمله الوصف
بالضمير اي جعل الضمير وصفا لغيره لانه يفهم من اشتراط الموصوفية بالاعرفية او التساوي ووجه الافهام
ان الضمير لما كان اعرف امتنع ان يوجد هناك شيء اعرف منه موصوفا يكون اعرف او مساويا قوله واحق
الموصوف يعني يجب ان يكون الموصوف اعرف من الوصف او مساويا له والموصوف هو المقصود بالنسبة فلو لم يكن
اعرف من الوصف او مساويا له بل كان ناقصا منه لزم ان يكون غير المقصود اعرف من المقصود فقوله اخص من
الوصف اي اعرف منه غير الاخصية اذ هي ملزومة لها غالبا الا ترى ان المتكلم والمخاطب من المعرف
اخص ومن جهة الاخصية اعرف قوله الا بمثله او بالمضاف اليه يعني لا يجوز وصف المعرف باللام
بجميع المضافات فيجوز جاءني الرجل صاحبك ومنعك زيد ومثل هذا لا يوجد في كلام من يوثق به فهو محدث
ومن تبعه محمول على البدلية لا الوصفية وقوله لكون الباقي اخص منه تعليل لوجه الحصر اذ لا يجوز
بالسوق من المعارف وهي المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها اذ هو اعرف من موصوفه وشرط
الموصوف ان يكون اعرف قوله ومن حق الوصف الخ يعني شرط الموصوف اولا فاراد ان يبين شرط
الوصف فنبه على ان الواجب في حق الوصف ان يكون هو موصوفه مذكورا معه اذ المقصود الاصلي من الوصف
تمييز الموصوف وتبيينه ومدحه او ذمه وكل ذلك يقتضي التصريح به الا ان يكون هناك قرينة دالة
على ارادته فانه كحذف هناك لموصوفه قوله اما جوازا الخ تقسيم لحذف الموصوف يعني ان حذفه
ضربان ضرب يجوز حذفه واثباته وضرب يجب حذفه ولا يجوز ذكره وتسمى الاولى جائزا والثاني واجبا وللاول
قوله وعليهما مسرودتان البيت للبابي ذويبيع ما ذكر رجلا لابس الدرع كثير الاقدام في المعارك
وذكر رجلا آخر شجاعا بطلا معارضه وزوصفهما بانهما فعلا كذا وكذا والبيت بكماله وعليهما مسرودتان
تضاهيها داود او صنع السوابغ تبع فان الموصوف بهما محذوف اي وعليهما درعان مسرودتان
في الصحاح درع الحديد مؤنثة وتصغيرها دريعة على غير قياس وانما القياس دريعة بإثبات التاء
وحكى ابو عبيد ان الدرع مذكر وتؤنث مسرودتان اي منسوجتان من السرد وهو النسج وهو داود عليه

بعضها

بعضها في بعض ومنه يقال لصانعها سراد وزراد وتغلب السين زاي تضاهيها اي تضعفها واحكمها
وعليه قوله تعالى فقدر في السرد سابغات اي اجعل امرهن في داود فاعمل قضاها اي ادرها به داود النبي
عليه السلام واما صنع فقد قال صدر الافاضل ان الرواية رفع عينه وجر السوابغ على الاضافة
وتبع عطف بيان للصنع وهو اسم رجل او اسم ملك باليمن وقد جرت عادتهم على انهم كانوا يسمون
كل ملك هناك تبعا كما تسمى كل ملك بالروم قيصرا وبالحبشة نجاشيا وبالصين خاقانا و
ذهب الاخفش الى فتح العين على انه ماض والسوابغ نصب مفعوله وتبع رفع فاعله والسوابغ
جمع سابغة وهي الدرع الكامل الواسعة وعليه قوله تعالى ان اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا
صالحا والدروع ينسب الى داود عليه السلام لان سردها كان من معجزاته وفي التنزيل وألنا له الحديد
جعل الله الحديد على يده لنا مطيعا له بمنزلة العجين وكان يعمل منه مائة درع من غير نار ولا ضرب وكان
استشهاد هذا المنصوص قرينة ودليلا على حذف الموصوف قوله كانك من جمال بني أقيش البيت للنابغة
الذبياني والبيت بكماله اتخذل ناصري وتعز غيبا ابا يزيد بن غيظ اللعين كانك من جمال بني
اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وسبب هذا الشنآن بني عبس لما ارجلا من بني اسد يقتل
بنو اسد رجلين من عبس فاراد عبد الله بن حصن الغزاري ان يعز بني عبس ويسقط العهد الذي كان
بين بني ذبيان وبين بني اسد فقال له النابغة اتخذل ناصري الخ يعني بني اسد وهم حلفاء ناوما صرونا
ولعن الله بني عبس عليهم في مقسمو امنهم ثم خاطب رجلا اورهو يزيد بن غيظ فقال ما وباله
يا يزيد بن غيظ اعجزوا احضروا اللعين الذي هو بصدد نصر الاعداء ورد الاولياء واراد بعبد الله
بن حصن الغزاري وبعد ان ظهران الطرف الخ اللعين متعلق بمحذوف على ما قدرناه واللعين كثير اللعن
وكثير الفتون والمراد به من يسعى الامور ويمشي بين اصحاب الجمهور ثم خاطب مرة اخرى لعبد الله بن حصن
الغزاري فقال كانك يا عبد الله جمل من جمال بني اقيش وجمال بني اقيش وصفها بالسمن
فقارها او وصفها بين وجه الشبه بقوله يقعقع اي تحرك عظم الذنب من الاعياء فيسمع له قعقعة وهي التحريك الخ
تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية ونبو اقيش نسبة الى اقيش وقيل هي
من اليمن الخ كانك يا عبد الله في سرعة الفرار وعدم الاعتبار جمل من جمال بني اقيش في سرعة العدو وسده
الفرج مرفوض القربة البالية تقوله يقعقع الظاهر انه استئناف بياني كانه قيل كيف يكون الشبه على اثر ما اليه
اشار وهي عليه وعلى كل تقدير فضمير عليه للموصوف المحذوف الذي هو المقصود من البيت يعني ان كانك
من جمالهم قوله او وجبا شروع في القسم الثاني اعني حذف الموصوف وجوبا سبيل الجواب والرد
على من اهمل هذا القسم اعلم ان هذا القسم اربعة الاول العارس وهو راكب الفرس اتى به الصاحب فان معناه
الاصلي ما يصحبك من الحيوان وغيره لكن اختص بالعلبة بالعرف للصاحب الثاني الورس وهو الذي
لونه الورس اي لونه بين يضرب الى السواد كما مر الرابع الاطلس وهو الذي يضرب لونه الى السواد
يقال للذئب وغيره كما كان ذلك لونه وكذا الاطلح وهو سبيل الهادر والفاعل ان يقود الجيش

في تلك الاربعة ممنوع اذ الموصوف مذكور مع كل منها فتقال الرجل الفارس وزيد الفاضل والسفر الادرق
والذئب الابلس والله اعلم وليختم بباب الوصف بما حاصله الاول انه قد تضاف المضاف اليه الى شيء
المقصود ان المضاف مضاف اليه فتقال هذا احجر حبتي وهذا حب ثاني والدرهم للمكلم هو الجر والجلب الذهب
والزمان وكذا قد يوصف المضاف اليه لفظا والعكس بالخفة للمضاف فتقال هذا احجر مثب خوب وهذا
هو الذي وتقال الجر على الجوار والنصر في الفصلين انهم تنزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة او
الاضافة في الاول والنعت له نقلا للاول الى الثاني انه قد يوصف المفرد والجمع معا انه وصف بحال
الموصوف فتقال ابرة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج والى ويلحق ذلك ان الموصوف
مركب من الاجزاء المستقلة من الوصف فلما كان الموصوف بجميع تلك الاجزاء وصفوه بها والذي حواهم
على ذلك ان افعال الجمع قلة وحكمه حكم الواحد وفي التنزيل نسقيكم مما في بطونه وتميز بطونه للانعام
حتى قال سيبويه انى نعالا واحد لاجمع الثالث ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا
عنها فتقال ما حسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما حسن بالرجل خيرا منك ان يفعل كذا فاذا كان
مثلك وخيرا نعتان للرجل على نيه الالف واللام والالف واللام وان كان محذوفا الا انه ان يصح
وكذا غير اذا جعل وصفا للمعرفة فتقول البدل هو المقصود او هو المقصود بالنسبة دون
المبدل منه وحقيقة الوصف ان البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وان خفاء ههنا الاني التعريف
سني كونه المتبوع مقصودا لانه لا سني العطف بالحرف اذ قد يكون المقصود بذلك هو الثاني والاول
غير مقصود بل هو توطئة وتمهيد للثاني ونظيره ما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يا دعون الله والذين
آمنوا ان المقصود ههنا بالنسبة بالثاني وهم المؤمنون والاول توطئة له جيء به تنبيها على انهم عند الله
بمكان وكذا قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه وكذا ازدد الضمير في يرضوه والا فالواجب
يرضوهما وكذا اسعض سل في جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وتعم بعض صور العطف خارج
وهذا غير كاف قوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ه نجد حطبا جزلا ونارا تاججا ه استشهاد
لجريان الابدال في الافعال فانه لولا ذلك لما صح الجزم في تلمم اذ لا جازم ههنا سوى متى وحذف العاطف
ضعيف وكشفه ما اشار اليه الملخص قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
منه انه قد شاع ابدال الجزاء من الجزاء كتشيع ابدال الشرط من الشرط بلا خفاء وتلمم من الالمام وهو
النزول يقال الم بالمكان اذا نزل به وتجد جزم جواب الشرط منه وجد الضالة اصبتها ولذا قيده
بمفعول واحد والتاجج الوقد تقال تاجج النار اذا تلهبت واشتعلت وضمير ناجحا اما للنار
والالف للاشباع والتذكير لكونها في معنى اللهب الملتهب او لكونها في معنى الشهاب او الالف
للتثنية والضمير للمذكورين اعني النار والحطب تغليبا للمذكر الذي هو اشرف على المؤنث
او هو ان يكون الاصل تاججن على حذف حرف المضارعة اريد تاججن اذ النون الخفيفة لا يدخل
الا على المضارع فقلبت النون الفا كما في لنسفعا والضمير للنار ومعنى البيت انهم يوقدون

النار

ولیختم بباب

هو الالف واللام او كونه منونة

ان نارا لعظيمة من لهبها وشررها او المراد بالجزل اي الكثير الغليظ فتسعل نارهم اشتعالا ظاهرا بارزا
الراوون من بعيد فسلم بها الضعفان عن قرب وقيد فيه فرد وصفه بالجود والسخاوة مالا يخفى اذ الفرس
المسوق له الكلام تمدحه بالمضافة اذ العادة جرت بينهم انهم كانوا يوقدون نيرانا عظيمة
لبراها الاضياف وينزلوا بنيهم ومقصود الملخص ان ملمم حال من تاء تأتنا بدل الكل من الكل وان رفع
ملمم فهو حال من فاعل ندخل ه وهذا بدل الكل الخ اشارة الى ان اقسام البدل منحصرة في اربعة ووجه
ظاهر من تقريره اذ الكلي ان كان عين الاول فهو بدل الكل وان كان بعضه فهو بدل البعض وان كان
بينهما ملابسة غير المحزئية والكلية بحيث مسوق النفس من الاول الى الثاني فهو بدل الاشتمال وان كان
غير ذلك فهو بدل الغلط وعليه منع ظاهر مدفوع بالاسهل وفي الكلام رد على قوله البعض من ان
قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نظرت الى القوم فلكه وجدت الرد على ما صرح به صاحب المفتاح
ان هذا من بدل الاشتمال وفيه نظر لانه يصح حمل الكلي على الاول بان يقال القوم فلك على نمط زيد ذهب
فكيف يكون بدل الاشتمال بقوله ان كان المبدل الى كان البدل المبدل فاسم كان ضمير البدل
والمبدل النصب خبره يعني ان كان الثاني عين الاول في الخارج وغيره بحسب المفهوم وفي تمثيله نظر على
ما لا يخفى فان تسمية كل من تعريفي بدل الاشتمال والغلط مسعض بالاخفاء كما في زيد غلامه واحمامه
مخالف بدل الاشتمال لصدق تعريفه عليه مع انه بدل الغلط فلعل المراد بالملابسة المغايرة للكلية والجزئية
الملابسة المقصودة بالافادة للتصحيح الاخراج طريق الغلط والنسيان والدارك والسبق فلا انقض
قوله نحو ضربت زيدا رأسه اشارة الى ما تقرر منهم من وجوب الضمير في بدل البعض وفي التمثيل بقوله
سلب زيد ثوبه اشارة الى وجوب في بدل الاشتمال والمحصل انه يجب البدلين ان يكونا مرجعا ضمير عايدا الى المبتدا
بخلاف بدل الكل فان العينية هناك يغني عن الربط كما مر فان الخبر اذا كان عين المبتدا وعبارة فلا حاجة
الى الضمير كما قيل بها الله احد ثم ان هذا الضمير قد يكون ملفوظا به كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله
قتل اصحاب الاخدود والنار ذات وقيد بعلى هذا فلو جعلنا مثل زيد وعمرو وبكر في قولنا جاءني قتلة زيد وعمرو
وبكر بدل البعض وجب اعتبار العايد اي منهم لما مر قوله فهو بدل الغلط الاضافة لا في الملابسة
كما في كوكب الحرفاء ان البدل المذكور مبدل غلط وقد تقال يعني البدل الذي كان سبب الاتيان به وقوع الغلط
في المبدل منه وهذا ايضا راجع الى ما ذكرنا ومع هذا فهو يسمى بالاغلب الاكثر اذ قد يكون سبب الاول الذي
ايضا كان يكون سبب الغلط قوله ويكون في فصيح الكلام سما كلام الله عز وعلا تنزيها عن
الغلط والنسيان تعالى الله عز ذلك علوا كبيرا فان صاحب المفتاح جعل بدل الغلط لا يكون الا في جملة الكلام
لا يكون غير روية وفطانة نعم للمتتبع على اليقين على طريق التعمد قد يقع في كلام الفصحاء كقولهم هند جم
رسمن فانه كان يغلط نفسه ويريها انه غلط في الاول فافهم قوله وقولهم انه الخ مبتدا خبره ليس
ظاهرا وقد تسبق الى كثير من الافهام من كلام القدماء والبدل في حكم نحية المبدل ان المبدل يطلق ويراد
ظاهرا ومعنى وما كان هذا ظاهرا لك اشار الملخص بقوله الى ازالته بان هذا معروف عند الطالب ليس مراد هم

ما فهمه هو لا آمنه لو حمل على ظاهره لكان معناه انه في حكم الطرح مطلقا لفظا ومعنى ولو كان الامر كذلك
لزم امتناع جعل رجلا صالحا في قولهم زيد لقت غلامه رجلا صالحا بدلا من غلامه لان غلامه اذا
كان مطروحا لفظا ومعنى كان التقدير زيد لقت رجلا صالحا فلزم خلو الجملة عن ضمير يرجع الى المبتدا
ومن هذا القبيل قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن لان قوله لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل
من شركاء كذا ذكره صاحب الكشف ولا يخفى انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن وكان الالين بحال
المص التمسك بذلك وبتصريح العلماء بالمثال المختلف فيه بين النحاة او للفهم ان يمنع
ذلك فالتحقيق ان الاولى ارادة لفظا ومعنى اما لفظا فلما مر من وجوب الضمير في البدلين واما معنى
فلان فيه فائدة الاحمال اولا والتفسير ثانيا فتوله في حكم ينجيه للبدل او سعده وازالته مطلقا
فان النسخة هو التسعيد ولم حالا موطاءة ووذ الحال على هذا التقدير اما غلامه بتمامه واما
ضمير غلامه والاول اظهر ولم وعلى هذا لا يمتنع اشارة الى ما ذكره الشيخ ابو علي السنوسي في قوله تعالى
الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم انه لو كان البدل في حكم الطرح والنسخة مطلقا لما صح جعل غير المغضوب
بدلا من الموصول المجرور عليهم اذ التقدير لذوي صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو الجملة
الصلة عن العايد وهذا لا يمتنع هذا ما ذهب اليه المص فقال به وعذر انه لا امتناع عاد الربط حاصل
بكونه غير المغضوب عليهم نفس المنعم عليه نظيره قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا فان قوله انا لا نضيع مع مسافته ضيران والعايد هو كون من احسن عملا في نفس
الامر نفس المؤمنين العاملين للصالحات وكذا نعم الرجل زيد عند من يجعل زيدا مبتدا والجملة خبرا
مقدما عليه لله غير نظير ولم والحسن الخ مبني على ما ذهب اليه جار الله وصاحب المفتاح ومن
يحذو حذوهما ان ابدال النكرة من المعرفة جايز الا انه لا يحسن الا ان يكون الثاني موصوفا
ليفيد وانا الشيخ عبد القاهر فقد صرح باستماعه فقال لا يخلو ان تقول مررت برجل راكب او راكب
ناسيه وذكر ايضا انه لو قيل ذلك كان محالا وكلام الزمخشري في بعض مصنفاته مبني على هذا المذهب
الشيخ وهما بحثان وهوان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستفيم اما الذي يوقف عليه الحسن
او الصحة هو ان حصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من المعرفة قبل ورده الفايدة لو حصلت حسن
فلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر النحوي الشيخي عبد الوارث اما ورد بنا
نبي حبلا كثيم كساعد الفت لاطول ولا اعرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من ساعد الفت
وساعد الفت معرفة وطول نكرة وفيه فايدة لم يفهم من ساعد الفت اذ لا دلالة له على شيء من الطول
والعرض صريحا وكذا قوله فلا وابيك خير منك فان قوله خير منك بدل من ابيك وفيه فايدة وهي نفي
الاولية بالجملة فان لم تعد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز اذ هو اذن ابهام بعد التفسير نحو
مررت برجل ولا طاير كما قال السراج في شرح كتاب سيبويه لتقول مررت بأخ لك مسلم وكذا يجيء
البدل وهذا ما قاله الشيخ ابو علي في الحجة من انه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا اشبه

من البول

من البدل ما لا يستغاد من المبدل منه ومثله بقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي
فكانه طوى بالتقديس قوله على الصحيح وهو مذهب البصريين والكوفيون تشترطون
كونه على لفظ الاول قوله والظاهر لا بدل الخ لما جوز الاخفش في الاضمار والاظهار على
الاطلاق ولم يكن هذا الجواز جاريا في كل فرد من افراد البدل نبه على ذلك بقوله حيث موضع الاضمار
قوله على جوده اربع جوده والضمير للعام على نمط قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه و
وسن فلان بكذا اذا بخل به والمقصود بالذكر ان حاتم مجود بدل من ضمير جوده ومعنى البيت
هذا لا على حالة وصفه لو كان حاتم مع كمال سخاوته فيما بينهم لكان بخيلا بالنسبة الى الذي لا يبخل به اصلا
تكيف بما فوقه والوفي فيهم ووصفهم بما فيهم من الخصال المذمومة عالما بخلهم قوله تختلفان
جواب الشرط في بيت الاتان بالقاف وجهه انه لما كان الجواب ماضيا معنى صار في قبيل وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول والتوجيه بان القاف مقدر عند المبرد او محمول على التقديم والتاخير كما هو
مذهب سيبويه تعسف قوله على لمن كان يؤمن بالله سهو من اللص او من الناسخ اذ
الى تور لا يوجد في القرآن فكان عليه ان يقول لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر على ما في سورة الممتحنة او يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الآخر على ما في سورة الاحزاب ووجه الاشكال انه اذا لم يكن في الآيتين
ضمير الخطاب وهو لكم وقد مر ان مثله يمتنع في بدل الكل وتقرر الجواب بانا لا نسلم انه بدل الكل
بل هو بدل البعض والضمير محذوف اي منكم قوله وقوله في بني ابيه بعض آبائهم في البيت
اذ قد جعل علما لجد ضمير الغيبة مع انه بدل الكل مع انهما مختلفان في العدد والتكلم فاجاب بانه
بدل الاشتمال لا بدل الكل فلا نقض والتفت فلانا على كذا اي رجعته وفي بني اي استرضيني قوله
والعامل اربع المبدل او في البدل والتقدير بحرف الجر نبه على انه لو كان فعلا لاكتفى بتكريره
لان الاول محضر للاستيعاب تكريره بخلاف الفعل فقوله لمن آمن بدل من قوله الذين استضعفوا
والبدل اما بدل البعض واما بدل الاشتمال فقوله على الجملة لمن يكون بالرحمن لبيوتهم مستقام نفسه
فان قوله لبيوتهم بدل من قوله لمن يكفر كررت اللام هنا كالآية الاولى وههنا اعتراض مشهور
وحاصله انه لم لا يجوز ان يكون مجموع الجار والمجرور بدلا من مجموع الجار والمجرور فلا تكرير قوله
عطف البيان هو المتبوع من الدال عليه فخرج بقيد الايضاح التاكيد والبدل والعطف بالحرف
فان التاكيد كما عرفته لا يوضح المتبوع بل لغرر امره في النسبة او الشمول وكذا البدل لا يوضح وكذا
العطف بالحرف اذ لا ايضاح فيه فبقيت الصفة فاوضحها بقوله من الدال لا على معنى فيه اذ
الصفة دالة على معنى في متبوعها وعطف البيان دال على نفس المتبوع وفيه نظر اذ قد يقال في بعض
اسام العطف بالحرف كالعطف للتفسير فانه موضح لامر متبوعه كذلك مثاله قوله تعالى انا انشكلا
وفي الاساس فان وفي عطف على بني وتفسير له وتوضيح لمعناه وقوله من الدال لا على معنى فيه

بيان المبتدأ قبلها وهذه علامة من البيانية على ما مر حواشي المطول ان عطف البيان تابع يدل على نفس المتبوع لا على معنى فيه فان عرفت قوله اقسم بالله ابو حفص يدل على المتبوع لا على وصف في المتبوع وهو ظاهر قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر اراد بعمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابو حفص كنيته له ولما كان اسمها باسمه فوق استظهاره بالاول او ضحه به واصل ذلك على ما ذكره في الكشاف ان اعرابيا اتى عمر رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد والزاد زهيد وانا على ناقة ذفراء عجفاء نقباء فاستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء واخذ يقول اوعمر يمشي حلف بعيره اقسم بالله الخ وعمر رضي الله عنه يسمع ذلك فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق حلفه فاخذ بيده فقال ضع عمرا حملك فوضع الحمل فاذا هي ناقته عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه ويروى ما منها من نقب ولا دبر وتمرها واحدها للناقة والنقب مصدر نقب البعير بالكسر اذا رقت اخفافه والدبر دبر ظهر البعير فجرا زال عن الحق والعجف الهزال والمجفاء تأنيثه قوله وقد يفصل الخ اراد يفرق بين عطف البيان والبدل في البيت وهو للمرار الاسدي رواه عليه الطيبرسي وغيره وجه الفرق بالبيت ان بسر مجرور بمعلف بيانا للبكري ولو صح جعله بدلا لكان التقدير انا ابن التارك البكري بسر وهو مسل الضباب وقد سبق في باب الاضافة انه يمتنع هذا الكلام وسرد عليه انه قد تقرر انه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع فليجز اذن انا ابن التارك البكري بشر على تقدير جعله بدلا اللهم الا ان يخص التابع بما يكون على طريق العطف واراد بمثل قوله كل تركيب يكون عطفا لبيان فيه بيانا لذي اللام الذي اضيف اليه اسم الفاعل المعرف باللام نحو الضارب الرجل بدا واراد بمثله نحو يا اخانا الحارث فان الحارث لو جعل بدلا لكان يا الحارث وقد تقرر انه يمتنع عليه الطيبرسي رفع فاعل عليه وقوعا نصب بدا من ضمير نرقبه على نمط ليسلوننكم عن الشهر الحرام قتال فيه اي يرقبه واقعا عليه او مفعول له اي يرقبه لاجل الوقوع عليه او مفعول ثان بمعنى نظنه واقعا على انه جمع واقع كراكع جمع جالس وشهود جمع شاهد او حال اي ظانين انا ابن من جعل هذا الرجل وميره مجتمعا عليه الطير اي ضربه بالسيف والعاه في المركة والعوض منه السفافيد والطيار المناما ه بذلك قوله العطف بالحرف اراد العطف بسبب الحرف والعطف بمعنى المعطوف كضرب الامير مر بسوط اليمين وبدرهم عليه قوله هو المذكور بعد متبوعه واشتراط ذلك لانه اذا ذكر متبوعه اذ العطف بالحرف لابد ان يكون مذكورا بعد متبوعه بخلاف سائر التوابع فانه لا يجب فيها ذكر المتبوع اولا بل قد يحذف وفيه نظر لان حذف المعطوف عليه ايضا كثير سيما في كلام الله وحذف المبدل اقل منه على انه ربما يمنع جواز ذلك والجواب ان يقال المذكور بعده اعم من ان يكون لفظا وصورة او معنى وتقديرا او الكلي من هذا القبيل الا انه اخرج البواقي بقيد الوسيط وفيهما ما فيه الا الاول انه قد يتوسط حرف العطف بين المعطوف والمعطوف

والذهب

والبه ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الى غير ذلك الى انه قد يتقدم التابع على المتبوع كقوله الا ما حملت ظهرانا عرق عليك ورحمة الله السلام الى آخر ان القوم عرفوه بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف وهذا غير منطبق على العطف بلا وبل ولكن وام واما واوه والجواب عن الاول انه على خلاف الاصل وخلاف ما تقتضيه بانه والذ النسبة صاحب المفتاح الى السهو ولا عيب للانسان في السهو والنسيان وعن الثاني انه مختص بضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام وعن الثالث ان الامر كذلك ولذا اسقط المصنف القيد والنفي بالباقي بقوله متوسط حال من المتبوع مع ضمير التابع على وجه الجمع كوليت زيدا راكبين قوله العشرة وذهاب الى ما عليه الجمهور من ان حروف العطف عشرة وان اما منها واما الشيخ عبد القاهر والشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعهما فعدا انها تسعة والمصنف رحمه الله يشير الى ذلك بعض قوله وبجعل آخرها اشارة الى ما ذهب اليه صاحب المفصل حيث قال ان اي من حروف العطف عندي والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان قبلها وتفسير المضمر المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او منفصل تاكيد لمذهب الجمهور والنظم يحمل عليه على ضعفه قوله فالواو الخ تفصيل للحروف بعد تعديدها واحصالها ولذا اسدره بالفاء والجمع المطلق معناه الجمع الخالي عن قيد من القيود كالمعية والمعارنة والترتيب وكذلك يقال في المعنى المطلق الموقف الجمع الغير الموقف كتقف على اعتبار امر زايد عليه وبهذا قال الشيخ ابن الحاجب في تحقيق الجمع المطلق من ان وزان قولك جاءني زيد وعمرو وزان رجل في قولك جاءني رجل حيث يجوز ان يكون عالما وجاهلا وفارسا الى غير ذلك من الاحتمالات التي لا دلالة للفظ عليها وبهذا يظهر انه ليس معنى الجمع المطلق ان المعنى المراد ذلك لان قولك جاءني زيد وعمرو لا يلزم من عدم اعتبار القيد عدمه وان التقييد بالاطلاق لا حاجة الى التقييد وان التقييد بهذا القيد لا ينفي بعده ولا يأبى اطلاق الواو موضوعة للقدر المشترك كالاسد الموضوع للحقيقة المخصوصة واما مطلق الجمع فمعناه كل فرد من افراد الجمع ومن افراد الجمع المعية والجمع بقيد المعية والجمع بقيد التراخي الى غير ذلك ولا يخفى ان الواو ليست بموضوعة لكل فرد من افراد الجمع بل هي موضوعة للجمع بالمعنى المذكور وبهذا الفرق نظيره الفرق الذي بعبره المحققون بين الامر المطلق ومطلق الامر للقطع بان الاول للوجوب دون الثاني وبهذا يظهر فساد ما ذكره بعض المدققين من ان قولهم الواو للجمع فيه سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا لتقييد الجمع حق العبارة ان يقال الواو لمطلق الجمع وبحقق هذا المقام على ما ذكرنا من بعض الفوايد الآتي قول من غير ترتيب وبما يشعر بان المراد باطلاق الجمع انما هو تجرده عن قيد الترتيب والمعية ما اشرنا اليه في ضمن التقرير فان قلت في كلام الكشاف ما يدل على ان الواو للمعية حيث ذكر في قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلوة ان الجمع بينهما قلت

فان قوله ورجوعه الى عطف البيان ظاهر على الاول دون الثاني

ما اشتهر من

كون الجمع هنا بمعنى المعين ممنوع بل المراد بالجمع هو اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المذكور تسلم فلا دلالة على انه مستفاد من الواو بل هو مفهوم من الخارج ولا نزاع لاحد في انه يجوز ان يستفاد الحكم المشترك المستفاد من الواو قيد زايد من القيود واما ما نسب الى الثاني رضي الله عنه من ان الواو بعينه كلمة الترتيب فهو غريب ما فيها مرتبة نعم ذهب اليه جماعة من النحويين كالزجاج وقطرب لعلب ومن يجري مجراهم الا انه قول مردود والجمهور على خلافه والنص استدل على بطلانه بانه لا نزاع لاحد في صحة قولنا المال بين زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو واقتصم بكر وخالد الى غير ذلك من الافعال المقتضية لفاعلين ولو كان الواو للترتيب كما يزعمه اولئك لما صح ذلك لانه يلزم اذ ذاك دخول بين على غير المتعدد وكذا الباقي اذ لا يستغني اصطلح عن الى ودخول بين على غير المتعدد ممتنع ثبت انه لا يفيد الترتيب لانتفاء بطلان اللازم الممنوع لقوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فان بين هنا دخل على غير المتعدد للقطع بان احدا مثل زيد الا انه عام وهو خاص لانه علم لا مالنزول لفظ احد قد يكون اسما للعدد المخصوص بمعنى الواحد وتهمزته اذ ذاك منقلبة عن الواو وجمعه احاد وقد يكون اسما للمذكر المؤنث والمثنى والجمع وتهمزته اذ ذاك اصالة لا مدلة وبهذا الاعتبار صح دخول بين عليه اذ هو بمنزلة قولنا لا نفرق بين انبيائنا في رسالتك وهذا على عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين ولذا فسره المفسرون في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بالجماعة من جماعات النساء واعلم ان قوله تعالى وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك برهان يبرهن على هذه الدعوى وهي ان الواو لا تفيد الترتيب اذ لو كان كذلك كان وحي الباقي مساويا لوحي الاسند اليه اتم واقوى قوله والفاء له اي للجمع مع التعقيب والمص جعله راجعا الى ترتيب الحروف لانها اذا كانت واو لكونها مدلولة مطلقا مع كونه اكثر استعمالا كان حصولها بالتقدم والفاء الدالة على معنى التعقيب بسببه التعقيب وقس على غيره قوله قوله مبتدا خبره على وسط الدخول اي محمول عليه ارتحل امرؤ القيس في مطلع قصيدة له معروفة فعانبك منزل حسب ومنزل سقط اللوى بين الدخول فحومل اذ عشي ابنة عم غيرة وكان قد طلبها زمانا كثيرا فلم يعبأ بوصالها ولم يسمح بلقايها وكان منتابا لبروزها مع غرة من اهلها فاذا اخان وقت الارتحال تقدم الرجال وتخلف منهم امرؤ القيس الى ان يوجهت النساء وفيها حبيبته عنيزة الى الغدير المسمى مدارة ملجل فلم ينظر عليهن امرؤ القيس حتى دخلن الخباء وتركن سابهن تقطر ذفرى رأسها بهن وجمهها وقعد عليه بائما قال والله لاعطين واحدة منكن توبها الا اياه يخرج عنها الخباء واخذت توبها بنفسها تفعل الكل كذلك الى ان انتهى الامر الى عنيزة فاقسم عليه فلم يسمح كلا منهن فخرجت خائفة ان لا يبلغن المنزل الذي مر دونه فخرجت فنظر امرؤ القيس كما اراد فاعطى توبها ثم اقبل الكل على امرؤ القيس يعذلنه ويقلن حسنا وجزيت خيرا فقال انحت بعيري انا كلن منه قلن نعم فعقر بعيره ونحرها والنساء قد جمعن لحمه الكثير

افتزن

اذ زكمت الجيب منه

اخذن باكلس والا ان حصل الشبع قلن ارتحلن حمل كل واحدة منهن امرؤ القيس على بعيرها ساعة الا ان امسى السوية الى عنيزة فقال لها يا ابنة الكرام لابد لك ايضا من ذلك فامتنعت فحمل عليها سواجها فاطاعت فركب امرؤ القيس بعيرها وكل ساعة يدخل راسه في الهودج ويقبلها فاذا استغاث مال ضفرها او ربوجها فتقول عوف بعيري يا امرؤ القيس فازل فقوله فعاطب للواحدة اخ اجاله مخرج خطاب الاثنين على ما هو عادة العرب واصاحبه معه تبك جزم جواب الامر والسقط مجتمع الرمل واللوى الملتوي والدخول بفتح الدال اسم موضع وكذا الحومل والمغني قف واسعد على البكاء من رقة ذكر الحبيب والمنزل الخ اي منها او ذلك المنزل او ذلك البكاء بمجتمع الرمل الملتوي بين هذين الموضعين فحكم ان الاصمعي كان يقول الصواب ان يقول بين الدخول وحومل بالواو لان بين لا تدخل الا على متعدد ومع وجود الفاء لا تعدد في المضاف اليه والمضاف اليه هو المعطوف عليه اجاب عنه بانه محمول على حذف المضاف اي بين وسط الدخول فوسط حومل او بين اجزاء الدخول فاجزاء حومل والمذكور في كتب القوم ان كل واحد من الموضعين مشتمل على منازل كثيرة فجاز دخول بين بالنظر اليها على ان بين منازل الدخول فمنازل حومل بقوله على وسط معناه محمول على ذلك كما اشرنا اليه بقوله وسط يبتغي ان يكون بتسكين السين لانجر بكه والفرق بينهما ان الاول مبهم في داخل الدايرة والثاني مركز الدايرة في الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالتسكين والا فهو وسط بالتحريك ولذا قالوا اذا التقت حلقتا وسط الدار سير بالتسكون فوسط ظرف وسير المفعول به وهو بمنزلة قولك حفرت بين اجزاء داخل الدار سيرا او لو حركت السين فالوسط مفعول به وسيرا حال قوله لم يخرج اذ لا تعدد في المضاف اليه اذ قوله والفاء الخ قوله ولان اذنها متعلق باستغلوا بيان استعمال الفاء في جزاء الشرط انما هو لاجل انها موضوعة للترتيب بلا مهلة او الترتيب بلا مهلة حاصل بين السبب والمسبب والغرض ان الفاء الذي تصدر به الجزاء وان اريد به الدلالة على ان ما قبلها سبب لما بعدها الا انها لا تخرج بذلك عما هي موضوعة له من معنى الجمع والتعقيب اذ للسبب ان يكون عقيب سببه بلا مهلة وفي الكلام اشارة الى ان في الفاء الجزائية دلالة على تعقيب مضمون الشرط بمضمون الجزاء بلا مهلة نقوله والرابطة معطوف على السببية على طريقة قوله هاذه بين ذي قدر وغرا وقوله حيث لم يكن مرتبطا بذلك اشارة الى انه لو كان هناك ارتباط ذاتي كالمضارع المجزوم مثلا فلا حاجة الى الفاء بخلاف الجملة الاسمية اذ لا ارتباط لها بذاتها قوله وقوله تعالى انه مبتدا خبره والظرف في هو على وجهها المحمول على ذلك ودفع لما عرف على مجموع القولين بان الواو للجمع المطلق والفاء لمع التعقيب فيهما فكيف اجتمعتا في قوله تعالى وربك فكبر اذ التقدير وفكبر ربك اذ المنصوب المعلوم محمول للفعل المتأخر وتقرر الجواب على ما يدل عليه عبارة المص وبشرحه كلام الكشاف ان اما هنا مأخوذة لان قد فيها اذا كان بعدها امر او نهي شايع ذايع لكثرة الاستعمال هنا وبذلك تلغز هوا بالفاء في الحقيقة جواب الشرط المقدر والواو داخلة على مجموع الشرط والجزاء وبهذا بحث في هو ان تعليل

عدم صحة اجتماع الواو والفاء بما مر من التنافي بين مغنيهما فاسد اذ قد سبق ان الواو موضوعة للجمع المطلق وهو لا ينافي معنى الفاء فالوجه ان يعلل قوله والا ما جامعت بانه يلزم حينئذ امتناع اجتماع حرفين من حروف العطف ووروده ما على شيء واحد بل وكررت في قوله البيت للتفريق تؤيبي هو هكذا لا يجزع ان منفسا اهلكته • واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي • فنقول ان منفسا تقديره ان اهلكت منفسا على انه منصوب بمضمر فعل يفسره الظاهر الذي بعده على ما ذهب اليه سيبويه والخليل وغيرهما ان قولهم من الوب تشد دون ان منفسن بالرفع والتقدير ان يهلك منفس على انه فاعل فعل مضمر والمنفس المال الصالح لقولهم مال مفس ونفيس اي مال كثير والفاء في فعند ذلك جواب الشرط والتقدير واذا اهلكت فاجزعي فعند ذلك فلزم اجتماع الفاءين وهو ممتنع اجابوا المصنف رحمه الله بما ذكره القوم وهو ان الفاء في فاجزعي زائدة كررت لبعد العهد كالآية الشريفة ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف اذ ليس ههنا بعد العهد ولا تصور فيه ذلك اصلا والقياس على الآية فاسد لان بعد العهد هناك ظاهر فالناظر ان يقال لتقديره فاذا اهلكت فاجزعي عند ذلك فاجزعي فحذف الاول اذ الثاني نفسره واورد عليه في معلقته والخطاب في اجزعي ولا يجزعي لزوجته تقول لها لا يجزعي على مال اجود به اذا لو كنت ما لها لكان بذله فاصلا بل اجزعي اذا مت وهلكت ولقط ان في الاول واذا التي تنبيه على انها يجزع عند كونه الا اهلاك سواء ما سكوكا ولا يجزع مع ان اهلاكي محقق بخلاف الاول المتروك في التي الفعل وهي عكس القضية فان فعل مقتضى قوله فاجزعي كونه لجزع واقعا عقيب الهلاك ومقتضى قوله عند ذلك كونه حاصلا في الوقت معه وبينهما تباين فلتبادر الاول الى ضمن التعقيب بل كما ذكر العلامة ثانيا من ذكر السورة الاستيعاب التي من التنكير لبعد العهد فاتيته بكلام رب العزة ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله بمفازة مفعول ثان لقوله لا تحسبن الآية كرر ذكره بقوله فلا تحسبنهم لبعد العهد وطول الفصل ودفع الوهم وزيدت التي لفظ الفاء لنكتة اقوى هي الاظهار بغلبة الاشتغال المذكورة للتنبيه على تحسبنهم بمفازة ان يحمل فوز ونجاة ومنه المفازة للمهلكة اما تعالى او تسمية للشيء باسم ضده ههنا معا او للفاء اشتراكهما المص ولا بد من ذكرها لانه يتبين ان بينهم بما يجمع فيها الاول انه قد يجيء المجرد التعقيب الذكري وعليه قوله عز طوله ادخلوا ابواب جهنم فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض يتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون عندي من هذا القبيل اي اهلكناها ونجيء عقيب الاخبار بالهلاك بذلك فلا حاجة الى التجوز في اهلكناها وسقط انكار التعقيب في الفاء من القراء استدلالا بهذه الآية وذكر المفصل بعد المجمل بالفاء من باب التعقيب الذكري قال تعالى فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه وقال تعقد سالوا موسى اكبر من ذلك

ارناالله

ارناه جهرة وقال نادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الى غير ذلك الى ان التعقيب لا ينفك عنه سواء كان للعطف او لم يكن وقد مر عليك ان فاء السببية من هذا القبيل الا ترى انه ان دخل على المفرد نحو جاءني زيد فعمرو فالتعقيب في مثل هذه الجملة نحو قام زيد فقعد عمرو فان التعقيب هنا ايضا ظاهر لا خفاء فيه انما الخفاء في الفاء الداخلة على الصفات المسالمة وتحقيقه على ما ذكره القوم ان الفاء الداخلة على الصفات المتابعة ضربان الاول ان يكون الموصوف واحدا نحو جاءني زيد الاكل فالشايم ومنه قوله مالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم الى ان يكون الموصوف مختلفا كقولهم في صلوة الجماعة لعدم الاقراء فالاقعه فالاقدم مجره فالاسن فالاصبح فالتعقيب في القسم الاول معتبر بين مصادر تلك الصفات فقط حتى ان المغني فيما ذكر جاءني الذي ربا كل فشايم اي تبع نومه عقيب اكله وكذا والبيت الا الذي يصبح فيغنم فيثوب وليس الترتيب ههنا معتبرا في ملابسة تلك الصفات للاول اعني ملابستها والتعقيب في القسم الثاني معتبر في تعلق معمول العامل الموصوف تلك الصفات اي تعلق التقدم بموصوف الاولى تعقيب تعلقه بموصوف الاولى وكذا الامر على هذا الترتيب الرابع ان الفاء قد تكون زائدة اي دخولها في الكلام وخروجها سواء وانكر سيبويه ذلك واجاز الاخفش ما دتها في الخبر مطلقا وعلى اي حال فوجودها في القرآن والاعلم وصحافة من النحاة جوازها مكون الخبر امرا او نهيا فالامر كقوله وقائله خولان فانكح فتاتهم والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان زاد الفاء عند اصحابنا جميعا نحو واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي لانه لا يفسر به وقال ابن السراج ان الفاء قد تكون فعل ممتد واقع بعد فعل آخر فان نظرا الى اول الفعل الممتد فاوله واقع عقيب الفعل السابق بلا مهلة وان نظرا الى آخره فاخره واقع بعد الفعل السابق بمهلة كثيرة فمثل هذا الفعل ان صدر بالفاء بالنظر الى اوله فلا كلام في صحته وان صدر بثم فكذلك بالنظر الى آخره فلا خفاء في صحته ومثاله قولنا نزلت بالبلد فبنيت مدرسة او ثم بنيت مدرسة وعليه قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار امر ممتد فصح اخبار التعقيب فيه والتراخي • قوله ثم لمع التراخي • اركلة ثم للجمع مع التراخي والمراد بالتراخي ما تعارف العرف سراخيا وكذا التعقيب معوص العرف نص عليه ابن الحاجب والمراد بالتراخي التراخي الزماني • قوله مروان • المنقول عن سيبويه انه اذا قيل مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لان ثم لما دلت على المهلة والتراخي وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة فيكون المرور بالمرأة مرورا ثانيا واما اذا قيل مررت برجل فامرأة فالمرور هنا واحد فان قلت فيلزم تعقيب الشيء بنفسه اذ لا تعدد في المرور اذ قلت المراد انه غير منقطع ولم يدخل فيه شيء من غير جنسه وعندي ان لزوم التعدد ثم ممنوع اذ يجوز ان يكون هناك المرأة بعيدا جدا عن مكان الرجل بحيث بعد المرور بها مثلا خارجا عن المرور به من غير ان يشوبه انقطاع او يدخل فيه شيء ليس من جنسه فتأمل واعلم انه قد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها

فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد جعل منه قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يجئ للجحود المرتب
كقوله ان من سادكم ساد ابوه ثم ساد فوق ذلك جده ◦ فان المقصود ههنا اظهار الترقي
بذكر درجات فضل الممدوح من ساده تقه وساد ابيه وساد جده فجد ابا الاخص ثم الاخص والا
واما قوله تعالى الباء مزيدة فيهم اي شهيد فمعناه ثم يجازيهم لدلالة الشهادة على ذلك وقد يجئ ثم
زايدة اتبعه الاخفش في قوله تعالى ثم تاب عليهم وقد يجئ لترتيب الاخبار لا لترتيب المخبر به
في الزمان وقد جعل قولهم بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس ارتم اخبرك ان ما صنعته
امس اعجب وفيه نظر قوله وحتى للغاية ◦ لفظ الغاية قد يطلق ويراد به الهاية وقد يطلق ويراد
به جميع المسافة كما يقال غاية سيري من البصرة الى الكوفة مع انه لم يحقق منه سير غيره
والمراد ههنا الاول بدليل اشتراط الجزئية في المعطوف والتمثيل بموت الناس يقتضي ان الموت
قد انتهى بالانبياء انتهاء الاكل بالراس في الكلمة حتى رأسها وفي الكلام اشارة الى
ما قرر عندهم من ان حتى انما يجب ان يكون المعطوف بها مفردا كالمعطوف عليه كيف ما كان فجر ساد حتى
لا يجوز الا ان المفردات فلا يصح بها عطف بعض الجمل على اخرى ولهذا رد قول من جعل حتى عاطفة
في قول امرء القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم وهذا جيد الا انه كان المناسب ان يقول والمعطوف
جزء المعطوف عليه او جزء منه لتشمل نحو جئتني لجارية حتى صديقها وكذا نحو اكرمت السادات
حتى عبيدهم فان مثل ذلك بعد بمنزلة الجزء لشدة الاتصال فان قلت بهم بمنزلة حتى بهذه في
اذ اعطف بها مجرور على آخر قلت العاطفة مشروطة باعادة الجار فقط اذا عطف بها مجرور على
كالعطف على الضمير المتصل المجرور فلا تجوز مررت به القوم حتى زيد بل الواجب حتى بزيد فان ان
لجاز من غرائب مسائل حتى العاطفة انك اذا مررت بالقوم حتى بزيد فسعيد الباء معها او لم يعد
وليست بالجارة ونبه في المثالين على ما ذهب اليه من وجوب التصريح بالمعطوف عليه في حتى من
والا لذلك الجارة فانها وان كانت مشركة معها فان لا بد هناك من ان يكون قبلها واو آخر الا
انها تفارقها بجواز التصريح بها الواو آثارة نحو ضرب القوم حتى زيد وجواز اضماره اخوى نحو مت
حتى الصباح وبهذا انظهر ان حتى وان كانت عاطفة بمنزلة الواو الا انها تفارقه بوجوه لمزيد
ووجوب التصريح والاختصاص بالمفردات والاعادة ولم لعل حتى مثل ثم في الترتيب والمهلة كما قاله
ابن الحاجب وصرح به الجزولي لان ذلك مختلف فيه والمحققون ممنوعون منه على ما ذكره
قوله انما انفصل ما ان اتصل من باقي او آراء المعطوف عليه قوله استثنت الفصال حتى القوائل
ذكر الميداني ان المثل هذا اضرب لمن يكلم مع من لا ينبغي ان يكلم بين يديه كلالة قدره وديانته
امره يقال استن الفرس اذا نشص بفتح رفع يديه وطرحهما معا والفصال جمع فصيل هو
ولد الناقة ذات سنة وجمعه فصلان كبعير وبعران والقوائل جمع قارح كالفصال جمع فصيل
والمراضي جمع مرضع وهو من الضرع بالتحريك وهو ما تبزل ابيض يخرج بالفصال دواء للكبد وجاء

البيان الابل وهو شئ يعلوها كالزبد وليس بزبد فاذا لم يجد واعلى شفوا دبارة ونضحوا جلده بالماء
ثم جروه على السبخة ذي الصعاصع ربما قالوا هو اجر من الضرع بالتسكين يعنون به فرع المبتسم وهو
الكوأة قوله لاحد الشيئين او الاشياء ◦ فانه كانا مفردين او كانت مفردات فهما لفيدان
ثبوت الحكم لاحدهما او لاحدها او ان كانا او كانت حلا فهما لفيدان حصول مفهوم احدهما او احوهما
فقوله منهما حال من احد قوله وتقال لها للشك ◦ نبه على ضعف ما ذهب اليه الكثرون في به
بشعر كلام الكشاف وكثير من ائمة الاصول من ان او كلمة شك اذا وقع في الكلام الخبري نحو جاءني
زيد او عمرو يعني ان المتكلم شاك لا يعلم المجيء على التعيين او يعلمه لكنه يريد تشكيك سامعه
في الحكم لوجه سيعلق بذلك وللتخيير اذا وقع في الانشاء او للاباحة اذا الكلام الانشائي
لا يحتمل الشك او التشكيك اذ هو اثبات ابتدائي والفرق بين التخيير والاباحة انه لا يجوز
الجمع في الاول ويجوز في الاباحة وتحقيق ذلك على ما صرحوا به انه ان حصل للمامور بالجمع بين الامرين
فصاعدا وشرف فهو الاباحة نحو اعلم الفقه او النحو والا فهو للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرو او
وجه الضعف على ما صرحوا به ان او وانما ليسا الا لاحد الشيئين او الاشياء والباقي بفهم
من غيرهما واي وضع الكلام للافهام والوضع للشك اخلال به قوله وتوهم انها لم
تذهب كثير من اهل الظاهر الى ان او في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو
او الامتثال اثما هو في ترك طاعة كل منهما لان في ترك طاعة احدهما فلو لم يكن او بمعنى
الواو لحصل الامتثال بترك طاعة احدهما فيجوز طاعة الآخر فلان او لاحد الامرين
لا لكليهما والمحققون على ان هذا فاسد لان او اذا وقع في حيز النفي فهو لعموم النفي وشموله
لكل من المعطوف والمعطوف عليه والسر في ذلك ان او لاحد الامرين من غير تعيين وانتفاء
الواحد المبهم لا يصور الا بانتفاء كل فرد من الافراد فلفظ او اذن واقعة موقع كلمة احد
حتى ان قولنا ما جاءني زيد او عمرو معناه ما جاءني واحد منهما وواحد نكرة في سياق النفي
فيكون معناه عموم النفي وشموله فصار كما لو قيل ان كلمة او في سياق النفي لعموم النفي الا ان
يكون هناك مانع فتحمل على نفي العموم وكلمة الواو بالعكس من ذلك فثبت ان صرف
او في الآية عن اصلها وجعلها بمعنى الواو قول ظاهري لا حقيقة له لاصلا والمشهور في مثل
كلمة او الواقعة في حيز النفي المقرونة بالمانع قوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع
نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا يعني ان اشتراط الاستقلال اذا جاءت
بعض آيات ملجئة الى الايمان ذهب او ان التكليف فلم يبق الايمان اذ نفسا غير متعد
ايمانها قبل ظهور الآيات او مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها فدلت الآية
على ان عدم الفوت بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس
التي آمنت في وقتها الا انه لم ينفعها الايمان عملا صالحا فتقول لم تكن آمنت من قبل سنة

لقوله نفسا وقوله او كسبت عطف على آمنت يعني ان مجرد الايمان بدون العمل غير نافع فهو محمول
على نفي العموم دون عموم النفي وعلله بانه حينئذ يكون المعنى لا ينفع الايمان للنفس التي لم تقدم
الايمان ولا كسب لخيري الايمان فلو نفى الايمان كان نفي كسب لخير في الايمان تكرارا فيجب حمله
على نفي العموم هذا ما ذهبوا اليه في تبيين معنى الآية وتطبيق كلام الكشاف عليه واقول
انما يلزم التكرار اذا كان المقصود بنفي كسب لخير هو من نفى عنه الايمان لكن الكلام صريح في
ان المراد نفي الكسب عمن اتى بالايمان وقته الا انه لم يقدم اليه الاعمال الصالحة والحاصل
ان النفس الواقعة في الآية مع وحدتها قسمان الاول النفس التي لم يصدر منها ايمان قبل ظهور
الاشراط والى هذا القسم اشار بقوله لم تكن آمنت من قبل الثاني النفس التي صدر منها الايمان
في وقته الا انه لم يقدم اليه العمل الصالح والبه الاشارة بقوله او كسبت في ايمانها خيرا وحسنة فلو
حملت الآية على عموم النفي حتى يكون المعنى لا ينفع الايمان للنفس الغير المؤمنة والنفس غير
الكاسبة مع كونها مؤمنة فلا تكرار ههنا قطعا قوله وهي على اصلها اشبه بلفظ نوهم
على ضعف هذا القول وصرح بقوله وهي على اصلها الى سائقه على وجه الضعف يعني توهم انها
منسلخة عن اصلها والحال انها على اصلها وليس كما زعموا وانما حديث الضمير فوجع للنفي
الى النفي المطلوب وقوع النكرة في سياقه فافهم قوله ولكنها بمعناها اي ولكن او بمعنى
الواو في المذكور يعني لو جعل او بمعنى الواو لجعل اذا كان هناك ما يلجئ اليه كالبيتين واما
الآية فهي منزهة عن الامرين اما البيت الاول فالصارف فيه ان قوله على المرئ بدل من قوله
على بجير او بعناق وهذا دليل على ان المراد بالاول كلاهما لا احدهما والا لوجب ان يقول
على المرء اذ البدل من المفرد مفرد لا مثنى هذا مقصوده ومرامه على ما دل عليه لفظه وكلامه دقيق
لانا لا نسلم ان هذا بدل بعض من كل بل هو اما بدل الكل من الكل على المرئ وهذا المعنى هو المناسب للمقام على انه لا دلالة
للتثنية على المغايرة اذا البكاء اذا كان واقعا على احد المرئين لا على التعيين كان واقعا على المرئين
بطريق الاضمار او البدلية على انه يجوز ان يضمر عامله اي انزحم على المرئ والبيت لمتمم بن نويرة
وبجير اسم رجل وكذا عناق اسم رجل آخر الكلمة الباهلة في خط اصابهم ارمل كما ظرف
لبكيت جميعا حال لانا كيد لشابهما معلق ببكيت مع تقييده باذ اريكيت وقت ملاكهما
لما لهما من الشان الغريب في الحال العجيب بشجاعة ارتحن معلق ببكيت فقوله والا فقول على
المرء ان لم يكن او بمعنى الواو لوجب ان يقول على المرئ اذ كرنا قوله وكذا قوله اي
قول الراجز وقيل للاسدي والبيت هكذا قبل الطريق واجتنب زرعانا ان بها
اكلا اورزانا خوير بن ينفعان الانانا لم يدعا السلم متقانا الا رمام موضع
فيه الصمان اكلا ورزام وهما علمان لرجلين سارقين وخوير بن لصغير غارب
وهو بعض البعران خاصة ذكرا لاصمعي وهو حال من اكلا ورزانا فلو لم يكن او بمعنى الواو

لوجب

لوجب ان يقول خويرا فانه تقال زيدا وعمرو جالس لا جالسان والنقف كسر شئ كجوز
والهام وسط الرأس قوله وعند الخليل اشارة الى ما ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال
سألت الخليل عن قول الاسدي ان بها اكلا اورزانا خويربين زعم ان خويربين
نصب على الشتم كما انتصب خالة لحطب على الذم قوله ولم يعد الفارسي لما
ذكران حروف العطف عشرة وان ايا منها ولما لم يكن هذا منفعا عليه كما اشرنا اليه
هاهنا ان يشغل ههنا بذكر المخالف وبيان جهة المخالفة فقوله لجعلها قبل المعطوف
عليه اراد خولها على ما هو معطوف عليه لا معطوف نحو جاءني اما زيد واما عمرو اذ لا يصور
كونه معطوفا اصلا وقوله وهو خول العاطف عليها دليل كان على امتناع كونه حرف عطف
انه يدخل الواو عليه كما مثل المذكور فلو جعل حرف عطف لزم اجتماع حرفين عاطفين
قوله ليست منها بتعاق اذ لو كان حرف عطف اشبع توسط بين الفعل وفاعله
نحو قام اما زيد واما عمرو وبين معمولي عامل واحد نحو رأيت اما زيدا واما عمرا او نحو ذلك
قوله والواو اما جزء منها اشارة الى ما ذهب اليه الاندلسي من ان حرف العطف
المجموع والواو جزء منها او الواو وعاطفة لانها اثنية على الاولى حتى تصير لحرف واحد ثم يعطفا
معا ما بعد اثنية على ما بعد الاولى وهذا دفع للدليل الثاني على امتناع كونه حرف عطف
وهو انه يلزم اجتماع حرفي عطف قوله وفيه نظر اذ يرد عليه ما ذكرنا من ان صحة قيام او مقامها
دليل على ان اثنية عاطفة ومن ان الواو جزء منها او العطف اما اثنية على الاولى اما
في المقدمة الاولى فلان صحة قيام او مقامها لا تدل على انها عاطفة اذ الاكل المعنوي
لا يقتضي ترتب الاحكام اللفظية الا ترى ان معنى ان المصدرية هو بعينه معنى ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية واما في الثانية فلانه لو جعلت الواو جزءا منها
لما كانت اما بانفرادها عاطفة ولا يخفى ضعفه واما في الثالثة فلان عطف الحرف على
الحرف غير معهود في العربية هذا والحق ما ذهب اليه المحققون من ان الواو هي العاطفة واما مفيدة
لاحد الشيئين فقط وليست بعاطفة قوله ولا يلزم ذلك فيما ذكره يعني اذا قلت جاءني
زيد او عمرو فالظاهر انه اعترضك الشك فقلت او عمرو اذ لم يكن منه على يقين او سمعها
تعليل لعدم اللزوم يعني ان اللزوم مبني على البين اللازم وهو منتف ههنا لجواز ان يقع به
لازب من اللزوب وهو اللصوق يقال لزب به الطين لزوبا الصق من باب علم ذكره
جار الله قوله وتحي اذا اما غير مكررة فقوله والا فاسكتا اي ان لم تكلمني فسكوتا خير
لك قوله ان تكلمني مبتدأ خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود وكذا قوله فانا اي يكون
تصدق فالعوض هو ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية والطرف الذي تصدق بشيء
ان يجعل معلقا بما في لا نافية من الظاهر والمعاون كقولهم الاخ في امه وآخر الاسماء مجرى

الصفات باب واسع وقد سبق تفصيله غير مرة هذا ان جعل كان تامة فان جعل ناقصة فالوقف
خبرله والبيت للممتع العبدي فاعرف نصب عطف على لكون وان رفع فالتقدير فانا اعرف
والفاء تنبيه على ان الاخوة الصادقة التي لا شوب بها تنشأ من الصفاق مفصلة للاطلاع على
جميع ما بين الاخوين من الحبات والنجبات سواء كانت افعالا سنية او افعالا خسيسة و
تعدية المعرفة بمن لتضمنها معنى التميز والغث بفتح الغين المعجمة والثاء المثلثة والسمين
عبارة عن العبيط والحسن والفاء في فاطرضي جواب الشرط اي ان لم يكن انت اهل
لصدق فاطرضي او اتركني من الاطراح وهو الابعاد والمشهور فيه تشديد الطاء في الصحاح
لقول اطرحه بالتشديد ابعده وهو تفعلة والتخفف قياسي لقولهم الجود وطرح الشيء وطاح
طاحا رميته وفلان مطروح اي متروك قوله لعمك مع سافه صفة للعدو ولاجواز الامر والخاطب
ضمير المتكلم قوله وزعم الفراء الخ لا تعوان ما سبقها بما قوي امر لازم وقد ورد البيت مما سبق
حمله الجمهور على حذف ما سبقها اي تعلم اما بدا روما ما بمعنى الذي لظهور المعنى وحصول العلم
بحور زيد يقوم واما تقعد نعم علما على وضع المعنى وذهب الفراء الى انه لا حاجة الى التقدير لان
اما بمعنى اوتعلم من الالمام وهو النزول وضمير عهد بالتدار وحالها للاموات ولم تعل خالهم او بمعنى
ازتزال ضال تمكث الاموات في طوب اهل الجنة فان مر ما لم يبق منه الا صورته وخيالية في ذهن
من كان رآه في الدنيا قوله ولا يقع اي اما التي اشارة الى الوجه الثاني من وجهي الفصل يعني
ان الفصل بها ولما امران الاول ما عرفته وهو ان بناء الكلام على اما من اول الامر على الشك لتطرق
ان ما لا يقع في الشيء البتة فلا يقال لا تفرب بما زيدا واما عروا بخلاف او ولا يطمع منهم انفاقا او كغيرها
قوله وام مبتدأ خبره الاستفهام بلها خبرا خر متصلة حال من ضمير بلها قوله والا فالهمزة
اي وبلى المستوى الا فالهمزة فالا فرفع فاعل بلى والهمزة نصب مفعوله لطلب التعيين متعلق
بالا يبلا بمعنى ان ايلاء احد المستويين ام وايلاء المستوى الا فالهمزة لاجل طلب تعيين احد
هذين المستويين اي العلم بما حصل على الاجمال بمعنى ان مجموع الا يبلائين معلل بما ذكر وفي الكلام
الى اشارة الى وجه تسمية ام بالمتصلة وبيانه انه لما كان مجموع الهمزة مع مدخولها وام مع مدخولها لحصول
طلب التعيين كان ام مع الهمزة بمعنى اي ويكون المجموع بتقدير استفهام واحد فسميت متصلة لاتصالها
بالهمزة وارتباطها بها اشتد ارتباط ولهذا اشترطوا في ام المتصلة ان يكون الهمزة قبلها مذكورة
البتة والا كذلك المنقطعة او قد يكون الهمزة هناك مذكورة وقد لا يكون ووجه تسميتهم اياها معادلة
هو معادلتها للهمزة في السنية وقوله والا فالهمزة مع ما فيه من الاشعار بهذا الاشتراط اشارة الى
ان الهمزة هذه لا يجب ان تكون للاستفهام بل قد يكون لها نحو ازيد عندك ام عمرو وقد لا يكون ما بعدها
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فترك التقييد اشارة الى هذا التعميم وقوله بعد ثبوت احدهما
معناه ان السؤال بام والهمزة لا يصح الا اذا كان اصل الحكم مع احدهما ثابتا على وجه الاجمال ان

لا محالة

في خصوص احدهما المشهور ان المراد بالمستويين اللذين يعتبر فيهما الا يبلا انه لو كان الواقع
بعد ام اسما مفردا او فعلا او جملة اسمية او فعلية كان الواقع بعد الهمزة ايضا كذلك
بلا مخالفة بينهما والكلام المحض شامل لهذا التعميم الا ان صح باختصاص ام بعطف الاسم على
الاسم بناء على ما زعم من ان الاستواء لا يتحقق الا بعد تحققه وهو فاسد لا ساعده دليل
يعول عليه في اثبات هذا المطلوب او المذكور في كتب القوم انها لا تخص علم العلم الفعل والجمل
ايضا على ما ذكرنا والمراد باستواء الاخرين استواء هما في علم المستفهم فان قولك ازيد عندك
ام عمرو لستوى فيه الامران فان احتمال وجود زيد عند المخاطب لساو عندك احتمال وجود عمرو عنده
نقوله ولذا ارفع وجوب الاستواء بالطريق المذكور وضمير كانت لام وقوله فلم يجز نفوا على الاختصاص
والامتناع مسلم بها الا انه لا تفاء الاستواء والا يلاء لا تفاء المحض من الاختصاص بعطف الاسم
حتى لو قيل ازيدا رايت ام عمرو اكان صحيحا ولو كان الامتناع للاختصاص بالاسم كان نفي المحض للمنع
قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقوله سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم لان ام
بها ايضا متصلة مسبوقة بالهمزة الا ان الهمزة للتسوية لا للاستفهام وكون الهمزة بها للاستفهام
غير لازم كما ذكرنا اللهم الا ان يقال مراده اختصاص ام المسبوقة بالهمزة الاستفهامية بتضمن الاختصاص
اذ لو لم يقع بعد الهمزة الفعل كان سوالا عن الفعل فبطل طلب التعيين فافهم والكلام بعد غير
تمام لان نحو اقمت ام قعدت وانام زيدام انت مضجع بالهمزة وام متصلة والهمزة للاستفهام
قوله وكان جوابها عطف على كان محصله بعطف الاسم يعني لما كان ام لطلب التعيين لا
للسوال عن اصل الثبوت لم يصح الجواب بلا او نعم بل الجواب بالتعيين اي بتعيين احد الغايتين
مثلا قوله الحسن الخ قد تقرر في النحو ان كل كلمة او الها همزة وصل مفتوحة وصلت
عليها همزة الاستفهام فالتقا الان كنين هناك جاز فيها الوجهان الاستخبار بالاخبار
اذا لوحظت همزة الوصل في نحو الحسن وقيل الحسن اشبه الكلام ولا بد ان اصبر هو ام الاستفهام
فابدلت الهمزة الفا وجوز التقا الان كنين وقوله فالمعنى احدهما بهمزتي الاول همزة الاستفهام
والثانية همزة الوصل يعني اذا قيل الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل
ام ابن الحنفية او الاستبهام انما هو في افضلية احدهما من ابن الحنفية فالجواب اذ هو احدهما افضل
ولا يجوز الحسن افضل او الحسين افضل وفي بعض النسخ احدهما وجهه ان احد الهمزتين محذوفة تخفيفا
قوله ومنه قولها ارقول حفصة بنت عبد المطلب اذ جاءت بطلب الزبير لنصارعه فنعم
الزبير فقالت حفصة كيف رايت زبرا اقطا او تمرا ام قرشا صار ما هبزرا فقوله
زبرا بفتح الزاء وسكون الباء مكبر زبير قيل هو منقول من زبرت الكتاب اذا كتبته وقيل
من زبرت المرأة زوجته وقيل من زبرت البئر طويتها واعترض على الاول وجوابه بان البيت
قد انكسر وزنه على ما نقله فالصواب ما رواه بعض الثقات ١١ اقطا ام تمرا ام حفر منا قمرا ١٢

الصواب ما رواه بعض الثقات

والمغرفي المجلوب من حضرموت او وجدته حلوا او مرا فاستقام البيت لفظا ومعنى والسابع
القاطع من العرم وهو القطع فلا صرم بعده وفي الناس راحة والنهر بالقوى الجرى والوصف
للاسد والمقصود بالبيت وصف الزبير بالشجاعة ومقصود المص لان اودخلت بين الاقط
والتمر وليس المقصود انه جعل التمر عديل الاقط بمعنى انها بل جعل مجموع هذين بمنزلة ام هم
معادل الهمزة على معنى احد هذين لانه ام ترشيا قوله وهي منقطعة اي هي مسبوقة بخبر
الظرف بعده لعطف الجمل ومنقطعة نصب حال من ضمير الخبر الذي تبين المتصلة حاول الان ان يبين
المنقطعة وخص المنقطعة بعطف الجمل خاصة كما انه خص المتصلة بعطف الاسم المفرد على اخر مثله
والمذكور في كتب القوم ان المتصلة مختصة بثلثة اشياء بعدم الهمزة الاستفهامية او همزة التسوية
ووجوب الاستفهام بها عن شيئين او اشياء بحيث احدهما او احدها غير المتكلم والمقصود طلب التعيين
او هي مع الهمزة بمعنى اي والثالث انه يجوز ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها مختصة بالجملة
فقوله ويكون بمعنى بل والهمزة معناه على ما ظهر جوابه ان ام المنقطعة بمعنى بل التي سبق على ان الاول وقع
غلطا كقولهم انها لابل ام شاة او بمعنى بل التي تكون لمجرد الاضراب من الكلام الى اخر لا لقصد ابطال الغلط
كقوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وان انها مع معنى بل معنى الهمزة الا ترى
تخوانها لابل ام شاة او الهمزة الانكارية نحو ام يقولون افتراه بقوله بمعنى بل والهمزة اشارة الى ان
الانقطاع لانه اذا كان بمعنى بل كان الكلام الذي بعدها كلاما مستانفا مستقلا برأسه لان بل
هذه اما اضرابية او انتقالية وعلى كل تقدير فالكلام الذي هي منقطع التعلق عما قبلها وان لم يكن بينهما
سور هذا وهذا ما وافق ما في كتب القوم فانه انما سميت منقطعة لان ما بعدها وما قبلها على
كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول شروع في استفهام مستقل وانما قال ويكون بمعنى بل والهمزة
حملا على الاكثر الاغلب اذ هي قد يكون بمعنى بل وحدها او اذا كان بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل استوى الظلمات والنور وكقوله ام من هذا الذي هو جند لكم اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام
وقد لا يكون بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين فان معناه بل انا خير
اذ لا معنى للاستفهام ههنا ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا تكون بمعنى بل والهمزة
معا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك وما اشبه بكلام المص رحمه الله او هو ناظر اليه لان المشهور
الذي عليه الجمهور ما نلوناه عليك قوله ويلزم لفظ الجملة بعدها يعني يجب ان يذكر كلا جزئي الجملة
المذكورة بعد ام المنقطعة اذ لو حذف احد الجزئين في مثل ازيد عندك ام عندك عمرو وفي مثل ازيد عندك
ام عمرو والسكت المنقطعة بالمتصلة فاراد بلزوم لفظ الجملة وجوب التلفظ بالجملة تماما من غير ان
يحذف بعضها وذكر بعضها فاللفظ اما مصدر بمعنى التلفظ فعال من اللفظ واللفظ به بمعنى او المضاف
اي ويلزم ذكر لفظ الجملة بعضها من غير اعتبار تقدير فيها والقصد بالاستفهام تنبيه على القبح
اللزوم في الخبر بقوله لا يلزم ذلك في الخبر وقوله خصه المس مفعول اول لقوله ويلزم لفظ الجملة بجعل الاول

في مبحث الالزام

في مبحث الالزام كجعل التمام في معنى الاتمام كما عرفته غير مرة قوله حتى لا التباس في قوة التعليل
اي لانه لا التباس في الخبر اذا كان ما قبل ام كلاما خبريا كقولهم انها لابل ام شاة فانك
اضربت عن الاخبار واستأنفت سؤالا برأسه فان قولك انها لابل كلام خبري وقولك ام شاة
شروع في استفهام مستأنف وجوز الجملة بعد ام كما ذكرنا اولا اي شاة وجه عدم الالتباس
ههنا ان ام ههنا لا يحتمل ان تكون متصلة لان ام المتصلة مشروطة بان يكون قبلها همزة التسوية
سواء كانت الهمزة استفهاما حقيقيا او الكاريا او همزة تسوية والشرط ههنا منتف فانتفى المشروط
قطعا بخلاف قولهم ازيد عندك ام عندك عمرو فان ام هناك مسبوقة بالهمزة فجاء الالتباس
قوله واستعمل ام والهمزة للتسوية يعني ان ام والهمزة لما كانا للاستفهام من حيث الوضع
لزم منهما الاستواء في علم المستفهم اذ الاستفهام يقتضي التسوية بين الامرين في علم المستفهم فاستعمالهما
واذا ذاك فيجوز استعمالهما في مطلق الاستواء اللازم للمشترك اطلاقا للملزوم على اللازم
كما هو القانون في المجاز والغلط سواء ومعنى معناه مثل لا ابالي ومنصرفانه قرينة المجاز قوله فلا يقبل
ان ذكره ضروري لا بد منه المجاز لا بد له من قرينة فقولهم سواء علي اقمت ام قعدت فيه توجيهان
الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان سواء خبر والفعلان بعده بتاويل مصدرين عطف احدهما على الآخر
والتقدير قيامك وقعودك سواء وهذا ما قال ضياء الكوفي في قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
مؤول المعنى ايذارك وعدم انذارك ستان عندهم اي ان سواء خبر مبتدا محذوف الاول
سواء والمذكور بعد الهمزة وام بتاويل المفرد والفعلان في محل الشرط والجملة المنتفية لزم كسبن المسند
والخبر اعني قولنا الامران سواء ان موضوع للدال على الجزاء والتقدير ان قمت او قعدت فالامران
سيان الثاني ان سواء مبتدا والجملة بعده خبره كذا ذكره الشيخ ابو علي الفارسي وانما رجح
الراجح من هذه الاقوال وتبيين ما يتعلق بذلك من الاستدلال فموضعه كتاب الكشاف وقد
ذكرنا في شرحه هناك ما هو كاف وشاف قوله لسبق الخ السبق وقوع الجملة الاسمية ذكر
الشيخ ابو علي الفارسي رحمه الله في الحجة ان الاخفش استقبح ان يقع الجملة الاسمية بعد ام
والهمزة للتسوية فقبح ان يقال سواء علي ادريهم مالك ام دينار وما ابالي اقبح فعلك
ام حسن ووجه القبح ان ذلك يتضمن معنى الشرط فيقبح وقوع الجملة الاسمية بعد ما فيه معنى الشرط
نقوله هناك اشار الى الموضع الذي استعمل فيه ام والهمزة للتسوية قوله والظرف سواء
لتعين القرينة المجاز والى التفصيل قرينة الواقعة في كلام الكوب اما الاول فظاهر واما الثاني
فبيان عدم المبالاة بانتفاء التسوية بين وجوده وعدمه وكذا الثالث والرابع اذ عدم العلم
ايضا كذلك قوله والجملتان هو مبتدا خبره في موضع الحال او هو معطوف على فاعل استقر اي
واستقر الجملتان في محل الحال والاول اظهر قام او قعد ارلا صرنه فاعلا او قاعدا والاستفهام
انما هي مشروطة بان يكون مسبوقا بالاستفهام قوله ان قوله ارتوا عبد الرحمن بن حسان او هجا

مسكين

بن عامر الدارمي في تلهفه ابيات وهذه • ايها الشامتي لتحسب مثلي • انما انت للفعال اتهم
ما ابالي انبت بالحزن تيس • ام لحاني بظهر غيب لئيم • لا تسبني فلست لسبتي • ان سبتي
مثل الرجال الكريم • فقوله لتحسب تعليل للتهم المستفاد من الشامتي تنبيهم بحقارتهم في العلوات
مخبر فيها وتيس النبس بالكسر نبتا صاح والهزة للاستفهام والحزن بفتح فسكون الزاء هي الارض الصلبة وقد يقال لها اسم موضع لحاني لامني وفاعله لئيم وقوله لا تسبني نهي مؤكد
بالنون للشدة وفلست تسبني بكسر السين وبائن مبعوطتين مخاطبتين وعلى ان اصله
سبي وهو الشتم افتعال يأبى المتكلم وكذا قوله ان سبتي مثل الرجال وقد يقال هو بكسر الباء مع كسر السين
وهو الذي يشتكي ولا يعجبني ذلك بير سدك الية الكريم والمعنى انها الذي تشتمني لنقصك
ان سبني مثلي اياك فذلك على فضلك لانه لان هذا سبب لان يجعلك الناس جسما لسانا
والطنون جليلا كريما • قوله من مواقع ام • لوجود شرطها وهو لعدم تصدره الاستفهام • قوله
موت مطرف • بالاضافة ومطرف علم رجل والخوف جمع خف وهو الهلاك والمنايا جمع منية
وهي الموت جمعها لان كل ما يصيبه بعض في حياته فهو منية او لان موت كل فرد قاربه وشارفه
واخوانه معتبر فالتقط على الاول مجاز غير المكروهات والالام وعلى الثاني حقيقة اكثرت او قلت لان
من خوف المنايا او هو مفعول أبالي • قوله ما هبت عنده اي عند ما ناهي علمي يريد الى مسك
غير الكلام لاني لا اكلم عالما علي به واطالة السماء ارتفاعه واملى له نفي العمر اي تمهله في العمر وزاد
عمره يعني ما هبت عنده سواء كان علمي مطلقا او متشابها اي سواء كان قليلا او كثيرا او الفرض
بيان اتصافه بصفة الانصاف وانه لا يكلم عالما بالجزاف سواء كان عالما كثير العلم لا مثلي له في زمانه
او لم يكن كذلك وهذا هو المراد بقوله اطال عالما او ناهي فاقصر اخان قلت كلام المعلمين اعني الاطالة
واملى مرادف الاخر وكذا اقصر مرادف لناهي يقال اقصر عن كذا اي ناهي عنه واقصر باطل يعني
فاوجه عطف احدهما على الاخر بالفاء، قلت لو سلم فالمراد اطالة بعد اطالة وناهي بعد ناهي فالتغاير
ماذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى كذبت قبلهم نوح فكذبوا عبدنا ان المعنى كذبت تكذيبا بعد تكذيب
ولذا قالوا المعنى في قوله تعالى وانباي فاربهون ارهبوني رهبة بعد رهبة والفرض المبالغة في
جانبي العلة والكثرة • قوله من مواقع او • اذ للاستفهام بها قبل حتى تكون موقعا لام وان
الرواية الاخرى ام ناهي فاقصر فوجهها ان يجعل همزة اطال للاستفهام على انه تلاقى همزة الوصل
لام الاطالة كما في الرواية الاولى • قوله ولا النفي ما وجب للاول • اي النفي حكم وجب ثبوته للمعنى
عليه المذكور قبله وهذا مراد القوم حيث يقولون لا النفي للحكم غير مقيد بعدا ما به للمتبوع والمراد
المقيد بغير ان لا بد منه لا يكون الا لعطف اسم مقيد على آخر مثله يعني ان لا العاطفة موضوعة لعطف
المفرد حتى يمتنع ان يعطف بها جملة على اخرى اسمية كانت او فعلية واما قولهم لا اقعد فلان
في كتب القوم انه ماول ارانا قائم لا قاعد فلما بين المضارع واسم الفاعل من المضارعة وما يليهما

دليل على صحة

دليل على صحة ما اوعاه المص رحمه الله من الاخصاص فالقول بان قوله وتخصص بالاسم غير مستقيم اذ
يجوز اقوم لا اقعد ليس بشيء واعلم ان لا العاطفة لها شرط الاول انه سعد بها اثبات
نحو جاءني زيد لا عمرو او امر نحو اضرب زيدا لا عمرا والحاصل انه مختص بان يكون قبله كلام خبرا
مثبتا ويكون بعده اما مفردا فلا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص نحو ذلك في لا
بعد النهي قال سيبويه ويجوز ان يكون قبله نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي الثاني ان يكون المعطوف
بها اسما مفردا فامتنع ان يعطف بها فعل او جملة مطلقا الثالث ان سعد معاطفا بها
الا يصدق احدهما على الآخر فلا يقال جاءني رجل لا زيد لانه يصدق الاول على الثاني بخلاف
جاءني رجل لا امراة وجاءني زيد لا عمرو لانه يمتنع الصدق ههنا وبهذا يظهر ان المص رحمه
اخل ببعض الشروط اخلالا واهيا بعضها اهمالا • قوله انما يجزى الفتى ليس الجمل البيت
للبيد واوله • واذا اعطيت رضا فاجزه • او عنى بعضهم ان ليس ههنا بمعنى لا العاطفة
او المعنى انما يجزى الفتى لا الجمل رد المص به بانه لا حاجة اليه اذ يجوز ان يعتبر اسمه مضمرا
راجعا الى ما عدل عليه يجزى والجمل خبر اله الا ليس الحجازي هو الحمل وحمله على حذف الخبر اي ليس الجمل
جازيا بعيد جدا • قوله وبل للاضراب • اي للاعراض عنه وجعله مطردا حاسكوتا عنه جعل
الاضراب مشتركا بين المثبت والمنفي وفسره في الاساس بالغلط في النفي يجعل الاول سكوتا عنه
يحتمل ويحتمل فقوله للغلط اي في الاسم المعطوف عليه فمعنى جاءني زيد بل عمرو انطال مجيء زيد واثبات
لعمرو بخلاف ما اذا قيل ما جاءني زيد بل عمرو فانه يحتمل الغلط ايضا بل ما جاءني عمرو ويحتمل اثبات المجيء
ايضا لعمرو كما هو مذهب الجمهور والمذكور في كتب القوم ان بل العاطفة للمفرد على آخر لتدارك
الغلط بعد الاثبات وبعد الامر وآن نحو قام زيد بل عمرو معناه جعل الاول في حكم المسكوت عنه
ونسبة حكمه الى الثاني وآن الاخبار عن قيام زيد غلطا او نحو ان يكون قد قام وان لم يقم فائدة
بل هي الدلالة على ان التلفظ بالاسم المعطوف عليه غلط غير عمد او سهو لسان وآن بل العاطفة
لمفرد على مفرد بعد النفي او النهي معناها الاضراب عن معنى الاضراب بها جعل الاول كالمسكوت
عنه يحتمل ان علاقة الحكم الاول ويحتمل ان لا يعلق بشيء مما جاءني زيد بل عمرو وان عمرو اجاء
الشبه وان زيدا يحتمل ان يجيء وان لا يجيء بعد ان في بل العاطفة لمفرد على مفرد فاما العاطفة جملة على
جملة نفي ضربان الاول بل الابتدائية وهي التي فائدتها تجرد الانتقال من كلام الى آخر اما اضراب
وهي التي فائدتها الاضراب ومعنى الاضراب بها جعل الاول غلطا وان لتدارك هذا الكلام وكلام
النحاة محمولة على ضرب من الاجمال ساك عن تفصيل الاحوال • قوله لا يقتضيان • يعني انها للاثبات
الذي بعد النفي غير الاول على عكس لا او قد عرفت ان لا للنفي غير الذي بعد الاثبات للاول فقولها انها
لا تقع الا بعد النفي اظهار لما يقتضيه معنى كونها نقضا لها او قد عرفت ان لا لا تقع الا بعد الاثبات
نقضا كونها نقضا ان لكل لا تقع الا بعد النفي تقصيرا لها للكل وما ناقدة وفي التلخيص بشرط

لكن من مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فمعنى ما جاءني زيد لكن عمرو ان عمرو اجاءني لكن موضوعة للاستدراك وفسره المحققون برفع التوهم الناشئ من الكلام السابق فانه اذا قيل ما جاءني زيد توهم المنفي طيب عدم مجيء عمرو ايضا بناء على مخالطة وملابسة بينهما فيقبل لكن عمرو اركن عمرو جاء رفعا لهذا التوهم وينبغي ان يعلم ان لكن الناقصة هي المذكورة في العطف هي الآتية نونها ساكنة فان اجتمعت مع الواو والفاء فالعاطفة هي الواو والفاء ولكن منسلخة عن معنى العطف مستعملة في مجرد الاستدراك واما الآتية شددة نونها فهي من حروف المشبهة بالفعل والمكسورة قد تكون مخففة من المثقلة وقد لا يكون قوله والتغيير اي تغيير ما سبقه ولحقه فاعراب ما بعده ينبغي ان يكون موافقا لاعراب ما قبله سواء كان ما بعده عطف بيان لما قبله كما هو مذهب الجمهور او معطوفا عليه كما هو مذهب صاحب المفتاح وتبعه المصنف وسيجيء ذلك الى الكوفيين ايضا وردد ما لم يرد عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا الا نادرا لعطف النسق على مرادفه وللتأكيد ان يكون تعقيب الملفوظ اياه بحيث وجوبا للتأكيد بالمتصل عند العطف على المرفوع المتصل كما سيجيء الى شرف القول بانه حرف عطف او لا تأكيد فيه بالمنفصل وينبغي ان يعلم ان اني اذا وقع بعد بقول وقبل فعل مسند الى ضمير المتكلم كما في ذلك الضمير على ما يقول اسكتمته لحديث رسالته كتمانه ولو ذكر مكان اذا اذا قالها مفتوحة وقد اشار بعضهم الى ضابطه ذلك بقوله اذا كنيت باتى فعلا تفسره فتحها تاكد نسقا فتحهما وان تكن باذا يوما تفسره فتحها التاء امر غير مختلف فقوله وكذلك النصب والجر اي الفعل ما بعده مواقعا ما قبله في الاعراب في حالتي النصب والجر تقول رات اخاك ازيدا ورت باخيك ازيد قوله ولا فصل نظرا لغيره اذ لو كان هناك فصل لطال الكلام والحسن الاختصار سرك التأكيد ووجه الوجوب انه قد تقرر ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل فلو ترك التأكيد به لزم العطف على جزء الكلمة وهو ممتنع كرجوع الضمير اليه قوله نحو اذهب انت وربك لا تسكن انت وزوجك فان قيل كيف يصح العطف ههنا والمعطوف لا يجوز ارتفاعه بالفعل بل الصحيح ان يقال اذهب ربك لا تسكن زوجك لامتناع امر الغائب لصيغة الحاضر قلنا مسألة الامر على حالها لعصيان الغيبة وهذا انما يقال اذا لم يجز اذهب ربك لانه يجوز اذا ذهبت وربك لانه اذا رجع زوجك مع الرجل اندرج في حكمه بما فقيه من الاشعار بكونه اتما تبعا ما بين تركك اسكنا قوله وقوله مجرور معطوف على مدخول الفظ نحو والبيت لحروني ابو ربيعة والبيت بكذا ملء اذا قبلت وزنر تهاذى كنعاج الملا تعسفن رملا فضمير اقبلت للشوة نعاج تعسفن رملا تعالت دجنت وزنر تهر جمع زنرة وهي المرأة والتهادر المشي بين اسنان عاجزة الاعتماد عليها من رجة الضعف والملا مقصور على وزن الفتى وهو الصحراء والنعاج جمع نعجة والتعسف الاخذ على غير الطريق والمعنى ان هؤلاء النسوة تعاج الوحش اذا وقعت

في الرمل حين تعلق ارجلهن فتقلبن بطيء من جهة الضعف والفتور فقوله للضرورة معناه ان عطف وزنر تهر على المرفوع المتصل قد اقبلت بلا تأكيده بالفصل للضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام قوله دون اعادة الجار اذ قد عرفت غير مرة ان المجرور بمنزلة الجزء من جاره ولذا تمتنع الفصل بينهما سيما اذا كان المجرور ضميرا فانه اشد اتصالا واكثر التصاقا قوله وقراءة حمزة في قوله تعالى تساءلون به والارحام بجر الارحام عطفا على ضمير به ليست بتلك القوية فيه المبتدأ المذكور وهو قراءة حمزة يعني ان قراءته ليست قوته معتبرة يتمسك بها فالباء ان تلك زائدة في خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وانما قال ليست لقوته مع انه احضر واظهر رعاية للادب قوله بالجر تنبيه على ان الفصل بغير الجار جائز على زعمه بدليل جر المسجد الحرام في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فان قوله والمسجد الحرام مجرور معطوف على سبيل الله مع الفصل بقوله وكفر به وهو اجنبي قوله بالجر اي الجر الذي في قوله تعالى ان اول الناس بابراهيم للذي ببكة وهذا الذي عطفا على ابراهيم يعني ان هذه القراءة ليست معدودة بين القراءة المعتبرة رفع الذي عطفا على الجر الذي في خبران قوله وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه هذه قضية كلية متفق عليها بين النحاة لكنهم لا يريدون به ان كل حكم من الاحكام ثبت للمعطوف عليه مطلقا حتى سوغ للمعطوف ما لا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المؤدى بالحرف على المؤدى بالاضافة او بالجمع وبالعكس بل المراد ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبل الا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كلزوم الاداء الى ما قبل الا لكونه صلة لا لكونه صفة او خبرا وكما اذا اضيف ما قبل الى نكرة لم يجز ورب وكم قوله الا الرفع اي رفع ذاهب اذ لو نصب كان عطفا على خبر ما اي فما ذاهبا او جر بجعل عطفا على قائم اي فما قائم بل ذاهب التقدير ما زيد ذاهب عمرو ولا يعتد لا لانتفاء الارتباط بينهما ولزم عطف المؤول على مثله مع استعمال الاول على ضربه صاحبه تعيين الرفع اذ لو نصب كان خبرا معدودا على مبتدأه وهو عمرو فهذه الجملة المنفية من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة الاولى قوله لتمحض الفاء للسببية وجاز في ما عليه الكثير دون ما ان العطف على ما وجب ان يكون فيه ضمير لا يصح الا اذا اوجد الضمير في الثاني ايضا اذ لم يكن حاملا ولذا اوقع الاحتياج في المثال المذكور الى الاعتذار لان قوله نصب زيد جملة معطوفة فيحتاج على نظير ما سبق للموصول ومشتمل على ضميره والمعطوف عليه خال عن الضمير فيجب ان يمتنع هذا المثال لكنه جايز اتفاقا فاجاب بان هذه الفاء لمحض السببية منسلخة عن معنى العطف والعطف هذا هو المشهور من المجهور والمختار عند المحققين ان الجملة التي تلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصلة والصفة اذا عطفت عليها جملة اخرى بغير الواو جاز بجرد واحد الجملتين عن الضمير اذا عاد بهما على الضمير كاف لامكان الارتباط المعنوي او المعنى في المثال المذكور الذي يربط ويعقبه عطف زيد الذهاب والمعنى في قولنا الذي جاءني فعرب الشمس اليوم عرب زيد الذي جاءني ويعقبه غروب الشمس او في بها

متراخ عن مجيء زيد وقد ذكرنا عليك هذا الكلام فلا تنس وفي الكلام المص اشارة الى انه لو جعل
الفاء للعطف مع السببية فالاشكال بحاله لكن لو لحقت للسببية مضمحلا عنها معنى
العطف اندفع الاشكال وبهذا الظهر فساد ما قيل ههنا من ان هذا الجواب غير جيد
لانه اذا قيل زارني زيد فاكرمته نقول فاكرمته الفاء فيه للعطف ومقتضى السببية
لا تنافي العطف فعود السوال قوله عطف بفعل لم يقل عطف الفعل او هو نقض في المضارع
مع فرض الاحتمال الذي ذكرته عن الاطلاق وانما لم يقل وحاز عطف المضارع او هو اخصر ولا دلالة
في كلامه على المنع اعني منع عطف الاسم على اسم الفاعل حتى تعترض عليه بانه منقوض بقوله تعالى
فالق الاصباح وجعل الليل سكنا والتقدير لكن وقوع احدهما مقام الآخر اعني كونه
سحدت زيد وضاحك فانه ممتنع والا لزم دخول السين في اسم الفاعل وفي المجموع فيلزم
اعمال اسم الفاعل في الفاعل مع وقوعه في صدر الكلام فيلزم انتقاء اعتماده على ما من اجله
المجوز ولا يجوز ان يجعل ضاحك مقدما وزيد مبتدأ او الموصول انه واقع موقع حدث وهو عمرو ضاحك
والمذكور فاعله وفيه بحث لانهم قد صرحوا بان الاعتماد شرط العمل في المسموع وقد مر عليك
تفصيل المسئلة قوله ولا مررت بضاحك وحدث او لو عطف بحدث على ضاحك
دخل الباء في الفعل وهو ممنوع اللهم الا ان يجعل من قبيل ما لا يلام صاحبه قوله ولا يجوز عطفه
ان عطف اسم الفاعل على الماضي وشبهه يكون فيه رمز الى جواز العكس كما لا يخفى على المذكورة قرب
الحال الرجل قريبا به بحرف التعريب وهو قد وجه الجواز اذ ربما يغرب لعرق من الشبه بالفعل
المشابه لاسم الفاعل قوله ام صبي قد حبا وارتج اوله يا ليتني قد زرت غير خارج
غير خارج نصب حال من ضمير زرت ثم الخروج وهو الاسم ليس على الاعمى حرج ان لم تأم صبي نصب مفعول
زرت وحبا البيت على استه حبوا ارتج فعل وفاعل مرتج البيت اذا قارب بين خطاه
لكونه طفلا غير قادر على العدو والمشي والمعنى اتمنى زيارته ام صبي صغير يحبو ويدرج غير آثم
في هذه الزيارة قوله ولو قلت واحسنت اي على تقدير كونه واقعا في حيز النفي عطف
على المنفي ووجه الجواز ان لم تقم ماض معنى فجاز عطف المضارع عليه كانه قيل ان ما تنفي قيامك
واحسانك وبنى الكلام على ان ان لم تقم في حكم قوله الا تستقبال قوله ولم ترد الاستثناف
فسره بعضهم باثبات الاخبار بان لا تقصد الا النفي والاخرون بكونه جملة معترضة بين الشرط
والجزاء ووجه عدم الجواز على تقدير عدم الاستئناف ان الاول اعني لا تقم مضارع لفظا ومعنى فلا وجه
لعطف احسنت عليه وارادة نفي الاحسان بكلما اذا اريد اثبات الاحسان فانه جايز اذ ليس
عطف الماضي على المضارع واعترض على المص بانه يجوز عطف الماضي على المضارع وبالعكس قوله
والعطف على العاملين هكذا وقع في عبارة القوم وفيه تسامح والمراد العطف على معمولي عاملين
فالمضاف محذوف اعتمادا على وضوح الامر اذ لا عطف على العاملين بل على معمولهما والعجب ان

وبالجملة

وبالجملة فمحل الكلام انه اذا عطف بحرف واحد معمولان على معمولين آخرين مثلهما فان كان المعمولان
لعامل واحد فلا خلاف في جوازه وهذا ما اشار اليه المص بقوله وهذا بقوله ويصح عطف معمول عامل
واحد على مثلهما وتفصيل يجيء هناك وان لم يكن المعمولان لعامل واحد فان كان العامل الكثير اثنين
فلا خلاف في امتناعه وان كان العامل اثنين فهذا هو محل النزاع والخلاف وهذا هو المقصود بالذكر
ههنا فذهب سيبويه ان هذا ممتنع مطلقا وذهب الاخفش ان هذا جايز مطلقا وذهب جمهور
النحويين ان فيه تفصيلا وهو ما اشار اليه المص بقوله واذا لم يعد المجرور ونائب المرفوع
او المنصوب اما وجه المنع على الاطلاق فهو ان حرف العطف ضعيف لا يقطع ان يقوم مقام عاملين
مختلفين واما وجه الجواز على الاطلاق فهو ان واقع في كلام العرب واستعمالهم واما وجه التفصيل فهو ان
الوارد مقصور على ذلك فوجب تقييد الجواز به قوله نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان المجرور ههنا مقدم
على المرفوع فانه لو لم يقدم المجرور ههنا على المرفوع لقيل وعمرو والحجرة لتخلل الفصل بين في ومجروره
بالاجنبي اذ التقدير وفي عمرو الحجرة وكذا اذا قدم المجرور على المنصوب كان في الدار زيدا والحجرة عمرا ولو لا
التقدم لقيل وفي عمرا الحجرة فلزم الفصل بالاجنبي كما ذكرنا اذ التقدير وفي عمرا الحجرة قوله مطلقا
ويصح عند الفراء اقتفاء لمذهب الكسائي لما جاء في القرآن وقراءة ابن عامر ان الذين سبقت لهم منا الحسنى
المنع وقد سيروى ان الفراء وافق الاخفش وروايته المص مبنية على هذه الرواية وقد اعتبرها ابن الحاجب
قوله وقوله تعالى مبتدأ خبره لا محض حجة يعني احتج بعضهم بالآية على جواز العطف اذا عطف معمولين
على معمولين آخرين والعامل مختلف اما تقرير الاحتجاج فهو ان الليل مجرور والواو للقسم اذا لمقسم مكونه ظرفا للفعل
القسم وقوله والنهار الواو فيه للعطف لا للقسم والا لزم تواردهما على مقسم عليه واحد وقد نص الخليل
وسيبويه على منعه فثبت ان الواو للعطف فحينئذ العطف المذكور لان قوله والنهار معطوف على الليل والعامل فيها
الواو وقوله اذا تجلى معطوف على اذا يغشى والعامل فيها فعل القسم فلزم عطف معمولين على معمولين بعاطف
واحد والعامل مختلف واما وجه الاحتجاج على قانون تقرير المص رحمه الله فوجهان الاول ما اصله الذي
والثاني اصله التسليم يعني لا نسلم ان اذا ههنا ظرفية بل هو اسم للوقت وبدل اشتمال من الليل كانه
قيل اقسم بالليل بوقت تغشيانه وعلى هذا فلا يكون العامل مختلفا بل العامل واحد فلا يثبت المدعى
ولو سلم ان اذا ظرفه فلا نسلم انها ظرف لفعل القسم حتى يكون العامل مختلفا بل هو اذ هو معمول المضاف
المقدر قبل المقسم به اي اقسم بتغشيان الليل وقت تغشيانه وهذا المضاف المقدر عامل في المجموع اي
في الليل وفي اذا الكبرى فلا يلزم اختلاف العامل فقوله لما ان اذا بدل اشارة الى الجواب الاول
وقوله ومعمول المضاف مقدر قبل المقسم اشارة الى الجواب الثاني فانطبق الجواب على السوال والمنع
الاخير والاشكال وههنا بحث من وجوه الاول ان مجيء اذا اسما قليل لم يقع في كلام الفصحاء الا في الشعر
سنشهد بكلامهم وان نص عليه سيبويه فاجراء الظرفية بعيد لا يبقى فيه يحمل عليه افصح الكلام
الثاني ان المضاف المقدر لفظ الغشيان صرح به المص وتبعه الشارحون وهذا ايضا بعيد اذ لا طائل

بحث هذا المصنف لاجل دلالة لهذا الكلام بل هو قليل لجدوى جدا وعذر ان تقدر المصنف جيدا لكن ينبغي ان يحمل
هذا المصنف شيئا آخر لا ما ذكره المص واتباعه بل المصنف المقدر هو لفظ العظيم كما ذكره المحققون
اراقسم بعظيم الليل وقت غشيانه على نحو قولهم غبا من زيد اذا رأيت اثر عظمة في وقت يكون
وعلى هذا اندفع الاشكال وحسن المقال لدلالة الكلام والمقام على تقدير مثل هذا المصنف اذ لا قسم
بشيء الا وفيه مغنى العظمة والجلالة ان كان يكون المغنى اذ في قوله تعالى والفجر اذا اتسق قسم
بوقت اتساقه وليس المغنى عليه بل المغنى انه يقسم به مشتملا بحيث ان المقسم به ينبغي ان يكون فيه
عظمة ولا عظمة في وقت اتساق الفجر العظمة انما هي في الفجر فنفي الاقسام بالوقت معدول
غير التحقيق الى التسامح وهو تعسف قوله لف والمغنى الخ الجعل الاتجاج والاستدلال يشكل جواز الغير
والاحتمال فيما قال الا ان ان يشير الى قلعه وقمعه يعني ان الاستدلال يفسد بمجرد الاحتمال سيما اذا
بعد الاحتمال سيما اذا فسد اصل المقال يعني جعل اذا ظرفا لفعل القسم فاسد اذ يلزم ان يكون
القسم معلقا لا منجزا وهو فاسد اذ القسم غير متوقف على وجود الليل بل هو حاصل وقت تكلم بهذا
الكلام وان كان نهارا وبهذا يظهر ان اذا ليست ظرفية ايضا فلا تعمل قوله وجعل حالا اه اشارة
الى بطلان ما ذهب اليه ابن الحاجب من ان اذا ظرفية وما بعدها حال من الليل اي اقسم بالليل حاصلا وقت
غشيانه يعني ان اذا ليست بظرف لفعل القسم حتى يلزم تقييد القسم بل هو حال من المقسم به اي اقسم بالليل
بالتقدير المؤكد فاجاب المص رحمه الله بان ذلك لا يدفع الفساد اذ التقييد في الحال اظهر من الظرف اذ
الحال قيد للعامل بخلاف هذا الوجه يرد الف لان الحال غير الحدث ايضا فلا فرق بين الحال الذي هو
ظرف الزمان حالا غير الحدث وبين الاخبار عنه بالزمان في الامتناع وقد مر تحقيق تفصيلي في مقامه فهذا
هذا الوجه فاسد على فساد قوله واعتذر الزمخشري مبتدا خبره يقتضيه يعني ان ما ذكره الزمخشري
في بطلان اضمار الجار بالآية غير تمام لانه قال فعل القسم اذا كان لازما كرمى والقسم بخلاف الباء منه
كانها هي الناصبة التي تفضي فكان العطف على معمولي عامل واحد هذا كلامه وحاصله انه يمتنع ذكر الفعل مع واو
القسم فلا تقال اقسم بالله والليل اذا يغشى قائم مقام اقسم والباء مع الواو في قوله والنهار اذا تجلى
قائم مقام هذا الواو فنصب لنيابته عن الفعل وجر لنيابته عن الباء قال ابن الحاجب في هذا الذي ذكره الزمخشري
قوة منه واستنباط لطيف وتحقيق بديع غير ان عليه بانه منقوض بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار ههنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا يتم دليل
الواو منزلة الى منتهى ما قصده هذا كلامه وحاصل ان هذا الوجه منقوض بالآية المذكورة لان فعل القسم
والباء كلاهما مذكوران ههنا فلم يتم معاقبتهما حتى في احد هذا الواو والقسم حتى يكون الواو النائبة قائمة مقام
هذه الواو حتى يحذف العامل مع الواو النائبة ههنا قائمة مقام عاملين مختلفين فقوله سقطه اشارة الى
اعتراض ابن الحاجب واعلم انه يرد على الزمخشري ثلاثة اوجه احدها ان يكون القسم معلقا لا منجزا وهذا
وجه اوذكره ابن الحاجب في كتابه المسمى بالنهاية وحاصله ان احد العاملين اذا كان حذوفا فهو كالمعدوم

وفرع عليه

وفرع عليه قوله تعالى والليل يغشى والنهار اذا تجلى قوله فصاعدا قيد للمعمولين لا للعامل
لفظا على مثلها متعلق بالعطف مسلطة يعني على معمولين او اكثر بعد ان يحذف العامل قوله
على مثله اي فعل آخر مثله ودون معمولها حالا اي حال كون ذلك العطف متجاوزا معمولها يعني يجوز
عطف فعل على فعل آخر من غير ان يعتبر هناك عطف بين معمولها فتصير معمولها راجعا الى الفعل
ومثله قوله وهند بكر خالدا فان هند عطف على الضرب والكل منتظم بحسب الارادة
واعتبار العطف بين المعمولين هنا تمنع اذ لو عطف المعمول على مثلها لزم العطف على معمولي عاملين
من غير ان يكون احدهما مجرورا متعديا على اخويه فان فعل فعطف هذا الفعل على الاول يفضي الى وقوع الثاني
موقع الاول لقولهم المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه وح فلو عمل الثاني في المعمولين السابقين لزم وقوع المغنى
والا لزم الفصل منه وبين معموليه بالاجنبي الذي هو معمولا الاول قلنا لا نعول بعطف الفعل على مثله
من غير عطف المعمولين انه لا دخل للمعمولين في ذلك اصلا بل نعول به انه لا كون نيابة حرف العطف مقام
عامل كل واحد فيجوز ان يعطف هذا المجموع على المجموع الاول بطريق التقسيم اي بالمعمولين وح لا يلزم الفصل
بالاجنبي فليتامل قوله من غير اشراك في الاعراب وبعد ورود هذا العطف اذ يمنع النوهم المذكور
سواء ان يجعله غلط او سهوا ويحمل ذلك على ما قال الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت ضرب زيد شديدا
من غير واو احتمل ان يكون شديدا رجوعا الى الاول والى الثاني هذا كلامه يعني فائدة العطف هي الجمع بين المعنيين
في الحصول والتحقق ودفع الاضراب في هذا القدر مشترك بين حروف العطف كلها فاي الحروف كانت
تحقق ما سوى الواو فان الكل بعد مع ذلك امور زائدة على مجرد الجمع والواو فانت قررته لو هم الاضراب
والابطال فائدة الواو اذ يحسن الكلام الا مغلا سوى ذلك وبعد ما قال الامام المحقق في كتابه المسمى بالمحصل
ان يجعل الواو في الجملة انما يحسن على سبيل حسن الكلام لا لمعنى غير ذلك بحيث لو لم يفعلوا لكان كلاما
تراهم يقولون كلام المص رد عليه فليتامل وبعد ذكرنا من التحقيق ظهر فساد قول من قال سيما فائدة العطف
في حروف العطف كلها ظاهره الا الواو فانه لا يحتمل المعنى بسقوطها فانك اذا قلت قام زيد بعد ابوه علم سوء
عشرة المجتمعين فلا فائدة في الواو ولذلك لم يكمل امر بها على امام المحققين قوله يحتمل الامرين الاول
ان يكون من قبيل عطف المفرد على المفرد عطفا للفعل على مثله وقطعا للنظر عن المعمول فيكون من عطف المقيد على المقيد
الثاني ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة وكذا الكلام في المثال الآتي فانه يحتمل عطف كل من المفردين على مثله
ويحتمل عطف المجموع على المجموع ومنشأ ان يعلم ان مبنى الكلام على ان العامل في كل من المسند والخبر هو الاسناد فقط
والا لزم احتياج العامل فلسفي الكلام في العلم الفلاني فاسد بين تبع وباب الخالق والمخلوق مصلين على محمد
نبيه وعبده المرسل الى الاقاصي والادانى وعلى اله واصحابه الذين هم الواسطة في جميع المعارف والامانى

سقط الورق الثالث

القسم الثالث

في العامل اللام في القسم المعنوي الذي رجعنا اشارة الى القسم الثالث من العامل فذكر الجار اذ هو
خير الا انه على الفصل وبعد الجهد اعاد الجار لكونه نصا في ان الواو منه فسلم الكتاب لا قسم القسم قوله

لان كل فعل ● يعني سواء كان لازما او متعديا مرفع فاعله البتة فان قيل نحن نجد بعض الافعال لا يرفع فاعله نحو لقد تقطع بينكم وحيل بينهم وبين ما يشتهون وحل بين العير والنزوان فانه لا فاعل يصلح لرفعه فلنا امثال ذلك سادل فعل مسندا الى فاعله المستتر اذ التقدير وقع التقطع وان وقع الحيلولة وبالجملة فكل فعل لا بد له من فاعل يقوم به ويسند اليه فان كان ظاهرا فبها والا فالضمير والالزم وقوع الفاعل وقد تقرر انه ممتنع ● قوله فقد يكون اسما ● قد مر على الخاص لعمومه الآن ذكر الخاص كالمفعول به يجري الاخفش اقسامه وتحاصيل انواعه واراد بما بعد المفعول به المصدر والمفعول له والمفعول فيه واراد بالجري ما يصح اعتباره في كل فعل والا فلا يكاد يوجد كل فعل اختياري والا فمقصورين بقولهم مات زيد وسقط عن السطح فان المفعول له لا يجري ههنا ● قوله والحال ● الظاهر سوق الكلام على انه معطوف على المفعول معه وانه مختلف فيه مسلة الا انا نعلم ان الحال على تقدير صحة شمول لفظ المفعول لها مما لا اختلاف في كونه من انواع المنصوبات بالعامة اذ لا نزاع لاحد في انه سيصح الحال بعد كل فعل من الافعال وبصرفه عن الظاهر بجعله معطوفا على الاسم الموصول الداخل عليه الكاف في كما عدا اورد كالحال ولو اعاد وفي التشبيه لكان اولى ● قوله والخبر المشبه ● مر ذكره بالخبر في باب كان ووجه التخصيص في المفعول ان كل فعل لا ينصب المفعول به مثل الناصب للمتعدي لا غير والمراد به الذي تظاهر لاختصاص باب كان وكذا التمييز اذ هو غير جار الا فيما ابهام على ما مر ● قوله وهو ما جاوز فاعله اليه ● تفسير للمتعدي من الافعال وينبغي ان يراد بالمجاوزة بلا توسط حرف جر ضمير اليه للمفعول به وتعريفه اشارة الى وجه تسميته يعني ان المتعدي من التعدي وهو المجاوزة وسمي به اذ هو مجاوز من فاعله الى المفعول به بلا واسطة لفظ وتسمى مجاوزا ايضا ومواقعا ومقابله اللازم سمي به للزوم الفاعل وعدم مجاوزه منه وتسمى قاصرا ايضا لقصور واقعه والجبن في الكل ظاهر بعد ما عرفت في باب ما سوقف فهو على معلق لان ظاهره معوض عن جملة ربما بعد اذ لا يفهم معناها الا معلق فان قيل بعض الافعال متعد ولازم نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك وغيرذلك فلما التعريفين مدخول فلنا ممنوع ما دامت الجهة ملحوظة فلا اشكال ● قوله اما مغايرين ● اراد بالمغايرين ما لا يصح حمل احدهما على الآخر كالفاعل وللمصدق بالكاف درهم وزيد ونحو المغايرين ما يصح حمل احدهما قصدقة على الآخر كالفاعل وزيد في زعمت زيدا فاضلا ● قوله افعال القلوب ● سمت بذلك لان معانيها قلبية اي ارسلقة بالقلب وبها اولى من قولهم افعال الشك واليقين اذ البعض يفيد الظن ما الشك الا ان يراد بالشك ما ليس بعلم فيشمل الظن ولذا قالوا الجهل اذ تقال لها افعال اليقين واللا يقين وابتدا زعمت وحسبت وخلت لانها هذه الثلاثة اذ ليس لها معنى لا يقتضي للمفعول الثاني فلا جارا مثله ولهذه الافعال ما خلا حسبت وخلت وزعمت معانٍ اخر لا يجاوزها مفعولا واحدا او بهما بحيث انه قد لا يكون زعمت بمعنى ظننت حتى يكون من الباب ولهم السعد ومنه قوله القول زعم في حق الآخر مفعولا ثانيا وفي التنزيل زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا كذا ذكره المصنف وكيف وقد سبق

ان الزعم

ان الزعم بهذا القول لا غير لعله قد يكون مساويا مطابقا للواقع وقد لا يكون وبهذا ما قال في شرح اللمع للامام ابن جني ان الزعم قول يقترن به اعتقاد وهذا قد يصح وقد لا يصح فقوله بمعنا هما متعلق بظننت وضميرهما لحسبت وخلت اذا كان ظننت بمعنى حسبت وخلت اذ هو قصر ازعم كون بمعنى اتهمت كما اشار اليه بقوله فان كان ظننت بمعنى اتهمت وينبغي ان يجعل قوله وظننت كعطف الجملة لا المفرد اذ لو كانت مساوقة لكون الظرف حالا غير ضير لخبر وهذا اوجه لفظا ومعنى ويمكن ان يجعل من عطف المفرد ويجعل الظرف حالا غير خبر المبتدا او صفة متعدد متعلق الظرف معرفة او نحو ذلك مما حذف الموصول مع اعتبار سلته ● قوله اذا تعلقن ● ظرف لقوله يدخلن يعني ان هذه الافعال اذا دخلن على الجملة المركبة من المبتدا والخبر وينصبن كلا منهما اذا تعلقن بشيء اعني المبتدا على صفة او على صفة كونه مخبرا عنه بالخبر نحو علمت زيدا فاضلا وظننت عمرا كريما فان علمت تعلق زيدا مع صفة كونه مخبرا عنه بها فاضلا واعترض ههنا بان هذا يعني قوله اذا تعلقن ان كان قيدا لما قبله اقتضى ان هذه الافعال مفعولين كان قوله بمعنا هما مستدركا وان لم يكن قيدا له فحق العبارة ان يقال بعد قوله ووجد يدخلن على المبتدا والخبر وجوابه انه لا اختصاص له بما قبله للاقتضاء الا ان الاقيد الاول اقتضاء اول الكلام على ان له معنى آخر وهذا الكلام اعني قوله اذا تعلقن وما سبقه مع قوله فان كان ظننت بمعنى اتهمت في معرض التفصيل وزيادة التوضيح له فلا اشكال ان يستدرك او غير محتاج اليه على انا نقول القيد السابق انما هو بالنسبة الى كون ظننت من افعال القلوب يعني ان ظننت انما يكون من هذا الباب اذا كان بمعنى خلت واما قيد للاقتضاء المفعولين وفرق بين اللازم وان كان بينهما لزوم فان جاز ان يكون في المفصل بعده اذا كان بمعنى موقنة الى آخره على صفة يدخلن على الجملة من المبتدا والخبر والمفصل وما بعده انما عدل عنها الى ما ترى لوجهين الاول ان بعض هذه الافعال لا يعلم الا كذلك اعني ان السعد غير العلم بمعرفة الشيء على صفة بعد تسليم انها للعلم غير جيد اذ لفظ المعرفة موضوع لاصل معنى العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة والاطلاقة على العلم بالشيء الآخر غير محقق قال المصنف رحمه الله في اوائل الكلام الفرق بين العلم والمعرفة ان المعرفة تتعلق بالذات المجردة والعلم يتعلق بها او بالصفة وههنا نظر وهو ان الفرق المذكور غير مسلم بل عبارة المفصل منبئة على ما هو المحقق من ان معنى علمت زيدا فاضلا وعرفت زيدا فاضلا واحد الا ان عرفت لا يصلح في الجملة كما ينبغي لها علمت وذلك ليس لفرق في معنى بل ان ذلك موكول الى اختيار المتكلم بحسب احد المساويين بحكم تقطن ودون الآخر ● قوله من المبتدا والخبر ● بيان للجملة او للجملة المركبة من المبتدا والخبر ومن هذا يعلم ان المراد بعدم المغايرة ما يعم حمل الاول على الثاني هو بالنسبة الى الخبر بالنسبة الى المبتدا ● قوله بمعنى اتهمت ● من الاتهام ومعنى الاتهام ان يجعل تحصيل منع الظن السيئ نحو قول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئا ● قوله بمعنى ابصرت ● يعني ان الرؤية قد تكون بصرية وهي رؤية العين وهو الابصار وهو لا يقتضي الا مفعولا واحدا وقلبية وهي رؤية القلب التي هي رؤية البصيرة وهي تقتضي مفعولين بمعنى اصبت قول وجد الضالة اذا صادفها يعني ان اصاب وصادف

لا تقتضي مفعولين بل تقتضي مفعولا واحدا فقط كوجد والفى اذا كان بمعنى وجد الشيء على صفة فهو من افعال
القلوب تقتضي مفعولين والا كان مقتضى القياس ان لا يجعل من افعال القلوب بالمعنى الاول
الا انهم جعلوه منها لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما واما قوله تعالى
ووجدك عائلا فاغنى فعلى ضرب من التاويل كالسلوى والاسلاء ونحو ذلك من الاشياء قوله
لم تقتضي كما لان هذه المعاني غير متضمنة للمفعول الثاني قوله ويختص بجواز الالغاء من قبيل
قولهم واختص المندوب بواو وهو الباء على المقصود دون المقصور عليه واراد بالالغاء
ابطال العمل لفظا ومعنى وبالتعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة في التعليق منصوبة المحل او في
تأويله بمصدر هو مفعول به للفعل المعلق كما كان الامر كذلك قبل التعليق واثر ذلك يظهر اذا عطف
جملة اخرى على هذه الجملة بان يقال علمت لزيد قايم وعمرو افاضلا واما الالغاء فالجملة فيه باقية على
حالها لا محل لها من الاعراب اصلا فمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فلو عطف على هذه الجملة جملا اخرى
منصوبة لم يجز كان هذا ممتنعا والتقييد بحال التوسط والتاخر تنبيه على امتناعه في حال التقدم كما
سيجيء فالتوسط نحو زيد علمت قايم والتاخر نحو زيد قايم علمت فالمتوسط والمتاخر هو الفعل لا المفعول ل
لجزئين تعليل للجواز يعني لو قطع النظر عن الفعل فالجملة بها كلام مستقل صحيح المعنى بخلاف باب
اعطيت فانه لو قطع عن الفعل في اعطيت زيدا درهما وقيل زيدا اعطيت درهم لصار التقدير زيد
درهم وهذا الكلام لا صحة لمعناه قوله وقد نقل الالغاء عند التقديم المشهور انه يمتنع الالغاء
اذا تقدمت هذه الافعال على الجملة كعلمت زيدا قايما الا انه جوزه بعضهم في صورة التقديم
ايضا تمسكا بقوله كذلك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب ووجه
الجواز ههنا ان هذه الافعال ضعيفة في العمل لان عملها في التحقيق في مضمون الجملة لا الجملة نفسها والجمهور
يمنع ذلك ويحمل البيت على التعليق بحذف لام الابتداء اي وجدت لملاك الشيمة الادب وبعضهم
يحمله على حذف ضمير الشان اي اني وجدته وقد قرر انه جايز في الشعر قوله والتعليق بالرفع عطف على
جواز الالغاء او على الالغاء والاول اوجه فان قيل القول باختصاص التعليق بهذا الباب منقوض
بمثل قوله تعالى او لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم
الدين فان القوم يصرحون بالتعليق ههنا فانه يقال فكرت فيه ونظرت وسالت
فقد علقت هذه الافعال ههنا بالاستفهام عن الوصول الى اللفظ الى المفعول [illegible] المعلق له
في ذلك الحرف وكذا ذكروا في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم ان التقدير ينظرون
ايهم يكفل مريم وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا انه تعليق لفعل البلوى
وبالجملة فمع جميع ذلك كيف يصح دعوى الاختصاص قلنا لو سلم ان مثل ذلك تعليق فجميع
ذلك راجع الى هذا الباب لا باعتبار الترادف او لا باعتبار انه في الملاحق وقد [illegible] ذلك ما ذكره
صاحب الكشاف في تعليل جواز التعليق اعني تعليق فعل البلوى في الآية المذكورة بان فيه معنى العلم

وان كان يقع الوجدان الى موضع نقيضه مفعول لا اصلا السين في افعال القلوب [illegible]

[illegible]

لانه طريق اليه وملابس له كما تقول انظر اليهم ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر
والاستماع من طرق العلم ولو سلم ان التعليق باعتبار التضمين هو جار في كل فعل صرح به ابن عصفور
وغيره وانما سمي ابطال العمل لفظا واعماله معنى تعليقا اخذا من التعليق بمعنى التخلية والترك
يعني انها متروكة غير معمولة او من قولهم امراة معلقة لانها لما فقد زوجها كانت كالشيء المعلق
لا ذات زوج لها اذ هو مفقود ولا لا زوج لتجويز وجوده فكذا لما كانت هذه الافعال عاملة بمعنى
عاطلة لفظا كانت كالشيء المعلق الذي لا هذا ولا ذاك قوله وهمزة الاستفهام حق ان يقول
والاستفهام كما قاله غيره ليتناول الاسم المتضمن لمعنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وكما
الاستفهامية قال ابن عصفور في قول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب
حتى تولت ان هذا تعليق بما الاستفهامية وقوله ولا موجعات نصب عطفا على ما البكا وفيه دليل
على ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى على ما ذكرنا الا انه فعل ذلك لانه حاول ان يعطف عليها
المحل لانه منصوب فافهم قوله اضلا وذهب جماعة الى منعه بناء على ان مضمون الجملة الاستفهامية غير
صالح لذلك اذ هو مشتمل على المستوي والمنسوب اليه لان جواب ازيد قايم ام عمرو زيد او عمرو او
زيد قايم او عمرو قايم فمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو اذن علمت احدهما بعينه بصفة القيام فيكون
هذا المعنى قولنا علمت ازيد قايم ام عمرو من باب التسامح والتجوز بمنزلة علمت جواب هذا الكلام ولما
كذلك جواب الشأنية اعني الاستفهام بهل او جواب هل زيد قايم ام نعم او لا وهذا غير صالح لان يكون متعلقا
للعلم واجاب لذا [illegible] الجواز انما على التسبيه لان ادعي عدم صلاح كون الاستفهام متعلقا للعلم
بالمنع او ليس اداة الاستفهام ههنا كحقيقة الاستفهام الا كانت [illegible] معلومة وغير معلومة والا نافع
اعني ايقاع العلم على مضمون الجملة تقتضي المعلومية والاستفهام تقتضي اللامعلومية بل الاداة ههنا
لحكاية الاستفهام يعني علمت المشكوك فيه المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى زيد واما [illegible]
نحو نعم ونحو [illegible] متعلقا لمعنى العلم لان نعم معناه زيد قايم ولا معناه ما زيد بقايم وههنا
بحث اما اولا فلان النزاع اذ يكون لفظيا لا معنويا واما ثانيا فلان القول بالمعلومية
واللامعلومية كيف هو مخصوص على هذا مع انهم معترفون بانه من باب التسامح وان المعنى
علمت جواب هذا الاستفهام وان العلم غير واقع على نفس الجملة بل هو متعلق بجوابها قوله
وامتناع الاقتصار مجرور معطوف على جواز الالغاء ولبعد العهد وطول الفصل كان ينبغي ان
يقول وبامتناع الاقتصار ووجه الاختصاص ان المفعولين هنا مبتدأ وخبر في المعنى وحذف احدهما
وان كان غير ممتنع مع القرينة الا انهما لما كانا ههنا بمنزلة اسم واحد هو مفعول حقيقة كان حذف
احدهما بمنزلة حذف بعض الكلمة وهذا ما قال ابن الحاجب في الايضاح من وجه الامتناع فيها انها
هنا في الحقيقة مبتدأ وخبر ولا يصح قطع احدهما عن الآخر فما يقال من ان كونهما مبتدأ وخبرا
لا [illegible] محقق على امتناع الحذف لان حذف كل منهما [illegible] شايع كلام ساقط عن درجة الاعتبار

لانه يكون متعلق العلم [illegible] فيتعلق بذلك جواب الاستفهام

وينبغي ان يكون مراد المص امتناعه بالنظر الى الاعم الاغلب الا فالانفصال مع طلبه واردون كلام
الله تعالى حيث قال ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فان يحسبن تالى
المخاطبة بلفظ الغيبة على قراءة السبعة والمفعول الاول محذوف اى ولا يحسبن البخل هو خيرا والذين يبخلون
فاعل يحسبن ولهذا قال ابن مالك رحمه الله يجوز حذف احد المفعولين اذا دل عليه دليل وقد تقال الحذف
ضربان الضرب الاول ان يحذف لفظا ويراد معناه قصدا وهو الذى اراد ابن مالك ان يحذف لفظا ويجعل معناه
منسيا ومراده هم باستماع الانفصال استماع الحذف لاحد الجزئين بالمعنى الذى اراده ابن مالك وتعليل ابن الحاجب
ناظرا الى هذا المعنى فليفهم واستثنا علمت ان زيدا قائم وليل على ذلك ايضا اذ ليس المفعول الا هو
هنا مقدرا واما قوله واما كلا هما فقد يسكت عنهما كمن يسمع بخل فالظاهر انه مشى بان مرادهم باستماع
الحذف الحذف بالمعنى الاول او المعنى من يسمع منا بخل يسمعه صادقا بالحذف بالمعنى الثانى اذ ليس معناه
من يسمع منه سماع يصدر منه نظير كقولهم يعطى ويمنع والذى اصح المحققون بان الحذف الذى قصد للمفعول ليس
فى باب اعطيت صحيح بلا قرينة تخالف باعلمت فانه الحذف هنا صحيح مع القرينة ممنوع بدونها وظاهر
قوله وبعضهم الى ذلك الى قوله فى حكم المذكور ان هذا اختلف فيه فمنهم من حمله على الحذف بالمعنى الثانى فاشترط
عدم القرينة ومنهم من حمله على الحذف بالمعنى الاول فاشترط القرينة وان قوله واما كلا هما فقد يسكت عنهما كمن
يسمع بخل اشارة الى القول الاول وان قوله وبعضهم الى قوله فى حكم المذكور اشارة الى القول الثانى وهو
الراجح عنده هذا الاول الذى كان هو المفهوم من مثل هذا الكلام فى مثل هذا المقام وهذا بشر كلامه فى غير
هذا الكتاب ايضا لانه قال المفعول الا معا لك تسكت عنهما وتجعلهما منسيا كقولهم فى يسمع بخل
كما فى قولهم فلان يعطى ويمنع ويبرد عليه انه كيف يكون القول الاول اجماعا وهو قول ورود وذكره القوم
وزيفوه بانه كلام مختل لم يرد عليه الا فائدة تحته اذ لا يخ احد من علم او ظن فى الجملة فائدة
فى قولهم من يسمع بخل ليحمل على الحذف بالمعنى الثانى وانت حسن التسبيح ابن الحاجب هذا الرد وقال هذا اضحاج
قوى اللهم الا ان يقال معنى المثل اذ التخصيص على الاغراق من الناس والترغيب فى مجانبتهم لان
من يختلط مع الناس ويبلغه خبرهم يحصل فيه ظن بعد السماع فاجتنابه اولى وهذا اقرب من قول ابن الدر واذا
وجد الناس لصر تعلة او معنى المثل التنفير عنها لاستماع والمنع من الركون اليه او ترك من الاستماع
كل للسمع صحيحا صادقا فالاولى ان يعبر كما عبر به الاشموني بان الحذف الذى قصد للمفعول
يجوز الاقتصار على احد المفعولين وقد لا اذا كان هناك ما يقوم مقام مفعوليه بان يدل على
المسند والمسند اليه فلا يقع غيره محتاجا اليه كقولهم علمت ان زيدا قائم فان معناه بعد علمت
زيدا قائما وان اختلفا فى الصورة ومن هذا القبيل قولك لغلامك ان جئتنى اكرمتك فان قولك
ان تدخل الجنة قائم مقام مفعوليه اذ جئتنى اتفكم داخلين فيها كذا فى الكشاف وذكر فى قوله
الم احب الناس ان تتركوا ان يقولوا آمنا ان الكاف من مفعولى حسبت هو ان يقولوا لان
فى معنى لان يقولوا اى حسبوا تركهم كائنا لاجل القول فالام مع كونه علة مغيرة لا استبقاء وبحر

ههنا ان يقوم قولك ان تتركوا مقام المفعولين اذ احب الناس ان يتركوا هم متروكين بمجرد القول الا انه
لم يلتفت لانه لما امكن اجراؤه على مفعوليه لفظا وحقه كان العدول عنه الى الاقتصار خلاف
الظاهر قوله وقولهم مسدا خبره فذاك بتوهم اما بغى كيف صح القول باستماع الاقتصار والاقتصار
ههنا واقع فاجاب بانا لا نسلم ان ذاك اشارة الى الجملة حتى يكون فيه اقتصار بل هو اشارة الى
الظن المستفاد من الفعل والمقام فى قبيل المثل قوله وقد يتوهم انه لما وقع نقض الاستماع المذكور
من المثال بالمنع المجرد وكان مبنى النقض على جعل ذاك اشارة الى الجملة وكان مبنى الرفع على المنع جاء ل
الآن ان يشير الى قلع مادة النقض عن اصله بابطال مبناه ولما كان ذلك مذهب قوم حكاه
والتوهم هو الفرار ومن تبعه وحاصل كلامه ان ذاك فى قولهم طننت ذاك اشارة الى الجملة كقولهم قلت
ذاك فكما جاز ذاك جاز هذا قوله والفرق انه اشارة الى ابطال النقض عن اصله وتنبيه على
ان قياس الفرار فاسد بكلية بغى ان قياس طننت ذاك على قلت ذاك فاسد لان ما وقع بعد
القول ليس من مقتضيات الاشارة القول وان ظاهر القول بغيه ولكنه على وجه من التخصيص الآتى ان زيدا
قائم فى قولك قلت زيدا قائم قول مخصوص واما وقعت الجملة موقع المصدر لضرورة الخصوص اذ
الوقع الخصوص لا يكون الا كذلك فى قلت الجملة من ضرورة الخصوص فاذا عدل عن الخصوص جاء المصدر
مفردا فتقول قلت ذاك القول فيقع ان يقع ذاك اشارة اليه وليس مفعولا لطننت وحينئذ
كذلك فان وضعه على ان يعلق بالذات على صفة فلو لم يذكر بعده الذات والصفة لكان اخراجا له
عن وضعه هذا لتخصيص ومراقة على ما يدل عليه لفظه وكلامه على الوجه الذى ذكره الشيخ ابن الحاجب
فى الايضاح فانه هو الذى ابطل اولا كلام الفرا، وذكر الفوق افساد القياس واعترض عليه الشارح بما
بان ما ذكر من ان الجملة هى القول بغيه وهو الظن ان اراد به انها بغيه حقيقة فممنوع وان اراد انها
بغيه مجازا فمسلم لكن ظن ان هذا الاعتراض فاسد والحق ما ذكره الشيخ وتبعه المص اذ معنى كلامهم
ان طننت واخوه مشروط بان يكون معلقا بالذات على طريق الاشعار بثبوت حالها بين الصفات
وما قلت غير مشروط بذلك فالتصريح اذن بكلا المفعولين واجب هذا البحث فحققها فانها الآثار
والاشارة بذاك فيه كما فى هذا الاشعار بكلا باب قلت فان الاشارة بذاك هناك
غير محققة بوضعه والقول بان الجملة بعد القول بغيه معناه ان اطلاق القول على الجملة مطرد فى العرف حتى
انه الحق بالحقائق كلا اطلاق الظن على الجملة فلا يقال قوله ثم ارى فى قلت ذاك وقوله هى القول بغيه
بغى انه يجعل تفسيرا وعطف عليه اطلاقا شايعا جاريا فى الحقائق وقوله من ضرورة الخصوص
اذ الوقع للخصوص من القول لا يكون الا فى صورة الجملة وقوله ولا كذلك مفعولا طننت بغيا انهما
خالفا مقول القول اما اولا فلان اطلاق الظن على الجملة المفعولة هنا مجاز بغيا واما ثانيا
فلانهما مشروطان بذكر الذات والصفة على التفصيل دون مقول القول فلا يلزم هذا المحال
فانه لم يصح به قوام وقد زل فيه طائفة اقدام قوله وقال طننت به الخ يعنى لا ينبغى ان سوهم

ان قولهم ظننت به اقصار اى بغى ان به احد مفعوليه والآخر محذوف اى ظننت به خيرا ونحو انه به ليس مفعولا بل الباء بمعنى فى والهاء للاشارة بقوله اذا جعلته موضع ظنك اى مكانا للظن وظرفا له والمفعولان كلاهما محذوفان اى ظننت به انه نفعل كذلك بقوله اذا جعلته موضع ظنك اى مكانا للظن والهاء بمعنى الذى ومآله والآ فضمير لا يعود للمفعول به قوله فان جعلت الباء به بلفظ ان على ضعف لجعل تعد غرا ذا كان المحصل ووجه الضعف انه جعل زائدة سماعى ولم تسمع ظننت بزيد فاعلم اخرا الا فى جواب ان بغى ان جعله زائدة ملزوم للاقصار والاقصار ممنوع فالجعل ممنوع فانتفى الاخير ههنا بان قوله فان جعلت الباء زيدة مل على صحته ولا صحة له فلا بغى لكلامه قوله ولجمع الاولى اعادة الجار لكونه مسوا بان معطوفا على جواز الالغاء بغى ان لجمع بين الضمير بن اى ضمير الغائب والمفعول فى خواتم الباب لواحد اى الشخص واحد قوله وراه عظما تمثيل للجمع بين ضمير الغائب لواحد اى رأى فلان نفسه عظيما كان الاول تمثيل للجمع بين ضمير المتكلم والثانى للجمع بين ضمير المخاطب فتبين بالعمل الثلاثة قوله وقد اجرى مجراها الخ اى وقد جرت عادتهم على انهم يجعلون الفعل نبعطون احدهما حكم الآخر فقال جوان العقود لقد كان لى عن ضرتين عقود مشتى وعنا الآن منهما متزحزح فانزجع بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد ان عقد مشتى وبهذا المعنى اجرى مجرى وجدت لانه مقتض للمفعولين مثله كما يسبق الى الفهم فتامل قوله ولكن ضرب نفس لان هذا واذا لم تكن مخلصة عن المخذور بالكلية الا ان النفس لا اضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره بناء على ان مرجع المضاف اليه قوله وبنو سليم الخ مذهب بنى سليم انهم يجرون متصرف ثلث فى غير الاستفهام ايضا مجرى الظن فيعدونه الى مفعولين فصح تقدم فتح ان بعد القول كذا فى الصحاح وبهذا يظهر ان مذهبهم غير مختص بالاستفهام كما مر على خلاف ظاهر عبارة المص اذ قيد الامر بالاستفهام فالمخلص انه ظهر بعان الاول اى ان محل الكلام على حذف مع الفعل فى الاستفهام وغيره على نمط قوله تعالى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد الفتح وقاتلوا والعوتبى صرح بجوهرى وغيره بذلك واذا جاز ذلك فى كلام الله تعالى فلتكن بغيره الخ اى بجعل القيد بيانا للواقع او تنبيها على ان الاجوا فى هذا الاستفهام اظهر وجعل الاظهر ان الجملة بعد القول لا تنصب جوا آيا بالارادة الحكاية واذا اصدر القول بالاستفهام دل ذلك على ان الحكاية غير مقصودة اذ الاستفهام انما هو عن النسبة والباب الحكاية يمنع اعتبار النسبة فافهم لا قيد احترازى يلزم نقض الاجوا فى غير الاستفهام غاية الامر ان المص ذكر احد القسمين دون الآخر ولا باس بذلك فتعلى الاول معنى اجمع ان الاجوا غير مقصد بحال دون حال بل هو جار فيه سوآء كان ماضيا او مضارعا او مستقبلا او خاليا او غايبا او سواء كان استفهاما او غير استفهام وعلى الثانى معناه عموم الاحوال سوى غير الاستفهام على كل تقدير فليس فى كلام المص سهو لا فى النقصد ما جمع كما يزعمه بعضهم ولا النقصد فى الاستفهام كما زعم آخرون

قوله فى

قوله فى الدخول على المبتدا والخبر صحح بذلك تعالى السبق الى الفهم فى عموم الاحوال فى التعليق والالغاء والجمع وغير ذلك من الافعال اى ههنا افعالا اخر يجرونها مجرى افعال القلوب فى الدخول على المبتدا والخبر مثل اتخذ تعالى اتخذت زيدا صديقا تعالى فى التنزيل واتخذ الله ابراهيم خليلا ومثل صير تعالى صيرت زيدا عالما وصير الله العنى فقيرا والفقير غنيا ثم اشار الى زيادة التعميم بقوله وما تضمن معناه اى كل فعل تضمن معنى التصيير فهو من هذا القبيل مثل جعل تعالى جعل الله فلانا عارفا ومثل ترك كقوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون ومثل وهب تعالى قولهم وهب الله فداك الخ جعلنى ذكره الازهرى عن ابى الاعرابى وفى الصحاح وتقول وهبنى زيدا منطلقا بمعنى احسب بعدى الى مفعولين ولم يجئ منه ماض ولا مستقبل بهذا المعنى وقال ابن درستويه وقد يجئ غابر بقيته الى قولهم به ترك الذى بمعناه نحو غابر ته صريعا واعلم انه قد يخرج مرادفات صير عن ابن الاثير اذا اتى بمعناه قال تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق قوله فتصير كذلك ذا مال وذا نشب اولا اى ان ترك الخير فاعلم ما اوصيت به فان قوله ذا مال مفعول ثان لترك كانه اراد ان هذا المعنى احق بالقصد واولى اذ المعنى ان ترك الخير والاحسان فاعلم ما اوصيت به من فعل الخيرات تصر كذلك غنيا وذا عقار واعلم ان ولده وصبته اليه لولده حبا اوصى به مالا كثيرا والا فيجوز ان يكون ذا مال ثانيا والاظهر ان تمثيل بقوله فترك خير السباع والنشب العقار والمال عند العرب الابل او ان ترك محمول على الحذف والايصال كما اشرنا اليه والقاف فى فتصير تركب فيها ايجابية من معنى العلية والسببية قوله وجعل ضرب المثل منها اى من الافعال الجارية مجرى افعال القلوب فى انتصاب المفعولين وفى الدخول على المبتدا والخبر يعنى ضرب اذا ذكر مع المثل او اريد مع المثل مفعولا له بمعنى صير وهذا معنى ضرب المثل قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة انها تنتصب بعوضة ومثلا انتصابا على انها مفعولا ضرب معا اجوانه مجرى جعل وقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا نقوله عبدا مفعول اول ومثلا مفعول ثان اى جعله مثلا فاما قوله تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم فالظاهر ليس من هذا القبيل اذ المعنى كذلك يبين الله للناس امثالهم وكذا قوله جل جلاله كذلك يضرب الله الامثال فليتامل قوله والى ملته اى رجوع الى ما كان فيه قبل ذكر افعال القلوب اى ترك المستعد وبالى اقسم فهو معطوف على قوله والى انتهى وفى التمثيل تنبيه على ما يقال من ان البغية المعدية اذا دخلت على علم ورأى وزادت لها مفعولا آخر فمركز الاصل ان يكون متعديا الى المفعولين الى اثنين اذ قد يكون المفعول الجديد محمولا على اصل الفعل فان معنى اعلمك زيدا منطلقا علمتك ان تعلم زيدا منطلقا قوله الى انتهى متعلق بالمستعد بعد بعده بقوله الى واحد على نمط قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل اى اتوا به مشابها للذى رزقوا منها فى الدنيا فى الطعم والمنظر ومثل بقوله لهم الملك فى بنائك فى الزمان شيئا فلا يلزم تعلق حرفى جر بشئ واحد بمعنى فى قوله وحرف الجر معطوف على قوله بالفعل قوله وحذوه نحذو حذوه شروع فى ذكر الامثلة قدم امثلة الكل على الترتيب قوله واجاز الاخفش معطوف على ما قبله فى حيز المعنى

كانه قبل التعليل بالبغيرة مختص بما علمت وارايت واجاز الاخفش ذلك في جميع افعال القلوب قياسا لا سماعا فيجوز احسبك زيدا منطلقا واظنتك واخلتك وازعمتك واوجدتك والجمهور على انه سماعي وانه لو جاز ذلك في افعال القلوب لجاز في جميع الافعال مع انه غير جائز اتفاقا فالحق ان هذا موكول الى السماع قوله واما الثاني الخ شروع في ذكر الافعال الناقصة فهو معطوف على قوله فان الاول الا يكون الا للمتعدي فاعلا او بالاول المفعول به وبالثاني الخبر المنصوب يعني الخبر المنصوب لا يكون الا للافعال الناقصة نظير وجه كونه خاصا على ما سبق قوله وهي كان وصار الخ تفصيل للافعال الناقصة وتعديدها واقتصر على المشهور منها والا فهي غير منحصرة فيما ذكر بل هي غير محصورة في عدد معين وعد على ما في لسان من يتكلم بذكر منها سوى كان وصار وما دام وليس وزال وما كان نحو من ما استغنى عن الخبر فقوله مما استغنى عن الخبر تنبيه على ان هذا امر مدور على الغلبة حتى انه يجوز ان يجعل كثير من الافعال الناقصة بتضمنها معنى الافعال الناقصة كما قال بعم التسعة بهذا عشرة ان نصير عشرة تامة ومنه قولهم الموصول ما لا اسم صدره الا بصلة وعائد وقال كمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وفي التنزيل فتمثل لها بشرا سويا اي صار بشرا سويا ومنه قولهم وقع هذا حالا او صفة او نحو ذلك وبالجملة فالمعتبر هو جعل المعنى وهو البرهان الذي على هذه الدعوى قوله وما زال من زال يزال الخ اما الذي مضارعه يزول كقال يقول فليس من الباب واصل ما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام ان كن تامة بمعنى ما انفصل فيتعدى بمن فتقول في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم او ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان وابيا فنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص من فعل كان فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات قوله وما فتئ وفي معناه ما افتأ وما افتأ وما فتأ الكل بمعنى ما انفصل قوله والحق بها آض بمعنى عاد ومصدره مشهور ايضا والفعل مهجور قوله وغدا وراح ان كان غدا بمعنى مشى في الغداة فهو ناقصة وكذا راح بمعنى رجع في الرواح نحو راح الى بيته تامة وان كان بمعنى في الغداة فهو ناقصة وكذا راح بمعنى كان في الرواح ناقصة فالمنصوب اعني ذا بها في قوله بين ورجع وذا بها تيكمل على الاول حال وعلى الثاني خبر قوله وكذا جاء الحق بها جاء في قولهم جاءت حاجتك نصب جاءك ان كانت حاجتك ومما استغنى به وانت الضمير الراجع اليه اذ هو عبارة عن الخبر واول من قال في الحال راح حين رد عليهم ابن عباس رضي الله عنهما رسولا من علي رضي الله عنه وحاصل معناه ارتد حاجتك واما تعد في نحو الاعرابي ارتد ثغرته حتى تعدت كانها حوبة فمعناه صار ارتداد ثغرته حتى صارت كانها حوبة والثغرة بالفتح الكسر العظيم والثغرة الضاحك السيف والجمع الثغار وكل من هذين اللفظين مقصور على الموضع الذي استعملته العرب فلا يستعمل في غير ذلك المرض

صرح بذلك

صرح بذلك الاندلسي وقال ابن الحاجب الا وطرد جار في مثل قولهم جاء البر تغيرين واما فعد فهو مقصور قوله تدخل وخوا افعال القلوب الخ اشارة الى الجهة الاشتراك يعني ان لهذه الافعال اشتراكا مع افعال القلوب وامتيازا عنها فقوله يدخل الى قوله والخبر اشارة الى وجه الاشتراك وقوله فيرفع الاول وينصب الثاني اشارة الى وجه الامتياز وبهذا يظهر ان الاولى بان يقول الا انها ترفع الاول وتنصب الثاني كما وقع في المفصل قوله وتقتضيان بيان لوجه تسميتها بالافعال الناقصة وتنبيه على وجه تسمية المرفوع في هذا الباب بالاسم لا بالفاعل يعني ان المرفوع مفتقر الى المنصوب لكونه كلاما ناقصا اذ المرفوع هنا ليس بفاعل حقيقة بل الفاعل هو المصدر المضاف الى الاسم لان معنى كان زيد قائما حصل قيام زيد في الزمان الماضي فالفاعل في التحقيق هو المصدر مع المرفوع فتسمية المرفوع باسم الفاعل على حط رتبته عن الفاعل الاولى ولهذا اي ولان المنصوب مع المرفوع فاعل معنى لحذف الخبر في هذا الباب مع انه لا يكثر في حذف خبر المبتدا اذ هو في التحقيق حذف للفاعل وعلل بعض المحققين امتناع حذفه بانه عوض او كالعوض وشرط الحذف ان لا يكون المحذوف عوضا ومنه هنا صرح ابن مالك بان الوجوب لا لتقدر حرف النداء عوضا منه او نحو وانادى لانهم يجوزون حذفه والعوض لا يحذف قوله وما عدا شرائطها في باب الابتداء اشير الى ان حال الاسم والخبر هنا مثل حالهما قبل دخول الناسخ من الشرائط المعهودة المعلومة من جواز كون الخبر مفردا وجملة ومن وجوب الاشتمال على الضمير اذا كان جملة ومن جواز كون الخبر احد المجرورات الاربع ومن وجوب كون المبتدا معرفة محضة او نكرة مخصصة واما انه هل يجوز ان يكون الاسم نكرة مخصصة والخبر معرفة محضة فلا تحضى ان هذا ممنوع قطعا كما صرح به صاحب الكشاف والمفتاح وغيرهما الا ان هذا نوع لباب الابتداء وهذا ممنوع هناك فما منع بعد دخول الناسخ ايضا ممنوع هنا هذا هو المشهور في الكتب المشهورة الا ان صدر الافاضل جوز ذلك ونص عليه في جائنا في ضرام السقط اذ قال في بيت السقط ومحواة ارض صد محوة بعدها ووحي المنايا من اساود ينشط ان قوله ينشط مرفوع مبتدا وخبره قوله ووحي المنايا والخبر وان كان معرفة الا ان المبتدا نكرة مخصصة موصوفة بمعنى بقوله من اساود وبهذا كله وبهذا صرح في انه يجوز ان يكون الخبر معرفة محضة والنكرة نكرة مخصصة والاستدلال بكلا منه لا بالبيت فقط فقوله ومحواة ارض ارض كثيرة الخباب تقال ارض محواة ومحياة اردات حيات كثيرة وتظبا ارض مظبأة اربعة اردات افاع وبرابيع وارض مسبعة اردات سباع والظاهر ان قوله ومحواة ارض من قبيل عامي العروض على ما مر وصد منع ومحوة غير منصرف للتانيث والعلمية او هو علم لارض الشمال سميت بها لمحو السحاب وما قال صد بعدها والنشط بتسكين الوسط لدغ الحية والاساود الحيات يعني كم من ثنوفة اربرية وارض كثيرة الحيات لم يبلغ الشمال ولم يصل اليها بعدها وفيها اساود وحيات يقتلن من يلدغنه سريعا ووحي المنايا سرعتها يقال منه

وحي اي سريع ومنه الوحي وذهب صاحب السفط الى ان قوله وحي المنايا مبتدأ وقوله خبره الا ان المعنى ان قوله اساء وما وحي المنايا على انه من باب القلب قوله من غير تقدير دخول على المبتدأ والخبر اي من غير اعتبار شرائطها والا فالكلام داخل على المبتدأ والخبر وقد يجاب بانه محمول على الظاهر لان انتفاء الشرط انتفاء للمشروط قوله بدليل قوله الا ان قول القطامي بقي قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا وجه الاول على قانون تقرير المص ان تنكير الاول الخ موقف مضمن فائدة زنكته هي عدم اذنه ورخصته بان يكون شيء من المواقف وداعا او قد تقرر ان النكرة في سياق النفي تفيد عموم النفي والمعنى ان موقف نكته اوى هي الاشارة الى ان الوداع لكونه غير مطلوب ومكروها عنده بمنزلة الشيء الواقع نصب عينه لان من خاف شيئا مكروها ذلك الشيء ابدا ملحوظا بين يديه ومنصوبا دائما بين عينه ووجه الاشارة ان اللام للعهد والاشارة الى الحضور الذهني وحينئذ فلو اريد تطبيق هذا على باب الابتداء ان جعل مطابقا للشرائط فلما ان يجعل الاول الخ او جعله معرفا باللام فيفوت النكتة الاولى او يجعل مع انها مقصودة ابدا او يجعل الخ مطابقا للاول بان يعتبر تنكيره فيفوت النكتة الثانية وبهذه ايضا مع قصد افتعن الطريق المسلوك لما كان من الاستدلال على ان كان في البيت ناقصة وانه لو اعتبر توقف الاول واو دخال اللام عليه لكان للعهد وان اللام الداخل على الخبر للعهد اجاب المص رحمه الله اولا بمنع هذه المقدمات يعني لانسلم اولا ان كان ناقصة خبرها الوداع لم لا يجوز ان يكون كان تامة والوداع نصبا بفعل كانه قيل اتترك الوداعا وان اللام على تقدير دخولها في الاول للعهد لم لا يجوز ان يكون للجنس وحينئذ لا تفوت النكتة الاولى لان نفي الجنس مساو لنفي المنكر في حيز النفي فيفيد ما هو المقصود من الاشعار بانه لا اذن لشيء ان يكون شيء من المواقف وداعا ولانسلم ان اللام في الوداع للعهد بل للجنس على ان المعنى نفي ان يكون موقف منها موقف وداع اصلا وهذا معنى قوله بعد تسليم جميع ما ذكر قوله ان يكون ما سوى ذلك اي من المواقف والوداع بفتح الواو وكسرها واحد وقد تفرق بان الاول اسم للمصدر والثاني مصدر ولو كرر بانه مذكر لوفى على ان تنكير بقاع وكذا اغبره او هو لامتناع ان لان امتناع الاول قوله بصفت عينه بضم السين اي ملحوظا بين يديه ومنصوبا بين عينه قوله الهجنة بضم الهاء القبح واعدر المحتوش فوات الاشعار بعدم الاذن بان يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا والاحرى فوت الاشعار بان الوداع لكونه مسموعا عنده ومكروها لديه كما لا يخفى قوله لو اراد لمح تنبيه على ضعف ما ذهب اليه المستدل من ان المعنى على عموم النفي اذ النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم وجه السنان لو لامتناع ان لامتناع الاذن اي لو كان مراده هذا المعنى لامكنه ان يقول هكذا ولما لم يقل علم انه ليس مراده وحاصله انه لو كان المعنى على شمول النفي لكان عليه ان يقول ما موقف منك الوداع او هذا ظاهر والمقصود فالاتيان بالنفي صريح

لاطايل لكنه وهذا معنى قوله لعينيّ ما ذكره والجواب ان النهي يتضمن النفي كما مر في قوله فكاد لا تطلع منهم اثنا او كفوزا ان النهي ههنا ابلغ واوفى بالمرام فكيف يعدل عنه حتى سوغ انه لا وجه للعدول نعم لا غرو الزوم والوجوب قوله منك الوداع بكسر الكاف اذ هو خطاب للمؤنث وهي في الممدوح او مرثي لها القطامي وهو زفر بن الحارث الكلابي وقد كان القطامي اسيرا له فاطلقه زفر وقد علية ماله واعطاه مائة من الابل فمدحه القطامي وسباها اراد بالضباعة ترخيم ضباعة اسم امرأة وهو مرفوع على الحكاية والقطامي بضم القاف لقب شاعر من بني تغلب واسمه عمير كذا في الصحاح قوله على ان المقصود تنبيه على ان البيت من باب القلب اذ المقصود ان لا يكون موقف الوداع موقفا منها وانما قال صاحب المفتاح واصل الاستعمال ان لا يكون موقفا منك الوداع وعلى القادر بكلها فالمضاف محذوف اي موقف الوداع ثم اورد له نظيرا آخر في كونه من باب القلب بانا لسنا مع ما ذكرنا وتنبيهنا على ان مثله غير عزيز فيما بينهم او لو لم يجعل مرادا من باب القلب لزم كون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة وقد تقرر انه يمتنع قوله مثل ما في قول الآخر صرح بالمغايرة اذ لو قال مثل ما في قوله لتوهم ان العامل بالمثل هذا العامل بالاول وليس كذلك لان هذا لحسان بن ثابت الانصاري من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويهجو فيها ابا سفيان مطلعها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء الى قوله كان سبيئة من بيت رأس تكون مزاجها عسل وماء على اساءها او طعم غض من التفاح منبره اجتناء ذات الاصابع اسم موضع والجواء ايضا موضع وكذا العذراء فان مزاجها نصب خبر كان وهو معرفة وعسل رفع اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المستراة للشرب واما المحولة من بلد الى بلد فبالسين لا غير وبيت رأس من بيت بالشام بين بصرى وغزة سباع فيها الخمور على انهارها خبر كان والمراد اينابها الخ سبيئة بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون التحتية بعدها همزة ممدودة الخمر المستراة للشرب والجناء اقطف النبرم شبه ريق الحبيبة بخمر فرجح بعلو مزاجها او بماء التفاح الطري الذي لطعم في وقت ادراكه وكمال نضجه بحث وفضل وقت اجتنائه كما يقول كان في درعها سدا فانه كتبه بالآجرة فلو لم يجعل من باب القلب لزم الوقوع في ما هو ممتنع فالمانع لفظي لكن يمنع ذلك نفسه مانع او من جهة المعنى على ما اشار اليه ابن مالك بقوله ان مزاجا موصوفا بالذة والرائحة كالعسل والماء وهو معلوم وليس المراد ان العسل والماء على مزاج الخمر لكن مبنى كلام المص على الاول قوله وجعل سبيئة الخ قيل انه يمتنع غض تنوين غض لتنوين ان العطف ان كان خلاف الاصل الا انه كثير شايع في استعمالاتهم سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى والبيت لخداش بن زهير على ما نص عليه المبرد في المقتضب وقيل لمرداس بن غزارة بن عبد يغوث والبيت هكذا او كأني قد رأيت من اهل دارة وعاهم

ما رأيت لهم فسارواه فاجح عهدهم كمقص قرن • فلا عين بحس ولا أثار • فلو بدلت أهلا بعد
أهل • فلا عجب بذاك ولا شجار • فانك لا تبالي بعد حول • أطبي أم حمار • لقد لحق الأ
بالأعالي • وجاج اللوم واختلط البجار • الراسبة الأصل والانساب وكسر اللام بين الجاكر
حتى اكتسبوا أخلاق اللئام ولم يبق منهم ليسودهم في الايام حتى لو يقوا على هذا الوصف سنة
لا باد منهم أنسابهم أيجيئا كان أم هجينا كان • وذهب صاحب المفتاح الى البيت من قبيل القلب
مزجة اللفظ ايضا والأولى ان يكون للمسند معرفة والمسند اليه نكرة يعني ان طبي مرفوع
بكان المحذوف المفسر بالمذكور وهو نكرة وأمك خبره وهو معرفة اذ الاستفهام بالفعل أول
والمعادل بين النهزة وام حاصل اذ المحذوف لوجوب حذفه مزجة وجود مفسره بمنزلة
المعدوم وبانه غير مقصود فوجوده وعدمه على السواء والمصنف رحمه الله ذهب الى انه قلب مزجة
المعنى فقط ردا عليه كما اشار اليه بقوله والا فالاسم والخبر بهما معرفتان يعني ان طبي مبتدأ
خبره الجملة بعده وأمك خبر كان واسمه ضمير مستتر فيه راجع الى طبي وصح الابتداء بها بالنكرة اذ
هي واقعة بعد النهزة كوار جل في الدار أم امرأة • وما ذكره المصنف رحمه الله أصادل مما ذهب اليه صاحب
المفتاح اما أولا فلان الأصل عدم الحذف والانكار واما ثانيا فلان ما ذكره في تحصيل المعادلة
وكصوها كلف ظاهر لا حاجة اليها واما ثالثا فلان الاستفهام في الاسم ايضا كثير اذ أن ذلك
أمر مدور على القصد والاعتبار • وبالجملة ففي كلامه وجوه من التكلف ما ليس في مذهب السكاكي
ولهذا صح بالمصير بقوله فقط واما وجه كون القلب معنى بانا على ما هو المسوق عليه واشار المفعول اليه
فهو ان المخبر عنه في الأصل هو الأم اذ المقصود هو البسوته بين ان يكون امه طبا وان يكون حمارا
وفي الكلام على نصب امك على ما هو الرواية والا يتحمل ان يرفع ويجعل كان زائدة اذ المعنى
امك ام حمار كذا ذكره صدر الأفاضل وقيل الرواية في الأصل اطبي ذاك امك ام حمار الا انه غير وقلب
ثم فعل ما فعل • ولا فالاسم والخبر معرفتان • من قبيل قوله كما وما بكم من نعمة فمن الله وهو تعليل
للجزاء قائم مقامه ارتفاسد لتعرفهما كما في قوله كما وان يكذبوك فقد كذب رسل من قبلك
ارفلا يحزن والمذكور في معرض التعليل • قوله ان بني وادم ومبنى نهشل الخ • يعني ان
هؤلاء بعد من اسم كان ويقولون قائم كان عبد الله معلق لغتهم كما مر في باب الاسم كان يعدم عليه
فكذا في الست التي يحن فيها نظر الست الأقل في الاشتمال على القلب لفظا ومعنى فان قيل كيف يصح الفتوا
بجواز تقديم الاسم وان مرفوع كان وان سماه اسما لحط رتبته عن رتبة الفاعل لأنه فاعل الفعل
لا يعد على الفعل اصلا فكذا ما هو بمنزلته قلنا لا كلام في قوة الكلام الا انهم ذكروا في توجيهه
في جعل فلسا وفعا لذلك وان الفاعل بالحقيقة هو الخبر المذكور بعد الفعل لكونه من باب القلب فتأمل
نقوله فهو نظير الأول اراد بالأول لأنك موقف منك الوداعا اراد بكونه من أجلها عسل وماء
اولية كل منها بالنسبة الى ما نحن فيه ظاهرة • قوله ثم ان معانيها • رجوع الى ما هو بصدده من تفصيل

الأفعال

الأفعال ان نقصه بعد بعد ما ولفظا ثم نبه على ما بعدها بالنسبة الى ما قبلها او الاجمال المعقد
من قوله وزعم بعض المتأخرين الى ههنا وان كانت مهمة الا انها معدة عن هذا الباب بل اللائق
ههنا التفصيل عقيب التعديد وذكر اختلاف المعنى وذكر معانيها اجمالا وقوله فكان الى آخر ما ذكر
تفصيل لها وتصديره بالفاء تنبيه على انه تفصيل لهذه الأشياء وقوله واما او منقطعا تنبيه
على ان كان لا بد لها على احد الامرين على التعيين بل التعدد المستفاد هو ثبوت الخبر لاسمه
واما الدوام او الانقطاع فالى القرينة ومحامل كلامه ان كان اربعة اضرب ناقصة والتي لا تتا
لثبوت خبرها ما فيما مضى مستفادا من كان وبكونه كان للحال او الاستقبال من بابه بمعنى وقع
وحدث والتي للاشارة بقوله والكائنة بمعنى حدث اذ كان الكائنة بمعنى حدث فالموصوف مقدر ومنه
قولهم المقدور كائن وعليه قوله كن فيكون أي فحدث فيحدث وكيف كلم من كان في المهد صبيا
أريد وجد في المهد حال كونه صبيا وبيرد عليه انه يجوز ان يكون ناقصة بمعنى الحال أي من هو في المهد صبيا
الآن فصح التعجب منه قبيل الساعة قوله من قال • وعنان قال اسم كونا كانا • فعولان بالابا
ما يفعل الخمر • وزائدة كقولهم ان من افضلهم كان زيدا وعليه قوله فكيف بكلم من كان في المهد
صبيا فان كان زائدة غير مفيدة معنى أي والا فابن المجزة وفائدة زيادتها تأكيد المعنى وتكثيره
تكثير اللفظ ومن قبيل الزيادة قول الفرزدق • في لجة غمرة اماك بحورها • في الكاهلية كان ولا
واما ان كان الزائدة هل الفاعل ام لا ففيه خلاف فذكر الشيخ ابو علي الفارسي انه لا فاعل لها اصلا
أو هو اذ مع الفاعل جملة فكيف الزيادة وقال غيره فاعله المصدر وهو الكون اذ الفعل لا بد له من فاعل
وعند ان قائله سيبويه يرجح الا ما يناسب المقام عند تعارض الفاعلين ولو كان الامر كما زعمه الفاعل بالأظهر
لما صح قوله وضبر ان لنا كانوا الكرام معترضا ان المبرد وغيره مصرحون بان كان ههنا زائدة وقد يرد
بحث الفاعل ولو كان كما زعمه الفاعل لأن الكان المعنى كان الكون والمعنى له فالحق اذن ههنا وبعد
له الاستقلالات واسمه ضمير يجانبي الحالات والضرب الرابع كان التي اسمها ضمير الشان المستتر فيها
الجملة بعده المفسر له كقولك كان زيد منطلق والهاء الاشارة بقوله والتي فيها ضمير الشان اي قوله واذا
عطف على الكائنة والكائنة معطوفة على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل فكان مضروب اللام قصة والتي
قوله والزائدة عطف على الكائنة واراد واما الزائدة والا لفيد نفي الاخص المتأكد فتأمل
كان اصل الكلام على صحته ولا يفوت منه الا مجرد التأكيد وقد مر ذلك انفا قوله على كان المسومة العراب
قوله جياد بني ابي بكر تسامى • ويروى سراة بدل جياد والجياد جمع جيد او جمع جواد وهو الفرس الرا
منه قوله ان الكل جواد وكبوة والظرف لغو على كان مستقر حال من ضمير تسامى على الاول والمعنى متعلق
تسامى على الثاني والدليل على ان كان ههنا زائدة دخولها على جواد المنون وتسامى اصله تسامي حذف
على ما هو القياس في مثله وسروات كل شيء السمو والجبل المسومة المعلمة او المرعية من سوم
اذا رسلها والعراب الجبل العربية الخالصة عن الهجنة وهي خلاف النجائي والبختي وهو الفرس الجامع بين

بخلاف ما اذا كانت ناقصة فانه لا يصح التعجب الا بعد

كذا ذكره جار الله وتمثل خلاف البراذين جمع برذون وهو الفرس التركي والعوض تفصيل
جاد على العواب وتفصيل تفاوته وأما على الرواية الاخرى فالسراة مفرد وجمعها السرا
وسراة كل شئ ظهره ووسطه والاسفل مقابلة غرا الاول لقولهم في الجمع سرادات الى الحديث
ليس للنساء سرواة الطريق اي اوساطه ولكنهن في الجوانب يمشين واستعارته من سراة
عنة الثوب اذا كشفه اذ الظهر منكشفة بادية وسمت ظهر الطهور كذا ذكره صدر الافاضل في
مرام السقط والمراد ههنا خاصرتي البكر واشرافهم يعني هم سفاودون حاركونهم كائنين على
المسومة العراب وبهذا التقرير اندفع ما يقال السراة ههنا جمع السري وهو الشريف العظيم
وبهذا جمع غرا ذا لا يجمع فعيل على فعلة قوله وأما البيت خبر مبتدا محذوف اي وهذا الكائنة
بمعنى حدث والزائدة ليست من باب الافعال ان قصته والاظهر ان قوله والكائنة مبتدا والزائدة
عطف عليه وليست خبر اذ المبتدا قوله هي اي الناقصة بعينها وذهاب الى ما عليه الجمهور وفصل
صاحب المفتاح حيث قال واما التي فيها ضمير الشان كنحو كان زيد منطلق فهي عند بعض الناقصة
وخبرها الجملة والى هذا ذهب بعض النحاة فاعلها ذلك الضمير اي ضمير الامر
والشان ثم فسر الامر بالجملة والحق ما عليه الجمهور وصرح به المص اذ لم يثبت في كلام العرب
ضمير شان الا ان يكون مبتدا اما لا او ما لا قوله وقبل انها اخ يريد ان كان الناقصة ضربان
الاول ان يكون لثبوت خبرها ماضيا او دائما او منقطعا الثاني ان يكون بمعنى صار وبهذا الضرب
قليل بالنسبة الى الضرب الاول قوله فد كانت نزافا سوضها بعض بمراع اورده على ما هو
دأبه حيث يكتفي بالمقصود والبيت بهذا خبرها قفو والمطي كانها قطا الخرب قد كانت
نزافا بيوضها الشبيها فعلا من اليسه وهو التخبير والمراد بها المفازة التي يحير فيها والقفو
الخالي الذي لا ماء فيه ولا كلاء والقطا جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران والاضافة الى
الخرب بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وهو ما غلظ من الارض لا من الارض احد هما راعه فيه بمعنى
بعير خوفني بمعنى اخافني وثانيهما انه دفع لما يسبق اليها من العصوص المانع في السراو لو كانت مالا
وخوة لشبه لغارت الارض فلا بعد على السرعة والنزاخ ولد القطاة في مبدا الظهور
وبيوضها بفتح الباء جمع بيض او بفتحها مبالغة بياض الاول اولى رواية ودراية قطعا
الاول بمعنى البيت كسب بمفازة كذا والحال ان المطي في سرعة السير وشدة العدو بمنزلة
القطا مع انه لم يكتف في التاكيد والمبالغة بمجرد جعل المطي بمنزلة القطاة مع اشتهارها بالسرعة
بل قيدها بانها يكون ذوات نزاخ ظهرت غير بيوضها لان ذلك داع لها الى زيادة الاسراع
الى اولادها وعلى الثاني ان المطي اجهدت في السير وحمل الامتعة والمشاق حتى صارت كالقطا في
الضعف والذلة بعد ما كانت قوية سمينة بقوله بيوضها على هذا الوجه يعني انها يكون بدل بعض
من ضمير كانت العايد الى القطا اذ صارت تلك القطاة ضعيفة بمنزلة الفرخ بل بيوضها

والمقصود

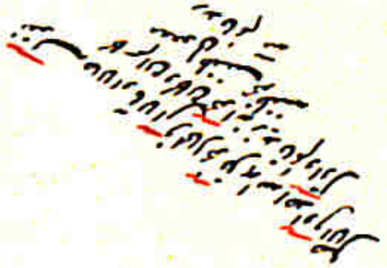

والمقصود ان كانت في البيت بمعنى صارت خارجة عن الاقسام الاربعة المذكورة اولا او وجه
العذر اما في الاول الخ ان قصته فهو انه يلزم حينئذ عدم الفراخ على البيوض والامر بالعكس
واما في الثانية اعني الكائنة بمعنى حدث فلانه لا وجه لاسقاط نزافا اذ ذاك الا ان يجعل حالا وهو
ايضا فاسد لانه يلزم ان يكون البيوض نزافا حين الحدوث ولا يخفى بطلانه واما في الثالثة
اعني الزائدة اما لقطا فلانه لا وجه لاسقاط نزافا واما مع فلانه يلزم الاخبار عن البيض بكونه
نزافا وبهذا يظهر انه لا وجه لجعلها ما فيه ضمير الشان فلم يبق اذ ذاك الا ان يكون بمعنى صارت
كما اوعاه المص لعدم اسلمية واما قوله مسلم بعد مسلم ان معناه ان النحاة مجمعون على ذلك لانه قول
بعضهم خاصة على ما هو المتبادر الى الفهم وعند انه محمول على ما هو معناه العرفي المتبادر الى الفهم
من مثله يعني انه تنبيه على ضعف لان كونه كائنة بمعنى صارت غير مسلم اما اولا فلانه يجوز ان يكون
ناقصة بالمعنى الاول ويكون من قبيل القلب اركانت الاوانح بيوضها ولو سلم فالمعنى كانت البيوض
عائدة الى الاوانح صايرة اياها واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون بمعنى حدث ونزافا حال
ولزوم كونه البيوض نزافا حين الحدوث ممنوع بانه حال مقدرة او حديث البيوض حال كونها معدودا
نزاخيها او هو تشبيه يجوز بيداسد ان البيوض نزخ اركانت نزخ في الضعف والذلال او في السمن
وقوة الحال ومع وجود هذه الاحتمالات لا كيف يصح وعور العتن فمدير ان يقال اذ في صحة قبول
والامر ما فعله جار الله كذلك فان هذه عبارته فعلها المص بلا تغيير فتفكر اولم يقصد
قوله وصار للانتقال او سواء كان صار ناقصة او تامة فمعناه الانتقال اعني ان الجدر
المشترك بهذا الانتقال الا ان الانتقال في احدهما معتبر على غير الوجه الذي يعتبر في الآخر واشار
المص رحمه الله الى مغايرة الاعتبارين في ضمن المثالين بقوله كصار زيد غنيا او الى الغنى فان
الاول مثال الناقصة والثاني مثال التامة او بمعنى صار زيد الى الغنى انتقل زيد من الفقر الى
الغنى والمشهور في كتب القوم ان الانتقال معنى التامة واما معنى ان ناقصة فكان بعد ان
لم يكن والفرق ان الاول جملة دخل عليها صار دلالة كذلك او لا انتقال زيد الى الغنى وقال
المص رحمه الله ويكون صار تامة بمعنى رجع كصار الى الغنى وقد فرق بان الاول لا يقتضي الا مسبوقية
الثاني ناقصة نظرا الى الكلمة انما وقد لا يفهم كلام المص فيقال ان في تمثيله بقوله او الى الغنى نظرا
الى ان صار في صار زيد الى الغنى تامة ملتبس قوله لاقتران مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مفعا
الى الاسم والحاصل انها اذا كانت ناقصة نفي على وجهين الاول ان يكون بمعنى صار مطلقا غير
معتبر الازمنة المستفاد من تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يليه
صيغة الفعل اعني الماضي والحال او الاستقبال الثاني ان يكون بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فهي اذن لاقتران مضمون الجملة بالاوقات التي صيغ الزمان المستفاد من الجوهر
الصيغة فحاصل معنى اصبح زيد امير ان امارته مقترنة بالصبح في الزمان الماضي وكذا امسى

والضحى والثانية الاول اى اصبح وامسى واضحى بمعنى انها اذا اريد بها مجرد الدخول في الاوقات
من غير ملاحظة الاخبار فمعنى اصبح زيد وظهر زيد في الصباح وقس عليه غيره قوله وكذا الاخبار
بفعل ذلك عما سبق الآن في ظل فلانا خلافا لمن زعم ان الجمهور يقولون لم يستعمل ظل الا ناقصة الا ان
ابن مالك قال انه كثر تامة بمعنى طال او دام وقالوا العهدة عليه فقوله ظللت بمكان كذا اى
دمت فيه وبت مبتدأ خبره اذا تركت ليلا منه لازما قوله وما دام ظرفها مبتدأ خبره
لاستمرار النفي في زمانه وضمير اولها للاول والثالث باعتبار بدله لانه كناية عن الاستمرار وهي مازال
ومابرح ومافتئ وما انفك وبعد لحرف مالا في اضرار غير ما دام لان ما نهاك مصدرية كما سبق لانائبة
وضمير زمانه للفعل بتقدير المضاف اى زمان حصول الفعل وثبوته او للفاعل اى زمان قبوله وللعنوان بهذه
الاربعة موضحة لان تقييد استمرار منفي الخبر للاسم منذ قبله والا ظهر في هذا المعنى عبارة ابن الحاجب وبهذه
لاستمرار الفعل لفاعلها منذ قبله قوله ولذا خولف النفي اى وضع لما بوجه ما زانه كيف يفيد هذه الافعال
استمرار الفعل وهي مصدره بالنفي والمصدر بالنفي منفي لا مثبت فحصل ان دوام ثبوته وحاصل الدفع
ان هذه الافعال للنفي ونفي النفي اثبات قوله ومن ثم اى من اجل ان هذه الافعال كذا مع وصف
النفي موجبة امتنع ان يقال مازال زيد عالما او نحوها ذم استثناء مفرغ في الاكثر وقد تفرغ في ما مر ثم
وقد سبق الى بعض الاوهام ههنا ان استثناء مبني على اتصال ان مازال الا بثبات خبره والا بسببه
او المخرج من المثبت منفي بسبب خبر مثبت ومنفي وحال واحدة للغاء الاستحالة في استحالة استمراره
على جميع الصفات سوى القيام لجواز حمله على الصفات المتضادة وهذا كما ترى كلام من لم يسدد الله تعالى فقد ذكر في
باب الاستثناء على وجه لا يخفى ان مازال لا يفيد اثبات خبره مطلقا بعد الا بل
الرواية تفيد ثبوت خبره اذا لم يكن هناك صارف يعرفه غير الابر بالنظر لهم بان ليس وما بعده والمناسب منع
اذا اقترن كلمة الا باخبار بها كان الامر بالعكس قوله والاصح لانبغك الا مناقة اى فوقه
المخف او يرمي بها بلدا قفرا الخ الاصح جمع جوح وهي الناقة الطويلة والمخف الظلم والذل
في الصحاح ساءه خسفا اراد به ذلا واراد بالبلد القفر المفازة وقوله او يرمي عطف على مناقة على
قوله الى صافات ويقضي على ما مر والمعنى هذه الاحوال الطوال لا تنفك ولا تزال مناقة على السوء او ناقة
على المشقة او رامية بانفسها مفازة قاتلة لاثباتها فيها وللاما رسائرة فيها يعني انهن لسن تخالسنه
غوارب الحالين وهما الاناخة على المخسف والسير في البلد القفر والمراد بالتكرير ووصف الناقة
بالجلادة والصبر على المشاق وانك بهذا اذا اردت بيرمي على لفظ المبني للمفعول واما اذا اردت
على لفظ المبني للفاعل المخاطب فيرجع الى ان والاسكاء للمفردة والمعنى لن لا تزال مناقة
على المخسف الى ان ترمي بانات مفازة قاتلة وتسير بها فما في بعض النسخ من المخسف بريدان
في المفازة لخالة راحلة ايها وفيه مبالغة لكمرة الاسفار والمواظبة على السير طول الليل والنهار
ووجه المحطة لهذا الزامه ان قوله لانبغك الا مناقة مثل مازال زيد الا عالما فامتنع مثله والسبب

بالمنع

بالمنع ان لا نسلم ان الاستثناء خرج مخرج كونه مثل مازال زيد الا عالما بل هو حال والخبر على المخسف
والمعنى لا تنفك مع المخسف عن جميع الاحوال الا في حال الاناخة وذهب المص رحمه الله الى ان هذا
مردود من وجهين الاول ان فيه اعتبار الاستثناء المفرغ في الاثبات وهو قليل لا يصار اليه الا للضرورة
الثاني ان فيه تعدد المستثنى المفرغ على المستثنى منه وهو غير جائز لقوله لما ان الاستثناء
مازائدة وقوله وتعدد معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لانه يعتبر المفرغ في الاثبات ولانه
تعدد المستثنى بعده اذ على هذا التقدير قوله وتعدد التمام اى ابطل الوجه السابق فاورد
ان مذكر توجيها مقبولا يبقى فالحق ان يقال ان لا تنفك مناقة يبقى ما منفصل وما تفارق لا ناقة
فاندفعت المحطة المذكورة قوله لتوقيت الامر اى لتوقيت ثبوت امر وحصوله بمدة حصول الخبر
لاسمها ومن ثمة اصر او للاجل انه للوقت المذكور احتاج ما دام الى ان يذكر قبله كلام وقوله لانه ظرف
تعليل للمعلل يعني احتياجه اليه لاجل الوقت انما هو لاجل انه ظرف واذا كان ظرفا كان محتاجا الى
كلام يخصصه العامل الظرف وبعض الشروح حيث لم يفهم معناه قال هذا الخ قوله لانه ظرف مستدرك
لا حاجة اليه لكان لاستغنائه بقوله ومن ثمة ووجه كونه ظرفا ان ما مصدرية والزمان مقدر فالتقدير
في قولنا اجلس ما دام زيد جالسا اجلس مدة دوام جلوسه قوله على الاعرف يعني ان بعضهم
يجعلونه للنفي مطلقا والجمهور على الاول وقال الفاضل في الفرقين لانه ان لم يقصد بزمان
فهو مصروف الى المحال كما لا يخفى في زيد قائم والا فهو مجرى على مقتضى القصد فان قيل فما تقول الجمهور
في مثل قوله تعالى الا يوم تاتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لاستقبال قطعا قلنا لهم ان يقولوا انه حكاية
للحال المستقبل وحكاية الحال المستقبل جائزة مثل حكاية حال الماضي وقيل مطلقا فرح بالضمة
السعد وهو بعيد وابي السراج والجمهور على الاول قوله وتقدم العامل اى خبر هذه
الافعال يجوز ان يتقدم على هذه الافعال اذ هو شبيه بالمفعول فيجوز تقدمه على عامله مثل الا ماني اذكر ما
يعني الا الفعل المصدر بما فان تقديم الخبر عليه يمتنع اما في ما المصدرية فلان معمول المصدر
لا يتقدم عليه واما في النافية فلان حرف النفي له صدر الكلام ووجه الجواز عند ابن كيسان ان النفي
النفي اثبات قوله وفي ليس الخلاف فبعضهم يمنع تقدم خبره عليه اذ هو فعل غير متصرف
فالحق ما ذهب اليه غير واحد من ان حكمه حكم سائر الافعال المتصرفة من حيث القوة والضعف وبعضهم يجوزه وعلله بقوله
قوله وتقدم الاسم اى تقدم خبر هذه الافعال على اسمها ذاك الكلام على الاطراد اذا لم يكن
هناك مانع من التقدم كما اذا اتصل الاسم بما لفظا او قرينة قوله وحسن بيوتهم هذا بحث
شريف جليل فوائده عميم نتائجه وحاصله ان سيبويه فرق بين الظرف المستقر واللغو في هذا الباب
فاورد بالظرف المستقر ههنا ما كان خبرا وباللغو ما كان معمولا لهذا الفعل فالاول نحو زيد في الدار
والثاني نحو زيد في الدار فان قيل المستقر كان في الدار زيد ومثال اللغو كان زيد جالسا عندك
اجيب بان الاستحسان ان المستقر لكونه ركنا محتاجا اليه ساعة العدم لان تقدمه مناف الاصل

مع فوات الاهتمام في جعله وآنه ركن الافصلة وتاخير اللغو مشعر بجعله فاصلا الا ترانه اذا كان بعد كان
ظرف مستقر هو خبر كان فالفصيح تقديمه على اسم كان واذا كان بعده ظرف لغو فالفصيح تاخيره عن
الاسم والخبر جميعا اذ الاهتمام بالركن والعدة فوق الاهتمام باللغو والفصلة وبهذا يظهر ان ظاهر كلام
المص قاصر عن الدلالة على المقصود فتامل ما نقل به لان ظاهره مشعر بانه اذا كان هناك ظرفان
احدهما لغو والآخر مستقر فالفصيح تقديم المستقر على اللغو وبهذا المعنى كما ترى يزول عن المراد وبهذا
يظهر ان ترتب المص الفاء المفيدة للتعقيب والمناسبة قاضية بتقدم اللغو في الآية على بالمكتة تاخير
الاسم غير لانه قد مهد قاعدة الاستخدام فجاء البعض بالآية فينبغي ان يجاب عنه بان الكلام انما
سيق لنفي المكافاة عن ذات البار سبحانه وتعالى وبهذا المعنى مفيد ومركزه هو هذا الظرف
فمقتضى البلاغة تقديمه ثم لما اندفع هذا السؤال يوجه هناك سؤال آخر وهو ان تقديم اللغو للنكتة
المذكورة جيد الا انه لم قدم الخبر على الاسم فان نكتة تقديم اللغو لا توقف على ذلك بل هي حاصلة بانا
يقال ولم يكن له كفوا احد تقول لا فوا الاسم لم دفع هذا السؤال فمقتضى الترتب اذن ان يقال ولم
ولم يكن له كفوا احد قدم اللغو للاهتمام فشانه حيث كان مصبا لما سبق له الا نه وانما اخر الاسم
رعاية على الفواصل الا انه كان فعل ذلك رجحانا لسوء الاول الى ما قبل الاستخدام وللسؤال الثاني الى
نفس الاستخدام فهو الكلام لنسر على الترتب فنقوله وفي نحو كفوا احدا خر الاسم لم معلق بقوله ونعلم
الاسم اذ لم يمنع مانع وقوله وقدم اللغو لم مستقر وتحن لم نقل ما قال ولم على رعاية الفواصل
الفواصل جمع فاصلة وهي الكلمة الاخيرة من الفقرة كما سبق فالفاصلة والسجع واحد الا انه اخص من السجع
على الاسجاع رعاية للادب اذ السجع في الاصل هدير الحمام ولم ينقل هذه الافعال اذ الاصل
ان قصد وجه الاتصال اشار اليه بقوله لانها لا تنم بالرفع كلاما وانها بتفاوت خبرا ينعا انها كلها
لا تتم برفوعها كلاما فلا تعرض في ذلك ان تم بعضها بالرفع كما في اللغة الثانية ولو سلم فمعنى
ان تخرج من قبيل علمت ان زيدا قائما لاستعمال ذلك على المسند والمسند اليه فهو اذن قوة على زيد
انه يخرج مسلة فقال ولم وكب بفتح الراء وفي الكاف وضمها في المستقبل من باب نصر فقال كرب
انه يفعل كذا اركابا اذا بفعل وقد اشتهر بالضم وهو خطاء واما اوشك فمضارعه يوشك بكسر الشين
قال ابن الجبار وفتحها خطاء وقد اولع الخاصة واما الثلث الاخيرة فقد جعل مع اخويه فعل كونها
من هذه الافعال كلام سابقا ولم كلاما نصب خبرهم مضمنة معنى يصيرة كقولهم الموصول ما لا تم
جزء الا بصلة وعايد اذ لا يصير مرفوعها كلاما آخر ولم فخبرهن اشارة الى وجه التفاوت
وتفصيل الانواع ولذا صدره بالفاء فعلا مضارعا حال من ضمير ما في وخبرنا اذ يكون فعلا
مضارعا ووجه كونه مع ان سيطلع من نصح للمتكلم بان في للتطبع اذ التطبع مفهوم الخبر على سبيل الجاز
نيكون من قبيل الاستقبال في نسبة النصح بانه ولك ان تقول ان كلا منهما في السين وان على الاستقبال
علما بالمقتضاء جوزوا وقوع السين مقام ان احتمالا كما قاله النحاة سيطفئ بالسين مقام

ان تطفئ

ان تطفئ وهذه اشارة الى الحرب والى الوقعة وضمير تطفئ لنا فبيل والاطفاء الاوهاء
بحيث يحصل الخمود قال تعالى كلما اوقدوا نارا للحرب اطفاها الله والثقلان بضم العين
المعجمة جمع غلة وهي حرارة العطش والكل جمع كلية والجراح الاضلاع اذ يستعصر هؤلاء
المغلوبون من الذين غلبوا عليهم في هذه الوقعة والقتال اذ بهم من غلبهم سيغلبون قوله
وخبر كاد بدونها اي بدون ان وسيجئ وجهه ولو كان هذا اعني القول بان خبر عسى يتبين ان
يكون فعلا مضارعا مع ان وخبر كاد ينبغي ان يكون بدونها منفوضا بالمثل المشهور وهو قولهم
الغوير ابؤسا حيث جعل ابؤسا خبر عسى مع انه ليس بفعل ولا ان معه وبالبيت المشهور وهو
ما كدت آيبا اشار الى دفعه بانه شاذ والكلام في القياس واعتذر الشيخ ابو علي عن الاول
بانه جعل عسى بمعنى كان ونزله منزلته قوله على الغوير ابؤسا قد ذكرنا ان هذا قول الزباء
قالته لقومها عند رجوع مصدر من العراق ومعه اجمال الصادر بقي وكان الغوير وهو ماء معروف
لقبيل كليب على طريقه فغنى لعل الشر بانيكم من قبل الغوير وقد استوفينا قصة الزباء وتصير
في بحث اجوا، اللقب على الاسم وذكرنا في مقتضى الامثال ان اصل هذا ان قوما اخذتهم السماء
فتوجهوا الى جبل فيه غار وقصدوا دخوله فقال بعضهم على الغوير ابؤسا اي على ان يكون في الغار
بأس فلم يسمع الباقون كلامه ودخلوا فيه ولم يدخل العاير فانهار عليهم الجبل اي سقط عليهم فهلكوا
فجاء هذا الرجل وحدث الحي بذلك فقالوا كان هذا ابؤسا لا باسا واحدا وقد
تمثلت به الزباء حين اطلعت من صرحها على الاجمال قال الكميت قالوا اساء بئسما كوز فقلت
لهم على الغوير بابأس واغوار وبئسما كوز قبيلة والابأس افعال جمع بؤس وكذا الابؤس
جمع له فالغوير على الرواية الاولى هكذا اعلم للتاء المزيدة وعلى الثانية تصغير الغار واما بيت
نهشل ابيات الحماسية وهو هكذا فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي
بصير وقد فصلنا حقيقة القصة وشرح البيت في محسم باب المرفوعات قوله وتصرف
عسى مبتدأ خبره على كونه بمعنى ان عسى تستعمل على وجهين احدهما ان تستعمل استعمال رمى
فيقال عسى عسا عسوا الى الآخر وثانيهما ان تستعمل استعمال العل فيقال عساك كذا الا ترى
قوله وقد يجعل ان مع الفعل الخ اشارة الى الوجه الثاني فرجعي عسى وهو ان يجعل ان مع الفعل
نائبا عن الفاعل فيحتاج الى الخبر لاشتماله على المسند والمسند اليه ونظيره ما سبق في افعال القلوب
من انها قد تسد عن المفعول الا واذا وقع مفعولها جملة محتوية على المسند والمسند اليه الا ان
معنى ظننت ان القوم زيد ظننت زيدا قائما فكذا هذا فان معنى عسى ان يخرج زيد عسى زيدا يخرج
الا ان الفرق بينهما الاتيان عسى في الوجه الاول بمعنى الفعل المتعدد وهو قارب وفي الثاني بمعنى
اللازم وهو قرب وبهذا قال جار الله وفي عسى مذهبان احدهما ان يكون بمنزلة قارب فلا يدله
الا ان يرفع ومنصوب الا ان منصوبه لا بد ان يكون مضارعا مع ان قال الله تعالى فعسى ان يأتي بالفتح

كلية نسخة
٢ نسخة انهار بهلوي

وان يكون بمنزلة قرب فليس له اذ الامر فرع وهو الفعل مع ان قال امه سماعي ان تكلموا
شناءه هو خبر لكم ولا سفر فيه تصرف رعى على هذه اللغة اذ الفعل اذ منظر لا مضر فلا مع
الفعل وجمع فرح تعال على انه يخرج الزيدان ونحو ذلك قوله وعارضنا انه قد يتهيأ لك اذا
على انه قد جرت عادتهم بانهم يجرون كلمة مجرى كلمة اخرى فيعطون للاولى حكم الثانية ويسمون
هذه الطريقة طريقة التعويض والمعاوضة في التعارض ومن ذلك كاد ولا انهم يستعملونه استعمال
عسى ويترلونه منزلته فيجعل خبره مضارعا مع ان وان كان من حق خبره ان يكون على حلاف ذلك
على ما مر واستدل على ذلك بقوله رسم عفى من بعد ما قد انمحى قد كاد من طول البلى ان
فان قولك ان يمحى خبر كاد وقد علق الفعل فتعمل خبر عسى بدون ان حملا له على كاد وجاء الامر
كاد عليه ودليله قول الآخر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فان قوله
يكون خبر عسى ولا ان الفرج بالجيم سهم من فرج الله همه والمعنى عسى الحزن الذي امسيت فيه يكون
فرج قرب وعسى ارجى والمحى المدرس والمنفرج والمصرح الاندراس والصلاح بمعنى الصلاح
ذهب والقطع ووجه التعارض استشهد الكوفي على معنى المقاربة فقوله يتعارضان بالقاف من التعارض
وهو الاخذ من الجانبين على طريقة التوضيح بالعين من التعارض والاول اصح رواية ودراية بدليل
لانه المنصوب بعده اعني ثبوت ان وخبرها مفعول له على الاول بخلاف الثاني فانه يفسد الزمن على
ارى ثبوت ان وخبرها قوله واوشك هو من الافعال التي اسرع بمعنى اسرع ارادوا شك فلان السير
اذا اسرع فيه ولهذا قيل اذا استعمل اسرع في حرف الجر حذف تقول اوشك زيد ان يخرج او
اوشك ان يخرج زيد وفي الحديث يوشك ان يربع فيه اريسرع اراد شك في ان يخرج زيد قوله
والباقي اعني كرب وجعل واخذ وطفق وجعل الثلثة الاخيرة من افعال المقاربة مشكل من وجهة ان
هذه الافعال موضوعة للقرب والدنو كما يشعر بذلك تسميتها بافعال المقاربة ومعنى طفق زيد
انه يخرج انه شرع في الخروج وتلبس بادئ اوائله والقرب والدنو لا يصور الا قبل الشروع النسبة
اللهم الا ان يجعل الشروع قريبا مجازا على نمط وانوا البنائي اموالهم وهو تعسف جدا قوله
ولكونه على انه يريد ان الشبه الموجب لاعرابه ان في خبر عسى وعدم التزامها في خبر كاد وتحقق ذلك
ان عسى موضوع لمقارنة مضمون الخبر على وجه الرجاء والطمع نحو عسى احسان يشفي مريضك
والمعنى ان قرب شفائه مرجو منه على مطمع وكاد موضوع لمقارنة على وجه الوجود والحصول
نحو كاد وت الشمس تغرب والمعنى ان قرب غيابها بالغروب قد حصل ووجد ولا شك ان طمع
قرب الشيء ورجاء دنوه اعني كونه مما يطمع حصوله لا ينافي الاول على ما سلف ومن ثم قلما جاء
الدلالة على هذا المعنى الا مع ان مع الفعل المضارع في خبر عسى وعدمها في خبر كاد نحو اكاد
عسى معلق بجعل تعليله قد مر عليه بكينونة في الذهن وقوله لمقاربة الامر على سبيل الرجاء معناه
ان دنوه الخبر وقربه مرجو وهو مبني على كلام المحول ومنشؤه ان عسى معناه رجاء دنو الخبر وقد عسى

المجهور

ومذهب الجمهور ان عسى موضوع للطمع في حصول مضمون الخبر مطلقا لا للطمع في دنو مضمون خبره فقولنا له
ان يشفي سقيما معناه انى ارجو قرب شفائه على الاول والطمع حصول شفائه على الثاني اصلا
مفعول جعل واراد بالكامل الواجب لان الثبوت واجب في عسى وعدمه في كاد والمراد به الغالب
الراجح نظرا الى انه يحلف في الجملة وان كان بطريق التعارض قوله واذا دخل النفي على كاد
فهناك ثلثة مذاهب الاول وهو الذي ذهب اليه الجمهور واختاره المصنف كما يشير اليه بقوله على الصحيح
انه مثل سائر الافعال حرف النفي يفيد نفي مضمونه اعني انه للاثبات مطلقا سواء كان ماضيا
او مضارعا الثاني انه للاثبات في الماضي وللاثبات في المستقبل للنفي وجه الاول انه قد علم من القاعدة
ان حرف النفي اذا دخل على فعل فهو يفيد نفي مضمون ذلك الفعل وهنا اثبات اجماعا فيجب ان يكون
كذلك كما في كذلك وراجاله بحب القاعدة الكلية الممهدة ووجه الثاني انه قد ثبت بالاستقراء في قوله تعالى
وما كادوا يفعلون فقولا انه للاثبات للماضي كذلك واما في المضارع فلان الشعراء نسبوا
ذا الرمة الى الخطاء في قوله لم يكد حتى عفره ذو الرمة الى لم اجد فقولا انهم فهموا منه الاثبات وهو
زوال رئيس البهور من جبهاتها كان لهذا وجه ووجه الثالث اما في الماضي فلما مر واما في المستقبل
فلقول ذي الرمة اذا المعنى وبارح جبهاتهم قبلي واجاب المصنف عما استشهد به على المخالف بانه لا
شك ان قوله وما كادوا يفعلون للمقاربة وثبوت الفرح مع نفي قربه مفهوم من دليل خارجي هو قوله
وقد ذبحوا فلا يلزم من الآية كونه للاثبات في هذا المعنى قوله والجواب الى قوله من لفظ ذبحوها والتحقيق
هنا انه اذا دخل النفي على كاد فكون الكيد ودونه منفيا لا شبهة فيه واما ان مضمون ما دخل
عليه كاد اعني خبره هل هو منفي وهل نفيه من نفي مضمون كاد اولا فالحق انه ان كان هناك قرينة
تدل على ثبوت مضمون الخبر مع نفي مضمون كاد فالاول وعلى ذلك لا نفي كاد نفي لمضمون الخبر ايضا لتحقيق
بان نفي القرب من الشيء ابلغ من نفي نفس ذلك الشيء وحينئذ سبب الوجه الاول ويبطل باقي الاجوبة
اذ لا كلام في انه اذا لم يكد يراها لم يرها فضلا عن ان يقرب منها وبهذا يظهر ان قوله لم يكد يراها
لانه نفي لقرب زوال الحجة منه في ظنك نفس الزوال فلا وجه لتغييره الى لم اجد فيما يروى
يروى ان الشعراء كانوا اجتمعوا في قرية وهو موضع بالبصرة وكانوا يشغلون بعوض فصاحة
فلما انتهت النوبة الى ذي الرمة وغرض قصيدته هذه وانتهى الى هذا البيت ناداه بعضهم فقال
اراه قد بكى فوقف ذو الرمة ساعة فغيره والم اجد فلما وصل خبر غيره الى خلف الاحمر
قال اضاع بدمنة واحلت دونه الم يسمع قول الله تعالى لم يكد يراها هذا اقر كلام المص
بالامر مريد عليه الا ان فيه ضربا من الاشكال الذي لا شبهة في ان معنى قوله فهو كسائر الافعال ان
في النفي نفيد نفي مضمون كاد وان معنى قوله وقيل للاثبات ان اريد به اثبات مضمون
كاد فهو غلط لا وجه له وان اريد به اثبات مضمون خبره فالقول الاول لم يكن نفسا لذلك فلا مخالفة
والجواب ما اشرنا اليه في اثناء السطور من ان نفي مضمون كاد عند عدم القرينة نفي لمضمون الخبر بالحقيقة

الحروف

فيرجع الى الفقيه الى الاقوال الى عامله النفي الاول قوله رئيس الشعراء في الصحاح رئس الجبل
ورئيسها اوّل منتها ومنه اسم الجبهة ذرّ الرئة ويريح معناه يزول من برح المكان اذا زال
وسوق الكلام الكلام يمكن الهوى في قلبه وانه لا يزول عنه ابدا وما قبله وكان الهوى بالنأى
يمحى ينسخى وحبك عندى رئيس يتجدد ويريح ستجدار تطلب ان يكون جديدا مترادا ابدا ساعة
فساعة ووقتا فوقتا قوله لا ينافيها ان الباقي المقارنة المنفية فلا حاجة الى القول
بانه راجع الضمير الى النفي قوله واما الحروف فرع من الافعال فرع في الحروف وقد جرت
عادته على ذكر صيغة المفرد مع ان المناسب لفظ الجمع اذ المراد بهذا الصنف المقابل للاخوين فيشمل
فيه الجميع مع انه احضر والذاكره بلفظ الجمع مصدر الجملة اعلم منها على شدة الاعتناء
وفرط الاهتمام قوله عليين تبعا لمختلفين وسكت عنه لانه معلوم او لم يعهد في كلام
العرب حرف يعمل عليين متجددين ولانه صرح به او القوله ناصبه ثم رافعه ولفظ ثم تنبيه على
ما بينهما من البعد اذ الرفع اشرف قوله فهذه سبعة انواع الاول الحروف غير العاملة الثاني
العاملة في الاسماء عملا واحدا وهو الجر الثالث العاملة كذلك وهو النصب الرابع العاملة في الفعل
جزما قوله وقد وضعت على ان بعضها تفسير للحروف لجارة على وجه الاشارة الى ادلة تسميه
او لجر معناه زيغ في الافضاء بمعنى سمت جاره او هي بجر معاني الافعال الى الاسماء او بصيرها
اليها ولذلك سماها جارة وهو والاظهر انه من قبيل وقف الجزم ووقف النصب
اصيف المؤثر الى الاثر والسبب الى المسبب وبهذه العبارة اعني قوله وضعت على ان بعضها
الافعال الى الاسماء هي الواقعة في المفصل وهو خير من عبارة ابن الحاجب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل او شبهه او معناه ولهذا نقلها المصنف بغير بغير وتبديل ووجه الخيرية ان كلا من هذه
الاوجه اعني حروف الجر موضوع لمعنى خاص هو غير هذا المعنى اعني الافضاء مثلا من موضوعة لابتداء
الغاية في المكان وهذا المعنى غير معنى الافضاء وحينئذ فاما ان يكون هذه الحروف موضوعة لكل
من المعنيين على جهة الاشتراك لا قائل به او لا فلا يصح القول بانها موضوعة للافضاء
لكن معنى الافضاء الى او صفا لمعاني المخصوصة جاز القول بكونها موضوعة له افضاء لكن حينئذ لا
مشملا على ضرب من التسامح ونوع من التكلف والعبارة التي آثرها المصنف خالية عن هذا المحذور
ووجه عبارة ابن الحاجب ان اللام في قوله للافضاء ليست صلة للوضع كما في قولهم هذا اللفظ
موضوع لهذا المعنى حتى يكون الافضاء معنى موضوعا له هذه الحروف بل اللام صلة لمحذوف
والمذكور للغرض والعلة اي حروف الجر موضوعة لمعانيها المخصوصة لغرض الافضاء او الغرض من
وضع الكل لمعانيه المخصوصة هو هذا المعنى والى هذا اشار جار الله بقوله لجميع مستوية الاقدام
في معنى الافضاء الا ان وجوه الافضاء مختلفة فقوله على ان بعضها معناه انها موضوعة لمعانيها
المخصوصة وضعا مبتنيا على هذا المعنى وكما مالا جله كما سيل العبارتين اذ هو واحد والافضاء الى الشيء

الوصول

الحروف

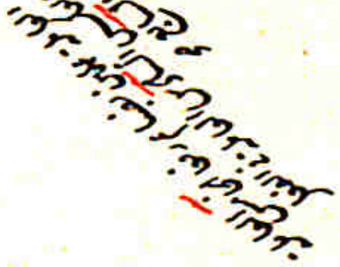

الوصول والباء للتعدية فيكون بمعنى الايصال وايضا بمعنى الفعل الى الاسم معناه تعدية اليه وجعل المجرور
مفعولا به لذلك الفعل ومنصبا للمحل به سواء كان معنى الفعل مستفادا من لفظ الفعل او من لفظ
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر او من لفظ الظرف نحو زيد عندك الا ان
فان لام اكرام قد اوصل معنى الفعل الذي مضمنه عندك الى الاكرام وبالجملة فالفعل اصل والكل
اليه راجع فلذا اقتصر عليه ومن قبيل تعديه الحرف لمعنى الفعل قولهم اني انت مني للان ان الثاني
معناه بعدت قوله فمنها من للابتداء الغاية بدا بمن لان معناه الابتداء فانسب الابتداء به
واعلم ان هذه الحروف ضروب ثلثة ضرب لازم للحرفية وضرب كان اسما وحرفا وضرب كان
حرفا وفعلا فمن الضرب الاول من والى وحتى وفي والباء واللام ورب والواو والتاء وكي
الكاف على وعن والكاف في مذ ومنذ ومن الثالث حاشا وخلا وعدا والمختص حذفه اثر التسعة
الاولى بالتعديم او هي مختصة بالجرفيه عرفه فيها بخلاف تعديها في باب فعلم اثر من بين هذه التسعة
بالافتتاح لما فيها من معنى الابتداء المناسب لان يبتدا بها كما ذكرنا فانه قيل كيف يصح هذا التعميم
ومن استعمل فعلا كاستعمل حرفا لانه امر مرجان يبين بعد قد تستعمل اسما كما سيجيء فانه قد يكون
منصوبا من بين وكذا الى تستعمل اسما ايضا لانه بمعنى النهوة وجهها الآلاء قلبي لفظ من لا ضمير
فعلا الا بما عطال وبغير ولم يرد الا انه يكون على ذلك باصل وضعه من غير اعلال كما ذكره جار الله
وفيه اشكال او هو مخصوص بعلة لانه لا يكون فعلا الا بالالال والتغيير يرشد اليه قولهم علوت
وفي من ههنا كلام سنذكره في من التبعيضية فقوله لابتداء الغاية معناه ابتداء المكان فالغاية
بمعنى المنتهى او لا معنى لانتهاء الغاية وكذا قولهم الى لانتهاء الغاية او لا معنى لانتهاء النهاية
ويجوز ان يجعل الاضافة في الاول لادنى ملابسة اي لابتداء المتلبس بالغاية بمعنى النهاية والاضافة
في الثاني بيانية فسقوط الملامة اذن بقوله في المكان بنى على اشتراط ان يكون من موضوعة لابتداء
الغاية في المكان فقط فوجه النقض بالآية وبالبيت الاول استعمل في الزمان والثاني في غير المكان فاحتاج
الى الجواب بان ذلك من قبيل الاستعارة اعني استعمال اللفظ فيما شبه بمعناه الاصلي شبه كل من بدء حد
بمكان هو مبدأ للفعل والمذكور في كتب القوم ان من موضوعة للابتداء اي في غير الزمان سواء كان مجرورها
مكانا كخرجت من البصرة الى الكوفة او لا كوهب هذا الكتاب من زيد الى عمرو فعلى هذا لا حاجة الى ان
يقال باعتبار الاستعارة في البيت المذكور والله اعلم بحقايق الامور فقوله لابتداء الغاية اي لابتداء
له بمتلبس بالغاية في الجملة سواء كان مقصودا او غير مقصود كقولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وزيد افضل من عمرو اذ المقام قد لا يعني ان اعتبار امر هو مبدأ منه قوله وان حدثا منك ما
البيت للاعشى ذويد ومنك خطاب لمحبته وهو ظرف مستقر اي حدثا حاصلا منك وهو كلام لو تبدله
بل لو تعلمه وحاصله ان قوله حتى النحل ولو تعلمه جملة معترضة بين اسم ان وخبره كما انه لو تعلم
تعليم واراد بحتى النحل العسل لان في النحل ما يحتاج منه العود جميع غايته وهي حديث السن من الطبا

والابل والبخيل والمطاعين الثوب العربية العهد بالنتاج ومقوده مطعل والمطاعين بل بمعنى المطاعيل
الآن الياء للاشباع الكسرة كالعوالك والقوالب مطاعيل مجرد وصفة عوذ من قبيل تسمية الشيء
باسم ما يؤول اليه وما بعده مطاعيل ابكار حديث نتاجها شاب بجاء مثل آء المفاصل قوله
مستعار خبر المبتدا وهو قوله ونحو قوله وكونها للتبعيض مبتدأ خبره يرجع اليه ارل للابتداء الغاية
انما رجع التبعيض اليه فلان اصل التبعيضية ابتدآء الغاية لان الدراهم في اخذت من الدراهم
مبتدأ للاخذ كما ان البصرة في خرجت من البصرة للخروج وكذا الثانية اذ الاولى في قولهم فاجتنبوا
الرجس من الاوثان مبدأ الاجتناب وكذا البدلية اذ الاولى مبدأ اضانهم وكذا غيرذلك فان
مدخول من مبدأ للفعل هناك ولو باعتبار وعلم ان للاقسام من بهذه علامات اذا وجدت تلك العلامات
بينت بهذه المذكورات فعلامة من الابتدائية ان يحسن في مقابلتها الى او ما في معناها مما يفيد
فائدتها فنحو قولك سرت من البصرة الى الكوفة صحيح فان من ابتدائية بدليل ذكر الى الكوفة واما
قولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان اعتبر فيه معنى الابتداء آنذاك والا فالباء مفيدة فائدة
الى اذ الباء يفيد معنى الانتهاء لان اعوذ به معناه التجئ فيه فللعوذ مبدأ هو الشيطان ومنتهى هو
جل وعلا واما علامة البعضية فهي ان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن ويصح تبديل اللفظ
من بلفظ البعض كقولك لي قفيز من اموالهم صدقة اي شيء مقدر نحو اخذت من الدراهم اي اخذت
من الدراهم شيأ والتمثيل بنحو اخذت من الدراهم مبني على ان ما هو بعض المجرور قد يكون مقدرا واما
قولهم عندي عشرون منها فضمير منها ان كان الدراهم معينة هي الكثير من عشرين فمن تبعيضية او القليل
بعضها وان لم يكن كذلك بل اريد بالدراهم جنس الدراهم فمن بهذه بيانية لصحة اطلاق اسم المجرور
على العشرين وعلى التمثيل على الاول وقرينة المثال الاول ما استهر في كتب القوم من تمثيل البيانية
بالخاتم من حديد على المعنى الثاني واما علامة من البيانية فهو ان يكون هناك قبل من او بعدها اسم مبهم يصح ان يكون
المجرور بمن تفسيرا لذلك المبهم ومحمولا عليه نحو خاتم من فضة فان لخاتم مبهم يحتمل ان يكون فضة
وان يكون ذهبا وان يكون حديدا الى غير ذلك من الاحتمالات الفضة بيان لذلك المبهم وتفسير له ويصح حمله عليه
وينبغي ان يعلم ان المبهم الذي يفسره من البيانية قد يكون محذوفا كما لقال لعجمي من زيد كرسه اي
بعضي شيء من خصال زيد كرسه واما علامة من البدلية فهي ان يصح حذف لفظ من واقامة لفظ البدل
مقامه كما لقال في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ارضيتم بالحيوة الدنيا بدل الآخرة
وكما لقال في قول من قال ملكت لنا من تما ، زرمزم شربة لست لنا بدل آء ، زرمزم شربة واما من الزيدية
فالمضاف المحذوف من مجروره او المقدر في لصحت زيد اسد الصحت من زيد اسد اجود من
زيد لكماله في الاسدية قوله نحو ما جاءني من رجل قال فائدة من هنا الاستغراق او لو قيل
ما جاءني رجل لاحتمل غير الاستغراق بان يكون المعنى ما جاءني رجل واحد بل رجلان واما اذا ذكر لفظ
من فلا يحتمل غير الاستغراق اصلا وتحقيق ذلك سيجيء الى اصلاه وهناك الكرة في سياق النفي

في الاستغراق محتمل لغير الاستغراق احتمالا مرجوحا لكن اذا كانت معه قرينة كما ذكرنا في جاءني
من رجل او مقدره نحو لا رجل في الدار فانه تضح الاستغراق لا تحمل غيره اصلا فائدة قرينة
الاستغراق ذكرنا كده وحصله على وجه لا يمكن زواله اصلا فان لكلمة فاء زيد بن في جاءني
من رجل وجنبه في ما جاءني من احد حتى جعل الاول استغراقيا والثاني زائدا مع استغراقهما في
افادة الشمول والاحاطة فلك هذا مبني على ما تقرر عندهم من ان لفظ احد اذا استعمل في النفي
فهو للاستغراق قطعا لا يحتمل غيره احتمالا مرجوحا ولهذا امتنع ان يقال ما جاءني احد بل اثنان
فيكون من زائدة محضة مؤكدة لمعنى الاستغراق ولو اسقطت لم يتفاوت المعنى اذ الاستغراق
بحاله بخلاف ما جاءني من رجل فانه لو لم يصرح بلفظ من فهو محتمل لغير الاستغراق كما ذكرنا ولهذا
صح ما جاءني رجل بل رجلان قوله وما يجري مجراه من النفي والاستفهام نحو لا تقرب من احد وهل
ضربت من احد زيادتها في حيز النفي وما يجري مجراه مشروط بان يكون داخلا في النكرة والمعنى قولهم
في ذلك يجوز زيادتها في غير هذه الشروط تمسكا بقوله تعالى يغفر من ذنوبكم فانه نهاد اخل
على المعرفة وهي غير الايجاب واجيب بالمنع بل هي ابتدائية وردبانه مقوض بقوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا واجيب بان الاول خطاب لقوم نوح عليه السلام والثاني لمحمد صلى الله عليه
وسلم فلا يناقض هذا اصل والظاهر انه لا حاجة اليه اذ البعض بالنسبة الى البعض وان
غفران البعض لا ينافي غفران الكل بل عدم غفران البعض ينافي غفران الكل وبالجملة يجوز
ان زيادة من مشروطة بتقدم نفي او نهي او استفهام بهل نحو هل ترى من فطور وزاد الشيخ ابو
علي الفارسي الشرط كقوله وما بكل غدا مرء فخلفه وبشكر مجرورها يكون فاعلا او مفعولا
او مبتدأ واعلم ان من قد جاء للتعليل كقولك لما خطابا مم اغرقوا ونحو من ذنوبهم ما جاء في معنى
من نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وبمعنى الباء نحو ينظرون
اليك من طرف خفي وبمعنى في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض وبمعنى عند نحو لن تغني عنهم
اموالهم ولا اولادهم من الله شيأ وبمعنى في نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة قوله
وقد يكون للقسم الخ تشير الى ان من قد يكون حرف قسم مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم
والتمثيل بمن رب اشارة الى ما قال من ان التسمية مخصصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم
مخصصة بلفظ الله وشذ عكسه نحو ترب ومن الله وهي في هذه الحالة حرف جر تختص بسيبويه ومن
مختصة بالقسم وحده لقوله فمن لم يجعلها مسوصي بمن ايمن اذ لو جعلنا مسوصي بمن ايمن
لكونها حرف جر بل كل منهما اذ اسم مقصور من ايمن اجر قوله والى لانتهاء الخ لا شيأ
الغاية وعقب من بالى لما بينهما من التقابل والتمثيل بالمثالين تنبيه على ان الغاية قد تكون
غير مستة ايضا وعلى ان الى قد تدخل المغيا ايضا قوله وحتى في معناها الخ اي في معنى الى ولذا
عقبها به الا ان بينهما فرقا من وجوه الاول ان مجرور حتى ان يكون آخرا جزء من الشيء المذكور قبله

تتبين به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها او يكون شيئا ملاقيا لآخر جزئه كالصباح اكلت السمكة الى آخر
جزء الليل نحو نمت البارحة حتى الصباح ولا كذلك اكلت السمكة الى النصف او
تغيرها مع ان النصف او الثلث خارج عن الامرين المذكورين الا ان يكون بعد حتى داخلا
في حكم ما قبلها كما صرح به جار الله فمن مسئلتي السمكة والبارحة لحكم المذكور واقع على السمكة دون
هي باكوله وعلى الصباح اذ النوم واقع فيه ولا كذلك الى نحو اتموا الصيام الى الليل وبالجملة
نفي دخول مجرور حتى في حكم ما قبلها اقوال ثلثة ذهب جار الله الى دخوله مطلقا سواء كان مجرورها
جزءا متما قبلها او ملاقيا لآخر جزءا منه وتبعه المص رحمه الله وذهب مالك الى جواز الدخول وعدمه مطلقا
جزءا او ملاقيا واما الشيخ عبد القاهر ومن تبعه فقد ذهب الى الدخول اذا كان جزءا او عدمه اذا كان
ملاقيا وبهذا يظهر ان قوله مما قبلها نسيا منسيا والمعنى محذوف اي في حكم ما قبلها الا ان الاولى ان
دخوله في الذي اعتبر لجزئه بالنسبة اليه والا فما قبل الثالث لا يدخل المجرور والمنظر كما مضى مثاله
ولا كذلك حتى فانه لا بد فيها من دخول المجرور فلا يقال صمت حتى الليل ان اريد ان الى يقع ظرفا مستقرا او لغوا بخلاف
حتى فانه لا يقع مستقرا بل لا بد من اظهار عامله ثم استثنى قولهم كان سيري حتى اوخلها فان حتى
هنا ظرف مستقر عامله مقدر اي هو خبر كان اي كان سيري حاصلا حتى دخولي اياها الى هنا ان حتى يكون عاملة
ولا كذلك الى السادس ان حتى يكون ابتدائية يبتدأ بعدها كلام منقطع عما سبق ولا كذلك الى

قوله وحتى لحياء تمثيل لحتى الابتدائية والبيت للاعرابي القيسي وهو بهكذا سرت بهم حتى كل
مطيتهم وحتى لحياء ما يقدن بأرسان اي سرت معهم حتى كلت لحياء من السير ضعيفت حتى
لا يمكنها ان تقاد بالحبال الطوال فكلمة ما بأي ما يقدن يجوز ان يكون نافية كما اشرنا اليه وزائدة اي بكل
ويقدن بالارسان او هي للتسبيب بانفسها وفائدة الابتدائية اما التحقير او التعظيم والتعين
الى المقام قوله والباء للالصاق اريد بالالصاق ايصال معنى الفعل الى المجرور بالباء
هذه كما ترى في مررت بزيد فمعنى ما الصقت مروري به واراد بالباء المكملة باء الصلة لانه
من مقتضيات الفعل المذكور ومن ضروراته لان صلة مررت مثلا ليس الا الباء سميت مكملة اذا المرور يصير
مرورا به لا يكمل بدونه فحقيقة معنى الصقت مروري بموضع يقرب من زيد فقوله به فيه توسع ولذا قال
جار الله وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بموضع قريب من موضع قرب زيد بخلاف نحو به داء فان الالصاق
ومعنى قسمت ماله الصاق القسم بماله اذ لا معنى لالصاق الصاقه بذات المال حقيقة بخلاف به داء ولذا احتاج
بقوله منه اي ومن قبيل التكميل او القسم كونه تتمة البتة فتكميلية قوله قسما واستعطافا
قال الاول قسما والثاني استعطافا والاستعطاف ليس بقسم في الحقيقة بل ظاهره نشأ القسم وليس بقسم
هو استعطاف نقوله اقسمت وما عطف عليه مسندا خبره منه وقسما حال من ضمير الخبر على طريق اللف
والنشر المرتب ولا يكون الباء المكملة الا مستقرا ورد بالمنع اذ لا مانع من كونها لغوا خبرا ان صير
للمبتدأ نحو مرور زيد وحلفي به قسمي ماله قوله وللتعدية اي جعل اللازم متعديا

لان معنى ذهبت اذ هبته قوله ولا يكون ايضا مستقرا صريح في ان ايضا قيد
للتعدية لا للاستقرار وذلك اشارة الى عدم كون الباء للتعدية مستقرا وحمل على كونها الباء
للتعدية بعيد وجه لا يضاح ان مقصوده ان عزان هذه دبا راما ان كانت تلك المادة
اي حبها تجعلان نازلين ساقطين من المطا بالولا سرعتهن وهذا المعنى انما يتم اذا لم يجعل
الباء متعلقة بمحذوف والا فالمعنى هذه المرأة منزل حالا كونها ملتبسة بنا وليس مراده
بقوله تخلي خبر كاد والنبأ السرعة والركاب المطا بقوله ودخن على عاتقي اي وخن على اسرع ما يكون
الانسان عليه وهو قصد مني والتوجه نحوه وجعل هذه حالا من نا مشكل اذ قد تقرر ان الجملة
المصدرة بالواو تمتنع بعد نهار على ذي الحال فالوجه الاضمار والتقدير قوله وللبدل
اي للعوض والتمثيل بالمثالين تنبيه على ان هذه الباء يكون مستقرا كما انها يكون لغوا اذ معنى
هذا بذاك اكنس مكان ذاك وبدله قوله ولفت بزيد حرا حتى للتجريد كانه جرد منه
لفوا جوده وكمال سجاياه نحو اكقولهم لقيت منه اسدا قوله وللمصاحبة وهي التي يكون بمعنى مع وفي
الشرط ابسط بسلام ارمه واما قوله تبسم بحدر بك فضل الباء فيه للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول
اي بحمد ربك حامدا اي تزهه عما لا يليق به وصفه بما يليق وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي بسبب
حامديته او ليس كل تنزيه محمودا الا ترى ان تنزيه كثير من الاقوام تعطيل كثير من الصفات واما
قول سبحانك اللهم وبحمدك فالظاهر انه جملتان احديهما معطوفة على الاخرى اي اسبحك سبحانك
واحمدك بحمدك وحمل على زيادة الواو حتى تكون جملة واحدة تعسف قوله رجع كحتى حنين جنين
فلم رجل كان اسكافا واصله ان اعرابيا ساومه كحتى فاختلفا حتى اغضبه حنين فلما ارحل الاعرابي
طرح حنين احد خفيه في طريقه والآخر في موضع آخر فلما مر بأول لهما قال ما اشبه هذا الخف بخف
حنين ولو كان معه الآخر لاخذته ومضى فلما استبطأ الآخر ندم على ترك الاول فرجع الى الطلبة وقد ضرب
منه حتى على قصد ماله فعدا الى راحلته واخذ الكل ثم اقبل الاعرابي وليس معه الا الخفان فقال
له قومه ما وراءك جئت به من سفرك قال جئتكم بخفي حنين فاسرعوا الضرب في اثره بعد طول
الغيبة وقال اني لاحسب كان حنين رجلا شريرا ادعى انه ابن اسد بن هاشم بن عبد مناف فلما
بلغ المطلب وعلم حقيقة الحال قال يا عم انا ابن اسد بن هاشم فقال عبد المطلب لا ما اعرف
سمعا بهاشم فمن فاذهب فارجع فقالوا ارجع حتى نخفيه فضرب مثلا قوله وتسمى الحال الآتي
بالمقتضى بالحال الآن معنى المقتضى والحالية في التحقق احداد المعنى في فرح زيد بقبيرته
فرح وهو مقيم بقبيرته فسماها القوم بالحال وزعموا انها لا تكون الا ظرفا مستقرا اذ الحال والمجرور
لا يكون حالا الا ان يكون ظرفا مستقرا وذهب المص الى انه لا مانع عن الالغاء وهذا هو الحق لانه
ما ذكروه اخذ بحاصل معنى الكلام ولا جل ان يكون حالا يجب اللفظ والتركيب فافهم قوله وبمعنى عن
فصل يخص بالسؤال نحو فسل به خبيرا وتحال سائل بعذاب واقع للخاص وعليه يوم تشقق السماء

وبمعنى في نحو ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة ونجيناهم بسجو وتمثيله تنبيه على انه ينبغي ان يكون
مجروره ظرفا مكانا كان او زمانا على ما قبل قوله وتكون مزيدة في الرفع اي يكون زائدة في اللفاع
نحو كفى بالله وفي المبتدا نحو بحسبك درهم واما انها في الفاعل سماعا او قياسا فلم يذكره الا الاخفش
وتبعه الكسروني او قد ظاهر عبارة المفصل بانها في المرفوع سماع وفي المنصوب قياس وعند البعض
قياس قوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به اسعد في علو الهوام تقول بما قوله عن بما به الباء
زائدة في المجرور اي عن به سعد في الجبل تصعيدا او سعد في السلم صعودا وعلو الهوام افعالا تقتضي
نزل قوله مبدلة عن الباء لتشابههما اما لفظا فلان كلا منهما شفوي واما معنى فلما في الواو
من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق قوله والتاء بدل منها اي من الواو ولو سئل ان يقع
بكونها التاء من الحروف الجارة لجعلنا قوله بدلا بعد بتقدير المحذوف اي وهو بدل منها فتكون التاء معطوفا
على الحروف السابقة ووجه اختصاص لفظ الله هو الاستعمال المشعر بانحطاط رتبته عن رتبة الواو التي
اصل بالنسبة اليها وهذا لوجه في عدم ظهور الفعل مع الواو والتاء فلا تقال اقسم والله واقسم تالله اذ الواو
ايضا فرع عن الباء وعدم دخول الواو على المضمر فيه على قلة قوله والميم في لعمر الله يعني ان الميم
مستعمل في القسم فقال لعمر الله بالكسر وقد تقوله فيهم لم جعلها مفتوحة من او يمين لان لم ان كانت مبدلة
من من من هذان كاحوف جوكان لم حوفا مقصورا من حوف آحوفل يكون حوفا برأسه وشتان ان
كانت مفتوحة يمن فهراة اسم مقصور من اسم آحوفل يصح جعل لم من الباء وان كانت
يمن كان اسما مقصورا من اسم آحوفل يصح عنده من الباء فتصير فيها للميم وجعل الواو بعيدا هذا
قوله باقية يبقى على الايام مبتقل آخره جون السراة رباع سنة غرد المبتقل اكمل البقل
ابتقل الحمار رعى البقل والجون الاسود وهو من الاضداد وسراته كل شئ ظهره واوسطه
والجمع السروات وقد مر رباع سنة مجاز اذ الرباع من يلقى رباعيته وذلك يكون في السنة
في الصحاح يقال للذي يلقى رباعيته رباع مثل ثمان فجعل سنة فاعل رباع اذ هو مجاز غرد اي
طرب ونث ما من غرد الطائر بالاسحار والتغريد الصوت كله لانه لا يبقى بعد وقفة اربابه لا يبقى على الباء
حمار مقصور موصوف بهذه الصفات وهذا الحمار لوث حيث احاط بجميع حيوانات قوله واما ما قيل
الوجه عدم صحة كون لم الله بالضم من هذا الا ان ذلك لانه ان لم يكن مسموعا لزم كونه لحن السبط مضموما
وهو غير معهود فيوجب جعله مسموعا فان جعلت اذ منقوصة من لم ان كان اسما كان هذا ايضا اسما لا
حوف وان كان حوفا كان حوفا برأسه وان جعلت منقوصة من لم ان كان اسما كان ذكرنا وان لم ان لم
سيبويه مشتق من اليمن هو البركة والنهرة للوصل والكوفيون على ان جمع يمين قوله واللام للتخصيص
وهذا اقوى معنى واشهر بما مضى صرحوا بان سائر معانيه راجعة اليه كالابتدائي كلمة من على مارد الذاكر قد اللبس
في الذكر على سائر المعاني والمراد بالتخصيص لحصر كون الجنة للمؤمنين وهذا الحصر للمسجد والمنبر للخطيب والسبع
للدابة وكذلك قد جاءت للاستحقاق وفسروه بما يقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك

لله والكبرياء لله

لله وللكافرين النار اي عذابها والملك لله كقوله تعالى في السماوات وما في الارض بما ذكر القوم
والاولى ما ذهب اليه الخليل حيث استغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين اذ الاصل في تعليل
الافعال الانائية سوق على ما فعل من جعل القصد قسما براسه مقابلا للعلة ومن تمثيل الاختصاص الملكي
نحو شكرت له ومن جعل اللام زائدة في ردف لكم اي ان الاول ان القوم لا يعنون بالعلة ما يكون
باعثا فقط ولا يكون مقصودا اي ترتب على الفعل في الوجود حتى حصل لام العلة بمثل قمت للخوف
بل يريدون بها اعم منه ومما يكون غاية مقصودة مترتبة على الفعل في الخارج كيف وقد صرح الخلص
بذلك في بحث المفعول له وذكر كلا القسمين وسمى كلا منهما علة فحينئذ لا وجه لجعل اللام في نحو حضرت
للاستماع لام القصد وفي نحو قمت للخوف لام العلة بل الطريق اذ ذاك ان يجعل كل منهما لام العلة
التي انتفت الجهة لجعل اللام في شكرت له مكملة وفي ردف لكم زائدة بل الحق ما ذكره القوم من ان
اللام في شكرت له ايضا زائدة نحو نصحت له وشكرت له اذ يقال شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له
كما يقال ردفه وردف له فجعل اللام زائدة في احدهما دون الاخرى كلام فقوله مكملة حال من ضمير
الخبر وذكر المثالين تنبيه على ان اللام هذه يكون مستفادا لغة قوله وقد جاءت اي اللام
للقسم مع التعجب في الكلام تنبيه على انها انما تكون للقسم اذا كان معه معنى التعجب وانه انما يستعمل
في الامور العظام التي يستحق التعجب واما ان لام التعجب هل يجاب بها القسم ام لا فزعم بعض
من هو علم التحقيق انه يجاب اذا لم تتبع لام التعجب الا في القسم وهو ظاهر الكشاف اذ قد اطبقوا على ان
اللام في قولهم يا لله وللماء ويا للدواهي للام التعجب وكذا قوله تعالى فيما سيأتي وقد مضى تفصيل في باب
المنادى قوله وفي يا لزيد لان زيدا هو المدعو والاصل يا زيد فمن لا تحله يغني عن قول بعضهم
يا آل زيد فلا زيادة قوله ما يوس للحرب الخ وضعت اراهط موضع استغراق اجوائه والقوم كقوله
اللام المتممة بين المضاف والمضاف اليه وقال الامام المرزوقي اللام هنا دخلت لتاكيد الاضافة واما
المراد يا بوس الحرب فلولا الاضافة لتنون بوس اذ هو نكرة واذا كان معرفة فالواجب حذفه على الفصيح
وقوله فاستغاثوا مهكم وتعسا لهم وضعت اراهط اراذل شهم واراهط نصب اذ هو مفعول
وضعت والاراهط جمع رهط قوله في لاه ابوك يعني ان اللام الجارة مضمرة هنا لتقوية
ابوك ولا نزاع في ذلك انما النزاع في ان لاه مبني او معرب مجرور بالمقدر بعضهم على الاول
اذ الاصل لله ابوك حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعجب فبنى اذ هو مضمن للحرف والجليل
على انه معرب انه مجرور باللام المضمرة واعلم ان اللام التي لمعان كثيرة والذي اقتصر على الاشهر
الاعم فانها قد تجئ بمعنى الى نحو لورد والعاد والماء هواغه وبمعنى على نحو فخر صريعا للذين
وللفم على قوله سلمى وان اشأتم فلها وبمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا تجليها
لوقتها الا هو الى غير ذلك قوله وفي للظرفية زمانية كانت او مكانية وذكر المثالين منبه
على ان الظرفية كما تكون حسية كذلك تكون تقديرية اعتبارا ما او الكتاب كانه محيط بحوادث الدهر كلها

عليها استعمال الظرف على المظروف قوله وقالوا انه اشارة الى ضعف وان الاستعارة اولى وفى
كلامه تنبيه على ما صرح به القوم واشار اليه جار الله من ان كل حرف فى الحرف اذا امكن ان يجعل باقيا
على اصل معناه لذهب من الجواز فالاولى ان لا يجعل بمعنى حرف آخر ولا يجعل خارجا عن معناه الاصلى
بالاولى اركاب المجاز استعارة او تضمنا او غير ذلك فقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل تشبيه
فيه المجذوع بالظرف فى الاوعية واستعمل فيها الكاف فى ولجا مع تمكن المصلوب هناك كتمكن الماء فى الكوز
وضبط الكلام هنا ان كل ما فيه معنى الاحواء والاستعمال والاحاطة فهو مقام فى وكل ما فيه معنى الاستقرار
دون الظرفية فهو مقام على وكل ما فيه معنى الاستقرار والاستعلاء فهو صالح للامرين قال تعالى اذا
كنتم فى الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك على الفلك فجذوع النخل من هذا القبيل وذكر المعر
فى اعراب الفاتحة ان الداخل فى الشىء امر شانه ان يتحرك بحركته فيجوز ان يجعل المتحرك المحتوى على الشىء
واقعا على التوسع فيطلق عليه لفظه وان كان غير داخل حقيقة وعلم ان فى قد تجىء بمعنى على وبمعنى ربما
الباء وبمعنى مع وبمعنى التعليل قوله وكى للغرض والعلة وصل كيه كما الباء للسبك تحته على قلب
الف الاستفهامية ياء لمعنى كيه جئت لاى غرض جئت وكذا كى فى الحروف الجارة مذهب السيرافى فانهم
يقولون ان ما الاستفهامية لا تحذف الفها الا اذا كانت مجرورة بحرف مجرور كم وعم ومم والا فم توجب
ان يكون حرف جر قوله ورب للتقليل اى هو موضوع له وهو معناه بحسب اصل وضعه الا انه شاع استعمالها
فى معنى الكثرة حتى صار التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة والكثرة كالحقيقة ووجه الاختصاص بالنكرة
ما بين العلة والكثرة من التناسب لان الظاهرة كثرة رجل لفظة والمضمرة كثرة رجلا لان الضمير للغائب
الى النكرة نكرة على ما يذهب اليه المحققون فلا حاجة الى ما ارتكبه المصنف من التاويل فى رب رجل وغلامه
منطلقين اللهم الا ان يجعل فى كما اشار قوله الى وجه آخر فقوله لكونه مقدرا او غلامى له معناه ان قوله
وغلامه ما قاله غلامى لكنه لكون الاضافة فى تقدير الانفصال اى يكون غلامه نكرة قال الشيخ ابو على الفارسى
فى الشيرازيات ان الاضافة قد يجعل فى تقدير الانفصال فيجعل المضاف نكرة كقولهم قيد الاوابد بمثل
فان قيد الاوابد صفة محدودة اذ الاضافة فى تقدير الانفصال اى قيد للاوابد قوله والظاهرة الخ
شروع فى بيان ما الكلام فى الضمير اى فى قسمى النكرة من الاحكام والشروط يعنى ان النكرة اذا كانت ظاهرة
فلا بد من ان توصف بصفة سواء كانت تلك الصفة مفردا او جملة ولما كان هذا مقصوصا بظاهر البيت
حتاج فى توصيف اجاب ما بنى على حذف المبتدا اى هو عارض والجملة صفة المجرور رب فلا يقض قوله ولا خافض
عن الفعل الخ بيان بانه يمتنع ما وقع عن الفعل العامل فى مجرور رب بواسطة رب ووجه الامتناع
ان ما الاستفهامية لما كان لها صدر الكلام والا ان التعليل والنفى منوطان بواحد وللنفى صدر الكلام فكذا ما هو
بمنزلته وجميع ذلك واضح لا حاجة به انما الكلام فى قوله المسلط لان تعليق الحكم مشعر بالعلية فيفهم منه
ان امتناع تاخره معلول للتسليط وليس بذاك اذ التسليط المعتبر به ان لا يعمل الفعل فى الاسم الا
بواسطة رب او مشترك بين رب وسائر حروف الجر فعه ظاهر لان هذين الحيثيتين بجهة بل هو معلول ان الصحيح

ولو دل دليل خارجى على عدم اعتباره فذاك وضمير ما فى رب المسلط بكسر اللام على صيغة الفاعل
وضمير هى لرب بارز الضمير اذ الصفة جارية على غير من هى له وضمير اياه للفعل على الاتم متعلق
بالتسليط وضمير تحتى للفعل اى الفعل العامل فى رب يكون محذوفا فى الاتم الاغلب نحو له ان يالكبر
معناه وذلك لان المراد به مذهب الاكبر على ما هو المتعارف يعنى ان عامل رب هو الذى يقال فى جواب
رب حذفه كثير يعنى يحذف اذا كان هناك قرينة دالة على نفسه والا فذكره واجب نحو له ويلزمه
المصنف كلام مستانف مطلق لا مرتب على تقدير الحذف بل المراد انه كثيرا ما يكون الفعل العامل فى رب ماضيا
ووجه الزوم ان المستقبل انما يتاتى فيما يكون معلوما والمستقبل ليس بمعلوم كذا ذكره المصنف ولقائل
ان يقول فليكن صيغة المستقبل مرادا بها معنى الحال لاسيما للمحذور ثلثة نعم الا انهم انكروا ورود
صيغة مستقبلة من الحال والاستقبال قوله مناولا اى مصروفا عن الظاهر بان ما اخذ له بحكم
به بمنزلة الثابت فى تحقق الوقوع فيصير واقعا بمنزلة وقد قوله والمفردة الخ شروع فى القسم الثانى
من قسمى النكرة ووجه الزوم ان هذا الضمير مرجعه مبهم يجب تفسيره لئلا يلزم الابهام ويفيد الكلام وهذا
مذهب الجمهور والمحققون على انه لا حاجة اليه وقد نبهنا عليه قوله وتكف على الغفلة الخ
للمفعول اى يجعل رب مكفوفة اى ممنوعة عن العمل اذ الحق به ما وقال جار الله فيدخل اذ على الاسم
والفعل كقولك ربما زيد قايم وربما قام زيد قوله رب ضربة الخ بحر ضربة فانه لولا الاضمار
لما كان لها وجه دون بصرى اى دون بلاد بصرى وبصرى بفتح الباء موضع بالشام وقد يروى
من بصر والنجلاء الواسعة وطعنة بالجر معطوف على ضربة وبين بصرى صفة ضربة ومعنى الكلام رب
ضربة بسيف كانه من بصرى وطعنة واسعة اركلت وفعلت قوله بمعناها اى بمعنى رب
والبيت لابى حية النمرى والمراد بالكتيبة سيد القوم استعير له وهو معناه الاصلى وضمير تلبق
للضربة ان جرى بالتاء والا فالى ما يرجع اليه ضمير راسه على وجه السببية وعلية الضربة له ويروى
والى لما اضرب قوله والعلياء اى راس المفرة على مذهب البصرية وهذا نزاع لا طايل تحته
قوله وقد يجىء الاضمار تنبيه على قلته وندرته والبيت للاعشى والقيس الجبل هكذا فمثلك حبلى
قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول فقوله مثلك بكسر اللام لاضمار رب بالكاف
او هو خطا لغيره جبيته امرء القيس والتقدير رب امراة مثلك وحبلى صفة مثلك وطرقت
اتيت ليلا والطروق لا يكون الا بالليل ومرضع عطف على حبلى اى انسان ارتخص مرضع كما هو مذهب
سيبويه او هو بمعنى المسنة كما نص عليه بعض المحققين عند الكوفيين اختصاص الصيغة بالمؤنث كما
ومغزى العلاة فالهيتها اى شغلتها وشغلتها الهاكم الكاثر اى شغلكم وصرفكم والتمائم جمع تميمة
وهى معوذة الصبيان والمحول الذى اتى عليه الحول والسترى تخصص لهلى للمنع هى التنبيه على
عدم تخلص عنيزة من يده بالطريق الاولى اذ هى اقل النساء حوصا بهن ورغبة اليهن وعنيزة
عند راى فى غاية الميل والاشتهاء فكيف يتصور لها الخلاص قوله ذى مثعد جمع مثعد وهو

ما ارتفع من الارض غير المنخفض والآباطح جمع بطح وهو ما انخفض من الارض غير المرتفع وارادوا بالبلد
المغازة اربرب مغازة ذات ارتفاع وانخفاض ﴿ قوله ﴾ وعند الاخفش بمعنى اسم ﴿ اقول ﴾ اما نقله الى ما
ذكره الشيخ ابو علي الفارسي في سير الازبا ان مذهب الاخفش والكوفيين ان رب اسم لا حرف
جر لوجهين الاول ان السعدية التي للمعنى الذي يعبر عنه بالانفصال في قولهم حرف جر ما وضع لافضاء
بفعل او شبهه او معناه لازما مطلق حرف جر وهي منتفية ههنا وانتفاء اللازم ملزوم لانتفاء
الملزوم ووجه انتفائها ههنا ان اكرمت مثلا في قولهم رب رجل كريم اكرمت بعد نفي
فانتفى الافضاء الذي لولاذلك لم يحز لم يفض الفعل اليه بهذا ما ذهب اليه الناظرون والمطبقوا عليه
وفيه بحث اذ الافضاء المعتبر في حروف الجر لا يراد به حرف الفعل للقطع بان الزوائد من حروف
انه ضروري بحيث لا يستطيع الفعل ان يصل الى ذلك المعمول الا بوساطة حرف الفعل للقطع بان
الزوائد من حروف الجر حروف جارة بلا نزاع مع انه لا افضاء هناك بهذا المعنى وكيف وهم يقولون
شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقال ما جاءني من رجل وما جاءني من احد وما جاءني احد
ولا تصور نزاع من احد في ان هذه حروف جر مع انتفاء الافضاء بهذا المعنى لا لصحة دليل على انتفاء الجزئية
وبهذا يظهر فساد ما قال من ان حروف الجر كلها ليست معدية والقول بانه قد مر ان رب اسم للمسلمة
والمعنى للتعدية الا بهذا مردود وبانه يمنع عند الذاهبين الى ما ذكرتم ان رب هذه بعضه لكن
اذ هي كما عرفت في اصل الوضع للتعليل وكم الخبرية للتكثير فيكون اسما مشتملا حملا للنقيض على النقيض
وفيه ايضا نظر اذ لو كان اسما لدخل عليه حرف جر مثل كم وليس بذلك والمذكور في كتب القوم ان
الاخفش يستدل على اسميته بقوله ورب فعل غائر فانه مبتدأ وغائر خبره وجوابه قد مر تصريح كلام
المص رحمه الله ﴿ قوله ﴾ وتستعمل للتكثير اركثيرا غالبا بحيث صار استعمالها فيه بمنزلة الحقيقة لكم
الغلبة ونعم الاسلوب تنبيه على هذا المعنى ﴿ قوله ﴾ نحو الذي زيد عمرو ﴿ اقول ﴾ المشهور في مثله زيد كالاسد
وعدل عنه المص الى ما ذكره ليكون صريحا في الحرفية اذ الصلة لا تكون الا جملة وحمله على حذف حرف الصلة
بعيد والمراد بالاقتران المقارنة اي مقارنة الفعل في الوجود فالمعنى في كما حضر زيد قام عمرو ان قيام
هند مع حضور زيد وفي الكاف بما رايته من معنى التشبيه لان مضمون الجملتين متشابهان في الوقوع
﴿ قوله ﴾ لتاكيد الوجود ﴿ اقول ﴾ الحق ما حققه وبينه ان هذا الحق البته بقوله كما قارب احدهما
كما قربا في صيغة الكاف فيه ليس للمقارنة لان مضمون الجملة الاولى غير حاصل وقت التكلم لانه عبر عنه
بصيغة الامر ومعلوم ان ما يتكلم به حاصل في الزمان الذي هو الحق الوجود اذ كل من الجملتين مدلول على الوجود
والحق والكاف يحقق له اراد وجد وحققها ايجاد الحقها كما اوجدا سر حتى مال ايجاد الحقاد
التشبيه ايضا بما موجود فليفهم ﴿ قوله ﴾ فزيدة ﴿ اقول ﴾ الكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء اذا لو لم يجعل
زايدا لزم نفيه هو لانه نفي لمثل مثله ﴿ قوله ﴾ وقيل المثل صلة ﴿ اقول ﴾ اريد ذكر على الآية بتلك الوجه
الاول ان الكاف زايدة الى ان المثل زايد الى ان ليس في منهما زايد او رجح الاول

على ان

على ان اتى اذ القول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم وعلى الثالث لانه كناية بصدد الوجه
النحوي وقوله بطريق الكناية محتمل وجهين الاول انه نفي للملزوم بنفي لازمه لان نفي المثل عن
مثله يعم للمثل اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ المماثلة من الجانبين فاذا انتفى المثل كان مثله
منتفيا البتة الثاني بانه من قبيل قولهم شملك لا نخل وغرك لا يجود فان فيه نفيا للنخل عن مثله
والمراد نفي البخل عن ذاته فلا فرق اذ بين قولنا ليس كالاسد وقولنا ليس كمثله شيء الا بما
يعطيه الكناية من المبالغة فتامل ﴿ قوله ﴾ فصير واشكل كعصف ماكول ﴿ اقول ﴾ بالاكل كالنواني رجاء
مأكول ﴿ وروي فاصبحوا جدل فصير واشبه هؤلاء المصبحين بالعصف الماكول اربا لزرع
والتبن الذي اكلته الدواب ثم راثته نبس ولعوف اجراه شبه تعوف وصالهم سوق
اجراء الوصف ﴿ قوله ﴾ وليس ذاك اركيس الكاف زايدا ههنا اذ الظاهر ان كذا ههنا كلمة واحدة
مركبة مكنى بها عن العدد ولا كلمتان وهما كاف التشبيه وذا اقيم المضاف اليه مقامه في اعراب الكاف لو جعل
الكاف زايدا الى اخره تعالى عند زاد ههنا بمعنى كذا ردا ﴿ قوله ﴾ يضحكني اليبت للعجاج وهو
هكذا لا تلمني اليوم يا ابن عمي ﴿ عند ابي الصهباء اقصى همتي ﴿ بيض ثلاث كنعاج جثم ﴿
يضحكني غمر كالبرد المبتسم ﴿ الصهباء الخمر وعليه قول الشاعر تغتدي اسد بغوانه اباسان
الصهباء رزدني ﴿ لا اخلص من معاناة الزمان ﴿ وابو الصهباء كنية رجل وقوله بيض يجوز ان يكون
مبتدأ خبره يضحكني ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف والجملة اعني يضحكني وصف والنعاج جمع
نعجة والمراد ههنا بقر الوحش وشبهها النساء والجثم جمع جثماء وهي التي لا ولد لها والمبتسم
الذي في الصحاح انهم البرد والشيخ داب بعد ان فسر مضحكني باعجاب يضمن معنى الكشف
والرفع ومفعول الكشف محذوف مناسب المقام مما يمكن ساترا اركاشفا الشفة عن البرد او السفة
ساترة للاسنان ﴿ قوله ﴾ وام اوعال ﴿ هذا البيت ايضا للعجاج وهو هكذا ﴿ فالضعن
منه سنتا او مهربا ﴿ نحى الذبابات شمالا كتبا ﴿ وام اوعال كما او اوربا ﴿ ذات اليمين
غيرا ان ينكبا ﴿ الضعن رجعي والضمير للاتن والسنن الطريقة الواحدة مهربا مصدر محذوف
ارمهربن وهو منه عطف الجملة على الجملة او بمعنى الواو قال صدر الافاضل ضمير نحى للحمار الوحش والذبابات
موضع معين والمراد انه لما مضى في قصده ناحية من الذبابات جعل كانه نحى ها شمالا نصب ظرف
لنحى كتبا اركقربنا حال من الذبابات وام اوعال بمنزلة رفع على الابتداء وخبره قوله كما او
نصب عطفا على الذبابات كما حال منه اركانته كان الذبابات في الوبا الى الحمار او اقرب منها اليه والمحفوظ
هو النصب وذات اليمين ظرف نحى وما في قوله غيرا زائدة وينكبا اركحرف تعال كب غير الطريق ينكب
نكوبا انحرف وغير نصب حال من ضمير نحى اركانه غير ذي كوب جانحا اي غير الطريقة التي اخذ فيها وهو
وصف لحمار الوحش بانه قد هرب بانسنه من صايد رماه ﴿ قوله ﴾ وتفصل اركالكاف ما الكافة
اركالتي تكف الكاف عن العمل فتكون الكاف اذ ذاك مكفوفة اركمنوعة عن العمل فلا تجر اذ ذاك ولهذا ترى النحويين

الكاف زايدة والمشبه به المضاف المحذوف مع المضاف اليه اي كما حضر زيد حضر عمرو

بات

ان الكاف اذن لا بمعنى ما يعلق به اذ كثيرا ما يطلب المعلق اذا كان الجزء مفعولا
واذ لا جزء لا مفعول فلا تطب كقولكم كن كما انت اركن الى التقبل كما انت كائن الآن
وعلى للاستعلاء • انا حسنا كالمثل الاول او بمعنى كما انا وعليه قولهم على تفضل الصلوة وعليه
القصاص وقد جاء بمعنى مع وفي التنزيل وان المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم وبمعنى عن كقوله • وقال ليلة لا تزى بها احدا • يحلى علينا الاكوابها • او زعما وبمعنى
اللام كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم او لاجلها به اياكم وبمعنى في نحو وهو الذي بثبتت على
حين غفلة من اهلها وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وبمعنى الباء نحو حقيق على
انا لا اقول وبكون • على اسما خلافا لحصره بعضهم على الاثبتة وانكر واالجرها فوقائم الشهود
ان قوله غدت من عليه من مزاحم العقيلي والبيت بكذا اغدت من عليه بعد ما تم نصوله
نصل من قبض سدا او مجهل • وانث في وصف القطاة واليها سبح ضمير غدت ومن عليه نال
ابن السكت معناه من فوقه وفي الديوان الطمار بالكسر قدة ما بين الوردين وتصيل
بالصاد المهملة يقال جاءت لتصيل تصيل عطف اذا سمعت لها حوافيها صليلا او صوتا وكوله
ومن قص عطف على قوله من عليه والقيض قشر البيضة الاعلى والمعنى غدت العطاه وطارت
غدوة الى الآرام فوق فرضا الذرا كتفته بعد تمام مدة الوردين وتركت والدا شدة جاضها
الى الآرام سالة تعطف او مصوتا جوفها لفرط عطشها وغدت وطارت وطارت من قشر بيضها
الى أن كثرت وخرج منها الفرخ بعيدا مجهل والذكر في شرح الميداني ان البيت بكذا • غدت من عليه
سفض الطل بعد ما • رأت حاجب الشمس استوى فترفعا • وانث في وصف العقاب طارت اول
طلوع الشمس سفض المطر والصباة عن نفسه وغيرها • او عن بحتى لمكاثرة البدل
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس ابدا لتقيس او الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه
والتعليل نحو الآخر موعدة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وبمعنى من نحو وهو الذي تقبل التوبة
عن عباده بقرنته فتقبل منها عادلم تقبل من الآخر وبمعنى الباء نحو وما ينطق عن الهوى والبعد
والمجاوزة واقتصر عليه المصنف وهو اشهر والكوفيون ما سواه راجع اليه ولذا اقتصر البصريون
عليه ولم يذكره فقط جار الله فقوله للبعد والمجاوزة او البعد حقيقة ومجاوزته مجاز وبعض
فالقى في ريب السهم عن القوس بعد السهم عن القوس سبب الرمي ولذا اورد الكوفيون عن للبعد
والمجاوزة والطبق ما طابق غيره وبكونه • اسما فتبقى وضع اي نائب منابه كقوله
يا دار سلمى بين دارات اللوى • جرت عليها كل ريح سبهوى • هو جار جاءت من بلاد
باجوج • منفيرين لحظ او سماهيج • اللوى موضع والسبهوج الشديد والهوجاء
الريح التي تقلع البيوت ولحظ موضع باليمامة وسماهيج ذكر في الصحاح انه غربه
تقال لها بالفارسية ماش ما هي فعربتها العرب وند • قدمه على منذ لانه منه

كالبسيط

كالبسيط من المركب وان كان هو اختصارا من منذ على ما صرح به جار الله وهما عند جل النحويين
اذ هو لا يبتدأ الغاية في الزمان كما ان منذ لا تبتدأ الغاية في المكان فاذا جعل ما بعده مجرورا
فهل يكون جره بالاضافة او بكونه حرف جر فيه كلام بعض البصريين على الاول قائلين بانه
اسم وما بعده مجرور باضافته اليه والجمهور على الثاني لكن بشرط ان لا يكون الفعل العامل فيه ان كان
ماضيا فهو بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ان منه وان كان حالا نحو ما اراه مذ شهرا فهو بمعنى
في ومثله منذ وهذا قول بالاقرب من بني وحال على رعاية الاقرب والا فمعنى منذ ومنذ كليهما ابتداء
الغاية في الزمان ولذا قال الاندلسي هذا اقرب لا يحقق قوله وقد يكسر ميمها • او ميم مذ
ولا يعرف في تخصيصه بمذ وجه لان ميم منذ ايضا يكسر الا ان تقال ان قوله في معناها معناه
انه في معناها من جميع الوجوه قوله ومنذ في معناها • قد يفهم من ظاهر هذا الكلام ان مذ اصل
ومنذ فرع له وملحق به وليس بذاك وجوابه ما اشرنا اليه ان ناصره عنه لكونه الاول اخف
على انهم قد صرحوا بان كلا منهما اصل لان الاصل هو ان لا يتصرف في الحروف وذكر المالقي ان مذ
ان كان اسما فاصله منذ وان كان حرفا فهو اصل بنفسه قوله يدخلها على المفرد ظاهره ان
المبرد يدخل منذ فقط على المفرد ومن منذ وليس بذاك نص عليه ابن السراج حيث قال قال الزجاج
المبرد والنحويون مجمعون على ان منذ لا تضاف الى المفرد ولا منذ ولا ارى ذلك الا جائزا هذا كلامه
فالاستدراك فيه مشكل قوله ولكونها اسمين الخ • هذا الوجه اورده المصنف هذا المقام على
وجه الاستطراد والا فذكره غير لائق بهذا المقام وتوضيح ذلك ان منذ ومنذ قد يكونان اسمين
وهما في حال الاسمية مرادفان الا ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول المدة
الى اسفت فيها الرؤية ومبدأها هو ذلك اليوم الا ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته منذ يومين
او ربما انتفاء الرؤية يومين وذكر المص رحمه الله انه اذا ورد على الوجه الاول ينبغي ان يقع بعدهما
المعرف للمعرفة او النكرة ان الكلام المشتمل عليهما واقع في جواب متى ومتى سؤال عن الزمان فيجب ان
يكون جوابه دالا على بعض ذلك الزمان فقولك ما رايته منذ يوم الجمعة جواب من يقول متى
اسفت رؤيتك وخرجت منذ يوم الخميس جوابه من يقول متى خرجت او اول انتفاء الرؤية يوم
الجمعة واول وقت الخروج يوم الخميس واذا ورد على الوجه الثاني ينبغي ان يقع بعدهما النكرة والالة
على العدد او التقدير انه في جواب كم وكم للسؤال عن العدد فينبغي ان يكون جوابه دالا على العدد
المعين وظاهر كلامه مشعر بالوجوب وليس ذلك بل التحقيق انه اذا كان المراد اول المدة فالواجب
ان يقع بعدهما من الزمان ما دل على بعض المبدأ الحسي ويصح وقوعه في جواب متى والمقصود بهذه
افادة ذلك سواء كان مفردا معرفة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اول الوقت الذي انتفى فيه الرؤية
هو يوم الجمعة او متى معرفة نحو ما رايته منذ اليوم او الليلة او الليلتين او عاشر تنا فيهما او لم يكن العدد مرادا
ويكون معناه من اول هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته منذ يوم ينفعل

لواجب

فيه ذلك واذا كان المراد جميع المدة فالواجب ان تقع بعدها ما زمان يدل على العدد والمعين
سواء كان مفردا او غيره معرفة او غير ما نحو ما رايته مذ يومان الا مذ ذلك اليومان فاول وقته
وآخره يومان وما رايته مذ يوم الجمعة الا ما رايته مذ اثنا عشرة ساعة كما يقال ما رايته مذ سنة
او الحرم الا مذ اربعة اشهر ومذ ثلثون يوما وهو بالفرق بين المعينين نظير قولنا ما رايته
مذ يوم الجمعة فانه لو اريد به المعنى الاول لزم انقطاع الرؤية في ذلك اليوم بعطان يكون
حاصلا فيه ولا كذلك المعنى الثاني فانه يفيد انتفاء الرؤية في جميع اجزاء هذا اليوم حيث لا يكن
تحققها في جزء منه اجزائه ومنهم من حمل كلا منهما على ما دل عليه ظاهره من نفي الوجوب
وملبسها المصدر • يعني انه قد تقع بعد مذ ومنذ اصالة مورد اربعة المصدر نحو ما رايته منذ سفره
والفعل نحو ما رايته مذ سفر وان المشتقة نحو ما رايته مذانه سافر وان المخففة نحو ما رايته
مذان سافر وعلى كل تقدير يجب ان تقدر زمان مضافا اليه او المعنى مبنيا عليه اي مذ زمان سفره
او زمان سفر او زمان انه سافر او زمان ان سافر فالواو واحد مكونان اذ بمعنى اول المدة
وسره ان المذكور لا يصلح جوابا للاستفهام بمعنى جميع المدة اذ لا يدل على العدد وقد عرفت انه يجب
اذ هو جواب لكم تقوله على رأي قيد لتقدير الزمان المضاف واشارة الى مذهب الجمهور واحتراز
عن قول الكوفيين حيث ذهبوا الى ان اصل منذ مذ اذ تركبا والمرفوع بعده فاعل فعل مقدر
فتقدير منذ سفره مذ اذ مضى سفره وكذا الحال في سائر الامثلة وقد جعل الرضي الالف
كونة المصدر نفسه خبرا قائما مقام الزمان من غير اضمار زمان مضاف وجعل المصدر حينئذ
سعة الكلام كثير جدا قال الشيخ ابو علي المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف لامنها
من اليجانس والتقارب واعلم انه قد تقع بعدهما الجملة الاسمية كما تقع الفعلية بعدهما نحو
ما زلت انفي المال منذ انا نافع ولم يذكره المص • ولكونان مبتدأ ان لهما • شروع
في بيان اعراب منذ ومنذ حال الاسمية بعدهما يعني كل منهما مبتدأ معرفة او هو بتأويل
المعرفة لانه بمعنى اول المدة او جميعها وما بعده خبره والتقدير اول المدة زمان انه سافر او جميع
المدة زمان ان سافر ومعنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة وكذا الكلام
في البواقي هذا هو المذهب المنصور وعليه الجمهور وذهب الزجاج والاخفش الى ان ما بعدهما مبتدأ
وكل منهما خبره وهذا منقوض بنحو ما رايته منذ يومين لان يوما نكرة صرفة لا يصلح ان يكون مبتدأ
على ان هذا انما لا يساعد المعنى المنصوص • ولاتحادهما الخ • دفع لما يقال ان منذ ومنذ
اذا كان مبتدأ خبره ما بعده كان كل منهما مع ما بعده جملة مستقلة فينبغي ان يجوز عطف هذه الجملة
على جملة اخرى قبلها فيقال ما رايته ومنذ يومان كما جاز العطف في الكلام الذي هو مثل سببها
كما يقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يوم الخميس لان الفوق وما مثل الدفع
شرط العطف انه لا يكون بين الجملتين كمال الاتصال ولا كمال الانقطاع اذ الاول للجمع بين الشيئين

تقيض

بعضي مناسبة بينهما والا كان جمعا للامور غير المناسبة وتنافي مغايرة والا كان عطفا
للشيء على نفسه وجملة منذ ومنذ ان كان لهما نوع استقلال لفظا فهي حيث انه ليس فيها ما يعلق
بما قبلها معلقا لفظية الا ان بينهما اتصالا وايجادا بعضي امتناع العطف ووجه
الايجاد ان هذه غير صحيحة لو لم يكن هناك الجملة التي قبلها ولا كذلك الكلام الذي هو
حاصل تلك الجملة لا يقال ان استثنافي هذا الكلام سبق شيء فلا استقلال والا فغير
اختلال لانا نقول يمكن ان يقال اول مدة انتفاء الرؤية يوما وجميع مدة الرؤية يومه
والذي في معناه ليس بهذه المثابة • قوله • ويكون فعلا عند البرد • يعني يكون هو عنده فعلا
كما يكون حرف جر عنده لانه فعل عنده وانما كما يوهم لان مذهب البرد ذلك • قوله •
وجاز حذف حرف الجر هو من قواعدهم انه يحذف حرف الجر الموصل لمعنى الفعل الى الاسم و
يوصلون ذلك الفعل الى هذا الاسم بلا واسطة حرف ويسمى هذه الطريقة عندهم طريق الحذف
والايصال لان في ذلك حذفا للحرف وايصالا للفعل وظاهر كلام المص رحمه الله انه قياسي
مع ان وان سماعي مع غيرهما والا ركذلك وقد سبق بعض تفصيل في باب المجرور فلا تنس
• قوله • ومحلهما الخ • يعني ان اعراب ان وان مع ما في حيزهما بعد حذف حرف الجر النصب على سبيت
لانه اذا حذف حرف الجر من غير ان وان محلهما النصب غالبا لان اعراب الظاهر
هناك نصبا فكذا اذا لم تظهر عليه الاعراب والجر عند الخليل لان حرف الجر اذا حذف فيما يظهر فيه اعرابا
يظهر على المجرور كقولك رؤيته فكذا فيما لم يظهر • قوله • في قول رؤيته خبره • بالجر اذ هو جواب
لم تقول كيف اصبحت • قوله • فيمن يجعل العامل • اي المحذوف نفسها وهذا احتراز عن قول
من يجعل العامل الفعل اللازم اضماره فانهم يقولون بانه محذوف النداء ناصبة يجعلون هذه الحروف
اسماء الافعال ويقولون ان الاسم في يا عبد الله منصوب بيا الذي هو اسم لانادي فعلا
عندهم كما يجعل زيد عند اهل البصرة والجمهور يقولون ان هذه حروف والعامل الافعال المضمرة
• قوله • لنداء البعيد • اي هذه الثلثة لنداء البعيد فهو صريح في انه جعل يا مختصا بالبعيد وفيه
اشعار بما ذكره جار الله حيث جعل يا مختصا بنداء البعيد واعتذر عن قولنا يا الله ويا رب
بانه لما كان اقرب الى كل احد من جعل الوريد الا ان المنادى لما رأى نفسه بعيدا عن حضرته
تعالى ما داوه نداء البعيد استصغارا لنفسه واستقصارا لها عن رتبة القرب والحق ما قاله
ابن الحاجب من ان يا اعم لانه تستعمل في القرب والبعيد بلا تفاوت وهو المجاز في احدهما
وهو دليل عليها • قوله • او ما جرى مجراه • اي مجرى البعيد كالساهي والغافل فانه في حكم البعيد لذهوله
• قوله • خاصة • قولا بالمشهور والا فهم يقولون بان الاسم في نحو يا زيد منادى
فيمن يجعل العامل هو الكلمة الا اشارة الى مذهب المبرد والزجاج لذهابهما الى ان العامل في المستثنى
هو الا لنيابتها عن استثنى كما ان حروف النداء نائب عن ادعو ونحوه والقول بان تقدير استثنى بغير

المستثنى ترجيح بلا مرجح لانه يمكن تقدير امتناع فيرتفع جوابه ان هذه مناسبة لما ورد في الاستعمال
ولو كان الوارد الرفع لكنا نعلله بامتناع وقد تقرر ان المناسبات تابعة للاستعمالات قوله
والصحيح انه للفعل اولى لصريح معناه ٥ يعني كالمذهب المنصور ما عليه الجمهور وهو ان العامل هو الفعل
او ما تضمن معناه قبلها بواسطة الا فان قيل النصب في مثل القوم اخوتك لازيد امتكلم مع انها
لا فعل فيها ولا شبهه فعل حتى تنتصب المستثنى قلنا النصب فيها بما تضمن اخوتك من معنى الفعل
اذ التقدير القوم مواخوتك لازيدا او شبه ان يكون قوله اولى تضمن معناه دون انه يقول او شبهه
استعارا بهذا قوله في مثل عشرون الا خمسة اه عشرون مسندا وكذا اخويه وهو كناية عن عدد على وكونه
وصح الابتداء به انه نكرة اذ هو موصوف لان كلمة الا سادة مسد تنقص او نقصت ونحوه قوله
وكذا ما وكذا العامل في المستثنى المنقطع هو كلمة الا اذ هي في معنى دع ارا ترك فان التقدير
في ما جاءني احد الا حمارا دع حمارا او اكره الماضوني على ان الناصب لا بمعنى لكن واما ان لكن
نهده هل هي مختصة على انها حرف عطف او مشتركة على انها من الحروف المشبهة بالفعل فقيه كلا
فسيبويه على الاول والجمهور الثاني وعلى الثاني فلا بد اذ من تقدير
لجبر ان لكن حمارا جاء قوله فمن يرى العمل لها اه اركيف الواو كالشيخ عبد القاهر من تبعه
وجمهور البصريين على ان العامل هو الفعل او معناه لكن بوسط الواو قوله ان الثاني
ارمن اقسام الحرف العامل الحروف الناصبة للمضارع وانبدا وبان وقد مر على الباقي لانه
علم الاستقبال واشترطوا في الاستعمال قوله هي المخففة ٥ يعني لا الناصبة الى نقيه
آنفا والا لزم توارد حرف الاستقبال على فعل واحد وهو ممنع او السين وسوف حروف الاستقبال
ولهذا اشترطوا في المخففة هذه ان يقع بعدها السين او سوف ليكون علامة فارقة هي بينه
والتمثيل نبه على هذا الاشتراط ولان الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير
معلوم والمعلم نافي ذلك وليس مراد المص بقوله بعد العلم ان يكون بعد لفظ العلم بخصوصه
بل المراد العلم وما يؤدي مؤداه كالتيقن والتبين والانكشاف والظهور قوله وكذا الى
ان دخل الناصبة اه اركما يضا مخففة لا ناصبة او ان صبة لا دخل الا اذ هي علم للاستقبال كما مر
آنفا وليس من شانها دخول الماضي والمضارع مثل ان جئتني تجئوني فدخولها على الماضي بهذا الاعتبار
نص عليه ابن الحاجب حيث قال اذا دخلت ان على الا لم يكن ان للاستقبال بل الا اذ هي
معناه من معنى المضي فلو قلت يعجبني ان قام عمرو لم يجز وكذلك ان الشرطية وكلاهما سالك
غير اشتراط العلم بعد دخول المخففة على الا بل شعر بالاطلاق وليس بذاك فان القوم يصير جوه
باقتضاء المخففة بان الشيء الواقع بعد العلم وما يجري مجراه قوله فيها الوجهان ٥ الاول ان يكون
ناصبة الا ان تكون مخففة اذ الظن يستعمل بمعنى العلم ايضا وكلاهما اولى من ان تكون ناصبة
والمخففة مصدرية ارجعلي ما بعدها سادا مسد مفعولي الظن المعان في موقع العامل والمفعول

والمضاف اليه قوله نحو ان يرجع الارض ٥ اشعار بان لن ليس للنفي على وجه التابيد بقرينة
قوله حتى يأذن لي ابي وهو من قبيل لا ارجع الدار بل حتى الامر قبيل ما جاءني رجل بل امرأة بل
وهو خوف رأسه هو الصحيح وعليه سيبويه وقوله وهي اوكد من لا ظاهره ان لا لنفي مؤكدا ان
لن زيد منه في ذلك ان كيد وهذا غير مذكور في الكتب ولم يقل به احد اللهم الا ان يجعل من قبيل
قولهم الصيف ضيعت اللبن ودفي الكلام تنبيه على ان لن لتاكيد النفي لا التابيد كما صرح
به جار الله في بعض كتبه قوله وهي المرفوع جواب وجزاء ٥ اي هي جواب اقول وجزاء الفعل
قال سيبويه اذا قلت اذن اكرمك لمن يقول انا آتيك فانما جواب لقوله وجزاء الفعل واما
ان هذا المعنى لازم له في كل موضع ام لا ففيه خلاف فبعضهم على الاول وبعضهم على الثاني قال
الشيخ ابو علي الفارسي هذا اكثري لا كلي وقد تمحض للجواب لانه تقول احبك فتقول اذن
اظنك صادقا وانتصب المضارع باذن شروطه ثلثة الاول ان يكون ما بعد اذن مستقبلا غير حال
ان يكون مشغولا باذن معمولا لها خاليا عن عمل عامل او وهذا معنى قولهم اذا لم يكن ما بعدها معتمدا
على ما قبلها الثاني ان يكون مدخول اذن مستقبلا كحصها للجوابية والجزائية لانهما لا يتصوران
الا في الاستقبال الثالث ان لا يفصل بين اذن ومعمولها فصل الا ما ذكره المص وذكر المصنف
ههنا امثلة فالاول نحو مثل الاعمال اذن لوجود الشرط وعدم المانع والثاني نحو لعدم عمل لاستفاء
الشرط الاول فان اكرمك خبر للمبتدا فهو معمول لعامل آخر وان لتاكد ذلك لان انك
محكوم معمول للشرط ولا يتصور التاكيد الا الغاء جاز في اذن فليس لها هو السعارض مع
الابتداء وحرف الشرط اذا الغاء غير عمل ههنا واما الرابع الغاء اما اذن اظنك كاذبا فيه
انتفاء الشرط الثاني اعني الاستقبال اذ المعنى اظنك الآن لا ساظنك وقوله فالغاء جواب
لقوله ولو فتارة فالغاء واجب البتة وقوله فالرفع اي الاعمال والالغاء فالاعمال اعني
اعمال اذن باعتبار انها في صورة جملة مستقلة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها والالغاء باعتبار
ان العاطف منع تمام ما قبله الفعل وحده معتمد على الفعل الذي قبله قوله وجار الفصل
اربين اذن ومدخولها باحد امور ثلثة القسم نحو اذن واحد اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله
اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وجار الفصل بمن ما لا مور دون غيرها بالكثرة ودونها في
الكلام وانما قال فيها حاصلة اذ الفصل ممتنع في اخواتها من ان ولن ولم ونحوها مطلقا قوله وفي
جمهور البصريين على ان كل ما يصلح ان يكون ناصبة بنفسها كان وجارة ناصبة باضمار ان بعدها فاذا اتصلت بها
اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة بمعنى ان وليست فيها معنى التعليل بل التعليل مستفاد من اللام واذا
عرت اللام وجاء بعدها ان فهي جارة بعدها لا غير بمعنى اللام للتعليل فهي مثل حتى تحتمل الامرين
فان قيل فصح المص في بحث الحروف الجارة بان كي الجارة لا تدخل الا ما الاستفهامية فليصح هنا كذلك
هنا قلنا ذاك نادر بالنسبة الى الكثير الصحيح يعني كي لا تجر الا ما الصحيح الا ان تدخل على ما الاستفهامية واذا

قوله تحتمل الامرين اي كونها ناصبة
بنفسها بمعنى التعليل وكونها
جارة بان اللام مقدرة
بعدها وان هي

دخل على ما هو ما وان بالاسم غير مشروط بهذا الشرط وذهب الاخفش ان كي ناصبة باضمار ان وابيا
وذهب الكوفيون انها ناصبة بنفسها من غير اضمار ان وابيا ﴿ قوله ﴾ والنصب ﴿ مبتدأ خبره بها
اريد في المثبت ناصبة بنفسها اريد على مذهب الجمهور ولهذا اكده بقوله قطعا فان تعال من ان
قوله قطعا ليس بصحيح لان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر واسقاط الفعل
بعدها باضمار ان ليس بصحيح وقوله في مثل لكي آراده بمثله ما دخل عليه اللام على ما ذكرنا ﴿ قوله ﴾ وجاز
الاظهار ﴿ اراظهار ان بعد ان اظهار ان بعد كي لا يجوز الا في ضرورة الشعر ونبه على هذا بقوله في
مثل والبيت كجمل وهكذا ﴿ اكل الناس اصبحت ناخا ﴿ لسانك كما ان تغر وتخذعا ﴿
تنصب كل الناس اذ هو مفعول ما ناخا اسم فاعل من منح اعطاه هذا اذا روي بالنون واما اذا روي بالتاء فهو من منح اتى من البئر اذا استقى منها واللسان على الاول نعت فاعل ما ناخا وخطأ
اياه نصب نزع الخافض ومنح الدلو الناس من حوضها اي ارادوه ﴿ قوله ﴾ ولا يجوز رفع
زيدا اي اضرب ﴿ بجعل زيدا نائبا باضرب لان كي مصدرية كان فكما لا يتقدم ما في حيزها
عليها كذلك ما في حيزها ﴿ قوله ﴾ وقوله ﴿ مبتدأ خبره مما يعضد اتمام قال مما يعضد لانه ليس نصا في مذهبه
بل هو يعضده ويقويه لانه يحتمل ان يكون جائزا معمولا للمضمر تفسيره المذكور ﴿ قوله ﴾ الرابع ﴿ اي
من الحروف العاملة للجازمة للمضارع وقدم لم اذ هما اشهر وفي الاشتغال الاكثر وهي مثلها اي مثل
لم في العلب والنفي الا ان بينهما فارقا وجيها الاول ان لم لنفي مقطوع مدخولها ان وقت
من الاوقات السابقة ولما لنفي متوقع اتصاله ان شمله واحاطت بجميع الاوقات السابقة
واستصحابه الى الزمان الكلام صريح بذلك حاله اي انه يجوز حذف الفعل الداخل عليه لما كقولك
لمن زيد وفي ان سقعه الندم بئس لما لم فال لحمت قسي رهم بذاوني ﴿ فاذا لعوم فلم بجنبه ﴿ اي
وفي الكن بذاوني ولا يجوز وصلك الى بغداد ولم يمض ولم اوخلها وفي الفصل اصل لما لم ترد عليها ما
فضمنت معنى التوقع والاستطالة زمان الفعل سوائي ما لقوم عندهم من ان كلمة اللفظ
كلمة للمعنى ﴿ قوله ﴾ واللام للام ﴿ اعلم ان لام الامر مكسورة البتة ويجوز تسكينها بعد واو العطف
وفائه كقوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي قيل وفتحها لغة قوم ﴿ قوله ﴾ وجاز اضمارها ﴿ اي يجوز
اسقاط لام الامر والجزم بها في ضرورة الشعر والبيت للاعشى وهو بهكذا ﴿ محمد تفد نفسك كل
نفس ﴿ اذا ما خفت من امر تبالا ﴿ اراد يا محمد فحذف حرف النداء ويجوز في من غير هذا
وتفد بجزم بلام الامر المقدرة اي لتفد وفاعله كل نفس ومفعوله نفسك والسبال بفتح الباء كالشبار
وهو الفساد اي سبل تبالا فهو نصب بمحذوف قال الجوهري تبلهم الدهر وابتلهم افسدهم والمعنى محمد
لتفد كل نفس نفسك وليكن فداء لها اذا ما خفت من امر فاسد مهلك ﴿ قوله ﴾
وقد ترد حكمها ﴿ اي حكم لا وان ورد بانه لا وجه لتخصيصها بذلك فالوجه ان يراد الغير الا الشرط
والجزاء ﴿ قوله ﴾ ومن شاتها الخ ﴿ اي التي بعض احكام ان ولم تذكره فيما سبق وهاول الآن ان الشبيه

الى ان

الى ياذ لك وتفصيله يعني ان كلمة ان هذه اعني المجازية للمضارع الكائنة للشرط والجزاء تقتضي
الفعل البتة اما لفظا نحو ان جئتني اكرمك او تقديرا نحو ان احد من المشركين استجارك ومثل له
وقلنا بحذف لان احد من انه حذف قليلا والا لم يكن لجعل البيت فارقا بين القياس ووجه الجواز
ان يكون ذلك من القليل النادر والبيت للهذلية واراد بالعقل الدية وتقال منفت بالامر
وزاغا اذا لم تطق ارضا تريد به ذرعا بحيث لا قوة ولا قدرة على طلبه واصل الذرع بسط اليد
وقده واراد بالصبر الاول الفعل بوجه القصاص يقال صبره صبرا اذا قتله قصاصا واصله
الحبس لاصل الفعل وبالصبر الثاني الى اشار اليه بقوله فصبر للصبر الصبر المشهور المعروف في حبس
النفس على المكروه والمشقة ومعنى البيت هؤلاء الذين صلنا جماعة منهم ان اوجبوا الدية
علينا فنحن قادرون على اداء اثنا عشر الفا وان ابوا اوجبنا علينا القتل والقود قصاصا
فنحن نصبر لصلهم ونحبس انفسنا للقتل ونادى صلحا وصفحا بعدم عجزهم عن كل امر اوجبوا عليهم والمعنى
المص من البيت والشاهد فيه حذف الفعل بعد ان من غير شرط الا في ضرورة بدليل توجيهه بان التقدير
ان ثبت العقل ثبت له اموالنا فالفعل الذي بضمنه الظرف مفسر للمحذوف بعد ان ولعل المصنف
لم يلتفت اليه او المفسر ينبغي ان يكون فعلا ولكونه ضمنا غير كاف ﴿ قوله ﴾ وان شئتما بفتح
الهمزة معطوف على قوله ان يلزم الفعل وبهذا اشارة الى حكم آخر من احكام ان وتقريره ان ما في
حيز ان لا يتقدم عليه مطلقا سواء كان ذلك الشيء معمولا لها او معمولا لمعمولها كمفعول الشرط
او الجزاء او الظرف المتعلق باحدهما والاجل ان شئتما في حيزها لا يتقدم عليها فالواو في قولهم انت
ان تاتني فانا اكرمك للجزاء محذوف والمتقدم انت انت لان الشرط هنا كلام وارد على طريق الاخبار
على وجه الاستقلال اذ لو لم يجعل الامر كذلك لاستلزم هناك امور الاول جزم المتقدم اعني انت اذ
قد تقرر ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين وجب جزم كل منهما البتة والثاني اشار بقوله والا
يلزم الجزم الخ الى انه يجوز في خواء الفاء اذا كان المتقدم جملة اسمية مثل انت طالق ان دخلت
الدار والثالث اشار بقوله وفي خواء الفاء الخ الى انه يلزم ان يجوز عمرا ان تضرب زيدا اضرب
على ان عمرا مفعول الجزاء وهو امر به وهو ممتنع او قد تقرر ان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل
والعامل يمتنع وقوعه هناك لما سبق آنفا والثاني اشار بقوله وجواز عمرا الخ الرابع انه يلزم
ح انه يجوز اضرب غلامه ان تضرب زيدا على ان ضمير غلامه لزيد الذي هو فاعل الان اضرب غلامه والا
كان معمولا لفظا الا انه موخر عنه اذ هو جزاء ورتبة الشرط قبل رتبة الجزاء فينبغي ان يجوز كما
يجوز ضرب غلامه زيدا وهذا الممتنع والثاني اشار بقوله وجواز اضرب الخ وقوله وان كان
ان حكم المعلق في الاحكام وقع لما يقال لو كان للمتقدم اعني انت طالق مثلا كلاما مستقلا لوجب
وقوع الطلاق في قولهم انت طالق ان دخلت الدار والاجل على فلانه وحاصل المنع انه اذا لم
يكن جزاء لفظا لانه جزاء معنى او هو دال على الجزاء وبيانه وكشف غمته فيكون معلقا الا بد

انه لو كان مذكورا امتنع ترك الجزاء بقطعا وهذا معنى قوله وان كان في حكم المعلق فهو تعليق بقوله وما تقدم
كلام وارد لم واعتبار الفصل والاولوية ههنا ظاهر اذ لو لم يكن معلقا معنى لكان كونه كلاما على سبيل
الاخبار بالطريق الاولى قوله باني الفعلين نصبته اي سواء جعل زيدا مفعولا لفعل الشرط او لفعل
او قد تقرر ان المعمول للفعل الاخير يقع العامل فان لم يكن فحق العبارة ان يقول فلو ملت بالفاء كسر
بالرفع والنصب فلت تقوم الا انه سامح تعويلا على فهم المقصود والى فهم العقل واعتمادا على
اقرار الملبس عليه قوله تعالى ولقد آتينا داود وسليمان علما فالاصح به صاحب الكشاف قوله
لتوهم الرفع والتقديم اي توهم رفع الفعل الذي هو جزاء الآن على تقدير تقديمه ورد بان فتح
هذا الباب يهدم كثيرا من قواعدهم لامكان مثل هذا الاعتبار في جانب الاقسام ايضا تقول وتخبره
ابر يضمره لسكون ما العطف عليه بقوله والفراء قوله فلا مقال في جوازه يعني انه جايز بالاتفاق
لا خلاف في جوازه انما الخلاف في وجه الجواز فالبصريون على ان زيدا انصب بمضمر يفسره الظاهر والكوفيون
على انه نصب بالفعل المذكور بعده من غير اضمار وتفسير قوله وكذا اذا مثل المثال المذكور ههنا
قولهم ان ماتني زيدا اقرب في ان المنصوب معمول المضمر يفسره الظاهر والكوفيون يابون جزم
الفعل الثاني اعني ما جعله البصريون تفسيرا المجزوم ثم قبله وجه المنع ان الثاني قد بعد عن اداة الشرط
بحلول الاسم المنصوب بينهما فلم يقو على التاثير فيه واجيب بان هذا البعد لو كان مانعا امتنع ان
زيدا اقرب مع ان هذا اعني الكوفية قائلون بجواز ومع ان تقريب مجزوم مع حلول العامل
وهو زيدا وفيه نظر اذ لا يلزم من منع التاثير وسط شيئين منعه توسط شيء واحد لقوة الاول
وضعف الثاني قوله والكسائي جزمه اذا زيف انه يعني ان الكسائي فرق بينما اذا اوقع الفصل
بين فعلي الشرط والجزاء بالظرف اللغو المعلق بالثاني نحو ان ماتني اليوم اقصد فان اليوم معلق
باقصد وبين ما اذا اوقع بالاسم المنصوب بالثاني نحو ان ماتني زيدا اقرب فجوز الاول دون الثاني
وجه الفرق انهم سوغوا في الظروف ما لا يسوغون في غيرها قوله وان كان الفصل في
هذه مسئلة اتفاقية وتقريرها انه اذا اوقع الفصل بين فعلي الشرط والجزاء بما هو معلق بالشرط
سواء كان ذلك المعلق ظرفا نحو ان ماتني يوم الجمعة اقرب او غير ظرف نحو ان تضرب زيدا
اضرب فهناك الجزم واجب بالاتفاق اذ الاول لا يتم الا بعد انقضاء ما هو صلة له فكان
الفصل وبهذا ظهر وجه التقييد اعني قصد الظرف اللغو بكونه معلقا بالثاني في تقريره
الكسائي والمراد بالسبب ما هو معلق بالاول متصل فان السبب الاصل هو الجزم
قوله ومن حروف العاطفة هي التي تنصب او الاثم ترفع وقد سبق السر في وجه
الاجبار اعني اثبارهم في طلايع مباحث الحروف قوله يسمى المشبهة بالفعل اذ هي
شبيهة بالفعل اعني الفعل المتعدي المتصرف وجه المشابهة اما لفظا فلانها على ثلثة احرف
ومفتوحة الاوائل وكاف وانما معنى فلانها معنى للاسمين كالفعل المتعدد وتقديم

منصوبها

منصوبها على مرفوعها فرق بينها وبين الافعال وحظ رتبتها غير رتبتها قوله وهي ان ابتدأ به
لما فيه من معنى الابتداء المناسب لان يتبدأ به اعني معنى الصدارة للث والها في قولهم لها
صدر الكلام ولانه اشهر وفي الاستعمال اكثر واراد سوكند مضمون الجملة انها لا لغير معنى الجملة
بل تقوير مؤداه وشتان ما هما لان ان زيدا قايم قايم مقام مكرر الجملة كانه قيل زيد قايم زيد قايم
ولهذا قالوا اذا دخل لام الابتداء في خبرها كان بمنزلة ذكر الجملة ثلث مرات قوله
وان بالفتح مسدا خبره مسدها او ان المفتوحة مثل المكسورة في افادة معنى التاكيد والمضمون
الجملة الا ان المكسورة لا لغير معنى الجملة والمفتوحة بجعلها تاويل مصدر ولهذا تراهم يقولون
لو اراد التاكيد لكان المصدر احق بوضعها واراد بالمفرد ما فسره بقوله وهو الحاصل
مصدر مسدع اي يغني ويقوم من الخبر اعني خبر ان الواقع في هذه الجملة مصدر ثم يجعل ذلك المصدر مضافا
الى اسم ان فتقول مثلا في بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد فان كان الخبر مشتقا فذاك
وان كان اسما جامدا نحو علمت انك زيد فطريقان يلحق تاؤه تاء التانيث ليصير
معنى المصدر به فتقول علمت زيدية سك او قد تقرر ان تاء التانيث اذا الحقت باخوات كان
التاء افاد معنى المصدر كالعروسة والضاربية ونحو ذلك فاذا قبل المصدر تؤول من الخبر لان
معنى الخبر فامعنى قوله مصدر مسدع من معنى خبر الجملة بالطريق الذي يقول من خبر ان اذا لاخبر للجملة
بلى اما الاول فوجهه ان ينبغي ان ينظر الى الخبر اعني خبر ان فان كان مشتقا نحو مشتمل على الجد
اعني المصدر وعلى زايد هو الزمان فوجد المصدر من معناه الذي هو الحدث من الخبر الا الخبر الذي
هو الزمان واما الثاني فوجهان خبر الجملة نسبة على ان معنى الاسناد على حفظه الجملة وما فيها من النسبة
والارتباط فلم يبال باضافة الخبر الى الجملة على نمط كوكب الخرقاء وبهذا يظهر ان الضمير في قوله
الا اسمها ينبغي ان يجعل راجعا الى الجملة لا الى ان لسبابة طرفا النظم لفظا ومعنى وقوله اذا كان
موطا اي مهيا على ان ههنا اسما آخر من الخبر هو غير مقصود بنفسه بل هو تمهيد وتوطئة لشيء آخر هو
المقصود كقولك في ذلك بانهم قوم لا نفقيون فالطريق ههنا ان تؤخذ المصدر من الخبر الذي
هو المقصود فضمير اذا كان للخبر او الى الوصف فقوله موطا صفة اسم الفاعل على الاول وصفة
على الثاني وقوله وفي مس وتميم عن بني اسد انهم يعلون همزة ان بالعين فيقولون اشهد عن محمدا
رسول الله وتوقف ذلك لغة تميم واما على بالتخفيف فهو عند هؤلاء حرف مصدر بمنزلة
ان تقول اعجبني عن تفعل كذا يعني ان تفعل وقوله الى معنى ما هو لم تفعل الى مؤداه والمفهوم اعم
من المعنى وهو لا يصلح الى اللفظ فصح بذلك حيرها على ذلك قوله ولهذا اي ولان
المكسورة لمجرد التقرير والتاكيد بدون الغير والمفتوحة بجعل الجملة في حكم المفرد وجب الكسر في مواضع
الجمل كموضع يليق فيها ان تبتدا الكلام او تغير فيه كلام ابتدائي سواء كان مبتدا بكلام آخر
او لم يكن وفي التنزيل ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فان قوله ان العزة لله جميعا

كلام مستأنف الخ من مواضع الجمل ما بعد القول لانه حكاية ويجوز فتح ان بعد القول في لغة بني
سليم وقد مر في افعال القلوب الثالث ما بعد الموصول اذا الصلة لا تكون الا جملة قال الله تعالى
وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة قال جار الله وبكسر بعد حتى
الابتدائية فتعمل قد قال القوم ذلك حتى ان زيدا يقوله وان كانت عاطفة او جارة فحتى
تعلق قد عرفت امورك حتى انك صالح ومن مواضع وجوب الكسر كون الجملة مخبرا بها نحو انك
راكب قال الله تعالى وما ارسلنا من قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام او الجملة
يقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد وصريح المصدر يقع حالا دون ما هو مأول به
ومن مواضع وجوب الكسر كون الجملة خبرا عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم الا ان
كان المبتدأ احد ما جاز الفتح نحو مأموليّ انك قائم قوله وتفتح عطف على تكسر لتفتح
يفتح في مواضع المفردات او مواضع اصلها المفردات كمن مع الفعال نحو بلغني انك ذاهب
وكمن مع المفعول في غير باب ظن اذ المفعول مفرد لا غير نحو علمت انك قائم وقد يقول في باب
ظن او قد عرف آنفا انه يجب الكسر بعد القول وباب ظن اراد بالقول معنى جميع مصرفاته وللمبتدأ
المجرور بحرف الجر كقولك عجبت من انك قائم وبالاضافة نحو فعلت كذا كراهة انه حاضر وترك المصنف
مثالا لما استعمل فيه الجملة اذ وما ومثاله اجلس حيث ان زيدا جالس اذ قد تقرر ان حيث مضافة
الجملة وما يجر بحرف المفردات نحو علمت ان زيدا قائم فانه جملة مع مفرد لفظا نحو قوله وان كان
معلى بقوله وتفتح وان بعده وصلتها او تفتح وان كان الموضع الذي يفتح فيه من المواضع التي
شاع استعمال الجملة فيها ولا يخفى انه لو لم يمكن كذلك لكان الموضع موضع مفرد بالطريق الاولى
قوله وتفتح في باب علمت بدون اللام نحو علمت ان زيدا قائم على حد ما في المفعولين ان علمت قيام
زيد فاضلا او مبني على مذهب الاخفش لان حد المفعول الثاني نحو علمت ان زيدا قائم بمعنى
علمت قيام زيد فاضلا مما لا يقول به الجمهور كما بينت في افعال القلوب في قوله وكمعها ان مع
اللام فيه اشارة الى باب علمت في قوله تعلقها اشارة الى انه اذا دخل اللام في خبر ان في باب علمت
فهناك يجب الكسر والتعليق اذ اللام لا يجامع الا مع المكسورة واما اذا تجرد عن اللام فانه لا يتعين
هناك اذ الفتح هناك ممكن اذ المنصوبان بعد افعال القلوب في تأويل المصدر فاذا امكن جعل ان
حرفا مصدريا معمولا للفعل يفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل عن عمله بالكسر وبهذا ظهر وجوب
الكسر في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واما الكسر ان في قوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فلهذا الدليل بعينه لان الشهادة جار مجرى افعال القلوب لان في الشهادة معنى العلم ولا
مرد واغلب المبتدأ والخبر فيجوز تعليقه بان اذا وصف في خبره اللام اذ اللام لا يجامع المفتوحة
وبهذا يظهر ان المكسورة من المعلقات كلام الاستدراك ان انها لا تغاير فيها فتسلسل قوله ويجوز
الفتح والكسر الخ شرع في بيان مواضع يجوز فيها الامران الفتح والكسر اصالة لتعذر معنى الواقع

مربان

من بيان مواضع الكسر والفتح على التعيين وذكر المصنف رحمه الله لذلك مواضعين الاول ما بعد اذا
الفجائية والمشهور في تمثيلها قوله وكنت اذا ما زيد ما كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
اذا بضم الهمزة بمعنى اظن واللهازم جمع لهزمة واللهذم مثال عظلم نابتان في اللحيين
تحت الاذنين وقوله عبد القفا بدا انه لئيم القفا بضم قافين وقيل بفتح انه عبد والقفا
مقدم وفيه تنبيه على الزلة والمسكنة وقيل انه من باب الحسن الوجه اي عبد قفاه قال الصدر الافاضل
سمعت بعض الادباء يقول انهم يصفون القوم الى القفا كما يصفون الكرم الى الوجه وغيره
اهل الفراسة ما رأيت فقار رجل قط الا عرفت محله من لئيم فاذا رأيت وجهه فانتظر فاذا لئيم
او نحو كتاب اذا زاره والمعنى كنت اظن زيدا سيدا شريفا كما سمعت ذلك من الناس الا انه فاجأني
لؤمه وظهر عند ربطا ما اشتهر بين الناس فقوله اذا انه بكسر فيه كسر الهمزة على ان ما بعد اذا جملة اسمية
والفتح على ان خبر المبتدأ محذوف اي فاذا عبوديته حاصلة موجودة وبهذا يعني قوله يجب الاختيار الجملة والمفرد
الخ قولهم اول ما اقول اني احمد الله فانه يجوز فيه الامران بحسب الاعتبار اما الفتح فبجعل اني احمد الله
خبر المبتدأ الذي قوله اول ما اقول والية اشار بقوله على معنى اول مقولي حمد الله واما الكسر فبجعل اني
احمد الله خبر المبتدأ المذكور على وجه الحكاية اي اول الالفاظ التي تكلمت بها هذه الجملة وانما
احمد الله والية اشار بقوله او اول اقوالي اني احمد الله وذهب الشيخ ابو علي الفارسي وتبعه الشيخ
عبد القاهر والزمخشري الى وجه آخر وهو ان يجعل اول ما اقول مبتدأ كما كان واني احمد الله مفعول
القول فيجب الكسر ويجوز الفتح تقديرا اول ما اقول اني احمد الله ثابت او موجود والمصنف رحمه الله رد ذلك بقوله
لا على حد الخ بجر مع الكسر ايضا ما ذكره ابن الحاجب بان توجيه الكسر هناك فاسد اذ الجملة المحكية بعد القول
هي عين المقول وكذلك جميع ما حكي بعد القول الا ترى انك لو اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق كان
المعجب هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واذا وجد ذلك كان التقدير اول ما احمد الله واول
افعل التفضيل وهو لا يضاف الا الى ما هو بعضه يجب ان يكون الاخبار بالحصول او الوجود واقعا في
اول هذه العبارة اعني اني احمد الله واول هذا الكلام باعتبار تجرد الهمزة وباعتبار الكلمات فيكون
التقدير اول هذا القول ثابت او هذا يعني قوله لفساد المعنى والقول بانه يحتمل ان
يكون اخبارا عن زمنة هذا القول او عن اول عهد مراته لا يدفع الاشكال اذ هو غير مقصود وههنا
اشكال الاول انه جعل القول بمعنى المقول على الوجه الاول وقد مر ما فيه مرارا على ان ما في ما
اقول موصولة ولهذا قدر المضاف اليه عرفة ولو كان القول عين المقول او المقول بمعنى مقولاتي
لم يحتج الى ما ذكر على وجه الاول والاول ما وقع في التعليق اول مقولاتي لان افعل التفضيل
اذا اضيف الى المعرفة مراد به التفضيل على المضاف اليه وجب تعدد المضاف اليه الثاني ان ما موصولة
على الوجه الاول على ما يشعر به ظاهر عبارته ويشهد له تصريح الشيخ عبد القاهر ويجوز ان يكون ما هو موصولة
على الاول اي اول مقول لي ومصدرية اي اول قولي اني احمد الله وعلى الوجه الثاني يجوز ان يكون موصولة

وهو صوفه اى اول موصوف ولست سوى لم جعلوا مرفوعا على الاول ومنصوبا على الثانى والثالث
اذا جعل ما موصوفة قدر الصفة اليه نكرة مفردة كما قدرنا اما وجه التنكير فظاهر واما وجه الافراد فلما
سبق فى باب المجرور انه يجوز افراد الصفة اليه اذا كان نكرة نحو افضل رجل واذا جعل مصدرية لم يظهر
افراد الصفة اليه لانه المصدر على التقليل والكثير الا ان الملحوظ تقديره جمعا نظرا الى انواعه قوله
والكون المكسورة تعليل للقوله جاز ومتعلق به قدمه تمكينا له ان الذهن قد حاصل هذا الكلام انه اذا
عطف على اسم ان المكسورة بعد مضى الخبر فرفعه جائز اتفاقا حملا على المحل تمكن ان المفتوحة وبقية
اخواتها من الحروف المشبهة بالفعل اذا قدر ان جملة المكسورة باقية على الجملة فاسمها اذا رفع مبتدأ
وان كان منصوبا بالفظا فيجوز العطف عليه باعتبار الرفع كان المكسورة زائدة مفيدة للتاكيد
كسائر الحروف الزائدة ولا تاكيد لغير المكسورة فاقتضى الرفع المعطوف على اسمها باعتبار المحل
بعد مضى الخبر ولا وجد فى غيرها والمص رحمه الله اشار الى وجه الاختصاص بالتصريح بالتعليل على وجه التقديم
لانتفاء هذه العلة فى غيرها والتقييد بمضى الخبر والجملة مبنى على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون العطف
المذكور مطلقا اولم تمض والتعويل على الاول واما اذا كان الاسم المكسورة وصف فلا يجوز فيها
الرفع حملا على المحل كما فى العطف ام لا فيه خلاف فذهب الزجاج الجواز بعد مضى الخبر استدلالا
بقوله تعالى ان ربى لسميع الدعاء بالرفع وصف اسمه حملا على محل ان واجاب المانعون عن الآية بالمنع اذ لا نسلم
ان علام الغيوب وصف لما يجوز ان يكون خبرا بعد خبر او خبر المبتدا المحذوف او بدلا من ضمير يقدر
او فاعلا لفعل محذوف واستغنى عن العايد اذ هو مذكور فى وضع الظاهر موضع الضمير وعن القياس بان
التركيب فى باب الصفة اسمها مع الوصف كشئ واحد ولا كذلك ما نحن فيه فتقوية جائز فاعلم الرفع
وحملا تعليل للرفع ولا يجوز قبل ان يقبل مضى الخبر اذ الوارد فى الاستعمال هو بهذا القيد فينبغى ان
تقتصر عليه قوله وقوله مبتدأ خبره قوله على ان الخبر المذكور اذا قوله مبنى على ذلك بعد التقييد
بمضى الخبر فى بيان القاعدة منقوض بالآية الشريفة ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى من آمن بالله فان قوله والصابئون معطوف على الذين آمنوا قبل مضى الخبر اذ الخبر قوله
من آمن وقدر رفعه حملا على المحل فاجاب فى المص رحمه الله بجوابين فاصل الاول ان الخبر المذكور اعنى
من آمن خبر ان الذين آمنوا مقدرا بعد قوله والصابئون مبتدأ خبره محذوف فلا نقض وهذا
يعنى قوله على ان الخبر المذكور خبر لان مقدما على المعطوف تقدير اوهذا الوجه على ما ذكرنا بشير به عبارته
وهذا المذكور فى كتب القوم فى هذا المقام ويجوز ان يقدر كلا من عبارته آخوذ كره صاحب الكشاف فى هذه الآية
اصل ان قوله والصابئون مبتدأ خبره محذوف وهو مع خبره المحذوف معطوف على جملة ان الذين
آمنوا مع خبره اعنى من وهذا الوجه ايضا نحاة لا يابا عبارة المص ويمكن حملها عليه الا انه ينبغى ان
يراد بالمعطوف فى قوله مقدما على المعطوف المعطوف عليه اسم ان على التقدير الاول والمعطوف عليه تمام الجملة

على التقدير الثانى وبهذا اندفع ما قال فى هذا المقام الصابئون ليس عطفا على اسم ان بل هو مبتدأ خبره
محذوف ودل عليه خبر ان فانا نقول ان هذا جواب خارج عن المبحث ليس فى المتن اشارة الى التزام
ان الصابئون معطوف على اسم ان لكن منع ان العطف قبل مضى الخبر كلام على حدة وجواب غير
الاجمال فقوله تقدير اسمها متعلق بمحذوف وعلى كل تقدير فالفائدة فى تقديم والصابئون ما اشير
اليه فى الكشاف من ان فيه تنبيها على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غلوا بحيث
عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما ظنك بغيرهم وحاصل الكلام انا لا نسلم ان الخبر المذكور
خبر للاول بل هو خبر لكل اى قوله والصابئون وخبر الاول محذوف قبل نوشته اشارة الى غلط
من يحن بالخاء وكان حق الترتيب تقديم هذا الجواب على الجواب الاول لانه مبنى على المنع والاول
مبنى على تقدير التسليم اى لا نسلم ان المذكور خبر للاول بل هو خبر لكل ولو سلم فلا نسلم ان ذلك
انه كما نه فعل ما فعل لان الاول لان الاول اخصر واظهر اشارة الى انه اراد ان يفرع على الثانى فوائد اخر
لذا اذكر البيت فى الآية ورجح الشيخ ابن الحاجب الجواب الثانى على الاول بان فيه الحذف فقط دون
الاول الحذف والفصل مع ان كلا من الحذف والفصل خلاف الاصل فاذن هذا اولى من ذاك سيجئ
زيد وعمرو قايم ان الخبر لكل وخبر الاول محذوف وبهذا يظهر وجه آخر فى ما خبر لكل نعم ان الاسلوب اسلوب
الرد فافهم قوله نحن بما عندنا فان خبر الاول ايضا محذوف تقديره خبر لكل اى نحن بما عندنا راضون
بدلالة راضون المغنى كل منا راض بما آتاه الله لا تنازع ولا تباغض ولا تحاسد والا لم يكن كذلك
مختلفة لا تتفق على امر واحد قوله وعليه قوله لكل امرئ تمسل وما جنس لامر ما مس والتصريح بان
هذا الوجه هو الكثير الشايع فى كلام الله وكلام الفصحاء مع الاشعار فى آثار التقرير دفع سوال آخر تهم
ورود على هذه الآية فانه لو لم يجعل قوله لا يصلون خبر لكل وخبر الاول محذوفا بل جعل خبرا للجميع لزم الفصل
بين المفتى والتقدير ان الله يصلى والملائكة يصلون وانما قال وعليه قوله لكل ولم يقل ومنه رعاية للادب
وتعديه بالى عليه ولذا اخره فافهم قوله وقد توهم ان المفتوحة انما قال ذكرا رامزا جواب لسوال على
التقديم والتاخير فى قوله تعالى والصابئون اشد بعده البيت الذى ههنا فاذن لا حاجب بتكلم فيه
على وجهه فقال يحتمل ان يكون ابرا البيت مبنيا على دفع ما توهم فيه من ان فيه عطفا على المرفوع قبل
تمام الجملة كما فى قوله والصابئون بافادة ان المقدر فيه كالمقدر فى الآية وهو ان يقدر خبر محذوف
بعد الجملة باعتباره وقوله واسم بغاة بعد مضى الجملة او بغاة خبر عن الاول مقدرا بعده فلم يعطف الا بعد
تمام الجملة على كل تقدير وحشف فيه اشعارا بان المفتوحة فى باب علمت انما حكم المكسورة ويحتمل ان يكون
ايراده بنيا على ان الخبر محذوف فى الاول ايضا لانه ان لا للعطف على الموضع او على تقدير بعدم خبر جاء
فى اللفظ منوا ويكون اعرابه اسم لا للعطف بل مبتدا مستقل بجملته والعطف لم يقع الا باعتبار
المحل لا باعتبار التشريك بين المفردين فى عامل واحد كجاء زيد قايم وعمرو منطلق والمص رحمه الله اورد
هذا الوجه بطريق الرد والاعتراض بعد تصوير صحة العطف على المحل فى المفتوحة كما فى المكسورة

على السرائر

بصورة الاستدلال بالبيت على وجه لشوبان ابن لحي جكا لما استدلال الصحة الكون بالبيت
وذلك ضرب من الجمع ونوع من التلبيس وقد تقرر كلام المصنف في العطف باعتبار الجملة على ان قوله
في تسقاق خبر الاول ومعناه خبر اسم لاخبر الاول اذ لا نسب اصلا البتة الى نفسه وردّ بانه يلزم الفصل
بالاجنبي وهو اسم بعناه من الاول وخبره بل الوجه ان الخبر محذوف من الاول ويدل له الثاني اي ان
بعناه وانتم بعناه وتقابل ان يمنع لزوم الفصل بالاجنبي كيف وقد ذهب اليه سيبويه والكسائي وقوله
والصابئون على ما قررنا سابقا قوله والا فاعلموا الخ • البيت ليشر بن خازم بالخاء المعجمة وما
قبله • اذا اجتمعت نواصي آل بدر • فاقدموا واسري في وثاق • الجزر بالجيم والخاء المهملة القطع والاسرى
جمع اسير كقتلى جمع قتيل والبغاة جمع الباغي كالقضاة جمع القاضي والعصاة جمع العاصي والسقاة
جمع الساقي اصله من شق الوادي وهو جانبه لان كلا من المتنازعين في جانب والوثاق القيد وسبب ذلك
ان قوما من آل بدر من الغزاريين جاوروا بني لأم من طي فعدوا الى نوار من بجزوا نواصيهم
وقالوا منا عليكم وكان عادتهم انهم كانوا يفعلون بالاسير مثل ذلك فعصت بنو واره لتمثل
ما فعل بنو لأم بالوارسي فقال الشاعر اذا اجززتم نواصي آل بدر فاحملوها النساء والطلقوا من اسرتم
والا ارووا ان لم تفعلوا ذلك فاعلموا انا بغاة وانتم كذلك دام الشقاق والخلاف بيننا قوله
وليس تمت • مر بيان البيت ليس حجة ودليلا على ما ادعاه ابن الحاجب لقيام الاحتمال المستند بجواز
ان يكون نصا فيما استشهد به لا له فان قيل ما ذكر المصنف وجه الرد من جواز كون العطف باعتبار الجمل
تبت دعوى الخصم من ان لها حكم المكسورة ولولا الاول كذلك لما امكن العطف اذ العطف باعتبار الجمل
موقوف على ان يكون ما بعدها جملة فلنا الجملة بعد ان في باب علمت لها جنسان جهة الى الافراد باعتبار ان
المفعول المكون الامفردا وجهة الى الجملة من جهة اشتمالها على الاسناد ظاهرا وقدرها مقام مفعولي
باعلم وجها لا يكون الا مبتدأ وخبرا فيكون جملة قطعا وهذا ما قال ابن الحاجب ان مع اسمها وخبرها
في باب علمت واخواتها كانا في محل المفرد باعتبار ان التقدير في علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد الا انهما
مع ذلك تقدر اسمين لانهما مهما في موقع مفعول علمت كما ان المكسور تقع مع جزئيها بتقدير اسمين المبتدأ
والخبر ولا نقر ما جعلها المصنف حواله فيما سبق جارية مجرى المفردات واذا انتفت قوة الجملة فسح
عطف جملة اخرى عليها ولو سلم فلا نزاع في انها جملة ما دامت فيكفي لجملة الثانية للمعطوفة عليها
بهذه المثابة ولا صبر فلستدل فان منشأه هو علة السد وعدم السبق قوله لم استدل لانك لم
ار لم تذكر المعطوف الذي انت بصدد عزوا فهذا الكلام خارج عن السداد اذ لو نصب اخوه او رفع فالجزء ان كان
مثنى والنصب للعطف على المطلق لزم ان لا سعد وفاعله واصطلح يقتضي شيئين مثل فعل وان كان
النصب لكونه مفعولا معه لزم الاخبار عن المفرد بالمثنى ونسبته بانتفاء السعدين في فاعل للمصطلح
او غير مقبول اذ لا يحسن ان يكون فاعله سعد والقطائفي عليه الشيخ عبد القاهر في المقتصد والمفعول
معه فاعل معنوي والاسبق الى النصب مع توحيد الخبر لانه اما عطف على الاسم فيلزم منه الجزء او لا يقبل

ان زيدا وعمرا قائم فلا وجه للتوحيد وان نصب على المفعول معه فانما هو الواجب من السعدين في فاعل
المختصم لا المصطلح اذ قد تقرر ان المفعول معه فاعل معنوي ولا سبيل الى الرفع اما مع مسه الخبر فلانه
ان كان معطوفا على كل الاسم لزم العطف قبل المضي مع انتفاء السعدين في فاعل المصطلح وان كان
معطوفا على جزء المشتق في اسم الفاعل فلا وجه لمسه الخبر لانه يلزم الاخبار بالمثنى عن المفرد وان
المصطلح واما مع توحيد الخبر فلانه لو كان معطوفا على فاعل المصطلح فات السعدين في فاعل المختصم
او على كل الاسم ان فات السعدين في فاعل المصطلح والمختصم والعطف بعد المضي تقوله انه سلك
ارائة طريقة سلكت من الاوجه التي بقيت واما قال من فساد او اكثر اذ الكثرة في بعض الصور
واحد وفي البعض اكثر وذلك ظاهر بعد التأمل فيما قررنا قوله ولم يجامع معطوف على جازت
قوله ولكونه المكسورة للابتداء جاز او لكونه للمكسورة للابتداء الا يجامع لام الابتداء ما لم مع
المكسورة لانه يصير المجملة بعد دخولها باقيا على جملتيه وضمير لامه للابتداء وقوله داخل على الخبر
حال من فاعل لم يجامع وهذا الكلام البين يعين محل لام الابتداء وبيان ذلك على ما نوه تقرر
المصنف حاصله ان لام الابتداء مع ان تدخل على نفس الاول الخبر اغنى خبران فنقول ان زيدا
لقائم وفي التنزيل ان ربك ليسمع الدعاء والاسم ان يشترط الفصل والا تأتي
بقوله مفصولا بخبرها دينه يعني اذا انفصل بين ان وبين اسمها بخبرها نحو ان في الدار لزيدا
وفي الحديث ان من البيان لسحرا الثالث معلق بالخبر المقدم على الخبر نحو ان زيدا الطعام لآكل وفي
التنزيل انك لعلى خلق عظيم فقوله اذا تقدمه اشارة الى ان دخوله على معلق الخبر مشروط بهذا الشرط
اي اذا تقدم معلق الخبر الخبر ووجه الاشتراط هو رعاية حقها من التصدر تقدر الامكان لان لام الابتداء
طالبة للصدارة ولهذا اعلقت العامل في مثل علمت لزيد منطلق وحقه ذلك ان ان تقتضي الصدارة
ولام الابتداء ايضا مقتضية لها فلن اجتمعا في كلام واحد ووقع التنازع بينهما في الصدارة
وضعوا ان في صدر الكلام اذ هي عاملة عمل الفعل المتعدي المتصرف في لام الابتداء غير عاملة
والعاملة لقوتها اولى بالتقديم فلزم اذ ذاك حضر اللام عن فان جوز دخولها على الاسم لزم اجتماع
في الابتداء فاقوى ما اعتبروا الفصل وفعلوا ذلك واما معلق الخبر فاذا ما فوفلا صدارة
له فان جوز دخول اللام عليه اذ ذاك بطل ما هو حقها من الصدارة بالكلية واما اذا تقدم فله صدارة
في الجملة فجوز دخولها عليه اذ ذاك رعاية للكان والمقام بقدر الامكان هذا تقرر الكلام على وفق
ما قصده المصنف هذا المقام وههنا بحثان الاول ان رفع اللام هذه وتفصل احوالها الثاني في
حكم ما بعدها بالنسبة الى ما قبلها اما الاول فتفصيل القول في ذلك ان اللام هذه في كلام العرب
على فائدتين الاولى توكيد مضمون الجملة وتحقيقه ولذا لا تجتمع مع ان اصلا الثانية صرف
المضارع الى الحال واخراجه بالكلية عن معنى الاستقبال اما قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم
فليست له منزلة لحاضر المشاهد واما قوله اني ليحزنني ان تذهبوا به فالمضارع فيه مضمر ان قصد

ان تذهبوا والقصد حاصل فانتفع الاعتراض الذي اورده ابن مالك على الجمهور بالنقض لا بين
الكسرتين وانما يدخل اللام هذه فهو خلف آتيان منها اثنان وثلثة منها فلا فيه فانما المتفق
عليه الذي لا نزاع لاحد فيه فاما ان الاول المبتدأ نحو لانتم اشد رهبة في صدورهم فمراده ان
الشيخ ابن الحاجب عمم انها مختصة بالمبتدأ المنبه نص عليه في الامالي وصاحب الكشاف يصرح بانها
مختصة بالمبتدأ او الخبر والمبتدأ المقدر المبتدأ في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله وكذا في اللام التي
جعل اللام هذه لام الابتداء وقد المبتدأ الا انا اقسم الثاني ما بعد ان وقد دخل هنا في ثلثة مواضع
اتفاقا الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والفعل المضارع نحو ان ربك ليحكم بينهم والظرف نحو
وانك لعلى خلق عظيم واما الثلثة المختلف فيها فالاول الذي لحاجة نحو ان زيدا لعمرو لقائم
نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه الثاني الذي المنفون بقد نحو لقد كان في يوسف واخوته ايات
جوزه للجمهور وانكره جماعة الثالث الذي المصرف المجرد منه قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وانما دخولها
في غير باب ان على ستة فهو مختلف فيه الاول خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد او الخبر المؤخر نحو ان في
ذلك لعبرة فجوز جماعة وانكره جماعة فتقدير ون اي لعبرة الثاني مضارع نحو لنعلم زيد جوزه ابن مالك
وتبعه الكسائي وزاد والمالي الذي لحاجة نحو ليبئس ما كانوا يعملون واما الثاني اعني حكم ما بعد اللام المنبه
الى ما قبلها فتفصيل القول في ذلك ان ظاهر التسهيل استعمارا لجواز على ما بعدها فيما قبلها قال ابن عصفور
انما اليكم لرسولون وقال ابن خروف في قوله تعالى انك لمن المرسلين وقال الكسائي والفراء يجيء
ان ما بعد لام الابتداء يمتنع تقدمه فيما قبلها صريح بذلك في قوله تعالى انك لانت ترجع الى قوله وتسلم
صرح ابن مالك بمنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة واما ساحب الكبرى فقد جوز ذلك في قوله تعالى ان
ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور المتأخرين من النحاة قائلين ولا يتأتى عمل ما بعد اللام الا
فيما قبله لتقضيها حتف في التصدر والمتأخر عند ربهذا لجواز لان مسئلتنا الاستعمال كثير جدا سماعا فلا
اسه والتقدير تكلف قوله ولكن للاستدراك قد سبق ان مذاهب الحروف الخاطفة ان معنى الا
رفع توهم نشأ من الكلام السابق فانه اذا قيل جاءني زيد فانه ربما توهم ان عمرا ايضا جاء لان
بينهما مباينة ومضادة فتقول لكن عمرا لم يجئ رفعا لهذا التوهم الناشئ من الكلام السابق تقول لكن
للاستدراك اذا وقع بعد كلام مثبت او منفي او امر او نهي او استفهام او تمن او عرض او تحضيض
الاسم ويرفع الخبر واما اذا خففت نونها فهي ملغاة غير عاملة فعلا فالاكثر ان لا تلغى بل تبقى على ما كانت
اعمالها وهو ضعيف لاوليل عليه مغن قيد للسابق والمراد سابق هما اختلفا فيما تقدما واتيا ما يبرز
ان السابق المعنوي كالواو واما السابق اللفظي فقد يكون كقولك جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو
فارقني زيد لكن عمرو اما فاخبره وينبغي ان يعلم ان المراد من اختلاف الكلامين نفيا واثباتا سابقهما بوجه ما لا
ان بينهما تضادا اختلف فانه ليس بلازم قال الله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناف للافضال بل اللائق به الشكر قوله وتسبق او ترتفع لكن ان

الكسورة

ان الكسورة في امرين الاول صحة العطف على المحل بعد مضي الخبر نحو ما جاءني زيد لكن عمرو اجاءني
وبكر الثاني دخول لام الابتداء على خبر لكن بخبر ان الآتي ان هذا ضعيف قوله متأول او معروف
غير الظاهر بان الاصل ولكن انني حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال واحد النونين تخفيفا او ادغم
النون في النون فصار ما صار وأول البيت ٭ دعوت من الغلب العميد على النوى ٭ والمراد بالعميد
المريض من فرط العشق فالعميد فعيل بمعنى المفعول قوله وجاز معها اي مع لكن هذه مخففة
كانت او مشددة او هي موضوعة للاستدراك والاستدراك لا يأتي في العطف بخلاف لكن العاطفة فانها
فلا تدخل عليها الواو والا اجتمع عاطفان ومع ذلك تدخل عليها الواو فصلوا وصلوا واما الواو الداخلة
على ما لحق فيه فصل انها عاطفة للجملة على الجملة وقيل اعتراضية قوله وكان للتشبيه ٭ قال جار الله
هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واني في كذا وكأي وأصل كان زيدا اسد ان زيدا
كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والغي على الكسر وعدل عن الاصل اذ العدول قضية على ان بناء
الكلام من اول الامر على التشبيه بخلاف اصل فان مصدره اثبات قوله وهذا لا ريب فيه ٭ بريد
ان وأن ولكن وكان وليت ولعل وكأن التحقيق بالفعل اذ هو دليل التنزيل
وان كل لما جميع لدينا محضرون وأوجز وعبهم ان لحمد لله رب العالمين ولما كان هذا الدليل اوجز
عارضنا جاز الاعمال نظرا الى الاصل الآتي لكن مبنى على مذهب الجمهور فضلا الاخفش ويونس وقد رجحنا وجه
الاسماع في لكن انه تشبيه بلكن العاطفة قوله ولزم الكسورة اي بقي اذا خففت المكسورة فلا بد لها
من لام الابتداء فرقا بينها وبين ان النافية في صورة الاهمال وطردا للباب على وتيرة واحدة في صوري الاعمال
اللام ام لام الابتداء او غيرها فالكثير على مذهب الجمهور على الاول وابنه والآخرون على الثاني والعلم
قوله وقد خلا الفعل يعني اذا خففت المكسورة بطل اختصاصها بالاسماء فيجوز دخولها على الفعل ايضا
قال تعالى وان كنا عن دراستهم لغافلين وقال وان كادوا ليستفزونك بابصارهم وقال ان
كاد ليضلنا عن الهتنا قوله ويلزم في المكسور قلة ٭ يعني اذا خففت المكسورة واخبر فيها عن
الفعل فهذا الفعل حينئذ يكون فعلا ناسخا داخلا على المبتدأ والخبر رعاية لما كان واقعا قبل الامكان قوله
او حرف التمني ٭ اي هي حاطفة لسعم الاول ولم قوله وليت للتمني ٭ التمني سعم الممكن والمحال بخلاف الترجي
فانه مختص بالممكن على قلة الخبر اذ وجودا وحاصل الفعل بحذف الخبر نحو ما الفعل بحذف المفعول الثاني
في ظننتك ان زيدا قائم على ما سبق قوله مرجوا ومخوف ٭ فعلا نحو لعل زيدا يكرمني والمخوف
نحو لعله ينهى فالاول طمع والثاني اشفاق فالطمع ارتقاب محبوب والاشفاق ارتقاب امر مكروه فاعمل
تكيفه صحيح وقوعه في كلام الله تعالى اضطر بكلامهم في ذلك فذهب على واتباعه على انها افعال لتصرفها
لتحقق مضمون الجملة فقط والاول مستفاد من قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب الثاني بقوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى فالاقرب الى الصواب ما ذهب اليه سيبويه وهو ان الطمع والاشفاق من جانب المخاطبين لا من جانب المتكلم
كما ان او لعل اذا وقع في كلام الله فمعناه التعليل اذ الاصل ان لا يخرج الحروف عما اصل معانيها نفي

لعل

تنبيه منه تعالى ان المخاطب ينبغي ان يطلع او يشفق فلسامل وقد نبه النحوي بالنصب
المضارع بعد الفاء في جوابه وعليه قوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى آخره
وهذا معنى قوله وقد يسلم معنى التمني فافهم قوله وبلى جميعها اي جميع هذه الحروف يعني اذا
لحقتها ما فالامر ان الاعمال في الالغاء والبه الاشارة بقوله كافة او ملغاة فاذا اهملت هذه الحروف
وألغيت فما كافة ازيادة لها عن العمل واذا اعملت فلازائدة تحو فبما رحمة من الله فهي حروف
اذا كانت عاملة فما ملغاة ازيادة واذا كانت غير عاملة فالحروف ملغاة وما كافة واما ان هذه
ازيدت نفسه فلان الجمهور البصرية على ان ما الكافة حرف التشبه والاخرون على انها اسم نكرة بمعنى غير لانه
ضمير الشان وهو اسم والجملة بعدها خبرها والسلمة الاخيرة هي كيت وكيت لعل وكان لقوة قربهما من معنى الفعل
او هي بمعنى تمنيت وترجيت وشبهت قوله ومنها الا التي لنفي الجنس السبعة المذكورة المؤولة
الى سلب العموم ثم رفع تتم بهذه والهذا قال ومنها لا ازيدت السبعة الباقية ثم الرافعة قال الحروف
المشبهة بها واحد فتلك السبعة قوله وكذا ان الخ فيه ازيرفع ثم تنصب حملا لها على ما كان يثبت
فان هذا سهو وسنوليا خبره قوله وذكرها استطراد الاستطراد في الاصل ان تقصد صيدا
فمر بك صيد آخر فتترك الاول وتشتغل بالثاني ثم ترجع الى الاول وتعود الى الاول والمقصود هنا هو
العاملة فغير العاملة غير مقصودة قوله في الاسم او الفعل فالاول نحو ما زيد قائم ولا المشبهتين بليس ولا التي
لنفي الجنس وانما نحو لن ولم ولان النفي والقصد تتميم مبني على ان كون ما غير عاملة انما هو مذهبهم
واهل الحجاز يجعلون والدليل على ان النفي الحال في ما نفعل مثلا ان المفهوم من ما زيد قائم نفي القيام
في الحال فلولا ان ما نفي الحال لما كان كذلك لان النفي قابل لكن ذلك باعتبار ان محل منشئ وخبر قصده
نحو ضرب على ما نص عليه ابن الحاجب لانا نقول فيجوز اذ ان كرمنه ما اكرمك ولم نجز ذلك على
ان ما ليس للنفي المجرد بل للنفي بشرط كونه في الحال قوله ولا سعد مرمات تحاني خبرها يعني ان ما تخصص
من بين سائر ادوات النفي بالقصد وامتناع تقدم ما في خبرها عليها تحكما لان لم ولن مثلها ليست
كذلك قوله اذا هي ما مكي البيت كذا ارام سهل ما تزال تفجع تلوم وما ادري علام
توجع تلوم على ان اعطي الورد لفحة وما ستوى والورد ساعة تقرع اذا هي ثابت عاشر
مشعلة تخيب الفؤاد رأسها ما تقنع علام اي على ما مثل الام وقد سبق والورد اسم فرسه
واللفحة هي الناقة التي بها البن وضمير يستوي للام سهل وقوله والورد مفعول معه وساعة مضاف الى
تقرع واذا بدل من ساعة تقرع عاشر اي كل شعاع وجهها القناع وغرراسها الخمار والمشعلة البرذون
المضطربة وتخيب الفؤاد اي جبان القلب يصف المرأة لست صاحبها والمقصود نفي التسوية بين
فرسه وبين تلك المرأة بانه منتقى بانه لا تفف على على ان اعطي الورد لفحة او هذه الفرس
في وقت النوع وزمان العادة لكن وسه لها بل هي افضل منها والصبر على ما لا تخفى والا لاب عند
النوع وقوله اذا هي قامت وقت الغارة فقوله عاشر مرتاب اي وما مر على قانون التحليل او من باب

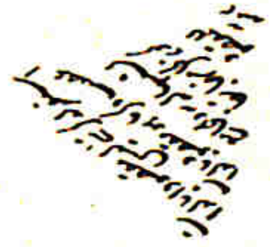

حائص

حائص صح

قائص بحاء فنون سيبويه والمقصود بالذكر ان رأسها مفعول ما تقنع قدم عليه فانجاب بالمنع
او لا تسلم ان رأسها مفعول ما تقنع بل هو من قبيل الاضمار والتفسير ولو سلم فشاذ فتقوله
مع شذوذه يحتمل التاويل معناه انه يحتمل الاجراء بالطريق المذكور قوله افعل هذا اما لا
اصل الكلام ان لا تفعل هذا فافعل ذاك تقدم فعل الاهتمام وجد الفعل بعد لا الكثرة
الاستعمال فزيدها ليكون كالخبر مقتضا فاذ تمت نون ان في اليم لتوسط المخرج فصار افعل
اما ان لا فكلمة لا نائبة عن الفعل المحذوف بعدها تقوله والهذا اراد ولكونها نائبة عن الفعل المحذوف
اماله الفراء مع ان الامالة من خواص الاسماء والافعال فلولا انها نائبة من الفعل لما كان لاماله انها
وجه قوله وكذف في جواب القسم صريح فان حذف لام جواب القسم
فلا يقوح فيه كونه من اخوات كان ايضا وينبه على ان العلة هو وقوعه جوابا للقسم وان كان يقع
جوابا فهو والمذكور فيه سواء كان كونه من اخوات كان ايضا علة اقوى كذلك والجملة فكلام صريح
في ان حذف لام جواب مطرد في موضعين الاول اذا طال القسم الثاني اذا تاخر كان من ذكر المقسم للاول نحو اما
القيس حيث حذف لام جواب القسم والبيت كذا لعمل ابن الله ابرح قاعدا وان قطعوا راسي
لديك واوصالي ابرا لا ابرح قاعدا تقوله يمين الله بالنصب على حذف حرف الجر ايمين الله وهو معمول
لفعل مضمر ازاحلف بيمين الله ارتقوه وعظمته تقول لا ابرح جواب القسم والاوصال جمع الوصل
بكسر الواو وهو المفصل وسروى ولو ضربوا راسي والمعنى تفلت للجبينة والله لا ابرح ولا ازال قاعدا
لعندك وان قطع الاعداء راسي ومفاصلي ولا انحرف منك ابن قتلوني في جنبك ام لا فاني آمن
لامرأة سالم بن فحفان بفتح الفاء وسكون الحاء المهملة والبيت بكذا احلفت بمينا ابن فحفان
بالذي تكفل بالارزاق في السهل والجبل نزال جبال مبرمات اعدها لها ما مشى بوطاء خفية الجمل
فاعطاه ولا تبخل اذا جاء سائل فتعدى لها اغفل وقد راحت العلل السهل الارض اللينة وقابلها
الحزن وهو الارض الغليظة وتكفل الارزاق بهما الله عز سلطانه وعظم برهانه وتعليقه بالسؤ بمين على قصد
التعيم والمبرمات المحكمات ومنه العقاء البرم ازالقاطع للحكم والجبال المبرمات فلان يستعار للعهود ونحوها
على اصلها اعدها ازاتيانها الرجال وقصة ذلك ان سالما هذا اعطى رجلا بعيرا وقال لامرأته ما
جبلا تربط به ذلك البعير ثم اعطاه بعيرا آخر وقال لها ما في جبلا ثم اعطاه ثالثا وقال لها مثل ذلك
فقالت ما بقي عندي جبل فقال لها على الجبال عليك بالجبال ازمر الى بحارها وقال تبيره جبلا وقال
حلفت يا ابن فحفان بفضل الارزاق على الاطلاق لا تنزال جبال محكمة معدة من جهتي قوة منها قوله
ما مشى نصب ظرف اربدة منصرفها على ارادة الدوام والثقل جمع عقال وراحت وزالت بمعنى قوله
بالسنين وهنا تلك الرقبة والطعام اليتيم والتقدير فلا فك رقبة ولا اطعم يتيما قوله لتفسير الانعام
بالسنين تسامح او الانعام معناه الخير او هو ليس بمفسر بالسنين بل المفسر السنين هو العقبة
وكذلك سائر هذا النحو الا لمر بقوله وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة

ار فلا دخل العقبة التي هي عبارة عن الفك والاطعام وذكر او تنبيه على ان تحقق احدهما كاف
في تحقق العقبة لا حاجة الى ان يجتمع الامران قوله وقد لا يكرر تنبيه على انه قد دخل للاعلى الماضي
بدون الشرط المذكور وهو التكرار وما في معناه وانه قليل واما الدعاء نحو لا زالت عينك جامدة فهو
معنى المستقبل اذ المنفي على الاستقبال وكذا جواب القسم وهو القليل غير المكرر قول امه بنى ابى الصلت
عبد لك الا اتى على عامر وقول الآخر واني ابر شيء لا افعله قوله وفي بعضه لنعم وهذا ظاهر واما
ان فهي بمنزلة ما في نفي الحال وقد حكى عن الخليل بن الاسكة والفعلة قال قد سمعنا ان هذا الحكم الابنة وقال
ان يتبعون الا الظن قوله وقد تحذف الفها ار الف ما تقال أم والله وقد سمع اثبتها
فيما تقال غما والله وقد يبدل الفا فتقال هما والله وهم والله ولم سوف لصق المص لندرته قوله
خبرا او استفهاما مما لا مزيد لوجاب والا زاد لذكر في الحال بكلمة او نعم ان نعم ان يعدم عليه كلام
منفي خبري فهو معرب على وجه النفي وان يعدم على كلام مثبت خبري فهو مبني على هذا الوجه فنعم في جواب
من قال لم يعم زيد معناه نعم لم يعم زيد وفي جواب من قال قام زيد معناه نعم قام زيد وكذا ان تعدم
على كلام مصدر بالاستفهام حتى ان نعم في جواب اقام زيد معناه نعم قام زيد وفي جواب لم يعم زيد
معناه نعم لم يعم زيد ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان هذا
كفرا لان معناه اذن نعم لست بربنا وهذا انما هو باعتبار الوضع في الاصل الا ان العرف غلب
على الوضع حتى صار الاصل مهجورا ولهذا ذهب الفقهاء الى ان من قال ليس عليك الف دينار فقال
في جوابه نعم فهو اقرار والزمه القاضي للعرف الطارئ على الوضع والمراد بالايجاب في قوله وبل ايجاب
الاثبات يعني ان بلى موضوعة لان توجب الكلام المنفي ار تصيره موجبا وتقرره على وجه الاثبات
دون النفي وقالوا دليل واضح على هذه الدعوى قوله تصديق للمخبر ار هذه الكلمة تصديق لخبر المخبر
وتقرير للكلام سواء كان المخبر او مبتدا والاستقبال الابعد الخبر وبنى الكلام على مذهب الجمهور والا بعضهم
يجوزون وقوعها بعد الاساسي ايضا واما جير فهي مبنية على الكسر وقد تفتح مثل كيف واما قولهم ان
جير لافعلن فمعناه ان جير قد تقوم مقام الجملة القسمية بجامع التوكيد والوثوق كالقسم فيقال
جير لافعلن اي نعم والله لافعلن وقد يقال مراد المص ان جير قد تكون اسما على ما نوعه
بعضهم بمعنى حقا اي حقا لافعلن كذا ووجه بنائه لذلك مع انه اسم مشابهته لجير الذي هو حرف
لفظا ومعنى قوله وار اثبات لهم بريدان اني بكسر الهمزة يجب ان يكون واقعة بعد الاستفهام
وقيل القسم ومعناه الاثبات لقول اني وربي واني لعمري ولا تقع بعده فعل القسم فلا يقال
اي اقسمت بل يجب ان يكون المقسم به بعده هو الرب والله ولعمري قوله والنجاك معناه
اسراعك من نجوت نجاء بالمد اذا اسرعت قد سبق الكلام في اللواحق يا يا وان فلا تعده قوله
حروف الصلة قسمة هذه الحروف بالصلة لاهل البصرة والكوفيون لسموها حروف الزيادة وحروف
الالغاء وحروف المحو والاول اولى ووجه التسمية بذلك ان هذه الحروف توصل بها الى زيادة الفصاحة

او اقامة وزن او سجع او غير ذلك من الاغراض المهمة وتسميتها بالزيادة لتبعيتها بانها زائدة لمحضة
غير مفيدة اصلا او هي واقعة في كلام الله عز وعلا وفي كلام الفصحاء بلا هي ان كانت لا تفيد الا
معنى التوكيد والتقرير او قد تقرر ان فائدة الحرف الزايد في كلام العرب ما لفظة او معنوية فاللفظية
هي تحسين اللفظ او كونه بزيادتها افصح واسعفه الوزن او السجع الى غير ذلك من الفوايد
اللفظية والمعنوية هي التاكيد العايد الى اثبات اصل المعنى وتقويته وكانت هي الفايدة اعني التاكيد
والتقرير غير زائدة على اصل الكلام سموها بالزائدة تنبيها على انها كانها لم تفد شيئا وهذا مستفاد من بيان
ولام الابتداء من الالفاظ المفيدة للتاكيد والتقرير فان هذه الحروف كما سمع ان احدا لم تفعل
بزيادتها وقوله سوى بابجر مبني على ان الكلام في غير العامل من الحروف شرح الملك المنتهات قوله
فلان للئوم فانه يقول ان اضفانا فيه وهو وما عرفان نافيان ورد على شيء واحد تاكيد الكيد اف
حرفي التاكيد في ان زيدا لقايم واجيب بانه لم يعهد في العربية تواردهما على تاكيد بمعنى واحد بلا فصل فالجمع
مذهب الجمهور وهو ان ان هذه زائدة بعد ما ان فيه قوله ما ان جلس القاضي فان ان
هنا زائدة بعد ما المصدرية اتفاقا اي مدة جلوسه فهذا مثال اتفاقي والاول خلافي ولهذا بنى
المثال قوله وان بالفتح هو الشايع الكثير زيادته بعد لما كقوله لكي فلما ان جاء البشير وانما
ان المكسورة فزيادتها بعد لما وان ثبت نحو لما ان جلست جلست الا ان الفتح اشهر وفي الامثال
اكثر قوله سلع ماله البيت لامية بن ابي الصلت اورده المص وقد ورد فيه مائة مرات
ومعنى البيت على ما ذكره المحققون ان امية قال هذا في سنة لجدب كان من عاداتهم في سنة القحط انهم
كانوا يجمعون ما كانوا يعدون عليه من البقر ثم يقعدون في اذنابها السلع والعشر ثم يطلقون بها
في جبل وعر ويوقدون فيه النار ويصيحون دعاء ونضرعا وكانوا يرون ذلك من اسباب الفلاح ودليلا
على الظفر والنجاح ومصداق هذا الملفق ما قال انا فعلنا بهم ما عاد ان انت بمثله فاعل ورثه لك
بنو الصلت والسلع بكسر السين وفتح اللام ضرب من الشجر والعشر بفتح العين وفتح الشين ضرب
آخر من الشجر وفاعل عاد ضمير السنة او ربك السنة انعلت البقر بالسلع من السلع والعشر والبيقور
البقر وقوله سلع ما مبتدا والخبر محذوف بعد ما او ربها سلع ما على نمط في الدار رجل وقد روي سلعا ما وشكله
عشرا ما بالنصب ونقل عن الاصمعي انه نقل عن عيسى بن عمر النحوي انه قال لا ادري ما معنى هذا البيت الا ان
احدا يعرف معناه قوله وكذلك ار كما البيت من الابيات الواردة بعد النكرات قوله
وتسمى ار لا هذه مذكورة للنفي وفي بعض النسخ موكدة ووجه التسمية لو لم يذكر لما ما في قولهم
ما جاءني زيد ولا عمرا فانه يستفاد بحسب الظاهر من الشمول فذكر لا دفع له وتنبيه على شمول النفي قوله
بما كانوا ايكذبون يعني لو كان ما اسما كانت عائدة عن المصدر لكان التقدير بتكذيبهم اياه والعقاب
بتكذيب التكذيب مما لا يكذب التكذيب تصديق وهو حق فلا يطلق عليه قوله ولهم عذاب اليم
بما كانوا يكذبون وحاصل جواب المص ان الضمير المقدر ليس بمفعول به حتى يلزم هذا الفساد بل هو مصدر ار

لمحذوف بجواز لمحذوف ٥ قوله سواء ما وقع ٥ أو بهو لمحذوف العامل والكلام في غير العالة ٥ وفي الكلام تنبيه
على أن كلا من ضربان أحدهما عامل والآخر غير عامل والمعنى واحد ٥ قوله وقد لا تعمل يعني ان أن المخففة
على المضارع قد لا تعمل فيه ولا تنصبه لكن الغالب في المصدرية بها المصدرية في الاستعمال كما تشبه بها في
في الاعمال وقال جار الله وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما وعكسه مجاهد لا تعمل أصلا
٥ قوله ان تقولا بن لهم ٥ البيت بكماله ٥ ما صاحبي قد نفت نفوسكما ٥ وجشمتما لا قتما
ان تحملا حاجة لي خف محملها ٥ وتضمنا نعمة تحدث بها وتدا ٥ ان تقولا بن على اسماء وبجلى ٥ منى
السوم وان لا تشربوا احدا ٥ تقوله قد نفت نفي جملة معترضة وقوله ان تحملا نصب بحذف مدل عليه
المقام اراد لكما ان تحملا حاجة وقوله ان تقولا بن مدل من ان تحملا واسما واسم امراة ووضح كلمة
رضية وذلك انه يقول وما زيد تنصبه باضمار فعل وهذا اعتراض في اثناء الكلام والاسماعيل بالجملة
فالمعنى وانه رفع الفعل اعني تقولا ان بعد أن كذا أذكره جار الله وتبعه المصنف وهل ان يقال أن
بها مختصة من المثقلة والتقدير انكما تقولا ان فلانا حاجتي الى ما ذكروه ٥ قوله وبعضهم لجازوا الهاء
يعني ان بعضهم يجوز ان يكون الذي موصولا مصدريا بجعل الفعل الواقع بعده بتاويل المصدر نكرة ما
وان استدل الا بقوله انت فيما الذي يرغبني ٥ فانه وقع مصدرا لا اسم موصول لصلة يرغبني
لوجوه ثلثة الاول ان الواجب اذ ذاك أن لا يجوز انت الذي الخ انه لا عايد في الصلة الى الموصول
الثاني ان الظرف اعني فيما معلق يرغبني ولو كان موصولا لما جاز ذلك لانه يمنع تقدم ما
في صلة الصلة على الموصول والكل مدفوع اما الاول فلانه يحتمل ان ما قبل تقدر موصوفا مذكورا على ما هو قانون
سيبويه في مثله اذا اتت الاسماء الذي او الشخص فالذي يلاحظ الموصوف المقدر والثاني بملاحظة
انت والثالث فلانه من قبيل انا الذي سمعت اي جنسه واما الثالث فلان المخدور مشترك لان تقدم
ما في حيز المصدر ايضا ممنوع على ان الاضمار والتفسير ممكن ٥ قوله ولعلهم لم ٥ فان كان جعل الذي وما
مصدرية بمنزلة ما وان مستبعدا جدا اشار المصنف الى توجيه كلامهم بان كان تامة في العبارة
والاظهر في ذلك هو جاء الاجاج لكن هذا الوجه انما استقيم لو لم يكن في كلام هذا البعض تصريح
بنفي الموصولية لكنهم يصرحون بذلك تصريحا لا يمكن تاويله ٥ قوله والذين اجازوا مستاجره
فلا سعد من مذهبهم وضعف دخول الفاء فيه لان مجوزيهم هذا سببية للقطع لكونه وصفا لا اسما اذ القول
بزيادة الوصف اولى من القول بزيادة الاسم فقوله بالجواز يجوز القائم اراد لم يجعل الموصول زايدا لما كان
لجزة وجه ٥ قوله من النفر اللاءي ٥ النفر ما دون العشرة من الرجال حكاه الميداني وعن ابي زيد النفر
والقوم والرهط يقع على الرجال دون النساء ولا واحد لها من لفظها اذا اتهم اراد اذا فتفعوا
بهاب اللام فحذف الفعل لوجود المفسر فانفصل الضمير والتفعفع التخبيك وتاب حاد ومزبا
علم والمعنى هو من الذين اذا حكوا حاجة ارباب الملوك والعظماء كاد الكلام وحافوا منهم لعلو
قدرهم وتعاظم قولهم عند هؤلاء فما نافع معناه من انزاد اباب غيرهم اي تفعفعوا ارباب العظماء

تفعفع

فتفعفع هؤلاء لعلمهم بما هم غير مردود وفيه ان لقائل ان يقول ان الشرط المحذوف ما يترتب
جزاءه اي اذا اتاب لئام تفعفعه حاجة الاباب فهؤلاء تفعفعوا وضميرهم لا ينطبق على هذا
المعنى فانهم تقول حاجة الباب ان جعل مفعولا للمحذوف يفسره المذكور فلا حاجة الى تقدير المضاف وان جعل
مفعولا لقوله تاب فالمضاف محذوف اي تفعفعه حاجة الباب ٥ قوله وروى الخفض ٥ لسمها بالاكسر لالتقاء
الساكنين والا فالخفض في الثاني لغوانه والحق ان من لمحذوف اذا دخلت على الاسم الظاهر للتنسيق والاقوم على ترك
الفعل واذا دخلت على المضارع فهي للتعليل والخفض على الترغيب فيه ومن ههنا سر اهم يقولون انها
في الاسم للتعبير وفي المضارع بمعنى الام وهذه لمحذوف لمحذوف معلقة بمرأسها موسومة لمعانيها لا انها مركبة
هو الصحيح والمصدر الكلام اذ هي مغيرة والمعرب لها مصدر الكلام ومرام الفعل اذ هي لما للتنسيق
وهنا لا سعود ان الان الفعل ٥ قوله لامتناع الخ لوجود الاول ٥ يعني ان الخ متفاوتة وجود الاول
اما لو لم يكن قول عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر اراد ان هلاك عمر رضي الله عنه متفاوت وجود عمر رضي الله عنه
وسبب صدوره يدري بطريقين الاول ان عمر رضي الله عنه امر برجم امراة جبلى او فوجئ الصواب بلغ
ذلك عليا رضي الله عنه فابى عليهم ذلك وقال ان كانت لك سلطانا عليها فلا سلطان لك على بطنها
فامر بتركها الى وضع حملها الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في المسجد فاتاه شاعر وذكر
قصة وفيها فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تمت القصة اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمر
رضي الله عنه وقال اقطع لسانه فقام وهم ان يفعل فزجره علي رضي الله عنه واعطاه ما كان
لابساله وهو حجة لمن قال ان هذا قطع السارق قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحسنه وقد
تقدم انه ذو حاجة فسال تقال لعمر اقطع لسانه فقام ليفعل فسبقه علي واعطاه حتى قال
الاحسان لقطع الثاني ٥ قوله ومنها قد نحو ٥ المذكور في كتب اللغة ان قد تفيد التحقيق يعني تقرر
مضمون ذلك الفعل وتثبيته ولهذا تسمعهم يقولون انه لا يجتمع مع حرف النفي ويقولون قد لم يفعل
مختصة بالفعل المتصرف لحرمتي المشبه المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه
ثم انه قد يفصل عن هذا المعنى اما لزوما وهو التقريب من الحال مع الرفع في نحو مصدوق ذلك الفعل مترقبا
متوقعا للمخاطب هذا الكلام كما قال لمن يوقع ركوب الامير قد ركب الامير قد حصل ما كنت توقعه من ركوبه
وعليه قامت الصلوة بقول المؤذن وانما قال بمنزلة رجاء ولم تقل بمنزلة ربما لان رب لا يدخل الا على الفعل
الماضي وخلوها عن الكافة بالقسم نحو قد والله حسنت جارية الكريم ولا يكاد يقع بعد قد يقع يجوز حذف فعله قيل نحو
نعمت معه كذا وقد اراد وقد فعل ٥ قوله ولها صدر الكلام ٥ اذ قد تسبق بحرف ان كل مغير يحتمل ان يقال
تقدمه تغييرها من اول الامر على ان الكلام هو الذي اثر فيه من الاول ٥ قوله والهزة اعم نصرا ٥ يعني ان
الهزة تستعمل فيما يستعمل فيه هل فمن ادعى اعم منه فاوكله ازاد ان المواضع المختصة بالهزة يجوز ان تستعمل
فيها الهزة ولا يستعمل فيها هل نحو تركها لم يضرب زيد عندك ام عمرو يجوز وقوع الهزة معاد اللام المتصل فلا يقال
هل زيد عندك ام عمرو والمنفصل انه لا يقع في عبارة الوجه المذكور لعدم تمشيه والا فسيذكر في عبارات

المصنفين الكثير فراجعه ومنها انه قد تضاف الاسم بعد الهمزة باضمار نامة نحو ازيدا ضربت الا بقيا
هل زيدا ضربت اذ قد تقول ان هل في الاصل بمعنى قد فلا يليها الا الفعل ولذا ذهبوا الى ان هل زيدا خرج
شاذ ومنها انه قد تدخل على القارن كما ان من كان على جنبة مرتبة والا كذلك سهل ومنها انها قد تدخل
على الواو نحو أوكلما عاهدوا ومنها انها قد تدخل على ثم نحو أثم اذا ما وقع ولم سوغ للمصنف ومنها
انه قد تحذف الهمزة اذا دلت عليها قرينة كقول عمرو بن ابي ربيعة ◦ بدا لي منها معصم يوم حرت ◦
وكف خضيب زينت بنان ◦ فوالله ادري وان كنت دارنا ◦ لسبع رمين الجمر ام بثمان ◦
المعصم الكوع حرت اردت بالجمار والخضيب فعيل بمعنى مفعول ولذا لم يؤنثه وادري من الدراية
وهي العلم دارنا عالمي والجمر جمع جمرة وهي الحصاة والمعنى ظهر لي من هذه النساء معصمها يوم
الجمار وكف مخضوبة زينها بنانها ووالله ما ادري وما اعلم ابسبع حصيات رمين الجمار ام بثمان
حصيات وان كنت ذا عقل ودراية لان شغلت بحالهن عن عدد الحصيات فحذف الهمزة في السبع لدلالة
ام المعادلة في ام بثمان عليها ومنها انه تستعمل الهمزة في غير الامر نحو اسلمتم ارسلموا واعلم ان الالف
كثيرا ما يتولد منه ما ناب للمعنى الاصلي بدلالة القرينة وذلك في موضع عدة الاول حقيقة الاستفهام
وهذا ما قال صاحب المفتاح وما سوى ذلك من امتناع اجراء الكلام على الاصل ارما سوى المعنى التحقيقي تجده مولده
من امتناع المعنى التحقيقي والآلة من هذا القبيل اذ الحمل على حقيقة الاستفهام ممتنع لانه تعالى عالم بالعدوم
اسلامهم فتولد منه تقرير للمقام ان المعنى على الامر وان كانت الصيغة صيغة الماضي كقوله رحمه الله وشعث
ذلك غيره ومنها انه قد تستعمل الهمزة في معنى الاستقرار قال تعالى الم يأن للذين آمنوا ان تخشع
قلوبهم لذكر الله فان الاستفهام ها هنا متعذر فحملوه على الاستقرار المناسب للمقام لانه حمل الشيء على
انه تستعمل الهمزة في التخصيص كقوله تعالى الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم فان تلك قتلكن من قبل استنكم
اذ المعنى على ما يليق نعم الا انه لم اثبت استعمال المضارع المنفي بمعنى الامر ومنها انه تستعمل الهمزة
في معنى السوء كقولك اأنت فعلت هذا بالهنا يا ارهيم والمراد بالسوء حمل المخاطب على الاقرار
بالمعرفة والجاءه اليه ومنها انه تستعمل الهمزة في معنى التسوية كقوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
بتفصيله ومنها انه تستعمل الهمزة في معنى التعجب كقوله تعالى وما لي لا ارى الهدهد اما قوله تعالى الم تر الى
ربك كيف مد الظل فالمراد منه التعجب وسل ممثل في جميع ذلك نقوله وتستعمل في الامر تسلح والمراد
ان مدخول الهمزة تستعمل في هذه المعاني او المراد في مقام الامر فقوله وحذف معطوف على تقول وكذا قوله
وتستعمل والحال في حذف التفعل معتبر فيه معناه وارادة نحو ذلك نحو المعاني المذكورة ما تولد منها مما ليس
بحسب مناسبة المقام كالوعيد في الم نهلك الاولين وكالتسلي في الم يجدك يتيما الى غير ذلك قوله
للاستقبال يعني انها اذا دخلت على المضارع المشترك بين الحال والاستقبال يحملانه مخصصا بالثاني
فارجاع صلاحية ارادة الحال ريادة مفصل يا خبر ان الناجية في سوف اشد قوله للشرط اي الماضي
الظاهر ان الظرف متعلق بالشرط فيرد عليه ان الشرط في الحال انما هو اذا كان الشرط معناه تعلق امر بوصول

مضمون

مضمون الجزاء بامر آخر وهو حصول مضمون الشرط والمعلق عبارة عن نفس امر على آخر وجعله موقوفا عليه
ولا يخفى ان المعلق في الحال انما هو اللهم الا ان يجعل معلقا بما هو ماخوذ في مفهومه من الحصول ويجوز
ان يراد بالحال لفظ انما لا زمان انما فحواه زمان ما معمول للشرط اي المعلق معتبر في لفظ انما واقع فيه
او حال من ضمير المخبر الراجع للشرط حاكيا كونه داخلا في انما وقوله على ان انما تنتف فيلزم اسمعا الاول
ان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم موجب لانتفاء الملزوم فهو مبني على ما عليه ارباب المعقول
من ان لو وان الآلة للتلازم والكلام على لزوم الجزاء للشرط من غير التعاكس فالقطع بانتفائهما ولهذا صح ان يقال
اسمعا عين المعدوم كما لو كانت التمس طالعة فانها موجود لكن التمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفاء انما علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة اسمعا الملزوم بانتفاء اللازم مع قطع النظر
عن ان علة اسمعا الجزاء في الخارج هي او هذا معنى قوله فيلزم اسمعا الاول واما ارباب العروة فيعلم
ان لو للامتناع انما لانتفاء امتناع الاول فمعنى لو جئتني لاكرمتك ان امتناع الاكرام ممتنع في
عندهم مستعملة للدلالة على ان علة اسمعا مضمون الجزاء في الخارج هي اسمعا مضمون الشرط مع قطع النظر
عن ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الفرق بين المذهبين كلام المصنف دليل على عدم الفرق وكانه لهذا
الشيخ ابن الحاجب حيث اعترض على القوم بان الصواب ان يقال لامتناع الاول لامتناع الثاني فليفهم
قوله وقد تستعمل فيما كان انما اي تستعمل السببية في دولم الجزاء وهو تعليل جميع الامثلة في قصد المتكلم
والضابطة فيه انه ينبغي ان يكون بين في الشرط وذلك الجزاء استبعاد كقولك ان جئتني فلانا لاكرمنك
فانه اذا كان الباعث موجودا وقت الاهانة كان موجودا في سائر الاوقات بالطريق الاولى وعليه قوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده ابحر ما نفدت كلمات الله فان عدم النفاد
اذا كان حاصلا على تقدير كون الاشجار اقلاما والبحار مدادا اذا كان حاصلا في سائر الاوقات بالطريق الاولى
وعليه قوله صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقوله مبتدا اريد به ابتداء اسم
الوجود في جميع الازمنة لانه ليس بممتنع بل ولو كان ممتنعا لكان مساقا لمثل قوله ولطلبها
الفعل معلق بقوله لمنع تقبل له قدم عليه كما في الذهن يعني اذا وقع بعد لو المحذوف في نظرها
ان فان كان خبران اسما مشعرا وجب ان تترك في المشتق الى الفعل اذ المقصود اعم من قصده
المتكلم من معنى كلامه حاصل على التقدير بن وبه يوفق للمعضد حتى حذف الشرط ان يفسره ما يذكر ويجيء كما
يطرق اليه النقض وان كان اسما جامدا غير مشعر فهو جائز للعذر اذ ليس المقصود حينئذ الا ان الفعل
والحاصل ان المقصود يعوت بالعدول الى الفعل في الثاني فيجوز ولا يفوت في الاول فلا يجوز قوله
ويجيء في معنى التمني يعني قد يجيء كلمة لو مستعملة في معنى التمني فلا تطلب اذ ذاك جوابا قال تعالى فلو ان لنا كرة
لو تكفرون وقد يجيء لولا فعلا ماضيا بمنزلة ان الا انها لا تنصب والبعض مدعي ان ما استعمل
مع ود او يود فهو مصدر قوله كان وعليه قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالصين
وقوله فاني بما يحكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط قوله ومنها اما تصريح بانه هو في نيته على

معضون

ان من قال باسمية لو بها من عبارة سيبويه وتفسيره بمعنى فقد لغى وتبه بقوله ودليلها معنى الشرط
على انها ليست بحرف شرط كان بل هي متضمنة لمعنى الشرط والمضمن لها معنى الشرط وجب الفاء في
جوابها ولما كانت غير موضوعة لمجرد معنى الشرط بل كانت متضمنة له وكان ذلك امرا خفيا اقتضى
قانون التضمن ان ينظر على ظاهره اثر من آثار معنى الشرط من الفاء او الجزم ولما امتنع الجزم للزم
حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها موضوعة للتفصيل المصحح للعهد والمقتضي الى
التعلل وكان ذلك مانعا من ان يعمل في الجزاء لانه لما لم يعمل الشرط بسبب الحذف عد عملها في الجزاء المذ
هو بعد نسي تعين الفاء والى اصل ان يضمن معنى الشرط مقتضى ظهور اثر من آثارها على ظاهره
ولما امتنع الاعراب بعين الفاء كلاف منزلها الشرط بين فانه لما لم يتعذر ظهور الاعراب هناك
جاز اثر التضمن الاعراب وبهذا معنى قوله ولزمتها الفاء وبهذا تبين حال الشبهة التي اوردت على
المصنف من ان تعليل لزوم الفاء بتضمن معنى الشرط غير صحيح لان مجرد تضمن معنى الشرط لا يوجب لزوم الفاء
الاسر الى منزلة الشرط بين ولزم تشير الى ما جهة التوسيط اعني توسيط فوز من
اجزاء الجزاء بين اما والفاء يعني انما الشرط مواقعام فوز من اجزاء الجزاء موضع الشرط المحذوف وتنبيه
لما هو المتعارف عندهم من وجوب شغل حيز واجب بحذف شيء آخر ووجه تاخير الفاء هو الفرار
عن توالي حرفي الشرط والجزاء قوله لا يمنع تقدمه اي ظاهر ان سيبويه يجوز تقدم ما ليس بظرف
على ان مع تصريحه في غير هذا الكتاب بامتناع هذه المسئلة عند الجمع سوى ابي العباس المبرد وجهه
انه وان صرح بالاتفاق هناك الا انه بنى الامر هناك على ما نقله بعض المتاخرين عن سيبويه وبنى
كلامه هنا على غير هذا النقل فيكون مبنيا على الامتناع عند سيبويه في احد قوليه وعلى الجواز عنده
في قوله الآخر على اختلاف الروايتين ومثله كثير وكلامه في موضع التصريح بالاتفاق يدل على ما
ذكرناه ودلالة ظاهرة حيث قيده بالنقل عن بعض المتاخرين هذا عن سيبويه نعم قوله
اجازه غيره اما اليوم فاني خارج مشكل لانه صرح في ان غير سيبويه يجوز تقدم معمول ما لا تقدم ما ليس بظرف
ان عليه في كتب القوم ان هذه المسئلة ممتنعة لامتناع تقدم ما في حيز ان عليه قوله
وهما اني وان والفرق بينهما ان الاول يفسر به كل مبهم مفرد اكان نحو جاءني زيد اي
ابو عبد الله او جملة كالبيت المذكور والثاني لا يفسر به الا معمول مقدر بعد لفظ دال على معنى
القول كقوله تعالى ونادوه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم يفسر لمفعول مقدر لنا دوه اي
ارنادوه قلنا يا ابراهيم وكذا قولهم كتبت اليه ان اقرأ كتابي ساعاتك وقد
يفسر به الظاهر ايضا كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فتقول ان اقذفيه
تفسير ما يوحى وهو مفعول اوحينا قوله ودون هريجه اعترض عليه بانه خارق صريح بالقول
كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني به
تفسير لقوله به والامر هو ما امرتني وهو مفعول صريح القول وهو قلت واجيب بالمنع اذ لا نسلم

ان

انه تفسير لما بل هو تفسير لقوله به والامر في هذا القول فقد يجاب بانا لا نسلم ان الى تفسيري بل
هو مصدري وفيه نظر او قد نقول ان المصدر لا يدخل على الجملة الطلبية وفي قوله دون هريجه
تسامح والمقصود الخ قوله للزجر والردع عطف تفسيري للزجر كما تقول شخص فلانا بفتحك
فتقول في جوابه كلا اراد ليس الامر كما زعمت وقد يكون بمعنى حقا قوله لام التوطيف مبني على ما ذهب اليه
من ان اللام وحدها حرف التعريف وان الهمزة قبلها همزة وصل مجلبة لابتدائها وفتحت مع ان الاصل
همزة الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التوطيف وعند الخليل ان حرف التعريف هو ال كما هو المستعمل لا
يفتح الهمزة وانما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال قوله ومنه مبني على لغة اهل اليمن حيث جعلوا
الميم حرف التعريف وعلى القسم ورد قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر اليس من البر
الصيام في السفر قوله لام جواب القسم لام جواب القسم هي لام مفتوحة داخلة على جملة ابتدائية
اسمية كانت تلك الجملة او فعلية ليدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه واما اللام الموطئة للقسم
فهي اللام الداخلة على اداة شرط ليدل على ان الجواب بعدها جواب القسم قبلها لا للشرط فقوله ويلزمه
بيان لشرط لام الجواب يعني هي في المضارع مشروطة بنون التاكيد نحو والله لاوحن وفي الشرط
فائدة لاكيدان ما ضائكم ووجه الاشتراط ان اللام هذه يجعل المضارع مخصوصا بمعنى الحال الذي هو
اثبت حالي اكيد وفي الماضي مشروطة بكلمة نحو والله لقد فعلت هذا وفي الشرط فائدة
الله علينا فقوله مع المضارع حال من ضمير يلزمه وكذا مع الماضي وقال يلزمه الكون في الاول وقد
في الثاني قوله نحو لنا مواه البيت للاحر القيسي وهو بكذا حلف لها بالله حلفة فاجر لنا موا
فان من حديث الاصال المراد بالفاجر الكاذب في قوله لنا موا اللام فيه لام جواب القسم
وحلفت عليها في وقد تحذف ارلقد نا مواوان زائدة وقوله من حديث الخ اما على حذف المضاف اي من
ذي حديث او الحديث بفعيل بمعنى فاعل اي الحدث ومتكلم او الحديث بمعنى الكلام كالصديق والصادق
اسم فاعل من صلى النار وصلها وعاملنا مواضير الرقباء والمعنى لا رايت هذه الجبيسة حالة من
الرقباء مجتنبة عني من خوف الاعداء حلفت لاصلها ان هؤلاء الكلاب قد نامواعلى الباب
فلا تخافي ولا تحزني واتركيني اشتغل بالقبيل وقد تعقد من هذا القبيل قوله وهي التي تقدم بها
القسم تفسير اللام الموطئة للقسم وتعريف لها وحاصله انه لام سبق فيه بالقسم مذكورة لتنبيه على
ان الجواب بعدها جواب القسم قبلها لا للشرط قال الخ اي فوجوا الاجزجون معهم والتي قبلها
لا ينصرونهم والتي نصروهم ليولن الادبار والمذكور في كتب القوم انها اللام الداخلة على اداة
الشرط ليدل على ان الجواب بعدها جواب القسم قبلها لا للشرط وقد ذكرنا وتفسير النص احسن اذ هي
غير مختصة باداة الشرط بل الداخل فيها الشرعي وقوله لفظا او تقديرا تنبيه على ان القسم المعتبر فيها
لا كان مذكورا قد يكون مقدرا كالآية المذكورة وقوله لسوف تعليل لمحذوف يدل عليه المقام
اي انا جئ باللام ليشعر بان الجواب للقسم لا للشرط وفيه تنبيه على وجه التسمية يعني انما سميت موطئة

اذ هي تؤتى للجواب للقسم اي هي موطئة وتمهيد له ولهذا تسمى الموذنة ايضا قوله
وليست جوابا للقسم ٠ اي بمعنى اللام ليست جوابا للقسم اي بان يكون الجواب المذكور جوابا للشرط
ويكون مجموع الشرط والجزاء جوابا للقسم اذ لو كان كذلك لجاز جزم الفعل لمن اكرمني اكرمك اذ هو
اذن جواب للشرط لا للقسم وقد تقرر انه اذا كان الجزاء فقط مضارعا جاز فيه الامران ولا يجوز الجزم هنا
لانهم اتفقوا على امتناعه فثبت ان اللام هذه لا يكون ان يكون جوابا للقسم قوله وكذا ٠ تعليل
للمقدر اي انما جيء بها اي باللام جوابا للقسم لانه يدار ارتباط آخر على الارتباط الحاصل اولا من تقدم اولا
لان كلا منهما يصلح جزئيا من دليل على ارتباط احدهما بالاخرى وبالام تاكيد هذا الارتباط ويجوز
حذف اللام الجواب فقط كقوله لئن اجلستاه اجاجا بارد بما بحذف الجواب بتمامه عن اصله
كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الا راس اي لرايت امرا فظيعا وشنيعا قوله ولام الابتداء ٠ قد تفصلنا
احكامه واحواله مستوفاه فلا نعيدها قوله ام الحلس لجوز شهريه ٠ مترض من الشاة لعظم الرقبة
وقد يسبق معنى البيت مشروحا مرويا شهريه وشهرهره والكلا بمعنى اركشره قوله واللام العارفة
ذهاب الى ما عليه البعض من ان اللام المشوبة بان ان مجموعه من الوصل لا نافيه ليست اللام الابتداء بل هي لام اخرى
متضمنة للفرق وتسمى فارقة والجمهور على انها اللام الابتداء وانها اختصاصها بان حاكمة بالتخفيف فافهم
قوله الآية بانه كل نفس لما عليها حافظ ٠ الضمير للشان وما مخففة زائدة واللام في الاتيان ان نافيه
وفي بمعنى ان ما كل نفس الا عليها حافظ قوله تا التانيث ٠ تا التانيث ساكنة تلحق الماضي
والالف علامة تانيث المسند اليه قوله التنوين ٠ وفسروه بانه نون ساكنة تتبع حركة الآخر فلا تكتب تقوله
نون ساكنة كما في مثل مسلم وضارب ولم يكن ولدن وقوله تتبع حركة الآخر خرج مثل ذلك لان آخر هذه الالفاظ
نون ساكنة لا انها نون تتبع حركة آخرها وقوله لا لالتقاء الساكنين احتراز عن نون التاكيد الخفيفة فانها تكسر اذا وليها ساكن
اذا وقف عليها بالكسر والالف فنون مثل هذا بان ارتكض جلك اشباع او اشباع للفتحة الكائنة قوله
فيمن قرا ٠ اي احمد الله بلا تنوين عن ابن ذكي ولقد كسر حذف التنوين عند ملاقاة الساكن مضى كما وجعل
قياسا فاقال حماد ولا الليل سابق النهار برفع النهار واغلاقا سابق غير منون وقال ابو الاسود
فالفيته غير مستعتب ٠ ولا ذاكر الله الا قليلا ٠ حيث حذف التنوين من ذاكر والله نصب
قوله تا السكت ٠ عرفها الملحق بها تا ملاحقه بالمتحرك بحركة غير اعرابية لاجل الوقف قال الخليل تا غير
عن هاليه يهلك عني سلطانيه وفي المفصل وكل متحرك لبست حركته اعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء وقفا
البصريون يقولون هذا بكر ومررت ببكر ورايت بكر بحذف الهاء وصلا ووقفا ان هذه الهاء انما تلحق
لاحقها وفائدة هذه الهاء حفظ الحركة الاصلية واختصت بالوقف اذ الوقف محل الحذف فحفظ الحركة
تمة وفي الوقف وسمت السكت اذ السكوت واقع عليها قوله وقبل لم ابله ٠ وقيل لم ابله قوله
حاله ان مضى الزمان الا ابالي بجزم الي وبالي بالكسر على اللغتين واللام مفتوحة لم ابله ساكنة وقد حذفت الهاء بالوقف
اصله ابالي سقط الياء بالجزم فبقي لم ابال بكسر اللام ثم اسكن اللام تخفيفا فالتقى ساكنان الالف واللام

فحذف الالف فصار لم أبله وتقرر الجواب ان التنكير الواقع في اللام لكونه خلاف القياس
غير معتبر والحركة لكونها اصلا معتبر فكان الهاء لاحقة بالمتحرك ولما كان في هذا التوجيه ضرب من التعسف
حيث اعتبر الاصل ولم يعتبر ما هو حاصل الآن اورد له نظيرا كسر السورة الاستيناف فان حكمها اصلة بالم
حذف الالف منها بالسكون اللام في الاصل فان لم امرئ لم امه شعشر اجمع واصله الم يكن منادى
اصله ارددن قوله وهي ساكنة ٠ اي تشبيها الى حي ها السكت اي بكونها ساكنة او قدر وقفة
بان مضى تعريفه بجاز ان الغرض من الاتيان بها هو الوقف كما ان حي همزة الوصل المحركة اذ هي انما
تؤتى بها للوصل بالنطق والابتداء بالساكن وانت خبير بان الوقف لا يكون الا على ساكن كما ان
الابتداء لا يكون الا بمتحرك فقوله ومحركها لحن اخطاء وغلط تصريح بان السكون واجب لا يجوز خلافه وغفوا
اسم جيبة وحب حمارها انما لاصل حبها او قد تقرر في قانون العشق والمحبة ان من يحب شخصا
يحب كل ما هو متعلق به ككلبه ودواره وحماره وجداره واليه اشير من قال ٠ امر على جدار ديار ليلى
اقبل ذا الجدار وذا الجدارا ٠ وما حب الديار شغفن قلبي ٠ ولكن حب من سكن الديارا ٠ وبالجملة
اذا اتى قرينة بانشاء ٠ من الشعر والحكمة والآداء ٠ والمعنى مرحبا بحمار هذه الجيبة اذا اتى قرينة
اي جملة قريبا بانشاء ٠ من الشعر والحكمة والآداء تعظيما لها اذ قد اشتمل لفظ الفاضل نقلا عن السيرافي
انه يجوز المد والقصر في الابيات الثلثة قوله وبارجاه بحمار ناجيه ٠ ناجيه علم جيبة وما بعده
اذا اتى قرينة للتانيه ٠ التانيه ان قوله تا التانيث يسقى عليها اي اذا اتى حمارها متزكى قرينة انثى
تاتي حبالها وبهذا البيان اندفع ما ابن السكيت في اصطلاح المنطق كما اشرنا اليه في المتن
مما لا يعتد به ٠ اي مما لا يعتبر حتى يرد علينا ان في مرحباه في البيتين مع انها تا السكت وقد تقرر ان
تحركها لحن وقد اجاب بانه مبني على تسليم ان الهاء بعد الياء الصغير تتحرك اذا كان متحركا
قوله لحن بكل الملحن وقفا فمن يقول اكرمت مكرمتي مررت بكبش فان تلك الهاء حالة الوقف
الكاف الى الاتيان بها فلو وقف على الكاف لالتبس كاف المذكر بكاف المؤنث لاستوائهما
في السكون فلا دليل على تعيين احدهما وبمسرة غر الآفاق اصطلحوا على الاتيان باحدهما فان كانت
المؤنث معلم الوقف وجعلوا تركها في الوقف علامة للمذكر فارتفع الشبهة وظهرت الفائدة
قوله والاول الكسكسة ٠ بكسر الكاف وفتحها وبالسين المعجمة كانه مصدر كش ومعناه للاتيان
بكش وكذا الكسكسة بالسين المهملة ومعناه للاتيان بكس على ما سيره عنه عن قريب والاتيان بعين
فالاول والثاني عبارة عن الالتباس الحاق الشين في الاول والسين في الثاني والاول اعرف
بكسكسة بهم وانما بكسكسة بكرين وابل وبعضهم تبدل الكاف شينا فتقول رايت بلشك
عليش وفي سنك منش وعلة قولي قد جعل ربك تحتك سريا قد جعل ربك تحتش
تحتش وقال ممسون العامري فعيناش عيناها وجيدش جيدها ٠ سوان عظم الساق
منش وفيق ٠ وهذا مذهب اجراء الوصل مجرى الوقف قوله الدة التي ٠ اي حرف الالف

مدة يعني آخر الكلمة في الاستفهام وكان على المصنف ان يذكر ما يشترك به الاك والحرف الانكار اذ من معاني الاذكر
انكار ان يكون الامر على ما ذكره المتكلم ومعنى انكار ان يكون الامر على خلاف ما ذكر بمعنى ان ما يقوله حق لا شبهة
فيه كقولك لمن قال قدم زيد ازيد بنبه منكرا انما قدومه او الى قدومه فالنون هو المنون والباء
للانكار والباء للسكت وتقول لمن يقول غلبني الا امير وهو الامير ومن يقول غلبت الامير الا بيده و
والفارق بين المقامين هو المقام قال الشيخ كما تنكر ان تشهره وتنكر غلبة الامير واغرض ههنا بيان
الانكار انما نشأ من النكرة الاستفهامية اذ المعنى المتحقق معذر نجب حملها على الغير والغير ههنا هو الانكار
نعونة المقام فلا تكون المدة للانكار وفيه نظر لان ذلك ادعاء بالاصطلاح وهو لا قد
اصطلحوا على ان المدة حرف الانكار والاستفهام شرطه وشرطه قرينة تقول ان يكون معقول
الكار او قوله المخاطب بحيث ان يكذبه الطاء او المراد به المتكلم وقوله او مذكرا معطوف على الكارا
يعني ان حروف المذكر حروف زائدة في آخر الكلمة لئلا ينقطع الكلام كما تقول الاجل في نحو قال وتقول
ومن العام قالا فمد فمه اللام وتقول فمد فمه اللام ومن العامي فمد كسر الميم اذا مذكر ولم يرد ان
ينقطع كلامه كذا ذكره جار الله **قوله** وتبع **ه** اي كل واحدة من مدة الانكار والمذكر وكونه
ما قبلها وكقصد ان الحرف الواقع قبل الدين اما متحرك او ساكن فان كان متحركا تبعته في حركته
فتكون المدة بعد المفتوح الفا وبعد المضموم واوا وبعد المكسور ياء كقولك في هند اغرّ اغرّوه وفي
رايت عثمان اعثمانا وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ساكنا وهو بالكسر لوقف حمزة
المتقارب من ان الساكن اذا وهو حرك بالكسر ثم بعثته المدة فتقول ازيدينه فتقوله بعد كسر الساكن
اشارة الى هذا الشق الاخير وادراج لهذا القسم في كلامه **قوله** وشرط ان مع الاول في
ان حروف الانكار لحوقها ما وآخر الكلم يكون على طريقين احدهما ان يكون لاحقة بها وحدها بلا مسئلة
كقولك ازيدينه على ما مر شرحه والثاني منهما ان يكون لاحقة مع توسع الفاصلة بينها وبين
لحرف الواقع قبلها كقولهم ازيدا بنه وهذه الفاصلة لا تكون الا ان الزائدة كما في قولهم ما
ان فعل ولهذا خصصها المص رحمه الله بالذكر فقوله ولا تكون الا بها معناه انه اذا زيد ان
مع حروف الانكار في المدة اذ لا تكون الا بها ووجه الحصر اذا اجتمع ساكنان احدهما نون ان
والاخر المدة فحرك الاول فتحا لالتقاء الساكنين وكسر اذ قد تعرف ان الاصل في حركة ال كن
الكسر ليس الا **قوله** وكقصد اي مدة الانكار بحال الوقف ومدة المذكر بحال الدرج او الوصل
اما الاول فلانه حينئذ لا استواء بهذا واما الثاني فلان المقصود من الايتان بها ان لا ينقطع
كلامه فمحلها اذن بها الاول الاخير فقوله والثانية معطوف على المستتر في يكقصد حسن العطف على الرفع
المستتر بدون تاكيده بالمنفصل لوقوع الفصل بالوقف والله اعلم **قوله** اسم حدث
جرى على ما ذكره سيبويه فانه يسمى المصدر فعلان ومرادهم بالحدث المعنى القائم بغيره
سواء كان صادرا عنه كالضرب والمشي او لا كالطول والقصر ومنى الكلام على مذهب البصريين فانهم

يذهبون

يذهبون الى ان الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه فيجعلون المصدر اسم موضع بخلاف الكوفة فانهم يجعلون
المصدر مصدرا بمعنى الصاد كالعدل بمعنى العادل وهذا خلاف المشهور مذكور في اوايل كتب التصريف والى
قولهم اجمع الطبين واشتهر النبات فهو على خلاف القياس عامة العبارة المشهورة على القوم ان المصدر
اسم لحدث جار على الفعل والمص رحمه الله عدل عنها ميانة للحد عن الالفاظ المبهمة اذ الجاري مجراها
جرى على ثلاثة تقولون اسم الفاعل جار على المضارع وتعنون به انه يوازنه في الحركات والسكنات
وتقولون الصفة جارية على غير من هي له وتعنون انها ضد الحال الصفة وتقولون المصدر جار على الفعل
وتعنون به انه اصل له وماخوذ هو منه وينبغي ان يعلم ان قانون الاشتقاق انه يجب ان يكون
المشتق مشتملا على معنى المشتق منه وزيادة كما شاهد ذلك في الافعال بالنسبة الى مصادرها وهذا
اقول ادلة الذاهبين الى اصالة المصادر وفرعية الافعال وبالجملة فالغرض من وضع الفعل بيان
زمان المصدر على وجه اختصر فوضعوا الفعل الدال بجوهره وفيه على المصدر وبوزنه على الزمان
قوله وهو من مجرد الثلاثة **ه** من قبيل على الفرق على ما مر ان الثلاثة المجردة اذن معنيان احدهما
ان يراد ما قابل المزيد فيه وثانيهما الثلاثة التي لا ينقطع نفسه لخصوص الاول اظهر وانسب والمقول غير جيد
ان المسموع اثنان وعشرون وذكرنا اطالة ومرضاك التصريف **قوله** ونعلم عمل فعله **ه** صريح في
انه يعمل في المظهر والمضمر وانه يحذف الفعل لشبهه كالفعل فاذا الهم شيء منها هو غير جار فيه
فعال لانه لا اضمار فيه ولا يلزم ذكر الفعل اما الاول فلان الواضع لم يلاحظ في وضع المصدر
الا نفس الحدث واما الاضافة للفاعل فهو كعمل الفعل واما دليل على انه كالجزء واما الاضافة الى
الفاعل فدليل على المغايرة وعلة المص رحمه الله بان المصدر اسم جنس والمشتق اسماء الاجناس
تحمل اضمار الفاعل واما الثاني فلان فيه تنبيها على انه غير ملحوظ للواضع في وضعه وضمير كان في
قوله ماضيا كان او غيره راجع الى الفعل وهو ظاهر وقد يرجع الى المصدر والتعيين بالتقييد
بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا تقييد لقوله ويعمل يعني ان عمل المصدر مقيد بان لا يكون مفعولا
مطلقا فاذا كان اياه فعمله ممتنع ووجه الامتناع ان المصدر انما يعمل عمل الفعل اذا كان سببا
بالفعل وهذا نائب به الفعل اذا كان بتقدير ان مع الفعل وهذا التقدير غير جار في المفعول
المطلق لانه ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او فهل يشاهد ضربت ان ضربت فان قيل
هذا منقوض بقولهم ضربت ضرب الامير اللص فانه عمل في اللص مع انه مفعول مطلق قلنا
ممنوع فان المفعول المطلق محذوف والمذكور ليس مفعولا مطلقا والتقدير ضربت ضربا مثل
ضرب الامير اللص واما المفعول المطلق فهو ما كان منصوبا بفعله او بمعناه بخلاف المصدر فانه
هو الذي يكون اسم حدث سواء كان منصوبا بفعله ومعناه او لم يكن فالضرب في قولك عجبت
من ضربك مصدر وليس بمفعول مطلق وكذا الضرب في قولك الضرب قبيح والضرب حسن وثابت
ضربا حسنا الى غير ذلك واما ضربا في قولهم ضربت ضربا فهو مصدر ومفعول مطلق فيهما عموما و

مطلق فكل مفعول مطلق مصدر دون العكس وانما ترى القوم يجعلون المفعول المطلق مرتبا
المنصوب بافعل وضعوا له بابا وضعوا المصدر بابا آخر على حدة وفسروا الاول بما دل على مفهوم
الفعل مجردا عن الزمان والثاني بما فعل فعل مذكور بمعناه والثاني بانه اسم للحدث الذي يشتق منه
الفعل وبهذا يظهر ان الواجب في المفعول المطلق هو الامكان اعتبار فعله معه صورة او معنى وقد يقال
بينهما عموم وخصوص من وجه اذ الضرب في الضرب قبيح مصدر وليس بمفعول مطلق وسوطا في ضربته
سوطا مفعولا عرفا وليس بمصدر اذ هو ليس اسما للحدث وضربا في ضربته ضربا مفعول مطلق ومصدر
وهذا كلام ظاهري او قد تقول ان اطلاق المفعول المطلق على مثل سوطا تسامح قوله
وان كان له اي وان كان المصدر نائبا للفاعل حقيقة او هو عرض لابد له من محل يقوم به في الوجود قوله
منصوبا كان في المعنى او مرفوعا تفصيل للمفعول الذي يضيف اليه المصدر الى المضاف في المعنى نحو
اعجبني دق الثوب القصار فان الثوب مدقوق والى المرفوع كذلك نحو اعجبني الكل الخبز
فالمضاف في المعنى ما لم يجعل قائما مقام الفاعل كالاول فان المعنى اعجبني ان دق الثوب القصار
والمرفوع في المعنى ما جعل قائما مقام الفاعل كالثاني فان المعنى اعجبني ان اكل الخبز وقد يجعل المرفوع
في المعنى معلقا بالفاعل والمضاف في المعنى معلقا بالمفعول على غير الترتيب هو قليل الجدوى جدا
مع ان ظاهر العبارة ما ياباه قوله حمل المعطوف والصفة قد يرد بانه لا وجه لتخصيصها بالذكر
او الشرائع بل سائرها كذلك نقوله المعطوف اي على المضاف اليه للمصدر والصفة اي الصفة للمضاف اليه
قوله مخافة انه الخ هكذا قد كنت وابت باحسانا مخافة الافلاس والبينا وانت
فلانا اذا عاملته بالدين بان اعطيت غيابدين او اخذت غيابدين والمراد ههنا بعت منه بالاجل
وضمير بها للابل او للتجارة والبينا مصدر لوى الغريم اذا مطل مخافة نصب تعليل لوانت والالا س
مفعول المصدر المضاف اليه نقوله والبينا معطوف على الافلاس حملا على المحل فان محله النصب لانه مفعول
المخافة والغرض مدح المخاطب بالغنى ووصفه بحسن المعاملة والمشارعة في اداء الديون قوله
طلب المعقب البيت للسيد واوله حتى كأن تجوفي الرواح وباجها تجوفي ساري الهاجرة الرداح
وقت الزوال الى وقت الغروب وهو مسل السريح بحر اللغ على نمط اسرى بعيده ليلا وضمير تجوفي
لحمار الوحش وكذا الرفع في باجها واما المعقب فهو للاتان وطلب نصب مصدر والمعقب
بكسر القاف الذاهب المتعاصي لدينه كانه عقيب غريمه وصفة نصب مفعول طلب المظلوم مرفوع
صفة المعقب حملا على المحل لانه فاعل معنى وجعل الدابن مظلوما بنى على ان مطل الغريم ظلم
ظلم عليه والمعنى سار حمار الوحش في الهاجرة وافنى اثر الاتان طالبا لها طلب شخص دابن مظلوم
بمطل دينه حقه فامتنع ان يرد عن المعقب متنافره وفسر الشيخ ابو علي المعقب بالماطل
فالبيت اذن خارج عما نحن فيه او هو اضافة للمصدر الى المفعول في فاعله المظلوم قوله
واعماله باللام قليل اذ المصدر المعرف باللام قد يعد غريبا شبيها بالفعل بسبب اللام بخلاف المنكر

او المضاف

او المضاف فان الاول قريب من الفعل لانه نكرة والثاني كذلك اذ الاضافة في تقدير الانفصال
ولان عمله انما هو لكونه نائبا وهل ان مع الفعل ومع اللام يمتنع هذا التقدير ويرد على ظاهره
ان التنوين والاضافة ايضا كذلك على ان هذا التعليل بعضه لامتناع لا العلة ويجوز
تخليل وسيبويه اعمله مع اللام مطلقا كقوله ضعيف النكاية اعداءه فحال الفوارس تراخي
الاجل ثم نكبت في العدو اثرت فيه وجاء معد بنفسه كحال الظن براخي لو خفت رجلا
بالضعف والعجز عن انتقام الاعداء وانهم اذا ظلموه لا تقدر على مثل ما اعتدوا عليه لانه
بطل ان الفوارس هذا الذي هو اجله وان اقدامه يرد به وان اجتماعه بنجيبة وقال الآلوسي لقد
علمت اولي المغيرة اني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا اولاها او مقدمها بالعظم
المغيرة والمغيرة قبيلة وكر عليه صال ونكل عن كذا رجع عنه ومسمع اسم رجل وهو مفعول الضرب
نصف نفسه بالجراءة والشجاعة استدلالا على العلم بهذه الجماعة اني اذا ترجت على
الاعداء فرجوعي غير ممكن عنهم ولا ردوا الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي
ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا المفعول كررت على حذف على الان حذفه قليل غير
للقياس اليه سبيل قوله والاصح تقديم نائب الخ حمائي حيزه ظرفا كان او غيره ظرفا لما ذكره
من انه عند العمل ما دل بالزمان مع الفعل وقد تقول ان مائي حيز ان لا تقدم عليه الا انه قد يتوسع
المتأخرون فيجوزوا تقدم الظرف او توسع فيه بما لا يتوسع في غيره قوله وبين صلته
اي ما هو من تمامه ومعمولا به فلا يجوز فاعله الجبي الى الآخر فلا يجوز هذا الضرب زيدا بعمرو
بدل من استعمال او على حذف مضاف اي بان يجعل او الثاني فاعلا والاول على حذف اي
لا يجوز فيه هذا قوله ولا تقدم منصوبه اذا كان ضميرا على المرفوع اذا كان ضميرا والحال
انه اذا كان بعد المصدر ضميران اولهما يكون مجرور اللفظ لو قوعه مضافا اليه مرفوعا تقديرا
لكونه فاعلا معنى وثانيهما ضمير منصوب فانه يمتنع لعدم هذا الضمير المنصوب على الضمير الاول المجرور
لفظا المرفوع معنى الا انه مع امتناع تقدمه فيه رجحان الاول ان يتصل الضمير الذي اعني للمنصوب
بالضمير الاول الذي المجرور لفظا المرفوع تقديرا اكرمي مجيئ من ضربك اياي اذ يتفصل الضمير
الذي عن الاول كرمي مجيئ من ضربك اياك والمختار هو الانفصال اذ الاصل انفصال المفعول
عن الفاعل قوله فان كان مفعولا مطلقا فسيم لقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي اذا كان
المصدر مفعولا مطلقا كضرب ضربا زيدا بان يكون نعلا مذكورا او جائز الذكر كضربا زيدا
فالعامل للفعل او قد تقول ان الاصل هو الفعل والاصح للعدول عنه وان كان جملة فوجهان
الاول ان يكون العامل هو المصدر والثاني ان يكون العامل هو الفعل وينبغي ان يعلم ان المفعول
المطلق لا يخلو ان يكون جملة من الفعل حقيقة او لو كان كذلك لما امكن تقدير الفعل قبله
ولا امكن انتصابه بها بل هو اما يكون جملة من الفعل ان فعله واجب الحذف لازم الاضمار

فلم يجز ذكر فعله معه واستشنع الجمع بينهما في الذكر كما هو شان البدل بالنسبة الى المبدل منه حيث
يمتنع اجتماعهما سموه بدلا لجواز امنهم وتسامحوا بالجملة فاذا كان حذف فعله واجبا لازما
ففيه مذهبان الاول مذهب سيبويه وهو ان العامل هو المصدر اذ هو كالقايم مقام الفعل نحو
ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالعامل في المفعول هو المصدر لا الفعل المقدر مع
الفعل بل لكونه كالفعل حيث يمتنع استعمال الفعل معه وسبب الامتناع اضافته الى الفاعل
الثاني مذهب السيرافي وهو ان العامل هو الفعل المقدر وهذا يظهر ان ما اشتهر من ان كل مصدر
فهو عند العمل ما ول بان مع الفعل ليس على اطلاقه بل قد يكون المصدر عاملا بدون التاويل
به كما اذا كان كالفعل حيث يمتنع استعمال الفعل معه ويظهر ايضا ان كلام المصنف الاتي
بعد هذا في ضمان ضربه علة لانه في تاويل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فصح عدم
معموله عليه بقوله فان كان مطلقا فالعامل للفعل معناه ان كان فعله مذكورا معه او جايز الذكر
فالعامل هو الفعل الذي وهذا الكلام ذكره ابن الحاجب في نصب المصدر المخصوص على خلافه لان سايره
النحاة على ان المفعول المطلق اذا كان فعله محذوفا فمذهب سيبويه الاول ان العامل هو الفعل والثاني
انه المفعول المطلق مجرد الحذف محل الحالات سواء كان حذفه واجبا لازما او غير واجب فتامل ٠

قوله استثنى مسكت عن ذكر المستثنى منه لعموم الذهبين استثنى من المصدر ابتداء كما هو المشهور او
من الفعل المستفاد من قوله الذي قام به بعلت والا فهو لما قام به الفعل في بعض الصور
وبهذا التعميم فتح اسم المفعول والاله والموضع والزمان وكذا اسم التفضيل ايضا اذ لم يسق لما قام به
الفعل والا لكان الاظهر بمعنى العالم وضعا بل هو مستق لمن قام به الزيادة على غيره وهو حاصل مع التفضيل
ولو سلم مصدر فقط مراد فسقط القول بانه يحتاج عليه لما ذكر صدا تخرجه بمعنى الحدوث احترازا عن الصفة
المشبهة بغي معناه الحدوث بحسب الوضع فلا يستفاد التوقف بعض الصيغ المفسدة التي تحدث العارض
قوله ومن غيره مثال لكل المزيد فيه والرباعي المجرد والملحق به والمزيد فيه بتميم مضمومة او ميم مكان واو المضارعة
قوله من فعله بيان ليفعل على ان المراد به الفعل المشهور وهذا البيان مبني على الوجوب او الاجتناب ان يكون
عمله عمل مضارعه حتى لو لم يكن مضارعه كعارف بالنسبة الى العلم امتنع ان يعمل عمله وان كان امرا او نهيا
وقد تقال المراد بالفعل المصدر جريا على ما روي عن سيبويه من تسمية المصدر بالفعل قوله مفردا كان ٠
او اسم الفاعل كضارب اثنين كضاربين او جمعا صحيحا كضاربين او مكسرا كضرب مظهرا مطلقا كما هو
مضارب زيدا او محذوفا مفسرا مذكورا كما انا زيدا ضاربه كما في الامثلة على شرط التفسير سيأتي كان
مقدما او مؤخرا كما انا زيدا ضارب والظرف في شرط معلق بقوله ويعمل ويتبغي ان يعلم ان هذا الشرط
انما هو بالنسبة الى العمل في المفعول اما في الفاعل فمعمل غير مشروط بهذا الشرط وذكر الاستقبال يحكمه او الاولى
اصحيتها لاكلاهما ولهذا لم يعد ورد الاعتماد بالواو وذكر البواقي ما تقدم والمراد بالاعتماد المذكور
زيد ضارب عمرا والمشهور كجاءني رجل ضارب عمرا او ذو ضارب كحاجا زيد ضاربا عمرا والموصول

كخرجت ارى الضارب عمرا امس او حتى العبارة ان يقول او وقوف لاتمام بدل الهمزة ووقف النبي بدل
ان فيه تسديد رجع فيه كجاءني ضارب ولا ضارب اخواك وان يكرم ابواك على ما صرحوا به على ان النفي
كونه ظاهرا غير لازم لتصور تحققهم بجواز اعتمادهم على اقل من ذلك بمعنى ما والا او ذكر صدا لاقل فيما في ضمان السقط
انه قد يعتمد على حرف النداء كيا ضاربا زيدا او على حرف الجر كخرجت من عند او لا صحيحا ويتبغي ان يعلم
ان الوصف يشمل اسم الفاعل غير العامل وكذا التصغير وان المصدر واسم الفاعل والمفعول في هذا اللفظ
سواء قوله وجب الاضافة اي الاضافة المعنوية بمعنى انه يجب ان يكون الاضافة معنوية لا ان
الاضافة واجبة لا يجوز تركها فلان فانه يمكن بقولهم زيد معطى غلامه درهما امس فانه لو
لم يعمل بمعنى انه لم يتحقق نصب درهما فاجاب بمعنى بان درهما نصب بمعطى على انه مفعوله الذي اعطاه درهما وهذا
معنى قوله فان كان معمولا او فعل مقدر قوله على ارادة حكاية الحال الماضية بمعنى ان الاية
الكريمة ليست دليلا مثبتا لقول الكسائي لان ساطا وان بصدد رامه وهو بمعنى انه الا انه ما ول بانه
حكاية للحال الماضية ومعنى حكاية الحال الماضية ان قدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او
تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان لا ان اللفظ محكي كما في وعظ من عمر مان بل اللفظ محكي بهذا المعنى
الكائن في ذلك الزمان لا الان لفظ وبهذا ظهر ما قال جار الله من معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الذي
واقع في حال الكلام كما في قوله تعالى فتثير سحابا وحتى ان الحكاية انما تعتبر في حال الماضي اما بتبين
ان يجب منها كان بعد لحالة تواتيها تجعلها حاضرة لتظهر للنفس وتصورها عنده وتامره بالتهيؤ والتعجب
قوله حكم الذي ضرب وبهذا استغنى الجميع في العمل الحال والماضي والاستقبال فصح تقييده بما سيأتي انه
عمل في عمرو او الاصل ان المعرف باللام لتعذر تقدير الجميع امتنع التقدم لامتناع تقدم ما في حيز الصلة
على نفس الموصول قوله واللام مبتدا خبره ليست بمعنى الذي حتى يلزم الامتناع غير منقوض بالاية ونحوها
لجواب انا لا نسلم ان اللام موصول حرفي هو توليف كما في الرجل والفرس ولو سلم فهو اضمار في غير محل المضمر
لجواب اخر بان الاول سلمنا عمل ما بعد حرف الجر فيما قبله وهذا ممنوع وبهذا ظهر قوله لتقدم صلة
المجرور على الجار فاراد بالمجرور الراجع من الاخراج من صلة ما هو صلة له وعامل له ويرد عليه نحو رأيت
وهو ان صلة اريد به الحدث فاللام موصول قطعا قوله من غير اضافة كما في قوله الحافظ عورة العشير
وشرط الجواز وقوعه صلة للموصول او اللام موصول وقد طال الصلة بمفعول او ظرف الخفيف نحو الذي
كما تفعل ذكر في الموصول نفسه وبهذا ظهر قوله كما جاز في الفرج خفيف نحو الذي ولي كان
الجواز مقيدا بكونه صلة وكان سؤال السعد مندفعا وانما اجاب بما اجاب بان هذه الاية غير معتد بها وحين
الكلام ان يصح بالمقيد لنظهر به السؤال والله اعلم بخصوص الحال قوله حكم في العمل عند البصريين فلان
للكوفيين قوله اسم المفعول من قبيل ذلك وعد غير مكذوب والا فالمفعول في التحقيق هو المقيد
وبهذا التغيير سقوض عمل اعذر واشهر اليوم وما اشبهه وما امتنع لانه يصدق على كل منها انه اسم
لمن وقع عليه الفعل قوله من فعل لازم مر الفعل المشهور لا المصدر على ما هو اصطلاح سيبويه وقد قال

المراد وذلك والتقيد بالتلازم احترازعن اسم المفعول فانه للمتعدي لاغير لما علم من مباحثه وقد يجعل المتعدي لازما بالنقل الى فعل فينبغي منه الصفة المشبهة وعليه رحمان وحوقان وسعان وغضبان فلا فائدة بعد النقل والاستحقاق بعد الزوم بمعنى الثبوت اذ الاستمرار والدوام دون التجدد والحدوث يعني ان الثبوت مأخوذ في معناه وضعا والمحققون يمنعون ذلك ويقولون ان الثبوت ناش من دلالة العقل الوضع او لا دلالة في حسن بحسب الوضع الا على الاتصاف بالحسن على الاطلاق ولم لم يكن بعض الازمنة اولى به من البعض الا فوجب الثبوت بحكم العقل حذرا عن الترجيح من غير مرجح قوله ومبنية اسم الصفة المشبهة وذكر الضمير باعتبار انها علم للقول ويحتمل ان يعتبر مؤنثا ويحتمل ان يعتبر مذكرا فانه بطلحة وقد يجعل الضمير راجعا الى ما يشتق قوله على حد السماع ضربه بعد ضرب ازمنا ذلك حسبه يغلب كان مقتضى القياس ان يكون جمع او زان هذا النبا على نهج واحد كاسم والمفعول الا انه اختلف اوزانها من حيث السماع فورد في بعضها علم وفي بعضها حذر وفي بعضها صيغ الغير ذلك فصيغها اذن مخالفة لاسم الفاعل لان اسم الفاعل يطرد على الكل ولا ضابط لها وقد تقال الراء ان مبنى هذه الصيغة كاسم الفاعل وانما هي سماعية قوله وشبهت اراد باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع بالواو والالف انه مذكر المذكر والمؤنث ايضا كما ذكره غيره وهذا تمهيد وتوطئة للقول بانها بعمل فعلها وتحقيق ان الصفة المشبهة مبنية ان لا تعمل اذ لا مشابهة بينها وبين الفعل اذ هي للاصل على الدوام والاعلى زمان من الازمنة فبعد عن الفعل الا انه لما كان بينها وبين اسم الفاعل مشابهة من الجهات المذكورة اعطوها في الفعل ظاهرا كان او مضمرا وبهذا ظهر ان الاولى انها لا تكون ان يعمل الا بعد الاعتماد على احد الاشياء المذكورة كاسم الفاعل وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط انها قد تعمل لا اعتماد وتابعها ان عملها لا توقف على ارادة المحال او الاستقبال كاسم الفاعل اذ البيوتي جاء في ذلك قوله وهي اما ان تكون باللام فهي بريدان الصفة المشبهة لها حالتان باعتبار نفسها التجرد عن اللام والتجرد عنها ولمعمولها احوال ثلثة التعلي والاضافة والتجرد عن كل منهما وله باعتبار اجزائه احوال اربعة الرفع والنصب والجر فيحصل ثلثة اقسام باعتبار ضرب الحاليين الحاصلين في الثلثة الاول ثم ثمانية عشر باعتبار ضرب هذه الثلثة في الثلثة الاخرة والاقسام هذه الحسن الوجه ٢ الحسن وجه ٣ حسن وجه ٤ قوله وعلى التشبيه بالمفعول ٥ تمهيد للقول بجواز اضافة الصفة الى فاعلها وتوطئة له وتعليل لوجه الاضافة وتخلص من القول بكون المعرفة تمييزا على ما سيراه بكون فيه بالجملة نقضه فوايد الا ترى انهم قد اطبقوا على انه تمتنع اضافة اسم الفاعل الى الصفة وكذا الصفة المشبهة اذ الاضافة اللفظية فرع للمعنوية وهم قد منعوا في المعنوية اضافة الشيء الى نفسه فلزمهم منع ذلك في اللفظية التي هي فرع على المعنوية ومتأخرة عنها في الاعتبار بمراتب فرتبة الفرع على الاصل وعلى هذا ينبغي ان تمتنع اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وانجزار وطلانه مضاف اليه ينبغي ان يسقط القسم الاخير اعني ما اشار اليه بقوله او مجرورا بالاضافة مع ان هذا ما

فاحتاجوا

فاحتاج الى تكلف في تجويزه فاعتبر او لا ذلك الفاعل منصوبا تشبيها بالمفعول للزوم اضافة الشيء الى نفسه اذ المفعول ليس به الضارب بخلاف الفاعل فلو لم يعتبر تشبيه ذلك الفاعل بالمفعول لم يصح اعتبار هذا القسم وقد يقال لم لا يمكن ان يقال الصفة في مثل مررت برجل حسن وجه ضمير العود الى الموصوف مرتفع بها كما في قولهم مررت بامراة حسنة الوجه وحينئذ فلو رفع الوجه للزم اسناد الفعل الى كونه فاعلا وقد تقرر انه لا يرتفع بفعل واحد فاعلان من غير تخلل عاطف ولو ترك فالمقصود يفوت اذ المراد ان المتصف بالحسن بهذا الوجه لا غير فيجب ان يكون اذن منصوبا تشبيها بالمفعول فصح الاضافة ولا يخفى ان على الشق الاول منعا لم لا يجوز ان يكون مرفوعا على انه بدل من المستتر في الصفة الراجع الى الموصوف بدل البعض كقولك زيد ضربته رأسه الثانية انه قد مر ان نصب المعرفة بعد الصفة فلو لم يعتبر الشبه فان جعل تمييزا كان المعرفة تمييزا والا فلا وجه لانتصاذ قوله لاستحالة اضافة المعرفة الى النكرة ٥ اذ لا طائل تحت هذه الاضافة قوله واضافة المجموعة الخ ٥ اشارة الى القسم المختلف فيه بعد بيان القسمين المتفق بالاتفاق وتحرير محل النزاع على ما هو المسطور في كتب القوم انه هل يجوز اضافة الصفة المجردة عن اللام الى المعمول المتصل الضمير يرجع الى الموصوف تلك الصفة ام فمنعت سيبويه ومن تبعه الى الجواز وغيره الى الامتناع حجة القائلين بالجواز هو السماع استدلالا بقول الشماخ ٥ امن دمنتين عرج الركب فيهما ٥ بحقل الرخامى قد عفا طلالها ٥ اقام على ربعيهما جارتا صفا ٥ كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما ٥ فان جونتا صفة لقوله جارتا مضافة الى مصطلاهما مع ان الضمير لجارتا واجاب المانعون بمنع رجوع ضمير مصطلاهما لجارتا بل للاعالي وهو وان كان جمعا صورة الا انه مستعمل في معنى المثنى على نمط قد صغت قلوبكما فجوز عرج على محل الزاع وردبان هذا تكلف ظاهر واستعانة بمعنى لجمع مما لا يبالى عنه مانع الدمنة ما بقي من آثار الدار وكذا الطلل الا ان الاول اثر التصق بالارض والثاني ما شخص منها عرج اقام والركب جمع راكب وضمير فيهما للدمنتين والحقل الارض الخالية وقبل المزرعة وقبل الارض الطيبة والمثل لا تنبت البقلة الا الحقلة والرخامى ضرب من السود وضمير ربعيهما للدمنتين والصفا بالقصر جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وصفا على اقامت جارتا صفا في زنا مضافا الى المعنى كما تم فصفة ارجارتان اللتان سماهما او من قبيل غلاما زيد على ان المراد بها الاثنتان والمثنى اسند تا الى الجمع فصارتا جاريتيه والمبس المراد ان في مجموع الربعين جاريتين مل المراد ان في كل منهما جاريتين والكميت مصغرا قال سيبويه سالت الخليل عن الكميت فقال انما صغر لانه بين السواد والحمرة كانه لم يخلص لواحد منهما وفي الصحاح الكميت من الخيل الذكر والانثى والمصدر الكمتة وهي حمرة مدلهمة قتره وهي السواد والجونة السوداء كما في الاعالي صفة جارتا وكذا حوتا مصطلاهما والمصطلى موضع النار فان صرف الضمير الى

جارتا كما يراه سيبويه فالمعنى ظاهر وان صرف الى الاغاني على ما يراه غيره فالمراد بمصطلى الاغاني
الاغاني وهو موضع النار وبالجملة فالغرض وصف المنازل بالفناء والاندراس وعدم بقاء من
فهمن من الناس وانه لا يبقى فيها الا اماكن يغني بقيت بعد ارتحال الحبيبة في كل واحد من ربعي
الدمنتين على ان الدمنة ههنا اسم موضع جارتان من صفي اسفند تلا الاجرع فصار تانك القريتين
مسودتا الاغاني جريتا مصطلى الجارتين او الخوسق لما يثير النار ودفاعها ﴿ قوله ﴾ من البلاني
احسن ﴿ من بيانه يتأتى لما لا متعلق بافعل التفضيل ومقتضى الترتيب تقديم الحسن على الاحسن
الا انه قدمه لشرفه ﴿ قوله ﴾ بشهادة الثابت ﴿ فانه لو لم يكن فيها نعم الموصوف لما كان لما نابت وهم
﴿ قوله ﴾ غير المعدمين ﴿ يريد ان اصل التعدي بالنسبة الى اسم الفاعل متى يكون لازما وبالنقل
بالنسبة الى اسم المفعول متى يكون متعديا الى واحد وفي هذا الاستعمال نوع خفاء اللهم الا
ان يعد ههنا غير المعدمين مرادفا للنفي في الاول على الاصل وفي الثاني على القصد بما ذكرنا
من جواز الاوجه المفصلة كقولك زيد قائم الاب ومنصرف لا بزيد الا ونصبه وجره وهكذا الى الاخر
وكذا المستخرجت برجل يمني الا لانه مأول بالصفة لان معنى يمني ابوه منسوب الى اليمن
ابوه فيجوز فيه ما جاز في الصفة المشبهة ﴿ قوله ﴾ وهو ما يشتق للموصوف به ﴿ منقوض بنحو فاضل وزايد و
غالب والجواب ان المراد بالزيادة المستفادة من نفس الصيغة لا من جوهر الحروف في المادة وقد تقال
قوله وصيغة افعل من هذا الشعر فانتفع الاعراض ﴿ قوله ﴾ تقال بينهما خير منه ﴿ الشر اغنى منهما
حال من الفاعل او خير منه وشر منه ارجال كونهما مأخوذين من الخير والشر اللذين انما مصدرا
قولك فزت يا رجل اي صرت ذا خير وقولك شررت يا رجل اي صرت ذا شر ﴿ قوله ﴾
صغرا بها شرا بها ﴿ من حديث امراة في زمن لقمان بن عاد وقصة ذلك انه كان لها زوج بقال
لها الشجي وخليل له لقلي فخرجت يوما وتبعها لقمان فراى الخليل فدعى لها فمضيا وقضيا
حاجتها فلما افترقا قعد ذلك المراة اني اتماوت فاخاسند وفي الى رجلي فانني
ليلا فوجدي واذهبي الى المكان لا يعرفنا اهل ذلك المكان ولقمان يسمع ذلك فلما تم
كلامها قال لقمان ويل للشجي من لقلي فصار مثلا ثم خرجت هذه المراة الى الحي بعد سرية طويلة فبنوا
وانطلق بها اياما الى المكان الذي قالت ثم تحولت هذه المراة الى الحي بعد سرية طويلة فبنوا
هي قاعدة ذات يوم فمرت بها بنات لها فنظرت اليها الكبرى فقالت هذه مامي واهلا فقالت
الوسطى صدقت فقالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابنكما بامراة فقالت الصغرى
اما نعرفان محياها وتعلقت بها وصرخت فقالت الام صغرا بها شرا بها فذهبت مثلا ثم رفعت
القضية الى لقمان فقص عليها قصتها كيف فعلت وكيف قالت لصدقها فقال لقمان
ما كان هذا الرجم معتبرا ثم حكم عليها بالرجم الشجي بالجيم والخلي بالخاء المعجمة والخلي بالحاء المهملة
وتماوت الرجل جعل نفسه كالهامدة والمقصود للمثل ان شرى ما نت اشرا كما

ما نت الافضل والصغرى ما نت الاصغر وقد ورد على لغة ربوته ﴿ قوله ﴾ وشرطان نبني من
المذكور في كتب القوم ان افعل التفضيل شرطان نبني من ثلاثي مجرد مثبت بقيود الاول ان
يكون من قبيل ما جاء منه الفعل الثاني ان يكون ذلك ثابتا الثالث ان يكون ذلك الفعل متصرفا
الرابع ان يكون مصدر ذلك الفعل قابلا للزيادة والنقصان والعلة والكثرة فالقيد الاول احتراز
عن نحو اخلك على ما سيجيء والثاني احتراز عن الافعال التي قصته مثل كان وصار او لم يسمع الكون
واصيره والثالث احتراز عن نحو نعم وبئس اذا لم يسمع النعم والبئس والرابع احتراز عن نحو موت
الشمس وطلعتها ويمتنع ان يقال الشمس اليوم اطلع منها امس ولا اغرب وكلام المص
لا يشوش في هذه الشرائط سوى انه يفهم من الاحالة على ما سبق في افعل التعجب ان يشترط ان يكون
جاريا من الثلاثي المجرد وتوضيحه انه لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا او لم يكن مجردا بل مزيدا لما امكن بناء افعل
منه اما مع الحذف فظاهر لامتناع لكان الالتباس وعدم الافهام واما مع عدمه فظاهر وانه
ينبغي ان لا يبنى من الالوان والعيوب الا انه يجب استثناء الكمال والعيب الظاهرين ام لا بل يجب
انه لا يكون ظاهرا ويجوز البناء من الباطني فيه فلان ذهب المص الى الاول حيث حكم بشذوذ حمق
واستقبح على ما سيجيء والمذكور في كتبهم هو الثاني حيث جوزوا فلان ابلد من فلان واجهل واحمق ﴿ قوله ﴾
وبه يفضل نحو مبنط هذا الكلام انه اذا افاد التفضيل في الامثلة التي سعد زيدا بالتفضيل من الفاعل
فالواجب ههنا كان يبنى فعل التفضيل من فعل يصح بناؤه منه كالثلاثي المجرد مما ذكر مما سوى تلك الافعال
التي سعد زيدا فاد التفضيل منها وهذا ظاهر مما ذكره المص من التمثيل ﴿ قوله ﴾ وقد شذ نحو هذا اولى
من قولهم هو اطعام للدبار من الاعطاء وهو مزيد فيه والثاني من قولهم هو اولاهم للمعروف من الابلاء من الولي
وهو القرب وهذا ايضا مزيد فيه وكذلك قولهم انت اكرم علي من زيد اراشد اكراما وهذا الكلام اختصر
اراشد اختصارا ﴿ قوله ﴾ الالمعي من الالمعية بكسر اللام والذال المعجمة وسروى بالراء المهملة
ايضا اراشد الناس من قيس الرجل فهو مقلوب اي الرائي رجل من عبد شمس سعد بن زيد مناة
وكان فقيرا فقيا ماكان له حبة لسلمى وآباه واجداده كذلك قال فاعلم في حي ابيه فالمعنى
ان ترجوا تميما وتقفها كراجي الندى والعرف عند المرائي شبه جاء النفع من تميم بجاء
العطاء والالتفات عند المرائي على طريقة التعليق بالمحال على مجرى العادة والمدفع من راقعه اعلى الدفاع
وهو كالسراب ﴿ قوله ﴾ احمق من هبنقة بفتح الباء والنون والقاف مع كسر الاول وهو الهاء رجل
يقال له ذو الرقيعات واسمه يزيد بن شروان ومن حديث حمقه فيما سوى ما نقل نفلاده
فنسل غرزه ذلك فقال انا فعلت ذلك ليلا افتسل فاصبح يوما فراى قلادته في عنق اخيه فقال
يا اخي انت انا فمتى انا وسروى انه قتل بعيره فجعل يطلبه وينادي من وجد بعيري فله نفسه فله
فلم يطلبه وينادي فقال لان فيه قلادة اليوجدان ووجه شذوذه احمق ظاهر لانه من العيوب
﴿ قوله ﴾ سقواه ارفعوا السماء والازم الشدة والقحط ﴿ قوله ﴾ ونزل الا فلم يقل فنزله

لئلا يتوهم ان الحال في البيتين واحد واوله جارية في درعها الفضفاض الفضفاض الواسع
ازج في درعها حسنه مبيض ووجه احتمال غير التفضيل انه يحتمل ان يكون ابيض في البيتين بمعنى ذو بياض
وسربال تمسزر قوله والاكثر ان يكون للعاقل ظاهر كلامه مشعر بان كلا من القسمين على مجرى الغياكم
الا ان الاول اكثر ولذا قال وقد جاء اشغل ولم يقل وقد شذ الا ان المذكور في كتب القوم ان غير
شاذ وعلله بانه لو بنى الكلام على الاشتراك لكثر الاشتباه لعمومها واطرادها والعكس الامر
فات الاشرف المقصود الفروق بخلاف المفعول فانه قد يكون وقد لا يكون قوله من ذوات النجيبين
بالكسر والنجي زق السمن وذوات النجيبين اراد به من تيم لات بن ثعلبة كان والدها ان حضرت
سوق عكاظ ومعها نجيا سمن فاشتملي بها خوات بن جبير الانصاري لبسا عباءة فاضل احدهما
من يديها وذاقه وفتحه واعطاها اياه ثم اخذ الآخر وفعل هكذا فاخذت احدهما باحد يديها واخذت
الآخر بالاخرى فاشتغل بعضاء الوطر منها وهي لا تقدر على الدفع لحفظها اياه النجيبين وشحمها
على السمن فلما قضى لحاجته من نفسها هرب وقال عذة من الاباء ومن جملتها قوله شغلت يديها
اذ اردت خلاطها بنجيبين من سمن ذوي نجوزات ثم اسلم خوات هذا بعد ان كان ازا
وشهد بدرا مع عسكر الاسلام فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خوات كيف شراؤك وقد
تبسم عليه فقال يا رسول الله قد رزقني الله خيرا واحضرني مع زمرتك بدرا فاعوذ بالله من الكور
بعد الكور ووجه الشذوذ انه بمعنى المفعول اذ الاكثر مستوليته قوله اذ هي من الديك من زهي
الرجل فهو مزهو اذا استكبر وخص الديك بذلك لانه معجب بنفسه فازهى بمعنى اكثر تكبرا اما خوذ
من زهي البناء للمفعول او هذا وجه شذوذه وان كان المبني للفاعل فقد يجاب بانه من زهي
الرجل بزهو اذا استكبر فلا شذوذ قوله وانشام من البسوس من شئم الرجل فهو مشؤوم اي
صار شؤما كما يقال يمن فهو ميمون والبسوس بفتح الباء خالة جساس بن مرة قاتل كليب
وفي حديثه انه كان للبسوس جار من جرهم يقال له سعد بن شمس بن مالك وكانت له ناقة
يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من ارض العالية فلم يكن يرعاه الا ابل جساس بن
مرة لمصاهرة بينهما اربى كليب وجساس فحت ناقة البحري ابل جساس فحمى كليب فرماها
بسهم فاختل ضرعها فلما رأت البسوس ناقتها واذا لها تقال جساس لتقتلن غدا اجمل
بها عظم ناقة جارك ولم يزل يوقع غيرة كليب حتى تمكن من قتله وبقي الشر بين تغلب وبكر
اربعين وكان هذه العداوة بسبب البسوس حتى تسمى هذه المحاربة حرب البسوس قوله
احنك الناس ذكر صدر الافاضل ان احنك مشتق من الحنك والمراد اشدها اكلا قوله
ابل مزحف الخاتم اراد انها سريعة الابل ومصلحتها وخفيف الخاتم رجل من بني تميم اللا
بن ثعلبة ويقال لهم الخاتم كذا ذكره جار الله في مستقصاه الامثال بالجملة فالقوم يذكرون
هذا لانه افعل ولا فعل له وكلام الصحاح مدل على انه من ذوات الافعال لانه قال يقال ابل ازحف

بالكسر

بالكسر بالتاء مثل سك تكمل شئه قوله ومنه اول فاء وتمام جاء على افعل ولا فعل له لفظا اول من
وول لا فعل له على الاعرف اشار به الى ما عليه البصريون والكوفيون يقولون انه فوعل من وال
قلبت الهمزة الى موضع الواو فهو اوأل فوعل لا افعل وله فعل قوله وملزمة التنكير مع من ٠٠٠
اراد ان لم يقصد الى الاضافة لقصد التوضيح والا فلا منع من اجتماع الاضافة ومن اذا لم يكن المضاف اليه
مفضلا عليه كقولك زيد افقه البصرة من كل فاضل فاضافة افعل الى البصرة حين التوضيح كقولك افضل بغداد وفي مصر هذا ما قال ابن الحاجب في تعليل لزوم التنكير مع من انهم لو جعلوه معرفة فان كان بالاضافة
فذاك بيد لانهم انما يضيفونه الى ما هو مفضل عليه ومن ايضا يذكر لذلك الى المفضل عليه فلا
فائدة في ذكرهما وان كان باللام لزم الجمع بين امرين كل منهما مغن عن الآخر واذا اللام في افعل التفضيل
للعهد لا غير ولا معنى لعهدية اللام كون افضليته معروفة معلومة عند السامع وهذا لا يحقق الا اذا
علم المفضل عليه فلا فائدة اذ ذاك الا بيان من هو وبهذا يظهر ان ما ذكره صدر الافاضل في قول العلماء
احكمهما بالفصل من كل فاضل حيث قال في هذا البيت لحن اعلم ان افضل التفضيل
يعاقب عليه الالف واللام التي للتفضيلية والاضافة واللام فاذا ورد عليه الاضافة لم يجز
ورود على التفضيلية ومن ثم امتنع زيد الافضل من عمرو وليس كذلك اذ الاضافة لتفضيل الموضح لا الى
المضاف اليه مفضل عليه لكان قولهم من كل فاضل فهو كقولهم زيد افضل البصرة من كل فاضل والعجب
من هذا الفاضل عن صدر الافاضل انه كيف استشهد عليه بمثل وينظر ايضا ان ما قاله بعض الشروح
من ان ما ذكره المص وما ذكره القوم من جواز اجتماع الاضافة ومن منافاة وكذا كلام ابن الحاجب
ايضا منافيه ليس بشئ قوله وليست الاكثر منهم حتى البيت الاسكي وآخره وانما العزة للكاثر
قال صدر الافاضل المراد بالكثرة العدد وهو مما يمدح به الكاثر الغالب كاثره فكثره والمعنى وليست
منهم بهؤلاء القوم باكثر منهم عددا وجمعا وما العزة والعلا الا لمن هو اكثر عددا او وجه فهو غالب
فيه انا لا نسلم ان تفضيله بل بعضه كما اشرنا اليه في انا العز ولو سلم فاللام زائدة قوله
ورث مهلهل البيت يعني ورث مهلهل بن ربيعة بن كعوم سيد بني تغلب رسمهم ولسانهم في قصيدة مطلعها الا
هبي بصحنك فاصبحينا ولا يبقى خمور الاندرينا وما قبله ورثنا المجد علقمة بن سيف
اباح لنا قصور الشام دينا وما بعده وعتابا وكلكلها جميعا بهم فلنا تراث الاكرمينا
هبي اتنبهي والصحن سعة الدار فاصبحنا ارسينا الصبح وهي كناية عن الشرب في الصبح والباقي
من الالفاظ خمور نصب مفعول الاندرينا جماعة من الغيان مجتمعون للشرب فهو ممنوع من الواحد
الاندري او وجه شذوذه انهم شذوا فقد ندروا غير انس وانحاز بعضهم الى البعض وغير بعضهم
هي للاندر مدينة بالشام ورثنا وجدنا ميراثا المجد نصب مفعول اول ورثنا والمجد علقمة وابي
صفة له وسيف اسم رجل اباح جعلها مباحا واعطى والقصور جمع قصر وهو الارض المحاطة مصدر مهلهلا
وزهير اسما رجلين والذخر اريد به الكثير رفع بنعم الذاخرين الكاثرين والعتاب في الكلام اسما رجلين

ثل اصبنا والتراث المراث واصل وراث قلبت الواو تاء فرارا من المثقل الى الصحيح كوخمة
ومقصود المصانة اجتمع من واللام في قوله ولخمر منه فاجاب بانه تقسيم لاكاد يوجد قوله
والتعريف باللام اه اشارة الى ما ذكره جار الله حيث قال وتعور افعل التفضيل حالتان مضافا ان
لزوم التنكير عند مصاحبة من ولزوم التعريف عند مفارقتها فلا يقال زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل
بل الواجب تعريفه بالتعريف باللام او بالاضافة هذا كلامه وهو صريح في وجوب التعريف باللام او بالاضافة عند مفارقة
من فتوجه عليه اعتراض ابن الحاجب بانا نجده مفارقا لمن ولا تعريف لا باللام ولا بالاضافة كما اذا
كان مضافا للانكرة كمررت بافضل بلد فانه نكرة والمضاف استوازم ذلك عدل عن عبارته
بحذف الباء من الاضافة ليكون الاضافة مرفوعة معطوفا على التنكير يعني ان اللازم عند مفارقة من هو اما
حصول التعريف او لم يحصل منهم من وقف عبارة الكافي على الاضافة مجرورة معطوفا على اللام وفيه بعد
عن حقيقة المقام وكانه اغواه عبارة المفصل قوله وساغ فيه الامران مضافا اه اطلقه فشمل
المراد جوازا لامرين في حال الاضافة بالمعنى الاول اي ما قصد فيه التفضيل على ما اضيف اليه والا
نفي الخ والمعرف باللام اي الاضافة لمجرد التوضيح لابد من المطابقة والحاصل ان افعل التفضيل
ان كان بمن فهو مفرد مذكر لا غير فامتنع المطابقة وان كان بالاضافة جازت المطابقة وعدمها
في القسم الاول من قسمي الاضافة ولابد من المطابقة في القسم الثاني وكذا المعرف باللام قوله
وقد تحذف لفظا اطلق ذلك والقوم يعتدون جوازه بكون افعل التفضيل خبر الكون ناسه
اكبر ويقال الناس امم انا فقال انا اسن ويمنعون جوازه اذا كان صفة فيمتنع ان يقال
جاءني رجل او افضل نص عليه الامام المرزوقي وقد جوز بعض المحققين الحذف في الثاني لدلالة على قلة
وبالجملة فقولنا الله اكبر معناه الله اكبر من كل شيء او من كل كبير ومنه قول الموزدق وعايه
اعز واطول اي منه وعايم كل بيت في بعض المحققين على ان المحذوف في مثله هو المضاف اليه اي اكبر
كل شيء واعز عامه واطول عامة وانما تعوض منه التنوين بدلان افعل غير منصرف قوله
والتزم اي حذف من وهذا الكلام في معرض التعليل لما يتبادر الى الفهم من ان آخر يغني ان يستوي
فيه الاحوال كلها والاكثر المطابقة لانه في الاصل مستعمل بمن وقد سبق آنفا ان الغالب بمن يمتنع فيه
المطابقة لكنه يمتنع فيه عدم المطابقة وتقرير الجواب انه لما التزم فيه حذف من والنزل عن معنى التفضيل
وجرى مجرى الصفات كان المناسب رعاية المطابقة قوله على فاختلط بالاسماء ودفع لما يرد
ورده من انه قد تقرر آنفا ان افعل التفضيل لا يخرج عن الامور الستة وذكر ما وجعل افعل التفضيل
اذا الاول بامتناع الاولى من الدنو والثاني لا يحل وليس معه واحد منها واحد منها وتقرير الجواب
انها جريا مجرى الاسماء المحضة مجردة عن معنى التفضيل اذ الدنيا بمعنى العاجلة والحلى بمعنى الحلية
العظيم فلا يضمن معنى التفضيل فيها قوله فلا يصح مفعولا به مطلقا ظاهر الكان او ضمر اذ القوم كلهم
متفقون على ان افعل التفضيل لا يصح للمفعولية به البتة ولكن ان وجد بعده منصوب فهو مفعول الفعل مثل عليه الفعل

قوله

قوله وكواضرب اه مذا صره منصوب بفعل والتقدير ما ذكر من المسميات الخمسة وهو هذا فلم ار مثل
لحي جبانا مصبحا ولا مثل يوم السبعا فوارسا اكرم احمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف
القوانسا المراد بالحي قوم معهودون من اعدائنا اتاهم صباحا لاجل الغارة والمصبح الذي ياتي صباحا
للغارة وجبانا تمييز ولذا انوارسا ويكون من مثل لحي ويكون انكرة هنا فالامثل الحي نصب مفعول الم ار ومفعوله الثاني
اكرم ساقه واكرم افعل التفضيل من كرم عليه صال على اعدائه واحمى افعل التفضيل من الحماية وحقيقة الرجل
حامي وحمى عليه ضغطه من الاهل والولد والجار يقال هو حامي الحقيقة وهم حماة الحقائق والقوانس
جمع القونس وهو لعلع البيضة من الحديد والقونس عظم ناتي من اعلى الفرس والمراد هنا الاول
نصف اعداءه بالقوة والجراءة لسلام وصفه بالشجاعة او قد اغار عليهم فقوله اكرم واحمى يعرف
الى الاول يعني اعداءه واضرب يعرف الى الثاني اعني عشيرته واصحابه على طريق اللف والنشر المرتب
ومقصود المثل ان قوانسا ليس بمفعول الاضرب بل هو منصوب بمقدر دل عليه اضرب الاخر قوله
من فضل غزيل اي يعلم فهو معمول للمقدر بقرينة الذكور قوله على الاء اشارة الى خلاف ليس
فانه يحكى غير ما بين من الوجوب رفعه له من غير اشتراط من الشروط وليس ما عده الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من هذه الايام يعني ايام التشريق وهو خلاف الجمهور ما قول قوله
الا ان يكون الخ استثناء من قوله ولا يرفع المظهر فيه رد لما سواهم من ظاهر عبارة المفصل حيث قال
ولا يعمل عمل الفعل فلم يحكم وا ورد برجل افضل منه ابوه ولا ورد في ظاهره انه لا يستقيم نفي العمل على الاطلاق
على ما ذكره بل لم يجب عمل المعنى عن اطلاقه مذكورا الا سماء وضميرا ليتبين ان افعل التفضيل لا يعمل في المظهر الا
اذا اجتمع هناك امور الاول ان يكون افعل التفضيل نائبا عن المعلق ما جرى هو على الظاهر عليه يعني جرى الظاهر
على شيء بان وقع صفة له مع انه في الحقيقة ثابت في قايم بمعلق ذلك الشيء كما ان يكون ذلك المعلق
مفضلا باعتبار ما هو موصوف في الظاهر لافعل التفضيل ومفضلا عليه باعتبار غير هذا الموصوف مثلا الرجل
ان يكون ذلك التفضيل معا مصدر الكلام تحرف النفي او معانى معناه مثل قلما وكونه والمعنى وحاصله اشارة
الى الشرط الاول بقوله ان يكون المعلق ما جرى عليه الظاهر نائبا له وضمير جرى لافعل التفضيل كضمير كون والى
الثاني بقوله مفضلا فهو حال من المعلق في قوله المعلق ما جرى وباعتبار متعلقة بالموصوف الظاهر مثلا او
على ظنه وبالنسبة اليه يقال اعجبني الشيء او ابطرني اليه والحال قيد لعجبني او ابطرني لا للشيء
نفسه ايضا والى الثالث بقوله مفضلا او تفضيلا مفضلا انه صفة مصدر محذوف والظرف الغي قوله
باعتبار متعلقة وباعتبار غيره وكلا هما حالان من الاول من ضمير مفضلا والى من ضمير تفضيلا مثلا به ونحو
باعتباره فلا يلزم تعلق حرف واحد بمعنى واحد وهذه الامور ظاهرة في المثال المذكور وهو قولهم ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن الظاهر نعت رجلا والضمير المستتر في
متعلقة وهو الكحل لانه فاعله وهو الامر الاول ومفضل باعتبار الرجل ومفضل عليه باعتبار زيد وهو
الامر الثاني والتفضيل منفي وهو الامر الثالث وقوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم

منه فی عشرین لمجة منطبق علی هذه الشروط کلها فلا جرم ارتفع الصوم بانه فاعل احب فقوله فی عینیه
حال من فاعل افعل او من کاف فی عینیه وضمیر منه للکحل وقوله فی عین زید حال من المجرور فی منه ای الکحل حال کونه
فی عین زید احسن منه الکحل فی حال کونه فی عین الرجل ش لما جریه مجری الفعل تعلیل لعمل افعل التفضیل
فی هذه الحالة معلق بما تضمنه الاستثناء من معنی فعل فی الظاهر وکشفه علی ما ذکره ابن الحاجب
انه انما عمل لانه لیس لمفعل من فعل نحو کبه بمعناه حتی یعمل عمل کاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ولا کذلک افعل ههنا لانه بمعنی حسن او للمثال المذکور معناه ما رایت رجلا حسن فی عینه الکحل
حسنا مثل حسنه فی عین زید فالنفی وارد علی المماثلة وهو قد یکون بکونه الاول راجحا والثانی مرجوحا
وقد یکون بالعکس منه ذلک والتعیین الی المقام وان الکلام ش ولما فی النفع تعلیل آخر
لعمل افعل التفضیل وحاصله انهم لو لم یعملوا افعل التفضیل فی المثال المذکور مثلا لکان رفعه واجبا
علی انه خبر مبتدا، هو الکحل المرفوع علی الابتداء فحینئذ یلزم الفصل بین حسن ومعموله الذی هو منه بالاجنبی
الذی هو الکحل فان تلک فلتقدم منه علی الکحل فی المذکور تلک ذاک ممتنع لبقاء الضمیر بلا مرجع الیه
وفیه نظر اذ هو منع فصل فی داره فلیح هو کما حازه اک وانما التعلیل بجعل احسن مبتدا، خبره الکحل فی عینه
سیبویه نحو وان کان صیفی الا انه لا یتم به التبویب لاحتمال ان یکون الامر بالعکس ثم القوم وان
جعلوا الفصل بالخبر بین افعل ومعموله فصلا بالاجنبی وممنوعا الا انه واقع فی کلام الفصحاء قال
ابو العلاء اسند الزایا عنده عقوبا به والبعد شیء منه طعامه فانه فصل بین افعل وهو بعد
شیء من طعامه منیفه ونظره فی غیر هذا الباب السقط انتم ذوو النسب القصیر بطولکم بادی علی الکبراء
والاشراف ارطولکم علی هؤلاء ظاهر واضح کذا ذکره شراح الافاضل الا ان یقال بهذا من ضرورة الشعر ولا
فی سعة الکلام ش ولک ان تقول الخ یعنی ان عند اجتماع الشروط المذکورة عبارتان اولی
احضر منها الاولی والمص حامله اعتبر فیها حذف مضاف فی قوله من عین زید اذ التقدیر من کحل عین زید او التقدیر
نفصل الکحل علی الکحل الا علی العین ش ولک ان تقول اشارة الی ان ههنا عبارة اخری
وفائدتها سوی الاختصار التنبیه علی قاعدة جلیلة وهی انه قد یکفی فی المفضل علیه بالا التنبیه الدلالة
علی المفضل علیه کما اشار الیه بقوله فتاتی بالمفضل علیه قبل ذکر افعل فیقع الاستغناء عن ذکر
المفضل علیه وضمیر فیها فی هذه العبارة راجع الی العین المحذوف المضاف الی موصوف صفتین احدهما ان یکون
زید فی حسن الکحل وما بینهما کونه احسن فیها الکحل من عین زید والتقدیر ما رایت عینا صفتها کذا او کذا
ش وعلیه قول سحیم ای علی هذا الاستغناء فی العبارة الثالثة ورد قول سحیم فان قوله کوادر
السباع یغنی غناء المفضل علیه بعد قوله اقل به رکب والواو فی قوله ولا اری اخیر افیشه عند بعضهم
وحالیه عند آخرین علی انه معمول لمرث فقوله کوادر السباع فی الاصل صفة وادیا قدم علیه فصار
حالا منه وادیا مفعول الا اری وادیا موصوفا بهذین الوصفین احدهما کونه کوادر السباع
فی علة الرکب به وثانیهما کونه اقل به رکب من وادر السباع فقوله اقل به صفة وادیا حین

ش وبین معموله وهو من طعامه تخصیص النبذ
وهو شیء واصل الکلام وان کنت فی

ش نظلم

نظلم ظرف لما لفهم من کاف التشبیه من نبذ اراد او بالنبذ وادر السباع وقت الاظلام
ثانیة ارتبتا او توقفا وهو تفعل من ترکیب ئی وهو تمیز واخوف ارمنه ومانی ما وقع
الله مصدر نه بحذف المضاف ارد وقت فانیة الله وهو ظرف لاخوف علی غلط اشر واعذر
بهذا ولنختم مباحث افعل التفضیل بفوائد جلیلة الاولی ان المشارکة المستفادة من تغییر
مشارکة کحقیقه وقد یکون تقدیریة وفرضیة اعتقادیة وعلیه قوله تعالی اصحاب الجنة یومئذ
خیر مستقرا واحسن مقیلا وقوله صلی الله علیه وسلم اللهم بدلنی بهم خیرا منهم ارفی اعتقادهم
وابدلهم لی شرا منی ارفی اعتقادهم والا فلیس فیه صلی الله علیه وسلم شر ومن هذا القبیل
قولهم زید اعلم من الحمار وعمرو افصح من الاتحار لو کان للحمار علم والاتحار فصاحة وفائدة هذا
النمط التشریک فی شیء معلوم الانتفاء قطعا الا ان الغرض بیان الزیادة بعد ثبوت الاصل
الثانیة انه قد یستعمل افعل التفضیل لبیان الکمال والزیادة فی وصف الخاص وان لم یکن
الوصف المذکور هو الاصل مشترکا وعلیه قولهم الصیف ابرد من الشتاء ار الصیف اکمل فی قراره
من الشتاء فی برودته الثالثة انه قد یجرد افعل التفضیل عن معنی التفضیلی ویاول بالوصف
وذلک مشروط بان یکون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهنا قالوا عند البرد
سیاع عند غیره وعلیه قوله تعالی وهو اهون علیه ای وهو مستحق علیه اذ لا تفاوت فی الامور بحسب
القدرة ومن هذا القبیل قول من قال ملوک عظام من بلوک اعاظم ای من ملوکهم عظمی فان کان
معه احد الامور الثلثة فقد امتنع الرابعة انه منصوب المحل لان رابحة الفعل کافیة وقد یجعل
ایضا کقولک زید احسن منه عمرو الیوم راکب وسعد التمیز ایضا کقولک احسن منک وجها انتهت
اشکل ان علیه من التفضیلة فلا فضل بینهما اذ هی تمام معناه فکیف یجزم منه وقد تفضل
بینهما علو فعله کقولک هذا احسن لو انصفت من الشمس والاسعد علیه للاتحاد عمرو من زید
افضل وما ورد من هذا القبیل فهو من قبیل الاخبار والتعبیر فی بیت امرء القیس وما
الاصباح منک بامثل وقال ابو عبد الله البصری فی قصیدته المسرکة المعروفة بالبردة
فی مناقب النبی صلی الله علیه وسلم نبینا الآمر الناهی فلا احد ابر فی قول لا منه ولا نعم
وقد فصلنا الکلام ههنا کذلک فی شرحه ش اسماء الافعال ای فی ربان ضرب لسمیه الاوامر
وضرب لسمیه الاخبار والغلبة للاول والاول ینقسم الی متعد وغیر متعد والذی یعنی الخبر
من هذا القسم لا یکون متعدیا بل یکون لازما علی ما صرح به والمص حامله قد نبه علیه بتخصیص القسم
الی المتعدی وغیره بالامر بقوله کانت متعدیا او غیره فافهم والمراد بالمسببات الافعال التی هذه
الکلمات اسماؤها وقدم المتعدی علی اللازم اذ هو اکثر واشهر فعال کوید زیدا ارا اهله ولما کان
له معان او کان صفة لمصدر کسر سیرا ورویدا ارفق رفقا او حالا کخذ سیرا وارود زیدا ارفق رفقا
ومصدرا فی معنی الاوراد مضافا کخذ رویدک زیدا ولم یکن هو فی هذه المعانی من الالفاظ استباه المص بقوله

غيرها وقع لهم التي في الفاظ المصدر تبيد على وزن بيد ومعناه مضى وبيد ومعناه مضى وبيد يقال تبيد زيدا اي امهله
ولذا قال في معناه وصمر فيها الرويد وتبيد بغير الترم فيهما لفظ الواحد فلا يعرف فيها بالتذكير
والتانيث والتثنية والجمع التي يهلم زيدا الرويد اي احضره واصله ترويدا وفسره المص بغير
احتراز اعن معناه الآخر وهو اقبل اذ هو فيه لازم الرابع بات الى اراقطنيه قال فاقاتها
قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين الحي مس هلم بالقصر نحو هلم زيدا اي قده وفيه ازفي هاتوا لغات
وله استعمالات اللغة الاولى هاء بالف ساكنة في جميع الحالات الثانية ان يلحق بها كاف الخطاب وتعرف
فيها فتعال يا كيف هاكي هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تذكر همزة بعد الفها فتقال يا هاؤما هاؤم هاؤن الآخر
والمص رحمه عقب اللغات بالاستعمالات لتفسير الها وتاكيد السعد ها وانث الراجع الى ها
اولا بقوله وفيها لغات وذكره ثانيا بقوله وله استعمالات على ما في بعض النسخ تنبيها على ان كل
لفظ يجوز تانيثه وتذكيره فتانيثه باعتبار انه كلمة وتذكيره باعتبار انه لفظ السادس حيهل
اي ريدا اي احضره وفيه لغات الاولى حيهلا بالتنوين الثانية حيهلا بالالف الثالثة حيهل بحذف
الهاء وتسكين اللام الرابعة حيهل بتسكين الهاء وتحريك اللام السابع بله زيدا اي دعه و
اتركه وقوله بله ما كان في معنى المصدر اشارة الى انه لو استعمل بمعنى للمصدر مضافا الى المفعول
نحو بله زيد مثل ترك زيد لكان جاريا على القياس وقوله بله ما كان في معنى المصدر اي اترك ما هو بمعنى
المصدر وفيه ملاحة لا تخفى وله كقولك قاربه في امر السحاب بالصوت الرعد كانه قيل قرقر قال قائل
له ربح الصبا قرقار واخلط الموصوف بالانكار واما غير فقد ذكر صدر الافاضل ان غير بالكسر
تكلم بها العرب ايا ما اذا لم يجدوا احدا يلبي به او الوجب قد وجب فادتهم على انهم اذا سمعوا
هذا اللفظ خوجوا من البيوت ويوجبوا الى الافاظ فيجتمعون ويلبون وله وعليك زيدا او به
اشارة الى ما ذكره القوم من ان اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي
بمعناها الا ان الباء يزاد في مفعولها كثيرا فيقال عليك بزيد كما تقال عليك زيدا او هي صيغة
في العلم فهي مصوغة للاوقوع عادته الاتصال اللازم الى المفعول دونك عمرو اي اقصده عندك
خالدا اي الزمه فهو بمعنى عليك زيدا خذرك بكسر الخاء وسكون الذال اي احذره وكذا حذارك
وله وتخوصه نحو اشارة بلفظ نحو ههنا الى ان هذا القسم نحو هلا اسماء للافعال فتحه
اي اسكت وقه اي اكفف وكل منهما قد تنون وقد لا تنون وايه اي حدث وآيه اي اسجب
وهيهات بعد ولغاته فتح التاء وهي لغة الحجاز وكسرها وهي لغة اسد وبعيم وفي المفصل وفي اللب
من بعضها وفي بعض جميعا وقد تنون على اللغات الثلث ومنهم من يخذف فيها ومنهم من يكسرها ومنهم
من يضمها وفي بعض جميعا وهذا معنى قوله وفيها لغات وله وشتان زيد وعمرو اي افترق فهو للطلب
فاعلين مثل افترق وقد يزاد بعده ما فيقال شتان ما زيد وعمرو وله اباه الاحمق اي
انكره وقال الشمر ملوكه وذكر المص ان بعد انكاره انه ان كان ماضيا وله فاعل كان ما والا

من بعده وفاعله وان كان ماضيا وشتان مسندا الى ما يلزم ان يكون ما بين مسندا الى سمع انه لازم
الظرفية والبيت لربيعة الرقي قال صدا لافاضل ومن لا يستشهد بشعره لانه مولد وما بعده زيد
سليم والاغر بن حاتم وله وسرعان وهو بضم السين وفي المثل سرعان ذا اباله فعل سرعان
ذا اباله منصوبا على التمييز كقولك طاب زيدا نفسا وذا اباله واصل ذلك ان اعرابيا اشترى شاة فجعل
لا يراك بها فراى رعاءها سبقا غير منخرها فقطنه وقد كان فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت سرعان
ذا اباله والمثل يضرب لمن يخبر بكسونة الشيء قبل اوانه وله ودونكان وهو وسرعان مثلثا
الخاء فدونكان معناه زب وضمير فيها لهذا المثلث الاخيرة لغة شتان وسرعان ودونكان مبالغة
ليت في مسمياتها لان معانيها تعلق المسمى مع زيادة القوة والنجب وقد تقال الضمير لاسماء
الافعال على الاطلاق وله وحكمها في امتناع تقدم معمولاتها اي بقي ان معمولات هذه الافعال
لا تتقدم عليها اذ الاغلب فيها اما مصادر واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى
اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور والكل ضعيف في العمل لا تعد على ان يجعل فيما قبل هذا
رأي البصرية والكوفيون يجوزونه استدلالا بالآية وبالبيت اما الاول فلان كتاب الله في
قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم بتقدير عليكم مع تعدده
عليه واما البيت فلان ولي في قوله يا ايها الملح ولي ودونكا اني وجدت الناس يحمدون دونكا
مفعول ودونكا ان دونكا اسم الفعل مع تعدده عليه والبصريون يقولون ان الاول من باب
اعمال الثاني ورد هذا اذا حقق نحو المصدر مركبا المفضل للجملة لاحتمال ما فيه لان قوله فرحت
عليكم يدل على انه مكتوب فكانه قيل كتاب الله عليكم وهذه شريعة شرعها اسد وكتاب كسه
واما البيت فالمذكور في كتب القوم ان دونك ههنا عند البصريين ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
مبتدأ محذوف اي هو دلوي اردد دلوي هذا ما ذكره المص ان دلوي خبر مبتدأ محذوف اي هذه دلوي
فخذها او منصوب بمضمر يفسره المذكور اي اردد دونكا دلوي ودونكا وفيه كلام القوم على المنع وفيه كلام
المص على التسليم فقوله الآتي بالنا المنقوطة بعطف على فوقانيتين من منحى الآتي من السير
استقى منها وله لانه لنيابته عن حرف الجر تشكل بالاضافة اللفظية اذ قد تقرر ان بلا حرف
مقدر بها كما في نعل نعلا بنيابته فان قلت فليجعل العامل معنى فلم لا يعمل بالاضافة
مطلق معنى النسبة والا لوجب اجراء الفاعل والمفعول وكل معمول للفعل لحصول النسبة
بها كذلك بهذا المعنى بل الاجراء النسبة المخصوصة الحاصلة بسبب وفاعل والى الاشارة في
قولهم المضاف اليه كالمسند اليه نسبت الشيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وقد فصلنا
هذا المقام في بحث الاضافة مفصلا لا مزيد عليه فقوله فيهم سرى العامل اشارة الى القول
بان العامل هو الحرف المقدر وغير القول بان العامل معنى الاضافة ورد بانه ان اريد بالاضافة
كونه الاسم مضافا اليه فهو المعنى المقتضى فلا بد له من عامل او العامل ما به يقوم المعنى المقتضى

وان اريد مطلق النسبة ينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا هو النسبة التي بينهما
وبين الفعل قوله لانه منصب التمييز معلق بما تضمنه المبتدا والخبر من معنى الانتساب الكون
كونه عاملا قوله فتقلب الفا يا أه اصل محاماما واصل ماماما زيدت عليها ما الثانية
فلما استكرهوا اتباع المثلين ابدل الفا الاولى ياء فصار محاميا هذا راي الخليل وعند سيبويه
انه مركب من مه وهو من اسماء الافعال بمعنى اكفف ومن ما الشرطية وهو بعيد جدا اذ لا معنى
للكف في مواقعه وراي الخليل اصح واليه اشار بقوله على الاصح من القولين فكلمة من تبعيضية
اذ الاصح بعض القولين لا تفضيلية لانه مع فساده لفظا فهو فاسد من جهة المعنى ايضا قوله
مهما تصب أفقا من بارق نسم اوله قد اوبيت كل يا فهي صادقة اوبيت اتى فلانة
ارجعت تاتي كل ما يؤنكره وصادقة ارعطش وافقا ارناحية والبارق ذو البرق وهو
السحاب والنسم من شام البرق نظر اليه والمضاف محذوف والمعنى في وقت تصيب الناقة ناحية
من نواحي البارق تنظر الى تلك الناحية لطلبها الماء واشتياقها اليه فقوله للظرف الظرف
الزمان قوله فاصبحت اتى تاتها تلتبس بها البيت للبيد يخاطب عمه ابا مالك
ويعاتب فيما صنعه وما قبله فعلت ازوجر احنا طيرك واعلمن مالكما ان قدمت
رجلك غائر فان يتقدم نفس منهما تقدما غلطا وان اخرت فالكفل فاجر فاصبحت اتى
تاتها تلتبس بها كلام مركب يا كحت رجلك ساجر ازدجر ازجر والاحنا جمع حنو وهو كاهل
مريد نواحه وحوالية يمينا وشمالا او اماما وخلفا والمراد بالطير الخفة وغائر خبر انك أنك
غائر ان قدمت رجلك من الغار وهو الزلة لامن الغور وهو الانحطاط ونفس اي ذات من الانفس
وهو الاتيان سنبه ذلك الامر بدأته شموس ان ركبت مقدمها ركب معه ما غلطا الا بفعل فوتك
الا ان تركبه وان اردت ركوب متونها الا استطعته لافطا به والكفل كساء يوضع على ظهر البعير
ثم يركب فوقه به العرق والفاجر المايل وضمير تاتها وبها ومركبها للخطة واراد بالمركبين قادمة
الرحل وآخرته والت جوالذ دخل بعضه في بعض فلا تضبط بل تضرب والمعنى ازجر طيرك في النظر
فيما تفعله وما تمثل الخطي انت فيما تصنعه ام معيب وانظر اطراف صنعك واتمه لئلا تزل
قدمك ان قدمت رجلك واعلم انك من ازجرته اثبت هذه الخطة التي وقعت فيها تلتبس
انت بمكروهها وشرها اذ كل واحد من قادمة رحلها وآخرتها داخل بعضها في بعض تحت
رجليك لا يمكن ذلك الشبت عليها وهذا على طريق التمثيل لقال لا تجد في الامر الذي تريد ان
تصنعه رايا صحيحا والامر كما تعاود لك ذلك قوله ومحلها النصب على الحال لان معنى اتى
تاتها ان تاتها صحيحا او سقيما او غير ذلك من الاحوال كذا ذكره الملخص وقيل نصب على الظرف لان
معنى المذكور في ازمان تاتها قوله وقد جاء اشارة الى انه ثبت الجزم بكف وهو ضعيف قوله
للابهام اللازم للشرط اه يعني انه لا يجوز الجزم بما الا ان هذه الاسماء جوزها انما هو باعتبار ما فيها

من معنى الشرطية

كما اتفق عليه الخليل وسيبويه والحاصل ان عمل الظرف فيما بعده ارفعه له مشروط بشرطين عند سيبويه
وبواحد عند الخليل وغير مشروط بشئ عند الاخفش لكن عبارة المص رحمه الله تقرر المذاهب الثلثة
عبارة فلقة ظلقة والعبارة المنقحة الوجيزة ان يقال عمل الظرف في الاسم الظاهر بعده ورفعه
مشروط بالاعتماد وبالجمود عند سيبويه وبالاعتماد فقط عند الخليل وغير مشروط بشئ عند الاخفش
قال المص رحمه الله وذهب الخليل في هذه المذاهب اقرب الى القياس اي الاعتماد اذا لم يوجد فالظرف
لا يعمل كبير الصفات اذا وجد فهو يعمل من غير تفرقة بين ان يكون ما بعده حدثا او غير حدث لقوله
لدلالته على الدلالة الخبر على معنى الفعل فضمير الدلالة للخبر وعلى معنى الفعل قوله اذا كان
المأخوذ منه الظرف اعني منه مسند اليه لاسم المفعول والضمير للاب واللام ظرف خبر كان وفي
بعض النسخ اذا كان المأخوذ منه جملة ظرفه والمقصود ان الاخذ من جزء الجملة يفضي اسناد
الاخذ الى الجملة فيشترط الاعتماد معلق بيرتفع اذا لم يكن الواقع بعده حدثا معلق بالاعتماد
ومطلقا عطف عليه اثر الاعتماد ومشروط بالجمود عنده ومطلق في جمع الاثر فاعل غير مشروط بالجمود عند
الخليل ومن غير شرط الاعتماد عطف على يشترط الاعتماد قوله اعتماد الصفة عليه اي ما يشترط اتصافه
اسم الفاعل عليه على ما مر تمثال الاعتماد على المبتدا زيد في الدار ابوه وعلى الموصوف جاءني رجل في الدار
ابوه وعلى ذي الحال جاءني زيد في الدار ابوه قائما وعلى الاستفهام ازيد في الدار ابوه وصل
زيد في الدار ابوه وعلى النفي نحو ما في الدار زيد وعلى الموصول نحو الذي في الدار ابوه قائم
تقول والموصول مجرور معطوف على الضمير المجرور في عليه اراد اعتماد الصفة عليه وعلى الموصول ومراده
ان يقول وعلى الموصول اذ قد تقرر انه لا يصح العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار وقد
جعل معطوفا على ما في قوله على ما شرط فالعطف صحيح الا انه مع جهة اعادة الجار تكليف ومخالفة
فاراد الموصول بالذكر مشيرا بانه غير داخل فيما شرط اعتماد الصفة عليه الا ان لفظ الصاحب
يخرج الصفة مقتربة ونحوه لانه يتناول ولو مرادا لفظا كاليوم الخروج او تقديرا نحو ومن
آياته ان تقوم السماء قوله وان لم يكن ظرفا نحو شرع في القسم الثاني وهو الذي لا يكون
ذلك الغير ظرفا وقد تفصلنا غير الظرف هناك فقوله لم يعمل الا في الحال اي لم يعمل منقولا من النسبة
فانها رافعة اتفاقا نص عليه الامام المرزوقي وسائر المحققين فانهم يقررون بجواز نحو جاءني
باسمي ابوه على ان ابوه فاعل باسمي وذكر المرزوقي في موضع آخر ونقل رايت فتيا ابوه
لانه دال على تعجيز قوله الابتداء الرافع وفسر الابتداء بتجريد الاسم واخلائه عن العوامل
اللفظية لاجل الاسناد اذ لو جود للاسناد لكان في حكم الملفوظ الذي حققها ان يعتقد
بها غير معرية او الاعراب لا يحقق الا بعد العقد والتركيب وكون المبتدا والخبر مجردين للاسناد
هو رافعهما لان هذا معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتأتى بدون
الطرفين واعترض بان التعرية والتجريد امر عدمي لا تؤثر والعوامل عندهم مؤثرات وجيب

باب العوامل

بان العوامل عندهم علامات لا مؤثرات حقيقة والعدم المخصوص يصح ان يكون علامة لشئ مخصوص
قوله لما اختلف حكمها اي اعرابا وبناء لكنه يختلف حكمها لا بانجذاب السابع فقد يكون معها
والمنع من الكلام صفة المنادى المبني والمنفي للاتفاق الجنس على ما مر في بابها واجيب بمنع الملازمة
اذ يجوز ان يكون في احد المعمولين ما يقتضي بناءه دون الآخر فان المنادى واقع موقع المفعول وهذا
امر يقتضي بناءه ولا كذلك ما بعده وكذا المنفي لا اذ هو متضمن لمن الاستغراقية دون تابعه كما مر
في بابه القسم الرابع في المقتضى قد سبق في صدر الكتاب ان الكتاب مبني على مقدمة واربعة
اقسام وقد وقع الفراغ من المقدمة والاقسام الثلثة فحاول الآن ان يشرع في القسم الرابع
الذي هو خاتمة الكتاب وعقد هذا القسم لبيان المقتضى للاعراب او ذكر فيه تفسير المقتضى ما تمم لهذا
المعنى وتكميل له واللام للعهد وكرر الخبر لطول الفصل وبعد العهد وفسر المقتضى بتوارد المعاني المختلفة
على الكلم بسبب العقد والتركيب وظاهره منعوس بتركيب الاسم اول مرة الآن هذا النقض مدفوع
بان المراد جمعية المعاني بالنظر الى المواد والاوزان وقد تتوارد بسبب التركيب اذ لا توارد في نحو
فصل اخر المعاني وضمير فانها للمعاني الطارية ودليلا نصب خبر حسب ونصر لسلا منصوبا وقد يحمل
نصبا بانزع وحالا من ضمير منتصب وضمير سوها للمعاني والحرف والفعل ليسا كالطرفين بان تلك المعاني
وتوقف الكل بالمضارع فانه نظرا عليه ايضا معان سفاونه لا يسمر بعضها عن بعض الا بالاعراب
مثلا شرب في قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن له احوال كونه نهيا وتوقف بالجزم وكونه نفيا يجمع بينهما
وتوقف بالنصب وكونه آبيا ناصبا للشرب بمعنى وانت تشرب بخلافه حال وتوقف بالرفع واجيب بان
هذه الحركات من حيث هي غير ممتازة بل هي والشئ عوامل مقدرة والممتاز هي تلك العوامل وفيه نظر اذ الحركات
في الافعال ايضا بهذه المثابة قوله ومن ثم اي لاجل ان محل المعاني المختصة للاعراب هو الاسم فقط حكم
على الاسم بالحالة الاعرابية وقيل الاصل في الاسم الاعراب او اصل الاعراب ان يكون في الاسم وقد يقال الاصل
احتياج المعاني المعتورة على الاسماء الى ما يميز بعضها عن بعض قوله حكم الاسم اراد به ما يعم الاسم
لئلا تنفصل عن الوجه الاخصار فوجه السماع والتتبع قوله الغالبة اي كون اللفظ فاعلا وكذا افراد
قد تقرر ان الباء المشددة اذا الحقت باخوات الاسم مع تاء التأنيث فالاسم نحو مخاء المصدر ولا يمتنع
ان يجعل الباء بالنسبة فانه لا مانع له قوله وذلك اشارة الى نوع الحركات على الوجه المخصوص
المعهود وجه المص بوجهين الاول بطريق المناسبة واللائمة بجعل الفعول للقوي والمتوسط للمتوسط
والضعيف للضعيف اذ الفاعل ركن فله قوة والرفع ايضا قوي الحركات اذ هو من الشفتين ويحتاج
الى تحريك عضوين وقد يقال الرفع اقوى اذ الكلام لا يتم بدون المرفوع ولا كذلك اخواه واما ان
فلان المضاف اليه ليس في قوة الفاعل وذلك ظاهر الا انه في قوته اذ يضاف الفعل الى ما هو كالركن للكلام
والمضاف والمضاف اليه كلاهما في حكم كلمة واحدة ويجري ايضا بين الرفع والنصب لكونه في وسط الحال اما
الاول فلان المفعول كونه فضلة يضعف النصب ايضا كذلك لانه بعض من الفعل والاسم هو الآ

الغرم والقوم عند السطن مفتح فوقع الاحتياج الى تحرك العضو احتياجا قليلا الوجه ان في بعض التعادل اذ الفاعل لكونه واحدا اقل والمفعول لكونه انواعا معتدة اكثر والقليل خفيف والكثير ثقيل فنقضه التعادل حاصله بجعل الاقل للاقوى والاكثر للاضعف وسكت عن بيان التعادل في الجواز التعادل الاصور الآن السكت المتعادلين قوة وضعفا والمتساويان قوة وضعفا ممنوع عن ذلك

قوله وعلى هذا سان في الاصل الاعراب الحال فيها مثل الحال في المعاني على حسب الحالات قوة وضعفا وكان ينبغي ان يقول سان الاعراب او هو دلائل المعاني المصنفة الا انه جرى على ما اشتهر بينهم من ان الاعراب اثر ظاهر الاصلا العوامل والحركات دلائلها او تقال الاضافة سنة قبل فاتم نقضه والمدلول هو المعاني كما هو الى الفهم في هذا المقام قوله وبعده اريد بذكر ما من ان العلامة مصححة للرفع والمفعولية مصححة للنصب والاضافة مصححة للجر ظهر ان الاصل في الرفع هذا الفاعل وغيره ملحق وكذا الكلام في اخويه قوله وفي الجر اراد بيان ان الاصل في المجرور المضاف اليه ما يصح وقوع الجر كالام لزيد او معناه اريد وقوع الجر نحو غلام زيد والاشكال المذكور غير مرة وارد ههنا او ليس في الاضافة اللفظية جر لا صريحة ولا بمعنى

قوله وعليه نقض واضع الصنعة الصنعة علم النحو واضعه علي رضي الله عنه لانه قال الفاعل رفع ومشبه به والمفعول نصب ومشبهه والمضاف اليه خفض وما يجري مجراه اراد الرد على الخليل بن احمد على ما برد ان واحدا من الولاة كتب اليه واضح عليه ان يجمع اصول النحو في كلمات معدودة فكتب اليه اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقولهم في المضاف اليه وما سواه فرع عليه مشكل وسيجي تفصيله قوله فارتفاع المبتدا بالابتداء تفصيل لما سبق وتفسير لما ذكر ان كل امر من الامور الثلثة اصل وان الكل منها فرع وما يفرع عليه وتوضيح لوجوه الالتحاق تعديد للملحقات وتبيين لما ينبغي عليه اجراءها في بحثها وتقدم ذكر الملحقات لسبق الاضافة في بعض الابتداء الى سبب الابتداء به وقوله وبالمعنى الثاني معطوف على مقدر اي فارتفاع المبتدا بالمعنى الاول لكذا وبالمعنى الثاني لكذا واراد به الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفعل الاستفهام رافعة الظاهر قوله والضمة معطوف على لكونه عاملا والالف مع ما عطف عليه استطرادا بالاشتغال وتبيينها على ان هذا اقسام فاراد المصنف بين وجه ارتفاع خبر ان واخواتها بوجهين الاول هو وجه لفظي ان عامل خبر ان مشابه لعامل الفاعل يريد به انه وجه شبه انه لا يدخل الا على الاسماء كعامل الفاعل وانه علل فعله وانه مبني على الفتح نحوه انتهى وهو وجه معنوي لانه مضمن معنى الفعل الا ان ان بمعنى حققت واكدت وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت ولعل بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت وبالجملة فلما كان بين عامل الفاعل وعامل خبر باب ان مشابهة ايما معمولا بقوله لنقوله والخبر معطوف على المبتدا اي فارتفاع المبتدا لكذا واما ارتفاع الخبر لكذا وقوله وخبران مجرور معطوف على المبتدا اي فارتفاع المبتدا والظرفان اعني لكون عاملا وتضمنه معلقان بالفعل بعدهما وهو شبه وخبر عامل للفاعل وضمير لهن لخبر ان واخواتها وضمير به للفاعل قوله فما التزم اي في غير الظرف ابتداء

للمخالفة

للمخالفة تعليل لقوله التزم يعني التزم في باب ان ناصر الرفع غير المنصوب ابتداء للمخالفة بين الاصل والمتن اذ الاصل ان كون الرفع محطا غير الاصل فقوله واحد بعد عدم الظرف كانه وقع لسؤال حاصله انه لم يلتزموا بعدم المنصوبية في الظرف اذ تقال ان في الدار زيدا وحاصل الدفع انه فعل كذلك لان في الظروف تسامحا ولان المخالفة حاصلة بدون العدم اذ الظرف يمتنع ان يكون فاعلا لان الغرض من ناصر الرفع غير المنصوب كان اظهار المخالفة وهذا الغرض حاصل بسان ان في الدار زيدا بعدم المنصوبية او ما خر لان بعدم الظرفية لا يجب كونه شبيها بالفاعل اذ هو ظرف مستقر والظرف المستقر لا يقع فاعلا ووجه الامتناع ان الفاعل معمول الفعل والظرف المستقر معمول المحذوف فلو وقع فاعلا لكان معمولا للمحذوف فيلزم الفاصلة والاسوار تنافي البتة فلذا اكده المصنف رحمه الله بقوله اصلا وقد الظرف المستقر اذا وقع فاعلا وهو شائع كثير فقال الفاعل مسند اليه والمال مشترك فيه وهذا الامر معلول عليه قوله ولم يخرج المفعول وقع لسؤال حاصله ان خبر باب ان اذا وقع فعلا كان زيد يقرب ينبغي ان يجوز بعدم الخبر على الاصل بان يقال ان يقرب زيد ليحصل المخالفة وحاصل الدفع ان بينهما مانعا وهو دخول ان صورة على الفعل وهو يمتنع بخلاف الظرف فانه ليس كذلك هذا تقرير كلامه ولعمري ان المشبهة تنبئ الا بجواب والله اعلم بالصواب قوله ولم يخرج الخ اراد بعدم الخبر عدم ذكره وقوله مع الفعل اي وقوع الفعل خبرا وضميرا ذا بالان وعليه للفعل قوله محذوا به حذوان فحذوت حذوه بمعنى اقتفيته وسرت على طريقته

على هذا الكركب بان صوابه ان يقال محذوا بان لان حذوت يتعدد بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل اذا قدرته به وعندي ان الباء زائدة كما يقال اخذته واخذت به فانه يتسع الامر فيهما كثيرا او ذكرناها في شرح الخ وحاشي المفتاح قوله على سبيل الكثرة حاصل كلامه ان خبر لا مشابه للمفعول به وهو خبر ان والمشابه للمشابه مشابه فان قيل فلم جاز تقدم المرفوع اذا كان ظرفا في باب ان ولم يجز بعدم في باب خبر لا قلنا حذرا عن لبس وارتفع اي خبر لا هذه للاصل اي خبرا وهذا معنى قوله ولا تعديم هناك بحال فخالفا الا لائحة رتبة ان قوله والتزموا تقدمه على المنصوب الخ يعني ان تقدم المرفوع ههنا غير ملبس هنا لعامل الفاعل كما بان لانه فرق بين هذا الباب وباب ان اذ المشابهة هناك قوية اذ المشابهة اللفظية والمعنوية كما سلفتين هناك بخلاف باب ما ولا بمعنى ليس وهذا معنى قوله لضعف شبههما حيث اقتصر على المعنوي دون اللفظي بمعنى الموجود ههنا هو الشبه المعنوي دون اللفظي ففي عبارته نسخ في قوله وقوع تلك المخالفة مفعول الاقتضاء قوله واما استصحاب الحال الخ فرع من لواحق الفاعل وما شبه به فحاول الآن ان يبين لواحق المفعول ولفظ اما تنبيه على انه تفصيل واستئناف آخر في قسم او وذكر في لواحق الحال بالمفعول وجه بين الاول انها فصلة تمم الكلام به ونواها كالمفعول الا ان المفعول فيها لان راكبا معناه في حال الركوب واذا كان مفعولا فيه في حيث المعنى كان منصوبا البتة فان قلت فما معنى قوله وفي انها مفعول فيها شبه المفعول لاسيما الظرف واذا كان مفعولا فيها كان فردا

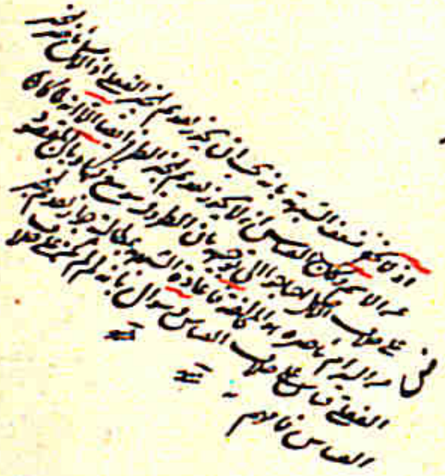

من المفاعيل وتوعا منها لامتشابها للمفعول فلت بريد انه لانه مفعول فيه فرجب المغ لوقوع الفعل
فيه اشبه المفعول وظاهر ان صورته غير مفعول فليس بمفعول وقوله لاسيما الظرف يحتمل ان يراد به انه اشبه
المفعول خصوصا اذا كان الحال ظرفا فانه كانه مفعول فرجب الصورة ايضا كما انه مفعول فرجب المغ
ويحتمل ان يراد خصوصا اذا كان المفعول ظرفا فان الحال اذ ذاك اشد شبها به لمساواتهما في جهة
الوقوع قوله والتمييز اقول بريد ان وجه الحاق التمييز بالمفعول الخ قائم مقامه ومشابه له صورة
قال الاول لشبهه عشرون فيهما وقال الى الطيب زيد نفسا والثاني شبهه رطل زيتا والثالث شبهه
منوان سمنا والرابع شبهه عشرون فيهما وقال ابن الحاجب العامل في هذه الاربعة عشرون كما ان العامل في
مفاعيل اما العامل بما به يقوم المغ المقتضى للاخبار او المقتضى لعين التمييز شبهه بالمفعول وشبهه انما حصل
بوقوعه فرجه عشرون كما ان مكرا انه سمي ضاربين وكذا الكلام في البواقي قوله في باب كان وان
نسبة على غير ترتيب اللف اعتمادا على الفهم قوله ولا فرق للمضاف اليه الخ صحيح يحمل هذا على اذا لوجه لان جر
الاسم الا بالاضافة فليس غير المضاف اليه اسما او مجرورا فيحتمل هذا المجرور الذي هو غير المضاف اليه على
المضاف اليه على قياس اخويه وهذا ظاهر والرواية خالفه بذلك لان انه مسوق لما مر من الرواية فلا وجه
اعتراض عليه بهذا اشكال صعب لم يحم حول الحصة والنقض عنه احد وعذران هذا الاشكال مندفع
اذا المراد بالمضاف اليه كل اسم نسب الى شيء بواسطة حرف جر غير زايد لفظا او معنى بطريق القصد والارادة
فزيد في قولنا عمرو ضارب زيد ليس بمضاف اليه اذ السوق غير صادق عليه الا انه مجرور لشبهه بزيد
في غلام زيد من حيث الصورة فجره من جهة الشبه وانه ملحق به كالملحق بالمفعول برفعه بالفعل والمنصوب
بالمفعول وكذا المجرور بحرف جر زايد نحو كفى بربك هاديا وكفى بزيد عالما ليس بمضاف اليه الا انه مجرور لشبهه
بقوله ولا فرق للمضاف اليه يبقى ما يحمل على ان المنفي هو الفرق بوصف الكثرة كما هو اذ لا يخفى ان اللازم الفعل
كثر وبالمفعول كثر ولا يخفى ان هذا قليل لمعناه اذ نراه لا فرق كفرق اخويه في الكثرة القسمة الا انه يعكسه
بقوله اذ الاسم لا يجر الا بالاضافة غير منطبق عليه اللهم الا ان يقال الكل اضافة كطلاق الاصطلاح
فيجب الرجوع الى الحصة في تحقق النفي فليتامل فانه دقيق هذا وما ذكرناه من تاويل كلامه لشهد صحته
ما وقع في بعض النسخ ولا فرق للمضاف اليه وهذا ظاهر ان ما اورد هينبغي على المتن ان ينبغي
بناء في قوله سابقا وان الاصل في المجرور بها المضاف اما يصح حرف الجر ادمعناه اعتراض فاسد منشاه
على انه لم يفهم من كلامه معناه قوله اما النقد المقتضى كالاسماء الموزونة المعدة لعديد او مي
اليه اربع في المبنيات قوله الشائع الخصوص بقيد فضاربا مثلا متناول الكل واحد من افراد
هذا الجنس بالطريق البدلية فاذا دخل عليه حرف التعريف اختص بمعين كذلك فضرب بتناول الحال والاستقبال
بالدلالة فاذا دخل السين او سوف خلص للاستقبال اداة او دخلت لام الابتداء خلص للحال او قد يقال
بانه ان الاسم كضارب دخل سابقا فاذا دخلت اللام تعين كذلك المضارع يحتمل الحال والاستقبال فاذا خص

باحدهما بالمخصص ولا يخفى ان توجيه كلام المص باباه وانما وجه مسارعة الفهم الى الحال عند عدم
المخصص فهو ان كلا من اسم الفاعل والمضارع اذا لم يكن معه ما يخصصه بالاستقبال يتبادر منه
الفهم عند الاطلاق الى الحال نحو زيد مصل وزيد يصلي قوله وانا الثالث يبقى مضارعته له
من حيث الاستعمال وهو وجه الاول ان كلا من المضارع واسم الفاعل يقع صفة نحو جاءني رجل
يضرب ورجل ضارب الخ وخول لام الابتداء على كل منهما كقولك ان زيدا ليضرب وان زيدا
لضارب قوله ثم ان وقوعه اسقال الى بحث آخر لفظا ثم تنبيه على وجه هذا الكلام مسوق
لبيان وجه اختصاص الفعل المضارع بالرفع من بين الحركات وبالجزم وبالنصب وتقريره ظاهر
من كلامه فقوله ثم ان وقوعه ليس الاول وقوله ووقوعه بالنصب عطفا على وقوعه اولا ليس الثاني
وقوله ووقوعه مالا ليس الثالث قوله او ما اشبهه عطف على ما يقابله وضمير فعله للمضارع
قوله وبهذا تبين انه اذا تبين بما ذكرنا من الوجوه الثلثة بهنا وضح عليك ان الاول
ان الجر مخصوص بالاسم اذ قد تبين آنفا ان المضارع له حالا بعضها بعض رفعه وبعضها
نصفي رفعه وبعضها نقضي نصبه وليس له حالة اولى بعض وجوه فظهر انه للاسم لا غير الثاني
ان الجزم لا يكون الا في الفعل لانه باعتبار موقع قد يعد منها الاسم وعلى ان وجوده يستلزم عدمه
في الاسم الا لعب فيستلزم انه لا يكون في الاسم اصلا وانما الحرف فهو ممنوع الا ترى انه لما جاء في بعض
قوله واذ قد وفقنا انه الظاهر ان اذ معلق بقوله فلخصهم وهو فاسد اما اولا فلان ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبلها الخ اقول ان جواب اذا لا يصدر بالفاء اصلا ولدفعه وجوه الاول انا لا نسلم
ان الظرف معلق به بل هو معلق بمحذوف مدلول عليه السوق والسياق والفعل المصدر بالفاء
مفرع على هذا المحذوف فاذا ورد لزم التخلص اذ قد وفقنا بادعذنا فلخصهم الخ انه من قبيل الاضمار قبل الذكر
فان قيل فاذا لم يصح الصرف ووقوع الفعل الحالي في الزمان الماضي كيف صح جعل الظرف معمولا
لقوله فلخصهم قلنا وفاء الوعد وان كان فانيا بالجزء الاخير وهو بهذا
الاعتبار حالي ولفظ قد نبه نبيه على هذا المعنى لانه تقريب الماضي الى الحال ولو سلم فالمستقبل
الصرف في مثله قد يعامل في مثل هذا الظرف كما تحقق لك هذا المعنى في اثناء الكلام الآتي ذكره
الى السائل انه قد تبين اذ بان فقصد جوابه بالفاء على ما مر جوابه في قوله الى فاذ لم يأتوا
بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون الرابع انه من قبيل اذا جاء الظرف مجرى الشرط على
ما نص عليه سيبويه في ذكر زيد حين لقيته فانا اكرمه على انس انه من قبيل قوله الى واذا اعمر نحو
وما لعبدون الا الله فاووا الى الكهف وقوله الى واذ لم يقطعوا ان بالله عليكم فاقيموا
وقوله الى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم فالكل من جميع ذلك من قبيل ادخال الفعل
المستقبل في الظرف الماضي على اضمار ما نص عليه المحققون ووجهوه بانه من باب المبالغة
حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمته لها لزوم المظروف

ما هذا

لفظ وفاء او عينها وصدر الفعل بعد لانه كالتنبيه على التنويب كذلك ينبغي على السوقع والانتظار
على نمط قوله جل مكان طوله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الان اجابة الله سبحانه كانت
سوقعة نفسه رمزا الى ان اتمام مثل هذا الكتاب الجليل ينبغي ان ينتظر ويرجى ان يتيسر ويجبر
بوقوع ما كان ينتظر ويرجى بوفاء العهد لانه من شيم الابرار ومن دلائل البررة الاخيار اورد
صيغة التختم بطريق الامر تنبيها على ان الاحسام امر لينبغي وسعه بل هو محض لطف الله وغنائه
لا سبيل اليه للعباد واثر المتكلم مع الغير على الغير تنبيها على ان هذه نعمة جليلة وربة عظيمة
ممن خصه الله بمثل هذا البرهان فله من علو شان ورفعة مكان ليس لغيره من نوع الانسان
ولهذه النكتة كرر هذه الوتيرة مرة بعد اخرى وسلامة المعظم المستفاد من قوله للختم
الكتاب بذكر الفاء والتمام ولعقبه بحمد الله ذي الجلال والاكرام وبالصلوة على نبيه و
آله وصحبه عليه وعليهم الصلوة والسلام ولهذه النكتة اثر ههنا صيغة حامدين ومصلين
وفي صدر الكتاب صيغة احمد واصلي او نبه بذلك على ان ههنا جماعة كلهم مشاركون له
في ذلك وانه اخبارهم وقدوتهم ولسانهم وصفوتهم وان في ذلك تاكيدا للقبول و
ينبهالذي العقول على ان في الجمع مزيد صدق القدم وفوق الصفة غير لائق بالكرم
واقصر ههنا على الاقسام الاربعة تنبيها على ان هذه هي المقاصد بالذات بخلاف المقدمة
فانها مجرد تمهيد وتوطئة لهذه الامور والتوفير ههنا بمعنى الاعطاء على الوجه الابلغ وحقها
نصب مفعولا لانه مصدر وان قال الواجب حقه وتفصيل الموعود ههنا بالتوفير وتفسيره
به ينبغي على ان هذا هو اللائق بجناب اهل الكمال اذا وعد والشيء ينبغي ان يعطى غايته
ويبلغ الموعود نهايته وختم الكتاب بالحمد والصلوة وختم بهما ينبغي على ان
الواجب على العاقل ان يكون دايما في مقام الحضور وان يستمد الله في جميع الامور سيما
في البداية والنهاية وخصوصا فيما يتعلق بالرواية والدراية حتى يكون قلبه حاضرا
مع مولاه قاطعا النفاتة الى ماسواه

هذا آخر ما حرر فذا العنان العلم من الفوايد ونذلنا جهدنا في الكشف عنه غرائب الفرايد
بعبارات رايقة واشعارات شايقة مع زيادات شريفة طرت لنا حال التحرير واراد ان تحسن
حفظت بيانا خلال التحرير وصار فاعفوا عن عمرو ربعان شبابي الى هذه الامور قاطعا
النفاتي عن مواقع الطالب الى مواقع النور حين كان اترابي مشغولين بلذة الدعة
والهوى مستلذين بكل ما يلتذ به ويهوى عند الصباح يحمد القوم السرى وتنجلي عنهم
غيابات الكرى فاسئل الله ثم اسأل الله عز سلطانه وعظم برهانه ان يجعل سعيي مشكورا
يوم لا ظل الا ظله وان يعطف على غفرانه وبله وطله ثم اسأله ان لا يجعل على هذا النبا
وكذى هذا مقاما وان ينفع به المستفيدين وان يجعله ذخرا لنا يوم الدين ولمن

ماسي

ماسي من الناس السماء الجميل في العاجل وحسبي ان ارجو من الله الجزيل في الآجل والله الموفق
ملخص هذا الشرح ومنقحه ومنقله من السواد الى البياض بظاهر مدينة قونيه بوادر رام حماها
الله تعالى عن كل آفة وبلغه الى يوم القيام وتيسر اتمامه يوم الجمعة وهو الثامن والعشرون
من شهر الله المبارك رمضان عم ميامنه تاريخ سنة تسع وخمسين وثمانمائه وقد كان
افتتاح منقحه ومنقله من السواد بالمدينة المذكورة في شهر رمضان الواقع بتاريخ سنه
ثمان وخمسين وثمانمائه وقد كان اتمام تالفه وتسويده بدار السلطنه مراة
حرسها الله تعالى عن النكبات في تاسع شعبان المبارك سنة تسع وعشرين وثمانمائه
وقد كان افتتاح تالفه هناك في اوائل شوال سنة تسع وعشرين وثمانمائه وانا
مؤلفه الفقير المفتقر الى رحمة الله وغفرانه شيخ علي بن مجد الدين ابن محمد بن مسعود بن
محمود الشاه رودي البسطامي وفقه الله لمحبته ورضاه واعطاه سؤله
ومنيته في آخرته واولاه وجعل سعيه هذا سعيا
مشكورا وعملا عملا مبرورا وحفظه بذلك
اوزاره واثقاله وحقق بفضل
الواسع آماله واصلح بكرمه
الكريم افعاله واعماله
تم الكتاب بعونه
الله الملك
الوهاب
تم
كتبه العبد الحقير الحاج ربه القدير حسن بن
مصطفى بن حسن الامام
بسلطان محمد
الواقع
بسكلي
عفي
عنهم
تم
الصلوة
والسلام
على
محمد
واله
واصحابه
اجمعين

استنكب وقوبن نسخة المؤلف سواء